الطبة الرحية الكاملة من الكاملة من الكاملة من المراث المرا

الجئزء العايشر

مقّفه دعان علَيه داكله تبديعضان محرنج برب المطبعي

مَهِ الْمُنْ الْمُنْعِلْ الْمُنْ الْمُنْ الْمِنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه •

(أما بعد) فان هذه المحاولة الأولى لتكملة المجموع من الامام السبكي رحمه الله تمخض عنها هذا القدر الذي نقدمه الآن في هذه الطبعة مجردا من اتجار الناشرين واستغلال الطابعين ، فقد كانت هذه المحاولة ـ والتي لم يتسن للأمام السبكي أن يشرح من متن المهذب سواها وهي فصول قليلة من باب الربا من كتاب البيــوع الى الرد بالعيب فى البيوع كما ترى ــ بعض كتاب طبع في مطبعة التضامن الأخوى في ثلاثة أجزاء سنة ١٩٢٥م فجاءت هذه الأجراء صغيرة بالنسبة للأجزاء التسعة التي أشرفت عليها لجنة المشايخ ، اد أن طبعة مشايخ الأزهر اقتصرت على الأجزاء التسعة السابقة ، ولو تسنى لهذه اللجنة الاشراف على محاولة الامام السبكي لما أخرجت في أكثر من جزءين ولكنها فيما يبدو اكتفت بتحقيق عمل الامام النووى ولم تزد ، الأمر الذي مكن الذين طبعوا محاولة الامام السبكي من اخراجها في ثلاثة أجزاء صغيرة استغل فيها الثمن السائد في الأجزاء التسعة السابقة ، ولما مكن الله لنا من تكملة هذا الكتاب النفيس وأعدنا النظر فيما طبعته لنا مطبعة القلعة ورأينا أن اعادة طبع تكملتنا سيزيد في الشرح وفي حجم هذه التكملة ، ولما كنا قد بدأنا بطبع الجزء الشامن عشر لنمكن من اقتنى تكملتنا من طبعة القلعة أن يجبر خلل نسخته بعد أن شوهت بصنيع صاحب تلك المطبعة ، كان لزاما علينا وقد تحدد الكتاب من طرفه الأخير ـ حجماً بأن يكون عشرين عجلدا _ أن تخرج الأجزاء الثلاثة للامام السبكي في حجمها المنسق الملائم للأجراء السابقة واللاحقة فجاءت فى جزءين هذا الجزء أحدهما وهو عثل نصف محاولة الامام السبكي أعنى جزءا ونصفا من الأجزاء الثلاثة للطبعتين السابقتين ، وبذلك تبدأ تكملتنا من الجزء الثاني عشر ، وأوله المرابحة وينتهي الشرح بالجزء العشرين فتكون أجزاؤنا تسعة في حجم الأجزاء السابقة أو في حجم أكبرها ، والله المسئول أن يتقبل أعمالنا وأن يباركها بالتوفيق والرعاية محمد نجيب الطيمي

الحمد لله رب العالمين ، اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرًا •

قال الشيخ الامام شيخ الاسلام ، قدوة الأعلام ، أوحد المجتهدين ، قاضى قضاة المسلمين ، تقى الدين أبو الحسن على بن عبد الكافى السبكي أتابه الله الحنة :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وتشمر ، وبفضله يأبي الا أن يتم نوره ويظهر ، أحمده حمد معترف بالعجز مقصر ، وأثنى عليه بأنى لا أحصى ثناء عليه وأستعفر ، وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة معلن بالايمان ومظهر ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المبشر المنذر ، صلى الله عليه وسلم ، وشمل أصحابه بالرضوان وعمم .

(أما بعد) فقد رغب الى بعض الأصحاب والأحباب، فى أن أكمل شرح المهذب للشيخ الامام العلامة علم الزهاد، وقدوة العباد، واحد عصره، وفريد دهره، محيى علوم الأولين، وممهد سنن الصالحين، أبى زكريا النووى رحمه الله تعالى، وطالت رغبته الى وكثر الحاحه على وأنا فى ذلك أقدم رجلا وأؤخر أخرى، وأستهون الخطب وأراه شيئا امرا، وهو فى ذلك لا يقبل عذرا، وأقول قد يكون تعرضى لذلك مع تقعدى عن مقام هذا الشرح اساءة اليه، وجناية منى عليه، وأنى أنهض بما نهض به، وقد أسعف بالتأييد وساعدته المقادير فقربت منه كل بعيد،

ولا شك أن ذلك يحتاج بعد الأهلية الى ثلاثة أشياء (أحدها) فراغ البال ، واتساع الزمان ، وكان رحمه الله تعالى قد أوتى من ذلك الحظ الأوفى ، بحيث لم يكن له شاغل عن ذلك من نفس ولا أهل (والثاني) جمع الكتب التي يستعان بها على النظر والاطلاع على كلام العلماء ، وكان رحمه

الله قد حصل له من ذلك حظ وافر لسنهولة ذلك فى بلده فى ذلك الوقت (والثالث) حسن النية وكثرة الورع والزهد والأعمال الصالحة التى اشرقت أنوارها وكان رحمه الله قد اكتال بالمكيال الأوفى ، فمن يكون اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث ، أنى يضاهيه أو يدانيه من ليس فيه واحدة منها ، فنسأل الله تعالى أن يحسن نياتنا ، وأن يمدنا بمعونته وعونه .

وقد استخرت الله تعالى وفوضت الأمر اليه واعتمدت فى كل الأمور عليه وقلت فى نفسى لعل ببركة صاحبه ونيته يعيننى الله عليه ، انه يهدى من يشاء الى صراط مستقيم ، فان من الله تعالى باكماله فلا أشك أن ذلك من فضل الله تعالى ببركة صاحبه ونيته ، اذ كان مقصوده النفع للناس ممن كان ، وقد شرعت فى ذلك مستعينا بالله تعالى معتصما به ملتجئا اليه ، انه لا حول ولا قوة الا به وهو حسبى ونعم الوكيل ، واياه أسأل أن يغفر لى ولوالدى وأهلى ومشايخى وجميع اخوانى وأن يكثر النفع به ويجعله دائما الى يوم الدين ،

وها أنا أذكر ان شاء الله تعالى المواد التى أستمد منها (فمنها) ما هو عندى بكماله (ومنها) ما هو عندى من الموضع الذى شرعت فيه الآن، وها أنا أسمى لك ذلك كله (فمن ذلك) على المهذب:

(۱) كتاب فوائد المهذب ، لأبي على الفارقي تلميذ المصنف (۲) وما عليه لأبي سعيد بن عصرون (۳) وكتاب بيان ما أشكل في المهذب لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني (٤) وكتاب السؤال عما في المهذب من الاشكال للعمراني أيضاً (٥) وكتاب تجريد شواهد المهذب لأبي عبد الله بن محمد بن أبي على القلعي • (٦) وكتاب المستغرب في المهذب للقلعي أيضاً (٧) وكتاب الوافي بالطلب في شرح المهذب تأليف أبي العباس أحمد ابن عيسي بن أبي بكر عبد الله (٨) وكتاب التعليقة في شرح المهذب للشيخ أبي اسحاق المشهور بالعراقي (٩) وكتاب التعتب على المهذب لابن معن أبي اسحاق المشهور بالعراقي (٩) وكتاب التعتب على المهذب لابن معن المؤاخذات لجمال الدين بن البدري (٦) وكتاب شرح مشكلات المهذب ، المؤاخذات لجمال الدين بن البدري (٦٢) وكتاب في مشكلات المهذب ، الطيف مجهول المصنف (١٤) وكتاب آخر كذلك (١٥) وكتاب غاية المفيد لطيف مجهول المصنف (١٤) وكتاب آخر كذلك (١٥) وكتاب غاية المفيد

ونهاية المستفيد في احترازات المهذب لأبي محمد عبد الله بن يحيى الصعبى (١٦) وكتاب آخر مجهول (١٧) وكتاب تفسير مشكلات من المهذب مما جمعه ابن الدرى (١٨) وكتاب التنكيت للدمنهورى (١٩) وكتاب المتهب في الرد عليه لحمزة بن يوسف الحموى (٢٠) وكتاب لغة المهذب مجهول المصنف (٢٠) وكتاب أبو عمرو الماراني المسمى بالاستقصاء و

ومن الكتب المذهبية

(٣٣) الأم للشافعي رحمه الله (٣٤) وكتاب الاملاء له ، وقفت منه على مجلدتين الثانية والثالثة (٢٥) ومختصر المزني (٢٦) ومختصر البويطي (٢٧) وشرح مختصر المزني لأبي داود وشرحه لأبي الحسسن الجوري (١٠) وكتاب المختصر من شرح تعليق الطبري لأبي على ابن أبي هسريرة (٣٨) وكتاب المتاح له (٣١) وشرحه لسلامة بن اسماعيل بن سلامة المقدسي (٣٣) وشرح آخر له مجهول (٣٣) والمولدات لابن الحداد •

ومن كتب العراقيين واتباعهم

(٣٤) تعليقة الشيخ أبى حامد الاسفراييني (٣٥) والدخيرة للبندنيجي (٣٦) والدريق (٢) للشيخ أبى حامد أيضا (٣٧) وتعليقة البندنيجي أيضا (٣٨) والمجموع للمحاملي (٣٩) والأوسط للمحاملي (٤٠) والمقنع للمحاملي (٤١) واللباب للمحاملي (٤٢) والتجريد للمحاملي (٤٣) وتعليقة القاضي أبى الطيب الطبري (٤٤) والحاوي للماوردي (٤٥) والاقناع له (٢٦) واللطيف لأبي الحسن بن خيران (٧٤) والتقريب لسليم (٨٤) والمجرد له (٩٩) والكفاية له (٥٠) والكفاية للعبدري (٥١) والكفاية للعبدري (٥١) والكفاية (٥٠) وشرح الاشارة له (٤٥) والكفاية للمحاجري (٥٥) والتلقين لابن سراقة (٥٠) وتذنيب الأقسام للمرعشي (٧٥) والكافى للزبيدي (٨٥) والمطارحات

⁽۱) أبو الحسن على بن الحسين الجووى . (۲) لم أعثر على كتاب للشيخ أبى حامد الاسفراييني بهذا الاسم وانما المعروف (التعليقة) والله أعلم .

لابن القطان (٥٩) والشافى للجرجانى (٦٠) والتجريد له (٦١) والمعاياة له (٦٢) والبيان للعمرانى (٦٣) والانتصار لابن أبى عصرون (٦٤) والمرشد له (٥٦) والتنبيه (٦٦) والاشارة له (٧٧) والشامل لأبى نصر بن الصباغ (٨٦) والعدة لأبى عبد الله الحسين بن على الطبرى (٦٩) والبحر للرويانى (٧٨) والحلية للشاشى (٧٧) والحلية للرويانى (٧٧) والتنبيه للمصنف (٧٧) وشرحه لابن يونس (٧٤) وشرحه لشيخنا ابن الرفعة (٥٥) ودفع التمويه عن مشكلات التنبيه لأحمد بن كتاسب وغير ذلك مما هو مشهور عليه و

ومن كتب الخراسانيين واتباعهم

(۲۷) تعلیقة القاضی حسین (۷۷) والفتاوی له (۷۸) والسلسلة للجوینی (۲۸) والجمع والفرق له (۸۰) والنهایة لامام الحرمین (۸۱) والتذنیب للبغوی (۸۲) والابانة للفورانی (۸۳) والعمدة للفورانی (۸۶) وتتمة الابانة للمتولی (۸۵) والبسیط (۸۸) والوسیط (۸۸) والوسیط (۸۸) والوسیط (۸۸) والوسیط الوسیط لشیخنا ابن الرفعة (۹۰) واشکالات الوسیط (۹۱) والوجین العجیلی (۹۲) وحواشی الوسیط لابن السکری (۹۳) واشکالات الوسیط لابن الصلاح (۹۶) والشرح الکبیر للرافعی (۹۵) والشرح الصغیر له (۹۳) والتهذیب له (۷۹) والروضة للنووی (۸۸) ومختصر المختصر للجوینی (۹۹) وشرحه المسمی بالمعتبر (۱۰۰) والمحرر (۱۰۱) والمنهاج (۱۰۲) وتذکرة العالم وشرحه المسمی بالمعتبر (۱۰۰) واللباب للشاشی ۰

ومن كتب اصحابنا المصنفة في الخلاف

(۱۰۶) الاشراف لابن المنذر (۱۰۵) والكفاية فى النظر للصيدلانى (۱۰۶) والغنية للجوينى (۱۰۷) والنكت للشيخ أبى اسحاق المصنف (۱۰۸) ومأخذ النظر للغزالى (۱۰۸) والتحصين له (۱۱۰) والرؤيا للكيا (۱۱۱) وبعض

⁽۱) قال في كشف الظنون: (تلكرة العالم وارشاد المتعلم - في الفروع للامام أبي حفص عمر بن أحمد المعروف بابن سريج الشافعي المتوفيسنة) وترك بياضا ولكني وجدت في طبقات الشافعية لابن السبكي أنه ممن جددوا على راس القرن الثالث أمر الله بن في الفقه والأشمري في أصبول الدين والنسائي في الحديث وجاء في وفيات الأعيان لابن خلكان في ترجمته رحمه الله أنه توفي لخمس بقين من جمادي الأولى سنة ست وثلاثمائة وقبل يوم الاثنين الخامس والعشرين من شهر ربيع الأول ببغداد ودفن في حجرته بسويقة غالب بالجانب الغربي بالقرب من محلة الكرخ وعمره سبع وخمسون سنة وسنة أشهر (ط) .

مفردات أحمد للكيا (١١٣) وتعليقة الشريف المراغى (١١٣) وتعليق الكمال للسّمنانى (١١٤) ورءوس المسائل للمحاملى (١١٥) وسمط المسائل للتبريزى (١١٠) والخواطر الشريفة لهمام بن راجى الله ابن سرايا (١١٨) وحقيقة القولين للرويانى (١١٩) والكافى فى شرح مختصر المسرنى للرويانى (١٢٨) والذخائر (١٣٢) والذخائر (١٣٢) وتعليقة البندنيجى •

ومن كتب المغالفين من مذهب ابي حنيفة

(۱۲۳) شرح الهداية للفرغاني المرغيناني الوسداني (۱۲۶) والجامع الصعير (۱۲۰) والوجيز للخضيري .

ومن مذهب مالك

التلقين (١٢٦) للمازرى ^(١) (١٢٧) وشرح الرسالة للقاضى عبد الوهاب (١٢٨) والتهذيب للبرادعى (١٢٩) والتحصيل (١٣٠) والبيان لابن رشد (١٣١) وتعليقة أبى اسحق التونسى •

ومن مذهب أحمد

المغنى (١٣٢) فى شرح الخرقى ، لأبى محمد بن عبد الله بن قدامة المقدسى، وهو أحسن كتاب عنده ومن كتب (١٣٣) الآثار مصنف ابن أبى شيبه .

ومن مذهب الظاهرية

المحلى لابن حزم (١٣٤) والموضح (١٣٥) لأبى الحسن بن المغلس • كتب متون الحديث

وهي قسمان ، منها ما هو على الأبواب كالموطأ (١٣٦) ومسند (١٣٧)

⁽۱) من عجائب التصحيف أنه ورد في طبعة المشايخ بلفظ (الماودي) وكان في زيارتي صاحب الفضيلة الإمام الأكبر الدكتورمحمد الفحاموهو مالكي المذهب وكان ذلك قبل توليه المشيخة بشهور فسألته : هل عندكم معشر المالكية من يسمى بالماوردي أ فقال : لا ولعله المازري ، وهنا صححتها في طبعة القلعة ونبهت صاحب تلك المطبعة التي ذلك فلم يستجب وأهمله فجاء أيضا (الماوردي) ولكنا هنا نحقته وتسجل ما فات المطبعتين السابقتين وأذا كان الامام السبكي يريد التلقين فأنها هو لابي محمد عبد الوهاب بن على الثعلي المالكي قاضي بغداد المتوفي سنة ١٦٤ هـ

الشافعی وسنن (۱۳۸) الشافعی ومسند (۱۳۹) الدارمی ، وصحیح (۱٤۰) البخاری وصحیح (۱٤۱) مسلم وسنن (۱٤۲) أبی داود ، وسنن (۱٤۳) البخاری وجامع (۱٤٤) الترمذی ، وسنن ابن ماجه ، وسنن (۱٤٥) الدارقطنی، والمستدرك (۱٤٦) للحاكم ، والتقاسیم (۱٤۷) والأنواع لابن حبان ، وله (۱٤۸) ترتیب خاص ، وضحیح (۱٤۹) أبی عوانه والسنن (۱۵۰) الكبیر للبیهقی ، ومعرفة (۱۵۱) السنن والآثار (۱۵۲) له والسنن (۱۵۳) الصنیر (۱۵۶) والأحكام لعد الحق .

ومنها ما هو على المسانيد ، مسند (١٥٥) أبى داود الطيالسى ، والمنتخب (١٥٥) من مسند عبد بن حميد ، ومسند (١٥٧) أبى بكر بن أبى شيبه ، ومسند (١٥٨) أحمد بن حنبل ومسند (١٥٩) أحمد بن منبع شيخ المهدى ، والمعجم (١٦٠) للطبرانى ٠

ومن كتب رجال الحديث وعلله

معجم (۱۹۱) الصحابة للبغوى ، والاستيعاب (۱۹۲) للصحابة لابن عبد البر ، وأسد (۱۹۳) الغابة فى معرفة الصحابة لابن الأثير ، وتاريخ (۱۹۶) البخارى الكبير ، وتاريخ البخارى (۱۹۵) الصغير وتاريخ (۱۹۲) ابن أبى حاتم ، والجرح (۱۹۷) والتعديل لابن أبى حاتم ، وكتاب (۱۹۸) الكامل لابن عدى ، والضعفاء (۱۹۸) والمتروكين للبخارى ، والضعفاء (۱۷۰)

قال ابن فرحون: ليس للمالكية كتابه مثله وأما ما للمازرى فانما عو كتاب المهين على التلقين وهذا الشرح يخرج في عدة مجلدات قبل: هي ثلاثون جزءا منه تسعة بمكتبة القروبين بفاس ومنه بالزيتونة وكذا بالكتبة الماشورية وغيرها والمازرى هو أبو عبد الله محمد بن على بن عمر ابن محمد النميمي المشهور بالمازرى نسبة الى مازرة بصقلية Messara وهي أول بلد امتلكها الجيش الأغلبي الفاتح على يد قائده القاضي اسد بن الفرات في ربيع الأول سنة ٢١٢ وقد افتكها رجار ملك النرمان من يد عبد الله بن اللحواس آخر ملوك الطوائف بصقلية سنة ٢١٢ هـ وبذلك انقطعت السيادة الاسلامية من تلك الجزر فهاجر من سكانها المسلمين من هاجر وبقى منهم من بقي تحت ذمة الافرنج الى أوائل القرن السابع والله غالب على أمره ويبدو أن والمده هاجر مع من هاجر الى تونس لأنها أقرب عدوة اللي مازرة وتوفي الامام المازري سنة ٣٦ عن خمسة وثمانين عاما في مدينة المهدية ونقل جثمانه في زورق الى المنستير حيث مدفن الصالحين والعلماء والزهاد والمرابطين والنساك حول ذلك الرباط المبارك المنسامخ الملاي كان يفزع اليه مكان الساحل الافريقي عند الشدائد اهم ملخصا من كتاب نوابغ المغرب العربي للملامة حسن حسني عبد الظاهر عضو وواق السنة بمجمع البحوث الاسلامية (ط) .

والمتروكين للنسائى ، والضعفاء (١٧١) للعقيلى ،والضعفاء (١٧٢) لابن شاهين ، والثقات (١٧٣) لابن حبان ، وتاريخ (١٧٤) نيسابور للحاكم ، وتاريخ (١٧٥) بغداد للخطيب ، وذيله (١٧٦) لابن المدينى ، وذيله (١٧٨) لابن المدينى ، وذيله (١٧٨) لابن النجار ، والعلل (١٧٨) والطبقات (١٧٨) لمسلم ، والضعفاء (١٨٨) لأبى أيوب التميمى ، والطبقات (١٨٨) الكبرى لابن سعد ، والطبقات (١٨٨) الصغرى له ، وكتاب (١٨٨) ابن القطان على الأحكام ، ومن (١٨٨) شروح الحديث التمهيد لابن عبد البر ، والاستذكار (١٨٥) والمنتقى للباجى ، والاكمال (١٨٦) للقاضى عياض ، (١٨٨) وشرح مسلم للنووى ، (١٨٨) وشرح العمدة لابن دقيق العيد ،

ومن كتب اللغة

(۱۸۹) الصحاح ^(۱) (۱۹۰) والمحكم ^(۲) (۱۹۱) والغريبين للهروى ، والله أعلم .

* * *

قال الامام السبكي رحمه الله تعالى :

قال المصنف والأصحاب: اذا تخايرا فى المجلس قبل التقابض فهو كالتفرق فيبطل العقد لما ذكره المصنف ، هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ، وقال ابن سريج: لا يبطل لظاهر الحديث ، فانه يسمى بدأ بيد .

(قلت) هذا آخر ما وجد من شرح أبى زكريا النووى رحمه الله ، وأقول بعون الله تعالى :

وفى المسألة وجه ثالث أن الاجارة لاغية والخيار باق بحاله ، وبه جزم الماوردى ، وقد شذ عن العراقيين بذلك ، فانهم مطبقون على البطلان • وممن جزم بذلك منهم الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب ونقله عن الأصحاب والمحاملي والمصنف وأتباعه وأكثرهم لم يحكوا خلاف ابن سريج ولا غيره في ذلك الا سليما (٣) في التقريب فانه حسكاه وقال : ان المذهب البطلان ،

⁽۱) الصحاح للجوهري •

⁽٢) والمحكم لابن سيده .

⁽٣) منصوب على الاستثناء وكان في الطبعات السابقة سليمان والنون من خطأ النساخ فيكون المقصود هنا هو التقريب في الفروع للامام أبى الفتح سليم بن أبوب الرازي الشافعي المتوفي سنة سبع وادبعين واربعمائة والدليل عليه قوله فيما بلي : لكن سليم في اللقريب .

ورأيته بخطه في تعليقة أبي حامد ، وقال : انه حكاه في آخر الرهن •

وأما المراوزة فالفورانى فى العمدة وافق العراقيين وجزم بالبطلان و وجه يحكى وجه وأكثرهم يحكى وجهين مع اختلاف معنيهما و فالقاضى الحسين حكى وجه البطلان و وجه اللزوم فى موضعين من كتابه بتلخيص كل منهما مراده كما ذكرناه و و بعه صاحب التتمة وصاحب التهذيب و عين أن المخالف هو ابن سريج و وامام الحرمين حكى عن نقل شيخه وصاحب التقريب وجه الغاء الإجارة و وجه اللزوم ولم يذكر وجه البطلان و و بعه الغزالى فى البسيط والوسيط مع زيادة ترجيح اللزوم و وقد انفرد بترجيح ذلك من بين المصنفين و وافقه عليه من فضلاء المتأخرين زين الدين الحلبي شيخ صاحب الوافى و فانتظم من النقلين فى طريقة المراوزة الأوجه الثلاثة المذكورة كما هي أيضا مفرقة فى طريقة العراق و ممن ذكرها مجموعة صاحب البحر و عزا القول بالبطلان الى جمهور الأصحاب و

وأما الرافعى رحمه الله تعالى فانه ذكر الثلاثة مفرقة فى موضعين من كتابه على وجه يتوقف فى الجمع بينهما • ففى باب الربا قال: والتخاير قبل القبض بمنزلة التفرق يبطل العقد • خلافا لابن سريج ، كما فعل صاحب التهذيب •

وفى باب خيار المجلس حكى وجهين (أحدهما) الغاء الاجارة (والثانى) لأوم العقد كما فعل امام الحرمين ولم يتعرض للتنبيه على أن كلا من الوجهين مخالف لما اقتضى كلامه فى باب الربا ترجيحه واقتصار الرافعى على هذين الوجهين فى هذاالمكان يوهم الجزم بصحة العقد والنووى رحمه الله تعالى فعل هنا حيث وقف فى باب الربا كما فعل الرافعى فيه ،وحكى فى باب خيار المجلس فيما تقدم وجهى الغاء الاجارة ولزوم العقد وقال: ان أصحهما اللزوم وقال: وفيه وجه ثالث أنه يبطل العقد فجمع الأوجه الثلاثة ولكن بعبارة توهم أن البطلان مرجوح وهو قال هنا: انه المذهب (وأما) قوله: أصحهما اللزوم فيمكن الاعتذار عنه بأنه الأصح من الوجهين ولا يلزم أنه الأصح مطلقا فلا منافاة بينه وبين أن يكون الثالث أصح منه و

﴿ وَاعْلَمُ ﴾ أَنْ الرَّافَعِي رَضِّي الله عنه وكذلك الشَّارِح في هذا الفصل نقل

عن ابن سريج أنه لا يبطل العقد ، ولم يبين هل مراده بعد ذلك أنه يلزم العقد ؟ أم تلغو الاجارة ؟ وأن عدم بطلان العقد صادق على كلا الوجهين ، لكن سليم فى التقريب وصاحب العدة بينا ذلك صريحا فقالا : وعن أبى العباس فيه وجه أن العقد يلزم بذلك ولا يبطل ، وكذلك يقتضيه كلام صاحب التهذيب وكلام سليم وصاحب العدة أصرح ، وقول سليم وصاحب العدة ان القول بالبطلان هو المذهب قد يؤخذ منه أن ذلك منصوص الشافعي رحمه الله ، ولم أر هذه المسألة فيما وقفت عليه من نصوص الشافعي وانما رأيتها في كلام الشيخ أبى حامد فمن بعده ، ولأجل اجمال الرافعي ومن وافقه في النقل عن ابن سريج حصل التباس على شيخنا ابن الرفعة في الكفاية ، فجمل قول ابن سريج كقول الماوردي والصواب ما قدمته (والأصح) عند الحنابلة كقول ابن سريج ، وعندهم احتمال كمذهبنا (وأما) مذهب مالك وأبي حنيفة رحمهما الله تعالى فلا تأتي هذه المسألة عندهما ، لأنهما لا يقولان بخيار المجلس ،

توجيه كل وجه من ذلك

أما القول بالغاء الأجارة فقد استدل له الماوردى بأن اختيار الأمضاء الما يكون بعد تقصى علقة العقد ، وبقاء القبض يمنع من تقصى عكشه فمنع من اختيار امضائه ، قال فى البحر : وهذا حسن وليس كما قال فان اختيار الامضاء اما أن يكون يستدعى سبق صحة العقد أو سبق تقصى عكشه الامضاء اما أن يكون يستدعى سبق صحة العقد أو سبق تقصى عكشه الأول فهو حاصل ، وان كان الثانى فمن جملة العلق القبض فى غير الربوى ، ولا تتوقف الأجارة عليه اتفاقا وتخصيص محل النزاع دون غيره تحكم ، ثم ان حديث « البيعان بالخيار » يدل على أن الخيار معناه ما لم يتفرقا ، أو يقول أحدهما لصاحبه : اختر ، فمن ادعى أن الخيار يبقى بعد التخاير كان مخالفا لمفهوم الحديث ، بل ولمنطوقه على رأيى ، فان فيه : فاذا كان بيعهما عن خيار فقد وجب البيع ، والشافعى رضى الله عنه يحمل ذلك على التخاير بعد العقد ، فاقتضى أن التخاير موجب للعقد مطلقا ، والله سبحانه أعلم ،

(وأما) قول ابن سريج فوجهه ظاهر ، لأن الشرط التقابض قبل التفرق ، وفد وجد ، والحاق التخاير بالتفرق في كل أحكامه ممنوع • والذي ثبت

من الشرع مساواة التخاير للتفرق فى لزوم العقد لا مطلقا ، فمن ادعى ذلك فعليه البيان ، وله أن يتمسك بحديث « المتبايعان بالخيار » ودلالته على وجوب العقد بالتخاير كما تقدم من غير تفصيل بين عقود الربا وغيرها .

قالت الحنابلة: اشتراط التقابض قبل اللزوم تحكم بغير دليل ، لم يبطل بما اذا تخايرا قبل الصرف ما لم يتفرقا ، فان الصرف يقع لازما صحيحا قبل القبض ، ثم يشترط القبض فى المجلس • ونحن نمنع هذه المسألة على الأصح فى مذهبنا ، ومن أثبت القول الذاهب الى ذلك وأجرى ذاك فى عقود الربا والسلم استحال القول بأن التخاير مبطل •

﴿ واعلم ﴾ أن من الأصحاب من يثبت أن ذاك قول السافعي رحمه الله ، أعنى صحة اشتراط نفى خيار المجلس ، فعلى هذا يتعين تخريج قول موافق لابن سريج في مسألتنا هنا ولا سبيل الى أن يقال : ان ذلك لا يجرى في عقود الربآ ، والله سبحانه أعلم • وحينئذ أقول فى توجيه ما اختاره أكثر الأصحاب: ان الدليل على اشتراط التقابض قوله صلى الله عليه وسلم « يدآ بيد » وهذا اللفظ اما أن يكون ظاهراً فى أنه يعطى بيد ويأخذ بأخرى ، واما أن يكون محتملاً له ، لكنا خرجنا عن ذلك لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمالك بن أوس لما صرف من طلحة « لا تفارقه حتى تأخذ منه » فجعلنا دلك منوطا بالتفرق وليس اعتبار التفرق لذاته ، بل لمعنى يمكن احالة الحكم · عليه ، وهو أن العقد قبل التفرق كأنه لم يوجد بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : « كل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا الا بيع الخيار » رواه البخارى ومسلم كلاهما بهذا اللفظ • اقتضى الحديث تنزيل العقد الذي لم يلزم بالتفرق أو التخاير منزلة العدم ، وأنه بعد التفرق أو الخيار ليس كذلك فاذاً وجد القبض قبل انقضاء الخيار وجد في وقت كأنه لم تتكامل حقيقة العقد فيه فأشبه القبض الواقع وقت العقد ، بأن يعطى بيد ويأخذ بأخرى ، فكان أقرب الى قوله صلى الله عليه وسلم « يدا بيد » بخــــلاف ما اذا وجد ذلك يعد اللزوم •

وأما اعتبار التفرق من حيث هو ، فلا معنى له ولم يرد فى الشرع ما يدل عليه ، ولا أن التقابض قبله مطلقا كاف ، ويتأيد ذلك بأن الأصل عندنا فى بيع الربويات التحريم ، الا ما قام الدليل على اباحته كما سننبه عليه ان

شاء الله تعالى فاذا تعارض ما يقتضى الحاق التخاير بالتفرق ، وما يقتضى عدمه ، تعين الرجوع الى الأصل ، فكيف ولم يحصل تعارض ؟ فان الشارع لم ينص على أنه متى حصل التقابض قبل التفرق صح العقد ، ولا على جعل التفرق من حيث هو مظنة بل شرط أن يكون يدا بيد ، والعقد بالتخاير موجود حقيقة وحكما ، وتقديم صحة العقد على شرطه ممتنع ، وأما ما قبل التخاير فالصحة المحكوم بها كلاصحة لما قدمناه فكذلك اكتفى بالقبض فيها ، وأيضا فالتفرق اعتبر للدلالة على تكامل الرضا والتخاير المصرح بذلك أولى ،

« فان قلت » التخاير قبل التقابض اما أن يكون صحيحا أو باطلا ، فان كان صحيحا وجب أن يترتب عليه مقتضاه وهو اللزوم كما قال ابن سريج ، وان كان باطلا وجب أن يلغو ويبقى الخيار بحاله كما قال الماوردى ، فالحكم بكونه مبطلا للعقد بعيد (قلت) بطلان العقد لم ينشأ عن التخاير ، بل عن عدم التقابض ، والتخاير مبين لنا غاية الوقت الذى اشترط فيه التقابض كالتفرق ، فالتخاير قاطع للمجلس حقيقة ، لوجود حقيقة الرضا الكامل ، وان تخلف لزوم العقد عنه ، والله تعالى أعلم ،

(التفريع) اذا قلنا بقول ابن سريج فتقابضا بعد ذلك قبل التفرق ، فقد تم العقد لأنه لزم بالتخاير ، وان تفرقا قبل أن يتقابضا انفسخ العقد ؛ وهل يأثمان بذلك ؟ جزم الامام والغزالي والرافعي رحمهم الله تعالى والنووى رحمه الله تعالى في هذاالمجموع في باب الخيار أنه باللزوم يتعين عليهما التقابض ، وأنهما ان تفرقا قبل التقابض انفسخ العقد بعد اللزوم ولا يعصيان ان كان تفرقهما عن تراض وان فارق أحدهما انفسخ العقد وعصى بانفراده بما يضمر فسخ العقد واسقاط المستحق عليه ، وما جزموا به من كونهما لا يعصيان اذا تفرقا عن تراض ينافي ما قاله ابن الصباغ والمتولى ، ونقله النووى عن الأصحاب فيما تقدم أن التفرق قبل التقابض في عقود الربا يأثمان به ، وان كان الخيار باقيا ، وأنه يكون جاريا مجرى بيع الربوى يأثمان به ، وان كان الخيار باقيا ، وأنه يكون جاريا مجرى بيع الربوى نسيئة ، وكذلك جزم به القاضي أبو الطيب الطبرى ، وفي كلام الشافعي رحمه الله تعالى ما يشير الى ذلك ، فانه قال في الاملاء اذا تفرق المتبايعان قبل أن يتقابضا صار ربا ، وانفسخ فيه البيع ، وقال في كتاب الصرف من قبل أن يتقابضا صار ربا ، وانفسخ فيه البيع ، وقال في كتاب الصرف من

الأم : اذا صرف الرجل شيئًا لم يكن له أن يفارق من صرف منه ؛ حتى يقبض منه ، ولا يوكل به غيره الا أن ينفسخ البيع ، ثم يوكل هذا بأن يصارفه •

وقال النووى رحمه الله تعالى فيما تقدم :

قال أصحابنا : فلو تعذر عليهما التقابض في المجلس وأرادا أن يتفرقا لزمهما أن يتفاسخا العقد قبل التفرق ، لئلا يأثما ، فاذا كان هذا في زمان الخيار فبعده أولى بلا شك ، ويتجه أن يخرج من كل من الكلامين الى الآخر ، وللنظر في كل منهما مجال يتجه أن يقال ان ذلك حرام مطلقا ، لأن الشارع نهى عن هذا العقد الايدا بيد ، وحكم على كل عقد من هذه العقود بأنه ربا الا : ها وها ، فمتى لم يحصل هذا الشرط حصل المنهى عنه ، وحصل الربا ، والربا حرام ، وهذا الذي يقتضيه ظاهر اطلاق الأصحاب لفظ الحرمة على هذه الأمور في عقود الربا ، كقولهم : حرم النساء والتفرق قبل التقابض، وليس تفرقهما كتفاسخهما ، فانهما بالتفاسخ رفعا العقد فلا يلزمهما شروطه واذا لم يرفعاه وتفرقا فقد خالفا بالتفرق وجعلاه عقد ربا ، والبطلان حكم من الشرع عليهما ، ويحتمل أن يقال : انه ليس المراد ههنا بالحرمة الا أن من الشرع عليهما ، ويحتمل أن يقال : انه ليس المراد ههنا بالحرمة الا أن

قال السمرقندى رحمه الله من الحنفية فى كتاب المطلوب فى الخلاف: ان المعنى بصحة العقد وفساده هنا وقوعه مقتضيا ثبوت أحكام مخصوصة دون الحرمة المطلقة فانهما اذا تبايعا وافترقا من غير قبض لا يأثمان ، ولكن يمتنع ثبوت هذه الأحكام عند الشافعى رحمه الله ، وعندنا لا يمتنع ، يعنى فى يبع الطعام بالطعام ، فأفهم كلامه أن الامامين غير قائلين بالحسرمة المطلقة ، والأول أرجح وأقرب الى أصل الشافعية الذى تقدمت الاشارة اليه ، ويأتى ال شاء الله تعالى ،

(أما) بعد اللزوم على رأى ابن سريج فرضاهما بالفسخ لا أثر له ، ولم يبق الا صورة التفرق فيتجه الجزم بالتحريم وان رضيا به ، لأنهما رضيا بما يحقق العقد المنهى عنه فالقول بالتحريم فى زمان الخيار مع عدم التحريم بعد التخاير مما لا يجتمعان .

(فان قلت) القول بعدم التحريم بعد التخاير انما ذكروه تفريعا على رأى

ابن سريج ؛ فجاز أن يكون ابن سريج مخالفا فى ذلك الأصل ، فلا يلزم أن يجتمع كلامه مع كلام الأصحاب • (قلت) القائلون بذلك تفريعا على رأى ابن سريج لم ينقلوا التفريع المذكور عنه ، وانما فرعوه كسائر التفاريع المذهبية فلذلك حسن الايراد عليهم ، وأيضا فقد قلنا فيما تقدم انه يتعين تخريج قول مثل قول ابن سريج ، واذا أثبتنا للشافعى قولا بصحة العقد والشرط فيما اذا تبايعا على أن لا خيار لهما •

(فان قلت) انهما فى زمان الخيار متمكنان من الفسخ فلهما طريق فى رفع العقد قبل التفرق فلا يباح لهما التفرق • وأما بعد اللزوم فلا طريق لهما الا التفرق (قلت) بعد اللزوم لا طريق لهما الى رفع العقد ، وارتفاعه انما يحصل بغير اختيارهما كتلف المعقود عليه ، فاذا تفرقا فقد فعلا ما ليس لهما فعلة ، وان كان يرتفع العقد به ، والله سبحانه أعلم •

(وأما) جزمهم بأنه اذا فارق أحدهما يعصى لقطعه ما هو مستحق عليه ، فعلى قاعدتهم وقولهم انهما اذا تفرقا راضيين لا يعصيان ، فيه نظر فانه لا يمتنع على الانسان أن يتصرف فى نفسه أو خاص ملكه تصرفا ينقطع به حق غيره اذا كان التصرف فى نفسه مباحا ، ألا ترى أن المكاتب يعجز نفسه فينقطع به حق المرأة فينقطع به حق المسيد عنه ، والزوج يطلق قبل الدخول فينقطع به حق المرأة فى نفس الصداق عنه ، وانما يمتنع اذا كان ذلك مقصودا للشرع ، فحينئذ يمتنع كل منهما أن يفارقه لاستلزامه تفويت التقابض المستحق بالعقد شرعا تحرزا عن الربا ، والله أعلم ،

هـ ذا كله اذا فرعنا على قول ابن سريج ، وان فرعناه على ما اختاره الماوردى فالخيار باق بحاله ، فان تقابضا بعد ذلك قبل الافتراق صح العقد واستقر وكانا بالخيار ما لم يتفرقا أو يتخيرا ، كذلك صرح الماوردى والله أعلم ، وعلى ما اختاره أكثر الأصحاب لا اشكال فى التفريع ، فان التخاير ملحق بالتفرق من جميع وجوهه ، ومقتضى ذلك أن يأثما به كما يأثمان بالتفرق ، والتخاير المبطل أن يكون منهما معا لأنه الذى ينقطع به خيارهما كالتفرق ، أما اذا أجاز أحدهما فليس ذلك فى معنى التفرق ، حتى يبطل به ، فان مجلس العقد باق ، فان أجاز الآخر بعد ذلك قبل التقابض لا اثم كما تقدم ، وفى الحكم باثم السابق بالاجازة من غير مواطأة نظر ، وهذا الذى

فلته من التفريع على قول أكثر الأصحاب تفقه لم أر شيئًا منه منقولا • والله أعلم •

- (فحرع) ما تقدم من الكلام فيما اذا فارق أحدهما تفريعا على رأى ابن سريج صورته أن يكون بغير اذن صاحبه ، كذلك صرح به فى الوسيط ، وعبارته فى البسيط : وان هرب أحدهما وهى أصرح فى المقصود ، وعليه يحمل اطلاق الامام والرافعى ، أما لو فارق أحدهما برضى الآخر ، فان حكمه ما لو تفرقا ، والله سبحانه أعلم .
- (فحم) جميع ما تقدم من الخلاف فى حكم الاجارة فى عقود الربا والصرف التى يشترط فيها التقابض وببطلان العقد بذلك أو لزومه ، أو الغاء الاجارة وتفاريع ذلك جار بعينه فى السلم ، لو أجرت الاجارة فبل قبض رأس المال فيه ذكر القاضى حسين المسألتين وتكلم فيهما وكذلك الامام وصاحب التهذيب ، والله تعالى أعلم •
- (فحع) اذا باع مال ولده من نفسه فى عقد الصرف أو غيره مما يسترط فيه القبض فى المجلس ، وفارق مجلسه ذاك ولم يحصل القبض بطل العقد على أصح الوجهين فى أنه اذا فارق المجلس يلزم العقد ، وقيل لا يلزم الا باختيار اللزوم وذكر الماوردى أنه قول جمهور أصحابنا ، فعلى هذا فى الصرف يجوز أن يقبض بعد مفارقة المجلس ما لم يبطل الخيار باختيار اللزوم ، قاله صاحب التهذيب وصاحب العدة ، ولنا وجه فى أصل المسألة أنه لا يثبت فى هذا العقد خيار مجلس أصلا ، وعلى هذا أيضا يكون المعتبر مجلس العقد ، والله أعلم ،
- (فروع) حيث اشتراطنا التقابض ، فسواء تركه ناسيا أم عامدا في فساد البيع نص عليه الشافعي رحمه الله في الأم ، وسواء علما فساد العقد بتأخر القبض أم جهلا قاله الماوردي ، وسواء كان ذلك اختيارا أو كرها نقله صاحب الاستقصاء عن الايضاح ولم أر ذلك في غير الاستقصاء •

 المجلس ؟ والشرط أن يتقابضا فى المجلس لا غير ، وأن يكون ذلك التفرق كلا تفرق ٠

(فان قلت) قد نص الشافعي رحمه الله على أن النسيان في ذلك كالعمد ، وهو يشعر بأن الاكراه كالاختيار (قلت) النسيان له صورتان : أن ينسى العقد ويفارق المجلس ثم يتذكر • وفي هذا قال امام الحرمين رحمــه الله لا شك أنه ينقطع خياره وأنه لا وجه لتقريب ذلك من الحنث في اليمين ، فان الحالف جعل اليمين وازعة ، واليمين المنسية لا تزع ، والناسي اذا فارق مجلس العقد في حكم مضيع حق نفسه بالنسيان ، وقصد بهذا الفرق بينه وبين المكره ، فهذه الصورة اذا حمل كلام الشافعي رضي الله عنه عليها لا ترد على المكره ؛ لأن الاكراه تعلق بالتفرق ، والاكراه يسقط اعتبار المكره عليه ، فصار وجود التفرق كعدمه ، والنسيان المذكور لم يتعلق بالتفرق ، بل التفرق مقصود والنسيان متعلق بالعقد فلا جرم رتب على التفرق المقصود اختيار أثره وأما الصورة الثانية من النسيان فهي أن يوجد منه التفرق غير نظر ، فهذا اذا وقع على هذه الصورة يمكن الحاقه بالاكراه بل يتعين • وقد قال صاحب الذخائر في الناسي ان بعض أصحابنا قال: ينقطع خياره بالمفارقة ناسيا ، لأنه لا يعدم سوى القصد ولا تأثير للقصد اذ هو غير شرط • قال وفيه نظر ، فانه حق ثابت لم يرض باسقاطه فكيف يسقطه ؟ ويحتمل تخريجه على من أكره على التفرق وترك التخاير ، وكذلك القول في الجاهل ، آل القول في ذلك الى أن القصد في التفرق هل يشترط أم لا ؟ فمن لم يشترطه اكتفى بصورة التفرق ، ومن اشترطه لم يكتف بذلك ولا يرد عليه الجنون لأنه انتقل عنه الخيار الى غيره فهو كالميت •

(قلت) فاذا تأملت كلام صاحب الذخائر وعليه كلام بعض الأصحاب الني نقلها علمت أن ذلك الكلام انما يظهر في الصورة الثانية ، وتقوى فيه حينئذ ما قاله صاحب الذخائر • ومتى حمل على الأول لا يستقيم عليه صاحب ذلك الوجه • ومتى ثبت أن التفرق على وجه السهو والغفلة لا يقطع الخيار ، يجب أن لا يبطل العقد بالتفرق على ذلك الوجه قبل التقابض ، والله عز وجل أعلم •

وأما الفرع الثانى الذى قاله الماوردى رحمه الله تعالى فظاهر ولأن الجهل بالحكم الشرعى لا يدفع ثبوته وقول صاحب الذخائر المتقدم فيه نظر ان حمل على الجهل بالحكم يتعين ما قلناه من سقوط الخيار وان حمل على الجهل بأن ذلك العقد سمى تفرقا اتجه أن يبقى خياره والله سبحانه وتعالى أعلم و

(فروع) نص عليها الشافعى فى الأم قال رضى الله عنه: ومن اشترى فضة بخمسة دنانير ونصف فدفع اليه ستة وقال: خمسة ونصف بالذى عندى ونصف وديعة فلا بأس به • ولا بأس اذا صرف منه وتقابضا أن يذهبا فيزنا الدراهم • وكذلك لا بأس أن يذهب هو على الانفراد فيزنها • وحمله صاحب البيان على أن يكون أحدهما عرف الوزن وصدقه الآخر وتقابضا على ذلك وما حمله عليه فيه بحث سأذكره فى باب الصبرة والله أعلم •

قال الشافعي رحمه الله: ولا بأس أن يصرف الرجل من الصراف دراهم فاذا قبضها وتفرقا أودعه اياها •

- (فرع) قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا بأس أن يقبض بعد الصرف ويدفع ما قبضه منه الى غيره ، أو يأمر الصراف أن يدفع باقيه الى غيره اذا لم يتفرقا من مقامهما حتى يقبضا جميع ما بينهما (مثاله) أن يصرف دينارا بعشرين منه ، عشرة ثم عشرة قبل أن يتفرقا ، وكذلك قال الماوردي رحمه الله: لا يلزم دفع جميعه مرة واحدة ، والله تعالى أعلم ،
- (فسرع) لو اختلفا بعد الافتراق فقال أحدهما : تفرقنا عن قبض وقال الآخر بخلافه كان القول قول من أنكر القبض ويكون الصرف باطلا قاله الماوردي وقال :
- (فان قيل) أليس لو اختلفا بعد الافتراق فى الامضاء والفسخ كان القول فى أحد الوجهين قول من يدعى الامضاء ، والبيع لازم ؟ فهل كان اختلافهما فى القبض مثله ؟
- (قيل) الفرق بينهما أن من ادعى الفسخ ينافى بدعواه مقتضى العقد ، لأن مقتضاه اللزوم والصحة الا أن يتفقا على الفسخ ، فكان الظاهر موافقا

لقول من ادعى الامضاء ، وليس كذلك من ادعى القبض ، لأن الأصل عدم القبض على أن أصح الوجهين أن القول قول مدعى الفسخ .

(قلت) قوله: ان أصح الوجهين أن القول قول مدعى الفسخ، وافقه عليه ابن أبى عصرون، وهو مخالف لما صححه الرافعى وجماعة أن القول قول المنكر للفسخ لأنه الأصل.

(وأما) ما جزم به قول منكر القبض ، فقد خالف فيه ابن أبى عصرون ونقل فقال : ان كان ما باع كل واحد منهما فى يده فالقول قول من يدعى عدم حصول القبض ، لأن الحال يشهد به ، وان كان المالان فى يد أمين لا يعلم الحال أو فى موضع البائع ، فالقول قول من يدعى حصول القبض ، لأن الأصل صحة العقد ووجود ما يقتضيها ، وكذلك لو أقام كل واحد منهما بينة قدمت بينة الصحة لأن معها زيادة علم ، هكذا ذكر فى الانتصار .

ووقع فى النسخة التى وقفت عليها من المرشد فى القسم الأول ، أن القول قول من يدعى حصول القبض ، ونقله ابن الرفعة عنه كذلك فجعل القول قول من يدعى حصول القبض فى القسمين ، وذلك محمول على غلط من النسخة التى وقعت لابن سقط منها عدم من النسخة التى رأيتها ، ومن النسخة التى وقعت لابن الرفعة ، وليس فى المرشد تعليل يرشد الى المعنى ، فلذلك وقع الوهم لابن الرفعة ، وهذه من آفة الكتب المختصرة .

(وأما) الانتصار فوقع الكلام فيه على الصواب وتعليله يرشد اليه على أن ما قاله الماوردى أقوى مما قاله ابن أبي عصرون ، لكن ابن الرفعة بعد أن حكى كلام صاحب المرشد على ما وجده قال : ويعضد ذلك ما حكاه ابن الصباغ فى السلم فيما اذا اختلفا فى قبض رأس المال قبل التفرق أو بعده أن القول قول من يدعى الصحة ، قال : ولم يحك سواه وطرده فيما اذا كان فى يد المسلم ، وادعى المسلم اليه أنه أودعه اياه أو غصبه ،

(قاعدة) الأصل عندنا وعند المالكية فى بيع الربويات بجنسها أو ما يشاركها فى علة الربا التحريم ، الا ما قام الدليل على اباحته ، وهذا الأصل مستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم « لا تبيعوا الذهب بالذهب ،ولاالورق

بالورق الا وزنا بوزن ، مثلا بمثل ، سواء بسواء » لفظ مسلم رحمه الله نعالى فى حديث أبى سعيد .

وفى حديث عبادة « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير ، بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، الا سواء بسواء ، عيناً بعين ، فمن زاد أو ازداد فقد أربى » لفظ مسلم أيضاً ، ومن قوله صلى الله عليه وسلم فى الحديث الذى رواد عمر رضى الله عنه « الذهب بالورق رباً الا ها وها » الحديث متفق على صحته لفظ البخارى « الذهب بالورق » ولفظ مسلم : الورق بالذهب ، ومن قوله صلى الله عليه وسلم « فاذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف نشتم ، اذا كان يدا بيد » لفظ مسلم في حديث عبادة .

وجه الاستدلال أنه صلى الله عليه وسلم فى الحديث الأول صدره بالنهى نم استثنى منه ، وفى حديث عمر رضى الله عنه صدره بالحكم على ذلك بالربا ثم استثنى وفى الحديث الآخر وهو بقية حديث عبادة علقه على شرط ، والمشروط عدم عند عدم الشرط ، والأصل عدمه ، وهذه قاعدة شريفة نافعة فى مسائل من باب الربا ، كمسألة بيع الحفنة بالحفنتين ، والجهل بالمماثلة وغير ذلك كما سننبه عليه أن شاء الله تعالى •

وفى مظان الاشتباء وتعارض المأخذ اذا تساوت يجب الحكم بالتحريم عملا بالأصل، وقد صرح الشافعى رحمه الله تعالى فى الأم بأن الأصل ذلك ويخالفنا فى ذلك الحنفية ، لأن الأصل عندهم فى ذلك الجواز لاندراجه فى جملة البيع ، ويجعلون عقود الربا وسائر ما نهى عنه مخرجا من ذلك الأصل ، ويؤول تحقيق بحثهم الى ان عقد الربا اشتمل على وصف مفسد فهو كسائر البيوع التى اقترنها ما فسدها ، وممن صرح بنقل هذين الأصلين عند المذهبين من أصحابنا الخلافيين الشريف المراغى وأبو المظفر بن السمعانى ومحمد ابن يحيى وغيرهم ، قالوا: واللفظ المراعى : الأصل عندنا فى الأموال الربوية التحريم ، والجواز ثبت على خلافه رخصة مقيدة بشروط ، وعندهم الأصل الجواز ، والتحريم ثبت على خلافه عند المفاضلة ،

ونقل ابن العربي المالكي عن أبي المطهر خطيب أصفهان قال : قال لنا

المنذرى: الأصل فى الأموال الربوية حظر البيع حتى يتجه تحقيق التماثل، وعند أبى حنيفة رحمه الله الأصل أباحة البيع حتى يمنعه حقيقة التفاضل، وما قلناه أصح، وممن صرح بهذا الأصل من المالكية الطرطوشي وابنه فى كلامه، وقد رأيت ما هو منسوب الى الحنفية فى كتبهم وتحقيقه عندهم ما قدمته، وهذه القاعدة يظهر نفعها فى مواضع سأنبه عليها أن شاء الله تعالى، وتقدم التنبيه على بعضها •

(فان قلت) كيف تستقيم دعوى هذه القاعدة ؟ وقد اشتهر عن الشافعى رحمه الله تعالى فى كلامه فى معنى قوله تعالى (وأحل الله البيع) وأن أظهر معانيها عنده أنها عامة تتناول كل بيع وتقتضى اباحة جميعها الا ما خصه الله تعالى فى الدليل وقد تقدم فى هذا المجموع ذكر أقوال الشافعى رحمه الله تعالى فى ذلك ، وأن هذا القول أصحها عنده وعند أصحابه ؛ وعقد الربا فرد من أفراد البيوع ، فيكون الأصل فيه الجواز كما تقوله الحنفية ، وما خرج منها بالتخصيص كان على خلاف الأصل .

(قلت) مسلم أن الآية شملت دلالتها كل يبع ، وأخرج منها عقود الربا بقوله « لا تبيعوا الذهب بالذهب » الحديث وظائره ، وبقوله تعالى (وحرم الربا) ان صح الاستدلال منه لما سننبه عليه ان شاء الله تعالى ، فصار هذا أصلا ثابتا أخص من الأول ، لأن هذا خاص بالربويات ، ثم استثنى من هذا الأصل أحوال وهو ما اذا حصل المساواة والحلول والتقابض فى الجنس الواحد ، والحلول والتقابض خاصة فى الجنسين ، فأبو حنيفة رحمه الله نظر الى الأصل الأول ، وهو اباحة البيوع وجعل صورة المفاضلة فى الربويات مخرجة منه ، والشافعى رحمه الله نظر الى الأصل الثانى القريب وهو التحريم فى الربويات كلها ثم جعل حالة التماثل مخرجة منه ، والحنفية ينازعون فى تقرير هذا الأصل الثانى ويقولون : ان قوله : « لا تبيعوا الطعام ينازعون فى تقرير هذا الأصل الثانى ويقولون : ان قوله : « لا تبيعوا الطعام بالله سواء بسواء » وما أشبهه من هذه الصيغ فى معنى ،

وقد صرح الشافعى رحمه الله فى الأم بأن أصل البيوع كلها مباح الا ما نهى عنه النبى صلى الله عليه وسلم وما فى معناه ، كل ذلك واحد ، ثم تارة يجعلون المقصود فساد البيع عند عدم المماثلة التى هى واجبة ، قال

هؤلاء: لأن الكلام المفيد بالاستثناء يصير عبارة عما ما وراء المستثنى وكلهم يحومون على جعل المعنى كلاما واحدا ، ولذلك يبنون كلامهم فى باب الربا على حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح ، مثلا بمثل يد! ييد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى » رواه مسلم رحمه الله تعالى ، فلم يأت فى هذا اللفظ صيغة نهى واستثناء ، فكان المعنى الحكم بايجاب المماثلة ، قالوا : ولا يتصور الحكم بدون محله ، ومحله المماثلة ، وهو القابل لها ، فعرفنا أن المحل الذى لا يقبل المماثلة فى الكيل اجماعا .

والجواب عن هذا أن كلا من خبر أبي سعيد وخبر عبادة ورد بلفظ الاثبات فقط ، وورد بلفظ النهى والاستثناء ، وألفاظهما بذلك كلها في الصحيح ولا تنافى بينهما ، واللفظ الذى فيه نفى واثبات فيه زيادة على ما فيه اثبات فقط ، فيجب العمل بمقتضاه ، ودعواهم أن النهى والاستثناء في معنى كلام واحد ، وهو النهى عما وراء المستثنى فقط ، وايجاب المستثنى فقط ممنوع ولا دليل عليهما ، وفيهما تعطيل لبعض مدلول الكلام ، فهذه قاعدة مهمة ينبغى الاعتناء بها فمن أتقنها وأتقن تحقيق العلة في الربويات ، وهل الجنس وصف في العلة أو شرط فيها أو محل لها ؟ وحقق النظر في الأجناس ، فقد أحاط علما بجميع أصول هذا الباب ، ولولا خوف الاطالة لأمعنت الكلام في هذه القاعدة أكثر من هذا ، ولكنى أرجو أن يكون فيما ذكرته كفاية ، وسوف أعود اليها عند الكلام في اعتبار التساوى في الكيل في أول الفصل السادس من كلام المصنف ان شاء الله تعالى ، وسأنبه على الأمرين الآخرين اللذين أشرت اليهما ان شاء الله تعالى في محلهما ، والله تعالى أعلم •

(فائسة) تقدم أن الأصح عند الشافعي رحمه الله تعالى أن البيع على عمومه الا ما خصه الدليل وهو مذهب أكثر الفقهاء وللشافعي أقوال أخر تقدم نقلها في المجموع وفي المسألة قول آخر لبعض الفقهاء لم تتقدم حكايته ، فأحببت أن أنبه عليه وهو أن البيع في الآية من قبيل العموم الذي لا خصوص فيه ولا يدخله الخصوص لأنه لا بيع الا وهو حلال و

وهؤلاء يمنعون تسمية شيء من البياعات الفاسدة بيعا ، ويقولون : ان نفى الحكم عن الاسم يمنع من وقوع الاسم عليه الا مجازا • حكى ذلك القاضى عبد الوهاب المالكي • فعلى هذا لا يبقى للحنفية فيه دليل على ما يدعونه • والله سبحانه وتعالى أعلم •

(فائدة أخرى) تقدم في كلامي توقف في الاستدلال بقوله تعالى (وحرم الربا) على تخصيص البيع وذلك لأن الناس اختلفوا في مدلول الربا فقال ابن داود الظاهرى : حقيقة هذه اللفظة الزيادة في نفس الشيء خاصة لقوله تعالى (فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت) والأرض انما تربو فى نفسها لا فيما يقابلها ولا يطلق على الزيادة في المقابل الا مجازا • ولعله ذهب الى ذلك حتى يسد باب الاحتجاج على أبيه ؛ فقوله تعالى (وحرم الربا) هو أنه يشمل الربا فيهما عدا الأشياء الستة المنصوص عليها وقال ابن سريج انه وان وضع للزيادة في نفس الشيء يقابله عرفا ويكون من الأسماء العرفية في الشرع كالصلة • ومال آخـرون الى انطلاق اللفظ على المعنيين انطلاقا متساويا • ومن الناس من ذهب الى أن هذه التسمية تطلق على كل ييم محرم • وأضيف هذا المذهب الى عائشة رضى الله عنها لأجل قولها: « لمـــا نزلت الآيات من آخر سورة البقرة في الربا خرج النبي صلى الله عليه وسلم محرم التجارة في الخمر » متفق عليه ، أشارت آلي أن بيع الخمسر لما كان محرما كان ربا • وأضيف أيضا الى عمر رضى الله عنه لقوله: ان من الربا بيع التمر وهي معصفة قبل أن تطيب ، ويحتجون باطلاق اسم الربا على النسيئة في الذهب بالفضة لكونها محرمة وان كان التفاضل جائزاً _ حكى هذه الأقوال الأربعة الامام أبو عبد الله المازري المالكي • فعلى قول ابن داود لا يكون الربا داخلا في مسمى البيع ألبتة حتى يختص به ، بل يكون واردا في ربا الجاهلية • وهو أن يكون للرجل على الرجل الحق الى أجل، فاذا حل الأجل قال: أتقضى أم تربى ؟ فان قضاه أخذه والا زاده في حقه وزاده الآخر في الأجل •

وقد ذهبت طائفة منهم القاضى أبو حامد من أصحابنا الى حمل الآية على ذلك وأن الألف واللام فى الربا للعهد ، وليس هذا موضع تقوية ذلك أو توهينه ، ولكن غرضى أن تخصيص قوله (وأحل الله البيع) جا لا يسلم

من نزاع بخلاف تخصيصه بالنسيئة • وهكذا فعل الشافعي رضى الله عنه • قال في الأم : أصل البيوع كلها مباح اذا كانت برضا المتبايعين الجائزي الأمر فيما تبايعا ، الا ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم منها ، وما كان في معنى ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم محرم باذنه داخل في المعنى المنهى عنه • وما فارق ذلك أبحناه بما وصفنا من اباحة البيع في كتاب الله تعالى اه ، فجعل المخصص هو السنة فحسب •

وممن مال الى أن المراد بالربا كل بيع فاسد أبو بكر بن العربى المالكى • وقال: ان الآيتين _ يعنى قوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا) _ اقتضيا كتاب البيوع كله على الشمول دون التفصيل ، وفصله النبى صلى الله عليه وسلم فى ستة وخمسين حديثا • وقال الرويانى : قيل الربا فى الشرع اسم لمقابلة عوض بعوض مخصوص غير معلوم التماثل فى معيار الشرع حالة العقد ، أو تأخر فى البدلين أو فى أحدهما • (قلت) وهذا حسن فى تعريفه ، سواء كان حقيقة أم مجازا •

فصل في مذاهب العلماء في الأحكام التي ذكرها المصنف في هذا الفصل الى هذا المكان اقتضى قول المصنف أنه اذا باع الربوى بجنسه حرم فيه التفاضل والنساء والتفرق قبل التقابض ، واذا باعه بما يشاركه في العلم حرم النساء والتفرق فقط ، وأن الشعير والحنطة جنسان ، فهذه خمسة أحكام منها ما هو مجمع عليه ، ومنها ما هو مختلف فيه ، وسأبين ذلك واحدا واحدا ان شاء الله تعالى •

(الحكم اولال) تحريم التفاضل فى الجنس الواحد من أموال الربا اذا يبع بعضه ببعض ، كبيع درهم بدرهمين نقدا أو صاع قمح بصاعين ، أو دبنارا بدينارين ويسمى ربا الفضل ، لفضل أحد العوضين على الآخر ، وربا النقد فى مقابلة ربا النسيئة ، واطلاق التفاضل على الفضل من باب المجاز ، فان الفضل فى أحد الجانبين دون الآخر ، وقد أطبقت الأمة على تحسريم التفاضل اذا اجتمع مع النساء ، وأما اذا انفرد نقدا فانه كان فيه خلاف قديم صح عن ابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهما اباحته ، وكذلك عن ابن عمر رضى الله عنهما مع رجوعه عنه ، وروى عن عبد الله بن الزبير رضى الله عمر رضى الله عنهما مع رجوعه عنه ، وروى عن عبد الله بن الزبير رضى الله

مه وأسامة بن زيد رضى الله عنه • وفيه عن معاوية شيء محتمل • وزيد بن أرقم والبراء بن عازب من الصحابة رضى الله عنهم •

(فأما) التابعون فصح ذلك أيضا عن عطاء بن أبى رباح وفقهاء المكيين و وروى عن سعيد وعروة ثم روى عن ابن عباس ما يقتضى رجوعه عن ذلك وكذلك عن ابن مسعود وانتداب جماعة من العلماء لتبيين رجوع من قال بذلك من الصدر الأول والتشوف الى دعوى الاجماع على التحريم وها أنا ان شاء الله تعالى أبين ما روى من الآثار عن القائلين بذلك وثم ما روى من رجوع من رجع عنه وثم أذكر كلام من تشوف لجعل المسألة اصاعية و ثم أبين الحق فى ذلك بحول الله تعالى وقوته و فهذه أربعة فصول و

القائلون بجوازه

(الأول) ما روى من الآثار عن القائلين بذلك: روينا عن أبي صالح الزيات أنه سمع أبا سعيد الخدرى رضى الله عنه يقول: «الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم فقلت له: فإن ابن عباس لا يقوله وفقال أبو سعيد: سألته فقلت: سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم أو وجدته في كتاب الله تعالى ؟ فقال: كل ذلك لا أقول وأنتم أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم منى ولكن أخبرني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا ربا الا في النسيئة » رواه البخارى ومسلم واللفظ للبخارى فيما رويناه عنه وقد اجتمع في هذا الحديث ثلاثة من الصحابة يروى بعضهم عن بعض و عن بعض و عن بعض و الله المناه المناه المناه عن المناه عنه و قد المناه و المناه و المناه و قد المناه و المناه و قد المناه و المناه

وروى عن ابن الزبير المكى واسمه محمد بن مسلم بن تدرس _ بفتح الناء ودال ساكنة وراء مضمومة وسين مهملة قال « سمعت أبا أسيد الساعدى وابن عباس يفتى الدينار بالدينارين فقال له أبو أسيد الساعدى وأغلظ له ، قال : فقال ابن عباس : ما كنت أظن أن أحدا يعرف قرابتى من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لى مثل هذا يا أبا أسيد ، فقال أبو أسيد : أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الدينار بالدينار ، وصاع حنطة بصاع حنطة ، وصاع شعير بصاع شعير ، وصاع ملح ، عالم بينهما في شيء من ذلك ، فقال ابن عباس : انما هذا شيء كنت

أقوله برأبى ولم أسمع فيه بشىء » رواه الحاكم فى المستدرك وقال انه صحيح على شرط مسلم رحمه الله وفى سنده عتيق بن يعقوب الزبيرى • قال الحاكم: انه شيخ قرشى من أهل المدينة وأبو أسيد بضم الهمزة وروينا فى معجم الطبرانى من حديث أبى صالح ذكوان أنه سأل ابن عباس عن بيع الذهب والفضة فقال « هو حلال بزيادة أو نقصان ، اذا كان يدا بيد » قال أبو صالح : فسألت أبا سعيد بما قال ابن عباس ، وأخبرت ابن عباس بما قال أبو سعيد والتقيا وأنا معهما ، فابتدأه أبو سعيد الخدرى فقال : ياابن عباس ما هذه الفتيا التى تفتى بها الناس فى بيع الذهب والفضة ، فأمرهم أن يشتروه بنقصان أو زيادة يدا بيد ؟ فقال ابن عباس رضى الله عهما : ما أنا بأقدمكم صحبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا زيد بن أرقم والبراء بن عازب يقولان سمعنا النبى صلى الله عليه وسلم » رواه الطبرانى باسناد حسن •

وروينا فى صحيح مسلم رحمه الله أيضا عن أبى نضرة بالنون والضاد المعجمة بقال: «سألت ابن عباس رضى الله عنهما عن الصرف فقال: أيدا بيد ؟ فقلت: نعم قال: لا بأس به ، فأخبرت أبا سعيد فقلت: انى سألت ابن عباس عن الصرف فقال: أيدا بيد ؟ قلت نعم قال: فلا بأس به ، قال: وقال ذلك ؟ انا سنكتب اليه فلا يفتيكموه ، قال: فوالله لقد جاء بعض فتيان رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمر فأنكره ، فقال كأن هذا ليس من تمر أرضنا ، قال: كان فى تمر أرضنا أو فى تمرنا العام بعض الشىء ، فأخذت هذا وزدت بعض الزيادة ، فقال أضعفت أربيت ، لا تقربن هذا ، اذا رابك من تمرك شىء فبعه ثم اشتر الذى تريد من التمر » .

وقد روى القول بذلك عن ابن عباس من جهة جماعة من أصحابه ؛ منهم أبو الجوزاء وأبو مجلكز وعبد الرحمن بن أبى نعيم وبكر بن عبد الله المزنى وزيادتنا ذكر رواياتهم فى ذلك ان شاء الله تعالى فى فصل رجوعه عن ذلك ما عبد الله بن عمر فروينا عن أبى نضرة المتقدم ذكره قال « سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يريا به بأساً ، فانى لقاعد عند أبى سعيد الخدرى فسألته عن الصرف فقال: مازاد فهو ربا ، فأنكرت ذلك لقولهما ، فقال الأحدثك الا ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه صاحب نخلة بصاع

من تمر طيب ، وكان تمر النبي صلى الله عليه وسلم هذا اللون ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أنى لك هذا ؟ قال انطلقت بصاعين فاشتريت بهما هذا الصاع ، فان سعر هذا في السوق كذا وسعر هذا كذا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ويلك أربيت ، اذا أردت ذلك فبع تمرك بسلعة ، ثم اشتر بسلعتك أى تمر شئت • قال أبو سعيد فالتمر بالتمر أحق أن يكون ربا ؟ أم الفضة بالفضة ؟ قال : فأتيت ابن عمر بعد فنهاني ، ولم آت ابن عباس ، قال : فحدثني أبو الصهباء : أنه سأل ابن عباس رضي الله عنهما عنه بمكة فكرهه » رواه مسلم بهذا اللفظ ، وهذالفظ روايتنا فيه ، وفى هذا الحديث ما يدل على أن أبا سعيد رضى الله عنه استعمل القياس في اشارته الى أن الفضة بالفضة أحق بالربا من التمر بالتمر ، وأن تحريم الربا في الأشياء الستة معلل ، والمراد بالصرف الذي سئل عنه ابن عمر وابن عباس صرف ألنقد بجنسه مع عدم رعاية التماثل ، كذلك حمله عليه جماعة من العلماء ، وجعلوا ابن عمر ممن خالف ثم رجع ؛ وسياق الرواية يرشد الى ذلك ، وان كان يحتمل أن يحمل على الصرف الجائز ، ويكون نهيه بعــد ذلك تبيينا لمراده بالاطلاق أولا لا رجوعا ، لكن السياق وفهم أبى نضرة عنه يأباه والله تعالى أعلم •

(وأما) عبد الله بن مسعود فروى الامام الشافعى رضى الله عنه فى كتاب أحكام على وابن مسعود عن أبى معاوية عن الأعمش عن ابراهيم التيمى عن أبيه عن عبد الله قال: « لا بأس بالدرهم بالدرهمين » وهذا اسهاد صحيح نقلته من نسخة معتبرة من الأم ، قال فيها الشهفى : أخبرنا أبو امعاوية ولا مانع من ذلك فانه عاصره به وروى البيهقى ذلك فى كتاب المعرفة نقال : عن الشافعى فيما بلغه عن أبى معاوية ، وقد روى أيضا من طريق سعيد بن منصور عن أبى معاوية بهذا الاسناد ، فأيا ما كان فهو صحيح عن ابن مسعود ، ولفظ ابن مسعود فى رواية سعيد بن منصور « لا ربا فيما كان يدا بيد » ورواه البيهقى فى كتابيه السنن والآثار ، ومعرفة السنن مع روايته للفظ المتقدم بلفظ آخر ليس بصريح ، سأذكره ان شاء الله تعالى فى مصل الرجوع عن ذلك ، ولا حاجة الى ذكره هنا للاستغناء بما هو أصرح منه ، والله أعلم ،

وأما معاوية فلم يحقق ذلك عنه ، فانه روى عنه شيء محتمل لذلك ولغيره، وجرت له فى ذلك قصة مع عبادة بن الصامت رضي الله عنهما مشهورة ، وروى عن أبى الدرداء رضى الله عنه ولعلها جرت معهما مرتبن ، أما قصة أبى الدرداء فروى مالك فى الموطأ عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار « أن معاوية بن أبى سفيان باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها ، فقال له أبو الدرداء : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا الا مثلا بمثل ، فقال له معاوية : ما أرى بهذا بأسا ، فقال أبو الدرداء : من يعذرنى من معاوية ؟ أخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخبرنى عن رأيه ، لا أساكنك بأرض أنت بها ، ثم قدم أبو الدرداء على عمر بن الخطاب رضى الله عنهما فذكر ذلك له ، فكتب عمر بن الخطاب الى معاوية أن لا يبيع ذلك الا مثلا بمثل وزنا بوزن » • هذا لفظ الموطأ ورواه النسائى الى آخر لفظ النبى صلى الله عليه وسلم مثلا بمثل من طريق مالك ، والسقاية اللى آخر لفظ النبى صلى الله عليه وسلم مثلا بمثل من طريق مالك ، والسقاية الاناء يسقى به ، والسقاية موضع السقى • قاله فى المحكم •

وروى مسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه قصة عبادة مع معاوية عن أبى الأشعث ، واللفظ لمسلم ، وهذا لفظ روايتنا فى صحيحه قال : «غزونا غزاة وعلى الناس معاوية فغنمنا غنائم كثيرة ، فكان فيما غنمنا آنية من فضة ، فأمر معاوية رجلا أن يبيعها فى أعطيات الناس ، فتسارع الناس فى ذلك ، فبلغ عبادة بن الصامت فقام فقال : انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، فمن زاد أو ازداد فقد أربى ، فرد الناس ما أخذوا ، فبلغ ذلك معاوية فقام فمن زاد أو ازداد فقد أربى ، فرد الناس ما أخذوا ، فبلغ ذلك معاوية فقام أحاديث ، قد كنا نشهده ونصحبه ، فلم نسمعها منه ، فقام عبادة بن الصامت رضى الله عنه فأعاد القصة وقال : لنحدثن بما سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كره معاوية ، أو قال : وان رغم ، ما أبالي ألا أصحبه فى جنده رضى الله سوداء » ، وفى رواية أبى داود والنسائى فى هذا الحديث بأسانيد صحيحة « الذهب بالذهب تبرها وعينها وزنا بوزن والفضة بالفضة تبرها وعينها » وفيه عندهما « فمن زاد أو ازداد فقد أربى » وفى آخره عندهما وعينها »

« ولا بأس ببيع البر بالشعير ، والشعير أكثرهما يدا بيد ، وأما النسيئة فلا » ولفظ ابن ماجه « وأمرنا أن نبيع البر بالشعير والشعير بالبر يدا بيد كيف شئنا » •

وهذا المنقول عن معاوية معناه أنه كان لا يرى الربا فى بيع العين بالتبر ولا بالمصوغ وكان يخير فى ذلك التفاضل ، ويذهب الى أن الربا لا يكون فى التفاضل الا فى التبر بالتبر ، وفى المصوغ بالمصوغ ، وفى العين بالعين ، كذلك نقل عن ابن عبد البر ، فليس موافقا ابن عباس مطلقا ، وان كان الذى ذهب اليه من الشذوذ الذى لا يعول عليه ، وسيأتى الكلام عليه قريبا ال شاء الله تعالى .

(وأما أسامة) فلا أعلم عنه فى ذلك شيئا الا روايته عن النبى صلى الله عليه وسلم : « انما الربا فى النسيئة » ولا يكفى ذلك فى نسبة هذا القول اليه فأنه لا يلزم من الرواية القول بمقتضى ظاهرها لجواز أن يكون معناها عنده على خلاف ذلك أو يكون عنده معارض راجح ، وانما ذكرته لأن جماعة من أصحابنا وغيرهم كالماوردى من الشافعية وأبى محمد المقدسي صاحب المغنى من الحنابلة ، نقلوه عنه وعن البراء بن عازب وزيد بن أرقم وعبد الله بن الزبير ووافقهم الشيخ أبو حامد الاسفرايني على هذا النقل فيما عدا البراء ، ووافقهم الخطابي فى أسامة ، فان كان عندهم مسند غير ذلك فالله أعلم ،

(أما البراء وزيد بن أرقم) فكذلك لا أعلم النقل عنهما صريحا فى ذلك الا ما روينا عن أبى المنهال بشار بن سلامة « باع شريك لى بالكوفة دراهم بدراهم بينهما فضل ، فقلت : ما أرى هذا يصلح ، فقال لقد بعتها فى السوق فما عاب على ذلك أحد ، فأتيت البراء بن عازب فسألته فقال : قدم النبى صلى الله عليه وسلم المدينة وتجارتنا هكذا ، فقال : ما كان يدا بيد فلا باس وما كان نسيئا فلا خير فيه وأت زيد بن أرقم فانه كان أعظم تجارة منى • فأتيته فذكرت ذلك له فقال : صدق البراء » اسناده صحيح ولكن له على ، وقيل : انه منسوخ ، وسأبسط الكلام عليه ان شاء الله تعالى فى ذكر دليل ابن عباس ومن وافقه والجواب عنه •

(وأما عبد الله بن الزبير) فلم أقف على استناده اليه بذلك • وانما

الشيخ أبو حامد والماوردى وأبو محمد المقدسى الحنبلى حكوه عنه والله أعلم • فهذا ما بلغنى عن الصحابة رضى الله عنهم ممن نسب اليه القول بذلك • وأما التابعون فقال الشافعى رحمه الله فى كتاب اختلاف الحديث «كان ابن عباس لا يرى فى دينار بدينارين ولا فى درهم بدرهمين يدا بيد بأسا ويراه فى النسيئة » وكذلك عامة أصحابه وكان يروى مثل قول ابن عباس عن سعيد وعروة بن الزبير رأيا منهما الا أنه يحفظ عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم •

قال الشافعي رحمه الله: وهذا قول المكيين • هذا كلام الشافعي بحروفه وجاء عن جرير بن حازم قال « سألت عطاء بن أبي رباح عن الصرف فقال: با بني ان وجدت مائة درهم نقدا فخذه » وقال ابن عبد البر: ان أهل مكة كانوا عليه قديما وحديثا ، يجرون التفاضل في ذلك اذا كان يدا بيد ، أخذوا ذلك عن ابن عباس رحمه الله •

(الفصل الثانى) فيما نقل من رجوع من قال بذلك من الصدر الأول (أما) ابن عباس فقد اختلف فى رجوعه ، ذكرنا من قال انه رجع عنه ٠

قد تقدم قول أبى الصهباء الثابت فى صحيح مسلم أنه سأله عنه فكرهه ، وتقدم أيضا مناظرة أبى سعيد وأبى أسيد له فى قوله باباحته .

وعن حيان _ بالحاء المهملة والياء _ ابن عبيد الله _ بالتصغير _ العدوى قال : « سألت أبا مجلز عن الصرف فقال : كان ابن عباس لا يرى به بأسا زمانا من عمره ما كان منه عينا يعنى يدا بيد • وكان يقول : انما الربا فى النسيئة ، فلقيه أبو سعيد الخدرى فقال له : يا ابن عباس ألا تتقى الله ؟ الى متى تؤكل الناس الربا ؟ أما بلغك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذات يوم وهو عند زوجته أم سلمة : انى لأشتهى تمر عجوة فبعثت صاعين من تمر الى رجل من الأنصار فجاءت بدل صاعين صاعا من تمر عجوة فقامت فقدمته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رآه أعجبه فتناول تمرة ثم أمسك فقال : من أين لكم هذا ؟ فقالت أم سلمة بعثت صاعين من تمر الى رجل من الأنصار فأتى بدل صاعين هذا الصاع الواحد • وها هو كل فألقى التمر بين يديه وقال : ردوه لا حاجة لى فيه التمر بالتمر ، والحنطة بالحنطة •

والشعير بالشعير ، والذهب بالذهب ، والفضة بالفضة يدا بيد عينا بعين ، مثلا بمثل ، فمن زاد فهو ربا ، ثم قال : كذلك ما يكال أو يوزن أيضا فقال ابن عباس : جزاك الله يا أبا سعيد الجنة فانك ذكرتني أمرا كنت نسيته أستغفر الله وأتوب اليه فكان ينهى عنه بعد ذلك أشد النهى » رواه الحاكم فى المستدرك وقال : هذا حديث صحيح الاستناد ، ولم يخرجاه بهذه السياقة ، وفى حكمه عليه بالصحة ظر ، فان حيان بن عبيد الله المذكور قال ابن عدى : عامة ما يرويه افرادات يتفرد فيها ؛ وذكر ابن عدى فى ترجمته حديثه في الصرف هذا بسياقه ،ثم قال : وهذا الحديث من حديث أبي مجلز عن ابن عباس تفرد به حيان ، قال البيهقي وحيان تكلموا فيه . واعلم أن هذا الحديث ينبغى الاعتناء بأمره وتبين صحته من سقمه لأمر غير ما نحــن هيه ، وهو قوله وكذلك ما يكال ويوزن ، وقدتكلم فيه بنوعين من الكلام (أحدهما) تضعيف الحديث جملة واليه أشار البيهقي ،وممن دهب الى ذلك ابن حــزم أعله بشيء أنبه عليه لئلا يغتر به ؛ وهو أنه أعله بثلاثة أشـــياء (أحدها) أنه منقطع من أبي سعيد لا من ابن عباس (والثاني) لذكره أن أبن عباس رجع واعتقاد ابن حزم أن ذلك باطل ، لمخالفة سعيد بن جبير ﴿ وَالنَّالَثُ ﴾ أَنْ حَيَانُ بن عَبِيدُ الله مَجْهُــولَ • فأما قوله : انه منقطع فغير مقبول ، لأن أبا مجلز أدرك ابن عباس وسمع منه وأدرك أبا سعيد ، ومتى ثبت ذلك لا تسمع دعوى عدم السماع الا بثبت ، وأما مخالفة سعيد بن جبير فسنتكلم عليها في هذا الفصل أن شاء الله تعالى ٠

وأما قوله: ان حيان بن عبيد الله مجهول ، فان أراد مجهول العين فليس بصحيح بل هو رجل مشهور ، روى عنه غير واحد ، روى عنه حديث الصرف هذا محمد بن عبادة ، ومن جهته أخرجه الحاكم ، وذكره ابن حزم ، وابراهيم بن الحجاج الشامى ، ومن جهته رواه ابن عدى ويونس بن محمد ومن جهته رؤاه البيهتى وهو حيان بن عبيد الله بن حيان بن بشر بن عدى ، وصرى سمع أبا مجلز ولاحق بن حميد والضحاك ، وعن أبيه ، وروى عن عطاء وابن بريدة ، روى عنه موسى بن اسماعيل ومسلم بن ابراهيم وأبو داود وعبيد الله بن موسى ، عقد له البخارى وابن أبى حاتم ترجمة فذكر كل

منهما بعض ما ذكرته وله ترجمة فى كتاب ابن عدى أيضا كما أشرت اليه فزال عنه جهالة العين •

وان أراد جهالة الحال ، فهو قد رواه من طريق اسحاق بن راهويه ، فقال في اسناده : أخبرنا روح قال «حدثنا حيان بن عبيد الله وكان رجل صدق » فان كانت هذه الشهادة له بالصدق من روح بن عبادة فروح محدث نشأ في الحديث عارف به مصنف فيه متفق على الاحتجاج به ، بصرى بلدى للمشهود له ، فتقبل شهادته له ، وان كان هذا القول من اسحاق بن راهويه، فناهيك به ، ومن يثنى عليه استحاق ، وقد ذكر ابن أبي حاتم حيان بن فناهيك به ، وذكر جماعة من المشاهير ممن روى عنه وممن روى عنهم ، وقال : انه سأل أباه عنه فقال : صدوق ،

(النوع الثاني) من الكلام يتعلق بخصوص قوله : وكذلك ما يكال أو يوزن وآن سلم صحة أصل الحديث ، والأولى أن أؤخر ذلك الى محله ان شاء الله تعالى ، فانه قد طال الكلام فى ذلك ههنا . وعن سليمان بن على الربعي عن أبي الجـوزاء أوس بن عبـد الله الربعي قال : « سمعته يأمر بالصرف ــ يعنى ابن عبــاس ــ ويحــدث ذلك عنــه ، ثم يلغنى أنه رجع عن ذلك ، فلقيته بمكة فقلت : انه بلغني أنك رجعت • قال : نعم انما كان ذلك رأيا منى » وهذا أبو سعيد حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « انه نهى عن الصرف » رويناه فى سنن ابن ماجه ومسند الامام أحســد باسناد رجاله على شرط الصحيحين الى سليمان بن على ، وسليمان بن على روى له مسلم • وقال ابن حزم : انه مجهول لا يدرى من هو ؟ وهو غير مقبول منه لما تبين • وعن أبي الجوزاء قال : «كنت أخدم ابن عباس رضي الله عنهما تسع سنين اذ جاءه رجل فسأله عن درهم بدرهمين ، فصاح ابن عباس وقال : أن هذا يأمرني أن أطعمه الربا ، فقال ناس حوله : ان كنا لنعمل بفتياك ، فقال ابن عباس : قد كنت أفتى بذلك حتى حدثني أبو سعيد وابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عنه ، فاني أنهاكم عنه » رواه البيهقي في السنن الكبير باسناد فيه أبو المبارك وهو مجهـول • وروينا عن عبد الرحمن بن أبى نعم ـ بضم النون واسكان العين ـ أن أبا سعيد الخدري نقى ابن عباس فشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلا بمثل • فمن زاد فقد أربى » فقال ابن عباس : (أتوب الى الله مما كنت أفتى به ، ثم رجع) رواه الطبرانى باسناد صحيح وعبد الرحمن بن أبى نعم تابعى ثقة متفق عليه ، معروف بالرواية عن أبى سعيد وابن عمر وغيرهما من الصحابة • وعن أبى الجوزاء قال « سألت ابن عباس عن الصرف عن الدرهم بالدرهمين يدا بيد فقال : لا أدرى ما كان يدا بيد بأسا ، ثم قدمت مكةمن العام المقبل وقد نهى عنه » رواه الطبرانى باسناد حسن •

وعن أبى الشعثاء قال « سمعت ابن عباس يقول: اللهم انى أتوب اليك من الصرف ، انما هذا من رأيى • وهذا أبو سعيد الخدرى يرويه عن النبى صلى الله عليه وسلم » رواه الطبرانى ورجاله ثقات مشهورون مصرحون بالتحديث فيه من أولهم الى آخرهم • وعن عطية وهو العوفى ـ باسكان الواو وبالفاء ـ قال أبو سعيد لابن عباس: تب الى الله تعالى ـ فقال أستغفر الله وأتوب اليه • قال: ألم تعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الذهب بالذهب والفضة بالفضة وقال انى أخاف عليكم الربا ؟ قال فضيل ابن مرزوق: قلت لعطية ما الربا ؟ قال الزيادة والفضل بينهما » رواه الطبرانى بسند صحيح الى عطية وعطية من رجال السنن ، قال يحيى بن معين: هسند صحيح الى عطية وعطية من رجال السنن ، قال يحيى بن معين:

وعن بكر بن عبد الله المزنى « أن ابن عباس جاء من المدينة الى مكة وجئت معه ، فحمد الله تعالى وأثنى عليه ثم قال : يا أيها الناس انه لا بأس بالصرف ما كان منه يدا بيد انما الربا فى النسيئة ، فطارت كلمته فى أهل المشرق والمغرب ، حتى اذا انقضى الموسم دخل عليه أبو سعيد الخدرى وقال له : يابن عباس أكلت الربا وأطعمته ، قال : أو فعلت ؟ قال : نعم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الذهب بالذهب وزنا بوزن مثلا بمثل تبره وعينه ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، حتى اذا كان العام المقبل جاء ابن عباس وجئت معه ، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : (يا أيها الناس انى تكلمت عام أول بكلمة من رأيى وانى أستغفر الله تعالى منه وأتوب اليه ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الذهب بالذهب وزنا بوزن مثلا

بمثل تبره وعينه ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى) وأعاد عليهم هذه الأنواع الستة » رواه الطبراني بسند فيه مجهول . وانما ذكرناه متابعة لما تقدم . وهكذا وقع في روايتنا ، فمن زاد واستزاد بالواو لا بأو والله أعلم .

وروى أبو جابر (۱) أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى فى كتاب المعانى والآثار باسناد حسن الى أبى سعيد قال : « قلت لابن عباس : أرأيت الذى يقول : الدينار بالدينار ؟ وذكر الحديث ثم قال : قال أبو سعيد : ونزع عنها ابن عباس » وروى الطحاوى أيضا عن نصر بن مرزوق باسناد لا بأس به عن أبى الصهباء « أن ابن عباس نزل عن الصرف » وهذه أصرح من رواية مسلم ومسه (۲) لهما •

وروى الطحاوى عن أبى أمية باسناد حسن الى عبد الله بن حسين أن رجلا من أهل العراق قال لعبد الله بن عمر : « أن ابن عباس قال وهو علينا أمير : من أعطى بالدرهم مائة درهم فليأخذها وذكر حديثا الى أن قال : فقيل لابن عباس ما قال ابن عمر ، قال : فاستغفر ربه وقال : انما هو رأى منى » •

وعن أبى هاشم الواسطى واسمه يحيى بن دينار عن زياد قال «كنت مع ابن عباس بالطائف ، فرجع عن الصرف قبل أن يموت بسبعين يوما » ذكره ابن عبد البر فى الاستذكار ، وذكر أيضا عن أبى حرة قال « سأل رجل ابن سيرين عن شىء فقال : لا علم لى به ، فقال الرجل أن يكون فيه برأيك ، فقال : انى أكره أن أقول فيه برأى ثم يبدو الى عيره فأطلبك فلا أجداك ، ان ابن عباس قد رأى فى الصرف رأيا ثم رجع » وذكر أيضا عن ابن سيرين

⁽¹⁾ كذا في جميع النسخ وصوابه أبو جعفر .

⁽٢) كذا بالاصل فحرد ، قلت : ليس فيما روى في مسلم شيء يتعلق بقصة أبي سعيد مع ابن عباس الا ما روى عن ابي سعيد أنه قال له : « أرايت هذا الذي تقول أشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو وجدته في كتاب الله عز وجل ٤ » « فقال : كلا لا أقول أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فانتم أعلم به وأما كتاب الله فلا أعلمه ولكن حدثني أسامة بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ألا أنما الربا في النسيئة » ، ويؤخد على الشادح مفاضلته بين مسلم ورواية الطحاوى وبالغة ما بلغت رواية الطحاوي من الصراحة فلن يكون لها من الاعتبار ما يقلمها على رواية مسلم ؛ أما المبارة المبهمة هنا فلملها : وجمعه لهما ، يعنى في روايته عن أبى سعيد وابن عباس وقد سقنا لك نصها ، المطيعي ،

عن الهذيل ـ بالذال المعجمة ـ ابن أخت محمد بن سيرين قال « سألت ابن عباس عن الصرف فرجع عنه ، فقلت : ان الناس يقولون ، فقال : الناس يقولون ما شاءوا » فهذا ما بلغنى مما يدل على رجوعه عن ذلك ، فاذا تأملت انروايات المذكورة وجدت أصحها اسنادا قول أبى الصهباء الذى رواه مسلم أنه سأل ابن عباس عنه فكرهه ، لكن لفظ الكراهة ليس بصريح فجاز أن يكون كرهه لما وقع فيه من المناظرة الكبيرة شبهة تقتضى التوقف عنه ، أو التورع ، فان ثبت عدم رجوع ابن عباس تعين حمل هذا اللفظ على ذلك ، والا فهو ظاهر فى الرجوع .

وقد روى عن طاوس عن ابن عباس ما يدل على التوقف الا أنى قدمت من رواية الطحاوى عن أبى الصهباء ما ينفى هذا الاحتمال ويبين أنه نزل عن الصرف صريحا ، واسناده جيد كما تقدم ، والحديث الذى أخرجه الحاكم في المستدرك صريح ،لكن سنده تقدم الكلام عليه ،ولا يقصر عن رتبة الحسن ؛ ويكفى في الاستدلال على ذلك أنه لم يعارضه ما هو أقوى منه •

وحدیث ابن ماجه الذی قدمته وبینت أنه علی شرط مسلم صریح فی الرجوع أیضا ، وكذلك روایة ابن أبی نعم المتقدمة عن الطبرانی باسناد صحیح ، فهذه عدة روایات صحیحة وحسنة من جهة خلق من أصحاب ابن عباس تدل علی رجوعه ، وقد روی فی رجوعه أیضا غیر ذلك وفیما ذكرته عند ان شاء الله تعالی م

ذكر من قال أنه لم يرجع عنه

روى ابن حزم أن الامام أحمد قال : حدثنا هاشم قال : قال أخبرنا أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال « ما كان الربا قط فى ها وها ، وحلف سعيد بن جبير بالله ما رجع عنه حتى مات » وهذا اسناد متفق على صحته ، لكنها شهادة على نفى ، وأصرح ما ذكره ابن عبد البر عن ابن عيينة عن فرات القزاز قال « دخلنا على سعيد بن جبير نعوده فقال له عبد الملك بن مبشر (۱) الزراد كان ابن عباس نزل عن الصرف ، فقال سعيد : عهدى به مبشر (۱)

⁽۱) هو عبد الملك بن ميسرة الهلالي أبو زيد العامري الكوفي الزراد ينسب الى صسيخة الدروع من الزرد ، وهو ثقة من الطبقة المرابعة المطبعي .

قبل أن يموت بستة وثلاثين يوما ، وهو يقوله وما رجع عنه » ذكره هكذا بغير اسناد الى ابن عيينة ، قال ابن عبد البر : رجع ابن عباس أو لم يرجع فى السنة كفاية عن قول كل واحد ، ومن خالفها رد اليها ، قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : ردوا الجهالات الى السنة .

(وأما ابن مسعود) فيدل على رجوعه ما رواه البيهةى فى كتابيه معرفة السنن والآثار مختصرا ، والسنن الكبير مطولا باسناد كله ثقات مشهورون عن أبى (١) عبد الله بن مسعود «أن رجلا من بنى سمح بن فزارة سأله عن رجل تزوج امرأة فرأى أمها فأعجبته ، فطلق امرأته ، لتزوج أمها ؟ قال : لا بأس ، فتزوجها الرجل وكان عبدالله على بيت المال ، فكان يبيع نفاية بيت المال ، يعطى الكثير ويأخذ القليل ، حتى قدم المدينة فسأل أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فقالوا : لا يحل لهذا الرجل هذه المرأة ، ولا تصلح الفضة الا وزنا بوزن ، فلما قدم عبد الله انطلق الى الرجل فلم يجده ، ووجد قومه فقال : بوزن ، فلما قدم عبد الله انطلق الى الرجل فلم يجده ، ووجد قومه فقال : وان كان ، وأتى الصيارفة فقال : يا معشر الصيارفة ان الذي كنت أبايعكم لا يحل [لا تحل] الفضة الا وزنا بوزن (٢) » •

النفاية بنون مضمومة وفاء وبعد الألف ياء مثناة من تحت مانفيته من الشيء لرداءته قاله الجوهري وهذه الرواية صريحة في رجوعه وليست صريحة

⁽۱) لعله عن ابن عبد الله بن مسعود فان عبد ألله ليست كنيته أبا عبد ألله ولكن كنيته أبو عبد الرحمن نتكون الرواية عن عبد الرحمن بن عبد ألله بن مسعود أو أن كلمة أبى زائدة وعبد الرحمن تكلم فيه وقبل : أنه لم يسمع من أبيه وهذا يعارض قول ألشارح : استناده كلهم ثقات مشهورون والحديث في السنن الكبير وهذا نصه :

اخرنا أبو الحسن بن الفضيل القطان ببغيداد أنا عبد الله بن جعفر بن درستوبه النيا يعقوب بن سفيان النا عبيد الله بن موسى عن اسرأئيل عن أبى استحاق عن سعيد بن أياس عن عبد الله بن مسعود أن رجلا من بنى شمخ بن قزارة (هكذا بمعجمتين شمخ) ألى آخر الحديث وقد كان فى الطبعات السابقة : أنه قد نثرت وأن ألذى كنت أبايعكم لا يحل الفضة آلا وزنا الخ وقد قومنا ألمن من السنن الكبرى (ط) .

⁽١) يقول ابن تيمية في كتابه رفع الملام عن الأثمة الأعلام: (ان الذين بلغهم قول النبى صلى الله عليه وسلم انما الربا في النسيئة) فاستحلوا بيع الصاعبن بالصاع بدا بيد ، مثل ابن عباس رضى الله عنهما واصحابه ابى اللشعثاء وعطاء وطاوس وسعيد بن جبير وعكرمة وغيرهم من اعيان المكيين الدين هم من صفوة الأمة علما وعملا لا بحل لمسلم أن يعتقد أن أحدا منسهم معينه أو من قلده بحيث يجوز نقليده ، تبلعهم لعنة آكل الربا لأنهم فعلوا ذلك متأولين تأوبلا سائنا في الجملة) ا هد .

فى موافقة ابن عباس لجواز أن يكون ذلك فى خصوص النتفاية لرداءتها وأن ذلك ليس بصحيح أيضا ؛ لكن رواية أبى معاوية المتقدمة فى الفصل الأول صريحة فى بيع الدرهم بالدرهمين ، فانتظم منها ومن هذه قوله أولا ورجوعه ثانيا والحمد لله .

وأما ابن عمر فقد تقدم رجوعه فى الرواية التى دلت على قوله ، وأن ذلك فى صحيح مسلم ، واشتهر عنه بعد ذلك من طرق كثيرة قوله بالتحريم ومبالغته فى ذلك روايات صحيحة صريحة ، ولم يكن قوله الأول قد اشتهر عنه ، ولعله لم يستقر رأيه عليه زماناً ، بل رجع عنه قريباً والله تعالى أعلم •

وأما أسامة وزيد بن أرقم والبراء بن عازب وعبد الله بن الزبير ؛ فقد تقدم التوقف في صحة ذلك عنهم •

وأما معاوية فقد تقدم أنه غير قائل بقول ابن عباس مع شذوذ ما قال به أيضاً والظنبه لما كتب اليه عمر رضى الله عنه أنه يرجع عن ذلك •

وأما التابعون فلم ينقل فى رجوعهم شىء فيما علمت والله تعالى أعلم • غير أنى أقول :ان الظن بكل من سمع من الصحابة ، ومنهم هذه الأحاديث الصريحة الصحيحة فى تحريم ربا الفضل ، أن يرجع اليها ، والله تعالى أعلم •

(الفصل الثالث) في بيان انقراض الخلاف في ذلك ودعوى الاجماع فيه •

قال ابن المنذر: أجمع عوام الأمصار مالك بنأنس ومن تبعه من أهل المدينة وسفيان الثورى ومن وافقه من أهل العراق، والأوزاعى ومن قال بقوله من أهل الشام والليث بن سعد ومن وافقه من أهل مصر، والشافعى وأصحابه وأحمد واسحاق وأبو ثور والنعمان ويعقوب ومحمد (۱) بن على أنه لا يجوز بيع ذهب بذهب ولا فضة بفضة ولا بر ببر ولا شعير بشعير، ولا تمر بتمر ولا ملح بملح متفاضلا يدا بيد ولا نسيئة، وأن من فعل ذلك فقد أربى والبيع مفسوخ، قال: وقد روينا هذا القول عن جماعة من أصحاب رسول الله عليه وسلم وجماعة يكثر عددهم من التابعين،

⁽۱) لعله محمد بن الحسن ويأتي بعدها على المتعلقة بالجملة المصدرية المؤولة بعدها فحرره الأنها موهمة أنه محمد بن على لا على أن (على) حرف جر (المطيعي) .

(قلت) وممن قال بذلك من الصحابة أربعة عشر ، منهم آبو بكر وعمر وعثمان وعلى وسعد وطلحة والزبير ، روى مجاهد عنهم الأربعة عشر أنهم قالوا: «الذهب بالذهب والفضة بالفضة ، وأربوا الفضل » وروى ذلك ابن أبى سيبة فى مصنفه عن ابن فضيل عن ليث وهو ابن أبى سليم عن مجاهد وهؤلاء السبعة من العشرة المشهود لهم بالجنة وممن صحح ذلك عنه أيضا غير هؤلاء السبعة عبد الله بن عمر وأبو الدرداء ، وروى عن فضالة بن عبيد، وقد تقدم كلام أبى سعيد وأبى أسيد وعبادة ، وقد رويت أحاديث تحريم ربا الفضل من جهة غيرهم من الصحابة ، والظاهر أنهم قائلون بها لعدم قبولها للتأويل والله أعلم •

وقال الترمذى بعد ذكره حديث أبى سعيد : والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم الا ما روى عن ابن عباس ، وكذلك روى عن بعض أصحابه شىء من هذا ، وقد روى عن ابن عباس أنه رجع عن قوله ، والقول الأول أصح ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، وهو قول سفيان الثورى وابن المبارك ، وروى عن ابن المبارك أنه قال : ليس فى الصرف اختلاف : هذا مختصر كلام الترمذى .

وقال ابن عبد البر: لا أعلم خلافا بين آئمة الأمصار بالحجاز والعراق وسائر الآفاق في أن الدينار لا يجوز بيعه بالدينارين ولا بأكثر منه وزنا، ولا الدرهم بالدرهمين، ولا بشيء من الزيادة عليه، الا ما كان عليه أهل مكة قديما وحديثا من اجازتهم التفاضل على ذلك اذا كان يدا بيد، أخذوا ذلك عن ابن عباس رحمه الله، قال ابن عبد البر: ولم يتابع ابن عباس على قوله في تأويله حديث أسامة أحد من الصحابة، ولا من التابعين، ولا من بعدهم من فقهاء المسلمين الاطائفة من المكيين أخذوا ذلك عنه وعن أصحابه، وهم محجوجون بالسنة الشابتة التي هي الحجة على من خالفها وجهلها، وليس أحد بحجة عليها، ونقل النووي في شرح مسلم اجماع المسلمين على ترك العمل بظاهر حديث أسامة قال: وهذا يدل على نسخه، وقد استدل ابن عبد البر على صحة تأويله بحديث أسامة باجماع الناس ـ ما عدا ابن عباس ـ عليه والله تعالى أعلم،

(الفصل الرابع) في بيان الحق في ذلك ، وأن هذه المسألة من المسائل الاجماعية أولا • اعلم أن دعوى الاجماع في ذلك منحصرة في ثلاثة أوجه أما أن يدعى اجماع العصر الأول من غير سبق خلاف استنادا الى أن ندرة المخالف لا تضر ، واما أن يسلم سبق الخلاف المعتد به ويدعى رجوع المخالف ، وصيرورة المسألة اجماعية قبل انقراض ذلك العصر ، واما أن يقال انعقد اجماع متأخر بعد انقراض الماضين المختلفين •

(أما الأول) (1) فقد اقتضى كلام بعضهم دعواه ، وزعموا أن الصحابة أنكرت على ابن عباس فى ذلك لمخالفته الجماعة ، وقد اختلف علماء الأصول فى انعقاد الاجماع مع ندرة المخالف ، فالجماهير من جميع الطوائف على أنه لا ينعقد الاجماع مع مخالفة الواحد ، لأن المجمعين حينئذ ليسوا كل الأمة ، والعصمة فى الاجماع انما تثبت لكل الأمة لا لبعضهم ، ولأن أبا بكر رضى الله عنه خالف الصحابة وحده فى قتال مانعى الزكاة وكان الحق معه ورجعوا اليه ، وخالف ابن مسعود وابن عباس فى عدة من مسائل الفرائض جميع الصحابة واعتد بخلافهم الى اليوم .

وهذا ظاهر على طريقة من يرى اسناد الاجماع الى النصوص ، وهى طريقة الشافعى وكثير من أصحابه ، منهم المصنف وأبو حامد الغزالى ومن تبعه وان كان بين طريقة الشافعى وطريقة الغزالى خلاف يسير ، فان الشافعى برى التمسك بالكتاب بآيات من جملتها قوله تعالى (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين) الآية .

ويقال انه قرأ القرآن ثلاث مرات حتى وجد هذه الآية ، وانه أول من احتج بها فذكرها للرشيد حين طلب منه حجة من القرآن على الاجماع ، والغزالي رحمه الله يقول : التمسك بقوله صلى الله عليه وسلم « لا تجتمع أمتى على خطأ » ونظائره لكونه من حيث اللفظ أدل على المقصود ، وكذلك القاضى أبو بكر الباقلاني والكلام في ذلك مستوفى في أصول الفقه ، فعلى طريقة هؤلاء متى خالف واحد لم يصدق على الباقين أنهم كل الأمة حقيقة فلا تتناولهم النصوص الشاهدة بالعصمة .

⁽١) تقسيمها الى ثلاثة أتسام هو الظاهر من قوله بعد هنيهة (القسم الثاني) وبعدها ٠

وأما على طريقة من يرى اسناد الاجماع الى جهة قضاء العادة باستحالة اجماع الخلق العظيم على الحكم الواحد الا لدلالة أو أمارة ، وهو الذى عول عليه امام الحرمين وابن الحاجب ، فيصعب على هذا المسلك تقرير أن مخالفة الواحد للجم الغفير والخلق العظيم يقدح فى اجماعهم ، فانهم بالنظر اليهم دونه تقضى العادة باستحالة اجماعهم على مالا دليل عليه ولا أمارة ، فأى فائدة لوفاقه أو خلافه ، وكذلك اذا فرضنا أن مجموع علماء الأمة لا يبلغون مبلغا تقضى العادة باستحالة اجتماعهم على ذلك ينبغى على هذا المسلك أن لا يكون قول كلهم حجة ، ولهذا قال امام الحرمين : ان اجماع المنحطين عن رتبة التواتر ليس بحجة ، بناء على أن مأخذ الاجماع يستند الى اطراد العادة ، ومع ذلك وافق على أن مخالفة الواحد والاثنين يقدح فى الاجماع ٠

والطريقة الصحيحة هي التي عول عليها الشافعي وأكثر الأصحاب ، وهي التمسك بدليل السمع ، فلذلك خلاف الواحد والاثنين قادح في صحة الاجماع ، وقد اشتهر الخلاف في ذلك عن ابن جرير الطبرى قال : أنه يكون اجماعاً يجب على ذلك المخالف الرجوع اليه ، ووافقه أبو بكر أحمد بن على الرازي من الحنفية وأبو الحسين الخياط من المعتزلة ، وابن جرير وابن منداد من المالكية ، ثم اختلف النقل عن ابن جرير فيما زاد عن الاثنين ، ففي شرح اللمع للمصنف أبي اسحاق أنه اذا خالف أكثر من ذلك لا يكون اجماعاً • وكذَّلك قال امام الحرمين ان ابن جرير طرد مذهبه في الواحد والاثنين ، وسلم أن خلاف الثلاثة معتبر ، وتبعه الغزالي في المنخول • ونقل سليم بن أيوب الرازى في تقريبه الأصولي أن ابن جرير لا يعتد بمخالفة الاثنين والثلاثة ، وكثير من المصنفين في الأصول كالقاضي عبد الجبار وأبي نصر ابن الصباغ في كتاب عدة العالم وغيرهم ترجموا المسألة بمخالفة الواحد والاثنين وسكتوا عن الزائد ، وأما الغزالي في المستصفى فلم يعتد بعدد ، بل ترجم المسألة باجماع الأكثر مع مخالفة الأقل ، وتبعــه على ذلك جماعة من أصحابنا وغيرهم ، تلخيص الخلاف فيه من متفرق كلامهم سبعة مذاهب (أحدها) لا ينعقد الاجماع ، وهو قول الأكثرين (والثاني) ينعقد وهو قول ابن جرير والخياط والرازي وأومأ اليه أحمد على ما نقله ابن قدامة •

- (قلت) ورأيت الشافعى فى كتاب جماع العلم من الأم حكاه عمن بحث معه وأمعن فى الرد عليه ، وسأذكر شيئا من كلامه قريبا ان شاء الله تعالى (والثالث) ان بلغ الأقل عدد التواتر لم يعتد بالاجماع والا اعتد به
 - والناف الغزالي رحمه الله: وهذا فاسد ٠
- (والرابع) ان سوغت الجماعة الاجتهاد فى مذهب المخالف فخلافه معتد به ، كخلاف ابن عباس فى مسألة العول ، فانها محل اجتهاد والا فلا ، وكخلاف ابن عباس فى مسألة ربا الفضل هذه ، ومسألة المتعة ، ولذلك أنكر الناس الاجتهاد فيهما ، وهذا القول منسوب الى أبى عبد الله الجرجانى ، وهو الذى رأيته فى كتب الحنفية منسوبا الى أبى بكر الرازى قال : نقل الميرغينانى فى شرح الهداية أن شمس الأئمة السرخسى قال : والأصح عندنا ما أشار اليه أبو بكر الرازى رحمه الله تعالى أن الواحد اذا خالف الجماعة _ فان سوغوا له ذلك فى الاجتهاد _ لا يثبت حكم الاجماع بدون قوله . وان لم يسوغوا له الاجتهاد وأنكروا عليه قوله فانه يثبت حكم الاجماع .
- (والخامس) أن قول الأكثر حجة لا اجماع ، واختاره ابن الحاجب رحمه الله قال الغزالي رحمه الله في المستصفى : وهو تحكم لا دليل عليه ، وهو ظاهر ، لأنه اذا لم يكن اجماعا فبماذا يكون حجة ؟
- (والسادس) أن اتباع الأكثر أولى وان جاز خلافه ، وضعفه الغزالى وحكى قولا (سابعا) بالفرق بين أصول الدين فلا يضر ، والفروع فيضر ، ولو ثبت الخلاف الذى قدمته عن كلام سليم وغيره عن قائلين أو قائل واحد فى وفتين ، صارت الأقوال (ئمانية) ولكن أخشى أن يكون أحدها غلطا على المنقول عنه ، أو يكون ذكر ذلك على سبيل التمسك ، ويكون مراده الأكثر كما ذكر غيره ، وبالجملة فيرجح الأكثر على الأقل فيما طريقه الاجتهاد ، ولا معنى له ، وكم من مسألة ذهب اليها الشافعي أو مالك أو أبو حنيفة ولم يوافقه عليها الا الأقلون ، وكم من قليل على الحق ، وكثير على غيره (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله) قال الشافعي رحمه الله عمن بحث معه قال : قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله) قال الشافعي رحمه الله عمن بحث معه قال : لا أنظر الى قليل من المتقين ، وأنظر الى الأكثر ، قال الشافعي (قلت) أفتصف القليل الذين لا ينظر اليهم أهم ان كانوا أقل من نصف الناس أو ربعهم ؟ قال : لا أستطيع أن أحديهم ولكن الأكثر ،

(قلت) العشرة أكثر من تسعة ، قال : هؤلاء متقاربون (قلت) فحُكَّهُمْ وما شئت ، قال : ما أقدر على أن أحدهم (قلنا) فكأنك أردت أن تجعل هذا القول مطلقا غير محدود ، فاذا وجد من يقول بقول اختلف فيه ، قلت عليه الأكثر واذا أردت رد قول قلت هؤلاء الأقل ، أفترضى من غيرك مثل هذا الجواب ؟

وطوئل الشافعي كثيرا في الكلام معه بما لا يحتمله هـذا المكان ، ولا ضرورة تدعو الى نقله وتمسكهم بالأمر باتباع السواد الأعظم ، وأشباه ذلك كله لا دليل فيه ، وقد بئيتن ذلك في أصول الفقه ويلزم هؤلاء أنه اذا اتفق نصف الأمة وانضاف اليهم واحد من النصف الآخر أن يوجبوا على الباقين اتباعهم ، قال القاضي عبد الجبار : وهذا معلوم الفساد .

(وأما) من اعتبر عددا معينا كما حكى عن ابن جرير ، فعلى ما نقل عنه سليم لا أعلم له وجها يعول عليه في أن خلاف الثلاثة لا يقدح ، ان كان يقول : ان خلاف الأربعة بخلافه ، وبالضرورة نسبة الثلاثة من ثلاثة آلاف كنسبة الأربعة من أربعة آلاف . وعلى ما نقله امام الحرمين وغيره من أن خلاف الثلاثة يقدح وما دونها لا يقدح فلا أعلم له وجها الا ما روى أن عمر بن الخطاب رضَى الله عنه خطب بالجابية فقال : « قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقامي فيكم فقال : أكرموا أصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم ، ثم ظهر الكذب ، فيحلف الرجل ولا يستحلف ، ويشهد ولا يستشهد ، فمن سره دخول الجنة فليلزم الجماعة ، فان الشيطان مع الفذ وهو من الاثنين أبعد » رواه الشافعي في كتاب الرسالة من حــديث ابن سليمان بن يسار عن أبيه عن عمر ، ولم أعرف ابن سليمان هذا ، وهو حديث مشهور في السنن والمسانيد، رويناه في مسند على بن حميد من حديث ابن الزبير عن عمر ، ورواه النسائي باسناد صحيح من حديث جابر بن سمرة عن عمر ، وقال الترمذي : حسن صحيح غريب من هذا الوجه ، وذكره الدارقطني فى العلل وذكر فيه اضطرابا لكنه غير قادح وفى مسند الامام الجليل عبد الله ابن سعيد بن المسيب قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الشيطان يهم بالواحد ويهم بالاثنين فاذا كانوا ثلاثة لم يهم » صحيح الى سعيد ، وهو من مرسلاته ، وفي معناهما قوله صلى الله عليه وسلم « الواحد شيطان والاثنان شيطانان والثلاثة ركب » رواه أبو داود والنسائي بلفظ الراكب .

وروى من طريق ابن وهب قال : حدثنى أبو فهر قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الأقلون من العلماء الأكثرون » وهذا مرسل باطل بلا شك ولذلك تمسكوا بأن مخالفة الواحد والاثنين شذوذ ، والشذوذ منهى عنه وبانكار الصحابة على ابن عباس فى هذه المسألة أعنى ربا الفضل ، وأجاب الأصحاب وغيرهم عن الأول أن المراد به الشاذ أو الخارج عن الامام بمخالفة الأكثر على وجه يثير الفتنة ، وعن الحديث الثانى بأنه محمول على السفر وفى ذلك ورد ، فان الحديث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (۱) عمرو بن العاص أن رجلا قدم من سفر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صحبك ؟ قال : ما صحبت أحدا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الراكب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب » كذا رواه ابن وهب فى مسنده ، وهكذا لفظ أبى داود (۲) والنسائى ، فان الحديث فيهما بلفظ الراكب لا بلفظ الواحد ، وعن كون ذلك شذوذا بأن الشاذ عبارة عن الخارج من الجماعة بعد الدخول فيها ، وأما الذى لا يدخل أصلا فلا يسمى شاذا وعن الانكار على ابن عباس بأنهم انما أنكروا ذلك لمخالفته خبر أبى سعيد لا للاجماع والله أعلم ،

وأما من فرق بين عدد التواتر وغيره فهو يناسب طريقة من جعل مأخذ الاجماع حكم العادة باستحالة الخطأ على الجمع العظيم ، وهو بعيد ، وأما من فرق بين أن تسوغ الجماعة الاجتهاد فى ذلك الحكم أولا فضعيف ، لأن قول الجماعة غير المخالف ان لم يكن حجة فلا أثر لتسويغهم وعدمه ، وان كان حجة فهو محل النزاع فليس انكارهم عليه بأولى من انكاره عليهم ، نعم ههنا أمر يجب التنبه له وهو أن الخلاف المعتد به هو الخلاف فى مظان

⁽۱) لهله: عبد الله بن عمرو بن الهاص ـ لأن هذا الاستاد بنتهى الى عبد الله لا الى عمرو (۲) هذا الحديث ليس في المجتبى للنسائى والنسائى اذا اطلق انصرف الى المجتبى ولكنى وجدته في مستد أحمد ثنا حسين بن محمد ثنا مسلم بعنى ابن خالد عن عبد الرحمن بن حرملة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الحديث ورواه أبو داود في ستنه حدثنا عبد الله بن مسلمة المقتبى عن مالك عن عبد الرحمن بن حرملة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الخ واخرجه مالك في الموطأ .

الاجتهاد ، كالمسائل التى لا نص فيها ، أو فيها نص غير صريح ، وبالجملة ما يكون الخلاف فيه له وجه محتمل .

(وأما) هذه المسألة فان النصوص التى فيها صريحة غير قابلة للتأويل بوجه قريب ولا بعيد ، ولا للنسخ لما سيأتى ان شاء الله تعالى ، وهى مع ذلك كالمتواترة عن النبى صلى الله عليه وسلم أعنى ما يدل على النهى عن ربا الفضل ، ولا تستبعدون دعوى التواتر فيها ، فمن تتبع الروايات عن النبى صلى الله عليه وسلم حصل له العلم بذلك أو كاد ، قال الطحاوى بعد أن ذكر ما رواه من الأحاديث « فثبت (٢) بهذه [الآثار] المتواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم النهى عن بيع الفضة بالفضة والذهب بالذهب متفاضلا » وسأعقد فصلا جامعا أشير فيه الى أطراف الروايات فى ذلك واذا كان فى السألة نصوص قطعية المتن قطعية الدلالة لم يكن مظان للاجتهاد ، بل الحق فيها واحد قطعا ، غاية الأمر أن المجتهد المخالف لم يطلع عليها ، والتواتر فيها واحد قطعا ، غاية الأمر أن المجتهد المخالف لم يطلع عليها ، والتواتر فد يحصل فى حق آخر ، فاذا خالف مجتهد لعدم اطلاعه على مثل هذه النصوص يكون معذورا فى مخالفته الى حيث يطلع على النص ، ولا يحل العمل بقوله ذلك ، ولا يقلد فيه ، وينقض الحكم به ، ولو لم تصل الى حد التواتر مع صراحة دلالتها كان الحكم كذلك والله أعلم ،

(فان قلت) ليس القول بذلك خاليا على وجه ، وغاية الأمر أن الأحاديث المقتضية لجوازه المقتضية لتحريم ربا الفضل صحيحة صريحة ، لكن الأحاديث المقتضية لجوازه أيضا كذلك كما سيأتى وقد مضى شيء منه ، والترجيح معنا ، فان القرآن وقوله تعالى (وذروا ما بقى من الربا) يبين أن الذى نهى عنه ما كان دينا ، وكذلك كانت العرب تعقد فى لغتها ، وقد دل النبى صلى الله عليه وسلم على أن النقد ليس الربا المتعارف عند أهل اللسان بقوله « ولا تبيعوا الذهب بالذهب » الحديث فسماه بيعا ، وقد قال تعالى (ذلك بأنهم قالوا : انما

⁽۱) قال الامام الطحاوى في شرح معانى الآثار: فثبت بهده الآثار المتواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الفضة بالفضة والذهب باللهب متفاضلا وكذلك سائر الاشباء المكيلات التى قد ذكرت في هذه الآثار التى روبناها فالعمل بها أولى من العمل بحديث السامة الذي قد يجوز تأويله اهد المطيعى .

البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا) فذم من قال : انما البيع مثل الربا ، ففى تسمية النبى صلى الله عليه وسلم الزيادة فى الأصناف بيعا دليل على أن الربا فى النساء لا فى غيره .

(قلت) أما التعارض فسنبين أن شاء الله تعالى الجواب عنه ، ووجه الجمع بينهما بأوضح شىء يكون ، وكون الآية الكريمة وردت فى تحريم نوع من الربا ان سلم اقتصارها عليه لا يدل على نفى غيره ، والتعلق بكون ذلك يسمى بيعا لاربا تعلق بالألفاظ ، مع تصريح الأحاديث بالنهى والتحريم ، واثبات الربا فيه ، ومثل هذه التعلقات الضعيفة يجل ابن عباس ومن وافقه من الأئمة المجتهدين عن التعلق بها ، ولو لم أرها مذكورة ، ولكن أبا الحسن ابن المغلس ذكرها عن القائلين بذلك ، والله سبحانه وتعالى أعلم ،

(القسم الثانى) أن يدعى اجماع العصر الأول بعد اختلافهم لما روى من رجوع من قال بذلك منهم ، وممن تعرض لذلك من الأصحاب القاضى أبو الطيب فى تعليقه ، والعبدرى فى الكفاية قالا : « روى عن ابن عباس أنه رجع عن ذلك » فتكون المسألة اجماءا وابن عبد البر فى التمهيد فال : لم أعده خلافا لما روى عنه من رجوعه ، وقد قدمت أن من الصحابة من صح النقل عنه بذلك ، فرجع عنه يقينا كابن عبر وابن مسعود ، ومنهم من اختلف عنه فى رجوعه كابن عباس ، وبقيتهم كأسامة وزيد بن أرقم والبراء وابن الزبير لم أثبت النقل عنه بذلك ، ولم يرد عنهم رجوع ، فان كانوا قائلين بذلك ولم يرجعوا فقد تعذر دعوى هذا الوجه الا [ما] ثبت [من] رجوع ابن عباس ولم يبق فيهم مخالف فقد اختلف الأصوليون فى هذه المسألة اذا اختلف علماء العصر ثم اتفقوا ورجع المتمسكون بأحد القولين الى الآخر وصاروا مطبقين عليه ، هل يكون ذلك اجماعا أولا ؟

وتلخيص القول فى ذلك أنه اما أن يكون قد استقر أولا ، وان لم يكن قد استقر كاختلافهم فى قتال مانعى الزكاة ، ثم اجماعهم كلهم على رأى أبى بكر ، فهذا يجوز قولا واحدا ، ويكون اجماعا ، وهذا القسم لا خلاف فيه ، وان كان الخلاف قد استقر وبرد ففيه خلاف مرتب على أنه هل يشترط انقراض العصر الأول أولا ، ان قلنا العصر شرط وهو ظاهر كلام أحمد بن

حنبل وقول ابن فورك وأحد الوجهين الأصحابنا ؛ ونسبه عبد الجبار الى أصحاب الشافعي وغيرهم ورجعه سليم في التقريب الأصولي ، وأطنب في الانتصار له وذهب اليه [من] (١) المالكية أبو تمام البصرى ، فعلى هذا يجوز اتفاقهم بعد اختلافهم ، ويكون كونه اجماعا موقوفا أيضا على انقراضهم .

وان قلنا: ان انقسراض العصر الأول ليس بشرط ، وهو قسول أكثر أصحابنا على ما نقله ابن الصباغ وغيره ، وأصحاب آبى حنيفة وأصحاب مالك والأشاعرة ومن جملتهم القاضى أبو بكر بن الطيب والمعتزلة ، وأومأ اليه أحمد بن حنبل ، واختاره آبو الخطاب من أصحابه ، وهو الصحيح فى شرح اللمع للمصنف رحمه الله وهو الذى اختاره الغزالي وأبو عبد الله بن الخطيب وأتباعه وأبو عمرو بن الحاجب قال البندنيجي في مقدمة كتابه الذخيرة : وقد غلط بعض أصحابنا فقال : يعتبر انقراض العصر وليس بشىء ، وهو من هؤلاء من يطلق أو يعمم الحكم في الاجماع القولي والسكوتي ، وهو الذي يقتضى كلام المصنف في التبصرة ترجيحه ،

ومنهم من يفصل ويخص ذلك بالقولى ، وأما السكوتى فيعتبر فيه انقراض العصر ، وهو الذى قاله البندنيجى ، واختيار الأستاذ أبى اسحاق ، ومقتضى كلام المصنف فى اللمع وفصل امام الحرمين بين أن يكون الاجماع مقطوعا به فلا يعتبر انقراضا ، أو يتفقوا على حكم ويسندوه الى ظن فلا ينبرم ما لم يطل الزمان •

اذا عرف ذلك فان لم يعتبر انقراض العصر فهل يجوز الاجماع بعد الاختلاف ؟ قيل : انه ممتنع ، لأنه ينافى ما أجمعوا عليه أولا من تجويز الأخذ بكل واحد من القولين ، نسب هذا القول الى الصيرفى وأحمد بن حنبل وأبى الحسن الأشعرى ، ومال اليه الغزالى وداود وامام الحرمين على امتناعه ، لكن لمدرك آخر ، وهو أن ذلك مستحيل عادة ، والغزالى ومن وافقه يقولون : انه يستحيل سمعا ، وقيل : يجوز واذا وقع لا يكون حجة ، وهو بعيد ، وقيل : يجوز واذا وقع لا يكون حجة ،

⁽١) ما بين المعقوفين ليس في ش و ق (ط) .

فتلخص من هذا أن الاتفاق بعد الاختلاف فى العصر الواحد حجة ، واجماع على المختار ، وهو الذى أطلقه طوائف من الأصوليين والفقهاء ، والمنقول عن القاضى أبى بكر أنه لا يكون اجماعا ، والأول هو الحق الذى لا يتجه غيره ، والقول بأنهم بالاختلاف أجمعوا على تجويز الأخذ بكل واحد من القولين ممنوع وهو قول باطل لم يقم عليه دليل والله أعلم •

واعلم أن دعوى هذين الأجماعين بعيدة لما قدمته من جهة النقل ، وأيضا فلو سلم أن ابن عباس وجميع الصحابة صح رجوعهم ، فقد لحق زمان ابن عباس جماعة من أصحابه ، ممن وافقه على ذلك ، ولم ينقل عنه رجوع (والصحيح المختار) أن قول التابعي الذي نشأ في عصر الصحابة وصار من أهل الاجتهاد قبل اجماعهم لا ينعقد اجماعهم بدونه ، وهذا قول أكثر أصحابنا ، وهو المنسوب الى الحنفية وأكثر الحنابلة وأكثر المتكلمين ، وقال بعض أصحابنا المتكلمين والقاضي من الحنابلة : لا يعتد به ، وأومأ أحمد اللي القولين ، والحق أنه يعتد به ،

(والثانى) قول ضعيف جدا ، فان كثيرا من فقهاء التابعين ماتوا فى عصر الصحابة ، منهم علقمة ومسروق وشريح وسلمان بن ربيعة والأسود وسعيد أبن المسيب رضى الله عنهم ، وسعيد بن جبير وابراهيم النخعى ، وخلائق لا يحصون وهؤلاء الذين سميت من علية الفقهاء وأئمة المجتهدين ، وعصر الصحابة وعصر التابعين متداخلان ، فان عصر التابعين ابتداؤه من قبل الهجرة ، وكل من سمع بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم يره بالمدينة الذين أسلموا على يدى أهل العقبة الأولى واليمن والبحرين وعمان والطائف والحبشة وغيرها ، يعد من التابعين ، فمن المستحيل أن يقال : ان هؤلاء كلهم لا يعتد بقول أحد ممن تفقه منهم ووصل الى رتبة الاجتهاد الى انقراض الصحابة فى سنة مائة من الهجرة ، والأعصار كلها متداخلة بعضها فى بعض ، الصحابة فى سنة مائة من الهجرة ، والأعصار كلها متداخلة بعضها فى بعض ، لا يوجد كل منها دفعة واحدة ، فعدم اعتبار قول التابعي قول ضعيف لا مغنى له ، والتابعون قد ثبت عنهم الاختلاف فى هذه المسألة ، أعنى ربا الفضل كما تقدم ، فالظاهر أن الخلاف فى هذه المسألة الى عصر التابعين لم ينقرض ، وهذا الذي يفهم من كلام الشافعي حيث حكى الخلاف عن يقرض ، وهذا الذي يفهم من كلام الشافعي حيث حكى الخلاف عن الصحابة والتابعين ، وعول على الترجيح دون التمسك باجماع ،

وقد تضمن كلام الشافعى فى جماع العلم من الأم آن ابن المسيب روى عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه فى الصرف شيئاً وأخذ به ، وله فيه مخالفون من الأمة ، فلا أدرى أيشير الشافعى الى تحريم ربا الفضل أم لا ؟ فان كان فهو مولد لثبوت الخلاف ، وقال الترمذى بعد أن ذكر مذهب ابن عباس : ولذلك روى عن بعض أصحابه شىء من هذا ، وقد ادعى الشيخ أبو حامد الاسفراينى رحمه الله تعالى أن تحريم ربا الفضل قلول التابعين أجمعين ، وقد عرفت ما فيه ، والله تعالى أعلم ،

(القسم الثالث) أن يدعى اجماع متأخر بعد انقراض المختلفين ، وذلك لا يمكن فى أوائل عصر التابعين لما عرفت من قولهم به ، ومن جملة انقائلين به عطاء بن أبى رباح ، وقد توفى سنة خمس عشرة ومائة أو بعدها ،فان ادعى اجماع بعد ذلك اما من بقية التابعين واما ممن بعدهم فلا أستحضر خلافا يرده ، ولكن الأصوليين والأصحاب مختلفون فى حكم ذلك فأصح خلافا يرده ، ولكن الأصوليين والأصحاب مختلفون فى حكم ذلك فأصع على الطبرى وأبو حامد المرشودى أنه اذا اتفق التابعون على أحد قولى على الطبرى وأبو حامد المرشودى أنه اذا اتفق التابعون على أحد قولى الصحابة لا تصير المسألة اجماعية ولا يحرم القول بالقول الآخر ، وهو أصحابنا ، وقال سليم : انه قول أكثر أصحابنا وأكثر الأشعرية ، وقال امام الحرمين : ان ميل الشافعي اليه ، واختاره الغزالي ، وقال ابن بر هان : ذهب الشافعي رضي الله عنه الى أن حكم الخلف لا يرتفع ، وقال عبد الوهاب المالكي : ليس عن مالك فيه شيء ؛ والجيد من مذهبه الذي كان يختاره شيخنا أبو بكر أن الخلاف باق ، وذهب اليه من الحنابلة القاضي ، وهو المرجوح عندهم ،

(والوجه الثانى) وبه قال أبو على بن خيران وأبو بكر القفال والقاضى أبو الطيب ، ورجعه ابن الصباغ وأكثر أصحاب أبى حنيفة وكثير من المعتزلة كالجبائى وابنه ، واليه ذهب المحاسبى من المتقدمين وأبو عبد الله بن الخطيب من المتأخرين ،وأبو الخطاب الحنبلى ، أنه يصير اجماعا لا تجوز مخالفته ، وهذا الخلاف مترتب على أن الميت هل له قول أ

إفان قلنا) ان له قولا لم يكن اجماعا ، والا كان اجماعا ، والحنفية مع قولهم بأنه اجماع يقولون : انه من أدنى مراتب الاجماع ولذلك قال محمد ابن الحسن فيمن قال لامرأته أنت خلية ، ونوى ثلاثا ثم جامعها فى العدة وقال : علمت أنها حرام ، لا يحل ، لأن عمر رضى الله عنه كان يراها واحدة رجعية ، وقد أجمعنا بخلافه ، وشبهة الثلاث صحيحة بلا خلاف بين الأمة اليوم ، لكن الحد يسقط بالشبهة ،وقد اختلف الناس فى هذا الاجماع أهو حجة أو لا ؟ فلا يصير موجبا علما بلا شبهة ، هكذا قال أبو زيد الدبوسى فى التقويم من كتبهم ،

وصورة المسألة عند الغزالى بما اذا لم يصرح التابعون بتحريم القول الآخر ، فان صرحوا بتحريمه فقد تردد _ أعنى الغزالى _ هل يمتنع ذلك أو لا ولا يجب اتباعهم فيه ؟ والله أعلم .

والفرق بين هذه المسألة وبين ما اذا حصل الاجماع بعد الاختلاف مع بقاء العصر حيث كان الصحيح هناك أنه يكون اجماعا أن المجمعين هناك كل الأمة ؛ وأهل العصر الثانى بعض الأمة لا كلهم ، لأن الأمة اسم يعم الحى والميت ؛ فعلى ما قلناه من قول أكثر أصحابنا امتنع دعوى الاجماع فى تحريم ربا الفضل بوجهمن الوجوه ، وهذا مقتضى صنع أبى الحسين المحاملى رحمه الله ، فانه ذكر مسألة ربا الفضل فى مسائل كتاب الأوسط الذى صنفه فى مسائل الخلاف بين الشافعى وسائر الفقهاء ، ولو كانت عنده اجماعية لم يذكرها ، لكنا بحمد الله تعالى مستغنون عن الاجماع فى ذلك بالنصوص بذكرها ، لكنا بحمد الله تعالى مستغنون عن الاجماع فى ذلك بالنصوص يحتاج الى الاجماع فى مسألة خفية مسندها قياس أو استنباط دقيق ، والله أعلم ،

فصل

فيما يتعلق به ابن عباس وموافقوه والجواب عنه

تعلقوا فى ذلك بحديثين (أحدهما) حديث أسامة المتقدم ، وقد ورد بألفاظ مختلفة معناها سواء أو متقارب (منها) « لا ربا الا فى النسيئة » (ومنها) « انما الربا فى النسيئة » (ومنها) « أن الربا فى النسيئة » (ومنها) « لا ربا فيما كان يدا بيد » ، وهذه الألفاظ كلها صحيحة (ومنها) «ليس الربا الا فى النسيئة والنيظرة » (ومنها) « لا ربا الا فى الدين » رواهما الطبرانى (ومنها) « الربا فى النسيئة » ، واتفق الأئمة على حديث أسامة وان اختلفوا فى تأويله ، والحديث الثانى حديث البراء بن عازب وزيد ابن أرقم ، وقد رويناه بطرق مختلفة ، وألفاظ متباينة ، فألفاظه التى فى الصحيح لا متعلق لهم بها ،

(ومنها) لفظ فى طريق خارج الصحيحين لهم فيه متعلق ، وهو ما رواه عبد الله بن الزبير الحميدى صاحب الشافعى وشيخ البخارى عن سفيان بن عينة عن عمرو بن دينار أنه سمع أبا المنهال يقول « باع شريك لى بالكوفة دراهم بدراهم بينهما فضل ، فقلت ما أرى هذا يصلح ، فقال : لقد بعتها فى السوق فما عاب ذلك على أحد فأتيت البراء بن عازب فسألته فقال : قدم النبى صلى الله عليه وسلم المدينة وتحادثنا هكذا وقال ما كان يدا بيد فلا بأس ، وما كان نسيئا فلا خير فيه ، وأت زيد بن أرقم فانه كان أعظم تجارة منى ، فأتيته فذكرت ذلك فقال : صدق البراء » •

قال الحميدى: هذا منسوخ لا يؤخذ بهذا ؛ وهذا الاسناد من أصبح الأسانيد فان رواته كلهم أئمة ثقات ، وقد صرح سفيان بأنه سمعه من عمرو فانتفت شبهة تدليسه • ولكن سنذكر ما علل به ، فشرط الحكم بصحة العديث سلامته من التعليل ؛ فنذكر الجواب عن كل واحد من العديثين والله المستعان •

أما حديث أسامة فجوابه من خمسة أوجه يجمعها ثلاثة أنواع ، تأويل وادعاء نسخ وترجيح ، واعلم أنه متى أمكن الأول لا يعدل الى الثانى ، ومتى ثبت موجب الثانى لا يعدل الى الثالث ، فاعتمد هذا فى كل نصين مختلفين ونحن نذكر الأوجه التى نقلت فى الجواب ، منها وجهان تضمنهما

كلام الشافعى رحمه الله ، فانه قال فى كتاب اختلاف الحديث بعد أن ذكر خبر أسامة ، وأخبار عبادة بن الصامت وأبى هريرة وأبى سعيد وعثمان بن عفان الدالة على التحريم ، ذكرها ثم قال : فأخذنا بهذه الأحاديث التى توافق حديث عبادة ، وكانت حجتنا فى أخذنا بها وتركنا حديث أسامة بن زيد اذ كان ظاهره يخالفها ، وقول من قال : ان النفس على حديث الأكثر أطيب ، لأنهم أشبه أن يحفظوا من الأقل ، وكان عثمان بن عفان وعبادة بن الصامت أسن ، وأشد تقدم صحبة من أسامة ، وكان أبو هريرة وأبو سعيد الخدرى أكثر حفظا عن النبى صلى الله عليه وسلم فيما علمنا من أسامة .

فان قال قائل: فهل يخالف حديث أسامة حديثهم ؟ (قيل) ان كان يخالفها فالحجة فيها دونه لما وصفنا فان قيل: فأنى يرى هذا ؟ قيل: الله أعلم قد يحتمل أن يكون سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يسال عن الربا فى صنفين مختلفين ، ذهب بفضة وتمر بحنطة ، قال: (انما الربا فى النسيئة) فحفظه فأدى قول النبى صلى الله عليه وسلم ولم يؤد مسالة السائل ، فكان ما أدى عند من سمع أن لا ربا الا فى النسيئة ، هذا جواب الشافعى رضى الله عنه ، وهو مشتمل على الترجيح والتأويل فهما جوابان الشافعى رضى الله عنه ، وهو مشتمل على الترجيح والتأويل فهما جوابان الأحاديث لا يخالفها ، وان لم يكن كذلك وكان مخالفا لها فالعمل بالراجح متعين ، ورواية جماعة أرجح من رواية واحد ، ولم يجزم الشافعى رحمه الله متعين ، ورواية جماعة أرجح من رواية واحد ، ولم يجزم الشافعى رحمه الله بالتأويل المذكور ؛ لأجل أن ابن عباس راوى الحديث ، وهو قائل به ،

وروى الحاوى كلام الشافعى بأبسط مما فى اختلاف الحديث ، وهو يبين ما شرحت به كلامه ، وهذا التأويل الذى ذكره الشافعى هو الذى ذكره ابن عبد البر وقال انه معنى الحديث عند العلماء ، قال : والدليل على صحة هذا التأويل ، بل اجماع الناس _ ما عدا ابن عباس _ عليه ، وما صح عن النبى صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث والأحاديث الدالة على تحريم ربا الفضل ،

(الجواب الثالث) أنه محمول على الجنسين ، الواحد يجوز التماثل فيه نقدا ، ولا يجوز نساء ، ذكره الماوردي .

(الجواب الرابع) أن يكون محمولا على غير الربويات ، كبيع الدين بألدين مؤجلا ، بأن يكون له عنده نقد موصوف ، فيبيعه بعرض موصوف مؤجلا ، ذكره النووى ، فهذه ثلاثة تأويلات ، أوضحها وأشهرها ما قاله الشافعي رحمه الله تعالى أنه محمول على الجنس وليس من شرط حمله على ذلك أن يثبت كونه جوابا لسؤال سائل عنده ، بل قد يكون اللفظ عاما ، ويحمل على الخصوص بدليل يقتضيه أى دليل كان ، ولو لم يكن الا الجمع بين الأحاديث ،

واعلم أن هذه التأويلات الثلاثة متفقة فى الجمع بين الحديثين ، وقد نبهت فيما تقدم على أنه أولى من الترجيح فيما أمكن ، وكلام ابن الصباغ يقتضى أن هنا مانعا من الجمع بين الحديثين ، فانه قال فى كتاب عدة العالم على أصول الفقه : انه ان أمكن الجمع بين الحديثين جمع الى أن يقع الاجماع على تعارضهما ، مثل حديث ابن عباس (انماالربا فى النسيئة) وحديث أبى معيد قال : فانه يمكن أن يحمل حديث ابن عباس على الجنسين المختلفين ، الا أن الجماعة اتفقوا على تعارض الخبرين ، فالأكثر تركوا حديث ابن عباس ، والقليل أجروا حديث ابن عباس على العموم ، فعلى طريقة ابن الصباغ هذه يتعين المصير الى الترجيح أو النسخ ، والله أعلم ،

البواب الخامس) دعوى النسخ كما أشار اليه الحميدى فى حديث البراء بن عازب وزيد بن أرقم المتقدم • قال الحاوى : من ادعى نسخ ذلك ذهب الى حديث فيه مقال ، وذكر حديثا من رواية بحرلا السقاء عن عبد العزيز بن أبى بكرة عن أبيه أن النبى صلى الله عليه وسلم « نهى عن الصرف قبل موته بشهر » قال الحاوى : هذا حديث واهى الاسناد وبحر السقاء لا تقوم به الحجة • ثم فى حديث عبادة ما يدل على أن التحريم كان

133

⁽۱) كان فى الطبعات السابقة (بحر الشفاء) والصواب السقاء قال فى تهديب التهديب : بحر بن كثير الباهلى المعروف بالسقاء وهو جد عمرو بن على الفلاس دوى عن الحسن البصرى وعبد المعزيز بن أبى بكر ألى قوله : وقال الحربى : ضعيف وقال الساجى تروى عنه مناكير وليس هنو عندهم بقوى فى الحديث وقال البخارى : لبس هنو عندهم بقوى) يحدث عنن قتادة بحديث لا أصل له من حديثه ولا يتابع عليه وقال النسائى فى الجرح والتعديل : بل ليس بثقة ولا يكتب حديثه وذكره ابن البرقى فى درجة من ترك حديثه وقال السعدى : ساقط ، وقال أبن حبان : كان معن فحش خطؤه وكثر وهمه حتى استحق الترك ، وسئل أبو داود عن بحر وعمران فقال : بحر فوق عمران وبحر متروك (ط) .

يوم خيبر • وذكر حديثا من رواية محمد بن اسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط ، أنه حدث عن عبادة بن الصامت قال « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نبيع أو نبتاع تبر الذهب بالذهب ، وتبر الفضة بالفضة العين • قال : وقال لنا : ابتاعوا تبر الذهب بالورق ، وتبر الفضة بالذهب العين » •

قال الحاوى: هذا الحديث بهذا الاسناد وان كان فيه مقال من جهة ابن اسحاق غير أن له أصلا من حديث عبادة ، ثم يسنده حديث فضالة بن عبيد ، فأن كان أسامة سمعه من النبى صلى الله عليه وسلم قبل خيبر فقد ثبت النسخ ، والا فالحكم ما صار اليه الشافعى جمعا بين الأخبار فبحثنا هل نجد حديثا يؤكد رواية أبى بكرة ويبين تقديم حديث أسامة ان كان ما سمعه متقدما على ما سمعه ؟ فرأيناه ذكر حديث الحميدى الذى تقدم وكلام الحميدى ولم يزد عليه ،

- (قلت) وحدیث فضالة ظاهر فی آن التحریم كان یوم خیبر ، فانه قال « كنا مع رسول الله صلی الله علیه وسلم یوم خیبر نبایع الیهود ، وفیه الذهب بالدینارین والثلاثة ، فقال رسول الله صلی الله علیه وسلم لا تبایعوا الذهب الا وزنا بوزن » وهو مخرج فی صحیح مسلم ، لكن النووی قال : انه یحتمل أنهم كانوا یتبایعون الأوقیة من ذهب وخز وغیره بدینارین ، ظنا منهم جوازه للاحتیاط ، حتی یبین النبی صلی الله علیه وسلم أنه حرام حتی تمیز ، وها أنا أتكلم علی حدیث الحمیدی ان شاء الله تعالی .
- (أما) حديث الحميدى فادعى فيه أمران (أحدهما) النسخ كما قال راويه الحميدى ، وناهيك به علما واطلاعا لكن الصحيح عند الأصوليين أن قول الراوى هذا منسوخ لا يرجع اليه لجواز أن يكون قال ذلك من طريق الاجتهاد ، بخلاف ما اذا صرح بأنه متأخر فانه يقبل كما اذا مر على ماء قليل فقال عدل : قد ولغ فيه كلب ، يقبل فلو قال : هو نجس ولم يبين لم يقبل فقال عدل : قد ولغ فيه كلب ، يقبل فلو قال : هو نجس ولم يبين لم يقبل وممن صرح بذلك سليم والغزالي وابن بر هان ، خلافا لأصحاب أبي حنيفة فيما نقله ابن برهان مطلقا ، وابن الخطيب نقله عن الكرخى فيما اذا لم يعين الناسخوجعل أبو العباس القرطبي المائكي قوله : نسخ كذا بكذا في معنى ذكره تقدم التاريخ ، ومحل الخلاف فيما اذا كان ذلك القول من صحابي ، كذلك فرض الغزالي وابن برهان وابن الخطيب المسألة •

وأطلق القرطبى الفرض فى الراوى ، فان كان ذلك عن سائل سأل فى العبارة والا فهو بعيد ، فان ثبت خلاف فى غير الصحابى كان قول الحميدى هنا من هذا القبيل والا فلا ، غير أنه قد عرف من موضع آخر تقدم تاريخ الاباحة من حديث البراء وزيد بن أرقم ، وتأخر التحريم من حديث أبى بكرة فى رواية ابن اسحاق كما تقدم قريبا ، فاذا صح ذلك ظهر مستند الحميدى رضى الله عنه وصح النسخ ، والماوردى جزم بالنسخ فى حديث البراء وزيد قال : لأنه مروى عن أول الاسلام قبل تحريم الربا ،

وههنا دقيقة ، وهي أن دعوى النسخ اذا سلم يظهر بين الأحاديث بأن تكون أحاديث التحريم ناسخة لأحاديث الاباحة ، أما أن الآية تكون ناسخة لأحاديث الاباحة ففيه نظر لأمرين (أحدهما) أن الكتاب لا ينسخ السنة على أحد قولي الشافعي، وان كان الأصح عند الشافعية وغيرهم الجواز (والثاني) أن الأحاديث المبيحةخاصة بالنقد وآلآية عامة وعند الشافعي وأكثر العلماء تقدم الخاص على العام ، ولو تأخر العام لا يكون ناسخًا للخاص ، واذا ظهر أن النسخ انما هو بين فحينتذ أقول : اما أن نقول ان الآية محمولة على ربا الجاهلية أولا • فان قلنا بذلك فلا اشكالوصار النظر مقصوراً على السنة، وان نقل به وحملناها على العقود الربوية اما عامة فيها واما مجملة ، فان كان نزولها متأخرا عن جميع الأحاديث المبيحة والمحسرمة فيكون مجموع الأحاديث المنسوخة والناسخة أو الناسخة فقط ، مبينة أو مخصصة للآية • وهذا يوافق قول عمر وابن عباس رضى الله عنهما : أن آخر آية نزلت آية الربا ، وان كان نزول الآية متوسطا بين المبيحة والمحرمة ، وهو ما يشعر به قول عائشة رضى الله عنها لما نزلت الآيات في آخر ســورة البقرة في الربا « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فحرم التجارة في الخمر » متفق عليه ، وتحريم الخمر في السنة الثالثة والرابعة ، على أنه يحتمل أن يكون المراد جدد تحريم التجارة في الخمر ولا يكون دلك أول تحريمها •

فان كان الأمر كذلك وأن نزول آية الربا بعد الأحاديث المبيحة وقبل المحرمة فالمبيحة مبينة أو مخصصة للآية كما تقدم ، وحينئذ فنتصدى النظر فى أن العام المخصص هل أريد به القدر الباقى بعد الاخراج مع قطع النظر عن المخرج ؟ أو أريد به الباقى وخروج غيره ، والظاهر الأول ، فتكون الآية

مراداً بها تحريم النّساء ، والأحاديث المبينة المتقدمة تقتضي حكمين (أحدهما) تحريم النّساء وهو موافق للآية (والثاني) اباحة النقد ، وهو ثابت بالسنة المخاصة ، وهو المنسوخ بالسنة ، مع كون الآية باقية على كون المراد بها النسيئة ، ولا يستدل بها فيما عداه وتحريم النقد بالسنة زائد عليها ، وقد يقال : انه يأتى بحث الحنفية في أن الزيادة على النص اذا كان لها تعلق به نسخ عندهم ، والصواب أن ذلك لا يأتي ههنا ، لأن اباحة النقد لم تفهم من الآية ، وهم انما يقولون ذلك فيما اذا كانت الزيادة تدفع مفهوم اللفظ ، فهذا ما يتعلق بدعوى النسخ في ذلك .

(الأمر الثاني) مما ادعى في حديث البراء وزيد بن أرقم هذا أنه معلول، فيمتنع الحكم بصحته • وهذه الطريقة التي سلكها الحافظ أبو بكر البيهقي ، وذلكَ أن لفظه الذي في الصحيح عن أبي المنهـــال قال « سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم عن الصرف فقالا : كنا تاجرين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصرف فقال: ان كان يدا بيد فلا بأس ، وان كان نساء فلا يصلح » رواه البخارى بهذا اللفظ من حديث ابن جريج عن عمرو بن دينار وعامر بن مصعب، ورواه مسلم بلفظ آخر عن أبي المنهال قال « باع شريك لي ورقا نسيئة الي الموسم أو الى الحج ، فجاء الى ً فأخبرني فقلت : هذا الأمر لا يصلح قال فقد بعته في السوق، فلم ينكر ذلك على أحد، فأتيت البراء بن عازب فسألته فقال: قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ونحن نبيع هذا البيع فقال: ما كان يدا بيد فلا بأس به ، وما كان نسيئة فهو ربا وأت زيد بن أرقم فانه أعظم تجارة منى فأتيته فسألته فقال مثل ذلك » وكذلك رواه البخاري عن على بن المديني ومسلم عن محمد بن حاتم ، والنسائي عن محمد بن منصور ــ ثلاثتهم عن سفيان _ وهذان اللفظان اللذان في الصحيح لا منافاة بينهما ولا اشكال ولا حجة لمتعلق فيهما لأنه يمكن حمل ذلك على أحد أمرين اما أن يكون المراد بيع دراهم بشيء ليس ربويا ، ويكون الفساد لأجل التأخير بالمواسم أو الحج فانه غير محرر ؛ ولا سيما على ما كانت العرب تفعل (والثاني) أن يحمل ذلك على اختلاف الجنس ، ويدل له رواية أخرى عن أبي المنهال قال : « سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم عن الصرف فكلاهما يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالورق دينا » رواه البخارى ومسلم وهذا لفظ البخارى ومسلم بمعناه ، وفى لفظ مسلم « نهى عن بيع الورق بالذهب دينا » فهو بين أن المراد صرف الجنس بجنس آخر ، وهذه الرواية ثابتة من حديث شعبة عن حبيب بن أبى صالح عن أبى المنهال ، والروايات الثلاث الأول رواية الحميدى واللتان فى الصحيح ، وكلها أسانيدها فى غاية الجودة ، ولكن حصل الاختلاف من الحميدى وعلى بن المدينى ومحمد بن حاتم ومحمد بن منصور ، وكل من الحميدى وعلى بن المدينى فى غاية التثبت ،

ويترجح ابن المديني هنا بمتابعة محمد بن حاتم ومحمد بن منصور له وبشهادة ابن جريح لروايته ، وشهادة رواية حبيب بن أبى ثابت لرواية شيخه ، ولأجل ذلك قال البيهقي رحمه الله : ان رواية من قال : انه باع دراهم بدراهم خطأ عنده (۱) فهذا جواب حديثي ، وقد لا يجسر الفقيه على الحكم لتخطئته بمجرد ذلك ، ونقول انه لا منافاة بين روايات عمرو بن دينار ، فان منها ما أطلق فيه الصرف (ومنها) ما بين أنها دراهم بدراهم ، فيحمل المطلق على المقيد جمعا بين الروايتين فان أحدهما بين ما أبهمه الآخر ، فيحمل المطلق على المقيد جمعا بين الروايتين فان أحدهما بين ما أبهمه الآخر ويكون حديث حبيب بن أبى ثابت حديثا آخر واردا في الجنسين وتحريم النساء فيهما ، ولا تنافي في ذلك ولا تعارض ، وحينئذ يضطر الى النسخ ان ثبت موجبه أو ترجيحه ، وهو حاصل هنا بأمور (منها) ان رواية أحاديث التحريم أكثر كما سبقت عليهم ، والقاعدة الترجيح بالكثرة ، وهذا قد نص عليه الشافعي رحمه الله تعالى في هذه المسألة التي تتكلم عليها ، فانه روى تحريم الفضل عن عمر وعثمان وأبي سعيد وأبي هريرة وعبادة وقال : رواية خصمة أولى من رواية واحد ،

وقال سليم الرازى: ان الشافعي رضى الله عنه أوماً في موضع الى أنه لا ترجح بالكثرة في أحد الخبرين ، وهما سواء ، واليه ذهب قوم من أصحاب

⁽۱) نص قول البيهتي في السنن الكبرى جه ٥ ص ٢٨١ وروى عن الحميدى عن سفيان عن عمرو بن دينار عن أبى اللنهال قال : باع شريك لى بالكوفة دراهم بدراهم بينهما فضل (عندى) أن هذا خطأ والصحيح ما رواه على بن المديني ومحمد بن حاتم وهو المراد بما أطلق في رواية البن جريح فيكون الخبر واردا في بيع الجنسين احدهما بالآخر فقال : ما كان منه بدأ بيد فلا باس ، وما كان منه نسيئة فلا ـ وهو المرأد بحديث اسامة والله أطلم .

أبى حنيفة اعتبارا بالشهادة حيث لم يرجح فيها بكثرة العدد، ونقله فى شرح اللمع المصنف عن بعض أصحابنا • (ومنها) أنهم أسن، فان فيهم عثمان وعبادة وغيرهم، ممن هم أسن من البراء وزيد كما قاله الشافعى رحمه الله فى أسامة • (ومنها) بالحفظ فان فيهم أبا هريرة وأبا سعيد وغيرهما، ممن هو مشهور بالحفظ أكثر من البراء وزيد لهذا الحديث فى زمان الصبا، وهو مرجوح بالنسبة الى الأول، وانما قلت ان تحمل البراء وزيد فى حالة الصبا لأنهما قالا: «قدم النبى صلى الله عليه وسلم (١) المدينة وتحادثنا» هكذا قال، وعند قدوم النبى صلى الله عليه وسلم كان سن كل منهما عشرا أو نحوها لما ذكر ابن عبد البر عن منصور بن سلمة الخزاعى أنه روى باسناده الى زيد ابن حارثة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استصغره يوم أحد، والبراء بن ابن حارثة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استصغره يوم أحد، والبراء بن عازب وزيد بن أرقم وأبا سعيد الخدرى وسعيد بن حبيبة وعبد الله بن عمر • وعن الواقدى أن أول غزوة شهداها الخندق •

ومن المرجحات أيضا أن حديث البراء وزيد مبيح، وأحاديث عبادة وأصحابه محرمة ، واذا تعارض المقرر والناقل فالمرجح الناقل عن حكم الأصل عند الجمهور وهو الذي جزم به المصنف وسليم ، لأنه يفيد حكما شرعيا خلافا لأبي عبد الله بن الخطيب حيث قال : يقدم المقرر ، وان حصل التعارض في التحريم والاباحة من غير اعتضاد بأصل ، فالمحرم راجح على المبيح على أصح الوجهين عند أصحابنا ، ووافقهم الكرخي من الحنفية وأبو يعلى من الحنبلية للاحتياط خلافا للغرالي منا وعيسى بن أبان من الحنفية وأبي هاشم وجماعة من المتكلمين ، حيث قالوا : هما سواء ، وثم وجوه أخر من الترجيح لا تخفي عن الفطن والله تعالى أعلم .

واعلم أن ترجيح أحد الدليلين على الآخر كالمتفق عليه بين الأئمة ، وهو المعلوم مناستقراء أحوال الصحابة والسلف وأنكره بعض المتكلمين وقال: يتعين المصير الى دليل آخر سواهما أو للتخيير ، والأول هو الصواب والله أعلم • فقد اتضح بحمد الله تعالى الجواب عن ذلك ، ولعلك ترى أنى أطلت فى ذكر هذه المسألة الأصولية فاعلم أنى متى جاءت قاعدة من هذه

⁽١) نص الحديث : قدم النبى صلى الله عليه وسلم المدينة وتحن نبيع هذا البيع فقال : ما كان يدا بيد قلا باس به وما كان نسيئة قهو وبا الغ .

القواعد حددتها (١) ، وأقوال الأئمة فيها والراجح منها ، ثم اذا عاد ذكرها في موضع آخر حملت على الموضع الأول الله أعلم •

فصل

في الأحاديث الواردة في تحريم ربا الفضل

روى ذلك من حديث أبى بكر الصديق رضى الله عنه وعمر بن الخطاب رضى الله عنه وعثمان بن عفان وعلى بن أبى طالب وسعد بن أبى وقاص وعبادة بن الصامت وأبى سعيد الخدرى وأبى هريرة وعبد الله بن عمر بن الخطاب وفضالة بن عبيد وأبى بكرة ومعمر بن عبد الله ورافع بن خديج وأبى الدرداء وأبى أسيد الساعدى وبلال وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك ورويفع بن ثابت وبريدة رضى الله عنهم أجمعين • أما حديث أبى بكر رضى الله عنه فمشهور عن محمد بن السائب الكلبى عن سلمة بن السائب عن أبى رافع عنه قال « سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول: الذهب بالذهب وزنا بوزن والزائد والمستزيد فى النار » رواه وزنا بوزن والفضة بالفضة وزنا بوزن والزائد والمستزيد فى النار » رواه أبو بكر بن أبى شيبة وعبيد بن حميد وغيرهما • واختلف عن الكلبى فيه ففى سنن أبى قرة عن محمد بن السائب عن أبى رافع والكلبى ضعيف • وروى من طريق غيره ولم يصح •

وأما حديث عمر رضى الله عنه فرواه أبو حمازة ميمون القصاب عن سعيد بن المسيب عن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والحنطة بالحنطة ، والشاعير بالشعير ، مثلا بمثل ، من زاد أو ازداد فقد أربى » وأبو حمزة ضعيف ، وقد اضطرب عنه في هذا الحديث ، قال الدارقطنى في كتاب العلل: وأبو حمزة مضطرب الحديث والاضطراب في الاسناد من قبله ، والله تعالى أعلم ،

(وأما) حديث عثمان بن عفان فصحيح أخرجه مسلم • ولفظه فى روايتنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تبيعوا الدينار بالدينارين ، ولا الدرهم بالدرهمين » (وأما) حديث على بن أبى طالب فأخرجه ابن

⁽۱) لعل في العبارة تصحيفًا وصوابه (حررتها) « ط » .

ماجه والدارقطنى فى سننهما ، والحاكم فى المستدرك من طريق محمد بن العباس جد الشافعى عن عمر بن محمد عن أبيه وهو ابن الحنفية عن جده وهو على رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ، لا فضل بينهما من كانت له حاجة بورق فليصرفها بذهب ، وان كانت له حاجة بذهب فليصرفها بورق والصرف ها وها » وقال الحاكم: انه غريب صحيح ،

(وأما) حديث سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه فمخرج فى كتب السنن الأربعة والدارقطنى والمستدرك على الصحيحين للحاكم ، وهذا لفظ المستدرك قال سعد : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اشتراء الرطب بالتمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبيّنهم أ فضل ؟ قالوا : نعم الرطب ينقص ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فلا يصح هذا » وان لم يكن فى معنى الأحاديث المتقدمة فهو يدل على معناها من جهة أنه دل على معنى الفضل ، فهؤلاء خمسة من العشرة فيهم الخلفاء الراشدون .

(وأما) حديث عبادة فهو أتم الأحاديث وأكملها ، ولذلك جعله الشافعى العمدة في هذا الباب ، وعبادة أسن وأقدم صحبة من أبي سعيد ، وقد تقدم أن حديث عبادة من أفراد مسلم ، ورواه معه من أصحاب السنن أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، ولفظه في مسلم من رواية أبي الأشعث عنه قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهي عن بيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح باللح ، الاسواء بسواء وعينا بعين ، فمن زاد أو ازداد فقد أربي » وهذا اللفظ هو الذي أورده المصنف أولا في الفصل الأول من هذا الباب ، ولم يخرجه بهذا اللفظ هكذا أحد من أصحاب الكتب الستة غيره ، وقد اشتبه على ابن معن المتكلم على هذا الكتاب فنسبه الى مسلم وأبي داود والترمذي يخرجه الثاني الى مسلم وحده فأردت التنبيه على ذلك لئلا يغتر به ، فان وتسب الثاني الى مسلم وحده فأردت التنبيه على ذلك لئلا يغتر به ، فان المحدث اذا نسب الحديث الى كتاب مراده منه أصل الحديث فيحتمل منه والله تعالى أعلم •

ورواه النسائي بقريب من هذا اللفظ من حديث مسلم بن يسار وعبد الله ابن عبيد عن عبادة قال « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالذهب والورق بالورق ، والبر بالبر والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ـ قال أحدهما : والملح بالملح ، ولم يقله الآخر _ الا مثلا بمثل ، يدا بيد ، وأمرنا أن نبيع الذهب بالوكرق والوكرق بالذهب والبر بالشمعير والشمعير بالبر یدا بید کیف شئنا _ قال أحدهما : فمن زاد أو ازداد فقد أربى » ورواه ابن ماجه كذلك بهذا اللفظ ، وقدم الورق على الذهب وبعض قوله : « وأمرنا أن نبيع الذهب » وقوله : « من زاد أو ازداد » ورواية مسلم بن يسار هذه منقطعة ، فانه لم يسمع ذلك من عبادة ، وانما سمعه من أبى الأشعث عنه • وأما رواية عبد الله بن عبيد ويقال له ابن هرمز فمتصلة فيما أظن والله أعلم ، وذكره المزنى في مختصره عن الشافعي رحمه الله كذلك من حديث مسلم بن يسار ورجل آخر عن عبادة ، ولفظه فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تبيعوا الذهب بالذهب ، ولا الورق بالورق ، ولا البر بالبر ، ولا الشعير بالشعير ، ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح ، الا سواء بسواء ، عينا بعين ، يدا بيد ولكن بيعوا الذهب بالورق ، والورق بالذهب • والبر بالشعير ، والشعير بالبر ، والتمر بالملح ، والملح بالتمــر • يدا بيد كيف شئتم » قال : ونقص أحدهما التمر والملح وزاد الآخر : « فمن زاد أو استزاد فقد أربى » •

وكذلك رويناه فى مسند الشافعى من رواية الربيع حرفا بحرف الا أنه قال : « وزاد أحدهما : من زاد أو ازداد » ورواه البيهقى فى المعرفة من رواية المزنى عن الشافعى أيضا من طريق أبى قلابة عن أبى الأشعث متصلا بلفظ قريب من اللفظ الأول ، وهذه الألفاظ كلها متفقة فى تصدير الحديث بالنهى ، وفى استيفاء الأجناس الستة ، وانفردت رواية الشافعى بالجمع بين قوله : « عينا بعين يدا بيد » ، ولم أقف على ذلك فى حديث عبادة الا من هذه الرواية ، ولا فى أكثر الأحاديث الا فى حديث أبى سعيد الخدرى الذى تقدم ، وفيه جمع بينهما ، فهذا اللفظ الواجد الذى أورده المصنف فى الفصل الأول ، والظاهر أنه أورده من مسلم أو ممن نقل عنه ، ونعم ما فعل ، الا قوله فى آخره : استزاد ليس فى مسلم بل فى لفظ الشافعى فى المختصر ،

والنسائى فى رواية من لفظ عبادة وانما جاء لفظ: استزاد فى مسلم من حديث أبى سعيد ولفظ عبادة ازداد • هــذا الذى رأيته فى روايتنا والله سبحانه وتعالى أعلم •

وفى لفظ آخر لمسلم عن عبادة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح • مثلا بمثل سواء بسواء • يدا بيد ، فاذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد » وهذا اللفظ هو الذي أورده المصنف في هذا الفصل • لكنه قدم التمر على البر ولم يقل : سواء بسواء • فانه تأكيد لقوله: « مثلا عثل » • ورواه بقريب من هذا اللفظ أبو داود والترمذي والنسائي من طريق أبي الأشعث • ولفظ أبي داود فيه : « الذهب بالذهب تبرها وعينها والفضة بالفضة تبرها وعينها والبر بالبر مدا بمد والشعير بالشعير مدا بمد ، والتمر بالتمر مدا بمد ، والملح بالملح مدا بمد ، فمن زاد أو ازداد فقد آربي ، ولا بأس ببيع الذهب بالفضة _ والفضة أكثرهما _ يدا بيد ، وأما نسيئة فلا ، ولا بأس ببيع البر بالشعير ـ والشعير أكثرهما ـ يدا بيد وأما النسيئة فلا » ولفظ الترمذي « الذهب بالذهب مثلا بمثل والفضة بالفضة مثلا بمثل ، والتمر بالتمر مثلا بمثل ، والملح بالملح مثلا بمثل والشعير بالشعير مثلا بمثل ، فمن زاد أو ازداد فقد أربى • بيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يدا بيد، وبيعوا البر بالتمر كيف شئتم يدا بيد، وبيعوا الشعير بالتمر كيف شئتم يدا بيد » قال الترمذي : حديث عبادة حديث حسن صحيح • قال : وقد روى بعضهم هذا الحديث عن خالد بهذا الاسناد وقال : « بيعوا البر بالشعير كيف شئتم يدا بيد » • وروى بعضهم هـــذا الحديث عن خالد عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم • الحديث • وزاد فيه : قال خالد : قال أبو قلابة : « فبيعوا البر بالشعير كيف شئتم » فذكر الحديث • ولفظ النسائي قريب من لفظ أبى داود مختصراً • وهذه الألف اظ مشتركة في تصدير الحديث بالاثبات لا بالنهى وفيها زيادة تصريح بالأصناف المختلفة ، وعند النسائي من حديث حكيم بن جابر عن عبادة قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الذهب الكفة بالكفة ، والفضة الكفة بالكفة ، حتى قال : الملح الكفة بالكفة » وقد روى ما توهم أن حكيما لم يسمعه من عبادة ، فهذه ألف اظ الكتب الخمسة فى حديث عبادة والله تعالى أعلم •

وانما أطلت الكلام على هذا الحديث لكونه الذي ذكره المصنف • وأما حديث أبي سعيد الخدري فهو أتمها وأحسنها بعد حديث عبادة ، لا سيما وهو المناظر لابن عباس في ذلك ، وهو في أصله متفق على صحته • وقد اعتمد عليه أبو حنيفة رضى الله عنه ، فانه رواه عن عطية العوفى عنه ، ولفظه الذي اتفقا عليه مختصرا « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ، ولا تبيعوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق الا مشــلا بشــل ، ولا تبيعــوا بعضــها عــلى بعض ، ولا تبيعــوا منهــا غائبــا بنــاجز » وفي رواية البخــاري « الا يدا بيد » ولفظه عند البخــارى : «كنا نرزق بجمــع تمــر الجمــع وهــو الخلط من التمر ، وكنا نبيع صاعين بصاع ، فقال النبي صلى آلله عليه وسلم لا صاعين بصاع ولا درهما بدرهمين » وكذلك فى مسند أحمد « لا صاعى تمر بصاع ، ولا صاعى حنطة بصاع ، ولا درهمين بدرهم » قال أحمد : قال زيد : « ولا صاعا تمر بصاع ، ولا صاعا حنطة بصاع » وفي رواية للبخاري « سمعت رســول الله صلى آله عليه وسلم يقول : ﴿ الذَّهِبِ بِالذَّهِبِ مِثْلًا بمثل ، والورق بالورق مثلا بمثل » ولفظه عند مسلم « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة والبر بالبر والشمعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح ، مثلا بمثل بدا بيد ، فمن زاد أو استزاد نقد أربى ، الآخذ والمعطى فيه سواء » وهو أتم ألفاظه • وكذلك رواه أحمد فى المسند ، وقد تقدم من ألفاظه عن ذكر مذهب ابن عباس غير هذا ، وأما حديث أبي الدرداء وأبي سعيد رضي الله عنهما فقد تقدما •

وأما حديث أبى هريرة رضى الله عنه فرواه البخارى ومسلم مقرونا بحديث أبى سعيد «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على خيبر فجاءه بتمر جنيب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: أكل تمر خيبر هكذا ؟ قال: لا والله يا رسول الله انا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين ؛ والصاعين بالثلاثة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تفعل بع الجمع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيبا » ورواه مسلم وحده قال: قال رسول الله بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيبا » ورواه مسلم وحده قال: قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم: « التمر بالتمر والحنطة بالحنطة ، والشعير بالشعير والملح بالملح ، مثلا بمثل يدا بيــد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الا ما اختلفت ألوانه » وفى أخرى « الذهب بالذهب وزنا بوزن مثلا بمثل ، والفضة بالفضة وزنا بوزن مثلا بمثل ، فمن زاد أو استزاد فهو ربا » وفى رواية عنده قال : « الدينار بالدينار لا فضل بينهما ، والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما » وفي رواية في مسند أحمد صحيحة « الذهب بالذهب ، والورق بالورق ، ولا تفضلوا بعضها على بعض » وأما حديث ابن عمر رضى الله عنهما فرواه مالك في الموطأ « أنه جاءه صائغ فقال : يا أبا عبد الرحمن اني أصوغ الذهب ثم أبيع الشيء من ذلك بأكثر من وزنه ، فأستفضل في ذلك قدر عمل يدى ، فنهاه عبد الله بن عمر عن ذلك ، فجعل الصائغ يردد عليه المسألة وعبد الله ينهاه ، حتى انتهى الى باب المسجد أو الى دابته ، يريد أن يركبها • ثم قال عبد الله بن عمر: الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما • هذا عهد نبينا صلى الله عليه وسلم الينا وعهدنا اليكم » هكذا رواه مالك في الموطأ فجعله من مسند ابن عمر ، ورواه من جهته النسائي فذكره هكذا في كتابه الكبير من مسند ابن عمر ، وذكره في كتاب المجتبى أيضا بظاهره ابن الأثير في جامع الأصول وقال : ان النسائي جعله من مسند عمر والذى أظن أن الذى وقع فى روايتنا عنه عن مجاهد قال : قال عمر ، وأخذ بظاهره ابن الأثير في جامع الأصول وقال: ان النسائي جعله من مسند ابن عمرو الذي أظن أن الذي وقع في روايتنا غلط سكق ط (ابن) وكذلك من النسخة التي وقعت لابن الأثير • والله تعالى أعلم •

وقال الشافعى رحمه الله عقب روايته له عن مألك : هذا خطأ ، ثم رواه عن سفيان بن عيينة عن وردان الدوى عن ابن عمر فقال فيه : هـذا عهد صاحبنا الينا وعهدنا اليكم • قال الشافعى رحمه الله : يعنى بصاحبنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال البيهقى فى المعرفة : وهو كما قال ، فالأخبار دالة على أن ابن عمر لم يسمع فى ذلك من النبى صلى الله عليه وسلم شيئا ، ثم قال يعنى الشافعى : يجوز أن يقول : هذا عهد نبينا الينا ، وهو يريد الى أصحابه بعدما ثبت له ذلك عن النبى صلى الله عليه وسلم من حديث أبى سعيد وغيره •

وقد تكلم ابن عبد البر هنا بما لا أستحسن أن أقابله بمثله لما ألزمت نفسى من الأدب مع العلماء ، ونسب الشافعى الى الغلط ، ورأى أن رواية سفيان مجملة ، ورواية مالك مبينة ، فيكون مراده بقوله صاحبنا هو النبى صلى الله عليه وسلم والصواب ما قاله الشافعى رحمه الله ، فأن فى صحيح مسلم عن نافع قال : « كان ابن عمر يحدث عن عمر فى الصرف ، ولم يسمع من النبى صلى الله عليه وسلم فيه شيئا » ولكن لرواية ابن عمر أصل فى تحريم ربا الفضل ؛ فأنه روى عنه قال : « كان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم أناس فدعا بلالا بتمر عنده فجاء بتمر أنكره رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما هذا التمر ؟ قال : التمر الذى كان عندنا أبدلناه صاعين بصاع ، فقال : رد علينا تمرنا » رويناه فى مسند عبد بن حميد من حديث أبى دهقانة عن ابن عمر ،

وفى مسند أحمد عن شرحبيل أن ابن عمر وأبا هريرة وأبا سعيد حدثوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الذهب بالذهب مثلا بمثل ، والفضة بالفضة مثلا بمثل عينا بعين ، فمن زاد أو ازداد فقد أربى » قال شرحبيل : (ان لم أكن سمعته منهم فأدخلنى الله النار) ، ويحتمل أن يكون ابن عمر أرسل ذلك لما ثبت له من جهة أبى سعيد وغيره وأما حديث فضالة بن عبيد فصحيح رواه مسلم قال « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خير نبايع اليهود الأوقية الذهب بالدينارين والثلاثة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم .

وأما حديث أبى بكرة فرواه البخارى ومسلم قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفضة بالفضة ، والذهب بالذهب الا سواء بسواء ، وأمرنا أن نبتاع الذهب بالفضة كيف شئنا » رواه هذا اللفظ .

و!ما حدیث معمر بن عبد الله فصحیح أخرجه مسلم (أنه أرسل غلامه بصاع قمح فقال : بعه ثم اشتر شعیرا ، فذهب الغلام فأخذ صاعا وزیادة معض صاع ؛ فلما جاء معمرا أخبره بذلك ، فقال له معمر : لم فعلت ذلك ؟ انظلق فرده ، ولا تأخذن الا مثلا بمثل ، فانى كنت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الطعام بالطعام مثلا بمثل » وكان طعامنا يومئذ

الشعير ، قيل له : فانه ليس بمثله قال : انى أخاف أن يضارع) وقد ذكر المصنف المسند منه في الفصل الأول ، وسيأتى الكلام على القمح والشعير •

وأما حديث رافع بن خديج فرواه أبو جعفر الطحاوى فى شرح معانى الآثار عن أبى بكرة ثنا عمير بن نفيرنا عاصم بن محمد حدثنى زيد بن محمد قال : حدثنى نافع قال : « مشى عبد الله بن عمر الى رافع بن خديج فى حديث بلغه عنه فى بيان الصرف ، فأتاه فدخل عليه فسأله عنه ، فقال رافع : سمعته أذناى وأبصرته عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تشفوا الدينار على الدينار ، ولا الدرهم على الدرهم ، ولا تبيعوا غائبا منها بناجز ، وان استنظرك حتى يدخل عتبة بابه » ، وأما حديث بلال رضى الله عنه فرويناه فى مسند الامام أبى محمد الدارمى ورواه عن عثمان بن عمر أنا اسرائيل عن أبى اسحاق عن مسروق عن بلال قال « كان عندى مد تمر للنبى صلى الله عليه وسلم فوجدت أطيب منه صاعا بصاعين ، فأتيت به النبى صلى الله عليه وسلم قال من أين لك هذا يا بلال ؟ قلت اشتريته صاعا بصاعين ، قال : رده ورد علينا تمرنا » ،

وأما حديث جابر بن عبد الله فرواه الامام أبو محمد بن عبد الله بن وهب فى مسنده قال: أخبرنى ابن لهيعة عن أبى الزبير عن جابر قال: «كنا فى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم نعطى الصاع من حنطة فى ستة آصع من تمر ، فأما سوى ذلك من الطعام فيكره ذلك الا مثلا بمثل » وفى مسند أحمد وغيره عن جابر بن عبد الله وأبى سعيد الخدرى وأبى هريرة رضى الله عنهم أنهم نهوا من الصرف ، رفعه رجلان منهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الصرف هنا محمول على الفضل فى بيع النقد بمثله والله أعلم ، هذا وان كان ظاهر لفظه فيه اشكال فانه يفيد كراهة الطعام بجنسه الا مثلا عثل ، وهو المقصود ،

وأما حديث أنس بن مالك فرواه الدارقطنى فى سننه من حديث أبى بكر بن عياش عن الربيع بن صبيح بنتج الصادب عن الحسن عن عبادة وأنس بن مالك عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « ما و رُزِن مثلا بمثل اذا كان نوعا واحدا ، وما كيل فمثل ذلك ، فاذا اختلف النوعان فلا بأس

به » قال الدارقطنى: لم يروه غير أبى بكر عن الربيع هكذا وخالفه جماعة فرووه عن الربيع عن ابن سيرين عن عبادة وأنس عن النبى صلى الله عليه وسلم بلفظ غير هذا اللفظ ٠

وأما حديث رويفع بن ثابت فرواه الطحاوى : حدثنا فهد قال : حدثنا ابن أبى مريم أنا نافع بن يزيد أنا ربيعة بن سليمان مولى عبد الرحمن بن حسان التجيبى أنه سمع حنشا الصنعانى (١) يحدث عن رويفع بن الحارث فى غزوة أناس قبل المغرب يقول : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى غزوة خيبر : « بلغنى أنكم تبتاعون المثقال بالنصف والثلثين ، وانه لا يصلح الا المثقال بالمثقال والوزن بالوزن » ورويفع بن ثابت هذا أنصارى صحابى ، قال البخارى فى التاريخ الكبير : يعد فى المصريين وذكره ابن أبى خيثمة فى تاريخه فى الأنصار ، وروى له حديثا سمعه من النبى صلى الله عليه وسلم •

(وأما) حديث بريدة فرواه الطحاوى بسند فيه الفضل بن حبيب السراج الى بريدة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتهى تمرا فأرسل بعض أزواجه ولا أراها الا أم سلمة بصاعين من تمر ، فأتوا بصاع من عجوة ، فلما رآه النبى صلى الله عليه وسلم أنكره فقال : من أين لكم هذا ؟ قالوا : بعثنا بصاعين فأتينا بصاع فقال : ردوه فلا حاجة لى فيه » فهؤلاء من حضرنى رواياتهم من الصحابة رضى الله عنهم ، عشرون صحابيا ، ورواه مرسلا يحيى بن سعيد الأنصارى قال «أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم السعدين يوم خيبر أن يبيعا آنية من المعنم من ذهب أو فضة ، فباعا كل ثلاثة بأربعة عينا ، أو كل أربعة بثلاثة عينا ، فقال لهما : أربيتما فرديًا » رواه مالك في الموظأ ، والسعدان سعد بن مالك وسعد بن عبادة ، وروى أيضا مرسلا بزيادة على الستة عن مالك بن أوس بن الحدثان أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « التمر بالتمر والزبيب بالزبيب والبر بالبر ، والسمن بالسمن ، والزبت بالزبت والدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ، لا فضل بينهما » وهو مرسل واسناده في غاية الضعف ، فيه رجل وضاع وآخر مجهول ،

فهذه اثنان وعشرون حديثا ، منها في الصحيحين حديث أبي سعيد وأبي

⁽۱) هذا الخبر ورد في ش و ق مشوها لا يقرأ فقومناه مقابلة على معاني الآثار (ط) .

بكرة وفى مسلم وحده حديث عبادة وأبى هريرة وعثمان بن عفان وفضالة ، وعلى الخمسة الأول اقتصر الشافعى رضى الله عنه (ومنها) خارج الصحيحين وهو صحيح حديث أبى أسيد وأبى الدرداء وسعد بن أبى وقاص ، والله أعلم • وفى بقية ذلك ما ينظر فيه ، والله أعلم •

الحكم الثساني

تحريم النسيئة وهو حرام فى الجنس والجنسين اذا كان العوضان جميعا من أموال الربا كالذهب بالذهب، والذهب بالفضة ، والحنطة بالحنطة ، والحنطة بالتمر ، وذلك مجمع عليه بين المسلمين ، وممن نقل الاجماع عليه صريحا الشيخ أبو حامد ، ونقل جماعة عدم الخلاف فيه فقال أبو محمد بن حزم فى كتاب مراتب الاجماع : واتفقوا أن بيع الذهب بالذهب بين المسلمين سيئة حرام ، وأن بيع الفضة بالفضة نسيئة بين المسلمين حرام الا أتا وجدنا لعلى رضى الله عنه أنه باع من عمرو بن حريث جبة منسوجة بالذهب بذهب الى أجل ، وأن عمرا أحرقها ، وأخرج منها من الذهب أكثر مما ابتاعها به ، ووجدنا للمغيرة المخزومي صاحب مالك أن دينارا وثوبا بدينارين أحدهما نقدا والآخر نسيئة جائز ، واتفقوا أن بيع القمح بالقمح نسيئة حرام ، وأن بيع الشعير بالشعير كذلك نسيئة حرام ، وأن بيع اللمح بالملح نسيئة حرام ، وأن بيع الشعير بالمتمر نسيئة حرام ، وأن بيع اللم بالمتح نسيئة حرام ، وأن بيع التمر بالتمر نسيئة حرام اهم كلام ابن حزم ،

وقد رأيت المسألة التي أشار اليها عن المغيرة المخزومي في تعليقة أبي اسحاق التونسي من المالكية وذلك مما لا يعرج عليه ، ولعل له تأويلا أو وقع وهم في النقل • ومن الأدلة على التحريم في ذلك الأحاديث المتقدمة كحديث أسامة وحديث البراء وزيد بن أرقم وحديث أبي سعيد الخدري •

أما حديث أسامة فقوله « انما الربا فى النسيئة » ان جعلناه منسوخا فالمنسوخ منه الحصر خاصة ، كما قيل مثله فى « انما الماء من الماء » فان الحكم بالاثبات مستمر لم ينسخ ، وان حملناه على أنه جواب عند اختلاف الجنسين فيكون دالا على تحريم النساء فى الجنسين ، وفى الجنس الواحد بطريق أولى ، لأن تحريم النساء آكد بدليل تحريمه فى الجنسين ، فاذا حرم التفاضل فالنساء أولى وان حملناه على التأويل الثالث وهو بيع الدين بالدين بالدين

فلا تبقى فيه دلالة ، وحديث البراء وزيد صريح فى النهى عن بيع الذهب بالورق دينا ، ففى الجنس الواحد أولى كما تقدم .

وفى حديث أبى سعيد « ولا تبيعوا منها غائبا بناجز » وهذا صريح فى منع الأجل فى الجنس الواحد ، بل عمومه شامل لكل المذكور ، سواء كان جنسا أو جنسين ، وقد أخذ هذا الحكم أيضا من قوله صلى الله عليه وسلم «ها وها » اما لأن اللفظة تقتضى ذلك ابتداء (واما) لأنها تقتضى التقابض ، ومن ضرورته الحلول غالبا ، وأما فرض أجل يسير ينقضى فى المجلس فنادر غير مقصود » ومنع الماوردى أخذه من هذا ، وقال هو والغزالى : انه مأخوذ من قوله : عينا بعين ، اذ العين لا يدخل فيها الأجل ولا يمكنهما الوفاء ممقتضى هذا الاستدلال ، لأنهما وجميع الشافعية لا يشترطون التعيين بل يجوزون أن يرد على موصوف فى الذمة كما سيأتى ان شاء الله تعالى ، لكنه قد يقال : ان غلب اطلاق الدينية فى الأجل والعينية فى مقابله ، وان لم يكن معينا ، وفى تسليم هذه الغلبة نظر والله أعلم ،

الحكم الثالث

تحريم التفرق قبل التقابض ويسمى ذلك ربا اليد ويستوى فى ذلك الجنس الواحد والجنسان ، أما فى الذهب والورق فذلك مما لا خلاف فيه • عن ابن المنذر قال : أجمع كل من أحفظ عنهمن أهل العلم على أن المتصارفين اذا افترقا قبل أن يتقابضا أن الصرف فاسد •

وقال النووى فى شرح مسلم: جوز اساعيل بن عُليَّة التفرق عند اختلاف الجنس وهو محجوج بالأحاديث والاجماع ، ولعله لم يبلغه الحديث ، ولو بلغه لما خالفه ، وأما الطعام فقد خالف فيه أبو حنيفة رضى الله عنه وقال : انه اذا باع الطعام بعضه ببعض وافترقا من المجلس ، ثم تقابضا بعد ، لم يضر انعقد ، الا اذا كان المبيع جزءا مشاعا من صبرة ، وفرق بينه وبين الصرف ،

وفى الحقيقة ليس التقابض عنده من قاعدة الربا فى شيء ، لا فى الصرف ولا فى الطعام وانما اشترط فى الصرف لأجل التعيين ، فان من أصله أن الدراهم والدنانير لا تتعين بالتعيين ، وانما تتعين بالقبض ، فلو تفرقا قبل

القبض لصار دينا ولكان فى ذلك بيع الكالىء بالكالى، وذلك منهى عنه على الاطلاق فى الربويات وغيرها ، ويجعلون قوله : يدا بيد لمنع النساء ، وقوله : عينا بعين تأكيدا بخلاف ما يفعل أصحابنا ، وزعموا أن هذا احتمال يترك به الظاهر اذا تأيد بدليل وقد دل عليه الكتاب والقياس .

(أما) الكتاب فهو أن المحرم في الآية هو الربا ، والربا هو الزيادة ، وذلك اما في المقدار ، واما في الميعاد للاستحقاق وهو النساء أو الجودة ، أما في الجودة فقد أسقطها الشرع حيث قال : جيدها ورديئها سواء ، رواه (۱) ولسقوط قيمتها تحققت المماثلة وفي هذا بنوا أن من فوت جودة الحنطة لا يضمنها على حالها وكذلك كل مكيل وموزون لأن قيمة الجودة في الربويات ساقطة بزعمهم على خلاف القياس ، والتفاضل في المقدار أو في الميعاد في الاستحقاق هو الربا فليس التقابض من الربا في شيء ، اذ قيمة المقبوض بعد كونه نقدا كقيمة غير المقبوض في المجلس ، بخلاف قيمة المؤجل فانه يخالف قيمة الحال ، فلو حرم ترك التقابض بحكم الربا لكان زيادة على كتاب الله تعالى .

وأما القياس فهو أن القبض موجب للعقد اذ بالعقد يجب الاقباض فكيف يكون شرطا فيه ؟ لأن حق الشرط أن يقترن بالعقد فالواجب التعيين فقط لا القبض • ووجه الكناية عن هذا المعنى بقوله : يدا بيد أن اليد آلة الاحضار والاشارة والتعيين ، كما أنها آلة القبض ، فكما يكنى بها عن القبض يجوز أن يكنى بها عن التعيين ، واذا كان المعنى محتملا وتأيد بدليل فلابد من قبوله • فالتعيين هو المقصود فى الربويات وفى السلم أيضا ، فاذا أسلم دراهم فى حنطة وجب اقباض الدراهم ليتعين ، فلا يكون بيع الكالى وهو دين والأصل فى السلم أن يجرى بالأثمان ، فيكون الثمن مسلما فيه وهو دين والثمن رأس المال وهو دين ، فيجب تعيينه ، ثم لما عسر على العوام انتفرقة بين ما يجب تعيينه ومالا يجب ، أوجب الشرع القبض فى رأس المال مطلقا باسم السلم ، وأوجب فى الأثمان باسم الصرف تيسيرا لمرادهم ، وتحقيقا مطلقا باسم السلم ، وأوجب فى الأثمان باسم الصرف تيسيرا لمرادهم ، وتحقيقا

دا) بياض بالأصل قحرر ؛ قلت : رواه الشاقعي وهو بالمني في رواية مسلم وغيره . « المطيعي »

للغرض ، قالوا : ولو كان المراد التقابض لقال يدا من يد ، فلما قال : يدا يبد كان مثل قوله عينا بعين ٠

(والجواب) عن ذلك أنه لو كان التقابض فى الصرف للخلاص عن بيع الكالى، بالكالى، لوقع الاكتفاء بالقبض فى أحد الجانبين ، لأن بيع العين بالدين جائز كما فى السلم ، فوجوبه فى الجانبين لا مسند له الا الحديث (فان قلت) ليس أحدهما بأولى من الآخر فلذلك وجب فيهما (قلت) الوجوب عندهم هنا ليس معناه أنه يأثم بتركه على ما تقدم بل معناه أنه متى لم يحصل انفسخ العقد ، وتعليق انفساخ العقد على عدم قبض أحدهما غير ممتنع ، وقد تمسكوا فى الوجوب فيهما بالتسوية بين العوضين ، قال أصحابنا : التسوية لحق المتعاقدين فينبغى اذا أسقطاها أن يسقط وأن ذلك يبطل بما اذا باع درهما بثوبين يجوز الاقتصار على قبض أحد البدلين مع فقدان التسوية .

(وأما) قولهم ان عينا بعين تأكيد لقوله : يدا بيد فذلك يستدعى أن يكون جمع بينهما فى حديث ولحد ، وأن يكون عينا بعين متأخر حتى يصلح أن يكون مؤكدا وهو فى حديث أبى سعيد كما تقدم ، وفى لفظ المستدرك بتقديم « يدا بيد » على « عينا بعين » •

(وأما) فى حديث عبادة فلم أقف عليه الا فى رواية الشافعى • وفيها تقديم قوله: عينا بعين على: يدا بيد • والمؤكد لا يكون سابقاً على المؤكد فان جعلوا يدا بيد تأكيداً فالجواب ماقاله الامام محمد بن يحيى تلميذ الغزالى حيث سبق قوله: عينا بعين يمنع هذا التأويل فان الصريح فى معنى ، يستغنى عن التأكيد بمحتمل ، كيف وتنزيل اللفظ على فائدتين أولى من الحمل على واحدة • وقولهم: ان اليد آلة للتعيين كما هى آلة للاقباض فالجواب أنها متعنة للاقباض •

وأما التعيين فيشاركها فيه الاشارة بالرأس والعين وغير ذلك و وقولهم لو كان كذلك لقال: يدا من يد؛ ليس بصحيح ، لأن قوله: يدا بيد معناه مقبوضا بمقبوض فعبر باليد عن المقبوض لأنها اليه من باب التعبير بالسبب الفاعلى عن المسبب وانتصابه على الحال ، أى حال كونه مقبوضا بمقبوض ،

والباء للسببية ، فيدل على اشتراط القبض من الجانبين ، ولو قال من يد لم يفد ذلك ، ثم اشتهر هذا المجاز حتى صار حقيقة عرفية حيث أطلق يدا بيد . لا يفهم منه فى العرف غير التقابض وقد اعتضد أصحابنا فى المسألة بالأثر والمعنى .

أما الأثر فحديث عمر رضى الله عنه مع مالك بن أوس وطلحة بن عبيد الله لما تصارفا ، وقوله : لا تفارقه فقد نهى عمر مالكا عن مفارقة طلحة حتى يقبض منه واستدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم « الا هاوها » ودل على أنه فهم منه التقابض لا مجرد الحلول • وأنه أخذه من قاعدة الربا لا من قاعدة التعيين وبيع الكالىء بالكالىء • وهذا الحديث سيأتى مستوفى ان شاء الله تعالى • وفهم الراوى أولى من فهم غيره ، لا سيما مثل عمر بن الخطاب رضى الله عنه • ولهم أن يقولوا بعد تسليم الاحتجاج بمثل خلاف الظاهر والله أعلم •

وأما المعنى فهـو أن ترك التقابض ربا ، لأن الربا عبارة عن الفضـل المطلق • والفضل يكون من وجوه كثيرة • يكون قدرا فى الصاع بالصاعين • ونقدا فى العين بالنساء • وقبضا فى المقبوض وغير المقبوض •

قال أصحابنا: بل الزيادة من حيث اليد فوق الزيادة من حيث العينية و لأن الأعيان انما تطلب ليتوصل اليها بالأيدى ، ولأن اليد تقصد بنفسها فى كثير من العقود والعينية لا تقصد بنفسها و واذا ثبت أنه ربا فيجب التقابض نفيا للربا و ومتى جاز تأخير أحد العوضين أمكن الربا ، فلا يؤمن ذلك الا بايجاب التقابض فيهما وهذا ملخص سؤال وجواب ، ذكره ابن السمعانى رحمه الله وسيأتى القول فى تعيين الأثمان (۱) الذى جعلوا بناء كلامهم عليه ان شاء الله تعالى والله أعلم و

والمالكية والحنبلية موافقون لنا فى المسألة ، يشترطون التقابض فى بيع الطعام بالطعام كما هو فى الصرف ، وقد أطال كلمن الفريقين الحنفية ومقابليهم من أصحابنا وغيرهم فى الاستدلال والالزامات بما لم أر تطويل الكتاب بذكره • وعمدة الحنفية فى الجواب مبنى على أن الاثمان لا يتعين

⁽١) يعنى تقويم عين السلمة بالثمن .

بالتعيين ، وسيأتى الكلام فى ذلك ان شاء الله تعالى ، فمتى لم يتم لهم ذلك الأصل انحل كلامهم فى هذه المسألة بقيام الاجماع على اشتراط القبض فى الصرف ، وحينئذ لا يبقى فرق بينه وبين الطعام ، والله تعالى أعلم ،

فائدة

قال نصر المقدسي رحمه الله: فتحصل في القبض ثلاث مسائل ، ما يعتبر فيه القبض بالاجماع وهو الصرف ، ومالا يعتبر فيه بالاجماع وهو بيع المطعوم بنقد ، ومختلف فيه ، وهو المطعوم بعضه ببعض .

الحكم الرابع

جواز التفاضل عند اختلاف الجنس مع تحريم النسَّاء والتفرق قبل التقابض ولا خلاف في جواز المفاضلة عند اختلاف الجنس للاحاديث الصريحة السابقة ؛ وكذلك تحريم النساء عند الاتحاد في علة الربا كما تقدم • أما في المنصوص عليه فبالاجماع ، وأما في غيره فباجماع القايسين والتفرق قبل التقابض حرام كذلك عندنا وعند المالكية والحنبلية خلافا للحنفية فيما عدا الصرف كما قدمته ، وقد مضى الكلام في ذلك ومضت الأحاديث الدالة على وجوب التقابض عند اتحاد الجنس • وأما الأحاديث الدالة على وجوب التقابض عند اختلاف الجنس واتحاده فحديث عمر رضى الله عنه ، وهو حديث مجمع على صحته ، خرجه مالك والشافعي والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في كتبهم • وهذا لفظ البخارى « عن مالك بن أوس أنه التمس صرفا بمائة دينار ؛ قال : فدعانى طلحة بن عبيد الله فتزاودنا حتى اصطرف منى وأخذ الذهب يقلبها في يده ثم قال : حتى يأتى خازنى من الغابة وعمر بن الخطاب رضى الله عنه يسمع ، فقال عمر رضى الله عنه : والله لا تفارقه حتى تأخذ منه • ثم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب ربا الا هـَا و َهـَا ، والبر بالبر ربا الا هاوها ، والتمر بالتمر ربا الا هاوها ، والشعير بالشعير ربا الا هاوها » وفى رواية فى الصحيح أيضا من قول عمر قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول » فذكره •

وفى رواية: قال عمر: «والذى نفسى بيده ليردَّنَّ اليه ذهبه ، ولينْقَلُدنَّه وَرَقِهُ » يقول عمر ذلك لمالك بن أوس • وفى الكلام التفات • قال سفيان ابن عيينة » هذا أصح حديث روى عن النبى صلى الله عليه وسلم فى هذا • بعنى فى الصرف • وفى رواية فى هذا الحديث « الوررق بالورق بالورق ربا الاهاوها ، والذهب بالذهب ربا الاهاوها » رواها ابن أبى ذئب عن الزهرى عن مالك بن أوس وأسانيد الروايات المتقدمة أصح وهى فى صرف النقد بغير جنسه •

وعن عمر رضى الله عنه قال « لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ، ولا تبيعوا الورق بالذهب أحدهما عائب والآخر ناجز ، وان استنظرك حتى يلج بيته فلا تنظره الا يدا بيد هات وهذا ، انى أخشى عليك الربا » .

ومما هو نص فى المسألة فى الصرف حديث ابن عمر قال : « كنت أبيع الذهب بالفضة أو الفضة بالذهب فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك فقال صلى الله عليه وسلم : اذا بايعت صاحبك فلا تفارقه وبينك وبينه لبس » لفظ النسائى • والحديث مشهور مما انفرد به سماك ، وأكثر ما يروى بلفظ فى أخذ البدل عما فى الذمة •

الحكم الخامس

ان البر والشعير جنسان ، فيجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا ، هذا مذهبنا وبه قال أبو حنيفة رحمه الله والثورى وأحمد واسماعيل ابن عثليكة واسحاق وأبو ثور وداود ، وهو مذهب عطاء وابراهيم النخعى والشعبى والزهرى والحسن البصرى وأهل البصرة ، وأكثر أهل الكوفة ، وقال به من الصحابة ابن عمر وعبادة بن الصامت وأبو هريرة وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك ،

وخالف مالك رحمه الله والأوزاعى والليث بن سعد فقالوا: لا يجوز بيع الحنطة بالشعير الا مثلا بمثل ، وبه قال ربيعة وأبو الزناد والحكم وحماد وأبو عبد الرحمن السلمى وسليمان بن بلال ، وروى ـ ولم يصح ـ عن

القاسم وسالم وبسعيد بن المسيب ، وهو رواية عن أحمد وقال ابن عبد البر وهو قول أكثر أهل المدينة وأهل الشام و ودليلنا في المسألة قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة الثابت في مسلم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « التمر بالتمر ، والحنطة بالحنطة ، والشعير بالشعير ، والملح بالملح ، مثلا بمثل يدا بيد ، فمن زاد أو ازداد فقد أربى الأما اختلفت ألوانه » •

وقوله فى حديث عبادة « فاذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد » وأيضا فانه نص على الأشياء الستة ، وأفرد كل واحد منها باسم ، وانما قصد الأجناس فدل على أن البر جنس والشعير جنس ، ويدل على المسألة صريحا قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث عبادة من رواية مسلم « فاذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد » ومن رواية النسائى « وأمرنا أن نبيع الذهب بالورق والورق بالذهب ، والبر بالشعير والشعير بالبر ، يدا بيد كيف شئنا » وهذا نص .

وأما تأويل الحنفية فقد تقدم الجواب عنه وفى حديث عبادة الذى فى سنن أبى داود « ولا بأس ببيع البر بالشعير والشعير أكثرهما ، يدا بيد ، وأما النسيئة فلا » وكذلك عند النسائى : « ولا بأس ببيع الشعير بالحنطة يدا بيد والشعير أكثرهما » رواه من طريقين • وروى النسائى أيضا وابن ماجه من طريق ثالثة الى عبادة أيضا فقال فى آخر حديثه : « وأمرنا أن نبيع الذهب بالورق ، والورق بالذهب ، والبر بالشعير والشعير بالبر يدا بيد كيف شئنا » وكل هذه الطرق ترجع الى مسلم بن يسار وعبيد الله بن عبيد عن عبادة ، وقد تقدم التنبيه على أن مسلم بن يسار سمعه من أبى الأشعث عن عبادة ، لكن الترمذى فى جامعه ذكر اختلافا فى هذه اللفظة فذكر أولا باسناده من رواية خالد الحذاء عن أبى قلابة عن أبى الأشعث عن عبادة عن النبى صلى الله عليه وسلم وقال فيه : « وبيعوا الشعير بالتمر روى بعضهم هذا الحديث عن خالد بهذا الاسناد وقال : « بيعوا البر بالشعير كيف شئتم بدا بيد » • وروى بعضهم هذا الحديث عن خالد بالشعير كيف شئتم بدا بيد » • وروى بعضهم هذا الحديث عن أبى الأشعث الحديث عن خالد بالشعير كيف شئتم بدا بيد » • وروى بعضهم هذا الحديث عن خالد بهذا الاسناد وقال : « بيعوا البر بالشعير كيف شئتم بدا بيد » • وروى بعضهم هذا الحديث عن خالد بهذا الاسناد عن أبى قلابة عن أبى الأشعث عن عبادة عن النبى صلى الله بالشعير كيف شئتم بدا بيد » • وروى بعضهم هذا الحديث عن خالد بهذا الحديث عن خالد بالشعير كيف شهناه عن أبى قلابة عن أبى الأشعث عن عبادة عن النبى صلى الله

عليه وسلم الحديث وزاد فيه قال خالد: قال أبو قلابة: بيعوا البر بانشعير كيف شئتم فذكر الحديث ، انتهى كلام الترمذى ، فقد حصل الاختلاف على خالد الحذاء هل المذكور فى مقابلة الشعير التمر أو البر با فان كان التمر فلا دليل فيه على المالكية لأنهم قائلون به ، وأنهما جنسان ، وأن كان البر فالخلاف فى ذلك أيضا ، هل هذا من كلام النبى صلى الله عليه وسلم أو مدرج فى الحديث من كلام أبى قلابة باكما ذكره الترمذى فى الرواية الأخيرة ، ولذلك أو نحوه قال أبو بكر الأبهرى من المالكية فى شرح كتاب ابن عبد الحكم: ان قوله فى حديث عبادة: « بيعوا الشعير بالحنطة كيف شئتم » ليس هذا من حديث متفق على صحته ، ولا لكتاب الطحاوى: ان قوله : « بيعوا البر بالشعير كيف شئتم يدا بيد »زيادة لم يتفق عليها جميع الرواة ، فاحتمل أن تكون من قوله قياسا على قول لم يتفق عليها جميع الرواة ، فاحتمل أن تكون من قوله قياسا على قول النبى صلى الله عليه وسلم فى بعض الروايات « فاذا اختلف الصنفان فبيعوا كيف شئتم » •

والجواب عن هذه العلة أن هذا الاختلاف عن خالد الحذاء ، ورواية التمر بدل البر وردت عنه من طريق سفيان الثورى ، ولم يصرح بأنه سمعها منه ، وقد انفرد الترمذى عن الكتب الخمسة بهذه الروايات عن سفيان عن خالد ، والمعروف عن سفيان من رواية الأشجعى عنه : (البر بالشعير) وواه البيهقى .

وكذلك رأيته فى حديث سفيان لابن بشر الدولابى من رواية عبد الله وهو ابن الوليد العدنى عن سفيان وقال فيه: «بيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم، والبر بالشعير مثل ذلك» قال سفيان عن خالد (ثنا) فزالت شبهة التدليس، ورواه جماعة عن سفيان فلم يذكروا فيه شيئا من اللفظين مثل أبى قرة موسى بن طارق رواه فى سننه عن سفيان فقال فيه: والملح بالتمر، ولم يذكر برا ولا شعيرا فيه، فاذا تظرت ما فى الترمذى مع ما ذكرته عن الدولابى والبيهقى علمت أن الخلاف وقع على سفيان، والراجح عنه رواية البر بالشعير، لأن الأشجعى من أثبت الناس فيه وقد تابعه عبد الله بن الوليد وصرح بالتحديث، فهذا موضع الاختلاف على خالد، يوهن رواية «التمر

بالشعير » ولو لم يحصل رجحان فى الخلاف على سفيان ولا على خالد » فالذى يقتضيه النظر الرجوع الى غير روايات خالد ، وقد رأينا غير خالد ، مثل محمد بن سيرين عن مسلم بن يسار و عبد الله بن عبيد ومثل قتادة عن مسلم بن يسار عن أبى الأشعث رويا خلاف ما روى عن خالد ، وقالا : « الشعير بالبر » وفى حديث ابن سيرين « وأمرنا أن نبيع الذهب بالورق والبر بالشعير والشعير والسعير بالبر يدا بيد كيف شئنا » .

(وقوله) أمرنا محمول على أن الآمر هو النبى صلى الله عليه وسلم لا عبادة فلا وجه لتحمل الادراج فيه فوجب أن يحكم بصحة ذلك ، ولا ينظر الى التعارض والاختلاف على خالد ، ويتأيد ذلك بما فى الصحيح من قوله : « الا ما اختلفت ألوانه » فى حديث أبى هريرة رضى الله عنه ، فانظاهر ذلك أن التمر بالتمر ، والشعير بالشعير يجوز متفاضلا اذا اختلفت ألوانه ، صدنا عن ذلك الاجماع والنصوص ، فتبقى فى البر بالشعير على مقتضى الدليل ، وبقوله « اذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم » .

والذي عولت المالكية عليه أمران (أحدهما) ما روى عن معمر بن عبد الله «أنه أرسل غلامه بصاع قمح ، فقال : بعه ثم اشتر به شعيرا ، فذهب الغلام فأخذ صاعا وزيادة بعض صاع ، فلما جاء معمر أخبره بذلك فقال له معمر لم فعلت ذلك ؟ انطلق فرده ولا تأخذ الا مثلا بمثل ، فاني كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «الطعام بالطعام مثلا بمثل » وكان طعامنا يومئذ الشعير ، قيل : فانه ليس بمثله قال : انى أخاف أن يضارع » رواه مسلم ، وفي الموطأ عن مالك أنه بلغه أن سليمان بن يسار يضارع » رواه مسلم ، وفي الموطأ عن مالك أنه بلغه أن سليمان بن يسار قال : « فني علف دابة سعد بن أبي وقاص فقال لغلام له : خذ من حنطة أهلك فابتع بها شعيرا ، ولا تأخذ الا بمثله » وهذا الأثر منقطع في الموطأ ، وقد روى من طريق ابن أبي شيبة موصولا عن شبابة عن ليث عن نافع عن روى من طريق ابن أبي شيبة موصولا عن شبابة عن ليث عن نافع عن البيضاء بالسلت فقال له سعد : أيهما أفضل ؟ قال البيضاء فنهاه عن ذلك وقال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن شرى التمر بالرطب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن شرى التمر بالرطب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يأبه والم يسأل عن شرى التمر بالرطب فقال وسول الله صلى الله عليه وسلم : أينقص الرطب اذا يبس ؟ قالوا : نعم فنهاه عن ذلك » أخرجه أبو داود وغيره مما رواه الشافعي عن مالك ،

قال ابن عبد البر: والبيضاء والشعير معروف ذلك عند العرب بالحجاز، كما أن السمراء عندهم البر، قال مالك وبلغنى عن القاسم بن محمد عن معيقيب الدوسى مثل ذلك هكذا هو فى موطأ العقبى عن معيقيب وفى موطأ يحيى بن يحيى عن معيقيب وقال مالك أيضاً عن نافع أن سليمان بن يسار أخبره أنه فنى علف دابة عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث فقال لغلامه: (خذ من حنطة أهلك طعاماً فابتع به شعيراً ولا تأخذ الا مثله) وروى عن يحيى بن أبى كثير عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه أرسل غلاماً له بصاع من بر ليشترى له به صاعا من شعير، وزجره ان زاد أو يزداد و

قال ابن عبد البر: وقد روى عن عمر بن الخطاب أنه رأى معيقيبا ومعه صاع من شعير وقد استبدله بمد من حنطة ، فقال له عمر رضى الله عنه ، « لا يحل لك ، انما الحب مد بمد ، وأمره أن يرده الى صاحبه » قال ابن عبدالبر فاحتمل أن يكون عمر رأى الحبوب كلها صنفا واحدا ، واحتمل أن يكون البر عنده والشعير فقط صنفا واحدا ، فهؤلاء أربعة من الصحابة عمر وسعد ابن أبى وقاص ومعمر ومعيقيب الدوسى وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث وهو من كبار التابعين منعوا التفاضل بينهما ، مع ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم « الطعام بالطعام مثلا بمثل » فهذا وجه من التمسك بالأثر ، وهو مغن عن تحقيق كونها جنسا واحدا أو جنسين •

(والثانى) اثبات كونهما جنسا واحداً بالنظر فيما بينهما من التقارب، واذا ثبت ذلك امتنع التفاضل بينهما ، ولم يشملهما منطوق قوله صلى الله عليه وسلم: «فاذا احتلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم » بل يكون مفهومه مانعا من التفاضل بينهما على تقدير كونهما جنسا ، قالوا : لأن تقارب الأغراض والمنافع في الشيء يصيره كالجنس الواحد ، بدليل اتفاقهم في الحنطة والعلس (۱) ، وان اختلفت أسماؤهما وأجناسهما وما بين الحنطة والشعير من التقارب أشد مما بينهما وبين العلس هذا مع اتفاق القمح والشعير في المنبت والمحصد ، وأن أحدهما لا يكاد ينفك عن الآخر ، فلولا أنهما جنس واحد لم يجز بيع البر وفيه شيء من الشعير ، لأنه لابد من

⁽١) الملس ضرب من الحنطة تقع كل حبنين في فشرة ، وهو طعام أهل صنعاء (ط) .

تفاوتهما ، فهما نوعان لجنس واحد ، كالحنطة الحمراء مع السمراء والاعتبار في الجنسية مع التقارب في الأحكام كالتقارب بين التمر والزبيب في الخرص ، وكذلك التقارب في الأثمان والحلاوة لأن أغراض النفس تختلف في كل نوع منها ، وذكر القاضى عبد الوهاب هذا جوابا عن قول الشافعي رضى الله عنه « ان تقارب التمر والزبيب أشد من تقارب الحنطة والشعير ، وقال ان الأمر بالعكس ، ورجحوا مع هذين الأمرين مذهبهم بأنه أحوط وأبعد عن الربا » •

(والجواب) عن أثر معمر أن فيه التصريح بأنه ليس مثله ، وانما تركه تورعان وخشية أن يضارعه • قال ابن العربى المالكى : وقد ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم أنهما صنفان ، وجواز التفاضل بينهما ، فلا وجه للمضارعة ، والاحتراز من الشبهة ، مع وجود النص (وأما) الأثر عن عمر ومعيقيب فمنقطعان •

(وأما) الأثر عن سعد ، فعلى ظاهر رواية سليمان بن يسار لا دليل فيه ، لجواز أن يكون فعل سعد ذلك على سبيل الورع ، كما فعل معمر ، وعلى رواية ابن عباس أن سعدا سئل عن البيضاء بالسلت فقال سعد أيهما أفضل ؟ قال البيضاء فنهى عن ذلك الى آخره ، فقد أجاب الشافعى رحمه الله تعالى عنه فى الأم فقال فى باب بيع الطعام بالطعام على الحديث: رأى سعد نفسه أنه كره البيضاء بالسلت (۱) فان كان كرهها نسيئة فذلك موافق لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه نأخذ ولعله ان شاء الله تعالى كرهها لذلك ، وان كرهها متفاضلة ، فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أجاز البر بالشعير متفاضلا ، فليس فى قول أحد حجة مع النبى صلى الله عليه وسلم وهو القياس على سنة النبى صلى الله عليه وسلم أيضا ، وهذا الكلام من الشافعى رضى الله عنه لا مزيد على حسنه وفيه تسليم أن البيضاء بالسلت هى البر بالشعير ،

وقد رأيت فى كتاب غريب الحديث لابراهيم الحربى أن السلت حبة بيضاء مضرسة وأهل العراق يسمون جنسا من الشعير لا قشر له السئلت ،

⁽۱) السلت بضم السين نوع من الشعير لا 'قتر له .

ذكر ذلك فى الحديث السادس أن سعدا سئل عن السلت بالذرة فكرهه وهذا الذى قاله الحربى مع الذى قاله ابن عبد البريبين أن البيضاء والسلت اللذين سئل عنهما سعد نوعان من الشعير ، لا سيما وسعد كان بالعراق فيحمل السلت الذى سئل عنه على ما يتعارفه أهل العراق ، وحينئذ لا يجوز بيعه بالشعير متفاضلا ، لأنه نوع منه كما أن الرطب والتمر نوعان من جنس واحد لا يجوز بيعهما متفاضلا لكن رواية الحربى تقتضى أن سسعدا كره السلت بالذرة أيضا ، فلعله يطرد ذلك فى جميع المطعومات ، أو يكون مذهبه كما سنذكره من مذهب الليث بن سعد ، لكن ابن عبد البر جعل ذكر الذرة فى حديث سعد من وهم وكيع عن مالك ، وليس كذلك فان الحربى رواه عن أحمد بن يونس وخالد بن خداش كلاهما عن مالك ، وقالا فيه : السلت بالذرة والله أعلم •

وقال صاحب المحكم: السلت ضرب من الشعير ، قال: وقيل في السلت هو الشعير بعينه ، وقيل: هو الشعير الحامض ، وقال أبو عبيد الهروى في الغريبين في هذا الحديث: البيضاء الحنطة وهي السمراء ، وانما كره ذلك لأنهما عنده جنس واحد ، هذا قول الهروى ، وعنه أن السلت هو حب من الحنطة والشعير لا قشر له ، رواه البيهقي عنه في بعض نسخ السنن الكبير ، وروى البيهقي باسناده في هذا الحديث عن سعد أنه سئل عن رجلين تبايعا بانسلت والشعير ، واذا كان كذلك ، والسلت هو الشعير ، فلا حجة فيه لذلك والله أعلم ،

وقال الخطابى: البيضاء نوع من البر أبيض اللون ، وفيه رداءة يكون ببلاد مصر ، والسلت نوع غير البر وهو أدق (١) حبا منه ، وقال بعضهم: البيضاء هى الرطب من السلت ، والأول أعرف ، لأن هذا القول أليق بمعنى الحديث وعليه يبنى موضع التشبيه من الرطب بالتمر ، واذا كان الرطب منهما جنساً واليابس جنساً آخر لم يصح التشبيه ، انتهى كلام الخطابى ، فأن صح أن البيضاء الرطب من السلت فمنع سعد ظاهر كالرطب وعبد فالرحمن بن الأسود ليس بصاحبى بل هو تابعى كبير ، ولد على حياة رسول الرحمن بن الأسود ليس بصاحبى بل هو تابعى كبير ، ولد على حياة رسول

 ⁽۱) وهو ما يسمى فى صعيد مصر باللرة القيظى لزرعها صيفا فما كان منها أبيض اللون فهو
 الفيظى وما كان منها أصفر الى سوالا فهو الموبجة .

الله صلى الله عليه وسلم ولو صحح القول بذلك عن أحد من الصحابة معارضاً •

(وأما) قوله صلى الله عليه وسلم « الطعام بالطعام مثلا بمثل »فاما أن يكون الطعام جنسا خاصا ، أو كل ما يطعم ، فان كان جنسا خاصا . اما الحنطة وحدها أو الشعير كما قد يفهمه قوله « وكان طعامنا يومئذ الشعير » لفلا دليل فيه على المسألة وان كان الطعام كل ما يطعم لزم ألا يباع القمح بالتمر ، ولا بغيره من المطعومات الا مثلا بمثل ، وهم لا يقولون به ولا أحد ، فتعين حمله على ما اذا كان من جنسه بدليل قوله « فاذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم » وحينئذ تقف الدلالة من الحديث ، ويحتاج في تحقيق كونها جنسين أو جنساً واحداً الى دليل منفصل .

فان قلت: هل هذا الحمل من باب تخصيص العموم؟ أو من باب حمل المطلق على المقيد؟ قلت: من باب تخصيص العموم ،والمخصوص هو من قوله: بالطعام كأنه قال: الطعام بالطعام المجانس له مثلا بمثل ، والتجانس في اللفظ يشعر بالتجانس في المعنى ، وأما حمل المطلق على المقيد فمتعذر فيما اذا كان الحكمان نهيين فان كان المراد بالحديث النهى عن بيع الطعام بالطعام الا مثلا بمثل ، وهو المتبادر الى الفهم ، والموافق لبقية الأحاديث ، فانه ههنا حمل المطلق على المقيد ، وان كان المراد بالحديث بيان وجوب المماثلة في الطعام بالطعام ،

- (فان قلنا) ان المراد المعرف بالألف واللام العموم ، كما هو رأى أكثر الفقهاء ، فأيضا لا اطلاق ولا تقييد ، ويتعين المصير الى التخصيص (وان قلنا) لا يعم فيمكن أن يقال به على بعد ، لأن ايجاب وصف فى مطلق ماهية لا يستدعى وجوبه فى كل أفرادها ووجه بعده لا يخفى .
- (وأما) ما تمسكوا به من جهة المعنى وتحقيق كونهما جنسا واحدا ، تتقارب المنفعة فيهما ، والأمور التي ذكروها (فقد) أجاب أصحابنا بأن القمح والشعير مختلفان في الصفة والمخلقة والمنفعة ، فان القمح يوافق الآدمي ولا يوافق البهائم والشمعير بالعكس ، يوافق البهائم ولا يوافق الآدمي غالبا ، ولا يغلب اقتياتهما في بلد واحد ، وانما يغلب اقتيات الشعير

فى موضع يعز القمح فيه ، وهذه الذرة يقتاتها خلق من الناس ، والأرز يقتات غالبا فى بعض البلاد ، وهما عند مالك صنفان جائز التفاضل بينهما وبين كل منهما وبين البر ، وجعل الليث بن سعد الذرة والدخن والأرز صنفا ، وسلم فى القطانى كالعدس والحمص والفول والجلبًّاب فنلزمه بالفول ، لأنه يقتات فى بعض الأوقات ويختبز ، وقد جعل ذلك هو العلة فيما نقل عنه ، وقد حصل اختلاف المالكية فى القطانى ، وسأذكر خلافهم فى ذلك فى فصل جامع أتكلم فيه على تحقيق الأجناس ان شاء الله تعالى ، وهذا الذى ألزمناهم به ههنا قول مالك الذى لا اختلاف عنه فيه ،

وأما الغاء القاضى عبد الوهاب ما ألزمهم الشافعى به من التقارب بين التمر والزبيب فى انهما حلوان ويخرصان ، وتجب الزكاة فيهما فالغاء على وجه التحكم والا فما الدليل على ابطال هذه الشبه واعتبار ما ادعاه هو ؟ (وأما) احتجاجهم ببيع البر بالبر وفيه شىء من الشعير ، فان كان الشعير المخالط قدرا لو ميز لظهر على المكيال فانه يمنع الحكم وعندنا أن البيع لا يجوز والحالة هذه ، وان كان الشعير المخالط لا يظهر على المكيال لو ميز ، فجواز البيع حينئذ لعدم ظهوره فى المكيال لا لموافقته فى الجنس ، ألا ترى أن التراب الذى لا يظهر فى المكيال لا تضر مخالطته وليس بجنس للطعام ، وقولهم ان ذلك بمنزلة الحنطة الحمراء مع السمراء ممنوع فان الحنطتين ليس لكل منهما اسم خاص بخلاف الشعير مع القمح ، وأما العلس المعنوق عليه اسم الحنطة ، بخلاف الشعير لا يصدق عليه حنطة لا فى المة ولا غيرها ،

ثم ان ما يحاولونه من المعنى ينكسر بالذهب والفضة فان قيام كل منهما مقام الآخر أعظم من قيام الشعير مقام البر ومع ذلك هما جنسان وبالجملة فالنص مغن عن الالتفات الى المعنى ، وقد ثبت ذلك فى جانبنا كما تقدم صريحا من رواية أبى داود والترمذى وغيرهما وظاهرا من رواية مسلم فى حديث أبى هريرة وعبادة ، وقد قاس أصحابنا على ما اذا أتلف له حنطة أو أقر له أو صالحه عليها أو ضربها الامام جزية أو وجب عشر حنطة لم يقم الشعير مقامها فى شىء من ذلك .

التفريع على هذه الأحكام

(فرع) على تحريم التفاضل في الجنس الواحد •

قال أصحابنا : لا يجوز بيع الذهب بالذهب متفاضلا ، ولا الفضة بالفضة كذلك ، سواء كانا مصوغين أو تبرين أو عينين ، أو أحدهما مصوغا والآخر تبرأ أو عينا ، أو جيدين أو رديئين أو أحدهما جيدا والآخر ردينا أو كيف كان ، وهو مذهب الأوزاعي وأبى حنيفة وأحمد وأكثر العلماء ، وعلى ذلك مضى السلف والخلف .

قال الشافعي رضى الله عنه في كتاب الصرف من الأم: « ولا خير في أن يصارف الرجل الصائغ الفضة بالحلى الفضة المعمولة ، ويعطيه اجارته ، لأن هذا الورق بالورق متفاضلا ، ولا نعرف في ذلك خلافا الا ما روى عن معاوية أنه « كان لا يرى الربا في بيع العين بالتبر ولا بالمصوغ ، ويذهب الى أن الربا لا يكون في التفاضل الا في التبر بالتبر ، وفي المصوغ بالمصوغ ، وفي العين بالعين ، كذلك حكاه ابن عبد البر ، ويشهد له ما تقدم وقد أشرت اليه هناك .

وحكى بعض أصحاب أحمد عن أحمد أنه لا يجوز بيع الصحاح بالمكسر ، لأن للصناعة قيمة • وحكى أصحابنا وغيرهم عن مالك رحمه الله تعالى جواز بيع المضروب بقيمته من جنسه ، كحلى وزنه مائة يشتريه بمائة وعشرة ، وحكون الزيادة فى مقابلة الصنعة ، وهى الصياغة •

قال الشيخ أبو حامد: قال الأوزاعى: كان أهل الشام يجوزون ذلك ، فنهاهم عمر بن عبد العزيز ، والمالكية ينكرون هذا النقل عن مالك • قال القاضى عبد الوهاب فى شرح الرسالة: وحكى بعضهم عنا فى هذا العصر أنه يجوز أن يستفضل بينهما قدر قيمة الصياغة • وهذا غلط علينا ، وليس هذا بقول لنا ولا لأحد على وجه • والدليل على منع ذلك عموم الظواهر التى قدمناها ، وليس فيها فرق بين المصوغ والمضروب •

وصرح القاضى عبد الوهاب بأن زيادة قيمة الصنعة انما لا تراعى الا في الاتلاف دون المعاوضات ، فلا وجه لنصب الخلاف معهم وهم موافقون . وقد نصب أصحابنا الخلاف معهم ، وكان شبهة النقل عنه في ذلك مسألة

نقلها الشافعي رحمه الله عن مالك فكأن الأصحاب أخذوا منها ذلك لما كان لازما بيتّنا منها • وها أنا أنقل المسألة من كلام المالكية :

قال ابن عبد البر فى الاستذكار : رواها جماعة من أصحاب مالك عن مالك وهى مسألة سوء منكرة لا يقول بها أحد من فقهاء المسلمين و وقد روى عن مالك فى غير مسألة ما يخالفها و قال مالك فى التاجر يأتى دار الضرب بورقه فيعطيهم أجر الضرب ويأخذ منهم وزن ورقه مضروبة و قال : اذا كان ذلك لضرورة خروج الرقعة ونحوه فأرجو ألا يكون به بأس وقال سحنون عن ابن القاسم : أراه خفيفا للمضطر ولذى الحاجة ، قال ابن وهب : وذلك ربا ولا يحل شيء منه وقال عيسى بن دينار لا يصلح هذا ولا يعجبنى اوه و

وقد ذكر ابن رشد هذه المسألة في كتاب البيان والتحصيل ، ونقل عن مالك أنه قال : انى لأرجو أن يكون خفيفا (١) ، وقد كان يعمل به بدمشق فيما مضى ، وتركه أحب الى أهل الورع من الناس فلا يفعلون ذلك وقال ابن رشد : انها على وجهين مذمومين أخفهما خلط أذهاب الناس ، فاذا خرجت من الضرب أخذ كل انسان منهم على حساب ذهبه ، وأعطى الضراب أجرته ، ونقل عن مالك رحمه الله أنه كان يعمل به فى زمان بنى أمية لأنها كانت سكة واحدة والتجار كثير والناس مجتازون والأسواق متقاربة ، فلو جلس كل واحد حتى يضرب ذهب صاحبه فاتت الأسواق ، فلا أرى بذلك بأسا ، فأما اليوم فان الذهب يغش ، وقد صار لكل مكان سكة تضرب ، فلا أرى ذلك لا يجوز بلن الموان من رأيه أن ذلك لا يجوز اليوم لأن الضرورة ارتفعت ، وقال سحنون : لا خير فيه ، واليه ذهب ابن الموان من رأيه أن ذلك لا يجوز حبيب ، وحكى أنه سأل عن ذلك من لقى من المدنيين والمصريين فلم يرخصوا فيه على حال ،

(والوجه الثانى) استعمال الدنانير ومبادلتها بالذهب بعد تخليصها وتصفيتها مع زيادة أجرة عملها قال (٢) فقال ابن حبيب : ان ذلك حرام لا يحل لمضطر ولا لغيره ، وهو قول ابن وهب وأكثر أهل العلم ؛ وخفف

⁽١) نی ش و ق حقیقاً (ط) .

⁽٢) لا يزال القائل هو ابن رشد

ذلك مالك رحمه الله فى وسم بدر (۱) سعة مصرفها بعد هذا لما يصيب الناس فى ذلك من الحبس عن حقوقهم فى ذلك ، كما جوز المعرى جواز العرية بغرصها وكما جوز دخول مكة بغير احرام لكن يكثر التردد اليها ، ثم قال : ما هو من عمل الأبرار ، وقال ابن القاسم : أراه خفيفاً للمضطر وذوى الحاجة ، والصواب أن ذلك لا يجوز الا مع الخوف على النفس الذي يبيح أكل الميتة ، وانما خفف ذلك مالك ومن تابعه مع الضرورة التي تبيح أكل الميتة مراعاة لقول من لا يرى الربا الا فى النسيئة روى ذلك عن ابن عباس •

ثم قال ابن رشد في آخر كلامه : ولم يجز مالك ولا أحد من أصحابه شراء حلى الذهب والفضة بوزنه من الذهب والفضة وزيادة قدر الصياغة ، وان كان معاوية يجيز تبر الذهب بالدنانير متفاضلا ، والمصوغ من الذهب بالذهب متفاضلا اذ لا ضرورة فى ذلك فراعى فيه قوله • انتهى ما أردت نقله من كلامه ، فقد ظهر بذلك تحرير مذهب مالك . ووجه الاشتباه في النقل عنه ، ولا فرق بين معنى ما نقل عنه ومعنى ما قاله الا للضرورة ، وقد ذكر أصحابنا لما نقلوا عنه حجتهم فى ذلك وجوابها فنذكرها ليستفاد ويحصل بها الجواب عن مذهب معاوية ، وعما ذهبوا اليه في حالة الضرورة ، فنقلوا من احتجاج من نص قولهم : انه لو أتلف على رجل حليا وزنه مائة وصياغته تساوى عشرا فانه يجب عليه مائة وعشرة ، ولا يكون ذلك ربا ، فكذلك اذا اشتراه • وقد ذكر أصحابنا عن ذلك وأبسطهم جواب القاضي أبي الطيب ، قال : الجواب عن احتجاجهم بقياس البيع على الاتلاف أن أصحابنا قالوا : اذا أتلف على رجل ذهبا مصوغا ، فان كان نقد البلد من غير جنس المتلف مثل أن يكون نقد البلد فضة والمتلف ذهبا فانه يقوءم بنقد البلد ولا يكون ربا ، وان كان نقد البلد من جنس المتلف، مثل أن يكون جميعا ذهبا أو بكون فضة ، فاختلف أصحابنا هيه ، فمنهم من قال : يقوءًم بغير جنسه ، وان لم يكن من نقد البلد فعلى هذا لا يصح ما قالوه . ومن أصحابنا من قال : يقوم بنقد البلد ، وان كان من جنس المتلف بالغا ما بلغت قيمته ، وان زادت

⁽۱) كلاا ولم نستطع حل هذا الإلغاز ، وعزوناه الى تصحيف معقد ولعله كان : في وسم بدأ وسعة يصوغها بعد هذا وهو يعنى أنه يسمها حلياً فيمنزل يسار وغنى ثم ينوى صرفها . ألمطيعى

على وزنه ، فعلى هذا يكون الفرق بين ضمان الاتلاف وضمان البيع من ثلاثة أوجه :

(أحدها) أنه اذا بذل فى مقابلة الذهب المصوغ أكثر من وزنه كانت الزيادة فى مقابلة الصياغة ، والصياغة انما هى تأليف بعض الذهب الى بعض ، والتأليف لا يأخذ قسطا من الثمن ، ألا ترى أنه لو باع دارا مبنية بثمن معلوم ثم انهدمت قبل تسليمها الى المشترى فان العقد لا ينفسخ ؟ ويقال للمشترى : اما أن تأخذها بجميع الثمن أو تفسخ العقد ، وليس لك أن تسقط من الثمن جزءاً لأجل زوال تأليف الدار ، فلم يصح قول مالك : ان زيادة الثمن تكون فى مقابلة الصياغة .

(والثانى) أنه لا يمتنع أن يجرى التفاضل فى قيمة المتلف ولا يجرى فى البيع ألا ترى أنه لو أراد أن يبيع درهما صحيحا بأكثر من درهم مكسر لم يجز ؟ ولو أتلف على رجل درهما صحيحا ولم يوجد له مثل فانه يقوم بالمكسر ، وان بلغت قيمته أكثر من درهم ولا يكون ربا ، فدل على الفرق بين البيع والاتلاف .

(والثالث) أن الاتلاف قد يضمن به ما لا يضمن بالبيع • ألا ترى أن من أتلف حرا أو أم ولد لزمه قيمتها ، ولو باعها لم تصح ولم تجب عليه قيمتها ، فدل على الفرق بالضمانين وبطل اعتبار أحدهما بالآخر • هذا كلام القاضى نقلته بلفظه لحسنه ، والله أعلم •

(فسرع) على تحريم التفاضل أيضا •

نقلت المالكية عن مالك أنه أجاز مبادلة الدنانير أو الدراهم الناقصة بالوازنة على وجه معروف يدا بيد ، كرجل دفع الى أخ له ذهبا أو ورقا اقصا أو طعاما مأكولا فقال له : أحسن الى أبدل هذا بأجود منه وأنفقه فيما ينفق ، قال الأبهرى : قال ذلك لأنه على وجه المعروف فجاز ، كما يجوز أن يقضى فى القرض خيراً مما أخذه ، قال ابن رشد : ومعنى ذلك فى الذهب والورق بأقل منه الديناران والثلاثة الى الستة على ما فى المدونة ، وال كان سحنون قد أصلح الستة وردها ثلاثة ، قال ابن رشد : وقوله : بأجود منه يدل على قد أصلح الستة وردها ثلاثة ، قال ابن رشد : وقوله : بأجود منه يدل على

جواز بدلها بأوزن وأجود ، خلاف قول مالك فى المدونة ، مثل قول ابن القاسم فيها • ثم قال : منع ذلك أشهب كالدنانير الكثيرة النقص بالوازنة ، فلم يجز المعفون بالصحيح ، ولا لكثير الغش بالخفيف الغش ، وأجاز ذلك سحنون فى المعفون (١) وقال : انه لا يشبه الدنانير ، لأن بين الدنانير الكثيرة النقص بالوازنة تفاضلا بالوزن ، ولا تفاضل فى الكيل بين المعفون والصحيح ، وأصحابنا لا يجيزون شيئاً من ذلك ولا يغتفرون من التفاضل شيئاً •

قال الشافعي رحمه الله تعالى في كتاب الصرف في الأم: « ولا خير في أن يأخذ منه شيئاً بأقل منه وزنا على وجه البيع ، معروفا كان أو غير معروف ، والمعروف ليس يحل بيعا ولا يحرمه ، فان كان وهب له ديناراً وأثابه الآخر ديناراً وأوزن منه أو أنقص فلا بأس فانه أسلفه ثم اقتضى منه أقل فلا بأس ، لأنه مقطوع له بهبة الفضل ، وكذلك ان تطوع له القاضى بأكثر من وزن ذهبه فلا بأس في هذا فانه ليس من معانى البيوع » ا هـ والله أعلم •

(فرع) نص عليه الشافعي والأصحاب له تعلق بالتماثل والتفاضل: اذا قال رجل لصائغ صغ لى خاتما من فضة لأعطيك درهم فضة وأجرة صياغتك ، ففعل الصائغ ذلك ، قال القاضي أبو الطيب ونصر المقدسي وغيرهما: لم يصح ذلك وكان الخاتم على ملك الصائغ لأنه شراء فضة مجهولة بفضة مجهولة وتفرق قبل التقابض وشرط العمل في الشراء، وذلك كله يفسد العقد ، فاذا صاغه فان أراد أن يشتريه اشتراه بغير جنسه كيف شاء وبجنسه بمثل وزنه •

وقال الشافعى فى كتاب الصرف من الأم: « ولا خير فى أن يأتى الرجل بالفص الى الصائغ فيقول له اعمله لى خاتما حتى أعطيك ذلك وأعطيك أجرتك ، وقاله مالك » انتهى كلام الشافعى •

وقالت الحنبلية : « للصائغ أخذ الدرهمين » أحدهما فى مقابلة الخاتم والثانى أجرة له فيما اذا قال : صغ لى خاتما وزنه درهم وأعطيك مثل زنته وأجرتك درهما • والله تعالى أعلم •

⁽۱) المفون هو الذي يتفتت بنفسه لطروء الفساد عليه واستعماله هنا مجاز · « المطيعي ٥

فان أراد أن للصائغ أخذ الدرهمين بحكم العقد الأول فهو فاسد ، لما قاله القاضى أبو الطيب من عدم القبض والشرط ، وان أرادوا بحكم عقد جديد يورده على الخاتم المصوغ بعد صياغته ، فهذا عين ما تقدم فى المنسوب الى مالك فلا اتجاه لهذا الفرع الاعليه ، والله أعلم .

قال فى الذخائر : وكذا لو قال : يعنى درهما بدرهم وصنعة وأجرتك كذا ، وتفرقا على ذلك لم يجز أيضا لما فيه من التفرق قبل القبض وشرط العمل ، والله أعلم ، وفى معنى هذا الفرع وان لم يكن من باب الربا :

- (فسرع) لو نسج الحائك من ثوب بعضه كقال له : بعنى هـذا الثوب بكذا وكذا على أنك تتمه لم يجز ، نقله المحاملي وغيره عن نصه في الصرف قال لأنه ليس بمعين ولا موصوف في الذمة .
- (فرع) ومن كان معه قطوع مكسرة من الذهب أو الفضة أو نقرة (١) فأراد أن يبيعها بجنسها صحاحا ، أو كان معه صحاح فأراد أن يبيعها بجنسها قطوعات فاما أن يتراضيا على المساواة بينهما فى الوزن ، واما أن يبيع أحد النقدين بعرضين ويتقابضا ، ثم يشترى بالعرضين من النقد الآخر ، فأما مع الزيادة أو النقص فهو الربا كذلك قال نصر فى تهذيبه وهو مما لا خلاف فيه ، قال نصر : وهكذا الدينار الرومى بالعربى والخراسانى بالمغربى ، والدراهم الرومية مع العربية ، والخراسانية مع المغربية ، وكذلك فى الصقلى مع المصرى وسائر ما يكون من ذلك ،
- (فسرع) وهكذا فى المطعوم بلا خلاف ، قال نصر فى التهذيب : اذا باع صاع حنطة جيدة لها ربع وافر بصاع حنطة رديئة ليس لها ربع وافر جاز ، ولا تجوز الزيادة فيه لأجل الربع ، وكذلك فى سائر الحبوب ، وهكذا اذا باع صاعا صحيحا أو معقليا بصاع دقل أو صاع جمع جاز ، وان كان أحدهما آجود من الآخر ، وكذلك فى سائر أجناس المطعومات ، لأن المساواة المأمور بها قد وجدت فلا يجوز خلافها لأمر آخر ، كما لو باع دينارا صرفه خمسون درهما بدينار صرفه أربعون درهما ، فانه يصح لما ذكرنا انتهى ، والله أعلم .

⁽١) هي المداب من اللهب والقضة .

(فسرع) على تحريم التفاضل لا يجوز بيع العلس (١) بالحنطة لعدم التماثل بينهما ، وكذلك الشعير بالسلت ، لأن على العلس قشرتين •

(فرع) من فروع اشتراط التقابض في المجلس و قال الشافعي رحمه الله في كتاب الصرف من الأم: اذا اشترى دينارا بدينار وتقابضا ، ومضى كل واحد منهما يستعير الدينار الذي قبضه بالوزن جاز و قال صاحب البيان: وهذا يقتضى أن يكون كل واحد منهما قد عرف وزن الدينار ، وصدقه الآخر وتقابضا على ذلك ، فأما اذا جهل وزن الدينار لم يجز البيع ، فأن وزن أحدهما الدينار الذي أخذه فنقص يبطل الصرف ، لأنه وقع العقد على عوضين متفاضلين .

(فرع) من فروع التقابض اذا باع دينارا بعشرين فى ذمته فأحاله المشترى على انسان بالعشرين وتفرقا لم تقم الحوالة مقام القبض وبطل الصرف بتفرقهما قاله نصر فى التهذيب •

(فرع) على التقابض أيضا • قد عرف فيما تقدم أن التقابض شرطه أن يكون في المجلس ، ولا يشترط عندنا أن يكون زمن العقد قصيرا ، بل سواء طال المجلس أم قصر للأثر المروى عن عمر رضى الله عنه في مصارفة طلحة • ووافقنا على ذلك الحنفية والحنبلية • ولم يسمح مالك رحمه الله بالاكتفاء بالتقابض في المجلس اذا طال • والله أعلم •

(فسرع) على تحريم النَّسا في الجنس الواحد والجنسين المتفقى العلة •

لا فرق فى ذلك بين قليل الأجل وكثيره • وليس الحلول ملازماً لَلتقابض • فقد يؤجل بساعة ويحصل القبض فى المجلس ، ومع ذلك هو فاسد لعدم الحلول ، وهذا لا خلاف فيه ، وممن صرح به فى اليوم والساعة ونحوهما الغزالى ومحمد بن يحيى • وقد تكرر فى كلام صاحب الذخائر أن المعنى

⁽¹⁾ العلس ضرب في الحنطة يكون في القشرة منه حبتان وقد تكون والحدة أو ثلاث وقال بعضهم: هو حبة سوداً تؤكل في الجدب وقيل هو مثل اللبر الا أنه في الاستثفاء وقيل : هو العدس (أ هد من المصباح) •

بالنسيئة تأخر القبض ، وأنكر أن يكون المقصود به الحلول ، وليس بصحيح • والعقود المشتملة على عوض مالى ثابت فى الذمة بالنسيئة الى الحلول وعدمه على أقسام:

(منها) ما يشترط فيه الحلول بالاجماع وهو عقود الربا (ومنها) ما يشترط فيه الأجل وهو الكتابة (ومنها) ما يجوز حالا ومؤجلا ، وهو أكثر العقود (ومنها) ما يجوز مؤجلا بالاجماع ، وفي جوازه حالا خلاف بين العلماء .

(فسرع) من فروع اشتراط الحلول فى الربويات _ اذا بيع منها الشيء بجنسه _ امتناع السلم فيها كذلك ، ولذلك قال الغزالى فى الوسيط لما تكلم فى التماثل فى الحلول قال : ونعنى به معنى الأجل والسلم ، يعنى أن كل عوضين مجتمعين فى علة تحريم التفاضل فلا يجوز اسلام أحدهما فى الآخر كالحنطة مع الشسعير والدراهم مع الدنانير ، وهذا هو المشهور المنصوص ، اما المؤجل فظاهر ، وأما الحال فلأن الغالب على جنس السلم الأجل ، والغالب على الأجل أنه يتأخر عن المجلس ، فلما اشترط التقابض كان ظاهرا فى اخراج ما يتأخر فيه التقابض غالبا ، والله أعلم ، وكذلك لا يجوز اسلام أجدهما فيما هو من جنسه بطريق أولى ،

قال الشافعي رحمه الله تعالى في الأم: ولا يسلم مأكولا ومشروباً في مأكول ومشروب وقال أيضا: ولا يجوز أن يسلم ذهبا في ذهب ولا فضة في فضة ، ولا ذهبا في فضة ، ولا فضة في ذهب ، وبه جزم الماوردي وابن الصباغ والمصنف في هذا الباب وغيرهم • ولم يفصلوا بين أن يكون مؤجلا أو حالا ، والقاضي أبو الطيب فانه حكاه عن الأصحاب •

ثم قال : قلت انه ان أسلم ذلك مطلقا كان حالا ، فان تقابضا فى المجلس جاز عندى ، واقتضى كلام الغزالى فى البسيط ترجيح هذا ، وجعله يعا بلفظ السلم ، على أن كلام الغزالى فى الوسيط الذى حكيته استشكله جماعة وتكلموا عليه ، وحمله بعضهم على السلم المؤجل ، وجعل عطفه على

الأجل من عطف الخاص على العام ، وبعضهم اعترف بأن المراد ألا يعقد -بصيغة السلم ، وهذا هو الحق •

وأما اسلام النقدين في المطعومات فصحيح ، اذ لم يجتمعا في علة واحدة ، قال محمد بن يحيى : فان قيل ينبغى ألا يصح لأن الحديث أخذ علينا شرطين ، الحلول والتقابض عند اختلاف الجنس ، قلنا : ظاهر هذا الكلام يقتضى هذا تنزيلا على اختلاف الجنسين في هذه السنة المذكورة ، غير أن الأمة أجمعت على أن السنة المذكورة في الحديث جملتان متفاضلتان النقدان ، والأشياء الأربعة تنفرد كل جملة بعلتها ، والمراد بالحديث اختلاف الجنسين من جملة واحدة ، كالذهب بالفضة والحنطة بالشعير ، وحاصله تخصيص عام أو تقييد مطلق بالاجماع ، وهذا الاجماع الذي قاله محمد بن يحيى هو الذي قاله المصنف في آخر هذا الفصل ، وسأذكر من نقله غيرهما ان شاء الله تعالى ،

(قاعدة) لعلك تقول قد تقرر أن العلة فى الربويات الأربعة عند الشافعى الطعم ، وذلك مشترك فى الجنس والجنسين ، فما السبب فى اختلاف الحكم حيث كان المحرم عند اتحاد الجنس ثلاثة أشياء ، وعند اختلاف الجنس شيئين فقط ؟ (فاعلم) أن الوصف المحكوم بكونه علة تارة لا يعتبر معه أمر آخر أصلا ، فهذا متى ثبت الحكم ، وتارة يعتبر معه أمر آخر ، اما شرط فى تأثره ، واما محل يؤثر فيه دون محل آخر ، وهذا اذا وجد فى محله أو مع شرطه أثر ، واذا وجد بغير شرطه أو فى غير محله لا يؤثر ذلك الحكم الخاص ، وقد يؤثر فى حكم من جنس ذلك الحكم ،

(مثاله): الزناعلة للرجم فى المحصن فاذا فقد الاحصان لا يؤثر الرجم ولكنه يؤثر فى حكم من جنسه وهو الجلد • فالطعم علة فى تحريم الثلاثة: التفاضل والناساء والتفرق قبل التقابض اذا كان فى جنس واحد • أما اذا كان فى جنسين فيؤثر فى الناساء والتفرق فقط • فمطلق الطعم علة لتحريم كان فى جنسين من غير شرط • وعلة لتحريم التفاضل بشرط كونه فى جنس واحد فعليته مشتركة بين الثلاثة لكن فى واحد منها بشرط وفى اثنين بغير

شرط • وعند هذا أذكر تقسيما فى مطلق العقود • وهى تنقسم الى أربعة أقسام • لأنه اما أن يحصل فى العوضين اشتراك فى علة الربا والجنسية ، أو لا يحصل واحد منهما • أو يحصل الاشتراك فى العلة فقط أو فى الجنسية فقط •

- (فالقسم الأول) يحرم فيه النَّساء اجماعا والتفاضل والتفرق قبل القبض .
- (والثانى) يجوز فيه التفاضل والنساء والبدل قبل التقابض سواء كانا من أموال الربا كالذهب والحنطة أم لا كاسلام عبد فى ثوبين وفى ثوب واحد •
- (والثالث) تحريم النَّساء والتفرق ، ولا يحرم التفاضل ، كالذهب بالفضة والملح بالحنطة .
- (والرابع) يجوز التفاضل فيه نقداً كبيع عبد بعبدين ، ولا خلاف عندنا فى جوازه نساء ، ولبقية العلماء اختلاف فيه ، كما إذا أسلم ثوبا فى ثوبين ، فالقسم الرابع وأحد نوعى القسم الثانى ذكرهما المصنف فى الفصل الذى قبل هذا الفصل .

اذا عرفت ذلك فاعتبار الجنسية فى القسم الأول ، هل نقول الجنسية شرط لعمل العلة ؟ فالجنسية وحدها لا أثر لها عندنا أو وصف من أوصافها فتكون مركبة أو مجمل فيه العلة ، فالذى يوجد فى كلام المتقدمين من أصحابنا كالشيخ أبى حامد وغيره أنه وصف وأن العلة مركبة ، وتبعه على ذلك جماعة من العراقيين منهم المصنف ، وهو الذى يقتضيه كلام الكفاية فى تخريج أبى بكر الصيدلانى من طريقة ناصر العمرى ، وزعم القاضى عبد الوهاب المالكى اتفاق أصحابهم ممن صنف فى الخلاف ، وأصحابنا وأصحاب أبى حنيفة على مر الأعصار الى وقته أن الجنس أحد وصفى علة الربا ، قال : وخالف قوم من أهل هذا العصر من أهمل المذهبين جميعا فى ذلك ، يعنى الحنفية والشافعية ، فمن أصحاب الشافعى من قال : العلة هى الطعم بمجرده ، ولكن الجنس مصن شرطه فكان يقول : العلة الطعم فى الجنس ، بمجرده ، ولكن الجنس من شرطه فكان يقول : العلة الطعم فى الجنس ، سمعت القاضى أبا القاسم بن كج الشافعى بالدينور يقول هذا ويذهب اليه ،

ثم قال: ليس عن مالك رحمه الله ولا عمن عاصره من أصحابه فى ذلك شىء يتحرر، ولم يدققوا فى النظر ولا تعلقوا فيه الى هذا التضييق والتحقيق ثم اختار عبد الوهاب أن الجنس شرط، كما نقله عن الشافعى والحنفية و وذكر عن ابن أبى زيد ما يدل على ذلك وأما المراوزة من أصحابنا فأطبقوا على أن الجنسية ليست بوصف، وأطنب الغزالى وغيره فى تحقيق ذلك وفرعوا عليه أن الجنسية لا أثر لها لأن المحل لا أثر له، والحنفية جعلوا الجنسية وصفا فى العلة، ففرعوا عليه أن الجنسية وحدها تحرم النسّاء، فلا يجوز اسلام ثوب فى ثوبين، ومعنى المحل ما يعين لعمل العلة، ولا يؤثر فى الحكم.

ثم اختلفت المراوزة هل هى محل أو شرط ؟ فاختار امام الحرمين والغزالى وتلميذه ابن يحيى أنها محل ، واختار الشريف المراغى ، والفقيم انقطب أنها شرط قال الرافعى : وليس تحت هذا الاختلاف كبير طائل ، ومنع أنه اذا كان وصفا يلزم افادته والله أعلم ، والغزالى قد تعرض لهذا المنع أيضا فى التحصين .

- (قاعمة) العقود بالنسبة الى التقابض على أربعة أقسام:
- (منها) ما يجب فيه التقابض قبل التفرق بالاجماع وهو الصرف .
- (ومنها) ما لا يجب بالاجماع كبيع المطعومات وغيرها من العروض بالنقدين الذهب والفضة .
- (ومنها) ما يشترط عندنا وعند مالك وأحمد ، خلافا لأبي حنيفة ، وهو بيع الطعام ،
- (ومنها) ما يشترط عندنا وعند أبى حنيفة خلافا لمالك ، ولا يشترط عنده فيه قبض رأس المال فى المجلس والله أعلم .

فصل في التنبيه على ما يحتاج اليه من ألف ال الحديث الذي ذكره المصنف (الذهب) يذكر ويؤنث، وجمعه أذهاب، والورق الفضة، وفيه أربع لغات _ فتح الواو مع كسر الراء واسكانها، وكسر الواو مع اسكان الراء _ وهذه الثلاث مشهورة والرابعة _ فتح الواو والراء معا _ حكاهما الصاغاني في كتاب الشوارد في اللغات قال: وقرأ أبو عبيد (أحدكم

بورقكم) ونقلت ذلك من خط شيخنا الحافظ أبى محمد الدمياطى وضبطه (وقوله) صلى الله عليه وسلم « مثلا بمثل » أكثر الروايات هكذا بالنصب وهو على الحال ، ففى الحديث المصدر بالنهى التقدير : لا تبيعوا الأشياء المذكورة في حالة من الأحوال الا في حالة المسائلة ، وفي الحديث الآخر انتقدير : الذهب مبيع بالذهب في حالة المماثلة ، ورأيت في كلام جماعة من انفقهاء أنه روى في هذا الحديث : (مثل بمثل) بالرفع فيكون مثل بمثل مبتدأ وخبر ، وهي جملة مبينة للجملة الأولى ، وهي قوله : الذهب بالذهب وأخواتها والتقدير : مثل منه بمثل ، وحذفت منه ههنا كما حذفت منوان منه بدرهم والمثل في اللغة النظير قاله إبن فارس •

قوله « سواء بسواء » قال الأزهرى : مستويا بمستو لا فضل لأحدهما على الآخر ، قال الله تعالى (ليسوا سواء) أى مستوين وكذلك قوله (سواء المسائلين) أى مستويا وهذا مصدر وضع موضع الفاعل فاستوى الجمع والواحد والمذكر والمؤنث فيه ، ويكون السواء بمعنى العدل ، والنصفة بمعنى الوسط .

قوله «عينا بعين » منصوب على الحال يريد مرئيا بعرئى ، لا غائبا بعائب ، ولا غائباً بحاضر ، فيجوز أن يراد بالعين عين المرئى لأنها سبب الرؤية ، قال الأزهرى : أى حاضرا بحاضر ، وهو فى معنى الأول ، وقد يؤخذ من الكلمتين كلمة واحدة منصوبة على الحال أى معاينة كما فى مثل قولهم : (كلمته فاه الى فى) أى مشافهة ، والعين فى اللغة تطلق على معان ، خاسة البصر والعين والمعاينة والنظر والعين الذى ينظر للصيوى وهو الربيئة، والعين الذى تبقيه ليتجسس لك الخبر ، والعين ينبوع الماء وعين الركية مصب مائها ، والعين من السحاب ماء عن يمين قبلة العراق وقد يقال العين ماء عن يمين قبلة العراق وقد يقال العين ماء يدوم خمسة أيام أو ستة ، والعين الناحية ، كذا أطلقه ابن سيده ، وعين الركية نقرة فى مقدمتها وعين الشمس شعاعها الذى لا تثبت عليه العين ، قاله ابن سيده : والعين المال الحاضر ،

ومن كلامهم عين غير دبر ، والعين الدينار ، والعين الذهب عامة • قال

سيبويه وقالوا: عليه مائة عينا ، والرفع الوجه ، والعين في الميزان الميل وجئتك بالحق من عين صافية أى من فضة ، وجاء بالحق بعينه أى خالصا واضحا ، وعين المتاع خياره وعين الشيء نفسه وشمخصه ، وأصله العين والعينة السلف وقال ابن فارس: العين الثقب في المزادة والعين المال النائض ، قاله ابن فارس وقال الخطابي: المضروب من الدراهم والدنانير والعين الاصابة بالعين ، والعين عين الشمس في السماء قالها الأزهري ، فهذه نيف وعشرون للعين مجموعة من كلام الأزهري وابن سيده وابن فارس والهروي وأكثرها في كلام ابن سيده ،

وقوله (يدا بيد) اعرابه كما تقدم أي مقابضة وهو منصوب على الحال مثل كلمته فاه الى فى أى مشافهة عن سيبويه • قال : واعلم أن هذه الأسماء التي في هذا الباب لا يفرد منها شيء دون شيء فلا تقل بعته يدا حتى تقول : بيد ، وكذلك الثانى ، ومن العرب من يرفع هذا النحو ، وقد تقدم الكلام فى الجمع بينهما ومن جمع من الرواة بينه وبين قوله: عينا بعين ومن اقتصر على أحدهما ودعوى الحنفية أن الثانية مؤكدة للأولى ، ودعوى الشافعية أن كلا منهما بمعنى ، فالعمين لافادة الحلول واليد لافادة التقابض ، أى مقبوضًا بمقبوض ، ويعبر عنه بكلمة واحدة كما تقدم ، فنقول : مناجزة ، قال الأزهرى : أي يعطى بيد ويأخذ بأخرى ، قال الفراء : العرب تقول : باع فلان غنمه باليدين يريد تسليمها بيد فأخذ ثمنها بيد ؛ قال : ويقال : أبيعت الغنم باليدين أي بثمنين مختلفين ؟ أخبرني بذلك المنذر عن أبي طالب عن أبيه عن الفراء ، وقوله في بعض الروايات « هاوها » معناه التقابض ، قال الخطابي : أصحاب الحديث يقولون « هاوها » مقصورين ، والصواب مدهما ، ونصب الألف منهما وجعل أصله هاك ، أي خذ فأسقطوا الكاف وعوضــوا عنها المد ، يقــال للواحد : ها وللاثنين ها ، وأما بزيادة الميم للجماعة فهاؤم ، قال الله تعالى (هاؤم اقرءوا كتابيه) وهذا قول الليث بن المظفر ، وذكر أبو بكر بن العربي هذا القول وقال : ومن العرب من يقول : هاك وهاكما وهاكم ، وجرى فى ذلك قول كثير لبابه عنده أن ها تنبيه وحذف خذ وأعط لدلالة الحال عليه والكاف للخطاب ، وأما هاؤما وهاؤم فقيل فيه معنى أما وأموا أى اقصدوا ، ويعترض عليه أنه لم يستعمل في الواحد الا والكاف ، فهي الأصل ، ولذلك أجرت بعض العرب الاثنين على الواحد في الحوق الكاف والله أعلم •

وقوله: « من زاد أو ازداد فقد أربى » قال الأزهرى: يقول من زاد صاحبه على ما أخذ ، وازداد لنفسه على ما دفع ، فقد أربى ، أى دخل فى الربا المنهى عنه •

(وقوله) « الأصناف » سيأتى الكلام على تحقيقه عند الكلام فى الأجناس ان شاء الله تعالى •

(وقوله) «كيف شئتم» كيف ههنا اسم شرط، أى كيف شئتم فبيعوا، فالجواب محذوف يدل عليه قوله فبيعوا المتقدم، ولا يصح أن يكون كيف هنا للاستفهام كما هو أغلب أحوالها، وكونها تأتى اسم شرط قد ذكره النحاة، قال ابن مالك: وجوابك بكيف معنى لا عملا خلافا للكوفيين، يعنى أن الكوفيين يجعلونها اسم شرط معنى وعملا ومن مجىء كيف شرطية قوله تعالى (ينفق كيف يشاء) أى كيف يشاء ينفق، ومعناها فى ذلك عموم الأحوال.

وذكر أصحابنا فرعا فى كتاب الوكالة اذا قالم لوكيله: بعه كيف شئت ، فله البيع بالنسيئة ، ولا يجوز بالغبن ، وبغير نقد البلد ، وعن القاضى حسين تجويز الكل فيمكن اعتضاده بالحديث فى ادراج الزيادة والنقصان تحت الكيف ، لكن بين هذا المثال وبين ما جاء به الحديث فرق ، فان فى الحديث المبيع والثمن معا كقوله « لاتبيعوا الذهب بالذهب ، فاذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا الصنف بصنف آخر كيف شئتم على أحدهما زيادة » فشمل ، أى فبيعوا فى الثمن ، وذلك مقابلة المبيع بالكيفية الى أحوال ونقصانه عنه ،

(وأما) المثال المذكور فى الوكالة فالكيفية راجعة الى نفس البيع ، فلا جرم شمل النقد والنسيئة ، ولم يشمل قلة الثمن وكثرته وبيان جنسه لعدم دخوله تحت مسمى البيع ، وقوله تعالى (ينفق كيف يشاء) وموقع كيف فى الحديث أن التماثل والتفاضل صفتان للمبيع ، يرجعان الى أحوال مقابلته بغيره ، وذلك من الكيف لا من الكم ، فلذلك جاء الحديث بها والله أعلم ،

(وقوله) « اذا كان يدا بيد » قد تقدم الكلام عليه ، وذكره صلى الله عليه وسلم له ثانيا واهتمامه به يبعد أن يكون المراد به فى الأول التأكيد كما زعم بعضهم وانما اقتصر عليه دون قوله عينا بعين ، لأن قوله يدا بيد يدل على التقابض صريحا ، وعلى الحلول ظاهراً ، كما تقدم فى كلام محمد بن يحيى ، ففى الأول أتى باللفظين ليدلا على المعنيين صريحا ، وفى الأخير اكتفى بما يدل عليهما فى الجملة والله تعالى أعلم ، والضمير فى كان للبيع أى اذا كان البيع يدا بيد ، أى مناجزة فههنا لا يستقيم أن يكون حالا من المبيع ، وفى الأول يحتمل أن يكون حالا من المبيع ، وفى الأول يحتمل أن يكون المراد وفى الأول يحتمل أن يكون المراد وفى الأول يحتمل أن يكون نعتا لمصدر محذوف أى بيعاً مناجزة والله أعلم ،

وقوله فى بعض الروايات: «تبرهاوعينها» قال الأزهرى: التبر من الدرهم والدنانير ما كان غير مصوغ ولا مضروب ، وكذلك من النحاس وسائر الجواهر وما كان كساراً أو غير مصوغ ولا مضروب فلوساً ، وأصل التبر من قولك تبرّت الشيء أى كسرته جداً ، وظاهر الحديث أنه يجوز التبر بالتبر وبالعين ، ويمكن حمل ذلك على الحاصل بعد التصفية وقبل الضرب ، وأما التبر المأخوذ من المعدن قبل التصفية فقد أخبرنى بعض أهل المعرفة بذلك أنه لا يخلو عن فضة ، ولا يوجد تبر ذهب خالصاً من فضة ، ولا ينفصل منه الا بالتصفية ، فاذا كان كذلك فيكون بيع التبر المذكور بمثله أو بخالص منه الا بالتصفية ، فاذا كان كذلك فيكون بيع التبر المذكور بمثله أو بخالص كبيع مدعجوة ودرهم ، فيمتنع عند الشافعي والله سبحانه وتعالى أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

وان تبايعا دراهم بدناني في اللمة وتقابضا ، ثم وجد احدهما بما قبض عيبا نظرت فان لم يتفرقا جاز أن يرد ويطالب بالبدل ، لأن المعقود عليه ما في الذمة وقد قبض قبل التفرق ، وأن تفرقا ففيه قولان (احدهما) يجوز أبداله ، لأن ما جاز أبداله قبل التفرق جاز بعده كالمسلم فيه (والثاني) لا يجوز ، وهو قول المزنى ، لأنه أذا أبدله صار القبض بعد التفرق ، وذلك لا يجوز . قول المزنى ، لأنه أذا أبدله صار القبض بعد التفرق في الذمة وأنه لا يشترط (الشرح) هذه المسألة فرع جواز الصرف في الذمة وأنه لا يشترط التعيين في المجلس ، فلنتكلم على التعيين في المجلس ، فلنتكلم على هذه المسألة أولا ثم نرجع الى مسألة الكتاب فنقول : أن عقد الصرف تارة يرد على معين ، وتارة يرد على الذمة أما أن يرد على يود على معين ، وتارة يرد على الذمة ، والوارد على الذمة أما أن يرد على

شىء يستحق بالعقد ،واما على شىء كان ثابتا قبل العقد فيتحول به عما كان عليه ، فهذه ثلاثة أقسام (الأول) المعين (والثانى) الموصوف أو ما فى معناه (والثالث) الدين ، ومن المعلوم أن الصفقة تشتمل على عوضين والحاصل من ضربهما فى الأقسام الثلاثة ستة ؛ وترتيبها أن يأخذ كل قسم مع نفسه ومع ما بعده ، وقد رتبها هكذا:

(الأول) أن يكونا معينين (الثانى) موصوفين (الثالث) أن يكونا دينين (الرابع) معين وموصوف (الخامس) معين ودين (السادس) موصوف ودين • فلنتكلم على كل قسم وما يجوز منها وما يمتنع:

(أما الأول) وهو أن يكونا معينين فذلك مما لا خلاف بين الأئمة فى جوازه كما اذا قال: بعتك أو صارفتك هذه الدنانير بهذه الدراهم، وكذلك جميع أموال الربا كبعتك هذه الحنطة بهذه الحنطة أو بهذا الشعير، فالاجماع على صحة ذلك، وقد تقدم اطلاق ذلك وتفاصيله •

ومن أحكام هذا القسم أن العوضين يتعينان بالعقد عندنا و وفائدة ذلك آنه ليس لكل منهما أن يعطى غير المتعين ، كما صرح به الشافعى والأصحاب ، ومتى تلف قبل القبض انفسد العقد ، واذا خرج مستحقا تبين بطلان العقد ، حيث استحق الرجوع به اما بمقابلة واما برد بعيب حيث ثبتت فانه يجب رد عين تلك الدراهم ان كانت باقية وهذا هو المشهور عن مالك وأحمد ، ولم يكن له أن يبدله سواء كان العيب بكل المبيع أو ببعضه ، وسواء كان قبل التفرق أو بعد التفرق وصرح به الشيخ أبو حامد وغيره وعن صاحب التقريب أنه يجوز قبل التفرق أخذ بدلها من غير فسخ العقد ، حتى لو كان وهذا الوجه المحكى عن صاحب التقريب في هذا يشبه أن يكون فرعه على وهذا الوجه المحكى عن صاحب التقريب في هذا يشبه أن يكون فرعه على قوله : انه يجوز الصرف في الثمن المعين قبل قبضه ، فان القاضي حسين نقل قبل عنه ، قال في كتاب الأسرار في جواز التصرف في الثمن : اذا كان معينا قبل القبض أخطأ من جوزه ، وهو صاحب التقريب ،

وقال أبو حنيفة رضى الله عنه _ وهى رواية عن أحمد: الدراهم والدنانير لا تتعين بالعقد ، ويجوز للمشترى أن يدفع مثل الدراهم التى وقع العقد عليها ، وان تلفت قبل القبض لم يبطل العقد + واحتجوا له من جهة اللغة بقول الفراء: ان الثمن له شرطان ؛ أن يصحبه البائع ، وأن يكون فى الذمة ، كقوله: بعتك هذا الثوب بدينار ، قيل : انه ذكر ذلك فى معانى القرآن ، ومن جهة الشرع بحديث ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال : « يارسول الله انى أبيع الابل بالدنانير وآخذ الدراهم ، وأبيع بالدراهم وآخذ الدنانير ، فقال : لا بأس اذا تفرقتما وليس بينكما شىء » ولم يفصل بين أن يكون الثمن مطلقا أو معينا •

(والجواب) عن الحديث أنه محمول على الغالب ، وهو كون الأثمان مطلقة وعن قول الفراء بأن التعيين حكم شرعى لا مجال للغة فيه ، فان قال : ان هذا لا يسمى ثمنا صار بحثا لفظيا ، وصار كما اذا باع عبدا بثوب ، فعند بعضهم أن الصفقة خالية عن الثمن ، وذلك من حيث التسمية فقط ، فكما أن الثوب متعين بالعقد كذلك النقد ، وقال القاضى أبو الطيب : ان الفراء خلط في هذا الكتاب اللغة بالفقه ، وعول على فقه الكوفيين ، فلا حجة فى قوله (قال) ولا خلاف بيننا فيما تقضيه اللغة ، وانما الخلاف فيما يقتضيه الشرع ، وقد اتفقوا على أن النقدين يتعينان بأجناسهما ، فاذا باع بدراهم يتعين جنس الدراهم ، أو بدنائير يتعين جنس الدنائير ، نقل الاتفاق على ذلك الطاوسى في طريقته وحجتنا في التعيين من الحديث قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الربا «عينا بعين » •

قال أصحابنا القاضى أبو الطيب وغيره: ولو كانا لا يتعينان لما كانا عينا بعين ، والقياس على ما اذا كان عوضا بجامع ما بينهما من أن كلا منهما عوض مشار اليه فى العقد ويتعين بالقبض وعلى القرض والوديعة والغصب والوصية والارث والصداق والوكالة ، وكذلك اذا كان حليا فانها تتعلق بعين النقد بخصوصه ، وقد وافقونا على ذلك فكذلك البيع ، لكنهم اعتذروا عن المقود المذكورة بأنه ليس مقتضاها وجوبها فى الذمة اذا كان الشين معينا ، ولأن هذا العقد المعين ان صلح للعوضية لم يجز ابداله لتعلق الملك به ،

ران لم يصلح فلا يتعلق العقد به ، والفرض أنهما لم يذكرا ثمناً فى الذمة فلا يتعلق بها ، فلا يبطل العقد .

(فان قيل): ان الثمن متعلق بالذمة • ومعنى التعيين أنه يوفى ذلك المطلق فى الذمة من هذا المعين (فنقول): ان ما كان كذلك ينبغى أن يبطل العقد فيه بالتعيين كالسلم اذا عين ثمرة نخلة بعينها • وهذه حجة ابن سريج وربط العقد بغير المعين لا وجه له فان العقد قد يتعلق بخصوصه لعلمه بحله أو لغير ذلك من الأغراض • وذكرأصحابنا رحمهم الله فوائد ومقاصد فى تعيين الثمن •

(منها) للبائع الرجوع فى عينه عند الفلس وتبرئة ذمته لقصر الحق على تلك العين • (ومنها) للمشترى تكميل ملكه اذ الملك فى العين آكد منه فى الدين • ولهذا أجبر المشترى على تسليم الثمن ليساوى البائع فى بيع العين • فبالتسليم يصير ما عليه عينا مثل المبيع • قال ذلك القاضى حسين فى كتاب الأسرار • وقد ذكر النووى رحمه الله تعالى تعيين الدراهم والدنانير فى هذا المجموع ، فى باب ما نهى عنه من بيع الغرر مختصرا ، ولا فرق فى تعيين الدراهم بين أن يكون فى عقد الصرف أو غيره ، والله أعلم •

(فرع) لو استبدل عن المعين بعد التقابض والتخاير صح بلا خلاف ، أو قبلهما لم يصح على المذهب المشهور ، كما هو مبين في موضعه أو بعد التقابض وقبل التخاير صح على قول ابن سريج ، فانه جعل اتفاقهما على العقد الثاني كالتفرق ، وهو الصحيح عند القاضي أبي الطيب والرافعي ، وضعفه الماوردي (والشاني) وهو الذي نقله الخراسانيون عن صاحب التقريب أنه اذا قلنا لا يملك المشترى الا بانقضاء الخيار لا يصح ، أو بعد التخاير وقبل التقابض ، فقد سبق أنه يبطل العقد ، فلا يصادف الاستبدال محلا ، خلافا لابن سريج ، والله تعالى أعلم .

(فسرع) لو وهب الصيرفى الدراهم المعينة لباذلها ـ فان كان قبل قبضها - لم يجز لأن الملك لها لم يستقر ، وان كانت الهبة بعد قبضها ففيها وجهان كالبيع • قاله الماوردى • ومقصوده أنه بعد قبضها وقبل التفرق وانقضاء الخيار الذى فيه الخلاف المنقول عن حكاية صاحب التقريب ، فانه

طرد ذلك فى البيع والهبة والتزويج أيضا لو كان المبيع جارية فزوجها المشترى من البائع فى المجلس •

قال (ان قلنا) المشترى ملك صح التزويج والا فلا ، ويسقط الخيار ويلزم البيع .

(فسرع) اذا تعاقدا على معينين يجوز جزافا عند اختلاف الجنس • نص عليه الشافعي رحمه الله تعالى والأصحاب •

(القسم الثانى) أن يكونا موصوفين أو فى معنى الموصوفين و وهو المطلق فى موضع فيه نقد متعارف و كما اذا قال: بعتك أو صارفتك دينارا مصريا فى ذمتى بعشرين درهما من الضرب الفلانى فى ذمتك فقد اتفق جمهور الأصحاب على جواز ذلك اذا تواصفا العوضين أو أطلقا وكان للبلد نقد واحد لا يختلف أو نقود مختلفة الا أن أحدهما غالب فيرجع الاطلاق اليه واحد لا يعينان ويتقابضان قبل التفرق و وان لم يكن معهما فاستقرضا وتقابضا جاز و وكذلك فى قيم المتلفات انما يقويم بالغالب ، فان لم يكن للبلد نقد غالب بأن كان فيها نقود مختلفة وليس بعضها أغلب من بعض اشترط تعيين النوع ، كقوله عشرة دراهم راضية (١) أو ناصرية بدينار مطبقى أو ماسيانى (٢) أو أهوازى أو سابورى و وفى التقويم يعين القاضى واحدا للتقويم ، قاله فى التهذيب ، فان وقع من غير تعيين فسد العقد ولا خلاف بين الأصحاب فى ذلك الا ما حكاه صاحب التنصة والرويانى عن أبى عاصم العبادى أنه حكى أن هذا بمنزلة بيع الأعيان بعضها ببعض و العبادى أنه حكى أن هذا بمنزلة بيع الأعيان بعضها ببعض و العبادى أنه حكى أن هذا بمنزلة بيع الأعيان بعضها ببعض و العبادى أنه حكى أن هذا بمنزلة بيع الأعيان بعضها ببعض و العبادى أنه حكى أن هذا بمنزلة بيع الأعيان بعضها ببعض و العبادى أنه حكى أن هذا بمنزلة بيع الأعيان بعضها ببعض و التين القاضى واحدا العبادى أنه حكى أن هذا بمنزلة بيع الأعيان بعضها ببعض و العبادى أنه حكى أن هذا بمنزلة بيع الأعيان بعضها ببعض و التنصور و المناه المناه المناه الله ما حكاه صاحب التنصور و المناه و

فان جوزنا بيع الغائب فالعقد صحيح والا فلا ، لأن الشرع حرم يبع الدين فقد نهى صلوات الله عليه عن بيع الكالىء بالكالىء قال : فلو لم يقدر العوض عينا غائبة لما كان الى تصحيح العقد سبيل ، واستضعف الرويانى هذا ، وظير هذا الوجه الذى حكاه صاحب التتمة عن أبى عاصم وجه حكاه الماوردى عن أبى العباس بن صالح المصرى من أصحابنا أنه لا يصح السلم الا أن يكون رأس المال معينا ثم يقبض فى المجلس فلو عقد على موصوف ثم أحضره وأقبضه فى المجلس لم يصح لأن كلا البدلين موصوف م

⁽۱) نسبة الى الامام الراضى بالله والناصر لمدين الله .

⁽٢) كلا بالأصل ولعله قاساني أو ساساني نسبة الى ملوك ساسان من الفرس.

قال ابن أبى الدم: فهذان وجهان غريبان فى المذهب لم يحكهما فى المسئلتين غير هذين المصنفين يعنى صاحب التتمة والماوردى فيما أعلم، ولست أدرى هل يوافق كل واحد من هذين الامامين ـ يعنى أبا عاصم العبادى وأبا العباس المصرى صاحبى الوجه صاحبه فى مسألته أم لا ؟ _ والمساواة متجهة وقد يتكلف فرق بينهما •

قال القاضى أبو الطيب: (فان قيل): هذا خلاف السنة التى رويتم عن السبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق _ الى قوله سواء بسواء عينا بعين ، يعنى يدا بيد ، فالجواب أنهما اذا عينا فى المجلس صار عينا بعين ، كما اذا تقابضا فى المجلس كان يدا بيد ، فلم يرد التعيين والتقابض فى نفس العقد اه وهذا مذهب أبى حنيفة رضى الله عنه وأحمد .

وقال مالك: لا يجوز الصرف حتى يكون العينان حاضرتين وعنه لا يجوز حتى يظهر احدى العينين ويعين وعن زفر رحمه الله مثله وقال مالك: على هذه الرواية يحتاج أن يكون قبضه لما لم يعينه قريب متصلا بمنزلة النفقة يحلها من كيسه قال ابن عبد البر: قال الطحاوى: واتفقوا يعنى هؤلاء الفقهاء الثلاثة يعنى أبا حنيفة ومالكا والشافعى رضى الله عنهم على جواز الصرف اذا كان أحدهما دينا وقبضه فى المجلس، فدل على اعتبار القبض فى المجلس، دون كونه عينا اهد و

ومما يدل على أنه لا يشترط التعيين فى العوضين حين العقد حديث ابن عمر فى تقاضيه الدراهم عن الدنانير والدنانير عن الدراهم ، فان أخذ أحدهما عن الآخر صرف والمأخوذ عنه ليس معينا ، وسنذكر ذلك فى الكلام فى القسم الخامس ان شاء الله تعالى .

(فان قلت) حكمتم هنا بجواز الصرف على الموصوفين على المشهور ، وحرمتم فيما تقدم أن اسلام أحد النقدين فى الآخر لا يجوز ، ولنا خلاف مشهور على النظر الى المعين أن يحكم بفساده لأنه سلم ، أو يحكم بصحة السلم فيه حالا ، كما قال القاضى أبو الطيب (قلت) امتناع اسلام أحد

النقدين في الآخر والكلام فيه مختص بما اذا كان بلفظ السلم ، فانه ينبىء عن الأجل ، والمانع من صحة الصرف •

(فان قلت) هذا ظر الى جانب اللفظ والسؤال اذا ظرنا الى المعنى ، ثم ان اشعار اللفظ بالأجل يزول بشرط الحلول ، وحينئذ يلزم أحد الأمرين (اما) تصحيح السلم فيها كما قال القاضى أبو الطيب (واما) فساد هذا العقد ، ولم يقل به أحد من الأصحاب (قلت) الصرف والسلم قسمان من أقسام البيع ، فهما خاصان تحت أعم وبينهما أعنى الصرف والسلم عموم وخصوص من وجه ،فان بيع الموصوف في الذمة قد يكون نقدا وقد لا يكون ، وبيع النقد قد يكون في الذمة وقد لا يكون ، ففي مصل صدقهما ، وهو ما اذا كان النقد موصوفا في الذمة يجب النظر في الأحكام ، فحكم الصرف وجوب التقابض من الجانبين ، وحكم السلم قبض الثمن ،

وأما المثمن ، فاما أن تقول : ان السلم يقتضى جواز تأخره ، فيكون بين مقتضاه ومقتضى الصرف تضاد ، أو تقول : ان السلم لا يقتضى ذلك ولا عدمه بل مقتضاه بالنسبة الى المسلم فيه ثبوته فى الذمة فقط •

- (فان قلنا) بالأول فيرجح باللفظ ، فان عقد بلفظ السلم بطل ، وان عقد بلفظ البيع أو الصرف صح ، وكان صرفا ، وان لم يكن بينهما تضاد وكان السلم غير مانع من لزوم التقابض فيجب أن يوفى الصرف حكمه ، ضرورة وجود المقتضى السالم عن المعارض ، فان كونه صرفا يقتضى التقابض وكونه سلما غير مانع على هذا التقدير ٠
- (فان قلت) الترجيح باللفظ فيما اذا جرى العقد بلفظ الصرف فيصح ، أو بلفظ السلم فيبطل لما بين اللفظين على ذلك التقدير من التضاد ، أما اذا جرى بلفظ البيع وهو أعم من السلم والصرف فيبقى تعارض المعنيين بغير مرجح ضرورة اشتراكهما فى مسمى البيع (قلت) بل لفظ البيع واضافته الى هذا المبيع الخاص مرجح ، لأن الشارع اعتبره بقوله : لا تبيعوا الذهب الى آخره ، وانما العلماء سموا هذا النوع باسم الصرف لما ستعرفه ، وهذا البحث لا يختص بهذا القسم ، بل يجرى فيما اذا كان البيع موصوفا ، والثمن معين أو دين فى القسم الرابع والسادس ، والله أعلم ،

والامام رحمه الله استشعر هذا البحث فقال لما تكلم فى الصرف على الندمة: ولا يكون هذا من السلم ، فانوضع السلم على اشتراط تسليم رأس المال فى المجلس فيحسب ، والصرف يجوز عقده على وصف ، ثم لابد من التقابض ، وهذا الذى قاله رحمه الله انما هو ذكر حكم السلم والصرف يوحكم العقد زائد على حقيقته فلا يجوز أن يجعل جزءا منها ، وفيما قدمته كفاية ، والله أعلم .

(فسرع) لم يجزم الأصحاب بجواز بيع الطعام الموصوف فى الذمة ، بالطعام الموصوف كما جزموا فى الصرف ، بال حكوا فى الطعام وجهين ، وقال الرافعى : ان الأشبه بكلام الشيخ أبى على والأئمة أن وجه الجواز أظهر •

(فرع) هل يسوغ الاستبدال في هذا القسم أو لا ؟ اعلم أن الاستبدال عن الثمن الثابت في الذمة في غير الصرف يجوز على الجديد المشهور ؛ وأما في الصرف فالصواب المقطوع به أن ذلك لا يجوز لأنه لو استبدل عنه لم يحصل مدلول قوله صلى الله عليه وسلم « عينا بعين » لا عند العقد ولا في المجلس ، فوجب البطلان والفرق بينه وبين الثمن في غير الصرف ؛ أن الثمن في الصرف غير مستقر لأنه بعرضية البطلان بالتفرق قبل قبضه ، بخلاف الثمن في غير الصرف ، ولهذا جزم بعض الأصحاب أن محل الخلاف فيما اذا كان المبيع قد قبض ، أما اذا كان المبيع لم يقبض فانه لا يجوز الاستبدال عنه قولا واحدًا ، وللقائل الآخر أن يقول : انه غير قابل للانفساخ من جهته ، بأن يتلف قبل قبضه فينفسخ العقد به • والثمن في الصرف قابل للانفساخ الآتي من جهته بعدم قبضه ، وأيضاً فهو غير لازم على المذهب لأن العقد لا يلزم على المذهب ما لم يتقابضا بخلاف الثمن في غير الصرف فانه بنصور فيه اللزوم قبل القبض ، ولو فرعنا على رأى ابن سريج في اللزوم قبل التقابض أو على وجه القائل بصحة بيع المبيع في زمان الخيار ، لم يلزم أن يطرد ذلك في الصرف لما أشرت اليه من دلالة الحديث على اشتراط التعيين فان لم يكن في العقد فلابد من المجلس ، وقد خرج شيخنا أبو العباس بن الرفعة جواز الاستبدال فيما اذا كان العوضان نقدين على أن الثمن ماذا ؟ وحكم بأنا اذا قلنا: الثمن النقد ولا مبيع هنا، فيجرى الخلاف في الاستبدال عن كُلُّ منهما وهو سهو لا ينبغى التعريج عليه والله أعلم •

- (فسرع) الابراء عن هذا العوض الشابت فى الذمة فى الصرف لا يصح ، فان افترقا قبل قبضهما بطل الصرف لأنه ابراء مما لا يستقر ملكه عليه قاله الماوردى •
- (فرع) جريان الصرف فى الذمة عند اختلاف الجنس لا اشكال فيه كذلك يجوز عند اتفاق الجنس كأن يبيع دينارا بدينار فى الذمة أو دراهم بدراهم فى الذمة وصرح به الجرجانى فى الشافى وابن أبى عصرون فى المرشد والانتصار والخوارزمى فى الكافى •
- (فرع) ظاهر المذهب جواز المعاملة بالدراهم المغشوشة قال فى التهذيب : فلو باع بدرهم مطلقا ونقد البلد مغشوش يجب درهم من ذلك ومن أصحابنا من قال : لأن المقصود ما فيه من النقرة ، وهو مجهول كتراب الصاغة ، وان كان نقد البلد فلوسا أو دراهم عطر بقية (١) يجوز التصرف فيها ، ومطلق العقد ينصرف اليها •
- (فسرع) جريان هذا القسم فى صرف النقد بغير جنسه لا اشكال فيه ، وهل يجوز فى الجنس الواحد حيث يكون هناك غرض صحيح ؟ ويمكن فرض ذلك فيما اذا اختلفت الصفة كأن يبيع دنانير مغربية بدنانير مشرقية ، أو دراهم لينة بدراهم خشنة ، لم أره منقولا ، والظاهر الجواز •
- (فرع) لو باع فى هذا القسم طعاما بطعام فى الذمة ، ثم عين وسلم فى المجلس فوجهان (أحدهما) المنع ، لأن الوصف فيه يطول بخلاف الصرف ، فان الأمر فى النقود أهون ، وهكذا يكفى فيها الاطلاق (والثانى) المجواز ، قال الرافعى رحمه الله : والأشبه بكلام الشيخ أبى على والأئمة أن هذا أظهر .
- (القسم الثالث) أن يكونا دينين ، كما اذا قال : بعتك الدينار الذى لى فى ذمتك بالعشرة الدراهم التى لك فى ذمتى ، حتى تبرأ ذمة كل منا ، وهذه المسألة تسمى بتطارح الدينين ، قال الشافعى رضى الله عنه فى كتاب الصرف من الأم : ومن كانت عليه دراهم لرجل ، وللرجل عليه دنانير فحلت

⁽١) كذا ولعله مطبقية ، أو بطريقية (ط) .

أو لم تحل ، فتطارحاها صرفا فلا يجوز ، لأن ذلك دين بدين ، وقال مالك : اذا حل فهو جائز ، واذا لم يحل فلا يجوز ، انتهى ، قال أصحابنا : ولكن طريقهما أن يبرىء كل منهما صاحبه ، فمذهب الشافعى رحمه الله وجميع أصحابه أنه لا يجوز ، وبه قال جماعة منهم الليث بن سعد وأحمد ، ومذهب أبى حنيفة كمذهب مالك رحمه الله أن ذلك جائز ، ومنشأ الخلاف فى ذلك أن هذا هل يدخل فى بيع الدين بالدين أو لا ؟ وقد أجمع أهل العلم على أن بيع الدين بالدين لا يجوز ، نقل ذلك ابن المنذر ، وقال : قال أحمد اجماع الأئمة أن لا يباع دين بدين ،

(قلت) وناهيك بنقل أحمد الاجماع ، فانه معلوم سنده فيه مع الحديث الذى روى أن النبى صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع الكالىء بالكالىء » وان كان ابن المنذر قال: ان اسناده لا يثبت ، والحديث مشهور عن موسى ابن عبيد ، وهو ضعيف ، ونقل عن أحمد أنه سئل أيصح في هذا حديث ؟ قال: لا ، فلو ثبت الحديث أمكن التمسك به ، فان الكالىء بالكالىء هو الدين بالدين ، وكذلك فسره نافع راوى الحديث ، والدين بالدين حقيقة فيما نحن فيه •

(أما) اذا لم يثبت فالاجماع لا يمكن التمسك به مع وجود الخلاف في هذه الصورة الخاصة ، فانه يؤول هذا الى تفسير بيع الدين بالدين المجمع على منعه ، يعنى ما نحن فيه ، وهو أن يكون للرجل على الرجل دين فيجعله على منعه ، يعنى ما نحن فيه ، وهو أن يكون للرجل على الرجل دين فيجعله عليه فى دين آخر مخالف له فى الصفة أو فى القدر ، فهذا هو الذى وقع الاجماع على امتناعه ، وهو فى الحقيقة بيع دين بما يصير دينا واذا لم يكن فى الحديث متمسك بضعفه ولا فى الاجماع لعدم التوارد على محل واحد ، واحتجت الحنفية والمالكية بحديث ابن عمر رضى الله عنهما ، وتقاضيه الدراهم عن الدنانير وبالعكس ، ولا دليسل فيه لأنه انما يدل على الدين بالعين أو بالموصوف ، والله أعلم ،

(فرع) قال الصيمرى : فلو وجب لزيد فى ذمة عمرو دينار أهوازى ووجب لعمرو فى ذمة زيد دينار أهوازى جاز أن يجعل ذلك قصاصا (۱) .

⁽١) وهو ما يسمى بالمقاصة في لفة المصارف اليوم .

(القسم الرابع) معين وموصوف ، كما اذا قال: بعتك هذا الدينار بعشرة دراهم ، فهذا جائز عندنا ، وعند جمهور العلماء الا ما تقدم من النقل عن مالك رحمه الله ، فلو جرى هذا القسم بلفظ السلم كان باطلا أيضا كالقسم الثانى ورأى شيخنا ابن الرفعة القطع بالجواز في هذا القسم ، للبعد عن بيع الكالىء ، وهذا غلط مخالف .

(القسم الخامس) دين بعين ، كما اذا كان له عليه دينار ، فقال : بعتك الدينار الذي لى عليك بهذه العشرة الدراهم فيجوز أيضا بشرط أن يكون ذلك الدين مما يجوز الاستبدال عنه ، وهذا قسمان (أحدهما) ألا يكون ثمنا ولا مثمنا كدين القراض والاتلاف (والثاني) أن يكون ثمنا على الجديد في غير الصرف ، فلو كان في الصرف فقد تقدم ما فيه ،ويشترط أن يكون الدين حالا أيضا ، فان كان مؤجلا فسيأتي حكمه اذا عرف ذلك فيجوز أخذ الدراهم عن الدنانير ، والدنانير عن الدراهم الثابتة في الذمة ، حكى عن عمر وابنه والحسن والحكم وحماد وطاوس والزهري والقاسم بن محسد وقتادة ، وابراهيم وعطاء على اختلاف عنهما ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والثوري والأوزاعي وأحمد واسحاق وعبد الله بن الحسن وأبي ثور ، وروى كراهة ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود وأبي سلمة بن عبد الله بن مسعود وأبي سلمة بن عبد الله بن مسعود وأبي سلمة بن عبد الله عنه ،

ثم اختلف الأولون فمنهم من قال: يشترط أن يكون بسعر يومها ، وقال أبو حنيفة رضى الله عنه: يؤخذ بسعر يومها ، وبأعلى وبأرخص ، قال أحمد بن حنبل رضى الله عنه: انما يقضيه اياها بالسعر ، وقال ابن قدامة: نم يختلفوا فى أنه يقضيه اياها بالسعر الا ما قال أصحاب الرأى ، ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم « لا بأس أن تأخذها بسعر يومها » واستدل له بأن هذا جار مجرى القضاء فيقيد بالمثل كما لو أحصيناه من الجنس ، والتماثل ، بينما هو متعذر من حيث الصورة فاعتبر من حيث القيمة ، والعمدة فيه حديث ابن عمر الذى تقدمت الاشارة اليه ، وهو ما رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه من حديث سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال: « كنت أبيع الابل بالبقيع ، فأبيع الدنانير وآخذ

الدراهم وأبيع الدراهم وآخذ الدنانير ، آخذ هذه عن هذه ، وأعطى هذه عن هذه ، فأنيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فى بيت حفصة فقلت : يا رسول الله رويدك أسألك ، انى أبيع الابل بالبقيع ، فأبيع بالدنانير وآخذ الدراهم ، وأبيع بالدراهم وآخذ الدنانير ، آخذ هذه عن هذه ، وأعطى هذه عن هذه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا بأس من أن تأخذ بسعر يومها ، ما لم تفترقا وبينكما شىء » وهذا لفظ أبى داود ، وقد تفرد سماك ابن حرب بهذا الحديث ، لا يروى من غير جهة سماك .

وقد وقع فى ابن ماجه من رواية عمر بن عبيد وهو الطنافسى قال: ثنا عطاء بن السائب أو سماك على الشك قال: ولا أعلم الا سماكا، والحديث معروف بسماك من أفراده لم يرفعه أحد غيره، وسماك اختلف الناس فيسه، فضعفه شعبة والثورى وابن المبارك، ونقل عن على نحوه، وقال أحمد: مضطرب الحديث انه كان يقبل التلقين، وان شعبة شهد عليه بذلك ووثقه بعيى بن معين، وقال أبو حاتم: صدوق روى له مسلم وقال ابن عدى: ولسماك حديث كبير مستقيمان شاء الله تعالى كله، وقد حدث عنه الأئمة وهو من كبار تابعى الكوفيين وأحاديثه حسان عمن يروى عنه وهو صدوق لا بأس به، وفي كتاب ابن أبى حاتم عن على بن المديني قال: سمعت أبا داود الطيالسي قال: سمعت خالد بن طليق يسأل شعبة فقال: يا أبا بسطام حدثنى بعديث سماك في اقتضاء الورق عن الذهب حديث ابن عمر فقال: أصلحك الله، وهذا حديث ليس يرفعه أحد الا سماك، قال فتذهب أن أروى عنك أبلاء ولكن حدثنيه قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر ولم يرفعه، وأخبرنيه أيوب عن نافع عن ابن عمر ولم يرفعه، وحدثنى داود بن أبى هند وأخبرنيه أيوب عن نافع عن ابن عمر ولم يرفعه، وحدثنى داود بن أبى هند عن سعيد بن جبير ولم يرفعه ورفعه سماك، فانا أفرى قر به به

قلت : وقد روى شعبة عن سماك ، فمن جملة ما روى عنه حديث سويد ابن قيس قال : جلبت أنا ومخرمة العبدى بزا من هجر أو البحرين ،حديث (١)

⁽۱) حدیث رواه آلحاکم باسناده عن سماك بن حرب عن سوید بن قیس قال : « جلبت آنا ومخرمة المبدى بزا من هجر او البحرین فلما کنا بعنی آنانا رسول الله صلی الله علیه وسلم فاشترى منا سراویل وقباء ، ووزان یزن بالأجرة قدفع الیه رسول الله صلی آلله علیه وسلم الشمن فقال : زن وارجح » قال الحاکم : رواه سفیان عن سماك بن حرب (ط) .

ليس لزيد رواه الحاكم فى المستدرك ، فهذا ما حضرنى من حال سسماك ، وهو ان شاء الله تعالى الى التوثيق أقرب ، وحديثه هذا يدخل فى قسم الحسن كما اقتضاه كلام ابن عدى وقد أخرجه الحاكم فى المستدرك وقال: انه صحيح على شرط مسلم ، فان لم يكن كما قال فلا أقل من أن يكون حسنا ، وسماك ابن حرب رجل صالح ، قال : قد أدركت ثمانين رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم روى عنه قال : « ذهب بصرى فرأيت ابراهيم الخليل على أفضل الصلاة والسلام فى النوم فقلت : ذهب بصرى ، قال : انزل الى الفرات فاغمس رأسك فيه وافتح عينيك فان الله تعالى يرد عليك بصرك ، قال : فقعلت ذلك فرد الله تعالى على "بصرى » .

وقد جعل قوم حدیث ابن عمر هذا معارضا لحدیث أبی سعید ، وشبهه فی قوله « ولا تبیعوا منها غائبا بناجز » قال ابن عبد البر : ولیس الحدیثان بمتعارضین عند أكثر الفقهاء ، لأنه یمكن استعمال كل واحد منهما ، فحدیث ابن عمر مفسر ، وحدیث أبی سعید الخدری مجمل ، فصار معناه لا تبیعوا منها غائبا لیس فی ذمه بناجز ، واذا حملا علی هدذا لم یتعارضا ا ه ، واذا ثبت هذا الحدیث فهو نص فی أخذ المتعین عن الدین (وأما) الاستدلال به علی الموصوف عن الدین فمحتمل ، فان كلام ابن عمر محتمل لأن یكون بعتاض عن الدنانیر دراهم معینة ، ویحتمل أن یعتاض عنها دراهم غیر معینة فلم یعینها ، ویترجح الأول بقوله (وآخذ) فانه ظاهر فی القبض لا فی مجرد المعاوضة ویمكن ترجیح الأول بقوله (وآخذ) فانه ظاهر فی القبض لا فی مجرد المعاوضة ویمكن ترجیح الأول بقوله (وآخذ) فانه ظاهر فی القبض لا فی مجرد ورفع البأس مما اذا تفرقا ، ولیس بینهما شی ، ولو حصل التقابض لم ببق بینهما شی ، والو حصل التقابض لم ببق بینهما شی ، وان لم یتفرقا فلا یحتاج الی تقییده بالشرط ،

وقد رد ابن حزم هذا الحديث ومنع جواز ذلك ، ورد الحديث لأجل ماتقدم وقد مضى الكلام فيه ، ولأجل أنه قد روى هذا الحديث بعينه فى النسائى عن ابن عمر قال : « كنت أبيع الذهب بالفضة والفضة بالذهب فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك فقال : اذا بايعت صاحبك فلا تفارقه وبينك وبينه لبس » والجواب عن هذا بعد تسليم كونه حديثاً واحداً ، وأن هذه القصة مختصرة من تلك ، فان مضمون لفظ الحديث المتقدم أنه كان يبيع الابل بالدنانير ثم يبيع الدنانير بالدراهم وبالعكس ، فاقتصر فى رواية

النسائى على ذكر ما يفعل فى الثمن دون شرح القصة بكمالها فلا تعارض ولا أ منافاة ، ومن زاد حجة على من اقتصر والله أعلم • ويشترط فى هذا القسم الخامس القبض فى المجلس ، وبنى مسألة ما اذا صالح بدين على عين •

(فرع) يشترط في هذا القسم أن يكون الدين حالا ، فلو أراد أن يأخذ على الدين المؤجل عوضا قبل حلول الدين لم يصح ، أما تقديم الدين فيجوز ، وقد تقدمت مسألة الاستبدال في كلام الشيخ ، ولكنى ذكرت هنا منها ما يتعلق بالصرف ، والذي صححه الماوردي هنا أنه اذا اعتاض عرضا عن النقد الذي في الذمة لا يلزم فيه قبض العرض في المجلس ، وادعى أن ذلك ظاهر المذهب وأنه لو اعتاض عرضا ونقدا ففيه قولا الجمع بين (١) ولا يسلم له ما ادعى أنه ظاهر المذهب ، وليس هذا موضع تحقيق ذلك ، وانما ذكرت هنا ما يتعلق بالصرف وممن صرح بأنه لا يجوز الاعتياض عن الدين المؤجل الماوردي قال : لأن المؤجل لا يجوز أخذ العوض عنه ،

(فرع) قال في التهذيب: لا فرق في جواز الاستبدال بين أن يكون بعد تسليم المبيع أو قبله ، ولو باع شيئا بغير الدراهم والدنانير في الذمة ٠٠ قال في التهذيب: انه كالدراهم والدنانير في جواز الاستبدال ٠

(فسرع) ولابد فى ذلك من لفظ البيع أو ما فى معناه • قال: ومن كان له على رجل ذهب حال فأعطاه على غير بيع مسمى من الذهب فليس بيع ، والذهب (٢) وعلى هذا دراهم مثل الدراهم التى أخذ •

(القسم السادس) دين بموصوف كما اذا قال: بعتك الدينار الذى لى في ذمتك بعشرة دراهم موصوفة أو مطلقة فى بلد فيها نقد غالب، فيصح ذلك عندنا أيضا على الأصح بشرط التعيين فى المجلس • وهى مسألة ما اذا صالح من دين على دين وحديث ابن عمر محتمل له كما تقدم ، ولا فرق فى المعنى من دين على دين الموصوفين ، فقد تلخصت هذه الأقسام الستة ، وكلها جائزة عند الشافعى رضى الله عنه الا القسم الثالث فقط وهو بيع الدين بالدين والله أعلم •

اذا عرف ذلك فالصرف فى الذمة واقع فى ثلاث صور ، القسم الشانى والرابع والسادس وصوره بمسألة الكتاب فى القسم الثانى ، وهو ما اذا كانا موصوفين ، وقد علمت أن المطلقين المعلومين حكمهما حكم الموصوفين ، فأذا تبايعا دراهم فى الذمة بدنانير فى الذمة ووصفا كلا من العوضين أو أطلقا ، وكان فى البلد نقد واحد أو غالب وتقابضا ، صح العقد على ما تقدم ، لا خلاف فى المذهب فيه الا ما حكيته عن أبى عاصم وانما صورة مسألة الكتاب فيما اذا كان العوضان فى الذمة .

وان كانصدر كلامه محتملا لما اذا كانت الدنانير في الذمة فقط ، لاطلاقه بعد ذلك أن لأحدهما أن يرد ويطالب بالبدل وتعليله بأن المعقود عليه ما في الذمة ولو كان أحد العوضين معينا لم يأت هذا الحكم والتعليل الا في العوض الآخر فقط ، فلذلك قلت ان صورة مسألة الكتاب فيما اذا كان في الذمة ، فاذا وجد أحدهما بما قبضه عيبا وهما في المجلس لم يتفرقا ولم يناجزا جاز أن يرده ، لا على سبيل الفسخ للعقد ، بل على أنه يطالب ببدل المقبوض ، ويطالب بالبدل ، لأن العقد وقع على ما في الذمة ، وما في الذمة صحيح ويطالب بالبدل ، لأن العقد وقع على ما في الذمة ، وما في الذمة صحيح فيه ،

فاذا قبض معيبا كان له أن يطالب بما فى ذمته مما يتناوله العقد ، كسا اذا قبض المسلم فيه ثم وجد به عيبا ، فان له أن يطالب ببدله بخلاف المعين ، فان العقد تناوله بعينه فلو طالبه ببدله لطالبه بشىء لم يتناوله العقد ، فكان له فسخه واسترجاع ثمنه فقط ، وهذا الحكم من كونه يرد العوض المقبوض عمنا فى الذمة ، ويطالب ببدله نص عليه الشافعى رحمه الله والأصحاب وجزموا به قولا واحدا ، وممن صرح بذلك القاضى أبو الطيب والشيخ أبو محمد وغيرهم ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون العيب من جنسه مثل أن يكون فضة خشنة أو صكتها مضطربة مخالفة لصكة السلطان أو بها صدع أو ثلم ، فضة خشنة أو صكتها مضطربة مخالفة لصكة السلطان أو بها صدع أو ثلم ، بذهب أو شبهها ، أو يشترى دراهم فتخرج رصاصا ، كذلك صرح الشيخ أبو حامد والمحاملي والماوردي والقاضي أبو الطيب والروياني وصاحب العدة وغيرهم والقاضي حسين والمصنف وغيرهما وسواء كان العيب بكل المقبوض أم بعضه نص عليه الشافعي رحمه الله والأصحاب .

فاذا رد العوض المذكور وقبض بدله وهما فى المجلس صح ، لأنه قد قبض قبل التفرق ، هكذا ينبغى أن يفهم كلام المصنف وسكوته عن صحة قبض البدل اذا أخذ بشرطه ، لأنه لازم لجواز المطالبة بالبدل ، فيكون التقدير : يطالب بالبدل لأن المعقود عليه ما فى الذمة ، فكان له المطالبة به كالمسلم فيه واذا قبضه صح ، لأنه قد قبض قبل التفرق ، فيكون الكلام متضمنا حكمين وعلتين ، أو يجعل تقدير الكلام فيطالب بالبدل ، لأن المعقود عليه ما فى الذمة ، فاذا قبض والحالة هذه فقد قبض المعقود عليه قبل التفرق، أو يقتصر على الحكم الأول فقط ، وحينئذ لا يحتاج الى قياسه على المسلم فيه ، بل يكون التقدير ، يطالب بالبدل لأن المعقود عليه ما فى الذمة ، فاذا قبض قبل التفرق ، فلم ينفسخ العقد ، وهذه العلة كافية فى بقاء العقد الموجب لجواز المطالبة .

ولا بد من أخذ هذين النقدين والا فسلا يحسن أن يجعل علة جواز المطالبة بالبدل أنه قد قبض قبل التفرق ، لأنه الى الآن لم يقبض ، وهذا الخلاف قريب ظاهر من معنى الكلام ، لا يخفى على متأمل ، واذا قدرت جملة شرطية محذوفة كما ذكرت صار المعنى : فاذا قبض قبل التفرق فقسد قبض قبل التفرق ، وظاهر هذا أنه كلام لغو ، فان المغايرة بين الشرط والجزاء واجبة ، فاعلم أن المغايرة تحصل باختلاف الضميرين فالضمير فى قبض الأولى عائد على البدل ، والضمير فى قبض الثانى عائد على المعقود عليه الذى قبضه من حيث هو شرط والله أعلم ،

والقاضى أبو الطيب ذكر الجملة الأولى وقاسه على المسلم فيه ، ولم يحتج بعد ذلك أن يصرح بأنه اذا قبضه يصح لوضوحه ، ولم يذكر القبض فبل التفرق فى العلة ، وكذلك الشيخ أبو حامد فاحتمل كلام المصنف بهذه الزيادة من البحث والتقدير ما لم يحتمله كلامهما ، والله أعلم ، ومذهب أحمد في ذلك كمذهبنا .

(فان قلت) كيف جزموا بأن له أن يرد ويطالب بالبدل ؟ ولنا خلاف فى رأس مال السلم أن تعيينه فى المجلس هل يكون كتعيينه فى العقد ؟ والأصح على ما قاله الغزالي والرافعي فى كتاب السلم أن المعين فى المجلس كالمعين فى

العقد ، وان له المطالبة بعينه عند الفسخ ، وليس للمسلم اليه الاتيان ببدله فهلا كان كذلك ههنا ؟ .

(قلت) قد تخيل ذلك بعض شيوخنا وقال: انه يلزم على هذا التقدير أنه اذا وجد به عيبا ورده فى المجلس ألا يجوز له أخذ البدل على وجه ، كما اذا ورد العقد على عينه ، قال: ولم أره وهذا التخيل ضعيف والأصحاب كلهم مطبقون على الجزم بهذه المسألة وألزموا بها المزنى فى قوله: انه لا يرد بعد التفرق وجعلوا هذه المسألة ناقصة لدعوى أن المعين فى المجلس كالمعين فى العقد مطلقا ، واذا تأملت الفرق بين المعين وما فى الذمة ظهر لك الجواب عن هذا الالزام ، فان امتناع الاستبدال فى المعين ، لأنه نقل للعقد من محل الى محل وليس كذلك فى الموصوف بل هو مطالبة بالمستحق ، فان العقد لم يرد على هذا المقبوض قطعا (وان قلنا) بأنه بعينه قام مقامه تعيينه فى المعقد ، والاكتفاء به ، وفى الرجوع الى عينه عند الانفساخ ، فانه يلزم من المقد ، والاكتفاء به ، وفى الرجوع الى عينه عند الانفساخ ، فانه يلزم من ارتفاع العقد ارتفاع الملك فيه ، لكونه من أثره وانما ورد العقد على الموصوف ولا تتعين حقيقته بالقبض والله أعلم ،

والذى ذكره الأصحاب هنا من الفرق بين ما قبل التفرق وبعده جار بعينه فى المسلم فيه ، كذلك صرح صاحب التتمة والرويانى ، وجزما فى السلم والصرف بجواز الاستبدال عند ظهور العيب قبل التفرق واجراء الخلاف بعده ، والذى ذكروه فى السلم من أنه اذا فسخ بسبب يقتضيه وكان رأس المال موصوفا ثم عجل فى المجلس وهو باق له المطالبة بعينه على الأصح تفريعا على أن له حكم المعين فى العقد ، الذى يظهر بأنه يجرى بعينه فى الصرف ، وان لم أره منقولا ، حتى لو تقايلا فى الصرف بعد التفرق لو جرى الصبب يقتضى الفسيخ كان له الرجوع الى عين العوض الذى يخيل ، والله أعلم ، فلا منافاة بين هاتين المسألتين فزال الايراد والتخريج الذى يخيل ، والله أعلم ، وقد علل المحلى فى الذخائر جواز الابدال قبل التفرق بأن ما فى الذمم وقد علل المعلى فى الذخائر جواز الابدال قبل التفرق بأن ما فى الذمم وقد علل المعلى فى الذخائر جواز الابدال قبل التفرق بأن ما فى الذمم وقد علل المعلى فى الذخائر جواز الابدال قبل التفرق بأن ما فى الذمم وقد علل المعلى صحيح وان جاز رده ، والله تعالى أعلم .

(فسرع) لو قبض المعقود عليه في الصرف في الذمة ، وتلف في المجلس ، ثم اطلع على عيب فيه ، وهما في مجلس العقد قال في التهذيب : غرم ما تلف عنده ويستبدل .

(فسرع) لا شك أنه لو رضى به بعيبه جاز فى هذا القسم اذا كان العيب من جنسه ، وان اختار أخذ أرشه لم يجز • وقال الحنابلة : ان كان من جنسين جاز والله أعلم • هذا كله اذا لم يتفرقا • ومن المعلوم أنه يجوز الرضا بالعيب اذا كان العيب من الجنس كرداءة الفضة وما أشبه ذلك والله أعلم •

أما اذا تفرقا ثم ظهر العيب _ فان كان العيب من حيث اختلاف الجنس بأن يسلمه على أنه دراهم فاذا هى رصاص ، أو على أنه ذهب فاذا هى تبر ، والفرض أن العيب الجميع _ فقد بطل العقد • لأن الذى قبضه غير العوض الذى وقع عليه العقد • ولا يجوز له امساكه فاذا عقد عقد الصرف وتفرقا قبل القبض بطل • نص عليه الشافعى رحمه الله فى البويطى واتفق عليبه الأصحاب لا خلاف بينهم فيه • وقال أبو على الطبرى : انه يبطل قولا واحدا على هذا القول يعنى قول منع الاستبدال فأوهم أن فى ذلك خلافا على القول الآخر • ولا يكاد يصح وكذلك قال القاضى حسسين أنه لا خلاف فيه والله أعلم •

ثم ينظر فان كان العيب في الكل بطل عقد الصرف لما قلناه وان كان في بعضه بطل العقد فيه و وقال الماوردى : وصح في السلم على الصحيح من المذهب ، وكان أبو اسحاق المروزى رحمه الله يخرجه على قولين من تفريق الصفقة قال : وليس بصحيح لأن الفساد (١) وانما القولان فيسما اذا كان الفساد مقترنا بالصفقة وهذا التخريج الذي قاله أبو اسحاق هو الذي جزم به القاضي أبو الطيب والمحاملي و وقال الروياني : ان تخريجهما على تفريق الصفقة هو اختيار القفال وليس كمسألة العبدين اذا تلف أحدهما قبل القبض حيث لا يبطل في الباقي على الصحيح من المذهب قولا واحدا لأن عدم القبض في الصرف فساد في نفس العقد ، اذ تمام الصرف بالقبض في كون في السليم فياد ان أبطلناه في السكل رجع بجميع الشين ، وان قيل بجوازه في السليم كان المشترى بالخيار لتفريق الصفقة عليه بين أن يفسخ في السليم فيرجع بجميع الثمن أو يمضيه ، فان أمضاه في السليم فيرجع بجميع الثمن أو يمضيه ، فان أمضاه في السليم فيرجع بجميع الثمن أو يمضيه ، فان أمضاه في السليم فيرجع بجميع الثمن أو يمضيه ، فان أمضاه في السليم فيماذا

⁽۱) كذا بالأصل فحرد (ش) قلت : ولمل العبارة تمنقيم هكذا : (وليس بصحيح لأن القصاد في بعضه يبطله) (ط) .

يمضيه ؟ نظر ان كان الصرف جنسا واحدا أمضاه بحصته من الثمن قاله المحاملي .

وان كان جنسين فقولان (أحدهما) بحصته (والثاني) بجميع الثمن قاله المحاملي • قال الماوردي : وكان أبو اسحاق يخرج قولا ثانيا أنه يأخذه بجميع الثمن والا فسخ على معنى قوله في تفريق الصفَّقة • قلت : وما قال من الحكم بالصحة محله اذا كان بغير الجنس كالدراهم والدنانير ، أما في الجنس الواحد كما مثلناه في الفرع السابق فمتى أجاز بكل الثمن يدخل في الـ (١) كما سيأتي تظيره في الصرف المعين • هذا كله اذا كان العيب يخرجها من الجنس ، وان كان العيب لا يخرجها من الجنس بل من حيث رداءة الجوهر وخساسة المعدن ، أو قبح السكة والطبع فالبيع لا يبطل بذلك قولاً واحداً ، ولا خلاف أن له امساكه والرضى به ، نصَّ عليه الشافعي والأصحاب • وممن صرح بنفى الخلاف عليـــه الشيخ أبو حامد وله رده واسترجاع ثمنه ، وهل له ابداله ؟ لا يخلو اما أن يكون العيب بكل العوض أو ببعضه ، فان كان الكل معيبا ففيه قولان حكاهما المصنف والأصحاب ، وهما منصوصان في مختصر المزني (أصحهما) أن له الاستبدال، وهو الذي رجحه الشيخ أبو حامد والمحاملي في المجموع والتجريد والمجرد وأبو الحسن أبن خيران في اللطيف والجرجاني في المعاياة والخدوارزمي في الكافي ، والغزالي في الخلاصة ، والبغوى في التهذيب ، والرافعي وغيرهم ، وهو قول أبى يوسف ومحمد وأحمد بن حنب لى أصح روايتيه وروى ذلك عن الحسن وقتادة •

واحتج الأصحاب له بالقياس الذي ذكره المصنف، وهو مأخوذ من كلام الشافعي رضى الله عنه، فانه قال في المختصر: لأنه بيع صفة أجازها المسلمون اذا قبضت قبل التفرق، ويشبه أن يكون من حجته، كما لو اشترى سلما بصفة ثم قبضه فأصاب به عيبا أخذ صاحبه بمثله وهذا القياس الذي ذكره الشافعي رحمه الله وجه الشبه فيه ظاهر فان كلا منهما موصوف في الذمة، وقد تعين بالقبض، لكن للمزني أن يقول: ان التعيين بعد

⁽١) كذا بالأصل فحرر (ش) ، قلت : ولعلها يدخل في (الذمة) أو (الجنس) (ط) .

التفرق لا يصيره كالمعين في العقد ، فلهذا جاز ابدال المسلم فيه ، ولو فرضنا أن المسلم فيه عصل قبضه في مجلس عقد السلم ثم اطلع على عيب فيه بعد التفرق يجوز ابداله أيضا ، فان اقباضه في المجلس لا يكون واجبا كاقباض عوض الصرف فلا فرق بين اقباضه في المجلس وبعده بخلاف الصرف .

فزاد الشيخ في القياس تبعا للشيخ أبي حامد كلمة على سبيل الالزام للمزنى ، فجعل الجامع بينه وبين المسلم فيه جواز الابدال قبل التفرق وجعله ملزوما بجواز الابدال بعده ، ولا يمكن المزنى أن يعترض عليه بما قدمته لأنه يلزمه أن يقول بعد جواز الابدال في الصرف قبل التفرق ، وهو لا يقول به ، وهذا القياس أحد أنواع قياس الدلالة ، وهو أعنى هذا النوع منه أن يستدل بالنظير على النظير كقوله : من صح طلاقه صح ظهاره كالمسلم . فأن الطلاق نظير الظهار ، فيدل أحدهما على الآخر ، كذلك هنا الابدال بعد التفرق ، فيدل أحدهما على الآخر ، كذلك هنا الابدال بعد التفرق ، فيدل أحدهما على الآخر ، وهذا الابدال بعد التفرق نظير الابدال قبل التفرق قبل التفرق ، لكن للمزنى أن يقطع النظير ويقول : ان الابدال قبل التفرق لا يلزم منه محطور بخلاف الابدال بعد التفرق فانه يلزم منه حصول التقابض بعد التفرقة ، والتسوية بينهما في السلم لا محظور فيها أيضا ولا يلزم من أستوائهما في السلم استواؤهما في الصرف الا بعد بيان استواء حكم السلم استوائهما في السلم استواؤهما في الصرف الا بعد بيان استواء حكم السلم والصرف ، وأنه غير ثابت فتقف الدلالة .

وفى كلام الشيخ أبى حامد زيادة يندفع بها هذا السؤال ، وهو أنه قال : اذ لو لم يجز الرد بعد المجلس لما جاز فيه كالمعين بالعقد ، وهذه الزيادة كافية من غير قياس على المسلم فيه ، وللمزنى أن يمنع الملازمة والقياس على المعين بالعقد ، فان الامتناع فيه لأجل نقل العقد من على الى على ، وهو مشترك بين ماقبل التفرق وبعده وأما الموصوف فالمنع فيه عنده بعد التفرق لعلة قاصره عليه ، وهو كونه قصر القبض فى الصرف بعد التفرق ، وهذا منتف فلا يصح القياس ، ولهذا قال فى تعليق الطبرى على القول الذى اختاره المزنى فى التسوية بين المعين والموصوف انهما متفقان فى الجواز مختلفان فى الاعتلال . التسوية بين المعين والموصوف انهما متفقان فى الجواز مختلفان فى الاعتلال . قال : لأن فى بيوع الأعيان انما لم يجعل له الاستبدال لأن العقد وقع بعينه ، وفيما اذا كان موصوفا فى الذمة انما لم يجعل له الاستبدال ، لأنه كان يؤدى الى أن يقع التقابض بعد الافتراق ؛ فيؤدى الى دخول الربا فيه • فأشار الى أن يقع التقابض بعد الافتراق ؛ فيؤدى الى دخول الربا فيه • فأشار

رحمه الله بهذا الى خــلاف العلة ، ومع اختلاف العلة لا يصــح القياس والله أعلم .

فلم يبق الا النظر في دليل المزنى فان لم يسلم فالقياس يقتضى جواز الابدال مطلقا، فلنذكر ما ذهب اليه المزنى وتوجيهه وهو القول الأخير من القولين اللذين نص عليهما الشافعى، أنه ليس له الاستبدال وقال الشافعى: كالجواب فى المعين ورجح المزنى هذا القول ، فلهذا نسبت البحث المتقدم اليه ، وممن رجحه أبو على الفارقى تلمين العدة الى أبى حنيفة وابن أبى والبحر قال : انه الصحيح ونسبه صاحب العدة الى أبى حنيفة وابن أبى عصرون فى الانتصار والمرشد ، وجزم به الفورانى والقاضى حسين ، قال مام الحرمين رحمه الله : وعبر الأئمة عن حقيقة القولين فقالوا : اذا فرض رد على قصد الاستبدال فتبين أن القبض الذي هو ركن العقد لم يجر أم لا يستند البعض الى ما تقدم من القبض فعلى قولين ، وهذا بمثابة الاختلاف فى نظير هذا من السلم ، فلو أسلم رجل فى جارية ثم قبض جارية فوجدها دون الوصف ، فان قنع بها فذاك ، وان ردها فلا شك أنه يطلب فوجدها دون الوصف المستحق ، ولكن المسلم اليه هل يجب عليه استبراء الجارية التى ردت عليه ؟ فعلى قولين مأخوذين من الأصلين اللذين مهدنا الجارية التى ردت عليه ؟ فعلى قولين مأخوذين من الأصلين اللذين مهدنا الآن ، اه .

قال المزنى فى المختصر بعد حكاية كلام الشافعى رحمه الله: اذا كان بيع الأعيان والصفات من الدينار بالدراهم فيما يجوز بالقبض قبل الافتراق سواء، وفيما يفسد به البيع من الافتراق قبل القبض سواء لزم عندى أن يكون فى حكم المعيب بعد القبض سواء، وقد قال: يرد الدرهم بحصته من الدينار • قال الشيخ أبو حامد وغيره: للقول الذى اختاره المزنى ثلاثة أدلة:

(أحدها) أنا اذا جوزنا الاستبدال فانه يرد المعيب ويأخه العوض الذى استحقه بالعقد فيكون ذلك قبضا لعوض الصرف بعد التفرق ، وهذا بوجب فساد عقد الصرف فوجب أن لا يجوز • وقال الشيخ أبو حامد فيما علق عنه البندنيجي : ان هذه العلة أجود الثلاثة وهي التي أشار اليها امام الحرمين في كلامه المتقدم •

(الثاني) أن ما عين بالقبض بمنزلة ما عين بالعقد ، بدليل أنه يتعين به كما يتعين المعين بالعقد .

(الثالث) دلالة المزنى يعنى فى الكلام المتقدم ، ومعناه التسوية بين الصرف المعين والصرف فى الذمة فى الاستبدال ، قياسا على استوائهما فى التقايض .

وأجاب الشيخ أبو حامد والأصحاب عن الأول بأن القبض الذى حصل كان قبضا صحيحا ، بدليل أنهما لما تفرقا لم يبطل العقد ، ويجوز امساكه بلا خلاف ، ولو تلف لكان من ضمان القابض فالقبض صحيح ، لكن هو جائز وليس بلازم فاذا أراد الرد فانه يفسخ العقد فى الحال ، لأن الفسخ رفع العقد من حينه ، زاد المحاملي وقام القبض الثاني مقامه ، فهما قبضان تعقب أحدهما الآخر ، فلم يكن فى ذلك تفرق قبل القبض بوجه ، وأما الثاني فباطل اذا وجد العيب قبل التفرق فانه قد يعين بالقبض كما يعين بالعقد ثم له الاستبدال ، وأن لم يكن له ذلك فى المعين بالعقد ، لأنه يطلب منه غير ما ابتاعه ، قال : وما قاله المزنى ينكسر بالاستبدال فى المجلس لأنها أنفقا فيما قال وافترقا فى ذلك ، فهذا ما ذكره المزنى وجوابه ،

وأنت اذا تأملت ذلك وجدته جوابا الزاميا ، فانهم وجدوا المزنى وافق على أنه يجوز الابدال قبل التفرق ، هكذا أوما اليه كل من تكلم فى المسألة ، ورأيت ذلك عينه فى تعليق الطبرى عن أبى على ابن أبى هريرة صريحا ، ووافق أيضا على أنه يجوز له امساكه ، كما يقتضيه كلام الشيخ أبى حامد وغيره ، فلزمه بمقتضى ذلك ، والا فلو أن ذاهبا ذهب الى أنه اذا خرج معيبا بعد التفرق بان بطلان العقد كان للبحث فيه مجال فان أصحابنا ذكروا خلافا فى السلم فى أن المعيب المقبوض هل يملك من حين القبض أم لا يملك الا من حين الرضى بالعيب ؟ وخرجوا على ذلك مسائل ، وكذا قال امام الحرمين فانه قال فيما اذا قبض فى الصرف ثم ظهر العيب قبل التفرق أنه بان أن المقبوض ليس ذلك الموصوف فى الذمة ، فكأن القابض لم يقبض ، والمجلس بعد جامع ،

هذا توجيه امام الحرمين لجواز الابدال قبل التفرق فكان على مقتضى ذلك ينبغى اذا قبض المعيب فى عقد الصرف من غير علم بالعيب ألا يملكه قبل العلم به على أحد القولين ، فاذا تفرقا والحالة هذه بطل العقد ، والعذر عن هذا أن الخلاف فى أن المعيب المقبوض هل يملك من حين القبض ؟ أو من حين الرضى ؟ يدل ألا يؤخذ بظاهره بل يكون معناه ، اللهم الا أن يقال : ان المعتبر فى الصرف التقابض لا حصول الملك به ، وهذا التقابض جرى صحيحا بدليل حصول الملك عند الرضى بلا خلاف ، ولو لم يكن القبض صحيحا لاحتاج الى قبض ثان ، وحينئذ يستقيم كلام الأصحاب ولا يبقى تناقض بين ما جزموا به وبين ما اختلفوا فيه ولا مانع يمنع من ذلك ، فان الشرط فى الربويات حصول التقابض وقد وجد ذلك ، والله أعلم ،

قال امام الحرمين رحمه الله: فان قلت: الصرف أضيق من غيره ، ونص الشرع يقتضى ألا يبقى بينهما علقة أصلا ، والملك أقوى العلق ، وان كان الأمر كذلك ، لكن الأمور التى سبق اعتبارها تغتفر ، وحصول العلم بكو "ن المقبوض لا عيب فيه مما يشق فلذلك لم يشترط وصحح العقد بالتفرق على هذه الصورة والله أعلم .

وقال القاضى حسين: ان القولين يلتقيان على أصل، وهو أن المستوفى عن الذمة اذا رد بالعيب هل يجعل كأنه لم يوجد الأخذ أولا ؟ أو كأنه وجد وزال الملك عنه ثم تجدد الملك ثانيا بالرد ؟ وفيه قولان ، فائدتهما فى مسألتين:

(احمداهما) اذا كان المسلم فيه جارية فردها بعيب ، همل يجب استبراؤها ؟

(والثانية) اذا كان المسلم فيه عبدا فاستكسبه وأخذ كسبه وغلته ثم رده بعيب فهل يجب رد الكسب والغلة ؟ فعلى القولين قال القاضى حسين رحمه الله: الله قلنا بأنه جعل كأنه لم يوجد القبض والأخذ فههنا يفسخ العقد ، لأنه حصل التفرق بينهما قبل القبض في مجلس العقد ، وان قلنا هذا ملك آخر أى وتجدد الملك به فلا ينفسخ العقد به ، وهذان القولان اللذان نقلهما القاضى وان كانا قد تبين من القولين اللذين حكيناهما عن

الأصحاب فى أنه هل يملك المعيب من حين القبض ؟ أو من حين الرضى ؟ فهما غيرهما ، ولا يرد عليهما السؤال ، كما ورد على قائل القولين ، لأن كلام القاضى مفروض فيما اذا رد واحد البدل هل يقول : انه انتقض الملك فى الأول ، ويثبت فى البدل أو يقدر أنه لم يوجد الملك فى الأول أصلا ، وهذا أمر تقديرى لا أنه بطريق اليقين وهو فى الحقيقة يدل الى القول بأن الفسخ يرفع العقد من أصله ، فكذلك هذا رفع حكم القبض من أصله والعامل الآخر يرفعه من حينه ، فكذلك تقول انه زال الملك فى الأول وعاد فى الثانى ، هكذا ينبغى أن يفهم كلام القاضى ، وليس يلزم اثبات خلاف فى أنهاذا لم يرد ورضى بالعيب فى حصول الملك من حين الرضى ، أو من حين القبض ؛ فذلك الخلاف على الأصح الذى أورده القاضى سالم على الاشكال ، وانما ورد على من غيره بالعبارة الأولى ، وقد أورد أبو على الفارقى على المصنف فقال : اطلاق الابدال على ما يوجد عما فى الذمة لا يجوز ، فان الاجماع منعقد على أنه يجوز ابدال المسلم فيه قبل قبضه ،

قال: فان قيل: لو لم يكن المقبوض بدلا عما ثبت في الذمة لكان اذا تلف في يده يلزمه قيمته ، ولا يرجع بماله في الذمة (قلنا) انما يسقط حقه بما في الذمة اذا تلف المقبوض ، لأنه قبضه بصفة المسلم فيه لا أنه يدل عنه ، ولهذا لو قبضه على أنه بصفته ثم وجده معيبا فرضى به جاز ، وما كان بطريق البدل ، بل لأنه أخذ على أنه بصفة ماله في الذمة فكذلك اذا تلف ، فعلى هذا الصحيح قول المزنى وهو أنه لا يجوز الابدال بعد التفرق لأنه يصير القبض في المستحق واقعا بعد التفرق وذلك لا يجوز بحال اه ، وما ذكره مبنى على أن المراد ابدال ما في الذمة ، وليس كذلك بل المراد أن الذي يؤخذ ثانيا بدل عن المأخوذ أولا فالابدال المقبوض عما في الذمة لا لما واعلم أن ما في الذمة موصوف ينطلق على أفراد كثيرة كالمبهم بينها ولا يتأتى تسليمه كذلك لكنه يعينه في فرد من أفراده فيتعين فيه ، ويكون مسلما لما في الذمة في ضمن ذلك المعين ، اذ لا يتأتى تسليم ما في الذمة مجردا ، فاذا ود ذلك المعين وأخذ البدل فقد انتقض ذلك التعيين وانتقل الى معين آخر ، وما في الذمة صادق عليهما لم يقع فيه ابدال وانما الابدال لقيام المعين الثاني

مقام المعين الأول ، وليس المعنى بالابدال ههنا المبادلة والاعتياض ، وانما المراد أخذ ما يسد مسد الأول فقد بان أن الذى ذكره الفارقى وفرع عليه ترجيح قول المزنى غير متوجه والله أعلم .

(التفريع) اذا قلنا بالصحيح وهو جواز الاستبدال بعد التفرق فانه يرد ويأخذ بدله فى المجلس • كذلك قال الشيخ أبو حامد • ويوافقه ما تقدم من قول المحاملي أنهما قبضان تعقب أحدهما الآخر • وبه صرح الغزالي فى الخلاصة والبغوى فى التهذيب • وحكى القاضى حسين فى تعليقه مع ذلك وجها أنه لا يشترط الا ان وجد فى المقد الأول ، ولا خيار فى الفسخ واسترجاع الثمن على هذا القول • قال الماوردي وابن الصباغ وغيرهما : من غير أرش • قال القاضى أبو الطيب : ان له رده واسترجاع ثمنه وكذلك الروياني فى البحر ذكر أن له فسخ المقد ومال ابن الرفعة الى ما قاله الماوردي فى ذلك من غيرأن يقف عليه • ونقله عن صاحب النتمة لأن المعقود عليه باق فى ذلك من غيرأن يقف عليه • ونقله عن صاحب النتمة لأن المعقود عليه باق فى ذلك من غيرأن يقف عليه • ونقله عن صاحب النتمة لأن المعقود عليه باق فى الذمة كما فى المسلم فيه اذا رد بسبب العيب • ثم ذكر أنه يشكل على بناء الامام فانا انما جوزنا الابدال بناء على أنه ملك بالقبض ومتى ملك المعيب بالقبض امتنع أن يكون باقيا فى الذمة ، والأصح ما قاله الماوردي وابن الصباغ وممن جزم به ابن أبى عصرون فى الانتصار والله أعلم •

وان قلنا بالقول الآخر فيخير بين أن يرضى به معيبا وأن يرده ويفسخ العقد ويرجع بما دفع كالصرف المعين ، فان أراد أن يمسك البعض ويرد البعض ففيه وجهان مذكوران فى تعليق ابن أبى هريرة ، (أحدهما) لا سبيل له الى ذلك قال : وهو أقوى ، (والشانى) له ذلك على قول من يفسرق الصفقة ، ومن أصحابنا من قال قولا واحدا أن لا سبيل له الى ذلك ، فهذه طريقان فى جواز رد البعض اذا كان الكل معيبا ، وهما غريبان لم أرهما الا فى تعليق أبى على الطبرى عن ابن أبى هريرة ، هذا اذا كان الكل معيبا فان كان العيب ببعضه وفرض أن العيب لا يخرجها من الجنس فقد بناه الأصحاب والشيخ أبو حامد والقاضى والمحاملى على القولين السابقين _ ان قلنا هناك له الاستبدال _ فههنا له أن يرد القدر الذى هو معيب ويطالبه ببدله سليما ، وقال المحاملى : انه ههنا أولى ،

وعبارتهم مشعرة بأنه ليس له أن يرد الجميع ، وبه صرح فى تعليق أبى على الطبرى فانه قال فيما اذا وجد بعضه جيدا وبعضه رديئا أنه ليس له أن يرد الجيد ويكون له الردىء بالخيار بين أن يرضى به وبين أن يستبدل وهو يوافق ما قدمناه أنه لا خيار له اذا كان الكل معيبا ، وقلنا بجواز الاستبدال ، وان قلنا انه ليس له الاستبدال فيما اذا كان كله معيبا فههنا كذلك ، ونقلت من خط سليم الدارمي عن الشيخ أبى حامد أنه ههنا أولى فان اختار امساكه فلا كلام وان اختار الرد بالعيب تظرت _ فان رد الكل _ كان له ذلك وان أجاز رد البعض الذي هو معيب وامساكه السليم بنى على تفريق الصفقة ، أجاز رد البعض الذي هو معيب وامساكه السليم بنى على تفريق الصفقة ، والرد ، وليس له البدل ، وان قلنا : تبعض الصفقة يجوز رد ذلك القدر والمعيب ، وامساك السليم ويخير بين ثلاثة أشياء : امساك الكل ورده ، وامساك السليم بالحصة قولا واحدا ، كذلك بناه الشيخ أبو حامد وأبو على الطبرى والمحاملي والماوردي والشاشي والبغوى ،

واذا أمسك السليم أمسكه بالحصة قولا واحداً ، قاله المحاملي قال : لأن العيب من جنسه ، وفي هذا التعليل نظر فيحصل في هذا القسم الآخر ، وهو ما اذا أصاب ببعض ما معه بعد التفرق ثلاثة أقوال جمعها الشافعي رحمه الله في المختصر ولخصها الأصحاب (أحدها) أنه يبدل البعض المعيب (والثاني ، والثالث) قولا تفريق الصفقة ، فعلى قول ليس له أن يبدل ، ولكنه ان شاء رد الكل واسترجع الثمن ، وان شاء رضى به بجميع الثمن ، فيكون بالخيار بين شيئين وعلى قول الصفقة في الرد فان شاء رد البعض وأمسك الباقي بحصته من الثمن ، وان شاء رد الجميع أو أمسك الجميع فهو مخير بين ثلاثة أشياء والله أعلم .

(فسرع) لو ظهر العيب بعد التصرف وبعد تلف المقبوض المعيب ذكر في التهذيب أنه ان جوزنا الاستبدال غرم ما تلف عنه ويستبدل ، وان لم نجوز الاستبدال _ فان كان الجنس مختلفا _ يسترد من الثمن بقدر العيب ، وان كان الجنس متفقا فعلى الأوجه الثلاثة ، يعنى التي نقلها عنه في نظيره في الصرف المعين وأصحها عنده أنه يأخذ الأرش وبه جزم القاضى حسين في الصرف المعين خلافا لما جزم به كثيرون كما ستعرفه ان شاء الله تعالى .

وقد أطلق الماوردى أنه اذا اشترى دينارا فقبضه ثم وجده معيبا بعد تلفه أنه اذا اشتراه بجنسه لا يجوز الرجوع بالأرش ، وبغير جنسه فيه وجهان وسيأتى ذكرهما مبسوطين فى الصرف المعين • ثم قال بعد ذلك تفريعاً على امتناع أخذ الأرش : فاذا رد مثل الدينار المعيب فيما له مثل أو رد قيمته ورقاً فيما ليس له مثل نظر فان كان قد اشترى الدينار الذى بان عيبه بعينه لم يكن له المطالبة بسدله وان كان اشتراه فى الذمة من غير متعين فهل له الرجوع ببدله سليما أ فيه قولان مضيا فافهم كلام الماوردى امتناع من أخذ الأرش فيما نحن فيه فى الجنس الواحد ، وجريان الخلاف فيه فى الجنسين كما سيأتى فى الصرف المعين والله أعلم •

وهو عكس ما قاله صاحب التهذيب ، هذا كله في مسألة الكتاب وهي ما اذا كان الصرف في الذمة ، ومثله جار فيما اذا كان أحد العوضين موصوفاً والآخر معينا • أما اذا كانا معينين فقد ذكرهما المصنف في التنبيه ، ولم يذكرهما ههنا • وتلخيص القول أن الصرف قسمان صرف للنقد بغير جنسه كالدراهم بالدنانير فالعيب اما أن يكون من الجنس أو لا ، فان كان من غير الجنس فاما أن يكون بالكل أو بالبعض ، فانكان بالكل كما اذا اشترى دنانير فخرجت نحاساً فقد نص الشافعي رضي الله عنه على أن العقد باطل ، وتبعه على ذلك معظم الأصحاب كالشيخ أبى حامد والقاضي أبى الطيب والمحاملي فى المجموع والتجريد والمجرد، والماوردي وابن الصباغ والروياني والشاشي وغيرهم ، عن أبي على الطبري في الافصاح أنه قال من أصحابنا من قال : البيع صحيح ويثبت فيه الخيار ، لأنالعقد قدر على عينه وهي رواية عن أحمد وهو مخالف لنص الشافعي ، فانه قال في كتاب الصرف من الأم : وان كان رأى من قبل أنه نحاس أو شيء غير فضة فلا يكون للمشترى أن يقبله من قبل أنه غير ما اشترى ، والبيع منتقض بينهما وقال القاضى أبو الطيب: هــذا نص يبطل كل تخريج قال الرآفعي : وهــذا اذا كان له قيمــة فان لم يكن لم يجيء هذا الخلاف • وفي مذهب أحمد رواية ثالثة ضعيفة عن أحمد أن العقد صحيح لازم، وليس له رد ولا بدل وهو بعيد والله أعلم .

وقال الشيخ أبو حامد: لم يقتصر الشافعي على بطلان البيع باختلاف الا في هذا الموضع • وجعل القاضي حسين الخلاف في ذلك قولين وهو غريب

أو توسع في الاطلاق ولهذه المسألة أمثلة يجمعها الاختلاف في النظر الى الاشارة أو العبارة •

- ر منها) اذا قال : بعتك هذه البغلة فخرجت حمارا وفى البغال نوع . يشبه الحمير يكون بطبرستان •
 - (ومنها) اذا اشترى ثوبا على أنه من قطن فاذا هو كتان ، نقله أبو حامد وابن الصباغ عن الأصحاب ، أو على أنه قز فخرج كتانا ، لأن الكتان الخام يشبه القز ، قاله القاضى أبو الطيب .
 - (ومنها) اذا اشترى فصا على أنه ياقوت فخرج زجاجا نقله الجوزى(١) عن الشافعى (ومنها) اذا اشترى غلاما فكان جارية قاله الماوردى فى آخر شطر من باب الربا ، ففى هذه الصور كلها البيع باطل على المذهب وفيه الوجه الذى تقدمت حكاينه ، وينبغى أن يكون محل الوجه الذى حكاه صاحب الافصاح ما اذا جرى العقد بلفظ البيع ، أمااذا جرى بلفظ الصرف فيبطل قولا واحدا لأن بيع النقد بالنحاس لا يشمله اسم الصرف ، والله أعلم •

فان قلنا بالصحة قال القاضى حسين : فحكمه حكم ما اذا كان العيب من جنسه فان رضى به فذاك ، وان رده ينفسخ العقد ويأخذ ما دفعه اليه ، وليس له الاستبدال وهذه الصورة التي حكم فيها بالبطلان شرطها أن يقع الاختلاف في الجنس كما رأيت أما لو وقع الاختلاف مع اتحاد الجنس فلا يبطل ، كما اذا اشترى دنانير على أنها مغربية فخرجت مشرقية ، أو على أنها ذهب أحسر فخرجت أصفر أو ثوبا على أنه هروى فاذا هو غير هروى ، صرح به الماوردى ، وقد ذكر المصنف بعض هذه المسائل في باب يع المصراة وذكر فيها وجهين ، والقاضى حسين ذكر ذلك قولين ، ولعله أثبت ما حكاه صاحب الافصاح قولا ، وقد وقع في الكفاية لابن الرفعة وهم في النقل عن أبى الطيب والماوردى في الاجازة بكل الثمن أو بالقسط فقال عن الماوردى انه جزم بالقسط ، وعن أبى الطيب انه خرجه على الخلاف ، وذلك تخليط نشا من عدم التمييز بين الأقسام ، واختلاف أبى الطيب

كذا بالأصل ولعله المزنى .

والماوردى ليس فى هذا القسم ، بل فى قسم يأتى بعد ذلك ، هذا اذا كان العيب بالجميع ، أما اذا كان ببعضها والفرض أنه من غير الجنس كما اذا اشترى دراهم فوجد بعضها نحاسا بطل البيع فى النحاس على ما تقدم وفى انباقى قولا تفريق الصفقة ،

فان قلنا لا تفريق بطل في الجميع واسترد جملة الثمن ، وان قلنا يفرق وهو الصحيح كان له امساك الباقى ، وبماذا يمسكه ؟ وفرض المسألة في صرف النقد بغير جنسه ، هل يمسك الباقى بحصته من الثمن أو بالجميع ؟ فيه قولان حكاهما القاضي أبو الطيب والماوردي وآخرون ، وهما القولان فيما عداها من صور تفريق الصفقة ، والأصح أنه يأخذه بالحصة ، فعلى هذا يشبت له الخيار ، لأن الصفقة قد تفرقت عليه • وممن صرح بذلك القاضي أبو الطيب والماوردي ووان كان العيب من جنس المعقود عليه كخشونة انفضة ورداءة المعدن وما أشبه ذلك فالبيع صحيح لما تقدم التنبيه عليه ، ثم اما أن يظهر العيب والمعيب باق أو بعــد تلفه فان ظهر والمعيب باق فهو بالخيار بين أن يرد ويسترجع الثمن وبين أن يرضى به ، نص عليه الشافعي والأصحاب • وحكم الرد انفساخ العقد ، وليس له أن يطالب ببدله ولا يستبدل عنه قولا واحداً ، سواء قبل التفرق وبعده فان مورد العقد معين ، اتفقت كلمة الأصحاب على ذلك ، ولا أن يأخذ أرش المعيب ، لأن الأرش لا يستحق مع القدرة على الرد ، قاله الماوردي وغيره ، وذلك معروف في موضعه ، وسيأتي ان شاء الله تعالى تفاصيل ذلك وأحـــكامه في باب الرد بالعيب ٠

ومذهب أحمد فى هذا القسم أنه يجوز أخذ الأرش فى المجلس، والفرض فى صرف النقد بغير جنسه، ولا يجوز بعد المجلس الا أن يجعل الأرش فى غير الأثمان •

(اذا ثبت ذلك) فان كان العيب بالجميع كان بالخيار بين رده وبين الرضى به معيبا بالثمن كله ، وان كان العيب بالبعض كان له رد الجميع لوجود العيب في الصفقة ، وحكى الغزالي رحمه الله في الوسيط وجها في مسئلة العيب في الصفقة ، وحكى الغزالي معيبين وسأتكلم على ذلك في باب الرد العبدين أنه لا يردهما الا اذا كانا معيبين وسأتكلم على ذلك في باب الرد بالعيب ان شاء الله تعالى .

وهل له أن يرد المعيب ويمسك السليم ؟ قال الشافعى رحمه الله فى كتاب الصرف من الأم: فان رده رد البيع كله ، لأنها صفقة واحدة ، وهذا الكلام فد يوهم أنه ليس له التفريق ، وهو الذى جزم به الشيخ أبو حامد فى مسألة العبدين • وأكثر الأصحاب أطبقوا على تخريجه على قولى تفريق الصيفة فى الدوام • وسيأتى التنبيه فى باب الرد بالعيب على أن الصحيح عدم التفريق هنا ، وان كان الصحيح أن الصحيح ، فان قلنا لا يتبعض كلا يتخير بين شيئين الخلاف لكن الصحيح غير الصحيح ، فان قلنا لا يتبعض كلا يتخير بين شيئين امساك الجميع ورد الجميع ، وان قلنا تفرق ، فان قلنا أنه يخير بحصته من الثمن كان له رد العيب وامساك السليم بحصته من الثمن ، وان قلنا يخير بكل الثمن لم يكن حظه فى رد المعيب لأنه لا يسترجع بازائه من الثمن شيئا فيكون رده سفها لأن تبقيته على ملكه أصلح له من رده هكذا قال القاضى أبو الطيب •

وليس في هذا اللفظ بيان أنه هل يمتنع عليه افراد المعيب بالرد على قول الاجازة بكل الثمن لافضائه الى هذا المحذور ؟ أو أنه يجوز له رده وامساك السليم لأن العقد قد صح على الكل ، فاذا ارتفع في بعضه يسقط بقدره من الثمن ، بخلاف تفريق الصفقة في الابتداء ، ولا يجرى قول الاجازة بالكل ههنا ، الأول مقتضى كلام الشيخ أبى حامد والمحاملي في المجموع والجرجاني فانهم قالوا (١) واللفظ الثاني هو مقتضى كلام المحاملي في التجريد فانه قال : ان قلنا تفرق الصفقة فله رد المعيب وامساك السليم بحصته من الثمن قولا واحدا ، وكذلك قال الماوردي وصاحب التهذيب ، وعبارة الرافعي قريبة منهم ، ذكر ذلك في فروع في آخر باب الرد بالعيب وهو الأقرب ،

فعلى الأول يخير بين شيئين خاصة رد الجميع وامساك الجميع ، ويستنع عليه التفريق لهذا المحذور وعلى الثانى يكون مخيراً بين ثلاثة ، رد الجميع عليه التفريق لهذا المحذور وعلى الثانى يكون مخيراً بين ثلاثة ، رد الجميع وامساك السليم بالحصة ليس الا ، وهو الذى صرح به الماوردى والمحاملي قال الماوردى : (فان قيل) ما الفرق بين هذا حيث أخذه بحسابه من الثمن قولا واحدا وبين أن يكون عيب بعضها يخرجها من الجنس

⁽١) ولا يوجد مقول القول في الاصول ولعل المقصود : يمتنع أفراد المعيب بالرد (ط) .

قبل التفرق بينهما ؟ ان ههنا قد كان له المقام على الكل بجميع الثمن ، وانما فسخ فى البعض المعيب ، وأقام على البعض السليم طلباً للحظ ، فلو قيل : يأخذه بجميع الثمن كان فسخ البيع سفها وليس كذلك اذا كان العيب من غير الجنس ، لأن البيع فيه قد بطل فلم يكن له أن يأخذه بجميع الثمن ، فجاز فى أحد القولين أن يأخذ السليم بجميع الثمن وقد ذكر هذا الفرق غير واحد من الأصحاب ، وهذا لا اختصاص له بالصرف والربا ، بل هو فى مسئلة العبدين أيضا اذا ظهر بأحدهما عيب وأراد رد المعيب وحده ، وامساك السليم لا يمكن أن يمسكه بجميع الثمن ، لأنه يصير رد المعيب سفها بخلاف تفريق الصفقة فى الابتداء اذا اشترى عبدا وحرا ، فانه لا يمكنه امساك الحر مع العبد ،

وكذلك اذا اشترى عبدين فتلف أحدهما قبل القبض ؛ وقلنا بالتفريق فانه يمسكه بحصته من الثمن قطعاً على المشهور الذى ذكره المصنف وغيره ، وحكى صاحب التتمة طريقة ضعيفة أنه على قولين أيضا ، وصاحب هذه الطريقة يلزمه أن يجرى ذلك فى الصرف ، وهذه الطريقة لا يعرج عليها ، فالحاصل أنه لا يمسك السليم وحده بجميع الثمن ، وأما امتناع التفريق أو جوازه والقطع بالتوزيع ففيه ما قدمته من البحث ولم أر من صرح به الا ما فهمته من اختلاف عبارات الأصحاب كما قدمت لك ، والله سبحانه أعلم ،

فهذه أربع مسائل فيما اذا كان الصرف المعين في جنسين

(القسم الثانى) اذا كان فى جنس واحد كالدراهم بالدراهم أو الدنانير بالدنانير فاما أن يكون العيب فى بعض المبيع أو فى كله و واذا كان فى كله فاما أن يكون من الجنس أو من غيره ، واذا كان من الجنس فاما أن يتبين قبل التلف أو بعده فهذه أربع مسائل أيضا :

(المسألة الأولى) اذا كان بعضها معيباً كما اذا اشترى دراهم بدراهم أو دنانير بدنانير فوجد ببعضها عيباً ، قال القاضى أبو الطيب وصاحب الشامل : ان البيع باطل ، سواء كان العيب من جنسها أو من غير جنسها لكونه رباً ، فانه باع جيداً ومعيبا بجنسه فينقسم الثمن عليهما على قدر قيمتهما فيؤدى الى

التفاضل ، كما فى قاعدة مدعجوة ، وفى كلام المحاملي والماوردى ما يقتضى النزاع فيه ، فانهما قالا فيما اذا كان الصرف فى جنس واحد ، وفرعنا على أن الصفقة تفرق : أنه يمسك السليم بحصته من الثمن قولا واحداً لأنه اذا كان الصرف دراهم بدراهم أو دنانير بدنانير وأمسك البعض بجميع الثمن كان ربا ، وهذا الكلام منهما يقتضى الحكم بصحة العقد بناء على تفريق الصفقة ، وكذلك الشيخ أبو حامد وان كان لم يصرح بالمسألة ، لكنه قال فى صدر كلامه : ان الجنس الواحد والجنسين فى الحكم سواء فاقتضى اطلاقه الحكم بالمسحة ،

وكذلك قال في المجرد: فإن تصارفًا عينًا بعين جنسًا واحداً أو جنسين لا فرق بينهما وذكر الأقسام الى أن قال : فان كان بعضه معيبا بني على تفريق الصفقة • وكذلك قال الجرجاني في المعاياة : كل من ملك الجملة بعقد اذا وجد ببعضه عيباً ، وقلنا _ له في أحد القولين _ أن يفرق الصفقة في الرد فانــه يمسك الباقى بجميع الشمن في مقول وبقسطه من الشمن في القول الآخر ، في الصرف ، وفي مال الربا اذا باع جنسا بجنس فانه يمسكه بقسطه من الثمن قولا واحداً ، لئلا يؤدى الى التفاضل ، وقد أقام صاحب البيان ما قاله كل من الفريقين وجهاً ، فجعل البطلان قول ابن الصباغ ، والآخر قول الشيخ أبى حامد وأثبتهما وجهين وما قاله القاضي أبو الطيب ومن وافقه أوفق لاطلاقهم في قاعدة مدعجوة ، ولعل الآخرين لاحظوا ما يقتضيه تفريق الصفقة من حيث العموم ولم يلاحظوا هذا العقد الخاص وأنه من صورة مدعجوة ، ولا يأتي الوجه الآخر الا على وجه بعيد حكاه الفوراني وآخرون في قاعدة مدعجوة أن اختلاف النوع أو الوصف لا يؤثر ، والمذهب خلافه والمحاملي من المصرحين باشتراط اتحاد النوع في الجنس الواحد في الصرف ، وقد صرح بذلك في اللباب، وجزم في المجرد بأن بيع الذهب الجيد بالوسط لا يجوز، ويكون المدرك في ذلك أن امتناع بيع الجيد والردىء مشروط بما اذا كانا متميزين • أما اذا خلطاً ولم يتميز أحــدهما من الآخــر فان ذلك جائز على ما سيأتي عن صاحب التتمة والتهذيب ، ولنستدل له بحديث ان شاء الله تعالى ، لكن في كون ذلك في المطعوم خاصة أو يجرى فيه وفي النقد نظر ، وأطلق صاحب التهذيب فيها ، وأما الروياني رحمــه الله فانه ذكرها وأخرج

المعيب من غير الجنس بالبعض وقال: أن المذهب البطلان قولا واحداً ، ولا يخرج على تقريق الصفقة فوافق القاضى أبا الطيب ثم ذكر خروج العيب من الجنس بالبعض ، وجعله من نفريق الصفقة فوافق فى ذلك آبا حامد والمحاملى ، فلا أدرى أذلك عن عمد أو لا ؟ وسيأتى تحقيق قاعدة مدعجوة أن شاء الله تعالى ، والله أعلم ،

قول أبي حامد : يكون حكمه كما تقدم من أنه مخير . اما أن يكون العيب من الجنس أو من غيره ؟ ان كان من الجنس فيخــير بين رد الجميع وامساكه ، وفي رد المعيب وامساك السليم بما يخصمه ما سمبق ، ولا يجيء ههنا قول الاجازة بكل الثمن لكن يخير بالحصة قطعاً كما قلنا هناك بتلك العلة ولعلة أخرى وهي أنه ربا فانه يتحقق التفاضل ، وان كان العيب من غيير الجنس فيبطل في المعيب بناء على المذهب فيما تقدم وفي الثاني قولا تفريق الصفقة ، فان أجاز فيتعين أن يخير بالقسط قطعا وقد يؤخر . رأيت في الكافي للخوارزمي أنه لو تصارفا عينا بعين بأن تبايعا دينارآ معينا بدينار معين فظهر أحدهما مستحقا أو نحاسا لا قيمة له بالبيع ، ولو أخر بعضه لا ينعقد ، وفي الباقى قولان (فان قلنا :) ينعقد فللمشترى الخيار ، فلو أجاز يخير بحصته من الثمن على أصح القولين ، فأجرى قول الاجازة بالكل هنا ، وهذا وهم لم أره لغيره ، ولا يأتي وجه الاجازة بالكل حذرا من الربا كما تقدم . وأما على الوجه الذي حكاه صاحب الافصاح ، فيمكن تخريجه على هذا الوجه على تفريق الصفقة في الأحكام فان النحاس مبيع لا يشترط فيه التقابض ، والنقد صرف فقد جمع بين بيع وصرف ، وفيه قولان ، هذا اذا لم يلاحظ صاحب هذا الوجه قاعدة مدعجوة أيضًا ، فان لاحظها وجعل ذلك تابعًا بطل في الكل ، ولم أر شيئًا مما ذكرته تفريعا على هذا الوجه منقولًا ، بل ذكرته تفقها ، والله تعالى أعلم •

(المسألة الثانية) أن يكون العيب فى الجميع ويكون العيب من غير الجنس ، كما اذا باع ذهباً بذهب فخرج نحاساً فحكمه البطلان كما تقدم وفيه الوجه الذى حكاه صاحب الافصاح .

(المسألة الثالثة) أن يكون العيب فى الجميع من الجنس ، كرداءة النوع وما أشبهه وتبين ذلك قبل التلف فحكمه ما تقدم فله رده واذا رده انفسيخ العقد ولا يجوز أخذ البدل .

(المسألة الرابعة) أن يكون العيب في الجميع من الجنس ويتبين العيب بعد التلف كما اذا صارف ذهبا بذهب أو ورقا بورق وتقابضا وتلف أحد المبيعين ثم علم الذي تلف له ما حصل أنه كان به عيب، فقد ذكرها المحاملي فرعا في المجموع ههنا والصيمري قال ، وجمعاعة من الأصحاب بعده ، وذكرها المصنف في باب الرد بالعيب وفرضه اذا كان المبيع اناء من فضة وزنه ألف درهم وقيمته ألفان فكسره ثم علم به عيبا وذكره الغزالي أيضا في الرد بالعيب ، وفرضه فيما اذا كان المبيع حلياً وجد به عيب مانع من الرد ، وقد بالعيب ، وفرضه فيما اذا كان المبيع حلياً وجد به عيب مانع من الرد ، وقد يتوهم أن ذلك كله أمثلة لمسألة واحدة لاشتراكهما في تعذر وليس كذلك ، يتوهم أن ذلك كله أمثلة لمسألة واحدة لاشتراكهما في تعذر وليس كذلك ، وهو اذا كان المعيب باقيا ولكن طرأ ما يمنع الرد فرأى المصنف هناك وغيره أنه يرد ، ويغرم الأرش ، مسألتنا هنا فيماإذا كان المعيب تالفاً فههنا لا يمكن القول بالرد اذ لا مردود ، فماذا نصنع ؟ .

قال المحاملى: قال ابن أبى هريرة: يفسخ البيع ويرد مشل ما أخذه وليسترجع ما دفعه لأنه لا يمكن أن يقول: انه يأخذ الأرش لأنه يحصل معه فى البيع تفاضل، ولا يمكن الرد لأن ذلك تالف لا يمكن رده، ولا يمكن أن يقال: انه يقر العقد ولا شىء له، لأنه قد عين بالمعيب فلابد له من استدراك ظلامته، فدعت الضرورة الى ماذكرنا، وهذا الذى قاله ابن أبى هريرة هو المذكور فى العدة وشرح الكفاية للصيمرى، والتحرير للجرجانى كلهم جزموا بأنه اما أن يرضى واما أن يرد مثل التالف فى عينه ويسترجع ما أعطاه، وكذلك الماوردى جرم بأنه ليس له الرجوع بالأرش وقال الرويانى: ليس له الأرش، ولا يمكنه الردى، فالوجه أن يفسيخ العقد بينهما ثم يرد عليه مشل الجيد، ويكون الردى، في ذمته يعطيه مثله أو قيمته ان اتفقا عليه، ذكره ابن أبى هريرة،

وقال القاضى حسين: اذا فسخ العقد فى المعيب التالف فانه يرجع عليه بأرش العيب مثل ان كان التالف معيب بعشر قيمته فانه يسترد منه عشر

القيمة و وتبعه صاحب التهذيب وزاد فذكر فى هذه المسألة ثلاثة أوجه ، قول ابن أبى هريرة ووجها أنه يأخذ الأرش من غير جنس ما أعطى قال : وهذا ضعيف ، ووجها أنه يسترد من الثمن بقدره كما فى غير الصرف وقال : ان هذا أصبح ، وأنه المذهب قال : لأن المماثلة فى مال الربا تشبيرط حالة العقد واسترجاع بعض الثمن حق ثبت له ابتداء فلا يراعى فيه معنى الربا .

(فسرع) اشترى دينارا معيناً بدينار معين فتلف أحدهما ، فوجد بالباقي عيبًا حكم عليه بمثله ولا يحكم عليه بالأرش لأنه يؤدي الى الربا • قاله ابن أبى هريرة والماوردى ، فان لم يكن له مثل ، مثل ان يكون نقرة أو اناء مصنوعا حكم عليه بقيمته أو يرضى به ناقصا فيكون له ذلك ، قاله ابن أبي هريرة ، فلو كان قد اشـــترى الدينـــار المعين بدراهم ، ففي جواز رجوعه بالأرش وجهان فى الحاوى (أقيسهما) عنده الحواز، فيرجع بأرش الدينار دراهم ، وبأرش الفضة ذهبا . (والثاني) قول الشيوخ من أصحابنا البصريين والجمهور مــن غيرهم ، لا يجــوز الرجــوع بأرش عيب الدراهم والدنانير ، لأن الصرف أضيق من البياعات فلم يتسع لدخول الأرش فيه ، ولأن الأرش بالايمان فلا يدخل فيها ، فعلى هذا ان كان عيب الدينار التالف الذي لا يخرجه من الجنس يصح أن يكون صفة بها يثبت في الذمة ، كسا اذا اشترى قاسانيا فبان بعد تلفه مغربيا فعلى المشترى أن يرد بدله مغربيا وان كان المبيع مبهرجا مما لا يصح أن يكون صفة لما فى الذمة فعليه _ اذا لم يرض بعيبه ـ أن يرد قيمته دراهم ولا يرد مثله ، لأن المبهرج لا مثل له . وذكر صاحب الشامل هذا الفرع غير منسوب الى أحد ، وقال فيه : يفسخ العقد بينهما ويرد مثل التي أتلفها أو قيمتها أن لم يكن مثل .

فأما قوله « يفسخ العقد بينهما » فقد وافقه على هذه العبارة فى الشافى وقال : فاذا فسخ رد من تلفت الدرهم فى يده درهما معيبا واسترد درهمه فالجيد مع بقائه وبدله مع تلفه ، ففى هذه العبارة ايهام أنه لا يستقل بالفسخ، وهو بعيد ، لأن باذل المعيب حينئذ من الفسيخ ان كان ذلك موقوفا على رضاه ، وأما فرقه بين المثلى والمتقوم فهو أولى من اطلاق ابن أبى هريرة وغيره ، لأن العيب قد بخرجه عن كونه مثليا ، وقد تقدم ذلك فى كلام الماوردى ،

وقال ابن أبي عصرون في الانتصار : يفسخ العقد ويرد مثل التالف أو قيمته ان لم يكن له مثل ، فوافق صاحب الشامل ، وذكر مجمل هذا الفرع فى الذخائر ، ولم يزد على أنه ليس له الا الرجــوع بالأرش ، واذا تأملت ما ذكرته وجدت من عدا القاضي حسين وصاحب التهذيب جازمين أو مرجعين أنه لا يجوز أخذ الأرش والله أعلم • وقــد بقى مما هو متعلق بهذا المكان فرع حسن • قاله ابن أبي الدم • وذكر أنه شيء لم يزل يختلج في القلب ، وهو أن الأصحاب أطبقو! على أن المشترى في باب المعيب اذا آشتري شاة مثلا وقبضها مُنتِجَت عنده ، ثم اطلع فيها على عيب قديم فله ردها والزيادة يختص المشترى بها . هـ ذا في شراء العرض ، فلو أسلم اليه في شيء وكان رأس مال السلم شاة موصوفه في الذمة ثم أحضرها المسلم في المجلس وقبضها منه المسلم اليه ثم افترقا ونتجت عنده، ثم وجد بها عيباً فله ردها عليــه ، ومطالبته بشاة سليمة موصوفة بالصفات المشروطة ، فهل يختص المسلم فيـــه بالنتاج ؟ قال ابن أبي الدم: هذا لم أر فيه نقلا الى الآن ولا بلغنيه من أحد من الأئمة ، بل فرعته استنباطا من جهتي حيث اقتضاه التفريع على الأصــون المقررة ، ونشأ مما ذكره الامام وصدره فى القاعدة المبــدوء بذكرها يقتضى أن يكون في النتاج وجهان مبنيان على القولين المذكورين أولا ، وهو أن المقبوض في المجلس عما في الذمـة اذا رده بالعيب بعد التفرق هل نقــول تملكه بالقبض وبالرد قد يقبض الملك ؟ أو يقال بالرد ؟ تبين أنه لم يملكه أصلا ، كأنهما تفرقا عن غير قبض ، فيه وجهان : فان قلنا انه ملكه بالقبض فقد حدثت الزيادة في ملكه ، أعنى في ملك المسلم اليه بعد قبضه فيختص بها • وان قلنا انه بالرد تبين أنه لم يملكه أصلاً ، فالزيادة حادثة على ملك المسلم ، فيجب على المسلم اليه ردها مع الأصل ٥٠ وهـــذا حسن ظهر وبه يظهر الفرق الذى ذكرناه بين العرض المعقود عليه عينا وبين العرض الموصوف في الذمة دينا ، ثم يقبض في المجلس عما ثبت في الذمة . هذا آخر كلام ابن أبي الدم ، وقد قدمت الكلام على هذا الأصل الذي أشار اليه وأنه هل ذلك بطريق التبين ؟ أم بطريق الفسخ المستأنف ؛ والله أعلم •

ولا يخفى أن المسألة لا تختص بالصرف بل تجرى فى كل حال من أحوال الربا بيع بجنسه • قاله الرافعى • ويجىء فى التفاصيل المذكورة فى الذمـــة

وفى العين الخلاف المذكور ، وفرض القاضى حسين الفرع اذا كان على معين ، فان كان بدينار فى الذمة قال : فان كان تالفاً _ فان لم يجوز الاستبدال مع بقائه فالحكم كالمبيع بالعين ، وقد تقدم ، وان جوزنا الاستبدال فقولان (أحدهما) يرجع عليه بأرش العيب للضرورة (والثانى) لا ، بل يغرم قيمة التالف ثم يرجع عليه بدينار سليم أو بخلخال سليم ، وكان فرض المسألة فى بيع خلخال بدينار . وقال : وهكذا اذا قلن فى المسلم فيه اذا تلف فى يده ثم تبين له أنه كان معيبا ، ففيه قولان (أحدهما) يرجع عليه بأرش العيب فيأخذ منه بقدره من رأس المال (والثانى) لا ، بل يغرم قيمة المتلف ويرجع عليه بالسليم فيه ، والله تعالى أعلم .

قال صاحب التهذيب: وكذلك لو باع طعاما بطعام ثم وجد به عيبا بعد ما تلف عنده. قال: وكذلك لو وجد المسلم اليه برأس مال السلم عيبا بعد ما تلف عنده فان كان رأس المال معيبا سقط من المسلم فيه بقدره ، مثل ان كان العيب ينقص عشر قيمته فيسقط عشر المسلم فيه. وان كان في الذمة وعينه ـ فان كان في المجلس _ يغرم ماتلفت عنده ويستبدل ، وان كان بعد التفرق _ فان جوزنا الاستبدال فكذلك ، وان لم نجوز فيسقط من المسلم فيه بقدره كما في المعين والله سبحانه وتعالى أعلم .

واعلم أن الأصحاب أطلقوا ما ذكرته ولم يبينوا أن بدل التالف هل ينزل منزلته حتى يكون الفسخ برده أو تمكينه من الفسخ لتعدر الرد بالتلف ؟ والأقرب الى الفهم من عباراتهم المتقدمة الثانى ، وهو مذهب أحمد . قال صاحب المغنى فى مذهبهم : اذاتلف العوض فى الصرف بعد القبض ثم علم عيبه فسخ العقد ويرد الموجود ، وتبقى قيمة المعيب فى ذمة من تلف فى يده ، فيرد متلها أو عوضها اذا اتفقا على ذلك ، سواء كان الصرف بجنسه أو بغير جنسه ، ذكره ابن عقيل ، وهو قول الشافعى . قال ابن عقيل : وقد روى عن أحمد جواز أخذ الأرش . انتهى كلامه وهو بين . وكأنه جعل العيب مخرجا له عن كونه مثليا ، فلذلك حكم بالقيمة والله أعلم .

(فسرع) لو باع طعاما بطعام فحدث عنده عيب ووجد به عيبا قديما قال في المطارحات : أن باع بغير جنسه رجع بنقصان المعيب ، لأن المماثلة من

شرط صحة البيع ، ولكن يردعليه مثل طعامه ويرجع عليه بما دفع ، ولا يرد لما حدث عنده من العيب شيئا (قلت) ولو باع نقداً بنقد فالحكم والتفصيل كذلك ، وهذه المطارحات ظنى أنها لابن العطار ، وكذلك رأيتها منسوبة اليه فى نسخة ، وفى نسخة أخرى رأيتها منسوبة لأبى اسحاق الاسفراينى •

(فسرع) لو كان الصرف فى الذمة وحصل التلف المذكور ثم اطلع على عيب قال فى التهذيب: ان كان فى مجلس العقد يغرم ما تلف عنده ويستبدل ، وان كان بعد التفرق ، فان جوزنا الاستبدال فهكذا ، وان لم نجوز الاستبدال بعد التفرق لل فان كان الجنس مختلفا لليستبد من الثمن بقدر العيب ، وان كان الجنس متفقا فعلى الأوجه الثلاثة (أصحها) يسترد من الثمن من الثمن بقدر العيب ، وكذلك لو باع طعاما بطعام وكذلك لو وجد المسلم اليه برأس مال السلم عيبا بعد تلفه ، اما أن يكون رأس المال معينا أو فى الذمة ، على التفصيل والحكم المتقدم ،

(فسرع) كل ما ذكرناه فيما اذا كان العيب من الجنس ، كرداءة السكة والجوهر وما أشبه ذلك ، أما لو بان بعد تلفه نحاسا أو مطلية فالبيع باطل ويترادان ، قاله الصيمرى ، وهو ظاهر مما تقدم وكل ذلك مفروض فى صرف النقد بجنسه ، أما اذا كان بغير جنسه فانه يسترد من الثمن بقدر العيب كما فى غير الصرف ، قاله فى التهذيب ،

(فسرع) لهما تعلق بالاستبدال عن الثمن (أحدهما) قال القاضى حسين اذا باع شيئا بدراهم برمكية لا يجوز العقد لأنه عزيز الوجود وقلما يوجد فى بلادنا هذه ، ولو باعه بدراهم فتحية ينظر فيه فان كان فى بلد يعم وجوده ، هذا يبنى على أن الاستبدال عنه جائز أم لا ؟ • ان قلنا : جائز صح والا فلا يصح العقد • قال صاحب التهذيب : انه اذا باع بما يعز وجوده فى البلد يبنى على أن الاستبدال عن الثمن هل يجوز ؟ ان قلنا يجوز صبح ثم ان وجد ذلك النقد والا يستبدل • وان قلنا لا يجوز الاستبدال لم يصح • كما لو أسلم فيما يعز وجوده (١) وهذا الاطلاق الذى قاله صاحب التهذيب أولى من التفصيل الذى ذكره القاضى •

⁽¹⁾ ومثاله ما لو باع العملة الصعبة كالدولار او الاسترليني نسيئة بالجنيه المصرى دانه يبطل فيه السلم لندرته وصعوبة تحصيله اذا صر التقابص (ط) .

(الثانى) اذا باع بنقد البلد ثم انقطع ذلك من أيدى الناس • قال القاضى حسين : ان قلنا يجوز الاستبدال فلا يفسد العقد • وان قلنا لا يجوز الاستبدال فقولان (أحدهما) ينفسخ (والثانى) يثبت له حق الفسخ • وهما كالقولين في المسلم فيه اذا انقطع •

فأما اذا باع بنقد البلد ثم ان السلطان رفع ذلك لا غير ، سواء باعه بثمن معين أو بشمن مطلق ، قال الروياني : وهمكذا لو باع بفلوس فنسخها السلطان ، وقال أبو حنيفة رضى الله عنه : ينفسخ العقد ، هذا كلام القاضى حسين ، وقاسه البغوى على ما لو أسلم فى صبطة فرخصت ليس له الا صبطة ، وحكى مع ذلك وجهآ أن البائع يخير بين أن يجيز العقد فيأخذ النقد الأول ، وبين أن يفسخ ويسترد ما أعطى ، كما لو تعييب المبيع قبل القبض ، قال الروياني : وهكذا لو باع بفلوس فنسخها السلطان ، قال الروياني : لو جاء بالنقد الثاني المحدث لا يلزمه قبوله ، فان أراد قبوله كان على سبيل الاعتياض وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه يلزمه قبوله ، قال الروياني : لو حصل له على غيره مائة درهم من نقد معروف فلقيه ببلد آخر لا يتعامل فيه به نقل : خذه لزمه أخذه ، كما لو حرمه السلطان في بلده ، وقيل : لا يلزمه فقال : خذه لزمه أخذه ، كما لو حرمه السلطان في بلده ، وال كان يتعامل به ألبتة لا يلزمه أخذه ، وان كان يتعامل به ألبتة لا يلزمه أخذه ، وان كان يتعامل به ألبتة لا يلزمه أخذه ، وان كان يتعامل به على آخر كما يشبت له على آخر كما يشبت كما يسبب كما يسبب كما يسبب كالى يسبب كما يسبب

فصل في مذاهب العلماء في هذه المسألة

قد تقدم ذكر الأصح من مذهبنا أن له الابدال فيما اذا خرج المقبوض عن الموصوف فى الذمة معيباً بعد التفرق • وبذلك قال أبو حنيفة رضى الله عنه وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حنبل فى احدى الروايتين والأوزاعى والليث ابن سعد والحسن بن حسين ، حكاه عنهم العبدرى •

وقال صاحب المحيط من الحنفية فى كتاب الصرف فى باب خيار الرد بالربا فيه والاستحقاق: ولو وجد أحد المتصارفين الدراهم المقبوضة زيوفا أو كاسدة أو رائجة فى بعض التجارات دون بعض وذلك عيب عندهم ويستبدل غيرها ، ان العقد يقتضى سلامة البدل ، كما فى بيع العين ، والكلام فى صحة الاستبدال فى مجلس الرد من باب السلم م

ولو اشترى فضة فوجدها رديئة بغير عيب لا يردها ، لأن الرداءة ليست بعيب بل صفة تخلق عليها ، الا أنه ليس بجيد ، وصفة الجودة لا تستحق بالعقد الا بالشرط ، كما لو اشترى حنطة فوجدها أردا حنطة ، ليس له ردها الا اذا اشترط جودتها ، وقال صاحب المحيط الحنفى أيضا فى باب ما ينتقض القبض فيه من باب السلم : ولو وجد رأس المال مستحقا ومعيبا فلا يخلو اما أن يكون رأس المال عينا أو دينا فوجده مستحقا أو معيبا فرده فى المجلس أو بعد الافتراق ، فان أجاز المستحق آو رضى المسلم اليه بالعيب جاز السلم لأنه سلم له البدل ، والأصل أن صحة القبض تقف على اجازته ، فاذا أجاز يظهر أن قبضه وقع صحيحا وان لم يجز المستحق ولم يرض المسلم اليه بالعيب بطل السلم لأن العقد وقع على المعين ولم يسلم اليه ،

فان كان رأس المال دينا وقبضه ، فان وجده مستحقا في المجلس ، فان أجاز المستحق جاز اذا كان رأس المال قائما ، نص على ذلك الجامع ، وان لم يجز انتقض القبض بقدره من الأصل فصار كأنه لم يقبض ، فان قبض مثله في المجلس جاز والا فلا ، وان وجد ستوقا أو رصاصا فان تجوز به بطل السلم لأنه من جنس حقه فيكون استبدالا برأس المال قبل القبض وذلك لا يجوز ، وان رده وقبض آخر مكانه في المجلس جاز السلم لأنه لما رده وانتقض قبضه فكأنه لم يقبض وأخر القبض الى آخر المجلس جاز ، وان وجده زيوفا _ فان تجوز به جاز لأنه من جنس حقه ، وان رده واستبدل مكانه في المجلس جاز . فأما اذا تفرقا فوجده مستحقا ان أجاز المالك ورأس المال قائم جاز والا بطل ، وان وجده ستوقا (١) انتقض السلم بقدره _ تجوز به أو رد لأن الستوقة ليست من جنس حقه ، فيكون افتراقا لا عن قبض هذا القدر ،

(فسرع) حكم رأس مال السلم اذا وجد المسلم اليه عيبا حكم بدل الصرف على التفصيل الذي تقدم • ذكره صاحب التهذيب • وقد تقدم التنبيه على ذلك في كلام المتولى والروياني والله أعلم •

⁽۱) درهم ستوق كتنور وقدوس وتستوق بضم الناءين زيف وبهرج ملبس بالفضة وقال لكرخى : الستوق عندهم ما كان الصفر أو النحاس هو الفالب والأكثر فيه وفي ألرسالة اليوسفية المبهرجة اذا غلبها النحاس لا تؤخذ ا ها من تريب القاموس للشيخ طاهر ألزأوى مفتى لببيا ،

- (فسوع) لو أحال بالدنانير التي استحق فيها في الصرف قبل الافتراق على رجل حاضر فان لم يقبضها المستحق لها من المحال عليه حتى افترقا بطل الصرف وان قبضها في المجلس قبل الافتراق فوجهان حسكاهما الماوردي (ان قلنا) الحوالة معاوضة لم يجز (وان قلنا) استيفاء جاز •
- (فسرع) لو اشترى من صيرفى ديناراً بعشرة دراهم ، وقبض الدينار حصل للمشترى على الصيرفى عشرة دراهم ، فقال : أجل هذه العشرة بدلا من الثمن لم يجز سواء حصلت العشرة على الصيرفى قبل الصرف أو بعده ، وقال أبو حنيفة رضى الله عنه : ان حصلت قبل الصرف لم يجز ، وان حصلت بعده جاز ، قاله الماوردى .
- (فسرع) اشترى بألف درهم من نقد سوق كذا (۱) ، فان كان نقد ذلك السوق مختلفا بطل ، والا فوجهان (اظهرهما) الجواز (والثانى) لا ، لامكان التعيين قاله الماوردى ، ولو اشترى بألف درهم من ضرب كذا أو بما يضربه السلطان لم يجز ، قاله الماوردى ، واذا شرط فى الصرف أن الذهب يساوى كذا أو ما أشبه ذلك بطل الصرف ، لأنه ينافى مقتضاه ، قاله الماوردى وغيره ، وان باعه بدينار الا درهما _ فان جهلا أو أحدهما قيمة الدينار فى الحال _ بطل البيع ، وان علماها فوجهان (أصحهما) البطلان ، قاله الماوردى ، واذا صرف بدينار فدفع اليه دينارا راجحا قيراطا فأعطاه عن القيراط الماوردى ، واذا صرف بدينار فدفع اليه دينارا راجحا قيراطا فأعطاه عن القيراط

⁽۱) قلنا في كتابنا تاريخ النقود الاسلامية : النقود اما حقيقية واما رمزية فالحقيقيسة هي تلك النقود المعدنية المفروبة من الذهب أو الفضة وتكون قيمتها مساوية لوزنها وتنقص قيمتها بنقصان وزنها ، وأما الرمزية فهي تلك النقود المطبوعة أو المفروبة في هذا المصر والتي تكون مجرد سندات على الدولة أو على البنك الذي أصدرها ويكون غطاؤها في خوانة المسدر أما ذهبا أو سندات على اكثر دول المسالم أم ذهبا أو حسابات دائنة على أكثر دول المسالم أو تملك منتجات رائجة لا تقبل تسليمها الا لمن يقدم لها نقدها ومن ثم يكون هذا النقد مرتفع القيمة لدرجة تسميته بالمملة الصعبة كالدولار الأمريكي والمارك الالماني والجنيه الاسسترليني والمغرنك الغرنسي أو السويسري والليرة الإيطالية والين الياباني وهكذا ولهذه النقود قبمسة وثمن فأما قيمتها فهي التي تحددها الدول فيما بينها وتتعامل بها عن طريق بنوكها ومصارفها أم ثمنها في السوق الحرة فيخضع لقانون العرض والطلب وبحسب قيمة المقابل له ومركزه الاقتصادي ، فقد يساوي الدولار بسعره الرسمي أربعين قرشا وبسعره الحر ستين أو سبعين كل ذلك من بيع غير المتمائلين الذي يجوز فيه التفاضل بدا بيد ونسيئة وسلما ذلك الى أن يقوم كل ذلك من بيع غير المتماثلين الذي يجوز فيه التفاضل بدا بيد ونسيئة وسلما ذلك الى أن يقوم في العالم نظام اقتصادي اسلامي يمنع الكارتلات الدوليسة والاحتكارات والفوائد على الأموال في العالم نظام اقتصادي المحرمة في شرعنا من العوامل المؤثرة في قيمة النقد ومعياره وأله أعلم الطبعي

ذهب مثله جاز وكذلك اذا أعطاه فضة معلومة أو جزافا صبح لاختلاف الجنس و لو جهلا مقدار الرجحان فأعطاه به ذهب المماثلا له صح، كما لو باع سبيكة ذهب لا يعلم وزنها بوزنها ذهبا يجوز، ان جهلا القدر و

(فسرع) قال الماوردى: اذا قبض من رجل ألف درهم من دين عليه فضمن له رجل بدل ما كان فيها من زائفة أو مبهرجة أو درهم لا يجوز ، فالضمان جائز الحاقا بضمان الدرك ، وان كان مترددا بين الوجوب والاسقاط ، وهذه من منصوصات ابن سريج ، وان وجد القابض زائفا أو مبهرجا فهو بالخيار في ابدالها ان شاء على المؤدى ، وان شاء على الضامن ، فان أبدلها من المؤدى برىء الضامن وان أبدلها من الضامن يرجع الضامن على المؤدى _ ان كان الضمان باذنه _ فان قال الضامن : أعطونى المردود لأعطيكم بدله لم يعطه اياه ، وقيل له الواجب أن تفسخ في القضاء على المردود ، فأنت ترد على المضمون له ما ضمنته ، وهذا المردود من مال المضمون عنه ، ولك الرجوع عليه بمثل ما أديت ، فلو أحضر القابض دراهم رديئة وقال : هي ما قبضت وأنكراه جميعا فان كانت رداءتها بعيب فالقول قولهما مع اليمين ، لأنه ملك بالقبض وبرئت ذمتهما منه ، وان كانت نحاسا أو غير فضة فالقول قوله مع يمينه ، لأن أصل الدين ثابت ، انما أقر بقبض النحاس وهو لا يكون قبضا عن الفضة ،

(قلت) وقوله: ان القول قوله اذا كانت نحاسا أو غير فضة هو قول ابن سريج وفى المسألة خلاف تتعرض له فى آخر باب السلم ان شاء الله تعالى ، فان المصنف ذكره فى التنبيه هناك ، وهذه المسألة يحتاج الناس اليها كثيرا ، فان كثيرا من الناس يقبض ماله فى المعاملات وغيرها بالصيرفى و ويعتمد على نقده ويظنون أنه بمجرد ذلك يلزم الصيرفى ضمان دركها ، وليس كذلك ، بل متى لم يصدر منه ضمان فهو أمين لا يلزمه شىء فيتعين لمن يريد الاحتراز من ذلك أن يدع الصيرفى يتلفظ بالضمان ويشهد عليه به و وما يخرج من الدراهم المتعارفة فى هذا الوقت ويرد القول فيه قول القابض على قول ابن سريج والماوردى ، لأنه أكثر نحاسا من المتعامل به الذى تنزل المعاملة عليه سريج والماوردى ، لأنه أكثر نحاسا من المتعامل به الذى تنزل المعاملة عليه

فلا يصح أن يكون قضاء عنه ، فيكون كأخذ النحاس عن الفضة ، وليس كأخذ المعيب عن السليم ، هذا هو الظاهر عندى فى ذلك والله أعلم .

والذى قاله الماوردى قريب مما قاله صاحب التهذيب ، فانه قال : لو باع سلعة بدينار أو تصارفا وتقابضا ، ثم جاء المشترى بدينار معيب ، فالقول قول قول من يرد مع يمينه ، هـذا هو الأصح عندى ، وفيه وجه القول قول المسلم الدافع ، قال : وكذلك لو أتى المسلم بالمسلم فيه معيبا فالقول قول المسلم مع يمينه على الأصح ولو كان قد تلف في يد المسلم حلف وغرم التالف وطالبه بالجيد ، وان كان العقد ورد على معين فالقول قول من أعطى مع يمينه ، لأن الأصل قصر هذا العقد على السلامة قاله صاحب التهذيب ، قال الا أن يكون نحاسا لا قيمة له ، فالقول قول من يرده لأنه يدعى فساد العقد والأصل بقاء ماله على ملكه (قلت) ولو خرج ذلك على الخلاف في دعوى الصحة والفساد لم يبعد ،

(فـــرع) قال أصحابنا : اذا باع دينارا بدينار فليس من شرطه أن يتوازنا وقت العقد ، بل اذا وزنا قبله وعرفا المساواة بينهما جاز .

(فسرع) قال الأصحاب: اذا كان معه عشرة دراهم ، ومع غيره دينار يساوى عشرين ، فأراد صاحب العشرة شراء نصف الدينار جاز ، ويقبضه كله ليكون نصفه قبضا بالشراء ونصفه وديعة ، ثم يتفقان على كنزه أو بيعه وجائز أن يكون بعد القبض عند أيهما شاء ، ولو أراد أن يشتريه كله وليس معه الاعشرة جاز أن يشتريه بعشرين فى ذمته ، ثم يقبضه منها العشرة التى معه من الثمن ، فاذا قبضها استقرضها منه ، فاذا قبضها قضاه العشرة التى بقيت عليه من ثمن الدينار وتقابضا ويكون لصاحب الدينار عليه عشرة قرضا هل يجوز ذلك ؟ فيه وجهان فى تعليق أبى الطيب والشامل والرافعى وغيرهم والحاوى (أحدهما) وهو الأصح عند الرافعى لا يجوز ، لأن القرض يملك بالتصرف ، وهذه الدراهم لم يتصرف فيها وانسا ردها اليه بحالها ، فكان ذلك فسخا للقرض .

وحكى المحاملي فى المجموع هذا الوجه عن أبي استحاق المروزى • وقال فى المجرد: ان الداركي نقله عن المروزى ولم يذكر القاضى حسين فى

تعليقه غيره ، وعلله بأن التصرف فبه قبل انبرام العقد بينهما باطل ، وحكى المحاملي عن أبي اسحاق أنه علله بذلك وبأن (١) فانه يجوز ، هكذا استشهد أبو الطيب وصاحب الشامل وليس في كلام القاضي حسين الذي حكيته ما ينازع ذبه وهذا اذا كان ذلك فبل التخاير ، فلو كان ذلك بعد التخاير وقلنا : ان تخير بمنزلة التفرق وهو الصحيح فلا يجوز أيضا والا فيجوز قاله القاضي حسين .

(أما) لو استقرض منه غيرها ودفعها اليه عن بقية الثمن جاز قولا واحدا ، وصحح فى البحر الصحة ، ووافق القاضى أبا الطيب فى ذاك قال : وعلى هذا لو باع درهما فى الذمة بدرهم فى الذمة ، ثم سلم أحدهما ، ثم اقترض الآخر وردها عليه هل يجوز ؟ فيه وجهان مبنيان على أن القرض متى يملك ؟ وعند أبى اسحاق يبطل هذا الصرف ههنا ، لأنه قبض قبل أن يستقر ملكه عليها الا أنه لا يملكها الا بالتصرف .

(والوجه الثانى) وهو الأصح عند صاحب الشامل وشيخه أبى الطيب ، وبه قال الشيخ أبو حامد على ما حكاه صاحب المجرد ، وقال : ان الشافعى قاله فى الصرف نصا أنه يجوز ، وصححه أيضا ابن أبى عصرون • لأنه دفعها قضاء عما عليه وذلك تصرف كما اذا اشترى بها النصف الآخر من الدينار •

(فرع) يجوز أن يشترى الدراهم من الصراف ويبيعها منه بعد القبض وتمام العقد بالتفرق أو التخاير بأقل من الثمن أو أكثر وسواء جرت له بذلك عادة أم لا ما لم يكن ذلك مشروطا فى عقد البيع ، قاله الشافعى والأصحاب خلافاً لمالك ، حيث قال : ان كان ذلك عادة له حرم ، وتمسك الأصحاب بأن العادة الخاصة لا تنزل منزلة الشرط وكما لو نكح من عادته الطلاق لا يجعل ذلك كشرط الطلاق فى العقد ، وكذلك لا فرق بين أن يكون ذلك مقصودا أو غير مقصود ، حتى قال القاضى حسين وغيره : اذا كان معه دينار وأراد أن يبيعه بدينار وسدس أو أكثر منه فالحيلة أن يبيع الدينار منه بالدراهم ، ويتقابضا العوضين ويتخايرا ثم يسترى منه بتلك الدراهم دينارا وسدسا أو ما يزيد و

⁽١) بياض بالأصل فحرر قلت : ولعل السقط (وبأن لو وقع بعد انبرامه فانه يجوز) .

قال الأصحاب: واذا أراد بيع صحاح بمكسرة أكثر من وزنها ببيع الدراهم بالدنانير أو الدنانير بالدراهم أو بعرض ، ثم اذا تقابضا وتفرقا وتخايرا اشترى بالدراهم أو بذلك انعرض المكسرة ويجوز ذلك ، سرواء فعله في مجلس واحد مرة أو مرارا ، وقد أطبق جمهور الأصحاب تبعل للشافعي على ذلك مع مخالفة الأئمة الثلاثة ، ولو كان ذلك في غير أموال الربا جاز أيضا من غير فرق بين أن يكون العقد الأول حالا أو مؤجلا ، فيجوز أن يبيع الشيء الى أجل ،

قال الشافعي رحمه الله : من باع سلعة من السلع الى أجــل وقبضها المشترى فلا بأس أن يبيعها من الذي اشتراها منه بأقل من الثمن أو أكثر أو دين أو نقد لأنها بيعة غير البيعة الاولى ، وقال بعض الناس : لا يشتريها البائع بأقل من الثمن • وزعم أن القياس أن ذلك جائز ولكنه زعم تتبع الأثر ومحمود منهأن يتبع الأثر الصحيح فلما سئل عن الأتر اذا هو « أُبو اسحاق عن امرأته عالية بنت أنفع أنها دخات مع امرأة أبي السفر على عائشة فذكرت لعائشة بيعا باعته من زيد بن أرقم بكذًا أو كذا الى العطاء ثم اشترته منـــه بأقل من ذلك • فقالت عائشة رضي الله عنها : بئس ما شريت وبئس ما اشتریت ، أخبری زید بن أرقم أن الله عز وجل قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أن يتوب » وقال في الأم في باب بيــع الآجال: أصل ما ذهب اليه من ذهب في بيوع الآجال أنهم رووا عن عالية بنت أنفـــع « أنها سمعت عائشة أو سمعت امرأه أبي السفر تروى عن عائشة أن امرأة سألتها عن بيع باعته من زيد بن أرقم بكذا وكذا الى العطاء ثم اشترته منه بأقل نقداً ، فقالت عائِشة : بئس ما شريت وبئس ما ابتعت ، أخبرى زيدبن أرقم أن الله عز وجل قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » • قال الشافعي رضي الله عنه : قد تكون عائشة لو كان هذا ثابتا عنهـــا عابت عليها بيعا الى العطاء لأنه أجل غير معلوم وهذا ما لا يجيزه ، ولو اختلف بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في شيء فقال بعضهم فيـــه شيئًا وقال غيره خلافه فان أصل ما نذهب اليه أنا نأخذ بقـول الذي معــه القياس ، والذي معه القياس قول زيد بن أرقم ، قال : وحكمة هــذا أنا لا تثبت مثله على عائشة مع أن زيدا لا يبيع الا ما براه حلالا ولا يبتاع الا مثله ، ولو أن رجلا باع شيئا أو ابناعه نراه نحن محرما ، وهو يراه حلالا ، لم نزعم أن الله تعالى يحبط من عمله شيئا ، وقد أشار الشافعي رضى الله عنه في هذا الكلام الى جميع ما يقال في الجواب عن هذا الأثر فأتكلم عليه ان شاء الله تعالى •

(اعلم) أن هذا الأثر رواه الدارقي من طريق داود بن الزبرة عن معمر عن أبي اسحاق عن امرأته ﴿ أَنْهَا دَخُلْتُ عَلَى عَائَشُــةٌ رَضَى الله عنهــا فدخلت معها أم ولد زيد بن أرقم الأنصارى وامرأة أخرى ، فقالت أم ولد زيد بن أرقم : يا أم المؤمنين اني بعت غلاما من زيد بن أرقم بشمانمائة درهم نسيئة ، واني ابتعته بستمائة نقدا فذكرته » وهذا أسلم في الدلالة لهم من الأول ، فانه أطلق النسيئة ولم يعين أنه الى العطاء حتى يحمـــل المنع الى الجهالة ، لكن هذا الاسناد فيــه داود بن الزبرقان ، وقال يحيى بن معين : ولیس بشیء ، وقال علی بن المدینی : کتبت عنه شــیئا یســیرا ورمیت به وضعفه جدا ، وقال الجرجاني : انه كذاب ، وقال أبو زرعة : متروك الحديث ، وقال البخارى : هو مضرب الحديث ، وقال ابن أبي عدى هو في جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم ، روى له الترمذي وابن ماجه وقال ابن حبان : داود بن الزبرقان لا أتهمـــه في الحديث ، وقال أبو حاتم : داود بن الزبرقان شيخ صالح يحفظ الحديث ويذاكر ، ولكنه كان يهم في المذاكرة ويُغلط في الرَّواية آذا حدث من حفظه ، ويأتي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم فلما فظر يحيى الى تنكر الأحاديث أنكرها وأطلق عليه الجرح بها

وأما أحمد بن حنبل فانه علم ما قلنا وأنه لم يكن بالمتعمد فى شىء من ذلك ولا يستحق الانسان الجرح بالخطأ بخطأ أو الوهم بوهم ما لم يفحش ذلك حتى يكون الغالب على أمره ، فاذا كان كذلك استحق الترك و وداود ابن الزبرقان عنده صدوق فيما وافق الثقات ، الا أنه لا يحتج به اذا انفرد وهذا كلام ابن حبان ، وجعله من المختنف فيهم ، ووعد هنا بأن يملى كتابا فيهم ويذكر السبب الداعى لهم فى ذلك والصواب فيه ، لئلا يطلق على مسلم الجرح بغير علم . وقال النسائى : داود بن الزبرقان ليس بثقة .

ورواه أبو الحسن الدارقطنى أيضا عن محمد بن مخلد قال : حدثنا عباس ومحمد قالا : حدثنا فرداد أبو نوح ، قال حدثنا يونس بن أبى اسحاق عن أمه العالية قالت خرجت أنا وأم محبة الى مكة فدخلنا على عائشة رضى الله عنها فسلمنا عليها فقالت لنا : ممن أنتن ؟ قلنا : من أهل الكوفة ، قالت : فكأنها أعرضت عنا ، فقالت لها أم محبة : يا أم المؤمنين كانت لى جارية وانى بعتها من زيد بن أرقم الأنصارى بثمانمائة درهم الى عطائه ، وآنه أراد بيعها فابتعتها منه بستمائة نقدا ، قالت فأقبلت عليها فقالت : بئس ما شريت وبئس ما اشتريت ، فأبلغى زيدا ان الله فد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أن يتوب ، فقالت لها : أرأيت ان لم آخذ منه الا رأس مالى ؟ قالت : فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف » ، وهذا اسناد (۱) ،

وحجة المخالف أيضا فى ذلك ما رواه أبو داود من حديث أبى عبد الرحمن الخراسانى أن عطاء الخراسانى حدثه أن نافعا حدثه عن ابن عمر رضى الله عنهما قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: اذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد، سلط الله تعالى عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا الى دينكم » انفرد أبو داود عن بقية الأئمة الستة بتخريج (٢) هذا الحديث، ولم يذكر الخطابي فى كلامه عن السنن هذا الباب بالجملة الكافية .

وفسر آبو عبيد أحمد بن محمد الهروى العينة هو أن يبيع الرجل من رجل سلعة بثمن معلوم الى أجل غير مسمى ، ثم يشتريها منه بأقل من الثمن الذى باعها به • قال : وان اشترى بحضرة طالب العينة سلعة من آخر بثمن معلوم وقبضها ثم باعها من طالب العينة بثمن أكثر مما اشتراه الى أجل

ا، قلت: وتقويم العبارة هكذا « وهذا اسماد حسن » الا أن أبا الحسن الدارقطني الذي ردى هذا الحديث يعقب عليه بقوله: أم محبة والعالية مجهولتان لا يحتج بهما ، وأخرجه أيضا أحمد في مسنده عن أبي اسحاق السبيعي عن أمرأته قال في التنقيح: اسمناده جيد وأركان الشافعي لا يثبت مثله عن عائشة وكذلك الدارقطني وفيه نظر ، انتهى ، ط) .

⁽٢) قلت : هذا الحديث أخرجه الطبراني في معجمه الكبير وأحمد في مسنده عن أبن عمر أيضاً بلفظ : « أذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالهيمة وأتبعوا أذناب البقسر وتركوا الجهاد أدخل الله تمالى عليهم ذلا لا يرفعه حنى يراجعوا دينهم » رمن هنا لم ينفرد به أبو داود من بين أصحاب الكتب مطلقا وأن كان يصدف عليه قول الامام السبكي أنه انفرد به من بين أسحاب الكتب مطلقا وأن كان يصدف عليه قول الامام السبكي أنه انفرد به من بين ألستة ، (ط) .

مسمى ، باعها المشترى من البائع الأول بالنقد بأقل من الثمن فهذه أيضا عينة ، وهى أهون من الأولى ، وهو جأئز عند بعضهم وسميت عينة بحصول النقد لصاحب العينة ، وذلك أن العين هو المال الحاضر فالمشترى انما يشتريها ليبيعها بعين حاضر يصل اليه من نقده ، انتهى كلام الهروى وجعله اسم العينة يشمل الأمرين المذكورين مختلفين فيه ، منهم من جعل العينة اسمال للثانى فقط ، ويسمى الأول الذى نحن فيه شراء ما باع ، وهذا صنع الحنفية وعبارتهم ،

وقال ابن فارس وغيره من أهل اللغة : العينة السلف ، وعينة كل شيء خياره قالوا : ويقال أعيان اذا اشترى بالعينة واذا أسلف ، وأنشد الشيخ أبو حامد قول الشاعر :

أيدان أم لعيان أم تنبرى لنا فهي مثل حد السيف هزت مضاربه

ويصحح الحنفية الثانى المسمى عندهم بالعينة دون الأول • ومن العلماء من يجعل اسم العينة شاملا للأمرين جميعا كما قال الهــروى (١) • وكذلك اطلاق أصحابنا والى ذلك جنح المالكيون ، والاحتجاج بحديث « النهى عن العينة » حسد يكون من جهتهم لا من جهة الحنفية .

والجواب عن الحديث المذكور أنه من رواية أبى عبد الرحمن الخراسانى، واسمه اسحاق بن أسيد _ بفتح الهمزة _ قال أبو حاتم الرازى فيه : شيخ ليس بالمشهود ولا يستقل به • وعن أبى أحمد بن عدى قال : هو مجهول ، ولعل المراد بذلك جهالة الحال ، فانه قدروى عنه حيوة بن شريح (٢) فى

(۲) كان في الطبعات السابقة سريج وصوابه شريح وهو ابن يريد العضرمي أبو العباس
 الحمصي .

⁽۱) قال في اللسان ، العينة خيار الشيء وقال : واعتار الرجل اذا اشترى الشيء نسيئة وعينة الغيل جيادها وقال وعينة قبيحة وهي الاسم وذلك اذا باع من رجل سلعة بثمن معلوم اللي أجل معلوم ثم اشتراها منه بأقل من الثمن الذي باعها به وقال أبن الأثير في النهاية : وفي حديث ابن عباس « أنه كره العينة » هو أل يبيع من رجل سلعة بثمن معلوم ألى أجل مسمى ثم يشتريها منه بأقل من الثمن الذي باعها به قان اشترى بعضرة طالب العينة سلعة من آخر بثمن معلوم وقبضها ثم باعها من طالب العينة بثمن أكثر مما اشتراها الى أجل مسمى ثم باعها المشترى من البائع الأول بالنعد بأقل من الثمن فهذا أيضا عينة وهي أهون من الأولى وسميت عينه لحصول النقد لصاحب العينة لأن العين هو المال الحاضر من النقد والمشترى انما يشتريها بعين حاضرة تصل اليه ،

هذا الاسناد الذي في السنن والليث بن سعد، ذكر ذلك البخاري في تاريخه، وابن أبي حاتم في كتابه عن أبيه وأبي زرعة وروى عنه أيضا سعيد بن أبي أبوب • قاله البخاري في تاريخه ، وابن لهيعة قاله أبو حاتم فقد ارتفعت جهالة العين •

وقد اعترض كل من الفريقين عن الآخر به من الحديثين باعتراضات (منها) أن قول عائشة رضى الله عنها وتغليطها فى ذلك لا يكون مثله فى مسائل الاجتهاد ، فدل على أنه توقيف (ومنها) أن الحمل على أن ذلك للتأجيل بالعطاء ممتنع ، لأن عائشة رضى الله عنها كانت تذهب الى جواز البيع الى العطاء (ومنها) أنها ثبتت جهة المنع فى ذلك ، وأنه مما يتعلق بالربا لما استشهدت بقوله تعالى « فمن جاءه موغظة من ربه فانتهى » وقد نقدم قول امام الحرمين فى التوفيق بين النقلين عن عائشة ، وبقية ما قالوه ممنوع ، وقد سلموا بأن القياس الجواز .

قالت المالكية: الا أن تركه واجب لما هو أقوى منه ، وهو وجوب القول بالذرائع والقول بالذرائع أسهل فى نفسه الا أن الجزاء مقدم عليه ، قالوا : ووجه الذريعة فيها هو أن البائع دفع مائة نقد! ليأخذ مائة وخمسين الى أجل ، وذكر السلعة والتبايع لغو ، وهذه ذريعة لأهل العينة ، أن يقول الرجل لرجل : أتبيع لى هذه السلعة بعشرة دنانير وأنا أربحك دينارا ؟ فيفعل ذلك ، فيحصل منه قرض عشرة دنانير بأحد عشر من غير حاجة بالبائع الى السلعة وانما تذرع بها الى قرض ذهب بأكثر منها ، واذا وجدنا فعلا من الأفعال يقع على وجه واحد ولا يختلف الا بالنية من فاعله والقصد ، وكان ظاهره واحدا ، ولم يكن لنا طريق الى تمييز مقاصد الناس ولا الى تفصيل ظاهره واحدا ، ولم يكن لنا طريق الى تمييز مقاصد الناس ولا الى تفصيل قصودهم وأغراضهم ، وجب حسم الباب وقطع النظر اليه ، فهذا وجه بناء هذه المسألة على الذريعة قالوا : فان سلم لنا هذا الأصل بنينا الكلام عليه ، وان لم يسلم نقل الكلام اليه هذا ما عولت عليه المالكية .

والنزاع معهم فى هذا الأصل مشهور فى الأصل ، وقد وافقونا كما ظهر من كلامهم على عدم اناطة الأحكام بالمقاصد ، ووجوب ربطها بمظان ظاهرة ، فقد يوجد القصد الفاسد فى عقد نتفق نحن وهم على الحكم بصحته ، وقد

يعدم القصد الفاسد في عقد يحكمون هم بفساده ، والحكم حينئذ بالفساد احتكام بنصب شيء مفسد ، وذلك منصب الشارع ليس لآحاد الفقهاء استقلال به ، فاذا لم يكن الرجوع الى المقاصد الخفية جائزا اتفاقا فالأولى الاعتماد على ظواهر العقود الشرعية ، وعدم الأحكام بأمر آخر ، وليس هذا موضع الاطناب في ذلك .

وقد استدل الأصحاب في هذه المسألة وشبهها بالحديث الثابت في الصحيحين عن أبي سعيد وأبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (استعمل رجلا على خيبر فجاءهم بتمر جنيب، فقال أتمر خيبر هكذا ؟ قال: انا لنأخذ الصاع بالصاعين، والصاعين بالثلاثة قال: لا تفعل بع الجمع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيبا) ولم يفصل بين أن يشترى من المشترى أو من غيره، فقد أرشده صلى الله عليه وسلم الى الخلاص من الربا بذلك، وان كان المقصود تحصيل الجنيب بالجمع، وقد أطنب المالكية في فسروع هاتين المسألتين، والأولى التي صدرنا الكلام بها مترجمة عندهم ببيوع الآجال وتنقسم أقساما كثيرة جدا، وفي بعضها ما هو صحيح عندهم والمسألة الثانية مسألة العينة والله تعالى أعلم والله تعالى أعلم والمسألة الثانية مسألة العينة والله تعالى أعلى أميرة عبد المهالة الشائلة الشائلة

واعلم أن المسألة تارة تفرض فى الصرف فلا يتصور دخول الأجل فيها ، وتارة تفرض فى غير الصرف ، فتقع تارة بدون الأجل وتارة بالأجل ؛ وبوب الأصحاب لها (باب الرجل يبيع الشىء بأجل ثم يشتريه بأقل من الثمن) فهذه الترجمة أخص من شراء ما باع بأقل مما باع ، وكل ذلك عندنا جائز ، قال القاضى حسين فى تعليقه : سمعت القاضى أبا على يقول : المسألة عندنا أنه يع ربح ما لم يضمن ، وقد صح النهى عنه ، وانما أدعيناه لأن حقيقة الربح الفاضل له بالعقد الثانى على ما ملك عليه بالعقد الأول ، أو فضل ما بين المضمون عليه بالبيع والمضمون عليه بالشراء ، والانسان مرة يربح بأن يبيع بأكثر مما اشترى ، واخرى بأن يسسترى بأقل مما باع ، والربح لا يكاد يتحقق الا بعقدين ، فتعود العين اليه مع خلوص الربح له وهذا مجرد الدعوى ، بل حقيقة الربح قصر ما يملك على ما لا يملك ، يدل عليه أنه الدعوى ، بل حقيقة الربح قصر ما يملك على ما لا يملك ، يدل عليه أنه لو باع الموروث أو الموهوب بأكثر من قيمته ، حسن أن يقال ربح عليه ،

وان لم یکن مضموناً له فی الشرائط ، هذا کلام القاضی حسین ، وأبو علی الذی حکی عنه القاضی هو من أصحاب أبی حنیفة رضی الله عنه فیما أظن .

(فسرع) كلام الشافعي رضي الله عنه صريح في أنه لا فرق في جواز ذلك بين أن يكون بعادة أو بغير عادة ، وقد حكى الرافعي أن بالمنع أفتى الأستاذ أبو اسحاق والشيخ أبو محمد اذا صار ذلك عادة ، فيبطل العقدان جميعا ، يعني لا لأجل سد الذرائع ، بل لأجل أن العادة تصير كالمشروطة ، قال ابن أبي الدم في شرح الوسيط : ومسألة العينة قد عم العرف بها بالزيادة في النقود ، ولنا وجه فنقول : في مذهبنا أن ما يتقدم العقد [من العادة] التي لو امتزجت بالعقد لأفسدته ، فاذا تقدمت فيفسد العقد بها ، فيتأكد هذا الوجه مع ضعفه بعموم العرف ، فأما ما قاله الأستاذ والشيخ أبو محمد الوجه مع ضعفه بعموم العرف ، فأما ما قاله الأستاذ والشيخ أبو محمد ما قاله ابن أبي الدم : ان قصره على ما اذا فرض شرط متقدم ، فقياس ذلك ما قاله ابن أبي الدم : ان قصره على ما اذا فرض شرط متقدم ، فقياس ذلك الوجه الذي ذكره أن يأتي فيه وقد اعترف بضعفه (وأما) اعتبار العادة والعرف فكلام الشافعي يأباه ،

(فسرع) فان فرض الشرط مقارنا للعقد بطل بلا خلاف ، وليس محل الكلام وانما محل الكلام فيما اذا لم يكن مشروطا فى العقد ، وذلك من الواضحات ، وممن صرح به أبو بكر المرعشى فى ترتيب الأقسام .

(فسرع) عرفت أن فى المسألة خلافا فى الجواز فيما اذا كان ثم عادة ، فان لم يكن ثم عادة فلا خلاف أعلمه فى المذهب فى الجواز فى المسألتين مسألة العينة ، ومسألة شراء ما باع بأقل مما باع ، وفى كلام الأصحاب اطلاق العينة عليهم ، وجميع ما وقفت عليه من كتب المذهب جازمة بجواز ذلك ، وقال ابن الرفعة : انه قد ينازع فى ذلك قول بعض الأصحاب أن الشخص اذا باع فى مرض موته شقصا من دار بدون ثمن مثله _ ولوارثه فيه شفعة _ أن الوارث لا يأخذ بالشفعة سدا لذريعة التبرع عليه ، وكذا قول الأصحاب بأن الولى اذا باع على اليتيم شقصا له شفعة لا يأخذه بالشفعة وقال هنآ : انه الولى اذا باع على اليتيم شقصا له شفعة لا يأخذه بالشفعة وقال هنآ : انه ذكر فى كتاب احياء الموات من كلام الشافعى فى منع الماء ليمنع به الكلا ما يقتضى اثبات قولين له فى سد الذرائع قال : وذلك اثبات قولين فى المبيع ميما نحن فيه كما صار اليه الخصم .

(قلت) والذي أحال عليه من كلام الشافعي قوله في باب احياء الموات من الأم بعد أن ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم « من منع فضل الماء ليمنع به الكلا منعه الله فضل رحمته » • قال الشافعي : وفي منع الماء ليمنع به الكلا الذي هو من رحمة الله عام يحتمل معنيين (أحدهما) أن من كان ذريعة الى منع ما أحل الله لم يحل ، وكذلك ما كان ذريعة الى احلال ما حرم الله تعالى ، قال الشافعي ، رضى الله عنه : فاذا كان هذا هكذا ففي هذا مايشت أن الذرائع في الحلال والحرام تشبه معانى الحلال والحرام ويحتمل أن يكون منع الماء انما يحرم ، لأنه في معنى تلف ما لا غنى به لذوى الأرواح من الآدميين وغيرهم ، فاذا منعوا فضل الماء منعوا فضل الكلا والمعنى الأول منبه والله أعلم •

هذا كلام الشافعي رحمه الله بلفظه ، وقد تأملته فلم أجد فيه متعلقا قويا لاثبات قول سد الذرائع ، بل لأن الذريعة تعطى حكم الشيء المتوصل بها اليه ، وذلك اذا كانت مستلزمة له كمنع الماء ، فانه مستلزم لمنع الكلأ ومنع الكلأ حرام ووسيلة الحرام حرام ، والذريعة هي الوسيلة ، فهذا القسم وهو ما كان من الوسائل مستلزما لا نزاع فيه ، والعقد الأول ليس مستلزما للعقد الثاني ، لأنه قد لا يسمح له المشترى بالبيع أو ببذلهما ، أو بمنع مانع آخر ، فكل عقد منفصل عن الآخر لا تلازم بينهما فسد الذرائع الذي هو محل الخلاف بيننا وبين المالكية أمر زائد على مطلق الذرائع وليس في لفظ الشافعي تعرض لهما ، والذرائع التي تضمنها كلام لفظه لا نزاع في اعتبارها ،

قال أبو العباس القرافى المالكى: (وأما الذرائع فقد أجمعت الأمة على أنها ثلاثة أقسام (أحدها) معتبر اجماعا كحفر الآبار فى طريق المسلمين والقاء السم فى أطعمتهم وسب الأصنام عند من يعلم من حاله أنه يسب الله تعالى حسدا (وثانيها) ملغى اجماعا كزراعة العنب فانه لا يمنع خشية الخمر ، والشركة فى سلم الأذرة خشية الربا وثالثها مختلف فيه كبيوع الآجال ، اعتبرنا نحن الذريعة فيها وخالفنا غيرنا فحاصل القصة أنا قلنا بسد الذرائع أكثر من غيرنا) انتهى كلامه •

فالذرائع هي الوسائل وهي مضطربة اضطرابا شديدا قد تكون واجبة ، وقد تكون حراما ، وقد تكون مكروهة ومندوبة ومباحة ، وتختلف أيضا مع مقاصدها ، بحسب قوة المصالح والمفاسد وضعفها ، وانغمار الوسيلة فيها وظهورها فلا يمكن دعوى كلية باعتبارها ولا بالغائها ، ومن تتبع فروعها الفقهية ظهر له هذا ، ويكفى الاجماع على المراتب الثلاثة المذكورة في كلام القرافي ، فانه يدل على أن الذريعة من حيث هي غير كافية في الاعتبار ، اذ لو كانت كذلك لاعتبرت مطلقا ولأبلغناه كذلك ، بل لابد معها من فضل خاص كانت كذلك لاعتبرت مطلقا ولأبلغناه كذلك ، بل لابد معها من فضل خاص مسألة العينة وبيوع الآجال ،

(وأما) المسألتان اللتان تمسك بهما من قول بعض الأصحاب، فأما مسألة الولى اذا باع على اليتيم شقصا له فيه شفعة ، وكون بعض الأصحاب قال بأنه لا يأخذه بالشفعة فقول بعض الأصحاب هذا هو الأصح فى المذهب على ما قاله الرافعى فى كتاب الشفعة ، ولكن لا متعلق له فى ذلك ، لأن العلة فى ذلك أنه لو تمكن من ذلك لم يؤمن أن يترك النظر والاستقصاء للصبى ، وتسامح فى البيع ليأخذ بالشين البخس ، فالتهمة المانعة كما أنه ليس له أن يبيع من نفسه ، وليس ذلك من سد الذرائع فى شىء ، وهذا لو كان الولى يبيع من نفسه ، وليس ذلك من سد الذرائع فى شىء ، وهذا لو كان الولى مرض موته شقصا بدون ثمن المثل ، فالخلاف فيها على خمسة أوجه رأصحها) أنه يأخذ (وقيل) يصح البيع ولا يأخذه الوارث بالشفعة لما ذكر وهو الأصح عند ابن الصباغ (وقيل) لا يصح البيع أصلا ، وهذا الوجه والأول من جملة أربعة أوجه منقولة عن ابن سريج وظاهر هذين الوجهين والأخرين أنه يلزم مجىء مثله فى مسألتنا هذه ، فقياس قول ابن الصباغ أنه الآخرين أنه يلزم مجىء مثله فى مسألتنا هذه ، فقياس قول ابن الصباغ أنه الآخرين أنه يلزم مجىء مثله فى مسألتنا هذه ، فقياس قول ابن الصباغ أنه لا يصح البيع المعل ولا الثانى ، وقياس الوجه الآخر ألا يصح البيع العقد الثانى .

والحق أن كلا من الوجين لا يلزم فى مسألتنا هذه لأمرين (أحدهما) بالفرق بين المسألتين فان الشفيع مسلط على الأخذ من المشترى قهرا، ومحاباة المريض للمشترى تبرع، فهو بالمحاباة فى هذه الصورة أوجد تبرعا يقدر الوارث على الاستبدال بأخذه بدون رضا المشترى فأشبه التبرع الحاصل

من المريض للوارث فان أخذ الوارث قهرا من المشترى مثل قبوله من المريض بخلاف مسألتنا هذه فان البائع لا يستقل بالعقد الثانى ، بل يفتقر الى ايجاب وقبول ، وقد لا يوافقه المشترى عليه • (والأمر الشانى) أن التخريج ف المذهب انما يكون من أقوال الامام ، أما الوجوه المنقولة عن بعض الأصحاب فانما يلزم قائلها اذا لم يظهر فرق وقد ظهر الفرق ، والله أعلم •

(فسع) آكثر أصحابنا أطلقوا الجواز فى ذلك ولم يبينوا هل المراد الجواز مع الكراهة أو بدونها ، وقد صرح الرويانى فى البحر وابن أبى عصرون فى الانتصار والنووى فى الروضة بالكراهة فى ذلك ، ونقله ابن عبد البر عن الشافعى وقال النووى : ان دلائل الكراهة أكثر من أن تحصى واستدل له ابن عصرون بأن كل ما يجوز التصريح بشرطه فى العقد يسكره قصده ، وقال ابن داود شارح مختصر المزنى : انه ان اتخذ ذلك عادة كره فأفهم أنه لا يكره اذا لم يكن عادة (والصواب) ما تقدم ، وأنه متى كان مقصوداً كره ، سواء اعتاده أو لم يعتده ، نعم ان جرى ذلك بغير قصد للمكروه ولا عادة ، كقصة عامل خيبر ، فينبغى الجرم بعدم الكراهة (والحاصل) أنها مراتب :

(الأولى) أن يجرى ذلك بقصد المكروه من أهل التهمة ، فهو حرام عند المالكية ، جائز عندنا مع الكراهة .

(الثانية) أن يجرى من غير قصد للمكروه ، ولا يكون الشخص ممن بتطرق اليه التهمة كقصة عامل خيبر ، فالذى ينبغى الجزم به عدم الكراهة ، فانه لغرض صحيح وهو التخلص من الربا أو أنه وقع اتفاقا ، فالظاهر من كلام المالكية أنه حرام اعتباراً بالصورة الظاهرة ومظنة التهمة ، وفى كلام بعضهم ما يقتضى جوازه كما سنحكيه عنه ان شاء الله تعالى ،

(المرتبة الثالثة) أن يجرى بقصد المكروه من غير أهل التهمة فيكره عندنا ومقتضى مذهب مالك واناطتهم ذلك بالمظنة أن يجوزوه (واعلم) أن مسألة بيوع الآجال تصنيفا لكنى أذكر نبذة يسيرة جداً ٠

(فسرع) ق نبذة يسيرة من كلام المالكية ، قال ابن رشد في البيان والتحصيل : وهذه مسألة تنتهى في التفريع الى أربع وخمسين مسألة ثمان عشرة مسألة في الشراء بالنقد ، وثمان عشرة مسألة في الشراء الى أبعد من الأجل ، وذلك أنه قد مقاصة ، وثمان عشرة مسألة في الشراء الى أبعد من الأجل ، وذلك أنه قد يشترى منه الطعام بعينه الذي باع منه قبل أن يغيب عنه بمثل الثمن وبأقل منه وبأكثر نقدا ، وقد يشتريه منه وزيادة عليه بمثل الثمن أيضا وبأقل منه وبأكثر نقدا ، فهذه تسع مسائل اذا لم يغب المبتاع عن الطعام ، وتسع أخرى اذا غاب عليه ثمان عشرة مسألة في الشراء بالنقد ومثلها في الشراء اذا غاب الى أجل مقاصة ومثلها أيضا في الشراء الى أبعد من الأجل ، فمنها الى أجل مقاصة ومثلها أيضا في الشراء الى أبعد من الأجل ، فمنها الطعام الذي باع منه بعينه قبل أن يغيب عليه ، أو بعضه أو كله وزيادة عليه أو أن يشترى منه بأقل من الثمن أيضا مثل الطعام الذي باع منه بعد أن غاب عليه أو أقل منه نقدا أو مقاصة ، وأن يشترى منه الطعام بعينه الذي غاء منه وزيادة عليه بمثل الثمن أو أكثر منه نقداً أو مقاصة وبالله التوفيق ،

وقال أبو اسحاق التونسى المالكى فى تعليقه فى باب ما يكره من العينة وبيوع الآجال فى كتاب ابن الموان من قول مالك وأصحابه: انما تكره العينة فى البيع الى أجل وأما بيع النقود فلا الا من عرف بالعينة المكروهة و واذا كانت البيعة الأولى الى أجل والثانية نقداً أو الى اجل أنهم فيها كل أحد ، واذا كانت الأولى نقداً فلا يتهم فى الثانية الاالعينة خاصة (قال أصبغ): واذا كان أحدهما من أهل العينة فالحمل على أنهما جميعا من أهلها ووقع لا بن وهب اذا كانت الأولى نقداً والثانية الى أجل أنهما يتهمان فيهما ، كما يتهمان اذا كانت الأولى الى أجل ، وخالفه ابن القاسم وأشهب وقال أعنى التونسى: كانت الأولى الى أجل ، وخالفه ابن القاسم وأشهب وقال أعنى التونسى: نقداً ثم يشتريها منه البائع بخمسة عشر نقداً أو الى أجل فيتهم المشترى ، أو يكون دفع عشرة انتفع بها البائع ورد عوضها خمسة عشر وكانت سلعته لغوا لرجوعها اليه ، ومثل أن يبيع منه سلعة بعشرة نقداً أو بعشرة الى أجل ، فلا يجوز فى أهل العينة لأنهما يحملان على أنه انما باع منه السلعة ما بعد فلا يجوز فى أهل العينة لأنهما يحملان على أنه انما باع منه السلعة ما بعد

العشرة التي يأخذها البائع نقداً ، فكأنه قال : اذهب فبع منها بعشرة تدفعها الى والباقى بعته منك بعشرة الى أجل ، وهو مجهول •

ومثله من أهل العينة اذا كان انما يشترى ليبيع لا ليأكل ، مثل أن يبيع منه سلعة بعشرة الى أجل فيذهب فيقول: بعتها بثمانية فحط عنى من الربح قدر الدينارين ، فلا يجوز أيضا هذا من أهل العينة الذين يبيعون ، وكأنه انما عقد معه على أنه ما صح لك فيها ربحت عليك فيه الدرهم درهما أو نصفا ، فصار أصل المبيع الأول لا يعلم ما ثمنه الا بعد بيعه ، وهذا لمن يشترى ليبيع ، ويجوز هذا لمن أراد أن يأكل أو ينتفع ، وان كان من أهل العينة ، ومن ذلك أن يقول له: اشتر لى سلعة كذا وكذا وأربحك فيها كذا الى أجل كذا ، فهو مكروه ، وأكثر المالكية من هذه المسائل وأخواتها (1) جدا ،

(فحرع) اشترى عشرة دنانير بمائة درهم وتقابضا البعض وافترقا ، بطل فى غير المقبوض ، وفى المقبوض طريقان ، كما لو تلف أحد العبدين قبل القبض ، وقال الرويانى : انه لا يجىء لأنه لم يجمع بين حلال وحرام ولا الثمن مجهولا ، قال وقال ابن القاص : فى ظره من السلم قولان ، بناء على القولين فى تفريق الصفقة ، وهذا اختيار القفال ، ولا يرتضيه المحصلون من أصحابه ، ولا يقتضيه مذهبه ومسائلة العبدين لا يبطل فى الباقى قولا واحدا .

ومن أصحابنا من قال: خرج أبو اسحاق فيه قولا: أنه اذا مات أحدهما يبطل العقد وهذا غلط على أبى اسحاق ، لأنه قال فى الشرح بخلافه ولعله محكى عن غيره ، وليس بشىء ، وقد تقدم عن النووى ذكر هنه المسألة وجعلها كمسألة العبدين وكلام الروياني الذي حكيته يوافقه ، لكن كلام الشافعي فى الصرف يقتضي الفساد ، فيمكن أن يكون ذلك على أحد القولين ، ويمكن أن يقال بالفساد هنا احتياطا للربا و ولا يخرج على مسألة العبدين و والله سبحانه وتعالى أعلم و

⁽۱) کدا فی ش و ق ۰

(فسرع) لو وكل فى الصرف وعقد الوكيل هل للموكل أن يقبض ويكتفى بقبضه عن قبض الوكيل الجرجانى فى التحسرير فى كتاب الوكالة : ويتعلق بالوكيل ما يتم به العقد من الايجاب والقبول والرؤية ، وقبض رأس [مال] السلم ، والتقابض فى الصرف ، وتتعلق حقوقه بالموكل وينتقل الملك اليه ، وهذا يقتضى أنه لا يكتفى بقبض الموكل ،

وكذلك حكى عن القاضى حسين أنه قال فى كتاب الوكالة: ان حقوق العقد تتعلق بالوكيل فى مجلس العقد وبطلان العقد بمفارقة المجلس قبل أخف بدل الصرف وقال فى آخر السكتاب: ولا خلاف فى أن القبض فى الصرف والسلم وتقرير الملك يتعلق بالوكيل دون الموكل ، وان كان حاضرا فىذلك المجلس وقد تقدم فى هذا المجموع من كلام النووى رحمه الله والأصحاب أن قبض الوكيل قائم مقام قبض الموكل .

قال ابن الرفعة: ان كلام القاضى حسين والجرجانى المذكور قد ينازع باطلاقه فى هذا وقد يسلم • ويقال ان الوكيل ينوب عن الموكل ، فاذا قبض فيده كيده ، والموكل لا ينوب عن الوكيل فيما يتصرف فيه لنفسه ، فلم يقم قبض الموكل مقام قبض الوكيل ، وان وقع فى المجلس •

(قلت) وهذا هو الحق ولا تناقض بين كلام القاضى حسين والجرجانى وسائر الأصحاب • والله أعلم •

فاتسدة في تسسمية الصرف

قال ابن سيده فى المحكم: الصرف فضل الدرهم على الدرهم والدينار على الدينار والصرف بيع الذهب بالفضة ، والصراف والصيرف والصيرف النقاد ، والجمع صيارف وصيارفة ، دخلت فيه الهاء لدخولها فى الملائكة والقشاعمة لا للنسب ، وقال الأصحاب: الصرف بيع الذهب بالفضة والفضة بالذهب والذهب بالذهب ورآيت فى مختصر البويطى ما يقتضى ان الصرف اسم لبيع أحد النقدين بالآخر ، والمصارفة اسم لبيع النقد بجنسه ، فانه قال : لا يجوز أن يصارف ذهبا بذهب ، ويشترط عند المصارفة أن يبيعه أو يشترى منه كل دينار زاد بدراهم ، لأن الصيغة جمعت الصرف والمصارفة ، يشترى منه كل دينار زاد بدراهم ، لأن الصيغة جمعت الصرف والمصارفة ، وذلك مجهول حصة المصارفة من حصة الصرف وقال الماوردى : سسمى

الصرف صرفا لصرف حكمه عن أكثر أحكام البيع • وقيل لصرف المسامحة عنه فى زيادة أو تأخير ، وقيل : لأن الشرع أوجب على كل منهما مصارفة صاحبه (أى مضايقته) •

(فرع) كان له على رجل عشرة دنانير ، فأعطاه عشرة عددا قضاء لما عليه فوزنها القابض فوجدها أحد عشر ديناراً • قال الأصحاب والقــاضي وأبو الطيب والرافعي : كان الدينار الزائد للقاضي (١) مشاعا فيها ، ويكون مضمونا على القابض لأنه أخذه عوضا ولم يأخذه أمانة ، وليس كما اذا سلم ديناراً نصفه شائعا حيث يكون النصف الآخر أمانة ، لأنه لم يقبض النصف الزائد بدلا عما عليه ، وهنا قبضه بدلا عما في ذمت ، وفي الصــورتين قال القاضي أبو الطيب: أن شاء القاضي استرجع منه دينارا وأن شاء وهبه له أو اشترى به منه عرضا ، أو أخذ به دراهم يشترط قبض الدراهم في المجلس وان شاء جعله ثمناً لموصوف في ذمته سلماً • هكذا أطلقوه • وفي الصــورة الأخيرة يجب حمله على ما اذا كان الدينار باقيا ، فلو تلف صار ديناً لم يجز جعله رأس مال في السلم لأنه بيع دين بدين ، ثم ما ذكروه كله يدلُ على صحة القبض في مقدار العين ، وذلك مخالف للقاعدة المقــررة (أن قبض الموزون أو المكيل جزافا فاسد) حتى لو قال له الدافع : اننى وزنتها وانها كذا فقبضها على ذلك • قالُ الرافعي يكون فاســدا ، ومقتضى ذلك أنه لا يدخل في ملكه فيجب تجديد القبض ، ومحل تحرير ذلك في كلام المصنف في آخر باب السلم أن شاء الله تعالى ٠

(فسرع) لو كان له عنده عشرة دنانير موصوفة فأعطاه دينارا واحدا وزنه عشرة مثاقيل لم يلزمه ، فلو باعه عبدا بمائة دينار أهوازية فجاءه بثلاثة وتسعين دينارا وزنه مائة ، لزمه أن يقبض الا أن يكون شرط عليه مائة وزنها وعددها سواء فلا يلزمه أخذ ذلك ، قالهما الصيمرى في شرح الكفاية •

(فسرع) قال القاضى حسين : اذا قال : بعت منك هذا الدينار بما يقابله من دينارك فكان ديناره زائدا سدسا أو أكثر قانه بالخيار بين أن يهبه

⁽۱) القاضى اسم فاعل قضى أى أدى ما عليه لدائنه فيكون القاضى هنا هو المعطى للمشرة عددا وكذلك في قول القاضى إبى الطيب أن شاء القاضى أسترجع الغ (ط) .

تلك الزيادة أو يبيعه منه بعد بشىء آخر ويقطع الزيادة عنه أو يشركه فيه أو يتركه على حاله برضاه والله سبحانه وتعالى أعلم .

فسرع آخر قاله القاضي حسين

لو قال بنصف دينار لزمه بوزن المدينة بغير البلد ، فلو قال بنصف هذا الدينارلزمه نصفه ، سواء كان وزنه ديناراً أو أقل أو أكثر فلو قال بنصف دينار من هذا الدينار فان كان وزنه آكثر أخذ منه نصف دينار ، أو ان كان وزنه نصف دينار دفع الكل اليه ، وان كان أقل من ذلك ففى صحة العقد وجهان بناء على القولين فى تغليب الاشارة أو العبارة .

- (فسوع) قال الشافعي رضي الله عنه في الأم : ان كان وهب منه ديناراً أو أثابه الآخر دينارا أو 'ز'ن' أو أنقص فلاباس .
- (فسوع) قال الأصحاب : اذا كان له عند صيرفى دينار فأخذ منه دراهم من غير عقد فالدينار له والدراهم عليه ؛ فان بلغت فطريقهما أن يتباريا .
- (فحسم) له عند صيرفى دينار قبض ثمنه من غير لفظ البيع لم يصح ، وصار للصيرفى عليه دراهم ، ولا يخفى الحكم .
- (فسوع) التولية بيع جائزة فى عقد الصرف كغيره ، فان قال لرجل : اشتر عشرين درهما لنفسك بدينار ، ثم ولنى نصفها بنصف الثمن لم يصح ، لأنه اذا ولاه كان بيع غائب •
- (فسلوع) باع ثوبًا بمائة درهم ، صرف عشرين درهما بدينار لم يصح ، كما لو قال : بعتك قفيزا من طعام قيمته درهم ، وان كان نقد البلد من صرف عشرين درهما بدينار لم يجب حمله عليه ، لأن السعر يختلف .
- (فسوع) اشترى ثوبا بمائة درهم الا دينارا أو مائة دينار الا درهما لم يصح فلو قال بمائة درهم الا درهما صح ، هكذا أطلق الأصحاب اذا قال : بعتك بدينار الا درهما وكان يعلم قيمة الدرهم من الدينار اما عشره أو نصف عشره صح البيع لأنه استثناء معلوم من معلوم ، وقال الماوردى فيما تقدم :

(فسرع) اشترى ثوباً بنصف دينار لزمه شق دينار ، ولا يلزمه من دينار صحيح ، ولو اشترى منه ثوباً آخر بنصف دينار لزمه نصف دينار آخر مكسورة ولا يلزمه دينار صحيح ، فإن أعطاه صحيحا فقد أحسن ، فإن شرط في الثانى أن كان بعد لزوم العقد الأول فالثانى باطل فقط بلا خلاف ، وإن كان خيار العقد باقيا فسد الأول والثانى جميعا هكذا قال القاضى أبو الطيب وغيره ، وقال القاضى حسين : أن القول بفساد العقدين جميعا قول صاحب التقريب ، لأن الشرط الفاسد أو الصحيح أذا وجد فى المجلس يلتحق بأصل العقد .

قال: وقال القفال: يصح العقدان ويجعل كما لو قال فى الابتداء: بعت منك هذين الشيئين بدينار صحيح ، وفى المسألة شيء آخر ، وهو أن القاضى مع ذلك أطلق فى صدر المسألة أنه اذا قال: بعتك هذا بنصف دينار لا يجوز لقلة وجوده ولعزته قال: ولو قال: بعت منك هذا بنصف دينار صحيح يجوز لكثرة وجوده ثم يعطيه قطعة وزنها نصف دينار ، أو يشركه فى دينار صحيح ان رضى به ، وساق بقية الكلام فأثار هذا الكلام اشكالا ، فان النصف اما أن يحمل عند الاطلاق على نصف شائع من دينار ، أو على جزء متميز ، فان كان الأول فوجب أن يلزمه تسليم النصف شائعا ولا يكسره ، فانه ينتقص قيمته به ، ويكون ذلك كسر المشاع ، ولا يلزمه على هذا فساد العقد ، لأن ذلك ليس بعزيز الوجود ، وقد جزموا بأنه لا يلزمه تسليم نصف من دينار صحيح ، ولا يلزم البائع أيضا أن يأخذ مشاعا الا برضاه كما قال القاضى حسين ،

وان حمل على جزء متميز فيتجه فساد العقد ، لأنه اما عزيز الوجود واما أن يحصل به تنقيص عين المبيع اذا ألزمناه بقطع دينار ، وهذا اذا أطلق النصف وان قيد فان قال : نصفا من دينار صحيح ، اقتضى الاشاعة ، ولا بأتى ما قالوه فى تسليم شق دينار ، لأنه خلاف الشرط ، وان قال : نصفا صحيحا اقتضى الفساد لعزة وجوده ، كما قال القاضى حسين ، وان قال نصفا مكسورا من دينار اقتضى الفساد أيضا ، اذ لا يوجد على هذه الهيئة الا عزيزا ، وان ألزمناه مكسرا اقتضى تنقيص عين المبيع والله أعلم •

والشافعى رحمه الله لما ذكر المسألة فى الأم أطلق القول بالصحة اذا باع بنصف دينار، وكذا قال: اذا اشترط عليه عند العقد أن له عليه دينارا فان قيده بألا يكون نصف (١) .

- (فسرع) وهو من تتمة ما قاله القاضى حسين أعلاه قال الرويانى في البحر : لو قال بنصف دينار صحيح فان لم يقل : مدوراً يصح ، ولو سلم مدوراً وشقا من دينار يجوز ، وان سلم ثقيلا وأشركه فيه يجوز ، وان قال : مدوراً وهو عام الوجود يجوز ، وان كان نادر الوجود لا يجوز ، هكذا قال الرويانى ، وهو كلام بين ، فلينزل كلام القاضى حسين عليه .
- (فسرع) اشترى ثوبا بعشرين درهما وجاء بعشرين صحاحا وزنها عشرون ونصف وقبض بنصف درهم فضة جاز ، وان كان ذلك شرطا فى أصل بيع الثوب لم يصح لأنه بيعتان فى بيعة •
- (فرع) لو ابتاع ثوباً بدينار يلزم المشترى دينار صحيح ، ولا يجب على البائع أن يأخذ ديناراً بنصفين ، قاله الماوردى ، ولو باع الثوب الأول بنصف دينار والثانى بنصف دينار والثانى بنصف دينار الماوردى ، لأن الشرط المقترن بالثانى لا ينافيه مع موافقته جائزين هكذا قال الماوردى ، لأن الشرط المقترن بالثانى لا ينافيه مع موافقته على ما تقدم عن أبى الطيب ، ولعل مأخذه أن الدينار المشروط عليه لم يصفه بالصحة ، فلا ينافى نصفى دينار يحمل عليه بخلاف ما اذا باع أولا بدينار مطلق فانه يحمل على الصحيح لأجل الاطلاق ، وفيما نحن فيه قرينة تصرفه عن ذلك ، والله أعلم ، ذكر هذه الفروع فى هذا المكان القاضى أبو الطيب رحمه الله وغيره ، ورضى الله عنه ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كان مما يحرم فيهما الربا بعلتين ، كبيع الحنطة بالنهب والشسعير بالفضة حل فيه التفاضل والنساء والتفرق قبل التقابض ، لاجماع الامة على جواز اسلام النهب والفضة في الكيلات والمطعومات) .

⁽۱) بياض بالأصل قحرد . قلت : ونص الشافعى فى باب ما جاء فى الصرف (ومن باع رجلا ثوباً بنصف دينار ثم باعه ثوباً آخر بنصف دينار حالين أو الى أجل واحد قله عليه دينار قان شرط عليه عند البيعة الآخرة ، أن لله عليه دينارا فالشرط جائز وأن قال : دينارا لا يعطيه نصفين ولكن يعطيه وأحداً جازت البيعة الأولى ولم تجز البيعة الثانية وأن لم يشترط هالماليرط ثم أعظاه دينارا وأنيا قالبيع جائز) أه (ط) .

(الشرح) هذا قسيم قوله: فان كان مما يحرم فيهما الربا بعلة واحدة ، والضمير في كان لا يمكن عوده على الثمن وحده ، لأنه لا يحرم الربا فيه وحده بعلتين ويعود ضمير التثنية عليه ، ولا الى المبيع وحده كذلك ، ولا اليهما لامتناع عود الضمير المفرد الى اثنين ، فتعين أن يكون عائدا الى جنس ما اشتملت عليه الصفقة من الجانبين ، وهو ما يحرم فيه الربا الذى هو قدر مشترك بينهما ، وهو الذى صدر به المصنف الفصل ، وهو قوله : فيهما أعاد الضمير على مثنى على معنى ما لأن المراد به التثنية وكان يجوز أن يعيده على لفظها فيقول : فيه ، والمراد بذلك حرمة الربا فى كل منهما على الافراد ، وأما المجموع حالة المقابلة المذكورة فلا يحرم فيه الربا أصلا ، لا بعلة ولا بعلتين وذلك واضح فلم تجتمع العلتان على حكم واحد بعينه بل الطعم علة لحرمة الربا فى المطعومات فقط ، والثمنية علة حرمة الربا فى النقد ، فالعلتان موجبتان لنوع حرمة الربا المقيد بذلك المحل ،

وعبارة المصنف أخص من عبارته فى التنبيه على قوله: وأن لم يحرم فيهما الربا بعلة واحدة فأن ذلك شامل لما أذا باع الربوى بغير ربوى ، وأن كان التمثيل بعيدا ، والحكم لا يختلف ، وعبارته فى المهذب خاصة بما أذا كان العوضان ربويين وأما غير الربوى فأنه أفرد له الفصل الذى قبل هذا ، فلم يحتج أن يدرجه فى كلامه ، ولو كان مقصوده ادراجه فى الكلام لجاءت الأقسام خمسة ، لأنه أما ألا يكون العوضان ربويين أو أحدهما ربويا دون الآخر ، وهذان القسمان لا يحرم فيهما شىء من أنواع الربا ، وأما أن يكونا جميعا ربويين ، فأما ألا يكون العوضان من جنس واحد فيحرم فيهما جميع أنواع الربا ، وأما أن يكونا من جنسين ، فأما أن يشتركا فى علة الربا أو يختلفا ، فأن اشتركا حرم النساء والتفرق ، وأن اختلفا لم يحرم شىء كما لو يختلفا ، فأن أشتركا حرم النساء والتفرق ، وأن اختلفا لم يحرم شىء كما لو

اذا عرف ذلك فاذا باع الربوى بربوى آخر يخالفه فى علة الرباحل فيه التفاضل والنساء والتفرق قبل التقابض ، لما ذكره المصنف رحمه الله وللإجماع المذكور نقله الشافعي رحمه الله تعالى فى الاملاء ، واقتضاه كلامه فى الأم والمختصر ، ولفظه فى الاملاء أصرح قال فيه : لأن المسلمين أجمعوا على أن الذهب والورق يسلمان فيما سواهما ، وقال فى الأم فى باب الآجال فى

الصرف (ولا أعلم المسلمين اختلفوا فى أن الدنانير والدراهم يسلمان فى كل شىء الا أن أحدهما لا يسلم فى الآخر) وقال فى مختصر المزنى رحمه الله (ولا أعلم بين المسلمين خلافاً فى أن الدينار والدرهم يسلمان فى كل شىء ولا يسلم أحدهما فى الآخر) ا هـ •

والاستدلال بجواز السلم على جواز النساء _ اذا منعنا التسلم الحال _ واضح ، وأما اذا جوزناه فطريق تقريره قد تقدم فى الصرف على الذمة ، فكل سلم هو بيع نسيئة ، وأما ان كل بيع نسيئة سلم فانه ينبنى على أنه اذا باع موصوفا فى الذمة هل يكون سلما أو بيعا ؟ وفيه وجهان (ان قلنا) يكون سلما فصار السلم والبيع نسيئة شيئا واحدا فيقال على هذا فى هذا القسم الذى نحن فيه : يجوز نقدا ونسيئا ولا يذكر بعد ذلك أنه يجوز اسلام أحدهما فى الآخر (فان قلنا) انه يكون بيعا لا سلما ، فانا نقول يجوز نفدا ونسيئا ، ويجوز اسلام أحدهما فى الآخر ، ذكر معنى ذلك أو قريبا منه الشيخ أبو حامد الاسفراينى وقال أيضا : ومعنى قولنا نقدا ونسيئا أن يقول : بعتك ثوباً صفته كيت وكيت الى أجل كذا ، ولا يريد به أن يشترى عينا ، ويشترط تسليمه الى أجل ، فان هذا لا يجوز ،

(قلت) ولا ينحصر الفساد فيما قاله ، بل تارة يكون النساء في المبيع وصورته ما ذكر ، كما اذا قال : بعتك اردب قمح في ذمتى الى شهر بهذا الدينار ، وتارة يكون في الثمن كما اذا قال بعتك هذا الاردب القمح بدينار في ذمتك الى شهر ، وفي القسم الأول يشترط قبض رأس المال اذا جعلناه سلما ، وفي القسم الثاني لا يشترط قبض واحد منهما لأنه بيع محض وكلام المصنف رحمه الله يحتمل كلا من المعنيين أن تكون الحنطة مبيعة في الذمة نساء بالذهب ، فيكون سلما على أحد الوجهين أو بيعا في معنى السلم على الوجه الآخر ، وحينئذ يكون الاستدلال بالاجماع في عين المسألة وهذا الذي يشعر به كلام الشيخ أبي حامد ،

ويحتمل أن يكون مراده بيع الحنطة المعينة بذهب فى الذمة نساء، وحينئذ لا يكون نساء فيكون حكمه مأخوذاً من القياس على السلم الثابت بالاجماع فالاجماع المذكور دليل الأصل المقيس عليه، ولما كان الالحاق جليا بعد ثبوت

الأصل المقيس عليه سكت عن ذكره ، ثم اذا جاز البيع نسيئة تبعمه جواز التفرق قبل التقابض ، لأن كل عوضين حرم التفرق فيهما قبل التقابض حرم النساء فيهما ، ومالا فلا ، ولا ينتقض ببيع الجوهرة بالجوهرة ، فانه يجوز التفرق قبل القبض اذا كانتا حاضرتين ، ولا يجوز النساء فيهما ، لأن التحريم في ذلك لا يرجع الى النساء ، بل لكونه لا يضبط بالصفة فيكون المسلم فيه مجهولا ، ولم أر أحدا من أصحابنا ولا من غيرهم ذكر خلافا في هذه المسألة أعنى جواز بيع الحنطة بالذهب والشعير بالفضة نساء ولا اشعر به ، الا أبا محمد بن حزم الظاهرى فانه قال في كتابه المسمى مراتب الاجماع :

«واتفقوا على أن الابتياع بدينارين أو دراهم حالة فى الذمة غير مقبوضة وبها الى أجل محدود بالأيام أو الأهلة والساعات والأعوام القمرية ، مالم يتطاول الأجل جدا جائز ، مالم يكن المبيع شيئا مما يؤكل أو يشرب ، فان الاختلاف فى جواز بيع ذلك بالدراهم أو الدنانير الى أجل موصوف ، وأما حالا فلا خلاف أن ذلك جائز ، واختلفوا فيما عدا الدراهم والدنانير فى كلا الوجهين المذكورين ، فتضمن كلام ابن حزم اثبات خلاف فى ذلك ، ويمكن أن يحتج له بقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث عبادة بعد ذكره الأشياء الستة «فاذا اختلفت هذه الأصناف ، فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد » لفظ مسلم واختلاف الأصناف ، ويشمل اختلافهما على وجه تكون علة الربا فيهما واحدة أو متعددة وقد شرط فى ذلك التقابض ، وقال صاحب المعنى من الحنابلة : ويحتمل كلام الخرقى وجوب التقابض وقال صاحب المعنى من الحنابلة : ويحتمل كلام الخرقى وجوب التقابض على كل حال لقوله « يدا يد » ا هـ واقتصار المصنف على المكيلات والمطعومات وان كان الحكم عاما فى جميع ما سوى الذهب والفضة كما يدل عليه عبارة الشافعي كان غرضه بذلك _ والله أعلم _ التنبيه على ما يخالف الذهب والفضة فى العلمة عندنا بذلك _ والله أعلم _ التنبيه على ما يخالف الذهب والفضة فى العلة عندنا وعندهم المكيلات و

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وكل شيئين اتفقا في اسم الخاص من اصل الخلقة ، كالتمر البرني والتمر المعقلي فهما جنس واحد ، وكل شيئين اختلفا في الاسم من اصل الخلقة كالحنطة والشمير والتمر والزبيب فهما جنسان ، والدليل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر ستة أشياء ، وحرم فيها التفاضل ، اذا باع كل شيء

منها بما وافقه في الاسم واباح فيها التفاضل اذا باعه بما خالفه في الاسم ، فعبل على ان كل شيئين اتفقا في الاسم فهما جنس ، واذا اختلفا في الاسم فهمما جنسان) .

(الشرح) لما تقرر أن حكم الربوى اذا بيع بجنسه مخالف لحكمه اذا بيع بغير جنسه احتيج الى معرفة الجنس ، فان كل ربوبين يشتركان فى أمور ويختلفان فى أمور فلابد من ضابط ، فذكر المصنف هذا الضابط ، وقد أخذه من معانى كلام الشافعى والأصحاب وحرره بهذه العبارة واستدل له ، وهو أصل عظيم ينبنى عليه مسائل كثيرة كاللحوم والألبان والأدقة (١) واعتراضات وأجوبة عليها ستنكشف لك فيما بعد ان شاه الله تعالى .

قال الشافعي رضي الله عنه في الأم في باب جماع تفريع الكيل والوزن بعضه ببعض ما ملخصه: انك تنظر الى الاسم الأعم الجامع كالنبات مثلا، ثم تقسمه الى الحب اسما وغيره بمعنى الاسم الذي يميزه به عما يشاركه من الحب والنبات، وكذلك الذهب والفضة يشملهما أنهما مخلوقان من الأرض، ثم ينقسم ذلك الى تبر وغيره، ثم ينقسم التبر الى ذهب وفضة وغيرهما من النحاس والحديد وغيرهما، فالذهب والفضة، والتمر والزبيب والحنطة والشعير أخص الأسماء الصادقة على ذلك، وليس ينقسم بعد ذلك والحنطة والشعير أخص الأسماء الصادقة على ذلك، وليس ينقسم بعد ذلك مغربي وما أشبه ذلك، وليس لكل نوع من ذلك شيء يخصه، بل اذا أريد معرفته ذكر الاسم الخاص وهو التمر والذهب، ثم قيل بتلك الصفة بخلاف معرفته ذكر الاسم الخاص وهو التمر والحب لا يذكر الاسم الأعم منهما بل اسمهما بخصوصه و

قال الشافعى رضى الله عنه: الحنطة جنس ، وان تفاضلت وتباينت فى الأسماء ، كما يتباين الذهب ويتفاضل فى الأسماء قال: ولا بأس بحنطة جيدة يساوى مدها ديناراً بحنطة رديئة لا يساوى مدها سدس دينار ، ولا حنطة حديثة بحنطة سدوداء قبيحمة مثلا حديثة بحنطة قديمة ، ولا حنطة بيضاء صافية بحنطة سدوداء قبيحمة مثلا مثلا بمثل ، فقول المصنف فى الاسم الخاص قال ابن أبى عصرون : قال

⁽۱) الأدفة جمع دفيق (ط) .

أبو على القارقى: أحتراز من الاسم المشترك كالفاكهة فانه اسم يعم ، وكذلك الثمر ، فاذا قال تمر فقد خصص .

(قلت) فلم قال من أصل الخلقة ولم يقل من أصل الوضع ؟ والأسماء توضع ولا يقال تخلق ، قال : فيه احتراز من الدقيق ، فانه اسم ثابت له من أصل الوضع ولكن الاسم الذى ثبت له من أصل الخلقة هو الحنطة والشعير فان الدقيق لم يخلق على هيئته وانما يخلق حبا ثم يطحن فيصير دقيقا انتهى ، وكذلك اللحوم ، قال ابن الرفعة : قيل ولا حاجة الى زيادة هذا القيد كما أسقطه فى التتمة ، فان الاسم الخاص فيها لا يكون الا مع الاضافة ، كقوله : دقيق بر ودهن سمسم ونحو ذلك ، (قلت) وقول المصنف فى الجنسين اختلفا فى الاسم ، ولم يقل الخاص كما قال فى الجنس الواحد فى غاية الحسن لأن الاختلاف فى الاسم صادق بطريقين :

(أحدهما) بالاختلاف في الاسم الخاص مع الاشتراك في العام كما مثل و والثاني) الاختلاف في الاسم العام أيضا ، ومن ضرورته الاختلاف في الاسم الخاص و واذا كان الاختلاف في الاسم الخاص يوجب الاختلاف في التجانس فالاختلاف في الاسم العام بذلك أولى ، وان كان لابد بين كل شيئين من اسم عام ، لكنه قد يكون بعيدا واستدلال المصنف لذلك بما ذكر في غاية الجودة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أباح التفاضل عند اختلاف هذه الأشياء التمر بالبر والذهب بالفضة مع اشتراكهما في الاسم العام وهو الحب والتبر ، وحرم التفاضل عند مقابلتها بمثلها كالذهب بالذهب ، وهما متفقان في الاسم وان اختلفا فيما هو أخص من ذلك كالقاساني والسابورى ، فدل على أنه حيث حصل الاتفاق في الاسم الخاص حرم التفاضل ، وحيث اختلفا في الاسم الخاص جاز التفاضل وذلك هو مرادنا هنا باتفاق الجنس واختلافه ، وكذلك الصنف المراد به هنا الجنس ، فحيث اتفق الاسم صدق أنه جنس واحد وصنف واحد ،

وحيث اختلف يقال: جنسان وصنفان، فلذلك جاء في حديث عبادة في مسلم « فاذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم » وكذلك اللون فقد تقدم في حديث أبي هريرة رضى الله عنه الثابت في مسلم من قول رسول الله

صلى الله عليه وسلم بعد ذكر الأشياء « فمن زاد أو استزاد فقد أربى الا ما اختلفت ألوانه » وليس المراد بالألوان من التمر أو الحنطة وما أشبههما لما تقرر أن ألوان التمر لا يجوز التفاضل بينها ، ويدل عليه حديث عامل خيبر المتقدم في الجمع والجنيب ، وانما المراد بالألوان الأصناف ، فحينئذ الجنس والصنف واللون فيما نحن فيه سواء وليس المراد بالجنس ههنا ما يتعارفه الأصوليون ، فان ذلك اصطلاح آخر .

وقال القاضى عبد الوهاب المالكي في شرح الرسالة: ان قولنا جنس، تارة يرجع الى اتفاق في حكم من أحكام الشرع كالابل والبقر والغنم في اشتراكها في وجوب الزكاة، والاجزاء في الضحايا والهدايا، وانها من بهيمة الأنعام، ذكر في تأييد قولهم في اللحوم، وما قدمناه من اعتبار التسمية أولى، لأن الدليل المتقدم دل على اعتباره وقد يقال: ان مقتضى هذا الضابط أن يكون الطلع والرطب والتمر أجناسا لاختلافها في الاسم المخاص وقد اتفق الأصحاب على أنها جنس واحد، وان اختلفوا في بيع الطلع بالتمر والرطب، وكذلك الدقيق والحنطة مختلفان في الاسم المخاص والرطب،

(فالجواب) أما الطلع فانه اسم يدخل تحته طلع النخلة كله ، ثم هو بعد ذلك يصير الى حالة تسمى بسرا أو رطبا أو تمرا ، فهو حين كان طلعا كان جنسا واحدا بلا اشكال للاتفاق فى الاسم والحقيقة ، فحين انتقل شىء من الطلع الى حالة يسمى فيها تمرا أو رطبا لا يمكن أن يقال : انه جنس غير الطلع لأنه هو مع تبدل صفته ، وحصل له اسم خاص تبعا لتلك الصفة ، وذلك لا يوجب الاختلاف فى الجنس ، فان اختلاف المجنس الواحد باليبس والرطوبة والتلون لا يوجب اختلاف حقيقته ، فلذلك لم يصر اختصاص كل منهما باسم أخص من الطلع فى جعلها أجناسا ، لأن الطلع الذى فرضنا الكلام ولأفرادها أسماء باعتبار الصفات ، وهذا أولى بالاتحاد من المعقلى والبرنى ولافرادها أسماء باعتبار الصفات ، وهذا أولى بالاتحاد من المعقلى والبرنى ولافرادها أسماء باعتبار الصفات ، وهذا أولى بالاتحاد من المعقلى والبرنى اختلافها فى النوعية ثابت من أصل الخلقة ، بخلاف التمر مع الرطب والطلع ، اختلاف الدقيق هو الحنطة بعينه ، ولكن تبدلت صفته ، واختلاف الأسماء وكذلك الدقيق هو الحنطة بعينه ، ولكن تبدلت صفته ، واختلاف الأسماء انما حمل مناط اختلاف الأجناس عند اختلاف الذوات كالبر والشعير ، أما

مع اتحادها فلا أثر لاختلافه التابع للصفات ، ولك أن تأخذ على قياس هذا أنه مع اختلافها لا أثر للاتحاد الطارىء كاللحمان والأدقة والأدهان والحلول. وسيأتى الكلام فى ذلك ان شاء الله تعالى .

(فان قلت) قد اختلف الأصحاب فى السلم ، هل اختلاف النوع كاختلاف الجنس ؟ والأصح آنه مثله ، وههنا اتفقوا على أن اختلاف النوع ليس كاختلاف الجنس فلا يجوز بيع نوع من الربويات بنوع آخر من جنسه متفاضلا ، فما الفرق بين الغايتين ؟

(قلت) القول فى السلم أن عند اختلاف النوع لم يأت بما يثبت فى ذمته بل بغيره ، والأصل أن لا نبرأ ذمة الا بما يثبت فيها ، سواء كان من جنسه أو من غير جنسه ، الا أن يكون بينهما من الاختلاف مالا يختلف الغسرض به • وأما الربويات فالمعتبر مسمى الجنس وهو موجود فى النوعين ، ونحن وان قلنا فى السلم لا يأخذ أحد النوعين عن الآخر لا نجعلهما جنسين ، بل مم اتفاق الجنس نمنع من الأخذ لما تقدم ، والله أعلم •

فأنواع التمر كلها كالمعقلى والبرنى وغير ذلك جنس واحد ، وأنواع الحنطة كالصعيدى والبحيرى وغيرهما جنس واحد ، وأنواع الذهب كالمصرى والمغربي وغيرهما جنس واحد وأنواع الزبيب كالأسود والأحمر وسائر أصنافه جنس واحد ، والمعتمد فيه حديث بلال المتقدم ، واطلاق قوله صلى الله عليه وسلم « التمر بالتمر والذهب بالذهب والحنطة بالحنطة » . (فائدة) البرني ضرب من التمر أصفر مدور ، عن صاحب المحكم

أنه أجود التمر ، وقال الشيخ في السلم : ان المعقلي أفضل منه ، ونوزع في ذلك ، وقولهم في البرني : انه مدور أصفر ، كذلك لقد رأيناه وليس فيله تدوير ، والمعقلي بالمعراق منسوب الى معقل بن يسار الصحابي رضى الله عنه ، واليه ينسب نهر معقل بالبصرة ، ولكن لا يستكمل الغرض في تحقيق هذا الضابط وتحريره الا بذكر المسائل التي وقع فيها الاشتباه في ذلك ، فبذلك يتضح المعتمد في هذا الأصل ، والله المستعان ، وقول المصنف (فعل على أن كل شيئين اتفقا في الاسم فهما جنس واحد) مقصوده بالاسم الاسم الخاص الذي من أصل الخلقة ، وسكت عن تقييده بذلك لما تقدم من كلامه،

ولأن المراد الاسم المعهود الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في الأشياء الستة فانه بهذه الصفة والله أعلم •

وقد يورد على هذا الأصل التمر والرطب فانهما جنس واحد مع اختلافهما في الاسم ولا يرد التمر ، فإن اسم التمر طارىء عليه بعد كونه رطبا ، وكذلك لا يرد الضأن والمعز فإنهما يذكران صفة لا اسما فيقال شاة ضانية وشاة ماعزة .

قال المصنف رحه الله تعالى

(وما اتخد من اموال الربا كالدقيق والخـبز والعصـي والدهن تعتـبر باصولها فان كانت الاصول اجناسا فهى اجناس ، وان كانت الاصول جنسسا واحدا فهى إجنس واحد) .

(الشرع) لما أفهم كلام المصنف فيما تقدم أن الاتفاق في الاسه قد بكون من أصل الخلقة ، وقد لا يكون ، احتاج أن يبين حكم القسم الثاني ، وهو على قسمين (أحدهما) ما يكون متحداً في أموال الربا كالدقيق والدهن (والثاني) ما ليس كذلك ، كاللحوم والألبان ، وسيأتي .

(أما) القسم الأول كالأدقة والأخباز والأدهان والعصير والخلول ، فقد ذكر الشافعي رضى الله عنه والأصحاب أنه يعتبر بأصولها ، فان كانت أصولها اجناسا فهي أجناس ، وذلك لأنها مختلفة في أنفسها ، واشراكها في اسم عام وهو الدقيق أو الدهن مثلا ، لا يوجب اتحادها ، كما يشترك البر والشعير في الحجب ، وليسا متحدين في الجنس ، وغايته أن العرب لم تضع لمكل من الأدقة اسما يخصه بل اكتفت فيه بالاسم العام المتميز بالاضافة الى ما يخرج منه ، وذلك لا يوجب الاتحاد في الجنس ، وكونها مختلفة الحقائق ناشيء من أجناس توجب الاختلاف فاعتبرت بأصولها كذلك قال الشافعي رحسه الله لما تكلم في الأدهان وقال :

(فان قال قائل : قد يجمعها اسم الدهن ، قيل : وكذلك يجمع العنطة والأذرة والأرز اسم الحب ، وليس للأدهان اسم موضوع عند العرب انساسيت معان لأنها تنسب الى ما يكون) يشير الشافعي بذلك الى ما قلت ومن هذا الكلام استفدته ، وهو أسهل في التقرير من أن يسلم اتفاقا في الاسم

الخاص ، ثم يدعى اختلافهما لاختلاف أصولهما ، وقد صرح القاضى أبو الطيب أنهما مشتركان فى الاسم الخاص ، والأمر فى ذلك قريب ، وقد وضعوا لبعض الأدهان اسما بخصوصه ، كالشيرج والزيت فصار اختلافهما لأمرين اختلاف اسمهما الخاص ، واختلاف أصلهما ، وبهذا يزول اعتراض من يقول : انه اذا كان المعتبر الاسم فالأدقة والأدهان واللحوم والألبان كل من الأدقة منها متحدة الاسم ، فهذه كانت جنسا واحدا وسنذكر فى كل من الأدقة والأدهان والخلول خلافا ضعيفا ، وكذلك فى العصير والمعتمد ما يقتضيه هذا الأصل المهد والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فعلى هذا دقيق الحنطة ودقيق الشعير جنسان ، وخبر الحنطة وخبر الشعير جنسان ، ودهن الجوز ودهن اللوز جنسان) .

(الشرح) هذا التفريع على ذلك الأصل لا خفاء فيه ، هذا هو الصحيح المشهور ، وبه جزم أكثر الأصحاب وادعى الشميخ أبو حامد أن مسألتى الدقيق والخبز لا خلاف فيهما ، لأن الأدقة أجناس ، والأخباز أجناس وكذلك ادعى المحاملي في المجموع أيضا ، وكذلك قال الامام في الأدقة ، وقال المحاملي : وقد ذكر في حرملة بكلاما يؤدى الى أنها جنس واحد وليس بشيء ، قال الرافعي : وفي الأدقة حكاية قول الامام في حرملة أنها جنس واحد ، وكلام المجاملي يقتضي أن ذلك ليس مصرحا به ، فلا يجزم باثباته ، والظاهر أنه اطلع على ذلك الكلام ، وتأمل معناه ، وأن الرافعي رحمه الله تعالى نقبل ذلك عن غيره ، فينبغي التوقف في اثبات ذلك قولا ، وكيفها قدر فالمذهب المشهور الذي قطع به كثيرون خلافه فعلى المشهور في وكيفها قدر فالمذهب المشهور الذي قطع به كثيرون خلافه فعلى المشهور في ولا فرق بين أن يكون رطبا أو يابسا بيابس لأن أكثر ما فيه وجود التفاضل ، وهو جائز ، وان ثبت القول الآخر أنها جنس واحد ، فان الحكم في ذلك وهو جائز ، وان ثبت القول الآخر أنها جنس واحد ، فان الحكم في ذلك الفصل العاشر بعد هذا الفصل ان شاء الله تعالى ،

وقال الامام: ان الطريقة الجازمة بأن الأدقة أجناس هي الطريقة المرضية، وأنه لا يتم غرض الذي خرجها على القولين في اللحمان الا بالفرق بينهما وبين الأدقة فنقول: الدقيق عين أجزاء الحب ولكنها مجموعة فتفرقت، والدهن المعتصر وان كان في أصله ولكنه في ظن الناس كالشيء المحصل جديداً وقد تجد في كلام الفقهاء اطلاق القول بأنه لا يجوز بيع الخبز بالخبز، كالمراد به ما اذا كانا من جنس واحد كما سيأتي ان شاء الله تعالى .

(وأما) الأدهان فالقول الجملى فيها أنها أجناس على المشهور ، وحكى الخراسانيون مع ذلك قولا أنها جنس واحد ، والعراقيون حكوا ذلك عن تخريج بعض الأصحاب وزيفوه (وأما) القول التفصيلي فقد قسمها الأصحاب أبيعة أقسام دهن يعد للأكل ودهن يعد للدواء ، ودهن يعد للطيب ، ودهن لا يعد للأكل ولا للدواء ولا للطيب ، فالأول المعد للأكل كدهن الجوز واللوز والحلو والشيرج والزيت والسمن ودهن الصنوبر والبطم والخردل والحبة الخضراء ، فلا خلاف في أنها ربوية ، والمشهور أنها أجناس كما تقدم ، وحكى الشيخ أبو حامد وغيره أن من الأصحاب من قال : فيها وفي الحلول(١) فولان كما في اللحمان ، وحكى الماوردي ذلك عن ابن أبي هريرة ، وقد رأيت في تعليق الطبرى عن ابن أبي هريرة أن ذلك على قولين أعنى الأدهان ، وسيأتي الفرق في مسألة اللحمان ان شاء الله تعالى .

(اذا ثبت ذلك) فان باع شيئا من جنسه جاز بشرط رعاية الحلول والتماثل والتقابض لا خلاف فى شىء من ذلك الا الشيرج، فقال ابن أبى هريرة: لا يجوز بيع بعضه ببعض، لما فيه من الملح والماء، ونقل القاضى أبو الطيب ذلك أيضا عن أبى استحاق وستأتى هذه المسألة فى كلام المصنف ان شاء الله تعالى، وسيأتى أيضا فى زيت الزيتون وزيت الفجل خلاف، وممن أثبت القولين فى تجانس الأدهان المحاملي فى اللباب، وكذلك هو فى الرونق المنسوب لأبى حامد،

⁽١) أنواع المخللات أو الطرشي .

(الضرب الثانى) ما يقصد للدواء كدهن الخروع واللوز والمر ونوى المغرخ ، وعد من ذلك أبو حامد الحبة الخضراء وأبو الطيب الخردل ، فهذا ربوى كالسقمونيا وغيره من الأدوية ، وحكم هذا الضرب فى كونه أجناسا حكم الضرب الأول ، فان باع شيئا منه بجنسه حرمت المفاضلة ، وان باعه بغير جنسه حلت المفاضلة وحرم النساء ، ومقتضى ما نذكره قريبا من كلام الماوردى جريان خلاف فى هذا الضرب فى كونه ربويا وهو مردود لأن الشافعى رحمه الله نص صريحا فى باب ما يكون رطبا أبدا قال فيه : ودهن كل شجر يؤكل أو يشرب بعد الذى وصفت واحد لا يحل فى شىء منه الفضل بعضه على بعض ، واذا اختلف الصنفان منه حل الفضل يدا بيد ، ولم يجز نسيئة ، ولا بأس بدهن الحب الأخضر بدهن السيرج متفاضلا يدا بيد ، ولا خير فيه نسيئة ، والأدهان التى تشرب للدواء عندى فى مرتبة هذه الصفة ، دهن الخروع ودهن اللوز والم ، وغيره من الأدهان .

(الضرب الشاك) ما يقصد منه الطيب كدهن الورد والياسمين والبنفسج والنيلوفر والخيرى والزئبق ، فهذا كله جنس واحد على الصحيح المنصوص ، لأن أصل الجميع السمسم ، وقال الماوردى : انه لا يختلف المذهب فيه ، وفيه وجه مشهور أنه لا ربا فى هذا النوع ، لأنه ليس بمأكول ، وقد تقدم ذلك فى كلام المصنف رحمه الله الذى شرحه النووى رحمه الله أول الباب ، وانما أعدنا ذلك هنا لاستيفاء الكلام فيه ، ورد هذا الوجه بأنه مأكول ، وانما لا يعتاد أكله لعزته فلا يزول عنه حكم الربا كالزعفران ، هو مطعوم ، وان كان يقصد للصبغ والطيب ، فيباع دهن الورد بدهن البنفسج متماثلا ، وكذلك دهن الورد بدهن الورد ، ونقل ابن المنذر عن أبى ثور أنه يجعل ذلك أصنافا ، ويجيز التفاضل فى بيع بعضها ببعض ، قال :

قال الأصحاب: وانما جاز بيع هذه الأدهان بعضها ببعض لأنه ليس ههنا مع الدهن شيء، وانما الورد يرتب به السمسم فيفرش السمسم ويطرح عليه ذلك حتى يجف ثم يطرح عليه مرة، وعلى هذا أبدا حتى يطيب ثم يستخرج منه الدهن فلا يكون مع الدهن غيره، فان فرض أن الدهن مستخرج أولا ثم يطرح أوراقها فيه حتى يطيب أو يطبخ مع الورد لم يجز

بيع بعضه ببعض ، كما سيأتى عند الكلام على بيع الشيرج بالشيرج ، وبه جزم القاضى حسين وصاحب التهذيب والرويانى ولك أن تقول : هذا يظهر عند من يجعل الدهن موزونا ، أما من يجعله مكيلا فقد يقال : ان الذى بكتسبه الدهن من الأوراق لا يظهر له أثر فى المكيال ، وصاحب التهذيب أطلق أن ذلك يؤثر فى تماثله ، والله أعلم •

(الضرب الرابع) مالا يتناول أدما ولا دواء ولا هو طيب ، كدهن بذر الكتان المقصود للاستصباح ، ودهن السمك ، وقد ذكره المصنف رحمه الله في أول الباب فيما شرحه النووى رضى الله عنه ، والصحيح المشهور أنه لا ربا فيه ، قال الروياني في البحر : ان ظاهر المذهب أنه ربوى لأنه يؤكل ويشرب طريا ، ويقلى به السمك ، والشافعي رضى الله عنه قال في الأم : ان ما كان من هذه الأدهان لا يؤكل ولا يشرب بحال أبدا لدواء ولا غيره ، فهو خارج من الربا ، ولم يذكر مثالا فبقي تحقيق مناط أن هذا هل يؤكل أو لا يؤكل ؟ وذكر الروياني أن اختيار القاضي الطبرى أنه ربوى وعلله في المذهب بأن دهن السمك (١) يأكله الملاحون ، ودهن بذر الكتان يؤكل أول ما يستخرج ثم يتغير بمرور الزمان عليه ، فهذه أقسام الدهن والماوردي ما يستخرج ثم يتغير بمرور الزمان عليه ، فهذه أقسام الدهن والماوردي رحمه الله سلك طريقا آخر فجعلها أربعة أضرب :

(أحدها) مأكولة مستخرجة من أصل مأكول ، كالذى ذكرناه فى القسم الأول ففيها الربا اعتبارا بأنفسها وأصولها •

(الثاني) ما استخرج من غير مأكول ، وهو فى نفسه غير مأكول كدهن المحلب والبان والكافور فلا ربا فيها •

(الثالث) ما هى فى نفسها غير مأكولة عرفا كدهن الورد والخديرى والياسمين لكنها مستخرجة من أصل مأكول وهو السمسم ، ففى ثبوت الربا فيها وجهان • وكذلك دهن السمك • وأما دهن البذر والقرطم قال : فقد اختلف أصحابنا فى أصولها ، هل هى مأكولة يثبت الربا فيها أم لا ؟ على وجهين (فان قلنا) فيها الربا ففى أدهانها وجهان لأنها من أصل مأكول •

 ⁽۱) يمكن أن يلحق دهن السمك بالأدهان الطبية كزيت الخروع والسقمونيا وتوى الخوخ
 وهي من الربويات بلا خلاف .

(الرابع) ما استخرجت من أصول غير مأكولة لكنها بعد استخراجها دهنا مأكولا كدهن الخروع والقرع ؛ ففي ثبوت الربا فيها وجهان نظرا الى أنفسها وأصولها (قلت) قوله: في القرع سبقه اليه الصيمرى ، ويعنى به القرع نفسه فانه مأكول • وقول المصنف رحمه الله : دهن اللوز يحتمل أن يكون مراده الحلو فيكونان جميعا من القسم الأول ولا خلاف فى أنه ربوى ، ويحتمل أن يكون مراده مطلقا فيندرج فيه المر ، وقد أشعر كلام الماوردى كما نبهت عليه آنها بجريان خلاف فيه ، حيث ذكر ذلك في دهن الخروع المأكول للتداوى المتخذ من أصل غير مأكول ، واذا لم يكن ربويا لا يكونَ مما نحن فيه ، والله أعلم ، وهذه جملة من كلام الشافعي في الأم في الأدهان . قال بعد أن ذكر ما نحكيه عنه في زيت الفجل وزيت الزيتون وكذلك دهن الورد والحبوب كلها : كل دهن منه مخالف دهن غيره ، ودهن الصنوبر ودهن الحب الأخضر ودهن الخردل ودهن السمسم ودهن اللوز ودهن الجوز ، فكل دهن من هذه الأدهان خرج من حبة أو ثمرة فاختلف ما يخرج من تلك الثمرة أو تلك الحبة أو تلك العجمة فهو صنف واحد ولا يجوز آلا مثلا بمثل ويدا بيد ، وكل صنف منه خرج من حبه أو ثمره أو عجمه فلا بأس به فى غير صنفه الواحد منه بالاثنين ما لم يكن نسيئة ، ثم قال: فاذا كان ما خرج منه واحدا فهو صنف ، واذا خرج من أصلين مفترقين فهما صنفان يفترقان كالحنطة والتمر ، فعلى هذا جميع الأدهان الماكولة والمشروبة للغذاء والتلذذ لا يختلف الحكم فيها ، كهو فى التمر والحنطة سواء • هذا لفظ الشافعي رضي الله عنه بحروفه •

(فرع) قال ابن عبد البر : قال الأوزاعى : لا يجوز بيع السمن بالودك الا مثلا بمثل ، وكذلك الشحم غير المذاب بالسمن الا أن يريد أكله ساعتئذ فيجوز قال ابن الصباغ : ان أصحاب أبى حنيفة رضى الله عنه يجوزون بيع الدهن المطيب متفاضلا وان كان أصله واحدا اذا اختلف طيبه ، وقالوا : يجوز بيع مكيله من دهن الورد بمثله من دهن الخيرى ، لأن القصد بهما مختلف فصارا كالجنسين ، وقالوا أيضا : يجوز المطيب بغير المتطيب متفاضلا ،

(فسرع) ذكر فى الرونق المنسوب للشيخ أبى حامد أن قول الشافعى رضى الله عنه: اختلف فى الحيتان والأجبان والأسمان والأدهان والخلول ، هل هى أنواع أو نوع واحد ؟ على قولين • وكذلك الخبز والخلول ، وحصلت لى ريبة فى نسبة الرونق اليه لأنه أنكر جريان الخلاف فى الخلول والأدهان كما تقدم عنه قريبا الا أن يكون ظهر له فى هذا الكتاب ما لم يظهر له فى التعليقة ، والله أعلم •

(فرع) قال الروياني : لا خلاف أن السمن مع سائر الأدهان جنسان لأن اسم الأدهان لا يقع على السمن _ يعنى وان قلنا : ان الأدهان جنس واحد _ والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واختلف قوله في زيت الزيتون وزيت الفجل ، فقال في احد القولين : هما جنس واحد ، لانه جمعهما اسم الزيت ، والثاني انهما جنسمان وهو الصحيح لأنهما يختلفان في الطعم والأون فكانا جنسين كالتمر الهندي وائتمر البرني ، ولانهما فرعان لجنسين مختلفين فكانا جنسين كدهن الجوز ودهن اللوز) .

(الشبح) اختلاف القول المذكور أشار اليه الشافعي في الأم في باب ما يجمع التمر وما يخالفه ، قال : وكل ما خرج من زيت الزيتون فهو صنف واحد يجوز منه ما يجوز الحنطة بالحنطة والتمر بالتمر ، ويرد ما يرد من العنطة والتمر لا يختلف ، وقد يعصر من الفجل دهن يسمى زيت الفجل ، وليس مما يكون ببلادنا يعرف له اسم بأمه ، ولست أعرفه يسمى زيتا الا على معنى أنه دهن لا اسم له مستعمل في بعض ما يستعمل فيه الزيت ، وهو مباين للزيت في طعمه وريحه وشجرته ، وهو فرع والزيتون أصل قال : ويحتمل معنين ، فالذي هو أولى به عندى والله أعلم ألا يحكم بأن يكون زيتا ولكن يحكم بأن يكون دهنا من الأدهان ، فيجوز أن يباع الواحد منه بالاثنين من زيت الزيتون ، وذلك أنه اذا قال رجل : أكلت زيتا أو اشتريت زيتا أعرف أنه الزيت الزيتون ، وقد يحتمل أن يقال : يراد به زيت الزيتون ، لأن الاسم له دون زيت الفجل ، وقد يحتمل أن يقال : هو صنف من الزيت فلا يباع بالزيت الا مثلا بمثل ، والسليط دهن الجلجلان

وهو صنف غير زيت الفجل وغير زيت الزيتون ، فلا بأس بالواحد منه بالاثنين من كل منهما ، والأصحاب عادتهم اذا ذكر الشافعي رحمه الله مثل هذا التردد يجعلونه تردد قول له •

قال المصنف فى اللمع: وقد قال المحاملى: ان الشافعى نص فى المسألة فى الصرف على قولين ، فلعل نصه هناك أصرح من هذا ، وأطلق الشيخ أبو حامد حكاية القولين وقد ذكر الشافعى المسألة أيضا فى باب ما يكونرطبا أبدا ، وقال فيه : فزيت الزيتون صنف وزيت الفجل صنف غيره ، جزم بذلك فى هذا الباب ، وكذلك جزم فى باب بيع الآجال من الأم فقال : ولا بأس بزيت الزيتون بزيت الفجل ، وزيت الفجل بالسمن متفاضلا ، وقد اقتضى كلامه فيما تقدم ترجيحه ، فلا جرم كان الصحيح أنهما جنسان ، وقد اقتضى كلام الرافعى أن فى المسألة طريقين ، كأنه قال : الزيت المعروف مع زيت الفجل جنسان ، ومنهم من قال حكمهما حكم اللحمان : وقال الرويانى : الناقبل بأنهما جنسان أشهر وأصح كما قال المصنف رحمه الله ، وقد أشار الشافعى رضى الله عنه فى ترجيحه أنهما جنسان الى منع اتفاقهما فى الاسسم الخاص ، وأن زيت الفجل لا يسمى زينا على سبيل الحقيقة ، بل هو من الأدهان التى لم يوضع لها اسم خاص ، لكنه لما كان مستعملا فى بعض ما يستعمل فيه الزيت أطلق اسم زيت أى مجازا ،

هذا معنى كلام الشافعى رضى الله عنه وهو قريب من بحثه الذي تقدم فى الدقيق وان كان فى هذا زيادة على ذلك و فلما انتفى وضع الخاص لهما وكانا مع ذلك مختلفى الطعم والريح والشجرة حكمنا بأنهما جنسان وقاسهما المصنف على التمر الهندى والتمر البرنى بجامع يشستركان فيه من الأوصاف المذكورة ، وهذا من المصنف يدل عليه أنه رأى أن التمر الهندى جنس برأسه جزما وهو المشهور عند الأصحاب وعن ابن القطان وجه أنه من جنس التمر ، ولعل شبهة ابن القطان أنه يظن اشتراكهما فى الخاص كما قننا فى الزيت و وجوابه يشمل ما تقدم عن الشافعى رضى الله عنه بأن التمر الهندى لا يفهم من اسم التمر عند الاطلاق ، وأعا يطلق عليه مقيداً : تمر هندى وعند الاطلاق يتبادر الذهن الى التمر المعروف لا الى الهندى و

فلم يكن اسم التمر مشتركا بينهما والموجب لاتحاد الجنس الاتفاق فى الاسم بالدليل المتقدم ، وهو أبعد من الزيت ، لأنه لا يقال الا تمر هندى مقيداً بخلاف الزيت ، فانه قد يطلق مجرداً فلا يحسن الحاقه به ، وتخريجه عليه ، وقد وقع فى كلام أبى محمد عبد الله بن يحيى الصغير على المهذب أن التمر الهندى لم يدخل الربا فيه من أصل الخلقة كاللحوم .

قال أبو عبد الله محمد بن أبى على القلعى في احترازاته: قوله فرعان لجنسين احتراز من دقيق الحنطة البيضاء ، ودقيق الحنطة السمراء ، فانهما فرعان لجنس واحد ، وقوله مختلفين تأكيد لا احتراز فيه ، فان تغاير الجنسية وتعددها يوجب اختلافهما ضرورة ، وقد أفاد ابن الصعبى أن فى (مختلفين) خائدة وهى التنبيه على أن الاختلاف حاصل قبل اشتراكهما فى اسم الزيت ، أى أن الاختلاف هو علة التعدد فى الجنسية ، وهو حاصل هنا فى الأصل ، فيصير فى اللفظ اشعار بعلة التعدد وتنبيه على مناط الحكم ، وأنه ان فقد فى الفرع فهو موجود فى الأصل ،

(قاعدة) السليط الشيرج والخلجان السمسم، قاله القاضي أبو الطيب •

(فسرع) من كلام الرافعى فى البطيخ المعروف مع الهندباء ، والقثاء مع الخيار وجهان حكاهما الرويانى وغيره قال فى الروضة (أصحهما) أنهما جنسان ، البقول كالهندباء والنعناع وغيرهما أجناس (اذا قلنا) بجريان الربا فيها ، قاله الرافعى والرويانى ، ودهن السمسم وكسبه جنسان ، قاله جماعة كالمخيض والسمن ، وفى عصير العنب مع خله وجهان (أظهرهما) أنهما جنسان لافراط التفاوت فى الاسم والصفة والمقصود فى السكر والفانيد وجهان (أظهرهما) أنهما جنسان لاختلاف قصبهما ، وكذا السكر النبات والطبرزد جنس واحد (١) وفى السكر الأحمر وهو القوالب وهو عكر الأبيض ومن قصبه تردد للأئمة لاختلافهما فى المصفة قال الامام: ولعل الأظهر أنه من جنس السكر والله أعلم ،

 ⁽۱) كذا بالأصل فحرد قلت : والطيرود هو السكر معرب وهو ما يسميه الناس سسكر
 پلاط .

- (فسرع) قال صاحب التتمة: الذرة جنس واحد وان كانت الذرة المعروفة بيضاء اللون كثيرة الحبات والتي تعرف بالدخن صغيرة الحبات صفراء اللون الا أن الاسم يشمل الكل ويتقاربان في الطعم والطبع وأنواع العنب كلها جنس واحد، حتى ان المشمش مع سائر الأعناب جنس واحد، وأنواع كل واحد من أجناس الكمثري والرمان والسفرجل والتفاح والمشمش أنواع كل منها جنس، وأنواع البطيخ جنس واحد الحلو وغير الحلو، فإن البطيخ الذي فيه الحبات السود ويعرف في العراق بالريفي والرومي، وفي بعض البلاد بالهندي مع البطيخ المعروف جنس واحد أو حنسان، فيه وجهان،
- (فرع) الجوز الهندى مع الجوز المعروف جنسان، قاله الروياني، وكلامه يقتضى أن خلاف ابن القطان فيه، فانه قال: التمر الهندى مع التمر المعروف جنسان وكذلك الجوز المعروف مع الجوز الهندى، وحكى ابن القطان وجها أنها جنس واحد لأن الاسم يشمل الكل وكلامه أيضا بقتضى أن ابن القطان ناقل الوجوه لا يخرج له، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

- (واختلف قوله في اللحمان فقال في أحد القولين : هي أجناس ، وهو قول المزنى وهو الصحيح ، لانها فروع لأصول هي أجناس فكانت أجناسا كالأدقة والأدهان (والثاني) أنها جنس واحد لأنها تشترك في الاسم الخاص في أول دخولها في تحريم الربا ، فكانت جنسا واحداً كالتمور ، وتخالف الأدقة والأدهان لأن أصولها أجناس يجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا ، فاعتبر فروعها بها ، واللحمان لا يحرم الربا في أصولها فاعتبرت بنفسها) .
- (الشرح) القولان في اللحم مشهوران منصوص عليهما ، قال الشافعى رضى الله عنه في المختصر: اللحم كله صنف و حشييقة وانسييقه وطائره ، لا يحل فيه البيع حتى يكون يابسا وزنا بوزن ، ونسب الماوردي هذا الى القديم ، وقد رأيت اللفظ المذكور في المختصر في الأم في باب الرطب بالتمر ، ولكن في آخره كلام متناقض لم يتبين لي الجمع بينهما ، وتوهمت أنه غلط من ناسخ ، فرأيته في أكثر من نسخة ، ونسب الماوردي القول بأنها أجناس الى الجديد .

وقال فى الأم فى باب بيع اللحم: والقول فى اللحمان المختلفة واحد من قولين (أحدهما) أن لحم الغنم صنف، ولحم الابل صنف، ولحم البقر صنف، ولحم الظباء ولحم كل ما تفرقت به أسماء دون الأسماء الجامعة صنف، فيقال كله حيوان وكله دواب وكله من بهيمة الأنعام، فهذا جماع أسمائه كله، ثم يعرف أسماؤه فيقال: لحم غنم ولحم بقر ولحم ابل، ويقال: لحم ظباء، ولحم أرانب، ولحم زرابيع، ولحم ضباع، ولحم نعالب ثم يقال فى الطير هكذا: لحم كراكى، ولحم حباريات، ولحم حجل، ولحم معاقب، كما يقال: طعام، ثم يقال: حنطة وذرة وشعير، وهذا قول يصح وينقاس،

وأطال الشافعي في التفريع على هذا القول نحو ورقة ثم قال: الثاني في هذا الوجه أن يقال: اللحم كله صنف ، كالتمر كله صنف ، ومن قال هذا لزمه عندي أن يقوله في الحيتان لأن اسم اللحم جامع لهذا القول ، ومن ذهب هذا المذهب لزمه اذا أخذه بجامع اللحم أن يقول: هذا الجامع مع التمر يجعل الزبيب والتمر وغيره من الشمار صنفا ، وهذا ما لا يجوز لأحد أن يقوله عندي ، فاقتضى كلام الشافعي رضى الله عنه هذا الرد على من يقول بأنها من جنس واحد والزامه بأن يقول: ان الزبيب والتمر جنس واحد لاشمار على أن اسم اللحم اسم عام لا خاص ،

وكلام الأصحاب كالشيخ أبى حامد والقاضى أبى الطيب والمصنف وغيرهم يقتضى أن أسم اللحم خاص • ثم يقررون بعد ذلك أنها أجناس بما سنذكره • وتحقيق ذلك يؤول الى بحث لفظى • فانه ان أريد بالخاص ما لم يوضع لما تحته من أنواعه اسم بخصوصها ، فاسم اللحم على هذا خاص وما تحته من لحم البقر والغنم شبيه بالمعقلى والبرنى اذ ليس لكل منهما اسم يخصه ، وان أريد به أن يكون ثم أسماء صادقة على ذلك الشيء ، ويكون هو أخصها وان أريد به أن يكون ثم أسماء على هذا ليس بخاص وأن اسم البقر والحيوان والدواب وبهيمة الأنعام لا يصدق شيء منها على اللحم حالة كونه لحما •

على أن تقسيم الشافعي الذي قدمته آنها يشعر بخلاف ذلك • فينبغي تأويله عليه حتى يجرى كلامه هنا وفي الأدهان على نمط واحد ، فانه جعل

الأدهان مما لا يوضع لها اسم خاص ، وهي بمنزلة اللحم في ذلك ، لأنه لا يصدق عليها حالة كونها دهنا اسم ما استخرجت منه ، بل تذكر مضافة اليه كما يذكر اللحم مضافا الي الحيوان الذي هو منه فان جعلنا اسم اللحم نيس بخاص سهل النظر في المسألة واثبات أنها أجناس ، وان جلعناه خاصا فقد وجه الأصحاب ذلك بما ذكره المصنف وينبغي أن يتأمل قول المصنف فيما تقدم في زيت الزيتون وزيت الفجل أنهما فرعان لجنسين مختلفين ، وقوله هنا : انها فروع الأصول هي أجناس ، فلم يقل : فروع الأجناس كما قال ، ولا قال : مختلفة ، والحكمة في ذلك أن كون الزيتون والفجل جنسين لا شبهة فيه ، وذلك معلوم من أحكام الربا فيهما .

وأما كون الحيوانات أجناسا فتحتاج الى دليل لعدم جريان الربا ، فمن أين لنا أنها أجناس ؟ أو جنس واحد ؟ فلذلك جعل الوصف المشترك في صدر كلامه أنها فروع لأصول ، وهذا لا يمكن منعه • ثم قال : هي أجناس ، وهذا في حكم الدعوى ، والدليل عليه أن الابل والغنم لا يضم بعضها الى بعض في الزكاة ، فدل على أنها أجناس مختلفة ، كذلك استدل له القاضى أبو الطيب ، ولم كان زيت الزيتون وزيت الفجل يشتركان في اسم الزيت الذي هو أخص من الدهن • وذلك يوهم اتحادهما احتاج أن يوضح التباين في أصولهها بقوله : مختلفين • واللحمان كلها انما تتميز بالاضافة كبقية الأدهان • مما ليس له اسم يخصه اعتنى باثبات أن أصولها أجناس • ولم يحتج الى زيادة لفظ الاختلاف • فهذا هو القول وهذا من الشافعي رحمه والابل أصناف مختلفة • فلحومها التي هي أصل الألبان بالاختلاف أولى • والإبل أصناف مختلفة • فلحومها التي هي أصل الألبان بالاختلاف أولى •

وقال ابن الرفعة : ومن هنا نسب الأصحاب الى المزنى اختيار القول بأنها أجناس وأن كلام المزنى يقتضى اختيار القطع به ولم يصر اليه أحد من الأصحاب لأجل أن ما تمسك به فى مأخذه غير خال عن احتمال • فان الاشتراك فى اسم خاص كالتمر والبر ، واشتراك التمر والزبيب فى اسم عام وهو الشرة وبه ينقطع الالزام (قلت) وسيأتى من كلام القاضى حسين ما يقتضى حكاية طريقة قاطعة والله أعلم •

(والقول الثانى) أنها جنس واحد لما ذكره المصنف (وقوله) فى الاسم الخاص احتراز من البر والشعير والرطب والعنب ؛ فانهما يشتركان فى اسم عام كالحب والثمرة (وقوله) فى أول دخولها فى تحريم الربا احتراز من الأدقة ، قال القاضى أبو الطيب : لأنها أجناس منع اشتركها فى الاسم الخاص وهو الدقيق الا أنها ليست أول حال الربا ، لأن الربا يجرى فى حباتها ولا يشترك فى الاسم الخاص ، وقياسه على التمور ؛ قال القاضى : ان أصحابنا يقيسون على التمر أنه ليس بصحيح لأن الربا يسبق كونه رطبا وبسرا وتمرآ وخلا ، لأن الطلع مطعوم يجرى فيه الربا ، وهو أول حاليه فوجب بأن يقاس على الطلع فان الاسم الخاص وهو الطلع يجمع الجميع وتابعه على ذلك صاحب الشامل ،

وما قاله القاضى فيه نظر ، فان الطلع اسم لطلع النخلة قبل صيرورته بلحا أو بسرا (وأما) اطلاقه على البسر والرطب والتمر فمن باب المجاز لأنه كان كذلك فلم يتجه قول القاضى أنه اسم يجمع الجميع واذا كان كذلك فلا يصح القياس عليه لأنه ليس هناك أشياء تشترك فيه ، وان كان أول دخول الربا فلا جرم والله أعلم ، لم يعتمد المصنف ما قاله القاضى أبو الطيب مع هذا الموضع مع كونه شيخه ومعتمده واعتمد ما قاله الأصحاب ،

(وأما) الاشكال الذي أورده القاضى فجوابه أن أنواع التمر مشتركة في اسم خاص في جميع أحوالها من أول دخولها في الربا يكون كل منها طلعا ثم يصير بسرا أو رطبا ثم يصير تمرا ، وفي كل حالة من أحواله الثلاث يصدق ذلك الاسم على كل من الأنواع المعقلى والبرنى وغيرهما ، وذلك الاسم خاص فصح أن أنواع التمور تشترك من أول دخولها في تحريم الربا الى آخرها في اسم خاص ، هو : اما طلع واما رطب واما تمر ، فإن ثلاثتها أنواع للثمرة وليس المراد أنها من أول دخولها في الربا تشترك في اسم التمر فافهم ذلك فاني لم أره لغيرى وهو مما فتح الله تعالى به ، وبذلك يحسن الاحتراز بهذا القيد عن الأدهان والأدقة فإن دقيق القمصح ودقيق الشعير مثلا انما يشتركان في الاسم الخاص حين صارا دقيقا وقبل ذلك كان هذا قمحا وهذا شعيرا ليس بينهما اشتراك في اسم الحب والله أعلم ،

ثم بعد ذلك رأيت هذا الذي ظهر لي بعينه ذكره القاضي أبو الطيب في مسألة الألبان فرحمه الله تعالى ورضى عنه • وبعد أن حرر القاضي أبو الطيب القياس على الطلع على ما ارتضاه ، أجاب عنه بأن الطلع انما اعتبر اشتراكه في الاسم الخاص ، لأن أصوله لم يثبت لها حكم الأصناف فكان الاعتبار بنفسه ، وليس كذلك اللحوم ، فان أصولها أصناف ، فكان الاعتبار باصولها ، كما نقول في الأدقة والأدهان • وذكر القاضي حسين لما تكلم في الألبان أن في اللحمان طريقين ولم يبينهما • ولعل في ذلك طريقة قاطعة بأنها أجناس ، وأن من أصحابنا من قال انها كاللحمان ومنهم من قال : الألبان أجناس قولا واحدا • وقول المصنف : ويخالف الأدقة والأدهان الخ مقصوده بذلك الفرق بينهما وبين اللحمان •

(فان قلت) كيف تحرير هذا الفرق ؟ فان الفرق أبدى معنى فى احدى الصورتين مفقود فى الأخرى ، والمعنى الذى أبداه فى الأدقة والأدهان كون أصولها أجناسا يجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا ، ونحو ذلك ليسمفقودا فى أصول اللحمان حتى يضم اليه تحريم النسّاء ، فليس بين الوصفين اللذين ذكرهما وهما جواز التفاضل وعدم حرمة الربا تضاد ، فكانت المقابلة الظاهرة أن يقال : لأن أصول الأدقة والأدهان ربوية بخلاف أصول اللحمان ، هكذا صنع الشيخ أبو حامد ،

(قلت) لما كان حكم الربا فى الأصول المذكورة معلوما سكت عنه ، وجعل المعنى المقصود أنه فى ذلك المحل ثبت لها حكم الأجناس المختلفة فى الربا ، ولهذا صرح بجواز التفاضل ، فانه أثر اختلاف الجنس فيها ، فلما كان اختلاف الجنس معتبرا فيها اعتبر فى فروعها بخلاف أصول اللحمان فانها وان كانت أجناساً الا أن اختلاف الجنس ليس معتبرا فيها فى الربا ؛ لأنه لا ربا فيها ، فنبه باختلاف الجنس فى الأدقة والأدهان على المعنى الموجب لاختلاف الفروع ، والمراد كونه فى محل ربوى ، ونبه بقوله : لا يحرم الربا فى أصول اللحمان على عدم ذلك المعنى فيها ، لأنه متى لم تكن ربوية لا يصح أنه يثبت لها حكم الأجناس المختلفة فى الربا ضرورة ، فكأنه نفى الوصف المذكور بدليله ، والمقصود أن اللحمان لا تعتبر فى أصولها فى كونها أجناساً

مخلاف الأدقة حيث اعتبرت بأصولها فى ذلك ، وليس المقصود اعتبار كل منهما بأصله فى كونه ربويا أو غير ربوى ؛ اكل من الفرعين ربوى قطعا ، فثبوت حكم الربا أمر معلوم .

والفرق راجع الى أن أصول الأدقة والأدهان يثبت لها حكم الأجناس المختلفة فى الربا ، بخلاف أصول اللحمان لم يثبت لها ذلك لأنه لا ربا فيها ، وقد أجاب القاضى أبو الطيب عن هذا الفرق بأن أصول اللحمان ثبت لها حكم الأجناس المختلفة فى الزكاة ، ولا فرق بين الزكاة والربا ، فان حكم الصنف الواحد والأصناف فيها سواء ألا ترى أن الحنطة لا تضم الى الشعير فى الزكاة ؟ ويكونان صنفين مختلفين ، وكذلك فى الربا ، فلا فرق بينهما ، فقد تبين الغاء الفرق .

(والجواب) عن القياس الذى استدل به لكونها جنسا أن جعل الأصل المقيس عليه الطلع فقد تقدم جواب القاضى أبى الطيب عنه ، وان جعل القياس على التمور كما فعله المصنف وأكثر الأصحاب ، فكذلك لأن المعقلى والبرنى أصل • كل منها ليس جنسا مخالفا لأصل آخر • لأن أصلها التمر والرطب والطلع ، وهو شيء واحد في جميع الأحوال كما تقدم التنبيه عليه ، فليس له أصول مختلفة ، فلذلك اعتبر بنفسه بخلاف اللحمان ، فان لها أصولا مختلفة ، كل منها صنف مستقل فاعتبر به ، فقد تحرر المذهب نقلا ودليلا أن اللحمان أجناس ، وهو الذي صححه كثير من الأصحاب • وممن صرح به القاضى أبو الطيب والمصنف وصاحب البيان والشاشى في الحلية والرافعي،

وقال المحاملي في مسألة الألبان: انه القياس، ونسبه الماوردي الى المجديد وأكثر كتبه، وخالف القاضى حسين فقال: الصحيح أنها جنس واحد وكذلك المزنى فيما حكاه ابن الرفعة عنه، وقد اعترض المصنف في التنبيه على الدليل الذي ذكره هنا لكونها أجناسا فقال: لا تأثير للوصف، فأن الثياب الهروية والمروية عندهم أجناس، وان كانت فروعا لجنس واحد، هذا يسمى بعدم التأثر، ومعناه أن لا يعدم الحكم لعدم العلة، وقد

تتعجب من المصنف لكونه استدل للقول الثانى ، وأجاب عن دليل الأول وسكت على ذلك مع كونه صرح بتصحيح القول الأول ولا عجب ، والسبب الداعى لذلك أن القول الثانى _ وان كان ضعيفا فى المذهب _ فهو مقصور فى الخلاف بيننا وبين أبى حنيفة فان مذهبه كالصحيح عندنا ، والمسألة مذكورة فى الخلافيات ، وممن ذكرها المصنف ، وقد اعترض ابن معن صاحب التنقيب على المهذب فقال : قوله مشترك فى الاسم الخاص فى أول دخولها فى الربا فيه خلل ، لأن ثبوت الجنسية وعدمها لا يتلقى من تحريم الربا ينبنى على ثبوت الجنسية وعدمها ، واذا كانت أصولها أجناسا فى أصل خلقتها كانت أجناسا اذا دخلت فى تحريم الربا ، وهذا الاعتراض يظهر جوابه مساتقدم ، واللحمان _ بضم اللام _ وهل هو جمع أو اسم جمع ؟ كلام ابن سيده فى المحكم يقتضى أنه جمع ، فانه قال : اللحم والحوم ولحام ولحمان ،

فرع في ذكر مداهب العلماء في المسألة

وقد تقدم ذكر مذهبنا ومذهب أبى حنيفة أنها أجناس كالصحيح ، وكذلك الأصح من مذهب أحمد ، ونقل ابن الصباغ عن أحمد أن المشهور عنه أنها جنس واحد ، وفصلت المالكية فقالوا : لحوم ذوات الأربع من الأنعام والوحش صنف ، ولحوم الطير كله صنف ، ولحوم ذوات الماء كلها صنف ، فهى عندهم ثلاثة أصناف ، وعند الحنابلة رواية قريبة من ذلك ، واعتبر المالكية فى ذلك تقارب المنفعة والرجوع الى العادة ، فعلى قول مالك رحمه الله : الابل والبقر والغنم والوحوش كلها صنف واحد ، لا يجوز من لحومها واحد باثنين ، والطير كلها صنف انسيها ووحشيها ، لا يصلح من لحمها اثنان بواحد ، والحيتان كلها صنف واحد ، ولا بأس بلحم الحيتان بلحم البقرة متفاضلا ، وقال أبو ثور : انها كلها جنس واحد كأحد قولى الشافعى ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان قلنا : ان اللحم جنس واحد لم يجز بيع لحم شيء من الحيوان بلحم غيره متفاضلا ، وهل يدخل لحم السمك في ذلك ؟ فيه وجهان وقال أبو اسحاق

يدخل فيها فلا يجوز بيعه بلحم شيء من الحيوان متفاضلا ، لأن اسم اللحم يقع عليه ، والدليل عليه قوله تعالى (لتأكلوا منه لحما طريا) ومن اصحابنا من قال : لا يدخل فيه لحم السمك وهو المذهب ، لأنه لا يدخل في اطلاق اسم اللحم ، ولهذا لو حلف لا يأكل اللحم يحنث بأكل السمك) .

(الشرح) اذا قلنا: ان اللحمان كلها جنس واحد فلحم الابل والبقر والغنم مع اختلاف أنواعها ، والوحوش كلها والطيور كلها جميع ذلك صنف واحد ، لا فرق فيه بين الوحشى والأهلى ، لا يجوز بيع شىء منه بآخر الا مثل بمثلا ، فلا يباع لحم العصفور بلحم الجمل الا سواء بسواء وكذلك بقيتها ، وهكذا تحرم البحريات بعضها مع بعض كلها جنس واحد ، وعلى هذا القول قال الفورانى : بل أولى ، ولعل الأولوية التى ادعاها من جهة أنه لم يثبت لأصولها حكم الأجناس المختلفة ، بخلاف لحمان البر ، فان أصولها ثبت لها حكم الأجناس المختلفة كما تقدم ،

وأما السمك مع البريات ففيه وجهان حكاهما العراقيون والخراسانيون (احدهما) وهو قول أبى اسحاق المروزى والقاضى أبى حامد والقاضى أبى الطيب وابن الصباغ ، وهو الذى أورده فى التهذيب انه من جنس سائر اللحوم ، وادعى القاضى أبو الطيب أنه الذى نص عليه الشافعى رحمه الله ، وأخذ ذلك من قوله فى الأم الذى حكيته عنه قريبا ، ومن قال بهذا لزمه عندى أن يقول فى الحيتان: ان اسم اللحم جامع ، واستدل القاضى أبو الطيب وغيره لهذا القول بقوله تعالى (ومن كل تأكلون لحما طريا) واستدل المصنف بالآية التى فى الكتاب ، وهى أنص فى الاستدلال ، لأنه أطلق فيها اللحم عليه بصراحة ،

وأما قوله (ومن كل تأكلون) فأطلق فيها ما فى البر والبحر معا ، فجاز أن يكون للتغليب •

(والثاني) وهــو قول أبي على الطبرى واختيار الشــيخ أبي حامد الاسفرايني والمصنف والمحاملي ، وقال : ان المنصوص أنها مستثناة من اللحوم

وأنها معها جنسان وقال الرويانى: انه الأصح فى القياس ، وعن البندنيجى وسليم أنه المذهب لأن لها اسما أخص من اللحم وهو السمك ، وحمل الشيخ أبو حامد قول الشافعى المذكور على أنه ألزم من قال: اللحمان صنف أن يكون منها على سبيل الانكار ، ولم يرتض أبو الطيب هذا ، وحمل قول الشافعى _ وهذا ما لا يجوز لأحد أن يقوله _ على التجرد ، وقد تقدم قول الشافعى رضى الله عنه ذلك ، وأجاب أبو الطيب عن كون السمك أخص بأن اسم اللحم جامع بدليل الآية ، والراجح ما قاله الشيخ أبو حامد ومتابعوه ولا دلالة لأبى الطيب من كلام الشافعى رضى الله عنه بل هو محتمل لذلك ، ولما قاله أبو حامد ،

والجواب عن قول أبى الطيب عن اسم اللحم أنه وان كان جامعا لكنه عند الاطلاق يتبادر الذهن منه الى ما سوى لحم السمك ، والآية فيها قرينة تبين ارادته وهو قوله (لتأكلوا منه) أى من البحر ، فلم تتناوله مطلقا ، ومما يبين أن اسم اللحم عند الاطلاق لا ينصرف الى السمك أنه لو حلف لا يأكل اللحم لم يحنث بأكل لحم السمك ، كذا قال الشيخ أبو حامد والماوردى وغيرهما ، وهو الصحيح المشهور ، وفيه وجه عن بعض الخراسانيين ، ولو كان يدخل فى مطلقه لحنث به ، فاما أن يقول ان صدق اللحم على لحم السمك بطريق المجاز ، واما أن يقول انه عند الاطلاق يتقيد بما عدا السمك ، ولا يستبعد أن يكون اطلاق الشيء يدل على ما هو أخص من حقيقته ، كالماء المطلق يختص ببعض ما بسمى ماء ، والله سبحانه وتعالى من حقيقته ، كالماء المطلق يختص ببعض ما بسمى ماء ، والله سبحانه وتعالى

واحتج الأصحاب أيضا بأن السمك لا يضاف لحمه اليه فلا يقال لحمم سمك ، وانما يقال سمك فلا ينطلق عليه اسم اللحم ، ولو كان من اللحمان لصح أن يضاف باسم اللحم الى جنسه ، فيقال لحم السمك كما يقال لحم الغنم ، فلما لم يصح أن يقال ذلك ثبت أنه ليس من جهة اللحمان ، قال الماوردى : فعلى هذا الوجه يكون اللحمان كلها صنفين ، فلحوم حيوان البر على اختلافها صنف واحد ، ولحوم حيتان البحر على اختلافها صنف واحد ،

واعلم أن كلام المصنف والأكثرين انما فرضوه فى السمك مع حيوانات البر، وفى البحر أنواع من الحيوانات فهل الخلاف المذكور جار فى جميعها أم كيف الحال فيها أما الفورانى فكلامه يقتضى تعميم ذلك الخلاف، وأن الوجهين فى لحمان البر مع لحمان البحر مطلقا ؛ وكذلك الامام ، وأما القاضى حسين فتوقف فقال فى السمك مع اللحم وجهان ، وأما حيوانات البحر فقد تفدم القول فيها اذا قلنا بأن اللحوم جنس واحد، وأما على القول بأن حيوانات البر أجناس فلا شك فى أن حيوانات البحر مخالفة لحيوانات البر، وأما حيوانات البر ، وهذان القولان مبنيان وأما حيوانات البحر بعضها مع بعض ففيها خلاف ، وهذان القولان مبنيان كما قاله الفورانى وأفهمه كلام القاضى حسين والامام ، على أن اسم السمك والحوت هل يشمل الجميع حتى يحل أكل خنزير الماء وكلبه أو لا أ

فان قلنا ان اسم السمك والحوت شامل للجميع كانت كلها جنسا واحدا ذا أنواع (وان قلنا) ان اسم السمك والحوت لا يشمل الجميع فالحوت مع ما لا يسمى حوتا جنسان ، وما عدا الحوت أجناس أيضا ، فغنم الماء وبقره عند هذا القائل جنسان لا يطلق على الكل اسم السمك ، فهى أجناس مختلفة ، وجماعة من الأصحاب منهم الرافعي أطلق الخلاف في ذلك من غير بناء وهو أولى ، فان الأصح أن اسم السمك يقع على جميعها •

والأصح أنها أجناس كحيوانات البر ، كما هو ظاهر كلام الشافعى ، وفصل القاضى حسين فقال فى السمك مع اللحم وجهان ، فأما سائر حيوانات البحر ـ ان قلنا ان السمك مع حيوانات البر جنسان ـ فسائر حيوانات البحر مع حيوانات البر أيضاً جنسان ، بل آولى ، وان قلنا ان السمك مع حيوانات البر جنس واحد فهل ينبنى على أن الكل هل يسمى سمكا أم لا ؟ وفيه قولان (إن قلنا) الكل يسمى سمكا فحكم الكل حكم السمك والا فهى أجناس مختلفة (قلت :) والأصح على ما قاله صاحب التهذيب أن الكل يسمى سمكا فلذلك أتى المصنف وغيره بلفظ السمك لشموله للجميع ، والله أعلم .

ثم فيما قاله القاضى حسين مناقشة ، وهى أن المدرك فى استثناء السمك أنها اختصت باسم ، وهذا المعنى لا يوجد فى بقية حيوانات البحر ، فينبغى

أن يقال: ان قلنا السمك من جنس لحوم البر فبقية حيوانات البحر أولى (وان قلنا) السمك جنس آخر ففى بقية حيوانات البحر وجهان مبنيان على أن الكل يسمى سمكا أولا ؟ (ان قلنا) يسمى سمكا كانت من جنس اللحوم فيكون جنسا آخر (وان قلنا) لا يسمى سمكا كانت من جنس اللحوم لعدم الاسم الخاص، أعنى أن لحمها ليس له اسم بخصوصه، فان صح هذا الترتيب فيجيء في حيوانات البحر ثلاثة أوجه:

(أحدها) أنها من جنس اللحم مطلقا (والثانى) جنس آخر مطلقا (والثالث) أن غير السمك من جنس اللحم، والسمك جنس آخر وهذه الثلاثة أوجه تفريع على أن اللحوم جنس واحد، وحكم بيع اللحم باللحم على هذا القول سنذكره ان شاء الله تعالى فى الفصل السادس بعد هذا الفصل .

(فسرع) عن التنبيه على قول أبى اسحاق: الجراد هل يكون من جنس اللحم ؟ فيه وجهان (أحدهما) نعم كالسمك (والثانى) لا ، لأن اسم اللحم لا يطلق على الجراد ، وصورته ليس صورة اللحم ، واذا قلنا بقول أبى على فى أن السمك لا يدخل فى اللحم فالجراد هل يلحق بحيوان البحر لحل ميتنهما ؟ ولأنه نقل فى الآثار أن أصله سمك ؟ فيه وجهان ، ولخص الرافعى ذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان قلنا : ان اللحوم اجناس جاز بيع لحم كل جنس من الحيوان بلحم جنس آخر متفاضلا علي و المحم البقر بلحم الفنم متفاضلا علي الوحش بلحم بقر الأهل ، لأنهما جنسان ، ولا يجوز بيع لحم الضان بلحم المعز ولا لحم البقر بلحم الجواميس متفاضلا ، لانهما نوعان من جنس واحد) .

(الشرح) اذا قلنا بأن اللحوم أجناس فلا شك أن البحرى مع البرى جنسان وممن صرح به الرافعى ، وأما البرى مع البرى ، والبحرى مع البحرى ، فقد تقدم قول الشافعى رضى الله عنه أن لحم الغنم صنف ، ولحم الابل صنف الخ ، وبسط الأصحاب ذلك فقالوا: الأهليات من حيوانات البر مع الوحشيات جنسان لكل من القسمين أجناس فلحوم الابل بأنواعها

جنس ، بخاتيها وعرابها وأرحبيها ونجديها ومهريها ، وسائر أنواعها جنس ، عرابها وجواميسها ودرنانيها هكذا رأيتها مضبوطة بخط سليم ... بفتح الدال والراء المهملة والنون ... والغنم الأهلية ضأنها وماعزها جنس ، والوحوش أجناس ، فالظباء جنس ، ما تأنس منها وما توحش ، قاله الشيخ أبو حامد ، وبقر الوحش صنف ، قاله الشيخ أبو حامد والمصنف والمحاملي والماوردي، وابن الصباغ ، لأن الاسم لا ينصرف اليها ولا يضم اليها في الزكاة ، وسيأتي فيه وجه أنها جنسان .

والضباع جنس ، والأرانب جنس ، والثعالب جنس ، واليرابيع جنس ، والوحشى من الغنم جنس غير الغنم الانسى ، نص عليه الشافعى رحمه الله والقاضى أبو الطيب والمحاملي وابن الصباغ ، وقالا : ان الوحشى من الغنم هو الظباء ، والحمر الوحشية صنف ، قاله ابن الصباغ .

قال المحاملي وغيره: وليس في الابل وحشى ، وفي الظباء مع الأيل بالياء المثناة من تحت _ تردد للشيخ أبي محمد ويستقر جوابه على أنهما كالضأن والمعز ، وفي التتمة أيضاً حكاية وجه أن الظباء والابل تلحق بالغنم ، لأنها تقرب منه ، والتفاوت الذي بين الظباء والمعز ليس بأكثر من التفاوت بين الضأن والمعز ، وطرد ذلك في البقر الوحشى مع الانسى ، وهذا موافق مذكورا في الأيمان عن صاحب التهذيب أن الحالف على لحم البقر لا يحنث بالوحشى وبناه على أنه هل يجعل جنسا في الربا ؟ وهدذا هو الوجه الذي وعدت بذكره قريبا .

والطيور أصناف: الكراكي صنف، والأوز صنف، والعصافير على اختلاف أنواعها، فأما لحم اللبح (١) فجنس واحد غير لحم العصفور لأنه يسمى عصفوراً قاله القاضى حسين، والبطوط صنف، والفواخت صنف، والدجاج صنف، قال الشيخ أبو حامد: قال الربيع: والحمام صنف، والحمام كل ماعب وهدر، قال الشيخ أبو حامد: والذي عندى القول

⁽۱) كذا بالأصل فحرد قلت : واللبح صوابه البلح بضم الباء وفتح اللام قال ابن سيده : الله طائر أغبر اللون أعظم من السير محترق الريش لا تقع ديشة منه وسط ديش طائر آخر الا احرقته .

بأن الفواخت جنس ، والقمارى جنس ، والدباسى جنس ، وقال الرويانى : ان الذى اختاره الشيخ أبو حامد اختيار جماعة من أصحابنا ، وقد أطلق جماعة حكاية الخلاف فى ذلك عن الربيع كما أشار اليه الشيخ أبو حامد منهم الرافعى قال : وعن الربيع أن الحمام بالمعنى المتقدم فى الحج وهو كل ماعب وهدر جنس ، قال الرافعى : فيدخل فيه القمرى والدبسى والفاخت ، وهذا اختيار جماعة منهم الامام وصاحب التهذب ، قال الرافعى : واستبعده أصحابنا العراقيون وجعل كل واحد منهما جنسا برأسه ،

(قلت) والذي رأيته في الأم في باب بيع الآجال قال الربيع: ومن زعم أن اليمام من الحمام فلا يجوز لحم اليمام بلحم الحمام متفاضلا ، ولا يجوز الا مثلا بمثل اذا انتهى تبينه ، وان كان من غير الحمام فلا بأس به متفاضلا ، وهذا ليس فيه جزم من الربيع بأن اليمام من جنس الحمام ، لكنه لما ثبت في الحج أن اليمام والقمرى والفاخت والدبسي والقطا كلها داخلة في اسم الحمام ، وقد قال الربيع هنا : ان من زعم أن اليمام من الحمام فلا يجوز متفاضلا اقتضى مجموع هذين أن اليمام بالحمام لا يجوز متفاضلا ، فيكون كذا ، ولكن لابد في ذلك من أن يكون الربيع موافقا على ما ذكر في الحج حتى ينسب اليه ، والأصحاب ذكروا ذلك في الحج ، ولم يذكروا عن الربيع فيه شيئا موافقة ولا مخالفة ، وكلام الربيع الآن فيما يحضرني هنا يقتضى ثبوت خلاف في دخول اليمام تحت اسم الحمام ولم يذكر عن نفسه اختياراً في ذلك ، واستبعاد أصحابنا العراقيين ذلك فيه نظر ، فانه اذا ثبت دخولها في المسم الحمام في الحج كانت من جنسه ولا يضر كونها لها اسم خاص كالجواميس مع البقر ، فلا جرم ذهب الامام وصاحب التهذيب الى ذلك وهو قوى ،

قال الماوردى: وهكذا كل جنس من الطيور لحوم جنسها صنف و ونقل الشيخ أبو حامد وابن الصباغ عن الربيع أنه قال: ماعب وهدر جنس واحد واللفظ لابن الصباغ ؛ قال ابن الصباغ وهذا بعيد لأن ما انفرد باسم وصفة وجب أن يكون صنفا وفى الأم قال الربيع: ومن زعم أن اليمام من الحمام فلا يجوز لحم اليمام بلحم الحمام متفاضلا وان كان من غير حمام فلا بأس به متفاضلا و فى المجرد حكاية الوجهين عن المروزى وأن الشيخ يعنى أبا

حامد قال : هى أصناف قولا واحداً • وهكذا السموك أجناس ، قال الرافعى فى غنم الماء وبقره : وكذا بعضها مع بعض قولان (أصحهما) أنها أجناس كحيوانات البر (قلت) وهذا المنصوص عليه •

قال الشافعي في الأم في باب ما جاء في بيع اللحم في التفريع على القول بأن اللحوم أجناس: ولا بأس بلحم ظبى بلحم أرنب رطبا برطب ويابسا بيابس مثلا بمثل أو بأكثر وزنا بجزاف، وجزافا بجزاف لاختلاف الصنفين، وهكذا الحيتان كله لا يجوز أن أقول هو صنف لأنه ساكن الماء ، ولو زعمته زعمت أن ساكن الأرض كله صنف: وحشيه وانسيه ، وكان أقل ما يلزمني أن أقول ذلك في وحشيه ، لأنه يلزمه اسم الصيد ، فاذا اختلف الحوتان فكل ما تملكته ويصير لك فلا بأس برطل من أحدهما بأرطال من آخر يدا بيد ، ولا خير فيه نسيئة ، ولا بأس به يدا ييد وجزافا بجزاف وجزافا بوزن ، هذا كلام الشافعي بلفظه ، قال القاضي أبو الطيب في الحيتان: كل ما اختص باسم وصفة فهو صنف ، وقال الرافعي: وفي غنم الماء وبقره وغيرهما من باسم وصفة فهو صنف ، وقال الرافعي: وفي غنم الماء وبقره وغيرهما من السموك وكذا بعضها من بعض قولان (أصحهما) أنها أجناس كحيوانات البر ، وكذلك الماوردي حكى في لحوم الحيتان على القول بأن اللحوم أجناس وجهين:

(أحدهما) أن جميعها صنف • قال : وهذا قول من يزعم أنه لا يؤكل من حيوان البحر الاحيتانه •

(والثانى) أنها أصناف • قال : وهو قول من يزعم أن حيوان البحر كله مأكول حيتانه ودوابه وما فيه من كلب وغيره • فعلى هذا يكون السمك كله صنفاً واحداً والنتاج صنفاً ، وكل ما اختص باسم يخالف غيره صنفاً (قلت) وكلام الشافعي رضى الله عنه المتقدم صريح فىأن الحوتين قد يختلفان فيكونان جنسين فهو يرد ما قاله ، والله أعلم •

وكذلك قال الشافعى فى باب بيع الآجال من الأم « اذا اختلفت أجناس الحيتان فلا بأس ببعضها متفاضلا وكذلك لحم الطير اذا اختلفت أجناسها » هذا لفظ الشافعى بحروفه ، وهو صريح فى ذلك ، ولم يذكره تفريعا على قول ، بل أطلقه والله أعلم •

واذا عرف ذلك قال الشافعي رحمه الله والأصحاب: اذا قلنا اللحوم أجناس فباع جنسا بجنس آخر فجاز البيعسواء كانا رطبين أم يابسين ، أم رطباويا بسا، وزنا وجزافا ، متفاضلا ومتماثلا ، اذا كان نقدا ، يدا بيد كالقمح والشعير ، وانما جعل البقر الوحش جنسا مخالفا للبقر ، لأنه يفهم من لفظ البقر عند الاطلاق فكان كالتمر الهندي مع التمر وزيت الفجل مع الزيت ، وكذلك غنم الوحش مع غنم الأهل ، وانما كانت الظباء جنسا وحشيها وما تأنس منها ، لأن الاسم الصادق عليهما واحد (والضمير) في قول المصنف لأنهما جنسان الأولى أن يكون عائدا الى بقر الوحش وبقر الأهل ، ونبه على ذلك لأنه فد يخفى ، أما البقر والغنم فذلك مما لا يخفى على القول الذي عليه نفرع ، والضأن والمعز نوعان لجنس واحد ، قال المتولى : ان ذلك لا خلاف فيه ، وكذلك البقر العراب والجواميس ، فكذلك لم يجز التفاضل بينهما ، وقد يستشكل من جهة أن الجواميس اختصت باسم لا يشاركها فيه غيرها ، فكانت كالسمك مع اللحم ،

وأما الضأن والمعز فالظاهر أنهما صنفان لنوعى الغنم لا اسما فأشبها المعقلى والبرنى ، وفى النفيس من الجواميس ـ وان سلمنا صدق البقر عليها _ فذلك كصدق الدهن على الزيت ، قال الماوردى : ولا فرق بين المعلوف والراعى ، ولا بين المهزول والسمين .

(تنبيه) اطلاق كثير من الأصحاب على عبارتهم أن السمك مع اللحم اذا قلنا بأن اللحوم أجناس جنسان ، وعبارة بعضهم ومنهم الرافعى لحوم حيوانات البحر ، وبين العبارتين فرق ، فان الكلام فى لحميهما ، أما السمكة الكاملة ففى بيعها باللحم حية وميتة كلام نذكره فى بيع اللحم بالحيوان ان شاء الله تعالى .

(فسرع) ينبغى أن يكون هذا الفرع تفريعا على ان اللحوم جنس واحد هل الجراد من جنس اللحوم ؟ فيه وجهان (ان قلنا) نعم ، فهو من البريات أو البحريات فيه وجهان ، قاله الروياني والرافعي فاجتمع فيه ثلاثة أوجه ، قال في الروضة (أصحها) أنه ليس من جنس اللحوم واستدل الروياني بكونه من البحريات لكونه نقل في الآثار أن أصله سمك ، ولهذا حلت ميتته ، والوجه الآخر بأنه حيوان برى يلزم الجزاء على المحرم بقتله ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل واللحم الأحمر والأبيض جنس واحد ، لأن الجميع لحم ، واللحم والشحم جنسان واللحم والألية جنسان واللحم والكبد جنسان واللحم والكبد جنسان والكبد والطحال جنسان ، واللحم والكلية جنسان ، لانها مختلفة الاسم والخلقة) .

(الشرح) الكلام فى هذا الفصل فى اللحم الذى تختلف صفته ، وفى أعضاء الحيوان الواحد (فأما) اللحم المختلف الصفة فانه لا أثر لاختلاف الصفة فيه ، قال الشيخ أبو حامد : لا خلاف على القولين أن اللحم الأبيض السمين واللحم الأحمر جنس واحد . يعنى (ان قلنا) ان اللحم جنس واحد فذلك جنس واحد ، سواء كان من حيوان واحد أم من حيوانين .

(وان قلنا) انهما جنسان ، فاذا انقسم لحم الجنس الواحد الى أبيض وأحمر كان جنسا ، ولا أثر للاختلاف فى هذا الوصف ، أما اذا كان الأبيض من جنس والأحمر من جنس آخر فلاشك أنهما جنسان على القول بأن اللحوم أجناس ، لاختلاف أصليهما وصفتيهما ، وقد أطبق الأصحاب على أن اللحم الأحمر والأبيض جنس ، وسنذكر خلافا عن الماوردى فى أن ما حملة الظهر من جنس الشحم أولا ومقتضى قول من يجعله جنس الشحم أن يقول بأنه مخالف للحم ، وذلك اختلاف فى حقيقته هل هو لحم أبيض أو شحم مع الاتفاق على حكم التسمية ؟ (وأما) أعضاء الحيوان أبيض أو شحم مع الاتفاق على حكم التسمية ؟ (وأما) أعضاء الحيوان كالكرش والكبد والطحال والقلب والرئة ففيها طريقان (أشهرهما) أنا اذا قلنا اللحوم أجناس فهذه أولى لاختلاف أسمائها وصفاتها ، (وان قلنا) انها جنس واحد فوجهان ، لأن من حلف ألا يأكل اللحم لا يحنث بأكل هذه الأشياء على الصحيح ،

وهذا كالخلاف فى أن لحم السمك أجناس أو هو جنس كسائر اللحم . هكذا عبر الرافعى عن هذه الطريقة . وعبر الامام عنها بأنا ان قلنا اللحوم جنس واحد فكل ما حنث به الحالف على الامتناع من أكل اللحم فهو من جنس اللحمان وفيما لا حنث بأكله وجهان كالوجهين فى اللحم الذى مع لحوم الحيتان ، والكلامان راجعان الى معنى واحد ، فالرافعى كأنه بنى

كلامه على أن الحالف على اللحم لا يحنث بهذه • وحكى الخلاف مع ذلك ورجع الى ما قاله •

وان شئت جعلت الخلاف مرتبا فنقول (ان قلنا) انها جنس فان قلنا يحنث الحالف على اللحم بها فهى جنس (وان قلنا) لا يحنث ففى المجانسة وجهان كالسمك مع اللحم ، والطريقة الثانية وكلام المصنف أقرب الى الطريقة الأولى مع عدم حكاية الخلاف، فكأنه جزم بالاختلاف على القولين، أو رجح القول بالاختلاف في هذه على القول بأن اللحوم جنس واحد، فلو تحقق من المصنف الجزم بذلك كان ذلك طريقة ثالثة في المسألة، وهو الجزم بأنها أجناس على القولين، والطريقة الثانية عن القفال ، قال الامام وهذه الطريقة رديئة لم أرها الالشيخنا حكاها عن القفال ، قال : فلا أعدها من المذهب فانا ان جعلنا اللحوم جنسا واحداً فهذه الأشياء مجانسة لها، وان جعلناها أجناسا فوجهان لاتحاد الحيوان وصار كلحم الظهر مع شحمه ،

قال الرافعى: وكيفما قسرر فظاهسر المذهب ما قاله المصنف، فتسذكر الأعضاء كما ذكرها المصنف مفصلة، وما ذكره معها مما يشبه الأعضاء، وان كان لا يسمى عضوا ونتكلم فى ذلك على ترتيبه •

أما اللحم والشحم فجنسان ، سواء كانا من حيوان واحد أو من حيوانين مختلفى الجنس • وان قلنا اللحوم جنس واحد لاختلاف اسميهما فان لكل منهما اسما يخصه ، ومع اختلاف الاسم الخاص لا أثر لاتحاد الجنس المأخوذ منه أو اختلافه ، وهذا لا خلاف فيه أيضا على ما اقتضاء كلام الشيخ أبى حامد •

وقال القاضى أبو الطيب وابن الصباغ: انه نص عليه فى رواية حرملة ، قال هو والمحاملي وابن الصباغ: وأراد به الشحم الذى فى الجوف ، قأما الذى على جنب البهيمة فالظاهر أنه لحم أبيض وليس بشحم ، وممن جزم به من الخراسانيين أيضا القاضى حسين •

واعلم أن الكلام في شحم الظهر والجنب شيء واحد والأصح أنهما من جنس اللحم لاحتكارها عند الهزال • وقيل من جنس الشحم لقوله تعالى : (حرمنا عليهم شحومهما الا ما حملت ظهورهما) وأما شحم البطن فمغاير للحم بلا خلاف وشحم العين جزم به الشافعي رحمه الله في أول كلامه في الأيمان بأنه كشحم البطن • ثم حكى فيه وجهين في آخر كلامه •

قال صاحب التهذيب: ويجوز بيع شحم البطن بسحم الظهر ولحمه متفاضلا وجزافاً ورطبا ويابسا لأنهما جنسان ، وتابعه الرافعي على ذلك ، وجزم في الربا بكونهما جنسين ولك أن تقول: يتعين أنهما جنس واحد، وهو الخلاف الذي تقدم وسيأتي عن الماوردي ، وذكروا وجها في الأيمان عن أبيي زيد أن الحالف ان كان عربيا فشحم الظهر شحم في حقه لأنهم يعدونه شحما ، وان كان عجميا فهو لحم في حقه ، وهذا الوجه لا يظهر جريانه في الربا ، لأن الجنسية في الربا ليست راجعة الى فهم المتعاقدين والله أعلم ،

وكذلك اللحم والالية جنسان على الصحيح من المذهب ، ونقله المحاملى عن الأصحاب وهو الذي أورده الصيمرى وصاحب التهذيب ، وعلل القاضى حسين الوجه الآخر بأن الألية لحم الا أنه سمين ، فأشب لحم الظهر ولحم الجنب ، وهذا ضعيف ، والشحم والألية جنسان جزم به فى التهذيب ، وقال الجرجاني فى الشافى : انه لا خلاف فى ذلك ،

وقال القاضى حسين: ان الخلاف فيها كاللحم والالية ، ونقل صاحب الذخائر بعدما حكى قول الأصحاب فى الالية مع اللحم والشحم احتمال الامام عن أبى بكر الشاشى أنه حكى طريقين فى الالية مع اللحم والشحم (أحدهما) أنه على الوجهين المذكورين (والثانى) أنها من اللحم قولا واحدا ، والأصح على ما ذكره الرافعى فى الأيمان أن الالية ليست بلحم ولا شحم ، وقيل لحم ، وقيل شحم ، (أما) الشحوم وحدها هل هى أجناس واحد ؟ فيها قولان كاللحوم ، قاله الماوردى ،

قال: ولكن هل تكون الألية وما حمله الظهر صنفا من الشحم أم لا ؟ فعلى وجهين (أحدهما) أنها من جملة الشحم، وهو قول مالك (والثاني) أنها أصناف مختلفة ــ وهو قول أبى حنيفة ــ ولتوجيه ذلك موضع من كتاب الايمان، واللحم والكبد جنسان على ما قاله الرافعي في الايمان، قال صاحب البيان : فكل واحد من هـذه الأجناس يجوز بيعـه بالجنس الآخر متفاضلا •

(فسرع) وهو أصل : قال الامام لما تكلم في هذه الأشياء : القول في هذا يستدعى تقديم أمر الى أصل في الأيمان ، اذا قال الرجل : والله لا آكل اللحم فالذي ذهب اليه جماهير الأصحاب أنه لا يحنث بأكل الكبد والكرش والطحال والمعاء والرئة ، فانها لا تسمى لحما .

وحكى الشيخ أبو على عن أبى زيد المروزى قولين (أحدهما) هذا (والثانى) يحنث فانها فى معنى اللحم ، وهذا بعيد لم أره لغيره ، ولم يختلف الأصحاب فى أن من حلف لا يأكل اللحم لم يحنث بأكلها ، ولست أعنى سمين اللحم ، فانه معدود من اللحم ، اتفق عليه من نقلوه .

(وأما) القلب ، فقد قطع الصيدلاني وغيره من المراوزة بأنه لحم ، وذكر العراقيون أنه كالكبد والذي قاله محتمل والكلمة عندي في معنى القلب ؛ والألية لم يعدها المحققون من اللحم ولا من الشحم ، وهذا فيه احتمال عندي ، فيشبه أن يقال : هو كاللحم السمين يجمع للصائر على موضع مخصوص ، فاذا ثبت ما ذكرناه من حكم الايمان واستقصاؤه يحال على موضعه ، عدنا الى غرضنا .

(فرع) قال الماوردى : فأما البيض فنوعان بيض طير وبيض سمك فبيض الطير لا يكون صنفا من لحم الطير ، لأن البيض أصل الحيوان فلم يجز أن يكون صنفا من اللحم الذى هو فرع للحيوان ، فعلى هذا اذا قيل : اللحمان أصناف فالبيض أولى أن يكون أصنافا ، واذا قيل : هذا صنف واحد ففى البيض وجهان (وأما) بيض السمك فهل يكون نوعا من لحم السمك ؟ فيه وجهان (أحدهما) أنه صنف غيره كما أن بيض الطير صنف غير لحمه (والثانى) أنه نوع من لحم السمك ، يؤكل معه حيا وميتا ، وسياتى الكلام فى البيض فى آخر الباب عند ذكر المصنف له ، والأصح من الوجهين المذكورين فى بيض الطيور أنه أجناس .

(فسرع) صفرة البيض وبياضه جنس واحد ؛ لا يجوز بيع بعضه ببعض هكذا قال الروياني ٠ (فحسرع) بيع البيض المقلى بالمقلى أو المقلى بغير المقلى ، قال الرويانى : فيه وجهان (أحدهما) لا يجوز لتغيره عن حال الحكمال ، ولدخوله النسار (والثانى) يجوز لأنه بالمقلى لم يخرج عن حال الادخار والنار لا تنقص منه شيئا (قلت) ان كان فرض المسألة فى المنزوع القشر فلا يجوز بيع بعضب بعض ، وان كان بقشره فلا يسمى مقليا فلينظر ا هـ •

ببعض ، وان كان بقشره فلا يسمى مقليا فلينظر ا ه .

والكبد والطحال جنسان ، قاله المصنف وصاحب البيان ، والفؤاد صنف آخر قاله الماوردى ، وكذلك المخ والدماغ والكرش والمصران ، كل واحد منها صنف أيضا ، وقال القاضى حسين : ان الكرش والمصران كاللحم مع الشحم ، يعنى فيكونان جنسين كما قال الماوردى ، وكذلك اللسان صنف آخر ، قاله الرويانى ، والقلب والألية ، قال القاضى حسين : قد قيل : فيهما وجهان ، لأنهما يسميان لحما ، وجهزم صاحب التهديب أن القلب والرئة واللحم أجناس مختلفة وهو الأصح فى الرافعى فى الايمان ، والمخ مع هذه واللحم أجناس آخر ، قال الامام والرافعى وغيرهما ، وكذا الجلد جنس آخر واستدرك عليه فى الروضة فقال : المعروف أن الجلد ليس ربويا ، فيجهوز بيع جلد بجلود وبغيرها فلا حاجة الى قوله : انها جنس آخر ،

(قلت) ويمكن حمل كلام الرافعي على الجلد الذي يؤكل كجلد السميط فانه مأكول فكيف لا يكون ربوياً ؟ وقد صرح صاحب التلخيص بجواز بيع اللحم المسموط في جلده ، وقد قال الماوردي : انه اذا باع اللحم الذي عليه جلد يؤكل كجلد الحدأ والدجاج بمثله ففيه وجهان كالعظم ، وقال في الرونق المنسوب لأبي حامد الجلود مما اختلف قول الشافعي فيه هل هو نوع أو أنواع فيصح ما قاله الرافعي ويظهر أنه اذا باع اللحم مع جلده المأكول بلحم كان من قاعدة مدعجوة وصورة المسألة اذا كان اللحم يابساً والله أعلم •

ورأيت فى البحر للرويانى ما هو أغرب من هذا ، قال اذا باع جلد الغنم بجلد البقر متفاضلا هل يصح ؟ يحتمل قولين بناء على القولين فى اللحمان ، وهذا لا يمكن تأويله على ما حملنا عليه كلام الرافعى ، وهو يدل على أنه يعتقد أن الجلد ربوى ، وأنه لو باعه بجلد من جنسه لم يجز التفاضل قولا

واحدا وهو عجيب ، والذي قاله النووى هو الأقرب ، وفى شحم الظهر مع شحم البطن وجهان ، قاله الرافعى وسنام البعير مع شحم ظهره وشحم بطنه جنسان قاله صاحب التهذيب والرافعى ، وكلام الرافعى يحتاج الى تأمل حتى ينزل على ذلك ، وكلام التهذيب صريح ، ولحم الرأس والأكارع من جنس اللحم قاله الرافعى •

وفى الأكارع احتمال عند الامام ، قال : ان الأئمة قطعوا بذلك ، ثم قال : ولا اعتراض فى الاتفاق ، فلعل ذلك من جهة أنه يؤكل أكل اللحم ، والا فالظاهر عندى أن القصبة المفردة ليست لحما ، والذى قاله البغوى أن فى لحم الرأس والخد واللسان والاذرع طريقين (أصحهما) يحنث بأكلهما اذا حلف أن لا يأكل اللحم (والثانية) على وجهين فيكون ما قاله فى الربا جريا على أحد الطريقين ، قال الامام : والعظم لاشك أنه ليس بلحم ، الصلب منه والمشاشى والغضروفى ، وقد علل المصنف ذلك كله بأنها مختلفة الاسم والخلقة ، وهى علة شاملة ، غير أنه لم يتقدم فى ضابطه الا اختلاف الاسم (وأما) اختلاف الخلقة فلم ينبه عليه فيما تقدم ه

(فسرع) قد تقدم أن الشحوم جنس غير اللحم ، وفى الشحوم نفسها قولان كاللحم ، حكاهما الماوردى قال : وهل الألية وما حمله الظهر صنفان من الشحم ؟ فيه وجهان (أحدهما) نعم ، وهو قول مالك (والثانى) أنها أصناف مختلفة غير الشحم وهو قول أبى حنيفة •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واما الألبان ففيهما طريقان: من اصحابنا من قال: هي كاللحمان؛ وفيها قولان ، ومنهم من قال: الألبان اجناس قولا واحداً ، لانها تتولد من الحيوان والحيوان اجناس فكذلك الألبان ، واللحمان لا تتولد من الحيوان ، والصحيح أنهما كاللحمان) .

(الشرح) نص الشافعي رحمه الله في الأم والمختصر جازم بأن الألبان أجناس قال في الأم في باب ما يكون رطبا أبدا : والصنف الواحد لبن الغنم ماعزه وضانيه والصنف الذي يخالفه البقر درنانيه وعرابيه وجواميسه ، والصنف الذي يخالفهما معا لبن الابل : أواركها وعواديها ومهريها

ونجيبها وعرابها • قال فى باب ييع الآجال: والألبان مختلفة وذكر أصنافها وصرح ببيعها متفاضلا، وقال أبو حامد: انه لا يعرف أنه نص على غير ذلك، وقال القاضى الماوردى: انه نص فى القديم على أنها صنف واحد، وهذا غريب، وبتقدير ثبوته لما اقتصر الشافعي فى الجديد فيها على قول واحد ونص فى الأم فى اللحمان على القولين المتقدمين • قال الشيخ أبو حامد الاسفرايني وابن الصباغ والقاضى أبو الطيب: قال أصحابنا: يجب أن تكون الألبان أيضا على قولين لأنه لا فرق بينها وبين اللحمان • وتوجيه القولين كما مر فى مسألة اللحمان حرفا بحرف ، والصحيح من القولين أنها أجناس كما فى اللحمان • قاله القاضى أبو الطيب وابن الصباغ •

وممن جزم بهذه الطريقة وتخريجها على قولى اللحمان المحاملي في المجموع ورجحها أبو اسحاق المروزى والمصنف وقال الرافعى: انها الأظهر عند الأكثرين وذهب آخرون الى القطع بأنها أجناس مختلفة ، وفرقوا يينها وبين اللحمان بفرقين (أحدهما) ما ذكره فى الكتاب وممن ذكره القاضى أبو الطيب وذكر القاضى أبو الطيب عن أبى اسحاق أنه قال يمكن أن يقال لا يجوز بيع شاة لبون بشاة لبون ، ويجوز بيع الشاة بالشاة اذا لم يكن فيهما لبن ولا يمنع ما فيها من اللحم من بيع احداهما بالأخرى تولد على افتراقهما وثم قال أبو اسحاق: الأقوى تخريجها على قولين (والثاني) أن الأصول التي حصل اللبن منها باقية بحالها ، وهي مختلفة فيدام حكمها على الفروع بخلاف أصول اللحم ، قاله الرافعي وفى كل من الفرقين ظل و

أما الأول الذى فى الكتاب فلأن لقائل أن يغلب ذلك ، لأن الألبان تتولد من الحيوان بانتقالها عما كانت عليه حين كانت جزء حيهوان دما الى حالة أخرى • فناسب أن تعتبر بنفسها ، واللحمان لا تتولد ، بل هى عين جهز الحيوان فارقته الروح ، فكان اجراء حكمها عليها أولى من الفروع المتولدة عنها •

وأما الفرق الثاني فلأن الوصف المذكور لا تأثير له بدليل أنه مفقود في الأدقة وهي أجناس • وذكر القاضي حسينفرقا ثالثا وهو أن اللبن يجرى فيه

الربا وان كان متصلا بالحيوان بخلاف اللحم • قال الامام: وهدا الفرق ردىء فان الألبان فى الضروع ، وقد اشتركت فى الاسم الخاص من أول حصولها ، وهذا معتمد اتحاد الجنس ، ولا منفعة فى اجراء الربا فيها فى الضروع بعد القطع باختلاف أصولها وقد تقدم عن القاضى حسين ان فى اللحمان أيضا طريقة قاطعة فعلى تلك الطريقة الألبان أولى ، وعلى طريقة اجراء القولين يأتى الطريقان المذكوران هنا •

(التفريع) ان قلنا: انها صنف واحد فلا يجوز بيع لبن بلبن الا متماثلا، وله أحكام تذكر في كلام المصنف في الفصل الثاني عشر بعد هذا الفصل قال القاضي أبو الطيب: على هذا القول كل ما يسمى لبنا جنس واحد (وان قلنا:) أصناف فلبن البقر الأهلية جنس ، ولبن البقر الوحشية باختلاف أنواعها جنس ، ولبن الغنم الأهلية جنس ولبن الغنم الوحشية وهي الظباء وأنواعها جنس ، ولبن الأبل بأنواعها جنس ، ولا يسكون للابل وحش ، فيجوز بيع أحد الجنسين بالآخر متفاضلا ، وبيعه بما يتخذه من الآخر ، وقد تقدم تفصيل ذلك في اللحوم ولكني أقصد زيادة البيان ، وتأسيت أيضا بالأصحاب فانهم ذكروه كذلك ، ولبن الضان والمعز جنس واحد ، ولبن الوعل مع المعز الأهلي جنسان اعتباراً بالأصول ، قاله الرافعي وصاحب التهذيب ، ولبن الآدميات جنس ، قاله ابن سراقة ، ولاشك في ذلك اذا قلنا ان الألبان أجناس ، أما اذا قلنا الألبان جنس واحد فسيأتي الكلام في بيع اللبن بعضه وأحمد رحمهما الله تعالى أنها صنف ، ومذهب أبي حنيفة رضي الله عنه أنها أصناف ،

(فائسة) قال أبو محمد عبد الله بن سعيد الأموى فى نوادره : ولا أقول صينفا انما هو صنف بالفتح به وصنوف وأنشد :

(اذا مت كان الناس صنفين (١)) البيت

(فحسرع) ان قلنا الألبان جنس واحد فلبن الآدمي مع غيره فيه وجهان

⁽١) البيت صاقة الامام النووي في الجزء الثالث هكذا :

اذا مت كان الناس نصفين شامت وآخر من بالذى كنت اصبيته قلت: وفي اللسان: اللصنف والصنف بالكسر، والفتح لفتان والله اعلم (ط) .

(أحدهما) أن السكل جنس واحد (والشانى) لا ، لأن لبن الآدمى جنس وسائر الألبان جنس آخر ، لأن ما يستخرج منه هذا اللبن لا يؤكل لحمه ، ويخالف سائر الألبان فى الحكم ، فكان جنسا آخر ، قاله القاضى حسين .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل: وما حرم فيه الربا لا يجوز بيع بعضه ببعض حتى يتساويا في الكيل فيما يكال ، والوزن فيما يوزن، لما روى عبادة بن الصامت رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: (الذهب بالذهب تبره وعينه ، وزنا بوزن واللفضة بالفضة تبره وعينه ، وزنا بوزن ، واللح بالملح ، والتمر بالتمر والبر والشعير بالشعير كيلا بكيل ، فمن زاد أو ازداد فقد أدبى) .

(الشرع) حديث عبادة هذا بهذا اللفظ أخرجه النسائى فى السنن الكبرى وسنده صحيح ولم يخرجه من الأئمة الستة أحمد غيره ، ورواه البيهةى أيضا من غير طريق النسائى وأخرجه النسائى فى كتابه المجتبى بهذا اللفظ أيضا الا قوله فى آخره كيلا بكيل فان موضعها عنده «سواء بسمواء اللفظ أيضا الا قوله فى آخره كيلا بكيل فان موضعها عنده «سواء بسمواء مثلا بمثل » وقد تقدم حديث عبادة رضى الله عنمه فى موضعين من كلام المصنف ، وأصله فى صحيح مسلم كما تقدم ، وقد تقدمت أحاديث صحيحة فى هذا المعنى (منها) حديث فضالة بن عبيد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تبيعوا الذهب بالذهب الا وزنا بوزن » رواه مسلم (ومنها) حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب وزنا بوزن مثلا بمثل ، والفضة بالفضة وزنا بوزن مثلا بمثل » والفضة بالفضة وزنا بوزن مثلا بمثل » والفضة بالفضة وزنا فى الأشياء الأربعة كثيرة •

وقد روى أبو داود هذا الحديث بقريب مما فى الكتاب من غير ذكر الوزن لكن قال فى الأشياء الأربعة : مدى بمدى (١) قال القلعى : والمدى مكيال لأهل الشام معروف يسع نيفا وأربعين رطلا ، والتبر قال الأزهرى : التبر من الذهب والفضة ما كان غير مصوغ ولا مضروب ، وكذلك من النحاس ، وسائر الجواهر ما كان كسارا غير مصنوع آنية ولا مضروب فلوسا ، وأصل التبر من قولك : تبرت الشيء أى كسرته حداداً ، وقد

⁽۱) المدى بضم الميم واسكان الدائل وزان قفل مكيال يسبع تسعة عشر صاعا وهو غير المد فانتبه (ط) .

تقدم فى التبر بحث (وقوله) عينه يريد ذاته ، وقد تقدم أنه من الأسماء المشتركة وقد اتفق أكثر العلماء على هذه الجملة وآن المساواة المعتبرة هى المساواة فى المكيل كيلا ، وفى الموزون وزنا ، ولا يضر اختلاف المكيلين فى الوزن ، ولا اختلاف الموزونين فى الكيل ، فأما ما أصله الوزن فلا يجوز بيعه كيلا بكيل ، نقل الشيخ أبو حامد الاجماع فيه .

وأما ما أصله الكيل فنقل الفورانى من أصحابنا أنه يجوز بيعه وزنا ، حسكاه عنه جماعة منهم ابن يونس ، وقال صاحب الذخائر : انه ما أعنى الفورانى مدكاه عنه المهذب ، ولم يحك سواه ، وهذا ضعيف مردود ولا معول عليه مع أن الذى رأيته فى كتاب الابانة المنع وموافقة الأصحاب .

وحكى الجواز عن أبى حنيفة ، وروى عن مالك قال : يجوز بيع بعض الموزونات ببعض جزافا ، وسيأتى النقل عن مالك ، وقال الشيخ أبو حامد : قال بعضهم : يجوز أن يبيع المكيل كيلا بكيل ووزنا بوزن ، قال : لأن الاعتبار بالتساوى ، فاذا وجد بالوزن جاز ، ولأنه لا خلاف أنه لو أسلم في مكيل بالوزن جاز ، ولنا أنه يؤدى الى التفاضل فى الكيل بأن يكون أحد التمرين ثقيلا ، فيؤدى الى بيع صاع بأكثر من صاع ، ولأنه لا خلاف فى الموزون لا يجوز بيع بعضه ببعض كيلا ، والمساواة المعتبرة هى المأمور بها ، وهو الكيل فى المكيل والوزن فى الموزون ، وانما جاز فى السلم لأن القصد فيه أن يصير مضبوط القدر ، وليس كذلك ههنا ، لأنه تراعى الماثلة على ما أمرنا بها فى الشرع .

(فسرع) فصل القاضى حسين وصاحب التنمة وغيرهما فى الملح بين ان يكون قطعا كباراً أو صغاراً ، فان كان مسحوقا ناعما ، أو مدقوقا بحيث لا يزيد جرمه على جرم التمر ، فلا يجوز البيع الاكيلا ، وان كان القطع كباراً فوجهان (أحدهما) يباع وزنا ، وبه جزم فى التهذيب ، وكلام القاضى حسين يقتضى ترجيح اعتبار الوزن ، وقال الرافعى : انه الأظهر (والثانى) يسحق ويباع كيلا لأنه الأصل فيه ، قال القاضى حسين : وفى هذا ضيق على يسحق ويباع كيلا لأنه الأصل فيه ، قال القاضى حسين : وفى هذا ضيق على الناس ، وأظهر الوجهين اعتباره بالوزن ،

وقول المصنف رحمه الله تعالى: فيما يسكال وفيما يوزن يعنى بالنظر الى جنسه لا الى قدره ، فلو امتنع لأجل القلة كالحبة والحبتين ، فانها لا تكال والذرة من الذهب والفضة فانها لا توزن ، فعندنا يمتنع بيعها بمثلها فلا يباع حفنة بحفنة ، ولا بحفنتين ، ولا تمرة بتمرتين ، ولا ذرة من ذهب وفضة بذرة ، وقال أبوحنيفة : يجوز ذلك كله ، وقد تقدم التنبيه على مأخذنا ومأخذه ، وضابط ما يجوز بيعه بجنسه من سائر المكيلات عند الحنفية ألا يبلغ نصف صاع ، فلو بلغه أحدهما دون الآخر امتنع عندهم ، وفي المسألة تطويلات في كتب الخلاف لا ضرورة الى ايرادها هنا وقد رأيتها في مباحث الشافعي رضي الله عنه معهم في الاملاء ، فنقل عن بعض الناس في مباحث الشاوزون وكانه لا يقول به ولعل أصحابهم فرعوا ذلك والتزموه والله أعلم ،

(فحرع) أطلق الرافعي رضى الله عنه والنووى رضى الله عنه هنا أن كل ما يتجافى فى المكيال يباع بعضه ببعض وزنا ، وظاهر ذلك شموله لما علم معيار جنسه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم يعلم فمقتضاه أن التمر الكبار الذي يتجافى فى المكيال يباع وزنا ، ولم أر من صرح به ، نعم هذا الضابط ذكره غير الرافعى فيما لم يعلم معياره وعبارة التهذيب مطلقة كعبارة الرافعى •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان باع صبرة طعام بصبرة طعام ـ وهما لا يعلمان كيلهما ـ لم يصح البيع لما روى جابر رضى الله عنه قال ((قال رسسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تباع الصبرة من الطعام بالصبرة من الطعام ») .

(الشمح) حديث جابر المذكور بهذا اللفظ الذي في الكتاب رواه النسائي وزاد « ولا الصبرة من الطعام بالكيل المسمى من الطعام » وسنده على شرط مسلم ورواه مسلم بلفظ آخر فقال فيه جابر « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصبرة من التمر ، لا يعلم مكيلها ، بالكيل المسمى من التمر » ورواه الشافعي رضى الله عنه في الأم بهذا اللفظ الذي

عند مسلم سواء ، ومن العجب أن الحاكم ذكره في مستدركه وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه وكأنه سقط من نسخته من مسلم أو غفل (١١) عنه والله أعلم ، وانما ذكرت ذلك لئلا يقف أحد على كتاب المستدرك فيظن الوهم في نسبته الى مسلم والله أعلم • وفي رواية عند مسلم لم يذكر من التمر في آخــر الحديث فالاختلاف بين روايتي مســـلم والرواية الأولى في تقييده الصبرة المعينة بالتمر ، رواية مسلم من الطريقين مقيدة لها والرواية الأولى مطلقة ، والنسائي روى الوجهين جميعا ، وترجم على كل منهما بما يناسبه والسند واحد فيهما وليس هذا باختلاف ضار ، ولعلهما جميعا ثابتان فلا تنافى بينهما لاسيما والاطلاق من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ، والتقييد فى الرواية الأخرى من قول جابر ، فلعل جابراً حضر النبي صلى الله عليهوسلم وقد سئل عن بيع صبرة من التمر غير معلومة المكيال ، فنهى عنها وذكر صلى الله عليه وسلم أما في ذلك الوقت واما في غيره لفظا شاملا تندرج فيه تلك الصبرة وغيرها وروى الأمران عنه ، فلا يكون ذلك من الباب الذي نحن فيه _ حمل المطلق على المقيد ، وانما يصح ذلك لو كان الكلامان من قول النبي صلى الله عليه وسلم وحينتذ يبقى النَّظر في أن حمل المطلق على المقيد يختص بالاثبات كما نبه عليه بعض الأصوليين ولا مجال له في النفي ، وهذان اللفظان مثال لذلك ، أو يقال: إن المطلق يحمل على المقيد مطلقا •

ولو فرضنا أنه لم يمكن الجمع المذكور وأن الصادر من النبى صلى الله عليه وسلم أحدهما فقط وأن ذلك اختلاف فى الرواية ، فالأخذ باللفظ المنسوب الى النبى صلى الله عليه وسلم أولى من الأخذ باللفظ الذى عبر به الراوى عنه ، ولو لم يحصل الترجيح المذكور ، ولم يثبت الا الرواية المقيدة لكان القياس الجلى ، ويدل على أنه لا فرق بين التمر وغيره ، والله أعلم ولفظ الحديث عام والمراد به خاص ، وهو ما اذا كانتا غير معلومتين بدليل الرواية الأخرى والله أعلم ،

اذا عرف ذلك ، فاذا باع صبرة من طعام بصبرة من طعام وهما لا يعلمان كيلهما فاما أن تكون الصبرتان من جنس واحد أو لا ، فان كانتا من جنس

⁽١) هذه من سقطات الفحول وسبحان من تفرد بالكمال (ط) .

واحد لم يجز ، نقل ابن المنذر الاجماع على ذلك ، والحديث المذكور حجة له ، ولهذا نقول : ان الجهل بالمماثلة كحقيقة المفاضلة ولا يجوز ذلك جزافا ولا بالتحرى والحزر والتخمين ، ونقل القاضى أبو الطيب والمحاملي وغيرهما عن مالك أنه أجاز ذلك في البادية والسفر في المكيل دون الموزون لأن البادية يتعذر فيها وجود المكيال ، وأجاب القاضى بمنع ذلك ، لأن الكيل يمكن بالاناء والقصعة والدلو وحفر حفيرة يكيل فيها وغير ذلك ، واتفق أكثر العلماء على خلاف هذا ، وأنه لا يجوز البيع في ذلك جزافا ولا بالحزر والتخمين والتحرى ، بل لابد من العلم سواء خرجتا متماثلتين أم لا • نص عليه الشافعي رحمه الله في الأم والأصحاب •

أما اذا ظهر التفاضل فظاهر ، وأما اذا خرجتا متماثلتين فاحتجوا له بأن التساوى شرط ، وشرط العقد يعتبر العلم به عند العقد ، ألا ترى أنه لو نكح امرأة لا يدرى أهى معتدة أم لا ؟ أو هى أخته من الرضاع أم لا ؟ لا يصبح النكاح ، وقد يعترض على هذا بأن بقية شروط المبيع كالملك وشبهه لا يشترط العلم بها ، ألا ترى أنه لو باع مال أبيه على ظن أنه حى فاذا هو ميت صح على الأصح ، فالأولى التمسك بالحديث ، فالمماثلة شرط والعلم بها شرط آخر ، وانما كان كذلك دون بقية الشروط فى المبيع ، كالملك وما أشبهه حيث يشترط وجوده فقط لا العلم به على الصحيح من المذهب للاحتياط في ما أصله التحريم ، فلما كان الأصل فى الربويات وفى الأبضاع التحريم اشترط فيها العلم بالشروط والأصل فى البيع الحل فلذلك صح فى بيع المال الذى يظنه لأبيه اذا تبين خلافه ٠

ونقل عن زفر رحمه الله أنه اذا خرجتا متماثلتين صح وعن أبى حنيفة رضى الله عنه أنه يصح ان علما التساوى قبل التفرق ، وزفر لم يشترط ذلك بل حكم بالصحة شواء حصل العلم قبل التفرق أو بعدة ، والخديث حجة عليهما ، وكل ما قلناه فى الصبرة بالصبرة جار بعينه فى الدراهم بالدراهم وفى الدنانير بالدنانير وفى كل ربوى بجنسه ، صرح الأصحاب بذلك ولأجل جزم الأصحاب بالمنع فى ذلك رد القاضى حسين على من يقول من الأصحاب: ان العلة الطعم ، والشرط عدم التساوى فى المعيار وقال ابن الرفعة رحمه الله:

ان هذا القائل قد يقول بالجواز نظيره بيع مال ظنه لأبيسه ، وكان لنفسسه لموت أبيه قبل بيعه (قلت) وهذا التخريج مردود فان الأصحاب متفقون على المنع والحديث حجة فيه وما نقله ابن المنذر من الاجماع ان ثبت ولم يصح قول زفر فالوجه الجواب عن بيع ما ظنه لأبيه والفرق بين المسائلين لا أن يطلب تخريج على خلاف قول الأصحاب والله أعلم ٠

وان كانتا من جنسين كتمر بزيب أو حنطة وشعير وتبايعاهما جزافا جاز استدلالا بقوله صلى الله عليه وسلم « فاذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم » ولمفهوم الرواية الأولى من روايتى مسلم المتقدمة التى فيها الكيل المسمى من التمر ، فتقييده بذلك يدل على أنه لو باعها بجنس غير التمر نجاز وهذا التقييد هنا زيادة من الراوى يجب قبولها وليس فيها من البحث ما تقدم كما لا يخفى على متأمل ، هذا مذهبنا ومذهب أكثر العلماء قال الشافعي رضى الله عنه : لأن أصل البيع اذا كان حلالا (١) بجزاف وكانت الزيادة اذا اختلف الصنفان حلا فليس فى الجزاف معنى أكثر من أن يكون أحدهما أكثر من الآخر ، ونقل عن أحمد كراهة ذلك ومنعه جماعة من أصحابه قالوا : لأن النبى صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع الطعام بالطعام مجازفة » ،

وذكر أبو الحسن على بن محمد الطبرى المعروف بالكيا من أصحابنا هذه المسألة في كتابه الذي صنفه في بعض مفردات أحمد قال : فاذا اختلف الجنس جاز بيع أحدهما بالآخر مجازفة كالدراهم بالدنانير جزافا ، والحنطة والشعير صبرة بصبرة ، وجوز أحمد رضى الله عنه بيع المكيل بالموزون جزافا كبيع صبرة من حنطة بصبرة من الدراهم وانما خالف في بيع ما يكال بما يكال أو ما يوزن بما يوزن جزافا روى عن جابر قال « تهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تباع الصبرة بالصبرة من الطعام ولا يدرى ما كيل هذا » وهذا نص في الصبرة وعام في الجنس والجنسين قال : وتعلقهم بهذا باطل فانه اذا جعل الجهل مانعا فالنهى بالتساوى لا يزيد على العلم بالتفاضل

⁽۱) كذا بالأصل فحرد (ش) قلت : وتحرير النص في الأم هكذا : كل كبل لا يجوئ أن يباع بمثله وزنا وكل وزن فلا يجوز أن يباع بمثله كيلا وأذا آختلف الصنفان فلا بأس أن يبتاع كبلا وأن كان أصله الوزن وجزاً فا ، (ط)

فحيث جوز الشرع التفاضل وقال: اذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم فلا وجه لمنع المجازفة فدل على أن المراد به اذا اتحد الجنس والذى ذكرناه من التأويل هو مأخذنا وهو المقطوع به ، انتهى .

على أن ابن قدامة الحنبلى فى كتابه المغنى بعد أن ذكر ما روى عن أحمد وقول المانعين من أصحابهم رد القول بالمنع ورجح الجواز وقال: اذا كانت حقيقة الفضل لا تمنع فاحتماله أولى ألا يكون مانعا قال: وحديثهم أراد به الجنس الواحد، فلهذا جاء فى بعض ألفاظه « نهى أن تباع الصبرة لا يعلم مكيلها من التمر » وكما يجوز أن يتبايعا مكيلها من التمر » وكما يجوز أن يتبايعا ذلك مجازفة يجوز أن يتبايعا المكيل موزونا والموزون مكيلا عند اختلاف الجنس، نص عليه الشافعى، وذلك مما لا يخفى ولنرجع الى ألفاظ الكتاب:

(قوله) صبرة طعام بصبرة طعام، أى من جنسه، وحذف ذلك لأن كلامه السابق فى بيع الجنس الواحد بعضه ببعض ، فأغنى عن تقييده • وأيضا فان الطعام فى عرف أهل بغداد والعراق يختص بالقمح ، فلذلك كثيرا مايذكره الفقهاء العراقيون ويريدون ذلك ، وكذلك الحكم لو باع صبرة دراهم بصبرة دراهم ، وهما لا يعلمان وزنهما ، أو ذهبا بذهب كذلك ، فلو حذف لفظة الطعام كان أشمل ، لكنه قيد بذلك ليكون الحديث الذى استدل به منطبقا على دعواه وافيا بمقصوده •

(وقوله) وهما لا يعلمان ، ظاهره أن كلا منهما لا يعلمه ، لأن دلالة الضمائر كلية كالعام ، ولأن النفى آذا تأخر عن صيغة العموم أفاد الاستغراق ، ولا فرق فى الحكم بين ألا يعلما وأن يعلم أحدهما دون الآخر ، وقد نقل ابن المنذر فى الصبرة اذا علم البائع كيلها دون المبتاع أن عطاء وابن سيرين وعكرمة ومجاهدا ومالكا وأحمد واسحاق كرهوا ذلك ، وأن الشافعى أجازه جزافا ، واذا عرف كيله آحب اليه ، ومراده اذا باعها بالدراهم أو بغير جنسها ، والا بيع الصبرة بجنسها لا يجيز الشافعى رضى الله عنه فيه الجزاف ، (نعم) اذا علم البائع كيلها وأخبر به المشترى فاعتمد عليه ، فمقتضى كلام الشافعى الجواز ،

(وقوله) لا يعلمان كيلها ، أفردالضمير ، وهو صالح لأن يعود على الصبرة المعينة ، وعلى الصبرة التي هي ثمن ، والحكم شامل لهما ، لا فرق بين أن يجهل كلتا الصبرتين أو احداهما • نص عليه الشافعي رحمه الله والأصحاب • ودليله الرواية المتقدمة عن مسلم : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصبرة من التمر ، لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر » •

(فرع) لو باع دیناراً بدینارین ممن کاتبه کتابة فاسدة ، ولم یعلم فسادها ، لا یجوز – کما لو تزوج بمن لا تحل له ظاهرا ثم انکشف أنها تحل له لا یصح النکاح ، قاله الرویانی فی البحر ، والحکم صحیح لکن قول الرویانی: انه لا یجوز اما أن یرید به لا یصح أو لا یحل ، فان أراد نفی الصحة فعدم الصحة حاصل ، سواء کانت الکتابة فاسدة أم صحیحة ، وسواء علم السید بها أم جهل فلا وجه لتشبیهها بمسألة النکاح وان أراد بعدم الجواز عدم الحل ، فهذه المعاملة اذا صدرت من السید مع عبده القن حکمها حکم العقود الفاسدة ، فان حکمنا بأن تعاطی العقود الفاسدة حرام وهو الحق اذا أرید بها تحقیق معناها المنهی عنه شرعا ، فحینئذ هذه المعاملة بین السید ومکاتبه لا تحل ، سواء علم بفساد الکتابة أم لم یعلم ، لا یصح تشبیها بمسألة النکاح المذکورة ،

وان قيل بأن تعاطى العقود الفاسدة ليس بحرام ، وأنه يجوز للسيد أن يبيع من عبده القن ديناراً بدينارين فالوجه القطع هنا بالتحريم ، ثم أيكفى حصول الاثم لأن ذلك دائر مع الظن وجوداً وعدما ؟ وقد أقدم على العقد ههنا مع ظنه تحريمه فيأثم ؟ وليس ذلك أيضا ، كما اذا باع مال أبيه على ظن أنه حى ، فاذا هو ميت ، لأن الكلام فى تلك المسألة فى الصحة لا فى الحل ، فقد تبين أن الفساد كما قال الرويانى أنه لا يجوز ، وأن التشبيه فيه نظر ، والله أعلم ،

. قال المصنف رحه الله تعالى

(وان باع صبرة طعام بصبرة طعام ، صاعا بصاع ، فخرجتا متساويتين صح البيع ، وان خرجتا متفاضلتين ففيه قولان (احدهما) انه باطل ، لانه بيع طعام بطعام متفاضلا (والشانى) أنه يصح فيما تسساويا فيسه لانه شرط التساوى فى الكيل ، ومن نقصت صبرته فهو بالخيار بين أن يفسخ البيع وبين أن يمضيه بمقدار صبرته ، لانه دخل على أن يسلم له جميع الصبرة ، ولم يسلم له ، فثبت له الخيار) .

(الشرح) بيع الصبرة بالصبرة له حالتان (احداهما) أن يكون جزافا ، وقد تقدم حكمه (والثانى) أن يكون مكايلة ، كما اذا باع صبرة طعام بصبرة طعام صاعا بصاع • والكلام الآن فيه ، والمسألة هكذا كما ذكرها المصنف رحمه الله • منصوص عليها في الأم في باب المزابنة •

قال الشافعي رضى الله عنه: (ولو عقدا ببيعهما أن يتكايلا هذين الطعامين جميعا بأعيانهما مكيالا بمكيال فتكايلا فكانا مستويين جاز،وان كانتا متفاضلتين فقولان (أحدهما) أن للذي نقصت صبرته الخيار في رد البيع، لأنه بيع شيء فلم يسلم له لأنه لا يحل له أخذه أو رد البيع (والقول الثاني) أن البيع مفسوخ لأنه وقع على شيء بعضه حرام وبعضه حلال فالبيع مفسوخ وبهذا أقول ، والقول الذي حكيت ضعيف ليس بقياس ، وانما يكون له الخيار فيما نقص لا في الزيادة (۱) بعضه على بعض ، فأما فيما فيه ربا فقد انعقد البيع على الكل فوجدنا البعض محرما أن يملك بهذا العقد فكيف يكون له الخيار في أن يأخذ بعض بيعة وفيها حرام ، هذا لفظ الشافعي رحمه الله بحروفه ، وتبعه أصحابه علىذلك القاضي أبو الطيب والقاضي الحسين والمحاملي والفوراني والشيخ أبو محمد والرافعي والعمراني وآخرون ، كلهم جزموا بالصحة فيما اذا خرجتا متساويتين ،

قال الشيخ أبو محمد فى السلسلة: جائز قولا واحداً ، وأغرب الشاشى فقال فى الحلية ان خرجتا متساويتين وقلنا عند التفاضل يبطل فههنا وجهان (أحدهما) يبطل قال: وليس بشىء • وينبغى أن يتوقف فى اثبات هذا الخلاف فى متابع فانى أخشى أن يكون حصل فى ذلك وهم ، وانتقال من الفرع الذى سيأتى اذا تقابضا مجازفة وتفرقا ، ثم تكايلا وخرجتا سواء، فهناك وجهان والله أعلم •

 ⁽۱) كذا والذى فى الأم « انعا يكون له الخيار فيما نقص مما لا ربا فى زيادة بعضه على
بعض ، فأما ما فيه الربا فقد أنعقد البيع على ألكل فوجد البعض محرما أن يعلك بهذه اللعقدة
إلنج » .

وقد يستشكل الجزم بالصحة فى ذلك ، فان العلم بالمماثلة حالة العقد لم يوجد وهو شرط كما تقدم ، وحصول العلم فى المجلس لا يكفى عندنا بدليل ما لو تبايعا جزافا ثم ظهر التساوى فى المجلس لا يكفى ، وان تخيل متخيل أن المقصود مقابلة كل صاع بصاع لا مقابلة المجموع بالمجموع فذلك باطل ، بل المقابلتان مقصودتان وانطباق الجملة على التفصيل غير معلوم عند العقد فيندرج تحت قوله صلى الله عليه وسلم « لا تباع الصبرة من الطعام ، ونهيه عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلها ،

وقد يعتذر عنه بأنه لما كانت المكايلة هنا مشترطة واجبة على البائع اكتفى بها وفارق بذلك التبايع جزافا ، فان الكيل ليس واجبا فيه بحكم العقد فبطل، وهذا العذر لا يفيد ، قوله : وان خرجتا متفاضلتين فقولان كما تقدم فى ذلك كلام الشافعى ، وقد رجح رضى الله عنه فى كلامه الذى تقدم القول بالبطلان ولذلك قال البنديجى فيما حكى عنه : انه المذهب وصححه البغوى فى التهذيب ، وخالف ابن أبى عصرون فصحح فى الاتنصار وجزم فى المرشد والأحكام المختارة بالصحة فيما تساويا فيه ، والمشهور البطلان ، وعلله البغوى بأنه قابل الجملة بالجملة ، وهما متفاوتتان ، وكلام الشافعى رحمه الله المتقدم يرشد الى هذه العلة ، وفى المطلب أن المأخذ فى ذلك النظر الى عدم الصحة فيما اذا باع صبرة الا قفيزاً وأن القائل الآخر ينظر الى أن ذلك لم يقع مقصوداً ، وقال ان هذا أشبه من المأخذ الذى ذكره البغوى ، لأنه لامقابلة مم اشتراط كيل بكيل وما قاله ممنوع مخالف لكلام الشافعى ، فان المقابلة ما حاصلة ،

واعلم أن كلام الشافعي وما ذكره من العلة كالصريح في أنه بني ذلك على قوله المعروف في منع تفريق الصفقة ، وهو الذي قال الربيع في كتاب الصلح من الأم انه الذي يذهب اليه الشافعي ، ولكنه _ لو قلنا بأن الصفقة تفرق _ نم يطرد ذلك هنا ، لأنه لا جريان له في الربويات ، ألا ترى أنه لو باع درهما بدرهمين لم نقل بصحته في درهم مشاعا ؟ ولو قلنا بأنه يخير بكل الثمن وهذا أحد ما يستدل به لمنع تفريق الصفقة ، والضابط فيما يجرى فيه خلاف تفريق الصفقة أن يكون الفساد في الربويات

انما كان تخلل فى العقد نفسه وكون هذه المقابلة محظورة من الشارع ، ونسبة ذلك الى كل من أجزاء المبيع على السواء ، وأجزاء كل من العوضين صالحة لايراد العقد عليها ، وكل منهما مستجمع شرائط البيع ، فلذلك لم يمكن القول بتفريق الصفقة فيه ، وفسد فى الجميع قولا واحدا بخلاف المسائل التى يجرى فيها خلاف تفريق الصفقة فان بعض المعقود عليه فيها لم يستجمع شرائط البيع من حيث (١) فأمكن القول بالابطال فيه ، وتصحيح غيره .

والحاصل أن الحرام فى صورة تفريق الصفقة هو أحد الجزءين والهيئة الاجتماعية (٢) انما حرمت لاشتمالها عليه • فاذا فرض الابطال زال المقتضى لتحريمها وعقود الربا بالعكس من ذلك ، فان المحرم فيها ليس واحداً من الجزءين ، وانما المحرم الهيئة الاجتماعية ونسبتها الى كل الأجزاء على السواء ، ولذلك بطل فى الجميع • (فان قلت) قول الشافعى رضى الله عنه بأنه وقع العقد على شىء بعضه حرام وبعضه حلال يخالف ما بطل فى الجميع فلته وقلت) ظاهره ذلك ، ولكن من تأمله الى آخره علم ما قلته ، فانه فرق بين الربوى وغيره ، وذلك الوصف مشترك بينهما فلا بد من تأويل كلامه ، وحمله على ما قلته غير ممتنع للنظر ، وان كان فيه بعض تعسف •

وقول الشافعى: انما يكون له الخيار فيما نقص لا فيما لا ربا فى زيادة بعضه على بعض الى آخره ، يؤيده اذا باعه صبرة بعشرة دراهم مثلا ، كل صاع بدرهم وخرجت ناقصة عن العشرة ، فههنا يمكن أن يقال : انه يصح فى الصبرة بجميع العشرة ، لأنه لا ربا فيها ، ويثبت له الخيار ، وفيه مخالفة لما صححه صاحب التهذيب هناك ، فانه صحح أنها متى خرجت ناقصة أو زائدة ببطلان البيع ، وعلله بأنه باع جملة الصبرة بعشرة ، وشرط مقابلة كل صاع منها بدرهم ، والجمع بينهما عند الزيادة والنقصان ممتنع ، وهذه العلة مطردة فى مسألتنا أيضا ، لكن لا حاجة اليها لما تقدم ، وقد اتفقت طريقة الأصحاب على حكاية هذين القولين ، وفى تعليق الطبرى عن ابن أبى هريرة ، قال وقد قيل : انه انما يكون البيع جائزا اذا كان ليس مما لا ربا فيه ، مثل

⁽١) كذا بالاصل ويمكن أن يكون السقط : من حيث انتفاء الفساد في المقود عليه (ط)

⁽٢) ألهيئة الاجتماعية المرآد بها كيفية اجتماع الصفقة على هيئة واحدة غير منفرقة (ط)

الحمص وما أشبهه ، فأما ما فيه الربا فانه قول واحد : البيع باطل لأنه بيع الطعام متفاضلا .

(التفريع) ان قلنا بالصحة فيما تساويا فيه فيثبت للذى باع الصبرة الناقصة وهو مشترى الناقصة وهو مشترى الصبرة الكثيرة الخيار كما نص عليه الشافعى والأصحاب لما ذكره المصنف ، قال فى المطلب : وفيه نظر من جهة أن مقابلة الشيء بمثله مقصود بالعقد فلم يغب عليه شيء وهذا النظر ضعيف لأن فيه احالة لتصوير المسألة ، فان صورتها أن تقع مقابلة الجملة بالجملة ، ولكن المماثلة مظنونة فاذا قامت المماثلة بطل الخيار وممن وافقنا على هذه المسألة والصحة عند التساوى وثبوث الخيار عند ظهور التفاضل الحنالة .

(فسرع) لو تفرقا بعد تقابض الجملتين ، وقيل الكيل في المكيل ، والوزن في الموزون فهل يبطل العقد ؟ فيه وجهان في الابانة والنهاية وغيرهما ونسبهما الروياني الى القفال (أصحهما) على ما قاله البغوى في التهذيب والرافعي لا ، لوجود التقابض في المجلس (والثاني) نعم لبقاء العلقة بينهما ، وقال ابن الرفعة : انه الأشبه قال : لأنه يجوز أن يقول : ان القبض جزافا في هذه لا يصح فقد تفرقا قبل التقابض (قلت) وقد بناهما الشيخ أبو محمد في السلسلة على أن القبض على هذه الصفة هل يصح أم لا ؟ وفيه وجهان ، واذا نظرنا الى هذا الأصل قوى القول ببطلان العقد لأن الشافعي وسائر والأصحاب المتقدمين والمتأخرين بل والشافعي بل وسائر العلماء جازمون بأن القبض فيما يباع مكايلة لابد فيه من الكيل .

وقال الشافعى رضى الله عنه فى الأم: ومن ابتاع طعاما كيلا فقب هنه أن يكتاله وقال فى مختصر البويطى فى باب الصرف: والقبض من البيوع كل ما كان ينتقل مثل الصيد والعروض أو يوزن ويكال فك بنض أنه الكيل والانتقال والوزن ، وقال فى مختصر المزنى: ولو أعطى طعاما فصدقه فى كيله لم بجز ، ونقل ابن عبد البر فى التمهيد أنه: لا خلاف بين جماعة العلماء فى أنه لا يكون ما بيع من الطعام على الكيل والوزن مقبوضا الا كيلا أو وزنا وأطلق الأصحاب ومن جملتهم الرافعى أن ذلك القبض فاسد ، وذكر المصنف

المسألة فى باب السلم • وجزم أنه اذا اشترى منه طعاما بالكيل فدفع اليه الطعام من غير كيل لم يصح القبض •

وحكى الرافعي في باب بيع الثمار أنه لو اشترى طعاما مكايلة وقبضه جزافا فهلك في يده ففي انفساخ العقد وجهان لبقاء الكيل بينهما ، لكنه في باب القبض أطلق القول بأنه يدخل في ضمانه ، واقتصر على حكاية الخلاف في كونه مسلطا على التصرف في القدر المستحق قال أبو اسحاق المروزي : انه يصح • قال في البحر : وهذا أقيس • وقال ابن أبي هريرة : لا يصح وادعى المصنف في باب السلم وأبو الطيب هنا أنه المنصوص وقال امام الحرمين : انه الذي قطع به شيخة وطوائف من الأصحاب . وقال الرافعي : ان الجمهور عليه • ورد الشيخ أبو حامد والمحاملي ذلك على ابن أبي هريرة وقالا وغيرهما من الأصحاب: ان المراد بفساد القبض ههنا ان القول قول القابض في مقداره • وهذا ليس محملا واضحا • قال : وانما يستمر اطلاق الفساد ممن يمنع التصرف من القدر المستيقن • وسنوضح المسألة ان شاء الله تعالى في السَّلم حيث ذكرها المصنف ، والمقصود هنا أن الرافعي من القائلين بعدم صحة التصرف ، وذلك يقتضي عدم اعتباره القبض المذكور ، فينبغى على قياس ذلك ألا يعتبره في الصرف ، ويبطل العقد بالتفرق ، ولا يكتفي بصورة القبض ، وان كان معتبرا من وجه كونه ناقلا للضمان على اشكاله ، لكن باب الربا يجب الاحتياط فيه ، وألا يكتفى الا بما هو قيض تام ، ويعضده مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم « لا بأس اذا تفرقتما وليس بينكما شيء » فاقتضى اشتراط ألا يبقى شيء من العلق ، ومن جملة ذلك الكيل ٠

وقد أجاز الامام فبنى الوجهين فى بطلان العقد بالتفرق المذكور على الخلاف المذكور فى أن التقابض على المجازفة هل يسلط على بيع ما استتبعته ؟ (ان قلنا) نعم لم يبطل العقد ، والا فوجهان (أحدهما) يبطل لنقصان القبض (والثانى) لا ، لجريانه واقتضائه لنقل الضمان ، وسبقه الى ذلك الشيخ أبو محمد فقال : الوجهان يبنيان على أصل وهو أن القبض على هذه الصفة من غير مكايلة هل يكون قبضا صحيحا فى انبرام العقد أم لا ؟ فعلى

وجهين (أحدهما) صحيح لانتقال الضمان (والثاني) لا لعدم التصرف .

(فان قلت) كيف يقال : ان القبض المذكور لا يكفى وقد قال صاحب البيان ان الشافعى قال فى الصرف : اذا اشترى ديناراً بدينار وتقابضا ، ومضى كل منهما يستعير الدينار الذى قبضه بالوزن جاز ، ونزله صاحب البيان على أن يكون كل واحد منهما عرف وزن الدينار فصدقه الآخر وتقابضا ، ويقتضى أن لا يبطل العقد بالتفرق حينئذ فيدل على أن القبض المذكور كاف كما قال الرافعى رحمه الله (قلت) قد تقدم الكلام مع صاحب البيان فى ذلك ، وتأويل كلام الشافة أولا ، والله أعلم .

ثم اعلم أن القبض من غير كيل له صورتان (احداهما) أن يحصل مع اعتقاد المماثلة اعتماداً على خبر من يوثق به من احد المتعاقدين أو غيره (والثانية) أن يحصل التقابض بالجزاف مع الجهل والتردد (فأما) هذه الصورة الثانية فيظهر فيها الحكم بفساد القبض ، وأن التفرق بعده قبل جريان قبض صحيح مبطل لبقاء علق العقد ولا يتحقق به يبع لازم في صبرة بصبرة لا يعلمان كيلهما ، وذلك مصادم للحديث (وأما) الصورة الأولى فوجه بصبرة لا يعلمان كيلهما ، وذلك مصادم للحديث (وأما) الصورة الأولى فوجه الحكم بفساد القبض فيها أن الاكتيال مستحق بالعقد ، لقوله صلى الله عليه وسلم «من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يكتاله » رواه مسلم من حديث ابن عباس وأبى هريرة رضى الله عنهم م

وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى أن يبيع أحد طعاما اشتراه بكيل حتى يستوفيه » رواه أبو داود والنسائى ، ولأن البائع شرط الكيل فيجب عليه الوفاء به ، على أن الشيخ أبا حامد فى شرح قول الشافعى أذا أعطاه طعاما فصدقنا فى كيله صور المسألة فيما اذا كان الطعام فى الذمة أو اشتراه مشاعا من صبرة فعزل الذى عليه الطعام قدرا وقال : قد كلت هذا والحكم بعد الاكتفاء بذلك ظاهر ، وعليه يخرج ما نقلته فيه مما تقدم من موافقة صاحب البيان ، لكن القاضى أبا الطيب وصاحب الشامل جعلوا من صور المسألة اذا اشترى منه طعاما بعينه بكيل معلوم ، الشامل جعلوا من صور المسألة اذا اشترى منه طعاما بعينه بكيل معلوم ،

قد كلته أو هو عشرة أقفزة فقبل قوله وقبضه فان القبض فاسد ، قال : لأن من شرطه الكيل لما قدمنا من السنة ، يريد بذلك قوله صلى الله عليه وسلم لعثمان : « اذا ابتعت فاكتل واذا بعت فكل » رواه البيهقى ، وقول جابر من رواية ابن الزبير « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان : صاع البائع وصاع المشترى » •

ولولا الأحاديث المذكورة كان تقوى الفرق بين أن يكون الطعام فى الذمة فلا يكتفى بالقبض المذكور ، وبين أن يكون معينا فيكتفى به ، لكن السنة أحق بالاتباع لا سيما وقد عضدها الاجماع الذى يقتضى كلام ابن عبد البر نقله ، مع أن السنة غنية عن الاعتضاد بغيرها ، ومهما ثبت فى الطعام ثبت مثله فى النقد بالقياس عليه ، فإن التقدير فيهما ، فظهر من هذا أن الراجح فساد القبض المذكور فى هذه المسألة ، وفى الفرع المتقدم عن صاحب البيان فى بيع الدينار بالدينار ، وأنه لا يكفى بذلك القبض ، وأنه يبطل العقد بالتفرق قبل الكيل والوزن ، والله سبحانه أعلم ، ولا بد من مراجعة ماقدمته فى بيع الدينار بالدينار فى الفرق المذكور فيهما حتى يحصل الغرض من هذه المسألة ان شاء الله تعالى ،

(فرع) على هذا الفرع: اذا قلنا بما صححه صاحب التهذيب والرافعي أنه لا يبطل العقد بذلك ، فعلى هذا ان كيلتا بعد ذلك فخرجتا متساويتين صح ، وان خرجتا متفاضلتين جرى الخلاف المذكور في أصل المسألة ، فعلى الصحيح من ذلك الخلاف يتبين بطلان العقد والقبض ، وعلى القول الآخر يصح ويثبت الخيار (وان قلنا) بالوجه الآخر ، وهو أنه يبطل فلا فرق على ذلك بين أن يكالا بعد ذلك فيخرجا متساويتين أو متفاضلتين ، وسلك القاضي حسين وصاحب التتمة ترتيبا آخر ليس بينهوبين ما تقدم اختلاف فقال: اذا تقابضا جزافا ثم تكايلا بعد التفرق – فان خرجتا متفاوتين – هل يجوز في القدر الذي تساويا فيه أم لا ؟ فيه قولان ،

وقال صاحب التتمة : وجهان ، ان قلنا لا يجوز فلأى معنى ؟ فيه معنيان (أحدهما)أنهما تفرقا وبقى بينهما علقة التقابض ، والباب باب ربا (والثانى) نوجود الفضل فى أحد البدلين ، وان خرجتا متساويتين (فان قلنا) لو خرجتا متفاوتتين يجوز فههنا أولى ، وان قلنا هناك لا يجوز فههنا وجهان بناء على المعنيين (ان قلنا) المعنى فيه بقاء العلقة لم يجز (وان قلنا) بالثانى جاز ، وذكر القاضى أن القولين فيما اذا خرجتا متفاوتتين قبل التفرق يبنيان على هذين المعنيين ، وليس فى هذا زيادة على ما تقدم الاحسن الترتيب والبناء ، والله أعلم .

(فرع) قال القاضى حسين : اذا كانت الصبرتان معلومتى المقدار متساويتين فى القدر فقال أحدهما لصاحبه : بعت منك هذه الصبرة بهده الصبرة فانه يجوز ، قلت : ولا يحتاج فى هذه الحالة فى قبضها الى كيل ، بل حكمه فى القبض حكم الجزاف لأنه لم يشترط فيه الكيل ، والكيل انما يشترط فيما بيع مكايلة لا أعلم فى ذلك خلافا فى المسألتين أنه يشترط الكيل فيما بيع مكايلة ، ولا يشترط فيما بيع مجازفة قال القاضى أبو الطيب : فأما اذا اشتراه جزافا فلا يحتاج الى الكيل بالاجماع ، وما ذكره القاضى حسين من هذه المسألة واضح لا اشكال فيه .

وقد نقل الامام الشافعى فى الأم بسنده الى طاوس أنه كان يكره أن تباع صبرة بصبرة من طعام لا يعرف مكيلهما أو يعلم مكيلة احداهما ، ولا يعلم مكيلة الأخرى ، أو يعلم مكيلتهما جميعا هذه بهذه ، وهذه بهذه ، قال : لا ، الا كيلا بكيل يدا بيد ، فهذا يقتضى أن طاوسا يقول بالمنع فى الصورة المذكورة ، وينبغى أن يحمل كلام القاضى حسين على أن الصبرتين معلومتا المقدار عند كل من المتبايعين ، فلو كانت كل واحدة منهما معلومة عند بائعها فقط جاء فيه البحث المتقدم فى الدينارين ، والأحوال الأربعة التى قدمتها فى الدينارين جارية فى الصبرتين من غير فرق .

(فسرع) اذا قال بعتك هذه الصبرة بكيلها من صبرتك ، وصبرة المخاطب كبيرة صح ، جزم بذلك القاضى حسين والبغوى والمتولى والرافعى ، وزاد القاضى فى تصويرها أن يقول كيلا بكيل وقال ابن الرفعة : انه يأتى فيه وجه أنه لا يصح أخذا مما اذا قال : بعتك صاعا من هذه الصبرة ، لأن المقابل بالصبرة الصغيرة غير متميز ، قال : ولا شك عندى فيه ، اذ لا فرق بين أن يكون الثمن نقدا أو من النوع .

(قلت) وما جزم به القاضى والمتولى والرافعى يمكن فرضه فيما اذا كانت الصبرتان معلومتى المقدار ، فلا يأتى فيهما الوجه الذى أشار اليه ، وان فرض فيما اذا كانت مجهولة ، فلعلهم انما سكتوا عن ذلك تفريعا على ما هو المشهور فى المهذب واكتفوا بذكره فى موضعه ، والا فالذى قاله ابن الرفعة من التخريج متجه ، اذ لا فرق بين النقد وغيره ، ولا فرق بين أن يكون من الصبرة مبيعا أو ثمنا .

واذا ثبت أن ذلك صحيح قال الرافعى: فان كالا فى المجلس وتقابضا تم العقد وما زادت الكبيرة لصاحبها ، وان تقابضا الجملتين وتفرقا قبل الكيل فعلى ما سبق من الوجهين ، والله عز وجل أعلم ، ومن جملة أمثلة المسألة أن يقول : بعتك هذه القطعة الذهب بقدرها من دينارك ، أو هذا الاناء الفضة بما يوازنه من فضتك يصح ، قاله فى التهذيب ،

فرع له تعلق بالكيل

قال ابن أبى الدم: لو اشترى منه بمكيال فاكتاله بغير جنس ذلك المكيال لم يجز مشل أن يشترى منه مائة صاع من طعام فاكتاله بالقفيز لم يتم القبض ، فلو اشترى منه قفيزا من طعام فأكاله منه بالمكوك الذى هو ربع القفيز ففيه وجهان وهذا لو اكتال الصاع بالمد ففيه وجهان اهم •

(فسوع) لو باع صاعا من صبرة بصاع من صبرة أخرى جاز • قاله فى الابانة والتتمة ، وفيه من البحث ما تقدم ، ينبغى ان كانتا معلومتى الصيعان صح جزما وان كانتا مجهولتين يأتى فيهما خلاف القفال الذى أشار اليه ابن الرفعة فيما تقدم ، والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحه الله تعالى

(وان باع صبرة طعام بصبرة شعير كيلا بكيل فخرجتا متساويتين جاز وان خرجتا متفاضلتين ـ فان رضى صاحب الصبرة الزائدة بتسليم الزيادة ـ اقر العقد ووجب على الآخر قبوله ، لأنه ملك الجميع بالعقد ، وان رضى صاحب الصبرة الناقصة بقدر صبرته من الصبرة الزائدة اقر العقد ، وان تشاحا فسخ البيع لأن كل واحد منهما باع صبرته بجميع صبرة صاحبه على التساوى في القدار ، وقد تعذر ذلك ففسخ العقد) .

(الشمع) اذا باع صبرة بصبرة من غير جنسها مكايلة جاز البيع بلا خلاف وذلك واضح ، وان خرجتا متفاضلتين ، قال القاضى أبو الطيب والمصنف والمحاملي وابن الصباغ والروياني وغيرهم : ان تبرع صاحب الصبرة الزائدة بالزيادة جاز البيع ، قال المصنف رحمه الله ومن تبعه : ووجب على الآخر قبوله وعلته ما ذكره المصنف ، وهي مصرحة أنه ملك الجميع بالعقد ، وذلك لأن العقد ورد على الجميع كما تقدم للتنبيه عليه غير مرة ، ولكنه فات على كل منهما غرض .

أما بائع الصبرة الثانية فلأنه أورد العقد على أن تكون مساوية للصبرة الأخرى وقد فات عليه ذلك ، وفوات الشرط لا يقتضى فساد العقد ، وانما يثبت الخيار أيضا ومسامحة كل منهما تحصل لغرض الآخر الذى وقع العقد عليه فيسقط خياره ، وبهذا المعنى الذى ذكره المصنف ، وهو أنه ملك الجميع بالعقد فارق ذلك مسألة الأعراض النقد فان فيها خلافا فى وجوب القبول ، ومسألة اذا ترك البائع حقه للمشترى فى الثمار المختلطة فان المتروك فى كل من المسألتين اذا قلنا بالاجبار على من المسألتين اذا قلنا بالاجبار على القبول أجبرناه على قبول ما لم يكن فى ملكه بخلاف مسألتنا هنا والله أعلم .

وان امتنع ورضى صاحب الصبرة الناقصة بأن يأخذ بقدرها من الصبرة الزائدة جاز البيع لما تقدم ، وان تمانعا فسخ البيع بينهما لا لأجل الربا ، ولكن لأن كل واحد منهما باع صبرته بجميع صبرة صاحبه ، على أنهما سواء في المقدار فاذا تفاضلا وتمانعا وجب فسخ البيع بينهما ، هذه علة القاضى أبى الطيب والمصنف ، ومقتضى ما قدمته آنفا أن يثبت لكل منهما خيار الخلف ، فان فسخ أحدهما البيع فذاك ، وان أصرا على الطلب والمنازعة فسخ بينهما كما يفسخ في التخالف ، وقال صاحب التهذيب فيما اذا خرجتا متفاضلتين : فيه قولان (أصحهما) يجوز فان جوزناه فالزيادة غير مبيعة ولمشتريها الخيار ، هكذا قاله صاحب التهذيب وذلك موافق لما قاله فيما اذا ولمشتريها الخيار ، هكذا قاله صاحب التهذيب وذلك موافق لما قاله فيما اذا ولمشتريها الخيار ، هكذا قاله صاحب التهذيب وذلك موافق لما قاله فيما اذا ولمشتريها الخيار ، هكذا قاله صاحب التهذيب وذلك موافق لما قاله فيما اذا

والرافعي رحمه الله تعالى أتى بعبارة مشكلة فقال: انه لو باع صبرة

حنطة بصبرة شعير صاعا بصاع أو بصاعين فالحكم كما لو كانتا من جنس واحد .

ومقتضى ذلك أنه ان خرجتا متساويتين صح ، وان خرجتا على خلاف ما يقتضيه التوزيع فعلى القولين المتقدمين فى الجنس الواحد وفيه نظر البطلان هناك مأخذه التفاضل فى الجنس الواحد ، ولعل مراده ما قاله صاحب التهذيب بالقولين ، وأنه ناقل الجملة كما تقدم عن صاحب التهذيب ، فيما اذا قال : بعتك هذه الصبرة بعشرة دراهم كل صاع بدرهم ، فان فيه قولين (أصحهما) عند صاحب التهذيب البطلان لأنه باع جملة الصبرة بالعشرة بشرط مقابلة كل صاع منهما بدرهم ، والجمع بين هذين الأمرين عند الزيادة والنقصان محال وهذا حاصل هاهنا ولا يظهر فرق فى ذلك بين أن يكون الدين معينا أو فى الذمة ، ولا بين أن يكون نقدا أو غيره ، وهذه العلة التى جعلها صاحب التهذيب علة للبطلان هى بعينها علة المصنف والقاضى أبى الطيب فى الفسخ ،

والذى ينبغى التفصيل بين أن يقع ذكر الكل فى معرض الشرط ، أو فى معرض تفصيل الشمن ، فان خرج مخرج تفصيل الثمن كقوله : بعتك هذه الصبرة بهذه الصبرة كل صاع منها بصاع منها ، فهذا تفصيل الثمن والصفقة تتعدد به ، فيكون الكلام متضمنا لعقدين متضادين (أحدهما) مقابلة المجموع بالمجموع (والثانى) المقابلة التفصيلية ، فيتجه هنا البطلان ، كما قاله صاحب التهذيب •

وان خرج مخرج الشرط مثل أن يقول: بعتك هذه الصبرة ، على أن كلا منهما عشرة آصع مثلا ، فيذ ، ه هنا ما قاله المصنف والقاضى أبو الطيب لأنه ليس هنا الا صفقة تضمنت شر ال وقد أخلف فيثبت الخيار كما تقدم ، وفيه نبه النووى على ذلك مستدرك على الرافعى فنقل ما قاله المصنف والقاضى عن أكثر أصحابنا ، وأما كونه يف خ بينهما عند التمانع فنظيره اذا اشترى ثمرة ولم يأخذها حتى حدثت ثمرة أخرى واختلطت ولم تتميز على أحد القولين اذا تشاحا يفسخ الحاكم البيع بينهما .

(فسرع) ذكره القاضى حسين مع المسائل المتقدمة وأطلقة ويتعين ذكره هنا وحمله على الجنس بما يخالفه اذا قال: بعت منك هذه الصبرة بهذه الصبرة على عشرة أقفزة ، فخرجت عشرة أقفزة جاز العقد ، وان خرجت أحد عشر هل يجوز العقد أو لا ؟ فيه قولان بناء على الاشارة والعبارة (ان قلنا) لا يصح فلا كلام (وان قلنا) يصح فى العشرة فالقدر الزائد لمن يكون ؟ فيه وجهان (أحدهما) أنه للمشترى لأنا غلبنا الاشارة (والثانى) أنه للبائع ، لأن المشترى قد سلم له المبيع المسمى فى العقد (ان قلنا) ان الزيادة للمشترى فهل يثبت للبائع الخيار فى فسخ البيع أو لا ؟ (الصحيح) لا ، لوجود التفريط من جهته فى ترك المكايلة وفيه وجه آخر أن له الخيار وان قلنا : الزيادة للبائع فهل للمشترى الخيار ؟ فيه وجهان ظاهران (أحدهما) في العقد وهو عشرة أقفزة ، فأما اذا خرجت تسعة ، ففى صحة المقد قولان في العقد وهو عشرة أقفزة ، فأما اذا خرجت تسعة ، ففى صحة المقد قولان (ان قلنا) يصح ثبت للمشترى الخيار فى فسخ العقد دون البائع ، فان فسخ فلا كلام ، وان أجاز فبكم يجيز ؟ فيه وجهان (أحدهما) بحصته من الثمن (والثانى) بجميع الثمن حدا كلام القاضى حسين والله أعلم ،

(فرع) مفهوم كلام الشافعى رضى الله عنه المتقدم ، وقوله: انما يكون الخيار فيما نقص فيما لا ربا فيه ، يقتضى أنه اذا باع صبرة بغير جنسها سواء كان طعاما أو دراهم أو غير ذلك مكايلة ، فخرجت احداها ناقصة أنه يصح ، ويثبت الخيار ، وذلك مخالف لما صححه صاحب التهذيب من البطلان اذا قال: بعتك هذه الصبرة بعشرة دراهم فخرجت ناقصة أو زائدة ،والله تعالى أعلم •

(فحسرع) لو باع اناء فضة بدبنار ، ، على أن وزنه مائة فتفرقا ، وكان وزنه تسعين ، قال الرويانى في البحر : فللمشترى الخيار ، قال : وان كان زائدا فلا خيار له وهل للبائح الخيار ، اذا قال : عندى أن الوزن مائة فان كذبه المشترى وكان عالماً به فلا خيار ، وان صدقه يحتمل وجهين ، وان باعه وأخبر أن وزنه مائة لا على طريق الشرط فزاد أو نقص فلا خيار ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويعتبر التساوى فيما يكال ويوزن بسكيلَ الحجاز ووزنه ، لما روى ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : « الكيال مكيال اهل المدينة ، والميزان ميزان اهل مكة ») .

(الشمح) الحديث المذكور رواه أبو داود والنسائي ولفظ أبي داود «الوزن وزن أهل مكة » والمكيال مكيال أهل المدينة » ولفظ النسسائي «المكيال على مكيال أهل المدينة ، والوزن على وزن أهل مكة » رواه من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر أبو داود اختلافا في سنده ومتنه (أما) السند فقيل فيه : عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لا يضر ، فانه أيا ما كان فهو صحابي وأما المتن فانه رواه باللفظ المتقدم من حديث سفيان عن حنظلة عن طاوس عن ابن عمر قال رواه الوليد بن مسلم عن حنظلة قال : « وزن المدينة ومكيال مكة » قال أبو داود أيضا : اختلف في المتن في حديث مالك بن دينار عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم (۱) قد ذكره أبو عبيدة في غريب الحديث فقال : وبعضهم يقول : « الميزان ميزان المدينة والمكيال مكيال مكيال مكة » قال أبو عبيدة : يقال : ان هذا الحديث أصل لكل شيء ، والكيل والوزن انما يأتم الناس فيهما بأهل مكة وأهل المدينة ، وان تغير ذلك في سائر والمصار •

⁽۱) عبارة ابى داود مكذا (روااه الفريابى وابو احمد عن سفيان ووافقهما في المتن وقال أبو احمد عن ابن عبابهى ... كان البن عمر ... ورواه الوليد بن مسلم عن حنظلة فقال : « وذن المدينة ومكيال مكة » واختلف في المد في حديث مالك بن دينار عن عطاء عن النبي « صلى المله عليه وسلم » في هذا) قال العلامة شمس الحق العظيم آبادى في عون المعبود : وفي نيل الاوطار : والحديث فيه دليل على انه يرجع عند الاختلاف في الكيل الى مكيال المدينة وعند الاختلاف والوؤن الى ميوان مكة اما مقدار ميزاان مكة فقال ابن حزم : بحثت غاية البحث عن كل من وثقت بنمييزه فوجدت كلا يقول : ان دينار المدهب بمكة وزنه الانتان ولمانون حبة وثلاثة أعشار حبة فالرطل مائة وثمانية وعثيرون درهما بالدرهم الملكور انتهى م 'قال المنذرى : والحديث اخرجه النسائي ، وفي روااية لابى داود : عن ابن عمر وفي دواية : وزن المدينة ومكيال مكة انتهى قلت : حديث طاوس عن ابن عمر سكت عنه المؤلف والمنذرى وأخرجه أيضا البزار وصححه البن حبان والدارقطني الى ورواه من طريق ابى أحمد الربيرى عن سفيان عن حنظلة عن طاوس عن ابن عمر هي أصح الروايات ورواه من طريق ابى نعيم عن حنظلة عن سائم بلل طاوس عن ابن عباس قال الدارقطني : أخطأ ورواه من طريق ابى نعيم عن حنظلة عن سائم بلل طاوس عن ابن عباس قال الدارقطني : أخطأ واجهد فيه (ط) .

قال الخطابى لى : هذا حديث قد تكلم فيه بعض الناس وتخبط فى تأويله ، وزعم أن النبى صلى الله عليه وسلم أراد بهذا القول تعديل الموازين والأرطال والمكاييل ، وجعل عيارها أوزان أهل مكة ، ومكاييل أهل المدينة ، فيكون عند الشارع حكما بين الناس يحملون عليها اذا تداعوا ، فادعى بعضهم وزنا أوفى ، أو مكيالا أكبر ، وادعى الحصم أن الذى لزمههو الأصغر منهمادون الأكبر ، قال : وهذا تأويل فاسد خارج عما عليه أقاويل أكثر الفقهاء ، وذلك أن من أقر لرجل بمكيلة أو بغيره أو برطل من تمر أو غيره فاختلفا فى قدر المكيلة والرطل ، فانهما يحملان على عرف البلد الذى هو به ، ولا يكلف أن يعطى برطل مكة ولا بمكيال المدينة ، وكذلك اذا أسلف فى عشرة مكاييل قمح أو شعير وليس هناك الا مكيلة واحدة معروفة ، فانهما يحملان عليها فان كان هناك مكاييل مختلفة فأسله فى عشرة مكاييل ولم يصف الكيل فان كان هناك مكاييل مختلفة فأسله فى عشرة مكاييل ولم يصف الكيل بصفة يتميز بها عن غيره فالسلم فاسد وعليه رد الثمن ، وانما جاء الحديث في وع ما يتعلق به أحكام الشريعة فى حقوق الله سبحانه وتعالى دون ما يتعلق به الحكام الشريعة فى حقوق الله سبحانه وتعالى دون ما يتعلق به الناس فى بياعاتهم وأمور معاشهم ،

وقوله « والوزن وزن أهل مكة » يريدون الذهب والفضة خصوصا دون سائر الأوزان ، معناه أن الوزن الذي تتعلق به الزكاة في النقود دون أهل مكة وهي دراهم الاسلام المعدلة منها العشرة بسبعة مثاقيل ، فاذا ملك رجل منها مائتي درهم وجبت فيها الزكاة ، وذلك أن الدراهم مختلفة الأوزان في بعض البلدان والأماكن فمنها البغلي ، ومنها الطبري ، ومنها الخوارزمي ، وأنواع غيرها ، فالبغلي ثمانية دوانيق وهو نقد أهـل مكة ووزنهم الجائز يينهم ، وكان أهل مكة يتعاملون بالدراهم عددا وقت مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم اياها ، والدليل عليه قول عائشة رضى الله عنها في قصة بريرة « ان شئت أعددتها لهم » فأرشدهم صلى الله عليه وسلم الى الوزن فيها وجعل العيار وزن أهل مكة دون ما يتفاوت وزنه فيها في سائر البلدان ،

وأطال الخطابى فى تحقيق الدراهم وضربها ثم قال : وأما قوله « والمكيالُ مكيالُ أهل المدينة » فانما هو الصاع الذى يتعلق به وجوب الكفارات ، ويجب اخراج صدقة الفطر به ، وتكون بقدر النفقات وما في معناها معيار ،

وللناس صيعان مختلفة ، فصاع أهل الحجاز خمسة أرطال وثلث بالعراقى ، وصاع أهل البيت فيما يذكره زعماء الشيعة تسعة أرطال وثلث وينسبونه الى جعفر بن محمد وصاع أهل العراق ثمانية أرطال ، وهو صاع الحجاج الذي سعر به على أهل الأسواق ، ولما ولى خالد بن عبد الله القسرى العراق ضاعف الصاع فبلغ به ستة عشر رطلا فاذا جاء باب المعاملات حملنا العراقى على الصاع المتعارف المسهور عند أهل بلاده ، والحجازى على الصاع المعروف ببلاده الحجاز ، وكذلك أهل كل بلد على عرف أهله ، فاذا جاءت الشريعة وأحكامها فهو صاع المدينة (١) فهو معنى الحديث وتوجيهه عندى والله أعلم .

هذا آخر كلام الخطابي رحمه الله ، وكذلك قال ابن معن في شرح المهذب: ان هذا الذي ذكره الشيخ يحتاج الى تأويل ، اذ لا خلاف أن التساوى لا ينحصر في الكيل بمكيال المدينة ولا التساوى بميزان مكة في الموزونات والمكيلات في سائر البلاد ، بل أى كيل اتفقا عليه وعرف التساوى جاز البيع ، وان لم يكن ميزان مسكة أو كيل المدينة ، وكذلك قال امام الحرمين : انه لا خلاف أن اعتبار مكاييل أهل المدينة وموازين أهل مكة لا تراعى ، وقال الشارحون للمهذب والأصحاب : انه ليس المراد أنه لا يكال الا بكيل المدينة ، ولا يوزن بوزن مكة ، وانما المسراد أن المرجع في كون الشيء مكيلا أو موزونا الى هذين البلدين ، فكل مطعوم كان أصله بالحجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الكيل كالبر والشعير ، والتمر والملح ، واللوبية والباقلا ، قالهما صاحب الاستقصاء ونحو ذلك فاعتبار المماثلة فيه بالكيل ، وما كان أصله بالحجاز الوزن كالذهب والفضة ونحوهما ، فاعتبار المماثلة فيه بالكيل ، وما كان أصله بالحجاز الوزن كالذهب والفضة ونحوهما ، فاعتبار المماثلة فيه بالوزن .

قال الشافعى رحمه الله تعالى فى باب بيع الآجال من الأم: وأصل الوزن والكيل بالحجاز، فكل ما وزن على عهد النبى صلى الله عليه وسلم فأصله الوزن وكل ما كيل فأصله الكيل وما أحدث الناس منه مما يخالف ذلك رد

⁽¹⁾ والمبارة بهداً ينقصها شيء من الترابط والنسق المفيد ، ويمكن تقويمها هكذا « فاذا جاءت الشريمة وأحكامها تقرر لكل بلد صاعه المتمارف فيه فهو صاع المدينة في الحكم فهذا هو ممنى اللحديث الشع ك م:

الى الأصل واتفق الأصحاب على ما قاله الشافعى رحمه الله وأنه ان أحدث الناس خلاف ذلك فلا اعتبار به واستدل له الشيخ أبو حامد والمصنف وغيرهما بالحديث المذكور فى الكتاب واحتج له ابن الصباغ وابن أبى عصرون من جهة المعنى بأن ما كان مكيلا منه فى زمنه صلى الله عليه وسلم انصرف التحريم اليه بتفاضل الكيل وكذلك ما كان يوزن فلا يجوز أن يغير بعد ذلك ، والحديث وان لم يذكر فيه الا مكة والمدينة فلا خلاف أنه لا يختص بهما بل الحجاز كله كذلك وأطلق الشافعى والأصحاب ذلك اطلاقا وذكره صاحب البيان واسماعيل الخضرى شارح المهذب مبينا فقالا مسكة والمدينة ومخاليفهما و

وقال صاحب الاستقصاء تبعا للشيخ أبى حامد والمحاملي وغيرهما: وذكر مكيال أحد البلدين وميزان الآخر على سبيل التنبيه بما ذكر في كل واحد منهما على ما لم يذكره في البلد الآخر، ولذلك جاء الخسبر على الوجهين، يعنى الوجهين اللذين ذكرهما أبو داود في المتن في رواية « وزن مكة ومكيال المدينة » وفي رواية « وزن المدينة ومكيال مكة » وقد سبقه الى هذا المعنى الشيخ أبو حامد قال: فإن ذلك لم يختلف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في البلدين جميعا فإن كانت تكال كانت العادة فيهما الكيل ، وكذلك الوزن ومما استدل به المحاملي في المسألة أن ما ورد به الشرع مطلقا وليس له حد في الشرع ولا اللغة يرجع فيه الى العسرف والعادة ، وأولى العادات ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم ، وهذه الطريقة أولى • فإن الذي يظهر من قوله « الميزان أهل مكة » اعتبار الوزن •

واعلم أنه ليس في كلام المصنف ما يقتضى أن يعتبر الأكتيال بمكيال الحجاز بل أنه يعتبر التساوى به ، ومتى تساوى طعامان في مسكيال ، أي مكيال كان ، فعلم استواؤهما في مكيال الحجاز ، بمعنى أنه لو كيلا به كانا مستويين ، وكذلك أذا استوى موزونان في أي ميزان كان فعلم أنهما لو وزنا بميزان الحجاز كانا مستويين فهذا وجه تصحيح كلام المصنف ، وتكون فائدة ذلك نفى فساد المكيل في الوزن أو الموزون في الكيل ، وأن أردت دفع السؤال مرة فاجعل قوله بكيل الحجاز ووزنه معمولا لقوله : ويكال ويوزن،

كأنه قال: ويعتبر التساوى المذكور فى الفصل المتقدم وهو التساوى فى الكيل فى المكيل والوزن فى الموزون فيما هو مكيل بالحجاز أو موزون به • وأما ما ليس مكيلا بالحجاز ولا موزونا به فسيأتى حكمه ، فهذا محمل سائغ ، ويؤيده أنه لو كان المراد: ويعتبر التساوى بكيل الحجاز ووزنه فيما يكال ويوزن مطلقا لم يحسن قوله بعد ذلك: وان كان مما لا أصل له بالحجاز فى الكيل والوزن •

وجوز امام الحرمين فى حمل الحديث احتمالين (أحدهما) ما قاله الخطابى (والثانى) أنه لعل اتحاد المكاييل كان يعم فى المدينة ، واتحاد الموازين كان يعم بمكة ، فخرج الكلام على العادة (قلت) وكلا الاحتمالين ممكن ، وما قاله الخطابى أقرب الى تأسيس القواعد الشرعية ، وأما انحصاره فى الأشياء التى ذكرها فلا يلزم بل من جملة الأمور الشرعية التى يجب اندراجها فيه كل ما اعتبر التقدير فيه بالكيل أو الوزن ، ومن ذلك ما يكال ويوزن من الربويات فيعتبر به فيصح استدلال الشيخ ، والمقصود أن يعتبر بعادة الحجاز فى المكيل والوزن ، وأما كون المكيل بالمكيل والموزون بالوزن ، فقد تقدم دليله فى الفصل السابق ،

قال بعضهم: والسر فى هذا الحديث أن أهل مكة كانوا تجاراً لما فيهم من الأغنياء وأهل المدينة كانوا أصحاب النخيل والسكيل ، وقول الشسيخ بكيل الحجاز ووزنه ، أى فى زمان النبى صلى الله عليه وسلم فهو المعتبر ، وأما العادة الحادثة بالحجاز فى غير زمنه صلى الله عليه وسلم فلا اعتبار بها اتفاقا ، وقد تقدم ذلك فى كلام الشافعى وصرح به الأصحاب قال امام الحرمين : ولو اتحد مكيال لم يعهد مثله فى عصر الشارع وكان يجرى التماثل به فالوجه للقطع بجواز رعاية التماثل به ، فان النبى صلى الله عليه وسلم لم بتعهدنا فى الحديث الا بالكيل المطلق فيما يكال ، ولم يعين مكيالا ،

(قلت الدي قاله امام الحرمين حق الاشك فيه ، واذا تأملت ما قدمته لك من أن التساوى فى مكيال دال على التساوى فى كل مكيال تنبهت لذلك ، فافهم ذلك فانه المقصود ، وليس المقصود أعيان المكاييل ، فافا اذا كلنا صاعا بصاع المدينة وعلمنا بأن الصاع يسع قدحين بالكيل المصرى

علمنا أن الصاع يساوى القدحين • هذا لاشك فيه ، وكذلك اذا وزنا درهما بدرهم فى ميزان بعض البلاد وتساويا يعلم أنهما مستويان فى جميع الموازين اذا كانت كلها صحيحة •

قال امام الحرمين: أجمع أئمتنا على أن الدراهم اذا بيعت بالدراهم وعدلتا بالتساوى فى كفتى ميزان فالبيع صحيح، وان كان لا يدرى ما تحويه كل كفة • قال: وهذا الذى ذكرته فى مكيال يجرى العرف باستعماله، ولكن لم يعهد فى زمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو بيع ملء قصعة بملئها وما جرى العرف بالكيل بأمثالها، فقد حكى شيخى تردداً عن القفال والظاهر عندنا الجواز (قلت:) هذا الذى رجحه الامام هو الراجح عن الأصحاب وجزم به جماعة منهم القاضى أبو الطيب • وكذلك يكال بالدلو والدورق والجرة والجفنة والزمبيل وبحفر حفرة تكال فيها • قاله الشيخ أبو الطيب وصاحب التتمة والله سبحانه أعلم •

ومحل خلاف القفال فى قصعة لم يجر العرف بالكيل بها ، أما قصعة يعتاد الكيل بها وان لم يكن فى عهد الشارع فيجوز جزما كما اقتضاه كلام القفال وابن أبى الدم فى كلامه على الوسيط ، وقال الامام الرافعى : والوزن بالظيار وزن وان لم يكن له لسان ، والاستواء يبين فيه بتساوى فرعى الكفتين ، والوزن بالقرطستون (۱) وزن قالا : وقد يتأتى الوزن بالماء بأن يوضع الشيء فى ظرف ويكفى على الماء وينظر الى مقدار غوصه ، ولسكنه نيس وزنا شرعيا ولا عرفيا ، والظاهر أنه لا يجوز التعويل عليه فى تماثل الربويات ، قال النووى رحمه الله : قد عول أصحابنا عليه فى أداء المسلم فيه وفى الزكاة فى مسألة الاناء بعضه ذهب وبعضه فضة ، قال : ولكن الفرق ظاهر ، وتوقف ابن الرفعة فى الوزن بالطيار لعدم اللسان والله أعلم ،

وهذه القاعدة المقررة فى هذا الفصل وان كانت عامة ، فانما تنفع فيــما سوى الأشياء الستة المنصوص عليها (وأما) الستة فقد تقدم فى الفصــل السابق حديث عبادة ، والتنصيص فيه على أن الذهب والفضــة موزونان ،

⁽¹⁾ لعله من موالزين عمريا الا

والأربعة الباقية مكيلة وتقدم تفصيل صاحب التتمية وغيره فى الملح ، والله أعلم .

(فرع) المخالف لنا فى هذه المسألة أبو حنيفة رضى الله عنه ، نقل أن الأربعة المنصوص عليها مكيلة ، ولا اعتبار بما أحدثه الناس من بعد فيها وأما ما سوى الأربعة فالاعتبار فيها بعادة الناس فى بلدانهم ، ولا اعتبار بعادة الحجاز ، ولا بما كان فى ذلك الزمان ، واستدل الأصحاب بالحديث المذكور وبالقياس على الأشياء الستة المذكورة فى الحديث لو أحدث الناس فيها عادة غير ما كانت عليه لم يعتبر فى بيع بعضها ببعض .

(فرع) عد الماوردي أشياء ادعى فيها أنها كانت في عهده صلى الله عليه وسلم مكيلة (منها) الحبوب والأدهان والألبان والتمر والزبيب وما ادعاه سالم له الا في الأدهان فيستغرق حكمها عند الكلام على بيع الشيرج بالشيرج ان شاء الله تعالى ، وقد عرض لى ههنا بحث من قول الخطابي أن الطبرى الذي هو أربعة دوانيق هو وزن أهل مكة (قلت) فعلى هذا ينبغي أن ينزل ما أوجبه الشرع من الزكاة وغيرها عليه ، والدرهم اليوم ستة دوانيق على ما تقدم ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم « الوزن وزن أهل مكة » ينفى اعتبار غيره مما كان في ذلك الزمان ، ومما حدث بعده فما الدليل على اعتبار هذا الدرهم المعدل بين وزن مسكة وغيره ، الذي ضرب في زمان عبد الملك ؟ .

وعلى هذا يكون النصاب من هذه الدراهم اليوم (١) مائة وثلاثة وثلث وواجبها ثلاثة وثلث ، وانما بوزن أهل مكة مائتان والمخرج خمسة فان كان كذلك فهذه الدراهم المغشوشة اليوم كل مائتين منها يجب فيها الزكاة لأن فيها من الخالص هذا المقدار الا أن يقال ما قاله الخطابي عن آبي عبيد أنهم كانوا يتعاملون بالبغلية والطبرية نصفين مائة بغلية ومائة طبرية ، فكان في مائتين الزكاة ، لكنا نقول مجرد المعاملة لا يكفى الاأن يكون متعارفا في مكة

⁽١) أي عصر المؤلف وهو القرن ألثامن أألهجري .

التي اعتبر الشرع وزنها على الخصوص على أن الخطابي قدم في أول كلامه ما يقتضي أن وزن مكة موافق للوزن الذي هو اليوم •

(فسرع) فيما هو مكيل وما هو موزون و الذهب والفضة موزونان بالنص ، والقمح والشمعير مكيلان بالنص ، والملح مكيمل بالنص ، الا أن الأصحاب استثنوا ما اذا كان قطعا كباراً فانه موزون ، وكل ما هو فى جمرم التمر ودونه فهو مكيل كاللوز والعناب ، وكل ما فوقه موزون قالهما القاضى حسين ، والعجب أن القاضى حسين قبل ذلك بسمطر قال: ان دهن اللوز موزون لأنه يستخرج من أصل موزون ، والأرز مكيل ، قاله الرويانى ، وكذلك الزبيب والسمسم ، قاله الرويانى وغيره ،

(فسرع) قاله الماوردى ركحمه الله وصاحب البحر وغيرهما: اذا كانت صيغة بتساوى طعاما فى الكيل والوزن (١) ولا يفضل بعضه على بعض فاعرف من حاله أن التماثل فيه بالكيل فقد اختلف أصحابنا هل يجوز بيع بعضه ببعض وزنا ؟ على وجهين (أحدهما) لا ، لما فيه من مخالفة النص وتغيير العرف (والثانى) يجوز لكون الوزن فيه ثابتا عن الكيل للعلم بموافقت كما كان مكيال العراق ثابتا عن مسكيال الحجاز لموافقته فى المساواة بين الكيالين ، والذى نقله الرويانى عن أصحابنا أنه لا يجوز لأنه لا يتوهم الكيالين ، والذى نقله الرويانى عن أصحابنا أنه لا يجوز لأنه لا يتوهم به القاضى حسين أنه لا يجوز بيع الحنطة بالحنطة وزنا ، سواء تفاضلا فى الكيل أو تساويا ، وأطلق صاحب الذخائر فيما اذا كانت قرية يباع فيها الطعام وزنا ، فباع بعضه ببعض موازنة وجهين (وقال) أصحهما المنع ، وهذا الاطلاق ليس بجيد ، ولعله أراد ما قاله الماوردى فانه توهم جواز بيعها وزنا ، وان تفاوتا فى الكيل على وجه وليس كذلك ، والظاهر أنه لم يرد الا ما قاله الماوردى ه

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كان مما لا أصل له بالحجاز في الكيل والوزن نظرت _ فان كان مما لا يمكن كيله _ اعتبر التساوى فيه بالوزن ، لانه لا يمكن غيره ، وان كان مما يمكن كيله ففيه وجهان (احدهما) أنه يعتبر باشبه الأشياء به في الحجاز ، فان

⁽١) كلدا بالأصل ولعل العبارة : المآ كانت صفقة تساوئ للعاما . (ط)

كان مكيلا لم يجز بيعه الا كيلا ، وان كان موزونا لم يجز بيعه الا موزونا لأن الاصل فيه الكيل والوزن بالحجاز ، فاذا لم يكن له في الحجاز أصل في الكيل والوزن اعتبر باشبه الأشياء (والثاني) أنه يعتبر بالبلد الذي فيه البيع لأنه أقرب اليه) .

(الشرح) قوله: وإن كان أى الذى يكال أو يوزن الذى صدر الفصل به وحاصله أن المبيع المطعوم اما أن يكون مما يكال أو يوزن أولا، وعلى كل من التقديرين فاما أن يكون عهد له أصل بالحجاز أولا (فالقسم الأول) وهو المكيل أو الموزون المعهود بالحجاز تقدم الكلام فيه فى صدر الفصل، وأنه يعتبر الكيل في المكيل والوزن في الموزون.

(والقسم الثانى) المكيل أو الموزون الذى ليس له أصل بالحجاز وهو المقصود بهذه القطعة من الفصل ، وانما فرضت كلام المصنف فى ذلك ليكون مما يجرى فيه الربا قولا واحداً قديما وجديداً ، فانه ذكر القسمين الأخيرين اللذين (١) الذى فيما لا يكال ولا يوزن بعد ذلك ، وفرعه على الجديد فأفاد كلامه أنه أراد ما ذكرته من التصوير وبذلك يتبين أن قول ابن يونس فى شرح التنبيه عن المشهور فى الكتب أن مالا يكال ولا يوزن فى الحجاز لا يجسرى فيه الربا فى القديم ويجرى فى الجديد ليس كما قال ، ولم يحسرر العبارة فليس فى الكتب أشتراط الحجاز فى ذلك فى اعتبار الكيل والوزن فافهمه ،

اذا عرفت ذلك فالمكيل أو الموزون الذى ليس له أصل بالحجاز ، اما لأنه حدث بالحجاز بعد النبى صلى الله عليه وسلم واما لأنه كاز فيما عداها من البلاد ولم يكن بها ، اما أن يكون مما يمكن كيله أو لا ، ولا يتأتى بين هذا وبين قولنا انه مما يكال أو يوزن لأنه يصح هذا بالاطلاق اذا صحح واحد فقط ، فقد صح أحد الأمرين فهاتان مسألتان .

⁽۱) كذا بالأصل وحررته فقلت : فانه ذكر القسمين الأخيرين الللين فرق فيهما بين ما له أصل فى الحجاز وما ليس له أو القسمين الللين فرق فيهما بين ما يكال ويوزن وما ليس كذلك فالأول الاعتبار فبه بمسكيال وميزان مسكة والثانى فسسيانى كلامه الذى فيسما لا يكال الخ واله أعلم . (ط)

(المسألة الأولى) ان كان مما لا يمكن كيله فقد جزم المصنف وأتباعــه بأن الاعتبارفيه الوزن ، وكذلك من الخراسانيين القاضي الحسين وصاحب التتمة وصاحب المهذب ومن تبعهم من غير أن يأتوا بلفظ الامكان أو عدمه بل جعلوا ما يُتجافى في المسكيال يباع وزنا ، وأصل هــذه العبارة في كلام الشافعي ، فانه قال في الأم في باب جَماع ما يجوز فيه السلف ومالا يجوز : ولو جاز أن يكال ما يتجافى فى المكيال حتى يكون المكيال يرى ممتلئا وبطنه غير ممتلىء لم يكن للمكيال معنى ، وضبطه القاضى حسين وصاحب التتمة بما زاد على جرم التمر ، وهو موافق لكلام الشافعي رحمه الله الذي سنذكره قريبا ان شاء الله تعالى • ونقل الروياني ذلك عن القفال ، وأنه جعــل ذلك حداً فاصلا بين ما يتجافى وما لا يتجافى ، ولعل مراد المصنف ذلك ، وان لم يكن فلا شك أن هؤلاء قائلون بالوزن فيها بقول هؤلاء ، فان ما زاد على ذلك داخل في كلامهم ، فصح عدهم فيمن يقول بالوزن في القسم الذي ذكره المصنف ، وذلك اذا أخذ على ظاهر عبارة المصنف فمما لا يتأتى فيه خلاف ، لأنه ربوى قطعا لاجتماع الطعام والوزن وان لم يكن بالحجاز فان ذلك ليس بشرط عند من اعتبر التقدير في الربا ، ولابد من معيار تعرف به المماثلة ، ولا معيار الا الكيل أو الوزن ، والـكيل ممتنع لما فرض فتعين الوزن فهـــذا بسط كلام المصنف •

ونبه بقوله: لا يمكن غيره فى المقدمتين الأخيرتين ، وهما انحصار المعيار فى الكيل والوزن وامتناع الكيل ، فان عدم امكان غير الوزن اما لتعذره كالكيل واما لعدم اعتباره ، فهذه الفائدة فى قوله «غيره» ولم يحتج الى أنه لابد من معيار للعلم به ، ولأنه قد يؤخذ من صدر كلامه فى أول الفصل ، فهذا التعليل واضح لاخفاء به على عبارة المصنف ، وأما على عبارة القاضى حسين وأتباعه فقد لا نسلم لهم امتناع الكيل فيهما زاد على التمر بقليل ، فلذلك علله صاحب التتمة بأنه لم يعهد الكيل بالحجاز فيما هو أكبر من التمر ، وبأنه يتجافى فى الكيال ويكثر التفاوت وهذان المعنيان يمكن أن يجعلا جزءى علة واحدة ، واعلم أن جماعة بل جماعات لم يذكروا هذا القسم الذى ابتدأ به المصنف ، وانما ذكروا الخلاف فيما لا أصل له بالحجاز مطلقا ، واطلاقهم محمول على هذا التفصيل ، والله أعلم •

(فحرع) السمن والزبيب والعسل والسكر كلها وزنا على المنصوص، وسيأتى فى بعضها خلاف نذكره عند تعرض المصنف لذلك ان شاء الله تعالى.

(فـــرع) هو كالقاعدة في المكيل والموزون ، قال الشافعي رضي الله عنه فى الأم فى باب السلم فى المكيل كيلا أو وزنا : أصل السلف فيما يتبايعه الناس أصلان ، فما كان منه يصغر وتستوى خلقته فيحتمله المكيال ولا يكون اذا كيل تجافى في المكيال ، فتكون الواحدة منها بائنة في المكيال عريضة الأسفل دقيقة الرأس ، أو عريضة الأسفل والرأس دقيقة الوسط ، فاذا وقع شيء الى جنبها منعه عرض أسفلها من أن يلصق بها ، ووقع في المكيال وما بينها وبينه تجاف ، ثم كانت الطبقة التي فوقه منه • هكذا لم يجز أن يكال • واستدللنا على أن الناس انما تركوا كيله لهذا المعنى ، فلا يجوز أن يسلف فيه كيلا ، وفى شبيه بهذا المعنى ماعظم واشتد فصار يقع فى المكيال منه الشيء معترضا وما بين القائم تحته متجاف فيسد المعترض الذى فوقه الفرجة التي تحته ، ويقع عليه فوقه غيره فيكون من المكيال شيء فارغ بيّين الفراغ ،وذلك مثل الرمان والسفرجل والخيار والباذنجان ، وما أشبهه مما كان في المعنى انذى وصفت ، ولا يجوز السلف في هذا كيلا ، ولو تراضى عليه المتبايعـان سلفًا ، وما صغر وكان يكون فى المكيال فيمتلىء المكيال به ولا يتجافى التجافى البين مثل التمر ، وأصفر منه مما لا تختلف خلقته اختلافا بائنا مثل السمسم وما أشبهه أسلم فيه كيلا ، وكل ما وصفت لا يجوز السلم كيلا فلا بأس بالسلم فيه وزنا ، انتهى كلام الشافعي رحمه الله ، وهو ضابط ما يكال ويوزن، وفيه شــاهد لما قاله القــاضي حسين وصاحب التنمـــة ، ويمكن تنزيل كلام المصنف عليه والله أعلم •

ومثل الرويانى ما يتجافى بعروق الشجر وقطع الخشب مما يتداوى به والله أعلم • وقال الرويانى: ان السعمق يباع وزنا قد يكون فتاتا ويسكون قطعا ، فلا يمكن كيله •

(المسألة الثانية) اذا كان مما يمكن كيله، ومن المعلوم أنه يمكن وزنه، وهكذا صور الامام المسألة فيما يتأتى فيه الكيل والوزن جميعا فبماذا تعتبر المماثلة فيه ؟ ذكر المصنف والشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والمحاملى

وابن الصباغ والروياني في البحر والجرجاني وغيرهم من سالكي طريقة الوجهين اللذين ذكرهما المصنف في الكتاب والأول منهما مشهور في طريقة العراق ، صححه ابن أبي عصرون ، وجزم به سلام المقدسي في شرح المفتاح ، قال الأصحاب : وهذا كما قال الشافعي رضى الله عنه في جزاء الصيد ، يعتبر ما لم يحكم فيه الصحابة رضى الله عنهم بأشبه الأشياء بما حكمت فيه ، وكذلك ما استطابته العرب حل ، وما استخبثته حرم ، وما لم يعرف حاله رد الى أقرب الأشياء شبها به ، ولأن هذا المرجع في الأمور التي يقع فيها الاستباه أن ترد الى أشبه الأصول بها ، ومقصود المصنف في استدلاله أن المرجع فيه الى الحجاز الى الحجاز ، أى لما تقدم من الحديث ، فاذا ثبت أن المرجع الى الحجاز وليس له بها أصل فنعتبر ما يشبهه محافظة على ذلك ، ولو اعتبرناه ببلده لفات ذلك بالكلية ،

(والوجه الثانى) وهو الرجوع الى العادة ، قال الرافعى : انه الأشبه ، وقال الغزالى : انه الأفقه ، واقتضى ايراد الجرجانى ترجيحه ، وهو الذى جزم به الماوردى وجعل محل الخلاف فياما لا عادة فيه ، أو كانت العادة مستوية فيه ، قال صاحب الوافى : ومن قال بالرد الى العرف لا الى أشبه الأشياء به لعله يقرن بين جزاء الصيد ومسألتنا ، بأن البعيد فى اعتبار الأشباه معمول به فى جزاء الصيد ، بدليل ايجاب الشاة فى قتل الحمام ، وما عب وهدر فهو مردود الى أدنى شبه ، بخلاف مسألتنا فان المعمول فيه أصلا هو العرف لا ما يشبه ، ألا ترى أن التمر مكيل وان كان الى الوزن أقرب لا فاتبع فيله العرف ، فكذلك فيما له شبه ولم يكن فيه أصل يرد اليه ،

واختلفت عبارات المصنفين عن هذا الوجه فالمصنف وأتباعه وامام الحرمين وصاحب التهذيب قالوا: بلد البيع وقال الرافعي : وهو أحسن وهو الذي رجحه في المحرر • قال ابن أبي عصرون : مع هذا فان اختلفت بالعرف فالغالب، وقال الماوردي : عرف أهل الوقت في أغلب البلاد، وجزم به ، فان استوت أو فقدت فأربعة أوجه ، وقال القاضي أبو الطيب وابن الصباغ من العراقيين ، والقاضي الحسين من الخراسانيين : عرف البلاد ، قالوا : فان اختلفت فكان يكال في بعضها ويوزن في بعضها حكم بالأكثر ، زاد المتولى :

فان تعذر الرجوع الى العرف للاختلاف ــ ولا أدرى أى العرفين أغلب ــ يرد الى أقرب الأشياء شبها به ، وابن الصباغ ذكر أيضا بحثا لكن من عند نفسه .

وأما الشيخ أبو حامد فقال فيما علق عنه البندنيجي : غالب عادة الناس به في موضعه وأطلق • وفيما علق عنه سليم قال : في موضعه الذي حدث به، وليس هذا اختلافا فى المعنى ، ويمكن حمله وحمل كلام المصنف على شىء واحد ، فلا يبقى اختلاف الا بين كلام المصنف وكلام القــاضي أبي الطيب فيعدان كذلك وجهين • وكذلك حـكاهما صاحب البحر غير منســوبين ، فتحصلنا من ذلك على ثلاثة أوجه فى المسألة فى هذا القسم ، وليس يوجد فى معظم كتب العراقيين غير ذلك ، ولم يحكوا فى المسألة الا وجهين ، ولا يكفى من نقح المسألة وميز أقسامها ، وتكلم فى كل قسم وحده غير المصنف رحمه الله فيمًا أعلم الآن • ويوجد في المسألة أوجه آخر حكاها الماوردي من العراقيين والفوراني والقاضي حسين والشسيخ أبو محمسد وآخرون مسن الخراسانيين (رابعها) أن الاعتبار بالكيل لأن أكثر ما ورد فيه النص مكيل، بل كل ما ورد فيه النص من المأكولات مكيل (وخامسها) الوزن لأنه أخص (وسادسها) أنه يتخير بينهما ، وهذه الثلاثة حكاها الماوردي والقاضي حسين والشيخ أبو حامد . ونقــل امام الحــرمين وجه التخيير عن نقل شــيخه ، واستبعده لأنه لم يقف عليه كغيره (وسابعها) ان كان متخرجا من أصـــل معلوم التقدير سلك به مسلك ذلك الأصل ، فعلى هذا دهن السمسم مكيل كأصله ، ودهن اللوز موزون والخل مكيل ، قاله القاضي حسين وغيره كما سيأتي ، والعصير مكيل قاله الشيخ أبو محمد وغيره ، كما سيأتي •

قال الروياني في البحر: لأن الزبيب مكيل ، وهذا الوجه قال الشيخ أبو محمد انه الأصح وجزم به القاضي حسين وصاحب التتمة ، وحكاه الامام عن صاحب التقريب والصيدلاني أيضا ، وجعلوا محسل الخلاف فيما ليس مستخرجا من أصل معلوم التقدير • والرافعي قال: ان منهم من خصص الخلاف بما اذا لم يسكن له أصل معلوم التقدير ومنهم من أطلق ، وقد تقدم تخصيص الماوردي محلل الخلاف بما لا عادة فيه ، أو ما كانت

العادة فيه مستوية • فأما صاحب البحر فانه سلك طريقة أخرى جعل فى أصل المسألة وجهين (وجه) اعتبار الشبه (ووجه) اعتبار غالب البلدان كما فعل القاضى أبو الطيب ثم قال (ان قلنا) بالأول وكان شهبه بالمكيل والموزون سواء ، فقيل : الكيل وقيل الوزن وقيل : يتخير (وان قلنا) بالثانى وعادة الناس سواء فى الكيل والوزن فالوزن ، وقيل : الكيل وقيل الكيل يتخير ، وقيل : يعتبر بأصله أو بعادة بلد وقيل : يعتبر بأصله أو بعادة بلد البيع ، وهذه طريقة مخالفة لما فى أكثر الكتب • والله تعالى أعلم •

وهى على الوجه الثانى غير ما فى الحاوى ، وعن البندنيجى أنه حسكى وجهين على قولنا باعتبار الشبه ، فكان تشبيههما معا فانه يعتبر فيه وجهان : وهو بعض ما قاله الرويانى ، وبحث امام الحرمين من عند نفسه بعد أن حكى الوجه الذى استبعده عن شيخه فقال : ولو منع مانع أصل البيع لاستبهام طريق التماثل لكان أقرب مما ذكره ، يعنى شيخه (قلت) ولا يتأتى منع البيع ، لأن هذا مكيل أو موزون فيباع ، اما الكيل واما الوزن ، وليس هذا كما لا يكال ولا يوزن حيث نقول : انه لا يباع بعضه ببعض على أحد القولين ، لأن العلة فيه أن المبيع ممتنع الا بشروط المماثلة فى الكيل أو الوزن ، وهما مفقودان ، وههنا بخلافه هما ممكنان ، ومع المرجع من العادة أو الشبه أو الأصل لا نسلم الانبهام والله أعلم ،

ثم اعلم أن الأكثرين أطلقوا هذا الخلاف كما ذكرناه ، والجورى جعل محل الخلاف ما كاله قوم ووزنه آخرون (أما) ما اتفق الناس فيه على كيل أو وزن فهو أصل فى تفسه ، كالسكر لم يكن بالمدينة وليس له أصل واتفق الناس على وزنه .

(قلت) انما يحتاج فى السكر الى ذلك اذا كان مدقوقا ، أما الكبار ففى الضوابط المتقدمة ما يفيد أنه موزون ، والله أعلم .

(فرع) ما كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعلم انه كان يكال أو يوزن فحكمه حكم ما علم أنه لا أصل له فى جميع ما تقدم ، وان كانت عبارة المصنف لا تشمله ، ذكره القاضى أبو الطيب والماوردى والشيخ أبو محمد وابنه امام الحرمين والفورانى والمتولى والبغوى والرافعى

وغیرهم ، وکذلك ما علم أنه یكال مرة ویوزن أخرى ــ ولم یكن أحدهما أغلب ــ قاله الرافعی وصاحب التهذیب •

(فرع) يباع البيض بالبيض وزنا ، وان كان عليه قشِره لأنه من صلاحه قاله في التهذيب •

(فسوع) قال الشافعي رضى الله عنه في « الأم » في باب جماع السلف في الوزن : ولا بأس أن تسلف في شيء وزنا وان كان يباع كيلا ، ولا في شيء يباع كيلا وان كان يباع وزنا اذا كان لا يتجافى في المكيال ، مثل الزيت الذي هو ذائب انكان يباع في المدينة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده وزنا فلا بأس أن يسلف فيه كيلا ، وأن كان يباع كيلا فلا بأس أن يسلف فيه وزنا ، ومثل السمن والعسل وما أشبهه من الادام ، فأن قال قائل : كيف كان يباع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قلنا : الله أعلم ، أما الذي أدركنا المتبايعين به عليه ، فأما ما قل منه فيباع كيلا ، والجملة لا لكثرة يباع وزنا ودلالة الأخبار على مثل ما أدركنا الناس عليه ، قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه « لا آكل سمنا مادام السمن يباع بالأواقي ويشبه الأواقي أن يكون كيلا » و انتهى كلام الشافعي رضى الله عنه ،

وفى قوله: ويشبه الأواقى أن يكون كيلا نظر، وقال أبو عبيدة فى هذا الأثر عن عمر فى عام الرمادة: وقد كان يأكل الخبز بالزيت فقرقر بطنه فقال « قرقر ما شئت فلا يزال هذا دأبك مادام السمن يباع بالأواقى » وجعل هذا دليلا على أن أصل السمن الوزن والذى أفهمه من ذلك أن السمن لقلته صار يباع بالأواقى التى تدل على الوزن ، فامتنع عمر رضى الله عنه عن أكله ، فيدل على خلاف ما أراده الشافعى الا أن يكون لفظ الأواقى اسما للمكاييل، كما أشار اليه الشافعى رضى الله عنه ، وهو خلاف ما عليه العرف الآن ، والشافعى أخبر بعرف ذلك الزمان .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كان مما لا يكال ولا يوزن وقلنا بقوله الجديد : انه يحرم فيه الربا ، وجوزنا بيع بمضه ببعض نظرت ـ فان كان مما لا يمكن كيله كالبقل والقشاء

والبطيخ وما أشبهها ـ بيسع وزنا ، وان كان مما يمسكن كيسله ففيه وجهسان (احدهما) لا يباع الاكيلا ، لأن الأصل هو الأعيان الأربعة المنصوص عليها وهي مكيلة ، فوجب رده الى الأصل (والثاني) أنه لا يباع الا وزناً لأن الوزن احصر)

(الشرح) قوله: وان كان أى المبيع المطعوم مما لا يكال ولا يوزن المادة وهذا العادة وان كان قد يتأتى كيله أو وزنه على خلاف العادة وهذا القسم يندرج تحته القسم الثالث والرابع من التقسيم المتقدم الأنه لا فرق في الحكم هنا بين ما عهده في زمنه صلى الله عليه وسلم كذلك وما حدث بعده على ما تقدم التنبيه عليه وعلى كلام ابن يونس فيه (وأما) العمراني فانه في كتاب السؤال عما في المهذب من الاشكال جعل المسألة الأولى التي تقدمت في المطعومات التي لم تكن بأرض الحجاز في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والمسألة الثانية وهي هذه التي شرعنا فيها في المطعومات التي كانت في أرض الحجاز في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والمسألة الثانية وهي هذه التي شرعنا فيها في المطعومات التي كانت في أرض الحجاز في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ما لم تجر العادة فيه بكيل ولا وزن ، والذي قلته أشمل وأحسن فاعلمه •

اذا عرف ذلك فان لنا خلافا قدمه المصنف فى أول الفصل من هذا الباب فى جريان الربا فى هذه الأشياء كالبقل والقشاء والبطيخ والرمان والسفرجل والباذنجان والخيار والجوز وسائر الفواكه التى تباع عدداً ، قال بعضهم : وذلك على عادة الشرق ، والا فالجوز والقثاء فى بلادنا يباعان وزنا والباذنجان وكثير من الخضروات فى بعض البلاد كذلك ضابط ما يطلب فيه ما لم يجر العرف العام بتقديره ، ولا اعتبار بما يتفق فى بعض على خلاف العموم (فالقديم) لا يجرى الربا فيه لعدم التقدير بالكيل أو الوزن وهو جزء العلة في المسألة فيما نحن فيه .

(وان قلنا) بقوله (الجديد) فله فى الجديد قولان ذكرهما المصنف بعد هذا بفصلين فيما لا يدخر من الفواكه ، ويذكرهما القاضى حسين وجهين فيما يدخر بعد تجفيفه ؟ قال: لا يجوز بيع رطبة برطب ، وبعد الجفاف فيه وجهان لأنه لا يعرف معيار فى الشرع وسيأتى شرح ذلك ان شاء الله تعالى ، فحيث قلنا : لا يجوز بيع بعضه ببعض لا تأتى المسألة ، وحيث قلنا بالجواز وهو الذى نسبه بعض الى ابن جريج وابن سريج فعلى هذا ان كان مما

لا يمكن كيله كالبقل والقثاء والبطيخ والرمان و قال الماوردى : والسفرجل الكبار ، قاله الجرجانى : والفجل والسلجم والجزر ، قاله القاضى أبو الطيب ، والماوردى ، وما أشبهه بيع وزنا ، قاله الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب ، والماوردى ، والمحاملى ، والمصنف وابن الصباغ والرافعى وغيرهم و وان كان مما يمكن كيله كالتفاح ، قاله أبو الطيب وابن الصباغ والتين قاله الرافعى : والنبق والمعناب قالهما الماوردى ، والخوخ الصغار قاله الشيخ أبو حامد وابن الصباغ ، ففى معياره وجهان حكاهما الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والماوردى والمحاملي وابن الصباغ والمصنف والرافعي وغيرهم ، وحكاهما أبو على الطبرى في تعليقه عن ابن أبي هريرة قولين (أصحهما) أنه يساع وزنا لأنه أحصر في حصول حقيقة المساواة وهذا ما صححه الجرجاني في التحرير والشافى ، وممن صحح ذلك القاضى أبو الطيب ، وكذلك الغزالي التحرير والسيف فلا يجوز بيعه وزنا وجها واحدا .

وطرد صاحب التقريب فيه خلافا اذا بيع وزنا وهو بعيد ، لأن الوزن فيه لا يضبط ، وقال هو وابن الصباغ : انه صرح به فى الأم ، وقد رأيته فى الأم فى باب الآجال فى الصرف ، قال بعد أن قرر القول الجديد : وجريان الربا فى غير المكيل والموزون من المأكول اذا بيع منه جنس بشىء من جنسه لم يصح عدداً ولم يصح الا وزنا بوزن وهذا مكتوب فى غير هذا الموضع بلفظه ، هذا لفظ الشافعى رحمه الله ، وممن صححه القاضى أبو الطيب والجرجانى والرافعى ، قال الرافعى : ولا بأس على الوجهين بتفاوت العدد ، ونقل اسماعيل الخضرى عن الشيخ أبى حامد أن أولى الوجهين الكيل ، قال ابن الصباغ : فان قيل من شأن الفرع أن يرد الى الأصل بحكمه ، وهذه الأصول محكمها تحريم التفاضل فى الكيل ، فكيف يكون حكم فروعها تحريم التفاضل فى الكيل ، فكيف يكون حكم فروعها تحريم التفاضل فى الكيل ، والفرع الملحق بها ينبغى أن يعتبر فى تساويه بما يقدر به فى غالب بالكيل ، والفرع الملحق بها ينبغى أن يعتبر فى تساويه بما يقدر به فى غالب المعادة كيلا كان أو غيره ، يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم « وكذلك الميزان » وقد بينا أن الوزن ليس بعلة فلم يبق الا أنه أراد الموزون فى المطعومات ،

واعلم أن المصنف في التنبيب ذكر الخلاف في بيسع هذا القسم بعضه ببعض على الجديد مقصوداً ، وهنا أشار اليه فى ضمن مسألة المعيار ، وذكر وجها هنا أنه يعتبر فيه الكيل ولم يذكر فى التنبيـــه الا الوزن فقط ، ومقتضى كلام صاحب الوافى أنها مسألة واحدة وأنه يأتى فيها من مجموع الكتابين ثلاثة أوجه ، ويحتمل أن يكون مراده في التنبيه ما اذا كان لا يمكن كيله الذي هو القسم الأول في كلام المصنف آنفا ، كالبقل والقثاء والبطيخ ، فانه لا يأتى فيه الا قولان (أحدهما) امتناع بيع بعضه ببعض الذي أشار اليه المصنف هنا (والثاني) الجواز اذا تساويا في الوزن • وآما اذا أمكن كيله ووزنه فلم يذكره في التنبيه ، أو يكون مراده في التنبيــه ما يشــمل الصورتين ما يمكن كيله ومالا بمكن ، قال فى كل منهما قولا أنه لا يجــوز بيع بعضه ببعض ، وعلى القول الآخر يباع وزنا ، أما فيما لا يمكن كيله فقطعا ، وأما فيما يمكن كيله فعلى الأصح وسكت عن قول اعتبار الكيل الذي هو خاص باحدي الصورتين كذلك ولضعفه ، فهذه الاحتمالات الشلاثة شائعة فى كلامه كل منها محتمل لا يرد عليه شيء ، والله أعلم • وقد صحح كلامه فى التنبيه على جماعة وربما فهم منه خلاف مراده ، واستغرب بعضهم حكايته فيه القول بامتناع مطلقا وهو أعم من القولين الآتيين في المهذب فبما لا يدخر من الفواكه والله أعلم • فان كلامه في التنبيه شامل لما يدخر ، وقد عرفت أن القاضي حسين حكى في بيع بعضه ببعض في حالة جفافه وجهين ولما لا يدخر الذي حكى الخلاف فيه في المهذب.

(فرع) يجوز بيع الجوز بالجوز مع قشرهما على المذهب وحكى عن ابن كج أنه نقل عن النص أنه لا يجوز فعلى الأول ما المعيار فيه ؟ قال البندنيجي في تعليقة أبى حامد: قلت له: فالجوز بالجوز ؟ فقال الذي عندى أنه على الوجهين (أحدهما) يباع وزنا (والثاني) يباع كيلا، وكذلك حكى الجرجاني فيه وجهين، وقال في التهذيب والتتمة، يجوز بيع الجوز بالجوز وزنا، واللوز باللوز كيلا، ويجوز بيع البيض بالبيض في قشره وزنا على المذهب واله الرافعي وغيره (قلت) وكون الجوز موزونا أقرب لما تقدم من الضابط فيما زاد على حد التمر (وقوله) ان اللوز مكيل مخالف لما تقدم

عن القاضى حسين أنه موزون ، ولكن ما ذكره البغوى أولى ، فانه يتجافى في المكيال والله أعلم •

وقال الشافعى فى الأم فى باب بيع الآجال ما ظاهره أنه لا يجوز بيع بعضه بعض فانه قال: « واذا كان منه شىء مُغْيَبُ مثل الجوز واللوز ومايكون مأكوله فى داخله فلا خير فى بعضه ببعض عدداً ولا كيلا ولا وزنا فاذا اختلف فلا بأس به من قبل أن مأكوله مغيب وأن قشره يختلف فى الثقل والخفة فلا يكون أبدا الا مجهولا بمجهول فاذا كسر فخرج مأكوله فلا بأس فى بعضه ببعض يدا بيد مثلا بمثل ، وان كان كيلا فكيلا وان كان وزنا فوزنا ولا يجوز الخبز بعضه ببعض عدداً ولا وزنا ولا كيلا من قبل أنه اذا كان رطبا فقد يبس فينقص واذا انتهى بيسه فلا يستطاع أن يكتال ، وأصله الكيل فلا خير فيه وزنا لأنا لا نحيل الوزن الى الكيل » هذا لفظ الشافعى رضى الله عنه ه

وفى المجرد من تعليق أبى حامد حكى عن الشافعى أنه قال فى الصرف لا يباع الجوز بعضه ببعض كيلا ولا وزنا ثم قال: قال الشيخ: وهذا بعيد على المذهب وقد حكى الرافعى عن ابن كج أنه حكى عن نص الشافعى أنه لا يجوز ، ولعله أشار الى النص المذكور ، وقد حكى الماوردى أيضا ذلك عن النص ، ولم يرد عليه وبالجواز جزم القاضى حسين لأن قشره من صلاح اللب ويدخر معه كيلا يفسد فهو كالنوى من التمر الا أن هناك ما يقيه من الفساد يكون على ظاهره ومقتضى المساد يكون على ظاهره ومقتضى كلام الامام أن الجوز والبيض مما لا يكال ولا يوزن ، وأنه أبعد فى جواز البيع من القثاء بالقثاء ، فانه ذكر أن الأصح فى القثاء المنع على الجديد ، ثم قال : واتفقت الطرق على منع بيع البيض بالبيض والجوز بالجوز وزنا بوزن من جهة أن المقصود فى أجوافها ، وقشورها تتفاوت تفاوتا ظاهرا ، وهذا والجوز : اذا بيع البعض بالبعض منها وزنا بوزن قال : وهذا بعيد .

(قلت) وذلك أن الجوز فى غالب البلاد يباع بالعدد، ولم يستمر العرف فى وزنه فهو ربوى على الجديد دون القديم، ولم يثبت للشارع فيه معيار فامتنع بيع بعضه ببعض وهو أولى بذلك من القثاء من جهة استتاره و وذكر

الروياني في البحر أنه حكى عن القفال أنه لا يجوز بيع الجوز بالجوز ولا اللوز باللوز عدداً ولا وزنا الا أن لا ينقص في الكيل فيجوز • وقيل : لا يجوز أصلا لأن المقصود في جوفه ، قال : والصحيح الأول لأن قشره من صلاحه ، ومقتضى كلام بعضهم الفرق بين الجوز واللوز ، فإن الجوز معدود واللوز مكيل •

- (فسرع) قال فى الابانة : بيع الأدوية بالأدوية ان كانت لا تتجافى فى المكيال فتباع كيلا ، والا فوزنا ، وان كانت معجونة فلا يصبح بيع بعضها ببعض ، لأن الأخلاط فيها مجهولة ، هذا اذا كانا من جنس واحد ، وجزم الرويانى فى البحر بجواز بيع البيض بالبيض وزنا قال : لأن هذه الحالة حالة كماله فان كانا مكسورين لم يجز •
- (فائعة) قال الجرجاني في التحرير: ومالا يكال ولا يوزن في مكان لا يباع بعضه ببعض في أحد القولين ويباع في القول الآخر، وهو الأصح، وينظر فان كان لا يأتي عليه الكيل بيع وزنا، وان كان يأتي عليه الكيل بيع كيلا على أحد الوجهين ووزنا على الآخر، اه فاستفيد من قوله: في مكان ما قدمته من أنه ليس المعتبر هنا عدم الكيل والوزن بالحجاز خاصة، بل مطلقا، وهو محل كلام صاحب التنبيه فيه والله أعلم.
- (فائسة) الأصحاب يطلقون الخلاف بين القديم والجديد في المطعوم الذي لا يكال ولا يوزن ولا يصرحون باعتبار العرف أو الشرع ، والمقصود من ذلك ما قدمت وكلام المصنف وغيره اذا أمعنت عيه التأمل يدلك على ذلك ، ولذلك قال أبو محمد عبد السلام في الغاية : فصل فيما لا يقدر شرعا ولا عرفا مالا يقدر في العرف بكيل ولا وزن ، القديم أنه ليس بربوى فأفاد ذلك ما قلته ، وذلك مستفاد من غضون كلام الامام في النهاية ومن تلك اللفظة أخذ ابن عبد السلام رحمه الله ذلك ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وما حرم فیه الربا لا یجوز بیع بعضه ببعض ، ومع احد العوضین جنس آخر یخالفه فی القیمة ، کبیع ثوب ودرهم بدرهمین ، ومد عجوة ودرهم بدرهمین ، ولا یباع نوعان من جنس بنوع ، کدینار قاسانی ودینار سابوری

بقاسانيين او سابوريين ، او كدينار صحيح ودينار قراضة بدينارين صحيحين، او دينارين قراضة ، والدليل عليه ما روى فضالة بن عبيد قال « آتى رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقلادة فيها خرز معلقة بذهب فابتاعها دجل بسبعة دناني أو تسعة دناني ، فقال عليه السلام : لا ، حتى تميز بينه وبينه ، فقال : أنا اردت الحجارة ، فقال : لا ، حتى تميز بينها الصفقة اذا جمعت شيئين مختلفى القيمة انقسم الثمن عليهما ، والدليل عليه اله اذا باع سيفا وشقصا بائف ، قوم السيف والشقص وقسم الألف عليهما على قدر القيمة أدى الى الربا ، لأنه اذا باع ديناراً صحيحا قيمته عشرون وأمسك المسترى السيف بحصته من الثمن على قدر قيمته ، واذا قسم الثمن على قدر القيمة ادى الى الربا ، لأنه اذا باع ديناراً صحيحا قيمته عشرون وأمسك المشترى السيف بحصته من الثمن على قدر قيمته ، واذا قسم الثمن على قدر القيمة ادى الى الربا ، لأنه اذا باع ديناراً صحيحا قيمته عشرون درهما وديناراً قراضة قيمته عشرة بدينارين وقسم الثمن عليهما على قدر فيمتهما صارت القراضة عبيعة بثلث الدينارين ، والصحيح بالثلثين وذلك ربا)

(الشرح) حديث فضالة رواه أبو داود بسند صحيح ، وهو أيضا بغير هذا اللفظ في صحيح مسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي ، وقال الترمذي : حسن صحيح ونسبه ابن معن شارح المهذب الي مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي اعتباراً بأصل الحديث على اصطلاح المخرجين من المحدثين ، وليس بجيد ، والصواب ما حررته ، ورواية الصحابي فضالة بفتح الفاء والضاد المعجمة _ ابن عبيد مصغراً ابن نافذ _ بالفاء والذال المعجمة _ ابن قيس بن صهيب بن الأضرم [بن] جحجبا _ بجيمين مفتوحتين ببنهما حاء مهملة ساكنه وبعدهن باء موحدة ــ ابن كلفة بضم الكاف واسكان اللام ــ ابن عوف ابن عمرو بن عوف [بن] مالك بن الأوس الأنصـــارى الأوسى العمري ــ بفتح العين وسكون الميم ــ أبو محمد وأمه عفرة ــ بفتح العين _ ابنة محمد بن عقبة بن أحيحة بن الجلاح بن الحريش بن جحجبا المذكور ، شهد فضالة أحداً والخندق وما بعدهما من المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبايع تحت الشجرة وتولى القضاء بدمشق لما مات أبو الدرداء بوصية أبى الدرداء لمعاوية ، ومات بها في خلافة معاوية . وله عقب _ كانت وفاته سنة ثلاث وخمسيين على الأصـح قاله ابن أبى خيثمة عن المدائني ، ورأيت في معجم الصحابة للبغوى أنه سكن مصر ومات بهـــا مع ذكره لما تقدم وكأن ذلك وهم من كاتب والله أعلم •

وروى عنه هذا الحديث حنش بن عبد الله الصنعاني وعلى بن رباح اللخمى وفى طبقته حنش الراوى عن عكرمة عن ابن عباس • روى عنه سليمان التيمى وخالد الواسطى وفى حديثه ضعف ، اسمه حسين بن قيس • وحنش بن المعتمر الكوفى الراوى عن على بن أبى طالب • وحنش بن الحارث ابن لقيط النخعى الكوفى • يروى عنه أبو نعيم وغيره •

وروى هذا الحديث عن خالد بن أبي عمران عن حنش الصنعاني المذكور أبو شجاع هذا وسعيد بن يزيد أبو سلمة بصرى ثقة روى عنه شعبة ، وسعيد ابن يزيد مصرى روى يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عنه حديثه مرسلا وقد روى هذا الحديث بألفاظ مختلفة (منها) اللفظ الذى في الكتاب رواه أبو داود (ومنها) عن فضالة قال « اشتريت يوم خيبر قلادة ثمنها اثنا عشر دينارا فيها ذهب وخرز ، ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر دينارا ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : لا تباع حتى تفصل » لفظ مسلم وأبي داود في أحد طريقيه ، والترمذي وقال : حديث حسن صحيح ، ولفظ النسائي مثله ، الا أنه لم يعين الثمن ،

(ومنها) عن فضالة قال «أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بخيبر بقلائد فيها خرز وذهب وهى من الغنائم تباع ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالذهب الذى فى القلادة فنزع ، ثم قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب وزنا بوزن » رواه مسلم أيضا (ومنها) عن حنش قال «كنا مع فضالة بن عبيد فى غزوة فطارت لى ولأصحابى قلادة فيها ذهب وورق وجوهر ، فأردت أن أشتريها فسألت فضالة بن عبيد فقال : انزع ذهبها فاجعله فى كفة ، ثم لا تأخذن الا مثلا بمثل ، فالى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من كان يؤمن بالله واليوم فاليح فلا يأخذن الا مثلا بمثل » رواه مسلم أيضا •

(ومنها) عن فضالة قال : « أصبت يوم خيبر قلادة فيها ذهب وخرز ذردت بيعها فذكرت ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم فقال : افصل بعضها من بعض ثم بعها » رواه النسائى من حديث الليث عن خالد بن أبى عمران عن حنش ، ولم يذكر الليث أو خالد أبا شجاع والله أعلم • والروايات كلهـــا ترجع الى حنش •

قال البيهقى فى كتاب السنن الكبير: سياق هذه الأحاديث مع عدالة رواتها تدل على أنها كانت بيوعا شهدها فضالة كلها، والنبى صلى الله عليه وسلم ينهى عنها، فأداها كلها، وحنش الصنعانى أداها مفرقة، وقال فى كتاب المعرفة بعد أن ذكر الرواية التى ذكرها المصنف، ثم ذكر القصة الأخرى التى ذكر ناها عن مسلم، ثم حكم بأنها قصة أخرى قال: لأن فى هذه الرواية أنه بنفسه اشتراها، وفى تلك أن رجلا ابتاعها، واختلفا أيضا فى قدر الدنانير، غير أنهما اتفقا فى النهى حتى يفصل، وفى ذلك دلالة على أن المنع من البيع لأجل الجمع بينهما فى صفقة واحدة وهذا الذى قاله البيهقى متعين، فان أسانيد الطرق كلها صحاح ولا منافاة بينها فالجمع بينها بذلك أولى من الحكم على بعضها بالغلط، وأيضا كلها متفقة على النهى عن الجمع حتى يفصل، على بعضها بالغلط، وأيضا كلها متفقة على النهى عن الجمع حتى يفصل، كما أشار اليه البيهقى، وهو موضع الاستدلال.

وقد رام الطحاوى دفعها بما حصل فيها من الاختلاف ، قال : وقد اضطرب علينا حديث فضالة الذى ذكرنا فرواه قوم على ما ذكرنا في أول الباب ، ورواه آخرون على غير ذلك ، فقد يجوز أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل الذهب ، لأن صلاح المسلمين كان في ذلك ، ففعل ما فيه صلاحهم ، لا لأن بيع الذهب قبل أن ينزع مع غيره في صفقة واحدة غير جائز ، وهذا خلاف ما روى من روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يباع حتى يفصل » ثم قال : فقد اضطرب علينا هذا الحديث فلم يوقف على ما أريد منه ، فليس لأحد أن يحتج بمعنى من المعانى التي روى عليها الا احتج مخالفه عليه بالمعنى الآخر ،

(قلت) وليس ذلك باضطراب قادح ، ولا ترد الأحاديث الصحيحة بمثل هذه الاحتمالات وقوله صلى الله عليه وسلم « لا يباع حتى يفصل » صريح لا يحتمل التأويل ، وكون فضالة أفتى به فى غير طريق غير مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم لا ينفى سماعه له ، فقد يسمع الراوى شيئا ثم يتفق له مثل تلك الواقعة فيفتى بمثله ، والله أعلم .

وقوله « معلقة بذهب » ضبطه ابن النويك _ بعين مهملة مفتوحة وقاف _ ابن معن يروى بالقاف ، ويروى مفلفة بالغين المعجمة والفاء _ وهذا الحديث معتمد أصحابنا من جهة للأثر فى القاعدة المترجمة (بمدعجوة) وقد تقدم من تفسير ابن وهب ومن فقه السقاية التى باعها معاوية وأنكرها عبادة أنها القلادة ، وخالفهم غيرهم والله أعلم •

ونقل البيهقى فى كتاب المعرفة أن الشافعى رضى الله عنه قال فى القديم: وفى « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عامله على خيبر أن يبيع الجمع بالدراهم ثم يشترى بالدراهم جنيبا » دل والله أعلم على أن لا يباع صاع تمر ردى، فيجمع مع صاع تمر فائق ، ثم يشترى بهما صاعا تمر وسط ،

ثم بسط الكلام فى بيان ذلك الى أن قال : ولو كان يجوز أن يجمع الردى، مع الجيد فغاية أمره فيما يرى والله أعلم أن يضم الردى، الى الجيد ثم يشترى به وسطا ، وكان ذلك موجوداً التهى ما نقله البيهقى من ذلك ، وقد رأيت ما نسبه البيهقى الى القديم فى الاملاء وسانقله فى آخر نصوص الشافعى ان شاء الله تعالى .

وقد اتفقت نصوص الشافعي على منع هذه المعاملة ، قال في بيع الآجال من الأم: واذا بعت شيئا من المأكول أو المشروب أو الذهب أو الورق بشيء من صنفه فلا يصلح الا مثلا بمثل وأن يكون ما بعت منه صنفا واحدا جيدا أو رديئا ويكون ما اشتريت صنفا واحدا ولا يبالي أن يكون أجود أو أردأ مما اشتريته به ، ولا خير في أن يأخذ خمسين ديناراً مروانية وخمسين محدبا بمائة هاشمية ولا بمائة غيرها وكذلكلا خير في أن تأخذ صاع بردى وصاع لون بصاعي صحاني ، وانما كرهت هذا من قبل أن الصفقة اذا جمعت شيئين مختلفين فكل واحد منهما مبيع بحصته من الثمن ، فيكون تمر صاع البردى بثلاثة أرباع صاعي الصحاني ، وذلك صاع ونصف وصاع اللون بربع صاعي الصحاني وذلك نصف صاع صحاني . فيكون هذا التمر بالتمر متفاضلا

هذا فى الذهب والورق وكل ما كان فيه الربا فى التفاضل فى بعضه على بعض وقال فى باب الصرف من الأم : واذا كانت الفضة مقرونة بغيرها خاتما فيه فص أو فضة أو حلية للسيف أو مصحف أو سكين فلا يشترى بشىء من القضة قل أو كثر بحال لأنها حيننذ فضة بفضة مجهولة القيمية والوزن ، وهكذا الذهب ، ولكن اذا كانت الفضة مع سيف اشترى بذهب ، وان كان فيه ذهب اشترى بفضة ، وان كان فيه ذهب وفضة لم يشتر بذهب ولا فضة ، واشترى بالعرض ، قال الربيع : وفيه قول آخر أنه لا يجوز أن يشترى شىء فيه فضة مثل مصحف أو سيف وما أشبهه بذهب ولا ورق ، لأن فى هذه البيعة صرفا وبيعا لا ندرى كم حصة البيع من حصة الصرف ؟ والله أعلم .

وقال فى هذا الباب أيضا: واذا جمعت صفقة البيع شيئين مختلفى القيمة مثل تمر بردى وتمر عجوة بيعا معا بصاعى تمر ، وصاع من هذا بدرهمين وصاع من هذا بعشرة دراهم ، وقيمة البردى خمسة أسداس الاثنى عشر ، وقيمة العجوة سدس الاثنى عشر ، فالبردى بخمسة أسـداس الاثنى عشر وهذا لو كان صاع البردى وصاع العجوة بصاعى لون ، كل واحد منهما بحصته من اللون ، فكان البردى بخمسة أسداس صاعين ، والعجوة بسدس صاعين ، فلا يحل من قبل أنالبردى بأكثر من كيله والعجوة بأقل من كيلها ، وهـكذا ذهب بذهب كان مائة دينار مروانية وعشرة محدبة بمائة وعشرة هاشمية فلا خير فيه من قبل أن قيمة المروانية أكثر من قيمة المحدبة ، وهكذا الذهب بالذهب متفاضلا ، لأن المعنى المروانية أكثر من قيمة المحدبة ، وهكذا الذهب بالذهب متفاضلا ، لأن المعنى المروانية التامة بالعتق الناقصة مثلا بمثل فى الوزن ، وان كان لهذه فضل وزنها ، وهذه فضل عيونها ، فلا بأس بذلك اذا كان وزنا بوزن .

وقال فى آخر باب المزابنة: ولذلك لا يجوز أن يلخل فى الصفقة شيئا من الذى فيه الربا فى الفضل فى بعضه على بعض يدا بيد ، ومن ذلك أن يشترى صبرة تمر مكيلة أو جزافا بصبرة حنطة مكيلة أو جزافا ، ومع الحنطة من التمر قليل أو كثير ، وذلك أن الصفقة فى الحنطة تقع على حنطة وتمسر بتمر ، وحصة التمر غير معروفة من قبل أنها انما تكون بقيمتها ، والحنطة بقيمتها ، والتمر بالتمر لا يجوز الا معلوما كيلا بكيل .

وقال فى باب تفسريع الصنف من المأكول والمشروب بمثله: وكل ما لم يجز الا مثلا بمثل يدا بيد فلا خير فى أن يباع منه شىء، ومعه شىء غيره بشىء آخر لا خير فى مد تمر عجوة ودرهم ، بمسدى تمر عجسوة، ولا مد حنطة سمراء ودرهم بمدى حنطة محمولة حتى يكون الطعام بالطعسام لا شىء مع واحد منهما غيرهما أو يشترى شيئا من غير صنفه ليس معه من صنفه شىء •

وقال فى باب فى التمر بالتمر: ولا خير فى أن يكون صاع أحدهما من تمرين مختلفين وصاع الآخر من تمر واحد، وقال فى مختصر المزنى: ولا خير فى مد عجوة ودرهم بمدى عجوة حتى يكون التمر بالتمر مثلا بمثل، وقال فيه أيضا: ولو راطل مائة دينار عتق مروانية ومائة دينار من ضرب مكروه بمائتى دينار من ضرب وسط خير من المكروه ودون المروانية، لم أر بين أحد ممن لقيت من أهل العلم اختلافا أن ما جمعته الصفقة من عبد ودار أن الثمن مقسوم على كل واحد منهما بقدر قيمته من الثمن فكان قيمة البجيد من الذهب أكثر من الردىء، والوسط أقل من الجيد م

وقال فى مختصر البويطى فى باب البيسوع: وكل شىء من المأكول والمشروب والذهب والورق الذى لا يجوز بعضه ببعض الا مثلا بمثل ، المحتطة والتمر والشعير والعسل والدنائير والدراهم ، فاذا أراد رجل أن يبيع منعسل ودرهم بدرهم ومد عسل ، فلا يجوز ، أو درهم وثوب بدرهم وثوب ، أو درهم وثوب بدرهمين ، أو مد حشف ومد تمر بمد تمر أو مد حنطة ومد دقيق بمدى حنطة وبما أشبهه فلا يجوز من قبل أن الصفقة تجمعهما ولا يتميز تمر كل واحد منهما ولكل واحد منهما حصته من الثمن ، ولا يدرى كم ذات فيدخل فى ذلك التفاضل ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه الا مثلا بمثل ، مثل ثوب ورطل من عسل بثوب ورطل عسل ، لأن للثوب والدرهم الذى وقع بالثوب والدرهم للدرهم حصة من الدرهم والثوب ، ومن الآخر بمثل ذلك فلا يجوز ، لأن ثمنها لا يميل من كل واحد منهما ، ويدخل الثوب والدرهم بالثوب والدرهم بيع وصرف .

وقال فى مختصر البويطى أيضا فى باب الصرف : واذا صارفه خمســين قطاعا وخمسين صحاحا بمائة صحاح فلا يجوز • لأن للخمسين القطاع حصة من المائة الصحاح أتل من ثمنها • فيدخل فى ذلك التفاضل والثمن مقوم عليها • وهو مثل رجل اشترى عبداً وثوباً بمائة دينار • ولو اشترى مائة دينار قطع بمائة صحاح فلا بأس وقد قيل : يجوز خمسون قطاعا وخمسون صحاحا بمائة صحاح • وهذا القول الذى نقله الشافعى رحمه الله سيأتى مثله مبسوطا فى الاملاء • والله أعلم •

وقال في مختصر البويطي في كتــاب التفليس : وان باع عبــدا وله مال دنانير ودراهم فلا يجوز شراؤه بدنانير ولا بدراهم آذا استثنى ماله • وان اشتراه وحده بلا مال فجائز (وقال) الشافعي رضي الله عنه في كتاب الاملاء فى باب بيع التمر بالتمر فى أمر النبى صلى الله عليـــه وسلم عامله على خيبر « أن يبيع الجمع بالدراهم ثم يشتري بالدراهم جنيباً » دل والله أعلم على ألا يجوز أن يباع صاع تمر ردىء مع صاع تمر فائق ، ثم يشترى بهما صاعين بتمر وسط ، وذلك أن العلم يحيط بأن صاع التمر الردىء لو عرض على صاحب التمر الوسط بربع صاع لم يقبله ولو قوم لم تكن قيمته كقيمة ربع صاع من الوسط ، انما يعطى صاحب الصاعين من الوسط صاعين بصاع ردىء وصاع جيد ، ليدرك فضل تمره الجيد على الردىء بما يأخذه مسن الجيد • وعامل رسول الله صلى الله عليــه وسلم انما كان يقاســمهم نصف نمرهم ، فيأخذ الجيد الغاية من صاحب الجيد الغاية ، والردىء الذي لا أسفل منه من صاحب التمر الردىء، ومن كل ذي تمــر نصف تمره ، ولو كان يجوز أن يجمع الردىء مع الجيد العاية أمره _ فيما يرى _ رسـول الله صلى الله عليه وسلم أن يضم الردىء الى الجيد ثم يشترى بها وسطا ان كان ذلك موجوداً فخالف بعض الناس في هذا فقال « لا بأس أن يضم الحشف الردىء ثم يشتري بكليهما تمر عجوة » وقال « لا بأس بالذهب بالذهب متفاصلا أذا دخل واحداً منهما فليس » قال الشافعي : ومعنى الذهب يضم اليها غيرها معنى التمر الردىء يضم اليه التمر الردىء منها .

قال الشافعي رضى الله عنه: وقلت لبعض من قال هــذا القول: أرأيت رجلا اشترى ألف درهم تســوى عشرة (١) الدراهم بألفي درهم ؟ قال جائز

⁽¹⁾ كذا ولعل العبارة (عشرة من الدراًهم) ط

(قلت) قان وجد بالثوب عيبا قال يرده بألف ، قلت : فهكذا نقول في البيوع كلها • قال : أي البيوع ؟ (قلت) أرأيت لو باع جارية تسوى ألفا وثوبا يسوى عشرة دراهم بألفين ، فوجد بالثوب عيبا ، قال تقسم الألف ان على الألف وعشرة ويرد الشــوب بحصــة عشرة من الألفين قال : وكذلك جارية تسوى ألفا وثوبا يسموى مائة بيعا بألفين ومائتين ترد الثوب بمائتين لأنهما سهم من أحد عشر سهما من الثمن ، ويكون حصة هذا في البيع وان لم يسم لكل واحد منهما حصته من الثمن (قلت) فلم لا يكون الثمن هكذا ؟ قال : لأن الثمن كله معروف (قلت) والسلعتان اللتان بيعتا معروفة في القيمة من الثمن ؟ قال : نعم (قلت) وهكذا البيوع كلها قال : نعم (قلت) لم لم يقل هــذا في الثوب مع الدراهم ؟ قال اذا آحترز الربا فيكون ألفا بأكثر منهــا ﴿ قَلْتَ ﴾ فَهَكَذَا أَبِطُلْنَا مَا أَجَزَتَ مَنَ الصَّرَفَ ، وَاذَا أَجَزَتُهُ فَقَدْ تَرَكُّتُ أَن يقسم الثمن على ما وقعت عليه عقدة البيع ، هذه نصوص الشافعي رحمه الله ، وهي مشتملة على ما اذا كان البيع من جنسين مختلفين ، وعلى ما اذا كان نوعين وضابطها عندهم أن تشتمل الصفقة على مال واحــد من أمــوال الربا من الجانبين ، ويختلف مع ذلك أحد العوضين أو كلاهما جنسا أو نوعا أو صفقة فقولنا : مال واحد خرج به ما اذا اشتملت على جنِس مال الربا كما اذا باع قمحا وشعيرا بتمر وزبيب فانه لولا هذه اللفظة لدخل تحت الضابط ، وانَّ شئت قلت : أن يبيع مال الربا بجنسه ومع أجدهما غيره مما فيه الربا ، أو مما لا ربا فيه وهذه عبارة أبي الطيب وابن الصباغ ، وينبغي أن يحمل غيره على ما هو من الجنس والنوع والصفة •

وعبارة المصنف فى الكتاب وفى التنبيه من أحسن العبارات وأسلمها ، لكن فيها اعتبار القيمة مطلقا ، وسأتكلم عليه ان شاء الله تعالى •

وأول ما يعتنى به فى المسألة أصلان (أحدهما) أن الجهل بالمماثلة لحقيقة المفاضلة ، وقد تقدم التنبيه على ذلك مراراً ، ويشهد له النهى عن بيع الصبرة بالصبرة لا يعلمان كيلها ومنع بيع التمر بالرطب خرصا فى غير العرايا • قال ابن السمعانى : وهى تخرج المسألة على الأصل الذى عرف لنا فى مسألة الربا ،

وهو أن الأصل فى بيع هذه الأموال بعضها ببعض الحظر ، الا أنه يتخلص عن الحظر بالبيسع على وجه مخصوص ، فاذا لم يوجد ذلك الوجه يبقى معظوراً تمسكا بالأصل •

﴿ وَالْأُصِلِ السَّانِي } أن اختلاف العوضين من الجانبين أو من أحدهما يوجب اعتبار القيمة وتوزيع الثمن بالقيمة يوم العقد لدليلين (أحدهما) من حيث العرف فان التجار يقصدون بالشراء التثمين (والثاني) من حيث الحكم كما إذا باع عبداً وثوبا ثم خرج أحدهما مستحقا فانه يرجع بقيمة المستحق من الثمن آلا بنصف الثمن ، وآذا باع شقصا وسيفا يأخذ الشفيع الشقص بقيمته من الثمن الا بنصف الثمن ، والشفيع انما يأخذ بما شاء ، وله حالة العقد ، فلولا أن التوزيع حاصل حين العقد لم يصح ، وكما في رد البعض بالعيب وتلف البعض عند البائم • قال أصحابنا : ولولا التوزيع في الابتداء ما توزع في الانتهاء ، ولا يتركُّ التـوزيع بأن يؤدي الى بطلانّ البيع ، فان العقد أذًا كان له مقتضى حمل عليه سواء أدى الى فساد العقد أو الى صلاحه ، كما اذا باع درهما بدرهمين كما كان مقتضى العقد مقابلة جميع الثمن حمل عليه ، وإن أدى إلى فساده ولم يحمل على أحد الدرهمين هبة والآخر ثمن ليصح العقد • وقولهم : انه يعلب وجه الصحة بكل حال ممنوع • قال العجلي في كلامه على الوسيط بعرض الكلام فيما اذا كان الجيد لواحد والردىء لآخر قائلا : هما ثمانون ، فيقول صاحب المائة الجيدة نزل عن مائة ، وحصل أكثر منها بطريق المقابلة بالبيع ، فلا يحل له ذلك كما لو انفرد بيانه أن قيمة الجيدة اذا كانت ألفى درهم وقيمسة الردىء ألفا ، وصاحب الجيدة أخذ ثلثي الثمن وهو مائة وثلاثة وثلاثون وثلث، وصاحب الردىء يأخذ الباقى بالمائة ، وهو ستة وستون وثلثان ، وهذا عين الربا ، وهذا مقتضى للعقد ، لأنه اما أن يقال : لم يقتض العقد لـكل منهما ملـكا أصلا ، أو اقتضى لكل واحد ملكا في الكل أو اقتضى ملكا في النصف على التساوي ، أو اقتضى ملكا بحسب ما يتميز عند القيمة • والأقسام الثلاثة الأولى ظاهـرة البطلان فتعين الرابع ، وهو أن مقتضى العقــد أن ما ظهــر بالقيمة ، واذا ظهر ذلك عند تعدد الملك فكذا عند اتحاده ، لأن ذلك مقتضي

العقد بسبب اختلاف النوع والقسمة ، لا بسبب اختلاف الملك اذ باذل الجيد لا يرضى أن يستفيد فى مقابلة الردىء ، ولا باذل الثمن يبذله على التساوى ، بل هذا القصد ضرورى فى نفس المعاقد . ومطلق كلامه لا يفهم منه الا ما يقصد فى عادة التعامل ، فكأنه صرح بمقابلة الجيد بزيادة ، انتهى .

ثم ألزمهم بمسألة الشفعة ثم قال: فان قيل: التفاضل مقتضى الانقسام، والانقسام يقتضى اختلاف الملك ، أو اختلاف العيب أو الاستحقاق أو ثبوت الشفعة ، فان لم يكن بينهما هذه الاختلافات الأربعة أطلقنا القول بأن الكل بالكل ، ولم يظهر منه تفاضل (قلنا) كان من الواجب أنه اذا وجدت هذه الاختلافات يبطل العقد في هذه الصور الأربع ، وأنتم تصححون العقد مع أن مقتضى الانقسام والتفاضل موجود ، انتهى ، ولا يرد على ما فرضه من اختلاف الملك أن العقد غير صحيح ، كما لو كان لرجلين عبدان فباعاهما بثمن واحد ، لأنه انما أراد بذلك الغرض ، ولأنه صحيح على أحد القولين ، وأيضا فظاهر كلامه يقتضى أن الخصم يقول بصحته ، فيصبح على طريق الالزام ، والله أعلم ،

وألزم أصحابنا الخصم بالتوزيع ، وان كان يؤدى الى بطلان العقد ، كما لو باع عبداً بألف نسيئة ثم اشتراه مع آخر بأكثر نقداً فان عندهم لا يصح لأنه عاد اليه بالقسمة بأقل مما باع ، واعتذروا عن هذا الالزام بأن هنا فى مسألة العبد وجوه الصحة كثيرة بأن يجعل العقد الأول ألفا وما فوقه درهما درهما الى أن يبقى درهم للعقد الثانى ، واذا كثرت الوجوه صار ما قابل الأول من هذه الأثمان مجهولا فبطل ، كما لو باع بنمن وفى البلد نقود ، وأبطل أصحابنا هذا الجواب بما اذا استأجر داراً بعشرة وأحدث فيها عمارة وأكراها بأحد عشرة أجرة فانه يمكن أن يجعل فى مقابلة الدار درهما ، وما زاد درهما درهما الى أن يبقى درهم فى مقابلة العمارة ، فيبطل العقد ولم يفعلوا ، بل جعلوا قدر رأس المال فى مقسابلة الدار والزيادة فى مقابلة العمارة ، وصححوه .

قال أصحابنا: وقد تكثر وجوه الصحة في مسائتنا، وهو أن يبيع مد حنطة ومد شعير ومد تمر بمدى حنطة، ومدى شعير بمدى تمر، ومدى تمر بمدى حنطة والوجه الآخر أن يجعل مدى العنطة بمدى شعير، ومدى شعير بمدى تمر، ومدى تمر بمدى حنطة، وكذا مد حنطة ومد شحير بمد حنطة مدى شعير، فقد كثرت وجوه الصحة، ومع ذلك جوزتم وألزمهم أصحابنا أيضا اذا باع مدا ودرهما بمد ودرهم وتصرفا قبل القبض بطل العقد عندهم، وإن أمكن تقدير مقابلة لا يشترط التقابض فيها، بأن يجعل الدرهم الفارقى: وهذا أصل مقطوع به فان الانسان لا يبذل من العوض في مقابلة الردىء ما يبذله في مقابلة الجيد، على أن امام الحرمين اعترض على هذه الطريقة بأن العقد لا يقتضى في وضعه توزيعا مفصلا، بل مقتضاه مقابلة الجملة بالجملة أو مقابلة الجزء الشائع مما في آحد الشقين بمثله مما في الشق الجملة بالجملة أو مقابلة الجزء الشائع مما في آحد الشقين بمثله مما في الشق الجزء، بأن يقال: ثلث المد وثلث الدرهم يقابل ثلث المدين، يعنى اذا باع مدا ودرهما بصدين، ولا ضرورة الى تكليف توزيع يؤدى الى التفاضل ما العرارة الشفعة فرورة اللى التوزيع في مسألة الشفعة لضرورة الشفعة ه

(قال) والمعتمد عندى فى التعليل أنا تعبدنا بالماثلة تحقيقا ، وأذا باع مدا ودرهما بمدين لم يحقق المماثلة فيفسد العقد ، قال الرافعى : ولناصرها أن يقولوا : أليس قد ثبت التوزيع المفضل فى مسالة الشفع ؟ ولولا كونه قضية العقد لكان ضم السيف الى الشقص من الأسباب الدافعة للشفعة ، فانها قد تندفع بعوارض (وأما) قوله : أنا تعبدنا بتحقيق المماثلة فللخصم أن يقول تعبدنا بتحقيق المماثلة فيما أذا تمحضت مقابلة شىء منها بجنسه أم على الاطلاق (أن قلنا) بالثانى فممنوع (وأن قلنا) بالأول فمسلم ، ولكنه ليس صورة المسألة ، والاعتراض الأول الذى اعترض به الرافعى على الامام حق ، وقد نبهت عليه ، وعلى ما يقويه فيما تقدم نقله من كلام الأصحاب ،

(وأما) الاعتراض الثانى فضعيف ، ولاسيما فى الفرض الذى فرضه ، وهو اذا باع مدا ودرهما بمدين فانه يصح فى هذه الصدورة أنه باع تمسرا بتمر ، لأن الثمن الذى مع الدرهم مبيع قطعا ، ولا مقابل له الا تمر ، ومتى

صدق أنه باع تمرآ بتمر وجبت المماثلة بالنص وبمحض المقابلة ، فمد زائد لم يدل عليه دليل ، واعترض ابن الرفعة على الإمام فى جعله العمدة فى التوزيع منسوبة للاصحاب فانها عمدة الشافعى أيضا ، وفى دعواه أن الشافعى رضى الله عنه اعتمد حديث القلادة قال : ولم أر فى كلام الشافعى تعرضا له ، ولأجل ذلك لم يذكره البيهتى عنه بل عن الأصحاب ، والله سبحانه أعلم •

فصل اذا تقرر هذان الأصلان هان تقدير القاعدة المذكورة وليست كلها على مرتبة واحدة و بل هى ثلاث مراتب كما تقدست الاشارة النيسه تارة يختلف الجنس وتارة يختلف النيوع وتارة يختلف الوصف وللفرد كل مرتبة بالكلام عليها (المرتبة الأولى) أن يختلف الجنس وهى التى صدر المصنف كلامه بها سواء كان كل منهما ربويا كمد عجوة ودرهم يمدى عجوة أو بدرهمين أو بمد عجوة ودرهم وكما اذا باع صاع حنطة وصاع شعير بصاع حنطة وصاع شعير ، أو صاعى حنطة أو صاعى شعير أو دينارا ودرهما بدينار ودرهم أو بدينارين أو بدرهمين ، أو كان أحدهما ربوبا فقط كثوب ودرهم بدرهمين ، أو بثوب ودرهم ، ولا يمكن أن يكون بثويين لأن مال الربا حينئذ لم يتحد من الجانبين فلا يمكن أن يكون المسألة ، وكما اذا باع خاتما فيه فص بخاتم فيه فص أو لا فص فيه ، وهما جميعا فضة أو ذهب ، أو سيف محلى بفضة ، أو سيفا محلى بذهب أو قلادة فيها ذهب بذهب ، أو سيفا محلى بذهب أو قلادة فيها ذهب بذهب ، أو عبدا معه مال دراهم بدراهم ، أو دنائير بدنائير ، اذا اشترط كون المال للمشترى و نص عليه في البويطي و

وقد أطبق الأصحاب تبعا للشافعي على بطلان البيع في ذلك كله الا أن ينص في بيعه ، فيقول: المد في مقابلة المد والدرهم في مقابلة الدرهم ، كذلك صرح باستثنائه جماعة من الأصحاب ابن السمعاني وصاحب العدة والماوردي والرافعي وغيرهم ، ولاشك فيه ، واحتجوا في ذلك بحديث فضالة المتقدم ، وبالأصلين اللذين تقدما ، ووجه الجهل بالماثلة فيه أنه يحتمل أنه باع المد ، والمد الثاني بالدرهم ، ويحتمل غيره بأن يجعل بأكثر من المد أو بأقل

منه ، فدل على أنه لما باع (١) المثل بالمثل ولن يكون كذلك الإ اذا نص على وجه لا يحتمل غيره •

فأما اذا أطلق هو اطلاقا لم يحمل عليه من قبل الشرع على زعم المخالف فلا يكون هو تابعا على الوجه الصحيح ، فبقى على الفساد ، ويزيد ذلك ايضاحا وهو أنه اذا باع مدا ودرهما بمدين ، فاما أن تكون قيمة المد الذى وما ذاك ؟ قال يبيعون جامات مخلوطة بذهب وفضة بورق فنكس على رأسه مع الدرهم أكثر من درهم أو أقل أو درهما ، فان كان آكثر مثل أن تكون قيمته درهمين فيكون المد ثلثى ما فى الطرف فيقابله ثلثا المدين من الطرف فيمت درهم فيصير كأنه قابل مدا بمد وثلث ، وان كانت قيمته أقل كنصف درهم فيكون المد ثلث ما فى هذا الطرف فيقابله ثلث المدين من الطرف فيصير كأنه قابل مدا بثلثى مد ، وان كانت قيمته درهما فلا تظهر المفاضلة والحالة هذه لكن المماثلة فيها تستند الى التقويم ، والتقويم بخمسين قد يكون صوابا وقد يكون خطأ ، والمماثلة المعتبرة فى الربا هى المماثلة الحقيقية ،

هذا كلام الرافعي رحمه الله تعالى وهو على مقتضى كلام أكثر الأصحاب، ولا فرق فى ذلك بين أن تكون قيمة المد مثل الدرهم أو لا ، على مقتضى اطلاق أكثر الأصحاب و وادعى امام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه • ولا فرق أيضا بين أن يكون المدان من نوع واحد والدرهمان من ضرب واحد أم لا وخالف فى كل منهما مخالفون •

أما الأول فقاله القاضى أبو الطيب فى تعليقه أنهما لو علما قبل العقد أن قيمة المد مثل الدرهم وتبايعا على ذلك أن ذلك جائز لأنهما متماثلان ، وانما يكون ربا اذا كان التفاضل معلوما أو التماثل مجهولا ، وهذا الذى قاله يبعده أن القيمة أمر تخمينى لا يكتفى به فى الربا ، ألا ترى أنه لو باع صبرة بصبرة تخمينا لم يصح ، وهذا الذى قاله القاضى أبو الطيب لم أر من وافقه عليه الا المصنف هنا وفى التنبيه فان عبارته تقتضيه ، وتابعه على ذلك الشاشى فى الحلية وابن أبى عصرون ووافقهم الجرجانى فى الشافى وأطلق أنهما اذا كانا متساويين فى القيمة يجوز ، وأخذه الرويانى من قول الشافعى فى تعليل المسألة حتى يكون التمر بالتمر مثلا بمثل ، وقال : ان ظاهره يقتضى جواز

⁽١) كلدًا بالأصل ولعلها : فعل على أنه لم جهل لما ياع الغ ..

البيع فى مد عجوة قيمته درهم مع درهم بمدى عجوة قيمة كل واحد منهسا درهم و لأنا اذا وزعنا الدرهم على المدين خص كل مد نصف درهم و واذا وزعنا المدرهم خص كل مد من المد الموزع نصفه فيصير بيع مد قيمته درهم بنصف مد قيمته درهم ونصف درهم فيقع نصف المد بازاء نصف المد ولا يؤدى الى التفاضل فى الصورة الأولى و ونقل عن الامام أبى محمد الجوينى أنه قال: سمعت بعض من رجعت اليه من محققى العصر من أئمة أصحابنا يجوز هذا البيع ويحتج بعليل الشافعى قال الامام الرويانى: وعندى أنه لم يسبق الى هذا التخريج والذى عليه عامة أصحابنا قديما وحديثا أن البيع باطل ههنا أيضا التحريج والذى عليه عامة أصحابنا قديما وحديثا أن البيع باطل ههنا أيضا لأصل آخر سوى المعاملة وذلك أن التحرى فى مسائل الربا ممنوع كما نص عليه قبل هذه المسألة والتقويم ضرب من التخمين و

ثم قال : وقال القاضى الامام الطبرى فى المنهاج : لا يختلف المذهب أنه يجوز فى هذه الصورة اذا تحققنا المماثلة وهو الصحيح ، وقد تحقق ذلك اذا اجتنيا من شجرة واحدة بحيث تتحقق المساواة ، ولا مجال للتحرى فى ذلك بوجه ، قال : والتشكيك فى مثل هذا الموضع نوع من الوسواس ، وهذا أصح عندى والله تعالى أعلم •

ولذلك جزم الروياني في الحلية بأنه لو تحقق المساواة بأن اجتنيا مسن شجرة واحدة من غصن واحد يجوز، ونقل عنه أنه قال في التجربة: انه المذهب، وغلط من قال بخلافه، وكلهم فرضوا المسألة فيما اذا باع مدا ودرهما بمدين وشبهه ونقل القاضي حسين فيما اذا باع مدا ودرهما بسد ودرهم، والمدان مسن نوع واحد والدرهمان من ضرب واحد وجهين، وكذلك صاحب القيمة فيها اذا باع درهما ودينها البدرهم ودينارين، والدرهمان من ضرب واحد، أو باع صاع حنطة وصاع شعير بصاع حنطة وصاع شعير بصاع حنظة وصاع شعير ، وصاعا الحنطة من صبرة واحدة ، وصاعا الشعير كذلك ، ونقل عن القاضي حسين أنه كان يختار الصحة في ذلك ، على أن كلامه في الأسرار يقتضي الفساد ، وهذا هو الأمر الثاني الذي وقع الخلاف فيه وهو أخص من الأول، وان كان بينهما بعض الموافقة ويمكن أن يكون خلافا واحداً ،

وانما اختلفتالعبارة فى تصوير المسألة واطلاق أكثر الأصحاب لم يفصلوا فى ذلك ، وكذلك نصوص الشافعي المتقدمة اذا تأملتها لم يعتبرُ ويها القيمة الا في اختلاف النوع ، وأما في اختلاف الجنس فانه أطلق الْقــول بالفساد ولم يقيده ، وهو مقتضى التمسك بحديث فضالة المذكور لأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يستفصل عن قيمة الخرز الذي مع الذهب ، وهــل يقتضى التوزيع تفاضُلاً أولا فكان الحكم عاما ، وذكر الروياني من حجـة المانعين أنه اذا باع درهما ودينارا بدرهم ودينار من ضرب واحد فالدينار يقابل ما يخصه من الدينار والدرهم معا • لو خرج الدينار مستحقا أو معيبا يرد بعض الدينار وبعض الدرهم باعتبار التقسيط بالقيمة • مثاله قيمة الدينار عشرة دراهم معه درهم فالجميع أحد عشر • فنجعل الدينار أحد عشر جزءًا فيسترد في مقابلة الدينار عشرة أجزاء من الدينار وعشرة أجــزاء من درهم ، فيكون بين الذهب والفضة تفاوت في القيمة • فيحتاج أن يقسط الدينار على ما حصل في مقابلته من الدينار والدرهم واذا قسطنا يؤدي الى التفاضل أو الجهل بالتماثل • هذا كلام الروياني ويحتاج الى تأمل • على أن الروياني لا يختار ذلك ، بل يختار الصحة كما تقدم عنه • والأول هــو المشهور المعتمد . وقد صرح الروياني في الابانة بذلك فقال : لا يصح ــ وان قال أهل العلم _ هما متفقان • لأنهم يخبرون عن الاجتهاد • وربما يتفاوت • عرف أن تقييد الشيخ بالمخالفة في القيمة وجه في المهــذب • وان كان الصحيح المشهور غيره •

(وأما) الشيخ تاج الدين الفزارى فى شرح التنبيه فانه قال: ان ذكر المخالفة فى القيمة لا معنى له فان المخالفة فيها ليست شرطان بل لو كان التساوى مجهولا كفى فى البطلان ولو كانت العجوة من شجرة واحدة وقيمة المد درهم بحيث يغلب على الظن جعل المد فى مقابلة المد والدرهم فى مقابلة المد الآخر فالمذهب البطلان قال: وفيه وجه يبعد حمل كلامه على ارادته لغرابة الوجه ولأن المصحح ثم اتفاق القيمة لا عدم اختلافها ثم هو غير مطابق للمشال فان الجنس العجوة و والعوض المخالف: الدرهم و ولا يقال فى الدرهم: انه مخالف فى القيمة لأنه فى نفسه قيمة فلو كان كمد عجوة ومد حنطة لكان أجود و

(قلت) أما استبعاده ارادته لغرابته فليس كذلك و لأن القاضى أبا الطيب قاله كما علمت وهو شيخ المصنف فلم يخف عنه وليس غريبا فى حقه وأما كون المصحح على ذلك الوجه اتفاق القيمة لا عدم اختلافها فالمدرك الذى بنيت عليه المسألة هو التوزيع والتفاوت فيه شىء غير اختلاف القيمة فلذلك جعله وصفا فى البطلان ولم يجعل عدم الاختلاف مصححا وعلى أنه متى كان شرطا فلابد من تحققه وليس بين تحقق عدم الاختلاف ووجود الاتفاق واسطة وفنيه الشيخ بذلك على الحالة التى أظهر فيها القول بالبطلان وأما لو كان التساوى مجهولا فقد عرف من قواعد الربا أن الجهل بالماثلة كحقيقة المفاضلة و

(وأما) كونه لا يقال فى الدرهم: انه مخالف فى القيمة فعبارة المذهب سالمة (١) عن هذا ، فإن المخالفة فى المذهب وصف للجنس المضموم الى الدرهم ، لأنه مثل بمد عجوة ودرهم بدرهمين ، فالمضموم الى الجنس الذى بيع بعضه ببعض هو العجوة ، وهو الموصوف بأنه يخالف الدرهم فى القيمة ، وذلك صحيح ، فإن العجوة تخالف الدرهم فى قيمتها بحسب ما فرض ، وذلك صحيح ، فإن العجوة تخالف الدرهم ، وليس معناه أنها مخالفة لقيمة الدرهم حتى يرد ما ذكره .

(وأما) على عبارة التنبيه فى أكثر النسخ المشهورة فانه جعل مد عجوة ، فالمضموم هو الدرهم ، وقد قال : يخالفه فى القيمة ، فمعناه أن الدرهم يخالف يخالف المد فى القيمة ، فطريق الصحيح أن يجعل المعنى أن الدرهم يخالف المد فى قيمة المد ، لا فى قيمة الدرهم ، فان هذه المناقشة واردة فى كلام الشيخ مطلقا سواء حمل على ذلك أم لا ، ولو أتى بما ذكره من المثال لكان أوضح .

واعلم أن ما قاله القاضى أبو الطيب، وماحكاه القاضى حسين وصاحب التتمة ظهر أنه شيء واحد والمراد بذلك المثال أن تتفق القيمة حتى لا تؤدى الى الى المفاضلة، ويدل على هذا ما تقدم نقله عن المنهاج للقاضى أبى الطيب حيث صوره فيما أخذ من شجرة واحدة، قال ابن الرفعة: الا أن يقال عند

⁽١) تتردد أحيانا كلمة سالمة في قلم الشارح يريد بها: خالية ع

الاختلاف فى الجانبين ـ يعنى فى مثال القاضى حسين : لا يحتاج الى تقويم بخلافه من أحــد الجانبين ، فانها تحتاج فيه الى التقويم ، وهــو حــدس وتخمين .

(قلت) وذلك فرق ضعيف ، والظاهر أنه خلاف واحد ، فان ثبت الفرق الذى لمحه ابن الرفعة ، والاكان فى ذلك تظافر على اعتبار القيمة كما يقتضيه كلام المصنف ، ويكفى ما تقدم من كلام أبى الطيب وصاحب البحر والشيخ أبى محمد ، فان فى ذلك شاهدا لما ذكره المصنف ، وقد أطلق العبارة بعض من تكلم على التنبيه ، ولم يقف على هذه النقول فقال : انه خلاف اجماع أئمة المذهب ، وليس كما توهمه والله أعلم ، وأبو على الفارقى تلميذ المصنف حكى الوجهين فى المسألة وضعف الوجه القائل بالمنع فوافق المصنف فالله أعلم ،

وذكر ابن الرفعة أيضا فى الخلاف الذى ذكره القاضى حسين وصاحب التتمة أن له عنده التفاتا على أن من نصفه حر ونصفه عبد اذا قتل مثله هل يجب عليه القصاص ؟ فطريقة العراقيين جريان الخلاف ، وطريق المراوزة المنع وهى المصححة (قلت) وذلك غير متجه ، لأنه لا يوزع هناك ، فلا يلزم من ثبوت القصاص هناك لأجل المساواة الظاهرة جواز البيع هنا لضرورة التوزيع ولذلك نجزم بالمنع عند اختلاف القيمة بخلافه هناك والله أعلم .

وأطلق أئمة المذهب أيضا البطلان في جميع العقد الا صاحب التتمة فانه قال : لا يصح البيع عندنا في المد الذي مع الدرهم وفيما يقابله من المدين ، وفي المد وما يقابله قولان ، وكذا اذا باع دينارا أو درهما بدينارين أو بدرهمين فالعقد في القدر الذي قابل الجنس باطل ، وفي الباقي قولان ، ووافقه على ذلك الروياني في البحر ، قال الرافعي : ويمكن أن يكون كلام من أطلق محمولا على ما فصله وفيه نظر لأن التقسيط لو اعتبر في هذه المسألة لصح فيما اذا اتفقت القيمة ، والرافعي مع الجمهور في عدم الصحة ، فعلى ما قاله صاحب التتمه ومال اليه الرافعي لا وجه للابطال ، لأنا اذا صححنا في الدرهم بمد بناء على تفريق الصفقة يبقى مد في مقابلة مد بغير زيادة ، فلو أبطلناه لكان بغير موجب ، والعذر

عن عدم تخريجه على تفريق الصفقة أن التقويم لما لم يكن معتبرا فى الربوبات لكونه تخمينا بطل اعتباره مطلقا ، فلا يعلم القدر المقابل من المدين للمد ، فيصير المقابل منهما للمد مجهولا ومن ضرورته أن يكون المقابل للدرهم مجهولا بخلاف الجمع بين العبد والحر ، فإن الشرع لم يسقط اعتبار التقويم فيهما .

(قلت) وتمسكه فى هذا الفرق بمسلك أبى حنيفة سهل على ضعفه • فانا لا نخشى أن نجعل الجواب على مذهبنا مستندا الى شىء لا نقول به والله أعلم •

(نعم) انما يقوى هذا البحث من القاضى أبى الطيب وموافقيه القائلين بالصحة عند اتحاد القيمة فعند اختلافها يمكن دعوى التخريج على تفسريق الصفقة ثم فيه نظر من جهة أن هذا العقد صفقة واحدة وهى من عقود الربا فبطلت جملة ألا ترى أنه لو اشترى فى العرايا أكثر من خمسة أوسق فى عقد واحد أنه يبطل ولا يتخرج على تفريق الصفقة ؟ وعلله القاضى الماوردى بأنه بالزيادة على الخمسة قد صار مزابنة ، والمزابنة فاسدة ، ومع ذلك ففيه نظر يحتاج الى مزيد تأمل • والله عز وجل أعلم •

ويمكن أن يتمسك بحديث القــلادة المذكورة فى رد ذلك ، فان النبى صلى الله عليه وسلم منع ذلك ورده حتى يفصل وعلى ما قاله صاحب التتمة يبطل فى الذهب وما يقابله من الذهب ، وفى الخرز وما يقابله قــولا تفريق

الصفقة ، فيستدل بالحديث على أحد الأمرين (اما) بطلان التخريج في ذلك على تفريق الصفقة (واما) أن الصحيح أن الصفقة لا تفريق والله أعلم .

اذا تحذر (۱) المذهب فى ذلك فقد وافقنا على المنع فى هذه الرتبة من الصحابة عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ، وروى محمد بن عبد الله الشعيشى عن أبى قلابه عن أنس قال «أتانا كتاب عمر ونحن بأرض فارس: لا تبيعوا سيوفا فيها حلقة فضة بالدراهم » وفضالة ابن عبيد ، وقد تقدم الأثر الدال عنه على ذلك ، وروى فيه عن على شىء محتمل ، وصح عن ابن عمر أنه كان لا يبيع سرجا ولا سيفا فيه فضة حتى ينزعه ثم يبيعه وزنا بوزن ، ومن البائعين ابن شهاب الزهرى كان يكره أن يشترى السيف المحلى بفضة ، ويقول : اشتره بالذهب يدا يبد ، وابن سيرين كان يكره شراء السيف المحلى الا بعرض ويقول : اذا كانت الحلية فضة اشتراها بالذهب و وان كانت الحلية ذهبا اشتراها بالفضة ، فان كانت ذهبا وفضة الستراها بالذهب وان كانت فضة واشترها بعرض ،

وشريح القاضى سئل عن طوق ذهب فيه فصوص أيباع بالدنانير ؟ قال تنزع الفصوص ثم يباع الذهب بالذهب وزنا بوزن ، وعن ابن سايرين والزبيرى قالا جميعا : يكره أن يباع الخاتم فيه فضة بالورق ، وعن ابراهيم النخعى أنه كان يكره أن يشترى ذهبا وفضة بذهب وقال حماد : أراد أن يشترى ألف درهم بمائة دينار ودرهم ، فمنع من ذلك وقال : لا ، ولكن اشتر ألف درهم غير درهم بمائة دينار ، وكل هذه الآثار بأسانيد صحيحة ، وروى مثل ذلك أيضا عن سالم بن عبد الله والقاسم بن محمد ، ووافقنا من الأئمة أحمد بن حنبل في المشهور ، واستحاق وأبو ثور ، وخالفنا في ذلك جماعة ،

روى المغيرة بن جبير عن على بن أبى طالب رضى الله عنه « أنه أتاه رجل وهو يخطب فقال : يا أمير المؤمنين ان بأرضنا قوما يأكلون الربا • قال على : وما ذاك ؟ قال يبيعون جامات مخلوطة بذهب وفضة بورق فنكس على رأسه

⁽١) كذا ولعله : اذا تحزز الذهب . أو : تحرر المذهب . والله أعلم (ط) .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال: «لا بأس ببيع السيف المحلى بالدراهم» وعن ابراهيم النخعي قال : «كان خباب فينا وكان ربما اشترى السيف المحلَّى بالورق » وعن طارق بن شهاب قال «كنا نبيع السيف المحلى بالفضة ونشتريه. ومن البائعين الحكم بن عيينة سئل عن ألف دينار وستين درهما وخمسة دنانير • قال : لا بأس ألف بألف والفضل بالدنانير » وعن الحسن وابراهيم والشعبى قالوا كلهم : « لا بأس بالسيف فيه الحلية والمنطقــة والخاتم بأنْ يبتاعه بأكثر ما فيه أو بأقل ونسيئة » وعن مغيرة قال « سألت ابراهيم النخعى عن الخاتم أبيعه نسيئة ؟ فقال : أفيه فص ؟ فقلت نعم • فكأنه هون فيه » وهذا فيه بعض المخالفة لما تقدم عن ابراهيم • ويمكن الجمع بينهما ان كان يفرق بين أن يكون المضموم اليه ربويا أو غيره • وعن ابن سيرين وقتادة « لا بأس بشراء السيف المفضض والخوان والقدح بالدراهم » وعن حماد بن أبنى سليمان سئل عن السيف المحلى يباع بالدراهم فقال لا بأس به ٠ هذه من طريق الرواية المتقدمة عنه في الموافقين من طريق حماد بن سلمة • وروى عن سليمان بن موسى ومكحول مثل ما روى عن هؤلاء • وعن الشعبى أنه كان لا يرى بأسا بالسيف المحلى يشترى نقداً ونسيئة ويقول : فيه الحديد والحمائل • وعن الحكم بن عيينة في السيف المحلى يباع بالدراهم ان كانت أكثر من الحلية فلا بأس به ومثله أيضا عن الحسن وابراهيم وهو قول سفيان وعن ابراهيم النخعي قول آخر في الذهب والفضة يكونان جميعا • قال لا يباع الا بوزن واحد منهما كأنه يلغى الواحد •

(وأما)الأئمة بعدهم فقال الأوزاعى: ان كانت الحلية تبعا وكان الفضل في الفضل جاز بيعه بنوعه نقداً وتأخيراً • وقال مالك: ان كانت فضة السيف المحلى بالفضة والمصحف كذلك والمنطقة أو خاتم الفضة يقع في الثلث من قيمتها من النصل والعمد والحمائل ، ومع المصحف ومع الفص ، وكان حلى انساء من الذهب والفضة تقع الفضة أو الذهب في ثلث القيمة ، الجميع مع الحجارة ، ما قل جاز بيع كل ذلك بنوعه أكثر مما فيه ، ومثله وأقل نقداً ، ولا يجوز نسيئة ، فان كان أكثر من الثلث لم يجز أصلا •

وقال أيضا: لا يجوز بيع غير ما ذكرنا يكون فيه فضة أو ذهب بنوع ما فيه منهما ، قل أو كثر ، كالسكين المحلاة بالفضة أو الذهب أو السرج كذلك ، وكل شيء كذلك ، الا أن يكون ما فيه من الفضة والذهب اذا نزع لم يجتمع منه شيء له بال ، فلا بأس حينئذ ببيعه بنوع ما فيه من ذلك نقدا أو بتأخير وكيف شاء ، وقال أبو حنيفة : كل شيء يحلى بفضة أو ذهب فجائز بيعه بنوع ما فيه من ذلك اذا كان الثمن أكثر مما فى المبيع من الفضة أوالذهب، ولا يجوز بمثل ما فيه من ذلك ولا بأقل ، ولابد من قبض ما تقع الفضة أو الذهب من الثمن قبل التفرق ، وجوز أن يباع مدعجوة ودرهم بمدى عجوة وشسبهه ، وقال : يكون المد في مقابلة المد ، والمد الآخر في مقابلة الدرهم ، حتى قال : لو باع مائة دينار بدينار في خريطة مع الخريطة جاز ، ويكون دينار من المائة في مقابلة الدينار ، وبقيتها في مقابلة الخريطة ، وقد ويكون دينار من المائة في مقابلة الدينار ، وبقيتها في مقابلة الخريطة ، وقد تقدمت الاشارة الى شيء من حجته والجواب عنها ،

وتكلموا على الحديث الذى اعتمدنا عليه بالاختلاف فى طرقه ، وبأنه يحتمل أن يكون الذهب الذى هو الثمن ، واعتضدوا فى ذلك بالرواية التى فيها أنه فصلها فجاءت اثنى عشر ديناراً ، وقد تقدم الجواب بأنها قصتان ، وأيضا فان النبى صلى الله عليه وسلم «لم يستفصل » وأناط المنع بوصف وهو عدم التمييز ، فدل على أنه هو العلة لا غيره ، وأما الراوى قال: انما أردت الحجارة ، فحمله على أن الذهب فيها كان أكثر من الذهب الذى هو ثمن بعيد ، والله أعلم ،

وعن طاوس أنه لا بأس بدينار ثقيل بدينار أخف منه ودرهم • وعن الحكم فى الدينار الشامى بالدينار الكوفى وفضل الشامى فضة • قال : لا بأس به • وعن ابراهيم أنه كرهه • وعن ابن سيرين أنه سئل عن مائة مثقال بمائة دينار وعشرة دراهم فكرهه • روى ذلك ابن أبى شيبة ، ومعنى فضل الشامى فضة أن الشامى أثقل من الكوفى فيأخذ بالفضل فضة •

وصح عن سفیان الثوری من طریق ابن أبی شسیبة أیضا أنه كره عشرة

دراهم بتسعة وفلس ولم ير بأسا بعشرة دراهم بتسعة دراهم وذهب ، ولم أفهم الفرق بين الصورتين من جهة كون الذهب نقداً والفلوس ليس بنقد .

(فرع) من هذه المرتبة باع خاتم فضة فيه فص بفضة لا يجوز • وان باعه بذهب ففيه القولان فى الجمع بين بيع وصرف ، وهو نظير ما ذكره الشافعي فى العبد اذا كان معه دراهم وباعه ، وبيع الذهب الابريز بالهروى ، وسيأتى الكلام فيه ان شاء الله تعالى • والله أعلم •

ومن فروع قاعدة مد عجوة بعض المختلط كالسكر ببعض اللبون اذا بيع بمثله باطل • قاله الامام: قال الروياني: كل ما خلط من شيئين فلا يجوز بيع بعضه ببعض •

فصل المرتبة الثانية من قاعدة مد عجوة أن يختلف النوع أوالصفة من الطرفين أو من أحدهما ، كما إذا باع مد عجوة ومد برنى بمدى معقلى ، أو قفيز طعام وقفيز طعام ردى ، بقفيزين من طعام جيد أو ردى ، أو جيد وردى ، أو باع مائة دينار جيد ومائة دينار ردى ، بمائتى دينار جيد أو ردى ، أو وسط أو مائة دينار جيدة أو مائة دينار رديئة أو ديناراً قاسانيا وديناراً سابوريا بقاسانيين أو سابورين أو بقاسانى وسابورى ، أو قاسانى وابريزى بقاسانين ، أو ابريزين ، أو قاسانى وابريزى ، أو ديناراً صحيحا وديناراً مكسوراً بدينارين صحيحين أو مكسورين أو صحيح ومكسور ، أو ذهب درة بيضاء وذهب درة حمراء بذهبى درة بيضاء أو حمراء أو دراهم صحيحة وغلة بدراهم صحاح وغلة ، أو ديناراً مغربيا وديناراً سابوريا بدينارين مغربين ، أو حضاء وسمراء ببيضاء ،

والى هذه المرتبة أشار الشافعى رضى الله عنه بمسألة المراطلة التى قال فيها : ولو راطل بمائة دينار عتق مروانية ومائة دينار من ضرب مكروه بمائتى دينار من ضرب وسط • وبقوله فى مختصر البويطى : اذا صارفه خمسين قطاعاً وخمسين صحاحا بمائة صحاح ، وبقوله فى الاملاء والأم الذى تقدم نقله عنه فى التمر البرنى والعجوة أو اللوز بالصيحانى ، والمشهور عند جمهور الأصحاب البطلان فى هذه المرتبة أيضا والحاقها بالمرتبة الأولى ، وقد عرفت قوله فى مختصر البويطى • وقد قيل : يجوز خمسون قطاعا وخمسون

صحاحا بمائة صحاح • وهذا القول الظاهر أن المراد منه قول بعض الأئمة المتقدمين كما ذكره فى الاملاء وليس بقول للشافعي فلذلك لا يحكى عن الشافعي خلاف فى ذلك • وهل هو من نقل الشافعي أو البويطي إ ظاهر كلام القفال الثانى ، فانه قال : ما حكى البويطي أنه يجوز فليس بشيء ، والأقرب أنه من كلام الشافعي ، لأنه فى الاملاء ، ووافق القفال على أن ذلك من كلام البويطي صاحب التلخيص ، وجعله عائداً الى جميع صور اختلاف النوع فى التمر والنقد •

وقد حكى وجه فى طريقة الخراسانيين روى عن حكاية صاحب التقريب وغيره أن صفة الصحة فى محل المسامحة ، ورأى أن التفاوت فى الصحة لا يضر • وحكى الفورانى وغيره وجهين فى يبع الصيحانى والبرنى والصيحانى ، أو بالبرنى والصيحانى ، وفى يبع الصحيح أو المكسور بالصحيح أو المكسور أو بهما ، وفى الجيد والردىء بالجيدين أو الرديئين وأشار القاضى حسين الى حكاية هذا الوجه فى الصحيح والمكسور ، وحكاية القفال فى شرح التلخيص عن بعض أصحابنا ، لكن حكاه فى صورة بيع الصحيح بالمكسور والصحيح وسكت عنه ، وعلله بأن صاحب الصحاح حاكى وحكاه فى مسألة بيع الصحاح والمكسر بالصحاح والمكسر ورد عليه •

وأما مسألة بيع الصحاح والمكسر بالمكسر فجزم بالبطلان ولم يحك فيها خلاف والقياس جريانه وجزم القفال أيضا في مسألة الدنانير العتق والجدد بمثلها أو بجدد أو عتق بالبطلان ، وصرح صاحب البيان بحكاية الوجه عن بعض أصحابنا الخراسانيين في نوعي الجنس الواحد مطلقا ، وقد تقدم منى التنبيه في فرع ذكره القاضي أبو الطيب اذا اشترى دنانير بدنانير فوجد ببعضها عيبا من جنسها كان البيع باطلا ، وخالف الشيخ أبو حامد والمحاملي والماوردي ، ونبهت على أن مخالفتهم انما تتم اذا فرعنا على هذا الوجه ، مع أنهم في هذا الموضع صرحوا بأنه لا يجوز بيع الجيد والرديء بالجيد والرديء ، وابن الصباغ قال في ذلك : ان الذي يجيء على المذهب ما قاله القاضي أبو الطيب والأمر كما قال ، وهذا الوجه موافق لمذهب أبي حنيفة العاضي أبو الطيب والأمر كما قال ، وهذا الوجه موافق لمذهب أبي حنيفة الجنس كما تقدم على المنصيل المذكور ،

وهذا القائل من أصحابنا وأحمد لم يطرداه ، بل خصاه باختلاف النوع لا غير وصاحب التقريب قصره على الصحيح والمكسور ، وكذلك امام الحرمين وافق على ما قاله صاحب التقريب ، وقال : ان التوزيع فى أصلها باطل عندى ، وهو فى هذه الصورة نهاية الفساد ، فان الصفقة اذا انطوت على عشرة من جانب ، نصفها مكسورة وعلى عشرة على هذا الوجه من الجانب الثانى ، فتكلف التوزيع فى هذا غلو واشتغال بجلب التفاضل على مكلف ، وقد صارت الماثلة محسوسة بين الجملتين ثم هو فى وضوحه فى المعنى يعتضد بما يقرب ادعاء الوفاق فيه ، فمازال الناس يبيعون المكسرة بالصحاح والمكسرة لو قسمت لكان فيها قطع كبار وصغار ، والقيمة تنفاوت فى ذلك تفاوتا ظاهراً ، ثم لم يشترط أحد تساوى صفة القطاع فقد خرجت هذه المسائل على ما ذكرناه أولا ، فمن راعى التوزيع أفسد البيع ومن تعلق بما ذكرناه حكم بالصحة لتحقق تماثل الجملتين ،

ولأجل هذا الكلام من الامام قطع الأرغياني (١) _ على ما حكى عنه فى فتاوى النهاية _ بالصحة وهو المختار لما سنذكره ، وأشار الغزالي فى الوسيط الى ترجيحه ، وقال فى البسيط : ان القياس الصحة قال : ولأيزال الناس يتبايعون الدراهم وهى تشتمل على الصحاح والمكسرات ، والمكسرات منها تشتمل الكبار والصغار وكذلك الدنانير تشتمل على أنواع مختلفة يعرف الصيارف صرفها ، وفضل بعضها على بعض ، ولم يتكلفوا قط تمييزها ، وكذلك التمر اذا يبع بالتمر ، ويشتمل الصاع على تمرات رديئة وأخرى جيدة ، ولوفصلت لتفاوت قيمتها ، وابطال بيعها بعيد ،

واعلم أن هذه المسائل التي استشهد بها فيها توقف ، لأن صاحب التتمة ثم صاحب البحر ذكر أنه ان ميز بين صغار التمر وكباره فباع صاعا من الصغار ، وصاعا من الكبار ، بصاع من الصغار وصاع من الكبار ، فالحكم كالحكم فيما لو باع درهما ودينارا بدرهم ودينار وهما من ضرب واحد ، فأما اذا لم يميز بين الصغار والكبار ولكن أراد أن يبيع صاعين بصاعين ، فلاشك أنه يشتمل كل عوض على الصغار والكبار ، فما حكم العقد ؟ اختلف

⁽١) لمله المرغيناني في النهاية على فتاوى الهداية وقد جاء بعده صفحة ٢٦٣ المرغينساني

أصحابنا فمنهم من قال: اذا كان بين أحد العوضين تفاوت لا يصح العقد، وان لم يكن متميزا، والشرط فى بيع مال الربا بجنسه أن تتساوى أجزاء كل واحد من العوضين لأن الاختلاف بين الأجهزاء يقتضى أن يفرد البعض، وتحقيق المقابلة والتقسيط يؤدى ذلك الى الربا، وهو اختيار القاضى (١) الامام حسين.

ومن أصحابنا من قال : اذا باع صاعا بصاع ، وفي كل واحد منهما صغار وكبار ان كانت الصغار ظاهرة فيما بين الكبار ، بحيث يتعين ذلك للنظار ، لكنه من غير تأمل ، فلا يصح العقد ، وان لم تكن الصغار ظاهرة فيها بين الكبار فالعقد صحيح وصالح كما لو باع أرضا وفيها معدن ذهب بذهب ، ان كان المعدن ظاهراً لا يصح العقد ، وأن لم يكن ظاهراً يصح العقد ، فعلى هذا يحتاج أن يفرق بين أن تكون الصغار مختلطة بالكبار ، وبين أن تكون مفردة ، لأنه لو التقط الصغار عن الجملة وميزها عنها ثم باع الصغار والكبار بالصغار والكبار فيكون الحكم على ما تقدم ، والفرق أنَّ عند التمييز كل نوع مقصود في نفسه وعند الاختلاط الجملة مقصودة ، وكل نوع في نفسه غير مقصود ، وتظهر هذه المسألة أن عند الاختلاط لو باع صاعين بدرهمين ثم خرج أحد الصاعين مستحقا يسترد بازائه درهما من الجملة واذا كانت الصغار مفردة عن الكل فخرج كل أحد القسمين مستحقا لا يسترد بازائه درهما من الثمن ، وانما يسترد ما يقابله باعتبار القيمة . اتنهى كلام صاحب التتمة ، وملخصه عند عدم التمييز وجهان (أحدهما) لا يصبح مطلقا (والثاني) ان كانت ظاهرة تظهر من غير تأمل لم يصح • والأصح الوجهان ضعيفان ، والصواب الصحة مطلقا عند عدم التمييز ، ســواء ظهرت أم لم تظهر ، فان فى صحيح مسلم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أخا بنى عدى الأنصارى 4 فاستعمله على خيبر فقدم بتمر جنيب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أكل تمر خيبر هكذا ؟ قال : لا والله يا رسول الله ، انا نشترى الصاع بالصاعين من الجمع ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تفعلوا، ولكن مثلا بمثل أو بيعوا هذا واشتروا بثمنه من هذا ، وكذلك الميزان » وجه الدلالة أن الجمع اسم لما يجمع أنواع التمر ، وقد خيره النبي صلى الله

⁽١) كذا ولعله (وهو أختيار ألامام والقاضي حسين) (ط) .

عليه وسلم بين أن يشترى صاعا من الجنيب بصاع منه ، وبين أن يشترى بشمنه ، ولم يفصل النبى صلى الله عليه وسلم بين أن يكون بعض الأنواع ظاهراً من ذلك أو لا ، مع أن الجمع يظهر الاختلاط فيه ، وان كان غير متميز والله أعلم .

وأما اذا كان كل نوع متميزاً منفصلا ففي الحاقه بما يدل عليه الحديث نظر أن المختلط لا يوزع أهل العرف الثمن عليه ، بل يقومون شيئا واحدا والتمييز يقوم أهل العرف كل واحد على حدة والله أعلم ، وبما ذكرته وما قاله صاحب التتمة يظهر وجه الاعتراض على ما استشهد به الامام والغزالي ، فعند عدم التمييز ألحق ما قاله الامام استدلالا بالحديث وهو الذي أورده صاحب التهذيب وعند التمييز الصحيح عند جمهور الأصحاب البطلان ، قال الروياني : وأصحاب أبي حنيفة يلزمون هذه المسألة فيقولون : ان خلط الصيحاني بالبرني أو الكبار بالصغار ثم باع صاعا بصاع يجوز عندكم ، ولو الصحيح أفرد كل واحد ثم باع لم يجز قال : وهذا مشكل ان سلمنا ، والصحيح ما ذكرنا ، يعني من التفصيل الذي ذكره هو وصاحب التتمة والله أعلم ،

(وجه الاعتراض) على ما استشهد به الامام والغزالي والصحيح عند جمهور الأصحاب البطلان وهو مذهب مالك ، واختاره القاضي أبو يعلى من الحنابلة ، وعن أحمد رواية بمنع ذلك في النقد ، وتجويزه في التمر ، لأن الأنواع في غير الأثمان يكثر اختلاطها ويشق تمييزها ، ثم ان صاحب التقريب على ما قاله الامام احترز في الوجه الذي حكاه عن مسألة نص الشافعي رضي الله عنه في المراطلة بما يقتضي عدم طرده فيها ، فان الشافعي فرض مسألة المراطلة في العثتي وهي نفيسة ، والمروانية وهي دونها ، ثم فرض من الجانب الثاني مائتي دينار وسطاحتي لا يتحقق معنى المسامحة ، واذا لم يتحقق ذلك اقتضى العقد من الشقين طلب المعاينة ، وهذا يقتضى التوزيع وهو يفضى الي التفاضل لا محالة ، فلأجل ذلك لا يعرف خلاف في مسألة المراطلة ، وان نقل الخلاف في مسألة المراطلة ، والمكسرة ،

ولكن امام الحرمين قال: ان قياسه يقتضى القطع بالصحة فى مسألة المراطلة قال: وما ذكرته فى هذه الصورة من التصحيح رأى رأيت وهو

خارج عن مذهب الشافعى رحمه الله وأصحابه ، وتابعه الغزالى فى البسيط وقال: انه ليس يتبين فرق بين مسألة المراطلة وبين ما لو باع خمسة مكسرة وخمسة صحيحة بمثلها ، وقد ذكر الأصحاب فى هذه المسألة خلافا ولم يذكروا فى مسألة المراطلة خلافا ، ثم قال فى آخر كلامه: هذا نقل المذهب ووجه الاشكال ، وقد قال القرافى فى كتابه المسمى _ بمآخذ الاشراف ، على مطالع الانصاف فى مسائل الخلاف _ ان الطريقة المتقدمة يعنى ضريق التوزيع والجهل بالمماثلة لا تأتى فى مسائل هذه المرتبة كمسائلة المراطلة ، ومسائلة المراطلة ، و و و المكلم و

وقال ابن أبى الدم فى قول القاضى أبى الطيب بصحة العقد: اذا علمنا أن قيمة المد مثل الدرهم كما تقدم أنه قريب من مسألة المراطلة التى خالف الامام صاحب المذهب فيها ، فان للنظر فيها مجالا ، وذلك أنه اذا راطل مائة رطل مائة دينار عتق ومائة مروانية بمائتى دينار وسط ، فان فرض مساواة الوسط للمائتين العتق والمروانية فى القيمة صح العقد كما هو مذهب القاضى أبى الطيب ، وان فرض التفاضل أو الجهل بالتماثل وجب القول بالفساد قطعا ، يعنى على رأى الامام أيضا لما ذكره من العلة ، قال الغزالى : ويتجه لهم يعنى للخصم له في هذه الصورة التمسك بقوله عليه السلام : « الذهب بالذهب وزنا بوزن » وقد قال فى آخر الحديث « جيدها ورديئها سواء » في شرح الميرغينانى ، والله أعلم ،

قال: وحقق واذلك بأن الواجب مقابلة الذهب بالذهب بوزن العين لا برعاية الصفة ولو روعيت الصفات لما تصور تصحيح بيع صاع من تمر ، اذ ما من صاع الا ويشتمل على تمرات رديئة مختلفة ، لو ميزت لاختلفت قيمتها ، وذلك مما لا يرعاها الشرع قطعا ، ولا فرق بينها وبين محل النزاع ، فانه لازم على مساق المذهب ، فنقول : قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «جيدها ورديئها سواء » ان كان حديثا أراد به ما اذا اتحد الجنس ، فأما اذا اختلف النوع فهو مستخرج بالدليل ، وهو أن المسائلة في المعاملة قد تعبدنا بها والتوزيع يفضي الى مفاضلة لا محالة بدليل أن الدينار الجيد لو كان لواحد والدينار الردى الآخر لا يتقاسمان الدينارين بالسوية ، بل

يستحق صاحب الجيد زيادة ، ولا يستند استحقاقه لملك الزيادة الى القسمة اذ القسمة افراز للحق لا يزيد به الحق ولا ينقص ، فليس ذلك الالاقتضاء العقد ، هذه المقابلة عند تعدد العاقد ، فلا تختلف المقابلة باتحاد العاقد .

ثم قال : هذا طريق التوزيع ، وفيه غموض لا ينكره من تأمله ، وهو الاستدلال الذي استدل به القرافي لهم من الحديث ، وقد ذكره كذلك المتقدمون والمتأخرون من الموافقين والمخالفين ، وذكروا أيضا قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عبادة « لا تبيعوا الذهب بالذهب » الى أن قال « الا مثلا بمثل سواء بسواء » قالوا : ما جاز بيع الفضة بالفضة والذهب بالذهب سواء بسواء ، ولم يفرق بين أن تجمع الصفقة نوعا واحدا أو نوعين ، وكذلك قال في الطعام « الاكيلا بكيل » قالوا : ولأنه اما أن يكون الاعتبار المساواة في المقدار أو في القيمة لا جائز أن تكون في القيمة ، لأنه لا خلاف أنه اذا باع درهمين صحيحين بمكسورين يجوز وان كانت قيمة الصحاح أكثر ، وأجاب الشيخ أبو حامد وغيره بأن الخبر حجة لنا ، لأنه قال : « الا سواء بسواء » وانما جاز في الدرهمين الصحيحين بالمسورين ، متفق وليس سواء بسواء ، وانما جاز في الدرهمين الصحيحين بالمسورين ، متفق وليس كذلك في مسألتنا ، وأما اعتبار المماثلة فانما التماثل بالقدر ، غير أن القيمة كما قال الماوردي يعرف بها تماثل القدر وتفاضله ، والله أعلم ،

وبعد أن ذكر الجورى طريق التوزيع قال: واستدل المدينى بهذا الدليل ثم ذكر أنه لابن سريج وزعم أنه تعد ، لأنه يلزمه المنع من صاعى برنى بصاعى سهرير بجواز أن يستحق أحدهما صاعى السهرير فيرجع صاحبه بقيمته من البرنى ، وهو نصف صاع ، فيصير الى أن أعطى صاعا ونصفا برنيا بصاع من سهرير ، قال : فان كان اقتحم المنع من ذلك ، ولا أراه فاعله ، لزمه أن لا يجيز التمر بالتمر حتى يكونا متماثلى القيم ، على أنه قد تنخفض قيمتهما بعد ذلك فيدخل ما خافه ، وهذا الاعتراض ضعيف ، لأن صاع السهرير مقابل بصاع من البرنى لا غير وقد أبطله الجورى ، وبسط الكلام فى ابطاله والله أعلم ،

واعلم أن المرتبة الأولى اعتضدنا فيها بحديث القلادة ، وأما في هـذه المرتبة فلا دلالة فيه ، لأن القلادة اختلف الجنس فيها فلم يبق لها هنا الا

التمسك بالمعنى والنظر فى الحاق هذه المرتبة بالأولى ولذلك خالف فى هـذه بعض من وافق فى الأولى ، ومذهب مالك فى مسألة المراطلة كمذهب الشافعى رحمهما الله • قال ابن عبد البر : وأما الكوفيون والبصريون فجائز ذلك كله عندهم ، لأن ردىء التمر وجيده لا يجوز الا مثلا بمثل •

- (فروع) قال الماوردى: اذا باع مائة درهم صحيحا ومائة درهم غلة بمائة درهم صحيحا ومائة درهم غلة بمائة درهم صححاح ومائة درهم غلة فان اختلف جوهر الصحاح من هذا العوض وجوهر الغلة من هذا العوض لم يجز ، والا فوجهان ، وهذا يبين محل الخلاف وهو ما اذا كانت راجعة لأمر زائد على جوهر العوضين أما اذا اختلف جوهر العرض مع المضموم فيبطل جزما ، هكذا يقتضيه هذا الكلام ،
- (فسمع) ذكر القاضى أبو الطيب فى مسألة المراطلة علة الجواز فى يبع الدينار الجيد بالردى، أن أجزاء الجيد متساوية القيمة ، وأجزاء الردى، متساوية القيمة ومقتضى هذه العلة أنه لو فرضت الرداءة فى طرف من الدينار و بقيته جيد _ أنه لا يجوز يبعه بجيد ولا ردى، ولا بمثله ، والظاهر خلافه ، لأن الدينار شىء واحد لا يوزع الثمن على أجزائه بالقيمة ، وانما يقصد جملته ، ولو فرض اختلاف رداءته كالصاع من التمر المختلط ، والله أعلم ،
- (فحرع) أطلق صاحب التلخيص تبعا للشافعي وللأصحاب أنه لو باع عتقا وجدداً بعتق وجدد متماثلين في الوزن لم يجز وينبغي أن يقيد ذلك بما اذا اختلفت قيمة العتق والجدد أو كان الغرض يختلف بها أما اذا لم يختلف كما هو الواقم اليوم ، فينبغي أن لا يضر ذلك •
- (فسرع) جعل نصر المقدسي من جملة الأمشلة في هـذه المرتبة : دينار (١) صحيح ودينار رباعيات بدينارين صـحيحين أو رباعيان قال : وكذلك في الدراهم (قلت) ومقتضى ذلك أنه لو باع درهما بنصفين وزنهما

⁽۱) كذا في الأصل وفي هن و ق ويستقيم اذا أثال : (دينارا منحيحا ودينارا رياميا بدينارين منحيحين أو رباميين) (ط) .

درهم لم يجز، وأن كان الرواج وأحداً وهو يبين مرادهم بالمكسور، وأنما بهت على ذلك لأنه قد يتوهم أن المكسور والمقطوع الذي لا يروج رواج الصحيح وكذلك عن نصر رحمه الله تعالى من هذه المرتبة مد حنطة شامية ومد حنطة مصرية بمدين مصريين أو شاميين في (١) أنه من كلام الشافعي فلينظر و

(فسرع) من فروع هسذه المرتبسة

لو باع ذهبا مصوغا وذهب غير مصوغ بذهب ، مقتضى المذهب أنه لا يجوز لأن الثمن يوزع عليهما ، لأن المصوغ متقوم مخالف لغير المصوغ . أما لوباع ذهبا مصوغا بذهب غير مصوغ جاز ، ونقلوه عن نص الشافعى .

(فائدة) قال صاحب التلخيص : الربا لا يقع من طريق القيمة الا فى أربعة مواضع • وذكر هذه الأمثلة المتقدمة فى قاعدة مد عجوة ، وأنت اذا وققت على ما تقدم علمت أن ذلك ليس اعتباراً للقيمة فحسب ، والله أعلم •

(فرع) أطلق صاحب التهذيب والرافعي أنه اذا خلط الجيد بالردى، أو الحنطة النقية بالبخسة ثم باع صاعا منه بمثله ، أو باع بصاع ردى، جاز ، لأن أحد النوعين اذا لم يتميز عن الآخر لا يوجب التوزيع بالقيمة ، بل تتوزع الأجزاء فيصير كما لو باع جيدا بردى، فيحتمل أن يكون مراده ما قاله صاحب التتمة فيما تقدم ، اذا لم يظهر من غير تأمل ، ويحتمل أن يكون مطلقا كما أخبر به استدلالا بالحديث ، وقياس ذلك أنه اذا خلط نوعين من الذهب وضربهما دينارا واحدا أو خلطه بمثله ، أو خلط دنانير أو دراهم من نوعين حتى صارت لا تتميز ثم باعها بمثله ، أو خلط جنسا بجنس آخر ثم باعه بأحدهما ، مقتضى كلام القاضى حسين أنه يصح أيضا فانه قال بعد أن ذكر أن التمر الهندى مع التمر البصرى جنسان ، قال وبيع مدى كرماني ومد بصرى بمد تمر شحرى ان كان متفرداً يجوز وان كان مجتمعا لا يجوز .

(قلت) ومراده بالشحرى الهندى ، وأما الكرماني فيتعين أن يكون مراده به نوعا من الهندى ، لأنه لو كان نوعا من البصرى جاز مطلقا لاختلاف

⁽١) بياض بالأصل فحرر ولعل السقط (تقريره) أو (بحثه) أو (حكايته) والله أعلم (ط)

الجنس ، وان كان نوعا من الهندى فقد باع الهندى بالهندى مع جنس آخر ، فان كان الاختلاط مسوغا كذلك فليكن مسوغا فى سائر صور اختلاف الجنس ، كقمح وشعير ، والمعروف أنه لا يجوز ، والله أعلم .

(فسمع) اذا ثبت أن اختلاف النوع نص كما هو المذهب المشهور ، فيصير بيع الربوى بجنسه مشروطا بأربعة شروط (الحلول والتماثل والتقابض وكون كل عضو من نوع واحد) وقد نبه أبو حامد فى الرونق على ذلك ، وجعل هذا الشرط الرابع من شروط الصرف ، وكذلك المحلى فى اللباب ، وما أقدر الكتابين أن يكونا كتابا واحدا ثم لننبه لأمور (أحدها) أن الأصحاب أطلقوا اختلاف النوع واختلاف الصفة ، ولم يبينوا النوع من الصفة وكأن المراد بالصفة الجودة والرداءة والصغر والكبر ، والمراد بالنوع اختلاف أنواع التمر وشبهه ، لكن عد الصحة والتكسير فى الوصف أقرب من عدها فى النوع ، والأمر فى ذلك قريب ، فان الحسكم متحد فان المذهب المشهور المنع فى الجميع والوجه الذى حكاه الفورانى الجواز فى الجميع ، في مسألة المراطلة وما يظهر بين الصحاح والمكسرة واحترز فيه كما تقدم عن مسألة المراطلة وما يظهر بين الصحة والتكسير ، وبين الجودة والرداءة منقدح ، والله أعلم ،

(الثانى) أن اختلاف القيمة هل يشترط فى النوعين كما قيل به فى الجنسين على وجه ؟ قد علمت ما يقتضيه كلام الشافعى فى ذلك وأن ظاهره الاشتراط وقد شرطه المصنف فى التنبيه ، ولا شك أن كل من شرطه فى الجنسين ففى النوعين أولى ، وقد اشترطه ابن الصباغ هنا وان لم يتعرض له عند اختلاف الجنس ، وهو أقرب الى كلام الشافعى رحمه الله والأصحاب

(الثالث) الألفاظ التي وقع التعرض لها في كلام المصنف في هذا الفصل « النوع » قال ابن سيده: الضرب من الشيء • وقال الجوهري: النوع أخص من الجنس والعجوة ضرب من أجود التمر بالمدينة ونخلتها تسمى ليئة قاله الجوهري وقال ابن الأثير: أكبر من الصيحاني يضرب الى السواد من غرس النبي صلى الله عليه وسلم • وقال الأزهري: أن الصيحاني الذي

يحمل من المدينة من العجوة • والبرني ــ بضم البــاء ــ ضرب من أجود التمر • قاله الحوهري • وفي الحديث « أمر أن يؤخذ البرني في الصدقة » والبردي بالفتح نبات معروف • قاله الجوهري • واللون قال الهروي النخل كله ما خلا البرني ، والعجوة يسميها أهل المدينة الألوان • وفي حديث عمر ابن عبد العزيز أنه كتب في صدقة التمر أن يؤخذ في البرني من البرني وفي اللون مـن اللون • قالوا : اللون ألذ • قال : وجمعـــــه الألوان • وقال الجوهري : اللون النــوع • واللون ألذ • قال : وهو ضرب من النخــل ، والصيحاني قال الجوهري : ضرب من تمر المدينة ، وقال الأزهـري : الصيحاني من جملة ألوان العجوة جنس معسروف ، وهو ألوان • وهـــذا الصيحاني الذي يحمل من المدينة من العجوة والبُر°ني قال الجوهري: ضرب من التمر والحشف • قال ابن فارس : هو أردأ التمر ، يقال « أحشفا أبو نصر عن الأصمعي قالا : الحشفة الواحدة من ردىء التمر ، والحشفة القطعة من الجبل الغليظة • عن ابن عباس قال « كانت الأرض كلها ماء فبعث الله تعالى ريحا فنسخت الأرض حتى ظهرت حشفة ، فخلق الله تعالى منها والحشيف الثوب الخلق، والجمع : قال الدارقطني : يقال كل شيء من النخل لا يعرف اسمه فهو جمع • وكذلك قال الرافعي وابن سيده في المحكم قال: كل لون من التمر لا يعرف اسمه • قال وقيل: هو التمر الذي يخرج من النوى •

وقال ابن وهب عن مالك: والقاسانى ... بفتح المقاف وسكون الألف والسين المهملة أو الشين المعجمة وبعد الألف نون ... قال ابن السمعانى: هذه النسبة الى قاسان ، وهى بلدة عند قم ، وأهلها شيعة ينسب اليها جماعة من العلماء ، والسابورى ... بفتح السين المهملة وضم الباء الموحدة بعد الألف وبعدها الواو وفى آخرها راء ... هذه النسبة مشتركة بين ثلاثة

⁽۱) هو مثل يضرب على ما يصيب المرء من غين مركب وللمثل صبورة أخرى هي (أغلام وسوء كيلة 1) (ط) ،

⁽٢) يعنى بيت الله الحرام ، أي الكعية حرسها ألله وأثرفها ، (ط)

أشياء: نسبة الى سابور بلدة بفارس • قال ابن السمعانى: وظنى أنها حد نسابور كان بها جماعة من أهل العلم ، ونسبة الى جد اسمه سابور منهجماعة من أهل العلم أيضا (والثالثة) نسبة الى ملك من ملوك العجم ، وهو سابور المشهور بذى الأكتاف بن هرمز بن موسى بن بهرام بن هرمز بن سابور بن أردشير بن بابك بن ساسان وهو الذى ينتهى الميه آخر ملوك الفرس الذى وافى سعد بن أبى وقاص وهو يزدجرد بن شهريار بن كسرى ابن قباذ بن فيروز بن يزدجرد بن بهرام حسور بن يزدجرد بن سابور ذى الأكتاف • وهؤلاء كلهم ملوك •

وجعل ابن الرفعة سابور ههنا بنيسابور، وقال الشيخ تاج الدين الفزارى: انه الملك، والقراضة القطع، تقرض من الدينار للمعاملة فى صغار العوائج وهى تنقص عن الصحاح، ويجوز فيها فى كلام المصنف فى الموضعين الجر على الصفة، والنصب على التمييز، وقد اشترط ابن الصباغ فى البطلان أن يكون المكسر المضموم الى الصحيح قيمته دون قيمة الصحيح وذلك تفريع على رأيه فى اعتبار القيمة ومقتضى اطلاق الأكثرين، وعدم اعتبارهم القيمة أن لا فرق ويوافقه قول نصر المقدسي فى التهذيب أنه لا يصح بيع دينار صحيح ودينار رباعيات بدينارين صحيحين الا أن يكون ذلك معروضا فى رباعيات تخالف قيمتها قيمة الصحيح فان ثبت أنه لا فرق فيجب طرد مثله فى درهم ونصفين بدرهمين والصحيح فان ثبت أنه لا فرق فيجب طرد مثله فى درهم ونصفين بدرهمين والصحيح (۱) « » البغلية « » والموانية « » والهاشمية العامة « » والحدث أو المحدثة و المحدث أو المحدثة و المحدث أو المحدثة و المحددث المحدد المحددث المحدد المحدد

والردىء اما بانمحاء السكة أو بعدم الطبع أو بنقصان الوزن ، كذلك قال الفارقى ، وليس الردىء هو المغشوش بغير الذهب ، فان ذلك هو مسألة مدعجوة بعينه لأنه يشتمل على ذهب وغيره ، والعتق النافقة « » والضرب المكروه « » والفرب الوسط « » والقطاع أظنها القراضة ، وقد تقدم من كلام بعض الأصحاب ما يقتضى أن الرباعيات منها

⁽١) ما بين الاقواس بياض بالأصل وهي اوزان تلك النقود .

والذي نعرفه أن الصحيح من الدينار اثنا عثر درهما والدراهم المروانية وزن الواحد منها سنة درانيق وقد مر بك في فصل ضرب النقود في الاسلام في الجزء الخامس فراجمه (ط) .

ولعله محمول على ما اذا اختلفت القيمة والرواج ، أما اذا لم تختلف كالأنصاف مع الدراهم فى هذا الزمان فلا يظهر تفاوت ، والمراطلة لفظ قديم ، قاله مالك فى الموطأ ، وروى فيه عن سعيد بن المسيب أن يراطل الذهب بالذهب فيفرغ ذهبه فى كفة الميزان ويفرغ صاحبه الذى يراطله ذهبه فى كفة الميزان الأخرى، فاذا اعتدل لسان الميزان أخذ وأعطى ،

قال ابن عبد البر: قد روى هذا عن ابن عمر وغيره و وقال الأزهرى (۱) « » وفى كلام الحنفية دراهم غطريفية قالوا: وهى منسوبة الى غطريف ابن عظاء الكندى أمير خراسان أيام الرشيد ، كذا فى المعرب ، وقيل : وهو خال هرون الرشيد ، ويوجد فى كلام الأصحاب دينار شلابى (۲) وهو نسبة ودينار جعفرى وأظنه نسبة الى المتوكل ، فأن اسمه جعفر ودينار أهوازى وهو نسبة الى الأهواز (الثالث) أن المصنف ذكر فى الفصل ما اذا كان كل من الجنسين أو النوعين مقصوداً أما اذا كان أحدهما غير مقصود فسسيأتى له أمثلة فى فصول متفرقة بعد ذلك ، ان شاء الله تعالى و

(فحرع) كل ما ذكرناه فيما اذا كان بين العوضين ربا الفضل وهو ما اذا بيع الربوى بغير جنسه وفى الطرفين أو أحدهما شيء آخر فينظر ان اتفقا ، فان كان التقابض فى جميع العوضين جاز أيضا ، كصاع حنطة وصاع شعير بصاعى تمر ، أو صاع تمر وصاع ملح ، وان كان التقابض شرطا فى البعض دون البعض ففيه قولا الجمع بين مختلفى الحكم ، لأن ما يقابل الدرهم من الشعير لا يشترط التقابض ، وكذلك صاع حنطة وثوب بصاع شعير ، ممن صرح بهذه الأحكام الرويانى والرافعى والماوردى والبغوى ، وقد يكون (٢) قال الرويانى : وكذلك اذا باع سيفا محلى بفضة بدنانير فيه قولان لأنه صرف وبيع ،

ا فسرع) لو باع داراً مسوهة بذهب بدنانير أو مسوهة بالفضة بدراهم ، وكان التمويه بحيث اذ! فحت يخرج منه شيء لم يصح والأصسح

⁽۱) كذا بالأصل مع عدم ذكر قول الإزهرئ (م.)

 ⁽۲) كذا بالأصل فحرد (ش) قلت ولعله « شامى نسبة الى الشام » (ط) ...

⁽٣) ولعله ﴿ وقد يكون اللموضان مختلفين قال الروياني اللغ ﴿ ﴿ طَ ﴾ .

ما ذكره القاضى حسين وغيره ، فلو باع المموهة بالذهب بفضة ، أو المموهة بالفضة بذهب ــ فان كان بحيث اذا نحت لا يحصل منه شيء ـ صح ، واذا كان يحصل منه شيء ففيه قولان مبنيان على القولين فى الجمع بين مختلفى الحكم ، قاله القاضى حسين ، ولو باع داراً بذهب فظهر فيها معدن ذهب ففى صحة البيع وجهان (أصحهما) عند البغوى والرافعى الصحة ، لأنه تابع بالاضافة الى مقصود الدار ، وقد تقدم فى كلام صاحب التتمة الجزم بهذا ، ومحله اذا لم يكن المعدن ظاهراً وهو يوافق التفصيل المذكور فى بيع القمح المختلط بالشعير وكونه يعتبر فيه أن يكون مقصوداً اذا بيع بغير جنسه ،

(ولعلك) تقول : قد تقدم فيما اذا باع دراهم بدراهم وظهر فيها معيب أن جماعة اختاروا البطلان وخرجوه على قاعدة مد عجوة ، والذى ظهر به الاختلاف لم يكن مقصوداً عند العقد فهلا كان المعدن كذلك ؟ (والجواب) أنه فى بيع الدراهم بالدراهم يشترط المماثلة ، وقد ظهر انخرامها بانقسام العوض الى صحيح ومعيب والدار المبيعة بالذهب وهى مقصدودة لا ربا فيها ، والربوى الذى ظهر فيها لم يكن مقصوداً (أما) لو كان المعدن ظاهرا حين البيع لم يصح البيع كما تقدم عن صاحب التتمة ،

ولو باع داراً فيها بئر ماء وفرعنا على أن الماء ربوى فأصح الوجهين عند الرافعى الصحة للتبعية ، ولم يفرقوا بين أن تكون البئر ظاهرة وقت البيع أو لا ، لأن البئر وان كانت ظاهرة فهى تابعة لمقصود الدار بخلاف المعدن فانه اذا كان ظاهراً يقصد وحده ولا تعلق له بالدار وسيأتى فى بيع الدار بحث عند ذكر المصنف بيع الشاة اللبون المبلون .

ولو باع بقرة بلبن بقر ثم ظهر أن فى البقرة لبنا ، فقد ذكر البغوى هنا أنه لا يصح واستدل به للوجه القائل بعدم الصحة فيهما اذا ظهر المعدن فيحتاج على ما صححه هو والرافعى الى الفرق ، أو طرد الحكم ، وقد فرق ابن الرفعة بأن الشرع جعل اللبن فى الضرع فى المصراة بمنزلته فى الاناء ، والمعدن ليس كذلك ، (قلت) قوله : ليس كذلك ان أراد لم يأت فيه نص يدل على ذلك فمسلم ، ولكن لا يمتنع أن نلحقه بذلك ، لأنه فى معناه ، وان أراد أن الشارع حكم فيه بخلاف ذلك فممنوع والله أعلم ، قال ابن الرفعة :

ووزان اللبن يبع الدار المصفحة بالذهب بالذهب وأنه لا يجوز لأنه من قاعدة مد عجوة ا هـ •

(فسرع) لو أجر حليا من الذهب بذهب يجوز ولا يشترط القبض في المجلس قاله صاحب التهذيب ولو باع دارا فيها صفائح ذهب بفضة فهو صرف وبيع ففيه قولان ، قاله الروياني ، قال : فاذا قلنا يصح فلابد من تسليم الدار ، وما يقابل الصفائح من البدل في المجلس ، وما يقابل الدار لا يعتبر قبضه في المجلس ، ولو باع داراً فيها صفائح ذهب بدار فيها صفائح فضة يمكن جمعها ، وقلنا : يصبح فلابد من قبض الدارين في المجلس لأن قبض ما عليهما يكون بقبض الدارين ، هكذا ذكره الروياني ، ولو قبل بأن تسليم الذهب والفضة واجب في المجلس ، وهذان عقدان فيكون عقد الصرف التنفي تسليم شيء آخر غير ما ورد عليه عقد الصرف ، فينبغي أن يبطل المقد كذلك بحثنا ، وسأكرر هذا في مسائل متعددة الي أن يفتح الله فيله بجواب أو يبين الحق في ذلك والله أعلم ،

(فحمع) الشفيع اذا أراد أن يأخذ هذه الدار بالشفعة • قال الروياني: فلابد من أن يسلم قدر ما يقابل الصفائح في المجلس ويتسلم الدار •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يباع خالصه بهشوبه كحنطة خالصة بحنطة فيها شعير او زوان (۱) وفضة خالصة بفضة مفشوشة ، وعسل مصفى بعسل فيه شمع و لان احدهما يفضل على الآخر ، ولا يباع مشوبه بهشوبه كحنطة فيها شعير أو زوان وفضة مفشوشة بفضة مفشوشة أو زوان بحنطة فيها شعير أو زوان وفضة مفشوشة بفضة مضمع بعسل فيه شمع ، لأنه لا يصلم التماثل بين الحنطتين ، وبين الفضتين ، وبين الفضتين ، وبين العسلين ، يجوز أن يباع طعام بطعام وفيه قليل تراب ، لأن التراب يحصل في سفوف الطعام ، ولا يظهر في الكيل ، فان باع موزونا بموزون من جنسه من اموال الربا وفيه قليل تراب لم يجز لان ذلك يظهر في الوزن ويمنع من التماثل) .

(الشرح) هذا الفصل يتضمن القسم الثانى من أقسام قاعدة (مد عجوة) وهو ما يكون أحد الجنسين فيه غير مقصود كما تقدم التنبيه عليه ،

⁽١) الزوان بكسر الزاى المشددة بعدها وأو وألف ونون وهو حب يخالط البر (ط) .

وهو على قسمين (منه) ما يكون بحيث لو فصل وميز لكان قد يقصد حينئذ، ويقابل بالأعراض وحده كالشعير المخالط للحنطة والنحاس المخالط للفضة، والشمع المخالط للعسل (ومنه) مالا يكون مقصوداً بوجه كالتراب والقصل والزوان والشيلم وكلا القسمين اما أن يكون في المكيل أو في الموزون، فان كان في الموزون امتنع مطلقا لما ذكره المصنف في كلامه من أن ذلك يظهر في الوزن ويمنع التماثل وان كان في المكيل فاما أن يكون المخالط قد لا يظهر أثره على المكيل كالشعير اليسير جدا المخالط للحنطة والزوان والقصل اذا كان كذلك والتراب أيضا كذلك فلا يضر، لأن ذلك يحصل في سفوف الطعام وقد زاد بعض الأصحاب على العلة المذكورة أن ذلك قل في سفوف الطعام فتسومح به ، ولا حاجة الى ذلك مع فرض أن ذلك لم يؤثر في المكيال ، نعم قد يقال : ان ذلك لابد أن يؤثر ولو يسيراً ، لكن ذلك يؤثر في المكيال ، نعم قد يقال : ان ذلك لابد أن يؤثر ولو يسيراً ، لكن ذلك في المكيال امتنع فهذه جملة الفصل ،

(وحاصله) الحكم في الكيل بالامتناع الا فيما لا يظهر أثره على المكيال في المكيل ، وذلك مقتضى عبارة الشافعي رحمه الله في المختصر ، فانه قال : وكذلك كل ما اختلط به الا أن يكون لا يزيد في كيله مشل قليل التراب الدقيق وما دق من تبنه ، فأما الوزن فلا خير في مثل هذا ، وقال في الأم : وهكذا كل صنف من هذه خلطه غيره مما يقدر على تمييزه منه ، لم يجنز بيع بعضه ببعض الا خالصا مما يخلطه الا أن يكون ما يخلط المكيل لا يزيد في كيله مثل قليل التراب وما دق من تبنه فذلك لا يزيد في كيله فأما الوزن فلا خير في شيء من هذا فيه ا ه .

والعبارة الجامعة لذلك أن الربوى لا يباع بجنسه وفيهما أو قى أحدهما ما يأخذ حظا من المكيال ، وهى عبارة نصر المقدسى فى الكافى ، وقد ذكر المصنف فى تعضيد ذلك ثلاث مسائل فى آمثلة الخالص بالمشوب ، عليها (١) واحدة (الأولى) (٢) الحنطة الخالصة بالحنطة التى فيها شعير أو زوان .

⁽١) كذا في ش و ق ولمل الصوالةِ (هلتها والجنبة ۽ .

⁽٢) يعني المسالة الأولى ع

قال الشافعي في المختصر: لا خير في مد حنطة بحنطة متفاضلة ومجهولة وقال في الأم في باب المأكول من صنفين شيب أحلاهما بالآخر: ولا خير في مد حنطة فيها قصل أو فيها حجارة أو فيها زوان بمد حنطة لا شيء فيها من ذلك ، أو فيها تبن لأنها الحنطة بالحنطة متفاضلة ومجهولة ،

وقال القاضى حسين فى قول الشافعى: لا خير: أراد بقوله: لا خير يعنى لا يجوز قال الرويانى: وكنا تتوهم أن هذه اللفظة له حتى وجدناها لمالك رحمه الله فى مسائل الربا فتوهمناها له حتى وجدناها لرسول الله صلى الله عليه وسلم استعملها فى هذه المسائل، وعبارة الأم أصح من عبارة المختصر، فانه فى المختصر أخل بأحد القسمين و واتفق الأصحاب على امتناع البيع فى ذلك، وقيده ابن أبى هريرة بما اذا كان القصل كثيراً، يعنى بحيث يظهر أثره على المكيال و أما ما كان يسيراً لا يتبين فى المكيال قال: فيجوز و وكذلك امام الحرمين والغزالى فى البسيط وطردا ذلك فى الشعير المخالط للحنطة، وكلام الشافعى يرشد اليه فى قوله الا أن يكون لا يزيد فى كيله و وكلام القاضى الطيب أيضا فانه لما تكلم فى بيع الحنطة المختلطة بالشعير بمثلها قيد ذلك بأن يكون الشعير كثيراً، وذلك هو الحق الذى لا مرية فيه وينبغى أن ينزل كلام من أطلق من الأصحاب عليه و

وقد وقع فى كلام صاحب التهذيب ما يوهم المخالفة فانه قال بعد ذكر القصل والزوان: قل أو كثر، وهذا لا ينبغى أن يعد مخالفة، بل ينبغى أن يحمل القليل فى كلامه على ما ليس مقصوداً، وان آثر فى المكيل، فاختلف الحكم فى ذلك بحسب اختلاف المراد بالقليل والكثير، وضابطه أن ما كان يحيث لا يؤثر فى المكيال فلا اعتبار به فى منع المماثلة، وما كان بحيث يؤثر فى المكيال، فان كان مقصوداً فيمنع عند اختلاف الجنس واتحاده، وان كان غير مقصود فيمنع عند اتحاد الجنس لفوات المماثلة، ولا يمنع عند اختلاف الجنس لعدم اشتراطها، ولا فرق فى ذلك بين الزوان والقصل والشعير والشيلم، كما قال القاضى أبو الطيب وهو وغيره ضابطه ما ذكرناه، وعلى ذلك ينبغى أن ينزل كلام القاضى حسين وصاحب العدة ومن نحا فحوهم فانهم قالوا ـ واللفظ للقاضى حسين: ولو باع الحنطة بالحنطة وفى كل

واحد منهما أو فى أحدهما حبات من الشسعير لا يجوز ، ولو باع الحنطة بالشعير وفى الحنطة حبات من الشعير — فإن كان يسيراً — جاز ، وإن كان كثيراً فلا ، وبعضهم لا يذكر هذا التفصيل الأخير بين اليسير والكثير ، ويطلق عند اختلاف الجنس الجواز ، وهذا الكلاممنهم يوهم أن الحنطة المشوبة لا تباع بمثلها ولا بالخالصة وأن قل الخليط ، وذكر الامام فى النهاية عن الأئمة ما ظاهره يوافق كلام القاضى حسين وموافقيه ، واختصره الشيخ أبو محمد بن عبد السلام فى الغاية فأوضحه وبين ما ذكرته فقال : وقد قالوا : اذا باع حنطة بحنطة فى المكيالين ، أو أحدهما شعير أو تراب فهو ممنوع ان أثر فى التماثل ، جائز أن لم يؤثر ، ولو باع الشعير بحنطة فيها شعير — فإن كان مما لا يقصد مثله — صح البيع سواء أثر فى المكيال أو لم

قال الامام والغزالى: ولا يكترث بظهور أثره فى المكيال ولا بكونه متمولا فالنظر الى كونه مقصوداً على حياله ، يعنى أن المعتبر كون الشعير الذى خالط الخنطة قدراً يقصد غيره ليستعمل شعيراً وكذا بالعكس ، وشبهوا هذا بالمنحر م الذى قطع مدة لا يلزمه فدية الشعور التى عليها لأنها تقع مقصودة ، والله أعلم ، وكذا فى كلام صاحب التتمة وصاحب التهذيب يبين المراد من ذلك ، فقد تلخص أن الربوى المكيل اذا بيع بغير جنسه وكل منهما أو أحدهما مشوب بالآخر فالمانع كون المخالط مقصوداً لتمييزه ليستعمل وحده ، وليس لتبينه فى المكيال أثر ولا لماليته ، واذا بيع بجنسه فالمانع كون المخالط قدرا يؤثر فى المكيال ،ولا فرق فى ذلك بين المكيل والموزون كما ستعلمه من الفرع الآتى عن الشيخ أبى محمد ههنا ،

(فسرع) وهو اذا كان المخالط عند اتحاد الجنس قدراً لا يؤثر فى المكيال لكنه مقصود ، كما لو باع التمر بالتمر وفى أحد المكيالين أو فيهما طعام صغير الحب لا يؤثر فى المكيال ، ويقصد كالسمسم مثلا ، ومقتضى التفريع أنه يمتنع ويكون من (قاعدة مد عجوة) والله أعلم .

ثم ليتنبه لأمر ، وهو أن لفظ الفصل الذي أجريناه المفهوم من كلام الامام والرافعي منه أن يقصد تمييز الخليط ليستعمل على حياله ، وهذا أعم من أن

يكون هو مقصوداً في نفسه ، لأنه قد يكون مقصوداً منضماً اليغيره، ولا يقصد تمييزه ، كالأشياء التي يقصد مجموعها ، سواء امتنع التمييز فيها كخل التمر بخل الزبيب، مع أن الماء لا يقصد تمييزه عنه ولا يصح بيعه ، فهو كحنطة وشعير بحنطة وشعير وكل منهما مقصود أو أمكن تمييزه ولكنه يقصد اختلاطها ، كالقمح المشتمل على شعير كثير قد يقصده بعض الناس لرخصه أو لغرض من الأغراض ولا يقصد تمييز الشعير عنه ، وان أردنا أن قصد تمييز المبيع عن الخليط مانع فلاشك أن القصد يتعلق بتمييز الحنطة عن الشعير ، وانَّ قال : فذلك غير مرَّاد • وان حذفنا لفظ التمييز وقلنا : المانع عند اختلاف الجنس أن يكون الخليط مقصوداً استقام ، ولا يرد عليه ذلك في الطرد ، أي كل خليط مقصود مانع ولا يستقيم في العكس ، اذ ليس كل مانع يشترط أن يكون مقصوداً ، ألا ترى أن لبن الغنم المشوب بالماء يمتنع بيعه بلبن البقر المشوب والخالص كما قلنا في خل التمر وان كان الماء في اللَّبن ليس بمقصود ولا يفيد كونه يقصد تمييز اللبن عنه ، لما تقدم أنه غير مراد ، فالأولى أن يحذف لفظ التمييز ، ويجعل هذا الضابط مطردا غير منعكس ، أو يدعى انعكاسه ويعتذر من مسألة اللبنين بأن المانع جهالة مقدار اللبن وهو المقصود بالبيع وحده بخلاف الخل فان المقصود الهيئة التركيبية .

ولا يرد على طرد الذي ادعيناه خل التمر بخل العنب في كون الماء الخليط في خل التمر مقصوداً ، لأنا نتكلم فيما اذا كان أحد العوضين مشوبا بالآخر ، وههنا ليس في أحد العوضين شيء مما في الآخر ، اذ خل التمر لا عنب فيه وخل العنب لا ماء فيه ولا تمر ، ولعلك تقول الكلام في بيع الحنطة بالشعير ، وفي كل منهما شيء من الآخر ، وليس في أحد اللبنين شيء مما في الآخر ولا في أحد اللبنين شيء مما في الآخر ولا في أحد اللبنين شيء مما في الخلين كونه في أحد الخلين ، وانما مع كل منهما ماء ، فاعلم أن المانع في الخلين كونه مقابله خلا ، وأما الماء في الخل لا يقصد تمييزه ، وهذا المعنى نفسه حاصل في الحنطة والشعير بحنطة وشعير ، وان كان الخليط في كل طرف غير مقصود في التمييز ، والله أعلم ،

(فان قلت) اذا باع القمح بالقمح وفى كل منهما شعير قد خلط به وعرف مقدار الخليطين ينبغى أن تخرج الصحة فيه على الخلاف فى بيع مد ودرهم

بمد [ودرهم] • وهما من غلة واحدة وسكة واحدة • وروى القاضى حسين ومن وافقة الصحة • فينبغى أن يكون هنا كذلك وقد تقدم أن رأى المصنف اشتراط الاختلاف فى القيمة فينبغى اذا فرض اتحاد قيمة الشعير مع قيمة القمح أن يكون رأيه فى ذلك الصحة وهو قد أطلق القول بالفساد ههنا وقد تقدم عن صاحب التتمة صريحا أنه اذا باع صاع حنطة وصاع شعير بصاع حنطة وصاع شعير وصاعا الحنطة من صبرة واحدة ، وصاعا الشعير .كذلك وفيه خلاف • واذا جرى الخلاف فى الحنطة والشعير المتميزين فلأن يجرى فى المختلطين بطريق أولى ، فان عدم التمييز فى النوعين قد جعل عذرا كما تقدم عن صاحب التهذيب أنه يجوز بيع الصاع المختلط من الجيد والردى و بمثله عن صاحب التهذيب أنه يجوز بيع الصاع المختلط من الجيد والردى والشهد وما أشبهه فاذا جرى الخلاف فى الجنسين لم يغتفر كالدراهم المغشوشة والشهد وما أشبهه فاذا جرى الخلاف فى الحنطة والشعير عند التمييز فلأن يجرى مع الاختلاط أولى •

(قلت) لك حق ، والعذر عن الشيخ فى اطلاقه أن الغالب فى قيمة الشعير لا تكون مساوية لقيمة القمح ، فلا يلزمه القول بالصحة فى ذلك ، وانما يلزم ذلك القاضى حسين وموافقيه فانهم لم يشترطوا الموافقة فى القيمة بين الجنسين المضمومين فى العوض الواحد ، كما اقتضاه كلام المصنف ، بل أن يكون جزء كل عوض وما يماثله من العوض الآخر متساويين ، واذا كان الشعيران والحنطتان متساويتين لزمهم القول بالصحة ، وقد نبه على ذلك ابن الرفعة رحمه الله ، ولعلهم انما أطلقوا المنع على ما هو الغالب من عدم معرفة مقدار الشعير المضموم الى الحنطة ، والله أعلم ،

(فائدة اخرى) نبه على الكلام فيها ابن الرفعة ، قد تقدم أن الشعير اذا كان قليلا بحيث لا يؤثر فى المكيال فانه لا يضر ، ويجوز بيع الحنطة المختلطة به بمثلها وبالخالصة وأنه اذا كان كثيرا بحيث يؤثر فى المكيال ، ولكنه غير مقصود تمييزه لا يضر فى بيع الحنطة بالشعير للاختلاف فى الجنسين ، واقتضى كلام الامام شبيه ذلك بيع المختلط بالزبد فان ما فى الزبد من الرغوة المماثلة للمخيض غير مقصودة ، والزبد والمخيض بعد نرع زبده يختلفان فلم يمتنع البيع ، لكن المصنف فى أواخر هذا الباب وغيره حكوا عن

أبى اسحاق أنه لا يجوز بيع الزبد بالمختلط ، لأن فى الزبد شنان (١) المخيض وكذلك حكوا فى بيع الزبد بالزبد وجهين • قال ابن الرفعة : فقياس الشبهة يقضى أن يأتى وجه فى بيع الحنطة المختلطة بالشعير ، كقول أبى اسحاق فى بيع المختلط بالزبد •

واعلم أن الأصحاب ردوا على أبى اسحاق هناك بأن ما فى الزبد من المخيض لا يظهر ، وقاسه صاحب التتمة على بيع الحنطة بالشعير ، وفيهما قليل منه ، والتخاريج المذهبية انما تطرد فى أقوال الشافعى ، أما الوجه الذى للأصحاب فلا يلزمنا طردها ، بل انما يلزم صاحبها ، فان طردها وكان له جواب فارق ، والا تبين ضعف قوله ، وليس يسوغ أن يؤتى الى وجه ضعيف مردود عليه ، وهو ممنوع على تعليل حكى عن أبى اسحاق أنه علل به كلام الشافعى فى بيع الزبد باللبن ، كما سنتكلم عليه عند كلام المصنف ان شاء الله تعالى ورد الأصحاب عليه فى ذلك التعليل .

وقال القاضى أبو الطيب: ان أبا اسحاق لم يذكره فى الشرح فيوجد وجه مثل هذا يثبت به خلاف فى مسألة مجزوم بها ، بل يرد بالمسألة المجزوم بها على ذلك الوجه الضعيف نعم حسكوا فى بيع الزبد بالزبد وجهين ، والوجه القائل بالفساد ناظر الى أن ما فيه من اللبن يمنع المماثلة ، وهو موزون فلا بغتفر فيه ، وان كان يسيراً فليس كمدرك أبى اسحاق فى بيع الزبد بالمخيض ، ولا يلزم طرده فى بيع الحنطة المختلطة بالشعير الذى لا يؤثر فى الكيل بمثلها ولا بالشعير والله تعالى أعلم ،

وقد نبه الشافعي رضى الله عنه على هذه القاعدة في باب المأكول من صنفين شيبا في الأم قال في آخره: كل ما شابه غيره فبيع واحد منه بواحد من جنسه وزنا بوزن فلا خير فيه وان بيع كيلا بكيل فكان ما شابه ينقص من كيل الجنس فلا خير فيه و ثم قال: وهي مثل لبن خلطه ماء أو لم يخلطه يعنى فيمتنع (قلت) وهذا الكلام ينبه على أن الماء المختلط باللبن لو كان يسيرا جدا بحيث لا يؤثر في الكيل صح ، فان اللبن مكيل على الصحيح .

⁽١) كلة وصوآبه شنين ، والشنين فكرات الماء . (فل م ،

(المسألة الأولى) اذا خلطا نوعا بنوع من جنس واحد وباعه بنوع منه كمعقلى ببرنى أو قمح صعيدى ببحرى (١) ، وفى كل منهما أو أحدهما شىء من الآخر ، فيتجه أن يقال حيث نقول بالصحة فى الجنسين ، بأن يكون الخليط غير مقصود ، كما اذا باع معقليا ببرنى فيه شىء يسمير من المعقلى لا يقصد ، فههنا أولى ، وحيث نقول بالبطلان فى الجنسين بأن يكون الخليط مقصودا ، فههنا يأتى ما تقدم فى المرتبة الثانية من (قاعدة مد عجوة) والصحيح الصحة لعدم تمييزه ، ويأتى فيه الوجه الذى حكاه صاحب التتمة أنه ان كان ظاهرا يرى من غير تأمل لم يجز ، ولا أثر لكون الخليط موجب لتفاوت الكيل فيما اختلط به ومقابله ، لأن الخليط هنا من الجنس معتبر فى الكيل أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم •

(المسألة الثانية) الفضة الخالصة بالفضة المغشوشة ، والمغشوشة على قسمين (قسم) الغش الذي فيها مما له ثبات وقيمة كالرصاص والنحاس والمس وهو (٢) وكذلك الدراهم المزيفة وهي التي فيها فضة ورصاص وزئبق فيستهلك الزئبق وتبقى الفضة والرصاص (وقسم) الغش الذي فيها مما يستهلك كالزرنيخية والأندرانية وهي التي تتخذ شبه الدراهم من الزرنيخ والنورة ثم يطلى عليه الفضة ، وقد كان يتعامل بها في بغداد وغيرها ، وتسمى بخراسان الزرنيخية والمراد بالاستهلاك أنه لا يبقى لغشها قيمة وليس المراد بعراسان الزرنيخية والمراد بالاستهلاك أنه لا يبقى لغشها قيمة وليس المراد بيع الخالصة بالمغشوشة في القسمين معا ، سواء كان الغش مما قيمته باقية أم لا ، لا خلف بين الأصحاب في ذلك ، قال نصر : وان قل ، وكذلك المغشوشة بالمغشوشة لكن التعليل مختلف ،

فأما المغشوشة بغش يبقى له قيمة فاختلف الأصحاب فى تعليله على وجهين نقلهما الشيخ أبو حامد وآخرون (أحدهما) وهو الصحيح عند الشيخ أبى حامد وغيره أنه بيع فضة وشىء بفضة ، أو بفضة وشىء • فصار

⁽۱) بحرى يقابل سميدى وهما من الألفاظ التسائمة مند المصريين يطلقون على الوجه التبلى من جنوب القاهرة الى حدود السودان الصميد لارتفاعه عن الوجه البحرى وهوا شمال القاهرة الى البحر الابيض المتوسط ،

⁽٢) بياض بالأصل قحرد ولمل العبارة وهور معا لا يستهلك لا أل ع د

كمسألة (مد عجوة) (والثانى) لأن الفضة هى المقصودة وهى مجهولة غير متميزة ، فأشبه بيع تراب الصاغة واللبن المشوب بالماء وبنوا على المعنيين شراء تراب الصاغة وتراب المعدن وهذا رأى القفال فيما حكاه الرويانى واستضعفوا هذا واستدلوا للأول بما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال « من زافت دراهمه فليأت السوق وليشتر بها ثيابا » رواه عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند .

على أنه قد نقل عن أحمد بن حنبل أنه حمل قوله « زافت » على أنها بقيت ليس انها زيوف ، جمعا بين ذلك وبين ما روى عن عمر أيضا رضى الله عنه أنه نهى عن بيع نفاية بيت المال ، حكى ذلك ابن قدامة ، وهذه هى مسألة المعاملة بالدراهم المغشوشة وقد ذكرها النووى رضى الله عنه فى هذا المجموع فى باب زكاة الذهب والفضة ، وذكر أنه ان كان قدر الغش معلوما جاز قطعاوالا فأربعة أوجه ، رابعها ان كان الغش غالبا لم يصح وهو مذهب أبى حنيفة رحمه الله تعالى ، واختيار القاضى حسين ، والصحيح الصحة مطلقا وهو الذى صححه الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب .

وآما المغشوشة بغش لا قيمة له كالزرنيخية فالعلة فى منع بيع بعضها ببعض أو بالخالصة الجهل بالمماثلة أو تحقق المفاضلة ، وان ابتاع بها ثيابا جاز ، لأن البيع واقع على الفضة فحسب ، وهى متميزة عن الزرنيخية ظاهرة عليه فلا منع على العلتين المذكورتين فى القسم الأول ، وان اشترى بها ذهبا جاز قولا واحدا ، هكذا قال المحاملي ، ومقتضى ذلك أنه لا يجيء خلاف التعامل بالدراهم المغشوشة ولا وجه لاعادة الكلام فيها مع تقدمها ، ومما أفاده صاحب التتمة فيها أنه يكره أخذها وامماكها اذا كان النقد الذى فى أيدى الناس خالصا ، لأن ذلك يتضمن تغرير الناس ، قال : فلو كان جنس النقد مغشوشا فلا كراهية ، وأفاد الروياني أيضا أن الغش لو كان قليلا مستهلكا بحيث لا يأخذ حظا من الوزن فلا تأثير له فى ابطال البيع ، لأن وجوده كعدمه ، وقد قيل بتعذر طبع الفضة اذا لم يخالطها خلط من جوهر

(قلت) وذلك صحيح ، وقد بلغنى أن فى بعض البلاد فى هذا الزمان ضربت الفضة خالصة فتشققت ، فجعل فيها فى كل ألف درهم مثقال من ذهب فانصلحت ، ولكن مثل هذا اذا بيع درهم مثلا لا يظهر فى الميزان مامعه من الفش ، وأما اذا بيع قدر كبير فيظهر ذلك فى الوزن فينبغى البطلان والله أعلم •

ورتبوا على هذا الخلاف جواز بيعها بالذهب (ان قلنا) لا يجوز شراه الثياب بها ، فالذهب أولى (وان قلنا) يجوز فههنا بيع الفضة بالذهب صرف ، وبيع الرصاص والنحاس بالذهب بيع ، فهو بيع وصرف ، ولنا فى ذلك قولان (وأما) القسم الثانى وهو ما يكون الغش فيه مستهلكا كالزرنيخية والأندرانية فكذلك لا يجوز بيع بعضها ببعض ، ولا بالخالصة لأنه فضة بفضة مجهولة التساوى ، أو معلومة التفاضل ، وان اشترى بها ثيابا جاز بلا خلاف على التعليلين جميعا .

(أما) على الأول وهو النظر الى (قاعدة مد عجوة) فلانه ليس ههنا مع الفضة شيء يتقسط عليه الثمن (وأما) على الثاني وهو أن المقصود مجهول فها هنا المقصود ظاهر، وهكذا اذا اشترى ذهبا لا يجوز، لأن الذي مع الفضة لا قيمة له فليس فيه جمع بين بيع وصرف، ويجب أن تستثنى هذه الصورة من قولنا: أن الدراهم المغشوشة لا يجوز التعامل بها على وجه، أو فيها خلاف، فإن هذه دراهم مغشوشة، ولا خلاف في جواز التعامل بها، قال القاضى أبو الطيب: لا يختلف أصحابنا في جواز شراء السلع بها والله عز وجل أعلم •

وكل ما ذكرناه فى الفضة يأتى فى الذهب حرفا بحرف ، اما أن يكون مغشوشا بمغشوش أو خالصا بمغشوش ، وأقسام الغش وأحكامه لا تختلف ، كذلك صرح الأصحاب بالأحكام والأقسام المذكورة فيهما معا والله أعلم • وهذه فوائد ، وأن كانت زائدة على ما يحتاج اليه فى شرح الكتاب فهى متعلقة به تحتاج اليه والله تعالى أعلم •

(المسالة الثالثة) يبع العسل المصفى بالعسل الذي فيه شمع ، وقد نص

الشافعي على ذلك في الأم قال: ولا يباع عسل بعسل الا مصفيين من الشمع وذلك أن الشمع غير العسل ، فلو بيع وزنا وفي أحدهما الشمع كان العسل أقل منه قال: وكذلك لوباعه وزنا ، وفي كل واحد منهما شمع لم يخرجا من أن يكون ما فيهما من العسل ومن وزن الشمع مجهولا ، لا يجوز مجهول بمجهول ، وقد يدخلهما أنهما عسل بعسل متفاضلا ، وكذلك لو بيعا كيلا بكيل واتفق الأصحاب على هذا الحكم وعللوه بعلتين (احداهما) ماذكره الشافعي رحمه الله من التفاضل والجهل بالتماثل (والأخرى) أنه كمسألة مد عجوة ،

وقد اختلف الأصحاب فى قوله: مصفيين • هل المصفيان بالشمس أو بالنار على حسب اختلافهم فى بيع المصفى بالنار بعضه ببعض • وسيأتى ذلك فى كلام المصنف ان شاء الله تعالى • وليس الغرض الآن الا منع بيعهما وفيهما أو فى أحدهما شمع وسأذكر ان شاء الله تعالى تحقيق القول فى أن العسل مكيل أو موزون عند كلام المصنف فى ذلك ، فانه تعرض له قبل آخر الباب بفصلين ، والله أعلم •

وقد اشتركت هذه المسائل الثلاث التى فرضها المصنف فى علة واحدة وهى حقيقة المفاضلة كما أشار اليه فى علته ولا شك أن الموزون منها كالفضة والعسل ـ اذا قلنا بأنه موزون وهو الصحيح ـ يؤثر فيه المخالط ، سواءكان يسيراً أو كثيراً وأما المكيل كالحنطة والعسل اذا قلنا بأنه مكيل كما هو قول أبى اسحاق فقد أطلق المصنف أن الخالصة لا تباع بالمسوبة وكذا الشافعى رحمه الله فيما حكيته الآن من لفظه فى الأم والمختصر فى العسل واطلاق القاضى حسين وجماعة يقتضى ذلك وقد عرفت تقليده وأن ذلك ليس على اطلاقه وقد عرفت أن مسألة الحنطة المختلطة بالزوان ، ومسألة العسل منصوصة وما سواها متفق عليه بين الأصحاب والله تعالى أعلم و

والمسائل الثلاث الأخرى التى هى بيع المشوب بالمشوب مشتركة فى علة واحدة ، وهى الجهل بالمماثلة ان لم يعلم مقدار الغش ، وقد يعلم ، وتحقق المفاضلة أو تجهل المماثلة بالطريق التى تقدم فى قاعدة مد عجوة ، ومسألة

الحنطة المختلطة بالزوان بمثلها مشار اليها في كلام الشافعي المتقدم ، حيث منع أن تباع بالمختلطة بالتبن ، وهو مقتضى كلام الأصحاب ، وممن صرح ها الماوردي ، وصورة ذلك ما اذا كان المخالط كثيراً • أما اذا كان يسيراً لا يتبين في المكيال فيجوز • صرح به ابن أبي هريرة وقد تقدم التنبيه على ذلك وتأويل ما يتوهم مخالفته له ، ومسألة الحنطة المختلطة بالشعير بمثلها لم أرها منصوصة لكنها متفق عليها بين الأصحاب والنص في القصل والزوان والتبن دال عليها ، وقد تقدم التنبيه على أن صورة المسألة اذا كان كثيرا كما صرح به القاضي أبو الطيب وغيره ، أما اذا كان يسيراً لا يظهر في المكيال فلا بأس • ومسألة الفضة المغشوشة بالفضة المغشوشة تقدم الكلام عليها ، وأنها مجمع عليها بين الأصحاب • وكذلك الذهب المغشوش بالذهب المغشوش ، والله أعلم •

قال القاضى حسين: وهكذا دينار نيسابورى بدينار نيسابورى لا يجوز لأنه قد دخله الغش ، وقد ذكر الغزالى رحمه الله ذلك فى الوسيط ، قال المام الحرمين: وبيع الذهب الابريز بالهروى عين الربا ، قال: وبيع الذهب الهروى بالورق باطل ، فان النقرة فى الهروى مقصودة (قلت) والهروى نقد فيه ذهب وفضة ، والنيسابورى ذهب خالص ،

(فرع) بيع الذهب الهروى بالذهب الهروى لا يجوز لما فيه من الغش ، قاله القاضى حسين وامام الحرمين والغزالى ، وهذا بيع الدراهم المغشوشة بالمغشوشة لا يجوز ، قاله القاضى حسين ، وقال ابن الرفعة فى بيع الهروى بالهروى : ان قياس الوجه الذاهب الى جواز بيع مد ودرهم بمد ودرهم من سكة واحدة ونخلة واحدة أن يجوز بيع الهروى بمثله ، اذا كان مقدار الفضة والذهب فيه معلوماً والنوع واحداً والسكة واحدة ، الا أن يقال : الدرهم والمد بالدرهم والمد معلومة من حيث المشاهدة والمقابلة فى الهروى بمثله غير معلومة ، فان النار عند الضرب قد تذهب من أحث الجوهرين أكثر مما تذهبه من الآخر ، فلا يأتى الوجه المذكور وهو الأشبه ،

⁽ قلت) و َجَزَ م ُ الأصحاب بجواز بيع الفضة المضروبة بمثلها يدل على أنه

لا أثر لتأثير النار فيها ، واذا كان كذلك فلا آثر لهذا الاحتمال ، وحينئذ يتعين أن يأتى الوجه المذكور ، وينبغى أن يحرر هل النار تأخذ من جوهر الذهب والفضة شيئا عند الضرب ؟ أم تخلصهما فقط ؟ فان كانت تأخذ فالأمر كما قال والا فلا ، ومسألة العسل الذى فيه شمع بالعسل الذى فيه شمع منصوص عليها فى كلام الشافعى كما تقدم ، والأصحاب متفقون على أنه لا يباع شهد بشهد ، وقد ذكر الأصحاب الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والماوردى وسائر الأصحاب سؤالا وجوابا ، فقالوا (ان قيل) أليس يجوز بيع التمر بالتمر وفيهما النوى ؟ وهكذا اللحم باللحم الطرى ان جوزنا ؟ والقديد كما قاله أبو الطيب وابن الصباغ وفيهما العظم ؟

(قيل) الفرق بينهما من وجهين (أحدهما) أن بقاء النوى في التمر من صلاح التمر، لأنه اذا نزع منه النوى لا يدوم بقاؤه كمًا وفيه النوى وهذا الفرق جواب عن النوى والعظم معا، والأول انما يظهر في النوى وأما العظم فزعم القاضى أبو الطيب وابن الصباغ أنه من مصلحة اللحم، وفي ذلك نزاع ، فالحبواب الثانى كاف فيه ، وقد قال أبو الطيب في مكان آخر: ان بقاء العظم في اللحم مفسدة وليس كذلك الشمع لأنه ليس من مصلحة العسل (والثانى) أن النوى والعظام غير مقصودين ولا قيمة لهما في الغالب، ولهذا يرمى بهما ، فلم يجعل كأنه باع تمرآ وشيئا آخر بتمر ، والشمع له قيمة فاذا بيع مع العسل كان ربا أو لحما وشيئا آخر بلحم ، وبهذين المعنيين فرقنا بين الجوز واللوز في قشريهما ، وبين العسل ، وذكر الامام أيضا فرقا بين الشهد واللبن حيث جوزوا بيع اللبن باللبن وان كان مشتملا على السمن والمخيض ، بأن الشمع غير مخامر للعسل في أصله ، فان النحل ينسج البيوت من الشمع المحض ، ثم يلقى في خلله العسل المحض ، فالعسل متميز وليس اللبن كذلك ، والله أعلم ،

⁽ فرح ع) بيع الشمع بالعسل المصفى وغير المصفى جائز ، لأن الشمع ليس من أموال الربا • قاله القاضى حسين وغيره ، والله أعلم •

ومسألة الطعام المختلط بالتراب القليل منصوص عليها في كلام الشاوعي كما تقدم ، وأطبق الأصحاب على ذلك ، والمراد به اذا كان بحيث يظهر على المكيال فلا يمنع تماثل القدر ، فأما اذا كان بحيث لو ميز ظهر نقصانه على المكيال فالبيع باطل ، سواء كان فيهما أو في أحدهما ، كما صرح به الامام ووالده الشيخ أبو محمد والغزالي للتفاضل أو الجهل بالتماثل ، وعلة البطلان ههنا اما المفاضلة أو الجهل بالماثلة خاصة ، ولا تعلق لذلك بقاعدة مد عجوة ، لأن التراب غير مقصود ، قال الامام : ولو كان التراب منبسطا على صبرة انبساطا واحدا على تناسب فبيع صاع منها بصاع فالماثلة محققة ولكن هذا غير موثوق به ، فان التراب لا يبسط على تناسب واحد ، فانه ينسل من خلل الحبات يطلب السفل ، ولذلك يكثر التراب في أسسفل فانه ينسل من خلل الحبات يطلب السفل ، ولذلك يكثر التراب في أسسفل عليه العقد بحيث لو ميز التراب منه لم يبن النقصان صح العقد ، وان ورد العقد على مقدار لو جمع ترابه لملاً صاعا أو أصعاء فالبيع باطل فان استبعد من لم يحط بأصل الباب تجويز البيع في القليل ومنعه في الكثير لم يبال به والله أعلم ،

ومثل التراب المختلط بالحنطة دقاق التبن كما قاله الشافعي رحمه الله والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وغيرهم ، ولا فرق في ذلك اذا كان التراب لا يؤثر في المكيال بين بيع بعضه ببعض ، وبين بيعه بالخالص عنه بينهما ، لأن المدرك كونه غير مؤثر في الكيل ولا مانع من المماثلة ، وذلك شامل للقسمين والله أعلم ، ومسألة الموزون المختلط بقليل من التراب منصوص عليها أيضا كما تقدم ، وممن صرح بها من الأصحاب ابن أبي هريرة وابن داود وأبو حامد وأبو الطيب والمحاملي والماوردي والقاضي حسين وجميع المتقدمين والمتأخرين ، ولم يفصل أحد منهم في ذلك الا ما حكاه صاحب الاستقصاء عن صاحب الافصاح أنه قال : الا أن يكون الميزان كبيرا لا يؤثر فيه القراريط والدوانيق ، فهذا كالكيل ، وهذا التفصيل حسن ، فانه اذا فرض أنه خالطه ما لا يظهر في الوزن كان كما لا يظهر في الكيل ، ألا ترى أن موازين الذهب والفضة يظهر فيها الشيء اليسير الذي

قد لا يظهر فى ميزان الأرطال ؟ وميزان الأرطال يظهـ في فيها ما لا يظهر فى القبان ولعل الأصحاب انما أطلقوا ذلك اعتبارا بغالب الموازين ، ولا فرق فى الموزون بين أن يكون نقـدا كالدراهم والدنانير أو مطعوما كحب الرمان والسـكر وشـبهه ، قال الروياني : ولو باع الزعفـران بالزعفران وزنا وفى احدى الكفتين يسير تراب لا يجوز البيع • والله أعلم •

فصـــل المعجونات والمخلوطات بعضها ببعض حكمه حكم هذه المسائل فى البطلان • ذكره الامام والغزالي •

(فرع) ذكره الماوردى وغيره العلس : بالعلس لا يجوز ، الا بعد الخراجه من قشرته لجواز أن يكون قشر أحدهما أكثر من قشر الآخر ، وكذلك بيعه بالحنطة لا يجوز قبل تقشره لأنه صنف منها ، ولكن يجوز بيعه بالشعير لأنهما جنسان فأما بيع الأرز بالأرز قبل اخراجه من القشرة العليا لا يجوز كالعلس وبعد اخراجه من القشرة العليا وقبل اخراجه من الثانية الحمراء ، كان بعض أصحابنا يمنع من بيعه فيها بمثله ويجعل النصاب فيها عشرة أوسق كالعلس ، وذهب سائر أصحابنا الى أن هذه القشرة الحمراء الملاصقة به تجرى مجرى أجزاء الأرز لأنه قد يطحن معها ويؤكل أيضا معها ، وانما يخرج منها تناهيا في استطابته كما يخرج ما لصق بالحنطة من النخالة ، ونصابه في الزكاة خمسة أوسق كالحنطة مع قشرتها ، والله أعلم ، قال المعان نا مالة ناه مالة على المحدالة المعان المعان بالمناذ هم المدح حديد، ملا بحتا المحدالة ما الله المعان المحدالة المعان المعان المعان بالمناذ عمالة ماله المعان المان المان المان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المان الم

قال الروياني : والقول الثاني هو الصحيح عندي ولا يحتمل الوجه الآخر قال : والصحيح أنه يجوز بيع الأرز بالأرز في قشرته العليا أيضا ، لأنه من صلاحه ، ويدخر معه ، وكذلك الباقلا بالباقلا في قشره يجوز ، وهو المذهب،

(قلت) أما قشره الأسفل فتصحيح الجواز فيه ظاهر وأما الأعلى فلا يمكن للجهل بالمماثلة وعدم امكان كيله ، وان كان رطبا فيزداد امتناعاً ، وبيع الأرز بعد تنحية القشرة السفلى جائز ولا يبطل ادخاره بتنحيتها • قال ابن الرفعة : وجواز بيعه بغيره قبل زوال القشرة العليا يكون كبيع الحنطة في سنبلها ، لأنه مستور بما ليس بصائن له عن الفساد وهذه طريقة أبى حامد المحكية عن النص (وقيل) كالشعير يباع في سنبله •

واعلم أن الأرز يكون أولا فى قشرته فتزال عنه القشرة العليا ثم ينضح بالملح فيزال عنه القشر الآخر وهو أحمر دقيق ، ويدخر بعد ازالتها فيجوز بيع بعضه ببعض اذا خلا عن الملح له تأثير فى الكيل كما هو الغالب ، فلو فرض فيه ملح له أثر فى المكيال امتنع والله أعلم •

(تنبیه) قول الشافعی رضی الله عنه المتقدم فی الأم: كل صنف من هذه خلط بغیره مما یقدر علی تمییزه لم یجز بیع بعضه ببعض الی آخره یفهم أنه اذا كان مما لا یقدر علی تمییزه یجوز بیع بعضه ببعض ، وان أثر فی المكیال، ولا خلاف فی أن الخلیط المؤثر فی المكیال عند اتحاد الجنس مانع ، سواء قصد أم لا ، فانظاهر أن الشافعی رضی الله عنه أشار بذلك الی ما یكون متصلا بالمأكول لا یمكن فصله كنوی التمر وقشر الجوز واللوز وما أشبه ذلك ، والله أعلم ،

فصل في أحاديث مرسلة تحتمل أن تكون من هذا الباب: روى أبو داود في كتاب المراسيل عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن بريد عن سليمان عن موسى قال « مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل يبيع طعاما مغلوثا (١) فيه شعير فقال: اعزل هذا من هذا ، وهذا من هذا ثم بع ذا كيف شئت ، فانه ليس في ديننا غش » •

وعن مكحول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « مر على رجل يبيع الحنطة يخلط الجيد بالردىء فنهاه وقال: ميز كل واحد على حدة » المغلوث والغليث هو الطعام المغلوث والغليث الطعام الذى فيه المدر والزوان ، قال ذلك ابن سيده فى محكمه .

وأما القسم الثانى ، وهو ما اذا خالط المبيع قليل تراب ، وكذلك دقاق التبن كما قال الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب فاما أن يسكون المبيسع مكيلا أو موزونا فان كان مكيلا لم يضر ، لأن التراب لا يظهر فى الكيل لتحلله

⁽۱) إقال في القاموس ألفلت كالعلت في معانيه وبالتحريك شدة القتال والفلئي كسكرى شجرة مرافعليث ما يسوى للنسر مسموما والطعام يقت بالشعين كالمغليث ما يسوى للنسر مسموما والطعام يقت بالشعين كالمغليث ها هم لاط) .

فى شقوق الطعام فلا يمنع التماثل وانكان موزونا لم يعجز لظهـــور أثره فى الميزان ومنعه من التماثل وذلك واضح .

(فسرع) لو تصارفا دينارا محموديا بدينار محمودى لم يجز لما فيه من الفضة ولو تصارفا دينارا محموديا بفضة جاز على الأصح ، وان كان فيه فضة ، والفرق فى أن بيع الدينار بالدينار المقصود هو الذهب، والمماثلة شرط، وما فيهما من الفضة يفوت العلم بها وفى بيع الدينار بالدرهم المقصود من أحد الجانبين الذهب ومن الآخر الفضة ، والمماثلة ليست بشرط فى بيع الذهب بالفضة ، والفضة التى فى الدينار قليلة غير مقصودة ، فلا يعبأ بها ، قاله الخوارزمى فى الكافى وهو ظاهر من القواعد التى قدمناها ،

(فسع) قال الشيخ أبو محمد فى الجمع والفرق: انه اذا باع الدينار الهروى بالهروى فهو باطل كما تقدم ، واذا باعه بدرهم أو بدراهم فالبيع جائز ، وان كان فى كل جائب فضة مجهولة أو متفاضلة ، قال : والفرق أن الدينار اذا صار مقابلا بالدينار فالذهب هو المقصود فى كل جانب ، ومماثلة الذهب مجهولة بسبب مخالطة الفضة ، أما اذا قوبل الدينار بالدرهم فالمقصود مقابلة الذهب الذى فى الدينار بالفضة وهما جنسان ، ولا يعبأ فالمقصود مقابلة الذهب الذى فى الدينار بالفضة وهما جنسان ، ولا يعبأ بالفضة اليسيرة المختلطة بالدينار ، ومثله بيع الحنطة بالشعير وفيه حبات حنطة وهذا يلتبس على ما تقدم أنه اذا لم يكن الخليط مقصودا لا يضر وان أثر فى المعيار أذا كان بغير الجنس •

(فسرع) قال ابن داود شارح مختصر المزنى : قول الشافعى فى العسل (وكذلك لو بيع كيلا) قال : فيه كالدليل على أنه يجوز كيلا تارة ووزنا أخرى وُهذا غريب فلما لم يوجد له نظير (قلت) ولعل الشافعى انما قال ذلك لتردده : هل هو مكيل أو موزون ؟ على ما دل عليه قوله الذى حكيناه فيما تقدم عند قول المصنف : وان كان مما لا أصل له بالحجاز .

(فحرع) تقييد الشافعي فيماتقدم من كلامه التراب الدقيق ، لأن الغالب أنه هو الذي لا يؤثر في الكيل لدخوله بين الحبات ، وهو يفيد أن الطين المخالط للقمح في العادة يمنع المماثلة ، وذلك قل أن يخلو عنه الطعام ،

وكذلك اذا كان كثيرا أما المدر اليسير لو فصل لم يظهر على الكيــل فهــو كالتراب •

- (فرع) لو اجتمع فى الحنطة شعير يسير لا يؤثر فى الكيل ، وتراب قليل كذلك ، ويسير من التبن والقصل كذلك ، ولكن مجموعه يؤثر فى الكيل كما هو العادة فى الغلث ، فانه اذا غربل ينقص فى الكيل حسا فلا شك أن ذلك يؤثر فلا يجوز بيعه بالمغربل ، وأما بيعه بمشله من الغلث فمقتضى المذهب أنه لا يجوز أيضا (١) .
- (ف وع) العسل اذا قلنا بأنه مكيل كما هو قول أبى اسحاق وكان فيه شمع يسير يظهر أثره على المكيال ، هل يسامح به ؟ ينبغى أن يكون حكمه حكم الحنطة المختلطة بشعير يسير .
- (فحرع) هذه الأشياء التبن والقصل والمدر ، والحصا والزوان والشعير يجب على المسلم اليه فى الحنطة أن يسلمها نقية عن هذه الأشياء ، نص عليه الشافعي رضى الله عنه فى باب السلف فى الحنطة من الأم ، وسيأتى فى السلم ان شاء الله تعالى •
- (فرع) يجوز بيع الجوز بالجوز واللوز باللوز ولا بأس بما عليهما من القشر لأن الصلاح يتعلق به ٠

فصـــل في التنبيه على الفاظ الكتاب

الخالص « ما لم يخالطه غيره » والمشوب _ بفتح الميم وضم الشين _ ما خالطه غيره (وهو المغشوش) والزوان هو حب أسود وصغار ، قال الشيخ أبو حامد وغيره وآخرون : حاد الطرفين غليظ الوسط ، وقال ابن باطيش : يشبه الرازيانج من الطعم ، يفسد الخبز ، وقال الروياني : هو الذي يسكر آكله ، وفيه ثلاث لغات حكاها القلعي وابن باطيش زؤان _ بضم

⁽١) وذلك لجهالة المقدار سواء من الشوائب أو الحب (ط) م

الزاى والهميز _ قال القلعى : وهى أفصيحها ، وزوان _ الضيم مين غير همز وزؤان • قال الأزهرى : قال أبو عبيد عن الفراء يقال : فى الطعام قصل وزوان ، ومزمرى ورعرى وعفا منقوص وكل هذا مما يخرج منه فيرمى به ، والشمع قال ابن فارس : والشمع معروف وقد تفتح ميمه والفضة « زافت بزئيق » والقصل قال ابن داود : وهو ساق الزرع وقال الشيخ أبو حامد وأبو الطيب والقاضى حسين وخلائق لا يحصون : هو عقد التبن الذي يبقى في الطعام بعد تصفيته ، والشيلم وأحد طرفيه دقيق أصغر من الزوان •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يباع رطبه بيابسه على الأرض لما روى سعد بن ابى وقاص رضى الله عنه ((ان النبى صلى الله عليه وسلم سسئل عن بيع الرطب بالتمر فقال ، اينقص الرطب اذا يبس ؟ فقالوا : نعم فقال : لا اذن)) نهى عن بيسع الرطب بالتمر وجعل العلة فيه أنه ينقص عن يابسه ، فعل على أن كل رطب لا يجوز بيع رطبه بيابسه) .

(الشمح) حديث سعد هذا أصل عظيم يجب الاعتناء به ، وقد رواه أبو داود والترمذى وقال : حسن صحيح ، والنسائى وابن ماجه والأئمة مالك فى الموطأ والنسافمى فى الأم والاملاء وغيرهما ، وعبد الله بن وهب ، وأحمد بن حنبل وأبو داود الطيالسى وأبو بكر ابن أبى شيبة وأبو جعفر أحمد بن منيع وجميعهم فى مسانيدهم ، وأبو محمد بن الجارود فى المنتقى والحاكم أبو عبد الله النيسابورى فى المستدرك من طرق وقال : هذا حديث صحيح لاجماع أئمة النقل على امامة مالك رحمه الله ، وأنه محكم فى كل ما يرويه من الحديث ، اذ لم يوجد فى رواياته الا الصحيح ، خصوصا فى حديث أهل المدينة ، ثم لمتابعة هؤلاء الأئمة اياه فى روايته عن عبد الله بن يزيد ، والشيخان لم يخرجاه لما خشياه من جهالة زيد بن آبى عياش ،

وأخرجه الدارقطنى أيضا فى سسننه والبيهقى فى كتبه الثلاثة: السنن الكبير والسنن الصغير ومعرفة السنن والآثار • وعن ابن خزيمة أنه أخرجه فى مختصر المختصر ، فطرقه كلها فى جميع هذه الكتب ترجع الى زيد بن أبى عياش (بالياء المثناة من تحت والشين المعجمة) مولى بنى زهرة ، هكذا

فى كثير من روايات الحديث ، وهو قول أكثرهم ، ويقال فيه مولى بنى مخزوم وقيل غير ذلك • قال ابن عبد البر : ولا يصح شىء من ذلك • قال الدارقطنى : ثقة ، ورواه أبو داود من حديث يحيى بن أبى كثير روى هذا الحديث عن عبد الله بن عياش عن سعد ، قال ابن عبد البر : ويقولون ان عبد الله بن عياش هذا هو أبو عياش الذى قاله مالك • وان يحيى بن أبى كثير أخطأ فى اسمه بلا شك ، وفى موضع آخر شك فيه •

وأما عبد الله بن يزيد الراوى عنه فالأكثرون رووه عن مالك هكذا من غير زيادة ، فظن بعض الناس لذلك أنه ابن هرمز القارىء الفقيه المشهور ، وقال ابن عبد البر: ليس كما ظن هذا القائل ، ولم يرو مالك عن ابن هرمز في موطئه حديثا مسنداً ، وهذا الحديث لعبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان محفوظ ، وقد نسبه جماعة عن مالك منهم الشافعى وأبو مصعب .

(قلت) وأبو قرة (١) وهذا الذي قاله ابن عبد البر هو الصواب وخلافه خطأ لتضافر الروايات عن مالك وغيره بأنه مولى الأسود بن سفيان مثبتا • قال يحيى بن معين : ثقة ، وقال البخارى : أبو أويس مولى الأسود بن عبد الأسد المخزومي وقال غير البخارى : ويقال مولى بنى تيم •

وعبد الله بن يزيد بن هرمز الذى توهم بعض الناس أنه هو ثقة أيضا ، ورواه عن عبد الله بن يزيد : مالك بن أنس واسماعيل بن أمية والضحاك بن عثمان وأسامة (٢) بن زيد ، اتفق هؤلاء الأربعة عنه على ذلك ، وخالفهم يحيى بن أبى كثير وقال فيه « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يبع الرطب بالتمر نسيئة » رواه أبو داود أيضا كما أشرت اليه ، قال الدارقطنى : واجتماع هؤلاء الأربعة على خلاف ما رواه يحيى يدل على ضبطهم للحديث ، وفيهم امام حافظ ، وهو مالك بن أنس رحمه الله ، وهذا الذى قاله الدارقطنى

⁽۱) كذا فى ش و ق ولا معنى لكلمة (أبو إقرة) وليس فى السياق من أوله ولا من آخره ما يسوغ وجودها وأن كان قد ورد فى كلام الشارح بعد ذلك بقوله : (وذكره أبو قرة فى سينه من طريق مالك واسماعيل فقال فيه : فنهاه عنه) (ط) .

 ⁽۲) أسامة بن زيد بن أسلم العدوى المدنى عن أبيه وسالم وناقع وعنه أبن المبارك وأبن وهب ضعفه أحمد وأبن معين من قبل حفظه قال أبن سعد : توفى فى خلافة المنصور أ ها من تهذيب التهديب ، (ط) .

حجة على تصويب رواية مالك ومن تابعه ، ويحتمل على طريقة الفقهاء أن يحكم بصحتهما جميعا لثقة روايتهما ، وتكونان واقعتين ، مرة نهى عند نسيئة ، ومرة نهى عنه مطلقا ، وأن بعض الرواة زاد ما أسقطه الآخر ، ولا تنافى الا من جهة المفهوم ، والمنطوق مقدم عليه ، لكن النظر الحديثى ههنا أقوى والظاهر مع من أسقط لفظة النسيئة ، وقد تابع عبد الله بن يزيد على روايته عمران بن أبى أنس ، وليس فيه زيادة لفظ النسهيئة ، كذلك قال البيهقى •

ورواه من طريق الربيع بن وهب ، لكنى رأيت فى مسند ابن وهب عن عمرو بن الحرث أن بكر بن عبد الله حدثه عن عمران بن أبى أنس حدثه « أن مولى لبنى مخزوم حدثه أنه سأل سعد بن أبى وقاص عن الرجل يسهلفه الرجل الرطب بتمر الى أجل فقال سعد : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا » وهذا شاهد جيد لرواية يحيى بن أبى كثير ، فان ثبت فيحمل على أنهما حديثان كما قد نبهت عليه قريبا ، فلا ينافى ذلك ، ويحتمل أن يكون سئل عنه نسيئة فنهى عنه ، وسئل مرة أخرى عنه مطلقا فنهى عنه ، وان لم يكون سئل عنه نالحكم باسقاط الزيادة متعين ، قال البيهقى : الخبر مصرح بأن المنع انما كان لنقصان الرطب فى المتعقب ، وحصول الفضل بينهما بذلك ، وهذا المعنى يمنع أن يكون النهى لأجل النسيئة فلذلك لم تقبل هذه بذلك ، وهذا المعنى يمنع أن يكون النهى لأجل النسيئة فلذلك لم تقبل هذه الزيادة ممن خالف الجماعة بروايتها فى هذا الحديث ، ولذلك قال الشيخ أبو حامد : لأن علة النسأ عندنا الطعم وعندهم الجنس (أما) النقصان فلا ،

وقد وردت أحاديث حسنة وصحيحة وغير ذلك تشهد لرواية هذا العديث وأن المنع مطلق (منها) عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تبايعوا التمر حتى يبدو صلاحه ، ولا تبايعوا التمر بالتمر » رواه مسلم ، وعن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال. « لا تبيعوا التمر بالتمر » متفق عليه ، وعنه أن النبى صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع التمر بالتمر كيلا » متفق عليه ، وعنه قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر الجاف » رواه ابن وهب فى مسنده بسند ضعيف ، ورواه الدارقطنى بسند آخر ضعيف أيضا ، وعنهقال

ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرطب باليابس »رواه الدارقطنى بسند فيه موسى بن عبيدة وهو ضعيف ، وروى أيضا عن بعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم « سئل عن رطب بتسر فقال : أينقص الرطب ؟ فقالوا : نعم ، فقال لا يباع الرطب باليابس » لكن في سنده أسامة بن زيد ، وهو ضعيف وروى البيهقى أيضا من طريق ابن وهب من حديث يحيى بن سعيد الأنصارى عن عبد الله بن أبى أسامة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن رطب بيابس » فقال البيهقى : وهذا مرسل جيد شاهد لما تقدم •

(قلت) وسيأتى ان شاء الله تعالى فى الفصل الذى يلى هذا عند كلام المصنف فى المزابنة حديث فى معجم الطبرانى بسند صحيح لفظه « رخص فى بيع العرايا بخرصها من التمر اليابس » فيمكن أن يجعل شاهدا لما تقدم ، فانه يقتضى سبق التحريم ، لكن للخصم أن يقول : أنا أسلم سبق التحريم فى الرطب على رءوس النخل بالتمر ، وهو الذى وردت فيه الرخصة ، وقال عبد الحق فى الاحكام بعد أن ذكر حديث أبى عياش هذا : اختلف فى صحة هذا الحديث ، ويقال إن زيدا أبا عياش مجهول (قلت) والظاهر أن عبد الحق أخذ ذلك من ابن حزم ، فانه قال : انه لا يصح لجهالة أبى عياش ، ولذلك قبله ابن المغلس الظاهرى وسبقهما الى ذلك أبو جعفر الطحاوى فقال : ان فبان بعياش لا يعرف ، وذكر الاختلاف الذى وقع فى الحديث ثم قال : فبان بحمد الله ونعمته فساد هذا الحديث فى اسناده ومتنه ، وأنه لا حجة في على من خالفه من أبى حنيفة ومن تابعه اه .

ومدار تضعيف من ضعفه على جهالة أبى عياش • وأول من رده بذلك أبو حنيفة رحمه الله قال: هو مجهول لما سئل عن هذه المسألة عند دخوله بغداد وعلى أنه يتضمن مالا يمكن نسبته الى النبى صلى الله عليه وسلم من الاستفهام عما لا يخفى • فاما تضعيفه بسبب جهالة أبى عياش فقد قال الدارقطنى فيما نقل التربشتى (١) عنه أنه ثقة فتثبت بذلك عدالته • ولا

⁽أ) كلاً في في و ق ولعله التزمنتي نسبة اللي تزمنت وهي من بلاد الصنعيد كان شسيخ الشانعية بمصر وكان في العلم للتارج جدا فانه شبيخ الابن الرفعة رشيخ السبكي ﴿ طُ) •

يضره قول من لا يعرفه: انه مجهول و فان ذلك ليس بتجريح وأما التضعيف بسبب ما تضمنه من الاستفهام فضعيف جداً وسيأتى الجواب عنه ولم أعلم أحدا من أئمة الحديث ضعف هذا الحديث ولا تكلم فى أبى عياش هذا و قال الامام أبو سليمان: قد تكلم بعض الناس فى اسناد حديث سعد بن أبى وقاص وقال: زيد أبو عياش روايته ضعيفة ومثل هذا الحديث على أصل الشافعى لا يجوز أن يحتج به وقال الخشابى (١): وليس الأمر على ما توهمه وأبو عياش هذا مولى لبنى زهرة معروف وقد ذكره مالك فى الموطأ ، وهو لا يروى عن رجل متروك الحديث بوجه وهذا من شأن مالك ، وعادته معلومة وهذا آخر كلامه و

قال الحافظ آبو محمد عبد العظیم المنذری: وقد حکی عن بعضهم آنه قال: زید آبو عیاش مجهول وکیف یکون مجهولا وقد روی عنه اثنان ثقتان ، عبد الله بن یزید وعمران بن آبی آنس ، وهما ممن احتج به مسلم فی صحیحه ، وقد عرفه آئمة هذا الشأن ، هذا الامام مالك رضی الله عنه ، وقد آخرج حدیثه فی الرجال ونقده ، وتتبعیه لأحوالهم ، والترمذی قد آخرج حدیثه وصححه کما ذکرنا ، وصحح حدیثه الحاکم آبو عبد الله النیسابوری ، وقد ذکره مسلم بن الحجاج فی کتاب الکنی ، وذکر آنه سمع من سعد بن آبی وقاص ، وذکره آیضا النسائی فی کتاب الکنی وما علمت آحدا ضعفه والله آعلم ،

(قلت) وقد ذكره البخارى أيضا فى تاريخه الكبير فى ترجمة عبد الله بن يزيد الراوى عنه ، ووصفه بالأعور .

وقال أبو عمر بن عبد البر فى كتاب الاستذكار والتمهيد بعد أن ذكر الخلاف فى جهالته: وقد قيل ان زيداً أبا عياش هذا هو أبو عياش الزرقى ، وأبو عياش الزرقى اسمه عند طائفة من أهل العلم بالحديث زيد بن الصامت ، وقيل : زيد بن النعمان وهو من صفار الصحابة وممن حفظ عن النبى صلى الله عليه وسلم وروى عنه ، وشهد معه بعض مشاهده ، ورواه ابن عبد البر

⁽١) هكدة ولعله الخطابي فانه هو أبو سليمان الملكور في السياق (ط) .

من طريق ابن أبى عمر وهو العدنى عن سفيان بن عيينة عن اسماعيل بن امية فقال فيه الزرقى • وهذه زيادة من عدل مثبتة أنه هو الصحابى • وكذلك رويناه فى سنن الشافعى عنه عن سفيان بن عيينة ، فاجتماع الشافعى والعدنى عن سفيان على ذلك دليل على أنه هو ، لكن ذلك مخالف لما اشتهر فى الروايات أنه مولى بنى زهرة •

وأحال الطحاوى ان يكون أبو عياش هو الزرقى • قال : لأن أبا عياش الزرقى من جلة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدركه عبد الله بن يزيد ، فان كان هو اياه فقد كميناه مؤنة الكلام ، والا فيكفى ما تقدم من توثيق الدارقطنى له ، وحكم الأئمة بتصحيح حديثه ، وأبو عياش الزرقى عاش الى زمان معاوية ، مات بعد الأربعين ، وقيل بعد الخمسين ، وقال أحمد بن حنبل : اسمه زيد بن النعمان ، وكل الرواة لهذا الحديث يقولون فيه : أبو عياش بالياء المثاة والشين المعجمة ب الا رواية ذكرها أبو بكر أحمد بن ابراهيم الاسماعيلى فى جمعه حديث يحيى بن أبى كثير عن محمد ابن اسحاق بن خزيمة يسنده الى يحيى قال فيها : ان أبا عياش أو عياش شك يحيى و وهذا مما يدل على قلة ضبط يحيى فى هذا الحديث ، ورأيت شك يحيى و وهذا مما يدل على قلة ضبط يحيى فى هذا الحديث ، ورأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر يابسا » هكذا وقع فى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر يابسا » هكذا وقع فى موهن لرواية يحيى أيضا .

(واعلم)أن هذا الحديث لا يحتاج الى تقدير صحته الا لما فيه من التعليل بالنقصان (وأما) الحكم فانه ثابت فى الحديث الصحيح المتفق عليه عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن يبع التسر بالتمر » وقد تقدم التنبيه على ذلك من حديثه ومن حديث أبى هريرة وغيره ، فقد علم ما فى هذا الحديث وأن الراجح صحته (وأما) الحكم الذي دل عليه فثابت فى الأحاديث الصحيحة ، وقد روى الشافعي هذا الحديث من جهة اثنين من الأربعة الرواة عن عبد الله بن يزيد ، رواه عن مالك بن أنس ، ومن جهة اسماعيل بن أمية رواه عن سفيان بن عيينة عنه .

إ أما) روايته عن مالك فرويناها عنه في مسند الشافعي من طريق الربيع عنه وكذلك هي في الأم والاملاء (وأما) روايته من طريق اسماعيل فرويناها في سنن الشافعي التي يرويها الطحاوي عن المزنى عن الشافعي وفيها وصف أبي عياش بالزئرقي ، فيحصل بذلك متابعة العدني كما تقدم ورفع الجهالة عنه وأكثر الرواة عن مالك رحمه الله يقولون « سئل عن شراء التمر بالرطب» وكذلك هو في سنن أبي داود والترمذي والنسائي وغيرهم و وبعض الرواة عن اسماعيل بن أمية يقولون « عن الرطب بالتمر » كذلك هو في النسائي وغيره من طريق سفيان الثوري عنه ، وكذلك قاله ابن منيع من رواية أسامة ابن زيد ، وقال أبو داود الطيالسي ووكيع وابن نمير شيخ أحمد وأحمد بن يونس وخالد بن خداش شيخا ابراهيم المخرمي خمستهم عن مالك « الرطب بالتمر » مثل رواية الآخرين وقال أحمد بن حنبل عن سفيان عن اسماعيل « عن تمر برطب » مثل رواية مالك المشهورة والذي قاله الشافعي وغيره في حديث اسماعيل « تبايع رجلان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمر ورطب » فلم يعينوا شيئا والأمر في ذلك قريب ،

وأما قول المصنف « عن بيع » فلم أجده فى شىء من كتب الحديث ، بل كلهم اما بلفظ الشراء واما بحذفهما معا ، وأنا رأيته فى كتب الفقهاء كالقاضى أبى الطيب ومن بعده (١) أكثر الرواة عنهم يقولون فى آخره « قالوا نعم فنهى عنه » وكذلك لفظ أبى داود والترمذى والنسائى وغيرهم وفى رواية « فكرهه » ورواه سفيان بن عيينة عن اسماعيل فقال فيه « قالوا » : نعم قال: « فلا اذاً » مثلما ذكره المصنف كذلك رواه أحمد فى مسنده والدارقطنى وغيرهما ، وكذلك رواه الحاكم من طريق مالك واسماعيل جميعا ، وذكره أبو قرة فى سننه من طريق مالك واسماعيل فقال فيه « فنهاه عنه » •

وذكره أبو داود الطيالسي عن مالك قال فيه « فقالوا : نعم فقال : لا أو فنهى عنه » هكذا رواه على الشك ، وأكثر الرواة يقولون « اذا يبس » وفي رواية وكيع عن مالك « اذا جف » ذكرها ابن أبي شيبة ، وبعض الرواة

⁽١) بياض بالأصل فحرر ،

يقولون «أينقص ؟» وبعضهم يقول «أليس ينقص ؟» وبعضهم يقول « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التمر بالرطب ، فقال فيه :اذا يبس نقص » هذه رواية عبد الله بن عون الخراز عن مالك باسناده المذكور ، فهذه كلمات يحتاج اليها فيما ذكره المصنف لمن يريد تحرير النقل ولنذكر لفظ الحديث بتمامه محرراً:

روينا فى مسند الامام الشافعى عن مالك رضى الله عنهما عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان « أن زيدا أبا عياش أخبره أنه سأل سعد بن أبى وقاص عن البيضاء بالسلت فقال له سعد : أيتهما أفضل ؟ فقال البيضاء ، فنهى عن ذلك وقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن شراء التمر بالرطب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أينقص الرطب اذا يبس ؟ فقالوا : نعم فنهى عن ذلك » وهو فى الأم كذلك حرفا بحرف ، وفى الاملاء كذلك الا أنه أبدل همزة الاستفهام بهل ، وهو فى أكثر الكتب قريب من هذا اللفظ •

قال العلماء ، منهم الخطابي : قوله صلى الله عليه وسلم « أينقص الرطب اذا يبس ؟ » لفظه لفظ الاستفهام ومعناه التقرير ، والتنبيه فيه على نكتة الحكم وعلته ، ليعتبروها في نظائرها وأحوالها ، وذلك أنه لا يجوز أن يخفى عليه صلى الله عليه وسلم أن الرطب اذا يبس نقص ، فيكون سؤال تعرف واستفهام وانما هو على الوجه الذي ذكرته وهذا كقول جرير :

ألستم خير من ركب المطايا وأندى العمالمين بطون راح

ولو كان هذا استفهاماً لم يكن فيه مدح ، وانما معناه أنتم خير من ركب المطايا • هذا كلام الخطابي رحمه الله تعالى ، والاستفهام بمعنى التقرير كثير موجود فى الكتاب العزيز فى قـوله تعالى (وما تلك بيمينك يا موسى ؟) وقوله (ألم نشرح لك صدرك) وغير ذلك وانما اعتنى الأصحاب ببيانه هنا، لأن من جملة ما ضعف به الخصم هذا المحديث كونه متضمنا للاستفهام عن أمر لا يخفى •

وقال الشافعي رحمه الله في الأم في باب الطعام بالطعام : وفيه دلائل

(منها) أنه سأل أهل العلم بالرطب عن نقصانه فينبغى للامام اذا حضره أهل العلم بما يرد عليه أن يسألهم عنه ، وبهــذا صرنا الى قيم الأمــوال بقول أهل العلم والقبول من أهلها (ومنها) أنه صلى الله عليه وسلم نظر فى متعقب الرطب، فلما كان ينقص لم يجز بيعمه بالتمر لأن التمر من الرطب اذا كان نقصانه غير محدود ، وقد حرم أن يكون التمر بالتمر الامثلا بمثل ، وكانت فيها زيادة بيان النظر في المتعقب من الرطب ، فدلت على أن لا يجوز رطب بيابس من جنسه ، لاختلاف الكيلين ، وكذلك دلت على أنه لا يجوز رطب برطب لأنه ظر في البيوع في المتعقب خوفا من أن يزيد بعضها على بعض ، فهما رطبان معناهما معنى واحد موقال في الاملاء قريبا من ذلك وزاد : قال الشافعي : فقال بعض : لا بأس بالرطب بالتمر ، وان كان الرطب ينقص اذا يبس ، قال الشافعي : فخالفه صاحبه قال : قولنا في كراهية الرطب بالتمر ، قال الشافعي : ثم عاد الي معنى قوله فقال : لا بأس بحنطة رطبة بحنطة يابسة ، وحنطة مبلولة بحنطة مبلولة وان كان أحدهما أكثر نقصانا اذا يبس من الآخر ، وتكلم الشافعي رحمه الله تعالى أيضًا في الأم على قول سعد في البيضاء والسلت ، وقد تقدم ذلك عند الكلام مع المالكية في بيع الحنطة بالشعير والله أعلم •

وقد اتفق جمهور العلماء على مقتضى هذا الحديث ، وأنه لا يجوز بيع الرطب بالتمر ، وقد اتفق الأصحاب مع الشافعى رحمه الله على ذلك ، لا خلاف عندهم فى ذلك الا خلافا حكاه ابن الرفعة فى الكفاية عن تعليق القاضى حسين ، فيما اذا باع الرطب على الأرض بالتمر ، وكذلك حكاه مجلكى عن الانابة للفورانى ، ولم أجده فى شىء من الكتابين على الاطلاق ولا يجوز اعتقاده ، وانما هو فى الابانة والتتمة فى خمسة أوسق فما دونها تخريجا على مسألة العرايا ، وعبارة التتمة مصرحة بذلك ، وان كانت عبارة الفورانى مطلقة .

(أما) الزائد عليها فليفهم ذلك، ولم أر أحدا نقل هذا الخلاف الا مجلى وابن الرفعة، وكيفما كان فهو مردود يجب اعتقاد أن ذلك وهم منهما أو سوء فى العبارة واطلاقها، ولعمل الذى حملهما على ذلك اطلاق عبارة

الفورانى ، ولكن ذلك لأنه قد ذكرها فى ذلك فى فصل العرايا فكان ذلك قرينة بخلافهما حيث تكلما فى فصل بيع الرطب بالتمر ، مع أن ابن الرفعة فى شرح الوسيط صرح بالاتفاق على أنه لا يجوز ذلك فى أكثر من خمسة أوسق كما نبهت عليه (وقوله) فى الكفاية أوجب الافهام فيه كونه ذكره فى غير محله ، ولم ينبه على محله ، والله أعلم .

وممن ذهب الى المنع من ذلك كما ذهب اليه الشافعى من الصحابة سعد ابن أبى وقاص ، ومن التابعين سعيد بن المسيب ، ومن الفقهاء مالك والليث ابن سعد والأوزاعى والثورى وأبو يوسف ومحمد بن الحسن لكنه قال : اذا أحاط العلم بأنهما اذا تساويا جاز ،وأحمد بن حنبل واسحاق وداود هكذا نقل جماعة من أصحابنا ، والحجة فى ذلك الأحاديث المتقدمة ، ومن جهة أنه ان بيع متماثلا فالمنع لتحقق المفاضلة عند الجفاف ، وان كان التمر آكثر فللجهل بالمماثلة ، والتخمين لا يكفى فى ذلك الا فى العرايا .

وقال أبو حنيفة بجواز بيع الرطب بالتمر كيلا بكيل مثلا بمثل وقال الشيخ أبو حامد: وانفرد بذلك ولم يتابعه أحد عليه ونقل ابن عبد البرعن داود موافقته له ، ونقل ابن المنذر أنهم أجمعوا على أن بيع التمر بالرطب لا يجوز الا أبا حنيفة ، وقال الشيخ أبو حامد: انه لم يخالف سعدا من الصحابة أحد ولا خالف أحد من التابعين وهكذا يقوله فى كل فاكهة رطبة بيابسها يجوز بيع العنب بالزبيب ، والحنطة الرطبة باليابسة ، وتابعه على هذا أبو يوسف ، كما أشار اليه الشافعي فى كلامه للتقدم فى الاملاء وداود الظاهرى ، وموافقة أبى يوسف له فى بقية الفواكه مع مخالفته له فى الرطب بالتمر لا وجه له ، فمتى ثبت الحكم فيه ثبت فيها ، وقول أبى يوسف المذكور فى الحنطة الرطبة بالماء و

(أما) الرطبة من الأصل كالفريك فلا يجوز باليابسة ، ولنرجع على الكلام على الرطب بالتمر ومحل الخلاف فى الرطب المقطوع على الأرض واحتج المنتصرون لأبى حنيفة بأن الرطب والتمر اما أن يكونا جنسا واحدا أو جنسين فان كانا جنسا واحدا فبيع الجنس الواحد بعضه ببعض مثلا بمثل

جائز ، وان كانا جنسين فبيع جنس بجنس آخر أجوز والاستدلال على كل من القسمين لا يخفى • وفى المبسوط من كتب الحنفية أن أبا حنيفة دخل بغداد فسئل عن هذه المسألة وكانوا شديدين عليه لمخالفته الخبر فذكر هذا الاستدلال ، فأورد عليه حديث سعد فقال : ان زيدا أبا عياش لا يقبل حديثه •

قال شارح الهداية من كتبهم: وهذا الكلام حسن فى المناظرة لدفع شغب الخصم ؛ ولكن الحجة لا تتم لجواز أن يكون بينهما قسم ثالث كما فى الحنطة المقلية بغير المقلية ؛ يعنى أنها لا تجوز عندهم ، ومع ذلك الترديد المذكور جاز فيها ، ولأنه اذا صح التساوى حال العقد لم يمنع توقع نقص يحدث فى العقد كالتمر الحديث بالتمر الحديث أو العتيق والسمسم بالسمسم، وان كان يؤول الى الشيرج (وأجابوا) عن حديث سعد بجهالة زيد أبى عياش ، وبحمله على أن المراد اذا كان نسيئة ، وقد ورد ذلك فى رواية أخرى كما تقدم ؛ فيحتج بمفهومها ، ويخص به عموم النهى عن بيع الرطب بالتمر الوارد فى حديث سعد وابن عمر وغيرهما ، وتحمل النواهى الواردة فى ذلك على ما اذا كان الرطب على رءوس النخل وهو المزابنة ، واحتجوا أيضا بعموم نهيه صلى الله عليه وسلم « عن الطعام بالطعام الا مثلا بمثل » وكذلك قوله « التمر بالتمر » وقالوا : ان التمر اسم لثمرة النخل من حين ينعقد الى أن يدرك ،

(وأجاب) الأصحاب عن الأول بأنهما جنس واحد، ولا يلزم جواز بيع بعضه ببعض كالدقيق بالحنطة ، وقد وافقنا أبو حنيفة على أنه لا يجوز بيعه بها ، فان اعتذروا بأن طحن الدقيق صنعة تعارض عملها ، لزمهم أن يجيزوا التفاضل بين الدقيق والحنطة ، ثم ان الصنعة لا أثر لها في عقود الربار (وعن) الناني بأن المعتبر التساوي حالة الادخار ، وبأن هذه علة مستنبطة ، وعلة النبي صلى الله عليه وسلم منصوص عليها فكانت أولى ، وعن جهالة أبي عياش بما تقدم ،

وعن الاحتجاج بالمفهوم على تقدير ثبوت تلك الرواية ، وتخصيص

العموم بأن المحتجين بذلك لا يقولون بالمنهوم ؛ وأيضا فان العام المذكور فارنه تعليل وهو قوله « أينقص الرطب اذا يبس » فصار معناه خاصا ؛ كأنه قال : نهى عن بيع الرطب بالتمر بعد ، لأن اعتبار التساوى مع التعليل المذكور لا وجه له ، واذا ثبت أن ذلك اللفظ العام أريد به الخصوص فالمفهوم المقابل له (من) أصحابنا من يجعله كالقياس ، فيسقطه لرجحان المنطوق عليه .

(ومنهم) من يقول: هو بمنزلة المنطوق ويتقابلان و فعلى هذا يكون هـذا المنطوق أولى ، لأنه نطق خاص معـه تعليل ، فيكون أولى من الذى لا تعليل معه هكذا حكى هذا الخلاف عن أصحابنا والبناء عليه الشيخ أبو جامد وغيره ، وهو يقتضى أن بعض الأصحاب قائل بمساواة المفهوم للمنطوق عند تجرده عن التعليل وهو غريب فان المعروف أن المنطوق راجح على المفهوم و نعم قد يكون ذلك فيمااذا كان المفهوم خاصا ، والمنطوق عاما ، وهو بعيد أيضا لأنه يقتضى أن بعضهم يتوقف فيه وبعضهم يسقط المفهوم ، والمعروف أن المفهوم يخصص العموم وعن احتجاجهم بقوله : الطعام والمعام بأن هذا عام فى الرطب واليابس ، فيحمل ذلك على اليابس بدليل ما ذكرنا وعن قوله « التمر بالتمر » أن الرطب لا يسمى تمرآ لو حلف الا يأكل التمر فأكل الرطب لم يحثث و

(والجواب) عن حملهم ذلك على ما اذا كان على رءوس النخل لا يكال و وأيضا فان المزابنة تعم القسمين كما سيأتى ان شاء الله • وعن قياسهم على بيع الحديث بالعتيق من ثلاثة أوجه مجموعة من كلام القاضى أبى الطيب والماوردي والمحاملي •

﴿ أحدها) أن النقص لا يقدح في العلة الشرعية كتخصيص العموم •

(الثاني) أن التمر الحديث والعتيق تساويا في حالة الادخار فلا يضر النقصان بعد ذلك .

(والثالث) أن نقصان الحديث يسير وقد يعفى عن اليسير ، كما لو كان فى الحنطة تراب وزوان يسير (قلت) وهذا الجواب هو المعتمد ولذلك نقول : أن الحديث أنما يجوز بيعه بالعتيق أذا لم تبق النداوة فى الحديث

بحيث يظهر دونها فى المكيال • وسيأتى ذلك فى آخر هذا الفصل عند ذكر المصنفِ له ان شاء الله تعالى ، والله أعلم •

واعترض نصر عليهم بأنهم يحتجون بخبر المجهول فكيف يدفعون هذا الخبر به لو كان مجهولا كما ادعوه ؟ وعمدتنا في ذلك الحديث ، فهو كاف في الاستدلال من غير شغب ، والقياس على بيع القمح بالدقيق ، فانهم سلموا امتناعه ، ولا يقال : ان الدقيق الذي في الحنطة أكثر من الدقيق الذي في مقابله لأنه ينتقض ببيع جيدة بحنطة ضامرة مهزولة فانه يصح ، والدقيق في الجيدة أكثر ، ولهم ولأصحابنا أجوبة وأسئلة ضعيفة يطول الكتاب بذكرها ، وفيما ذكرته مقنع ، وهذه المسألة مما تلتبس أيضا على الأصل الذي قدمته ، وهو أن المطلوب هل هو وجوب المساواة كما يقوله الحنفية ؟ أو التحريم حتى تتحقق المساواة ؟ والله سبحانه أعلم ،

وسعد بن أبي وقاص راوى الحديث مذكور في باب حمل الجنازة •

وقوله « البيضاء بالسلت » قال ابن عبد البر: فى الحديث تفسير البيضاء ، وأنها الشعير ، وقد تقدم الكلام فى ذلك ، قال ابن عبد البر: ان السلت والشعير عند سعد صنف واحد لا يجوز التفاضل بينهما ، وكذلك القمح معهما صنف واحد قال : وهذا مشهور من مذهب سعد رضى الله عنه ، واليه ذهب مالك وأصحابه ، ولنرجع بعد ذلك الى ألفاظ الكتاب :

قول المصنف (على الأرض) تنبيه على أن الكلام فى المسألة المختلف فيها واحتراز عن بيع الرطب على رءوس النخل بالتمر على الأرض، فلا خلاف فى أنه ممتنع الا العرايا، فيكون قوله (على الأرض) حالا من رطبه، أى لا يباع رطبه حال كونه على الأرض بيابسه، ومعلوم أن اليابس على الأرض، ويجوز أن يجعل حالا منهما جميعا، والله أعلم.

(وقوله) انه نهى عن بيع الرطب بالتمر لوجود الصيغة الدالة (وقوله) انه جعل العلة فيه أنه ينقص ، مأخوذ من ثلاثة أوجه (أحدها) الفاء الداخلة على الحكم المرتب على الوصف (والثاني) اذا فاته للتعليل (والثالث)

استنطاقه وتقريره صلى الله عليه وسلم لنقصانه اذا يبس ، وهو صلى الله عليه وسلم والحاضرون يعلمون ذلك ، فلو لم يكن النقصان علة فى المنع لم يكن للتقرير عليه فائدة ، وهذا المثال عده الغزالى ومن تابعه فى أقسام الايماء والتنبيه ، لكنه لأجل ازدحام هذه الوجوه قال الغزالى ومن تابعه : انه ترقى فى الظهور الى رتبة الصريح ، وقال المصنف فى اللمع وشرحها : ان ذلك ـ أعنى قوله صلى الله عليه وسلم « أينقص الرطب اذا يبس ؟ فقيل : نعم ، فقال: فلا اذن » صريح فى التعليل ؛ وجعله مقدما على ذكر الصفة التى لا يفيد ذكرها غير التعليل ؛ وكذلك جعله فى المعونة أيضا ،

(وقوله) بعد ذلك ، فدل على أن كل رطب لا يجوز بيع رطبه بياسه : مستنده القياس وعموم العلة ، فيعم الحكم لعملوم علته • وبذلك يسم الاستدلال على القاعدة الكلية التى ادعاها أنه لا يباع رطبه بياسه مطلقا ، في بعضه بالنص ، وفي باقيه بالقياس ، فنبه على أن النص وحده لا يكفى في اثبات تلك القاعدة ، والله تعالى أعلم • وأن العلة لو كانت في رتبة الصريح لا تكون كالتنصيص على جميع محالها ، فيكون الحكم فيها ثابتا بالنص كما ادعاه بعض الأصوليين ، بل انما يشبت في الفرع بالقياس ، والله أعلم •

(وقوله) رطبه بياسه يسمل الرطب والبسر والبلح والخلال بلغة العراق الذي يسميه المصريون رامخا ، لا يجوز أن يباع شيء منها بالتمو ، وكذلك العنب والحصرم اذا بيع بالزبيب ، والجوز واللوز رطبها بيابسها ، وكذلك البندق والفول والمشمش والتين الرطب باليابس ، والخوخ الرطب بالمقدد ، على ما قاله القاضى أبو الطيب وغيره ومراده به (۱) وكذلك أحد نوعى الجنس الواحد اذا بيع بالآخر كالرطب المقلى بالتمر البرني لا يجوز أيضا ، قاله الماوردي وهو واضح ، وما أشبه ذلك ، صرح الشافعي رحمه الله والأصحاب بهذه الأمثلة كلها ، وهم والشافعي مصرحون باطلاق هذه القاعدة التي ادعاها المصنف بأنه لا يباع من الجنس الواحد رطب بيابس في غير العرايا ، ولم يختلفوا في شيء منها الا في بيع الطلع بالرطب ،

⁽١) بياض بالاصل فحرد (ش) : قلت : ولعل السقط أنه لا يجول لانها أنواع ديوية (ط)

وقد حكى الماوردى والرويانى فيه ثلاثة أوجه (أحدها) الجواز لأنه لا ينعقد فأشبه القصل بالحنطة (والثانى) لا ، لأن نفس الطلع يصير رطبا بخلاف القصل (والثالث) قالا وهو أصح ان كان من طلع الفحال جاز لأنه صار رطبا ، وان كان من طلع الاناث لم يجز وممن صرح بأن البسر والبلح كالرطب فى ذلك الماوردى والمتولى ، وكذلك الخلال ، قاله الماوردى ، وكذا كل ما يتخذ من التمر والرطب كالدبس والناطف لا يجوز بيعه بتمر ولا رطب ، ولا بما يصير تمرا أو رطبا كالملح والخلل والبسر ، صرح به الماوردى ،

وقال امام الحرمين عند الكلام على الأجناس: ان البلح مع الرطب والحيصر م مع العنب كالعصير مع الحل عنده ، وأظهر الوجهين عنده في العصير مع الحل أنهما جنسان ، فيكون الظاهر عنده جواز بيع البلح بالرطب والتمر متفاضلا ، وجواز بيع الحصرم بالعنب متفاضلا ، وأنهما جنسان ، وهذا بعيد ، لأنه لو لزم من الاختلاف في هذه الصفة الاختلاف في الجنسية لزم أن يكون الرطب والتمر جنسين مختلفين ، وهو لا يقول به ، فهذا يفسد عليه ما اختاره من أن العصير والخل جنسان ، بل هما جنس واحد ، لأن التفاوت الذي بينهما أشد مما بين الرطب والتمر و

واعلم بأن الحكم بكون الطلع والرطب والتمر جنسا واحدا ، وكذلك الحكم بأن الرطب والتمر جنس واحد فيه اشكال ، لأن كلا منهما منفرد باسم خاص وذلك يقتضى كونهما جنسين على مقتضى الضابط المشهور فى اتحاد الجنس واختلافه ، وقد تقدم التعرض لذلك عند الكلام فى الأجناس ، والله أعلم ،

والضمير فى قوله: وطيه بيابسه عائد على ما حرم به الربا الذى صدر به الفصل السابق على الفصل الذى قبل هذا ، واتحاد الضمير يفيد أن المراد الجنس الواحد ، أى لا يباع رطب الجنس بيابس ذلك الجنس ، وليس الحكم مقتصرا على الرطب بالتمر ، والعنب بالزبيب ، بل كان رطب بيابس اذا كان ربويا من جنس واحد كحب الرمان بالرمان الرطب .

قال الشيخ أبو حامد: لا خلاف على مذهبنا أنه لا يجوز يعنى تفريعا على الجديد أنه يجرى فيها الربا ، والله أعلم .

ومن الواضحات أنه يجوز بيع الرطب بالعنب ، والعنب بالتمر ، والرطب الزبيب ، والزبيب بالتمر ، لأنهما جنسان ، وقد نص الأصحاب على ذلك كله والله أعلم .

وقد أفهم كلام المصنف جواز بيع يابسه بيابسه ، كبيع التمر بالتمر والزبيب بالزبيب اذا تساويا فى المكيال ، وذلك بالاتفاق • وكذلك كل ثمرة لها حالة جفاف كالمشمش والخوخ والبطيخ الذى يفلق والكمثرى الذى يفلق والرمان وسيأتى تفصيل ذلك ان شاء الله تعالى • وقد مر بعضه عند الكلام فى المعيار والله سبحانه أعلم •

قال المصنف رحه الله تعالى

(واما بيع رطبه برطبه فينظر فيه ، فان كان ذلك مما يدخر يابسه كالرطب والعنب لم يجز بيع رطبه برطبه ، وقال المزنى : يجوز لان معظم منافصه في حال رطوبته ، فجاز بيع بعضه ببعض كاللبن ، والدليل على انه لا يجوز انه لا يعلم التماثل بينهما في حال الكمال والادخار ، فلم يجز بيع احدهما بالآخر كالتمر بالتمر جزافا ، ويخالف اللبن فان كماله في حال رطوبته لانه يصلح لكل ما يراد به ، والكمال في الرطب والعنب في حال يبوسته ، لانه يعمل منه كل ما يراد منه ، ويصلح للبقاء والادخار) .

(الشرح) الطعام الرطب منه ما يخرج عن الرطوبة فى حال يصير يابساه وهذا ينقسم الى ما يدخر يابسه والى مالا يدخر ، فذكر المصنف من المأكول والمشروب الذى يكون رطبا أبدا ، قال المصنف : من المأكول والمشروب الذى يكون رطبا أبدا اذا ترك لم ينتن مثل الزيت والسمن والشيرجوالأدهان واللبن والخل وغيرها مما لا ينتهى بيبس فى مدة جاءت عليه الا أن يبرد ، فيجمد بعضه ثم يعود ذائبا كما كان ، أو بأن يقلب بأن يعقد على نار أو يجعل عليه يابس ، فيصير هذا يابسا بغيره وعقد نار ، فهذا الصنف خارج من معنى ما يكون رطبا بمعنين :

(أحدهما) أن رطوبة ما يبس من التمر رطوبة فى شىء خلق مستحيلا انما هو رطوبة طرأت كطروء اغتذائه فى شجره وأرضه ، فاذا زال موضع الاغتذاء من مسه عاد الى اليبس ، وما وصفت رطوبته مخرجة من أمات الحيوان أو ثمر شجر أو زرع ، قد زال الشجر والزرع الذى هو لا ينقص بمزايلة الأصل الذى هو فيه نفسه ولا يجف به ، بل يكون ما هو فيه رطبا انظباع رطوبته ،

(والثانى) أنه لا يعود يابسا كما يعود غيره اذا ترك مدة الا بما وصفت ، فلما خالفه لم يجز أن نقيسه عليه ، وجعلنا حكم رطوبته حكم جفوفه ، ولأنا كذلك نجده فى كل أحواله لا متنقلا الا بتنقل غيره ا ه . فهذا القسم لم يتعرض له المصنف فى كلامه بل ذكر شيئا من مسائله فيما بعد كالخلول والألبان كما سيأتى ان شاء الله تعالى ، واقتصر على الرطب الدى يكون منه يابسه ، وقسمه قسمين (الأول) الذى يدخر يابسه كالرطب والعنب ، والحنطة والشعير والفول والجدوز واللوز والرمان الحامض والعنب ، والبندق ونحو ذلك ، وكل ما غالب منافعه فى حال يبسسه فهذا لا يجوز بيع رطبه برطبه .

قال الشافعي رضى الله عنه في الأم في باب بيع الآجال: وكل شيء من الطعام يكون رطبا ثم يببس فلا يصلح منه رطب بيابس ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرطب بالتمر فقال « أينقص الرطب اذا يبس ؟ فقيل: فعم • فنهي عنه » فنظر في المتعقب فكذلك ننظر في المتعقب فلا يجوز رطب برطب لأنهما اذا تيبسا اختلف نقصهما ، فكانت فيهما الزيادة في المتعقب ، وقد تقدم من كلامه في الأم نحو ذلك أيضا • وقال في باب الرطب بالتمر وهكذا كل صنف من الطعام الذي يكون رطبا ثم يببس ، فلا يجوز فيه الا ما جاز فيه الرطب بالتمر والرطب نقمه ببعض لا يختلف ذلك • وهكذا ما كان رطبا ، فرسك (١) وتفاح ، وتين وعنب وأجاص وكمثري وفاكهة ، ما كان رطبا ، فرسك (١) وتفاح ، وتين وعنب وأجاص وكمثري وفاكهة ، لا يباع شيء منها بشيء رطبا ، ولا رطب منها يباس ، ولا جزاف منها بمكيل

⁽۱) الفرسك كزبرج: البخوج أو ضرب منه أجرد أحمر أو ما ينفلق عن توأاه ، أفاده في القاموس (ط) ..

(قلت) وجمع الشافعي في ذلك بين ما يدخر يابسه ومالا يدخر ومقصوده منع بيع الرطب بالرطب واليابس مطلقا • والله أعلم •

وقال فى الاملاء: وبين عندى والله أعلم أن لا يشترى رطب برطب لأن أحد الرطبين أقل نقصا من الآخر ، وقد اشتمل هذا الكلام على ما يجفف مطلقا سواء كان تجفيفه غالبا أم لا ، ولم يفصل العراقيون بين القسمين ، فلذلك أطلق المصنف ، وسيأتى عن الامام تفصيل فى ذلك فنؤخر الكلام فيما جفافه غالب ، كالرطب والعنب ، فيما جفافه نادر ، ونجعل الكلام الآن فيما جفافه غالب ، كالرطب والعنب ، وهو أصل ما يتكلم عليه فى المسألة ، فقد اتفق جمهور الأصحاب غير المزنى من المتقدمين والرويانى من المتأخرين على أنه لا يجوز يبع بعضه ببعض فى حال الرطوبة فلم يحكوا فيه خلافا ، وكذلك قال الجورى : ان المنع من ذلك قول واحد ، وامام الحرمين قال : انهم لم يختلفوا فيه ؛ ومحمل الكلام فى الزائد على خمسة أوسق .

وأما اذا باع خمسة أوسق فما دونها رطبا مقطوعا على الأرض بعشله فسيأتى فى العرايا فيه خلاف عن شرح التلخيص للقفال • وقد خالف الشافعى رحمه الله فى هذه المسألة أكثر العلماء ، فذهب مالك وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حنبل فى المشهور والمزنى ، واختاره الرويانى من أصحابنا فقال فى الحلية : وهو القياس والاختيار ، حتى قال ابن المنذر فيما حكى عنه القاضى حسين : ان العلماء اتفقوا على أن بيع الرطب جائز الا الشافعى وقد وافق الشافعى على ذلك عبد الملك بن الماجشون وأبو حفص العكبرى من الحنابلة • قال الشيخ أبو حامد : والكلام مع أبى حنيفة فى ذلك ضرب من التكلف ، لأنه اذا أجاز بيع الرطب بالتمر فالرطب بالرطب أجوز •

فأما مالك وغيره فقد منعوا بيع الرطب بالتمر وأجازوا هذا ؛ فالكلام معهم • أما حجة الشافعى فظاهرة من القياس على بيع الرطب بالتمر ، وان لم يكن فى الرطب بالرطب حقيقة المفاضلة ، ففيه الجهل بالمسائلة فى الحالة المعتبرة ، وهى حالة الجفاف ، فان فى الأرطاب ما ينقص كثيراً ، وهو اذا كان كثير الماء رقيق القشرة فاذا يبس ذهب ماؤه ولحمه حتى لا يبقى منه شىء ،

ومثله الأصحاب بالهليات وهو (۱) والابراهيمى وهو (۲) وغيرهما ، ومنه ما ينقص قليلا وهو ما كثر لحمه وقل ماؤه وغلظ قشره ، ومثلوه بالمعقلى والبرنى والطبرزدى ، وهذا ما أراده المصنف بقوله : انه لا يعلم التماثل يينهما فى حال الكمال والادخار ، وزاد الأصحاب فقالوا : ان النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن الرطب بالتمر لأجل النقصان فى أحد الطرفين ، فكان المنع اذا وجد النقصان فى الطرفين أولى وأحرى .

وروى أبو بكر الاسماعيلى فى كتابه المستخرج على البخارى حديث ابن عمر المتقدم فى بيع الرطب بالتمر بلفظ يدل على منع بيع الرطب بالرطب قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الشمرة بالشمرة » فيشمل الرطب وسائر أحواله ، وهذه الرواية أصرح من روايته المذكورة فى البخارى وغيره « نهى عن بيع التمر بالتمر » فانه يحتمل أن يكون جميعا بالشاء المثلثة ، فتكون موافقه لها • ويحتمل أن يكون احداهما التمر بالمثناة ، وكذلك ضبطه جماعة أن الأولى بالمثلثة والثانية بالمثناة ، يعنى بيع الرطب بالتمر • وأما رواية الاسماعيلى هذه فصريحة ، فانها بزيادة الهاء فى آخرها ، ولما لم يتمسك الأصحاب بغير القياس اعترض المخالفون على القياس الذى ذكره الأصحاب بأن النقصان فى أحد الطرفين موجب للتفاوت والنقصان فى الطرفين غير موجب له •

وأجابوا عن هـذا الاعتراض بجوابين (أحدهما) ما تقـدم من تفاوت النقص فى الأرطاب (والثانى) أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يراع التفاوت فى الثانى، وانما راعى النقصان اذا يبس و ذلك موجود فى الرطبين، ولك أن تقول هذا الجواب الثانى جمود على الوصف وظاهرية محضة، ولاشك أن النقص انما اعتبر بحصول التفاوت فى الربوى، فالأولى الاقتصار على الأول، أو نقول ان النبى صلى الله عليه وسلم منع من بيع الرطب بالتم مطلقا، وذلك يشتمل ما اذا بيع كيلا بكيل، وما اذا بيع خرصا وكما اذا باع صاع تمر بصاعين رطبا، فظن أنه يجىء منها صاع، والأول فيه الجهل

⁽ ۱ و ۲) بياض بالأصل قحرد ، قلت ولمل السقط : « وهو توع قليسيل الحسالاوة ، والإبراهيمي وهو توع كثيرها ، وهو ما يسمى اليوم عند المامة بالإبريمي » (ط) .

بالتماثل بين الرطبين لأنه لما لم يكن معتبراً فى حال الارطاب صار غير معلوم فيكون كما لو تبايعا جزافا • واحتمال المساواة عند الجفاف كاحتمال كون الصبرتين متساويتين فى نفس الأمر ، وأيضا فكل جنس اعتبر التماثل فى بيع بعضه ببعض فالجهل بالتماثل كالعلم بالتفاضل ، بدليل النهى عن التمر بالتمر جزافا • وذكر المصنف لحالة الكمال والادخار تحقيق لعدم العلم بالماثلة ، لا لأنه مشترك بينه وبين الصورة المقيس عليها •

واعترضوا على هذا القياس أيضا بأنه منقوض بالعرايا ، فانه يصح مع الحجهل بالمساواة ، لأن مع الخرص لا تتحقق المساواة ، بل هي مشكوك فيها ، وأجاب الشيخ أبو حامد بأنه في العرايا غلب على ظنه المساواة بالخرص ، وغلبة الظن فوق الشك ، فاذا غلب على ظنه أن في هذه النخلة رطبا يجيء منه مثل هذا التمر المكيل على الأرض جوزناه .

(واعلم) أن هذا الجواب يقتضى أن يجوز بيع الرطب بالرطب المقطوعين باعتبار الخرص ، أو تكون العلة منقوضة كما هى ، فيحتاج الى جواب غير هذا فنقول ان الشارع اكتفى بالظن الحاصل من الخرص رخصة فى العرايا وغيرها ليس فى معناها فلا يحسن ايرادها نقضا ، ومقصود الشيخ أبى حامد دفع النقض المذكور فقط بالفرق ، لا أن وصف علية الظن مصحح مطلقا ، والله أعلم .

واحتج المخالفون بالقياس الذي ذكره المصنف ، قال المزنى . وقال أيضا : ولأنه اذا بيع الرطب بالرطب فهما متماثلان في كل حال لأنهما اذا بقيا يبسا جميعا ونقصا نقصانا واحدا وما يحصل بينهما من التفاوت في حال اليبس يسيراً معفو عنه بمنزلة النقصان الحاصل في التمر الحديث اذا بيع بعضه ببعض، وربما أورد ذلك على جهة النقض على علتنا فقالوا : النقصان الذي ذكر تموه موجود في التمر الحديث بالتمر الحديث ، ومع هذا البيع جائز فانتقضت العلة .

(وأجاب) الأصحاب عن قياسهم على اللبن بما ذكره المصنف : قالوا : لأن التمر يصلح لما يصلح له الرطب ، وزيادة الادخار ولا يصلح لما يصلح له

التمر، واللبن يصلح الأشياء كثيرة، واذا جبن أو جعل لباءاً أو غير ذلك لم يصلح لكل تلك الأشياء وليس للبن حالة إخرى ينتهى اليها بنفسه بخلاف الرطب وعن كلام المزنى فى أنهما يتساويان فى النقصان اذا يبسا بما تقدم أن الأرطاب تتفاوت فى اليبس، فيؤدى الى التفاضل فى حال كمالها، والتفاضل المحتسل هنا أكثر من الحاصل فى الحديث، فان فرض أن التمر الحديث يتناهى فى الجفاف بعد ذلك الى حالة ظهر فيها التفاوت فى الكيل فانه لا يجوز يبعضه ببعض وهى المسألة، ومع هذا لا يرد النقض المذكور و

(وأما) الشيخ أبو حامد فانه أجاب عن النقض المذكور بأن العلة علتان مستنبطة ومنصوصة ، فالمستنبطة لا يجوز تخصيصها واختلف أصحابنا فى المخصوصة فقيل كالمستنبطة وقيل : لا يجوز تخصيصها ، لأن المستنبطة انما جعلت علة لاطرادها ، والمنصوصة علة بالنص فجرت مجرى الأسماء بها اذا قام دليل على خصوصها تخصصت ، والنقض مندفع فى كلا الطريقين ، لأنا وان قلنا بأنه لا يجوز أن يخص فليست العلة مجرد النقصان وانما هو نقصان قبل حالة الادخار قال صلى الله عليه وسلم « أينقص الرطب اذا يبس ؟ » وفى المسألة التى ذكروها نقصان يحدث بعد بلوغ حالة الادخار •

(فحرع) هذا القسم الذي تجفيفه غالب اذا جفف ، فلا خلاف في جواز بيع بعضه ببعض في حالة الجفاف ، اذا كان له معيار شرعى ، وان لم يكن له معيار شرعى فيأتى فيه الخلاف في ما ليس بمكيل ولا موزون هل يجوز بيع بعضه ببعض أو لا ؟ والذي يغلب على الظن أن كل ما يجفف غالبا فهو مقدر كالرطب والعنب والقمح والشعير فليس ثم ما يجفف غالبا ، وهو غير مقدر حتى يتردد في بيعه في حالة جفافه ، فان فرض جرى فيه الخلاف والله أعلم .

(فرع) أما مالا يغلب تجفيفه ، بل تجفيفه فى حكم النادر الذى بستعمل فى النفاضل عند الأكل من رطب لجنس ، وأكثر الغرض فى رطبه ، فقد ذكر الامام فيه ثلاثة أوجه ، ومثله بالمشمش والخوخ .

⁽ أحدها) الجواز رطبا ويابسا .

- (والثانى) المنع رطبا ويابسا فانه لم تتقــرر له حالة كمـــال لا رطبا ولا يابسا .
- (والثالث) المنع رطبا والجواز يابسا قال الامام: ولم يصر أحد من أئمة المذهب الى الجواز رطبا والمنع جافا ، ثم الرطب الذى لو جفف فسد يجتمع فيه أربعة أوجه ، وستأتى ان شاء الله تعالى ، وحكى القاضى حسبين في حالة المخوخ وجهين في المشمش والخوخ والكمثرى والبطيخ الذى يتفلق والرمان الحامض ، وهما الوجهان اللذان في التنبيه فيما لا يكال ولا يوزن •
- (فسرع) قال الامام : قال العراقيون : جفاف البطيخ حيث يعتاد من البلاد فى حكم جفاف المشمش ، قال : والأمر على ما ذكره .
- (فسرع) الذي جزم به صاحب العدة في البطيخ والمشمش امتناعه رطبا والجواز يابسا فخرج من هذا أن ما كان جافا كاملا ذا معيار جاز بيعه قطعا ، وان فقد المعيار كما مثل أو الكمال كالفواكه التي لا تدخر والرطب الذي لا يجنى منه في الأقسام الثلاثة خلاف ، وان فقد الكمال والجفاف امتنع قطعا كالرطب والعنب غالبا .
- (فسرع) قول الشيخ رحمه الله تعالى رطبة برطبة يشمل اليبس والرطب والطلع والخلال وغير ذلك اذا بيع كل منها بمثله أو بالآخر ، واذا امتنع بيع الشيء من ذلك بمثله فلأن يمتنع بالآخر بطريق أولى ، فان النقصان في أحد الطرفين أكثر وقد ورد في بعض طرق حديث سعد المتقدم « تبايع رجلان على عهد رسول الله صلى الله عيله وسلم ببسر ورطب فقال صلى الله عليه وسلم : هل ينقص الرطب اذا يبس ؟ قالوا : نعم قال : فلا اذن » رواه الحاكم في المستدرك من طريق اسماعيل بن آمية بالسند المشهور ، فان لم يكن لفظ البسر تصحيفا فهو حجة في هذه المسألة .
- (فسرع) قال الشافعى : كل ما لم يجز التفاضل فيه فالقسم فيسه كالبيع ، فذكر الأصحاب لذلك فروعا (منها) لو كانت ثمرة على الصسولها مشتركة بين رجلين فاقتسماها خرصا (وقلنا) القسمة بيع وهو القول الذي

ادعى الماوردى هنا آنه الأشهر وقال صاحب التهذيب: انه الأصح ، لم يصح ، وان قلنا) افراز فان كانت الثمرة مما لا زكاة فيه لم يصح ، لأن خرصه لا يجوز ، وان كانت مما يجب فيه العشر كالرطب والعنب فان كان قبل بدو الصلاح لم يجز ، قاله المحاملي ، وان كان بعد بدو الصلاح فقولان (نقلوا) عن نصه في الصرف الجواز ، لأنه اذا جاز خرصها لمعرفة حق الفقراء وتضمينه جاز لتمييز أحد الحقين عن الآخر ، نقله القاضي أبو الطيب وغيره .

ونقل المحاملي عن نصبه في سائر كتبه أنه لا يجبوز ، وغير المحاملي لم يفصل بين ما بعد بدو الصلاح وقبله ، ورجح صاحب التهذيب أنه لا يجوز ، وان فرعنا على أن القسمة افراز ، لأن الخرص ظن لا يعلم نصيب كل واحد على الحقيقة ، وفي الزكاة جوزنا الخرص ، لأن الخرص للمساكين فيه حقيقة الشركة بدليل أنه يجوز أداء حقهم من موضع آخر وهو الصحيح ، وقال في الابانة : ومن أصحابنا من قال قولا واحداً يصح (وان قلنا) انها بيع لأن هذا موضع ضرورة ،

(قلت) فيخرج من هذا ثلاث طرق فكل ربوى لا يجوز بيع بعضه ببعض لا يجوز قسمته على القول بأن القسمة بيع ، ويجوز على قول الافراز ، وهل تجوز قسمة أموال الربا المكيل وزنا ، والموزون كيلا (ان قلنا) القسسمة افراز جاز (وان قلنا) بيع فلا ، اتفق عليه الأصحاب ، فعلى الأول يجوز قسمة الرطب ونحوه وزنا والله أعلم .

ولا يجوز قسمة الطعام ولا غيره جزافا ، صرح به المحاملي ، يعني على القولين جميعاً ، ومأخذ الخلاف في أن القسمة بيع أو افراز اختلاف قول الشافعي كما قال الماوردي هنا في خرص رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمار المدينة ، هل كان لمعرفة قدر الزكاة ؟ أو لافراز حقوق أهل السهمان ، فعلى الأول لا يجوز قسمة الثمار خرصا وتكون القسمة بيعا ، وعلى الثاني يجوز قسمة الثمار ، وتكون افراز حق ، وتمييز نصيب .

(فسرع) فاذا قلنا : القسمة بيع وتقاسما مالا ربويا مما يجوز بيع معضه ببعض قال الماوردى : لهذه القسمة خمسة شروط (أحدها) الكيل ف الكيل والوزن في الموزون ، فاذا كانت الصبرة بينهما نصفين وأراد قسمتها أخذ هذا قفيزاً وهذا قفيزاً ، وان كانت أثلاثا أخذ هذا قفيزاً وهذا قفين ، ولا يجوز لأحدهما أن يستوفي جميع حصته من الصبرة ثم يكال للآخر ما بقى، لاحتمال أن يتلف الباقي قبل أن يكتاله الشريك الآخر ، ولأنهما قد استويا في الملك فوجب أن يستويا في القبض فان اتفقا على المبتدىء منهما بأخذ في الملك فوجب أن يستويا في القبض فان اتفقا على المبتدىء منهما بأخذ القفيز الأول والا أقرع بينهما في أخذه ، ويكون استقرار ملك الأول على ما أخذه موقوفا على أن يأخذ الآخر ملكه ، فلو أخذ الأول قفيزاً فهلكت الصبرة قبل أن يأخذ الثاني مثله لم يستقر ملك الأول على القفيز ، وكان الثاني شربكا له ،

(الشرط الثانى) أن يتساويا فى قبض حقوقهما من غير تفاضل ، وكذلك اذا كانت بينهما أثلاثاً أخذ هذا الثلثين ، وهذا الثلث من غير أن يزداد شيئا . أو ينقص شيئا .

(الشرط الثالث) أن يكون كل منهما أو وكيله قابضاً لنصيبه مقبضا لنصيب شريكه ، فلا يصح انفراد أحدهما ، ولا أن يأذنا لشخص واحد يتولى القبض والاقباض •

(الشرط الرابع) أن يتقابضا قبل التفرق، وتقابضهما بالكيل وحده دون، النقل بخلاف البيع، حيث كان النقل فيه معتبراً ، فان المبيع مضمون على بائعه باليد، فاعتبر فى قبضه النقل لترتفع اليد فيسقط الضمان، وليس فى القسمة ضمان يسقط بالقبض، وانما هى موضوعة للاجازة وبالكيل تحصل ، فلو تقابضا بعض الصبرة ولم يتقابضا الباقى صح فيما تقابضا قولا واحداً وكانت الشركة بينهما فيما بقى •

(الشرط الخامس) وقوع القسمة ناجزة من غير خيار لا بالشرط ولا بالمصرط ولا بالمسرط الخامس، وان كانت بيعا لانتفاء المحاباة والغبن عنها • هذا كلام الماوردى، وقال ابن الرفعة: وهذا ظاهر فيما يخير عليه دون مالا يخير عليه، ولا جرم • قال ابن الصباغ بثبوتهما يعنى الخيارين اذا اقتسما بأنفسهما، والغزالى حكى فى ثبوت خيار المجلس وجهين • قال: ودعوى الماوردى أنه لا يد مضمنة

ف القسمة فيه نظر ؛ لأن يد كل واحد على حصته فقط ، فلا فرق حينئذ بين يد القاسم والبائع فيما نظنه (قلت) هذا الذى قاله ابن الرفعة هو الذى يترجح ، والله أعلم •

(فرع) اذا أراد قسمة الثمار وقد قلنا على هذا القول بأنه لا يجوز • قال الماوردى : فالوجه فى ارتفاع الشركة بينهما أن يجعلا ذلك حصتين متميزتين ثم يبيع أحدهما حقه من احدى الحصتين على شريكه بدينار ويبتاع منه حقه من الحصة الأخرى بدينار ثم يتقاصان فيكون هذا يبعا يجرى عليه أحكام البيوع •

(فسرع) من الحاوى أيضا (فان قلنا) بأن القسمة افراز يجوز لاحدهما أن ينفرد بأخذ حصته عن اذن شريكه ؛ بخلاف ما تختلف أجزاؤه كالثياب والحيوان لأن ذلك يفتقر الى اجتهاد ؛ فلم يجز لأحدهما أن ينفرد وان أذن الشريك ، وبخلاف ما اذا قلنا بالقول الأول • لأن البيع لا ينفرد به أحدهما ، ولو انفرد بأخذ نصيبه من غير اذن شريكه فوجهان (أحدهما) لا يجوز للاشاعة ، فعلى هذا ما أخذه مشترك مضمون غليه حصة شريكه فيه (والثانى) يجوز ، لأنه لو استأذنه لم يكن له منعه • قال الرويانى : وعندى الأصح الوجه الأول (وان قلنا) القسمة يبع لم يجز لأحدهما أن ينفرد بحال لا بالاذن ولا بغير الاذن ، قاله الرويانى • وذكر جميع ما ذكره الماوردى •

(فسرع) جميع ما تقدم من الكلام وخلاف العلماء لا فرق فيه بين الرطب بالرطب ، والبسر بالبسر يمتنع عندنا ، وجائز عند أبي حنيفة رضى الله عنه ومالك • وقال أبو حنيفة : يجوز البسر بالرطب مثلا بمثل ، وهو قول داود • وقال مالك وأبو يوسف ومحمد : لا يجوز الرطب بالبسر على حال • نقل ذلك ابن عبد البر •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كان مما لا يدخر يابسه كسسائر الفواكه فغيسه قولان (احدهما)

لا يجوز لانه جنس فيه ربا فلم يجز بيع رطبه برطبه كالرطب والعنب (والثاني) انه يجوز لان معظم منافعه في حال رطوبته فجاز بيع رطبه برطبه كاللبن) •

(الشرح) الذي لا يدخر يابسه في العادة كالأترج والسفرجل والتفاح والتوت والبطيخ والموز والقثاء والخيار والباذنجان والرمان الحلو والقرع والزيتون عند بعضهم والكراث والبصل وجميع البقول ، وكل ما غالب منافعه في حال رطوبته ، سوى الرطب والعنب ، وكل رطب لا ينفع اذا يبس ، اما من المكيلات أو الموزونات التي فيها الربا قولا واحدا ، واما من غيرها على الجديد ومن ذلك أيضا السفرجل ، وقال الجورى : انه يببس ويدخر ـ وهو غريب فهل يجوز بيع بعضها ببعض ا فيه قولان منصوصان كما قاله الشيخ أبو حامد ، وقد رأيت ما يقتضي ذلك في الأم ، والذي نص عليه في باب بيع الآجال المنع ، فانه قال : وكذلك كل مأكول لا يبس اذا كان مما يبس ، فلا خير في رطب منه برطب كيلا بكيل ، ولا وزنا بوزن ولا عددا ، بعدد ، ولا خير في اترجة باترجة ولا بطيخة ببطيخة وزنا ولا كيلا ولا عددا ،

وقول الشافعى: اذا كان مما ينيب س احترازا عما يكون رطبا أبدا ، الذى تقدم من كلامه وفى آخر كلامه هنا ما يبين ذلك أيضا ، فانه قال : فاذا كان من الرطب شىء لا يبس بنفسه أبدا مثل الزيت والسمن والعسل واللبن فلا أس ببعضه على بعض ان كان مما يوزن فوزنا ، وان كان مما يكال فكيلا مثلا بمثل ، ينبغى أن الأولى يبس بياء مضمومة ثم ياء مفتوحة ثم باء مشددة ب والثانية بياء مفتوحة ثم ياء ساكنة ثم باء مخففة مفتوحة بأى مشددة بياس بنفسه وان كان يبسا غير آيل الى صلاح لكنه لا يبسه الناس ، ولذلك قال فى باب الرطب بالتمر فيه : وهكذا ما كان رطبا فرسك (١) وتفاح وتين وعنب وأجاص وكمثرى وفاكهة لا يباع شىء منها بشى، وطبا ، ولا جزاف منها بمكيل ،

ثم قال فيه أيضا : وهكذا كل مأكول لو ترك رطبا ييبس فينقص ، وهكذا كل رطب لا يعود تمرا بحال ، وكل رطب من المأكول لا ينفع يابسا بحال ،

⁽١) الفرسك كزبرج الخوخ أو فبرب منه أله هد من القاموس (ش) .

مثل الخربر والقثاء والخيار والفقوس والجزر والأترج ، لا يباع منه شيء من صنفه وزنا بوزن ، ولا كيلا بكيل ، لمعنى ما في الرطوبة من تغيره عند اليبس وكثرة ما يحمل بعضها من الماء فيثقل به ويعظم ، وقلة ما يحمل غيرها فيضمر به ويخف ،واذا اختلف الصنفان منه فلا بأس ، وقال في آخر هذا الباب : كل فاكهة يأكلها الآدميون فلا يجوز رطب بيابس من صنفها ، ولا رطب برطب من صنفها ، لما وصفت من الاستدلال بالسنة ، وقال في الأم أيضا في باب الآجال في الصرف بعد أن قرر القول الجديد : وجريان الربا في غير المكيل والموزون من المأكول والمشروب (قال) ولا يصح على قياس هذا رمانة برماتين عددا ولا وزنا ، ولا سفرجلة بسفرجلتين ، ولا بطيخة ببطيختين ، ولا يصح آن يباع منه جنس بمثله الا وزنا بوزن يدا بيد ، ويناهر هذا الاستثناء جواز بيع السفرجل والبطيخ بعضه ببعض وزنا ، وهو أيضا ظاهر في أن المعتبر في ذلك الوزن دون الكيل ، لأن كلامه يشمل ما يمكن كيله وما لا يمكن ، فان قوله : منه ، أي من المأكول والمشروب غير المكيل والموزون ، وقد تقدم ذلك ،

وكذلك حكى أكثر الأصحاب فى ذلك قولين ، منهم الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والمحاملي والمصنف وأتباعه والمتولى والبغوى والرافعى وآخرون ، وبعضهم من المراوزة يجعلها وجهين ، وقال الماوردى : ان جمهور أصحابنا على أنه لا يجوز يبعه رطبا برطب ولا رطبا بيابس ، وأن ابن سريح ذهب الى الجواز وأن ابن أبى هريرة كان يجعل مذهب ابن سريج قولا للشافعي ، ويخرج المسألة على قولين : (أحدهما) جواز ذلك وهو المحكى عن ابن سريج تعليقا بأن الشافعي قال فى موضع من كتاب البيوع : ولا يجوز بيح البقل المأكول من صنف الا مثلا بمثل (قلت) وقد تقدم من كلام الشافعي رحمه الله ما يدل على ذلك ، (والثاني) وهو الصحيح من المذهب، والمشهور من مذهب الشافعي أن بيع ذلك ، (والثاني) وهو الصحيح من المذهب، والمشهور من مذهب الشافعي أن بيع ذلك رطبا لا يجوز بجنسه ، فعلى هذا والمشهور من مذهب الشافعي أن بيع ذلك رطبا لا يجوز بجنسه ، فعلى هذا والمشهور من مذهب الشافعي أن بيع ذلك رطبا لا يجوز بجنسه ، فعلى هذا والمشهور من مذهب الشافعي أن بيع ذلك رطبا لا يجوز بجنسه ، فعلى هذا والمشهور من مذهب الشافعي أن بيع ذلك رطبا لا يجوز بجنسه ، فعلى هذا والمشهور من مذهب الشافعي أن بيع ذلك رطبا لا يجوز بجنسه ، فعلى هذا والمشهور من مذهب الشافعي أن بيع ذلك رطبا لا يجوز بجنسه ، فعلى هذا والمنه برمانة برمانة متماثلين وزنا ، حكاه الروياني وقال : ليس بمشهور ،

وقال نصر المقدسي في تهذيبه قريبا مما قاله الماوردي ، فجعل الجواز من

تخريج ابن سريج بعد أن جزم بالمنع ، وجعل ذلك تفريعا على قوله الجديد ، وقد أطبق الأصحاب على حكاية القولين فى ذلك كما حكاهما المصنف ، وممن حكاهما الشيخ أبو حامد والمحاملي وغيرهما ، وذكر الروياني المسألة في موضع آخر فى البقول خاصة تفريعا على الجديد ، وجعل المنع قول الشافعي والجواز قول ابن سريج ، وعلل قول ابن سريج بالقياس على اللبن ، وهاذا أبلغ لأنه لا يؤول الى صلاح بحال بخلاف اللبن ، ويمكن للذاهبين الى ترجيح المنع أن يأولوا نص الشافعي الذي حكيته بأن المراد يبعها حالة الجفاف ، فانه لم يصرح بأن ذلك مع الرطوبة ، فان نصوصه على المنع أكثر من خراصتها ، والله أعلم ،

والأصح من القولين على ما تقدم من كلام صاحب الحاوى ، وعند صاحب التهديب والرافعى وابن داود شدارح المختصر الأول ، وهو أنه لا يجوز بيع بعضه ببعض ، وجزم به أبو الحسن بن خيران فى اللطيف ، والأصح عند جماعة الثانى لأنه يجوز بيع بعضه ببعض ، وممن صحح ذلك الرويانى ، وقال فى البحر : انه المذهب ، والجرجانى فى الشافى وابن أبى عصرون فى الانتصار والمرشد ، قال الرويانى : وقيل : القولان فيما لا ينتفع بيابسه كالقثاء والبطيخ ، فأما فيما ينتفع بيابسه د فقولا واحدا د لا يجوز رطبا ، قال الرويانى : وهذا أقيس ، قال : قال هذا القائل : والمذهب أنه لا يجوز بيع رطبه برطبه ، وانما نص الشافعى رضى الله عنه على اليابس بالرطب قصدا لأظهر الحالتين وأوضح المسألتين ،

(فسرع) بيع الزيتون الرطب بالزيتون الرطب ، نقل الامام الجواز فيه عن صاحب التقريب ، وتابعه عليه ، وكذلك الغزالى جزم به ، وقد تقدم في كلامى عدة من جملة ما لا يجفف فيقتضى ذلك اجراء الخلاف الذى فيها فيه ، وتابعت في ذلك بعض المصنفين ولا يحضرنى في هذا الوقت اسمه فان صح ذلك ثبت خلاف فيه ، والله سبحانه أعلم •

(فـــرع) هذا الذي تقــدم كله في بيع الرطب من هــذه الأشياء مالرطب ، أما لو باع رطبــا بيابس كحب الرمان بالرمان فلا يجــوز قولا واحدا ، لأن أحدهما على هيئة الادخار ، والآخر ليس على هيئة الادخار ، فشابه الرطب والتمر ، هكذا قال الشيخ أبو حامد ، وقال : لا خلاف على مذهبنا أنه لا يجوز ، وجعل محل الخلاف فى الرطبين فقط (قلت) وعلى هذا يجب تأويل كلام الماوردى المتقدم قريبا فى قوله : لا يجوز بيعه رطبا برطب ، ولا رطبا بيابس ، وأن ابن سريج ذهب الى الجواز فيكون مراده أن ابن سريج ذهب الى الجواز فى الرطب بالرطب فقط لا فيهما والله أعلم ، وكذلك نصر المقدسى لم يحكه عنه الا فى الرطبين والله تعالى أعلم •

(فرع) البطيخ مع القثاء جنسان قاله فى التهذيب ، قال : وفى القثاء وجهان .

(فسرع) لو فرض فى هذا القسم التجفيف على ندور فعن القفال أنه لا يجرى فيه الربا على القديم ، وان كان مقدرا ، فان أكمل أحواله الرطوبة ، فلا ينظر الى حالة الجفاف ، وتتبع هذه الحالة تلك فى سقوط الربا ، والظاهر خلافه (فاذا قلنا) انه ربوى هل يجوز بيع بعضه ببعض ؟ فالذى جزم به الشيخ أبو حامد والمحاملي وصاحب العدة أنه يجوز متماثلا ، كالتمر ،

وحكى الامام فى ذلك وجهين قال: انهما مشهوران ، ورتبهما فى الوسيط على حالة الرطوبة ، وأولى بالجواز فيخرج من هذا الترتيب ثلاثة أوجه: جواز بيع بعضه ببعض فى الحالتين رطبا ويابسا « والمنع » فى الحالتين « والمنع » رطبا والجواز يابسا ، وهى كالأوجه الثلاثة المتقدمة فيما يجفف نادراً مما يعتاد تجفيفه كالمشمش والخوخ ، قال ابن الرفعة : ويجب طرد الوجه الرابع المذكور فى الرطب الذى لا يتتمر وهو أنه يباع رطبا ولا يباع يابسا ، يعنى لما بينهما من المشاركة فى عدم اعتبار التجفيف فيه ، فان الكمال فيه فى حال الرطوبة ، ولله دره ، فقد صرح الامام بأن الأوجه الأربعة تجرى فيه بمثابة الرطب الذى لا يجفف اعتباداً ، كأن ابن الرفعة لم يقف على ذلك فى النهاية والله ،

⁽١) القند نوع من اللتناه الله مصححه (ش) .

ومن المعلوم أنه لو باع جنسا منها بجنس آخر كالهندبا بالنعنع صبح نقداً كيف شاء ، وممن صرح به الروياني ٠

فائسة كلام المصنف يشعر بأن حالة الادخار هي الكمال ، ولذلك قال الغزالي: كل فاكهة كمالها في جفافها ، وهي حالة الادخار ، وقال الرافعي لما شرح ذلك : انطائفة من أصحابنا ذكروا لفظ الادخار وآخرون أعرضوا عنه ولا شك أنه غير معتبر بحالة التماثل في جميع الربويات ، ألا ترى أن اللبن لا يدخر ، ويباع بعضه ببعض ، فمن أعرض عنه فذاك ، ومن أطلقه أراد اعتياده في الحبوب والفواكه لا في جميع الربويات .

(قلت) وقد تقدمه الامام الى ذلك فقال: ان بعض أصحابنا أجرى لفظ الادخار فى أدراج الكلام وهو غير معتمد، فان اللبن يباع ببعض ، وأراد الامام بذلك تقوية جواز بيع الرطب الذى لا يدخر يابسه بعضه ببعض ، والصحيح أن ذلك لا يجوز فالغزالى محتاج الى ذكره ليحترز به عما لا يدخر يابسه ، وهو هذا القسم الذى فرغنا من شرحه ، فانه لا كمال له ،وان جف عنى أحد الوجهين وهو انما تكلم فى الفاكهة فلا يشمل جميع الربويات ، أما اذا تكلم فى حالة الكمال على الاطلاق فلا يستقيم أن يجعل ذاك ضابطا ، وضبط حالة الكمال على الاطلاق عسير ، وقد نبه الرافعى رحمه الله على عسرها فانه لما شرحذلك المكان قال: فاذا تأملت ما فى هذا الطرف عرفت أن النظر فى حالة الكمال راجع الى أمرين فى الأكثر ،

﴿ أحدهما ﴾ كون الشيء بحيث يتهيأ لأكثر الانتفاعات المطلوبة منه •

(والثانى) كونه على هيئة الادخار لكنهما لا يعتبران جميعا • فان اللبن اليس بمدخر والسمن ليس بمتهى الأكثر الانتفاعات المطلوبة من اللبن ، وكل واحد من المعنيين غير مكتفى به أيضا ، فان الثمار التي لا تدخر تتهيأ لأكثر الانتفاعات المطلوبة منه ، والدقيق مدخر ، وليسا على حالة الكمال ولا نساعدنى عبارة ضابطة كما أحب فى تفسير الكمال ، فان ظفرت بها الحقتها بهذا الموضع وبالله التوفيق • هذا كلام الرافعى رضى الله عنه •

ولك أن تقول: انا أذا جعلنا المعتبر التهيؤ لأكثر الانتفاعات المطلوبة منه لا يرد السمن ، وقول الرافعى: انه ليس بمنتهى لأكثر الانتفاعات المطلوبة من اللبن صحيح ، لكن ذلك غير معتبر ، فأن السمن عين أخرى غير اللبن كان اللبن مشتملا عليها ، فهو كالشيرج من السمسم ، وليس كالدقيق مع القمح ولا كالرطب مع التمر ، فأن كلا منهما هو الآخر ، وأنما تغيرت حالته ، فالرطب صار اليبس وهو حالة تهكيشه لأكثر الانتفاعات المقصودة منه ، والقمح صاد الى تفرق فخرج عن تلك الحال ، وليس السمن هو اللبن حتى تعتبر فيه منافع اللبن ، بل تعتبر فيه الانتفاعات المقصودة منه نفسه وهو متهى الها ،

(وأما) الفواكه التي لا تدخر فقد فهمت من كلام الشافعي ما يخرجها وهو ما حكيته عنه قريبا (وقوله) انها خلقت مستحشفة ، والرطوبة التي فيها رطوبة طراءة ، فاذا زايل موضع اغتــذائه عاد الى اليبس ، يعنى أن الرطوبة فيه ليست خلقة لازمة له ، بل مفارقة بنفسها ، فلذلك تخيلت أنا ضابطًا ، وهو أن يقال : المعتبر في الكمال عدم الرطوبة المفارقة أو التغير المانعين من التماثل عن النداوة اليسيرة والتغير اليسير لكن يرد عليه الزيتون، فانه كامل ، وان كان رطبا قال ابن الرفعة في ضابط حالة الكمال : يصح أن يقال ما يقصد جفافه ، وإن أمكن تحصيل القوت أو الأدم منه في حال رطّوبته فكماله في حالةً ادخاره وجفافه ، ويدخل فيه اللحم على النص ، وما لا يجفف بحال كالزيتون ، أو لا يمكن تجفيفه كاللبن ، فحالة كماله كحالة رطوبته ، وقد تعرض له حالة كمال أخرى أو أكثر . واذا جوزنا بيع الزبد بالزبد ، وليس يوصف كل واحد منهما أنه انتهى الى حالة جفاف وليس يصير اللبن زبدا أو سمنا ولا الزيتون زيتا كذلك ، وبذلك يتم المقصود فيما نظنه ولا ترد الثمار التي لا تجفف ، لأنها تؤكل تفكها ، فلم يكن بذلك اعتبار لأنه لا تعم الحاجة اليها ولا يرد الدقيق ، لأن الاعتبار في المدخر بما يقصد غالبا فيه طالت مدته أو قصرت وادخار كل شيء بحسبه والغالب في الحب ادخاره حبا ء

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وفي الرطب الذي لا يجيء منه التمر ، والعنب الذي لا يجيء منه الزبيب طريقان (احدهما) أنه لا يجوز بيع بعضه ببعض ، لأن الغالب منه أنه يدخسر

يابسه ، وما لا يدخر منه فنادر ، فالحق بالفالب (والثاني) وهو قول ابى العباس انه على قولين ، لان معظم منفعته في حال رطوبته ، فكان على قولين كسائر الفواكه .

(الشمرة) الرطب والعنب على قسمين (منه) ماله جفاف وكمال فى حالة جفافه ، وقد تقدم حكمه ، وأنه لا يجوز بيع رطبه برطبه ، ولا بيابسه جزما ، ويجوز بيع يابسه بيابسه اتفاقا (ومنه) ما لا يجفف فى العادة ، ولو جفف لاستحشف وفسد لكثرة رطوبته ، ورقة قشره ، كالدقل ، وهو أردأ التمر ، والعمرى وهو (١) والابراهيمى والهليات ، وكذلك العنب الذى لا يجىء منه زبيب كالعنب البحرى بأرض مصر ، فهذا القسم فيه شبه من الفواكه التى ليس لها جفاف لأن غالب منافعه فى حال رطوبته ، وقد تقدم فيها قولان ، ويفارقها فى أن الغالب فى جنسه التجفيف والادخار بخلافها فيها قبالبه ، فلذلك كان فى المسألة مغايرا لها واختلف والاصحاب فى الحاقه بها على طريقين :

(أحدهما) أنه لا يجوز يبع بعضه ببعض لما ذكره المصنف، وهذا هو المنصوص فى الأم صريحا لأن الرطب الذى لا يعود تمرا بحال لا يباع منه شى، بشى، من صنفه، وقد تقدم حكاية ذلك، ونسب العمرانى هذه الطريقة الى أكثر أصحابنا، ونسبها صاحب المجرد من تعليق أبى حامد الى أبى اسحاق المروزى يقول: انه لا يجوز قولا واحدا، وفى موضع آخر من المجرد قال: انه لا يجوز بيع بعضه ببعض وزنا ولا كيلا لا يختلف القول فيه، فكأنه اقتصر فى هذا الموضع على طريقة المروزى .

(والطريقة الثانية) أنه على القولين المتقدمين في سائر الفواكه ، وهي التي ذكرها الشيخ أبو حامد عندالكلام فيما لا يكال ولا يوزن ؛ وقال : هو أسوأ حالا فهو على القولين ، وكذلك القاضى أبو الطيب والمحاملي وابن الصباغ والرافعي وغيرهم ، صرحوا بحكاية القولين ، وقال القاضي أبو

 ⁽۱) بیاض بالاصل قحرد (ش) قلت: قال فی القاموس العمری بالفتح نخل السکر والضم أعلی وهی تمر جید والعمری بالفتح تمر آخر: ۱ هد ملخصاً (ط).

الطيب: ان المنع هو القول المشهور الذي صرح به في الأم وأعادوا المسألة هنا ، فنسب الشيخ أبو حامد والمحاملي والروياني وصاحب العدة القول يالجواز الى تخريج ابن سريج ، ونسبه القاضي أبو الطيب الى حكاية الأصحاب ،

ونسب الجورى القولين جميعاً فى ذلك وفى البطيخ ونحوه من الفاكهة التى لا تصير الى حالة الجفاف والبقول الى تخريج ابن سريج وابن سلمة وأبى حفص بن الوكيل • وأبعد فى جعل القولين مخرجين • فان القولين فى تلك الأشياء منصوصان كما تقدم • وكذلك قول المنع هنا والماوردى قد تقدم عنه فى الفواكه الرطبة أنه جعل الجواز قول ابن سريج • وقال عن ابن أبى هريرة انه كان يجعل مذهب ابن سريج قولا للشافعى ، ويخرج المسألة على قولين • وذكر الماوردى مسألة الرطب الذى لا يصير تمرا بخصوصها فى مسألة بيع الرطب بالرطب • وجعل الجواز قول ابن سريج وأبطله •

وبمقتضى هذه النقول يصح نسبة الطريقة الثانية الى ابن سريج وابن أبى هريرة وابن سلمة وابن الوكيل و ولعل ابن سريج خرج ذلك واختاره ، فيصح نسبة ذلك اليه والى تخريجه و وكثير من الأصحاب لم يفرقوا بين المسألتين أعنى مسألة مالا يدخر يابسه ومسألة الرطب الذي لا يجيء منه تمر و بل أطلقوا الكلام اطلاقا يشملها وأغرب ابن داود فحكى أن أبا العباس اختار أنه لا يجوز بحال وحكى وجه الجواز ولم ينسبه الى أحد والذى يقتضيه ايراد الشيخ أبى حامد وأبى الطيب والماوردي في ذلك ترجيح المنع وحكاه الماوردي عن جمهور الأصحاب وهذا ما في طريقة العراق ، وأما الخراسانيون فجمهورهم أيضا مطبقون على حكاية الخلاف من غير ذكر الطريقة القاطعة ، وعبروا عن الخلاف بالوجهين ، ممن سلك هذا المسلك منهم الطريقة القاطعة ، وعبروا عن الخلاف بالوجهين ، ممن سلك هذا المسلك منهم من كتابه والغزالي و ووافقهم ابن داود شارع مختصر المزني و والرافعي سلك طريقة العراقيين في حكايتهما قولين ، ولم يحك الطريقة القاطعة واذا وققت على ذلك استبعدت نسبة العمراني الطريقة القاطعة الى أكثر الأصحاب ، على ذلك استبعدت نسبة العمراني الطريقة القاطعة الى أكثر الأصحاب ، وظهر لك أن طريقة الخلاف أشهر ، وهي أيضا أظهر ، فان القياس المقتضى وظهر لك أن طريقة الخلاف أشهر ، وهي أيضا أظهر ، فان القياس المقتضى والفهر لك أن طريقة الخلاف أشهر ، وهي أيضا أظهر ، فان القياس المقتضى والفهر لك أن طريقة الخلاف أشهر ، وهي أيضا أظهر ، فان القياس المقتضى

لالحاق ذلك بالفواكه أقوى من الفارق الذى ذكر للتى قد ذكرت فيما تقدم أن نص السافعى فى الفواكه على الجواز ليس صريحا فى أن ذلك فى حال الرطوبة ، بل هو محتمل لأن يحمل على حالة الجفاف ، ونصوصه على المنع هناك وهنا صريحة لا تحتمل ، فلا جرم كان الصحيح فى الموضعين المنع عند البغوى والرافعى ، وهو مقتضى ايراد أبى حامد وأبى الطيب والماوردى هنا كما تقدم ، وصحح جماعة الجواز ، منهم الجرجاني فى الشافى وابن أبى عصرون فى الانتصار والمرشد ، وقال الامام : انه القياس ، وقال الروياني فى البحر : وهذا أظهر عندى ولا شك أن من صحح قول المنع هناك فهو مصحح له هنا ، وقد تقدم ذكرهم وذكر من جزم بذلك أيضا ،

وهذا الذي صححه هؤلاء مخالف لنص الشافعي الصريح كما علمت وهو ضعيف من جهة الدليل أيضا لعموم الحديث الثابت عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تبيعوا الثمرة بالثمرة » ورواه الاسماعيلي في المستخرج ، وقد تقدم التنبيه عليه ، وأنه مضبوط هكذا بالهاء في كل منهما ، والثمرة اسم عام يشمل ما له جفاف وما لا جفاف له ، يخرج من ذلك ما اذا اختلف الجنس ، كبيع العنب بالرطب .

قوله « اذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم » ويبقى فيما عدا ذلك مقتضى الدليل ، وأيضا الوصف الذى جعل علة وهو قوله « أينقص الرطب اذا جف ؟ » ولا شكأن النقصان موجود فيما يجىء منه تمر وفيما لا يجىء منه ، وذلك يشير الى أن التساوى فى حال الرطوبة لا اعتبار به .

وأما كوننا نتحيز الى التعليل بذلك الى أشرف حالاته وأكملها وهـو حالة الجفاف ، وذلك مفقود فيما لا يجىء منه تمر ، فهو ـ وان كان معنى مناسب ـ لكنه ـ على معارضة الظاهر المستفاد من العموم ومن الوصف الذى جعل علة • والله تعالى أعلم •

(التغريع) لو جفف هذا النوع على ندور (ان قلنا) بالجواز فى حال الرطوبة فهل يجوز أيضا فى حال الجفاف ؟ فيه وجهان (وجه) المنع أن الرطوبة في هذا النوع هى الكمال والجفاف غير معتاد أصلا (وان قلنا) بالمنع وهــو

الصحيح ففى حال الجفاف أيضا وجهان (أحدهما) المنع و فعلى هذا لا يجوز بيع بعضه ببعض رطبا ولا يابسا لأنه لم يتقرر له حالة كمال والبيع الذى نحن نتكلم فيه نعتمد حالة الكمال وفيامكان الجاف وجريانه أخرج حالة الرطوبة عن الكمال وعدم عموم ذلك أخرج حالة اليبوسة عن الكمال وكل من الخلافين مأخوذ من كلام الامام ، فانه قال : انه يجتمع فى المسألة أربعة أوجه ، يعنى (المنع) رطبا ويابسا (والجواز) رطبا ويابسا و

قال فى الغاية مختصر النهاية : وهو القياس والمنع رطبا فقط ، وعكسه ، لكنه فرضها فى الرطب الذى لو جفف فسد ولم يبق فيه انتفاع يحتفل به ، فمن المعلوم أنه لابد من المنفعة التى هى شرط فى كل بيع ، وانما مراده والله أعلم بصورة المسألة أن تقل منفعته ، ولهذا قال : لا يحتفل بها (أما) لو وصل الى حالة لا ينتفع به أصلا لم يجز بيعه بجنسه ولا بغيره ، ولم يأت فيه فى حال رطوبته الا القولان الأصليان أن يباع بعضه ببعض أو لا يباع أصلا وهو الصحيح ، وقد تقدم نظير المسألة فى الفواكه ، وحكى الامام فيها ثلاثة أوجه .

(الأول) وقال: انه لم يصر أحد من أئمة المذهب الى الرابع المذكور ههنا ، والفارق ما تقدمت الاشارة اليه أن الرطب لم يعتد فيه الجفاف أصلا بخلاف المشمش والخوخ ونحوه فانه معتاد ، وان كان قليلا ، وكتب هناك عن جماعة من الأصحاب أنهم جزموا بالجواز فى حالة الجفاف (وأما) هنا فى الرطب الذى لا يجىء منه تمر فقل من تعرض لهذا الفرع غير الامام وعذرهم فى السكوت عنه فرض المسألة فى رطب لا يصير تمراً ، فان فرض ما ذكره الامام وأن الرطب يبس ، وصارت فيه منفعه تقابل بالاعواض وان نم تكن هى المقصودة منه فينبغى أن يجوز بيع بعضه ببعض ، وان منعنا يبع رطبه برطب لا نتفاء النقصاء النقصان الذى أشار الحديث الى أنه علة المنع والله أعلم •

(فرع) بيع الرطب الذي لا يجيء منه تمر بالرطب الذي يصير تمرأ ، وكذلك بيع الرمان الحلو بالحامض _ قال القاضي حسين : فيه

وجهان مرتبان على بيع الرطب الذى لا يتتمر بمثله (ان قلنا) هناك لا يجوز فههنا أولى (وان قلنا) يجوز فههنا وجهان ، والفرق أن لأحدهما حالة الكمال ههنا ، وليس للآخر ذلك ، فلم يستويا فى أكمل حالتيهما بخلاف الذى لا يتتمر اذا بيع بمشله ، قال ابن الرفعة : ومن ذلك يحصل فى بيسع الرطب الذى لا يتتمر بالرطب ثلاثة أوجه (ثالثها) يجوز بمثله ولا يجوز بما يتتمر ، ومن المعلوم أن الكلام فى هذه المسألة مفرع على غير رأى المزنى الذى اختاره الرويانى ، فانه يجوز الرطب بالرطب مطلقا ، والله أعلم .

(فـــرع) بيع الرطب الذي لا يجيء منه تمر بالتمر ، هل يجري فيه الخلاف أو لا ؟ قد تقدم قول الشيخ أبى حامد فى الفواكه وأن بيع حب الرمان بالرمان غير جائز قُولًا واحداً ، ومقتضى ذلك أنه لا يجوز بيع الرطب المذكور بالتمر قولا واحداً أيضًا ، فانه لا فرق بينهما • وكذلك قال امام الحرمين : انه لم يختلف أئمتنا في منع بيع الرطب الذي لا يجفف بالتمر ، وأن ذلك مدلول كلامهم ولم نجد لهم فيه نصًا ، ورأيي أن القياس يقتضي تجويزه عند من يجوز بيع الرطب بالرطب اذا كان لا يجفف ، وتبعه الغزالي على ذلك وجعله منقدحاً ، ويمكن الجواب عنه بأن المساواة بين الرطبين عند ذلك القائل حاصلة ، ولا كمال له غيرها فجاز بيعه . وأما الرطب بالتمر فلا يمكن دعوى المساواة بينهما لأنا نغلم أن في الرطب مائية ليست في التمر ، فيحصل التفاوت قطعا مع دخوله تحت النهى عن بيع الرطب بالتمر ، وقال ابن أبي الدم في شرح الوسيط : سمعت فيما يغلب على ظنى فيه وجهين أنه يجوز بيع رطبه ويجوز بيع بعضه ببعض صار بمنزلة التمر ، فاذا جاز بيع التمر بالتمر لأنه حالة كمالها جاز بيع هذا الرطب بالتمر ، لأنه حالة كمالهــــا ، وذكر أن كلام الامام المتقدم يشعر بالخلاف الذي حكاه (قلت) أما كلام الامام فائما أراد به ما أبداه من القياس عنده (وأما) ما ذكره من التوجيه فقد تقدم ما فيه جواب عنه • ولا ينهض المعنى الذي يخصص نهيه عن بيع الرطب بالتمر • والله سبحانه وتعالى أعلم •

(فحرع) جعل القاضي حسين البطيخ الذي لا يفلق والقثاء والقثد في

التمثيل مع الرطب الذي لا يتتمر والعنب الذي لا يصدير زبيب • وقال فى الكل : لا يجوز بيع بعضه ببعض عدداً وجزافاً ، وهل يجوز وزنا ؟ فيسه وجهان وعلل المنع بأنه لم يعرف له معيار فى الشرع •

- (فسرع) قال الامام : وقال صاحب التقريب : بيع الزيتون بالزيتون جائز فانه حالة كماله وليس له حالة ولكن يعصر الزيت منه ، وليس ذلك من باب انتظار كمال فى الزيتون ، فانه تفريق أجزائه ويغيره كما يستخرج السمن من اللبن • قال الامام : والأمر على ما ذكره •
- (فسرع) تعرف بها مراتب الأنواع المذكورة على طريقة العراقيين ما يجفف ويدخر عادة كله قسم واحد ، ويليه فى المرتبة مالا يدخر من الفواكه غير الرطب والعنب ، ويليه الرطب والعنب اللذان لا يجففان لما ذكر بينهما من الفرق (وأما) الخراسانيون فالذى يقتضيه ايراد الامام أن ما يجفف ويدخر عادة غالبه قسم ويليه ما يعتاد تجفيفه ، ولكن معظم المقصود منه الرطب ويليه مالا يعتاد تجفيفه أصلا ، ويضطربون فى التمثيل مع اتفاقهم على أن المشمش والخوخ من القسم الثانى ، وأدخل القاضى حسين معه فى التمثيل الكمثرى والبطيخ الحلبى الذى لا ينفلق والرمان الحامض ، وجرم أنه لا يجوز بيعها فى حال الرطوبة وتردد حالة الجفاف والقثاء من القسم الثالث ، وقال نصر المقدسى : ما يمكن تجفيفه كالأجاص القبرصى والخوخ والقراصيا والتين .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وفى بيع اللحم الطرى باللحم الطرى ايفسا طريقان (احسدهما) وهو النصوص انه لا يجوز لانه يدخر يابسسه فلم يجز بيع رطبسه برطبه كالرطب والمنب .

(والثاني) وهو قول ابي المباس انه على قولين ، لان معظم منفعته في حال رطوبته ، فصار كالفواكه) .

(الشرح) صورة المسألة فى بيع اللحم بلحم من جنسه ، انقلنا : انَّ اللَّحُومُ أَجْنَاسُ ، وهُو الصحيح أو مطلقاً على القول الآخر (أما) اذا قلنـــا

انها أجناس وباعه بغير جنسه ، فانه يجوز متماثلا ومتفاضلا ، رطبين ويابسين ورطبا ويابسا وزنا وجزافا لا شك فى ذلك ، وممن صرح به القاضى أبو الطيب والقاضى حسين وانما مقصود المصنف اذا كانا من جنس واحد أو على القول الآخر كما نبهت عليه ،

اذا عرف ذلك فقد قال الشافعي رحمه الله في الأم في يبع الآجال: ولا خير في اللحم الطرى بالمالح والمطبوخ ، ولا باليابس على كل حال ، ولا يجوز الطرى بالطرى ولا اليابس بالطسرى حتى يكونا يابسين ، أو حتى تختلف أجناسهما ، وقال أيضا فيه : فاذا كان منهما شيء من صنف واحد مثل لحم غنم لم يجز رطب برطب ولا رطب بيابس ، وجاز اذا يبس فانتهى يبسه بعضه ببعض وزنا وقال في باب ما جاء في بيع اللحم : لا يجوز منه لحم ضائن بلحم ضائن رطل برطل ، أحدهما يابس والآخر رطب ، ولا كلاهما رطب لأنه لا يكون اللحم ينقص نقصانا واحداً لاختلاف خلقته ومراعيه التي يغتذى منها لحمه ، فيكون منها الرخص الذي ينقص اذا يبس نقصانا كثيراً والغليظ الذي يقل نقصه ثم يختلف غلظهما باختلاف خلقته ، ورخصهما باختلاف خلقته فلا يجوز لحم أبداً الا يابسا قد بلغ اناه بيبسه وزنا بوزن منف واحد ، فلا جرم قال المصنف والأصحاب : ان المنصوص أنه من صنف واحد ، فلا جرم قال المصنف والأصحاب : ان المنصوص أنه لا يجوز به

وحكى الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهم قول أبى العباس أن فيه قولا آخر ، وجعله الشيخ أبو حامد فى بعض المواضع من تخريج أبى العباس ، ثم قال الشيخ أبو حامد : وهذا غلط ، والصحيح ما ذكره الشافعى رحمه الله ، وقال القاضى أبو الطيب : ان ذلك مما ليس بمشهور وليس بصحيح ، ونسب الماوردى والرافعى ذلك الى ابن سريج من غير ذكر نقل ولا تخريج وكذلك القاضى حسين والرويانى ، وفرق الشيخ أبو حامد وغيره من الأصحاب بين ذلك وبين القواكه لأنها اذا يبست لا تكون فيها المنافع التى تكون فيها حال رطوبتها ، واللحم كل ما يكون منه وهو رطب يكون منه وهو يابس وزيادة ، وهو أنه على هيئة الادخار فأشبه الرطب بالرطب وفرقوا بينه وبين اللبن فانه ليس للبن حالة أخرى ينتهى اليها واللحم بله حالة ادخار ينتهى اليها ،

وقال المحاملى: ان سائر أصحابنا يعنى غير ابن سريج ذهبوا الى أنه لا يجوز بيع ذلك رطبا بحال ، وفرقوا بينه وبين الثمار بما تقدم ، ونسب الرويانى فى الحلية الجواز الى ابن سريج وغيره قال : وهو الاختيار ، وممن صحح الطريقة الأولى الشيخ أبو حامد فى التعليق والقاضى أبو الطيب والماوردى فانهما قالا عن قول ابن سريج : انه ليس بصحيح والقاضى حسين وامام الحرمين ، وقال : انه الذى قطع به معظم الأصحاب وأنه ظاهر المذهب فى تعليق أبى حامد والرويانى فى البحر وصاحب العدة وصاحب التتمة ، وحكى هو وغيره قول الجواز عن ابن سريج ولم يذكر أنه خرجه ولا حكاه ،

وجزم جماعة بالمنع ، ولم يحكوا خلافا ، منهم الفوراني في الابانة والعمدة والبغوى في التهذيب والجرجاني في الشافي وابن أبي عصرون وأبو الحسن بن خيران في اللطيف وسليم في الكفاية والماوردي في الاقتاع ونصر المقدسي في الكافي ووجه قول الجواز بالحاقه بما جفافه نادر وفي المجرد قال عن قول الجواز: وليس بشيء وأطلق المحاملي في اللباب والشيخ أبو حامد في الرونق أن بيع اللحم الرطب بالرطب متماثلين جائز وهذا بعمومه يشمل الجنس الواحد والجنسين ، (فأما) في الجنسين فصحيح (وأما) في الجنس الواحد فهو مخالف لما قال الأولون ، وهو موافق لما اختساره الروياني في الحلية ، وخالف أبو حنيفة رحمه الله في ذلك فجوز بيع اللحم باللحم طريا على ما حكاه الفوراني في العمدة وكذلك جوز اللحم النيء بالمشوى ، قال صاحب العمدة : والمسألة تبنى على بيع الرطب بالتمر ،

(فسرع) قال الرويانى بعدما ذكر حكم بيع اللحم باللحم رطبا ويابسا وبيع الشحم بالشحم والألية بالأليـة كاللحم باللحم : وأصـــــــ الوجهين فى مذهب أحمد جواز بيع اللحم الطرى بعضه ببعض .

(فسرع) بيع اللحم الطرى باليابس أيضا لا يجوز كبيع الطرى أبو الطرى نص عليه المحاملي في اللباب والقاضي حسين في التعليق والقاضي أبو الطيب في التعليق والجرجاني والروياني وغيرهم ، وظاهر كلامه أن خلاف ابن سريج فيه أيضا ، فانه قال : اذا باع بعضه ببعض رطبا برطب فالمذهب

آن البيع باطل ، وكذلك اذا كان أحدهما رطبا والآخر يابسا ، وقال ابن سريج : فيه قول آخر يجوز ، وكذلك كلام الماوردى المتقدم ، وظاهر هذا الكلام جريان خلاف ابن سريج فى الرطب باليابس وهو مخالف لما تقدم عن الشيخ أبى حامد وامام الحرمين فى قليره ، ومؤيد ـ ان صح للاحتمال الذى أبداه الامام ، وينبغى أن يكون على خلاف ابن سريج عائد الى الأول فقط ، والثانى ذكره على سبيل الاستطراد ، وقد تقدم التنبيه على ذلك ،

. (فسرع) بيع الشحم بالشسحم والألية بالألية كبيع اللحم باللحسم ، قاله المتولى والروياني •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فَأَنَّ بَاعِ منه ما فيه نداوة يسمية بمثله كالتمر الحديث بعضه ببعض جاز بلا خلاف ، لأن ذلك لا يظهر في الكيل ، وانكان مما يوزن كاللحم لم يجز لأنه يظهر في الوزن) .

(الشرح) مقصود المصنف الكلام على ما يمنع ييع رطبه برطب أو ييابسه من الأشياء المتقدمة اذا وصل الى حالة اليبس هل يشترط تناهى اليبس أو يكتفى بما دون ذلك ؟ وما الضابط فيه ؟ وقد فرق فى ذلك يين المكيل والموزون و وذلك مأخوذ من كلام الشافعى رضى الله عنه و

قال الشافعى فى الأم فى باب بيع الاجال: ولا خير فى التمر بالتمر حتى يكون ينتهى يبسه وان انتهى يبسه الا أن بعضه أشد انتفاخا من بعض فلا يضره اذا انتهى يبسه كيلا بكيل • وقال: فبين الشافعى أنه لابد من انتهاء اليبس، وقال فى باب ما جاء فى بيع اللحم: فان قال قائل: فهل يختلف الوزن والكيل فيما بيع يابسا ؟ قيل: يجتمعان ويختلفان (فان قيل) قد عرفنا حيث يجتمعان فأين يختلفان ؟ (قيل) التمر اذا وقع عليه اسم اليبس، ولم يبلغ اناه يبسه فبيع كيلا بكيل لم ينقص في الكيل شيئا، واذا ترك زمانا نقص في الوزن لأن الجفوف كلما زاد فيه كان أنقص لوزنه حتى يتناهى قال: وما بيع وزنا فانما قلت فى اللحم لا يباع حتى يتناهى جفوفه لأنه قد يدخله اللحم

باللحم متفاضل الوزن أو مجهولا • وان كان ببلاد ندية فكان اذا يبس ثم أصابه الندى رطب حتى يثقل لم يبع وزنا بوزن رطبا من ندى حتى يعود الى الجفوف ، وحاله اذا حدث الندى فزاد فى وزنه كحاله الأولى ولا يجوز أن يباع حتى يتناهى جفوفه كما لم يجز فى الابتداء ا هـ •

وقد ذكر الشيخ آبو حامد وأبو الطيب والماوردى وغيرهم الفرق الذى ذكره الشافعى رحمه الله هذا ، وفرقا آخر للاصحاب أن التمر وان كان فيه رطوبة فهو اذا ترك على ما هو عليه وادخر على حاله لم يضره ذلك ، واللحم اذا كان فيه نداوة فادخر على حالته عفن وفسد ، وفسر الشافعى فى الأم انتهاء جفاف اللحم بأن يملح ويسيل ماؤه فذلك انتهاء جفافه ولا يحصل من هذا اللفظ كمال المقصود فى البيان والذى نحكيه عن الأصحاب أصرح ، وقد اتفق الأصحاب على الحكمين اللذين ذكرهما المصنف ، وقال الروياني فى البحر : لو باع التمر الحديث بالتمر العتيق ، قال بعض أصحابنا : يجوز البحن النقصان يسمير فيعفى كقليل التراب فى المكيل قال : وهمذا لا يصح والتحقيق أنه ينظر فان كان اذا جف تاما ينقص وزنه ولا يتقلص حبه ولا يظهر فى الكيل فيجوز لأنه لا اعتبار بالوزن فيه ، وان كان يتقلص حبه ويظهر ذلك فى الكيل فلا يجوز ،

(قلت) وهذا التفصيل متعين وهو مراد من أطلق المسألة وليس ذلك خلافا والله أعلم • لذلك شبهوه بالتراب والتراب لو كان كثيراً بحيث يوجب التفاوت فى البيع منع والله أعلم •

ومن صرح بهذا التفصيل صاحب التتمة والرافعى • قال صاحب التتمة : ان كان بحيث اذا طرح فى الشمس تنقص حبته لا يصح ، وان كان لا تنقص حبته وانما ينقص وزنه فيصح ، وكذلك صرح بمسألة اللحم وأنه يشمرط تناهى جفافه كما ذكره الشافعى والأصحاب والقاضى فى كتاب الارشاد صرح أيضا بأن التمر الحديث اذا لم يبلغ النهاية فى الضمورة لا يجوز بيعه بالعتيق وفى معنى التمر كل مكيل كالحنطة وغيرها ، وقد أطلق الرافعى فى بيعها أنه

يشترط تناهى جفافها ، وأن التى لم يتم تناهى جفافها وان فركت وأخرجت من السنابل لا يجوز بيع بعضها ببعض .

وينبغى أن يحمل ذلك على ما اذا كان فيها من البلل ما يوجب التفاوت في الكيل اذا جففت أما اذا فرض نداوة يسيرة لا يظهر بسببها أثر في الكيل فيجوز كالتمر اذ لا فرق بينهما وبمقتضى الأصل الذي قرره الشافعي قريبا من الفرق بين المكيل والموزون في ذلك •

قال صاحب التهذيب: يجوز بيع الحديث بالعتيق، لأن العتاقة بعد حصول الجفاف ان أثرت انما تؤثر فى خفة الوزن لا فى تصغير الحبة فلا يظهر ذلك فى الكيل ، فان كان فى الحديث نداوة لو زالت لظهر ذلك فى الكيل لم يجز ، فلا يعتقدون فى المسألة خلافا كما أشعر به كلام الرويانى بل المفصلون والمطلقون كلامهم منزل على شىء واحد والله أعلم ،

ودل كلام الشافعي المتقدم على أن النداوة المانعة من ييع اللحم بعضبه بعض لا فرق بين أن تكون قبل جفافه أو طارئة عليه بعد جفافه لعارض، والأمر كذلك بلا خلاف بين أصحابنا فانه اذا كان يابسا فحمل الى مكان عدى فتندى صار كالطعام المبلول، فيمتنع بيع بعضه ببعض، وممسن صرح به الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب •

(فسرع) مذهبنا ومذهب مالك ومحمد بن الحسن والليث بن سعد أنه لا يجوز بيع الحنطة المبلولة باليابسة لا خلاف عندنا فى ذلك ، سواء طرأ البلل عليها أو كانت رطبة من الأصل ، وهى الفريك ، وقال الامام أبو حنيفة رحمه الله يجوز مطلقا ، وفصل محمد رحمه الله ، وقد تقدم تفصيله عند بيع الرطب بالتمر ، ثم اذا جفت بعد البل قال الرافعى : لم يجز أيضا لتفاوت قمحها حالة الجفاف ، وفى كلام القاضى أبى الطيب قال : لا يجوز بيعها حتى تجف ، وهذا يوهم أنه يصبح بعد الجفاف ، فلعمل مراده بالبلل الرطوبة الأصلية ، فيصح أن يقال : إن البيع معبا (١) بالجفاف ، وأما البلل الطارى ،

⁽۱) كذا في ش و ق ولعله (مهيأ) بالجفاف أو معبا أي مغطى وآلاة أعلم (ط) م

فقد جزم الرافعى بالمنع وان جفت كما عرفت وقال الامام: لو بلت الحنطة فنحى منها قشرها بالدق والتهريش وهى الكشك قال الأئمة: هى الدقيق فانها تفسد على القرب ولو بلت ثم جفت ولم تهرش فانها تصبح فى جفافها على تفاوت يفضى الى الجهل بالمماثلة، قيل: وان كان كذلك فالوجه المنع فى الجاورش اذا نحتت منه القشرة ، انتهى كلام الامام .

(فسرع) اذا اتنهى يبس التمر وكان بعضه أشد انتفاخا من بعض لم يضر نص عليه الشافعي في باب بيع الآجال من الأم •

فانسدة الحديث هو الجديد من الأشياء • قاله ابن سيده •

(فسرع) قال الرافعى : اذا منع بمجرد البل بيع بعض الحنطة ببعض فالتى نحتت قشرتها بعد البل بالتهريش أولى بأن لا يباع بعضها ببعض ، قال الامام : وفى الجاورش عندى احتمال اذا نحتت قشرتها • واعلم أن المصنف رحمه الله اقتصر فى هذا الفصل على حكم بيع اللحم الطرى ما فيه نداوة ، وأما اذا تناهى جفافه فنذكره من بعد قبل آخر الباب بفصل والله أعلم •

باب بيع العـــرايا قال المصنف رحمه الله تعالى

(واما العرايا وهو بيع الرطب على النخل بالتمر على الأرض خرصا فانه يجوز للفقراء ، فيخرص ما على النخل من الرطب وما يجىء منه من التمر اذا جف ، ثم يبيع ذلك بمثله تمرآ ويسلمه [اليه] قبل التفرق ، والدليل عليه ما روى محمود بن لبيد قال : ((قلت لزيد بن ثابت : ما عراياكم هنه ؟ فسمى رجالا محتاجين من الأنصار شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرطب ياتى ولا نقد بايديهم يبتاعون به رطبا ياكلونه مع الناس ، وعندهم فضول من قوتهم من التمر فرخص لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبتاعوا العرايا بخرصها من التمر الذى في أيديهم ، ياكلونها رطبا ») .

(الشرح) حديث زيد بن ثابت فى العرايا ثابت فى صحيحى البخارى ومسلم وغيرهما ، ولفظ البخارى ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

رخص فى العرايا أن تباع بخرصها كيلا ، وألفاظ أخر غير ذلك (وأما) ماذكره المصنف من رواية محمود بن لبيد فلم أرها الا فى كلام الشافعى رضى الله عنه فيها فيما ذكر محمود بن لبيد قال : « سألت زيد بن ثابت عن عراياهم هذه التى يحلونها فقال : فلان وأصحابه شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرطب يحضر وليس عندهم ذهب ولا ورق يشترون بها وعندهم فضل عن قوت سنتهم ، فارخص لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشتروا العرايا بخرصها من التمر يأكلونها رطبا » ه

وقال الشافعى أيضا فى كتاب البيوع من الأم: « قيل لمحمود بن لبيد ، أو قال محمود بن لبيد لرجل من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم اما زيد ابن ثابت واما غيره: ما عراياكم هذه ؟ قال: فلان وفلان وسمى رجالا محتاجين من الأنصار » وذكر معنى ما تقدم ، ونقله البيهقى فى المعرفة عن الشافعى كذلك معلقا ، ولم يذكر له اسنادا يتصل به ، وأشار ابن حزم الى تضعيفه بقوله: ان الشافعى ذكر فيه حديثا لا يدرى أحد منشأه ولا مبدأه ولا طريقه ، وذكره أيضا بغير اسناد ، فبطل أن يكون فيه حجبة ، يعنى فى اختصاصها بالفقراء وهذا سيأتى الكلام فيه ، والمقصود هنا أنها تجوز للقراء ، وذلك لا نزاع فيه ، وقد ذكر الترمذى هذا المعنى من غير تعيين رواية ، قال : لما ذكر حديث العرايا فى جامعه : « ومعنى هذا عند بعض أهل العلم أن النبى صلى الله عليه وسلم أراد التوسعة عليهم فى هذا لأنهم شكوا اليه وقالوا : لا نجد ما نشترى من التمر الا بالتمر ، فرخص لهم فيما دون خصسة أوسق أن يشتروها فيأكلوها رطبا » • لكن يحتمل أن يكون مسراد الترمذى ببعض العلماء الشافعى •

وقال الماوردى : ولم يسنده الشافعى لأنه نقله من السير • وجعلت أولاد الصحابة الذين ولدوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو معدود أيضا [منهم] من الصحابة على الصحيح ، فهو صحابى ابن صحابى من كبار العلماء وقوله : ما عراياكم هذه ؟ لأن زيداً كان أكبر منه وأعلم بسنن

النبى صلى الله عليه وسلم فأراد أن يبينها له وقد رأيت فى الوافى فى شرح المهذب كلاما لولا تفرق النسخ لكنت أزلته (١) غيرة •

قال: سمعت فقيها يقول: ان محمود بن لبيد ساعتئذ كان يهوديا فلذلك قال هذا الكلام، وكان الواجب أن يمحى هذا من الكتاب لولا تفرق النسخ، فلا حول ولا قوة الا بالله، نعوذ بالله أن نقول مالا نعلم ولولا خشية أن يطالعه بعض الضعفة فيعتقد صحته وينقله ما تعرضت له ولا نقلته لكن نبهت عليه خوفا من أن يغتر به فيوقع بسببه فى نسبة هذا الرجل العظيم الى مثل هذا فنسأل الله تعالى أن يعصمنا من الزلل بمنه وكرمه و

والعرايا جمع عرية وهى تفرد صاحبها للأكل ووزن العرية فعيلة ، واختلف فى اشتقاقها على قولين ، قيل بمعنى فاعلة ، وهو قول الأزهرى وابن فارس ، ويكون من عرى يعرى كأنها عريت من جملة النخيل فعريت أى خلت وخرجت كما يقال عرى الرجل اذا تجرد من ثيابه وعلى هذا تكون لام الكلمة ياء كهدية ، وجمعه فعائل كصحيفة وصحائف ، كذلك عرية وعراءى بهمزة بعد المدة مكسورة وبعدها ياء بيم فتحت هذه الهمزة العارضة فى الجمع فصار عرائى تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصار عراءاً ثم انهم كرهوا اجتماع ألفين بينهما همزة مفتوحة لأن الهمزة كأنها ألف فكأنه اجتمع ثلاث ألفات فأبدلوا من الهمزة ياء فقالوا : عرايا فليس وزنها فعالى ، اجتمع ثلاث ألفات أصلية ، وانما وزنه فعايل وهذا الابدال والعمل واجب ، وكل هذه القواعد محكمة فى علم التصريف •

ومثل هدية وهدايا _ وقد قالوا فى جمعه أيضا : هداوا _ فأكثر النحويين جعلوا ذلك شاذا والأخفش قاس عليه ، وردوا عليه بأنه لم ينقل منه الا هذه اللفظة ، أعنى هداوا فلم يأت مثل عداوى وشبهه ، وانما كتب بالياء كحنية وحنايا ، ومنية ومنايا ، قال (٢) شهيخنا الأستاذ أبو حيان محمد بن يوسف

⁽۱) هذه غيرة الامام السبكى على تضية وأحدة من قضايا الوانى فما باله لو رأى تلك الوصمة التى وسمت بالجزء الثامن عشر من المجموع لشخص متطفل يسمى (المقبى) حيث ظهر من عبثه انه لا صلة له على الاطلاق بأوليات العلوم الشرعية أو العربية وما يعرفه صفار المبتدئين (ط) . (٢) الامام أثير الدين أبو حيان الاندلسي الغرناطي النغزى نسبة ألى نفزه قبيلة من البربر ولد في آخر شوال سنة ١٥٤ مسمع الحديث بالاندلس وافريقية (تونس) أخد عنه أكابر عصره

ابن حيان الأندلسي فسح الله في مدته: لو ذهب ذاهب الى أن وزن هذا الجمع كله فعالى لكان مذهبا حسنا بعيداً من التكلف، وانما دعا النحويين الى تلك التقديرات حملهم جمع المعتل على الصحيح، فأجروا ذلك مجرى صحيفة، وقد تكون أحكام للمعتل لا للصحيح، وأحكام للصحيح لا للمعتل، ويقال: هو عرو من هذا الأمر أي خلو منه ويقال لساحل البحر: العراء لأنه خلو من النبات قال الله تعالى: (فنبذناه بالعراء وهو سقيم) (١) وقيل: بمعنى مفعوله من عراه يعروه اذا أتاه وتردد اليه، لأن صاحبها يتردد اليها ويقال أعربته النخلة أي أطعمته ثمرتها يعروها .

قال الخطابى: كما يقال: طلب الى فأطلبته ، وهذا قول أبى عبيد الهروى وجوز أيضا أن يكون بمعنى فاعله كما تقدم ، فعلى القول الثانى تكون لامها واوا ، أصلها عربوه اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء ثم أدغمت احداهما فى الأخرى ثم فعل بجمعه كما فعل به من غير قرق الا أنه على هذا القول يكون كمطية لا كهدية ، وهذا الوزن متى كانت لامه واو اعتلت فى المفرد كان حكمه مالامه ياء ، بخلاف الذى لامه واو صحت فى المفرد فله حكم آخر والله أعلم ،

وأما المراد بها هنا فعندنا هو بيع الرطب على رءوس النخل بالتمر على وجه الأرض ، والعرايا نوع من المزابنة رخص فيه ، قال أهل اللغة الأزهرى والهروى وغيرهما : ان النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة وهى بيع التمر فى رءوس النخل بالتمر ، رخص من جملة المزابنة فيدما دون خمسة أوسق ، وهو أن يجىء الرجل الى صاحب الحائط فيقول له : بعنى من حائطك للاث نخلات بأعيانها بخرصها من التمر ، فيبيعه اياها ويقبض الثمن ، ويسلم اليه النخلات يأكلها ويتمرها ه

وتقدموا في حياته كالشيخ تقى الدين السبكى وكان يعظم ابن تبعية ثم وقع بينهما مسالة نقسل فيها ابو حيان شيئا عن سيبوبه فقال ابن تبعية : وسيبوبه كان نبى النحو أأ لقد اخطأ سيبوبه في ثلاثين موضعا من كتابه فأعرض عنه أبو حيان ورماه في تفسيره النهر بكل سوء (بفية الوعاة) (1) الآية ه) 1 من سورة الصافات ،

قال الشافعى رضى الله عنه فى الأم فى كتاب البيوع فى باب بيع العرايا بعد ما ذكر أحكام العرايا بالتفسير المشهور: والعرايا ثلاثة أصناف هذا الذى وصفنا أحدها ، وجماع العرايا كل ما أفرد ليأكله خاصة ، ولم يسكن فى جملة البيع من ثمر الحائط اذا بيعت جملة من واحد ، والصنف الثانى أن يخص رب الحائط القوم فيعطى الرجل ثمر النخلة وثمر النخلتين وأكثر ، هدية يأكلها ، وهذه فى معنى المنحة من الغنم ، يمنح الرجل الرجل الشاة أو الشاتين وأكثر ليشرب لبنها وينتفع به ، وللمتعثر كى أن يبيع ثمرها ويتمره ويصنع فيه ما يصنع فى ماله ، لأنه قد ملكه ، والصنف الثالث أن يعرى الرجل الرجل النخلة وأكثر من حائطه ليأكل ثمرها ويهديه ويتمره ويفعل فيه ما أحب ويبيع ما بقى من ثمر حائطه فتكون هذه مفردة من البيع منه جملة ، وقد روى أن مصدق الحائط يأمر الخارص أن يدع لأهل البيت من حائطهم قدر وي أن مصدق الحائط يأمر الخارص أن يدع لأهل البيت من حائطهم قدر ما يراهم يأكلون ، ولا يخرجه لتؤخذ زكاته ، وقيل قياسا على ذلك أن يدع ما أعرى المساكين منها فلا يخرصه ، وهذا بتعبيره فى كتاب الخرص انتهى كلام الشافعى رحمه الله تعالى ه

وهذا الذى ذكره الشافعى من كونه يترك للمالك نخلة أو نخلات يأكلها أهله ، نقله الأصحاب فى كتاب الزكاة قولا قديما ، ونقله النووى هناك عن نصه فى البويطى فى البيوع والقديم ، قال أبو عبيد القاسم بن سلام : العرية النخلة يعربها صاحبها رجلا محتاجا والاعراء أن يجعل له ثمرة عامها ، فرخص لرب النخل أن يبتاع ثمر تلك النخلة من المعرى بتمر لدفع حاجته ، قال : وقال بعضهم : بل هو الرجل يكون له النخلة فى وسط نخل كثير لرجل آخر، فيدخل رب النخلة الى نخلته ، وربما كان مع صاحب النخل الكثير أهله فى النخل ، فيؤذيه بدخوله ، فرخص لصاحب النخل الكثير أن يشترى ثمر تلك النخلة من صاحبها قبل أن يجذه ، بتمر لئلا يتأذى به ، قال أبو عبيد : والتفسير الأول أجود ، لأن هذا ليس فيه اعراء انما هى نخلة يملكها ربها ، فكيف تسمى عربة ، ومما يعين ذلك قول شاعر الأنصار يصف النخل :

ليست بسنهاء ولا دجية ولكن عرايا في السنين الجوائح

يقول: انا نعيرها الناس، والسنهاء الخفيفة الحمل، والدجية الثقيلة الحمل، التي قد انحنت من ثقل حملها، قاله ابن الصباغ، وروى أبو عبيد عن مكحول قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا بعث الخراص قال: خففوا في الخرص فان في المال العربة والوصية » •

(قلت): وقد ورد فى حديث زيد بن ثابت فى معجم الطبرانى بسند صحيح: «رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فى العرايا، النخلة والنخلتين توهبان للرجل، فيبيعها بخرصها تمرآ» لكن ليس فى ذلك تخصيص أن الذى يبتاعها هو الواهب ولا أن ذلك لدفع حاجته، فهذا أولى ما يعتمد فى تفسيرها، وهو مخالف للقولين اللذين قالهما أبو عبيد.

قال الماوردى : العرايا ثلاثة (مواساة) وهى ما يعطى للمساكين وذلك سنة (ومحاباة) وهى ما يتركها الخارص لمن يخرص نخله ليأكلها ، علما أنه سيتصدق منها بأكثر من عشرها ، فذلك جائز لقوله صلى الله عليه وسلم : « واذا خرصتم فدعوا لهم الثلث ، فدعوا الربع » (والمراضاة) اختلف الفقهاء فيها فقال الشافعي رضى الله عنه : (بيع الرطب خرصا على النخل بمكيله تعرأ على الأرض في خمسة أوسق فأقل ، مع تعجيل القبض) ، وذكر مذهب مالك وأبى حنيفة رضى الله عنهما وسنذكرهما ان شاء الله تعالى •

والرخصة اثبات الحسكم على خلاف الدليل ؛ وقسد ذكروا فى حدها عبارات مختلفة أحسنها الاطلاق مع قيام المقتضى للمنع لغرض التوسيع ، فقولنا : الاطلاق نريد به اباحة الاقدام التى تشستمل الواجب والمندوب والمباح ، وقولنا : مع قيام المقتضى للمنع احتراز من قتل قاطع الطريق وشبهه ، فانه قد يقال : انه شرع مع الاسلام المقتضى للمنع مما ليس كذلك ، فلا يسمى رخصة ، وزاد بعضهم : فى حال حريته ، احتراز من القصاص فانه قاعدة كلية لكن يرد عليه السلم والاجارة ، وما أشبههما .

ثم الرخصة قد يكون سببها الضرورة كأكل المضطر الميتة ، وقد يكون سببها الحاجة كالعرايا ، فلما كان الدليل قائما على تحريم بيع الرطب بالتمر

ووردت العرايا على خلافه ، سمى ذلك رخصة ، والخرص بكسر الخاء نص عليه ابن فارس والمراد منه المخروص وأما الخرّ ص بالفتح فهو المصدر وهو الحزر يقال خرص العبد يخرصه ويخرصه بضم الراء وكسرها في المضارع خرصا وخرصا بالفتح والكسر حزره قاله ابن سيده ثم قال : وقيل : الخرص المصدر والخرص الاسم ، والخراص الحزار •

واما حكم السالة فذلك مما لا خلاف فيه في المذهب ، وهو مذهب أكثر أهل العلم منهم مالك وأهل المدينة والأوزاعي وأهل الشام وأحمد واسحق وأبو عبيدة وداود ومن تبعهم من أهل العلم ، كلهم ذهبوا الى أن ذلك جائز ، وجعلوه مستثنى من جهة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر بالتمر وعن بيع الرطب بالتمر ، كذلك قال ابن المنذر ، وخالف فى ذلك أبو حنيفة وأصحابه ،ولمالك رحمه الله تعالى فى ذلك بعض مخالفة سأذكرها ان شاء الله تعالى ٠

قال الشافعي رحمه الله تعالى في كتاب اختلاف الحديث وهو في الجيزة السادس (١) عشر من الأم: « خالفونا معا في العرايا فقالوا: لا نجيز بيعها وقالوا: نرد اجازة بيعها بنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن المزابنة ونهيه عن الرطب بالتمر، وهي داخلة في المعنيين قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقيل لبعض من قال هذا منهم: فان أجاز انسان بيع المزابنة بالعرايا لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أجاز بيع العرايا قال: ليس ذلك له، قلنا: هل الحجة عليه الاكهى عليكم في أن يطاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحل ما أحل ويحرم ما حرم » وبحث الشافعي رحمه الله تعالى في ذلك الى أن قال: قال: « فكيف تقول ؟ قلت: أحل ما أحل من بيسع العرايا وأحرم ما حرم من بيع المزابنة ، وبيع الرطب بالتمر (٢) عن العرايا ، وأزعم أن لم يرد بما من بيع المزابنة ، وبيع الرطب بالتمر (٢) عن العرايا ، وأزعم أن لم يرد بما

⁽۱) يوافق هذا هامش الجزء السابع من طبعة المطبعة الأميرية ويعد من توابع الأم وهو كتاب منفصل عن الام يخطبته وديباجته واسناده وأول خطبة هذا الكتاب :

الحمد لله بما هو أهله وكما ينبغى له وأشهد أن لا آله الا ألله وحده لا شريك له وأن محمد المعدد ورسوله (أما بعد) قان الله جل جلاله وضع رسوله موضع الابانة كما أفترض على خلقه في كتابه ثم في لسان نبيه صلى الله عليه الى آخر المخطبة (ط) .

⁽٢) نسخة الام : وبيع الرطب بالتمر سوى العرابا وازعم أن لم يرد بما حرم اللغ (ط)

حرم ما أحل ولا بما أحل ما حرم فأطيعه فى الأمرين ، وما علمتك الإعطلت نص قوله فى العرايا وعامة من روى النهى عن المزابنة روى أن النبى صلى الله عليه وسلم أرخص فى العرايا فلم يسكن للتوهم ههنا موضع ، فنقول : الحديثان مختلفان » انتهى كلام الشافعى رحمه الله تعالى • وقال فى الاملاء : « فلا موضع للتوهم فى أن يكون أحد الأمرين قبل الآخر فيقال : أحدهما ناسخ يعنى لأن رواة أحدهما هم رواة الآخر » •

وقال فى كتاب البيوع من الأم ما ملخصه: «ان العرايا داخلة فى ييسع الرطب بالتمر والمزابنة ، وذلك منهى عنه ، وخارجة منه منفردة ، بخلاف حكمه ، اما بأن لم يقصد بالنهى قصدها واما بأن أرخص فيها من جملة مانهى عنه » وكأن الشافعى رحمه الله تعالى أشار بهذا التأويل فى كلامه الى النهى عن بيع الرطب بالتمر ، وعن المزابنة هل هو عام مخصوص ؟ أو عام أريب به الخصوص ؟ والله أعلم ، والفرق بينهما أن الذى أريد به الخصوص ويكون المراد فيه متقدماً على اللفظ ويكون ما ليس بمراد متأخراً والعمام المخصوص يكون متأخراً عن اللفظ أو مقارنا ، ويكون المراد باللفظ أكثر مما ليس بمراد ، ذكر ذلك الماوردى ، وأطلق على العام المخصوص أنه أريد به العموم ، ولا يرد عليه أنه متى أريد عمومه كان الاخراج بعد ذلك نسخا به العموم ، ولا يرد عليه أنه متى أريد عمومه كان الاخراج بعد ذلك نسخا لأن المراد ارادة العموم باللفظ ، ثم الاخراج منه ، كما يقول : له على عشرة الاثلاثة ، فان العشرة مرادة ، وليس هو كقولك سبعة على المسهور والله أعلم ،

وأشار الحوزى (١) الى أن قول الشافعي لم يقصد بالنهي قصدها أنها ليست داخلة في المزابنة يقني ويكون الاستثناء منقطعا وهو خلاف ما قاله الشافعي فانه صرح مع ذلك أنها داخلة ، وقال في باب آخر من الأم أيضا:

⁽۱) مكلا في ش و ق الجوزى بالزاى المجمعة والظاهر أنه بالراء المهملة وهو القعاشى أبو الحسن على بن الحسين الجورى احد أثمة اصحابنا وله في طبقات الشافعية لابن السميكي ترجمة يقول فيها : ومن تصافيفه كتاب المرشد في شرح منعتصر المزنى أكثر عنه ابن الرفعة والوالك مد رحمهما الله ح النقل ولم يطلع عليه الرافعي ولا النووى رجمهما الله وقد أكثر فيه من ذكر ابي على أبن أبي هريرة وأضرابه ، وقد رأيت في الجزء الثاني من الطبقات مضبوطا بالزاى الممجمعة وهو خطأ وقد علقت على نسختى بالتنبية بالقلم الاحمر لينتفع بدلك من قراه بعد معاتى (ط)،

انها يعنى المزابنة جملة عامة المخرج أريد به الخصوص ، ويحتمل أن يكون التردد المذكور فى كلام الشافعى فى أن الرخصة هل وردت مع النهى عن المزابنة على سبيل الاستثناء ؟ ووردت وحدها بغير ذلك كما سنذكر فى ذلك احتمالين للأصحاب ، وعلى ذلك حمله ابن الرفعة ، وعلى ذلك يدل كلامه فى الرسالة ، فانه قال : ان أولى الوجهين عنده أن يكون أراد به ما سوى العرايا وأنه يحتمل أن يكون رخص فيما بعد دخولها فى جملة النهى ، وان كان مراد الشافعى ذلك فلعله لم يبلغه حديث زيد الثابت فى مسلم أن الرخصة كانت بعد ذلك .

وقد قال الشافعى: ان أولى الوجهين عنده أن يكون ما نهى عنه جمسلة أراد به ما سوى العرايا ، وحديث زيد يقتضى أن يكون الثانى هو الأولى ، بل المتعين وعلى ما حملته عليه لا يدفعه حديث زيد ، لأنه تكون الرخصة بعد ذلك مبينة للعام المتقدم ، وقد أعاد الشافعى الكلام فى ذلك فى اختلاف الحديث ، وهو فى الجزء السادس عشر من الأم فى باب بيع الرطب من الطعام باليابس ، وجزم القول بأن المزابنة من العام الذى يراد به الخاص ، والعرايا لم تدخل فى الارادة ، وجزم هناك بأنه لا يجوز الا أقل من خمسة أوسق وأن الزائد منعه من مفهوم الحديث والتوقيت فيه ، قال : ولو قال قائل : هو داخل فى المزابنة لكان مذهبا يصح عندنا ،

واعتلت الحنفية بأمور (منها) حمل العربة على الهبة كما هو التفسير الثانى الذى يدل عليه شعر شاعر الأنصار ، قالوا: فكأنه رخص لمن وهب ثمر نخلة لرجل ولم يقبض أن يعطيه عوض ذلك تمرا ، ويرجع فيها ، وسماه بيعا لأن ما دفع اليه من التمر كالعوض عما وهب به ، فتحمل العربة على المحقيقة والبيسع على المجاز ، واختلفوا على هذا فى الرخصة ، فقيل: انها عائدة الى المعرى لأنه وعد فأخلف قال الدينينى الحنفى : يعزى ذلك الى عيسى بن أبان ، وقيل : انها عائدة الى المعرري ، لأنه أخذ العوض عما لم يملكه ، قالوا : وأنتم تحملون البيع على الحقيقة والعربة على المجاز ، وهذا ممنوع لأنه تقدم أن للعربة تفسيرين ، فلا مجاز ، ولو سلم لوجب حمله على ما قلناه كما دل عليه كلام الشافعي وقاله المصنف فى النكت لوجوه :

(أحدها) أن المنهى عنه فى أول الجزء البيع فيجب أن يكون المستثنى أيضاً بيما .

﴿ وَالنَّانَى ﴾ أَنَّ الرَّخْصَةُ لَا تَكُونَ اللَّا عَنْ حَظْرُ وَالنَّحَظُّرُ فَيَ البِّيعِ لَا فَ الرَّجُوعِ فِي الهِّبَةِ • ﴿ وَالنَّالَ ﴾ أنه قدر بخمسة أوسق وما قالوه لا يختص •

(والرابع) ما تقدم من حديث محمود بن لبيد ، واعتلوا أيضا بأنه اذا لم يجز البيع بالخرص وهو على الأرض فعلى النخل أولى ، لأنه أقرب الى الغرر .

(وأجاب) المصنف في النكت بأنه مما تدعو الحاجة اليسه وفي الأرض لا تدعو الحاجة اليه لأنه لا يمكنه أن يأكل الرطب مع الناس، وقد يجوز مع كثرة الغرر للحاجة اليه ومالا يجوز مع قلة الغرر لعدم الحاجة ، كما قال في السلم المؤجل: يجوز مع كثرة الغرر، ولا يجوز الحال مع قلة الغرر، وقال الشيخ: « ولأن في الأرض لم يجعل الخرص طريقاً لمعرفة المقدار، وفي الشجر جعل الخرص طريقة لمعرفة المقدار، ويعرف منها التساوى في حال الادخار، وهذا الجواب من المصنف يقتضى أنه قائل بأنه لا يجوز بيع الرطب بالتمر في الأرض فيما دون خمسة أوسق، وهو الصحيح من المذهب، وفيه خلاف تقدم عن صاحب التتمة، وسأذكره ان شاء الله تعالى، واعتلوا أيضاً بأن ذلك كان قبل تحريم الربا، ويبطله استثناؤها من المزابنة، وهذا يدل على أنه بعد تحريم الربا، ولأنه لو كان كذلك لم يحتج الى الخرص واعتلوا أيضاً بأمور أخر لا متعلق لهم بها ه

« وأما » مالك رحمه الله تعالى فهو _ وان وافق على مقتضى الحديث _ يفسر العرايا بتفسير أخص مما يقوله الشافعى : وهو أن يهب الرجل الرجل تمر نخلة أو نخلات ثم يتضرر بمداخلة الموهوب له ، فيشتريها بخرصها تمرا ، وهذه الصورة عندنا من جملة العرايا ، لكن الخلاف معه فى قصرها على ذلك فقال : انه لا يجوز بيعها من غير صاحب البستان الا بعرض أو نقد ، ونحن نقول : يجوز ، وقال : انه يجوز ذلك نسيئة وزاد حتى قال : لا يجوز نقداً على ما حكى عنه ، وعلى هذا لا تبقى صورة فى العرايا يحصل فيها اتفاق

بيننا وبينه لأن ما دون خمسة أوسق نجيزه نحن نقداً ولا نجيزه نسيئا ، وهو لا يجيزه ويجيزه نسئاً فى بعض الصور ، وجوز شراءها لمعربها ولورثته ، وكذلك يجوز عنده شراء ثمرة نخلة أصلها لغيره فى حائطه ، قال : وليس بقياس ولكنه موضع تخفيف ونقل الماوردى عنه أنه يجوز ذلك جبراً ، ويجريه مجرى الشفعة خوفا من سوء المشاركة .

واختلفت المالكية في علة الجواب في منعها من المعرى فقيل: لوجهين، اما لدفع ضرر دخوله وخروجه أو لمرفق في الكفاية وقال بعض كبار أصحاب مالك رحمه الله: لا يجوز الا لدفع الضرر خاصة ، وأنه اذا أعرى خمسة أوسق أو دونها لم يجز أن يشترى بعض عربته لأن الضرر الذي أرخص به قائم ، قاله في تهذيبهم ، قال الشافعي في اختلاف الحديث: ووافقنا بعض أصحابنا في جملة قولنا في بيع العرايا ثم عاد فقال: لا تباع الا من صاحبها الذي أعراها اذا تأذي بدخول الرجل عليه بتمر الي الجذاذ ، قال الشافعي رضى الله عنه : كما عليه أجلها فتحل لكل مشتر ولا أحرمها فنقول قول من رضى الله عنه : كما عليه أجلها فتحل لكل مشتر ولا أحرمها فنقول قول من حرمها ، وزاد فقال : تباع بتمر نسيئة ، والنسيئة عنده في الطعام حرام ، وزاد أن أجلها الى الجذاذ فجعل الطعام بالطعام الى أجل والى أجل مجهول لأن الجذاذ مجهول .

واحتج المنتصرون لمالك رحمه الله في تفسير العرية بذلك بقول ابن عمر : «كانت العرايا أن يعرى الرجل فى ماله النخلة والنخلين » رواه البخارى تعليقا عن محمد بن اسحاق وقال البخارى : وقال يزيد عن سفيان بن حسين : العرايا نخل كانت توهب للمساكين فلا يستطيعون أن ينتظروا بها ، رخص لهم أن يبيعوا بما شاءوا من التمر ، وبشعر شاعر الأنصار المتقدم .

(قلت) وقد وجدت لهم ما هو أولى بأن يتعلقوا به فمن ذلك ـ الحديث الذى تقدم قريبا عن معجم الطبرانى عن زيد بن ثابت قال: « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فى العرايا النخلة والنخلتين يوهبان للرجل فيبيعها بخرصها تمراً » وليس فيه دليل لأنه لم يخص أن الواهب هو الذى يبتاع كما تقدم وكما سنذكره ان شاء الله تعالى ، قال الامام أبو الفتح بن دقيق

العيد: ويشهد لتأويل مالك أمران (أحدهما) أن العربة مشهورة بين أهل المدينة متداولة بينهم وقد نقلها مالك هكذا (والثاني) قوله: «رخص لصاحب العربة أن يبيعها بخرصها » فانه يشعر باختصاصه بصفة يتميز بها عن غيره ، وهي الهبة الواقعة •

(قلت) أما الأول فانه معارض بقول يحيى بن سمعيد الأنصارى أحد شيوخ مالك ، وهو أيضا مدنى عالم • ففي صحيح مسلم عن يحيى بن سعيد أنه قال : العرية أن يشتري الرجل تمر النخلات بطعام أهله رطبا بخرصها تمرأ ، وهذا هو قولنا ، وأما الثاني فان الهبة هي التي يتميز بهـــا عــن غيره مختصة بمشترى العرية لا ببائعها ، فلو كان كذلك لقال : رخص لصاحب العرية أن يشتريها ، والحديث انما قال أن يبيعها وأما قول ابن عمر وحديث زيد بن ثابت الذى ذكرته له فليس فيه ما يدفع قولنا ، ونحن نسلم أن العرية كانت تطلق على ذلك لأن الاشتقاق حاصل فيها وهو كونهـا مفردة وأكثر ما كان يقع الافراد بذلك السبب، ولذلك جاءت الرخصة لأصحاب العرايا على ما هو الغالب ، ولكنه لم يقل أن يبيعها من معريها بل أطلق فيبقى على اطلاقه ، وله أن يبيعها ممن شاء ولهذا في حديث سهل بن أبي حثمة الذي في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه « رخص فى بيع العرية النخلة والنخلتين يأخذها أهل البيت بخرصها تمرآ يأكلونها رطب » فقوله: أهل البيت مطلق ، وليس في شيء من الأحاديث الواردة في ذلك أن ذلك يختص ببيعها من المعرى ، فيتعين أن يكون جواز البيع مطلقا من كل أحد ولا يضرنا أن نسلم أن أصحاب العرايا هم الذين وهبت لهم النخلات ووردت الرخصة لهم في البيع .

(فان قلت) فعلى هذا لا تكون الرخصة للبائع ، والظاهر من حديث زيد وغيره أن الرخصة للمشترى الذى لا نقد بيده ، رخص له أن يشترى الرطب لحاجته اليه بالتمر (قلت): الرخصة لكل منهما رخص للمشترى أن يشترى كذلك ، ورخص للبائع أن يبيع ، لأنه كان ممنوعا قبل ذلك من بيع الرطب بالتمر ، وسبب الرخصة فى حقه أمران :

- (أحدهما) حاجة المسترى اليه وهو الذي لا رطب عنده أعنى الذي تقتضى العادة أنه يطلب شراء الرطب ويرشد الى ذلك قوله صلى الله عليسه وسلم: « يأكلونها ر طنباً » •
- (والثانى) أن أصحاب العرايا هم المساكين الذين وهبت منهم ، وظاهر حالهم الحاجة ، وقد لا تصبر النفس على أكل الرطب دائما ، وتطلب التمر الذى هو القوت المعتاد عندهم ، ولا كذلك أصحاب النخيل الذين ليسوا من المساكين ، فانهم مستغنون عن البيع فى الحال جملة وظاهر حالهم الغنى عن شراء الرطب والتمر معا ، فلذلك _ ولله أعلم _ وردت الرخصة فى حق أصحاب العرايا لأنهم مظنة البيع ، لا لأن فيهم معنى مصححا للبيع ليس فى غيرهم ، فأصحاب العرايا هم البائعون ، والمشتركى لم يرد فى شىء من الأحاديث فيه تقييد الا فى حديث محمود بن لبيد عن زيد من ذكر المحاويج ، وليس أولئك بمقصودين بأصحاب العرايا والله أعلم ،

ومما يبعد ما ذهبت اليه المالكية أنه لو كان الرخصة فى ذلك الأجل ضرر المداخلة لم تفترق الحال بين خمسة أوسق ومافوقها ، وقد سلمت المالكية اختصاصها بالخمسة الأوسق كما فى الحديث ، والله أعلم ، واشترط الخرقى من الحنبلية كون العربة موهوبة من بائعها ، كما قاله مالك ، والظاهر عندهم خلافه والله أعلم .

وقد جمع الماوردى مرجعات المذهب فى خمسة أوجه: استثناؤها عن المزابنة ، واثباتها بلفظ الرخصة المشعر بتقدم الحظر ، وبلفظ البيع المقتضى عوضها ، واعتبار المساواة بالخرص ، وتقديرها بقدر مخصوص ، وبسط ذلك معلوم مما تقدم .

قال القاضى أبو الطيب: والمسألة مبنية على السنة ولا قياس فيها يتعولُ عليه ، وقد أفاد كلام المصنف فى التصوير شروطا كلها موجودة فى مختصر المزنى:

(أجدها) أن يخرص ما على النخيل من الرطب ، أى رطبا ، ويخرص ما يجىء منه اذا جف فياتى المتبايعان الى النخل ويحزرانها ويقولان : فيها

الآن وهى رطب ستة أوسق مثلا ، واذا يبست وجفت صارت أربعة أوسق ، فتباع بأربعة أوسق تمرآ فان زاده على الأربعة مدا أو نقصه مدا لم يجهز لظهور التفاضل ، ولا يضر كون الرطب الآن أكثر من خمسة أوسق ، فأما خرصه رطباً فلابد منه ، وان خرص ما يجىء منه جافا فسيأتى فيه شىء عن أحمد فى الشرط الثالث مما نحن تتكلم فيه ان شاء الله تعالى ، فى كيفية الخرص مستوفى من باب زكاة النبات ،

(الثانى) أن يكون الثمن الذى يباع به معلوما بالكيل ، لقوله: ثم يبيع ذلك بقدره وهذا لا خلاف فيه عند القائلين باباحة بيع العرايا ، ومستنده حديث زيد بن ثابت رضى الله عنه «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في العرايا أن تباع بخرصها كيلا » هذا لفظ البخارى ومسلم جميعا ، قال البخارى : « وقال ابن ادريس : لا يكون الا بالكيل من التمريدا بيد ، لا يكون بالجزاف ، ومما يقويه قول سهل بن أبى حثمة بالأوسق الموسقة » هذا لفظ البخارى ، يريد بذلك أن الأوسق لا تكون الا كيلا ، ولأن الأصل اعتبار الكيل من الطرفين ، سقط فى أحدهما للتعذر ، فيجب فى الآخر على الأصل ، وان ترك السكيل من الطرفين بكثرة الغرر ، وفى تركه من أحدهما لتعذر ، وفى تركه من أحدهما تقليل الغرر ، ولا حاجة الى التطويل فى ذلك فانه لا خلاف فيه ، فلا يجوز بيع تمر جزافا ، وقد صرح بذلك الشافعى فى الأم ، والروياني فى البحر ،

وابن ادريس الذي نقل البخاري عنه هو عبد الله بن ادريس الأودى ، وعلى ذهنى أن بعضهم قال: انه الشافعي ، ولم يحضرني موضعه الآن ، والمشهور الأول .

(الثالث) أن يكون البيع بقدر ما يجىء منه تمرأ ، ولا يضر كون الرطب الآن أكثر من خمسة أوسق كما تقدم تمثيله ، وهذا هو المشهور عند القائلين بالعرايا ، ونقل حنبل عن أحمد أنه قال بخرصها رطبا ، ويعطى تمرأ خرصه قال ابن قدامة منهم : وهذا يحتمل الأول ، أنه يشتريها بتمر مثل الرطب الذي عليها ، لأنه بيع اشترطت المماثلة فيه ، فاعتبرت حال البيع كسائر البيدوع ، ولأن الأصل اعتبار المماثلة في الحسال ، وأن لا يباع الرطب بالتمر ، خولف

الأصل فى بيع الرطب بالتمر ، فبقى ماعداه على قصة الدليل ، والصحيح عندهم خلاف هذا ، والجواب عن الدليلين المذكورين لا يخفى ، وعلى الاحتمال الآخر يكون خرصها تمرآ لا حاجة اليه عندهم ، قال القاضى : والأول أصح لأنه مبنى على خرص الثمار فى العشر والصحيح ثم على خرصه تمرآ .

(الرابع) أن يتقابضا فمتى تفرقا قبل التقابض فسد العقد، نص عليه الشافعى رحمه الله تعالى والأصحاب من غير خلاف فيه، والتقابض في التمر ظاهر بالكيل والنقل (وأما) في الرطب الذي على النخل فبالتخلية بين المشترى وبين النخلة، هكذا نص الشافعى رحمه الله تعالى في الأم: وهذا المراد بقوله: وليسلم اليه قبل التفرق، قال الشافعي رحمه الله تعالى في الأم: ولا يجوز البيع فيها حتى تقبض النخلة بشرها، ويقبض صاحب النخلة التمر بكيله و ولا خلاف عندنا وعند الحنابلة في ذلك، وقد تقدم من حكاية الشافعي وعن مالك جواز ذلك الى الجذاذ وبحثه في ذلك كاف و الشافعي وعن مالك جواز ذلك الى الجذاذ وبحثه في ذلك كاف و الشافعي وعن مالك جواز ذلك الى الجذاذ وبحثه في ذلك كاف و الشافعي وعن مالك جواز ذلك الى الجذاذ وبحثه في ذلك كاف و الشافعي وعن مالك جواز ذلك الى الجذاذ وبحثه في ذلك كاف و المنابلة في ذلك كاف و الشافعي وعن مالك جواز ذلك الى الجذاذ و المنابلة في ذلك كاف و الشافعي وعن مالك جواز ذلك الى الجذاذ و بحثه في ذلك كاف و الشافعي وعن مالك جواز ذلك الى الجذاذ و المنابلة في ذلك كاف و المنابلة في ذلك كاف و الشافعي و عن مالك جواز ذلك الى الجذاذ و بحثه في دلك كاف و المنابلة في ذلك كاف و المنابلة في دلك كاف و المنابلة في ذلك كاف و المنابلة في دلك و المنابلة في دلك و المنابلة في دلك كاف و المنابلة و المنابلة في دلك كاف و المنابلة كاف و المنابلة و المنابلة و المنابلة كاف و

واستشكل ابن الرفعة الاكتفاء بالتخلية اذا قلنا بالقديم ، وهو أن الثمرة تكون من ضمان البائع الى أن [يحين] القطع ، ولا يشترط حضور التمر عند تمر النخيل ، بل لو تبايعا بعد رؤية التمر والثمرة ثم خلى بينه وبين الثمرة ، ثم مشيا الى التمر فسلمه جاز ، قاله القاضى أبو الطيب وابن الصباغ والمتولى والبغوى ، قال الرافعى : ويشترط فى هذه المدة أن لا يفترقا ، قال الماوردى : فاذا افترقا لزمت العرية ، ولا خيار ، ثم للمشترى بعد ذلك أن يحتنى ثمرة النخلة حالا بعد حال عند ادراكها ،

(فسرع) لو باع الرطب على الأرض بالتمر ، هل يجرى حكم العرايا فيه ، فيصح فى خمسة أوسق أو دونها ؟ قال المحاملي : لا خلاف على المذهب أنه لا يجوز ، لأن معنى العرايا لا يوجد فيه ، وبذلك جزم كثيرون ، وقد حكى فى طريق المراوزة وجهان حسكاهما الفوراني والمتولى والامام ، وأما الزائد على الخمسة فلا يصح جزما ، وقد تقدم التنبيه على ذلك .

(فسرع) قال صاحب التتمة : اذا اشترى الرطب بالتمسر يعني في

العرایا ، فان أكل الرطب ولم یجففه فالعقد ماض علی الصحة ، وان جفف فكان بقدر التمر ، أو كان التفاوت بقدر ما بین الكیلین فالعقد نافذ ، وان ظهر بینهما تفاوت ظاهر یحكم ببطلان العقد لظهور ما یوجب الفساد ، جزم بذلك المتولی ولم یحك فیه خلافا ، وذكره صاحب البحر عن بعض أصحابنا كما فی التمة ، واقتصر علیه ، وكذلك فی تعلیق القاضی حسین أنه قاله بعد السؤال فی الدرس ، وفیه وجه أنه یصح من الكثیر بقدر القلیل ، ولمشتری الكثیر الخیار ، حكاه البغوی والرافعی ،

(فسروع) يجوز أن يقع العقد على الذمة ، فيقول : بعتك ثمرة هذه النخلة بكذا وكذا من التمر ويصفه ، ويجوز أن يقع على معين ، فيكيل من التمر بقدر خرصها ثم يقول : بعتك هذا بهذا ، فان باعه بمعين فقبضه بنقله ، وان باعه بموصوف فقبضه باكتياله ، وأن لا يتفرقا قبل القبض ، قاله المحاملي ، وهو مذهب أحمد أيضا .

(فسرع) قال الشافعي رحمه الله تعالى : والجائحة في العرايا والبيع وغيرهما سواء .

(فسرع) قال الماوردى والرويانى : لا تجوز العرية الا فيما بدا صلاحه بُسْراً كان أو رُطّبا فنبه بذلك على اشتراط بُدُوءُ الصلاح وعلى أن حكم البسر حكم الرطب ، وقل من نبه عليه من الأصحاب ، وعلل الرويانى الأول بأنه وقت الحاجة (وأما) الثانى فلأن الحاجة الى البسر كالرطب والله أعلم .

وقد تقدم عن الماوردى الخلاف فى بيع الطلع بالتمر، وذلك فى غير العرايا ، فهذا الكلام من هنا يجب أن يكون تفريعا على القول بالمنع هناك، ومتى جاز فى غير العرايا جاز فيها بطريق أولى •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وهل يجوز اللغنياء ؟ فيه قولان :

(احدهما) لا يجوز وهو اختيسار الزني ، لأن الرخصة وردت في حسق الفقراء ؛ والأغنياء لا يشاركونهم في الحاجة ، فبقي في حقهم على الحظر ،

(والثانى) انه يجوز لما روى سهل بن ابى حثمة قال: « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر بالتمر الا انه رخص فى العسرايا أن تبتاع بخرصها تمرا ياكلها رطبا » ولم يفرق ، ولان كل بيع جاز للفقراء جاز للاغنياء كسائر البيوع) .

(الشرح) حديث سهل هذا رواه البخارى ومسلم رحمهما الله تعالى وغيرهما، ولفظ البخارى «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمر بالتمر بالتمر، ورخص فى بيع العرية أن تباع بخرصها يأكلها أهلهما رطبا» ولفظ مسلم قريب منه، وفى رواية الترمذى زيادة: «وعن بيع العنب بالزبيب، وعن كل تمر بخرصه» بعد قوله: العرايا واللفظ الذى ذكره المصنف لفظ رواية الشافعى ، كذلك رويناه عنه فى السنن من رواية المزنى ، وفى المسند من رواية الربيع ، فى السنن (العرايا) وفى المسند (العرية) وفيهما (يأكلها أهلها رطبا) والأهل الذين يأكلونها رطباهم المشترون بلاشك ، وفى رواية البخارى الأخسرى: (يبيعها أهلها) فجعل الأهل بائمين ، ويصح اطلاق الأهل على كل منهما على البائع قبل البيع ، وعلى المشترى بعده ، لكن قوله: (يأكلونها رطبا) لا يصح أن يعود على الأهل البائمين ، لأنهم لا يأكلونها رطبا ، بل يأخذون الثمن ، فهو عائد على معلوم فى النفس ، وأن لم يجر له ذكر ، أى يأكلها الذين يتاعونها رطبا ه

وقد يتعسف متعسف فيجعل الأهل فى قوله: يبيعها أهلها منصوبا ويكونوا مشترين لا بائمين ، أى يبيعها من أهلها ، ويصح عود الضمير عليه بعد ذلك ان كان (باع) لا يتعدى الى مفعولين بنفسه ، وألله أعلم • والخرص بالكسر تقدم التنبيه عليه •

اما حكم المسالة ففيها طريقان (أصحهما) القطع بعموم الرخصة للاغنياء والفقراء، وهذه الطريقة مقتضى كلام أبى حامد والمحاملي كسا متعرفه ونسبها الماوردي الى جمهور الأصحاب، وهي الظاهر من كلام الشافعي •

(والثانية) فيها قولان ، وهي التي أوردها القاضي أبو الطيب والمصنف والعمسراني والبغوي والرافعي وآخسرون ، وحسكاهما الفسوراني وجهين

(احدهما) يختص بالفقراء ولا يجوز للاغنياء ، وهو اختيار المزنى ، والمشهور عن احمد ، كما ذكره المصنف ، وهذا نظر الى حديث محمود (١) وقد تقدم أنه ليس فى الكتب المشهورة لكنى وجدت على حاشية نسخة شيخنا الدمياطى من المهذب اشارة بخط غيره تقتضى نسبة ذلك الى مسند احمد ، فعلى هذا الأغنياء لا يشاركونهم فى ذلك ، فيبقى على الأصل من تحريم المزابنة المجمع عليه ، الثابت بالأحاديث المشهورة ولم أر هذا القول منصوصا للشافعى ، ولكن المزنى فى المختصر قال : اختلف ما وصف الشافعى فى العرايا •

قال الشيخ أبو حامد: انه يشير بذلك الى أن الشافعى قال فى موضع آخر: يختص بذلك المحتاجون و قال الشيخ أبو حامد: وليس الأمر على ما قدره ، وانما الشافعى تسكلم على بطلان قول مالك حيث قال ذلك فى الواهب ، يشترى الرطب من الموهوب له بالتمر ، فقال: لا يمكنك على هذا استعمال قوله فى الخبر: « يأكلها أهلها رطبا » لأن من يشترى الرطب على هذا الوجه لا يشتريه ليأكله مع الناس ، فان جميع بستانه الرطب وانسا يشتريه ليدفع عن نفسه المضرة بدخول الموهوب له عليه وعلى عياله ، والخبر يقتضى أنه يشتريه ليأكله مع الناس ، فقصد هذا دون تخصيص أهل العاجة باتباع ذلك ، ومنع الأغنياء منه وهدذا الذى قاله الشيخ أبو حامد صحيح ، ويؤيده أن المزنى نقل ذلك عن اختلاف الحديث والاملاء ، والذى فيهما ما ذكر دون القول بالمنع ، فينبغى أن يقطع بقول الجواز ، ولا يعزى فيهما ما ذكر دون القول بالمنع ، فينبغى أن يقطع بقول الجواز ، ولا يعزى كلام أبى حامد والمحاملى ،

ونبه المصنف بقوله: الأغنياء لا يشاركونهم فى العاجة ، على امتناع القياس لعدم المشاركة فى العلة ، لا لأجل كون ذلك وارداً على سبيل الرخصة، فان خدهبنا جواز القياس فى الرخص اذا حصل الاشتراك فى العلة كغيرها ، وسيأتى فى توجيه القول الثانى ما يظهر به الجواب عما قاله المزنى ، وقد تلقنه الشيخ أبو محمد عن الأصحاب فصحح هذا القول وظر فيه الى حديث محمود بن لبيد عن زيد ، مع أصل سنذكره عنه وجوابه ان شاء الله تعالى .

⁽۱) بعنى محدود بن لبيد اللي رواه الشافعي والم يكن في في و في والو العطف في (وكله)

(والقول الثانى) يجوز وهو ظاهر المذهب، والمنصوص فى الأم، قال الشافعى فى الأم: والذى أذهب له أن لا بأس أن يبتاع الرطب للعرايا فيما دون خمسة أوسق، وان كان مؤبراً، وصححه جماعة منهم الامام والرافعى والنووى وابن أبى عصرون، وقد تقدم أن جماعة جزموا به، ومن جملتهم سليم فى الكفاية وغيره لم يذكروا فيه خلافا، وهو المختار، ورواه اسماعيل ابن سعيد عن أحمد بن حنبل لاطلاق حديث سهل بن أبى حثمة، فانه لم يفرق بين الفقراء والأغنياء لارخاصه صلى الله عليه وسلم فى العرايا من غير تقييد بالضرورة، ولأنه انما يريد الرطب شهوة، ولو اعتسبرت الضرورة لرخص فى صاع ونحوه بما يزيلها وقد أبيح أكثر منه ه

(فان قلت) اذا كانت الرخصة مطلقة في بعض الأحاديث مقيدة في بعضها ، فهلا حملتم المطلق على المقيد ؟ قلت : ليس ما نعن فيه من هذا القبيل ، لأن الاطلاق والتقييد من عوارض الألفاظ فاذا ورد لفظ مطلق ولفظ مقيد بقيد نفظى ، فهو الذي يحمل فيه المطلق على المقيد بشرطه ، وأما هنا قليس فى لفظ الشارع ذكر قيد الحاجة ، وانما رخص لأقوام ، وقرينة الحال ما هم عليه ، وسؤالهم يقتضى أن علة الرخصة لهم الحاجة ، فاذا ورد الترخيص مطلقا في موضع آخر لم يجب تقييدها بذلك المعنى الذي ظنناه ، وهو الحاجة ، ليس (۱) معتبراً بل كانت الرخصة لهم لأنهم أصحاب الواقعة ، وغيرهم في حكمهم ، وأما أن تكون حاجتهم اقتضت مشروعية ذلك لهم فاليرهم ، فان الحكم قد ثبت عاما لمعنى موجود في بعض الناس كقوله والعرب ، واما النفوس الكريمة ، وعلى كل تقدير فهم بعض الأمة فما تنفر والعرب ، واما النفوس الكريمة ، وعلى كل تقدير فهم بعض الأمة فما تنفر عنه طباعهم فهو الخبائث وما تميل اليه فهو الطيبات ، وغيرهم تبع لهم في ذلك .

وقد يكون الحكم ثابتا لعلة توجد فى الكثير قطعا ، وتعدم فى القليل قطعا كالاسكار ، وقد يكون ثابتا لعلة فى زمان النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم زالت كالرَّمَل المشروع لاظهار الجَلَد ِ والقوة قال ابن عبد السلام : وبقاءهذا

⁽۱) كانه يقول: الذ أنه _ أى المنى المظنون _ ليس معتبرا . (المطيعي)

^{. (}٢) من الآية ١٥٢ من سورة الأعراف .

الحكم لسبب يخلف ذلك السبب الأول ، وهو أنا تتذكر فى زماننا سبب هذا الفعل ، لأن النفس طالبة للتعليل ، فنطلع على السبب الأول ، فنعلم حينئذ أن الله تعالى كثرنا بعد القلة ، وأعزنا بعد الذلة ، وأن الاسلام أظهره الله على الدين كله ، وانتذكر أحوال السلف الصالح ، وهذه فائدة جاءت استطراداً •

(فان قلت) لم يرد أيضاً لفظ مطلق فى الرخصة من الشارع حتى يتمسك به ، وانما الألفاظ التى وردت فى ذلك كلها من الرواة يذكرون أن النبى صلى الله عليه وسلم أرخص فى العرايا ، وهذه حكاية حال لا عموم فيها ولا اطلاق ، فجاز أن يكون مرادهم بتلك الرخصة التى صدرت منه صلى الله عليه وسلم للمحاويج ، وحينئذ لا يبقى دليل على ثبوتها لغيرهم •

(قلت) الجواب من وجهين (أحدهما) أن المعتمد في الأصول أن الراوى اذا حكى واقعة بلفظ عام كقوله: « نهى عن الغرر، وقضى بالشفعة للجار» وما أشبهه أنه على العموم، وأن الحجة في المحكى والحكاية معا خلافاً لما قاله بعض المتأخرين، فانه لو كان المراد قصة المحاويج لم يجنز حكايتها بلفظ العموم، لأنها رخصة في عرايا خاصة لا في كل العرايا، فلما أتى الراوى بلفظ عام وهو من أهل اللسان وجب اعتقاد أن المحكى مطابق له في العموم.

(والثانى) أن معنا ههنا قرينة ترشد الى أن القصة المنقولة غير قصة المحاويج، وهو قوله: « رخص لصاحب العرية » وتلك الرخصة لم تكن لصاحب العرية ، بل للمحاويج الذين يشترون منه كما تقدمت الاشارة اليه والله أعلم .

قال الشافعي في الأم: وكثير من الفرائض قد نزلت بأسباب قوم فكان لهم وللناس عامة ، الا ما بين الله تعالى أنه أحل لضرورة أو خاصة ، ومن جهة انقياس أن كل ما جاز ابتياعه للفقير جاز للغني كسائر الأشياء ، وقد أورد الشيخ تاج الدين عبد الرحمن أن الشافعي رضى الله عنه قطع القول بالتقييد المذكور في حديث أبي هريرة من المقدار ، ولم يعتبر التقييد المذكور من السبب في حديث محمود فلابد من التسوية أو الفرق ،ويبني ذلك على أنه من

باب حمل المطلق على المقيد ، وقد تقدم الجواب عنه فى دعوى التقييمة بالفقراء ، وأما التقييد بالمقدار فلأن ذلك منقول عن النبى صلى الله عليه وسلم فلما كان التقييد من لفظ النبى صلى الله عليه وسلم حملنا المطلق عليه ، وأما التقييد بالمحاويج فليس من لفظ النبى صلى الله عليه وسلم كما تقدم تقريره ، فهذا هو الفرق والله أعلم .

(فان قلت) قررت أن الراجح عند الأصوليين أن قوله : رخص فى العرايا وأمثاله عام ، واذا كان كذلك فيكون التقييد بالمقدار فى حديث أبى هريرة ذكرا لبعض أفراد العموم ، وذلك لا يقتضى التخصيص ، فتبقى الرخصة على عمومها .

قلت: هذا غير سؤال الاطلاق والتقييد الذي تعرض له ومع ذلك فالجواب عنه من وجهين (أحدهما) أن التخصيص ليس بذكر لبعض الأفراد بل بمفهوم قوله (فيما دون خمسة أوسق أو فى خمسة أوسق) والمفهسوم تحصيص العموم (والثاني) أنا لو أبحنا العرايا فى القليل والكثير لزال تحريم المزابنة ، وجميع أحاديث الرخصة تقتضى ورودها فى شىء دون شىء ، ولفظ العرية ينزل على انفرادها عن سائر الأشجار ، وذلك يشعر بالقلة وليس فى جميع الرطب بالتمر ، فلابد من الرجوع الى مقدار ، وقد ثبت ذلك فى حديث أبى هريرة رضى الله عنه ، فتعين الحمل عليه بخلاف تعميمها فى الفقراء والأغنياء ، فلم يصدنا عنه صاد ، ولا فيه مخالفة ، بل هو أمر مقطوع به والله أعلم ،

(فان قلت) فيجب على من يقول فى الأصول بحمل المطلق على المقيد أن لا يحمله ههنا ، وتبقى الرخصة على عمومها فى القليل والكثير (قلت) يصد عن ذلك الوجه الثانى الذى ذكرته الآن ، وأيضا فان المذاهب الثلاثة القائلين بالعرايا متفقون على حمل المطلق على المقيد ، هذا كله مع ما فى حديث محمود بن لبيد عن زيد الذى يتمسك به فى الاختصاص بالفقراء ، من عدم الاتصال الموجب لعدم الحكم عليه بالصحة ، والله أعلم ، وبنى الغنزالى المخلاف فى ذلك على أن الخرص أصل بنفسه ، يقام مقام الكل ، أو ليس

كذلك ، فيتبع مورد النص ، فعلى الأول نلحق الأغنياء بهم وعلى الشانى تتردد ، وهذا كما سأذكره ان شاء الله تعالى عن الامام فى الحاق بقية الشمار بالرطب ، والبناء على ذلك المعنى هناك متجه ، وأما هنا فبعيد ، والسيخ أبو محمد بناه فى السلسلة على الأصل الذى سيحكيه عن الأصحاب من أن العرايا هل أحلت بعد تحريم المزابنة ؟ أم لم تدخل فى التحريم أصلا ؟ وسيأتى ذلك ان شاء الله تعالى والله أعلم .

(فسرع) اذا قلنا بالقول الأول فما ضابط المعنى المعتبر فى ذلك ؟ لم بتعرض أكثرهم لذلك ، وقال الجرجانى لما حكى القولين : يختص ذلك بمن لا نقد بيده على القول الآخر ، وكذلك عبارة صاحب التتمة فانه قال : يبع العرايا صحيح من الفقراء الذين لا نقد لهم ، يشترون به الرطب ، فأما الأغنياء فخلاف وقال الرويانى فى البحر : قال المزنى : لا يجوز الا للمعرى المضطر ، وأصحابنا لم يمنعوا الكلام فى ذلك ، لأن الصحيح عندهم خلاف هذا القول ، وانما يحتاج الى ذلك الحنابلة فان المشهور عندهم أنها لاطلاق الرخصة والله أعلم .

قال ابن قدامة الحنبلى: متى كان غير محتاج الى أكل الرطب أو كان محتاجاً ومعه من التمر ما يشترى به العرية لم يجز له شراؤها بالتمر •

(فرع) لا يشترط عندنا حاجة البائع الى البيع جزماً خلافاً لبعض الحنابلة ، واشترطت الحنابلة لبقاء العقد أن يأكلها أهلها رطبا ، فان تركها حتى تصير تمراً بطل العقد ، ونحن نخالفهم فى ذلك ، واشترط الخرقى من الحنابلة كونها موهوبة من بائعها ، كما تقدم عن مالك ، وقالت الحنابلة فيما اذا تركها حتى صارت تمراً : لا فرق بين تركه لغناه عنها ، أو تركها لعذر أو لغير عذر ، وأخذوا فى ذلك بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم : « يأكلها أهلها رطباً » ولا دليل لهم فى ذلك ، لأن المقصود بذلك ذكر الفاية المقصودة لا الاشتراط ، ويلزمهم على ما قالوه أنه متى لم يأكلها بطل العقد ، وقد سلموا أنه لا يبطل الا بترك الأخذ ، ولا يبطل بترك الأكل بعد الأخذ فلو

أخذها رطباً فتركها عنده أو شمسها حتى صارت تمرأ جاز عندهم ، وبهــذا يتبين ضعف ما اشترطوه .

(فرع) تلخص مما قلناه أنه لا يشترط عندنا حاجة البائع جزما ولا المسترى على الأصح وعند بعض الحنابلة وعند مالك يشترط حاجة البائع وحده ، وعند أحمد يشترط حاجة المسترى وحده ، قال ابن عقيل من الحنابلة : يجوز لحاجة البائع أيضا ، كما يجوز لحاجة المسترى ، ويكون الشرط عنده أحدهما لا بعينه ، فالأقسام الممكنة الأربعة كل منها قال به قائل ، ومجموع الشروط التى وجدت صح البيع باتفاق القائلين بالعرايا حاجة البائع والمسترى وكونها موهوبة من البائع ، وكونها دون خمسة أوسق ، وأن يأخذها المشترى رطبا ، وألا يظهر نقصان يوجب التفاوت بعد ذلك ، فاذا اجتمعت هذه الشروط الستة صح البيع باتفاق المذاهب الثلاثة القائلين بالعرايا ، وإذا وجد منها الثانى والرابع والسادس صح البيع باتفاق مذهب الشراط ، واذا وجد منها الثانى والرابع والسادس صح البيع باتفاق مذهب الشافعى رضى الله عنه ، والشرطان الأخيران لا يشترط العلم بهما حالة العقد ، بل اذا فقدا بعد ذلك فقد بينا بطلان البيع ، والله أعلم ،

(فرع) هل يجوز فى العرايا أن يبيع جزءاً مشاعاً أو مبهما مسا على النخلة بالتمر ؟ بأن يخرص الخارص أن كل وسق مما عليها يأتى اذا جف نصف وسق فيقول: وسقا مما على النخلة بنصف وسق تمر ؟ أو يخرص جميع ما عليها فيقول: انه يأتى جافا ثمانية أوسق فيبيع نصفه شائعاً بأربعة أوسق تمراً ؟ لم أر فى ذلك نقلا .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وهل يجوز ذلك في الرطب ؟ فيه ثلاثة اوجه:

(احدها) یجوز ، وهو قسول ابی علی بن خبران ، ۱۸ روی زید بن ثابت قال : ((رخص رسول الله صلی الله علیه وسلم فی المرایا بالتمر والرطب ، ولم برخص فی غیر ذلك) ،

(والثاني) لا يجوز وهو قول أبي سعيد الاصـطخرى ، لما روى أبن عمر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تبايعوا ثمر النخل بثمر

النخل » ولأن الخرص غرر ، وقد وردت الرخصة في جوازه في احد العوضين ، فلو جوزنا في الرطب بالرطب لجوزناه في العوضين ، وذلك غرر كثير زائد على ما وردت فيه الرخصة ، فلم يجز كشرط الخيار فيما زاد على ثلاثة أيام .

(والثالث) وهو قول ابى اسحق انه ان كان نوعاً واحداً لم يجز ، لانه لا حاجة به اليه لان مثل ما يبتاعه عنده ، وان كان نوعين جاز ، لانه قد يشتهى كل واحد منهما النوع الذى عند صاحبه ، فيكون كمن عنده تمر ولا رطب عنده) .

(الشرح) حدیث زید المذکور بهذااللفظ فی سنن أبی داود بسند صحیح لکن فیه بعث رواه البخاری ومسلم رحمهما الله تعالی فقالا فیه : «بیع العربة بالرطب ، أو بالتمر » ولم یرخص فی غیر ذلك هکذا ، ومع ذلك لا حجة فیه لهذا الوجه ، لأنه یحتمل أن یکون شك من الراوی ، ولا یکون للتخییر والروایة هکذا بأو فی الصحیحین من روایة عقیل عن الزهری عن سالم بن عبد الله عن أبیه عن زید ، لکن النسائی رواه من جهة سالم عن أبیه عن زید أیضا وقال فیه : بالرطب والتمر ، هکذا بالواو ، فنظرنا فوجدنا أبیه عن زید أیضا وقال فیه : بالرطب والتمر ، هکذا بالواو ، فنظرنا فوجدنا ذلك من روایة صالح وهو ابن (۱) کیسان عن الزهری ، وعقیل (۲) أخفظ منه ، فروایته مقدمة علی روایة صالح ، ثم وجدنا الروایة عن نافع متفقة علی رأینا الطبرانی فی المعجم الکبیر روی روایة صالح بن کیسان کما رواها رانینا الطبرانی فی المعجم الکبیر روی روایة صالح بن کیسان کما رواها النسائی وزاد فرواها أیضا من روایة الأوزاعی عن الزهری وقال فیه : بالتمر والرطب کما قال المصنف ،

والأوزاعي _ وان كان اماما _ لكنه غير متقن لحديث الزهري كاتقان

⁽۱) هو أبو محمد ألمدنى مؤدب أولاد عمر بن عبد العزيز روى عن أبن عمر وهروة بن الزبير وسالم ونافع وعنه أبن جريج ومعمر وأبن اسحق ومالك وابراهيم بن سعد وخلق قال أحمد : بخ بخ وقال أبن معين : ثقة وقال اللهبى : ومى بالقدر ولم يصح عنه (ط) .

 ⁽۲) عقیل بن خالد الأیلی احد الثقات الألبات آعتمده المجماعة و لاد اتکر یحیی بن سسعید القطان تلیین ابراهیم بن سعد هکذا افاده الحافظ فی هدی الساری (ط) .

عقیل وقد تابع عقیلا علی ذلك سلیمان بن (۱) آبی داود عن الزهری كذلك فی معجم الطبرانی والزبیدی أیضا ، وهو من جلة أصحاب الزهری فقال : (رخص فی پیع العرایا بخرصها من التمر الیابس) رواه الطبرانی ، وهذا نص ، وتابعهما معمر عن الزهری فقال : (بخرصها تمرا ولم یرخص فی غیر ذلك) رواه الطبرانی ، وهذه الطرق كلها راجعة الی روایة عبد الله بن عمر رضی الله عنهما عن زید بن ثابت ، وقد روی آبو داود ذلك كما قدمته من طریق یونس عن الزهری عن خارجة بن زید بن ثابت عن آبیه وقال فیه : (بالتمر والرطب) وهی الروایة التی ذكرها المصنف ، والظاهر أنه نقلها من السنن ، فانه سمعها وهذه طریقة قویة مقاومة لطریق عقیل ، فان یونس فی الزهری عظیم •

نم أمعنت الطلب ونظرت الحديث من مسند ابن وهب الذي هو الأصل ، فان أبا داود رواه من طريقه وجدته فيه : (بالتمر أو الرطب) بألف ملحقة يخط كاتب الأصل ، والظاهر أن ذلك غلط من الناسخ ، فان المتقدمين ذكروا رواية ابن وهب هذه مستدلين بها على الجواز ، ورواه الطبراني من طريق ابن وهب بالجمع بينهما ، لكن بطريق ضحيفة ، ورواه الطبراني بالجمع بينهما أيضاً من طريق أسامة بن زيد عن الزهري عن خارجه بن زيد ، وفيه لا أدرى أذكر أباه أم لا ؟ وهذا يقتضي الشك في اتصاله ، لكن طريقه لا تقاوم طريق أبي داود فالراجح حينئذ عن خارجة الجمع بينهما ، فبعد ذلك يمكن أن يقال : ان رواية ابن عمر عن زيد راجحة على رواية خارجة عن زيد عمر في زمن أبيه بضع عشرة سنة ،

ويمكن أن يقال: انه اذا صح ذلك عن خارجة ، وفى بعض روايات ابن عمر رضى الله عنهما كما تقدم فينبغى أن يحكم بصحة اللفظين عن زيد ،

⁽۱) سليمان بن داود وكنيته أبو داود وليس كنية آبيه وأنما داول السم أبيه وهن آبو داولا سليمان الداراني الدمشقى روى عن آلزهرى وعمر بن عبد آلمزيز ولقبه أبن حبسان وقال أبن ممين : ليس بشيء وضعفه أبن ألمديني وهو من لم لا يكون أولق من صالح بن كيسان كما ذهب السبكي وقد لمتضد روابة عقيسل برواية أبي كاود حتى الرجح روابة عقيل لاسيسما وهي ف المسجيحين (ط) به:

ويحمل (أو) على التخير ، ويكون زيد رضى الله عنه لما فهم ذلك عبر عنه تارة بأو وتارة بالواو ، وهذه أولى من أن يحكم على بعض الرواة بالوهم مع ثقته وجلالته ، وعلى هذا يصبح استدلال ابن خيران بها على الجواز ، ويمكن أن يقال بالتعارض لقوة كل من الطرفين ، والشك فى ذلك يوجب الحكم بالمنع ، لأن الباب باب رخصة فمتى شك فى شرطها بطلت ، وأما ترجيح رواية خارجة على رواية ابن عمر فغير ممكن ، والأقرب الحكم بالتعارض أو ترجيح رواية ابن عمر من الطرق الكثيرة لكثرتها واعتضادها برواية نافع ، وأما حمل ذلك على التخير فيبعده رواية الزيدى المتقدمة ، التى فيها تقييد التمر باليابس وذلك يقتضى أن الرطب بخلافه ، وسندها فى الطبراني جيد ،

ومن جملة المرجعات لحديث ابن عمر رضى الله عنهما كونه ثابتا فأ الصحيحين ، ورواية خارجة ليست كذلك ، وان كان سندها صحيحا • فهذه طريقة فى الترجيح يسلكها بعض المتأخرين من فقهاء المحدثين • هذا ما عندى فى ذلك ، والله عز وجل أعلم •

وحديث ابن عمر رضى الله عنهما المذكور فى رواية البيهةى فى سننه الكبير ولفظه : « لا تتبايعوا التمر بالتمر ، تمر النخل بتمر النخل » واسناده فيه محمد بن الحسين بن أحمد الفارسى عن أحمد بن سعيد الثقفى لم أعرفهما • وقال فى معرفة السنن والآثار وهكذا روى مقيدا يعنى تمسر النخل بتمر النخل • فاقتصر المصنف رحمه الله على اللفظ الأخير وهو البدل • وترك المبدل منه • وهو قوله : التمر بالتمر وذلك جائز • لأنه لا يحيل المعنى •

(وأما) حديث ابن عمر : « لا تبيعوا التمر بالتمسر » فذلك ثابت فى البخارى ، وقد تقدمت الاشارة الى التوقف فى هذا اللفظ فان ثبت أنه بالثاء المثلثة فيهما فهو على الحديث بدون الزيادة التى فيه مبينة بالنخل ، وقول المصنف : هل يجوز ذلك فى الرطب بالرطب ، أى سواء كان على دءوس النخل فبيعا خرصا ، أو كان أحدهما فى الأرض فبيع الذى على النخل خرصا بالذى على الأرض كيلا ، فالأوجه الثلاثة فى المسألتين ، قاله القاضى أبو الطيب وابن الصباغ والمحاملي والعمراني ،

والأقرب في عبارة المصنف أن يكون مراده الرطب على رءوس النخل بالرطب على وجه الأرض • لأنه قال : هل يجوز ذلك ؟ اشارة الى المسألة السابقة وصورتها اذا كان أحدهما في الأرض ، وكذلك القاضى أبو الطيب صور المسألة ثم ذكر فرع جريان الأوجه الثلاثة في الصورة الأخرى • والأوجه المذكورة مشهورة • حكاها القاضى أبو الطيب والماوردي والمحاملي والجرجاني والمتولى وابن الصباغ وآخرون • وليس للشافعي نص في هذه المسألة على ما يقتضيه كلام ابن سريج الآتي ذكره ولكنها أوجه الأصحاب :

(أحدها) أنه يجوز مطلقا أن يباع الرطب بالرطب خرصا فيهما ، سواء كان نوعاً واحداً أو نوعين ، وهو قول أبى على بن خيران ، واستدل بالحديث الذى ذكره المصنف وذكره بأو ، وكأنه اعتقدها للتخيير ، وقد عرفت الجواب عنه جواباً متقنا محرراً •

(والثانى) وهو الصحيح أنه لا يجوز مطلقاً ، ولا يجوز الا بالتمر ، وعزاه الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والمحاملى وابن الصباغ والمصنف الى الاصطخرى ، وقال الماوردى : إن هذا مذهب الشافعى ، وقال أبو حامد : انه أشبه بمذهب الشافعى ، وقال المحاملى فى التجريد والمجموع : مع ذلك انه ظاهر المذهب ، وممن صححه الرويانى فى البحر ، وقال صاحب التهذيب : انه المذهب ، واستدل له القاضى أبو الطيب بأن الأصل تحريم المزابنة الا ما استثنى منه ، والرخصة وردت مقيدة بالتمر كما تقدم ، فيبقى فيما عداه على الأصل وهو التحريم ، والحديث الذى ذكره المصنف ان ثبت نص فى ذلك وان لم يثبت فالتمثيل بالأصل المقتضى للتحريم كاف فى ذلك ، وأيضا الأصل فى العقود الربوية التحريم كما تقدم غير مرة .

(فان قلت :) المصنف رحمه الله لم لا سلك هذه الطريقة التي سلكها شيخه وهي أقرب مما سلكه ، وهو التعليل بكثرة الغرر • وقياس ذلك على شرط الخيار فيما زاد على ثلاثة أيام ، فان التمسك بادراجها تحت نص خاص أولى من قياس مستند الى نص عام ؟

(قلت:) ما فعله المصنف أولى لأن المزابنة تقدم أنها مقسرة ببيع الرطب في رءوس النخل بالتمر، وأما بيع الرطب بالرطب فهو ـ وان كان أكثر غررا واحق بالبطلان ـ لكن يمكن النزاع فى دخوله تحت اسم المزابنة نصا، وانما يدخل تحت حكمها اما بطريق أولى فيكون من مفهوم الموافقة، واما بالقياس عند من يقارن بينهما وهو الصحيح •

(واذا ثبت ذلك) فكل واحد من مفهوم الموافقة والقياس شرطه بقاء أصله ، فمتى بطلت دلالة الأصل بطلت دلالة مفهومه والقياس عليه ، وههنا قد بطلت دلالة الأصل فيما قد بطلت دلالة مفهومه والقياس عليه ، وههنا قد بطلت دلالة الأصل فيما دون خمسة أوسق ، فيتبعها دلالة المفهوم ، والقياس فى ذلك المقد وان بقى فى الزائد لبقاء أصله _ فلذلك _ والله أعلم _ عدل المصنف عن ذلك الى ما ذكره ، ويحق له ذلك وهو المبرز فى علم النظر ، فعلى قول المصنف المعتمد فى ذلك النهى عن الغرر ، ويجعل الرخصة الواردة فى الرطب بالتمر مستثناه منه ، ولا يضره فى ذلك كونها مستثناة من المزابنة ، لأن المزابنة نوع من الغرر ، والمستثنى من النوع مستثنى من الجنس ، والوصف المقتضى لالحاقه بما زاد على الثلاث مركب من شيئين ، الغرر وكون ذلك على سبيل الرخصة ، وأحدهما بمجرده ليس كافيا فى التعليل ، والله أعلم •

وممن صحح هذا القول القاضى أبو الطيب فيما حكى الشاشى عنه والروياني في البحر والبغوى والرافعي ويقتضيه ايراد الجرجاني •

(والوجه الثالث) وهـ و قول أبى اسـحق المروزى واختلفت عبارة الأصحاب عنه ، فالذى قاله أبو الطيب وابن الصباغ والمصنف والمتولى أنه ان كانا نوعاً واحداً لم يجز ، وان كانا نوعين يجوز كالرطب المعقلى بالتمر البرنى ، والرطب البرنى بالتمر المعقلى ، وما أشبهه ، وأطلقوا ذلك فيما اذا كانا على النخل أو أحدهما على الأرض ، وقال المحاملي وآبو حامد فيما حكى عنه صاحب العدة والروياني والماوردى : يجوز اذا كان الرطبان على رءوس النخلوكانا نوعيناما اذا كان أحدهما على الأرض فانه لا يجوز مطلقا ، وكذلك أمام الحرمين حكى الأوجه الثلاثة عن حكاية العراقيين ، كما حكاها المحاملي.

من غير تعيين أبى اسحق قال امام الحرمين: فان كان الغرض الذى أشار اليه الخبر أن يستبدل رطباً على الشجر بأكله على مر الزمن ، فالرطب على الأرض بين أن يفسد وبين أن يجف ، وزاد الامام على المحاملي زيادة سأتعرض لها فى فرع مفرد قريبا ان شاء الله تعالى .

وقد احتج أبو اسحق لقوله بما ذكره المصنف ، وأجاب الشيخ أبو حامد بأن طعم أحد النوعين يقارب طعم الآخر ، فلا تدعو الحاجة الى اجازة ذلك وروى هذه الأوجه الثلاثة ، ووجه رابع أنه يجوز بيع الرطب على الأرض بالرطب على النخل بكل حال ، لأنه أدوم نفعاً أى سواء كانا نوعاً أو نوعين ، ويجوز ما على النخل بما على النخل اذا كانا من نوعين ، ولا يجوز اذا كانا من نوع واحد لفقد الفائدة ، ونقله الماوردى والروياني عن ابن آبي هريرة ، وقد رأيت في تعليق الطبرى عن ابن آبي هريرة آطلق جواز بيع الرطب على النخل بالرطب على الأرض ، ويذكر اذا كانا على النخل والله أعلم ،

فجملة الأوجه فى المسألة أربعة ، وقد جمعها الماوردى وحكاها كذلك ، وتبعه صاحب البحر ، وما نقله المحاملي والماوردى ومن تبعهما يمكن أن ينزل عليه كلام من أطلق ، فان كان الأمر كذلك فيجب تقييد كلام المصنف في قوله : وان كانا نوعين جاز اذا كان على النخل ولكن هذا التقييد ينافيه كلام أبي الطيب ، فانه صرح في جريان الأوجه الثلاثة فيما اذا كان أحدهما على الأرض ، فان جمعنا بين النقلين جاءت خمسة أوجه فى المسألة ، وكذلك فعل ابن الرفعة فى المطلب ، وفيه بعد لأن الشخص المنقول عنه واحد ، وهو ابن الرفعة فى المطلب ، وفيه بعد لأن الشخص المنقول عنه واحد ، وهو والأقرب أن ذلك اختلاف علة من الناقلين ، وينبغي أن يقصد الجمع بينهما ، وبيقي تجويز النقل أن يقول قيل كذا ولا يقول : فيه وجهان ، لأنه لم يثبت ويبقى تجويز النقل أن يقول قيل كذا ولا يقول : فيه وجهان ، لأنه لم يثبت أنهما وجهان ، وقد نقل فى كل منهما أنه قيل وعبر الغزالي فى الوسيط بعبارة لا توجد فى كلام غيره ،

(والثانى) ان كان أحدهما موضوعاً جاز ، وان كان على الشجرة فلا ، وهذا وهم بلاشك ، وكأنه مل القلم فأراد أن يكتب ان كان أحدهما على

الأرض لم يجز ، وان كانا على الشجر جاز ، كما هو فى النهاية ، فانقلب عليه ، هذا مالا أشك فيه ، وقال الجورى : اذا كان للرجل نوع من الرطب جاز أن يشترى نوعاً آخر من الرطب ليس عنده خرصاً كالعرايا ، هذا جواب ابن خيران وقال ابن سريج : لم يتعرض الشافعي لهذا ، واذا صح الحديث جاز ، والحديث صحيح ، وذكر حديث خارجة بن زيد عن أبيه من طريق ابن وهب ومن طريق صالح بن كيسان ، وهذا من ابن سريج والجورى (۱) موافقة لابن خيران أو لأبي اسحق ٠

(فسرع) اذا قلنا بجواز بيع الرطب على النخل بالرطب على الأرض هل المعتبر فيه الخرص أو الكيل ؟ كلام الرافعي رضى الله عنه يقتضى أنه الكيل ، والذي رأيته في تعليق الطبرى عن ابن أبي هريرة خلافه ، فانه قال : ويجوز أن يباع الرطب بالخرص بالرطب الموضوع بالأرض اذا نقص عن خسة أوسق .

(فروع) عرفت أن الأصح من الأوجه الثلاثة المنع مطلقاً ، وقد شذ ابن أبى عصرون فصحح قول أبى اسحق أنه اذا اختلف توعهما صح •

(فسرع) اذا كان الرطب بالرطب كلاهما على الأرض لم يجز ، جزم بذلك صاحب الشامل وصاحب التهذيب ، لأنه يتسارع اليه الجفاف أو الفساد ، فلا يحصل المقصود وهو أكل الرطب على الأم (٢) وحكى القفال في شرح التلخيص فيه وجهين ، وقال المتولى : أن فيه الأوجه الثلاثة ، وقال المام الحرمين (٦) في حكاية الأوجه الثلاثة عن حكاية العراقيين في بيع الرطب ،

(الثالث) الفصل بين أن يكون الرطبان أو أحدهما على الأرض فيمتنع ، أو يكونا على الشجر فيجوز ، وهذا يقتضى أن أحد الأوجه قائل بالجــواز

⁽۱) لايرال النسخة الاصلية من (ش) تقول الجوزى أو اللخوزى وقد قومناها والحمد الله المليمي

⁽٢) الأم هنا النخلة الناضدة للرطب (ط) .

⁽٣) كذا في ش ر ق ولمل العبارة ؛ فيه حكاية الأوجه الخ (ط) -

مطلقاً اذا كانا على الأرض أو أحدهما ، ولم أجد فى طريق العراقيين من نص على الجواز فيما اذا كانا على الأرض ، ولا حكى فيه خلافاً • وانما الخلاف فى دلك فى طريقة الخراسانيين • وممن حكى الأوجه الشلائة فيه صاحب التتمة • واذا جوزنا ذلك فهل يباع خرصا أو كيلا ؟ الذى يقتضيه كلام القفال رضى الله عنه وصاحب التتمة الأول • فانه قال : فأما بيع الرطب بالرطب خرصاً وهما موضوعان على الأرض ، أو بيع الرطب على رءوس الشجر بالرطب خرصاً ، فعلى وجهين (أحدهما) يجوز ، لأن بيع الرطب بالتمر فيه وجهان خرصه رطباً ثم خرصه تمراً ، ومع ذلك يجوز ، واذا كان الرطب على الأرض فليس فيه الاجهالة واحدة ، وهو أن يقول خرصها تمراً الرطب كذا ، ويعلم مقدارها فى الحال ، فهذا بالجواز أولى ، هذا ما رأيته فى شرح التلخيص للقفال •

ونقل الرافعى رحمه الله تعالى أن القفال ذكر فى شرح التلخيص أنه على الخلاف ، لأنه اذا جاز البيع وأحدهما أو كلاهما على رءوس النخل خرصاً واحتملت الجهالة فلأن يجوز مع تحقق الكيل فى الجانبين كان أولى ، فأوهم هذا النقل أمرين :

(أحدهما) أن القفال جعــل بيع الرطب بالرطب المقطــوع على الأوجه الثلاثة ، وليس في كلامه الا ذكر وجهين .

(والثانى) أنه يكون البيع فى ذلك كيلا ، والقفال انسا قال خرصا ، وكذلك صاحب التتمة نعم رطبا بل يخرص ما يجىء منهما تمراً فحسب ، والذى يقتضيه ذلك أنه اذا علم أن كيل هذا الرطب الآن أربعة أوسق ، وكيل الرطب الآخر أربعة ونصف ، وخرص ما يجىء منهما تمراً فكانا سواء أنه يجوز البيع ولا اعتبار بالتفاضل فى الكيل الآن فحينئذ تحقيق الكيل فى الجانبين لا أثر له الا تخفيف غرر خرصه تمراً فانه يكون حينئذ أقل خطأ ، فتنبه لذلك فان ما نقله الرافعى رضى الله عنه عن القفال يوهم أنه لو باع صاع رطب بصاع رطب مقطوعين صح من غير اعتبار الخرص ، وليس فى كلام القفال ذلك والله أعلم .

وقد تابع الرافعي على ذلك ابن الرفعة فقال: ان معياره الكيل كما قاله الرافعي ، وهو وهم والمناقشة في هذا الفرع تقرب من المناقشة في الفرع المتقدم قريبا في بيع الرطب على النخل بالرطب المقطوع على الأرض ، وقال القاضي حسين في تعليقه: لا خلاف أن بيع الرطب بالتمر كيلا على الأرض أو على الشجر من غير اعتبار المآل لا بجوز ، وهي المزابنة ، فهذا نص القاضي أكبر تلامذة القفال وأعلم بكلامه ، وبالجملة فما أوهمه كلام الرافعي غير مقبول والله سبحانه أعلم •

فائسة أربع مسائل تنبنى على أصل واحد ، وهو أن العربة جوزت للحاجة أو رخصة ، فعلى الأول لا تصح الا فى التمر والرطب على النخل للفقراء وعلى الثانى تصح مع الأغنياء بالرطب على الأرض اذا كانا رطبين من الجانبين • قالها القاضى حسين •

(فرع) بيع التمر بالرطب على الأرض قال المحاملى: لا خلاف على المذهب أنه لا يجوز ، وذلك ظاهر على طريقة العراقيين فى اتفاقهم على منع بيع الرطب بالرطب وهما على الأرض ، أما المراوزة فقد تقدم الخلاف عنهم فى الرطب بالرطب وهما على الأرض ، فلا جرم ذكروا أيضا خلافاً فى الرطب بالتبر ، قال القاضى حسين : وجهان (أحدهما) لا يجوز لأن المعنى الذى جوزت له العرية وهو الانتفاع على مرور الأيام لا يتحقق لأنها لا تجف فى الحال (والثانى) يجوز لأنه لما جاز على النخلة مع الخرص ، فلأن يجوز مع يبسه والاحاطة به أولى ، وقال الامام : ان بنينا الباب على الاتباع امتنع ، وان جعلنا الخرص أصلا سوغنا ، وسيأتى قول الامام الذى ادعى فيه أن الخرص أصل مع تلوم ، وقد تقدم التعرض لهذه المسألة ، والتنبيد على الجزم بأن ذلك لا يجرى فى غير العرايا ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز في العرايا فيما زاد على خمسة اوسق في عقد واحد ، لما روى جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ((نهى عن المخابرة والمحاقلة والمزابنة)) فالمحاقلة أن يبيع الرجل الزرع بمائة فر ق من حنطة ، والمزابنة ،ن

يبيع التمسر على رءوس النخل بمسالة فرق ، والمخسابرة كراء الأرض بالثلث وألريع) .

(الشرح) حديث جابر رضى الله عنه رواه مسلم بهذا اللفظ ، وقال البيهقى : ان البخارى رواه ولم أره فى البخارى الا من رواية أبى سعيد الفدرى وما ذكره المصنف ذكره الشافعى ، هكذا روينا فى مسند الشافعى من طريق الربيع عنه وكذلك هو فى الأم فى باب المزابنة ، والتفسير يحتمل أن يكون من قول جابر ، فان فى مسلم فى الرواية قال عطاء : فسر لنا جابر قال : «أما المخابرة فالأرض البيضاء يدفعها الرجل الى الرجل فينفق فيها ، ثم يأخذ من التمر » وزعم أن المزابنة بيع الرطب فى النخل بالتمر كيلا ، والمحاقلة فى الزرع على نحو ذلك ، بيع الزرع القائم بالحب كيلا ، وفى رواية أخرى فى مسلم : « المحاقلة أن يباع الحقل بكيل من الطعام معلوم ، والمزابنة أن يباع النخل بأوساق من التمر ، والمخابرة الثلث والربع وأشباه ذلك » •

وفي هذه الرواية ذكر الحديث وهذا التفسير جملة ، ثم قال الراوى قلت نعطاء بن أبي رباح : « أسمعت جابر بن عبد الله يذكر هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم » وظاهره أن التفسير من قول النبي صلى الله عليه وسلم وعندى فيه توقف ، لأن الراوى الأول عن عطاء الذي ميز التفسير من الحديث أجل من راوى الرواية الأخرى المحتملة ، وقوله : « بمائة فرق » المقصود بذلك على جهة المثال لا أنه تحديد ، والامام الشافعي رضى الله عنه روى في الأم سؤال ابن جريج لعطاء ، وأن جابراً فسرها لهم ، ثم قال الشافعي : وتفسير المحاقلة والمزابنة في الأحاديث يحتمل أن تكون على رواية من هو دونه والله أعلم ،

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام فى غريب الحديث: سمعت غير واحد ولا أتبين من أهل العلم ذكر كل واحد منهم طائفة من هذا التفسير فقالوا: المحاقلة بيع الزرع وهو فى سنبله بالبر ، وهو مأخوذ من الحقل ، والحقل هو الذى يسميه أهل العراق القداح ، يعنى الأرض المعدة للزراعة كما اقتضاه كلام غيره ، وصرح به ابن باطيش وهو فى مثل يقال : لا تنبت البقلة الى الحقلة ، والمحقل السنبل قال الماوردى : جاء عن النبى صلى الله عليه وسلم

ه أنه نهى عن بيع الطعام فى محقله » يعنى فى سنبله ، قالوا : والمزابنة بيع التمر فى رءوس النخل بالتمر •

وقال أبو عبيد في المخابرة : هي المزارعة بالنصف والثلث والربع ، فأقل من ذلك وأكثر ، وهو الخبر أيضاً ، وكان أبوعبيدة يقول بهذا سمى الأكار الخبير لأنه يخابر الأرض والمخابرة المذاكرة قال ابن باطيش وقيل : ان أصلها مشتق من خيبر ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقر أهل خيبر عليها لمافتحها على أن لهم النصف من ثمارهم وزرعهم ، وعليهم العمل فقيل : قد خابرهم أي عاملهم بخيبر ، وهذا التفسير مطابق لمذهب الشافعي رحمه الله تعالى •

وذكر أصحابنا أن المحاقلة استكراء الأرض ببعض ما يخرج منها ، وهو المخابرة ، وقد يقال : استكراء الأرض بالحنطة ، واستدلوا على ذلك بما روى أبو سعيد الخدرى أن النبى صلى الله عليه وسلم « نهى عن المحاقلة ، والمحاقلة استكراء الأرض بالحنطة » قال الشيخ أبو حامد وغيره : وما قلناه أولى ، يعنى بعد تعارض الروايتين ، لأن اللغة تشهد له ، وذلك أن هذه اللفظة من الحقل وهو الزرع ، ويقال : الحقل القداح المزروعة والحواقل المزارع ، قال أبو الطيب : وكذلك لا يصح اجارته بحال ، لأنه قال في شرح التلخيص : ان الحقل الأرض البيضاء ،

وروى الشافعى رضى الله عنه ومسلم بن الحجاج فى الصحيح عن سعيد ابن المسيب فى مرسلاته تفسير المحاقلة بالأمرين جميعاً ، قال الشيخ آبو حامد: فثبت التفسير الذى ذكرنا ، يعنى أنه مستعمل فى ذلك فأما استعماله فى المعنى الآخر فيمكن أن يقال: ان ذلك مرسل مخالف للقياس ، لأن الأجرة بدل من منافع الأرض ، وليس فى كون الحب أجرة لمنافع الأرض معنى يوجب فساد العقد ، ويمكن أن يقال: ان هذا المرسل يعتضد بحديث أبى سعيد ، وتتكلم فى وجه القياس فى ذلك ، ومحل ذلك ينبغى أن يكون فى كتاب الاجارة ، وانما تتكلم هنا فى المزابنة قال الماوردى وغيره: المزابنة فى اللغة المدافعة ، ولهذا سميت الزبانية لأنهم يدفعون الى النار ، وقالوا زبنت الناقة برجلها اذا دفعت قال الشاع :

فسمى بيع الرطب بالتمر مزابنة ، لأنه دفع التمر باسم المزابنة بالرطب وبيعه لا يجوز ، قال الأزهرى : وانما خصوا بيع التمر فى رءوس النخل بالتمر باسم المزابنة لأنه غرر لا يخص المبيع بكيل ولا وزن ، وخرصه حدس وظن ، معنى لا يؤمن فيه من الربا المحرم ، وهذا يقضى أن المزابنة تختص ببيع التمر على رءوس النخل وهو مقتضى التفسير الذى ذكره المصنف فى الحديث عن جابر ، وكذلك قال ابن الصباغ وآخرون ، وقد تقدم فى كلام أبى حامد وغيره مع الحنفية أن بيع الرطب بالتمر مطلقاً يسمى مزابنة ، وهو مقتضى كلام الماوردى الذى ذكرته الآن وكذلك قال الخطابى .

وقد جاء فى رواية يحيى بن بكير (١) فى الموطأ فى حديث ابن عمر فى تفسير المزاينة ، قال : « المزاينة الرطب بالتمر كيلا » والمعنى واحد أو متقارب ، وتبين ان صح أن المراد بالتمر الرطب ، والله أعلم ، وقد ذكر رواية أيوب عن نافع عن ابن عمر أن المزاينة أن يبيع الرجل ثمرته بكيل ان زاد فلى وان نقص فعلى ، وهو قريب من الأول قال ابن عبد البر : ولا خلاف بين العلماء أن المزاينة ما ذكر فى هذه الأحاديث تفسيره عن ابن عمر من قوله أو مرفوعاً ، وأقل ذلك أن يكون من قوله ، وهو راوى الحديث ، فنسلم له ، فكيف ولا مخالف له فى ذلك ؟ وكذلك كل ما كان فى معناه من الجرزاف بالكيل فى الجنس الواحد المطعوم أو الرطب اليابس من جنسه ، والفرق مكيال من الكاييل يسع ستة عشر رطلا ، والمشهور فيه فتح الراء وفيه لغة أخرى بأسكانها حكاها ابن قابوس وابن سيده ، وأنكرها ثعلب فعلى المشهور هو بأسكانها حكاها ابن قابوس وابن سيده ، وأنكرها ثعلب فعلى المشهور هو مشترك بينه وبين الخوف ، والله أعلم ،

وجمع الفرق على اللغتين فرقان كبطن وبطنان وحمل وحملان قاله ابن الأثير فى شرح مسند الشافعى ، والوسق ــ بفتح الواو وكسرها والفتــح أصح ــ يجمع على أوسق وأوساق ووسوق وقال المرشوذى قال شمر : كل شيء حملته وسقته وقال غيره : الوسق ضمك الشيء بعضه الى بعض ، وقال

 ⁽۱) ورد في ش و ق بدون تصغير وهو يحيى بن عبد الله بن بكير وهو شيخ البخارى وطريقه الى ماك ضمن مشايخ البخارى من أصحاب مالك متأخراً عنهم (ط) ،

ابن سيده: الوسق حمل بعير ، وقيل: هو ستون صاعاً بصاع النبى صلى الله عليه وسلم وقيل: هو العدل وقيل العدلان ، وقد اتفق الأصحاب على الحكم المذكور .

قال الشيخ أبو حامد والمحاملي: لا خلاف أن فيما زاد على خمسة أوسق لا يجوز وهو مذهب مالك وأحمد وقال محمد من المالكية: انه يمضى اذا وقع قال ولو جوز ابتداء من غير كراهة لكان أقيس يعنى اذا اشتراها بخرصها نقداً لأن عند مالك الخمسة الأوسق فما دونها تباع بالستة كما تقدم وهذا قول شاذ وقد تقدم عند الكلام فى اقتضاء جوازها للاغنياء ما يمكن أن يتعلق به من جهة حمل المطلق على المقيد وجوابه والصواب الأول والنص الصريح فى النهى عن المزابنة دليل عليه والمضر فيه أنه بيع طعام بجنسه مجهول التساوى ولم يرد فيه رخصة ، ولا هو فى معنى ما وردت فيه وكذلك المحاقلة للنص والمعنى المذكور ومعنى آخر وهو أنه بيع طعام وتبن بطعام وذلك لا يجوز ، وأيضا لأن من دونه حائل ، قاله ابن أبى هريرة والأصحاب وليس هذا محل الكلام على المحاقلة والمخابرة وانما نتكلم هنا فى المزابنة وليس هذا محل الكلام على المحاقلة والمخابرة وانما نتكلم هنا فى المزابنة و

فائسة الفرق بين المحاقلة والعرايا حيث جوز فى العرايا فى القليل ، ولم يجوز فى المحاقلة فى قليل ولا كثير ، والفرق ظاهر وهو الحاجة الى أكل الرطب حال كونه رطباً بخلاف السنبل فانه لا يحتاج اليه والله أعلم •

وقد اتفق الأصحاب على أنه اذا زاد على خمسة أوسق فى عقد واحد لا يصح قاله الماوردى : (فان قيل) فهذا أبطلتموه فيما زاد على الخمسة ، وجوزتموه فى الخمسة (قيل :) لأنه بالزيادة على الخمسة قد صار مزابنة ، والمزابنة كلها فاسدة وهذا الجواب لا يشفى ، فان الخمسة اذا كانت جائزة فضمت مع غيرها فالقياس تخريجه على تفرق الصفقة والمزابنة قد استثنى منها مقدار خمسة أوسق فلعل مأخذ المنع من ذلك الاحتياط فى عقود الربا ، وأنه بالزيادة صار العقد ربا والربا حرام بخلاف عقد لم ينه عنه ورد على ما يجوز وما لا يجوز ؟ فلا يوصف بالحرمة المطلقة ولا بالحل المطلق بل هو بالنسبة الى ما يجوز حلال والى غيره حرام ، وأما عقود الربا فحرام من حيث هى لا لأمر يرجع الى المعقود عليه ، بل الى نفس تلك المقابلة والله أعلم ،

وقد وفى الجورى بمقتضى التخريج وحكى قولين فيما اذا عقد على أكثر من خمسة أوسق (أحدهما) لا كمن نكح أختين (والثانى) يصح فى الخمسة ويبطل فى الزائد وللمشترى الخيار (١) وقد علمت أن المزابنة بيع الرطب بالتمر، والمحاقلة بيع الزرع بالحنطة، ثم ان سائر الشمر فى شجرها بجنسها لا يجوز، وسائر الزرع فى سنبله كذلك، فاختلف أصحابنا على ما حكاه الماوردى هل ذلك لدخولها فى اسم المزابنة أو قياسا عليها ؟ (فأحد الوجهين) وهو ظاهر مذهب الشافعى أن ذلك لدخول سائر الثمار فى اسم المزابنة وسائر الزرع فى اسم المحاقلة، فكان تحريمه نصاً لا قياسا (والوجه الثانى) وهو والنخل، وسائر الزروع، مقيسة على الحنطة والمزابنة يختص بالحنطة والنخل، وسائر الزروع، مقيسة على الحنطة فى المحاقلة وسائر الثمار مقيسة على النخل فى المزابنة، فكان تحريمه قياسا لا نصاً ،

قال القفال فى شرح التلخيص: المحاقلة بيع الزرع فى الأرض بعد ما يعقد الحب بالحنطة ، وقال القاضى حسين: المحاقلة بيع الحنطة المنقاة بالحنطة فى السنابل ، وذلك لا يجوز ، وهو مشتق من الحقل ، وذلك اسم الأرض البيضاء ، والمزابنة بيع الرطب على الأشجار بالتمر على وجه الأرض ، فأما اذا باع الحنطة على وجه الأرض بالقصل قبل أن يتسنبل أو قبل ان تشتد فيه الحبات فانه يجوز ، لأنه بيع الحنطة بالحشيش ، وكذا لو باع الحنطة على وجه الأرض بالشعير فى منبله جاز ، وأما اذا باع الشعير على وجه الأرض بالقمح فى سنبله فقيه قولان ، كما [فى] بيع الغائب ،

وقال مالك رحمه الله: صورة المحاقلة والمزابنة أن يقول الرجل الآخر: اضمن لى صبرتك بعشرين صاعاً فما زاد فلى ، وما نقص فعلى اتمامها • هذا كلام القاضى حسين • وقولهم فى تفسير المحاقلة: بيع الزرع بالحنطة • هكذا أطلقه جماعة • وقال الماوردى: بيع الطعام فى سنبله بالطعام المصفى • وقيده المحاملي بأنه بيع الحنطة فى سسنبلها بالحنطة • وهو الصسواب • وقيده

⁽۱) باض بالأصل (ش) قلت: وتقديره وللمشترى الخيار في الزائد ولا خيار في الخمسة لصحة المقد أو الخيار في الصفقة كلها لطروه الزبادة على المقد فلا نبطله والما نشبت للمشترى الخيار (ط) .

الصيمرى فى شرح الكفاية فقال: بيع السنبل من البر قائماً بالحنطة • فتقييده البر لابد منه • وكذلك قيده الفورانى فى الابانة • وقال القفال والقاضى أبو الطيب وصاحب التهذيب: بيع الزرع بعد اشتداد الحب بمثله نقيا • وهذا بدخل فيه الشعير وغيره • وتكون الحنطة على سبيل التمثيل • قال الصيمرى: ولو بيع بالدراهم لم يجز الا أنه غير المحاقلة ، وقال أبو داود لما ذكر التفسير المذكور قال: اذا حزر الزرع أنه يحصد منه مائة فرق فبيع بمائة فرق ، فلا يجوز ، فان لم يكن فيه هدا الخرص وهذا التقدير فأولى بالفساد • والله أعلم •

(فحرع) قول المصنف : فى عقد واحد ، مفهومه أنه يجوز فى عقود متفرقة ، والأمر كذلك يجوز أن يبيع الرجل ثمر بستانه كله لجماعة ، كل واحد منهم دون خمسة أوسق ، نص على ذلك الشافعى والأصحاب ، وقال المام الحرمين : انه لا خلاف فيه ، ويجوز أن يبيع أيضاً للرجل الواحد فى عقوده، كل عقد دون خمسة أوسق أو خمسة ان جوزناها ، نص عليه الأصحاب القاضى أبو الطيب وابن الصباغ والمحاملى ، ونفى الخلاف فيه امام الحرمين والمتولى فال النووى فى الروضة :

« لأن الرخصة عامة فى جميع العقود وخالف فى ذلك أحمد فقال: لا يجوز أن يبيع أكثر من عرية واحدة ، ولا يشترى أكثر من صفقة واحدة ومذهبه معروف فى سد باب الحيل » •

وقد أورد الأصحاب سؤالا وجوابه نفلهما القاضى أبو الطيب عن أبى اسحق أنه قال : (فان قيل :) اذا أجزتم ذلك فقد أبطلتم المزابنة وجعلتم للناس أن يبيعوا جميع ثمارهم على رءوس النخل بالتمر (والجواب) أن المزابنة حكمها ثابت فى العقد الواحد ، وقال ابن الرفعة : يظهر اذا قلنا باختصاصها بالفقراء ألا يصح ، لأنه بالخمسة الأولى غنى شرعاً ، واعتباره هنا أولى من اعتبار الغنى العرفى (قلت) وجواب ذلك أن الخمسة الأولى قد يكون أكلها أو أزالها عن ملكه أو لا تسد كفايته ، واعتبار الكفاية فى ذلك

أولى من جعله مالكا لنصاب الزكاة ، وقد تقدم ما اقتضاه كلام صاحب التتمة والجرجاني ، من أن المعتبر أن لا نقد بأيديهم ، وهو حاصل هنا والله أعلم ••

(فحم ع) ويفهم منه أنه اذا باع ثمانية أوسق من رجلين صفقة واحدة جاز لأنه بمنزلة الصفقتين ، واذا كانت ستة عشر وسقاً بين رجلين فباعها من رجلين جاز ، لأن كل واحد منهما باع حقه ، وهو ثمانية أوسق من رجلين فيصير كأنه باع من كل واحد منهما أربعة أوسق ، وبذلك كله صرح القاضى أبو الطيب والماوردى والقاضى حسين وابن الصباغ والرافعى وغيرهم ولا خلاف فى المذهب فيه وفرضها الماوردى فى عشرين وسقا الا مدا وهو أبلغ فى التمثيل ، ونقل ابن الصباغ وغيره خلاف أحمد فى ذلك قال : لأن البائع عنده لا يجوز أن يبيع أكثر من عربة واحدة وعندنا يجوز .

(فسوع) اذا باع رجلان من رجل واحد أكثر من خمسة أوسق فقيه وجهان حكاهما القوراني وغيره من المراوزة (والصحيح) الجواز ، كما لو باع من رجلين ، لأن الصفقة تتعدد بتعدد البائع جزماً وفى تعددها بتعدد المشترى وجه ، وقد جزمنا بأنه هنا تجوز الزيادة على الخمسة عند تعدد المشترى واتحاد البائع ، فينبغى أن يكون عند تعدد البائع واتحاد المشترى أولى بالجواز (والوجه الثانى) أنه لا يصح وهو اختيار صاحب التلخيص أولى بالجواز (والوجه الثانى) أنه لا يصح وهو اختيار صاحب التلخيص لأنه يدخل فى ملكه أكثر من خمسة أوسق بطريق الخرص دفعة واحدة وهو بخالف مقصود الخبر ، وفرق امام الحرمين بين هذا وبين الرد بالعيب حيث يلاحظ فيه التعدد والاتحاد بأن المبيع خرج عن ملك البائع دفعة ، فلو رجع يلاحظ فيه التعدد والاتحاد بأن المبيع خرج عن ملك البائع دود المسترى يلاحظ فيه التعدد والاتحاد بأن المبيع خرج عن ملك البائع دود المسترى اليه بعضه لكان خارجاً بعيب عائدا بعيبين ، واذا تعدد البائع يرد المسترى العرايا أن لا يملك الرجل دفعة واحدة خمسة أو أكثر من خمسة وهذا الوجه ضعفه البغوى والروياني والرافعي ، وممن وجح الجواز في ذلك صاحب العدة والعمرانى .

(فسرع) فلو باع عشرين وسقاً من أربعة فعلى القولين ــ ان جوزنا العرايا في خمسة ــ وقال في الروضة : وسواء في هذه الصورة كانت العقود

فى مجلس أو مجالس حتى لو باع الرجل ألف وسلق فى مجلس واحله بصفقات ، كل واحد دون خمسة أوسق جاز .

(فسوع) لو باع الزرع قبل بدو الحب فيه بالحنطة جاز ، فان الزرع حشيش بعد ، غير معدود من المطعومات ، قاله الامام والرافعى ، وكذلك قال الرويانى فى البحر : يجوز بشرط القطع ، وفرضه فيما اذا لم يشتد الحب ، وهو مراد الامام ، وكذلك صاحب التهذيب ، وقال : سواء تسنبل أم لم بتسنبل ، فينبغى أن يقيد اطلاق تفسير المزابنة بالزرع بالحنطة والاحرم ، قال الامام وجماعة : ان معناها الحب فى السنبل بالحنطة لكن قول صاحب التهذيب : انه يجوز اذا تسنبل ، مشكل فانه بيع قمح رطب مستتر مع تبنه بقمح وذلك نوع من الفساد ، والرافعى قال : قبل ظهور الحب فلا يرد عليه شيء .

(فرع) حكى أصحابنا عن مالك رحمه الله أنه فسر المزابنة بأن يكون لرجل صبرة من طعام فيقول له رجل: في صبرتك ستون وسقا ، فيقول له الحازر نكيلها ، فيقول صاحب الصبرة: ليس فيها ستون وسقا ، فيقول له الحازر نكيلها ، فان نقصت تممتها ، وان زادت أخذت الزيادة ، وقد ذكر الشافعي رحمه الله تعالى هذه المسألة في الأم وقال: ان ذلك قمار مخاطرة وليس بعقد ، وانه من باب أكل المال بالباطل ، وكذلك لو قال رجل: عد قثاءك أو بطيخك أو اطحن حنطتك فما زاد على كذا فلى ، وما نقص فعلى ، وكذلك فيما قال الماوردي لو أخذ ثوبا لرجل فقال: أنا أقطعه لك قميصا ، فان نقص غرمته وان زاد أخذت الزيادة فكل هذه الأشياء حرام بالاتفاق ، ولكن الاختلاف في أن ذلك داخل تحت المزابنة أولا ؟ فان هذا مخاطرة موضوعه أن يدفع عند ذلك داخل تحت المزابنة أولا ؟ فان هذا مخاطرة موضوعه أن يدفع عند والمخاطرة ، أشبه منه بالبيع والمزابنة ،

والذى حكاه أبو بكر بن العربى أن المزابنة بيع التمر فى رءوس النخل بالتمر ، فعلى هذا لا خلاف بيننا وبينهم ، قال ابن العربى: ثم حمل على ذلك كل رطب بيابس ونقل ابن العربى عن مالك أنه قال: المزابنة كل شىء من الجزاف لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده ، أتبيع بشىء من المسمى من الكيل

والوزن والعدد ؟ واختصاره بيع المجهول بالمعلوم وهذا أيضاً يوافق تفسير الشافعي ، فانه قال في المزابنة : كل جنس من الطعام عرف كيله اشترى بجنس مثله مجهول الكيل ، أي المزابنة المحرمة ، وليس مقصود تفسير ما جاء في الحديث والخلاف أن يثبت في تفسير اللفظ لا في المعنى ، فان العقود المذكورة محرمة عندنا وعنده ، قال ما معناه ذلك ، وشذ الصيمرى فجعل المزابنة شراء الرطب في رءوس النخل بثمر في الأرض جزافاً ، وعلى هذا لا يحتاج الى استثناء العرايا ، وهو يخالف قوله : ورخص في العرايا ،

(فسرع) قال الشيخ أبو حامد فى الرونق : المصاقلة على ضربين (أحدهما) بيع الحنطة فى سنبلها ، وهو ممتنع كالجوز واللوز فى قشرته (والثانى) بيع الحنطة مع التبن وففيه قولان بناء على خيار الرؤية ، وهذا الكلام يقتضى أنه لا يشترط فى المحاقلة أن يكون المبيع بالحنطة ، وهو خلاف المشهور وخلاف ما صرح به الصيمرى فيما تقدم و وهذا اختلاف فى التسمية والأحكام لا نزاع فيها و وأما جزمه فى الأول بالبطلان وحكايته القولين فى الثانية فينبغى أن يؤخر الكلام عليه الى باب الأصول والشمار و

(فسلم) اعتبار الخمسة ههنا هل هو تحديد أو تقريب ؟ صرح الماوردى على قولنا: انه لا يجوز الا أقل من خمسة أوسق ، أنه لو باع خمسة الا مدا أو الا ربع مد صح ، فيما اذا اشترى أربعة أنفس عشرين وسقا الا مدا ، ومقتضى ذلك أن الخمسة اذا نقصت ربع مد صح جزما ، وهذا يشعر بالتحديد لأن ربع مد رطل وثلث فى ألف وستمائة رطل قليل جدا ، والأصحاب أطلقوا الخمسة من غير تعرض لتحديد ، ولا تقريب ، قال ابن الرفعة : ولا يعد تخريجه على أن الخمسة الأوسق فى الزكاة تحديد أو تقريب ، فقد حكى عن العراقيين أنه لا يضر لنقصان خمسة أرطال ، فينبغى أن يكون النقص أكثر من خمسة أرطال ،

(قلت) وقد صرح النووى بهذه المسألة ، وأن ذلك على سبيل التحديد في مجموع لطيف أسماه (رءوس المسائل وتحفة طلاب الفضائل) وذكر فيه مسألة في بيان جملة من المقدرات الشرعية ، فذكر مما هو على

سبيل التحديد عدد الذي تنعقد به الجمعة ومدة مسح الخف ، وأحجار الاستنجاء ، ولو باع الكلب ونصيب الزكاة وقدر الواجب فيها وفى زكاة الفطر ، وفى الكفارات ، وتعتبر سن البلوغ بخمسة عشر وتقدير الرخصة فى بيع العرايا بخمسة أوسق اذا جوزنا فى خمسة أوسق ، ومنه الآجال فى حول الزكاة والحرمة والعدة ودية الخطأ وتفى الزانى وانتظار العنين والمثورلى وحول الرضاع وجلد الزانى والقاذف وتخصيص الزيادة على الأربعين على سبيل التقدير بثمانين ونصاب السرقة بربع وغير ذلك •

ومن التقدير الذي على سبيل التقريب سن الرقيق المسلم فيه والموكل في شرائه ، ومن التقدير المختلف فيه تقدير العلتين وسن الحيض والمسافة بين الصفين ومسافة القصر ونصاب المعشرات وفي كلها وجهان (الأصح) التقريب لأنه يجتهد في هذا التقدير وما قاربه وهو في معناه بخلاف المنصوص على تحديده وفي كلام النووى الذي حكيته تقييد ذلك بما اذا جوزنا في خمسة أوسق ، ولا يتقيد بذلك بل اذا قلنا : انه لا يجوز في الخمسة فنقص عنها نقصاً يسيراً فانه يجوز العقد عليها لأنا جعلنا ذلك تحديداً وقد حصل النقص عليها فيمتنع والله أعلم •

(فحرع) لو باع الحنطة فى سنبلها بالشعير على وجه الأرض فان فيه القولين فى بيع الغائب قال : ولو باع الشعير فى سنبله بالحنطة على وجه الأرض أو الرطب على رأس النخل بجنس آخر من الثمار على الشجر ، أو على وجه الأرض فلا بأس ، لكن يتقاصان بالتسليم فيما على وجه الأرض وبالتخلية فيما على الشجر ، قاله الرافعي ،

(فسروع) هل يجوز أن يقع عقد العربة على جزء مشاع مما على النخل من الرطب اذا خرص الجميع ؟ الذي لا أشك فيه الجواز ، وذلك مقتضى نقل الأصحاب أنه اذا باع من رجلين سبعة أوسق جاز فالذي حصل لكل منهما مشاع ولا يقدح في ذلك التسليم فانه يحصل بالتخلية (١) ولا الانتفاع به فانه يحصل بالمقاسمة على قول الافراز على الأصح •

الحقل قداح طين يزرع فيه قاله ابن سيده وغيره قال :

⁽۱) اى لا يقدم في الانتفاع به لحصوله بالمقاسمة على قول الافراز كما لا يقسمهم في ذلك التسليم لحصوله بالتخلية (ط) .

وحكى بعضهم فيه الحقلة ، ومن أمثالهم لا ينبت الحقلة الا البقلة ، وليست الحقلة بمعروفة وأراهم أنثوا الحقلة في هذا المثل ، انتهى ، فالمحاقلة سميت بذلك لتعلقها بزرع في حقل ، والمزابنة مأخوذة من الزبن وهو الدفع سميت بذلك لأنها مبنية على التخمين والغبن فيها مما يمكن من يد المغبون دفعه والغابن امضاؤه فيتدافعان ولا يمكن المعيار الشرعى وهو الكيل في السنابل والرطب على النخل ، والخرص فيها لا يكفى قال الائمة : وفي المحاقلة شيئان آخران ،

(فرع) اذا امتنع بيع الحنطة فى سنبلها بالحنطة الظاهرة فامتناع بيعها بمثلها أولى وقد صرح الشافعى رضى الله عنه بذلك ، وأشار الى عدم الخلاف فيه ، فانه قال : ولم أجدهم يعنى أهل العلم يجيزون أن يتبايعوا بيع الحنطة بالحنطة فى سنبلها كيلا ، ولا وزنا ، لاختلاف الأكمام والحب فيهما ، ذكر ذلك فى باب الوقت الذى يحل فيه بيع الثمار .

(فرغ) وكذلك قال فيه أيضا : ولم أرهم أجازوا بيع الحنطة في التبن محصودة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ویجوز ذلك فیما دون خمسة اوسق ، لما روى ابو هریرة رضى الله عنه ان النبى صلى الله علیه وسلم ((ارخص في بیع العرایا فیـما دون خمســة اوسق)) .

(الشرح) الثابت فى الصحيحين فى حديث أبى هريرة فيما دون خمسة أوسق أو فى خمسة أوسق • هكذا على الشك من رواية (١) داود كما سيأتى قريباً ان شاء الله تعالى ، وفى الترمذى فيما دون خمسة أوسق أو كذا ، وأما روايته بأحد اللفظين فقط كما ذكره المصنف فلم أره فى شىء من كتب الحديث الا فى نسخة من سماعنا فى مسند الشافعى ، وراجعت نسخة أصح منها فوجدته على الصواب مكملا كالروايات المشهورة ، وكذلك رواية الشافعى رحمه الله فى الأم ، ومن عادة الشافعى أن رواياته فى الحديث الواحد لا تختلف، ولو رواها فى مواضع متعددة لشدة ضبطه واتقانه وتثبته ، فتين أن السقوط

⁽۱) داود بن الحصين هو اللهي شبك (ط) .

فى تلك النسخة غلط من ناسخ ، فان كان وقع للمصنف نسخة كذلك فهــو اللائق بورعه وتحريه أنه لا يختصر الحديث .

ولا يقال: ان ذلك جائز ، فانه ذكر بعض الحديث وليس فيه تعيين حكم لأن ما دون الخمسة محقق ومن أرخص في الخمسة فقد أرخص فيما دونها ، محققة لأنا نقول: ان فى الاقتصار على ذلك خللا فى اللفظ والمعنى ، أما اللفظ فانه لا تتحقق مطابقته للفظ أبى هريرة فلأنه على اللفظ والمعنى ، أما اللفظ فانه لا تتحقق مطابقته للفظ أبى هريرة فلأنه على تقدير أن تكون الرخصة فى خمسة أوسق فلا يمكن نسبته اليه باللفظ ، وأما الخمسة ، وذلك قادح فى الرواية بالمعنى ، والشيخ أجل عندنا من أن يستدرك على روايته ، خلاه ينسب اليه ، والظاهر أن الشيخ وجده هكذا واعتقده حديثا تاما ، وكلامه بعد هذا بأسطر يشعر بذلك ولا أعرف رواية فى ذلك اقتصر فيها على ما دون خمسة أوسق الا ما تقدم فى أول الباب عن الترمذى ، من القصة التى نقلها بغير اسناد ولا تعيين ، فان ثبت أن ذلك حديث كامل فهو نص فيما ادعاه ، والا فان الحكم المذكور ثابت بالأحاديث المشهورة المتقدمة فان ما دون الخمسة داخل فى الخمسة واباحة الشيء اباحته لما تقدمة فان ما دون الخمسة داخل فى الخمسة واباحة الشيء اباحته لما علم ،

والحكم المذكور لا خلاف فيه فى المذهب ، كذا قال القاضى أبو الطيب والمحاملي .

(فسروع) لا ضابط للنقص عن الخمسة ، يل متى كان أقل من الخمسة بشىء ما كان جائزا ، كذلك ، نص الشافعى عليه ، وهو يدل على أن الخمسة تحديد وسنفرد له فرعا فى المسألة التى بعدها ، واعلم أنا اذا أطلقنا خمسة أوسق انما نريد خمسة أوسق من التمر ، أى قبل ما يخرص ، فنعرف أنه اذا جف كان خمسة أوسق ولا نريد خمسة أوسق من الرطب ، وتقدم التنبيه على ذلك ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وفي خسة اوسق قولان (احدهما) لا يجوز ، وهو قول المزنى ، لأن الاصلهو الحظر ، وقد ثبت جواز ذلك فيما دون خمسة اوسق لحديث أبى هريرة رضى الله عنه ، وفي خمسة اوسق شك ، لأنه روى في حديث أبى هريرة ((فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق) شك فيسه داود بن الحصين فبقى على الاصل ولان خمسة أوسق في حكم ما زاد بدليل أنه تجب الزكاة في الجميع فاذا لم تجز فيما زاد على خمسة أوسق لم تجز في خمسة أوسق (والقول الثانى) أنه يجوز لعموم حديث سهل بن أبى حشمة) .

(الشرح) الحديث المذكور رواه البخاري ومسلم رحمهما الله من حديث داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى (١) ابن أبي أحمد عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « رخص فى بيع العرايا في. خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق » هـذا لفظ البخاري ولفظ مسلم : « رخص فى بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوســق، أو فى خمسة أُوسق » فشك داود ، وقال : « خمسة أو دون خمسة » والقولان نص عليهما الشافعي رضي الله عنه في موضعين على ما سأذكره (أحد القولين) أنه لا يجوز ، وهو مذهب أحمد ، وقول المزنى ، وألزم به الشافعي ، وقد رأيته منصوصاً للشافعي رحمه الله في كتاب الصرف ، وهو في الجزء (٢) السادس من الأم في باب العربيكة ، قال : ولا يشتري من العرايا الا أقل من خمسة أوسق بشيء ما كان فاذا كان أقل من خمسة جاز البيع ، وكذلك قال في مختصر البويطي أيضا: العربة أن يشتري الرجل الرطب بتمر نقدا ما كان خرصه أقل من خمسة أوسق بأكله رطبا ولكن المزنى ألزمه بحسب ما نقله عنه في المختصر فان لفظه فيه : (وأحب اليُّ أن تكون العربة أقل من خمسة أوسق ، ولا أفسخه في الخمسة الأوسق ، لأنها شك) وهذا النص منقول من الأم من موضع آخر وتوجيهه ظاهر كما قاله المصنف، وكثيرون جزموا عدا القول .

⁽۱) آبو سفیان الاسدی دولی آبن آبی احمد اسمه وهب پروی عن آبی هریرة ، وآبی سمید وعنه داود بن الحصین وحبیب بن آبی ثابت وثقه احمد واسم آبی احمد عبید الله بن آبی احمد بن جحش (ط).

⁽٢) هو الجزء الثالث من مطبوعة يولاق وهو جزء البيوع (ط) .

وتقدم التنبيه على أن طرق حديث أبى هريرة رضى الله عنه كلها على الشك فالجواز فيما دون الخمسة حيننذ ، لأنه ثابت على التقديرين ، ان كان الثابت خمسة أو دون الخمسة ، فدون الخمسة جائز ، اما نصا واما ضمنا ، والخمسة مشكوك فيها فتبقى على الأصل وهو التحريم الثابت ، فالنهى عن المزابنة وعن الغرر وعن الربا ، ووجه القياس الذى أشار اليه للصنف أن الخمسة تردد الحاقها بين الناقص عنها والزائد عليها ، وقد عهد من الشرع التسوية بينها وبين الزائد عليها في حكم الزكاة وجعلها في حد الكثير فينبغى أن تلحق به ههنا ويكون أولى من الحاقها بالناقص الذى لم يقدره الشرع ولم يشهد له نظير ، وهذا الاستدلال نقله القاضى أبو الطيب عن أبى اسحق وهو لو تجرد عن الأصول المتقدمة كان كافيا في التحريم فكيف وقد اعتضد بها ٢٠

واحتج لهذا القول أيضا بما أشار اليه أبو داود فى بعض نسخ كتابه ورواه البيهقى من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال: « فهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة وأذن لأصحاب العرايا أن يبيعوها بمثل خرصها ثم قال: الوسسق والوسقين والثلاثة والأربعة » واحتج له الماوردى بما رواه أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « لا صدقة فى العربة والخمسة الأوسق ثبت فيها الصدقة » وهذا الحديث لا أعرفه وسأذكر ما يمكن أن يقال فى مقابلة هذا القول ان شاء الله تمالى ، وممن اختار هذا القول أبو بكر بن المنذر وأبو سليمان الخطابى ورجحه امام الحرمين وصححه الروياني فى حليته والبغوى والشاشى وابن أبى عصرون والغزالى فى البسيط والنووى وهو الذي يقتضيه كلام القفال والقاضى حسين ه

(تنبيه): نقل ابن الرفعة عن الرافعي أنه الختار قول المنع ومستنده في ذلك أن الرافعي قال: والثاني _ وهو المختار _ المنع • والظاهر أن الرافعي أما أراد بذلك أنه مختار المزنى في مقابلة ما نقله عن الشافعي رحمه الله لا أنه مختار الرافعي نفسه وكلامه واستقراء عادته يدلان على ذلك وأن كلامه فيما بعد يميل الرافعي نفسه وكلامه قال انه الأظهر عند صاحب التهذيب والقاضي الروياني

وغيرهما ؛ وهذه العبارة قد يوجد منها بعض ترجيح وعند التحقيق لا ترجيح فيها أيضًا ، والقول [الذي] جزم به كثيرون أنه يجــوز ، وبه قال مالك رحمه الله ، ورواية عن أحمد ، وهو الصحيح عند المحاملي وأبي حامد والغزالي في الوجيز ، وهو المنقول عن نصه في باب بيع العرايا من كتاب البيوع من الأم • قال : ولا يجوز أن يبيع صاحب العرية الا خمسة أوسق أو دونها وأحب أن يكون دونها لأن ليس في النفس منه شيئًا ولعله في الأم في موضع ولم أمعن الكشف وهذا الكلام مع كلام المختصر ليس صريحا في القول بالجواز ، بل كأنه متوقف في ذلك للشك في الرواية ، وأنه أن وقع لا يقول بفسخه لأجل الشك فهذا هو التوفية بمقتضى الشك أن لا يجزم فيه باباحة ولا تحريم وتكون (أو) فى كلامه للشك لا للتخيير ، وقال : أحب أن يكون أقل يعنى لئلا يقع في الحرام المحتمل، ولكن الأصحاب جعلوا ذلك قولا بالجواز وهو الصحيح عند المحاملي وكأن الشافعي رضي الله عنه لم ينظر الى الأصول المذكورة ولا الى القياس أما النهى عن المزابنة فلأنه ورد مستثنى منه العرايا ، والعرايا قد وقع الشك في مقدارها فيكون ذلك كتخصيص العام بمجمل ، فانه يمنع الاحتجاج به ، كذلك هنا يمتنع الاحتجاج بعموم النهى عن المزابنة في الخُمْسة ، وهذه مسألة مقررة في أصول الفقه •

فالشك الذي في مقدار الرخصة يقتضى الشك في مقدار النهى عنسه ، وبعدل الى دليل آخر ، وقد نبه الأصحاب على ذلك ، ومثل ذلك ماقاله امام الحرمين فيما اذا قال : وققت على أولادى وأولاد أولادى الا من يفسق منهم ، لما أعتقد أن ذلك متردد بين عود الأشياء الى الكل أو الى الأخير وحكم مع ذلك بأنه لا يصرف الاالى الأولاد لأجل التردد ، ومثل ذلك بحث جرى بينى وبين شيخنا أى ابن الرفعة في قوله صلى الله عليه وسلم « المؤمنون عند شروطهم الا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا » ورام الاستدلال بذلك على أنه متى شك في شرط وجب ادراجه في العموم ، والحكم بصحته حتى يقوم دليل على منعه ، وليس بجيد لما ذكرته مع المرجح عند الأصولين ، نعم لو كان المنهى عن المزانة في مجلس والترخيص المشكوك فيه في مجلس آخر ، لم يقدح في التمسيك بالعموم ، ولم يعسلم ذلك ، بل الراوى قال : الا آنه أرخص في العسرايا ، والراوى الآخر شك في مقدارها ، ولعلهماحكيا قصة واحدة فتطرق الشيك

الى عموم النهى ، فيعدل عن ذلك الى عموم حديث سهل الا فيما قام الاجماع عليه ، واقتضاه النهى من غير شك ، وهو الزائد على الخمسة ، وهذا أولى من التمسك بعموم النهى عن الغرر ، لأنه أخص منه مع تفاقم أكثر الأغرار أبيحت وأخرجت من ذلك العموم ، وأولى من التمسك بكون الأصسل فى الربويات التحريم لما ذكرنا أنه أخص .

وأما القياس المذكور فليس بالقوى ، ويمكن أن يعارض بأن الخمسة عهد اعتبار الشرع لها محلا لوجوب الزكاة ، فلتكن محلا لجواز البيع ، وأما دون الخمسة فلم يعهد اعتباره والحاق الجواز في الخمسة بوجوب الزكاة فيها لأن الوجوب أشبه بالجواز فيها أولى من الحاق المنع فيها بوجوب الزكاة فيها لأن الوجوب أشبه بالجواز من المنع لأن الوجوب جواز متأكد بالطلب ، ووجه العموم في حديث سهل من المنع لأن الوجوب جواز متأكد بالطلب ، ووجه العموم في حديث سهل قوله : رخص في بيم العرايا ، وهو شامل لما لذا كان عليها خمسة أوست وأكثر ، خرج الأكثر بدليل يقينا فيما عداه على مقتضى الحديث ،

وأما حديث جابر فانه من رواية محمد بن اسحق ، وفيه كلام ، وان كان ضعيفاً لكن قارن ذلك خرج على ضعيفاً لكن قارن ذلك ان النهى ليس صريحا ، لأن الظاهر ان ذلك خرج على جهة التمثيل ، والا فيقتضى أنه لا يجوز أكثر من أربع ، والخصم لا يقول به ،

(واعلم) انكل ذلك تمحل ، والانصاف قول المزنى وأن ذلك يمتنع لأن الأحاديث الدالة على منع بيع الرطب بالتمر كثيرة وليس فى كلها الاستثناء فيبقى الذى ليس فيه الاستثناء على عمومه حتى يرد مبيح ، وكثرتها تقتضى الجزم فانها أحاديث لا حديث واحد ورد الاستثناء معه ، وفي حديث فيبد الذى رواه مسلم المذكور فيما تقدم والذى يأتى عقيب هذا ما يذل على تأخر الرخصة عن النهى قال فيه: « رخص بعد ذلك فى بيع العربة بالرطب أو التمر » الرخصة عن النهى عند بيع التمر بالتمر ، قال بعضهم : لو أن رسبول الله صلى الله عليه وسلم أباح الخمسة لحفظه الله تعالى حتى يصل الينا مثبتا .

وحكى القفال أن معنى القولين ههنا يرجع الى أن النهى عن المزابسة ورد أولاً ، ثم رخص فى العرايا أو لم يرد النهى الآوال والرخصة معه فعلى الأول وهو الأظهر والأصح لا يجوز فى الخمسة ، وعلى الثانى يجوز ، حكاه عن

القفال جماعة منهم القاضى الحسين ، وهذا يشير الى ما قلته من البحث وهو أحسن فى العبارة كما حكاه صاحب العدة عن الشيخ أبى على أنه قال فى الشر:ح: ان الخبر يعنى خبر المزابنة هل مخصوص أو منسوخ أ يعنى فى قدر العرية فيه قولان (الأصح) الثانى ومرادهما واحد ، وانما قلت : ان الأول أحسن لأن الرخصة وان تأخرت لا يلزم أن تكون نسخاً ، بل قد تكون تخصيصاً وان تأخر والله أعلم •

على أن الذى رأيته فى شرح التلخيص أن القفال نقل القولين فى كون ذلك نسخا أو تخصيصاً كما حكاه صاحب العدة عن على ، وزعم الإمام أن ظاهر النص التصحيح فى الخمسة ، وأن توجيهه عسير جدا ، وأخذ يتخيل بأن يحيل المزابنة على معاملة صادرة عن التحرى من غير تثبت فى الخرص ، وأن يتخيل الغرص متفاضلا فى درك المقادير معتبرا فى الزكاة ، سيما اذا جعلناه تضمينا، والماهر يقل خطؤه والأخرق يتفاوت كيله ، والكيل بالاضمافة الى الوزن كالخرص بالاضافة الى الكيل ، وفى كل حالة تقدير معتاد لائق بها ، فليقم الخرص فى الرطب الذى لا يمكن كيله مقام الكيل ، واذا احتمل الكيل ليسره مع امكان الوزن فليحتمل الخرص حيث لا يتأتى الكيل ، والشافعى رحمه الله يمنع بيع الرطب بالتمر لما يتخيله من التفاون عند الجفاف ، متمسكا بقوله صلى الله عليه وسلم : « أينقص الرطب اذا يبس ؟ » وهذه اشارة الى المآل وما وراه الخمسة مردود بذكر الخمسة ، فان التقدير نص فى اقتضاء المفهوم قال : فهذا اقتضى الامكان فى توجيه النص ، وهو على نهاية الاشكال ،

(قلت): وقد تقدم توجيه بغير ذلك ، مع أن ظاهر النصوص خلافه ، وعلى مساق بحث الامام وتخيله له يكون الأصل الجواز بالخرص وأخرج من ذلك ما زاد على الخمسة بالمفهوم ، بقيت الخمسة على مقتضى الأصل من الجواز وليس مع ذلك على نهاية الاشكال وقد تعرض الامام فى كتاب الرهان فى أصول الفقه لهذا البحث عند الكلام فى النقص قال : الأصل الكيل أو الوزن وأثبت الشرع الخرص لحاجة فى قضية مخصوصة ، فهو من المستثناة قال : ولكن ينقدح فى هذا المجال أن الوزن أضبط من الكيل ، ثم الكيل متعين فى بعض الأشياء مع امكان الوزن ، فالخرص فى محل الحاجة كالكيل فى المكيل بعض الأشياء مع امكان الوزن ، فالخرص فى محل الحاجة كالكيل فى المكيل

بالاضافة الى الوزن ، فلا يتضح خروج العفرص بالكلية عن القانون حسب ايضاح خروج حمل العاقلة والكتابة الفاسدة .

وقال أبو ألحسن على بن اسماعيل بن حسن الصنهاجي ثم الأنباري المالكي في شرحه: كذلك اختلف الناس في الخرص في الموضع المسموع، هل هو أصل منفرد بنفسه غير رخصة ؟ أو هو معدود من الرخص ؟ ويظهر أثر هذا الاختلاف في مسائل (منها) أنه هل يجوز أن يجمع في عقد واحد بين مكيل وجزاف ؟ أو يمنع ذلك كما يمنع البيع والقراض على رأى من منسع ذلك ؟ والمشهور عندهم على ما قال المنع ، بناء على الرخصــة فيما تــــق معرفة مقداره هو الكيل أو الوزن ، وأما مالا تشق فلا يجوز الخرص فيسه كالمعدود الا أن يكون كثيراً كالجموز واللوز مثلا ، أو متفاوت الأجرام ، ولذلك اختلفوا في بيع العرايا في خمسة أوسق ، وهذا الاختلاف ينبني على أن الأصل جواز الخرص الا في موضع تحقق المنع ، أو الأصل المنع الا في مواضع الاباحة قال : (والأول) هو المذهب (والثاني) قول لبعضهم أي لبعض الأصحاب معنى عندهم (قلت :) واذا أخذ الخرص حيث الجملة فيظهر ترجيح اعتباره ، وأنه ليس من الغرر المجتنب لجواز ايراد العقد على الثمرة على رءوس النخل بالدراهم ، وأما الخرص في بيع الربوي بجنسه فينبغي أن يترجح أن الأصل المنسع ، لأن المماثلة شرط ، والأصل عدمها ، والله أعلم •

(فسرع) اذا قلتا : يجب النقص عن الخسسة فهل يكفى أى قدر كان؟ أم له ضابط ؟ الذى نص عليه الشافعى والأصحاب منهم الماوردى : الأول ، فانه قال فى باب العربة من الأم : ولا يشترى من العرايا الا أقل من خمسة أوسق بشىء ما كان ، وقال الفوراني : يجوز فى الأربعة ولا يجوز فى منة ، وفى الخمسة قولان ، وهذا على جهة ضرب المثال ، ونقل جماعة عن ابن المنفر أنه قال : وقد روى جابر ما ينتهى به الى أربعة أوستى فهو المباح ، وما زاد عليه محظور ، ولم أر هذا الكلام فى الاشراف ، وانما أطلق فيه الاباحة فيها دون الخمسة ، ولعله فى الأوسط أو غيره من كتبه والله أحلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وما جاز في الرطب بالتمر جاز في العنب بالزبيب ، لأنه يدخر يابسه ويمكن خرصه ، فاشبه الرطب ، وفيما سوى ذلك من الثمار قولان (احدهما) يجوز لأنه ثمرة فجاز بيع رطبها بيابسها خرصا كالرطب (والثاني) لا يجوز ، لا روى زيد بن ثابت قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في العرايا بالتمر والرطب ، ولم يرخص في غير ذلك ، ولان سائر الثمار لا يدخر يابسها ولا يمكن خرصها لتفرقها في الأغصان واستتارها في الأوراق فلم يجز بيعها خرصا) ،

(الشرع) حديث زيد هذا رواه مسلم وقد تقدم ومضى الكلام عليه وقد نص الشافعى على أن العرايا من العنب كهى من السر واتفق أصحابه على ذلك وأنه يجوز أن يبيع العنب على أصوله خرصا بالزبيب كيلا واستدلوا له بأن النبى صلى الله عليه وسلم سوى بين الرطب والعنب في اجباب العشر وفي سن الخرص فيهما وقال الشافعى: أن ألغينا قيد تاهرة بادية كالاعذاق فيمكن خرصها والاحاطة بها ولم يذكر المصنف هذين ألمعنيين وانما ذكر ادخار اليابس منه ، وامكان الخرص والمهما معنيان مناسبان للحكم المذكور وكل منهما شرط في تصوير المسألة ووافقنا على الحاق العنب بالرطب المالكية وبعض الحنابلة ووخالف في ذلك الليث بن سعد وأحمد بن حنبل وداود الظاهرى و

قال الماوردى: واختلف أصحابنا ، هل جازت فى الكرم نصا ؟ وروينا عن زيد بن ثابت أن النبى صلى الله عليه وسلم أرخص فى العرايا ، والعرايا بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب والثانى وهو قول ابن أبى هريرة وطائفة من البغداديين أنها جازت فى الكرم قياساً •

(قلت) والمحاملي وابن الصباغ من جعلا ذلك نصا، ولم أقف على النص الذي ذكروه في شيء من الأحاديث، بل في رواية الترمذي ما يشعر بخلاف في ذلك أيضاً، وقال: ان ذلك من باب القياس الجلي لأن جميع المعاني الموجودة في النخيل موجودة في الكرم، بل رواية الترمذي عن سهل بن أبي حثمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى عن المزابنة التمر بالتمر الا

لأصحاب العرايا ، فانه قد أذن لهم ، وعن ييع العنب بالزبيب وعن كل تمر بخرصه » فهذه الرواية تشعر بأن العنب لا يعطى حكم التمر ، لأنه فصله من الاستثناء ، وجعله مع بقية التمر ، فالصواب أن ذلك انما ثبت بالقياس ، وهو الذي يقتضيه كلام الشافعي ، فانه لم يذكر غيره والله أعلم .

نعم فى رواية مسلم فى الصحيح من رواية ابن عمر ، وفيه : « والمزابنة بيع ثمر النخل بالتمر كيلا ، وبيع الزبيب بالعنب كيلا ، وعن كل تمر خرصه » ثم ذكرَ من رواية جابر النهى عن أمور منها المزابنة ، وقال ف آخره (الا العرايا) ورواية الترمذى ماضية على ذلك ومثبتة لما يعود الاستثناء اليه والله أعلم •

واعلم أن قوله : (وعن كل تمر بخرصه) فى رواية مسلم والترمذي عام فى العنب وغيره ، فيكون الحاق العنب بالرطب تخصيصاً للعموم بالقياس ، فمن يمنع ينبغي أن يتوقف عن الالحاق ههنا الا بدليل والله أعلم • وأما غيرهما من الثمار التي تجفف مثل الخوخ والأجاص والكمثري والتين والجوز واللوز والمشمش فهل يجوز على شجره بخرصه جافًا ؟ فيه طريقان (أحدهما) أن المسألة على القولين ، وهي التي حـكاها القاضي أبو الطيب وابن الصــباغ والمصنف وأتباعه ، والجرجاني والفوراني وامام الحرمين والمتولى وصاحب العدة والرافعي ، وقال صاحب البيان : انها المشهورة في كلام المحاملي وغيره لشبه ذلك بالمساقاة تجوز في النخل والكرم قولا واحداً وفي غيرهما من الثمار حكم قولين أحد القولين تجوز ، وهو مذهب مالك وبعض الحنابلة لأن النفس تدعو الى أكلها في حال رطوبتها ، وهذه علة مناسبة لشبه الحاجة التي شرع لها بيع الرطب بالتمر ، والعنب بالزبيب ، وأما قول المصنف رحمه الله (لأنها ثمرة) فتعليل لمجرد الاسم ، وهو _ وان كان جائزاً عنده وعند جماعة من الأصوليين ــ فغيره أولى منه ، فلو علل بهذه العلةالتيذكرتها كان أولى ،وهي التي ذكرها القــاضي أبو الطيب ، وفي كلام الشــافعي تعليــل ذلك بعــلة تحتاج الى النظر فيها سأذكرها فى آخر الكلام ان شاء الله تعالى •

(والثانى) لا يجوز وهو المنصوص عليه فى باب العربة من الأم المنسوب الى الصرف ، قال : ولا تكون العرايا الا فى النخل والعنب ، لأنه لا يضبط

خرص شيء غيره ، واقتصر في هذا الموضع على هذا ، وسيأتي عنه أنه ذكر في موضع آخر تلويحاً الى القول الأول وهذا القول أعنى قول المنع هو الأصح عند الروياني في الحليبة والبغوى والجرجاني وابن آبي عصرون والرافعي وغيرهم واستدلوا له بالحديث الذي ذكره المصنف وفي الاستدلال به نظر ، يأنه ان أريد أن النبي صلى الله عليه وسلم منع في غير ذلك فينبغي أن يمتنع العنب بالزبيب ويكون قياسه على الرطب حينئذ في مقابله النص وان أريد أن الرخصة من النبي صلى الله عليه وسلم لم تتفق في غير ذلك فصحيح ، لكن لا يمتنع القياس على مثل هذا ، وان أريد أن الصحابي ظهر له بقرينة العال أن الرخصة مقصورة على ذلك ، وأوجبنا الأخذ بذلك ، فينبغي أن لا يجوز العنب بالزبيب ،

ولكن الأصحاب لما رأوا الحاق العنب بالرطب ظاهراً قوياً لم يتركوه بمجرد هذا اللفظ المحتمل لهذه الأمور ، ولما كان الحاق ما سرى ذلك من الشمار ليس بجلى قدموا ذلك اللفظ عليه لأن مثل ذلك لا يقال الا عند ظهور ما يدل عليه ، وقال امام الحرمين : ان الأصحاب بنوا انخلاف فى ذلك على القولين فى أن الخرص هل يجرى فى ثمار سائر الأشجار ؟ (ان قلنا) لا يجرى امتنع البيع للجهالة (وان قلنا) يجرى فينبنى على أنا هل نقتصر فى ذلك على الاتباع أو تتبع طريق الرأى والقياس ؟ فمن سلك الاتباع منع ، ومن جوز الرأى سوغ ، وذكر الامام أنه قدم الخلاف فى الخرص فى كتاب الزكاة وكذلك الغرائى رحمه الله قال : فيه قولان مذكوران فى الزكاة ، واعترض بعض الشارحين عليه وقال : لم يتعرض لذلك فى كتاب الزكاة ولا الامام ولا رأيته فى موضع ما ولا يليق دكره فى الزكاة لأنه لا زكاة فى ذلك فليتنبه لهذا .

(قلت) والغزالى وامامه مسبوقان بمثل هذا الكلام من القاضى حسين ، لكن الاعتراض المذكور صحيح ؟ وقد يقال فى جوابه : ان ذلك يأتى على القول القديم فى وجوب الزكاة فى الزيتون ، وما ذكر معه مما سسوى الرطب والعنب ، وأما قول المصنف (لأن سائر الثمار لا يدخر يابسها) فاعلم ان القاضى أبا الطيب انما فرض المسألة فيما يدخر يابسه فهو خلاف الفرض، لأن صورة المسألة فيما يدخر يابسه ، كذلك فرضها القاضى أبو الطيب والامام

۳

نى الجاف بالرطب من سائر الثمار ، ويحتمل أن يكون مراده بالجاف ما هـو على هيئة الادخار ، ولابد من ذلك لأن العرايا بيع رطب بيابس ، واليابس الدى لا يدخر لا يرغب فيه ، وقوله : ولا يمكن خرصها ، اذ، أراد عدم الامكان الشرعى بمعنى أنه لم يشرع فيها الخرص فصحيح .

قال الشافعي في باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار : ولم أحفظ عنه يعنى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أهل العلم أن شيئاً من الحبوب تؤخذ زكاته بخرص ، ولو احتاج اليه أهله رطباً ، لأنه لا يدرك علمه كما يدرك علم ثمرة النخل والعنب ، وان أراد نفى الامكان الحسى فقد يمنع (نعم) هو عسر لما ذكره المصنف من العلة ، فلذلك لم يدخل الخرص فيه شرعاً ، فان الغالب عليها الاستتار في الأوراق وعدم الظهور ، والذي علل به القاضى أبو الطيب أن العشر لا يجب فيها ولا يسن الخرص فيها كما فعل في الجانب الآخر والله أعلم .

وليس فى كلام الشافعى رضى الله عنه فى الحاق العنب وقطع بقية الثمار عن الالحاق الى كون العنب يخرص ، وهى لا تخرص والله أعلم ، وفى موضع آخر قال : لأنه لا يضبط خرص شىء غيره ، وهذه العبارة أسلم عن الاعتراض من عبارة المصنف .

(والطريق الثانى) أنه لا يجوز قولا واحداً ، وهو الصحيح عند المحاملى والرويانى ، ونقله العمرانى عن حكاية صاحب المعتمد ، ومن الجازمين به سليم فى الكفاية ، وفرق المحاملى بينه وبين المساقاة بأن المعنى الذى لأجله جوزت المساقاة فى الرطب والعنب أن صاحب النخل والكرم يحتاج الى من يقوم على ثمرته ويسقيها ويتعهدها ، فدعت الحاجة الى جواز المساقاة عليها على أحد القولين ، وليس كذلك بيع العرايا ، لأنه انما يجوز ذلك فى الرطب والعنب ، لأنه يمكن معرفة قدره بالخرص ، وهذا المعنى لا يوجد فى غيرها من الثمار ، فلذلك لم يجز البيع قولا واحداً ، والظاهر الطريقة الأولى ، لأن الشافعى قال فى باب بيع العرايا من الأم : « وكل ثمرة ظاهرة من أصل ثابت مثل قالى مخالفة للتمر والعنب ، الفرسك والمشمش والكمثرى والأجاص وغير ذلك مخالفة للتمر والعنب ،

لأنها لا تخرص لتفرق ثمارها ، والحائل من الورق دونها ، وأحب الى أنه لا يجوز بما وصفت ، ولو قال رجل : هى لم تخرص فقد رخص منها فيام حرم من غيرها أن يباع بالتحرى فأجيزه كان مذهبا » هذا لفظ الشافعى بحروفه •

وهذه الصيغة منه تقتضى اثبات قول آخر بالجواز ، وان كان الراجح عنده ما قدمه وهو المنع ، ومقتضى تجويز العرايا فيها جواز الخرص فيها ، والا فكيف تباع العرايا ؟ وكيفما قدر فالأصح المنع ، وممن صححه الرويانى والبغوى والجرجانى والرافعى وآخرون والله أعلم •

وقول الشافعى: رخص منها فيما حرم من غيرها ، أى ما يباع بالتحرى ، هكذا رأيته فى نسخة معتمدة من الأم ونسخة ثانية منها أيضاً وفيه اشكال لأن ظاهره أنه رخص منها فى شىء حرم من غيرها أن يباع بالتحرى ، وان كان مقتضى الجواز وذلك معنى لا ينساغ ، ولا فرق بينها وبين غيرها فى أن بيعها بجنسها بالتحرى غير جائز وبغير جنسها جائز ، ورأيت أبا بكر أحمد ابن بشرى المصرى فى كتابه المختصر المنبه من علم الشافعى ، نقل اللفظ المذكور بصيغة سالمة عن هذا الاشكال قال : (ولو قال رجل : هى وان لم تخرص فقد رخص فيما حرم من غيرها أن يباع بالتحرى ، فأجيزه ؛ كان مذهبا) فأسقط لفظة منها واستقام المعنى ، وصار المعنى : لأنه كما رخص فيما هو حرام من غيرها أن يباع بالتحرى جاز فيها ، ولم يصرح بوجه الالحاق والله أعلم ،

وعبارة الشافعي فيما نقله الماوردي في الحاوي (ولو قال قائل : يجوز التحري فيها كان مذهباً) وهذا لا اشكال في فهمه •

فائسة قال ابن الرفعة: ان قلت: انه يجب اذا منعنا القياس فى الرخص كما هو قول الشافعى القديم، وقول لغيره أن لا يقاس العنب على الرطب، ولا نعلم قائلا به فى مذهبنا، وأجاب بأن السؤال صحيح، ان صح أن الشافعى كان يمنع القياس فى الرخص فى القديم، وجوابه لعله كان فى القديم يرى أن اسم العربة لا يختص بالرطب.

(قلت) وقد تقدم رد قول من جعل ذلك منصوصاً ، وترجيح كونه ثابتا بالقياس ، وأما كون الشافعي له قول يمنع القياس في الرخص حتى يلزم عليه ما أورده فلم أعلم للشافعي قولا بذلك ، ولا وققت عليه في نقل معتمد ، وليس عند الشافعي باب يمتنع فيه القياس اذا اجتمعت شروطه ، وقد ذكر الغزالي في المستصفى قياس العرايا من قسم ما استثنى عن قاعدة سابقة ، ويتطرق إلى استثنائه معنى فيقاس عليه كل مسألة دارت بين المستقر ومشارك المستثنى في علة الاستثناء ، ومثل بالعرايا فانه لم يرد ناسخا لقاعدة الربا لكن استثنى للحاجة ، فنقيس العنب لأنا نراه في معناه ، نعم لنا رخص لا يجوز انقياس عليها لا لأجل أنها رخص ، بل لأنه لم يوجد فيها شروط القياس كرخص السفر والمسح وأكل الميتة والعاقلة وأرش الجناية والغرة والشيفعة والقسامة ونظائرها وهذه أمثلة من قسم ترجم الغزالي عنه بالقواعد المبتدأة العديمة النظير ، فهذه انما امتنع القياس فيها لعدم ظيرها ، وليس كل رخصة كذلك ، فلعل من نقل عن الشافعي أنه لا يقيس في الرخص المقيس عليه بذلك ، فلا من نقل عن الشافعي أنه لا يقيس في الرخص المقيس عليه بذلك ، فلا يعرج على هذا النقل الا بعد تثبت ، والله أعلم ،

(فسوع) قال الجرجانى : لا تجوز العرية فى الزرع بخلاف الكرم والنخل لأن أعذاقها وعناقيدها مجتمعة بارزة .

(فرع الثمار على الشجر بجنس آخر من الثمار على الشجر وعلى الأرض يجوز من غير خرص قل أو كثر ، ويتقابضان ، نص عليه الشافعى والأصحاب ، ولو بيعت العرايا بنقد أو عرض موصوف من كل ما عدا المأكول والمشروب الى أجل وقبض المشترى العرية جاز ، نص عليه الشافعى رضى الله عنه .

(فسع) قال امام الحرمين : وحق الفقيه أن لا يغفل فى تفاصيل المسائل عما مهدناه فى كتاب الزكاة من تفصيل القول فى بيع الشمار ، وفيها حق المساكين أو لا حق فيها ، والتنبيه كاف ، يعنى أنه اذا باع من فى ملكه خمسة أوسق فصاعداً بحيث تجب عليه الزكاة ، فان الزكاة تتعلق بالشرة ببدو الوسق فصاعداً بحيث تجب عليه الزكاة مذكور بأحكامه وتفاصيله فى ذلك الصلاح وبيع المال ، وفيه حق الزكاة مذكور بأحكامه وتفاصيله فى ذلك

المكان ، وذلك بعينه جار هنا ، لأنه لا فرق فى ذلك بين أن يكون البيع بتمر أو بنقد ، فيجىء اذا أطلقنا هنا المراد من حيث ما نحن نتكلم فيه ، وأما تلك التفاصيل والأحكام فمعلومة فى بابها والله أعلم .

وقال الروياني في البحر: قال أصحابنا: هذا انها يجوز اذا خرص عليه الزكاة وقلنا: الخرص تضمين حتى يجوز له التصرف في الجميع، قال: وهذه المسألة تدل على صحة القول بالتضمين أو أراد اذا لم يبلغ ما في حائطه قدرا تجب فيه الزكاة، أو أراد الا قدر الزكاة اذا قلنا: الخرص غيره انتهى، وهذا يوافق ما أشار اليه الامام، وأصل هذا التنبيه عن القفال وكذلك حكاه عنه نلميذه الفوراني وصاحب العدة، ورأيته في كلامه في شرح التلخيص، وأصله من كلام الشافعي رضى الله عنه، فانه تعرض لذلك في باب صدقة التمر من الأم ولاحظ هناك تفريق الصدقة اذا باع ثمر حائطه وسكت عن الصدقة، وقد تقدم من كلام الشافعي وروايته أن مصدق الحائط أمر الخارص أن يدع لأهل البيت قدر ما يراهم يأكلونه، ولا يخرصه لتؤخذ زكاته، ومع ذلك فلا حاجة الى هذا الذي قاله هؤلاء الأئمة، وتكون تلك العرية اذا فرضت على ما قاله الشافعي لا تتعلق الزكاة بها كما ذكروا والله أعلم ه

ولكن قد تقدم أن الأصحاب نقلوا ذلك عن القديم وأن المشهور خلافه ، أما اذا فرض البيع فيما تعلق حق الزكاة به فلا شك فى جريان ما نبهوا عليه ، وهذا الفرع الذى نبه عليه الشافعى من أنه يدع لأهل البيت من حائطهم قدر ما يراهم يأكلونه مستفاد غريب ، ثم فيه مباحثة من جهة أن حق المساكين قبل الخرص هل تعلق بالجميع أو لا ؟ فان كان الأول فكيف ينقطع بأفراد الخارص من غير أن يفرد حقهم فيما عدا ذلك ؟ الا أن يحمل على الوثوق بأن المشترى يتصدق بعشره كما تقدم ، وان كان الثانى فيكون حقهم فى نخلات مبهمة ، وحينئذ فهل ولاية العين للمالك التصرف فيها بالأكل وغيره قبل التعيين ؟ فاذا باع يكون كما لو باع الأربعين من الشياه التى تعلق بها الزكاة والله أعلم ، فلا يجوز ولا يخرج على تفريق الصفقة على الأصح لأجل الابهام ،

وأما اقتضاء كلام الرافعي لترجيح الصحة في ذلك فيما عدا قدر الزكاة فبعيد • فيجب تأويله ، وكذلك قال القفال في شرح التلخيص لما ذكر القولين فى ذلك ، هل يجبر بالقسط أو بالكل ؟ قال : وهذان القولان يخرجان على القول الذى يقول : ان الزكاة تجب فى الذمة ، لا فى العين ، لأن الزكاة إذا وجبت فى الذمة فان البيع يكون صحيحاً فى جميع الأربعين فاذا أخذ الساعى منها واحداً كان ذلك عيبا .

(فرح ع) قال الشافعي رحمه الله في الأم: [(١) ولا بأس اذا اشترى رجل عربة أن يطعم منها ويبيع لأنه قد ملك ثمرتها] • ولا بأس أن يشتريها في الموضع من له حائط أو بستان بذلك الموضع لموافقة ثمرتها أو فضلها أو قربها لأن الحلال عام لا خاص الا أن يخص بجزء لازم (قال) وان حل لصاحب العربة شراؤها حل له هبتها واطعامها وبيعها اذا حازها وما يحل له من المالك في ماله وهذه الفروع كلها واضحة لا خلاف فيها بين الأصحاب، وفي قول الشافعي لموافقة ثمرتها اشارة الى أن الأغراض في البياعات تختلف فلا يحصر الغرض في أن لا يكون لمالك الثمرة مثلها عند المشترى ، بل قد يكون مثلها عنده ويريد ضمها اليه •

(فحوع) قال الماوردي رحمه الله: ان الخارص هنا يكفي فيه واحد بخلاف الزكاة على رأى ، والفرق أنه هنا نازل منزلة الكيل عند تعذره ، ويكفى في الكيل واحد فكذلك هذا ، وهل يشترط أن يكون غير المتعاقدين ؟ ويكفى أحدهما ؟ قال القاضى أبو الطيب: في كيفية الخرص أن ينظر المتبايعان الى النخلة ويحزرانها وذلك يقتضى الاكتفاء بهما ولا شك في ذلك ، كما أنهما لو علما المماثلة لا يشترط اخبار غيرهما ، وانما الكلام ههنا لو خرص أحدهما ولم يخرص الآخر ، وقال ابن الرفعة: فيه احتمال يتخرج على ما لو أذن من عليه التسليم بالكيل الى مستحقه في كيله لنفسه هل يصح أم لا ؟ أذن من عليه التسليم بالكيل الى مستحقه في كيله لنفسه هل يصح أم لا ؟ قال: وفي ظنى أنه مر فيه كلام يلتف على اتحاد القابض والمقبض ، لأن الكيل أحد أركان القبض صار بكيله مقبضاً وقابضاً ، وأما الخرص ههنا فهو اخبار محض ، كما لو أخبر بمساواة هذه الصبرة لصبرته أو الدينار لديناره قد تقدم أنه يصح ، لكن تقدم في القبض بناء على ذلك من غير كيل أو وزن

⁽١) النص كاملا من الأم وما بين المعقوفين ليس في ش و ق .

كلام ، وأن الراجح أنه لا يكفى ، حتى لو تفرقا قبل الكيل بطل العقد ، وههنا لا يتأتى قبض الرطب هنا الا بالتخلية ولا يشترط فيه الكيل فظهر أن الخارص يكفى أن يكون واحداً ، وأنه يجوز أن يكون أحد المتعاقدين والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يباع منه ما نزع نواه بما لم ينزع نواه ، لأن احدهما على هيئة الادخار والآخر على غير هيئة الادخار ، ويتفاضلان حال الادخار ، فلم يجز بيمع احدهما بالآخر كالرطب بالتمر ، وهل يجوز بيع ما نزع نواه بعضه ببعض ؟ فيه وجهان (احدهما) يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم : ((لا تبيعوا التمر بالتمر الا سواء بسواء)) (والثانى) لا يجوز ، لاته يتجافى فى الكيال فلا يتحقق فيسه التساوى ، ولانه يجهل تساويهما فى حال الكمال والادخار ، فأشبه بيع التمر بالتمر جزافا) .

(الشرح) الحديث المذكور مختصر من حديث عبادة من رواية الشافعي في مختصر المزنى وغيره كما قدمته في الفصل الذي جمعت فيه الأحاديث الواردة في تحريم ربا الفضل ، فليس هذا اللفظ الذي ذكره المصنف بكماله قطعة منه ، بل لفظه : « لا تبيعوا الذهب بالذهب ، ولا الورق بالورق، ولا البر بالبر ، ولا الشعير بالشعير ، ولا التمر بالتمر ، ولا الملح بالملح ، الا سواء بسواء » فاختصر المصنف منه هذه اللفظة وذلك جائز عند من يجوز الرواية بالمعنى ، لاسيما في مثل هذا الموضع الذي يقصد به الاستدلال دون الرواية فانه يغتفر ذلك .

اما حكم السالة فقد سوى الشيخ أبو حامد بين المسألتين ، وجعل الوجهين مطلقاً سواء أباع ما نزع منه النوى بما لم ينزع منه ، أم بمثله ، كذلك فيما علقه البندنيجي عنه ، وفيما علقه سليم ، حكى الوجهين في المسألة الأولى وسكت عن الثانية ، ويعلم جريانهما فيها بطريق الأولى والمحاملي ونصر المقدسي حكيا الوجهين في المسألتين أيضاً ، وجزم البغوى في المسألتين بالمنع ، وكذلك الامام جرزم بالمنع ثم حكى أن العراقيين ذكروا وجها في المنزوع بالمنزوع فاستبعده جداً ، قال : ثم جاءوا بما هو أبعد منه وذكروا خلافا في بيم تمر منزوع النوى بتمر غير منزوع النوى ، وهذا ساقط لا يحتفل بمثله ، يع تمر منزوع النوى بتمر غير منزوع النوى ، وهذا ساقط لا يحتفل بمثله ،

قال الفارقى تلميذ المُصنف رحمه الله : معنى قوله يتفاضلان حال الادخار أنهما قبل نزع النوى من أحدهما وكيلا ظهـر التفاضل لأنه تنتفش أجزاؤه بالنزع ، وتتجافى فى المكيال .

(فسع) المشمش والخوخ ونحوهما لا يبطل كمالها نزع النوى فى أصح الوجهين ، لأن الغالب فى تجفيفها نزع النوى ، قاله الرافعى وصاحب التهذيب ، وكلام الفورانى يقتضى أن الوجهين فيها تفريع على منع بيع الثمر المنزوع النوى بعضه ببعض ، فانه قاس المنع فى ذلك على الثمرة ، ومن ذلك يعلم أن الخلاف قريب ان جوزنا فى التمر المنزوع النوى ، فهذا أولى ، والا فوجهان ، وكذلك أرده يعقوب بن عبد الرحمن بن أبى عصرون فيما جمع من المسائل ، وللفرق بما ذكره الرافعى ، وفرق فى الابانة بأن التمر اذا نزع نواه تسارع اليه الفساد ،

وذكر الامام أن شيخه ذكر عن بعض الأصحاب وجها بعيدا فى اشتراط نزع النوى • كما يشترط نزع العظم عن اللحم فى ظاهر المذهب • قال : انه لم ير ذلك لغير شيخه وقال الامام : ان المراتب ثلاثة : التمر نزع نواه يمنع بيعه ، واللحم فى ظاهر المذهب يتعين نزع عظمه اذا حاولنا بيع بعضه ببعض ، وبينهما المشمش وما فى معناه فيجوز بعضه ببعض مع النوى وفيه مع النزع المخلاف المذكور •

(قلت) فتحصلنا في المشمش ونحوه على ثلاثة أوجه (أحدها) أنه يشترط نزع النوى (والشالث) وهو الصحيح أنه يجوز بيع بعضه ببعض في الحالتين مع النوى ، ومن غير نوى وقال الروياني : ان الجواز قول القفال وقد تقدم في كلام الرافعي أنه الأصح ويجوز بيع لب الجوز بلب الجوز ولب اللوز بلب اللوز وفيه الأصح ويجوز بيع لب الجوز بلب الجوز الله يجوز بيع اللب باللب لخروجه وجه جزم به القاضي حسين في التعليق أنه لا يجوز بيع اللب باللب لخروجه عن حالة الادخار وبهذا أجاب في التتمة وقاله الرافعي وهو ربوى قولا واحداً قديماً وجديداً للتقدير والطعم قاله الامام وقد تقدم أنه يجوز بيع الجوز بالجوز مع قشره على المذهب وكذلك اللوز .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز بيع نيئه بمطبوخه لان النار تعقد اجزاءه وتسخنه ، فان بيسع كيلا لم يجز لانهما لا يتساويان في الكيل في حال الادخار ، وأن بيع وزنا لم يجز لان اصله الكيل ، فلا يجوز بيعه وزنا ، ولا يجوز بيع مطبوخه ، لان النار قد تعقد من اجزاء احدهما أكثر من الآخر فيجهل التساوى) .

(الشمع) فيه مسألتان (احداهما) ان ما حرم فيه الربا لا يجوز يبع الجنس الواحد نيئه بمطبوخه قال الشافعي رضي الله عنه في المختصر والأم: لا يجوز من الجنس الواحد مطبوخاً بنيء منه بحال • قال في المختصر: اذا كان انما يدخر مطبوخاً • وقال في الأم: لأنه اذا كان انما يدخر مطبوخاً وقال في الأم: لأنه اذا كان انما يدخر مطبوخاً فأعطيت منه نيئاً بمطبوخ فالنيء اذا طبح ينقص فيدخل فيه النقصان في النيء ومن أمثلة ذلك أن يبيع العنب أو العصير بالدبس المتخذ منه • وكذلك التمر بالدبس المتخذ منه لا يجوز • قاله الصيمري والقاضي حسين • واتفق الأصحاب على ان النيء أو القديد بالمطبوخ أو بالمشوى لا يجوز • ولا فرق بين أن يكون المطبوخ مما يدخر أو مما لا يدخر •

(وأما) قوله فى المختصر: اذا كان انما يدخر مطبوخاً قال القاضى حسين: انه خطأ فى النقل ، بل لا يختلف الحكم فيه ، وقال القاضى الرويانى قبل عبارة الشافعى: ولا يجوز من الجنس الواحد مطبوخاً منه بنىء بحال ، ولا مطبوخ طبخ ليدخر مطبوخاً ، فنقل المزنى هذا وقدم بعض الكلام وأخر بعضه ، وعطف على المسألة الأولى وقيل: معنى ما نقل المزنى وان كان انما يدخر مطبوخاً وهو قول ابن داود وقصد به بيان أن هذا ليس بعذر .

(قلت) وقد علمت أن ما نقله المزنى موجود مثله فى الأم فى تعليك الشافعى • فالوجه تأويل ذلك وعدم حمله على الخطأ من المزنى ، وتأويله عسر ، بل هو قوى الدلالة على أن ما يدخر فى حال كونه نيئاً وفى حال كونه مطبوخاً ، يجوز بيع النيء منه بالمطبوخ ، والتأويل الذى نقله الروياني هو أقرب ما يتمحل مع تكلف • وقال أبو حنيفة رضى الله عنه ، بجواز ذلك على أصله فى بيع الرطب بالتمر ، ولذلك ـ والله أعلم ـ عدل المصنف عن قياسه

على الرطب بالتمر لأن الخصم يمنع الحكم فيه الى ما ذكره ، والشيخ أبوحامد قاسه على الحنطة بدقيقها ، والجامع أنهما على صفة يتفاضلان حالة الادخار ، ومن جملة أمثلة هذه المسألة بيع الدبس المتخذ من العنب بخل العنب ، وهو ممتنع ، قال : وحكى فى التتمة والبحر وجه أنه يجوز بيع الدبس بالخل ، لأنهما اختلفا فى الاسم والصورة والطبع ، قال المتولى : وعلى هذا لا تعتبر المماثلة بينهما ، وهذا الذى حكيناه موافق للوجه الذى سيأتى عن حكاية الشيخ أبى محمد فى أن عصير العنب وخله جنسان ، ومال اليه الامام هناك ، وسيأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى ،

(المسألة الثانية) بيع مطبوخه بمطبوخه ، وقد نص عليه الشافعي أيضا في المختصر ، قال تلو الكلام المتقدم : ولا مطبوخا منه بمطبوح لأن النار تنقص من بعض أكثر مما تنقص من بعض ، وليس له غاية ينتهى اليها ، كما يكون للتمر في اليبس غاية ينتهى اليها • وقال : معنى ذلك في الأدلة في باب ما يجامع التمر وما يخالفه ، مقصوده بذلك القرق بين ذلك وبين التمر ، حيث يجوز بيع بعضه ببعض وان كانت الشمس قد أخذت من أحدهما أو منهما ، فرسا يكون أخذها من أحدهما أكثر من أخذها من الآخر • لكن له غاية في اليبس ينتهى اليها ، والمطبوخ بخلافه ، وذكر الأصحاب فرقا آخر بين العصير المطبوخ وبين التمر ، فان التمر قبل أن يصير تمرأ لا يجوز بيع بعضه ببعض ، والرطب أو الدبس مثلا يجوز بيعه قبل هذه الحالة في كونه عصيراً ، فجرت حالة العصير بعد الطبخ لحالة التمر وهو رطب ، فلا يجوز الدبس بالدبس • قال القاضي حسين : وان طبخا في قدر واحد ، وممن جزم بهاتين المسألتين كما خسين و آخرون وفي معنى الدبس عصير قصب السكر اذا عقد ، وصار عسلا وكذلك ماء الرطب وعصير الرمان والسفرجل والتفاح •

(فرع) قال ابن أبى الدم : بيع الطئلى بالدبس لا يجوز ، والطئلاء أرق من الدبس ، وبيع الطلى بمثله فيه وجهان ، وبيع العصير بالخل ولا ماء فيهما فيه وجهان ، قال الماوردى : ولا

يجوز بيع الزيت المطبوخ بالني ، ولا بالمطبوخ ، ويجوز بيعه (١) بالمسوى والنيء والمطبوخ ، وكذلك لا يجوز بيع المسوى بالمسوى ، وممن صرح به القاضى أبو الطيب والغزالي والرافعي وجزموا به ، ولا يجوز بيع الناطف بالناطف ، ولا الحنطة المقلية بالحنطة المقلية ، ولا بغير المقلية ، لتغيرها عن هيئتها واختلاف الحبات في اليابس بالنار ، وكذلك لا يجوز الحنطة المطبوخة بالمطبوخة ، والمشوية بالمشوية ، والمقلية بالمبلولة ، والمبلولة بالمشوية وأما بيع المبلولة بالمبلولة فانه يمتنع ، لكنه ليس على مسائل هذا الفصل ، وقد تقدم في بيع الرطب بالرطب ، صرح بجميع الأمثلة القاضي حسين وغيره ،

وأكثر مسائل هذا الفصل لا خلاف فيها على ما يقتضيه اطلاق أكثر الأصحاب الا الدبس ، ففيه ثلاثة أوجه :

(أحدها) وهو المشهور الذي ادعى الامام اتفاق الأصحاب عليــه أنه لا يجوز مطلقاً وان طبخا في قدر واحد على ما صرح به القاضي حسين ٠

(والثاني) حكاه القاضى حسين أنه ان طبخا فى قدر واحد جاز ، وأبطله القاضى بأن ما فى أسفل القدر أسخن مما فى أعلاه . لكثرة مماسة النار .

(والوجه الثالث) حكاه الرافعى الجواز، وكلامه يقتضى أنه مطلقاً الامكان ادخاره، والذي عليه التعويل في تعليل المنع مطلقاً أن العصير كامل، واذا نظرنا الى مقدار من الدبس مقابلة مثله فلا يدرى كم في أحدهما من أجزاء العصير، وكم في الدبس منه، فكان كالدقيق بالدقيق نظراً الى توقع تفاوت في كمال سبق الحب، قال: ولو قيل: قد يخالف مكيال من الدبس مكيلا في الوزن لتفاوت في التعقيد لكان كذلك، لكن لا معول عليه ، فان المعقد يباع وزنا بالتعويل على ما قدمته من ملاحظة كمال العصير لامكان ادخاره، ولتأثير مأخذ بعض العصير ليصير دبساً، وقدر المأخوذ يختلف، ومن فروع ما دخلته النار الحنطة المقلوة بمثلها، وبالنيئة وبالزيت المغلى بمثله وبالنيء كل ذلك لا يجوز .

⁽۱) هده العبارة فيها تناقض ولعله سقط منها (لا) النافيسة فنكون (ولا يجوز بيعسه بالمشوى) والله أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واختلف اصحابنا في بيع العسل المصفى بالنار بعضه ببعض ، فمنهم من قال : من قال : لا يجوز ، لأن النار تعقد أجزاءه فلا يعلم تساويهما ، ومنهم من قال : يجوز ، وهو المذهب ، لأن نار التصفية نار ليئة لا تعقد الأجزاء وانما تميزه من الشمع ، فصار كالعسل المصفى بالشمس) .

(الشرح) العسل اذا أطلقه فالمراد به عسل النحل لا غير ، فكل ما يتخذ من تمر أو قصب أو حب جنس آخر يجوز بيعه بعسل النحل متماثلا ومتفاضلا قال ابن سيده: العسل لعاب النحل يذكر ويؤنث ، الواحدة عسلة ، وجمعه أعسال وعسل وعسول وعسلان اذا أردت أنواعه ، قال الشافعي رحمه الله في المختصر تلو الكلام السابق: ولا يباع عسل نحل بعسال نحل الا مصفيين من الشمع ، لأنهما لو بيعا وزنا وفي أحدهما شمع وهو غير العسل كان العسل بالعسلغيُّر معلوم، وكذلك لو بيعا كيلا وكذلكُ ذكر في الأم، وقال :وكذلك نو باعه وفى كل واحد منهما شمع ، وقال الشافعي في الأم :فعسل النحـــل المنفرد بالاسم دون ما سواه من الحلو ، وقال : فلا بأس بالعسل بعصير قصب السكر ، لأنه لا يسمى عسلا الا على ما وصفت ، يعنى من جهة كونه حلوا كالعسل ، وكذلك قال الشيخ أبو حامد في عسل الطبرزد • وقال : وهو ما يبقى من السكر ثخيناً كالعكر فيجوز بيعه بعسل النحـــل متفاضلا ، وقال القاضى أبو الطيب عسل الطبرزد أن يطبخ السكر ثم يطرح فى أجانة فاذا جمد أميلت الاجانة على جانبها ، فخرج منها العسل ، فيجوز بيعه بعسل النحل متفاضلا ، ولا يجوز بيع عسل الطبرزد بعسل القصب متفاضلا ، لأنهما جنس واحد ، وهل يجوز متماثلاً ؟ فيه وجهان لأجل الطبخ ، كما في السكر بالسكر حكاهما القاضي أبو الطيب وغيره ، ووجه الجواز أن ناره خفيفة •

وحمل القول فى بيع العسل النحل بعضه ببعض أنه اما أن يباع بشمعه أو لا ، فان بيع بشمعه فلا يجوز بمثله ولا بالصافى ، وقد تقدم ذلك فى قاعدة (مد عجوة) وتقدم الفرق بينه وبين اللحم وفيه العظم ، وبين التمر وفيه النوى من وجهين ، أن بقاء ذلك من مصلحته بخلاف الشمع • (والثانى) أن الشمع له قيمة ، وأن بيع العسل المصفى بمثله ، فاما أن تكون التصفية

بالشمس أو بالنار ، فان صفى بالشمس فان ترك فيها حتى ذاب وتميز الشمع من العسل جاز بيع بعضه ببعض ، قاله الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والمحاملي وغيرهم ، ولا خلاف في ذلك ، وان صفى بالنار فاما أن تكون النار كثيرة بحيث تأخذ منه وينعقد بها ، واما أن تكون خفيفة بحيث يحميه بها ويصفيه من غير كثرة ، فان كانت كثيرة أو ترك حتى انعقدت أجزاؤه وثخن لم يجز بيع بعضه ببعض كما تقدم في الدبس والزيت وشبههما ، وان كانت خفيفة بحيث أذيب وأخذ أول ما ذاب قبل أن تنعقد أجزاؤه ، جزم الشيخ أبي حامد وتبعه أبو حامد والمحاملي والجرجاني بالجواز : هذه طريقة الشيخ أبي حامد وتبعه المحاملي والجرجاني عليها ، وأما القاضي أبو الطيب فانه قال : ان صفى بالنار اختلف أصحابنا فيه كما قال المصنف سواء حكماً وتعليلا وأطلق القول في ذلك ، وكهنك الماوردي والبغوى والرافعي و

وقال القاضى حسين: ان قول المنع مخرج من قول الشافعى: لا يجوز السلم فى العسل المصفى بالنار، ورد القاضى ذلك بأن السلم امتنع لأنه تعيب بدخول النار فيه، والسلم فى المعيب لا يجوز، وكذلك الفورانى رد ذلك بمثل ما قال القاضى حسين (وأظهر) الوجهين عند الرافعى الجواز، ونسبه الماوردى الى سائر أصحابنا وهو الأصح عند ابن الصباغ والقاضى حسين •

(وقال) الروياني: انه المذهب ، لأن المقصود من عصره تميز الشمع عنه ، ونار التمييز لينة لا تؤثر في التعقيد ، فأشبه المصفى بالشمس ، وممن صحح الجواز ابن أبي عصرون وصاحب التتمة ، وهو الذي يقتضيه كلام الفوراني ، فانه أطلق الجواز ، ثم ذكر عن بعض الأصحاب أنه فصل بين المصفى بالشمس والمصفى بالنار قال : وهذا ليس بشيء كما رجحه الفوراني وحكاهما الوجهان اللذان في الكتاب ويشبه أن يكون هذان الوجهان منزلين على ما ذكره الشيخ أبو حامد من التفصيل ، ويكون ذلك تحقيق مناط هل حصل نقص أولا ؟ والله أعلم ،

وفرق الماوردى بين العسل والزيت المغلى ، حيث لا يجوز بيع الزيت المغلى بعضه ببعض : بأن النار دخلت فى العسل بالصلاح وتمييزه من شمعه فلم تأخذ

من أجزاء العسل شيئاً ، وكذلك السمن ، وانما تأخذ النار فيما يدخل فيــه الانعقاد واجتماع أجزائه ، قال : حتى لو أن العسل المصفى أنخالى بالنار لم يجز بيع بعضه ببعض ، لأن النار اذن لم تميزه من غيره .

(واعلم) أن المصنف تكلم أولا فى المعروض على النار عرض عقد وطبخ كاللحم والدبس ، وما أشبه ذلك ، وقد تقدم شرحه ، وهذا القسم فى المعروض على النار للتمييز والتصفية ، وذكر من أمثلة ذلك ما هو مختلف فيه ، وهو العسل الذى غاب شوبه وبقى السكر ، وسيأتى ، وقد يكون منه مالا خلاف فيه ، فلم يتعرض المصنف له كالذهب والفضة يعرضان على النار سمييز الغش ولا خلاف فى جواز بيع بعضها ببعض ، وقال ابن الرفعة : الذهب والفضة اذا دخلا النار لا يمتنع بيع بعضهما ببعض ، لأنها لا تؤثر فى حرمتها ، نعم لو خالطهما غش فأدخلا النار لتخلصه ، فقد يقال بامتناع بيع البعض بالبعض لأنها قد تؤثر فى اخراجه فى أحدهما أكثر مما تؤثر فى الآخر ، وقد يقال بأنه يجوز لأن لأهل الصناعة فى ذلك خبرة لا تحرقه ، ولا تغلبهم النار عليها بخلافها فى السكر ونحوه .

وتقييد المصنف المصفى بالنار وقياسه على المصفى بالشمس يدل على أن المصفى بالشمس يجوز بيع بعضه ببعض ، والأمر كذلك بلا خلاف ، قال الامام : فان قيل : اذا صفى العسل بشمس الحجاز فقد يكون أثر الشمس فى تلك البلاد بالغا مبلغ النار ، فانا نرى شرائح اللحم تعرض على رمضاء الحجارة فتنش نشيشاً على الجمر ، قلنا : هذا فيه احتمال (والأظهر) جواز البيع ، وانأثر الشمس فيما أظن لا يتفاوت ، وانما يتفاوت أثر النار لاضطرامها وقوتها وبعدها من المرجل والتعويل على تفاوت الأثر ، بدليل أنه لو أغلى ما على النار أو خل (١) ثقيف لم يمتنع بيع بعضها ببعض ، فان النار لا تؤثر ما على النار أو خل (١) ثقيف لم يمتنع بيع بعضها ببعض ، فان النار لا تؤثر

⁽١) كذار بالأصل في ش و في ، (ط)

فى هذه الأجناس بتعقيد حتى يعرض فيها التفاوت فيزيل بعض الأجزاء ويبقى الباقى على استواء وقد قال ابن الرفعة فى الكفاية: ذهب بعض أصحابنا الى أنه ان صفى بها يعنى الشمس فى البلاد المعتدلة الحر لا يجوز بيعه بما صفى بها فى البلاد الشديدة الحر، قال: محكى وليس بشىء •

(فرع) ان منعنا بيع المصفى بالنار بمثله فلاشك أنه يمتنع بيعه بغيره من أنواع العسل ، وممن صرح به الجرجانى لأن النار اذا عقدت أجزاء أحدهما أدى الى التفاضل ، أما اذا قلنا بجواز بيع العسل المصفى بالنار بمثله فهل يجوز بيعه بالمصفى بالشمس ؟: قال ابن الرفعة : فيه ظر لأن النار فد يتقارب تفاوتها ويتباعد ما بينه وبين الشمس (قلت :) والذى يظهر النجواز ، لأنا انما نجوزه بناء على أن النار لطيفة تميز ولا تعقد الأجزاء واذا كان كذلك فلا أثر لها في التماثل ، فلا فرق بين ذلك وبين المصفى بالشمس

(التفريع) حيث قلنا بجواز بيع العسل بالعسل ، اما أن يكون مصفى بالشمس ، واما بالنار اللطيفة على الصحيح فيما تعتبر المماثلة فيه ، قال الشافعى رضى الله عنه فى كتاب الصرف : والعسل بالعسل كيلا بكيل ان كان يباع كيلا ، أو وزنا بوزن ان كان يباع وزنا ، وقال فى موضع آخر : العسل والسمن والسكر الوزن فيهما أحوط فالظاهر فى هذا أنه موزون وعده فى الرسالة فى باب الاجتهاد مع الزيت والسمن والسكر من الموزونات ، فلذلك قال أبو الطيب : انه المنصوص عليه ، وقد تقدم فى أول الكلام قوله فى المختصر لأنهما لو بيعا وزنا الى آخره .

وقال أبو اسحق: لا يباع الا كيلا بكيل، وقد تقدم التعرض لشيء من ذلك ، وقال الرافعي: هو كالسمن ، والأمر كما قال وهما جميعاً موزونان خلافاً لأبي اسحاق كما تقدم ، وقد حمل الروياني قول الشافعي المذكور في الصرف على التوقف فيه ، قال: وقيل: أراد الشافعي بقوله: انهما لو بيعا وزناً اذا انعقد ببرد الهواء وغلظ لا يمكن كيله ، فيباع حينئذ وزناً ، فأما اذا أمكن كيله فلا يباع الاكيلا، قال: وهو قريب من قول أبي اسحاق . (والمذهب) المنصوص ما تقدم .

واعترض الأصحاب على المزنى فى قوله: لأنهما لو بيعا وزناً وفى أحدهما شمع ، وهو غير العسل ، كان العسل تارة غير معلوم ، قالوا: لأنه الحالة هذه معلوم المفاضلة ، فلا معنى لقوله: غير معلوم ، وانما يستقيم هذا التعليل فى الشهد بالشهد ، لأنهما بما فيهما من الشسمع غير معلومى المسائلة ، قالوا: والشافعى ذكر هذا التعليل هناك فاشتبهت احدى المسألتين بالأخرى ، وذكر الرويانى أيضا أن قوله فى المختصر يدل على تصحيح أحد الوجوه فيما لم يعلم معياره ، يعنى الوجه القائل بالتخير ، وقد تقدم ، وقال ابن داود لما ذكر كلام الشافعى : فيه كالدليل على أنه يجوز كيلا تارة ، ووزنا أخرى ، قال : وهذا غريب قلما يوجد له نظير (قلت :) وليس الأمر كما زعم بل المراد التوقف كما تقدم ، والله سبحانه وتعالى أعلم ،

(فحرع) قال صاحب التهذيب : عسل الرطب وهو رب يسيل منه ، يجوز بيع بعضه ببعض متساويين فى الكيل ، ويجوز بيعه بعسل النحل متفاضلا ، وجزافا ، يدا بيد ، لأنهما جنسان مختلفان كما يجوز بيع العسل بالدبس .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واختلفوا في بيع السكر بعضه ببعض ، فمنهم من قال : لا يجوز لان النار قد عقدت اجزاء ، ومنهم من قال : يجوز لان ناره لا تعقد الاجزاء ، وانما تميزه من القصب) .

(الشمح) الوجهان المذكوران حكاهما الشيخ أبو حامد وابن الصباغ والبغوى والامام والرافعى وجعلهما الرافعى كالدبس، ومقتضى ذلك أن الأصح عنده المنع فى السكر أيضا وكذلك قال فى التهذيب و أن الأصح أنه لا يجوز وكذلك نقل ابن الرفعة عن الأرغيانى أنه قال فى فتاوى النهاية بالبطلان فى السكر والفانيد والعسل المميز بالنار، قال ابن الرفعة: وذلك قياس جزم العراقيين بمنع السلم فى ذلك فان باب الربا أحوط من باب السلم، بعلى أنه يجوز السلم فيما لا يجوز بيع بعضه ببعض لأجل طلب الماثلة، وظاهر المذهب الجواز فى السكر على ما ذكره الشميخ أبو حاصد، وقال

القاضى حسين: انه الصحيح وكذلك يقتضيه ايراد الجرجاني ونقل ابن الرفعة عن البندنيجي أنه ظاهر المذهب، وعن سليم أنه أظهر الوجهين، وجنوم في التعليق عن ابن أبي هريرة بالمنع، وقال الماوردي: انكانت للتصفية وتمييزه من غيره جاز، وان دخلت لعقد الأجزاء لم يجز .

' واعلم) أنه قد يستشكل قول الشيخ وغيره ان نار السكر لينة لا تعقد الاجزاء وانما تميزه من القصب ؛ والسكر انما يتميز من القصب بالعود الذى يعصر به ، فاذا وقع أحد العودين على الآخر وانعصر القصب تميز ، وفى بعض ما تكلم به على المهذب تأويل ذلك بأنه لابد أن يبقى فى السكر شيء من أجزاء القصب ، ويكثر ذلك حتى يحتاج الى استخراجه ، فاذا اغلى بالنار سهل اخراجه ، فان ما يبقى من أجزاء القصب يعلو على السكر عند الغليان ويسهل استخراجه ، فهذا معنى التمييز الذى قصدوه ، وعلل القاضى حسين الجواز بأن لدخول النار فيه حداً ونهاية ، وعلله الامام بأن الانعقاد من طباع السكر كما حكيناه ، وقيده الماوردى فقال فى السكر والفانيد : ان ألقى فيهما ماء أو لبن أو دقيق أو غيره فلا يجوز بيع بعضه ببعض ، والا فينظر ، فان دخلت النار فيهما لتصفيتهما وتمييزهما من غيرهما جاز وان دخلت لاجتماع أجزائه وانعقادها فلا ،

(قلت) أما تقييده بما اذا لم يكن فيه ماء أو لبن أو دقيق أو غيره فيمكن أن يكون اطلاق الأصحاب منزلا عليه ، لأنه حينئذ يصير بيع السكر وغيره بمثله ، قال ابن الرفعة : وما قاله فيه نظر ، لأن السكر لابد من اذابة أصله بالماء ليحل ثم يطبخ ، ونصب عليه بعد غليانه اللبن ليبيضه ويزيل وسخه ، وذلك يقتضى منع بيع بعضه ببعض على طريقه •

(قلت) وكلام الماوردي يقتضى أنه لم يتحدد عنده حال السكر ولا حال تأثير النار فيه ، فأما حكمه بالمنع عند اختلاطه بغيره وماذكره ابن الرفعة من أن ذلك لابد منه فهو يقتضى قوله بالمنع فيه وهو القياس ، فإن الخليط الذي فيه من الدقيق واللبن مانع من التماثل ، أما الماء ففيه نظر ، فإن الظاهر أنه لا يزيد في وزنه بعد الجفاف شيئاً ، والله أعلم •

- (فحم) بعد أن ذكر الامام ما ذكر فى السكر قال : وهذا الذى ذكرناه يعنى من الخلاف جار فى كل ما ينعقد ، كذا نقله عنه ابن الرفعة ، قال : وقد صر حباجراء الخلاف فى القند الفورانى ، وأجراه الامام والغزالى فى الفانيد ، وأجراه اللبأ (٢) .
- (فحوع) اذا يبع السكر فالمعيار فيه الوزن نص عليه الشافعي ومن الأصحاب نصر المقدسي وقد تقدم قول الجوري وتنبيهه على أنذلك لا خلاف به وقال ابن أبي الدم: ان أبا اسحق قال: يباع كيلا وجعل الوجهين فيسه كالسمن ولم أر ذلك لغير ابن أبي الدم وعلل وجه أبي اسحق على ما زعم بأن أصله الكيل وكأنه يعنى العصير فانه مكيل وبيع الفانيذ (٣) كبيع المسكر قاله الماوردي والقاضي حسين والبغوى والامام والرافعي •
- (فحرع) قال نصر المقدسي في الكافى : يجوز بيع السكر بالسكر وزنا اذا تساويا في اليبس والصفة ، فأما اشتراطه اليبس فصحيح وأما اشتراطه التساوى في الصفة فمشكل ، لأن ذلك غير شرط في الربويات ، بدليل أنب يجوز بيع التمر من نوع بالتمر من نوع آخر ، وما أشبهه ، وظاهر كلام نصر هذا أنه لا يجوز بيع السكر بالسكر اذا اختلفت صفتهما ، ولم أر من تعرض لذلك غيره ، ولا يجوز بيع قصب السكر بقصب السكر ولا بالسكر كبيع الرطب بالتمر أو بالرطب قاله البغوى والرافعي وهو الصواب .

وقال الامام: في السكر والفانيذ منهم من قال: هما جنس وهذا بعيد ؛ ومنهم من قال: جنسان ، فان قصبهما مختلف ، وليس للفانيذ عكر السكر ، وأما السكر الأحمر الذي يسمى القوالب فهو عكر السكر الأبيض ومن قصبه ، وفيه مع ذلك تردد من حيث انه مخالف صفة الأبيض مخالفة ظاهرة ، وقد يشتمل أصل واحد على مختلفات كاللبن ولعل الأظهر من جنس السكر ، وقال القاضى حسين: ان بيع قصب الفانيذ بقصب الفانيذ جائز ، وبالفانيد فعلى التاضي حسين: ان بيع قصب الفانيذ بقصب الفانيذ جائز ، وبالفانيد

 ⁽۱) القند بغتم القاف واسكان النون عسل قصب السكر وهو ما يسمى بالعسل الاسود السرباتوسى وبقال صويق مقنود ومقند . (ط) .

⁽٢) اللبا أول اللبن في النتاج وهو ما يسمى بالسرسوب.

⁽٢) الفائيذ بالذال المجمة توع من الحلوى يعمل من القند والنشا .

لا يجوز ، وبقصب السكر هل يجوز أم لا ؟ ان كانا من أصل واحد لا يجوز متفاضلين ، وتابعه صاحب التهذيب على ذلك .

- (قلت) وهذا كلام عجيب فان القصب كله الذى يعمـــل الســـكر والفانيذ جنس واحد •
- (فسرع) لما ذكر الماوردى حكم السكر والفانيذ قال : وكذلك دبس التمر و رب الفواكه .
- (فسمع) بيع الفانيذ بالسكر قال القاضى حسين : ان كان أصلهما واحداً فهو كبيع الفانيذ بالفانيذ ، وان كان أصلهما مختلفا فيجوز كيفما كان.
- (قلت) وهذا مثل الأول فان أصل السكر والفانيذ قصب واحد ، والظاهر أن القاضى رحمه الله تعالى قال ذلك لأنه ليس القصب في بلادهم .

فائسة قال ابن الرفعة: ان النار فى القند فوق النار فى السكر والفانيذ ، لأن عصير القصب يوضع فى قدر كبير كالخابية ، ويغلى عليه غليانا شديدا الى أن تزول منه مائية كثيرة ، ويسمى ذلك صلقا ثم يطبخ فى قدر ألطف من ذلك بكثير وتقوى ناره الى أن تذهب مائيته ، فيوضع فى أوعية لطاف فوق الأوعية التى يصب فيها السكر والنار فيه فوق النار فى الذى يطبخ عسلا من ذلك الماء المصلوق فى الخابية ، وكثيرا ما تقوى نار الذى يطبخ عسلا فتصير أجزاؤه اذا برد قريبا من عقد أجزاء القند ، عند ذلك يسمى بالجالس ، ويطبخ منه السكر كما يطبخ من القند ، لكن طعمهما متباين •

وقال فى موضع آخر: ومن عصير قصب السكر يتخذ العسل المرسل، ويتخذ القند، وعن القند ينفصل العسل المسمى بالقصب، وهو ما يقطر من أسفل أناليلج (١) القند بعد أخذه فى الجفاف والقند يختلف فى الجودة

 ⁽۱) كلا بالأصل ولعل صوآبه ، أهاليج جمع أهليلج وهو نبات منه أصغر ومنه أسود وهوالبالغ النضج ويقول المفروزابادى : أنه يحفظ العقل ويزيل الصداع .

والرداءة بحسب تبريد القصب وجودة الطبخ ، ومن الطيب من القند يتخذ السكر واذا جمد استقطر ما فيه من العسل من ثقب في أسفل الأجانة التي يوضع فيها بعد طبخه ، وهذا العسل يسمى كما قال القاضى أبو الطيب بعسل الطبرزد • ونحن نسميه بالقطارة وهو يتنوع بحسب تنوع السكر الذي يستقطر منه • وأنواع السكر ثلاثة الوسط وهو أدونه ومن أعلا اناء يتجه يكون الآخر لأن القطارة تنحبس فيه والعال وهو فوق ذلك في الجودة والمكرر هو أعلا الشلائة لأنه يطبخ مرة ثانية من السكر الوسط والسكر النبات يطبخ من السكر الوسط أيضا لكنه يجعل فى قدر من الفخار قد صلب فيه عيدان من الجريد رقاق ليثبت فيها السكر وما يخرج منه من عسل عند كمال نباته يسمى بقطر النبات • والفانيذ تارة من السكر غيرالنبات وتارة من العسل المسمى بالمرسل المطبوخ من ماء القصب في أول أمره وطبعه مخالف طبع السكر ، ولونه يخالف لونه ، والاسم مختلف لكن الأصل فيها واحد القصب ، وعند ذلك يتقرر الخلاف فى الفانيذ والسكر هل هما جنس واحد باعتبار [أصلهما كما في عسل القند وعسل السكر المعبر عنه بالطبرزد أو جنسان باعتبار] اختلاف الصفة والاسم ؟ فهذا فصل مفيد من كلام ابن الرفعة ، فانه كان عارفا بذلك ، وكلام القاضى حسين وشبهه يدل على أنهم لم يحققوا الحال في ذلك ، لأنه ليس في بلادهم أو ليس لهم به خبرة والله أعلم •

قال ابن الرفعة أيضا : وأما السكر الأحمر والأبيض والنبات فجنس واحد للاشتراك في الاسم الخاص ، وقرب الطباع ، وهل يجوز بيع بعضه بعض متفاضلا ؟ فيه الخلاف السابق ، والفائيذ قد يجعل فيه شيء من الدقيق ، وعند ذلك اذا قلنا : هو والسكر جنسان لم يضر (وان قلنا) جنس واحد فلا يجوز بيعه بالسكر ان لم ينظر الى تأثير النار ، ولأنه من قاعدة مد عجوة ، وقال : ومع تفاوت النار في القند والسكر والفائية لم يذكر المصنف _ يعنى الغزالي فرقا بينهما _ كما لم يفرق الأصحاب بين ذلك في السكر ، بل جوزوه في الجميع على رأى مرجح في الحاوى وممنوع على وجه جزم به العراقيون فوجه التسوية في الجميع أن للنار في ذلك حداً

بحسب العرف ، فأحيل الحكم عليه ، وعلى هذا فقد يقال : الأمر كذلك فى النار التى تدخل فى الدبس ، وقد قطع فريق فيه بالمنع وان حكى الخلاف فى السكر ونحوه فما الفرق ؟ ويقال فيه : ان زيادة النار فى السكر ونحوه تفسده فيحترز منها ، وزيادتها فى الدبس ونحوه تصلحه فلا يحترز عنها ، فلذلك افترقا .

قال: وانما قلت ذلك لأنى رأيت حكاية عن الأمالى أن تأثير النار فى الشيء ان لم يكن له نهاية كالدبس فكلما كثر النار كان أجود ، وليس له نهاية الى أن يتلابس فلا يصح بيع بعضه ببعض ، لأن تأثير النار فى تنقيص رطوبته تتفاوت ، وان كان له نهاية كالسكر والفانيذ ففيه وجهان (قلت:) هذه الحكاية عن الأمالى ، وذكر الوجهين فيها لم أفهمه ، ولا يقع فى كلام الشافعى رضى الله عنه ذكر وجهين ، فليتأمل ذلك الا أن يكون المراد أمالى السرخسى •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز بيع الحب بدقيقه متفاضلا ، لأن الدقيق هو الحب بعينه ، وانما فرقت اجزاؤه فهو كالدناني الصحاح بالقراضة ، فاما بيعه به متماثلا فالمنصوص انه لا يجوز وقال الكرابيسى : قال أبو عبد الله : يجوز قولا واحداً أبو الطيب بن سلمة هذا قولا آخر وقال أكثر اصحابنا : لا يجوز قولا واحداً ولعل السكرابيسي اراد ابا عبد الله مالكا أو احمد ، فان عندهما يجوز ذلك ، والدليل على انه لا يجوز آنه جنس فيه ربا بيع منه ما هو على هيئة الادخار بما ليس منه على هيئة الادخار على وجه يتفاضلان في حال الادخار ، فلم يصح كبيع الرطب بالتمر) .

(الشرح) الكرابيس هو أبو على الحسين بن على البغدادى صاحب الشافعي في العراق ، وكان عالما في الفقه والحديث والأصول ، وله تصانيف في الجرح والتعديل وغيره ومن جملتها كتاب الرد على المدلسين

الذى رد عليه فيه أبو جعفر (۱) الطحاوى ، وقد وققت على كلام أبى جعفر ، توفى الكرابيسى سنة خمس وأربعين وقيل ثمان وأربعين ومائتين وهو مذكور في المهذب فى باب زكاة التجارة ، وأبو الطيب محمد بن المفضل بميم فى أوله ابن سلمة من كبار أصحابنا ، درس الفقه على ابن سريج ، وكان مخصوصا بفرط الذكاء والشهامة فلذلك كان أبو العباس يقبل عليه غاية الاقبال ، ويميل الى تعليمه كل الميل ، صنف كتبا عدة مات شابا سنة ثمان وثلاثمائة وهو مذكور فى المهذب فى باب صلاة المسافر .

وكذلك الامام مالك رحمه الله وهو أجل من أن ينبه على شيء من اخباره ، وأحمد بن حنبل رحمه الله لم يتقدم له ذكر فى المهذب فيما أظن ، وهو الامام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن ادريس ابن عبد الله بن حيان بحاء مهملة وياء آخر الحروف ابن عبد الله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن ذهل بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن على بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمى بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن مضر بن معد بن عدنان •

مولده سنة احدى وستين ومائة وتوفى سنة احدى وأربعين ومائتين وفضائله ومناقبه علما وزهدا وورعا أكثر من أن تحصى ، وأشهر من أن تذكر ، وهو معدود من أصحاب الشافعي رضى الله عنهم بالعراق .

وقال المصنف: الحب بدقيقه يسمل الحنطة والشعير وغيرهما ، وفي احتراز عن بيعه بدقيق غيره ، كبيع الحنطة بدقيق الشعير والشعير بدقيق الحنطة ، وما أشبه ذلك فانه جائز متماثلا ومتفاضلا على القول الصحيح المشهور الذي قطع به قاطعون أن الأدقة أجناس ، والمقصود بيع القمح بدقيق القمح ، أو بيع الشعير بدقيق الشعير ، وما أشبه ذلك وفي ذلك مسألتان :

⁽۱) أبو جعفر الطحارى من كبار أصحابه أبى حنيفة ومجتهدى مذهبه وقد كان الكرابيسى من أصحاب أبى حنيفة قبل أن يتخرج بالشائعى ويسمع الحديث كما سمع من زيد بن هرون واسحق الأفدق ويعقوب بن أبراهيم وقد أجازً الشائعي كتب الإعفرائي له ، إقال الخطيب البغدادى : حديث الكرابيسي بفر جداً وذلك أن أحمد بن حنبل كان يتكلم فيه بسبب مسألة اللفظ وهو أيضا كان يتكلم في أحمد فتجنب الناس الأخذ عنه لهذا السبب .

(احداهما) أن يباع متفاضلا وهذا لا يجوز عندنا ، وعند أكثر العلماء ونقل الشيخ أبو حامد وأبو الطيب وغيرهما عن أبى ثور جوازه ، واحتج بأنهما جنسان لاختلاف الاسم ونقض الأصحاب عليه باللحم بالحيوان وكثير من المطعومات وفيه نظر من الضابط الذى مهدوه فى اختلاف الجنس واتحاده وهو مذهب أبى ثور فى ذلك موافق لمذهب داود وأنه ذهب هو وأصحابه الى جواز ذلك عمم فقال : يجوز بيع القمح بدقيقه وسويقه وخبزه وبيع الدقيق بالدقيق والسويق وبالخبز ، والخبز والسويق بالسويق وبالخبز ، والخبز بالخبز متفاضلا ومتماثلا قال الشافعى رضى الله عنه فى المختصر : و لا يجوز بيع الدقيق بالحنطة مثلا بمثل من قبل أنه يكون متفاضلا فى نحو ذلك) وكذلك نقله الامام عن المزنى فى المنثور مع نقله فيه جواز بيع الدقيق بالدقيق بالدقيق بالدقيق الم شاء الله تعالى ٠

وقال فى مختصر البويطى: ولا يجوز أن يؤخذ دقيق بقمح، وقال الشيخ أبو حامد: وهو الصحيح من المذهب وبه قال الحسن البصرى ومكحول، وهشام وحماد بن أبى سليمان والثورى وأبو حنيفة وأصحابه، وذهب مالك فى المشهور عنه الى أنه يجوز كيلا بكيل وبه قال قتادة وربيعة وابراهيم النخعى وابن سعيرين وابن شهرمة والليث بن سعد، وذهب الأوزاعى وأحمد بن حنبل واسحق بن راهويه الى أنه يجوز وزنا بوزن والأكثرون على الامتناع من اثبات ما حكاه الكرابيسى قولا للشافعى منهم الشيخ أبو حامد والعبدرى قال العبدرى: الصحيح أنه لا يحفظ عن الشافعى الا المنع وقال الشيخ أبو حامد : لا يختلف المذهب فى أن ذلك لا يجوز، وقال القاضى أبو الطيب: لا يحفظ للشافعى فى كتبه غير ذلك، وكذلك فى تعليق الطبرى عن ابن أبى هريرة أنه خطأ لا يحفظ عن الشافعى، وغير من سمينا يقول ذلك •

قال هؤلاء: ولعله أراد بأبى عبدالله مالكا وأحمد لما سنحكيه من مذهبهما وجماعة من الأصحاب سكتوا عنه لم يحكوا فيه خلاف ، منهم الفورانى ، وقال الرويانى : قال أكثر أصحابنا : المسألة على قول واحد أنه لا يجوز ، ولم يوجد فى شىء من كتبه جوازه ، ومنهم من ذهب الى اثباته قولا للشافعى،

وبه قال أبو الطيب بن سلمة فيما حكاه أكثر الأصحاب، وابن الوكيل فيما حكاه المحاملي والقفال، فانه قال في شرح التخليص بعد قول صاحب التلخيص: فان كانا مطحونين أو أحدهما لم يجز، قال القفال: وقال في القديم: يجوز، والمشهور من مذهبه أنه لا يجوز، فاستفدنا من ذلك أن القفال من المعترفين باثبات هذا القول، وان لم ينسبه للكرابيسخي والكرابيسي من رواة القديم، ووجهوه بما سنذكره من حجة المالكية و

قال الرافعى: وعلى هذا فالمعيار الكيل، وقد اختار أبو بكر بن المنذر في كتابه الاشراف منع بيع الحنطة بالدقيق متفاضلا، وجوازه مثلا بمثل قال: ولا أعلم حجة تمنع من بيعه مثلا وجعل الامام منقول الكرابيسى شيئا آخر وهو أن الدقيق والحنطة جنسان حتى يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضللا لاختلاف الصفة والاسم والمنفعة، قال الرافعى: ويشبه أن يكون هو منفردا بهذه الرواية يعنى الامام (قلت) وليس منفردا بها، بل حكاها الماوردى في الحاوى كذلك، وسوى بينهما وبين قول أبى ثور، فاستدل الأصحاب بما ذكره المصنف قالوا: ولا فرق بين الموضعين الا أن الرطب لم يبلغ حالة بما ذكره المدقيق زال عنها ولمو قدر عود الدقيق الى حال كونه حنطة لفاتت المائلة، كما أنه اذا قدر الرطب تمرآ تفوت المماثلة و

قال الأصحاب حالة كمال الحب كونه حباً فانه يصاح للبذر والطحن والادخار واستدلوا أيضاً بأن الدقيق جنس فيه الربا زال عن حال كمال البقاء كاللحم بالحيوان ، والشيرج بالسمسم ، واحترزوا بصنعة أدنى عن المستويين واحتج من نصر قول مالك بأن الدقيق نفس الحنطة ، وانما تفرقت أجراؤه فأشبه بيع الدراهم الصحاح بالمكسرة ، واحتج من نصر قول الأوزاعى وأحمد بأن الطحن لا يتغير به الوزن ، وانما يختلف به الكيل ، فاذا بيع أحدهما بالآخر وزنا كانا متساوين •

وأجاب الأصحاب عن حجة المالكية بأنه اذا كان حب كانت أجزاؤه منضمة مجتمعة فلا يأخذ من المكيال الموضع الذى يأخذه اذا طحن وتفرقت أجزاؤه ، فمتى بيع أحدهما بالآخر كانا متفاضلين وعن حجة

الأوزاعي وأحمد بأن المماثلة معتبرة كيلا ، فاذا قدر عودهما الي حالة كونهما طعاما أفضى الى التفاضل كيلا ، وهذه المسائل وما بعدها من جملة قاعدة تعرض لها الشافعي في باب بيع الآجال من الأم قال : (فاذا كان شيء من الذهب أو الفضة أو المأكول أو المشروب فكان الآدميون يصنعون فيه صنعة يستخرجون بها من الأصل شيئا يقع عليه اسم دونه اسم ، فلا خير في ذلك الشيء لشيء من الأصل ، وان كثرت الصنعة فيه كما لو أن رجلا عمد الى دنانير فجعلها طستا أو حليا ، ما كان لم يجز بالدنانير الا وزنا بوزن ، وكما لو أن رجلا عمد الى تمر فحشاه في شن أو جرة أو غيرها نزع نواه أو لم يزعه لم يصح أن يباع بالتمر وزنا بوزن ، فكذلك لا يجوز حنطة بدقيق وكذلك حنطة بسويق أو بخبز أو بفالوذج اذا كان نشاه مشتقة من حنطة وكذلك دهن سمسم بسمسم وزبت بزيتون وكذلك لا يصح التمر المنثور وكذلك دهن سمسم بسمسم وزبت بزيتون وكذلك لا يصح التمر المنثور بالتمر المكبوس لأن أصل التمر الكيل) امه ، ثم قال الشافعي رحمه الله نقالي بعد ذلك بكثير : وكذلك لا خير في تمر قد عصر وأخرج صفوه بتمر نم يغيره عن خلقته فلا بأس به ،

وقد روى عن مجاهد باسناد حسن قال : لا بأس بالحنطة بالسويق والدقيق بالحنطة والسويق ، وعن الشعبى أنه سئل عن السويق بالحنطة فقال : ان لم يكن ربا فهو ريبة ومما احتج به فى منعهم القمح بالدقيق القياس على بيع اللحم بالحيوان وهذا انما يتم اذا جعلنا امتناع بيع اللحم بالحيوان وهذا انما يتم اذا جعلنا المتناع بيع اللحم بالحيوان معللا ، أما اذا جعلنا طريق ذلك الاتباع والبعد فيمتنع الالحاق ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز بيع دقيقه بدقيقه ، وروى الزنى عنه في النثور انه يجوز ، واليه اوما في البويطي لانهما يتساويان في الحال ، ولا يتفاضلان في الثاني ، فجاز بيع احدهما بالآخر ، كالحنطة بالحنطة والصحيح هو الأول لانه جهل التساوي بينهما في حال الكمال والادخار ، فاشبه بيع الصبرة بالصبرة جزافا) .

(الشرح) المراد ههنا أيضا اذا كان الدقيقان من جنس واحد كدقيق القمح ، ودقيق الشعير بدقيق الشعير ، فبيع الدقيق

بالدقيق من الجنس الواحد لا يجوز ، سواء كانا ناعمين أو أحدهما ناعما والآخر خشنا ، قال الشيخ أبو حامد : هذا الذي نص عليه في الجديد والقديم ، وكذلك قال ابن الصباغ ، وهذا هو المذهب ، كذلك قال الشيخ أبو حامد ، وقال أبو الطيب وابن الصباغ : انه المشهور ، وقال الماوردي : ان مقابله خطأ ، وكثير من الأصحاب لم يحكوا فيه خلافا كالقاضي حسين ، وقال الروياني : انه نص عليه في القديم والجديد ، وفرقوا بينه وبين بيع الحنطة الصغيرة الحبات بالحنطة الكبيرة الحبات بأن أجزاء الحب ثم مجتمعة ، ورواية المزنى في المنثور مشهورة نقلها الأصحاب كافة عن المزنى في مسألة المنثور عن الشافعي ، ونقله الامام عنه وعن نقل حرملة أيضا ،

وأما ما أوماً اليه البويطي (فاعلم) أن الشافعي قال في البويطي : وكل شيء من الطعام الذي لا يجوز الا مثلا بمثل من صنف واحد ، فلا يجوز أن يؤخذ شيء مما يخرج منه بأصله متفاضلا ، الا مثلا بمثل وهذا يقتضي منع بيع الدقيق بالقمح متفاضلا ، ويفهم أنه يجوز بيعه به متماثلا وقد تقدم منع ذلك مع أنه بعد هذا بسطر في البويطي أطلق أنه لا يؤخذ دقيق بقمح ، نفان كان المراد هذا النص الذي في البويطي فصحيح أنه يوميء الى بيع الدقيق بالدقيق ، لكن يومىء أيضا الى بيعه بالقمح • وقال الشيخ أبو حامد : انه حكاه في البويطي ولم ينقل أنه ايماء فلعله في مكان آخر لم أقص عليه بعد ، وكذلك القاضي أبو الطيب والماوردي وابن الصباغ والرافعي كلهم نقلوه عن البويطي ، وقاسه الرافعي بعد أن نقله عن البويطي والمزنى فى المنثور بيع الدهن بالدهن يجوز وان امتنع بيعه بالسمسم ، فكذلك هذا يجوز وان امتنع بيعه بالحنطة ، وهذا ينبهك على أن الخلاف في هذا مفرع على المشهور أنه لا يجوز بيع القمح بالدقيق أما على رواية الكرابيسي اذا أثبتناها قولا فانه يجوز بيع الدقيق بالدقيق لا محالة ، وقد أجاز الروياني فى الحلية جواز بيع الدقيق بالدقيق اذا استويا فى النعومة ونقله عن بعض أصحابنا قال : انه القياس ونقله مع بعض أصحابنا عن أبي حنيفة رضي الله عنه •

(واعلم) أن الأصحاب أطلقوا هذه الحكاية عن الشافعي ولم يثبتوا اشتراط التساوى في النعومة والخشونة وسيأتي مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه وبعض أصحابنا أنه يشترط التساوى في أحدهما وكلام الروياني في الحلية ذكر التساوى في النعبومة عن أبي حنيفة وبعض أصحابنا اختاره فيحتمل أن يكون مراده الاستواء في هذا أو في هذا وهو الظاهر • وينزل كلام الشافعي المنقول عن المزني والبويطي عليه لأنه لو اختلفا فكان أحدهما خشنا والآخر ناعما لم تحصل المماثلة ، وعن أحمد جواز بيع الدقيق بالدقيق وذهب أبو حنيفة رحمه الله الي أنه يجوز اذا كانا ناعمين أو خشنين ، وعبارة بعضهم يشترط تساويهما في النعومة والخشونة ، ووافق على امتناع الناعم بعضهم يشترط تساويهما في النعومة والخشونة ، ووافق على امتناع الناعم بالخشن ، قالوا : نحن نعتبر المساواة حالة العقد ، وأنتم تعتبرونها تارة فيما كان كمسألة الدقيق ، وتارة فيما يكون كمسألة الرطب ، واعتبار حال العقد أولى فالجهالة تؤثر حالة العقد فقط •

واستدل أصحابنا بما تقدم فى ييع الدقيق بالقمح ، وقد وافقنا أبو حنيفة رضى الله عنه هناك ، مع كون الحنطة والدقيق متساويين ، ووافقنا على امتناع الناعم بالخشن ، ولا متعلق فى أن بينهما مفاضلة ، فان ذلك منتقض بالحنطة اذا كانت احداهما أفضل من الأخرى ، وقال أصحابنا : انما نعتبر المساواة حالة الادخار فحسب ، ثم ذلك يكون تارة فيما مضى ، وتارة فيما يكون ، ودليله ما تقدم فى بيع الرطب بالتمر مع سلامته على الانتقاص ، بخلاف ما اعتبروه قاله فيقان (١) وان تساويا الآن فقد يكونان متفاوتين حالة كونهما حبا ، بأن يكون أحدهما من حطنة رزينة والآخر من حنطة خفيفة ،

(فسرع) قال الرويانى: بيع لب الجوز بلب الجوز حكمه حكم الدقيق بالدقيق (قلت:) وليس كذلك بل الصحيح جوازه وقد تقدم ذلك عند السكلام على بيع التمر المنزوع النوى ، والذى قاله الروياني هو قول

⁽۱) كذاً بالأصل فحرر (ش) قلت ولعله القوراني أو القفال فوقع فيها تحريف من النسيخ والله أعلم (ط).

القاضى حسين وصاحب التتمة ويمكن حمله على اللب المدقوق وهو الذى بشبه الدقيق والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز بيع حبه بسويقه ، ولا سويقه بسويقه ، لما ذكرناه في الدقيق ، ولان النار قد دخلت فيه وعقدت اجزاءه فمنع التماثل) .

(الشرح) قال الشيخ أبو حامد وأبو الطيب: السويق ضربان نقيع ومطبوخ فالنقيع ينقع الطعام في الماء ليبرد ، ثم يجفف ، ثم يقلي ويجسرش والمطبوخ يطبخ ثم يجفف ثم يقلي ويجرش فكل واحد منهما قد أخذت النار بعضه ، فانه اذا قلي يكون أصغر جرما مما كان قبل ذلك ، وهذا هو الذي أراده المصنف بالعلة الثانية ، والعلة الأولى ظاهرة ، فانه بمنزلة الدقيق ، وان لم نلاحظ دخول النار فيه فهما دليلان جيدان ، وقياس قول أبي ثور أن يأتي ههنا ، فان اختلاف الاسم موجود ، وكذلك نقله ابن المنذر عنه صربحا ، وعن مالك أنهما يقولان لا بأس به متفاضلا ، وأما قول أبي الطيب ابن سلمة في منقول الكرابيسي ان ثبت عن الشافعي ، فلا تتأتي هنا العلة الثانية، وهي دخول النار ، وما ذكره هؤلاء الأئمة في تفسير السويق مخالف للمعروف في بلادنا اليوم ،

ومما نص على المسألتين اللتين ذكرهما المصنف ، كما ذكرهما الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والمحاملي والماوردي وغيرهم من العراقيين ، والقاضى حسين من الخراسانيين ، ونقل القاضى أبو الطيب والمحاملي المنع من بيع الحنطة بسويق الحنطة ، عن نصه في الصرف ، وقال الامام : ان ابن مقلاص حكى أن الشافعي جعل السويق مخالفا لجنس الحنطة ، فانه يخالفها في المعنى والدقيق مجانس للحنطة فانه حنطة مفرقة الأجزاء ، واعلم أن السويق في بلادنا اسم (۱) وكذلك قال ابن الرفعة في الكفاية لما حكى ما قاله أبو الطيب:

 ⁽۱) بياض بالأصل قحرد (ش) ولعل السقط (لا يصنع من الحنطة والتسعير) قاله الغيومى
 في المصباح -

ان ذلك مخالف لما نعرفه فى بلادنا ، وجوز مالك بيع السويق بالقمح متفاضلا، فقرق فى ذلك بين السويق والدقيق ، وهو قول الليث بن سعد وأبى يوسف ، وروى أبو يوسف ذلك عن أبى حنيفة رضى الله عنه ، وروى عنه أنه لا يجوز واحتج من جوزه أن السويق صار بالصنعة جنسا آخر ، فصار بمنزلة بيع جنس بجنس آخر ، ونقض أصحابنا ذلك بالحنطة بالدقيق ، وتمسكوا باعتبار حالة الادخار .

(فسرع) بيع السويق بالدقيق عندنا لا يجوز ، لأنه قوت زال عن هيئة الادخار بصنعة آدمى فلم يجز ، كما لو كان احدهما أخشن من الآخر ، صرح به جماعة من الأصحاب ، منهم الماوردى والقاضى حسين ، وعن أبى حنيفة رضى الله عنه روايتان (أشهرهما) أنه لا يجوز ، وروى أبو يوسف رواية شاذة أنه يجوز كيلا بكيل ، وعن مالك وأبى يوسف رحمهما الله أنه يجوز متفاضلا لأنهما جنسان ، لأنه لو حلف لا يأكل دقيقا فأكل سويقاً لم يحنث ، ونقله ابن المتذر عن أبى ثور أيضاً ، وما ذكره منتقض بأنواع التمر كالمعقلى والبرنى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز بيعه بخبره ، لاته دخله النار وخالطه الملح والماء ، وذلك يمنع التماثل ، ولان الخبر موزون والحنطة مكيل فلا يمكن معرفة التساوي بينهما)

(الشرح) نص الشافعي رضى الله عنه في البويطي على أنه لا يجوز بيع الخبز بالحنطة ونقله القاضي أبو الطيب وابن الصباغ عن نصه في الصرف وجزم به هو والشيخ أبو حامد والماوردي والقاضي حسين والرافعي وغيرهم للعلتين اللتين ذكرهما المصنف ، وهما في الحقيقة متحدتان لأن مخالطة الماء ودخول النار كل منهما صالح لأن يكون علة للبطلان وحده ، قالوا : وربما خلط في الخبز أيضا بورق ، ولما نقل الامام رواية ابن مقلاص وجعلها في أن السويق مخالف للحنطة والدقيق مجانس لها ، قال : وعلى هذا : الخبز يخالف الحنطة ، ويجب أن يخالف الدقيق والسويق أيضا ، فاقتضى هذا الكلام اثبات خلاف في بيع الخبز وحكى عن أصحاب أبي حنيفة أنهم قالوا :

يجوز بيع الخبز بالحنطة متفاضلا ، وهو قياس قول أبى ثور كما قاله فى الحنطة بالدقيق •

(فسرع) وهكذا الدقيق بالخبز لا يجوز ، وممن صرح به بخصوصه الفورانى ، وقد تقدم ما قلناه من كلام الامام ، وكذلك نقل المنع فى ذلك ابن المنذر عن الشافعى ، ونقل عن مالك والليث بن سعد وأبى ثور واسمحق وسفيان الثورى جوازه ، وقال أحمد : لا يعجبنى •

(فسرع) قال الرافعى : يجوز بيع الحنطة وما يتخذ منها من المطعومات بالنخالة ، لأنها ليس مال ربا ، وقبل الروياني بأن تكون النخالة صافية عن الدقيق ، وهذا هو المراد ، وكذا بيع المسوسة بالمسوسة اذا لم يبق فيهما شيء من لب ، قاله في التتمة والبحر ، قال في البحر : لأنه نخالة ، وقال في تعليق القاضي حسين في أحد الوجهين : وإن كان لا يجوز السلم فيها ، ولذلك يجوز بيع المسوسة التي لا لب فيها بغير المسوسة ، قاله في (١) والبحر أيضا ، ومن الواضح أن شرط ذلك أن يكون للمسوسة قيمة ، والا فيمتنع بيعها مطلقا ،

وقال الامام: ان الحنطة المسوسة اذا قربت من المفقودة ظاهر قول الأثمة جواز بيع بعضها ببعض ، وانما راعوا فى هذه طرد النظر الى طرد القول فى الجنس ، لعسر النظر فى تفصيل الحنطة ، التى تمادى زمان احتكارها ، ولعل هذا قبل أن تتآكل ، فأما اذا تآكلت وخلت أجوافها ففيها نظر عندنا ، فإن الأئمة أطلقوا بيع المسوسة بالمسوسة ، والمسوسة هى التى بدأ التآكل فيها ، والقياس القطع بالمنع اذ الحنطة المقلية لا يباع بعضها ببعض لما فيها من التجافى الحاصل بالقلى انتهى .

واذا تأملت ما قاله الامام وجدته لم يلاحظ أن المسوسة خارجة عن الربا ألبتة ، بخلاف ما قاله المتولى والرافعى ، والتحقيق فى ذلك آنه ان فرضت المسوسة لا شىء فى جوفها ألبتة ، فهذه مخالفة ، ولا ربا فيها ، وان فرض

⁽¹⁾ بياض بالأصل (ش) ولعله في المتنعة والبحر أيضا (ط) .

أن السوس كثير فيها بحيث قربت من العفن فهذه الاختلاف فيها أشد من الاختلاف في الدقيق ، فيمتنع بيع بعضها ببعض ، وان فرض أنه كما بدأ اثناً كل فيها الذي لا يحصل معه تفاوت غالبا ، فيصح ، وتكون كالحنطة التي قد طال احتكارها ، وينزل كلام الامام وما نقله عن الأئمة على هذا والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز بيع خبزه بخبزه ، لأن ما فيه من الماء واللح يمنع من العملم التماثل فمنع جواز العقد) .

(الشرح) المراد الخبر بالخبر اذا كانا لينين ، فلا يجوز ، قال الشيخ أبو حامد: بلا خلاف على المذهب لما ذكره المصنف ، ولأن أصل ذلك الكيل ولا يمكن اعتبار الكيل فيه ، وافق الأصحاب على ذلك القاضى أبو الطيب والمحاملي والماوردي والقاضى حسين والرافعي ، وممن وافق الشافعي على ذلك عبيد الله بن الحسن نقله ابن المنذر ، ونقل عن مالك أنه اذا تحرى أن يكون مثلا بمثل فلا بأس به ، وان لم يوزن ، وبه قال الأوزاعي وأبو ثور ، وحكى عن أبي حنيفة رضى الله عنه أنه لا بأس به قرصاً بقرصين ، ولذلك اذا كان أحدهما لينا والآخر يابساً لا يجوز أيضا ، وممسن صرح به ابن الصباغ في الشامل والجرجاني في البلغة والشافي ، ولك أن تدرجه في كلام المصنف رحمه الله تعالى ، فانه أطلق المنع في الخبز بالخبز ، ثم ذكر بعد هذا الخلاف في الجافين خاصة كما سيأتي ، فكان ما سوى ذلك مندرجاً في كلامه والله أعلم ،

وعن أحمد أنه يجوز بيع الخبز بالخبز متماثلين ، لأن معظم منفعتهما فى حال رطوبتهما ، فصار كاللبن باللبن ، وفرق أصحابنا بالتفاوت فى حال الكمال والادخار ، فانه موجود فى الخبز بخلاف اللبن ، ولو كان الخبزان من جنسين جاز يدا بيد ، صرح به الصيمرى فى الكفاية والماوردى فى الحاوى ، ولم يلاحظا ما فيه من الماء والملح لاستهلاكه ، وليس ذلك من

صورة مد عجوة الممتنعة كما تقدم التنبيه عليه أنه اذا بيع الشيء بغير جنسه كالقمح بالشعير وفى كل منهما حبات من الآخر لا تقصد يصح ، وان كان ذلك مؤثراً فى التماثل ، وحكى ابن الرفعة عن القاضى حسين أن الأصح الصحة ولا مبالاة بما فيهما من الماء والملح ، لأن ذلك مستهلك فيهما ، قال ابن الرفعة : وهذا الخلاف الذي اقتضاه كلام القاضى لا وجه له ، والصواب الجزم ، كما فى القمح بالشعير اذا كان فى كل منهما شيء لا يقصد من الآخر والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان جفف الخبز وجمل فتيتا وبيع بعضه ببعض كيلا ففيه قولان (احدهما) لا يجوز لأنه لا يعلم تساويهما في حال الكمال فلم يجز بيع احدهما بالآخر كالرطب بالرطب (والثاني) أنه يجوز لأنه مكيل مدخر ، فجاز بيع بعضه بعض كالتمر) .

(الشرح) القولان نقلهما الشيخ أبو حامد وأبو الطيب والمحاملي ونصر المقدسي وابن الصباغ ، وحكاهما الماوردي وجهين ، وعن القاضي أبي الطيب وابن الصباغ قول المنع الي نصه في الصرف ، وعزاه المحاملي الي الأم ، وعزاه الروياني الي عامة كتبه ، وأما قول الجواز فرواه القاضي أبو الطيب والمحاملي وابن الصباغ والروياني عن رواية حرمله ؟ قال الرافعي : ورواه الشيخ أبو عاصم العبادي وآخرون عن رواية ابن مقلاص .

(قلت) ونقله القاضى حسين عن القديم وفرضه فى الكعك المدقوق بالكعك المدقوق وقال : ولعله انما جوز ذلك رخصة للمساكين ، لأنه أغلب قوتهم وزادهم ، وأما رواية القاضى حسين هذه فيحتمل أن تكون غير الرواية المنسوبة لحرملة ولا يلزم طردها فى الحب كما قال القاضى ، ولا فى غير الشعير ، وأما روابة حرملة ونقل الشيخ آبى عاصم لها عن ابن مقلاص ، فان كان ابن مقلاص هو عمر بن عبد العزيز بن عمران بن مقلاص فلا تنافى ، فانه توفى سنة خمس وثمانين ومائتين ، ولم يدرك الشافعى ، فلعله من الرواة

غن حرملة ، هذا ان كان المراد بابن مقلاص عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه المذكور ، وهو الذى قاله فى طبقات الفقهاء المنسوبة لابن الصلاح والنووى ، ونسب الرواية المذكورة اليه •

وقال النووى فى تهذيب الأسماء: وان كان أبوه عبد العزيز هو المراد وهو الأقرب فانه صاحب الشافعى ، وممن روى عنه ، فلعله وحرملة كلاهما روياه وجعل امام الحرمين رواية ابن مقلاص أنه يجوز بيع الحنطة بالسويق وجعلهما جنسين كما تقدم لكنه قال بعد ذلك وعلى هذا الخبز يخالف الحنطة وعلل الشيخ أبو حامد والفورانى المنع بأنه طعام وملح بطعام وملح ، وذلك يجوز ؟ وهذا بعيد لأن ما فيهما من الملح فى الكيل فهو كبيع القمح ، وفيهما حبات شعير يسيرة ، وذكر المحاملي أن المعنى الذي علل به المصنف وفيهما حبات شعير يسيرة ، وذكر المحاملي أن المعنى الذي علل به المصنف أصح ، لكنه جعل الأصل فى ذلك الدقيق بالدقيق لخروجه نفسه ، وأما فى علته وهو قوله صلى الله عليه وسلم « أينقص الرطب اذا جف ؟ » والصحيح من القولين الأول ، وهو و أنه لا يجوز ، وممن صحح ذلك المحاملي فى المجموع والماوردى ، ولولا أن الوجه الآخر مشهور من قول أصحابا للجموع والماوردى ، ولولا أن الوجه الآخر مشهور من قول أصحابا للذهب ، وكذلك قال فى البحر انه المذهب قال : وقال القفال : يحتمل غير هذا على المذهب ، ولعل ذلك قول مرجوع عنه ، والجمهور على اثبات القولين ،

وقال الفورانى: من أصحابنا من جعل المسألة على قولين ، ومنهم من قال : بل قول واحد ، لا يجوز ولا يثبت عن الشافعى جواز ذلك ، وهذا كله اذا دق الخبز ، أما اذا كان جافاً غير مدقوق فلا يجوز كما اقتضاه كلام المصنف والأصحاب ، وبه صرح الرويانى ، وأغرب الجرجانى فى الشافى فقال : انه يجوز بيع يابسه بيابسه على أصح القولين ان لم يكن فيه ملح ، وهذا مع غرابته وبعده محمول على ما اذا كان مدقوقا ، كما فرضه المصنف، ليكون محل القولين ، والغرابة فى تصحيحه الجواز ، وجزم بأنه لا يجوز اذا كان فيهما أو فى أحدهما ملح ، قد تقدم الكلام فيه مع الشيخ أبى حامد ، وبيان أن ذلك لا يضر ، لأنه لا يؤثر فى المكيال ، وأما قياسه على التمر فالفارق

خروجه عن حالة الكمال بخلاف التمر • أما اذا كان الخبران من جنسين فانه يجوز لأنه قد تقدم الجواز فى اللبنين المختلفى الجنس ، ففى اليابس أولى ، ولا يضر ما فيهما من الملح ، لأن ذلك غير مقصود بالمقابلة ، ومنعه من التماثل أنه فرض غير ضار لأجل اختلاف الجنس ، بخلاف ما اذا كان الجنس متحدا على ما تقدم من علة الشيخ أبى حامد •

(فائسة) قال الامام بعد أن ذكر النصوص التي حكاها المزنى فى المنثور وابن مقلاص والكرابيسى: اتفق أئمة المذهب على انها لا تعد من متن المذهب، وانما هي ترددات جرت في القديم، وهي مرجوع عنها والمذهب ما مهدناه قبل هذا .

(فسوع) لا يجوز بيع الحنطة بالجريش أو العجين أو الهريسة أو الزلابية أو النشا أو الفتيت أو بشيء مما يتخذ منها ، ولا بيع شيء من هذه الأشياء بعضه ببعض كالعجين بالعجين ،والنشا بالنشا ، ولا بالنوع الآخر كالدقيق بالسويق صرح بهذه الأمشلة القاضي حسين والماوردي ونصر المقدسي وغيرهم ، كل منهم ببعضها ولا الحنطة بالفالوذج ، قال ابن عبد البر في التمهيد : أجمعوا على أنه لا يجوز عندهم العجين بالعجين لا متماثلا ولا متفاضلا ، لا خلاف بينهم في ذلك وكذلك العجين بالدقيق ، اذا طبخ العجين وصار خبزا جاز بيعه عند مالك بالدقيق متفاضلا ومتساويا ، لأن الصناعة قد كملت فيه ، وأخرجته _ فيما زعم أصحابه _ عن جنسه ، وقول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله في بيع الدقيق بالخبز كقول مالك رحمه الله و نقل العبدري عن مالك جواز بيع العجين بالخبز ، وكذا اللحم النيء بالمطبوخ ،

(فحرع) لا يجوز بيع العنطة بالفالوذج ، نص عليه الشافعى والأصحاب ، قال الشيخ أبو حامد وغيره : ان الفالوذج نشأ وعسل ودهن فيكون قد باع طعاما وغيره بطعام ، ولا يختص ذلك بهذا المشال بل كل من المأكول لا يجوز بيعه بالمأكول ، نقل أبو الطيب عنه في الهرف ،

وهى قاعدة متفق عليها بين الأصحاب فلا يجــوز بيع الحنطــة بالزلابيــة والهريسة •

- (فسرع) نقل ابن عبد البر عن الشافعي لا يجوز بيع الشسبرق (١)
- (فسرع) وهذا كله فى الجنس الواحد ، وأما عند اختلاف الجنس فجائز يجوز بيع البر بدقيق الشعير ، ودقيق البر بدقيق الشعير ودقيق أحدهما سويق الآخر متفاضلا بدآ بيد ، صرح به القاضى حسين والماوردى وغيرهما، وكذلك على المشهور فى أن الأدم أجناس كذلك يقتضيه تعليل القاضى حسين وكذلك خبز البر بخبز الشعير ، جزم به الماوردى ، ولم يلاحظوا ما فى الخبز من الماء والملح ، فيخرجوه على قاعدة مد عجوة ، لأنه مستهلك فيه لا اعتبار به ، وفى تعليق القاضى حسين أن ذلك هو الصحيح ، وأن فيه وجها أنه لا يجوز .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز بيع اصله بعصيره كالسمسم بالشيرج ، والعنب بالعصي ، لانه اذا عصر الأصل نقص عن العصير الذي بيع به) .

(الشرح) امتناع بيع الشيرج بالسمسم كالمتفق عليه بين الأصحاب ، وكذلك كل دهن بأصله ، والعنب بعصيره ، سواء كان العصير مثل ما فى الأصل أو أكثر منه أو أقل ، وأصل ذلك قاعدة مد عجوة ، وذلك المأخذ ظاهر فى السمسم بالشيرج وفى السمسم بشيرج وكسب ، وهما مقصودان ، وأما العنب فالتفل الذى يبقى بعد العصير ، فان السمسم فيه شيرج وكسب وهما مقصودان فيكون بيعه بالشيرج من قاعدة مد عجوة والعنب كذلك فيه

⁽¹⁾ في حديث عطاء : لا بأس بالشبرق والضعابيس ما لم تنزعه من أصله ، والشبرق تبت حجازى يؤكل وله شوك والذا يبس سعى الضريع ، معناه لا بأس بقطعهما من الحسسرم آلذا لم بستاصلا قال أهرق القيس :

فاتبعتهم طرفی وقد کان دونهم عواب رسل دی الاء وشبرق (ط)

مائية وغيرها وهما مقصودان وان كان بعد العصير لا يبقى التفل مقصودا . والمصنف علل بمعنى يشمل ما يكون المقصود منه منحصرا فى دهنه وعصيره، ولا يظهر هذا المعنى كل الظهور فيما جزءاه مقصودان ، بل المانع تخريجه على قاعدة مد عجوة .

ومن آمثلة المسألة بيع الجوز بما يتخذ منه من الدهن واللب والكسب لا يجوز ، ذكره القاضى حسين ، وكذلك بيع دهن الجوز بلبه ، ذكر القاضى حسين أنه يجوز ، وهكذا دهن اللوز بلب يجب أن لا يجوز ، ورأيت فى تعليق القاضى حسين أنه يجوز ، وهو محمول على غلط النسخة التى رأيتها بيع الزيت بالزيتون ، وقد صرح بمنعه فى تعليق الطبرى عن ابن أبى هريرة وغيره والحاوى وعلله بأن فيه مائية ، فالتماثل معدوم .

وقال ابن آبی هریرة وغیره: عند أهل العراق ذلك جائز اذا كان الزیتون اكثر من الزیت و قال: وهذا خطأ والا لجاز بیع تمر غلیظ النوی بت مرفیق النوی متفاضلا ، وبیع طحین السمسم بطحین السمسم وفیهما الشیرج ولا یجوز ، جزم به ابن أبی هسریرة والماوردی وبیع الکسب اذا كان علفا للدواب مثل کسب القرطم ، جاز متماثلا ومتفاضلا ، قاله ابن أبی هریرة وان كان یأكله الناس جاز ، وكیل فأما موازنة (۱) وفصل ابن أبی هریرة فقال یجوز جافاً كیلا بكیل ولا یجوز وزناً ، ولا قبل الجفاف لأن أصله الكیل ، وأطلق الماوردی النقل عن ابن أبی هریرة فقال : حكی عنه جسواز بیع بعضه ببعض وأنه جوز بیع الکسب بالکسب وزناً ثم رد علیه وقال : لا یجوز بیعه لأمور ، لأن أصله الكیل ، ویختلف عصره فربما بقی من دهن بیع بعضه باگثر من الآخر وأن الکسب ماء وملح ، وذلك یمنع المماثلة وآلزمه فی ذلك بما وافق علیه من امتناع بیع طحین السمسم بمثله ،

والذى رأيته فى تعليق الطبرى عن ابن أبى هريرة ما حكيته أولا فحينئذ لا يرد عليه الاكونه فيه ماء وملح ، وله أن يجيب عنه بأن الماء يزول بالجفاف

⁽۱) كذا بالأصل ولعل في العبارة معقطا هو خبر او جواب أما مثل حرف (لا) وتكون واو (وفصل) واوا استثنافية والله اعلم . ﴿ طَ ﴾ .

وما فيه من الملح لا يضر كالخبز الجاف ، فقد اختار الماوردي فيه وجه الصحة ولا فرق بينهما ، والرافعي لا يلزمه ذلك ، لأنه صحح في مسألة الخبز الجاف أنه لا يجوز بيع بعضه ببعض ، وبيع التمر بعصير الرطب لا يجوز ، قاله الروياني ، فكذلك بالخل من الرطب •

(قلت) وعلى قياس ذلك بيع العنب بخل الزبيب لا يجوز قال نصر وكذلك السمسم بالطحينة والطحينة بالشيرج لا يجوز وكذلك لا يجوز بيع كسب السمسم بالسمسم قاله الرافعي ، ولا بيع دهن الجوز بلب الجوز قاله الرافعي وقال الرافعي : وذكر الامام اشكالا وطريق حله ، أما الاشكال فهو أن السمسم جنس في نفسه لا أنه دهن وكسب ، واللبن جنس في نفسه لا أنه سمن ومخيض ولهذا جاز بيع السمسم واللبن باللبن ، وان كان لا يجوز بيع الدهن والكسب بالدهن والكسب ، وبيع السمسم بالدهن ، كما يجوز بيع السمسم بالدهن والكسب بالدهن والكسب بالدهن والكسب بالدهن والكسب ، وبيع السمسم بالدهن واللبن باللبن ، فالعوضان متجانسان في صفتهما الناجزة فلا ضرورة الى تقدير تفريق الأجزاء وتصوير ما يكون حينئذ ، واذا قوبل السمسم بالدهن فلا يمكننا جعل السمسم مخالفاً للدهن مع اشتمال السمسم على الدهن واذا ارتفعت المخالفة جامت المجانسة ولا شك أن مجانستهما في الدهنية فنضطر الى اعتبارها واذا اعتبرقاها كان كل بيع دهن وكسب بدهن ، هكذا قال الامام وألم الماوردي بشيء من ذلك أيضا وفي النفس وقفة من قبول هذا الجواب وما الضرورة الداعية الى تقدير لا يدل عليه دليل المناه وألم الماورة الداعية الى تقدير لا يدل عليه دليل المناه وألم الماورة الداعية الى تقدير لا يدل عليه دليل المناه والماه وما الضرورة الداعية الى تقدير لا يدل عليه دليل المناه وألم الماء وما الضرورة الداعية الى تقدير لا يدل عليه دليل المناه وألم الماء وألم الماء وألم الماء وألم الماء والماء والمناه وألم الماء وألم

(واعلم) أن هذه المسألة كالمجزوم بها فى المذهب وقال : رأيت فى تعليق الطبرى عن ابن أبى هريرة بعد أن قال : ان بيع الدقيق بالحنطة لا يجوز قال : وكذلك الزيت بالزيتون ، وحكى الكرابيسى عن الشافعى أنه جائز وظاهر هذا الكلام أن منقول الكرابيسى عائد الى المسألتين جَميعاً ، وأكثر الأصحاب انما تلقوا حكاية الكرابيسى فى الدقيق ، فان ثبت ذلك فى الزيت مع الزيتون فهو جار فى الشيرج مع السمسم ، وكل دهن مع أصله ، ووافقنا فى هذه المسألة وهى الشيرج بالسمسم والزيت والزيتون مالك ، وكذلك

أبو حنيفة قال : الا أن يعين يقينا أن ما فى الزيتون من الزيت أقل مما أعطى من الزيت •

قال ابن المنذر: وقول الشافعي أصح، وكذلك لا يجوز العنب بالعصير، ولا بالخل والدبس أو الناطف وغيرهما مما يتخذ منه، قاله القاضي حسين قال ابن حزم: وما وجدنا عن أحد قبل مالك المنع من بيع الزيتون بالزيت ، ثم اتبعه عليه الشافعي ، وان كان لم يصرح به ، وفرق بينه وبين الرطب والتمر ، فان التمر هو الرطب بعينه ، الا أنه يابس ، وكذلك العنب والزبيب بخلاف الزيت فانه شيء آخر غير الزيتون ، لكنه خارج منه خروج اللبن من الغنم ، والتمر من النخل ، وبيع كل ذلك بما خرج منه جائز بلا خلاف ،

(فسرع) حب البان بالسبخة وهى (١) نقل ابن المنذر عن مالك أنه منع من ذلك ثم ترك ذلك ، وقال : لا بأس بحب البان بالبان المطيب وقال أبو ثور : لا بأس بالزيتون بالزيت ، والدهن بالسمسم ، والعصير بالعنب ، واللبن بالسمن .

(قسرع) بيع لب الجوز بالجوز جائز ، قاله القاضى حسين ، وأما دهن الجوز بدهن اللوز فينبنى على أن الأدهان جنس أو أجناس وبيع الجوز بلب اللوز أو بدهن اللوز قال القاضى حسين : الصحيح أنه لا يجوز بعد ما جزم أولا بالجواز ، كما تقدم الساعة ، والخلاف الذى أشار اليه لا وجه له ، لأنهما جنسان ولا اشتراك بينهما ، وهو كما قاله فى بيع الرطب بخسل العنب ، والعنب بخل الرطب ، وقد وقع البحث معه فيه ، ولا يجوز بيع الجوز بلبه ، قاله فى التهذيب ، وهو ظاهر ، وحكم الجوز واللوز بما يتخذ منه ، حكم السمسم بالشيرج ، ومن أمثلة المسألة بيع العنب بعصيره وخله ودبسه وغير ذلك مما يتخذ منه ،

⁽۱) بياض بالأصل فحرر قلت : وهى توع من الزهار الخاء وبما يطفو على سطحه بهن تبات ، والسبخة محركة ومسكنة .

قال المصنف رحه الله تعالى

(ويجوز بيع العصير بالعصير اذا لم تنعقد اجزاؤه لانه يدخر على صفته فجاز بيع بعضه ببعض ، كالزبيب بالزبيب) .

(الشرح) عصير الشيء وعصارته ما انحلت منه ، ويقال عصير العنب المعصور ، تقول : عصرت العنب أعصره فهو معصور وعصير ، واعتصرته اذا استخرجت ما فيه ، وقيل : عصرته اذا وليت ذلك بنفسك ، واعتصرته اذا عصر لك خاصة ، حكى ذلك ابن سيده ، قال الأصحاب : العصير يكون من العنب والسفرجل وعصير التفاح وقصب السكر وغير ذلك ، فاذا بيع بعضه بعض ـ فان كانا جنسين كعصير العنب بعصير القصيب ـ جاز متماثلا ومتفاضلا، مطبوخا ونيئا ، وكيف كان يدا بيد ، وكذلك رب التمر برب (١) العنب ، وعصير الرمان بعصير السفرجل ؛ وعصير التفاح بعصير اللوز ، نص الشافعي والأصحاب على جميع ذلك ، وهو يدل على أن العصير أجناس ، وهو المشهور ، وبه جزم المحاملي ،

ولما حكى الرافعى الوجه البعيد فى أن الخلول والأدهان جنس واحد قال : ويجرى مثله فى عصير العنب مع عصير الرطب ، فعلى هذا لا يجوز التفاضل بينهما ، ولكن هذا الوجه ان ثبت فهو بعيد مردود ، وهذا انسا نذكره تجديداً للعهد بالنسبة الى من قد يغفل عنه ، ومقصود المصنف رحمه الله تعالى فى هذه المسائل كلها ليس الا الجنس الواحد ، فاذا بيع (٢) العصير العصير من جنسه متماثلين كعصير العنب بعصير العنب وعصير التفاح بعصير التفاح ، وعصير السفرجل ، وعصير الرمان بعصير الرمان ، وعصير الرطب بعصير الرطب ، وعصير الرطب ، وعصير الرطب ، وعصير قصب السكر بعصير قصب السكر وعصير سائر الثمار بجنسه ،

⁽۱) الرب يضم الراء سلافة خثارة كل تعرة بعد العتصارها وتقل السبن ، وآلربي باثع الرب الرب يضم الراء سلافة خثارة كل تعرة بعد العصارها وتقل السبد)

 ⁽۲) هكدا وردت في ش وفئ ۱۵۱ الشرطية لها جواب ولمل الصواب اذن بالتنوير ۱۵۱ كان بالألف أو بثبوت المتون الساكنة والله أهلم .

(قلت) هكذا ذكر جماعة من الأصحاب عصير الرطب ، وظنى أن الرطب لا عصير له ، والكلام فى ذلك ان فرض ، وسيأتى تنبيه فى مسالة الخلول على ما وقع فى كلام بعض الأصحاب فى خل الرطب ، مما يجب التنبيه عليه ، فان كانا مطبوخين أو أحدهما مطبوخا فقد تقدم حكمه ، وأنه لا يجوز وان كانا نيئين وهو مقصود المصنف حاز ، وبه جزم ابن القاص والشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والمحاملي والقفال والامام ، لما ذكره المصنف ، ولأن كمال منفعته فى تلك الحالة ، فانه يصلح لكل ما يراد منه من الدبس والرب وغيرهما ، فكان كاللبن باللبن ،

وحكى الرافعى وجها أنه لا يجوز ، وأن العصير ليس بحالة كمال والأصح عند الرافعى وغيره الأول قال القاضى حسين : فى بيع العصير بالعصير يعنى عصير العنب بعصير العنب كنت أقول قبل هذا : انه يجوز ، وفى الآن عندى أنه لا ، لأنهما ما اتفقا فى حال الكمال ، وكلام القاضى هذا يجرى فى جمع العصير ، لا فرق بين عصير وعصير فى ذلك ، وقد ذكر الرويانى فى عصير الرطب بعصير الرطب ولا ماء فيهما وجهين (أحدهما) لا كالرطب بالرطب والثانى) يجوز كاللبن باللبن وهكذا عصير الثمار من الرمان والتصاح وغيرهما ومراده ما يشمل عصير العنب وغيره ، وهو اشارة الى وجه القاضى حسين أو من وافقه ، والله أعلم •

I فسرع) قال الشافعي في الأم في باب المزابنة الذي قبل كتاب الصلح: ولا يجوز بيع الجلجلان بالشبرق الى أجل ، ولا يدا بيد وفسر الأصحاب وأهل اللغة الجلجلان بالسمسم وقال الجوهري انه تمسرة الكزبرة ، وقال أبو الغوث هو السمسم في قشره قبل أن يحصد ، وأما الشبرق فقال ابن فارس: انه نبت وقال الجوهري: وهو رطب الضريع .

(فسرع) اذا بيع العصير بالعصير ، فالمعتبر في معياره الكيل ، جزم به المحاملي والشيخ أبو محمد والرافعي والنووي .

(فسوع) قول المصنف رحمه الله : (اذا لم تنعقد أجزاؤه) يفهم أنه اذا حمى بالنار اللطيفة بحيث لا تنعقد أجزاؤه ، يجوز بيع بعضه ببعض .

قال المصنف رحه الله تعالى

(ويجوز بيع الشبرج بالشيرج ، ومن اصحابنا من قال : لا يجوز ، لانه يخالطه الماء والملح ، وذلك يمنع التماثل ، فمنع المقد والمذهب الأول ، لأنه يدخر على جهته ، فجاز بيع بعضه ببعض كالعصي ، واما الماء والملح فانه يحصل في الكسب ولا ينعصر لانه لو انعصر في الشيرج لبان عليه) .

(الشرح) الشيرج بكسر الشين (١) والكسب •

اما حكم المسالة فهو كما ذكره المصنف والقائل من أصحابنا بأنه لا يجوز أبو اسحق المروزى وأبو على ابن أبى هريرة ، نقله الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب ونصر المقدسى عن الأول ، والمحاملى عن الثانى ، لما ذكره المصنف ، وبينوا ذلك بأن الماء لو كان المصنف ، ورد الأصحاب عليه بما ذكره المصنف ، وبينوا ذلك بأن الماء لو كان باقيا فيه لرسب الى قرار الظرف الذي يكون فيه الدهن ، ولا يصح بقاء الملح بين أجزاء الدهن ، وصرح القاضى أبو الطيب بأن الجواز هو المذهب المنصوص عليه ، وجزم به جماعة منهم صاحب التهذيب ، ثم ان المخالف ابن أبى هريرة أو غيره خصص الخلاف فى ذلك بالشيرج دون غيره من الأدهان الأنه رأى أن المعنى المذكور الذى علل به ليس فى بقية الأدهان ، قال الامام : تخصيص هذا بالشيرج لا معنى له قال الشافعى رضى الله عنه فى الأم : ولا يجوز الا نىء بنىء فان كان منه شىء لا يعصر الا مشوبا بغيره لم يجز أن يباع صنفه مثلا بمثل ، لأنه لا يدرى ما حظ المشوب من حظ الشىء للبيع بعينه الذى لا يحل الفضل فى بعضه على بعض ، والصحيح باتفاق الأصحاب بعينه الذى لا يحل الفضل فى بعضه على بعض ، والصحيح باتفاق الأصحاب الجواز ، وممن صححه نصر المقدسى .

(فسرع) قال الامام : لو اعتصر من اللحم ماؤه وتبقى من اللحم مالا ينعصر بفعلنا فالكل جنس واحد ، وليس كالدهن والكسب ، فانا نعلم أن في السمسم دهناً وتفلا (٢) في الخلقة ، واللحم كله في الخلقة شيء واحد .

 ⁽۱) بياض يالأصل قحرد (ش) قلت : والسقط (ونتح الراء وهو زيت السمسم والكسب هو النفل المترسب من عصارة اللهن) وهو بضم الكاف وأسكان السين والسمه النفل والكسب.

⁽٢) تفل كل شيء حثالته وهو التخين الذي يبقي أسفل الصافي (ط) .

- (فسرع) جعل القاضى حسين دهن السمسم مكيلا ، لأنه يستخرج من أصل مكيل ، وتبعه على ذلك صاحب التهذيب ، وكذلك السمن ، وما نعرض لكلام الشافعى فى مسألة السمن فانه يقتضى فيهما خلاف ما قاله .
- (فسرع) بيع دهن السمسم بدهن الجوز واللوز متفاضلا ، ينبنى على أن الأدهان جنس أو أجناس ، قاله القاضى حسين ، وهو ظاهر ، لكنى أردت أن أنبه على ذلك لأنه قد يتوهم أن الدهن اختص باسم الشيرج والله أعلم وجزم فى التهذيب فى ذلك بالجواز لأنه لم يفرع الاعلى أن الأدهان أجناس •
- (فسرع) لا يجوز بيع النسيرج بالكسب، قاله ابن الصباغ فى الشامل، وسيأتى الفرق بينه وبين بيع السمن بالمخيض، وقال البغوى فى التهذيب: يجوز بيع دهن السمسم بكسبه متفاضلين، لأنهما جنسان، وكذلك قال الفورانى: يجوز بيع الدهن بالكسب، لأنهما جنسان، وكذلك الامام فان كسب السمسم يخالف جنس دهنه وفاقا، كما يخالف المخيض السمن، وكذلك الرويانى فى البحر مع تعرضه للخلاف، فقال: يجوز بيع الدهن والكسب، لأنهما جنسان، وقال بعض أصحابنا: لا يجوز، لأنها لا تنفرد عن الدهن وان قل، فان كان فيها دهن، فلا يجوز، وان لم يبق فيها الدهن فعلى ما ذكرنا يجوز، وابن الرفعة حكى عن ابن أبى هريرة وجها في منع بيع كسب السمسم بالشيرج، وأنه لا يطرد فى غيره من الأدهان مع كسبه واستبعده الأصحاب، وقال صاحب التتمة: لا يجوز بيع الجوز بيالكسب ولا بالدهن وبيع الدهن وبيع الدهن وبيع الدهن وبيع الدهن وبيع الدهن وبيع اللهن وبيع الدهن وبيع الدهن وبيع الدهن والكسب جائز،
- (فسروع) شرط جواز بيع الشيرج بالشيرج آن لا يكون مغليا ، فلو أغلى بالنار لم يجز بيعه بمثله ولا بالنيء ، وكذلك الزيت لا يباع منه المغلى , بمثله ولا بالنيء ، ويباع الزيت النيء بالشيرج المطبوخ يدا بيد ، وصرح بذلك الصيمرى .
 - (قسرع) قال الرافعي : الأدهان المطيبة كدهن الورد والبنفسيج والنيلوفر كلها مستخرجة من السمسيم، فاذا قلنا : يجرى الربا فيها ، جاز بيع

مضها ببعض اذا ربى السمسم فيها ، ثم استخرج دهنه وان استخرج الدهن ثم طرحت أوراقها فيه لم يجز .

- (فسروع) لا يجوز بيع طحين السمسم وغيره من الحبوب التي يتخذ منها الأدهان بطحينها ، وعبر الفوراني عن ذلك بعبارة أبين فقال : السمسم المدقوق بالسمسم المدقوق لا يجوز ، كالدقيق بالدقيق فهذا والله أعلم مرادهم بطحين السمسم ، وليس المراد الطحينة ، وان كان ذلك أيضا لا يجوز كبيع الدقيق بالدقيق ، قاله الرافعي ، وهي قبل ذلك في حالة كونها حبوباً كالأقوات .
- (فسوع) يجوز بيع كسب السمسم بكسب السمسم وزنا ، ان لم يكن فيه خلط ، فان كان فيه خلط لم يجز قاله البغوى والرافعى (قلت) أما اذا كان جافاً فظاهر وأما اذا كان رطباً فان كان ما فيه من الدهن مانعا من التماثل لم يجز وان كان غير مانع من التماثل يجوز وأما كون المعيار فيسه الوزن فيمكره على ما أصلوه من أن ما استخرج من مكيل فهو مكيل ، الاأن يقال : ان ذلك لا يمكن كيله وانه يتجافى فى المكيال .
- (فسرع) ويجوز بيع العصير بخل الخمر ، لأنهما يتمساويان وانما اختلفا من حيث الحموضة والحلاوة ، فلا يمنع البيع كالتمر الطيب بالتمسر غير الطيب ، قاله ابن الصباغ وخالف القاضى حسين فجزم بالمنع ، وقد وقع في نسخة من نسخ المهذب هذه المسألة ولم تثبت في أكثرها وكتب في النسخة التي هي فيها أنها زيادة .

فاتسمة الملح مؤنثة تصغيرها مليحة قاله يعقوب بن السكيت في كتابه ونقلته منه •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز بيع خل الخمر بخل الخمر ، لانه يدخر على جهته فجاز بيع بعضه بيمض ، كالزبيب ، الزبيب ، ولا يجوز بيع خل الخمر بخل الزبيب ، لأن في خل الزبيب ماء ، وذلك يمنع من تماثل الخلين ، ولا يجوز بيع خل الزبيب بخل

الزبيب ، ولا بيع خل التعر بخل التعر ، لانا ان قلنا : ان الماء فيه ربا لم يجز للجهل بتماثل الماءين والجهل بتماثل الخلين ، وان قلنا : لا ربا في الماء لم يجز للجهل بتماثل الخلين ، وان باع خل الزبيب بخل التعر فان قلنا : ان في الماء ربا لم يجز للجهل بتماثل الماء فيهما ، وان قلنا : لا ربا في الماء جاز ، لانهما جنسان ، فجاز بيع احدهما بالآخر مع الجهل بالقيدار كالتمر بالزبيب ، والله اعلم) .

(الشرح) الكلام في الخلول يشتمل على مسائل ، ذكر المصنف منها خمس مسائل ، ونقدم عليها أمورا (أحدها) أن الخلول أجناس على المشهور ، وحكى الماوردي عن ابن أبي هريرة أنه كان يخرج قولا أنها جنس واحد ، وامتنع سائر الأصحاب من تخريج هذا القول ، وقد تقدم عن الشيخ أبي حامد أنه غلط القائل بذلك ، والمشهور القطع بأنها أجناس ، والتفريع في هذه المسائل على هذا ، وأما اذا فرعنا على أنها جنس واحد فلا حاجة الى تعداد المسائل ، بل كل خلين فيهما أو في أحدهما ماء لا يجوز بيع أحدهما بالآخر ، والأصحاب انما فرعوا على المشهور ،

(الأمر الثانى) أن الخل يتخذ من العنب والزبيب والتمر فهو ثلاثة ، فاذا أخذت كل صنف مع مثله ومع قسيمه كانت الصور ستاً: خل العنب بخل العنب وخل العنب بخل التمر ، وخل التمر ، وخل التمر ، ذكر المصنف بخل الزبيب ، وخل الزبيب بخل التمر ، وخل التمر بخل التمر ، ذكر المصنف منها خمساً ، وترك خل العنب بخل التمر ، وزاد الرافعى فى الخلول خل الرطب ، فصارت للخلول أربعة ، والصور الحاصلة من تركيبها عشرة ، الست المذكورة وأربع من خل الرطب بخل الرطب ، وبخل العنب والزبيب والتمر ، وليست الخلول منحصرة ، بل يتخذ الخل أيضاً من القصب ، كما ذكره الشافعى ، ومن الجميز ومن البسر ومسن غير ذلك ، فتأتى الصدور أضعاف هذه ، وطريقك فى عدها وترتيبها أن تأخذ كل واحد مع نفسه ومع ما بعده ، ولكن لا يتعلق بها غرض ، والمقصود حاصل من معرفة الحكم فى خل العنب والزبيب والتمر ، ونسبة الرطب الى التمر كنسبة الزبيب الى العنب خل العنب والزبيب والتمر ، ونسبة الرطب الى التمر كنسبة الزبيب الى العنب

الجميز الى كل منهما كنسبة العنب الى التمر ، فلا حاجة الى تكثير الصور ، ونشرح ما ذكروه خاصة ، والخل فى اللغة كل ما حمض من عصير العنب وغيره ، قاله ابن سيده .

(الأمر (١) الثالث) أن التمر والرطب جنس واحمد ، والعنب والزبيب جنس واحد ، وأن الماء هل يجرى فيه الربا ؟ فيه وجهان •

(المسألة الأولى) بيع خل الخمر جائز اتفاقاً ، قال الشافعى فى المختصر : ولا بأس بخل العنب مثلا بمثل ، ومعن نص على أنه لا خلاف فيه الشيخ أبو حامد ، وجزم به القاضى أبو الطيب والمحاملي والماوردى من العراقيين والشيخ أبو محمد والرافعي وغيرهم ، لأنه لا ماء فيه ، وليس له غاية يبس يقع فيها التفاوت ، وقيد الفوراني وابن داود وغيرهما ذلك بألا يكون فى واحد منهما ماء وذلك صحيح لابد منه ، وانما سكت أكثر الأصحاب عنه ، لأن الغالب فى خل العنب أنه لا ماء فيه ، وقد يعمد فى بعض الأوقات ليسرع تخلله فلذلك التقييد حسن والاطلاق محمول على الغالب ، قال الأصحاب : وللعنب حالتان للادخار (احداهما) أن يصير زبيباً (والأخرى) أن يصير خلا .

(المسألة الثانية) بيع خل الخمر بخل الزبيب لا يجوز ، كذلك قال المصنف والشيخ أبو حامد وأبو الطيب والمحاملي والماوردي ، وذلك واضح، لأن الزبيب من جنس العنب ، والزبيب ماء ، فكأنه باع عنباً بعنب وماء ، وذلك لا يجوز لانتفاء التماثل ومع ذلك لا يحتاج الى التعليل بقاعدة مد عجوة .

(المسألة الثالثة) بيع خل الخمر بخل التمر ، ولم يذكره المصنف ، وليس هو مثل بيع خل الخمر بخل الزبيب ، لأن التمر والعنب جنسان مختلفان ، وقد نص الشافعي رضى الله عنه في الأم والأصحاب على جوازه ، قال الشافعي

⁽۱) آخر الأمور التي قسمها الشارح بين يدى المسائل التي ذكرها المصنف وأوضحها الشارح بعد ذلك (ق) .

فى باب بيع الأجل: ولا بأس بخل العنب بخل التمر وخل القصب لأن أصوله مختلفة ، فلا بأس بالفضل فى بعضه ببعض ، وممن جزم بالجواز فيه الشيخ أبو حامد والمحاملي والشسيخ أبو محمد والرافعي ، فان خل العنب لا ماء فيه وخل التمر وان كان فيه ماء فهو جنس آخر ، وقد علمت أن التفريع على أن الخلول أجناس ، ونقل العبدري عن مالك أن خل العنب وخل التمر جنس واحد ، كالقول الغريب عندنا ، فكأنه باع عنباً بتمر وماء ، وهو جائز ، وسيأتي في خل الزبيب بخل التمر طريقة عن البغوى انه يتخرج على الجمع بين مختلفي الحكم وقياسه أن يأتي ههنا وسأتكلم عليها ان شاء الله تعالى .

(المسألة الرابعة والخامسة) بيع خل الزبيب بخل الزبيب، وخل التمر لا يجوز، قال الشافعي في المختصر: وأما خل الزبيب فلا خير في بعه بعض، مثلا بعثل، من قبل أن الماء يقل فيه ويكثر، وهذا تنبيه على الثانية التي ذكرها المصنف ، وممن صرح بحكم المسألتين كما ذكره المصنف الشانية التي ذكرها المصنف ، وممن صرح بحكم المسألتين كما ذكره المصنف الشيخ أبو حامد حكماً وتعليلا ، والقاضي أبو الطيب والماوردي والشيخ أبو محمد والقاضي حسين والرافعي ، ولا خلاف في ذلك أيضا ، سواء قلنا : الماء ربوي أولا ، لأن الجنس متحد والماثلة فيه مجهولة ، وكذلك خل الرطب بخل الرطب بخل الرطب ، لأنه لا يصلح الا بالماء ، وليس كغل العنب ، ومعن صرح بذلك الماوردي ، وهي المسألة السادسة لكن الشيخ أبا محمد في السلسلة جزم بالجواز في خل الرطب بخل الرطب ، وكذلك الرافعي والقاضي حسين، وينبغي أن يحمل ذلك على ما اذا لم يكن فيه ماء ، فليس هذا اختلافا ، بل كان خل الرطب بغير ماء ، وان أمكن كما قال أبو محمد ، وصار كخل العنب ، وان كان فيه ماء فالأمر كما قال الرافعي والماوردي .

(المسألة السابعة والثامنة) خل الزبيب بخل التمر جزم الصيمرى بجوازه والمشهور ما ذكره المصنف حكما وبناء ، وممن ذكره كذلك الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والمحاملي والماوردي وابن الصباغ مسن العراقيين ، والشيخ أبو محمد والقاضى حسين وعلله المحاملي بما علله به المصنف ، وعلله الشيخ أبو حامد بأنه بيم ماء وشيء بماء وشيء .

(فان قلت:) تعليل الشيخ أبي حامد ظاهر، وأما تعليل المصنف بالجهل بتماثل الماءين فانه يوهم أن الماءين لو كانا معلومي التساوى صح، وليس كذلك، فان التفريع على أن الماء ربوى فلا يجوز لقاعدة مد عجوة، فلو علل بما علل به الشيخ أبو حامد كان أولى، على أن هذا السؤال وارد عليهما في المسألة الرابعة والخامسة، وهذا السيؤال الملقب في علم النظر بعدم التأثير، وهو أن يوجد الحكم بدون الوصف المدعى علة (قلت:) بل مافعله المصنف أولى لأن الجهل بالماثلة هي العلة المعتبرة في البطلان المجمع عليها، وقاعدة مد عجوة انما بطلت عند من يقول بها لا (۱) كما تقدم بيانه (فاما) أن يقول بذلك فلا يرد السؤال (واما) أن يعترف بوروده فجوابه أن التأثير النظر، وقياس العلة، أما في قياس الدلالة فلا، كما أن ذلك مقرر في علم النظر، وقياس الدلالة الذي لا يدعى فيه أن الحكم ثبت بذلك الوصف، النظر، وقياس الدلالة الذي لا يدعى فيه أن الحكم ثبت بذلك الوصف، في القليل، فالأولى دفع السؤال بما نبهت عليه أولا، أو نقول: أن ذلك موال على العكس، وهو وجود مثل الحكم بعلة أخرى، وذلك غير قادح، ويمنع سؤال العكس، وهو وجود مثل الحكم بعلة أخرى، وذلك غير قادح، ويمنع مئة أنه من باب عدم التأثير والله أعلم،

وهذه الطريقة التى سلكها المصنف من البناء هى الصحيحة من المذهب و قال الشيخ أبو حامد: وقد قيل شيء عن هذا ، وليس بشيء ، قال : يعنى ذلك القائل ، وقول الشافعي ههنا : فاذا اختلف الجنسان فلا بأس ، يقتضى أن لا ربا في الماء لأنه لم يفصل ، والا فليس أن يكون فيه الربا لأنه مطعوم ، وقول المصنف رحمه الله تعالى : (وان قلنا : لا ربا في الماء جاز) الى آخره ، هكذا صرح به الجمهور واقتضاه كلام الرافعي ، قال النووي : وقيل : فيه القولان في الجمع بين مختلفي الحكم ، لأن الخلين يشترط فيهما التقابض في المجلس ، بخلاف الماءين ، وممن ذكر هذا الطريق البغوي في كتابه التعليق في شرح مختصر المزنى ، وهذا الطريق هو الصواب ، ولعمل الأصحاب في شرح مختلفي الحكم والله أعلم، اقتصروا على أصح القولين ، وهو أنه يجوز جمع مختلفي الحكم والله أعلم، هذا كلام البغوي .

⁽١) بياض بالأصل فحرد (ش) قلت : ولعل السقط (لا على ثبوت اللجهل بالماثلة) (ط)

(قلت) وقد تقدم نص الشافعي على جواز خل العنب بخل التمر، وفيه الماء، وهو يعضد جزم الجمهور بالجواز هنا، لأنه لا فرق بين أن يكون الماء في الطرفين أو في أحدهما، فاما أن يكون ذلك تفريعاً على الصحيح في الجمع بين مختلفي الحكم كما قال النووى، واما أن يقال: ان الخلاف يجوز، قاله الشيخ أبو محمد والرافعي.

(المسألة التاسعة) خل الرطب بخل التمر لا يجوز ، لأن فيهما ماء يمنع التماثل ، هكذا علله الماوردى ولا جفاء به • وذكر الرافعى مسألة خل العنب وخل الرطب بخل التمر ، وحكم بعدم الجواز فيهما ، وعلل بأن فى أحدهما ماء ، ومراده بذلك خل العنب بخل الزبيب ، وأهمل تعليل الثانية ، فربما يطالعه من لا خبرة له فيظن أن ذلك عائد اليهما • وأن خل الرطب لا ماء فيه وليس ذلك مراده لأنه لو كان كذلك لجاز خل الرطب بخل الرطب ، الا أن يلاخظ ما قاله الشيخ أبو محمد ، وبالجملة فالأحكام التى ذكرها الرافعى انما تتم اذا فرض خل الرطب فيه ماء ، والتى ذكرها الشيخ أبو محمد على انه فيه ماء فليعلم ذلك •

(المسألة العاشرة) خل الرطب بخل العنب قال القاضى حسين: لا خلاف أنه يجوز متساويا ، وهل يجوز متفاضلا أو لا ؟ ينبنى على أن الخلول جنس أو أجناس ، وفيه قولان (قلت:) قوله: انه يجوز متساويا محمول على أن خل الرطب لا ماء فيه ،أو أنه لم يلاحظ الجمع بين مختلفى الحكم ، والمنع من التفاضل خلاف النص فى خل العنب بخل التمر ، فان الشافعى رضى الله عنه نص على جواز التفاضل فيه ، وقال الفورانى: له ثلاثة أحسوال: (احداها) أن لا يكون فى واحد منهما ماء فيصح (الثانية) اذا كان فى أحدهما ماء فيصح أيضا (الثالثة) اذا كان فى النه هل فى الماء ربا أم لا ؟ (ان قلنا) فيه ربا لا يصلح (قلت:) وهذا التفصيل حسن، ولم يلاحظ الجمع بين مختلفى الحكم ، وما ذكرته من البحث مع الفورانى فى التخريج على الجمع بين مختلفى الحكم ، وما ذكرته من البحث مع الفورانى فى التخريج على الجمع بين مختلفى الحكم ، وما ذكرته من البحث مرموزا اليه فى كلام الامام ، قال فى آخر الكلام فى الخلول: وفى الماء وكونه مرموزا اليه فى كلام الامام ، قال فى آخر الكلام فى الخلول: وفى الماء وكونه

غير مقصود اشكال سنشرحة فى باب الألبان ، وممن ذكر خل الرطب بخل الرطب بخل الرطب لا يجوز الروياني ، لكنه بعد ذلك قال: وان لم يكن فيهما ماء يجوز .

(المسألة الحادية عشرة) خل الرطب بعض الزبيب يجوز ، قاله الشيخ أبو محمد والرافعي والبعوى ، قال الرافعي : يجوز ، لأن الماء في أحد الظرفين ، والمماثلة بين الخلين غير معتبرة ، تفريعا على الصحيح في أنها بنسان (قلت :) والصحيح خلافه ، وقياس كلام البغوى والنووى أن تأتى تلك الطريقة أيضا هنا ، والله أعلم ، فأما الشيخ أبو محمد فانه يلاحظ أنه لا ماء في خل الرطب كما تقدم فلا يتجه عنده (۱) أن يكون ذلك عنده كخل التمر بخل العنب حتى يأتى فيه البحث السابق في الجمع بين مختلفي الحكم ، انما هو اذا جمع بين عينين مستقلتين ، حتى يكون ذلك كالعقدين ، فرتب الما هو اذا جمع بين عقدين مختلفي على كل منهما مقتضاه ، وكذلك يقول الأصحاب : جمع بين عقدين مختلفي الحكم انما الخل الذي فيه الماء فهو كعين واحدة ، ولو أفردنا ما فيه من الماء بحكم وما فيه من الخل بحكم لزمه بطلان العقد لأن كلا منهما مجهول ، وفي سائر صور الجمع بين مختلفي الحكم يوزع الثمن عليهما ، وبعطي كل واحد حكمه ، وههنا لا يمكن القول بأن بعض الثمن في مقابلة الماء وحده ، وبعضه في مقابلة الخل ، بل كل جرء من الثمن مقابل بكل جزء من مجموع وبعضه في مقابلة الخل ، بل كل جرء من الثمن مقابل بكل جزء من مجموع الخل المركب من الماء وغيره .

ويؤول ذلك أنه لو اشترى ربويا رأى بعضه ولم ير بعضه فيه طريقان (أحدهما) القطع بالبطلان (والثانى) فيه قولا بيع الغائب ، ولم يخرجوه على قولى الجمع بين مختلفى الحكم ، قال الشيخ أبو محمد فى السلسلة : لا يجتمل تخريج القولين فى هذه المسألة ، لأن المشترى اذا رأى بعض الثوب ولم ير بعضه فحكم ما رأى أن العقد فيه (٢) الخيار فيه ثابت ، فربما يختار فسخ المبيع فيما لم يرد اجازته فيما رأى ، فيحتاج الى قطع الثوب وفى ذلك اللف لما ليس من ماله والله أعلم ،

⁽۱) بياض بالأصل فحرد (ش) قلت ولمل السقط (المتماثل أو أن يكون الغ) (ط)
(۲) بياض بالأصل فحرد (ش) قلت : ويمكن أن تكون المبارة أن المقد فيه صحيح ولكن الخباد الغ (ط) .

وقد تقدم بحث فى خل التمر بخل الزبيب وخل العنب ، عند الكلام فى يع المشوب بالمشوب فليطالع هناك فى الدراهم المغشوشة ان شاء الله تعالى ، وفى تعليق أبى على الطبرى والقاضى حسين أنه اذا قلنا : لا ربا فى الماء قولان فى ذلك (أصحهما) الجواز ، ولكنهما ليسا القولين فى الجمع بين مختلفى الحكم ، بل هما القولان المشهور والغريب فى أن الخلول جنس أو أجناس والمصنف وأكثر الأصحاب انما تكلموا فى ذلك تفريعاً على المصروف أن الخلول أجناس ، وضابط هذا الباب أنكل خلين اما أن يكون فيهما الماء أو لا يكون فيهما ، أو يكون فى أحدهما فان كان فيهما الماء فان كانا جنسا واحداً لم يجز قطعاً ، كخل الزبيب بخل الزبيب ، وان كانا جنسين كخل التمر بخل الزبيب لم يجز على الأصح ،

وان لم يكن فيهما ماء _ وهما من جنس واحد _ جاز قطعاً مثلا بمثل يدا يبد كخل العنب بخل العنب ، وان كانا جنسين جاز متفاضلين قطعاً يدا بيد كخل العنب بخل العنب وان كان فى أحدهما ، فان كانا فى جنس واحد لم يجز كخل العنب بخل الزبيب ، وان كانا جنسين جازمتماثلا ومتفاضلا بشرط التقابض ، كخل العنب بخل التمر على المشهور ، خلافا لمطريقة البغوى، وكل مسائل هذا الفصل مجزوم بها على المشهور ، الا اذا كانا من جنسين ، وفيهما الماء ، كخل التمر بخل الزبيب ، والله أعلم .

وليس فى المسائل العشر مسألة جائزة قطعاً فى الجنس الواحد الا خل العنب بخل العنب ، وبقية ذلك العنب بخل العنب ، ولا فى الجنسين الا خل الرطب بخل العنب ، وبقية ذلك اما ممتنع قطعاً فى الجنس الواحد اذا كان فيه ماء ، واما مختلف فيه فى الجنسين اذا كان فيهما أو فى أحدهما ماء ، وان شئت لخصته فقلت : كل خلين لا ماء فى واحد منهما فيجوز بيع آحدهما متماثلا فى الجنس ، وكل خلين فيهما الماء لا يجوز بيع أحدهما بالآخر ومتفاضلا فى الجنس ، وكل خلين فيهما الماء لا يجوز بيع أحدهما الماء المجنس ، وكل خلين فى أحدهما الماء لا يجوز بيع أحدهما بالآخر ان اتحد الجنس قطعاً ويجوز ان اختلف على المنص ، وكلها يشترط فيها التقابض فى المجلس ، والله أعلم .

(فسوع) المعيار فى الخل السكيل ، قاله القساضى حسسين والرافعى وغيرهما ، وعلله القاضى حسين بأنه يستخرج من أصل مكيل .

(تنبيه) جميع ما تقدم فى الخلول التى فيها ما تفرع على الصحيح المشهور أن الماء المحرز فى الاناء مملوك ، وهذا الذى قطع به الماوردى ، ولنا وجه مذكور فى باب احياء الموات أنه لا يملك ، وان أخذ فى اناء ، وقد صرح الأصحاب بأن الماء على ذلك الوجه لا يجوز منعه ، فعلى هذا كيف يرد البيع على الخل ؟ وهو مركب من مملوك وغير مملوك ؟ والذى يتجه تفريعاً على هذا الوجه امتناع بيع الخل الذى فيه الماء ، لأنه لا يمكن أن يرد العقد على المجميع لعدم الملك ، ولا على المملوك منه ، ويكون الماء مباحاً لعدم تميزه والعلم به ، ولكن لما كان هذا الوجه ضعيفاً فى النقل لم يفرعوا عليه ،

(فحسوع) قال الشافعي رضي الله عنه في الأم بعد ذكر الخلول : وبيع بعضها ببعض والنبيذ الذي لا يسكر مثل الخل .

(ف مع) يجوز بيع خل العنب بعصيره ، لأنه لا ينقص اذا صار خلا ، فهما فى حال الادخار ، قاله ابن الصباغ والرويانى ، وخالف فى ذلك القاضى حسين ، فجزم بالمنع ، وحكاه الرويانى وجها وينبغى أن يكون على قول القاضى حسين فى أن بيع العصير بالعصير لا يجوز فيكون أحدهما على حاله ، والآخر ليس على حالة الادخار عند ه، وقد علل صاحب البحر الوجه المذكور بذلك ، وذكر الامام عن شيخه الوجهين فى عصير أنعنب وخله (أحدهما) بذلك ، وذكر الامام عن شيخه الوجهين فى عصير أنعنب وخله (أحدهما) أنهما جنسان ، وهو الظاهر عندى لافراط التفاوت فى الاسمول والصفة والمقصود ، والشىء لا يكون مأكولا ، فلا يكون ربويا ، فاذا كان تحول الصفات يؤثر هذا الثأثير جاز أن يؤثر فى اختلاف الأجناس ،

(قلت) وهذا ليس بجيد ، وقد بحثت معه فى ذلك فى مسألة بيع الرطب بالتمر ، وبينت أن العصير والخل جنس واحد ، وقد تابع الامام فى ذلك القاضى فى الذخائر ، ويوافقه الوجه الذى حكاه المتولى أنه يجوز بيع الخل بالدبس ،

وأنه لا تعتبر المماثلة بينهما ، وقد تقدم التعرض لذلك عند الكلام على يبع المطبوخ بالنيء ·

(فحم ع) لا يجوز خل التمر بالتمر ، ولا خل عنب بعنب ، نص عليه فى البويطى ، وقال : ولا كل شىء بشىء يخرج من أصله ، وكذلك قال ابن الصباغ لا يجوز بيع العنب بخله ، ولا بعصيره • قال القاضى حسين : وكذلك بيع الرطب بما يتخذ منه من الخل والعصير والدبس والشيرج والناطف وغيره لا يجوز •

(فسع) بيع الرطب بخل العنب أو بعصير العنب ، أو بيع العنب بخل الرطب أو بدبس الرطب ، قال القاضى حسين : الصحيح أنه يجوز (قلت :) وما أشار اليه من الخلاف بعيد جدا ، ولا يمكن أن يكون هو القائل بأن الخلول جنس واحد ، فان ذاك لاشتراكها في الاسم ، والرطب وخل العنب لاشتراك بينهما ، ولا أحدهما مستخرج من الآخر ، فينبغى القطع بالجواز ، وكذلك في العنب بخل الرطب الا أن يكون فيه ماء ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز بيع شاة في ضرعها لبن بلبن شاة ، لأن اللبن يدخل في البيع ، ويقابله قسط من الثمن ، والدليل عليه ان النبى صلى الله عليه وسلم جعل في مقابلة لبن المصراة صاعاً من تمر ، ولأن اللبن في الضرع كاللبن في الاناء ، والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم : ((لا يحلبن أحدكم شاة غيره بفير اذنه ، أيحب أحدكم أن تؤتى خزانته فينتثل ما فيها ؟)) فجمل اللبن كالمال في الخزانة ، فصاد كما لو باع لبنا وشاة بلبن) .

(الشرح) الحديث المذكور الذي فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل فى مقابلة لبن المصراة صاعاً من تمر لم أجده بهذا اللفظ صريحاً ، ولكنه يشير به الى الحديث المشهور الذي سنذكره ان شاء الله تعالى فى باب بيع المصراة وهو متفق عليه ، وله ألفاظ ورد بها أقربها الى المعنى الذي ذكره المصنف هنا قوله صلى الله عليه وصلم : « فان رضيها أمسكها ، وان سخطها ففي حابتها صاع من تمر » رواه البخارى ، وهو يغيد مقصود المصنف فان

فوله (قى طبتها) ظاهر قى مقابلة اللبن ، والحديث الآخر حديث صحيح آخرجه البخارى وغيره من حديث ابن عمر رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لا يحلبن أحد ماشية امرىء الا باذنه أيحب أحدكم أن تؤتى مشربته فتكسر خزانته ، فينتثل طعامه ؟ فانسا يخرز لهم ضروع مواشيهم لطعامهم ، فلا يحلبن أحد ماشية أحد الا باذنه » •

وقوله ينتثل أى يستخرج وهو بياء مثناه من تحت مضمومة ثم نون ساكنة ثم تاء مثناة من فوق ثم ثاء مثلثة مفتوحتين يقال: نثل مافى كنائنه اذا صبها ونثرها وقد نثلت البئر نثلا واتثلتها اذا استخرجت ترابها ، وروى ينتقل بالقاف بدل الثاء المثلثة أى يذهب وينقل عن الضرع ، والروايه الأولى أكثر وأشهر وهى لتى فسرها آهل الغريب والمشربة بضم الراء وفتحه الغرفة وجمعها مشارب ، وقول المصنف: شاة أحدكم ان لفظ الشاة لم أجده في شيء من الروايات .

الها حكم المسالة نص عليه النافعى رضى الله عنه ، قال فى المختصر والام . ولا خير فى شاة قيها لبن يقدر على حلبه بلبن من قبل أن فى الشاة لبنآ لا أدرى لم حصته من الثمن الذى اشتريته به نقداً ؟ وان كان نسيئة فهو آفسد للبيع ، وقد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم للبن التصرية بدلا ، وانما اللبن فى الضرع كالجوز واللوز المبيع فى قشره ، يستخرجه صاحبه اذا شاء . وليس كالولد لا يقدر على استخراجه ، هذا لفظ المختصر ، وقال فى الأم . ولا باس بلبن شاة يدا بيد ، ونسيئة ، اذا كان أحدهما نقداً ، والدين منهما موصوف فى الدمه ، وصرح فى مواضع من الأم بجواز ذلك نقداً والدين منهما ثم قال : فان قال قائل : كيف اخترت لبن الشاة بالشاة وقدمها (١) لبن ، فيقال: الشاة تفسها لا ربا فيها ، انما تؤكل بعد الذبح أو السلخ أو الطبخ أو الناة تفسها لا ربا فيها ، انما تؤكل بعد الذبح أو السلخ أو الطبخ أو الناة تفسها لا ربا فيها ، انما تؤكل بعد الذبح أو السلخ أو الطبخ أو الطبخ أو الناة تفسها لا ربا فيها ، انما تؤكل بعد الذبح أو السلخ أو الطبخ أو الطبخ أو الناة تفسها الا ربا فيها ، انما تؤكل بعد الذبح أو السلخ أو الطبخ أو الطبخ أو الناة تفسها الا ربا فيها ، انما تؤكل بعد الذبح أو السلخ أو الطبخ أو الناة التى فى ضرعها لبن بلبن وقد اتفق الأصحاب على هذين الحكمين وأن بيع الشاة التى فى ضرعها لبن بلبن وقد اتفق الأصحاب على هذين الحكمين وأن بيع الشاة التى فى ضرعها لبن بلبن

⁽۱) كلا بالأصل (ش) وأظن في العبارة تصحيفا من النساخ لكلمة (وفوقها) او في ضرهها والله أعلم .

شاة باطل كما قرره الشافعي رضي الله عنه ، من أن اللبن الذي ف الضرع يقابله قسط من الثمن •

قال القاضى أبو الطيب: قولا واحداً وان كان فى الحمل قولان بدليل خبر المصراة ولولا أن اللبن يتقسط عليه الثمن لما ألزمه رد بدله كما لو اشترى نخلة فأثمرت فى يده ، أو شاة فحملت وولدت ثم ردها ، ولأن ما فى الضرع مثل ما فى الخزانة بدليل الحديث الذى ذكره المصنف ، وهذا الذى ذكرناه من أن اللبن يقابله قسط من الثمن هو المنصوص المشهور الذى قطع به الأصحاب ههنا ، وسيأتى فى باب المصراة ذكر وجه فيه ، والكلام عليه هناك ، ومسع هذا فلا خلاف فى امتناع بيع الشاة اللبون باللبن والله أعلم ،

قال الأصحاب: فوجب أنه لا يصح بيع شاة فى ضرعها لبن أصلا ، لأن اللبن مجهول كما لو ضم الى الشاة لبناً مغطى ، فالجواب أنه ان لم يجز البيع هناك لأن كلا من الشاة واللبن المضموم اليها مقصود بالبيع ، واللبن فى الضرع تابع ، وان كان له قسط من الثمن بدليل دخوله اذا أطلق البيع فى الشاة ، ويعتفر فى التابع ما لا يغتفر فى غيره ، ولذلك صحح بيعه كاساس الحائط ورءوس الجذوع وطى البئر ونحو ذلك ، ولا يلزم من جعله تابعاً فى انتفاء الربا ، كالثمرة قبل بدو الصلاح اذا بيعت مع أصلها تابعة من غير شرط القطع جاز ، ولو باع نخلة مثمرة بتمر لم يصح ، فكان ربا ، فتبعت فى انتفاء الغرر ولم تتبع فى انتفاء الربا ،

قال القاضى حسين : ولأن اللبن مما يجرى فيه الربا ، وان كان متصلا بالحيوان ولا يشبه الحمل لأن الحمل لا يمكن استخراجه متى شاء ، والفرق بين اللبن والحمل على أحد القولين القائل بأنه ليس له قسط من الثمن أن اللبن مقدور على تناوله بخلاف الحمل ، فأشبه الجوز واللوز فى قشره ، وجوز أبو حنيفة رضى الله عنه بيع الشاة ذات اللبن باللبن ، قال الشيخ أبو حامد وأبو الطيب والمحاملى : وهكذا الحكم اذا ذبحت هذه الشاة التى فيها لبن ثم بيعت بلبن ، وهو أفسد ، لأنه بيع لحم ولبن بلبن ، ولسو باع الشاة التى فى ضرعها لبن بلبن ابل ونحوه من غير لبن الغنم (فان قلنة :) ان

الألبان صنف واحد لم يجز (وان قلنا:) أصناف جاز ، قال الشيخ أبو حامد وأبو الطيب وابن الصباغ وغيرهم: فعلى هذا الصحيح الجواز ، لأن الصحيح أنها أجناس ، ولم يذكر الصيمرى فى شرح الكفاية غيره ، ولذلك احترز المصنف فى قوله: بلبن الشاة ، فانه اذا باع الشاة التى فى ضرعها لبن مسن غير جنسها وقلنا: ان الألبان أجناس قال المحاملى: فيكون بمنزلة أن يبيع طعاماً ربوياً بشعير ، فيصح البيع ، يعنى على الأصح فى الجمع بين مختلفى الحكم ، وكذلك قال الرافعى: فيه قولا الجمع بين مختلفى الحكم ، وهسو فى ذلك تابع القاضى حسين وصاحب التهذيب ، فان ما يقابل اللبن باللبن باللبن باللبن باللبن باللبن باللبن في ذلك تابع التقابض ، وما يقابله من الحيوان لا يشترط فيه التقابض ،

(قلت) وفي التحريم (١) تظرفي بيع خل التمر بخل الزبيب وفي بيع الدراهم المفشوشة بعضها ببعض لأنه يمتنع أفراد كل واحد بحكمه اذ اللبن الذي الضرع لا يمكن تسليمه وحده فلو نزل العقد عليه منزلة عقد مستقل لاقتضى البطلان والله أعلم • ولأجل ذلك والله أعلم أطلق الماوردى القول بأنا اذا قلنا الألبان أجناس صح العقد (والحكم الثاني) اذا باع شاة غير ذات لبن ، قال الشيخ أبو حامد : بأن لا تكون ولدت قط جاز البيع ، اتفق عليه الأصحاب أيضا تبعاً للشافعي رضى الله عنه ، نقداً ونسيئة ، والتفرق قبل القيض ، قال الشيخ أبو حامد وأبو الطيب : ونص الشافعي رضى الله عنه في حرملة في التي لها لبن قد حلب ولم يستخلف بعد شيء منه فباعها بلبن شاة بحوز ، وهذا لأنه لم يكن هناك لبن يجتمع ، والقليل الذي ينز الا تأثير له ، والنق الأصحاب أيضا على هذا الحكم ، وممن جزم به القاضي حسين والبغوى والرافعي ، وصرح الامام بالصحة في اللبون اذا لم يكن في ضرعها لبن وقت البيع ، أو كان نزراً لا يقصد حلب مثله لقلته •

قال : فان مثله ليس مقصوداً ، والحيوان مخالف لجنس اللبن ، فليلتحق ببيع المخيض بالزبد مع النظر الى الرغوة ، وشبهه بعضهم بالدار [اذا] ذهبت ، واستهلك الذهب اذا بيعت بدار مثلها أو بالذهب يجوز ، قال الشيخ أبو حامد

⁽۱) بياض بالأصل فحرد (ش) قلت : ولعل السقط (كما سبق أن قلنا) أو (كما تقدم) . (ط) .

وأبو الطيب والمحاملى: فان ذبحت هذه الشاة وسلخت وبيعت باللبن صح البيع لأنه لحم لا شيء معه بلبن، ويشترط التقابض، ونقله القاضى أبو الطيب عن نصه في الصرف، وقد أغرب الجيلى فحكى فيما نقله ابن الرفعة عنه وجها أنه يجوز بيع اللبن بشاة في ضرعها لبن، وهذا غريب جدا شاذ لا معول عليه، قال ابن الرفعة: ويمكن أن يكون مأخذه ما حكاه الغزالى في المصراة أن اللبن في الضرع لا يقابله قسط من الثمن على رأى •

(فحرع) كما لا يجوز بيع الشاة التى فيها لبن بلبن ، كذلك لا يجوز بالزبد ، ولا بالسمن ، ولا بالمصل ، ولا بالأقط ، كما لا يجوز اللبن بشىء من ذلك ، صرح به الماوردى .

(فحوع) قال محمد بن عبد الرحمن الحضرمى (١) فى كتاب الاكمال لما وقع فى التنبيه من الاشكال والاجمال: قال الشافعى رحمه الله: ولو باع أمة ذات لبن بلبن آدمية جاز ، بخلاف شاة فى ضرعها لبن بلبن شاة ، والفرق بينهما أن لبن الشاة فى الشرع له حكم العين ، فلهذا لا يجوز عندنا الاجارة عليه ، ولبن الآدمية ليس له حكم العين بل هو كالمنفعة ، ولهذا حررنا عقد الاجارة عليه (قلت :) وهذا النقل غريب والتعليل حسن ، وفيه نظر ، وقد تقدم حكاية خلاف فى أن لبن الآدمية هل يكون من جنس الألبان ؟ (اذا قلنا) بأن الألبان جنس واحد أم لا ، ولا يرد ذلك هنا لأن الكلام مناك اذا كان منفصلا فانه يثبت له حكم الأعيان ، وهنا الألبان فى الثدى هو الذى ادعى منفصلا فانه يثبت له حكم الأعيان ، وهنا الألبان فى الثدى هو الذى ادعى الجارية عيناً أخرى ،

ولم أجد هذا الفرع الا فى الكتاب ، فلا ادرى هل الفرق من كلامه ؟ أو من كلام الشافعى ؟ ويعضده المذهب المشهور فى أن الجارية المصراة لا يرد معها بدل اللبن ، وفيه وجه أنه يرد فعلى قياس ذلك الوجه قد يقال : ينبغى أن يقال هنا بامتناعها بلبن آدمى ، لأنه سلك به مسلك العين ، وان باعها بلبن

⁽۱) آثال ابن السبكى فى الطبقات الوسطى بعد أن ساق اسمه وأنه صاحب كتابم الأكمال لا وقع فى التنبيه من الاشكال : لا أعرفه وكذلك ذكره فى الطبقات الكبرى بحدّف (لا أهرفه)(ط)

شاة أو بقرة فعلى المذهب المشهور ، وما نقله الحضرمى عن النص يكون الجواز من طريق الأولى ، وعلى الوجه الذى حكيناه فى التصرية ينبغى أن بتخرج على أن الألبان أجناس أولا ؟ (فان جعلناها) أجناسا جاز (وان جعلناها) جنسا فيتخرج على خلاف تقدم فى أن لبن الآدمى من جملتها أم لا ؟ (فان قلنا :) لا ، جاز (وان قلنا :) من جنسها فقياس ذلك الوجه المنع .

(وأما) التمسك بجواز الاجارة عليه فى كونه يسلك به مسلك المنافع ففيه وفى تسويغ الاجارة عليه فى باب الاجارة فالاستدلال بالحكم الثابت فى التصرية أولى ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان باع شاة في ضرعا لبن بشاة في ضرعها لبن ففيه وجهان ، قال ابو الطيب بن سلمة : يجوز كما يجوز بيع السمسم بالسمسم ، وان كان في كل واحد منهما شيرج ، وكما يجوز بيع دار بدار ، وان كان في كل واحدة منهما بنر ماء وقال اكثر اصحابنا ، لا يجوز ، لانه جنس فيه ربا بيع بعضه ببعض ومع كل واحد منهما شيء مقصود فلم يجز ، كما لو باع نخلة مثمرة بنخلة مثمرة ويخالف السمسم لان الشيرج في السمسم كالمعدوم ، لانه لا يحصل الا بطحن وعصر ، واللبن موجود في الضرع من غير فعل ، ويمكن اخذه من غير مشقة ، واما الدار فان قلنا : ان الماء يملك ويحرم فيه الربا فلا يجوز بيسع احدى الدارين بالأخرى) .

(الشرح) الوجهان مشهوران حكاهما كذلك الشيخ آبو حامد والقاضى أبو الطيب والماوردى وغيرهم ، ونسب الشيخ أبو حامد الشانى الى عامة أصحابنا منهم أبو العباس وأبو اسحق ، وكذلك القاضى أبو الطيب نسبة الى أصحابنا ، وقال نصر : انه المذهب وقال المحاملى : انه ظاهر المذهب وجزم به فى اللباب وأصح الوجهين الثانى وبه جزم ابن أبى هريرة لما ذكره المصنف ، ولأنه يشبه بيع شاة معها لبن فى اناء ، ووافق أبو الطيب ابن سلمة على امتناع بيع الشاة التى فى ضرعها لبن بلبن ، فلذلك شبه المسألة التى خالف فيها السمسم بالسمسم ، وتلك المسألة كالسمسم بالشيرج .

وفرق الشيخ أبو حامد بين هذا وبين السمسم بالسمسم بفرقين (أحدهما) ما ذكره المصنف وغيره من الأصحاب (والثانى) هذه ، وهو أن السمسم اذا يع بالسمسم فالمقصود منه التسيرج ، فأما التفل الذي يكون فيه فليس بمقصود وقد وجدت المماثلة بينهما كيلا ، فيصح البيع ، ولم يمنعه التفل كالتمر بالتمر اذا كان فيهما نوى ، حيث لم يكن مقصودا ، بخلاف الشاة باللبن ، فإن الشاة مقصودة واللبن له قسط من الثمن ، ولو باع شاة لبونا بشاة لبون وهما مستفرغتا الضرع جاز قال القاضى حسين : فلذلك قال المصنف : في ضرعها لبن احترازا عن هذا .

وأفهم كلام المصنف أنا اذا قلنا: ان الماء لا يملك أو قلنا بأنه يملك ولكنه ليس بربوى لا يحتاج الى الفرق، ويسقط التمسك به (وان قلنا) بأنه مملوك ربوى منعنا الحكم، فلا يصح القياس عليه، وبيان ذلك أنه ان قلنا: لا يملك صح بيع الدار بالدار، ولم يتناول البيع الماء ه فانه غير مملوك على هذا القول، واذا تخطى رجل الى البئر واستقى منها ملكه ولا يجب عليه رده مع عصيانه في دخوله الدار بغير اذن (وان قلنا) يملك وهو غير ربوى صح البيع وتناوله (وان قلنا) يملك وهو غير ربوى صح البيع وتناوله سلمة بذلك ساقط، ومنع بيع احدى الدارين المذكورتين بالأخرى على قول بأن الماءمملوك ربوى قاله القاضى أبو الطيب وابن الصباغ لكن ابن الصباغ بأن الماءمملوك ربوى قاله القاضى أبو الطيب وابن الصباغ لكن ابن الصباغ قال في الباب الذي بعد هذا المترجم عنه بياب الحائط يباع أصله: ان ماء البئر لا يدخل في مطلق بيع الدار على الوجهين، لأنه في أحدهما غير مملوك البئر لا يدخل في مطلق بيع الدار على الوجهين، لأنه في أحدهما غير مملوك وفي الأخرى بماء ظاهر ولا يدخل في البيع الا بالشروط كالطلع المؤبر،

(قلت) ومتى باعه وحده لم يصح على الوجهين كما قاله ابن الصباغ أيضا فى باب بيع الثمار ، وبأنه لا يملك فى أحدهما وفى الآخر يكون مجهولا فيها ولا يمكن تسليمه لأنه الى أن يسلمه يختلط به غيره ومتى باع واشترط دخوله صح بلا خلاف ، لأن الاختلاط ههنا لا يضر ، لأن الجميع ملك المشترى قال ابن الرفعة : صرح بحكاية ذلك الامام ، وقال القاضى حسين : ان كان فى موضع لا قيمة للماء فيه يجوز ، وان كان فى موضع للماء فيه قيمة ولم يسميا فى العقد أيضاً يجوز ، وان سميا فى العقد فانه لا يجوز ، ويصير كمسألة مد

عجوة ، وبنى القاضى حسين ذلك على أصل قدمه فى بيع الدار التى فيها البئر مطلقاً ، فصل فيه بين أن يكون للماء قيمة في ذلك المكان أولا ، فقال : انكان مما لا قيمة له يدخل فى العقد ، وقيل : لا يدخل الا بالتسمية كسائر المنقولات التى تكون فى البيت ، وحكى عن القاضى وجها آخر أنه يندرج كالثمار التى لم تؤبر .

(واذا قلنا:) بأنه غير مملوك اختص به المشترى كما كان يختص به البائع وجزم الروياني في الحلية بأن الماء الظاهر عند البيع لا يدخل يعنى عند الاطلاق وكذا المعدن الظاهر كالنفط ونحوه ، وما ينبع بعده كان للمشترى ، والذي قاله الرافعي: ان الأصح الصحة تبعاً ، وعلى هذا يشكل الفرق ، فان تبعية الماء للدار كتبعية اللبن للشاة ، والأظهر عند الامام أيضاً الصحة ، وعلله بأن الماء الكائن في البئر ليس مقصوداً ولا يرتبط به قصد .

(وقوله) الكائن فى البئر احتراز جيد ، فان ماء البئر من حيث الجملة مقصود فى الدار ، ولكن لا غرض فى ذلك للقدر الكائن وقت العقد ، ومع قول الامام: ان هذا هو الظاهر فان الثانى هو القياس وانه لا يقدح للجواز وجه فى القياس ، ولكن عليه العمل ومعتمده سقوط القصد الى الماء الحاصل ثم أورد الامام سؤالا وانقصل عنه ، أما السؤال فان خل التمر اذا بيع بخل الزبيب ، وقلنا : ان الماء ربوى امتنع البيع ، والماء ليس مقصوداً فى الخل ، كما أنه ليس مقصوداً فى مسألة الدار وانقصل عنه بأن الماء يستعمل على صفة الخل ، حتى كأنه انقلب خلا فلم يخرج مقدار الماء عن كونه مقصوداً وان كان لا يقصد ماء وهذا لا يتحقق فى البئر ومائها ،

وقد يقال: كل من الشاة ولبنها مقصود بخلاف الماء الحاصل وقت العقد في البئر ، فانه غير مقصود ، وقد تقدم في مسألة مدعجوة الكلام في شيء من ذلك ، وقال الماوردي: ان قلنا: لا ربا في الماء جاز مطلقاً ، وان قلنا: فيه ربا فان كان الماء محرزاً في الأجباب (١) فهو مملوك قطعاً ، ولا يجوز

⁽۱) الأجباب بالجيم جمع جميع كقفل واقفال وهي ألبئر التي لم تطو بالحجارة وأن كانت بالخاء جمع خب كانت الخابية . (ط) .

أببيع حينئذ خوف التفاضل • وان كان فى الآبار فبعض أصحابنا يزعم أن ماء البئر يكون ملكا لمالك البئر • فعلى هذا يمتنع الا أن يكون ملحاً فيجوز • لأن الماء الملح غير مشروب ولا ربا فيه •

وذهب جمهور أصحابنا وهو ظاهر مذهب الشافعى رضى الله عنه أن ماء البئر لا يملك الا بالأخذ والاجارة ، وكذلك ماء العين والنهر ، وانما يكون لمالك البئر منع غيره من التصرف فى بئره أو نهره لأن من اشترى دارا ذات بئر فاستعمل ماءها ثم ردها بعيب لم يلزمه للماء غرم ، ولو كان مملوكاً لزمه غرمه ، كما يغرم لبن الضرع ، ولأن مستأجر الدار له أن يستعمل ماء البئر فعلى هذا يجوز بيع دار ذات بئر فيها ، (قلت :) وهذا الذى فعلى هذا يجوز بيع دار ذات بئر فيها ، (قلت :) وهذا الذى قاله فيه نظر ، فان الذى صححوه فى احياء الموات أنه يملك ماء البئر ، والله أعلم ،

وقال ابن الرفعة بعد حكايته كلام القاضى فى بيع الدار التى فيها البئر: هذا لا شك فيه بناء على أصله فى أن الماء لا يدخل فى اطلاق العقد • أما اذا قلنا: يدخل كما هو وجه بعيد فهو تابع وهل يعامل معاملة المقصود أم لا فهو محل الخلاف الذى ذكره الغزالى للامام فيها نظمه والله أعلم •

نعم لك أن تقول الجزم بصحة العقد مع عدم دخول ما فى البئر من الماء نظر • لا يمكن أخذه الا مختلطا بملك المشترى فكما لم يصح بيع الجمة بمفردها حذراً من الاختلاط بملك البائع ينبغى أن لا يصح اذا بيعت الجمة للبائع حذراً من الاختلاط بملك المشترى • وان تخيل فى الفرق أن الاختلاط لم يمنع من تسليم عين المبيع وهو ههنا فى غير المبيع فلا يمنع التسليم • فلا يمنع الصحة •

(قلنا:) ذلك يقتضى صحة بيع الأصل وغلة ثمرة تكون للبائع ولا يتأتى تسليمها الا بعد اختلاطها بالثمرة الحادثة على ملك المشترى • والمنقول فيها عدم الصحة • لكن قديفرق بين ذلك ومانحن فيه بأن الثمار مقصو دالأشجار كما ستعرفه تمّ • ولا كذلك ماء البئر في بيع الدار • وأما في بيع البئر ففيه

وقفة فى حال كون الماء له قيمة والله أعلم • انتهى كلام ابن الرفعة • ومنع بيع النخلة المشرة بالنخلة المشرة من جنسها باطل • اتفق عليه الأصحاب وممن صرح به ابن أبى هريرة وغيره ، فلو كان على احداهما ثمرة ولا شيء على الأخرى جاز ، وكذلك الشاة التى فيها لبن بالشاة التى لا لبن فيها ، صرح بهما ابن أبى هريرة والماوردى الا أن تكون احداهما مذبوحة فذلك يمتنع لأمر آخر وهو بيع حيوان بلحم •

فاتعة عرفت أن أبا الطيب بن سلمة قائل بالجواز فى بيع الشاة بالشاة والدار بالدار ، وقد صرح الغزالى فى البسيط فقال فى بيع الشاة اللبون بالشاة اللبون وفى ضرعهما لبن ، حكى أصحابنا عن أبى الطيب بن سلمة أنه جوز ذلك وذكر مسألة الدارين ، وأطلق الخلاف فيها ، ولم ينسب فيها الى أبى الطيب بن سلمة شيئا ، وفى الوسيط ذكر لفظا مشكلا فقال بعد أن جزم بالبطلان فى مسألة اللبون وحسكى الوجهين فى مسالة الدارين ، وسوى بالمنع فيهما ، واستشكله الفضلاء ، وتأويل كلامه فى الوسيط ، وغاية ما ظهر لى فى تأويله أن يكون المراد بالمنع منع الحكم المدعى وهو البطلان ما ظهر لى فى تأويله أن يكون المراد بالمنع منع الحكم المدعى وهو البطلان الذى جزم به فى مسألة الشاة اللبون ؛ لكن لا يستمر ذلك فى مسألة النام من غير ترجيح البطلان ، ولعل ذلك الدارين ، فانه اقتصر على حكاية الخلاف من غير ترجيح البطلان ، ولعل ذلك وهم من ناسخ أو سبق قلم ، والله أعلم ، وكذلك قال ابن أبى الدم فى كلامه على الوسيط : ان ذلك غلط على أبى الطيب بن سلمة ،

(فرع) يم الشاة التي فيها لبن ببقرة فيها لبن فيه قولان حكاهما الماوردي مأخذهما أن الألبان جنس أو أجناس ، وبالصحة جزم الصيمري في الكفاية كما تباع النخلة بالكرم ، وههنا بلبن الآدمي (أن قلنا) الألبان أجناس (وأن قلنا) جنس وأحد فيبنيه على أن لبن الآدمي معها جنس أو جنسان وفيه وجهان تقدما ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز بيع اللبن الحليب بعضه ببعض ، لان عامة منافعه في هذه الحال فجاز بيع بعضه ببعض كالتمر بالتمر ويجوز بيع اللبن الحليب بالرائب وهو

الذى فيه حموضة ، لانه لبن خالص وانما تغير فهو كتمر طيب بتمر غير طيب . ويجوز بيع الرائب بالرائب كما يجوز بيع تمر متغير بتمر متغير) .

(الشرح) الحليب قال الشافعي رضى الله عنه في كتاب السلم من الأم: هو ما يجلب من ساغية وكان منتهى خاصية الحليب أن تقل حلاوته و وذلك حين ينتقل الى أن يخرج من اسم الحليب و والرائب فسره الأصحاب بأنه الذي حصل فيه قليل حموضة كما ذكره المصنف رحمه الله وقال الامام فيما حكى عنه: والرائب الذي خثر بنفسه من غير نار وقال ابن الرفعة: اى ولا ألقيت فيه أنفحة ونحوها و

اما حكم السالة فقد ذكر المصنف ثلاث مسائل و ومقصوده فى جميعها جواز البيع من حيث الجملة وأما كونه متماثلا أو متفاضلا فذلك معلوم من كون الألبان جنسا واحدا أو أجناسا و ووجوب التماثل على الأول دون الثانى وقد تقدم ذلك و والمقصود هنا جواز البيع وأن ذلك ليس من الرطب الذى يمتنع بيع بعضه ببعض ولأنه لا ينتهى الى جفاف ولأن معظم منفعته حال كونه لبنا و ولا خلاف فى جهواز ذلك وقد تقدم أن الشافعى رضى الله عنه نبه على هذا القسم وأفرد له بابا وذكر أنه خارج من معنى ما يكون رطبا بما تقدم بيانه عنه و

قال الشافعي هناك: وجعلنا حكم رطوبته حكم جفوفه و لأنا لذلك نجده في كل أحواله لا منتقلا الا بنقل غيره وفقلنا: لا بأس بلبن حليب بلبن حامض وكيفما كان بلبن كيفما كان و حليبا أو رائبا أو حامضا و ولا حامضا بحليب ولا حليبا برائب و ما لم يخالطه ماء و فاذا خالطه ماء فلا خير فيه و وذكر الشافعي رضى الله عنه مسألة الحامض هنا وهو المخيض وسيأتي في كلام المصنف مفردا بالذكر و ثم ان المصنف أفرد كل مسألة مفردة بعلة و فذكر في مسألة الحليب ما يدل على أن ذلك هو حالة الكمال لوجود غاية منافعه كالتمر ، والفرق بينه وبين الرطب من ثلاثة أوجه:

(أحدها) أن عامة منافع الرطب فى حال كونه تمرآ ، وتناوله فى حالة الرطوبة يعد عجالة وتفكها (والثانى) قول الشافعى رضى الله عنه : ان الرطب

يشرب من أصوله ويجف بنفسه يشير الى أن اللبن فى حال كماله • والرطب ليس كذلك • بل ينتقل اليها (والثالث) فرق أبو اسحق أن الرطوبة فى اللبن مصلحته وهى الحافظة لمنفعته بخلاف الرطب • لأنه بعد الجفاف كذلك • وجاز بيع اللبن • ولو كان فى كل منهما زبد • لأن بقاء الزبد فيه من كمال منفعته وهو فى أغلب الأحوال مأكول معه بخلاف الشمع فى العسل •

(قال الامام: فان قيل): اللبن مشتمل على السمن والمخيض وهما جنسان مختلفان (قلنا:) اللبن يعد جنساً واحداً كالسمسم بالسمسم، وفيهما الله والتفل، وكالتمر بالتمر وفيهما الطعم والنوى وقال الامام: وأوقع عبارة فى الفرق بين الشهد واللبن أن الشمع غير مخامر للعسل فى أصله: فأن النحل ينسج البيوت من الشمع المحض، ثم يلقى فى خلله العسل المحض، فأن النحل متميز فى الأصل، ثم مشتار العسل يخلطه بالشمع بعض الخلط بالتعاطى والضغط، وليس اللبن كذلك، وهذا الفرق الذى ذكره الامام فى غاية الحسن •

وفى مسألة الرائب بالحليب ، ذكر ما يندفع به توهم أنه خرج عن حالة الكمال بما حصل فيه التغيير ، كما أن التمر المتغير لا يخرج عن حالة الكمال، وممن جزم بذلك المحاملي والقاضي أبو الطيب ، لكنه لم يشبهه بالرائب ، وانما قال : لبناً حليبا بلبن قد حمض وتغير طعمه يجوز ، وجزم ابن آبي هريرة بمسألة الرائب بالرائب ، كما قال المصنف ، وكذلك القاضي حسين ، وذكر الماوردي جواز الحليب بالرائب والحامض اذا لم يكن زبدهما ممخوضا ، لأنه بيع لبن فيه زبده بلبن فيه زبده ، فصار كبيع الحليب بالحليب هكذا قال الماوردي ، ينبغي أن يحقق ما المراد بالرائب فان ابن أبي هريرة جزم بجواز بيعه بالزبد كما سيأتي والمراد بالرائب هنا ما خثر بنفسه من غير نار كما قال الامام .

(فحرع) والمعيار فى اللبن الكيل ، نص عليه الشافعى والأصحاب ، فال الرافعى : فى كلامه ما يقتضى تجويز الكيل والوزن جميعا (قلت :) وانما فى كلام الامام ما يقتضى التردد فانه قال : فان كان يوزن فكذا وان

كان يكال فكذا . وهذا يقتضى الشبك ، وان لم يتحرر عندهم معياره ، وليس فيه حكم بتجويز الأمرين ، هكذا أطلقوا المسألة ، وكلام صاحب التهذيب صريح فى أنه يباع اللبن باللبن كيلا ، سواء كانا حليبين أو رائبين أو حامضين ، وهو ظاهر فيما عدا الرائب ، وأما الرائب الخاثر ففيه نظر ، لأن الشافعى قال فى اللبأ ما يقتضى المعيار فيه الوزن لا الكيل فقال : انه لا يجوز السلم فى اللبأ الا مكيالا من قبل تكبيسه وتجافيه فى المكيال ، اللبن الرائب فيه شبه من اللبأ ، وقد يقال : ان عقد اللبا أكثر ، فلذلك يتجافى يخلاف الرائب ،

وقد تعرض الامام لهذا الاشكال ، فأورد على نفسه أنه اذا ختر الشيء كان أثقل ، والذي يحويه المكيال من الخائر يزيد على الرقيق من جنسب بالوزن زيادة ظاهرة وأجاب بأن منع بيع الدبس بالدبس غير مبنى على التفاوت في الوزن مع التساوى في المكيال ، فانا لو اعتبرنا ذلك لجوزنا بيع الدبس بالدبس اذا كان يوزن ، ولكنا اعتمدنا خسروج الدبس عن حالة الكمال ، وأما الرائب الخائر فقد قطع الأصحاب بجواز بيعه باللبن وجواز بيع بعضه بيعض ، ويتجه في بيع بعضه بالبعض أن يقال الانعقاد جرى في اللبن على تساو ، ولا يربو في الاناء اذا انعقد رائبا ولا ينقص ، فانه طبيعة في نفس اللبن عقاده ، وليس من جهة ذهاب جزء وبقاء جزء ، فأما بيع الخاثر باللبن فان كان يكال فبيع اللبن الحليب بالرائب الخاثر كيلا فيه احتمال ظاهر في المنع ووجه التجويز تشبيه الخائر بالحنطة الصلبة المغللة تباع بالرخوة ، فالخاثر بالحليب يشبه الحنطة الصلبة بالرخوة ، انتهى كلام الامام ،

ومن هنا قال الرافعى: ان فى كلام الامام ما يقتضى تجويز الكيل والوزن وأنت قد سمعت كلام الامام وليس فيه حكم بكيل ولا وزن ، وانما فيه أنه تردد وكأنه لم يتحر عنه ، هل هو مكيل أو موزون ؟ وقد صرح الرافعى والأصحاب بأنه مكيل فتلخص من هذا أن بيع الرائب بالرائب كيلا جائز جزماً ، وبيع الرائب بالحليب كيلا جائز ، وفيه احتمال للامام ، وعند جائز جزماً ، وبيع الرائب بالحليب كيلا جائز ، وفيه احتمال للامام ، وعند

الاحتمال فى المسائلتين فى الرائب بالرائب ، وفى الرائب بالحليب لما ذكرته من كلام الشافعى فى اللبا والله أعلم •

وما ذكره الامام من انعقاد أجزائه على تساويه ، ومن تشبيهه بالحنطة الصلبة والرخوة ممنوع ، وقال ابن الرفعة : اللبن الخاثر يظهر أن يسكون كالسمن الرائب ، قال : وفى كلام الامام ما يدل على أنه يجوز كيله ووزنه ، وكأنه تبع الرافعي فيما فهم من كلام الامام .

(فحرع) يشترط فى بيع الحليب بالجبن أن يكيله ولا رغوة فيه فلو كان فيه رغوة فيهما أو فى أحدهما لم يصح حتى يسكن ، للجهل بالتماثل ، وحقيقة التفاضل ، وهذا مستفاد من قول الشافعى فى السلم : انه اذا أسلف فيه مكيل فليس له أن يكيله برغوته لأنها تزيد فى كيله فليست بلبن يبقى بقاء اللبن ولكن اذا أسلف فيه وزنا فلا بأس عندى أن يزنه برغوته لأنها لا تزيد فى وزنه فان زعم أهل العلم أنها تزيد فى وزنه فلا يزنه حتى تسكن كما لا يكيله حتى تسكن مع أن بيع الحليب وعليه الرغوة لا يجوز مطلقا كيلا ، كس عليه الصيمرى فى شرح الكفاية للجهل بالمقصود ، فأما وزنا فلا بأس اذا كان بغير جنسه ه

(فرع) قال القاضى حسين وصاحب التهذيب : الهريد بالهريد لا يجوز لتأثير النار فيه (قلت) والهريد (١) .

(فحرع) ويجوز بيع الخاثر بالحليب والرائب والحامض أيضا ، لأن المعيار فيه التفاوت بين الخاثر وغيره فى الوزن ، والوزن لا اعتبار به ، لأن المعيار فيه الكيل قاله الرافعى •

(فرع) قال الشافعي رضى الله عنه في الأم: لا خير في لبن مغلى بلبن على وجهه ، لأن الاغلاء ينقص اللبن ، ووافقه الشيخ أبو حامد والمحاملي ونصر المقدسي والبغوى ، ولو كان مسيخنا من غير غليان صبح ، قاله الروياني .

(فحم) شرط جواز بيع هذا اللبن باللبن أن لا يكون فيه ماء ، فأما اذا كان فيه ماء فلا يجوز بيعه بمثله ولا بالخالص بلا خلاف .

(فحوع) اذا حمى اللبن قليلا ؛ بحيث لا تأخذ النار منه فلا يمنع بيع بعضه ببعض ، قاله الشيخ أبو حامد ونصر ، ويجوز بيع لبن الغنم بلبن البقر متفاضلا على الصحيح ، المشهور أنها أجناس ، وكذلك يجوز بيع أحد الصنفين بما يتخذ من لبن الصنف الآخر ، وقد تقدم التنبيه على ذلك ، فان فرعنا على أن الألبان جنس فلا يباع أحدهما بالآخر الا على الوجه المذكور فيما تقدم ، وممن صرح بذلك هنا صاحب التهذيب ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز بيع اللبن بما يتخذ منه من الزبد والسمن ، لأن ذلك مستخرج منه ، فلا يجوز بيعه كالشيرج بالسمسم ، ولا يجوز بيعه بالمخيض لأن المخيض لبن نزع منه الزبد فاذا بيسع أحدهما بالآخر تفاضل اللبنسان ، ولا يجوز بيعه بالشراز واللبا والجبن ، لأن اجزاءها قسد انعقت فلا يجوز بيعها باللبن كيلا ، لانهما يتفاضلان ، ولا يجوز بيعها وزنا لأن اللبن مكيل فلا يباع بجنسه وزنا) .

(الشرح) قال القاضى أبو الطيب: الذي يتخذ من اللبن أحد عشر شيئاً ، كذا فى النسخة ، وصوابه اثنا عشر: الزبد ، والسمن ، والمخيض ، واللبأ (١) ، والأقط ، والمصل ، والجبن ، والشيراز ، والدجنين ، والكشك ، والطينح ، والكواميخ ، قالها القاضى أبو الطيب وغيره والكبح (٢) قاله القاضى حسين ، والقول الجملى أن اللبن لا يجوز بيعه بما يتخذ منه مسن جميع ذلك ، وفى التفصيل مسائل فنوردها كما أوردها المصنف واحدة .

(المسألة الأولى) بيع اللبن بالزبد، قال الشافعي في المختصر: ولا خير

⁽۱) آللياً ، الملين البغف والاقط ككتف وائل هيء يتخل من مخيص الغنم والمصل ما يقطر من اللين من خرقة ونحوها والطينج كل ما غلب عليه الدسم وفي القاموس كامخ كهاجس ادام ، (۲) كذا يالاصل ولعله السكيج وهو ما يسمى هند المامة يسلطة اللين (ط)

فى زبد غنم بلبن غنم ، الآن الزبد شى، من اللبن ، وقال فى الأم معنى ذلك ، وقد اتفق الأصحاب على هذا الحكم ، واختلفوا فى تعليله ، فالأكثرون على ما يشعر به كلام الشافعى أن الزبد شىء من اللبن ، يعنى فاذا باعه باللبن واللبن مشتمل على الزبد فيكون قد باع زبدا بزبد متفاضلا ، وقال أبو اسحق : الأن فى الزبد شيئا من اللبن يعنى فيكون بيع لبن بلبن متفاضلا، قال الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والمحاملي والماوردى : والتعليل الأول هو الصحيح ، قال أبو الطيب : ولم يذكر أبو اسحق ذلك فى الشرح وهو باطل بيع اللبن باللبن (فان قيل :) فاللبن باللبن فى كل منهما زبد فهلا امتنع ؟ (فالجواب) عنه كما قيل فى بيع السمسم وهو مذكور فى مسألة بيع الشيح أبو حامد ،

(المسألة الثانية) يبع اللبن بالسمن لا يجوز لما تقدم من تعليل الشافعي، وجزم به الأصحاب منهم (۱) والرافعي قال الشييخ أبو حامد والمحاملي : وهمنا يبطل تعليل أبي اسحق لأبه لو كان المعنى ما ذكره لجاز ههنا ، وهذا الالزام نزل على أن أبا اسحق غير مخالف فى ذلك قال المحاملي : وكان يجب أن يقول أبو اسحق ههنا : انه لا يجوز بيع اللبن بالسمن ، ولا خلاف على المذهب أن ذلك لا يجوز ، قال الامام : (فان قيل :) قد ذكرتم أن اللبن فى حكم جنس واحد لا اختلاط فيه ، فجوزوا بيع اللبن بالسمن بناء على أن اللبن جنس واحد (قلنا) هذا فيه بعض الغموض من طريق التعليل ، ولكنه متفق عليه ، وفى معناه بيع السسمسم بالشيرج مع تجويز بيع السسمسم مخالفاً للسمن ، فأنما يجانسه بما فيه من السمن فلا يمكن أن يجعل مخالفاً للسمن ، فأنما يجانسه بما فيه من السمن لا بصورته وطعمه ، وأذا أعتبرنا السمن انتظم منه أنه يبيع سمنا بسمن ومخيض ، فأما اللبن باللبن في صفته الناجزة ، ولا ضرورة تحوج الى تقدير تفريق فيعتمد تجانس اللبن في صفته الناجزة ، ولا ضرورة تحوج الى تقدير تفريق الأجزاء .

⁽٢) بياض بالأصل فحرد قل ولعل السقط : (الشيخ أبو حامد) (ف)

(قلت): وهذا كما تقدم له فى بيع السمن بالشيرج، ولو قال قائل: ما الضرورة الداعية الى تقدير تفريق الأجهزاء عند مقابلة اللبن بالسمن الوالسمسم بالشيرج الأحوج الى جواب غير هذا .

(المسألة الثالثة) بيع اللبن بالمخيض، وهو الردغ الذي استخرج منه الزيد، جزم به الأصحاب لا يجوز لما تقدم من تعليل الشافعي، والمصنف أفرده بالعلة التي ذكرها ، لأنه مستبعد أن يقال: ان المخيض متخذ من اللبن ، بل هو نفس اللبن نزع منه الزيد، لاسيما على العلة التي ذكرها في الزيد والسمن أنه مستخرج من اللبن ، وجمع بذلك بينه وبين الشيرج مع السمسم ، فان ذلك لا يصح أن يقال في المخيض ، فلهذا أفرده ، وكذلك القاضي أبو الطيب صنع كما صنع المصنف ، وقال أيضاً : ولأنه لا يجوز بيع الكسب بالسمسم ، وان كان أبو اسحق في بيع اللبن بالزيد لا يجعل للزيد الكامن في اللبن بالزيد ، فيلزمه أن يجوز اللبن بالخيض لا تنفاء العلة التي ذكرها في اللبن بالزيد ، فيرد عليه هنا كما ورد عليه في اللبن بالسمس ،

(المسألة الرابعة) بيعه بالشيرازى وهو (١) واللبأ والجبن ، والعلة فى الثلاثة ما ذكره المصنف ، وكذلك علل القاضى أبو الطيب وزاد هو وأبو حامد أن فى الجبن انفحة وملحاً فيكون بيع لبن وشىء بلبن ، وزاد أبو حامد أن النار قد أخذت منه ، وفى معناها بيع اللبن بالأقط ، قال الشافعى رضى الله عنه فى الأم : ولا خير فى لبن غنم بأقط غنم ، من قبل أن الأقط لبن معقود ، فاذا بعت اللبن بالأقط أجزت اللبن باللبن مجهولا ومتفاضلا ، أو جمعتهما معا ، فاذا اختلف اللبن والأقط فلا بأس ، وصرح به الأصحاب كذلك ، وكذلك الطينح الذى يتخذ من اللبن ، لأن أجزاءه مفقودة ومخالطة غيره فلا يجوز بيعها بحليب _ قاله أبو الطيب وفصل ابن الصباغ فقال : أن لم تنعقد يجوز بيعها بحليب _ قاله أبو الطيب وفصل ابن الصباغ فقال : أن لم تنعقد أجزاؤه وانما صخن فانه يجوز بيع بعضه ببعض كالعسل المصفى بالسمن أو النار الخفيفة وان طبخ حتى انعقدت أجزاؤه أو اختلط معه غيره لم يجز ،

⁽۱) بياض بالأصل نحرد (ش) قلت : وفي القاموس ، والشيراز اللبن الراثب المستخرج ماؤه جمعه شواريز وشراريز وشاريز فيمن يقول : شئران ؛ (المطيعي) .

ورايت فى شرح الكفاية للصيمرى أنه يجوز بيع الحليب باللبا متفاضلا يدا بيد ، والظاهر أن ذلك غلط في النسخة ، وكذلك الأقط لا يجوز بيعـــه باللبن للعلة التي ذكرها وعلل القاضى الروياني امتناع بيع اللبن باللبأ بأن أصله الكيل واللبأ المعمول للأكل لا يكال ، لأن النار عقدت أجزاءه فيؤدى الى التفاضل ، وعلل في ذلك بالباقي بالجبن والمصل وشبههما ، وكذلك المصل لا يجوز بيعه باللبن للعلة المذكورة ، وفيه ملح أيضاً ، قاله أبو حامد وأبو الطيب والمحاملي ؛ والمصل ماء الأقط على المشهور ، عصارة الأقط حين يطبخ ويعصر ؛ وقيل : ماء اللبن النيء ،وقيل : المخيض ، وكذلك الكشك نهذه العلة ؛ وما فيه من الحشائش قاله أبو الطيب ، وهو قريب من الكشك الذي يعمل في بلادنا ، فانه يدش القمــح ويعجــن باللبن الحامض أو غيره ويصير ذلك من قاعدة مد عجوة ، وقد وقع في كلام الامام اطلاق الكشك معنى آخر ، شرحه ابن الرفعة بالقمح المهروش المزال عنه القشر فقط ، الذي بعمل منه طعام القمحية ، وليس ذلك المراد هنا ، وقد تقدم الكلام على ذلك ، وأنه لا يجوز بيع بعضه ببعض ، وعدم جـواز الجبن باللبن ، نص عليــه . الشافعي في باب بيع الآجال من الأم والأصحاب، ومحله اذا كانا من جنس واحده

فالسبقة قال الأصمعي : واللبن اللبأ مقصور مهموز •

(فسع) جزم ابن أبى هسريرة فى التعليق بأن الرائب بالزبد جائز ، قال : لأن ما فيه تابع .

(فسع) بيع الحليب بالحليب أو بغيره من الألبان ، انما يجوز اذا لم يكن فى واحد منهما ماء ، قاله أبو الطيب وغيره قال الشافعى فى الأم : ولا خير فى الحليب بالمضروب ، لأن فى المضروب ماه ، فان كان يطرح فيه بالضرب فهذا معنى آخر فلا يجوز بيع الدوغ (١) بالحليب ، لأنه يؤدى الى تفاضل اللبنين وحملوا قول الشافعى على المخيض الذى طرح فيه ماء للضرب .

⁽١) اللوغ الذي توع منه النسم . (المطيعي) ،

(تنبيه) بيع الشيء بما يتخذ منه يمتنع في جميع المطعومات لا اختصاص له باللبن جائز في الذهب والفضة كالمداخل والصوابي المصبوغة ، نقل المحاملي هذا الأصل عن نصه في الصرف ، والفرق بينهما أن الذهب والفضة اذا اتخذ منه مصوغ فان ذلك المتخذ لا يستحيل بالصياغة ، بل هو ذهب وفضة على ما كان عليه ، وما يتخذ من المطعومات يستحيل عن صفته ، فاذا بيع بأصله كيلا بكيل حصل التفاضل بالنسبة الى حالة الادخار .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واما بيع ما يتخذ منه بعضه ببعض فانه ان باع السمن بالسمن جاز ، لانه لا يخالطه غيه ، قال الشافمي رحمه الله : (والوزن فيه احوط) وقال ابو اسحاق : يباع كيلا ، لأن أصله الكيل) .

(الشرح) يجوز بيع السمن بالسمن، وممن جزم به ابن أبى هريرة والشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والمحاملي والماوردي وابن الصباغ والقاضى حسين والرافعي لما ذكره المصنف، لأنه لا يدخر ولا يتأثر بالنار، وأطلق كثيرون المسألة، ولم يحكوا فيها خلافاً، وحكى الماوردي وجها أن الجامد لا يباع بعضه ببعض ولأن أصله الكيل وهو متعذر في هذه الحالة، وهذا الوجه مردود مخالف لاطلاق الشافعي والأصحاب، وصورة المسالة في السمن بالسمن من جنس واحد كسمن الغنم بسمن الغنم، أما سسمن الغنم بسمن البقر فقد حكينا خلافاً في كون الأسمان جنسا أو أجناساً فعلى الأول الحكم كذلك، وعلى الشاني يجوز يداً يهد، وهو الذي أورده الصيمري في شرح الكفاية، أي وان كان متفاضلا، واذا بيع السمن بالسمن بالسمن بالسمن والمحيح، ونص عليه الشافعي كما قاله المصنف وقد صرح الشافعي رحمه الله في باب الاجتهاد من كتاب الرسالة أن السمن والمسل والزيت والسكر موزونات، وقال أبو عبيد في غريب الحديث: ان السمن عند أهل المدينة بالوزن واستدل هو والشافعي على ذلك بأثر نقلاه عن عمر رضي الله عنه و

(فسرع) قال الشافعي رضي الله عنه في الأم ، في باب جماع السلف في الوزن (لا بأس أن يسلف في شيء وزنا ، وان كان يباع كيلا ، ولا في شيء

يباع كيلا ، وان كان يباع وزنا اذا كان لا يتجافى فى المكيال مثل الزيت الذى هو ذائب ان كان يباع فى المدينة فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم ومن بعده وزنا فلا بأس أن يسلف فيه كيلا ، وان كان يباع كيلا فلا بأس أن يسلف فيه وزنا ، ومثل السمن والعسل وما أشبهه من الآدام ، فان قال قائل : فكيف كان يباع فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم قلنا : الله أعلم ، أما الذى أدركنا المتبايعين به عليه فأما ما قل منه فيباع كيلا ، والجملة الكبيرة تباع وزنا ، ودلالة الأخبار على مثل ما أدركنا الناس عليه ، قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه « لا آكل سمنا مادام السمن يباع بالأواقى » وتشبه الأواقى أن تذكون كيلا) اتنهى كلام الشافعى رضى الله عنه ،

وفى قوله: وتشبه الأواقى آن تكون كيلا نظر، وقد قال الشافعى فى الأم فى باب الآجال ما يمكن أن يتمسك بظاهره فى أن السمن مكيل، فانه قال : ولا يجوز اللبن باللبن الا مثلا بمثل ، كيلا بكيل ، يدا بيد، وتكلم فى أجناس الألبان وأحكامها ، ثم قال بعد ذلك : والسمن مثل اللبن ، فظاهره أنه مثله فى جميع الأحكام المذكورة ، ومن جملتها الكيل ، لكن تصريح الشافعى الذى تقدمت حكايته مقدم على هذا الظاهر ، ومبين أن ذلك غير عائد الى جميع ما تقدم فى كلام الشافعى والله أعلم ،

وفصل القاضى حسين بين أن يكون ذائباً أو جامداً فان كان جامداً يباع وزناً ، وان كان ذائباً يباع كيلا ، وتبعه على ذلك صاحب التهذيب والرافعى ، وقال : انه توسط بين وجهين أطلقهما العراقيون ، فحكوا عن المنصوص أنه يوزن ، وعن أبى اسحق أنه يكال ، واستحسنه فى الشرح الصغير ، والماوردى جزم فى الذائب بالكيل ، وحكى فى الجامد وجهين (أحدهما) لا يجوز بيع بعضه ببعض ، لأن أصله الكيل (والثانى) يجوز وزناً لأن الوزن أخصر والكيل فيه متعذر .

(فحوع) قال الشافعي في الأ مولا خير في سمن غنم بزبد بحال لأن السمن من الزبد يقع متفاضلا أو مجهولا وهما مكيلان أو موزونان في الحال التي يتبايعان ومن صنف واحد .

فائسة الأسمان أجناس مختلفة ، نص عليه الشافعي في الأم في تفريع الزيت من العسل ، وقد تقدم قول صاحب الرونق في حكاية القولين فيها ، وقال الروياني : ان سمن الغنم وسمن البقر يجب أن يكونا على قولين كالألبان ، والذي قاله الروياني متعين لأنا اذا قلنا : الألبان جنس واحد لزمه أن تكون الأسمان كذلك ، للاتحاد في الاسم والأصل ، وقد تقدم عن الذخائر أن السمن مخالف لسائر الأدهان ، فلا خلاف ، أي سواء قلنا : الأدهان جنس أو أجناس ، والله أعلم •

قال المصنف رحه الله تعالى

(فان باع الزبد بالزبد ففيه وجهان (احدهما) يجوز كما يجوز بيع السمن بالسمن واللبن باللبن (والثاني) لا يجوز لأن الزبد فيه لبن فيكون بيغ لين وزبد بلبن وزبد) •

(الشرح) جزم الشيخ أبو حامد والمحاملي بأنه لا يجوز بيم الزبد بالزبد لما ذكره المصنف في تعليل ذلك ، ولأنهما أيضاً على غير حالة الادخار ، وجرزم في تعليق الطبرى عن ابن أبي هريرة بالجواز ، وأبو الطيب حكى الوجهين كما حكاهما المصنف والصيمرى وابن الصباغ والرافعي والقاضي حسين والامام حكاية عن الصيدلاني ، فأحد الوجهين الجواز ، قال الماوردى: وهو أصح عندى ، وبه قال ابن أبي هريرة كما تقدم عن تعليقه ، لأن ما في الزبد من بقايا اللبن غير مقصود ، فكان كالنوى في التمر وبيع الحليب بالحليب ، وقال الموراني والروباني : ان قول المنع حكاه القاضي أبو حامد المرور ثي عن الشافعي ،

والأكثرون انما حكوا ذلك وجهين ، والأصح عند الرافعي المنع ، لأن ما فيه من المخيض يمنع المماثلة ، وهو قريب مما علل به المصنف ، وشبه الامام ذلك ببيع الشهد بالشهد فان صفات السمن لائحة من الزبد كسا العسل في الشهد بخلاف اللبن باللبن ، فانه في مدرك الجنس كالجنس الواحد (فان قلت :) الرغوة التي في الزبد غير مقصودة (قلت :) وان لم تكن مقصودة الا أنها تؤثر في التماثل والجنس متحد ، فيصير كبيع حنطة بحنطة

مشتملة على حبات من الشعير تؤثر فى الكيل ، فان ذلك باطل ، وان لم تكن الحبات من الشعير مقصودة لأجل اتحاد الجنس • والمراد بالزبد اذا كان من جنس واحد كزبد الغنم بزبد الغنم ، فلو اختلف الجنس جاز • قاله الصيمرى وغيره ، وما فى كل منهما من اللبن والرغوة غير مقصود ، والمماثلة غير واجبة •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان باع المخيض بالمخيض نظرت _ فان لم يطرح فيه الماء _ جاز ، لأنه بيع لبن بلبن ، وان طرح فيه ماء للضرب لم يجز لتفاضل الماءين وتفاضل اللبنين) .

(الشرح) تقدم فى كلام المصنف أن المخيض لبن نزع منه الزبد فلذلك لم يحتج الى تقييده بأن يكون منزوع الزبد ، فاذا كان زبده فيه لا يجوز بيعه ، فلا يباع بمثله ولا بزبد ولا سمن ، أما المنزوع الزبد وهو الدوغ ، فيباع بالزبد والسمن ، نص عليه الشافعى والأصحاب ، وأما بيعه بمثله ، فان لم يكن فيه ماء جاز المماثلة ، جزم بذلك الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والمحاملي وابن الصباغ والرافعي والقاضي حسين ، ومال المتولى الي المنع ، لأنه ليس على حالة الادخار ، ولا على حال كمال المنفعة ، فليكن كبيع الدقيق بالدقيق ، فانه مجهول التساوى حالة الكمال ، وان طرح فيه ماء للضرب وهو (١) لم يجز جزم به أبو الطيب والقاضي حسين وصاحب التتمة وقال : انه لا خلاف فيه ، كما ذكره المصنف وهو مقتضي كلام الرافعي ولا فرق فيما فيه ماء بين أن يباع بمثله أو بالخالص ، وممن صرح بذلك القاضي حسين ،

واعلم أن الشافعي رضي الله عنه نص على أنه لا يجوز السالف في المخيض • قال : لأنه لا يكون مخيضاً الا باخراج زبده • وزبده لا يخرج الا بالماء ولا يعرف المشتري كم فيه من الماء لخفاء الماء في اللبن انتهى •

⁽۱) بياض بالأصل فجرد (ش) ثات : ولمل السقط (المشروب الذي نقصت جالة كماله) أو (هو مجبول المتنارع .

وهذا الكلام من الشافعي يقتضي أنه لا يجوز بيع المخيض بالمخيض مطلقاً فان كان في المخيض ما يتصور نزع الزبد منه بغير ماء صحح كلام الأصحاب ولزم القول بجواز السلم فيه وكذلك أطلق الصيمري أنه لا يجوز بيع المخيض بالمخيض لأجل الماء ، وكذلك قال الماوردي : انه لا يجوز بيع بعضه ببعض الا أن طريق اخراج الزبد بغير ماء فيجوز بيعه بمثله ، فينزل كلام المصنف على ذلك •

(فحرع) قال أبو الطيب : وأما ما بعد ذلك من الألبان المعقدودة فلا يجوز بيع بعضها ببعض ، لكون بعضه أشد انعقاداً من بعض ، ولمخالطة بعضه للملح والأنفحة .

(قلت) : ويجب حمل ذلك على ما اذا كان يؤثر فى كيله كما ستعرفه عن قرب •

(فسرع) دخول الماء فى اللبن مانع لبيعه مطلقاً بجنسه وبغيره ، للجهل بالمقصود ، فان الماء فى اللبن غير مقصود ، ومقداره مجهول ، وممن نص على ذلك الصيمرى فى شرح الكفاية ، هكذا أطلقوه ، وينبغى أن يحمل ذلك على ما هو الغالب من الجهل بمقدار الخليط ، أما لو شاهد البائع والمشترى اللبن والماء وعلما مقدارهما ثم خلطهما وتبايعاً ، فلا مانع من الصحة اذا كان البيع بنقد أو شبهه أما اذا كان البيع بلبن مثله أو خالص فينبغى أن يقال : ان كان الماء يسيراً بحيث لا يؤثر فى المكيال جاز ، لأن اللبن مكيل كما تقدم مثله فى الحنطة المشوبة بحبات يسيرة من الشعير اذا بيعت بمثلها ،

وكذلك يقتضيه كلام ابن الصباغ ، فانه قيد المخالط من الماء والملح كونه يؤثر فى كيله ، وعليه يحمل اطلاق غيره وان كان كثيرًا • فان كان اللبنان جنساً واحداً امتنع لقاعدة مد عجوة • وان كانا جنسين فسأفرد لهما فرعا هنا قريباً ان شاء الله تعالى ، ولا اختصاص لهذا الكلام بالمخيض ، بل هو جار فى الحليب وغيره من أنواع اللبن ، والمصنف انما تكلم فيه الى المخيض لأنه الذى يخالطه الماء غالباً والله تعالى أعلم • (فسوع) لو باع المخيض بعد اخراج الزبد منه بالزبد أو السمن ، قال الشافعي في المختصر : فلا بأس ، وممن نص عليه من الأصحاب نصر ٠

(فسمع) لو باع لبن غنم بلبن بقر وفرعنا على الصحيح فى أنهما جنسان جاز متماثلا ومتفاضلا بشرط التقابض ، فان كان أحدهما أو كلاهما مشوباً بالماء ، وكان الماء مجهول المقدار لم يصح للجهل بالمقصود ، وان كان معلوماً كما فرضته فيما تقدم ، فينبغى على قياس ما تقدم أن يقال : ان كان الماء يسيراً غير مقصود صح كبيع الحنطة بالشعير ، وفى كل منهما حبات من الآخر غير مقصودة ، ولا يعتبر بأثرها فى الكيل لاختلاف الجنس ، وان كان كثيراً بحيث يقصد (فان قلنا :) الماء مملوك ربوى لم يجز لقاعدة مد عجوة (وان قلنا :) مملوك غير ربوى تأتى فيه الطريقة التى ذكرها البغوى فى الخلول من التخريج على القولين فى الجمع بين مختلفى الحكم ، لأن اللبنين الخلول من التخريج على القولين فى الجمع بين مختلفى الحكم ، لأن اللبنين يشترط التقابض فيهما بخلاف الماءين (وان قلنا) الماء ليس بمملوك أصلا ، فيأتى فيه ما مر فى مسألة الخلول ، فليطالع التنبيه الذى هناك ، وكذلك بعوز أن يباع لبن الغنم بزيد البقر ، وزيد الغنم بسمن البقر ، وسمن الغنم بسمن البقر ، يدا بيد ، قاله الصيمرى ، وقد تقدم ذلك معرفا فى مواضعه ، بسمن البقر ، بدا بيد ، قاله الصيمرى ، وقد تقدم ذلك معرفا فى مواضعه ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان باع الجبن أو الأقط أو الصل أو اللبا بعضه ببعض لم يجهز لأن أجزاءها منعقدة ، ويختلف انعقادها ، ولأن فيها ما يخالطه الملح والأنفحة ، وذلك يمنع التماثل) .

(الشرح) الأحكام المذكورة جزم بها الشيخ أبو حامد رأس العراقيين والقاضى حسين رأس المراوزة وغيرهما ، والثلاثة الأولى جزم بها المحاملي والرافعي والقاضى حسين والبغوى ، وعلة انعقاد أجزائه بالنار شاملة لجميعها ، واللبأ وغيره ، وكذلك علة مخالطتها لغيرها فقى الجبن الأنفحة ، وفي الأحسل الدقيق ، وأما اللبا فليس الا التأثر بالنار ، وكذلك حكى الامام عن شيخه أنه ذكر أن أثر النار قريب ، وهو مشبه بالسكر في المعقودات ، وكذلك قال الرافعي : أن في بيع اللبا باللبا وجهين كما بالسكر في المعقودات ، وكذلك قال الرافعي : أن في بيع اللبا باللبا وجهين كما

فى السكر بالسكر ، وما ذكره الامام فى تفسير اللبا يحتاج الى فيد آخر ، وهو أن يكون محلوباً عقيب الولادة بحسب ما نعرفه فى بلادنا ، ولعل ذلك مراد الامام من قوله : أول الحلبية من الدرة الأولى ، ونقل العجلى عن صاحب المعتمد أنه قال : لو دق المصل حتى أمكن كيله يجب أن يجوز بيع بعضب ببعض وباللبن ، ولعل مراده بالمصل مالا دقيق فيه ، أما اذا فرض فيه الدقيق فيمتنع ولا يتجه فيه الجواب والله أعلم .

وفى البحر أن يبع المصل بالمصل انما لا يجوز لأنه لا يمكن كيلها ، فان دقا جميعا حتى أمكن الكيل يجب أن يجوز بيع بعضه ببعض وبيعه باللبن أيضا ، قال : وهذا عندى اذا لم يخالطه ملح ، فان خالطه ملح فلا يجوز على ما ذكرنا بلا خلاف ، وادعى الامام الاتفاق على امتناع بيع الجبن بالجبن ، وقال الماوردى : ان الجبن بالجبن لا يجوز ، واختلف أصحابنا فى العلة المانعة فقال ابن سريج : لأن أصله الكيل وهو متعذر ، وقال غيره : لأن فيه الأنفحة يجمد بها تمنع من التماثل ، فعلى هذا لو دق الجبن حتى صار فتيتا وصار ناعماً جاز بيع بعضه ببعض ، على قول ابن سريج ، لامكان كيله ، ولم يجز على قول غيره لبقاء الأنفحة فيه والله أعلم ،

قال الامام: وأجمع الأصحاب على منع بيع الأقط بالأقط، وذلك أنه ان كان مختلطاً بملح كثير يظهر له مقدار، التحق ببيع المختلط، وان لم يكن فيه ملح فهو معروض على النار، وللنار فيه تأثير عظيم، فيلتحق الكلام فيه بالمنعقد، ولم يفصلوا بين أن يكون عقده بالنار أو الشمس الحامية فيه بالنا كان عقده بالشمس الحامية ولا ملح فيه فقد تقدم عن الامام في العسل اذا شمس كذلك بشمس الحجاز، وبحث وقال: ان النار تؤثر تأثيراً مستويا، فهلا قال ذلك هنا، وجوز على مسافة بيع بعضه ببعض كالعسل، الا أن يقول: ان الكلام هنا في المنعقد، ولا فرق في سببه بين النار والشمس اذا وجد الانعقاد والكلام هنا في التصفية بدون الانعقاد،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واما بيع نوع منه بنوع آخر ؛ فانه ينظر فيسه فان باع الزيد بالسسمن

لم يجز ، لأن السمن مستخرج من الزبد ، فلا يجوز بيعه بما استخرج منه ، كالشيرج بالسمسم وان باع المخيض بالسمن فالمنصوص انه يجوز ، لأنه ليس في احدهما شيء من الآخر ، قال شيخنا القاضي ابو الطيب الطبري رحمه الله : هما كالجنسين ، فيجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا بلا خلاف ، وان باع الزبد بالمخيض فالمنصوص أنه يجوز ، وقال أبو استحق : لا يجوز ، لأن في الزبد شيئا من المخيض ، فيكون بيع زبد ومخيض بمخيض وهذا لا يصح ، لأن الذي فيه من المخيض لا يظهر الا بالتصفية والنار ، فلم بكن له حكم ، وماسوى ذلك لا يجوز بيع نوع منه بنوع آخر ، لانه يؤدي الى التفاضل) .

(الشمع) فيه مسائل (احداها) بيع الزبد بالسمن ، قال الشافعى في المختصر: (ولا خير في سمن غنم بزبد غنم) واتفق الأصحاب على ذلك: الصيمرى والشيخ أبو حامد وأبو الطيب والمحاملي وابن الصباغ والماوردي والرافعي وغيرهم ، لما ذكره المصنف ، ولتحقق المفاضلة ، بسبب ما فيه من اللبن ، هكذا علله الرافعي ، ولك أن تقول: قد تقدم أن السمن قليل فاذا كان اللبن المختلط بالزبد يسيراً بحيث لا يؤثر في المكيال أشبه التراب المختلط بالحنطة ، فينبغي أن يجوز على هذه العلة .

(وأما) العلة الأولى التي ذكرها المصنف فان السمن حاصل في الزبد بالقصد حصول الدقيق في الحنطة (وأما) الشديرج فكامن في السمسم لا ظاهر، ولذلك يجوز بيع السمسم بالسمسم، فلا يصح أن يقال: ان السمن مستخرج من الزبد الا أن يقال: ان ذلك من باب الأولى (١) بما هو كامن فيه فلان يمتنع بما هو ظاهر فيه أولى، وهو صحيح •

(المسألة الثانية) السمن بالمخيض جزم الشيخ أبو حامد، ونصر المقدسي والمحاملي والماوردي وابن الصباغ والقاضي حسين بالجواز كما نقله المصنف عن النص، ونقله أبو الطيب عن كتاب الصرف والاملاء، وعن المزني هنا، وقد رأيته في الصرف في بيع الضمان، ونقله المحاملي عن المختصر، وما أظن فيه خلافاً، وما نقله المصنف عن أبي الطيب لم أره في تعليقه، وهو زيادة على الحكم المنقول عن النص، فانه أطلق الجواز فيحتمل أن يسكون المسراد متفاضلا، كما قال القاضي أبو الطيب، وكذلك ابن الصباغ وصاحب

⁽١) بياض بالأصل فحرر (ش) ربعكن أن بكون السقط (لاحتفاظه) الطبعي

التهذيب ويحتمل أن يراعى شرط التماثل وهو بعيد . قال ابن الصباغ (فان قيل :) أليس قلتم : يجوز بيع الشيرج بالكسب وهما بمنزلة الجنسين (قلنا :) الكسب لا ينفرد عن الشيرج ، ولابد أن يبقى معه شىء بخلاف اللبن فان المخيض لا يبقى فيه سمن ذكره مع السمن فى باب بيع الآجال وادعى الامام اتفاق الأئمة عليه .

(المسألة الثالثة) الزبد بالمخيض الموالية والمنافعي أنه يجوز الواسحق والسيخ أبو حامد: لا يجوز لما ذكره المصنف الحاما أبو اسحق فانه بناه على تعليله السابق الوالشيخ أبو حامد لم يوافقه على ذلك التعليل الكيف وافقه على هذا الحكم هنا اوفى البحر أن أبا حامد قال: أجاب الشافعي بهذا ظنا منه أن لا لبن في الزبد اوليس كما ظن فان الزبد لا ينفك من اللبن اقلا يجوز وهذا قياس المذهب قال وأجاب أصحابنا بأن الشافعي انما قال ذلك اذا لم يكن فيه اللبن ظاهرا وذلك القدر يسير لا يتبين الشافعي انما قال ذلك اذا لم يكن فيه اللبن ظاهرا وذلك القدر يسير لا يتبين الشافعي انما قال ذلك اذا لم يكن فيه اللبن عن المذهب ما نص عليه الأن منزوع الا بالنار والتصفية الله فلا حكم له وقال القفال المذهب ما نص عليه الأن منزوع المقصود من الزبد السمن المخيض ليس من جنس السمن اذا كان منزوع الزبد السمن مختلفان وهكذا ذكر القاضي الطبرى الميجوز متفاضلا التهي كلام الروياني التهي كلام الروياني و

وقال الروياني أيضاً: قال الشيخ أبو محمد الجويني في المنهاج: المخيض الذي في الزبد قليل فلا حكم له لو باع حنطة لا شعير فيها بحنطة فيها حبات شعير قليلة قال: وهذا خلاف ما ذكر القفال وهو الأصح وحكى أبو الطيب عن أبي اسحق الموافقة في بيع السمن بالمخيض، لأنه لا لبن فيه، قال أبو الطيب: وهذا التعليل صحيح الا أن المذهب أنه يجوز البيع في الزبد أيضاً لأنه لا حكم لذلك اذا كان لا يتبين الا بالتصفية بالنار.

(فحم ع) اذا بيع الزبد بالمخيض فهما جنسان حتى يجوز التفاضل يينهما كما قال أبو الطيب فى السمن بالمخيض ، ويدلك على ذلك ردهم على أبى اسحق ولو كان الزبد والمخيض جنساً واحداً لم يحتاجوا الى أن يغتفروه لقلته ، ولم يتجه لأبى اسحق ما قاله وليس ما قاله أبو الطيب مخالفة للنص ،

ولا للأصحاب ، بل زيادة بيان على ما أجسلوه ، وكذلك قول صاحب النهذيب والله أعلم .

وقال صاحب التهذيب: يجوز بيع المخيض بالزبد كالسمن ، وان كان في الزبد قليل مخيض ، وفي المخيض قليل زبد ؛ لأن المقصودين مختلفان في الجنس ، كبيع الحنطة بالشعير وفي أحدهما قليل قصل أو زوان (قلت) يعنى أن التماثل ليس شرطا ، فالخلط وان منع التماثل فهو غير مقصود علا يضر ، وقال امام الحرمين : لا خلاف أن المخيض والسمن جنسان مختلفان لتباين الصفات ، واختلاف الاسم والغرض ، فقد تبين أن ما قاله أبو الطيب لا خلاف فيه ، وكذلك نبه عليه صاحب الوافي في شرح المهذب ، قال شيخنا : لا خلاف في أنه يجوز بيع السمن بالمخيض متفاضلا ، والقاضى أبو الطيب رحمه الله ذكر هذا اخباراً عن ذلك ، لا أنه مذهب له يخالف فيه غيره ،

وقول المصنف رحمه الله: وما سوى ذلك الى آخره كذلك هو فى تعليق القاضى أبى الطيب، وملخصه أنه لا يجوز فى هذا الفصل الا بيع المسمن بالمخيض، والزبد بالمخيض، خلافاً لأبى اسحق والشيخ أبى حامد، ويدخل فيه مسائل صرح بها الشيخ أبو حامد والمحاملي والماوردي والقاضى حسين وهو أنه لا يجوز بيع شيء من الأقط والجبن والمصل واللبا بالآخر، قال المحاملي: ولا بالزبد، ولا بالسمن، ولا بالمخيض، قال امام الحسرمين: والأصحاب لما جوزوا بيع المخيض بالزبد لم يفرقوا بين القليل والكثير، واذا كثر الزبد فالرغوة قد تبلغ مبلغاً يطلب مثله فى جنس المخيض، ولكن المرعى في الباب أن ما يميز من الزبد فى الغالب تبدد، ولا يعنى بجمعه، وان كثر الزبد، فهذا هو المعنى بقول الأصحاب: الرغوة غير مقصودة،

قال الامام: اذا امتنع بيع الأقط بالأقط امتنع بيعه بالمصل ، فاضما من المخيض لا يتفاوتان في الصفات تفاوتا يختلف الجنس به ويمتنع بيع المخيض بالأقط والمصل كما يمتنع بيع العصير بالدبس ، وبيع الجبن بالأقط ممتنع ، قال الامام: قال العراقيون : الأقط والمخيض والمصلوالجبن جنس واحد

(أما) المخيض والأقط أو المصل فكما ذكروه (وأما) الجبن ففيه ما يجانس المخيض ، وهو كقول القائل : اللبن والأقط جنس واحد ، والوجه أن يقال في اللبن جنس الأقط (قلت) وهذه المشاحة في العبارة ومقصودهم ما ذكروه وأنه يمتنع بيع أحدهما بالآخر والله أعلم .

- (هسوع) يبع جبن الغنم بجبن البقر قال ابن الرفعة يشبه أن يكون فيه مثل الخلاف في بيع خبز القمح بخبز الشعير (اذا قلنا :) الأدقة أجناس،
- (فسوع) اذا قلنا بأن الألبان جنس فباع سعن البقر بلبن الابل فيكون حكمه ، وليس فى لبن الابل سسمن يتميز بالمخض والعلاج : قال الامام : الظاهر أنا لا نجعل لبن الابل مشتملا على سمن تقديراً ، حتى يقال : هو بمثابة سمن البقر بلبن البقر ثم اذا كان كذلك فوراءه احتمال فى أن سسمن البقر هل يخالف جنس لبن الابل 1 والتفريع على تجانس الألبان 1 فالظاهر أنه خلافه ، فيجوز بيعه به متفاضلا والسبب فيه أنا حكمنا بتجانس الألبان لاجتماعها فى الاسم الخاص وقد زال هذا المعنى ولم يقدر فى لبن الابل سمناً ، والعلم عند الله تعالى ٠
- (هـ وع) قال الامام: الأنفحة الوجه القطع بطهارتها لاجماع المسلمين على طهارة الجبن ، وهو فى الغالب لا يخلو عن الأنفحة ، والذى اليه اشارة الأصحاب أن الانفحة جنس على حيالها ، مخالف للبن ، وكل ما يتخذ منه ، ولست أدرى أنها من المطعومات وحدها كالملح ؟ حتى تعتبر المماثلة فى بيع بعضها ببعض ؟ أم ليست من المطعومات ؟

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز بيع حيوان يؤكل لحمه بلحمه ، لما روى سعيد بن المسيب رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : ((لا يباع حى بميت)) وروى ابن عباس رضى الله عنه (ان جزورا نحرت على عهد أبى بكر رضى الله عنه فجاء رجل بعناق فقال : أعطونى بها لحما فقال أبو بكر : لا يصلح هذا)) ولانه جنس فيه الربا بيع باصله الذى فيه مثله فلم يجز ، كبيع الشيرج بالسمسم) .

(الشرح) حديث سعيد بن المسيب رواه أبو داود من طريق الزهرى عن سعيد كما ذكره المصنف ، ورواه مالك فى الموطأ والشافعى عنه فى المختصر والأم وأبو داود أيضاً من طريق زيد بن أسلم عن سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع اللحم بالحيوان » هذا لفظ الشافعى عن مالك وأبى داود عن القعنبى عن مالك ، وكذلك هو فى موطأ ابن وهب ، ورأيت فى موطأ القعنبى عن بيع الحيوان باللحم ، والمعنى واحد ، وكلا الحديثين أعنى روايتى الزهرى وزيد بن أسلم مرسل ولم يسنده واحد عن سعيد ، وقد روى من طرق أخر ٠

(منها) عن الحسن عن سمرة أن النبى صلى الله عليه وسلم « نهى عن أن تباع الشاة باللحم » رواه الحاكم فى المستدرك وقال : رواته عن آخرهم أئمة حفاظ ثقات ، وقد احتج البخارى بالحسن عن سمرة وله شاهد مرسل فى الموطأ ، هذا كلام الحاكم ورواه البيهقى فى سننه الكبير وقال : هذا اسناد صحيح ومن أثبت سماع الحسن عن سمرة عده موصولا ، ومن لم يثبته فهو مرسل جيد انضم الى مرسل سعيد ومن سيذكر ،

(ومنها) عن سهل بن سعد قال: « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يبع اللحم بالحيوان » رواه الدارقطنى وقال: تفرد به ابن مروان عن مالك بهذا الاسناد ولم يتابع عليه ، وصوابه فى الموطأ عن ابن المسيب مرسلا ، وذكره البيهقى أيضاً فى سننه الصفير وحكم بأن ذلك من غلط يزيد بن مروان ويزيد المذكور تكلم فيه يحيى بن معين ، وقال ابن عدى : وليس هذا بذلك المعروف •

(ومنها) عن ابن عمر رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع الحيوان باللحم » قال عبد الحق : خرجه البزار فى مسنده من رواية ثابت بن زهير عن نافع ، وثابت رجل من أهل البصرة منكر الحديث لا يستقل به ، ذكره أبو حاتم الرازى (قلت :) وفى الأولين غنية عنه ، وأما سماع الحسن من سمرة فقد قال الترمذى : انه صحيح ، ونقل ذلك فى جامعه عن على بن المدينى وغيره عند حديثه فى النهى عن بيع الحيوان بالحيوان

السيئة ، وغيره من الأحاديث ، وقال فى بعض المواضع : وقد تكلم بعض أهل الحديث فى رواية الحسن عن سمرة ، وقالوا : انما تحدث عن صحيفة سمرة وقال الخطابي : والحسن عن سمرة مختلف فى اتصاله عند أهل الحديث ، وروى بسنده عن يحيى بن معين قال : الحسن عن سمرة صحيفة وقال فى باب الشفعة : وقال غير يحيى بن معين قال الحسن عن سمرة حديث العقبة حسب •

وعن البيهقى أن أكثر الحفاظ لا يثبتون سماع الحسن من سمرة مسن غير حديث العقبة و وقال ابن عبد البر: لا أعلم حديث النهى عن بيع الحيوان باللحم يتصل عن النبى صلى الله عليه وسلم من وجه ثابت ، وأحسن أسانيده مرسل سعيد بن المسيب ، وكأن ابن عبد البر لم يطلع على حديث سمرة هذا ، وكذلك ابن المنذر فانه قال : وأخذ الشافعى رحمه الله بحديث مرسل لا يثبت .

(فان قلت) قد روى الحسن عن سمرة حديث النهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، ولم يقل به الشافعى ، فان كان يصحح سماع الحسن من سمرة فيلزمه القول بهما (قلت:) « النهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة » عارضه حديث عبد الله بن عمرو بن العاص « أنه كان يأخذ البعير بالبعير الى أجل » فلذلك لم يقل به الشافعى ، وهذا الحديث فى النهى عن بيع الحيوان باللحم لم يعارضه معارض ، بل عضده مراسيل وآثار ، وعمل أكثر أهل العلم ، ومع ثبوت حديث سمرة لا يحتاج الى تكلف تقدير التمسك بالمرسل ، ولكن الشافعى رضى الله عنمه أنه لا يحتج بالمرسل فى ذلك توجه اعتراض من الخصم بسبب ما اشتهر عن الشافعى أنه لا يحتج بالمرسل فلذلك تكلم الأصحاب فى ذلك فى هذا الموضع .

وملخص القول فى ذلك أنه لا خلاف فى مذهب الشافعى رحمه الله أن المرسل غير محتج به فى الجملة ، وابن عباس عن أبى بكر رواه الشافعى أيضاً فى المختصر ، وقال فى الأم : أنا ابن أبى يحيى عن صالح مولى التوأمة

عن ابن عباس عن أبى بكر الصديق رضى الله عنهما أنه « كره بيع الحيوان باللحم » نقلت ذلك من نسخة معتمدة من الأم بخط كاتب الوزير •

وروى الشافعى فى الأم فى باب بيع الآجال عن مسلم ؛ وهو ابن خالد عن ابن جريج عن القاسم بن أبى بزة (١) قال : « قدمت المدينة فوجدت جزوراً قد جزرت فجزئت أجزاء كل جزء منها بعناق فأردت أن أبتاع منها جزءاً فقال لى رجل من أهل المدينة : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أذ يباع حى بميت فسألت عن ذلك الرجل فأخبرت عنه خيراً » السائل عن الرجل هو القاسم بن أبى بزة فيما أظن ٠

الما حكم السالة فقول المصنف مفروض فى بيع الحيوان المأكول بجنسه كالبقر بلحم البقر ، والعنم بلحم الغنم ، وما أشبه ذلك ، ولا خلاف عندنا فى منعه نقداً ونسئاً للآثار المتقدمة ، وهو قول أبى بكر الصديق رضى الله عنه واربعة من الفقهاء السبعة كما سيأتى ، ومذهب مالك والأوزاعى والليث بن سعد وأحمد ونقله الرويانى عن الثلاثة البقين من الفقهاء السبعة أيضاً ، وهم سليمان بن يسار (٢) وخارجة وعبيد الله بن عبد الله ، فان صح ذلك فالسبعة قائلون به ، وكذلك نقله العبدرى عن الفقهاء السبعة ، خلافا لأبى حنيفة وأبى يوسف مطلقا ولمحمد بن الحسن فى قوله : يجوز اذا كان اللحم أكثر من اللحم الذى فى الحيوان ، فيكون فاضل اللحم فى مقابلة الجلد والعظم ، والى مذهب أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله مال المزنى ، والمعظم ، والى مذهب أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله مال المزنى ، وكذلك الرويانى فى الحلية ، ونقله عن الماوردى وقال : انه القياس والاختيار، وفى اختياره مخالفة لما عليه الأصحاب والشافعى رضى الله عنه ، وقال : ان الخبر محمول على التنزيه والارشاد ، وهذا مخالف لما حكيناه أنهم كانوا بعمون ذلك من تيسير الجاهلية ،

 ⁽۱) القاسم بن أبى برة بزاى معجمة وهو الصواب حيث جاءت في ش و ق بالراء المهملة وهو بفتح الماء المخزومى أبو عبد الله المكى مات بمكة سنة أربع وعشرين ومائة .

⁽٢) سليمان بن يسار مولى ميمونة أم المؤمنين رضى الله عنه المدنى أحد فقهاء المدينسية السبعة وكان فى ش و ق و الطبعة الأولى من الوحيدة بشار بالموحدة والمعجمة المثلثة وهو خطئ وصوابه يسار بالمثناة التحية والسين المهملة (ط

(فان قلت) اما أن يتمسكوا فى ذلك بحديث الحسن عن سمرة أو بمرسل سعيد بن المسيب ، فان تمسكتم بحديث سمرة فما روى عن سمرة فليس حجة عند الشافعى ، وان تمسكتم بالمرسل فكذلك الأثر عن أبى بكر قلت :) أما حديث سمرة فى النهى عن يبع الحيوان بالحيوان فله معارض ، وهو حديث عبد الله بن عمرو مع ما فيه من الكلام ، وكون جماعة رووه موقوفا ، فلذلك لم يقل به الشافعى ، وحمله ان صبح على النسيئة من الجانبين جمعا بينه وبين حديث عبد الله بن عمرو ، وأما النهى عن بيع الحيوان بالمحم هنا فليس له معارض ، بل له ما يعضده من المراسيل والآنار وقول بالمحم هنا فليس له معارض ، بل له ما يعضده من المراسيل والآنار وقول الشافعى قوله فى المختصر ، قال الشافعى رضى الله عنه فى المختصر : وكان القاسم وابن المسيب وعروة بن الزبير وأبو بكر ابن عبد الرحمن يحرمون القاسم وابن المسيب وعروة بن الزبير وأبو بكر ابن عبد الرحمن يحرمون بيع اللحم بالحيوان عاجلا و آجلا ، يعظمون ذلك ولا يرخصون فيه ، قال : يع اللحم بالحيوان عاجلا و آجلا ، يعظمون ذلك ولا يرخصون فيه ، قال : وبهذا نأخذ كان اللحم مختلفا أو غير مختلف وارسال ابن المسيب عندنا حسن فهذا قول الشافعى فى المراسيل على الاطلاق ،

وأما مراسيل سعيد بن المسيب فالمنقول عن الشافعي أنه كان في القديم يحتج بها، فأما في الأم فانه لم يقل بها ، ولكنه قال ما قال في المختصر في هذا الموضع : وارسال ابن المسيب عندنا حسن ، ونقل بعض الناس عنه أنه قال : تتبعتها فوجدتها مسندة ، قال الخطيب البغدادي في الكفاية : ومذهب كثير من الفقهاء بخلاف ذلك حتى قال محمد بن جرير الطبرى : ان التابعين بأسرهم أجمعوا على قبول المرسل ، ولم يأت عنهم انكاره ولا عن أحد من الأئمسة بعدهم الى رأس المائتين فانه تعرض بأن الشافعي رضى الله عنه أول من أبي قبول المراسيل ، وقال أبو داود السجستاني قريبا من ذلك في رسالته التي كنبها الى أهل الأمصار في سبب كتابة السنن ، وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي حتى جاء الشافعي فتكلم فيه وتابعه أحمد بن حنبل وغيره ، فيحتاج الى أن يذكر جمر مذهب الشافعي في ذلك فاعلم أن المشهور عن الشافعي رحمه الله عدم تحرير مذهب الشافعي في ذلك فاعلم أن المشهور عن الشافعي ونقاد الأثر على فبول المرسل ، وهو قول أكثر الأئمسة من حفاظ العديث ونقاد الأثر على

ما قاله الخطيب البغدادى ، بل كلهم مما يشير اليه كلام أبى عمر بن عبد البر فى التمهيد •

وممن وافق الشافعي على ذلك أحمد بن حنبل في أحد قوليه وأبو زرعة الرازى وأبو حاتم وابنه عبد الرحمن ، وممن قال به مع الشافعي يحيى بن سعيد القطان ، ووفاته مقدمة على وفاة الشافعي ، وأما قول أبي بكر رضى الله عنه فقد أشار الشافعي الى وجه الاحتجاج به بقوله في المختصر : ولا نعلم أن أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خالف في ذلك أبا بكر ، وقال الشيخ أبو حامد : والظاهر اذا نحرت جزور وحضرها امام الوقت أن يكون هناك أناس كثيرون ، وقد قال هذا ولم ينكر عليه أحد ، فقد اعتضد هذا المرسل بحديث أسند من وجه ، وقول أبي بكر مع عدم مخالفة بقية الصحابة ، وفتيا أكثر أهل العلم ممن بعدهم ، فان مالكا رحمه الله روى في الموطأ عن أبي الزناد وقال : كل من أدركت من الناس ينهون عن يع الحيوان باللحم ، قال أبو الزناد : وكان ذلك يكتب في عهود العمال في زمان أبان بن عثمان وهشام بن اسماعيل ينهون عن ذلك ، وفي الموطأ عن سعيد ابن المسيب قال : كان ميسر أهل الجاهلية بيع اللحم بالشاة والشاتين ،

وقال الشافعى رضى الله عنه فى المختصر فى هذا الموضع: وارسال ابن المسيب عندنا حسن ، وقال الامام الجليل عبد الرحمن بن أبى حاتم فى كتاب المراسيل فى قول الشافعى رضى الله عنه: (ليس المنقطع بشىء ماعدا منقطع ابن المسيب فلا بأس أن يعتبر به) وكذلك الشيخ أبو حامد حمل قول الشافعى فى المختصر على ذلك ، وأنه يعتبر بها ، ولا تكون حجة ، وقال الحافظ أبو بكر الخطيب فى كتاب الكفاية فى معرفة أصول الرواية ونقلته من خطه (واختلف الفقهاء من أصحاب الشافعى فى قوله هذا ، فمنهم من قال: أراد الشافعى به أن مرسل سعيد بن المسيب حجة ، وانما فعل ذلك لأن مراسيل سعيد تتبعت فوجدت كلها مسانيد عن الصحابة من جهة غيره ، ومنهم من قال: لا فرق بين مرسل سعيد ومرسل غيره من التابعين ، وانما رجح الشافعى والترجيح بالمرسل صحيح وان كان لا يجوز أن يحتج به على اثبات الحكم والترجيح بالمرسل صحيح وان كان لا يجوز أن يحتج به على اثبات الحكم

قال الخطيب: وهذا هو الصحيح من القولين عندنا لأن فى مراسيل سعيد مالم يوجد مسندا بحال من وجه يصح) •

(قلت) وهذا القول هو الصحيح كما قال الخطيب، وانما يفعل الشافعي ذلك في كتاب الرسالة، وتلخيص ما قاله فيها أن المنقطع مختلف، فمن شاهد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من التابعين فحدث حديثا منقطعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر عليه بامور، أن يسنده غيره من الحفاظ المأمورين بمثل معنى ما روى ، أو موافقة مرسل غيره، وهي أضعف من الأولى أو موافقة قول صحابي أو أقوام من أهل العلم يفتون بمثل معنى ماروى ، فاذا وجدت الدلائل لصحة حديثه بما وصفت أحببت أن يقبل مرسله ، ولا يستطيع أن يزعم أن الحجة تثبت به ثبوتها بالمتصل ، فاما من يعد من كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب رسول الله صلى يعد من كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا أعلم واحداً منهم يقبل مرسله ،

واعلم أن فى قول الشافعى: أحببت أن يقبل ، فيه اشكال ، لأنه لا تخيير في اثبات الأحكام ، بل اما أن يظهر موجبها فيجب ، أو لا فيحرم ، فان كان المرسل اذا اقترن به شىء من ذلك حجة ، وجب العمل به ، وان لم يكن حجة حرم العمل به ، فيحتمل أن يكون مراده أنه لا تثبت الحجة به ثبوتها بالمتصل ، أى لا يكون مثل المتصل وان كانت الحجة به ثابتة ، وتظهر فائدة ذلك فيما اذا عارضه متصل ، فيقدم المتصل عليه ، ويحتمل أن يكون مراده أنه لا يجب الفا العمل به لمجرد اقترانه بمرسل آخر ، أو قول صحابى ، أو فتيا أكثر أهل العلم، ولا يرد معها ، ويطلب دليل آخر مجرد ، كما لو لم يرد أصلا ، بل يجب النظر في ذلك وفيما يعارضه أو يوافقه من بقية الأدلة كالقياس وشبهه ، والعمل بما يترجح من الظن والله أعلم .

وقال الماوردى : انه حكى عن الشافعى أنه أخذ بمراسيل سعيد فىالقديم، وجعلها بانفرادها حجة ، لأنه لم يرسلحديثا الا وجد مسنداً ، ولا يروى أخبار الأحاد ولا يحدث الا بما سمعه من جماعة أو عضده قول الصحابة أو رواه منتشراً عند الكافة ، أو وافقه فعل أهل العصر ، كونه انما أخذ عن أكابر

الصحابة ومراسيله سبرت فكانت مأخوذة عن أبى هريرة ومذهب الشافعى في الجديد أن مرسل سعيد وغيره ليس بحجة •

(قلت) وهذه الأمور التي ذكرها الماوردي رحمه الله من كون سعيد لا يروى أخبار الآحاد، ووجدت مراسيله كلها مسانيد، فلا يحدث الا بما سمعه من جماعة ، أو معتضداً أو منتشراً أو موافقا فعل أهل العصر، وكون مراسيله كلها عرف أنها عن أبي هريرة رضى الله عنه لا دليل على شيء من ذلك بل هي أمور ضعيفة لم يثبت شيء منها فلا يعرف ، بل قد روى سعيد في الصحيح عن أبيه المسيب ، فالصحيح ما قاله الخطيب كما تقدم ، وهو الذي نسبه الماوردي الى الجديد ، ثم ذكر الماوردي أن المرجحات للمرسل التي اذا اعتضد به واحد منها صار هو مع الذي اعتضد به حجة على الجديد ، أحد سبعة أشياء : قياس ، أو قول صحابي ، أو فعل صحابي أو قول للاكثرين ، أو ينشر في الناس من غير دافع له ، أو يعمل بي أهل العصر ، أو لا توجد دلالة سواه .

(قلت) وقد تقدم فى كلام الشافعى المنقول من الرسالة أربعة مرجحات (منها) موافقة قول صحابى أو أقوال من أهل العلم، وهما فى كلام الماوردى (ومنها) اعضاده بمسند أو مرسل آخر، وليسا فى كلام الماوردى، فاذا جمعت بين الكلامين كانت المرجحات تسعة ، ثم فى بعضها أو أكثرها مشاححة (منها) قول الماوردى: انه لا يوجد دليل سواه، كأن المرسل اذا لم يكن فى نفسه دليلا _ ولم يوجد دليل سواه _ كانت المسألة لا دليل فيها أصلا، ولا يجوز اثبات حكم بشىء لا يعتقده دليلا، لأنا لم نجد غيره ،

وان قيل: انه فى هذه الحالة دليل وفى غيرها ليس بدليل ، فيقول: انه فى غير هذه الحالة اذا كان هناك دليل غيره فاما أن يكون موافقاً أو مخالفا ، ان كان موافقاً فالحكم ثابت بلا اشكال ولا غرض فى اسناده الى المرسل مع ذلك الدليل وحده أو اليه مع المرسل ، وان كان مخالفا فاما أن يكون راجحاً عليه أو مرجوحا ، فان كان راجحاً قدم على المرسل مع القول بأنه حجة ، وان كان مرجوحا لم يقدم عليه ، وحينئذ ينبغى لمن يعمل به عند عدم الدليل

مطلقا أن يعمل به ههنا لرجحانه ؛ وهو يصير الى أن المرسل حجة والتفريع على خلافه ولا ينفع التعلل بأنه حجة ضعيفة فى أن يدفع بأدنى معارض وان كان مرجوحا ، لأن ذلك بحث جدلى لاطائل تحته (وأما) اعتضاده بمرسل آخر كان المسند صحيحاً كان العمل به لا بالمرسل (وأما) اعتضاده بمرسل آخر فاذا لم يكن المرسل حجة لم يفد اقترانه بما ليس بحجة ، وكذلك قدول الصحابى وفعله وقول الأكثرين والانتشار .

(وأما) القياس فان كان قياسا صحيحاً فهو حجة فى نفسه غير مفتقر المى المرسل ، ولا يصير المرسل به حجة كما لو اقترن بالقياس الصحيح قياس فاسد ، وان كان ذلك القياس لا يجوز التمثيل به لو انفرد فقد انضم ما ليس بحجة ، وغاية ما يتخيل أن الشافعى لم يلاحظ فى ذلك الا قوة الظن ، فان المرسل يثير ظنا ضعيفا ، وليس كالقياس الفاسد وما لا يثير ظنا أصلا فاذا اقترن المرسل المثير للظن بأمر مقوم للظن جاز أن ينتهى الى حد يتمسك به ، ثم ذلك الحد ليس مما يضبط بعبارة شاملة بل هو موكول الى نظر المجتهد وههنا تتفاوت رتب العلماء وتفارق المجتهدين من سواهم من الجامدين على أمور كلية يطردونها فى كل ورد وصدر .

وانما جمد على ذلك أكثر المتأخرين لبعدهم عن التكيف بفهم نفس الشريعة، والتمييز بين مراتب الظنون ، وما يقتضى نفس الشارع في اعتباره ، والغاية ، وهذه رتبة عزيزة سبق اليها المتقدمون ، ولو حاول محاول ضبط ما يحصل من اجتماع تلك الأمور بالموازنة بينه وبين الظن المستفاد من قياس صحيح واحد من أول درجات القياس ، أو خبر للذلك قياساً واه ، اعتبر ، وما نقص عنه المعنى لم يكن مبعداً لكنه ليس كمال المعنى المشار اليه بل هو غاية ما تحيط به العبارة لمن يبغى ضبط ذلك بقواعد كلية ، ويؤتى الله تعالى وراء ذلك لبعض عباده من الفهم ما يقصر عنه الوهم ، ومن جد وجد ، ومن ذاق اعتقد (ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور) (۱) .

واحتج الأصحاب منجهة القياس بأنه جنس فيه الربا بيع بأصله الذي فيه منه ، فلم يجز كما لو بيع الشيرج بالسمسم ، وكان الشيرج المفرد أقل من الذي

⁽١) الآية ١٠ من سورة النور .

فى السمسم أو مثله ، فإن الحنيفة سلموا امتناعه فى هذه الصورة ، وهذا الاحتجاج إنما يستمر فى بيع اللحم بحيوان من جنسه ، إذا فرعنا على أن اللحوم جنس واحد ، أما إذا فرعنا على الصحيح أنها أجناس ، وباعه بغير جنسه ، فلا يستمر هذا الاحتجاج ، واحتجوا أيضاً بأن اللحم جنس فيه الربا ، وهو على غير حالة كمال الادخار ، فلم يجز بيعه بأصله الذى فيه منه ، أصله بيع الدقيق بالحنطة ، وليس الامتناع فيه لكون الدقيق الذى يحصل مسن الحنطة مجهول القدر ، بدليل أن الحنطة بالحنطة واحداهما أجود وأكثر دقيقاً من الأخرى حائز وإن كان يؤدى فى الثانى الى عدم التساوى .

وهذا كله على ما قررناه أن المرسل يعتبر به ، فلا يكون حجة بمجرده ، وقد قال الروياني : ان الشافعي قال في كتاب الرهن الصغير من الأم : (وارسال ابن المسيب عندنا حجة) وقد نظرت في كتاب الرهون الصغير من الأم فلم أجد ذلك صريحاً ، ولكن فيه ما يدل عليه دلالة قوية ، ويمكن تأويله بتعسف على القول الأول ، فانه ذكر حديث سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يغلق (١) الرهن من صاحبه الذي له غنمه وعليـــه غرمه » ثم ذكر من اعترض عليه فقال (كيف قبلتم عن ابن المسيب منقطعاً ولم تقبلوه عن غيره ؟ فأجاب فقال : قلنا : لا يحفظ أن ابن المسيب رواه منقطعا الا وجدنا ما يدل على تسديده ولا أثره عن أحد فيما عرفنا عنه الا ثقة معروف فمن كان بمثل حاله قبلنا منقطعه ، ورأينا غيره يسمى المجهول ، ويسمى من يرغب عن الرواية عنه ، ويرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن بعض من لم يلق من أصحابه المستنكر الذي لا يوجد له شيء يسدده ففرقنا بينهم لافتراق أحاديثهم ، ولم نحاب أحداً ولكنا قلنا في ذلك بالدلالة البينة على ما وصفنا من صحة روايته) ثم ذكرالشافعي رواية منجهة يحيى بن أبي أنيسة الىسعيدعن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك • ثم قال الشافعي بعد ذلك : (فالسنة ثابتة عندنا _ والله أعلم _ بما قلنا ، وليس مع السنة حجة ولا

⁽۱) في الرهن الصغير من الأم: اخبرنا محمد بن أسماعيل بن أبي قديك عن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول ألك صلى الله عليه وسلم قال: « لا يعلق الرهن الرهن من صاحبه الذي وهنه له غنعه وعليه غرمه » فليحرد .

فبها الا اتباعاً مع أنها أصح الأقاويل مبتداً ومخرجاً) فهذا ما رأيته فى كتاب الرهن الصغير وهو قوى الدلالة على أن الحجة قائمة بذلك ، وتأويله ممكن على بعد وليس كما يتوهمه بعض الضعفاء من أنه تتبعها فوجدها مسندة ، فيكون الاحتجاج بالمسند ، فإن ذلك توهم أن الاسناد حاصل عنده فى هذا المرسل بعينه ، وليس كذلك ، بل لما كان حال صاحبها أنه لا يروى الا مسندا عن ثقة حمل هذا المرسل على ما عرف من عادته ، فيحتج به لذلك ، وأشار ابن الرفعة الى أن الرهن الصغير من القديم ، وإن كان من كتب الأم ، وتعلق فى ذلك بأن الماوردى وغيره قالوا عند الكلام فى آجال الراهن وعتقه : انه من القديم قال : وكذلك نسب الماوردى هنا قبول رواية ابن المسيب الى القديم والقديم قال : وكذلك نسب الماوردى هنا قبول رواية ابن المسيب الى القديم والقديم قال : وكذلك نسب الماوردى هنا قبول رواية ابن المسيب الى القديم والقديم قال المناه و المسيب الى القديم والمناه و المسيب الى القديم والمناه و المناه و المناه و المناه و المناه و المناه و المناه و القديم و المناه و المناه

قال المزنى : اذا لم يثبت الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فالقياس عندى أنه جائز ، وذلك أنه اذا كان فصيلا بجزور قائمين جاز ، ولا يجوز مذبوحين ، لأنهما طعامان لا يحلان الا مثلا بمثل ، وهذا لحم وهذا حيوان ، فهما مختلفان فلا بأس به فى القياس ان كان فيه قول متقدم ممن يكون لقوله اختلاف الا أن يكون الحديث ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنأخذ به وندع القياس •

وقد مال المزنى هذا الكلام الى الجواز بشرطين (أحدهما) ألا يكون المحديث ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (والثانى) أن يكون فيه قول متقدم، يعنى مد مخالف لأبى بكر، وقد احتج المجوزون أيضاً بأنه لو كان فيها الربا لعسر كالدراهم مع الطعام جاز بلا خلاف، فينبغى أن تمكون مسألتنا وليس فى الحيوان ربا أجوز، ويقاس ذلك على بيع اللحم بالثوب وبالجلد، وبأنه لا اعتبار باللحم الذى فى الحيوان بدليل جواز بيع الحيوان بالحيون، ولو اعتبر لما جاز، ولكان لا يجوز بيعه بالدراهم أيضاً ، لأنه غير مذكى فيكون فى معنى الميتة، فلما أجمعوا على جواز بيعه دل على عدم اعتباره •

وقول المزنى: بمن يكون لقوله اختلاف ، قال ابن داود: يكون معناه ممن يعد خلافه خلافاً حتى يثبت الاختلاف بقوله • والجواب عن الأول أن الحديث قد ثبت اعتماداً على تصحيح الحاكم والبيهقى ، وعن القياس على

الثوب أن الثوب والجلد كل منهما ليس بربوى ولا فيه ربوى ، والحيوان فيه ربوى والحيوان فيه ربوى وهو الملح والجلد ، فيشبه قشر الفستق يجوز بيعه بلب الفستق ، ولا يجوز بيع الفستق فى قشره بلبه ، وعن قولهم : ان اللحم فى الحيوان لا يعتبر أن ذلك اذا بيع بغير اللحم ، أما اذا بيع باللحم فانه يعتبر كالسمسم بالشيرج وذكر الأصحاب أسئلة يمكن أن نوردها من جهة الخصم وأجوبتها .

(منها) حمل النهى على الكراهة ، وأجاب عنه بأن أبا حنيفة رضى الله عنه لا يقول بالكراهة على أن النهى المطلق للتحريم •

(ومنها) لعل المراد بالحيوان الذى ذبح ولم يسلخ جلده ، وحينئذ لا يجوز بيعه باللحم ، وأجاب الشيخ أبو حامد بأنه لا ينطبق عليه اسم الحيوان ٠

(ومنها) على أثر أبى بكر رضى الله عنه حمل العناق على المذبوحة وقد تقدم جوابه •

(ومنها) حمله على أن الجزور كانت للمساكين ، فنحرت لتفرق عليهم فلا يجوز بيعها ،وأجابوا عنه بأنه خلاف الظاهر من قول ابن عباس ، فانه يقتضى تعليق الحكم على ذلك الوصف المذكور ، وعن قول أبى بكر : هذا لا يصلح، ولم يقل : لا يجوز بيع هذا اللحم ، ولو كانت من ابل الصدقة لم يخف أمرها على الناس ، وأنه لا يجوز بيعها ، وقد اعترض القاضى حسين على الخصم بأن المرسل عنده حجة ، وعندنا هل المرسل عنده حجة ؟ فقد اتفقنا على قبول هذا الحديث والعمل به .

(تنبيه) قـول المصنف: بلحم ، ظاهره ليس بمراد ، وانما المراد بلحم مثله • فالمماثلة اما أن تكون مطلقا ، فيكون المراد بلحم حيوان من جنسه ، واما أن يكون المراد المماثلة في الوصف الذي ذكره ، وهو كونه يؤكل ، فيكون المراد بلحم حيوان مأكول وهذا هو الظاهر من مراد المصنف ، فانه لم يذكر بعد ذلك الا بيعه بغير المأكول ، وحينئذ يندرج في قول المصنف صورتان •

(احداهما) بيعه بحيوان يؤكل من جنسه ؛ وهو ممتنع بلا خلاف عندنا ، كمحم الجزور بجزور ، ولحم شاة بشاة ، وما أشبه ذلك .

(الصورة الثانية) بيعه بجنس آخر من الحيوانات المأكولة ، مثل لحم الجزور بالشاة (ان قلنا) اللحمان صنف واحد لم يجز قولا واحداً (وان قلنا:) أصناف فطريقان (احداهما) لا يجوز قولا واحداً ، والى ذلك ذهب صاحب الافصاح فيما حكاه الروياني ، وهي الصواب لما سنذكره (والثانية) فيها قولان حكاهما القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والفوراني والرافعي فيها قولان حجوز لعموم السنة (والثاني) يجوز لعدم الربا فيه ، وقاسه الرافعي على بيع اللحم باللحم ، وذكر أن ذلك مذهب مالك وأحمد ، قال الروياني في البحر: وهو الصحيح ، وليس كما قال .

(تنبيه) قال صاحب الذخائر: ان هذا التفصيل لا يصح ، لأنه لا خلاف أن الحيوان أجناس ، وانما الخلاف فيه اذا صار لحماً لشمول اسم اللحم للجميع ، واذا كان لحم وحيوان يختلف أصل الجنس فلا يجوز أن يقال: الجميع جنس واحد ، فيكون على قولين من غير تفصيل • والشيخ أبو حامد جزم بالجواز قال فيما علق عنه سليم ، وينبغى أن يكون غير جائز ، لأن الاجماع الذى ذكرنا هو في هذا ، يعنى أثر أبى بكر رضى الله عنه ، وسكوت الباقين والله أعلم بالصواب •

وهذا الذى قاله الشيخ أبو حامد متعين ، وهو الذى جزم به فى انتهذيب ، وهو نص الشافعى صريحاً فى الأم ، قال : ولا يباع اللحم بالحيوان على أى حال كان ، من صنفه أو من غير صنفه ، ولا ينبغى التردد فى ذلك على أصل الشافعى فيه ، فان المرسل على أصل الشافعى لا يعمل به وحده ، وانما عمل به لاعتضاده بأثر أبى بكر رضى الله عنه ، وانما اعتضد به فى يبع اللحم فى المأكول من غير جنسه ، لكنا نعديه الى منعه بالحيوان من جنسه بطريق الأولى ، فلا يحسن أن يخرج مورد الأثر الذى يقويه الاعتضاد ،

(فرع) بيع اللحم بالسمك الحي فيه وجهان في الحاوي وغيره (أحدهما) لا يجوز ؛ لأنه بيع اللحم بالجيوان (قلت • وهو قول ابن أبي

هريرة) والثانى (يجوز ، لأن حى السمك فى حكم ميته) قلت : (فاذا كان فى حكم ميته فينبغى أن يكون فى حكم بيع اللحم باللحم) ان قلنا : انه من جنسه لم يجز، والا جاز ، والرويانى جعل الوجهين تفريعاً على قوله : السمك ليس من جنس اللحم (فان قلنا) من جنسه (والثانى) أنه يجوز لعدم الربا ، وقال الماوردى ، فى جواز بيع الحيوان بالسمك وجهان من اختلاف أصحابنا فى السمك ، هل هو صنف من اللحم أولا ؟ .

(فسرع) بيع الحيوان بالسمك يجوز ، لأنه لا يسسمى لحما على الاطلاق ، قال الماوردى : فيه وجهان من اختلاف أصحابنا فى السسمك هو صنف من اللحم أولا ؟ قال الرويانى • اختيار الماسرجسى (ان قلنا) السمك (۱) وقال القاضى أبو الطيب • ان قلنا : من جنس سائر اللحوم لم يجز (وان قلنا) جنس آخر فقولان (قلت) ومرادهما بذلك والله أعلم السمك الميت ، فلو باع حيواناً بسمك حى فينبغى أن يبنى على الوجهين السابقين ان راعينا أن حى السمك فى حكم ميته فيكون كما لو باع حيوانا بنحم سمك ، فيجرى فيه الخلاف الذى حكاه أبو الطيب والماوردى ، وان بغم سمك ، فيجرى فيه الخلاف الذى حكاه أبو الطيب والماوردى ، وان وصورها الرافعى والقاضى حسين فى لحم السمك بالشاة وهو أبين ، فانه قد يتوقف اللحم على السمكة الكاملة ، وان كانت ميتة ، والأقرب اطلاقه عليه كالحيوان المذبوح ، وقال : ان الأصح البطلان •

قال القاضى حسين فى ذلك: (ان قلنا:) ان السمك يسمى لحما فان راعينا الخبر لم يجز، وان راعينا المعنى يخرج على الوجهين، يعنى فى اختلاف الجنس (وان قلنا:) السمك لا يسمى لحما جاز، سواء راعينا الخبر أو المعنى، وهذا ترتيب حسن، اعنى ما سلكه القاضى حسين، وحينئذ فان القول بالجواز قول ابن أبى هريرة، قال: لأنه لا يطلق عليه لحم، أى لا يدخل السمك فى اسم اللحم على ما تقدم، والمراد بذلك والله أعلم ما قاله أبو الطيب، وقال ابن الصباغ: ان باع لحما بسمكة حية أو لحم السمك

⁽١) بياض بالأصل نحرد ، 'قلت وتحريره : فان قلنا من جنسه لم يجز ، (المطيعى)

بحيوان حى (فان قلنا :) انه من جملة اللحوم كان كلحم غنم ببقر ، والا فقولان ، لوقوع اسم اللحم والحيوان عليه .

(فسرع) ييع اللحم بالعظم جائز ، قاله الماوردى ، وكذلك اللبن بالحيوان قاله الماوردى ، وأيضا قال فى اللباب : وأورد الماوردى على نفسه بأن اللبن يسمى لحما ، روى أن نبيا شكا الى الله تعالى الضعف فأوحى اليه أن كل اللحم باللحم يعنى اللحم باللبن • وقال الشاعر :

يطعمها اللحم اذا عز الشجر والخيل في اطعامها اللحم ضرر

يعنى أنه يطعمها اللبن عند عزة المرعى ، وأجاب بأن تسمية العرب اللبن لحما استعارة ومجاز ، لا حقيقة ، ألا ترى أنه يجوز بيع اللحم متفاضلا ؟ ولا يحنث باللبن اذا حلف على اللحم .

قال المصنف رحه الله تعالى

(وفي بيع اللحم بحيوان لا يؤكل قولان (احدهما) لا يجوز للخبر (والثاني) بجوز ، لأنه ليس فيه مثله فجاز بيعه به كاللحم بالثوب) .

(الشرح) القولان حكاهما الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والماوردى وابن الصباغ والرافعى والقفال والفورانى ، وصرح المحاملى أنه منصوص عليهما ، وذكر الشيخ أبو حامد فيما علق عنه البندنيجى أن قدول المنع منصوص عليه فى الصرف ، قال المحاملى فى المجموع : القياس الجواز ، وقال القفال فى شرح التلخيص : ان قول الجواز قاله الربيع ، وان قول المنع هو الصحيح ، وكذلك قال البغوى فى التهذيب : ان الأصح المنصوص فى أكثر الكتب لا يجوز لظاهر الخبر (قلت :) قوله : انه المنصوص فى أكثر الكتب يعنى كتب الشافعى وقد رأيت ذلك منصوصا فى الأم من بيع الآجال الكتب يعنى كتب الشافعى وقد رأيت ذلك منصوصا فى الأم من بيع الآجال ألمنافعى رحمه الله : سواء كان يؤكل لحمه أو لا يؤكل ، وقال الرافعى : أصحهما عند القفال المنع لظاهر الخبر وقال فى الشرح الصغير : رجح منهما المنع اشارة الى ترجيح القفال ، وهو الذى جرم به الصيمرى فى شرح الكفاية ،

والسول الثانى مذهب مالك وأحمد، وقال ابن أبى عصرون فى الانتصار، والجرجانى فى الشافى: انه أصح القولين ، أعنى الصحة ، وجزم به فى غيره من كتبه ، قال الشافعى رضى الله عنه فى البويطى فى باب حبل الحبلة : ولا بنس من أن يباع ما لا يؤكل نحمه من الاحياء باللحم الموضوع ، بم قال فيه أيضا : وقد فيل : ولا يباع لحم بحيوان مما يؤكل ، ومما لا يؤكل ، دليل لرجيحه ، وبين القولين ما ذكره المصنف ، والظاهر أن مراده به الخبر الذى قدمته ، وفى الاستدلال به لذلك نظر ، لأن المتقدم خبر سعيد المرسل على أتر أبى بكر ، وتقدم أن الشافعى لا يحتج بالمرسل ، وانما احتج بذلك لاعتضاده بالأثر ، والذى عضده الأثر فيه انما هو فى بيع العناق بلحم الجزور وهما مما يؤكل لحمهما ، فتبقى دلالة المرسل على غير المأكول مجردة عما بعضدها ، ولا بعد فى أن يتمسك بدليل فى بعض مدلوله تعاضد ، مثل ذلك فى حديث عروة البارقى وشرائه الشاتين بدينار ، وبيعه احداهما بدينار ، وعمل به فى الحكم الموافق للقياس دون المخالف له ما كان مرسلا ، كما بين وعمل به فى الحكم الموافق للقياس دون المخالف له ما كان مرسلا ، كما بين دنك وموحهه ،

الا أنا نقول: ان الاعتضاد وان امتنع بالأنر فهو حاصل بأمور أخرى (منها) قول آكثر أهل العلم وانتشاره فى الناس من غير دافع والقياس الذى تقدم فى كلام الأصحاب، فلهذا يصح التمسك بالحبر على ما تمهد أولا، وان ورد عليه ما ذكرته هنائه، فهو وارد على الاعتضاد بالأثر، ولا يمكن التمسك فى ذلك بحديث سمرة، ولو ثبت اتصاله وصحته لأنه انما ورد فى بيع الشاة باللحم والشاة مأكولة فليس فى لفظه عموم يدخل تحت الميوان غير الماكول، وقد يقال: ان أثر أبى بكر عضده فى منع بيعه بالمأكول وان كان من غير جنسه، والمعنى الذى قد يتخيل فى ذلك من جهة الربا مندفع باختلاف الجنس ولم يظهر معنى آخر يعلل به فكان التمسك بعموم الخير أولى.

وقال الشيخ أبو حامد: يكون المعنى فى ذلك أنه حى بميت ، وعلى هذا المعنى أيضا يتعدى الى غير المأكول ، لكن لا يظهر لهذا الوصف معنى مخيل وقال الشيخ أبو حامد فيما علق عنه البندنيجى: ان الأقيس الجواز وبالمنع جزم ابن سراقة فى العلتين ، وبما يتبع حمله .

وقال الماوردى : ان القول الأول قال به من أصحابنا من زعم أن دليل المسألة اتباع السنة (والثانى) قال به من أصحابنا من زعم أن دليل المسألة اتباع القياس •

(واعلم) أن تقدير هذا الأصل الذي أشار اليه الماوردي من المهمات وعليه تبتني هذه المسألة وغيرها ، وبني القاضي حسين على هذا الأصل الذي ذكره الماوردي الخلاف في بيع الشاة بلحم البقر اذا قلنا : انها أجناس مختلفة وقد حكى الماوردي فيه طريقين لأصحابنا ولا ينبغي أن يفهم من قولنا : الأصل فيها اتباع القياس أن لا دليل في المسألة غير القياس ، بل المراد أن الحكم المذكور هل هو معقول المعنى ؟ والخبر فيه على وفق القياس ؟ أو الحكم المذكور هل هو معقول المعنى ؟ والخبر فيه على وفق القياس ؟ أو ذلك أنا ان جعلناه تعبداً امتنع قياس غيره عليه والا جاز ، ولا بد هنا من ملاحظة أصل آخر ، وهو أن النص العام اذا استنبط منه معنى يخصصه هل ملاحظة أصل آخر ، وهو أن النص العام اذا استنبط منه معنى يخصصه هل يجوز ؟ فان الخبر عام في المأكول وغيره ، والمعنى المستنبط وهو ملاحظة الربا يقتضى تخصيصه بالمأكول وقد اشتهر في ذلك خلاف في المذهب وله نظائر (منها) لمس ذوات المحارم داخل في عموم الآية والمعنى يقتضى اخراجه نظائر (منها) لمس ذوات المحارم داخل في عموم الآية والمعنى يقتضى اخراجه وسأذكر ذلك في آخر الكلام ان شاء الله تعالى .

(فحرع) لا يباع مالا يؤكل لحمه بالشاة المذبوحة والطير المذبوح لأنه فى حكم الغائب نص عليه فى البويطى ولا اختصاص له بذلك صرح الأصحاب بأنه لا يجوز يبع اللحم فى الجلد مطلقا قبل السلخ ولا الجلد أيضا ولو باع اللحم مع الجلد قال القاضى حسين فى باب بيع الثمار : الصحيح أنه لا يجوز ، قال : وبيع الأكارع يجوز لأن المقاطع معلومة وبيع رأسها ان كان متدليا بجلد رقيقة جاز ، وان كان هناك لحم كثير لم يجز ، لأن المقاطع غير معلومة .

(فرع) بيع السمك الحى بالسمك الحى ، هل يجوز أم لا ؟ (ان قلنا) يحل ابتلاع السمك حياً فى حال صغره فلا يجوز (وان قلنا :) لا يحل فيجوز كما يجوز بيع الغنم بالغنم ، قاله يعقوب بن عبد الرحمن بن أبى عصرون فى مجموعه .

- (فسرع) على القول الأول لا يجوز بيع لحم ببغل ولا بحمار ولا بعبد ، لا فرق فى ذلك بين العبد والبهيمة ، قاله أبو حامد وأبو الطيب والصيمرى وغيرهم •
- (فرع) لو باع شحم الغنم بحوت حى لم يجز ، قاله الصيمرى وهو يوافق ما تقدم أن بيع اللحم بالحوت الحى لا يجوز ، وعند ابن أبى هريرة أن الشحم كاللحم على الأصح .
- (فسوع) في يبع الشحم والألية والطحال والقلب والسكبد والرئة بالحيوان وبيع السنام بالابل وجهان حكاهما الماوردي والرافعي (أحدهما) عجوز ، لأن النهي في يبع اللحم بالحيوان (وأصحهما) عند الرافعي المنع ، لأنه في معناه ، هكذا قال الرافعي ، وجزم صاحب التهذيب بالمنع في السنام والألية ، ولم يذكر غيرهما ، قال الماوردي : وهما مخرجان من القولين في أن أصل المسألة اتباع السنة أو القياس ، ففي الأول يجوز ، وعلى الشاني لا يجوز ، لأن الشحم وجميع هذه الأشياء في الحيوان ، وعلى هذا الأصل الذي قاله الماوردي ينبغي أن يسكون الصحيح جواز بيع هذه الأشياء بالحيوان ، لأن الصحيح في المسألة اتباع السنة فلذلك كان الأصح منع يبع بالحيوان غير المأكول ، فالجمع بين تصحيح المنع في غير المأكول والمنع في هذه الأشياء متضاد ،
- (قلت:) تصحيح امتناع بيع اللحم بغير المأكول لا يدل على كون الصحيح من المدركين التعبد، بل نقول: ان الحكم معقول المعنى، ولكن فرق بين الحاق غير المنصوص عليه بالمنصوص، وبين اخراج بعض المنصوص عليه، فان الأول قياس محض يعتبر فيه وجود شرائط القياس لا غير وأما الثانى فهو تخصيص العموم بالقياس، وقد تجد معنى مخيلا يمكن احالة الحكم عليه، والقياس به لا ينهض فى القوة الى حيث يخص به العموم، فان دلالة العموم على أفراده ظاهرة قوية لا تزال بما هو أقوى منها، بخلاف اثبات الحكم فى محل مسكوت عنه لا معارض للمعنى فيه فبيع اللحم بغير المارض فيه ظاهر العموم والمعنى المستنبط فتمسكنا بظاهر العموم، فان المعرف قيه فيه ظاهر العموم والمعنى المستنبط فتمسكنا بظاهر العموم،

وبيع الشحم وفحوه بالحيوان وجد فيه المعنى بدون معارض ، فلذلك أعمل المعنى فيه وليس تنصيص المشارع على اللحم نافياً لغيره لأن تعليق الحكم بالاسم لا يدل على نفيه عما عداه ، وقال : وعلى هذا الخلاف بيع الجلد بالحيوان ان لم يكن مدبوغا وان كان مدبوغا فلا منع ، وجزم الماوردى بجواز بيع اللحم بالجلد وأطلق ، وحكاه الروياني عنه لأنه لا ربا في الجلد ، ثم قال الروياني : وقيل : في غير المذبوح وجهان ، وقال غير الحاوى : انه يجوز بيعه بالعظم أيضا وجها واحدا ،

وقال القاضى حسين: ان باع جلد المذبوح من الشاة أو الوبر منه بالشاة ان راعينا الخبر يجوز ، وان راعينا المعنى فوجهان (أحدهما) لا يجوز ، لأنه مال ربا (والثانى) يجوز لأنه ليس بمأكول ، بدليل أنه يباح أكله ،

(قلت:) هذا كلام عجيب (وقوله) (بدليل أنه يباح أكله) أعجب وقوله (فى الوبر) أعجب، فان الجلد ان أمكن تمشية كونه ربويا ففرضه فى جلد يؤكل، والوبر كيف يمكن تمشية ذلك فيه، وقد تقدم اعتراض النووى على الرافعى، واعتذارى عنه وذلك العذر لا يأتى همنا والله أعلم،

قال القاضى: فأما اذا باع جلد المذكاة بالشاة ــ ان راعينا الخبر ــ يجوز وان راعينا المعنى فوجهان ، قال : وههنا أولى بأن لا يجوز ، بعد ذلك رأيت هذا الذى قلته فى تعليق القاضى حسين ، قال : ان راعينا الخبر لم يجز ، وان راعينا المعنى (فان قلنا :) السمك يسمى لحما ، وأنه مع لحوم البرية صنف لم يجز والا جاز •

(فسوع) قال الرويانى : انه لو اشترى الحيوان بالرأس والكراع نم يجز بحال قاله الرويانى ، وهو مشكل ، لأنه اذا كانت الرأس والكراع من غير جنس اللحم كان بيعها بالحيوان كبيع الشحم بالحيوان وسائر الأجهزاء المتقدمة .

وقد حكى هو وغيره فيها وجهين ، فما وجه الجزم فى الرأس والكراع ؟ الا أن نقول : ان فيها لحماً فانه يؤيد ما قدمته من البحث هنا فليراجع .

ولو باع الألية بالمعز قال القاضي حسين : ان راعينا الخبر الصحيح فانه

يجوز وان راعينا المعنى فهو مثله وفيه وجه آخر لا يجوز (اذا قلنا) . الألية مع اللحم جنس واحد ، وان باع الألية بالضان ان راعينا الخرب فالصحيح أنه يجوز ، وان راعينا المعنى لا يجوز ، قاله القاضى حسين : وان باع الألية بالألية واللحم فيصير من قاعدة مد عجوة ؛ قاله القاضى حسين .

(قاعدة) وهى التى وعدت بذكرها فى آخر الكلام ، قال الامام : الذى يجب التنبيه له فى مضمون هذا الباب وأمثاله أن من الأصول ما يستند ألى الخبر أو الى ظاهر القرآن ، ولكن القياس يتطرق اليه من طريق الشريعة ، فلا يمنع التصرف فى ظاهر القرآن والسنة بالأقيسة الجليه ، اذا كان التنزيل متسعاً لا ينبو نظر المنصف عنه ، والشرط فى ذلك أن يكون صدر القياس من غير الأصل الذى فيه ، وأورد (١) الظاهر ، فان لم يتجه قياس من غير مورد الظاهر لم يجز ازالة الظاهر بمعنى يستنبط منه يضمن تخصيصه وقصره على بعض المسميات فأما مالا يتطرق اليه معنى مستمر صائر الى السير ، فالأصل فيه التعلق بالظاهر وينزل منزلة الوصف ، ولكن قد يلوح مع هذا مقصود الشارع بجهة من الجهات ، فيتعين النظر اليه ، وهذا له أمثلة :

(منها) آية الملامسة ترد ونص الشافعي في لمس المحارم من جهة أن التعليل لا جريان له في الأحداث الناقضة ومالا يجري القياس في اثباته فلا يكاد يجري في نفيه ، فمال الشافعي رضى الله عنه الى اتباع اسم النساء ، وأصح قوليه أن الطهارة لا تنتقض ، لأن ذكر الملامسة المضافة الى النساء مع سياق الأحداث يشعر بلمس اللواتي يقصدن باللمس فان لم يتجه معنى صحيح دلت القرينة على التخصيص ، ومن هذا القبيل قوله صلى الله عليه وسلم « ليس للقاتل من الميراث شيء » فالحرمان لا سبيل فيه الى التعليل كما ذكرنا في الخلاف ، واذا انسد مسلك التعليل اقتصى الحال التعلق باللفظ ، فردد الشافعي نصه في القتل قصاصاً ، فوجه الحرمان التعلق بالظاهر مع حسم التعليل ، ووجه التوريث التطلع على مقصود الشارع ، وليس يخفى أن مقصوده مضادة غرض المستعجل .

⁽¹⁾ لعلها : مورد حتى يستقيم المعنى فتكون العبارة هكذا (والشرط في ذلك أن يكون صدر القياس من غير الاصل الذي فيه مورد الظاهر ، فأن لم يتجه ثباس من مورد الظاهر الغ) (الطبعي)

والذى نحن فيه من بيع اللحم بالحيوان خارج عن هذا القانون ، فمن عمم تعلق بقول الشارع ، ومن فصل تشوف الى درك مقصوده ، وهو أن في الحيوان لحما ، ومن تمسك بظاهر اللفظ نقل ترتب كلامه ، فيقرب بعض المراتب ويبعد بعضها ، فالقتل قصاصا أقرب قليلا ، والقتل حدا سيما اذا ثبت باقرار من عليه الحد بعيد ، ومن هذا القبيل منع بيع اللحم بالعبد ، ولو ادعى العلم في أن هذا ليس مراد الشارع لم يكن بعيدا ، هذا آخر كلام الامام .

(فاقسعة) له فى بعض الألفاظ الحديث: « لا يباع حى بميت » الميت فى اللغة من فارقته الحياة فيشمل المذبوح ، وفى الشرع من مات حتف أنفه ولكنه لما قوبل بالحى تعين أن المراد به المعنى الأول ، وأيضا فان الميت لا يباع بحى ولا بغيره والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز بيع اللحم بجنسه اذا تناهى جفافه ، ونسزع منه العظسم ، لانه يدخر على هذه الصفة ، فجاز بيع بعضه ببعض كالتمر ، وهل يجوز بيع بعضه ببعض قبل نزع العظم ؟ فيه وجهان ، قال ابو سعيد الاصطخرى : يجوز كما يجوز بيع التمر بالتمر وفيه النوى ، ومن اصحابنا من قال : لا يجهوز كما لا يجوز بيع العسل الذى فيه شمع بعضه ببعض ، ويخالف النوى في التمر فان فيه مصلحة له ، وليس في ترك العظم في اللحم مصلحة له) .

(الشمرع) تقدم الكلام فى أنه لا يجوز بيع اللحم الطرى بالطرى، وشرع المصنف الآن يذكر حكمه اذا جف وجواز بيعه جافا ، واشتراط التناهى فى الجفاف متفق عليه بين الشافعى والأصحاب ، وفسر الشافعى رحمه الله فى الأم انتهاء جفافه بأن يملح ويسيل ماؤه ، قال : فذلك انتهاء جفوفه ، فاذا انتهى بيع رطل برطل وزنا بوزن يدا بيد من صنف ، وقد تقدم شيء من كلام الشافعى هذا ، وجواز بيع بعضه ببعض اذا نزع منه العظم لا خلاف فيه بين الأصحاب ، وممن نفى الخلاف فيه أبو الطيب والروبانى ، وفرقوا بينه وبين التمر اذا نزع منه النوى ، حيث لا يجوز على أحد الوجهين بأن التمر اذا نزع منه النوى بتجافى فى المكيال ، فلا يمكن اعتمار التماثل فيه بأن التمر اذا نزع منه النوى بتجافى فى المكيال ، فلا يمكن اعتمار التماثل فيه

بخلاف اللحم فان اعتبار التماثل فيه اذا نزع منه العظم يكون أمكن ، وبان بقاء النوى فى التمر من مصلحته وبقاء العظم فى اللحم مفسد ، لأنه يتغير بما فى العظم من المخ فلا يصل اليه الملح .

ثم ان كثيراً من الأصحاب أطلقوا الجواز فى ذلك ، واستثنى القاضى حسين والرافعى من ذلك أن يكون فى اللحمين أو أحدهما من الملح ما يظهر فى الوقت ، فانه يمنع من بيع بعضه ببعض ، قال القاضى حسين : ان كانا مملحين بالملح بأن ينثر عليهما الملح أو شىء من الكزبرة أو غيره فانه لا يجوز ، وان صب عليه ماء الملح فحينئذ يجوز ، أما يبع بعضه ببعض غير منزوع العظم فالوجهان حكاهما الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والمحاملي والماوردي وابن الصباغ والقاضى حسين والفوراني ونصر المقدسي وآخرون ، كما حكاهما المصنف وعزا القاضى أبو الطيب المنع الى أبي اسحق المروزي مع نقله الجواز عن الاصطخرى ، وزعم الروياني أن القاضى الطبرى سب الجواز الى أكثر الأصحاب ، ولم أجد ذلك فى تعليقه فليحمل ذلك على الوهم ، لأن أكثر الأصحاب على خلافه والله أعلم والتوجيه مذكور فى الكتاب .

قال القاضى حسين: بل بقاء العظم يزيده فسادا (والأصح) أنه لا يجوز، وممن صرح بتصحيحه الماوردى فى الحاوى ونصر المقدسى والرويانى وقالوا: انه المذهب، والرافعى وقال: انه الأظهر عند الأكثرين وقال الامام: أن الذى أميل اليه مشل الأكثرين، وخالف صاحب التهذيب فقال: ان الأصح انه يجوز على خلاف ما قال أبو اسحق، ولا يرد على صاحب التهذيب جزم بأنه لا يجوز بيع التمر المنزوع بغير المنزوع ولا بمثله، لأن لمه أن يقول: ان المنع هناك لخروجه بالنزع عن حالة الكمال، واللحم المقدد كامل سواء نزع منه العظم أم لم ينزع، وممن وافق صاحب التهذيب على تصحيح الجواز فى ذلك الجرجانى فى الشافى وقاسه على بيع التصر مع النوى، وقد فرق بأن بقاء النوى من مصلحة التمر وليس بقاء العظم من الطرى فقد تقدم أنه لا يجوز ب

- (فسرع) اذا قلنا بالجواز اذا لم يكن منزوع العظم ؛ قال الرافعى : فيجوز بيع الفخذ بالجنب ، ولا تظهر الى تفاوت أقدار العظهام ، كتفاوت النوى ، وقال الامام : يجب أن يمتنع بيع العضو الذى يجيء منه مقدار صالح من اللحم بعضو لم يقطع من لحمه شيء ، فان العظم الباقي في العضو لا يحتمل ، فان قل المقدار المقطوع بحيث لا يبالى به فلا بأس ، وجهزم صاحب التهذيب بأنه لو استخرج العظم من أحدهما ثم بيع بما فيه العظم لا يجوز ،
- (فسرع) ما ذكره من بيع اللحم باللحم شرطه أن لا يكون عليه جلد ، أما لو كان عليه جلد قال الماوردى : ان كان غليظا لا يؤكل معه منع من بيعه باللحم ، أى لأنه يصير من بيع لحم بلحم مع جهل المماثلة ، وان كان رقيقا يؤكل معه كجلود الحبد والدجاج فوجهان كالعظم ، ولحوم الحيتان ، لا يجوز بيع الصنف الواحد منها بعضه ببعض طريا ، ولا نديا ولا مملوحا ، لأن الملح يمنع المماثلة ، ولكن يباع بعضه ببعض اذا بلغ غاية يبسه غير معلوح ، فأما اذا اختلف جنسها فيجوز طريا ويابسا ومملوحا .
- (فسرع) قال الرويانى : وكذلك لا يجوز بيع الحوت بعضه ببعض طريا ولا نديا ولا مملح ، ولكن يجوز اذا بلغ غاية يبسه غير مملح ،
- (فسرع) لو ضم عظما من عضو آخر الى لحم وباعه بلحم آخر فيه عظم أو لا عظم فيه لا يجوز بلا خلاف ، قاله الروياني في البحر ، كما لو ضم النوى الى تمر وباع بتمر لا يجوز .

قال المصنف رحمه الله تعالى

- (ولا يجوز بيع بيض الدجاج بدجاجة في جوفها بيض لانه جنس فيه ربا بيع بما فيه مثله ، فلم يجر كبيع اللحم بالحيوان) ،
- (الشمع) الحكم المذكور جزم به القاضى أبو الطيب وابن الصباغ والروياني ونقلوه عن الأصحاب وقالوا : انه لا يجوز قولا واحدا ومن المعلوم أن ذلك مفرع على القول الجديد ، وأن الربا يجرى في البيض ، قال

الماوردى: ان المسألة على قولين مخرجين من اختلاف قوليه فى الحمل ، هل يكون تبعاً أو يأخذ قسطاً من الثمن ؟ لأن البيض كالحمل (فان قيل) ان الحمل تبع جاز بيع الدجاجة التى فيها بيض بالبيض (وان قلنا) : ان الحمل يأخذ قسطاً من الثمن لم يجز لأن بيع البيض بالتبع لا يجوز على قوله الجديد، وقال الروياني : علل والدى رحمه الله القول الأول بأنه كالمستهلك مادام فى جوفها ، وحكى صاحب التتمة أيضا وجهين ، لأن النهى ورد عن اللحم بالحيوان ، وليس هذا داخلا فيه ، قال : ويخالف اللبن لأن اللبن يمكن ما لله فى الحله فى الحال ، والبيض لا يمكن ، فلا يقابله بالعوض كالحمل فى البطن على أحد القولين ، فوافق الماوردى فيما ذكره الا فى تعبيره عن الخلاف بالوجهين وسوى الرافعي بين بيع البيض بالدجاج وبيع اللبن بالشاة وبيع البيض بالدجاج الخالى عن البيض جائز ، وبياض البيض وصفاره جنس واحد ، لا يجوز بيع بعضه ببعض قاله الروياني .

وقول المصنف: بيض الدجاج تنبيه على أن البيض جائز ، وهو الذى قاله الصيمرى وجعله كالألبان ، لأنه يفارق بائضه حيا ، وقد قال الرافعى: بيض الطيور أجناس ان جعلنا اللحوم أجناساً ، وان جعلناها جنسا واحداً فهى أجناس أيضا في أصح الوجهين وحكى الماوردى أيضا الخلاف كذلك وجزم بأن بيض الطير ليس صنفا من لحمه ، وحكى الوجهين في أن بيض السمك هل هو نوع من لحم السمك ؟ لأنه يؤكل معه حيا وميتا ، وقد تقدم ذلك عند الكلام في أن اللحوم جنس أو أجناس .

وتقييد المصنف بقوله فى جوفها بيض يفهم أنه اذا لم يكن فى جوفها بيض يجوز بيعها ببيض الدجاج ، وهو كقولك : بيع الشاة التى لا لبن فيها باللبن ، وكذلك أطلق الرافعى رحمه الله أن بيع البيض بالدجاجة كبيع اللبن بالشاة ، فيفهم من جميع تلك التفاصيل من غير حاجة الى اعادة مثلها ، وكذلك جزم صاحب التهذيب وصاحب التتمة بجواز بيع البيضة بالدجاج الذى ليس فى جوفه بيض ، قال صاحب التهذيب : لأن البيضة لم تكن حية فارقها ، وقصد بذلك الفرق بينها وبين اللحم حيث يمتنع بيعه بالحيوان •

(فحرع) نختم بها باب الربا . الهليلج والبليلج والأملج والسقمونياء

وسائر الأدوية ربوية بلا خلاف على المذهب لأنها مطعوم مكيل أو موزون وطعمها لرد الصحة ، كما أن طعم غيرها لحفظ الصحة وفى التتمة حكاية وجه فى السقمونيا وكل ما يهلك كثيره ويستعمل قليله والطين الأرمنى ربوى على الصحيح خلافا لابن كج ، والخراسانى ليس ربويا خلافا للشيخ أبى محمد ، نقله عنه الرافعى ، وحكم السيرافى حكم الخراسانى ، قاله المحاملى ، والطّقل المصرى ليس بربوى ، قاله نصر وغيره ،

(فحمع) قال القاضى أبو الطيب فى الجواب عن اعتراض المالكية ، وفولهم : ان كل شىء له طعم ، قال : انا لا نعتبر حاله ، وانما نعتبر ما يطعم غالبا ، والاعتبار فى الطعم بما يعدله فى حال الاعتدال والرفاهية ، دون سنى الازم والمجاعة ، قاله فى مختصر النهاية ،

(فحرع) الربا يجرى فى دار الحرب جريانه فى دار الاسلام ، وبه قال مالك وأحمد وأبو يوسف ومحمد بن الحسن ، وعن أبى حنيفة أن الربا فى دار الحرب انما يجرى بين المسلمين المهاجرين ، فأما بين الحربيين وبين مسلمين لم يهاجروا أو أحدهما فلا ربا ، وقال : ان الذميين اذا تعاقدا عقد الربا فى دار الاسلام فسيخ عليهما ، فالاعتبار عنده بالدار وعندنا الاعتبار بالعاقد ، فاذا أربى الذى فى بلاد الاسلام مع الذمى لم يفسيخ ، كذا قال القفال فى شرح التلخيص ، قال : وهكذا سائر البياعات الفاسدة والله أعلم .

واحتج أبو حنيفة رضى الله عنه بحديث مكحول أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا ربا بين مسلم وحربى فى دار الحرب » وبأن أموال أهل الحرب مباحة للمسلم بعير عقد ، فالعقد أولى ، ودليلنا عموم الأدلة المحرمة للربا ، فلأن كل ما كان حراما فى دار الاسلام كان حراما فى دار الشرك ، كسائر الفواحش والمعاصى ، ولأنه عقد فاسد فلا تستباح به العقود عليه كانكاح .

(قلت) وهذا الاستدلال ان كان أبو حنيفة يوافق على فساده فى دار الحرب فلا دليل عنده وأما حديث مكحول فمرسل ان صح الاستناد الى

مكحول ، ثم هو محتمل لأن يكون نهيا فيكون المقصود به تحريم الربا بين المسلم والحربى كما بين المسلمين ، واعتضد هذا الاحتمال بالعمومات ، وأما استباحة أموالهم اذا دخل اليهم بأمان فممنوعة ، فكذا بعقد فاسد ، ولو فرض ارتفاع الأمان لم يصح الاستدلال لأن الحربى اذا دخل دار الاسلام يستباح ماله بغير عقد ولا يستباح بعقد فاسد ، ثم ليس كل ما استبيح بغير عقد استبيح بعقد فاسد ، ولا تستباح بالعقد استبيح بعقد فاسد ، كالفروج تستباح بالسبى ، ولا تستباح بالعقد

ومما استدلوا به على أنه لا ربا فى دار الحرب أن العباس بن عبدالمطلب كان مسلما قبل فتح مكة فان الحجاج (١) بن غلاط لما قدم مكة عند فتح خيبر واجتمع به فى القصة الطويلة المشهورة دل كلام العباس على أنه مسلم حينئذ، ثم ان النبى صلى الله عليه وسلم قال يوم الفتح: وأول ربا أضعه ربا العباس ابن عبد المطلب، فدخل فى ذلك الربا الذى من بعد اسلامه الى فتح مكة، فلو كان الربا الذى بين المسلم والحربى موضوعا لكان ربا العباس موضوعا يوم أسلم •

(والجواب) أن العباس كان له ربا فى الجاهيلة من قبل اسلامه فيكفى حمل اللفظ عليه وليس ثم دليل على أنه بعد اسلامه استمر على الربا ولو سلم استمراره عليه لأنه قد لا يكون عالما بتحريمه ، فأراد النبى صلى الله عليسة وسلم انشاء هذه القاعدة وتقريرها من يومئذ .

(فسوع) جريان الربا فيما ليس بمقدر من المطعومات على القول المجديد اختلف أصحابنا هل ثبت الربا بعلة الأصل؟ أو بعلة الاستباه؟ فمن متقدمي أصحابنا من قال: انما جعل الشافعي فيه الربا بعلة الاستباه، لأنه قال: وانما حرمنا غير ما سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم من المأكول المكيل والموزون، لأنه في معنى ما سمى فجعل في المكيل والموزون الربا بعد الأصل، ثم قال بعد هذا: وما خرج من المكيل والموزون من المأكول والمشروب فقياسه على ما يؤكل ويكال أولى من قياسه على مالا يكال ولا يؤكل، فجعله ملتحقا بالأصل من حيث الشبه، وقال آخرون: بل بعلة الأصل وانما قال الشافعي ما احتج به الأولون ترجيحا للعلة والما وانما قال الشافعي ما احتج به الأولون ترجيحا للعلة والمنافعي ما الشبه المنافعي ما العلة والمنافعي ما احتج به الأولون ترجيحا للعلة والمنافعي ما احتج به المنافعي ما احتج به الأولون ترجيحا للعلة والمنافعي ما المنافعي منافع المنافعي ما المنافعي ما

⁽¹⁾ كذا بالأصل قحرد (ط) .

(قات) وهذا الذى قاله الآخرون هو الحق وهو مراد الشافعى ان شاء الله تعالى ، ومقصوده بذلك بيان أن المأكول الموزون لا يقاس على المذهب والفضة بعلة الوزن ، بل يقاس على المأكول المكيل ، فيكون الوزن ليس بعلة ، وذلك ظاهر لمن تأمله من نصه المذكور فى باب الآجال فى الصرف، وقد صرح فى باب بيع الطعام بالطعام بأف في معنى ما جاعت به المستة كل مكيل ومشروب بيع عددا ، والله أعلم ، وهذان القولان حكاهما الملوردي ، وقال الروياني : قال الماسرجسي : قال بعض أصحابتات ما رجع المسافعي رضى الله عنه عن علته فى القديم وانما ألحق المطعومات من المعدودات بها من طريق علية الشبه ، والمسالة على قول واحد ، فأفاد كلام الروياني أن الأولين يفولون بعدم رجوع الشافعي عن علته فى القديم ، بل ألحق بها شيئا آخر والله أعلم ،

وقد يعتضدون فى ذلك بما يقول الشافعى فى المختصر عقيب مذهب ابن المسيب ، وهذا صحيح ، والظاهر أن ذلك من الجديد لأن المزنى لم يذكر فى هذا الباب أن فيه شيئا من القديم وقول ابن المسيب يشترط الكيل والوزن وقال ابن داود فى شرح المختصر مجيبا عن ذلك أن الشافعى رضى الله عنه مادام يجد زيادة تقريب واجتماع فى المعانى بين الأصل والفرع ، قال بذلك وحيث عدم الكيل والوزن قال بعلة الطعم العام ان وجده فان لم يجده فى مثل الأدوية وغيرها قال بالطعم فى الجملة على هذا التدريج ،

(قلت) وهذا كلام فاسد ، ولا يلزم عليه التعليل بعلل مختلفة لمن تأمله ، والله أعلم • '

ونظيره ما قاله القاضى حسين أن المطعومات المكيلة مقيسة على الأربعة ثم نقيس المطعومات المرزوقة على المطعومات المسكيلة والموزوقة ولا مكيلة وانما المطعومات النادرة على المطعومات العامة التي ليست بموزونة ولا مكيلة وانما رتبنا هذا الترتيب لأن الشيء انما يقاس بالشيء اذا كان بينهما مشاجة كثيرة أو مشابعة بأخص أوصافه اذ القياس تشسبيه وتمثيل فنقيس المكيلات غير المنصوص عليها لأنها تشبهها في جميع الوجوه ، ثم نقيس عليها الموزونات المنصوص عليها لأنها تشبهها في جميع الوجوه ، ثم نقيس عليها الموزونات النصوص عليها لأنها تشبهها في جميع ، وعلى هذا القياس .

(فان قلت:) وهذا الكلام الذي نقلتموه على القاضي حسين وغيره فتضى جواز القياس على الأصل الثابت بالقياس ، منه المعنى الذي يثبت به ويقاس غيره عليه ، وهل يجوز أن يستنبط ؟ فهل يجوز ذلك وليس ذلك مما نحن فيه ؟ (قلت:) قال المصنف في اللمع: انه لاخلاف أنه يجوز أن يستنبط منه معنى غير المعنى الذي قيس به على غيره ويقاس عليه غيره ، مثل قياس الأرز على البر بعلة الطعم ثم يستنبط من الأرز أنه لا ينقطع الماء عنه فيقاس عليه النيلوفر فيه وجهان (من أصحابنا) من قال: يجوز (ومنهم) من قال: لا يجوز ، وهو قول أبى الحسن الكرخى ، وقد بصرت في التبصرة جواز ذلك ، والذي يصح عندى أنه لا يجوز ، هذا الذي قاله المصنف وهو الصواب •

وأطلق الامام أبو على عبد الله بن الخطيب المنع من غير تفصيل قال : لأن العلة التي يلحق بها الأصل القريب بالأصل البعيد ، فيصير يلحق بها الفرع بالأصل القريب ، أمكن رد الفرع الى الأصل البعيد ، فيصير القريب لغوا ، وان كانت غيرها لزم تعليل الأصل القريب بعلتين (احداهما) عديمة الأثر ، وهي التي ليست موجودة في الأصل البعيد ، ويمتنع التعليل سواء جوزنا التعليل بعلتين مستنبطتين أو لا ، وهذا الذي قاله صحيح في القسم الثاني ، ويصلح أن يكون مقوبا لما اختاره المصنف من الوجهين ، فأما القسم الأول فهو مثال ما نحن فيه ، وقد نقل المصنف أنه لا خلاف فيه ، وقول أبي عبد الله بن الخطيب : أن ذكر القريب يكون لغواً ممنوع ، بل ذلك لقوة التقارب بينهما الذي هو المقصود في القياس ، فان ما بين المطعوم النادر وبين المطعوم غالباً المكيل أو الموزون أبعد مما بينه وبين المطعوم المام الذي لا يكال ولا يوزن ، فكان الحاقه به أولى ، نعم الطرق ، وما قلناه أقرب الى طريقة المناظر الذي يقصد دفع خصمه بأقرب وتقريب المأخذ مما أمكن والله تعالى أعلم ،

 ألحق البعيد بهما لا بالثابت بالقياس وجده • فان هذه العلل ليست منصوصة ولكنها مستنبطة ، والمستنبط لا يدعى العبور على العملة قطعا ، فالحاق المطعوم المكيل بالمنصوص عليه لاشك أنه أقوى وأشد شبها ، فيكون الظن الحاصل بثبوت الحكم فيه أتم والمطعوم غير المكيل قار فيه وصف يمكن أن يكون معتبرا وان كان قد ترجح خلافه ، فكذلك بعد ، نعم لو كانت العلة منصوصة لم يكن لهذا الترتيب معنى بل حيث وجدت العلة المنصوصة الحق بالمحل المنصوص فيه ، والله عز وجل أعلم •

(فائسدة) قال الروياني (قيل) حد ما يجرى فيه الرباكل ما يباح تناوله على الاطلاق على هيئة ما يقصد تناوله تغذيا أو ائتداما أو تفكها أو تداويا ، وانما اعتبرنا هذه الجهات الأربع لأنها تقصد لنفع البدن .

(فحص ع) ما يأكله بنو آدم والبهائم جميعا قال الماوردى : الواجب أن يعتبر أغلب حاليه ، فان كان الأغلب أكل الآدميين ففيه الربا كالشعير ، وان كان الأغلب أكل البهائم فلا ، قال الروياني : كالرطبة ، وان استوت حالتاه فقد اختلف فيه أصحابنا على وجهين (الصحيح) أن فيه الربا ولا ربا فيما تأكله البهائم كالقرظ والنوى والحشيش .

(فسمع) لا ربا فى الريحان والنيلوفر والنرجس والورد والبنفسج ، الا أن يذوب شيءمنها بالسكر أو العسل ، ولا فى العود والصندل والكافور والمسك والعنبر ، ولا العصفر والحناء ، ولا فى القرطم عند الصيمرى ، ولا فى آس واذخر ، والخضروات التى تؤكل فى الربيع ، ويثبت الربا فى الأترج والليمون والنارنج واللبان والعلك والمصطكى وفيه وجه فى المجر (١) قال : وهو الأقيس ، واللوز والمر والحبة الخضراء والبلوط والقثاء وحب الحنظل والهليلج والبليلج ، قاله الصيمرى ، والدخن والجاورش والخردل والشونيز والشهرانج والبطم والزنجبيل المربى ، والسقمونيا ، وجه حسكاه الروياني والشهرانج والبطم والزنجبيل المربى ، والسقمونيا ، وجه حسكاه الروياني والمست بربوية والطربون والجزر والثوم والبصل والداء والهنسل ، وفى

⁽۱) المجر بسكون الجيم شراء ما في بطن الناقة أو بيع الشيء بما في بطنها وقيل هي المحاقلة وهو اسم من أمجرت البيع المجارا ، ﴿ المطيعي ﴾ .

السقبونيا ونحوه ، وفى ماء الورد والزعفران والقرطم وحب الكتاب والصمغ وبزر الجزر والبصل والفجل والسلجم والماء والأدهان المطيبة والبرد ودهن السمك وصفار السمك قاله ابن يونس والطين الذي يؤكل تفكها وهو الأرمني .

وفى كلام الامام بعض ميل الى أن دهن السمك ربوى ، لأنه جزء مهن السمك مطعوم فيه ، واستشكل قول العراقيين أنه ليس بربوى مع قولهم : ان دهن البنفسج ربوى ، فلم ينظروا الى العادة فى انصرافه عن الطعم ، قال : والوجه عندنا تخريج هذا الفرع على الخلاف ، فانه متردد بين الأصل المأكول وبين الانصراف عن الأصل لفرض العادة ، قال الامام : ان منعنا بلع السمكة حية فليس السمك مال ربا ، وان جوزنا بلعا فقد تردد شيخى فيها ، قال الامام : والوجه القطع بأنه لا ربا فيها ، لأنها لا تعد لهذا ، وفرق صاحب التهذيب بين الصغار والكبار ، فان الصغار هى التى تبتلع ، فلذلك قصر ابن عبد السلام فى الفاية الخلاف عليها ، وجزم فى الكبار بأنها ليست بربوية ، وهو مفهوم كلام الامام .

وجزم صاحب التتمة فى السمك الصغير اذا جوزنا ابتلاعه وفى الجراد الحي بجريان الربا فيهما ، قال الروياني : وكذلك جرادة بجرادة يعنى فيه وجهان ، قال : ورأيت فى الحاوى ما يدل على الوجهين فى السمك السكبار أيضا ، لأن حى السمك فى حكم ميته ، وفى الزعفران وجهان (أصحهما) كما رأيته فى الحاوى فى القرطم وحب الكتان أنه ربوى ، وكذلك فى البذور الأربعة وفى ماء الزنجبيل وجهان فى البحر ونقل فى البحر عن الحاوى أن الأصح لا ربا فى القرطم وحب الكتان وفى الزنجبيل ، قال فى البحر : وعندى الأصح فى حب الكتان جريان الربا لأنه يؤكل عادة وليست كالصمغ وقال فى البحر : الأظهر أن الصمغ ربوى ،

قال الصيمرى : لا ربا فى دهن القرطم والقرع والبان والمحلب والآس ، لأن أصولها لا ربا فيها (قلت) : أما القرطم فقد تقدم عن الماوردى أن الأصح كونه ربويا (وأما) القرع فانه مأكول ، فالذى ينبغى القطع بأنه

ربوى على الجديد وقد تقدم عده في الربويات عند الكلام على بيع ما لا يدخر يابسه ، وقد جزم الصيمرى في موضع آخر بأنه ليس بربوى صريحاً وهو مشكل ، وفي الطين الذي يؤكل تفكها تردد للشيخ أبي محمد ، وقال صاحب التقريب : دهن البنفسج ربوى ، وفي دهن الورد وجهان قال الامام : ولست أفهم الفرق بينهما قال ابن الرفعة : لعله لأن دهن البنفسج يترك ضنة بخلاف دهن الورد لا يترك للضنة ، وقد يقال : ان مراده بدهن البنفسج المعلوف الذي يطبق بالسمسم ويعصر ، وبدهن الورد الذي يلقى فيه الورد ويمتزج به ، والحق التسوية ،

وقال ابن أبى الدم فى شرح الوسيط بعد أن نقل قول الامام: ولست أفهم الفرق بينهما ، قال: لا يتجه بينهما فرق الا بالنظر الى العادة ، فلعل العادة فى بعض الأقطار وعرف الناس فيه أن دهن البنفسيج يؤكل ، أو يستصلحونه للأكل ثم يتركون أكله ضنة به ، فلهذا كان ربويا عند صاحب التقريب ، والعادة فى دهن الورد مضطربة أو ليس مأكولا عند غالب الناس ، فلهذا تردد فيه ، قال ابن أبى الدم: وهذا الخلاف قريب من الخلاف المذكور فيما يحرم على المحرم من استعمال الطيب ، فانا ذكرنا خلافا فى دهن البنفسيج فيما يحرم على المحرم من استعمال الطيب ، فانا ذكرنا خلافا فى دهن البنفسيج ودهن الورد ، ومنهم من رتب الخلاف وفرق بعادة الناس ، قال: وذكر الامام وجهين فى اللبان ودهنه ، وقطع العراقيون بأن دهن اللبان ليس بربوى والظاهر ما قالوه .

(فسوع) الوزن عندنا ليس بعلة للربا ، فيجوز عندنا بيع رطل حديد برطلين ، وثوب بثويين ، ورطل نحساس برطلين ، وحيوان بحيوانين نقدا ونسنا ، ولا يشترط أن يكون بينه وبين المسلم فيه وبين رأس السلم تفاوت على الصحيح من المذهب ، فيجوز أن يسلم ثوباً في ثوب مثله ، قاله في التهذيب ،

(فسمع) هل يحرم أكل الطين ؟ قال الروياني : اختلف أصحابنا منهم من قال : يحرم الطين قليله وكثيره ، وهو اختيار مشايخ طبرستان ، الامام أبى عبد الله الحناطي ، وأبى على الزجاجي ، والامامين جدى ووالدى رحمهم الله ؛ واختاره القفال المروزي ، ومنهم من قال : لا يحرم ، ولكن يمكره ، وهو

اختيار مشايخ خراسان ، وهذا اذا لم يضر لقلته ، فان كان كثيراً يضر فهو حرام وبه أفتى ، وسمعت الشيخ الحافظ البيهقى بنيسابور يقول : لم يصح نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى تحريم قليله ، وهذا هو الصحيح عندى ، انتهى كلام الرويانى فى البحر ،

وذكر الأولون حديثاً لم أستحسن نقله لنكارته ، ثم بدا لى أن أقوله وأبه عليه قال : احتجوا بما روى عن رسسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أكل الطين حرام على أمتى » وروى : « اذا أبغض الله عبداً ألهمه أكل الطين ونتف اللحية » •

فائسة أربع مسائل خلافية ترجع الى أصل واحد بيننا وبين أبى حنيفة بيع كف حنطة بكفى حنطة ، وسفرجلة بسفرجلتين ، والجص بالجص متفاضلا ، والحديد بالحديد متفاضلا ، والمسألتان الأوليان ممتنعتان عندنا جائزتان عنده ، والأخريان بالعكس وذلك أن العلة عنده فى النقدين قيم الوزن وفى الأربع الكيل ، فيتعدى الى كل موزون ومكيل ، وعندنا العلة فى النقدين كو نهما قيم الأشياء غالباً ، فلا يتعدى الى غيرهما وفى الأربعة الباقية الكيل فتعدت الى المطعوم دون المكيل والله أعلم .

(فسرع) الشعير في سنبله لا يقدر ، فاذا فرعنا على القديم قال الامام: الوجه عندى منع بيع بعضه ببعض ، فانه من جنس ما يقدر ، ولا ينظر الى حاله هذه ، وليس كالجوز مادام صحيحا ، وهذا تفريعا على القديم ، وأما على الجديد ، فكل مطعوم وان كان لا يقدر يمتنع بيع بعضه ببعض عددا ، وهل يجوز وزنا ؟ فيه وجهان (أحدهما) وهو ظاهر المذهب أنه لا يجوز ، وهذان الوجهان هما اللذان ذكرهما الشيخ في التنبيه (الأصح) كما قال الامام : لا يجوز بيع بعضه ببعض ، فلو خيف ففيه خلاف مشهور ، وقد تقدم ،

فسوائه: قد تقدم عن الامام النووى رضى الله عنه أن الخلاف في علة الربا على مذاهب ، ويرجع حاصل القول في النقدين والأشياء الأربعة الى أن العلة في تجريم ربا الفضل في الأشياء الستة ما هو مقصود من كل صنف،

والأربعة مجتمعة فى مقصود الطعم على القول الجهديد عندنا ، والنقدان مجتمعان فى جوهر النقدية لأن التبر ليس نقداً فى عينه ، وكذلك الحلى والأوانى فان الربا جار فيها لنصه صلى الله عليه وسلم على الذهب والفضة ، وهو يعم المطبوع وغير المطبوع .

وعبارة القاضى حسين فى ذلك أحسن ، قال : لخصت منها عبارة جامعة للكل وهو أن العلة فى النقدين جوهر يطبع منه قيم الأشياء • قال صاحب التتمة : وقد قال طائفة من أصحابى : ان الذهب والفضة ليسا بمعللين ، والربا فيهما لعينهما ، لا لعلة فيهما ، وتعليل الشافعى رضى الله عنه بالثمنية اشارة الى هذا ، لأن الثمنية لا تعدوهما ، وقد تقدم أن الربا ثلاثة أقسام ، وزاد صاحب التتمة ربا رابعاً وهو كل قرض جر نفعاً •

(فائسة) تعلق من قال: ان العلة الوزن فى الموزون، والكيل فى المكيل، بما روى عن أبى سسعيد الخدرى وأبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم « استعمل رجلا على خيب فجاءهم بتمر جنيب » فذكر الحديث الى أن قال: وقال فى الميزان مثل ذلك ، وفى رواية: وكذلك التمر ان قالوا: أراد الموزون (والجواب) أن المراد بذلك استواء الوزن فى الأشياء التى بين الربا فيها فى أحاديث أخر ، وورد فى رواية: « وكذلك كل ما يسكال أو يوزن » بسند ضعيف قد تقدم الكلام ا ه .

وروى الدارقطنى من حديث عبادة وأنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما وزن مثل بمثل اذا كان نوعا واحداً ، وما كيل فمثل ذلك فاذا اختلف النوعان فلا بأس به » ولكنه ضعيف ، قال الدارقطنى : لم بروه عن أبى بكر عن الربيع هكذا ، وهو ابن صبيح هكذا ، وخالفه جماعة ورووه عن الربيع عن ابن سيرين عن عبادة عن النبى صلى الله عليه وسلم بلفظ غير هذا اللفظ والربا بكسر الراء مقصور ، وعن القلعى أنه يفتح ويمد ،

قال ابن الرفعة: الربا فى الشرع أخذ مال مخصوص بغير مال بازائه ، ولا تقرب الى الله سبحانه وتعالى ، ولا الى الخلق ، قال : فأخرجنا بخصوص ما ليس من أموال الربا بلا تقرب الى الله تعالى الصدقة ، والى الخلق الهدية

والعبة (قلت:) وهذا يرد عليه القمار ، بل هذا هو حد القمار ، فانهم ذكروا انفرق بين القمار وبين البيع أن القمار لا بدل فيه وانما الحد الصحيح للربا في الشرع ما نقله الروياني في البحر ، وقد كتبته في غير هذا • والجاورس بالجيم ب والسين المهملة الحب الذي يعصر مثل الدخن وهو خير من الدخن في جميع أحواله ، هو ثلاثة أصناف وهو معرب كاورس ، حكى ذلك عن مجمع البحرين الفرغاني •

(فائسة) اشتهر عن مذهبنا التعليل بالعلة القاصرة ، ومن أبثلتها تعليل تحريم الربا فى النقدين بالنقدية ، وقال امام الحرمين فى البرهان : ان كان كلام الشارع نصا لا يقبل التأويل ، فلا يرى للعلة القاصرة وقعما ، ولكن بمتنع عن الحكم بفسادها ، وانما تفيد اذا كان قول الشارع ظاهراً يتماتى تأويله ، ويمكن تقدير حمله على الكثير مثلا دون القليل فاذا سحبت عليمه توافق الظاهر عصمته من التخصيص بعلة أخسرى ، لا تنسزل مرتبتها عن المستنبطة القاصرة ، ثم فيه ريب وهو أن الظاهر كان متعرضا للتأويل ، ولو أول لخرج بعض المسميات ، ولأزيل الظاهر الى ما هو نص فيه فالعلة فى محل الظاهر كانها ثابتة فى مقتضى النص منه ، متعدية الى ما اللفظ ظاهر فيه ، عاصمة له عن التخصيص والتأويل ، فكان ذلك افادة وان لم يكن تعديا حقيقيا ، ولا يتجه غير ذلك فى العلة القاصرة .

ثم قال : (فان قيل :) قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تبيعوا الورق بالورق » الحديث نص أو ظاهر ، فان زعمتم أنه نص بطل التعليب لل بالنقدية ، وان كان ظاهرا فالأمة مجتمعة على اجرائه فى القليل والكثير فقد صار بقرينة الاجماع نصا (قلت) أما الحظ الأصولي فقد وفينا به والأصول لا تصح على الفروع فان تخلفت مسألة فليمتحن بحقيقة الأصول فان لم يصح فليطرح ، هذا كلام الامام ،

واعترض عليه الأنبارى الشارح وقال: ان القاصرة مقيدة مطلقا ، سواء كانت مستنبطة من ظاهر أو من نص ، وقول الامام يلزم منه أن المتقدمة المقتضية للتخصيص لا تقدم على القاصرة الا اذا كانت مترقية في الرجحان عن

ربتها وهذا غير ما يهى الأن تكون معارضة للمتعدية والحق أن القاصرة مقيدة مطلقا ، كما أشار اليه الشارح وقد ذكر الأصحاب من الأصوليين والفقها من قواعد العلة القاصرة الوقوف على حكمة النص وكون حكمها منعديا الى غيرها ، وأنه ربما حدث ما يشاركه فى المعنى " فيتعدى الحكم اليه فهذه ثلاث فوائد والذى قاله الامام فى منعها التخصيص فى الظاهر فائدة أخرى جليلة لكنا نقول: لا تنحصر الفائدة فيها .

(وقوله:) ان الأمة مجمعة على اجرائه فى القليل والكثير فصار كالنص (يمكن) أن يقال ان القليل اذا انتهى فى القلة الى حد لا يوزن لا تجمع الأمة عليه ، بل أبو حنيفة يخالف فيه كمخالفته فى بيع نمرة بتمرتين ، فيجوز عندهم بيع درة بدرة من الذهب والفضة ، كذا قال الفرغانى فى شرح الهداية من كتبهم ، فيمكن استعمال العلة وهى جنس الأثمان فى ذلك ، ومنع تخصيص العموم فيه ، وتحصيل الفائدة التى حاولها الامام والا فآخر كلامه المذكور فى البرهان يشير الى الامتناع من الحكم بصحة العلة المذكورة لعدم الجريان على القانون الذى مهده ،، وهو مع ذلك لا يرى أن يضيف الحكم الى العلة المتعدية ، وهى الوزن كما يقوله أبو حنيفة رضى الله عنه ، لأن التعليل بالوزن باطل بوجوه تخصه ،

(منها) أنه طرد لا مناسبة فيه •

(ومنها) جواز اسلام الدراهم والدنانير في الموازنات ، فليس بطلان المتعدية هنا بمعارضة القاصرة لها (وأما) في غير هذا الموضع فالأستاذ أبو اسحاق يرجح القاصرة على المتعدية لمعارضة النص لها ، والجمهور قال يرجحون المتعدية وامتنع آخرون من الترجيح من جهة التعدى والقصور قال الأنبارى وهو الصحيح ، وهو اختيار القاضى ، وانما ترجح العلل بقوتها في نفسها ، واضطرب كلام الامام في الربويات ، فتارة يميل الى التعبد وابطال التعليل ، وأخذ الربا في كل المطعومات من قوله : « لا تبيعوا الطعام بالطعام » وتارة يميل الى القياس ، وكلامه في ذلك مضطرب ، وكأنه شوش عليه عدم ظهور فائدة العلة القاصرة في هذا المحل ، وقد أبديناه في محل الاختلاف والله إعلم ،

(فالسدة) قال الرافعي رحمه الله: وعن الأودني من أصحابنا أنه تابع ابن سيرين في أن العلة الجنسية ، حتى لا يجوز بيع مال بجنسه متفاضلا ، وقال النووي رحمه الله في الروضة : قال الأودني من أصحابنا : لا يجوز بيع مال بجنسه متفاضلا ولا يشترط الطعم ، انتهى ما قالاه ، وأنا أخشى أن يكون غلطا فان الذي نقله القاضي حسين عن الأودني أن العلة هي الجنسية ، والطعم شرطها ، وجعل ذلك مقابلا لما قاله الحليمي وصححه القاضي من أن العلة الطعم والجنس محلها والشرط عدم التساوي ، والمعلول فساد العقد ، ولما قاله بعض الأصحاب من أن العلة الطعم والشرط عدم التساوي والمعلول الفضل فلعل من نقل عن الأودني اقتصر من قوله على أن الجنس علة وهو صحيح ثم توهم من وقف على هذا الكلام بمجرده أنه لا يشترط الطعم وأنه موافق لابن سيرين والله تعالى أعلم ،

باب

بيع الأصول والثمار

الأصول ههنا المراد بها الأشجار ، وكل ما يشمر مرة بعد أخرى ، وأبعد من قال : ان اسم الأصل يشمل البناء والشجر ، وأبعد منه قول من قال : ان المراد به الأرض والشجر معا والثمار ، والمقصود بهذا الباب أمران (أحدهما) بيان حكم الأصول اذا بيعت فيما يكون تأبعاً لها وفيما لا يكون وفي حكم ذلك ، فان ذلك مما يطول النظر ، وقد بوب الشافعي رضى الله عنه على ذلك في الأم : باب ثمر الحائط يباع أصله ، فهذه الترجمة حلها المصنف بفوله : بيع الأصول ،

(والثانى) الكلام فى الثمار اذا بيعت ، وما يختص بها من الشروط التى لا تشترط فى المبيعات ، فان شروط المبيع (منها) ما هو عام وهى الخمسة التى ذكرها المصنف فى باب ما يجوز بيعه (ومنها) ما يختص بالربويات وأفرد له باب الربا وقدمه على هذا الباب لعمومه لامكانه فى كل وقت وشدة خطره لقيام الاجماع عليه (ومنها) ما يختص بالثمار ، فأفرده فى هذا الباب .

وبدت علة الشافعى بأن الوقت الذى يحل فيه بيع الثمار ، وجعله عقيب باب ثمر الحائط يباع أصله ، فجعله المصنف مع الأصول فى باب واحد لتعلق كل منهما بالآخر ، وقدم الأصول على الثمار تأسيا بالشافعى ، ولأنها متقدمة طبعاً وقد قيل : ان المقصود بالباب بيع الثمار لبيان شرطه ، فلعله قدم بيع الأصول فى مختصر التفريع بعده بمقصود الباب وليس كذلك ، ولم يقع اللكلام فى بيع الأصول مختصراً بل طال أكثر من الكلام فى بيع الثمار ، بل ذلك لما قدمت من تبويب الشافعى وهما مقصودان واستلزم الكلام فى الأصول الكلام فى الأرض لأن بيع الأصول قد يكون مستقلا فى الأصول قد يكون مستقلا وقد يكون تبعا للأرض ولهذا قال المصنف فى التنبيه بعد أن قال : دخل البناء والغراس قال : فان كان له حمل الى آخره فنبه بذلك على أن تبعية الثمار للاصول لا يشترط فيها أفراد الأصول بالعقد ، بل يشمل صورة الفرادها وصورة ما اذا كانت تابعة للأرض فانه جعل الكلام فيما اذا كانت نابعة فيدل على الصورة الأخرى بطريق أولى ،

واستطرد من ذلك فى المهذب الى ما يتبع لفظ الأرض أو نحوها من غير الثمار وان لم يكن ذلك فى ترجمة الشافعى التى هى مقتصرة على الثمار كالزروع والخوابى والمعادن وغيرها ، وقد تعرض الشافعى فى مسائل الباب اليها ، وقدم المصنف السكلام فى بيع الأرض لأنه مستلزم لبيع الأصول المستلزم الثمار وهو فى كلام الشافعى مذكور فى أثناء الباب ، ولا يستنكر كون الداخل فى عقد البيع يسمى مبيعاً ، لأنه انما انتقل بحكم البيع ، والله أعلم ،

وقد رأيت الترجمة الأولى ، وهى أن بيع الأصول لغير المصنف وهو أبو بكر أحمد ابن بشرى المصرى فى كتابه المسسمى بالمختصر المنب من علم الشافعي •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(اذا باع أرضا وفيها بناء أو غراس - نظرت فان قال : بعتك هذه الأرض بحقوقها - دخل فيها البناء والفراس لانه من حقوقها ، وأن لم يقل بحقوقها ، فقد قال في البيع : يدخل ، وقال في الرهن : لا يدخل ، واختلف اصحابنا فيه على ثلاث طرق (فمنهم) من فال : لا يدخسل في الجميع ، لأن الأرض ليست بعبارة عن الفراس والناء ، وتأول قوله في البيع عليه آذا فال : بحقوقها (ومنهم) من نقل جوابه في الرهن الى البيع ، وجوابه في البيع الى الرهن وجعلها على فولين (أحدهما) لا يدخل في الجميع ، لأن الارض اسم للعرصة دون ما فيها من الفراس والبناء (والثاني) يدخل لأنه متصل بها فدخل في العقد عليها كسائر اجزاء الأرض (ومنهم) من قال في البيع : يدخل ، فدخل في المعتال المياس والبناء ، فالرهن : لا يدخل ، لأن البيع عقد قوى يزيل الملك ، فدخل فيه الغراس والبناء) .

(الشرح) الأرض مؤنثة وهي اسم جنس لم يأت واحده بالهاء، والغراس يستعمل في الشجر يقال : غرست الشجر أغرسه، ويقال للنخلة أول ماتنبت غريسة فاله الجوهري وغيره .

الما الأحكام فقد قال الأصحاب: اذا قال: بعتك هذه الأرض أو العرصة أو الساحة أو البقعة وكان فيها بناء أو غراس دون ما فيها من الشجر والبناء لم يدخل ذلك فى البيع بلا خلاف ، وان قال: بما فيها أو مع ما اشتملت دخل البناء والغراس بلا خلاف ، وكذلك اذا قال: بما فيها أو مع ما اشتملت عليه حدودها أو حوته أقطارها ، وان قال: بعتكها بحقوقها فالحكم كذلك على المشهور ، وصرح الشيخ أبو حامد ينفى الخلاف فيه ، وكذلك يقتضيه ايراد أكثر الأصحاب لكن الامام حكى أن من أثمتنا من قال: لا يدخسل محتجاً بما قاله القاضى حسين قبله على سبيل الاشكال أن اسم الحقوق افما يقع على الطريق ومجارى الماء أسبههما ، ورأى الامام أن هذا أقيس وهد يقع على الأ أن يثبت عرف عام باستتباع الأرض للشجر أو بدخولها تحت اسم الحقوق وهو بعيد ،

وقد رأيت ابن حزم الظاهرى ادعى الاجماع _ فى كتابه المحلى _ على أن من اشترى أرضاً فهى له بكل ما فيها من بناء قائم أو شجر ثابت ، وهذه دعوى منكرة ، وهى باطلاقها تشمل ما اذا قال ، بحقوقها ولما (١) اذا لم يقل ، بل هى ظاهرة فى الثانى ، والخلاف مشهور فى المذهب كما سياتى ، ولم يبلغنى فى هذه المسألة شىء عن العلماء المتقدمين بل مذهب أبى حنيفة ومالك

⁽۱) كادا في ش و ق راجع كتاب القسمة ج ١٩ من المجموع ، ط ، .

استتباع الأرض للفراس والبناء ، كما نص عليه الشافعي ، والحنابلة صنعوا كصنع الشافعية ولعلهم تبعوهم فى ذلك .

فان لم يكن فى المسألة اجماع كما ادعاه ابن حزم فلا شك أن للنظر فيها مجالا والا فيلغوا ما أثبته الأصحاب من التخريج ولا تصير المسألة بذلك من مسائل الخلاف ، وان كان القياس يقتضيه كما نقوله فيما بعد وقاله الامام هناء وان لم يقل بحقوقها فقد اختلف الأصحاب على طرق (احداها) أن البناء والغراس لا يدخلان فى البيع ولا فى الرهن ، لأن اسم الأرض لا يشمل ذلك لغة ولا عرفا ، ولا دليل على تبعيتها لها من عرف ولا غيره فلا وجه للدخول ، وهذا هو القياس ، وهى طريقة أبى العباس ابن سريج ، لكنها خلاف ظاهر نص الشافعى ، فانه قال فى الأم والمختصر : وكل أرض بيعت فللمشترى جميع ما فيها من بناء وأصل ، فاحتاج من ذهب الى هذه الطريقة أن يحمل قول الشافعى فيها من بناء وأصل ، فاحتاج من ذهب الى هذه الطريقة أن يحمل قول الشافعى فى البيع على ما اذا قال بحقوقها ،

وفسوله: في الرهن على ما اذا اطلق لكن يتوجه على هـؤلاء مـن الاشكال ما أورده القاضى حسين وغيره ، أن ذلك اذا لم يدخل عند الاطلاق ينبغى أن لا يدخل ولو قال بحقوقها ، لأن اسم الحقوق لا يشمله ، وانسا يشمل الممر ومسيل الماء ومطرح القمامات وما أشبهها ، وهو اشكال قـوى ، وحينئذ تكون هذه الطريقة مخالفة لنص الشافعي ؛ ولما نقلناه عن مذهبي أبي حنيفة ومالك وما اقتضاه اطلاق من نقل الاجماع ان ثبتت (١) عن المتقدمين ، وقد جمل الامام والغزالي في الوسيط هذه الطريقة هي الأصح وشذا في ذلك ، واذ كان القياس يقتضيه ولعمرى ان لم يثبت اجماع أو نص فالحق ما قالاه ،

وقد جهدت فى تطلب نفس هذه المسألة فلم أجد الا نصه صلى الله عليه وسلم على أن « من باع نخلا مثمرة فثمرتها للبائع الا أن يشترط المبتاع » والأصحاب يفرقون بأن البناء والغراس يراد للتأبيد بخلاف الثمرة، وقد يحتجون به لأنه اقتضى بمفهومه دخول الثمرة غير المؤبرة فى البيع ، ولايشملها اسم النخلة ، ولكن لاتصالها بها والبناء والغراس كذلك ، والطريقة الثانية

⁽١) يمني الطريقة (ط) .

نقل جوابه من البيع الى الرهن ، ومن الرهن الى البيع ، وتخريج المسألتين على قولين •

- (أحدهما) يدخل البناء والشجر عند الاطلاق فى البيسع والرهن ، لأن البناء والشجر بمنزلة أجزاء الأرض ، وأجزاء الأرض تدخل عند الاطلاق ، فكذلك هذه .
- (والقول الثانى) أن الأرض مبيعة ومرهونة دون ما فيها لعدم تناول الاسم ، وهاتان الطريقتان مشتركتان فى التسوية بين البيع والرهن وعدم الفرق بينهما على خلاف ما يقتضيه نص الشافعى ، وايراد الحنابلة فى كتبهم يوافق هذه الطريقة الثانية ، فانهم ذكروا وجهين والقول المنصوص مع المخرج، وقد يسميان وجهين وهذه الطريقة الثانية منقولة عن أبى الطيب بن سلمة وأبى حفص بن الوكيل وادعى الشاشى فى الحلية أنها أصح الطرق ، وأن أصح القولين منها أنها تدخل فى البيع والرهن جميعاً ، وكذلك يقتضيه الكلام الجرجانى فى التحرير قال : ان أصح القولين دخوله فى البيع والرهن والهبة والطريقة الثالثة أن المسألتين على ظاهرهما اذا أطلق بيع الأرض تبعها ما فيها من البناء والشجر ، واذا أطلق رهنها لم يتبعها ، والفرق من وجهين ،
- (أحدهما) أن عقد البيع أقــوى لأنه ينقل الملك ، فجاز أن يستتبع ، والرهن عقد ارفاق واستيثاق .
- (والثانى) أن المنافع الحادثة لما كانت للمشترى كذلك الموجود فى الحال وليس كذلك الرهن ؛ لأن المنافع الحادثة لا تدخل ، وكذلك الثمرة الحادثة تكون للمشترى ولا تكون للمرتهن ، وهذه الطريقة منقولة عن أبى اسحق المروزى ، ونقلها الماوردى والرافعي عن جمهور الأصحاب ، وقال القاضى أبوالطيب والروياني: انها الصحيحة وقد تعزى لابن أبي هريرة أيضاً ، واعترض الامام وغيره على الفرق بالقوة والضعف ، بأن المبيع الاسم ، يعنى فلا معنى للقوة والضعف وممن ضعف هذا الفرق تلميذ المصنف قال : لأن البيع انما تظهر قوته فيما يتناوله ورد عليه ، أما ما لا يتناوله فلا يؤثر فيه ، ولهذا اذا شرط أن لا يدخل الغراس في البيع لم يدخل ، واذا قال في الرهن : بحقوقها

دخل ، وما ذكره من أن المبيع فى ذلك الاسم ظاهر ، وكذلك الفرق الشانى لاغ ، فان المنافع الحادثة تبعتها لكونها حادثة فى ملك المشترى ، ولا كذلك الحاصلة عند البيع ، ألا ترى أن الثمرة الحادثة بعد البيع للمشترى قولا واحداً والثمرة الحاصلة المؤبرة عند البيع لا تدخل قولا واحداً •

واعترض أبو العباس الفزارى على الفرق الأول بأن البيع لما قوى وأزال الملك وجب أن لا يؤثر الا فيما دل عليه اللفظ ، تقليلا لضرر البائع بتفويت الملك عليه بخلاف الرهن ، فانه أقل ضرراً لبقاء الملك ، فيكون مقتضى الفرق عكس المدعى ، وأبدى أبن الرفعة فرقا واغتبط به بحيث انه ذكره فى كتابه فى غير هذا الموضع حذراً من اخترام المنية قبل الوصول فى الشرح اليه ، ثم لما وصل اليه هنا ذكره ، وهو أن لفظ الأرض يشمل الأس والمغرس ، فلو بقى البناء والشجر للبائع لخلا الأس والمغرس عن المنفعة ، وتكون منفعتهما مستثناة لا الى غاية معلومة ، فانه لا يمكن قلع البناء والشجر لأنه محترم يراد للبقاء ولا تبقيته بأجرة لأنه حين أحدثه فى ملكه ، فاذا كان الأس والمغرس بهذه المثابة لا يصح بيعه مفرداً باتفاق ، فوجب اذا ضم الى مبيع خلا عن ذلك أن يبطل فى الجميع للجهالة بالشمن ،

فلما أفضى محذور الاخراج الى هذا ، حكم بالاندراج ، حرصا على تصحيح العقد ، كما أدرج الحمل فى البيع وان لم ينتظم اسم الشاة والجارية طلباً للتصحيح وحذراً من الابطال ، بل للحمل غاية تنتظر ، ومع ذلك أدرج ولا غاية ههنا تنتظر ، وهذا المعنى مفقود فى الرهن لأن المرتهن لا يستحق شيئا من منافعه ، حتى يكون استيفاء البناء والغراس مخرجا للعقد عن وضعه ، ثم اعترض على نفسه بأنه لا يجعل هذا المحذور مانعا من دخول المغرس والأس ، ويحمل البيع على ما سواهما طلباً للتصحيح ، وأجاب بأن اللفظ يتناول المجموع ، وهذا يضعف عنه ، فلم يمكن ابطاله به ، وقد بقى عليه فى هذا الكلام أمران ،

(أحدهما) ذكره وهو أن القائل بعدم دخول البناء والشجر ، ويحتمل أن يقول بعدم دخول المغرس والأس ، وقد ذكر صاحب التتمة فيما اذا باع

الأرض خلا البناء والشجر ، أن المغرس والأس هل يبقى على ملكه ؟ فيه وجهان كالوجهين في بيع البناء والغراس ، وذكرهما القاضى حسين ورتبهما على بيع الغراس (ان قلنا :) يستتبع المغرس فههنا أولى ، والا فوجهان (والفرق) أن اللفظ ههنا توجه نحو البناء والشجر فقوى على التبعية بخلافه فيما يتلف ، وكذلك قال الخوارزمى ، ان الأصح أنه لا يبقى ، فقد ظهر مما قاله أن للمانع أن يمنع لو لم يدخل البناء والشجر لزوم المحذور المذكور ،

(الثانى) أنه ليس يلزمه من السوق الى تصحيح العقود ادراج شيء فى العقد لم يقتضه العقد لا لفظا ولا عرفا ، والحمل انما دخل لاقتضاء العرف له ؛ وأما هنا فان أدخلنا البناء والشجر أدخلنا ما لم يدل عليه لفظ العاقد لغة ولا عرفا ، وان أخرجناه وأدخلنا المغرس لزم المحذور الذى أبداه على رأيه ، وان أخرجنا المغرس خالفنا لفظ العقد وشموله له ، فلم يبق الا افساد العقد ، وقد يقال : ان افساد العقد أيضا محذور ولم يصر اليه صائر فلم يبق الا النظر فى أخف المحذورات الثلاثة يلتزم ، والحكم بادخال البناء والغراس حكم باثبات أمر زائد على مدلول لفظ العاقد ، لم يتعرض له باثبات ولا نفى ، فليس فى مخالفة اللفظ باثبات ولا نفى فلا يقال فيه مخالفة ولا أثبات شيء لم يتعرض له اللفظ باثبات ولا نفى فلا يقال فيه مخالفة ولا وافقة .

أما الحكم باخراج المغرس والأس فهدو اخراج لبعض ما تناوله فكان مخالفاً له ، فكان الأول أولى ، وهو الحكم بتبعية البناء والغراس ، هذا ان ثبت أنه لا يمكن ادخال الأس والمغرس مع اخراج البناء والشدجر ، وهو انقسم الثالث بما أبداه ، وفيه نظر ، فانه يمكن أن يقال : ان الأس والمغرس كل منهما قابل للانتفاع به فى الجملة ، بحفر سرب من تحت البناء ، وأخذ تراب ذلك المكان ، ووضع بدله بحيث لا يضر بالبناء ، وأشباه ذلك ، فلم تعدم المنفعة بالكلية ، ألا ترى أن القاضى حسين قال فى فتاويه : انه اذا باع عشرة أذرع من أرض عمقا فى عرض ذراع صح ؟ وللبائع أن ينتفع بأرضه عشرة أذرع من أرض عمقا فى عرض ذراع صح ؟ وللبائع أن ينتفع بأرضه

ما جاوز عشر أذرع عمقا ، بأن يحفر تحت عشر أذرع بئراً ، أو مبنيا على الوجه الذي يمكنه الانتفاع والله أعلم •

(وقوله) ان الأس والمغرس اذا كانا بهذه المثابة لا يصبح بيعه باتفاق بناء على المقدمة التى أخذها مسألة ، وقد عرفت المنع المتجه عليها ، وينبغى إذا تم ما قلناه فى المنفعة من الوجه المذكور أن يصح البيع اذا كان ذلك المكان مرئيا قبل ذلك ، الرؤية المعتبرة فى البيع .

(فلان قلت:) انه غير مقدور على تسليمه لوجوب بقاء الشجر والبناء (قلت:) المذهب الصحيح صحة تسليم الأرض المزروعة ، مع بقاء الزرع فيها ، والوجه الآخر القائل بعدم صحة تسليمها فى تلك الحال لشبهها بالدار المشحونة بالأمتعة ، وفرقوا بينهما بأن تفريغ الدار ممكن فى الحال ، وهذا الوجه فى الأرض المزروعة لا يأتمى فى الأرض المغروسة لأن الزرع له أمد ينتظر ، فأشبه من بعض الوجوه الأمتعة التى يمكن نقلها ، بخلاف الشجر فمقتضى المذهب انه يصح تسليم الأرض المغروسة اذا كان الغراس باقيا للبائع قولا واحدا وقد صرح صاحب التتمة أنه اذا باع الأرض واستثنى الأشجار بقيت الأشجار على ما هى عليه ، ولا يكلف القطع ، لأنها تراد للدوام وصرح الغزالى أيضا فى الفتاوى بأنه لا يلزمه تفسريغ الأرض المبيعة عن الشجر ، عندما تكلم فى وقف الأرض المشتملة على شجر ،

واذا ثبت أنه لا يجب التفريغ فالتسليم ممكن على حالها ، فصح البيسع اذا وجدت المنفعة والرؤية ، وقد عرفت بما ذكرناه عن الفرالي وصاحب التتمة أن ابن الرفعة مساعد على دعواه أنه لا يلزم البائع قلع الشحر لو أبقيناه على ملكه على أنى وجدت النسخ من فتاوى الغزالي بذلك مختلفة ، وفي كثير منها أنه يلزمه تفريغ الأرض باسقاط (لا) فكأنه غلط من ناسخ ، وقد نقله الرافعي عنه في كتاب الوقف باثبات (لا) وكلام صاحب التتمة غير محتمل ، وأيضا فان الغزالي في الفتاوى قال اذا باع الدار دون النخلة التي فيها ، ويكون للبائع حق الاجتياز اليها أنه يصح البيع ، وهذا صريح في مخالفة ما قاله ابن الرفعة من الحكم بعدم الصحة ، وعلى تقدير عدم دخول الشجر ،

وقال أبو الفضل عبد الملك بن ابراهيم المقدسي في المطارحات: انه اذا باع داراً فيها نخلة دون النخلة ، وشرط دخول منبتها في البيع ، صح ويستحق تبقية الشجرة من غير أجرة ، فان اختار صاحب الدار تملك الشجرة بقيمتها أو قلعها بالتزام النقصان ، كان له ، وأما كونه لا تلزمه الأجرة بتبقيته فكذلك ، لأنه لو كان مما يبقى بأجرة لكان اذا امتنع من الأجرة يلزم بالقلع ، فلما ثبت أنه لا يلزم بالقلع ، استلزم عدم الأجرة ، نعم في عكس ذلك وهدو ما اذا باع الشجرة الرطبة وقلنا بالأصح ، قلنا : انه لا يدخل المغرس ، فليس للبائع قلع الشجرة مجانا ، وهل يجب عليه ابقاؤها ما أراد المشترى ؟ أم له قلعها بغير رضاه ويغرم ما نقص بالقلع كالعارية ؟ وجهان (أصحهما) الأول ، فيحتمل أن يقال بجريان الوجه الآخر فيما نحن وجهان (أصحهما أن يفرق ويقال : انا في كلا الموضعين قصرنا الحكم على ما دل فيه ، ويحتمل أن يفرق ويقال : انا في كلا الموضعين قصرنا الحكم على ما دل عليه لفظ المبيع ، ففي بيع الشجرة لا يستتبع حق الابقاء ، فكان له القلع على عليه وجه ، وفي بيع الأرض كان حق الابقاء ثابتا ، فلا يزال بالبيع ، فهذا فدرق جمع والله أعلم ،

(فان قلت:) اذا ألغيت هذه الفروق كلها فما وجه المذهب؟ (قلت:) الراجع عندى ما ذهب اليه الامام والغزالى أن البناء والشجر لا يدخلان فى البيع ولا فى الرهن الا أن يثبت اجماع على الدخول ويتعين اتباعه ومتى لم يثبت فالقياس ما قدمته، وقد يعتضد الدخول بأمور نيست بالواضحة (منها) الثمار اذا لم تؤبر داخلة فى بيع الشجر بمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم «من باع نخلا قد أبرت فشمرتها للبائع الا أن يشترط المبتاع » فقد دل هذا المفهوم على استتباع الشجرة للثمرة غير المؤبرة، وليست باقية على الشجرة دائما فاستتباع الأرض للشجر وهو باق فيها دائما أولى، وفي طرق هذا الحديث فى البخارى عن نافع مولى ابن عمر: فيها دائما أولى، وفي طرق هذا الحديث فى البخارى عن نافع مولى ابن عمر: فيها دائما أولى، وفي طرق هذا الحديث فى البخارى عن نافع مولى ابن عمر: فالحرث ان كان المراد به (۱) .

⁽۱) كذا بالأصل (ش) قلت لعل السقط أو لتمام المنى أن يقال والله أعلم أن كان المراد به قلع المغروس فهو للبائع وأن كان لبلر غرس جديد قانه يتبع الأرض أو يكون شتلا فعلى حالتين سبائى للشارح ببانهما قريباً (ط).

(ومنها) أن الأرض تطلق كثيراً ويراد بها الأرض مع ما فيها ، ألا ترى الى قول عمر رضى الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم «اني أصبت ارضاً بخيبر لم اصب مالا قط أنفس عندى منه » الحديث وليس مراده الأرض وحدها ، بل الأرض بما فيها ولذلك قال له النبي صلى الله عليه وسلم « حبس الأصل وسبل الثمرة» فاذا صار ذلك الاسم يطلق على الجميع كثيراً فان وصل الى حد الحقيقة العرفية فذاك ، والا فيحمل عليه بقرينة سكوت البائع عن استثنائه ، قانه لو كان مراده اخراج البناء والشجر مع كره استعمال الأرض مع دخولهما لنص على الاخراج ، فلما لم ينص على ذَّلَك دل على أن مراده الشَّمُول مع كـون البائع معرضاً عن البيع • وقاطعا أطماعه عنه ، بخلاف الراهن ، وكل من هذين انوجهين ليس بالقوى (أما) الأول فلأن الثمرة غير المؤبرة شبيهة بالجدرء الحقيقي ، فهي كالحمل بخلاف البناء والشجر ، والأصحاب ومن يوافقهم يحاولون تشبيه البناءوالشجر بأجزاءالأرض لكونهما مرادين للبقاء وفىالاكتفاء بهذا الوصف مع المفارقة في أمور أخرى ظر (وأما) الثاني فان الكثرة ممنوعة (وأما) الاطلاق على سبيل المجاز فلا يمتنع ، ومع ميلي في البحث كما رأيت الى موافقة الامام والغزالي لا أقدم على الجزم به مالم يصح عندى أن أحداً من العلماء المتقدمين ، ذهب اليه ، ولا استحضر الآن عن أحــد منهم قولاً بذلك ، والله أعلم •

وفى كلام الرافعي ميل الى ما اختاره الغزالي منع نقله عن عامة الأصحاب أن ظاهر المذهب دخولها وأبهم ، وأن أصح الطرق تقرير النصين ، فهذا آخر كلامنا على هذه الطريقة ، وفى المسألة طريقة رابعة أن البناء والغراس يدخلان فى البيع ، وفى دخولهما فى الرهن قولان حكاهما أبو الحسن الجورى مع طريقة القولين قال ابن الرفعة : ويشد لها أن الحمل والشمرة غير المؤبرة تندرج فى البيع قولا واحداً ، وفى اندراج ذلك فى الرهن قولان (المنصوص منهما فى الأم كما قال : البندنيجى : فى التمرة عدم التبعية، وفى القديم نص على التبعية ، ثم غلر الجورى (١) فجعل القولين. فى الرهن فى الرهن والدار جميعا، معللاعلى أحد القولين بأن الدار اسم للعرصة ، ثم قال : وقد قيل : إن الرهن والبيع سواء ،

⁽۱) كان في ش و ق بالزاى المجمة وقد حردناه بالمهملة ومضت ترجمته في هامش من شرح الامام النووي (ط) .

وفيهما قولان ، ومقتضى كلام الجورى هذا اثبات خلاف فى دخول البناء فى بيع الدار ورهنها ، وهذا فى غاية البعد ، فان الدار اسم لمجموع البناء ، والأرض وانما الخلاف اذا ورد العقد على الأرض •

- (فرع) فاما اذا باعه البناء والشحر ، ولم يتعرض لذكر الأرض فبياض الأرض الذي بين البناء والشجر لا يدخل في البيع على المسهور ، والغرق أن الأرض أصل والبناء والشجر فرع ، والأصل يستتبع الفرع وقال الامام في كتاب الرهن : ان كان ما بين المفارس لا يتأتى افرادها بالانتفاع الاعلى سبيل التبعية للاشجار فوجهان (وأما) ما كان من الأرض قراراً للشجر والبناء ، ففي دخوله في البيع تبعاً للبناء والشجر وجهان ، حكاهما الماوردي هنا في قرار البناء والشجر معا ، وسياتي حكايتهما في الشجر عند الكلام في بيع الشجر ان شاء الله تعالى .
- (فوع) من السجر ما يغرس بذره فى محل ، فاذا أطلع ينقل من ذلك المحل الى محل آخر ويغرس فيه ويسمى شتلا ، ويقال : ان ذلك أتفع له ، وربما لو بقى فى ذلك المكان الأول لم ينتفع ، كما لو نقل ، فهذا النوع لم يوضع فى مكانه الأول للدوام فهل يكون حكمه حسكم الشجر الموضوع للدوام ؟ فيكون تابعا للارض أو يكون كالزرع ؟ هذا فيه ظر ، ولم أره منقولا وينبغى أن يقال : ان كان ذلك ينقل من بعض تلك الأرض الى بعض فيدخل ، وان كان ينقل الى أرض أخرى ولا بقاء له فى تلك الأرض المبيعة فلا يدخل ، والله سبحانه وتعالى أعلم •
- (فسنع) حكم الهبة حكم البيع ، لأنها تزيل الملك ، ففيها وفى الرهن الطرق المتقدمة ، ذكره الجرجاني •
- (فسمع) اذا باع الأرض وفيها شيء يابس هل يدخل في البيع كغيره ؟ أو لا يدخل لأنه لا يراد للدوام ؟ ولهذا اذا باع الشجرة اليابسة لا يجب تبقيتها له أر ذلك مصرحا به ، والأقرب الى كلامهم الجزم بالثاني، ثم يكون حكمه حكم الحجارة المودعة في الأرض اذا علم المشترى بها في وجوب التفريغ والتسوية وغير ذلك على ما سيأتي في الحجارة والله أعلم فينبغي أن تستثنى الشجرة اليابسة من مطلق قولهم : انه اذا باع أرضا

ودخل الشجر كما هي عبارة كثير من الأصحاب (وأما) عبارة المصنف في قول الغراس فقد يقال : ان الغراس لا يشمل عرفا الا الرطب ، والله أعلم •

(فرع) جزم صاحب الاستقصاء بدخول المسناة والسواقي وما بنى به طرقها ومساربها من آجر وحجر ، وما صغر من الآكام والتلال الجارية مجرى الأرض في البيع والرهن ، وجعل محل الطرق في البناء من قصر وغيره ، والعراس من نخل وغيره ، وهذا لم أرد لغيره ، بل كلام الماوردي يقتضى جريان الخلاف فيه ، فانه قال : اذا ثبت على الصحيح من المذهب ان البناء والشجر يدخلان في البيع فكذلك كل ما كان في الأرض متصلا بها من مسناتها ، سواء كان آجراً أو حجارة أو تراباً ، وكذا تلال التراب الني تسمى بالبصرة جبالا ، وخوخاتها ويسدرها ، والحائط الذي يحظرها وسواقيها التي تشرب الأرض وأنهارها التي فيها ، وعين الماء ان كانت فيها ،

وقال الرافعي: لا تدخل مسائل (١) الماء في بيع الأرض ، ولا يدخل في سربها من النهر والقناة المملوكين ، الا آن يشترط أو يقول بحقوقها ، وكلام الرافعي هذا يجب حمله على المسايل الخارجة عن الأرض التي يصل منها الماء الى الأرض المبيعة وكذلك القناة والنهر (أما) الداخلة فيها فانه لاشك في دخول أرض النهر والقناة والمسيل (وأما) بناؤها فيدخل على المذهب كما ذكرناه عن الماوردي ، ويجب أيضا تأويل كلام الماوردي في النهر والعين ، فإن أرضهما داخلة بلا خلاف ، ولا يجرى الخلاف فيهما الافي البناء ان كان ، ثم نقل الرافعي عن أبي عاصم العبادي أنه حكى وجها أنه لا بكفي ذكر الحقوق ، يعني في المسألة التي ذكرها في النهر والقناة ،

ولا خلاف أنه لا يدخل النخل المقطوع ، والشجر المقطوع ، فى بيع الأرض من غير شرط كالعبد والأمة اذا كانا فى الأرض ، وكذلك ما فيها من علف مخزون ، وتمر ملقوط وتراب منقول وسماد محمول ، فكل ذلك للبائع لا يدخل الا بالشرط ، أو يكون التراب والسماد قد بسط على الأرض واستعمل ، قاله الماوردى والروياني ، وان كان فى الأرض دولاب للماء ففيه

⁽١) مسايل ومسائل مسيله وليست جمع مسالة فانتبه (ط) .

ثلاثة أوجه (أحدها) لا يدخل في البيع كبكرة الدولاب وخشبة الزرفوق (١) والحبل والدلو والبكرة ، وبه قال أبو حنيفة رضى الله عنه (والثانى) يدخل لاتصاله بها (والثالث) وان كان دولابا صغيراً يمكن نقله صحيحاً على حاله من غير مشقة لم يدخل ، وان كان كبيراً لا يمكن نقله الا بتفصيل بعضه عن بعض ومشقة كبيرة ، دخل في البيع ، لأنه يصير للاستدامة والبقاء فأشبه الشجر والبناء ، حكى ذلك الماوردي ، وان كان فيها رحا الماء وقلنا : يدخل ابناء في بيع الأرض دخل فيه بيت الرحا ، وبناؤه ، وهل يدخل الرحا في البيع لا فيه ثلاثة أوجه (قيل :) لا يدخل شيء منه في البيع لا علواً ولا سفلا كخشبة الزرقوق (وقيل :) يدخل علواً وسيفلا لأنها من تمام المنافع وقيل :) يدخل السفلي ولا يدخل العلوي ، حكى هذه الأوجه الشلاثة (وقيل :) يدخل السفلي ولا يدخل العلوي ، حكى هذه الأوجه الشلاثة الماوردي ، وقال صاحب الاستيفاء : وقال الصيمري في الايضاح (والصحيح النيقال :) ان كان ذلك مبنياً أو في حكم البناء دخل ، وان كان بخلاف ذلك لم يدخل ، فيصير في المسألة أربعة أوجه ه

قال الماوردى (وأما دولاب الرحا الذى يديره الماء فيدير الرحا فهو تبع للرحا يدخل فى البيع بدخوله ، ويخرج منه بخروجه والحاقه بالسفل اولى من الحاقه بالعلو) هذا كلام الماوردى ، وان قال : بعتك هذا البستان أو المخرف (٢) أو هذه الجنة دخل فيه الأشجار ، لأنه عبارة عن الأرض والشجر ، وفى العريش الذى يوضع عليه وجهان (أحدهما) وهو الأصنح أمه يدخل فى البيع (والثانى) لا يدخل .

قأل المصنف رحمه الله تعالى

(فان قال : بعتك هذه القرية بحقوقها لم تدخل فيها المزارع ، لأن القرية اسم للابنية دون المزارع) .

 ⁽۱) لايزال الفلاحون في ديارنا المصرية يطلقون على القنوات الصغيرة زروق والمخشية توضع منحدرة من الزروق الى المجزء المراد ريه بالماء ويسمونه الحوض . (ط) .

 ⁽٢) المغرف من خرفت الثمال خرفا أذا قطمتها واخترفتها كذلك والخريف الفصل الذي تخترف فيه الثمار والمغرف بفتخ الميم موضع الاختراف .

(الشرع) القرية (١) (أما الأحكام) فقد قال الأصحاب: اذا قال: بمتك هذه القرية ، وأطلق ، دخل في البيع الأبنية وما فيها من المساكن والدكاكين والحمامات والساحات والأرضون التي يحيط بها السور ، والحصن الذي عليها وهو السور ، والسور المحيط والدروب ، فأن لم يكن سور فيدخل من الأرض ما اختلط ببنيانها ومساكنها ، وما كان من أفنيه المساكن وحقوقها ، وفي الأشجار التي في وسطها الخلاف السابق في دخول الأشجار تحت اسم الأرض ، هكذا قال القاضي آبو الطيب وكثير من الأصحاب منهم الرافعي والروياني ، وخالف الامام والعزالي هنا اختيارها ، فاختارا في هذه دخول الأشجار تحت اسم القرية وان اختارا في اسم الأرض عدم الدخول وهو متجه ، لأن أهل العرف يفهمون من اسم القرية جميع ما فيها من بناء وشجر ، وكذلك جزم الماوردي بدخول ما في خلال المساكن من النخل والشجر وهو الحق ،

واستبعد الامام تردد العراقيين فى دخول الأشجار ، ورأيى أن ذلك أبعد من التردد فى أشجار الدار ، لأن الأشجار مألوفة فى القرى ولا تستجد القرية بالأشجار اسما ، والدار تستجد اسم البستان ، والأعدل ما قاله الماوردى من دخول الأشجار المتخللة للمساكن .

(وأما) البساتين الخارجة عن القرية فمقتضى كلام الغزالى دخولها ، فانه أطلق القول باستتباعها الأشجار وكذلك الامام حكى الخلاف فى الأشجار ولم يفصل وغيره يفيد جريان الخلاف فيها لخروجها عن القرية وصلاحيتها للتبعية وجزم الماوردى بعدم دخولها وهذا الذى قاله الماوردى من دخول الأشجار المتخللة دون الخارجة توسط وهو وجه ثالث ان صح أن الخلاف الأول فى الجميع (وأما) المزارع فلا تدخل فى البيع ، ألا ترى أنه لو خلف لا يدخل القرية لم يحنث بدخول المزارع ؟ وقد يقول القائل: ينبغى تخريج ذلك على أنه يشترط مجاوزتها فى القصر ، ولكن هذا الاحتمال مندفع ، فان المدرك فى الرخصة خروجه عن حكم الاقامة ، فمادام فى حقوق البلد حسكم المدرك فى الرخصة خروجه عن حكم الاقامة ، فمادام فى حقوق البلد حسكم

 ⁽۱) بياض بالأصل ولمل المعبارة ، القرية هي الخضيعة أو كل مكان التخدت به الابنية متصلة والتخذ قراراً وعملتي على المدن وغيرها . (اللطيعي) .

الاقامة منسحب عليه عند ذلك القائل ؛ وان كان خارجا عن البلد ، والمبيع همنا الاسم ، والقرية مأخوذة من الجميع ، والمزارع ليس بداخله فيه ، بخلاف الأبنية وما أحاطت به ، وفى النهاية أن المزارع تدخل وهو غريب ، وكذلك يدخل فى بيع القرية ضياعها ، قاله الروياني ، هذا اذا أطلق (أما) اذا قال : بحقوقها فالجمهور على أنه لا تدخل المزارع أيضا ، بل لابد من السيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والمص على المزارع ، وممن جزم بذلك الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والمصنف والماوردي وصاحب التتمة وغيرهم ، لأن حقوقها ما فيها من البناء والبيوت والطرق ،

ونقل الرافعي عن القاضي ابن كج دخول المزارع فيما اذا قال (بحقوقها) وقال عنه وعما قاله في النهاية انهما غريبان " وقال ابن الرفعة (انه يمكن تزيل قول الامام بدخولها على ما اذا كانت داخلة في القرية توفيقا بين النقلين (أما) لو سمى المزارع دخلت) قاله القاضي أبو الطيب وغيره ، وكذلك لو قال (بعتك القرية بأرضها أيضا) دخلت المزارع ، حكى ذلك عن البندنيجي ، والمراد بالمزارع الأرضون التي تزرع فيها الخارجة عن القرية (أما) الزرع نفسه فلا يدخل ، الا أن يكون له بقاء ، فالحكم في تبعية هذا كالحكم في تبعيته عند بيع الأرض ، وهو فيها ، وسيأني حكم ذلك (قال ابن الرفعة) وجزموا يعنى العراقيين أنه اذا قال (بحقوقها) دخل الشحبر قولا واحداً على أصلهم أنها تدخل في مثل هذا في بيع الأرض " وقد عرفت عن غيرهم خلافاً في هذا في الأرض ، فلا يمكن مجيئه هنا لأن القائل بهذا في الأرض جازم بدخول الأشجار في اسم القرية من غير تعرض لذكر الحقوق ،

(قلت) والخلاف في الأرض نقله الامام فيما تقدم عن بعض أئمتنا ، ومال اليه ، وسبقه القاضي حسين الى ذلك ، والامام هنا قد اختار دخول الأشجار فلا يتأتى منه الخلاف كما قال ابن الرفعة ، لكن بعض الأئمة الذي نقل عنه الامام الخلاف في الأرض لم يتعين حتى يحكم عليه حتى يعرف هل هو جازم بدخول الأشجار في القرية أولا ؟ والقاضي حسين لم أقف له على كلام في مسألة القرية حتى أعرف هل هو من الجازمين بذلك كالامام أولا ؟ لكن ما نبه عليه ابن الرفعة جيد في أنه لا يمكننا اثبات خلاف هنا ،

لاحتمال أن يكون المخالف هناك جازما هنا كالامام ، فمتى لم نتحقق من شخص معين الخلاف فى المسألتين لم يجز اثبات الخلاف مع الشك ، والله سبحانه وتعالى أعلم •

(فسرع) الحكم المذكور فى اسم القرية جار فى اسم الدسكرة كما دكره الخراسانيون ، والدسكرة بناء كالقصر حوله بيوت .

قال المصنف رحه الله تعالى

(وان قال: بعتك هذه الدار دخل فيها ما اتصل بها من الرفوف المسمرة والخوابى والأجاجين للدفونة فيها للانتفاع بها ، وان كان فيها رحا مبنية دخل الحجر السفلانى في بيعها ، لأنه متصل بها وفي الفوقاني وجهان (احدهما) أنه يدخل وهو الصحيح ، لانه ينصب هكذا ، فدخل فيه كالباب (والثاني) لا يدخل لانه منفصل عن المبيع ، ويدخل الفلق (١) المسمر في الباب ، وفي المفتاح وجهان (احدهما) يدخل فيه ، لانه من مصلحته فلا ينفرد الباب ، وفي المفتاح وجهان (احدهما) يدخل فيه كالدلو والبكرة ، وان كان عنه (والثاني) لا يدخل لأنه منفصل فلم يدخل فيه كالدلو والبكرة ، وان كان في الدار شجرة فعلى الطرق الثلاتة التي ذكرناها في الأرض) .

(الشرح) الخوابى والأجاجين بجيمين ، وهى الأوانى التى تغسل فيها الثياب قال ابن معن : وتسمى المراحض ، والمقصود هنا كل ما ثبت من ذلك للصبغ أو الدبغ أو العجن ، أو الاخراج الشيرج من كسب السمسم ، ونحو ذلك ، والغلق والبكرة (٢) .

(اما الاحكام) فقال الأصحاب: اذا قال: بعتك هذه الدار دخلت فى البيع الأرض والأبنية على تنوعها ، سفلها وعلوها ، حتى يدخل الحمام المعدود من مرافقها ، وحكى عن نصه أن الحمام لا يدخل ، وحمله الأصحاب على حمامات الحجاز ، وهي بيوت من خشب تنقل فى الأسفار ، فأما الحمامات المبنية من الطين والآجر اذا كان بحيث لا يمكن نقله ، فانه يدخل فى العقد ،

 ⁽۱) هن الرااج أو ما يسمى في لغة العامة بالكولون أو الطبلة أو الترياس أو الشبتكل كل
 مذا يدخل في حكم الغلق (ط) .

 ⁽۲) المبكرة خشية مستديرة في وسطها مجز يستقى عليها ومثلها ۱۱۱ كانت صغيرة يتحسيرك البباب بواسطتها (ط) .

وحكوا أن الربيع حمله على ذلك ، وفصل الغزالى فى الحمام فقال : ان كان لا يستقل دون الدار اندرج ، وان استقل فهو من الدار كالبناء من البستان ، يعنى فيجرى فيه الخلاف فى ذلك .

واختار ابن الرفعة أن الحمام الخشب الذي لا ينقل لا يدخل لقول الشافعي رضي الله عنه: وما كان مما يجب من البنيان مثل البناء بالخشب، فان هذا متميز كالنبات والحديد فهو لبائعه الا أن يدخله المشترى في صفقة البيع وقال: انه لم ير أحدا من الأصحاب تعرض له، وأنه فقه ظاهر، لأن ما كان من أجزاء الأرض اذا أثبت فيها واذا تغيرت صفته كاللبن يجمل أجزاء، أو لم يتغير كالأحجار واللبن يقرب أن يتبعها كما لو كان متصلا من أصل الخلقة بخلاف ما اذا كان من خشب، وان كان الشجر الأخضر يتبع في يع الأرض ولكنه ليس بجزء منها وانما تبعها لأنه صار كالجزء المتصل بها ، ولهذا ينمو بها بخلاف البناء ه

(قلت) وقد رأيت النص المذكور فى الأم فى باب ثمر الحائط يباع اصله ، ولكنى لم أعرف ما معنى قوله : بسب من البنيان ، ولا ضبط هذه الكلمة أيضا عنى بحب ، غير أنه اذا كانت الحمام كلها من خشب وهى مثبتة فى الدار لا تنقل ولا تحول ، كانت كالسور الخشب المسمرة التى لا تحول ، وفى دخولها وجهان (أصحهما) الدحول كما سيأتى ، واذا كان كذلك فيكون ما قاله ابن الرفعة موافقاً لأحد الوجهين ، وليس مما انفرد به عن الأصحاب كما ظن ، ولكن مأخذ الأصحاب القائلين بذلك غير المأخذ الذى ذكره ، وذلك عندهم فى كل متصل مثبت يمكن الانتفاع به بعد انفصاله ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون من خشب أو طين أو غيرهما •

وكذلك طردوه فى صندوق رأس البئر وهى الخرزة التى على فوهتها ، والغالب انما تكون من حجر أو رخام ، وكذلك طردوه فى معجن الجيار ، والغالب أنه يكون من فخار فهو كالآجر الذى جعله هو من جنس أجزاء الأرض ، وفرق بينه وبين الخشب ، وكذلك حجر الرحا ، وغير ذلك مما سنأتى أمثلته ، حتى لو فرضنا حماماً من حجر ، وهى مثبتة فى الدار ، وكان

يمكن أن تنقل وهي على حالها ، وينتفع بها ، اقتضى أن يجرى فيها الخلاف المذكور في الأمثلة المذكورة ، ثم ان الشافعي رضى الله عنه انما ذكر النص المذكور في الأرض ، والمعنى الذي أبداه ابن الرفعة وهو اعتبار أجهزاء الأرض انما يتم فيها ، والكلام هنا انما هو في بيع الدار ، ومن المعلوم أن الدار في العرف غالباً يشتمل على أجناس من أجزاء الأرض وغيرها ، ولا يلزم من القول بعدم دخول ما ليس من أجزاء الأرض تحت اسم الأرض القول بعدم دخوله تحت اسم الدار ، والتحقيق ما قدمته من الحاقها بالسرير ونحوه والله أعلم .

هذا ما يتعلق بالحمام (وأما) الآلات فهى على ثلاثة أضرب (أحدها) ما أثبت تتمة للدار ليدوم فيها ويبقى كالسقوف والأبواب المنصوبة وما عليها متصلا بها من الأغاليق والحلق والسلاسل والضباب والجناح والدرج والمراقى المعقود من الآجر والجص وغيره (والآجر) المغروس فى الدار والبلاط والطوابيق يدخل فى البيع ، فانها معدودة من أجزاء الدار .

(الثانى) ما هو مثبت فيها متصل بها ولكن لا على هذا الوجه كالرفوف المتصلة ، وهى المسمرة أو التى أطرافها فى البناء والخوابى ، واحدتها خابية وهى الزير عند أهل مصر ، والأجاجين والدنان المبنية للانتفاع بها فى ترك الماء فيها ، أو غسل الثياب ، والسلالم المسمرة والأوتاد المثبتة للانتفاع بها فى الأرض والجدران ، والتحتانى من حجر الرحا المثبتة ، وخشب القصار ، ومعجن الخباز ، والسرر المسمرة ، والدرابزين ، وصندوق رأس البئر ، وصندوق الطحان (۱) وفى جميع ذلك وجهان (أحدهما) وهو الذى جزم به المصنف أنها تدخل لشباتها واتصالها (والثانى) لا تدخل لأنها انما أثبتت لسهولة الارتفاق بها كيلا تتزعزع وتتحرك عند الاستعمال ، وعند القاضى لسهولة الارتفاق بها كيلا تتزعزع وتتحرك عند الاستعمال ، وعند القاضى حسين المغلاق من هذا النوع الذى فيه وجهان ، وجعله فى كلما هو متصل ، ويمكن الانتفاع به بعد الانفصال والأكثرون عدوا الأغاليق من القسم ويمكن الانتفاع به بعد الانفصال والأكثرون عدوا الأغاليق من القسم الأول .

⁽۱) ويدخل الآن في عصرنا هذا ما في العمارة من مرافق كالمصعد ومصابيح السلم وصناديق البريد التي يخص كل شفة في العمارة والشبابيك الشيش والزجاج والزالج واحواض السباحة (البانيو) والصنابي والادشاش والمضخات والمواسير واسسلاك السكهرباء ومفاتيحها ومجموعات قيشانها ومحولاتها وتراكيبها . (ط) .

وقد تقدم فى حجارة رحا الماء عن صاحب الحاوى وغيره أربعة أوجه ، ومعلها هناك فى بيع الأرض ، وما نحن فيه فى بيع الدار ، وفصل الماوردى فى الحباب المدفونة فقال : ان كان دفنها استيداعا لها فى الأرض لم تبخل فى البيع ، وان كان دفنها للانتفاع بها على التأييد كحباب الزياتين (١) والبزارين والدهانين دخلت ، وهذا جزم منه بأحد الوجهين المتقسدمين كيل يتزعزع ويتحرك عند الاستعمال .

(الضرب الثالث) المنقولات كالدلو والرشا والمجارف والسرر والرفوف الموضوعة على الأوتاد، والسلاليم التي لم تسمر ولم تطين، والأقصال والكنوز والدفائن والصناديق والمتاع، ورحا اليد التي تنقل وتحول، والخزائن المنفصلة وأقفالها ومفاتيحها، والأبواب المقلوعة، والحجارة المدفونة، والآجر الذي دفن ليخرج ويستعمل، وكذا كل ما فصل من آلة البناء من آجر وخشب فلم تستعمل، أو كان أبوابا ولم تنصب، وجمرم الرافعي وجماعة بأن البكرة كالدلو من هذا النوع الذي لا خلاف فيه، وحكى القاضى حسين في البكرة وجهين وليس ببعيد فان البكرة كالمتصل، وليست كالدلو، فلا يدخل شيء منها في البيعجزما،

وفى حجر الرحا الفوقاني اذا كان الرحا مبنياً وجهان (أصحهما) عند المصنف وشيخه أبى الطيب والرافعي ، وهو اختيار أبى اسحاق الدخول ، ومقابلة قول ابن أبى هريرة ، وهما مفرعان على قولنا ان التحتاني يدخل وأما ان قلنا بعدم الدخول فيه ففي الفوقاني أولى ، والأقيس عند الامام أن لا يدخل واحد منهما ، وفي مفتاح المغلاق المثبت وجهان (أحدهما) أنه لا يدخل كسائر المنقولات ، وهو قول ابن أبي هريرة (وأصحهما) عند الرافعي يدخل كسائر المنقولات ، وهو قول ابن أبي هريرة (وأصحهما) عند الرافعي وغيره ، ويحكي عن صاحب التلخيص وأبي اسحق المروزي أنه يدخل ، لأنه من توابع المغلاق المثبت ، قال صاحب الحاوي : وهكذا كل ما كان منفصلا لا يمكن الانتفاع به الا مع متصل بالدار فيه وجهان ، ورتب القاضي جسين

⁽۱) قال القاموس: العب الجرة الطلابعة أو الفنخمة منها أو الخشبات الأدبع توضيع عليها البجرة لكات العروبين والكرامة عطاء الجرة ومنه حيا وكرامة والجمع أحبسابه وحبيسسة فيميات (الطيمي) .

الوجهين فى المفتاح على الوجهين فى المتصل، وأولى بعدم الدخول وفى الواح الدكاكين مثل هذين الوجهين، لأنها أبواب لها، وان كانت تنقل وترد، وقيل: تدخل وجها واحدا، لأنها كالجزء منها • حكاه الروياني وهو المذكور فى التتمة •

قال الرافعى: والذى يقتضيه العرف الدخول ، وهسذا ميل منسه الى الطريقة التى حسكاها الرويانى ، وأن لم يذكرها ، وجسؤم ابن خيران فى اللطيف بعدم دخول شريعة الدكان ودراباتها الا ما كان مسن الدرابات مسمرا ، والبغوى صحح الدخول كما اقتضاه كلام الرافعى ، ولو جعسل فى الداز: مدبغة وفيها أجاجين مبنية فان قال : بعتك هذه الدار ففى دخول الأجاجين خلاف مرتب على الخلاف المتقدم فيها ، حيث لا تكون الدار مدبغة ، فالدخول ههنا أولى ، وأن قال : بعتك هذه المدبغة دخلت الأجلجين مطعا ، فأن لفظ المدبغة والمصبغة متضمنين للأجاجين المبنية فيها ،

قال الامام: ومراقى الخشب اذا أثبت أثبات تخليد فهى على الأصبح كمرقى الآجر والجس، بخلاف السلاليم، وفي التنسة أن في أصل هذه المسائل الخلاف في تجويز الصلاة الى العصا المغروزة في سطح الكعبة ان جوزنا فقد عددناها من البناء، فتدخل والا فلا، قال الرافعي: وهذا يقتضى التسوية بين اسم الدار والمدبغة، قال ابن الرفعة: وفيه قلر، لأن مأخذ الدخول على هذا ما يشير اليه اللفظ، فنزل ذلك منزلة التصريح والدخول، ويدخل في بيع الدار التنور، وعبر الشيخ أبو حامد عن هذا التقسيم بعبارة أخرى فقال: ما يكون في الدار على ثلاثة أضرب متصل ومنفصل لا يتعلق بمنفعة المتصل ومنفصل متعلق بالمتصل، فالأول يدخل، والثاني لا يدخل، والثالث فيه وجهان كالحجر الفوقاني من الرحا والمفتاح وذكر الروماني في توجيه القول بدخول الحجر الفوقاني القياس على الأبواب، مع أن الأبواب البقاء معيط بها، وانما تثبت منفصلة ليمكن ردها وفتحها،

(فسوع) ذكر - الامام أن هذا الخالف المذكور في الأجاجين المثبتة

والحجر الأسفل من الرحا والسلاليم المسمرة يجرى فى بيع الأرض اذا قلنا: انه يدخل فى بيعها المناء والغراس •

- (فسع) تقدم الخلاف فى دخول الرحا مرتباً ، ومن ذلك يأتى فيهما ثلاثة أوجه ، وقال ابن الرفعة : انها مفرعة على النص فى أن البناء والغراس يدخلان فى بيع الأرض (أما) اذا قلنا بعدم الدخول فلا يدخل واحد من الحجرين قولا واحداً ، وهذا منه رحمه الله انما يحسن اذا كان الكلام فى دخول ذلك فى الأرض ، ولم يجر لذلك ذكر ، وانما كلامنا وحكاية الأصحاب الأوجه فى ذلك فى دخولها تحت اسم الدار ، وحينئذ فيتجه الخلاف مطلقاً ، لأن الأبنية تندرج فى بيع الدار الا على ما قاله الجهورى ، وذلك ضعيف جداً ، والله أعلم •
- (فحم ع) الميزاب عده صاحب الحاوى مما يدخل ، فيحتمل أن يكون ملحقاً بكون ملحقاً بالأبواب والضباب ، فيدخل جزماً ويحتمل أن يكون ملحقاً بالرفوف المتصلة ، فيجرى فيها الوجهان ، ويكون أطلق القول فيه على رأى المصنف فى دخولها ، ويدخل الاختصاص التى على السطح ، قاله صاحب التتمة .
- (قسرع) اذا كان فى الدار بئر دخلت لبنها و آجرها ، قاله القاضى أبو الطيب وغيره ، ولا خلاف فى ذلك ، وممن صرح بعدم الخلاف في صاحب العدة فى البئر ، وسيأتى الكلام فى الماء ، أو صهريج دخل فى البيع أيضا لأنه من جملة بنائها فهو كالخزائن والسقوف ، ذكره صاحب الاستقصاء، ولو كان وراء الدار بستان متصل بالدار لم يدخل فى العقد ، وان قال بحقوقها ، لأن اسم الحقوق لا يطلق على البستان المتصل بالدار ، قاله القاضى حسين .
- (فسرع) وأما حريم الدار ، فان كانت فى سكة غير نافذة دخل ، ولو كان فى الحريم أشجار فى دخولها الخلاف فى دخول الأشجار فى الدار ، وان كانت فى سكة نافذة أو فى طريق الشارع لم يدخل الحريم ، قاله القاضى حسين ، وصاحب التهذيب والرافعى وغيرهم ، قال الرافعى : بل لا حسريم

لمثل هذه الدار على ما سنذكر فى احياء الموات ، وقال المتولى: ان الأشجار فى الطريق النافذ لا تدخل الا بالتنصيص ، وفى غير النافذ ان أطلق العقد لم تدخل ، وان قال بحقوقها دخلت ، لأن تلك البقعة وما فيها من جملة حقوق تلك البقعة ، وهذا يقتضى أن الحريم فى السكة غير النافذة لا يدخل الا بالتنصيص ، وما تقدم عن القاضى حسين والبغوى والرافعى أولى والله أعلم .

وقال ابن خيران فى اللطيف: ان بئر المطر اذا كانت فى ملكه خارج الدار لم تدخل فى البيع ولا بالشرط، وهذا يوافق ما تقدم عن التتمة، قاله ابن الرفعة (قلت:) قال فى شرح الوسيط، ثم يكتب بعده، وهذا الذى ذكره ابن الرفعة صحيح، وليس اعتراضا على كلام الأصحاب فان مقصودهم أنه حيث ثبت الحريم هل يدخل هو وأشجاره فى بيع الدار أم لا ؟ ولا شك أن الحريم ثابت فى السكة المنسدة اذا لم يكن فيها الا تلك الدار، وفى الصورة التى فرضها ابن الرفعة أيضا والله أعلم، قال ابن الرفعة: وحيث يدخل حريم الدار فى بيع الدار ينبغى أن يدخل حريم القرية فى بيع القرية ،

(فحو) اذا اتصل بالدار حجرة أو ساحة أو رحبة ، قال الماوردى وابن أبى عصرون: لم يدخل فى البيع ، لخروج ذلك عن حدود الدار ، التى لا تمتاز الدار عن غيرها الا بها ، ولا يصح العقد الا بذكرها ، وهى أربعة حدود فى الغالب ، فان استوفى ذكرها صح البيع ، وان ذكر حدا أو حدين لم يصح ، وان ذكر ثلاثة فان كانت الدار لا تتميز بالثلاثة بطل ، وان تميزت فالصحيح الصحة وفيه وجه أنه باطل • (قلت :) وفى اشتراط ذكر الحدود اذا كانت الدار معلومة نظر ، والذى ينبغى الصحة اذا ذكر ما يميزها ويمنعها من التباسها بغيرها ، وعلى ذلك ينبغى أن تتبعها الحجرة والساحة والرحبة المتصلة بها ، لاقتضاء العرف ذلك [وأما] اذا ذكر الحدود وخرجت الأمور المذكورة عن الحدود فالأمر كما قال الماوردى ، وممن حكى الخلاف فى المذكورة عن الحدود فالأمر كما قال الماوردى ، وممن حكى الخلاف فى مسألة الحدود تبعاً للماوردى الشاشى فى الحلية ، وقال ابن الرفعة : ان الذى يظهر من كلام الأصحاب الصحة اذا أطلق من غير ذكر الحدود وتميزت ، وحكى مع ذلك كلام الماوردى أيضا ، والله أعلم بالصواب .

- (فحرع) حكاه الماوردى أيضا اذا اتصل بالدار ساباط على حائط من حدودها ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) أنه يدخل كالجناح (والشانى) لا يدخل الا بالشرط كالحجرة والساحة (والثالث) وهو تخريج أبى العباس ان كان كل واحد من طرفى الساباط مطروحا على حائط لغير هذه الدار لم يدخل ، قال ابن أبى عصرون : وهو أصحها ، وأطلق ابن خيران فى اللطيف عدم دخول الساباط ، واذا باع داراً على بابها ظلة مثبته على جدارها دخل فى مطلق بيع الدار ، خلافا لأبى حنيفة رحمه الله تعالى ، قال صاحب العدة : وقال لنا انها جزء من الدار ، واذا دخل الميزاب فيه فهذا أولى .
 - (فرع) تقدم أن الإغاليق تدخل فى المبيع ، والمفهوم ما كان مسمرا كالنصب المعهودة والدوار المسمى بالكيلون ، وتقدم أن أقفال الخزائن المنفصلة ومفاتيحها لا تدخل ، وذلك ظاهر ، لأن الخزائن المنفصلة لا تدخل ، فهى أولى عاما الأقفال الحديد المعهودة على الأبواب المثبتة فلا تدخل ، لأنها منقولة ، كذلك يقتضيه كلام البغوى فى التهذيب وغيره ، وأطلق ابن خيران فى اللطيف ، وهو ظاهر لأن العرف لا يقتضى دخولها على الاطراد ،
 - (تنبيه) يوجد فى بعض المختصرات اطلاق القول بأن المفتاح يدخل فى بيع الدار (والصواب) أن ذلك محمول على مفتاح الغلق المثبت كالضبة والدار كما نبهت عليه (أما) مفتاح الغلق المنقول كالأقفال الحديد الذى ينقل فهو تابع للقفل ، فلا يدخل على ما تقدم عن صاحب التهذيب وغيره ، قال ابن الرفعة : انه لا خلاف فى ذلك ،
 - (فرح) تقدم عن أبى الحسين الجورى أنه اذا رهن أرضا أو دارا ففى دخول البناء قولان ، ونبهت هناك على غرابته ، وأنه على مسافة تقتضى جريان ذلك فى البيع ، فان صح ذلك زال الحكم بتبعية أكثر ما ذكرناه ، لأنه اذا لم يدخل البناء لا تدخل هذه الأشياء بطريق أولى: ، لكن هذا بعيد جدا لا يشهد له عرف أما اللغة (١) .

⁽۱) كذا بالأصل قحرر (ش) ، تلت : ويمكن أن يكون جواب أما هكداً : قان المهم الدار يطلق على مسطح من الأرض عسور له بابه ، (ط)

(فحوق) أما الشجر ففي دخولها في بيع الدار الطرق الثلاث التي مرت في دخولها في بيع الأرض ، هكذا قال القاضي أبو الطيب والمحاملي والمصنف وغيرهم من العراقيين والقاضي جسين والرافعي ، وكان يمكن أن بقال : دخول الشجر هنا أولى من دخوله في بيع الأرض ، لأن الدار اسم لجميع ما حواه بناؤه من بناء وشجر وكذلك الأرض ، وحكى الامام والغزالي الخلاف في المسألة ثلاثة أوجه (ثالثها) أنه ان بلغت الأشجار مبلغها تجوز تسمية الدار بستانا لها ، لم تدخل في اسم الدار والا دخلت مالا ، وهذا اعدل الوجوه ، وهذا منهما بناء على ما اختاره أن الشجرة لا تدخل في بيع الأرض على الأصح عندهما ، والا فمتى قيل بالتبعية في الأرض ففي الدار أولى و

واقتضى كلام الامام فى الأوجه المذكورة أن التفريع على اتباع الاسم أى على أن البناء والشجر لا يدخل فى بيع الأرض ، وما قاله يؤيد ما ذكرته من الأولوية ،وهو متجه فى المعنى الا أن كلام أكثر الأئمة من العراقيين وغيرهم، فانه يمكن أن تكون الطرق الجارية فى استتباع الأرض للبناء والشجر جارية فى استتباع يدخل الشجر ، فعلى طريقة الاستتباع يدخل الشجر ههنا ، وكذلك على القول بالاستتباع من طريقة طرد الخلاف م

(وأما) على طريقة تقدم الاستنباع أو على القول الموافق لها من طريقة الخلاف فتجرى الأوجه الثلاثة التي ذكرها الامام في استنباع الدار الشجر ومنشؤها التردد في أن اسم الدار يشملها " لا أنها تدخل تابعة ، فإن التفريع على خلافه ، وليس في ذلك الا زيادة على ما نقلوم ، وتفصيل لما اطلقوه ، وهو حسن وكيفما قدر فالأصح من المذهب الدخول على غير طريقة إلامام والغزالي وإلله أعلم .

وقد وقع فى التعبير عن الوجه الشالث تفاوت لطيف ، فعسارة الامام ماقدمتها ، وكذلك الغزالى فى البسيط ، وقال فى الموسيط ، ان كان بحيث يمكن تسمية ذلك دون الدار بستانا لهم يتدرج ، والا فيندرج ، وأولها ابن الرفعة على أن الشجر يسمى دون الدار بستانا وتكون الدار داخلة تحت اسمه ، وحينئذ يوافق عبارة الامام والله أعلم •

- (فحسرع) الباب اذا كان مغلوقا لا يدخل فى بيع الدار والأرض الا بالشرط وكذلك ما استهدم من البناء والخشب والآجر ونحسيره ، قاله ابن خيران فى اللطيف ، وقد تقدم بعض ذلك عن غيره أيضا .
- (فرع) باغ سفينة قال الماوردى : يدخل فى البيع ما كان من البناء متصلا وفى دخول مالا يستغنى عنه من آلاتها المنفصلة وجهان يعنى المتقدمين عن أبى اسحق وابن أبى هريرة .
- (فسع) تقدم الكلام فى حجرى الرحا ودخولها تحت اسم الدار (وأما) لو قال : بعتك هذه الطاحونة قال الامام : فالحجر الأسفل يدخل لا محالة ، وفى دخول الحجر الأعلى خلاف (والأظهر) دخوله لأن تعرضه باسمها للطحن ، والطحن لا يقع الا بالحجر فهذا هو الذى لا يتجه غيره ولأجل هذا الكلام من الامام قال الغزالي فى الوسيط : انه لا خلاف فى اندراجها تحت اسم الطاحونة أى لا خلاف به احتفال ، وفى البسيط صرح بالخلاف كما ذكر الامام .
- (فحم) اذا قال: بعتك هذا الحانوت قال صاحب الاستقصاء: قال الصيمرى: دخل فى بيعها الدروند والعلج ولا يدخل فى بيعها الدرابات لأنها منفصلة عنها فهى كالرفوف التى لم تسمر ، قال يعنى الصيمرى: وأما الشرائح فقد قيل: تدخل فى البيع ، وقيل: لا تدخل (والصحيح) أنها ان كانت كالمبنى دخلت ، والا لم تدخل ، قال: وما سوى ذلك ، فان كان غير منصوب لم يدخل ، وان كان منصوباً فقد قيل: يدخل كالباب المنصوب وقيل: لا يدخل كالرفوف التى لم تسمر (قلت:) وقد تقدم حكاية الوجنين فى الدار قريباً وأما المتصل بالحائط من الخشبة ، فانه يدخل فى البيع أيضاً لاتصاله ، جزم به الماوردى •
- (فحرع) جرت عادة الأصحاب بذكرها في هذا الباب : لو باع العبد وفي أذنه حلق ، أو في أصبعه خاتم ، أو في رجله حذاء لم يدخل في البيع لأن ذلك ليس من أجزاء العبد ، وهل تدخل ثيابه التي عليه في البيع ؟ فيه ثلاثة أوجه (أحدها) وهو الذي نسبه الماوردي الي جميع الفقهاء : لا ، لأنه

لا يدخل شيء من ذلك الا بالتسمية و قال الروياني: ولسكن العادة جارية بالعفو عنها فيما بين التجار (والثاني) وبه قال أبو حنيفة يدخل ذلك في مطلق البيع للعادة (والثالث) يدخل قدر ما يستر العورة للضرورة كنعسل الدابة ، وان باع دابة وعليها سرج ولجام لم يدخل ذلك في البيع وجها واحدا، قاله في الاستقصاء ، ولا يدخل في بيعها المقود والحبل ، قاله الروياني ، وحكى عن بعض الناس أنه يدخل في بيعها المقود والحبل وقال الماوردي : وهو قول من أوجب في بيع العبد والأمة قدر ما تستر به العورة و

ويدخل في بيع الدابة النعال المسمرة في أرجلها ، لأنها كالمتصلة بخلاف القرط فى الأذن حيث لم يدخل ، لأن النعل يستدام والقرط لا يستدام قاله الماوردى • وان باع سمكة فوجد فى جوفها لؤلؤة أو جوهرة لم تدخل فى البيع ثم ينظر فان كَانت اللؤلؤة أو الجوهرة فيها أثر ملك من ثقب أو صنعة فهي لقطة ، والا فهي ملك الصياد كما يملك ما يأخذه من المعدن ، فان السمكة قد تمر بمعادن اللؤلؤ والجوهر وربما ابتلعت شيئاً منه قاله الماوردي • وان باع طيرًا فوجد في جوفه جرادًا أو سمكا قال الماوردي : دخل في البيع لأنه منَّ أغذيته ، قال في الاستقصاء : فهو كالحب في بطن الشاة ، قال الماوردي : ولو وجد في جُوفها حماماً لم يدخل في البيع ، وان ابتاع ســمكة فوجد في جوفها سمكة جزم الماوردي بالدخول لأن السمك قد يتغذى بالسمك وحكى صاحب الاستقصاء أربعة أوجه (أحدها) هذا (والثاني) لا يدخل ، بل هو على ملك البائع (والثالث) ان كان صغيرًا دخل ، وان كان كبيرًا لم يدخل ، فال في الاستقصاء: قال الصيمرى: (والصحيح) أن يقال: ان كان هــذا الحوت مما يأكل الحيتان دخل في بيعه كما يدخل في بيع الطير الذي يأكل الحيتان وان كان مما لا يأكل الحيتان لم يدخل قال الماوردى : قال الشافعي : ويؤكل الحوت والجراد الموجود في جوف الطائر ، قال الماوردي : وهـــذا صحيح ، لكن بعد الغسل لتنجسها بما في جوف الطائر ، فلو كان مأخوذا من حوف الحوت لم يجب غسله لأن ما في جوف الحوت ليس بنجس وما في جون الطائر نجس (قلت) وما فى جوف السمك وجهان (اظهرهما ^(۱))

⁽۱) اصطلح المتأخرون من اصحابنا على أن الأظهر هو الراجح من الاثوال والاصح هو الراجع من الأوجه وكان الأولى على هذا أن يقال (اصحهما) ،

عند الرافعي النجاسة فعلى هذا يجب الفسل فيهما • وان باع دجاجة وفي جوفها بيض دخل في البيع، لأنه من نماء الأصل فهو كالحمل ، قاله عساحب الاستقصاء •

(فحوع) في مذاهب العلماء ، حكى عن أبي حنيفة رضى الله عنه أنه قال : حقوق الدار الخارجة منها لا تدخل في بيع الدار وان كان متصلا بها وبهذا قال الشرطيون وكل حق هو لها خارج منها احتراز من قوله ، وحكى عن زفر رحمه الله أنه قال : اذا كان في الدار آلة وقماش دخل في البيع ولهذا قال الشرطيون : وكل حق هو لها ومنها ، احتراز من قوله ، قال فللصاحب الحاوى ورد صاحب الحاوى على زفر بأنه لو دخل ذلك لدخل ما في الدار من عبيد واماء وما أشبه ذلك وطعام وما أحد قال هذا قال الماوردي : حكى عن ابن عمر رضى الله عنهما أن جميع ما على العبد والأمة من ثياب وحلى ودخل في البيع ، لأنه في يده ،

قال المصنف رحه الله تعالى.

(وأما الماء الذي في البئر فاختلف اصحابنا فيه، فقال ابو اسحق: الماء غير مهلوك ، لاته لو كان مهلوكا لصاحب الدار لما جاز للمستاجر شربه ، لاته اللاف عين ، فلا يستحق بالاجازة كثمرة النختل ، والواجب أن لا يجوز للمسترى رد المدار بالعيب بعد شربة ، كما لا يجوز رد النخل بعد اكل ثمرته ، فعلى هذا لا يدخل في بيع المار ، غير أن المسترى احق بهلشوت يده على الميار وقال أبو على أبن أبي هريرة : هو مملوك لمالك الدار ، وهو المنصوص في القديم وفي كتاب حرملة ، لانه من نماء الأرض ، فكان لمالك الأرض كالحشيش ، فاذا وفي كتاب حرملة ، لانه من نماء الأرض ، فكان لمالك الأرض كالحشيش ، فاذا باع الدار فإن الماء الظاهر للبائع لا يدخل في بيع الدار من غير شرط وما يظهر بعد المقد فهو المسترى ، فعلى هذا لا يصح البيع حتى يشترط أن الظاهر البيع) .

(الشمع) قد تقدم أن بناء البئر والصهريج يدخلان في بيع الدار فأما الماء الذي في البئر فيحتاج الى مقدمة ، وهي أن أصحابنا اختلفوا في أن الماء الذي في البئر هل يملك أو لا ؟ على وجهين (أحدهما) وبه قال أبو اسحق المروزي ، وهو اختيار الشيخ أبي حامد على ما حكاه صاحب البيان ، أن

الها غير مملوك لأنه يجرى تحت الأرض ، ويجيء الى ملكه ، فهو بمنزلة الماء الذى يجرى فى النهر الى ملكه ، فانه لا يملك بذلك ، هكذا قال القاضى أبو الطيب ، ولما ذكره المصنف أيضاً ، وقياسه على ثمر النخل يعنى اذا استأجر الأرض يعنى فلما جاز للمستأجر شربه وجاز ردها بالعيب بعد شربه دل ذلك على أنه مباح غير مملوك ، وانما منع منه قبل الاجارة لأنه لا يجدوز له الدخول الى ملك غيره بغير حق ، فلو آن داخلا دخل وأخذه ملكه ، واستدل أيضا بأنه اذا اشترى داراً واستقى من بئرها ثم وجد بها عيباً كان له ردها ،

(والثانى) وهو اختيار أبى على ابن أبى هريرة أنه يملك ما ينبع فى ارضه من عين أو بتر لأنه نماء ملكه كلبن الشاة والبقرة وللحشيش النابت ونقل هذا عن نصه فى القديم وعن كتاب حرملة ، وانسا جاز للمستأجر استعماله لأنه كالمأذون له بالعرف ولم يجب على المشترى غرمه لأن حكمه موضوع على التوسعة ، ومحل الوجهين فيهما اذا كانت البئر مملوكة ، أما اذا قصد بعفرها الاستقاء ولم يقصد التملك فالماء المجتمع فيها لا يكون ملكا بالاضحاب ،

ادا علم ذلك (فان قلنا :) انه لا يملك لم يدخل فى بيع الدار ، وكل من استقاه وحازه ملكه (وان قلنا :) انه مملوك لم يدخل الموجود منه فى البيع ، وأنه ظاهر كالثمرة الظاهرة ، وما ظهر بعد العقد يكون للمشترى ، لأنه حدث فى ملكه فعلى هذا لا يصح بيع البئر أو الدار التى فيها البئر-، على أن الماء الموجود عند العقد للمشترى ، لأنه لو لم نشترط كان باقياً على ملك البائع ، ويختلط بالماء الذى يحدث بعد العقد على ملك المشترى ، فيكون المقد ماطلا من أصله ، وهو يشبه ما اذا باع شجرة وعليها حمل ثمرة مؤبرة ، ويعلم أنه يحدث حمل آخر ويتلاحق بالأول قبل امكان قطع الأول ، ومياتى الكلام فى ذلك ان شاء الله تعالى .

ونقل الامام وغيره أن من أصحابنا من أتبع الماء البئر ، وجعله كالقمرة في المؤبرة ، وهذا الوجه غريب جداً ، ومع غرابته صححه أبن أبى عصرون في الاستقصاء ، وقال : انه الأصح وانه يدخل في بيع الدار ، وان جهل المقدار

منه كما يدخل الحمل تبعاً ، وجرح به فى المرشد ، وهدا وان كان خلاف المشهور فالفرق يقتضيه ، فليلخص من هذا أن البيع على المشهور اذا أطلق فى البئر والدار التى فيها لا يستتبع الماء ، لأنه باطل على قول ابن أبى هريرة والباطل لا يستتبع ، وصحيح على قول أبى اسحق ، لكن الماء غير مملوك فلا يدخل فى البيع ، فاذا شرط دخوله على قول ابن أبى هريرة كان ذلك بالشرط بالتبعية ، هذا ما ذكره العراقيون وقطعوا به ، قال الامام : ولست ارى قياساً ولا توقيفا يخالف ما ذكروه ولكن العادة عامة فى المسامحة به فان تناقلت (۱) ناظر عن هذا فكذلك ، والامام لم يخالفهم فى الحكم كما ترى وقد تقدم الوجه الذى نقله هو فى غير هذا الموضع ذكره فى باب بيع وقد تقدم الوجه الذى نقله هو فى غير هذا الموضع ذكره فى باب بيع الكلاب ، ولا يجوز بيع ماء البئر وحده باتفاق ،

قال الامام: والماء الجارى أولى بالفساد (فان قلت) كيف صح اشتراطه وهو لو باع ماء البئر وحده لم يصح أما على قول أبى اسحق فظاهر وأما على القول الآخر فلانه لا يمكن تسليمه كما فى مسألة الثمار ، ولا يجوز أن يبيعه جملة الماء الموجود ، والذى سيحدث لأنه مجهول معدوم ، وكذلك جهز القاضى أبو الطيب وغيره هنا بأنه لا يجوز بيع ماء البئر (قلت) صحيح ان بيع ماء البئر وحده لا يجوز جزما للعلة المذكورة ، وهى منتفية فيما اذا باعه مع البئر أو الدار ، لأن الحادث حينئذ يكون على ملك المشترى ، فلا يحصل اختلاط المبيع بغيره ، فقد أمنا من الفساد ، ويصح بيع البئر وما فيها من الماء كما قلنا فى الدار ، وقد اعترض زين الدين الحلبى ، شيخ صاحب الوافى على المصنف فى قوله : انه اذا لم يشترط اختلاط ماء البائع بماء المشترى فينفسخ البيع ، بأن الماء الظاهر ليس يمنع ، فاختلاطه بماء المشترى لا يوجب الفسخ البيع ، بأن الماء الظاهر ليس يمنع ، فاختلاطه بماء المشترى لا يوجب الفسخ البيع ، بأن الماء الظاهر ليس يمنع ، فاختلاطه بماء المشترى لا يوجب الفسخ البيع ، بأن الماء الظاهر ليس يمنع ، فاختلاطه بماء المشترى لا يوجب الفسخ المسخ الماء المسخ الماء المسخ الماء المسخ المنه الماء المسخ المسخ

وأجاب صاحب الوافى بأن الماء المجتمع حالة العقد فى الأرض ، وهو غير ظاهر تابع للأرض يدخل فى العقد ، فيكون مبيعا ، فاذا اختلط بماء البنائع فينفسخ العقد فى قدر ذلك الماء المبيع لاختلاطه قبل القبض بما لا يتميز منه ، فكان كالتالف قبل القبض ، واذا تعذر القبض فى أحد العينين المبيعين ،

⁽١) كذا بالاصل فحرد (ش) قلت : ولعل السقط (فان تناقلت الأصحاب مين ناظر الغ)

هل يكون كالتعذر فى الأخرى ، حتى يبطل فى الجميع ؟ فيه خلاف ذكرناه فى كتاب البيوع اهم ما أجاب به ، وأنا أقول: ان اختلاط الماءين فى همذه المسألة كاختلاط الشمرة الحادثة بالموجودة فيما اذا كان المبيع هو الشجرة ، وسيأتى فى آخر كلام المصنف أن الأكثرين على أنها على القولين فى اختلاط الثمار المبيعة بعيرها (والصحيح) عند المصنف من القولين المذكورين المناخ ،

واذا ثبت هناك أن أختلاط الشرة حيث تكون الشجرة مبيعة كاختلاط الشمرة حيث تكون نفسها مبيعة والثمرة هناك اذا علم تلاحقها لا يصح البيع من أصله كما سيأتى ، فحيث تكون الشجرة مبيعة وعليها ثمرة مؤبرة ، يعلم تلاحقها بغيرها ، ينبغى أن يكون كذلك ، ويبطل البيع من أصله ، وكذلك مسألة الماء فى مسألتنا هذه فصح قول المصنف بالانفساخ ، وليس معناه أن العقد ينعقد ثم ينفسخ بعد ذلك بالاختلاط ، ولكن هذا تعليل لبطلان العقد من أصله ، لأنه اذا علمنا أن العقد لو انعقد طرأ عليه ما يفسحه ، حكمنا ببطلانه من أصله لعدم الفائدة فيه وهذا التصوير صحيح على رأى المصنف وغيره من الأصخاب فان الصحيح عنده وعند الأصحاب فيما اذا كان اختلاط الثمار معلوماً ببطلان البيع ،

وانما اختلف التصحيح فيما اذا كان الاختلاط نادرا ثم وقع وأما ما أجاب به صاحب الوافى فلا يتجه لأن الصحيح عند المصنف وغيره أن تلف بعض المعقود عليه قبل القبض لا يوجب البطلان فى الباقى ، واذا كان الصحيح عدم البطلان فكيف يخرج عليه كلام المصنف ، هذا الذى جزم فيه بالانفساخ هذا فيما هو جزء كأحد المعنيين ، أما الماء الموجود الكائن فى الأرض عند البيع فقد يقال : انه ليس بمنزلة الجزء بل هو وصف متعذر أو يبلغه قبسل القبض بمنزلة العيب الحادث قبل القبض يوجب الخيار ، ولا يقتضى البطلان جزما ، والله أعلم •

(فسرع) وأما العيون المستنبعة ، والأودية والعين ففي تملك مائهـــا أيضاً وجهـــان ، وقرارها مملوك ، ولا يجــوز بيع مائها لما تقدم بلا خلاف

لاختلاط المبيع بغير المبيع ، ويجوز قرار العين أو سهم منها ، ويكون لمشترى ذلك حق فى الماء لشبوت يده على الأصل ، قاله الشيخ أبو حامد والقساضى أبو الطيب وغيرهما ، ولا يجوز أن يبيعه سهما من الماء ، وكذلك لا يصبح أن يفول : بعتك يوما أو ليلة أو كذا وكذا يوما من الماء لأن الزمان لا يصح بيعه والماء الذي فى العيون والآبار لا يصح بيعه ، قاله صاحب البيان ، ولو باع العين قال الأصحاب : والحيلة فيمن أراد أن يشترى ماء العين أو سهما منها فيكون ما يحدث من الماء على ملكه على فول ابن أبى هريرة ويكون أحق به على قول أبى اسحق ،

قال صاحب البيان: هكذا ذكر أصحابنا وعلى قياس ما ذكروا فى بيسع الدار التى فيها بئر ما اذا اشترى العين أو سهما منها (اذا قلنا) الماء مملوك فيشترط أن يشترى مع العين الماء الظاهر وقت البيسع، لئلا يختلط ماء المشترى بماء البائع، فينفسخ البيع، ويشترط رؤية الماء وقت البيع، ولا تكفى الرؤية المتقدمة لأنها رؤية للماء الحادث وقت الرؤية لا لما يحدث بعده ، قال المحاملى: ولو باع العين والماء الذى فيها لم يجز لأنه بيع معلوم ومجهول، هكذا قال، وفيه نظر، لأنه الذكان مراده الماء الحاصل فيها فهو كبيع البئر ومائها، وقد تقدم أنه جائز وان كان مراده الذى يحدث بعد البيع فيمكن أن يسلم له الحكم بالبطلان؛ لكن بغير العلة التى ذكرها، بل لأنه بيع موجود ومعدوم، ويمكن أن يقال ناف ذلك يصح، ذكرها، بل لأنه بيع موجود ومعدوم، ويمكن أن يقال ناف ذلك يوسح، ذكرها، بل لأنه بيع موجود ومعدوم، ويمكن أن يقال ناف ذلك يوسح، ذلك فيما اذا لم يعلم مقداره فمثله يجرى فى ماء البئر، وشرط صحة البيع فى الباين العلم والله أعلم،

ولو باع مائة منا (١) من الماء الذي فرالبئر ـ وقلنا : الماء مملوك ـ ففي صحة البيع وجهان مبنيان في النهاية على ما إذا رأى المودجان من لبن الضرع (٢) لأن بعضه مرئى وبعضه غير مرئى ، يشترط أن يكون المقدار

⁽۱) المنا بغتم الميم والنون الذي يقال به السمن وغيره وقبل الذي يوزن به رطلان والتثنية منان ه منهان والجمع امناء مثل سبب واسباب وفي لغة تعيم بالتشديد والجمع امنان والتثنية منان ه (الطيمي)

 ⁽٢) بياض بالأصل فحرد (ش) قلت ولمل العبارة : على ما اذا وأى المؤرد ب أى المجريان والاضطراب جاء من لبن الفرع الغ م

المبيع من ماء البئر يعتقد التزايد فيه كما فى لبن الضرع ، ولو باع مائة منا من ماء نهر كان ممنوعاً وجها واحداً ، ولو باع من النهر من غير تعرض نلماء صح ، والقول فى الماء كما تقدم فى البئر ، وان باع النهر مع مائه الجارى فيه وقلنا : الماء غير مملوك فقد جمع بين مملوك وغير مجهول ، وان قلنا : مملوك فقد جمع بين مملوك في مثله بطلان البيع فى الجميع .

(فسرع) عن الامام لو كان فى الأرض المبيعة نهر ، فالكلام فى مائه كالكلام فى مائه كالكلام فى ماء البئر قال ابن الرفعة : ولعل محله اذا كان واقفا فيه ما اذا كان جاريًا فليتأمل (قلت) ويتعين حمله على ذلك لما تقدم أن الجارى لا يجوز يبعه جزما .

(فسرع) وأما الماء الذي يؤخذ من مطر أو نهر أو غيرهما ويجعل في صهريج قال في الاستقصاء: فقد قال أبو الفتح نصر المقدسي رحمه الله: فعندي أنه لا يدخل في البيع الا بالشرط ، ولا في الاجارة الا بلفظ الاباحة ، قال: وهذا صحيح لأنه ليس من نماء الأرض فهو كسائر المائعات من الزيت وغيره اذا خلط فيه •

(فحرع) المياه الجارية فى الأنهار كالفرات ودجله وجيحون والنيل وغيرها من الأنهار الكبار والصغار ليست مملوكة لأحد ، وجها واحدا ، لأنها تنبع من المواضع التى ليست مملوكة ، كالجبال والشعاب ومن استقى شيبا منها وحازه ملكه واذا جرى ماء من هذه الأنهار الى ملك انسان كماء المد يدخل فى أرضه لم يملكه الا بالحيازة ، بل يكون أحق به ، واذا حفروا أنهارآ فأجروا فيها من هذه الأنهار ماء فليس أيضاً بمملوك ، ولهذا يحل للعطشان أن يشرب منها بغير اذن مالك النهر ، قاله القاضى أبو الطيب وغيره .

ولو باع مقداراً من ماء جار أرضه مملوكة لم يصح لأنه لا يمكن تنزيل العقد على معين فيه يمكن تسليمه ، قال صاحب البيان : وعلى قياس هذا ما يقع فى أرضه من ماء المطر ، فانه لا يملكه ولا يصح بيعه وجها واحداً، لأنه انما يملك ماء البئر على قول أبى على ، لأنه نماء أرضه ، وليس هذا بنماء أرضه ، وانما هو أحق به كما لو يوجد فى أرضه صيد (قلت) وهذا ما لم .

تحصل حيازة (أما) اذا أخذه وحازه ملكه وفى البيان أن أصحابنا أجمعوا على أنه لو احتاز ماء من نهر عظيم ، ثم أعاده اليه ، أنه لا يختص بشركة فى هذا النهر ، قيل : وأن أتلف رجل على غيره ماء فهل يلزمه قيمته أو مشله ؟ فيه وجهان (قلت) وهذا الحلاف على اطلاقه يقتضى الخلاف فى أن الماء مثلى أو متقوم والمعروف أنه مثلى ، وأنه اذا أخذه فى مفازة ثم غرمه فى البلد يغرم قيمته والبئر الذى ليس بسملوك بأن قصد حافره فى الموات الاستقاء منه وعدم تملكه ، فما فيه من الماء لا يملك قولا واحداً نقله الامام عن الشيخ أبى على فلا يصح بيعه •

• (فسرع) فأما ما تولد فى أنهار الأرض وعيونها من السمك فلا يملك على الوجهين وجه أبى اسحق ووجه أبى هريرة الا بالحيازة كما لا يملك ما فرخ من الصيد فى أرضه الا بأخذه وانما له منع الناس من ذلك لما فيه من دخول أرضه والتصرف فى ملكه ، فان أخذوه ملكوه دونه ، قاله الماوردى •

(فسرع) ذكره الروياني فى هذا الموضع ، وان لم يكن له به ذاك التعلق اذا قال : بعتك جميع حقى من هذه الدار وهو عشرة أسهم من عشرين سهماً ، وكان حقه خمسة عشر ، وقع العقد على عشرة أسهم (قلت) وقسد يتخيل أن ذلك كما اذا قال : بعتك هذه الصبرة على أنها عشرة آصع فخرجت أكثر وليست مثلها ، فان الصبرة المشاهدة يتعلق الغرض الأعظم بعينها كلها ، وفى الجزء المشاع يتعلق الغرض الأعظم بما يذكر من مقداره والله أعلم ،

(تنبیه) هذا القول الذی نقله المصنف عن أبی اسحق هل هو القول الذی یقول أن لا یملك قط لا بالاجارة ولا بغیرها أو غیره ، قال ابن أبی الدم : هو غیره ومذهب أبی اسحق فی ماء البئر خاصة قبل الاجارة ، وهو الخلاف المذكور فی آن من حفر بئراً فی ملكه فاجتمع فیها ماء ، هل یملك ذلك الماء بمجرد كینونته فی البئر ؟ ام لا یملكه حتی یحتازه باناء أو ظرف ؟ وجهان مشهوران (قال) أبو اسحق : لا (وقال) ابن أبی هریرة : نعم ، ولا خلاف عندهما أنه یملك بالاجارة (وأما) ذلك الوجه البعید الذی حكاه الامام أن الماء لا یملك قط بالاجارة ، ولا غیرها فهو مهجور غیر مشهور ، وقال نام أر أحداً حكاه سواه ، ولا تفریع علیه ، وهذان الوجهان ذكرهما المصنفون فی الطریقتین وفرعوا علیهما [والله تعالی أعلم بالصواب] .

فهارس الجزء العاشر من المجموع شرح المهذب

أولا: فهرس الآيات القرآنية

ثانياً: فهرس الأحاديث والأخبار والآثار

ثالثاً: فهرس الأشعار الاستشهادية

رابعاً: فهرس الأعسلام

خامساً: فهرس الأحسكام

اولا - فهرس الآيات القرآنية حرف الألف

		7 41
الصفحة		ৰূপা
	117	الم نشرح لك صدرك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	111	الا ما حملت ظهورهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم
	37	انزلنا عليهـا الماء اهتزت وربت
		حرف الباء
		بانهم قالوا انما البيع مثل الربا واحل الله البيع
	ξo	يرم الُربا ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	٤.	بعد ما تبین له الهدی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
		حرف التاء
	1.1.1	تأكلون لحما طربا وتستخرجون منه حلية تلبسونها
	ξ.	تبین له الهدی ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
		حرف الثاء
		حسرف الجيم
	180	جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله
		حرف الحاء
	111	حرمنا عليهم شحومهما الاما حملت ظهورهما
		حرف الخاء
	171	اختلط بعظم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
		حرف الدالً
		حرف الذالً
		ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا واحل الله البيع

(0	وحرم الربا ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	حرف الراء
	حرف الزاي
	حرف السين
٤٠ ٩٤	سبيل المؤمنين ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
	حرف الشين
191	شــحومهما الا ما حملت ظهــورهما أو الحــوايا أو ما اختلط بعظم
• • • •	حرف الصاد
	حرف الضاد
	حرف الطاء
	حرف الظاء
131	ظهورهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم ٠٠٠٠٠٠٠
	حرف العين
	حرف الغين
٤.	غير سبيل المؤمنين ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	حرف الفياء
	فاذا انزلنا عليها المساء اهتزت وربت ٠٠٠٠٠٠
(7)	فما له من تور
160_168	الى الله ١٠٠٠، موقعه من ربه فاللهى قله ما سلف وامره
770	فنبذه بالعراء وهو سقيم ٠٠٠ ١٠ ٠٠ ٠٠

حرف القاف

ا ة كم ليـ
ليـ
ليـ
ها
اهن
وأ- د
و 3ر
وما
ومر
ومر
ويد
ومر.
غير سبي
ينفز

ثانياً _ فهرس الأحديث والأخبار والآثار

حرف الألف

	آخذ الدراهم وأبيع بالدنانير الدراهم ، وآخذ الدناتير
99	نقال عَلِيُّ : لا بأس أذا تفرقتما وليس بينكما شيء ن
	آخذ الدراهم ، وأبيع الدراهم وآخد الدنانير ، آخذ
	هذه عن هذه ، وأعطى هذه عن هذه ، فأتيت رسول الله
	صلى الله عليـــه وســــــام وهــــو في بيت حفصـــة ،
	فقلت : يا رسول الله رويدك اسالك ، إنى أبيع الأبل
	البقيع ، فأبيع بالدنانير وآخذ الدراهم ، وأبيع الدراهم
	وآخذ الدنانير اخذ هذه عن هذه ، وأعطى هذه عن هذه
	فَقَالَ رَسُولَ ٱللهُ عَيْضَةُ : لا بأس من أن تأخذ بسيعر يومها
١.٧	ما لم تفترقا وبينكما شيء ٠٠٠ ٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
	أُلْبِتُ النَّبِي عَلِيْكُ فَاخْبِرْتُهُ بِذَلِكُ فَقَالَ عُرِيْكُ : أَذَا بَايِعْتُ
1.9	صاحبك فلا تفارقه وبينك وبينه لبس ٠٠ ٢٠ ٠٠ ٠٠
	أتانا رسول الله عظي بمنى فاشترى منا سراويل
	وقباء ، ووزان يزن بالأجرة ، فدفع اليه رسول الله عَيْلُطُ
ነ • ሌ	الثمين فقال: زن وأرجح ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	أتى رسول الله ﷺ وهو بخيبر بقلائد فيها خـرز
	وذهب وهو من الفنائم تساع فأمر عليه بالذهب الذي
۲۳۸	ة القالادة فن: عاتم قال : الذهب بالذهب وزنا بوزن ·
	اتي رجل الى رسول الله عَلَيْكُمْ بقلادة فيها خرز معلقة
	بذهب فابتاعها رجل بسبعة دنانير أو تسبعه دنانير
	فقال عليه : لا حتى تميز بينه وبينه ، فقال :
77	انا اردت الحجارة ، فقال مَلْكُم : لا ، حتى تميز بينهما
	اتوا بصاع من عجوة الى النبي عَلَيْكُم فلما رآه انكره
	فقال: من أين لكم هذا لا قالوا: بعثنا بصاعين فالينا بصاع
77	فقال: ردوه لا حاجة لي فيه ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	اتيت البراء بن عازب فسالته فقال: قدم النبي عليه
	المدينة ، وتحادثنا هكذا ، وقال : ما كان بدأ بيد
	فلا باس ، وما كان نسيئًا فلا خير فيه ، وائت زيد
	ابن أرقم فائه كان أعظم تجارة منى فاتيته فذكرت ذلك

01	فقال: صدق البراء ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	الت زيد بن ارقم فانه اعظم تجارة منى فسألته فقال:
10 -10	مثل ذلك ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	تؤتى مشربته فتكسر خزائته ، فينتثل طعامه ، فانما
	تخزن لهم ضروع مواشيهم لطعامهم ، فلا يحلبن احد
543	ماشية أحد الا باذنه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	أتى عبد الله بن مسعود الصيارفة فقال: يا معشر
	الصيارفة أن الذي كنت أبايعكم لا يحل . لا تحل الفضة
۲Υ	الا وزناً بوزن ٢٠٠٠٠ ٢٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
	أتانا كتاب عمر ونحن بأرض فارس: لا تبيعوا سيوفا
700	فيها حلقة فضة بالدراهم ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
{ 9.{	اذا أبغض الله عبدا الهمه أكل الطين ونتف اللحية ٠٠
	اذا أردت ذلك فبع تمرك بسلمة ثم اشتر بالسلمة أي
	تمر شئت ، قال أبو سعيد : فالتمر بالتمر أحق أن يكون
	ربا أم الفضة بالفضة ؟ فأتيت أبن عمر بعد فنهاني ، ولم
V 1	آت ابن عباس ، قال : فحدثنی ابو الصهباء انه سال ابن عباس عنه بمكة فكرهه
۸۲ ۲۶ ـــ۹۰۱	ابن عباس عنه بمنه فعرهه المنازقة وبينك وبينه لبس
1 · \ Y (اذا تبایعتم بالعینة واخذتم اذناب البقر ، ورضیتم
	بالزرع ، وتركتم الجهاد ، سلط الله عليكم ذلا لا يرفعه أو
731	بارري الرواعم المبهان المستقد الما الماري المراعة الوالد الماري
77Y	اذا خرصتم فدعوا لهم الثلث ، فدعوا الربع ٠٠٠٠٠٠٠
111	اذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
Y7- Y0- T1	کان بدا بید کان بدا بید
11- YA- YY	<u>., · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·</u>
***-*\-*\-*\-*\-*\-*\-*\-*\-*\	
., ,	اذا رابك من تموك شيء فبعه ثم اشتر الذي تريد من
77	التمر ١٠٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
. ,	أذا ضن الناس بالدينار والدراهم ، وتبايعوا بالعينة ،
	واتبعوا اذناب البقر ، وتركوا الجهاد ادخل الله عليهم ذلا
188	لا ينزعه حتى يراجعوا دينهم 🕠 🔐 ٠٠ 🔐 ٠٠
	اذا تفرقتما وليس بينكما شيء ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	اذا كانوا ثلاثة لم يهم الشيطان بهم .٠٠٠٠
TI- T TI	اذا كان بدا بيد _ ألا كان بدا بيد
- VI - Vo- 71	<u>.</u>
1Y_ YY	

	أذن النبي عَلِيْكُم لأصحاب العرايا أن يبيعوها بمثل
٣ ٧٧	خرصها ثم قال: الوســق والوســقين والثلاثة والأربعة
	أرسك النبي عُرِينَةُ بعض أزواجه بولا أراها الا
	ام سلمة _ بصاعين من تمر ، فأتوا بصاع من عجوة ، فلما
	رآه النبي رُبُيِّنِيُّ انكره ، فقال : من اين لَّكُم هذا ؟ فقالوا :
٦٧	
	أصبت يوم خيبر قلادة فيها ذهب وخرز ٤ فأردت بيعها
	فذكرت ذلك للنبي عَلِيْتُهُ فقال : أفصل بعضها من بعض
ለግን	ئم بعهــا ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	أصبت يوم خيبر أرضاً بخيبر لم أصب مالا قط
	أنفس عندى منه فقال النبي عَلَيْتُهُ : حبس الأصل وسبل
0.7	الثمرة ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
£ £	الأقلون من العلماء الأكثرون ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
१ ९१	اكل الطين حرام على أمتى ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
704-488	يأكلها أهلها رطباً 😑 يأكلونها رطباً 🕠 🔐 🔐
	الا تتقى الله يا ابن عباس ؟ الى متى تؤكل الناس الربا
	أما بلفك أن رسول الله عَلَيْكُ قال ذات يوم وهو عند زوجته
	أم سلمة : انى لأشتهى تمر عجوة ، فبعثت بصاعين الى
	رجل من الأنصار فجاءت بدل الصاعين صاعا من تمر
	عجوة فقامت فقدمته للنبي عُرَيْتُم فألقى التمر وقال: رده
٣١	لا حاجة لى فيه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
80	الا انما الربا في النسيئة ١٠ ١٠ ١٠ ٠٠
357	الا سواء بسواء ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	الا ما بال قوم بتحدثون عن رسول الله طَيْلِيُّهُ احاديث
	قد كنا نشهده ونصحبه ، فلم نكن نسمعها منه ، فقام
	عبادة بن الصامت فأعاد القصة وقال: لنحدثن بما سمعنا
	من النبي ﷺ وان كره معاوية أو قال : وان رغم . ما أبالي
. ۲9	الا أصحبه في جنده لينة سوداء ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
YY	الا ما اختلفت الوانه
•	الا بدا بيد = اذا كان بدا بيد = بدا بيد
	الم تعلم أن رسول الله عليه الله عليه عن الذهب بالذهب 6
	والفضة بالفضة وقال: انى أخاف عليسكم الربا . قال
ı	فضيل بن مرزوق قلت لقطية: ما الربا ؟ قال: الزيادة
78	والفضل بينهما ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	أما بلغك أن رسول الله ﷺ قال ذات يوم وهو عند
	زوجته أم سلمة : اني لأشتهي تمر عجوة ، فبعثت صاعين

من تمر الى رجل من الانصار فجاءت بدل الصاعين صاعا من تمر عجوة ، فقامت فقدمته الى النبى عُرِي فلما رآه أعجبه فتناول تمرة ثم أمسك فقال : من أين لكم هذا ؟ فقالت : بعثت صاعين من تمر الى رجل من الانصار فاتى بدل الصاعين هذا الصاع الواحد ، وها هو كل ، فالقى التمر بين يديسه وقال لا حاجة لي فيسه ، التمر بالتمسر والحنطة بالحنطة ، والشعير بالشعير والذهب بالذهب والفضة بالفضة يدا بيد عينا بعين ، مثلا بمثل فمن زاد فهو ربا ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ ۰۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲1 أما المخابرة فالأرض البيضاء يدفعها الرجل الى الرجل ٣٦٤ أما رسول الله عراض فأنتم اعلم به ، وأما كتاب الله فلا أعلمه ، ولكن حدثني أسامة بن زيد عن رسول الله عَلَيْكُ : الا انما الربا في النسيئة ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 80 اما زيد بن ثابت واما غيره: ما عراياكم هذه ؟ قال: فلان وفلان وسمى رجالا محتاجين من الأنصمار .. ٣٣٣ أما ما سوى ذلك من الطعام فيكره الا مثلا بمثل ٦٦ أما نسيئة فلا ، ولا بأس ببيع البر بالشعير والشعير أكثرهما لدأ ، وأما النسيئة فلا .ً. 77 أمرنا رسول الله عَلِيُّ أن نبتاع الذهب بالفضة كيف شئنا والفضة بالذهب كيف شئنا 70 أمر رسول الله عَلِيُّ بالذهب الذي في القلادة فنزع ثم قال لهم رسول الله عليه : الذهب بالذهب وزنا بوزن . ٢٣٨ أمر النبي عَلِيهُ السعدين يوم خيبر أن يبيعا آنية من المغنم من ذهب أو فضة ، فباعا كل ثلاث بأربمة عينا او كل اربعة بثلاثة عينا ، فقال لهما: اربيتما فردا .. ٧٧ أمرنا النبي عيك أن نبيع البر بالشعير والشعير بالبر يدا بيد كيف شئنا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٣. أمرنا النبي ميالي ان نبيع الدهب بالورق والورق بالذهب ، والبر بالشعير والشعير بالبر يدا بيد كيف شهنا ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ - 71- 71- 7. **YY_ Y**0 أمر النبي علي عامله على خيبر أن يبيع الجمع بالدراهم ، کم یشتری بالدراهم جنیبا ۲۱۳-۲۲۰ أمره عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يرده الى صاحبه ١٠٨ أمر مصاوية رجلاً أن يبيعها في أعطيات الناس ،

فتسارع الناس في ذلك ، فيلغ عبسادة بن الصامت فقام

فقال : اللهم انى أتوب اليك من الصرف انما هذا من رابي ، وهذا أبوسعيد الخدري يرويه عن النبي طَيْسَةٍ أنا أردت الحجارة ، فقال: لا ، حتى تميز بينهما ٢٣٧ انا لنأخذ الصاع بالصاعين ، والصاعين بالثلاثة ، قال : لا تفعل ، بع الجمع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم 117 جنيباً ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ أنا نشتري الصاع بالصاعين من الجمع فقال عليه لا تفعلوا ولكن مثلا بمثل ، أو بيعوا هذا واشتروا بثمنه من 177 انه لا بأس بالصرف ما كان منه بدأ بيد ، انما الربا في النسبئة ، فطارت كلمته في أهل المشرق والمفرب حتى أذا انقضى الموسم دخل عليه ابو سعيد الخدرى وقال له : يا بن عباس ، اكلت الربا واطعمته ، قال : أو فعلت ؟ قال: نعم قال عَلِينَ : الذهب بالذهب وزنا بوزن مثلا بمثل تره وعينه ، فمن زاد أو ازداد فقد أربى ، والشمعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل فمن زاد أو استزاد فقد اربى حتى اذا كان العام المقبل جاء ابن عباس وحبَّت معه ، فحمد الله واثنى عليه ثم قال : يأيها الناس انى تكلمت عام اول بكلمة من رايى ، وانى استففر الله تعالى منه وأتوب اليه ، أن رسول الله عَلَيْكُم قال: الذهب بالذهب وزنا بوزن مثلا بمثل تبره وعينه سواء ، فمن 48 انتم اعلم برسول الله عظيم منى ، ولكن أخبرتي اسامة ابن زيد أن النبي عَلِيلًا قال: لا ربا الا في النسيئة .٠٠ 27 ان بأرضنا قوماً بأكلون الربا قال على رضى الله عنه: وما ذاك ؟ قال : ببيعون جامات مخلوطة بذهب ، وفضة بورق فنکس علی راسه وقال: لا ، ای لا بأس به .٠٠ 100 ان رضيها امسكها ، وان سخطها ففي حلبتها صاع 150 من تمو ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۰ من 417 ان الشيطان يهم بالواحد ، ويهم بالاثنين ، فاذا كانوا ٤٣ ان كانت له حاجة بذهب فليصرفها بورق ، والصرف ٦. وان استنظرك حتى يدخل عتبة بابه ٠٠٠٠٠٠ ٦٦

31	ان وجدت مائة درهم نقدأ فخذه
	أنا سنكتب اليه فلا يُفتيكموه ، قال : فوالله لقد جاء
	بعض فتبان رسول الله عَلَيْكُم بتمر فأنكره فقال : كأن
	هذا ليس من تمر أرضنا أو تمرنا العام بعض الشيء ،
	فأخذت هذا وزدت بعض الزيادة فقال : أضعفت اربيت
77	لا تقربن هذا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
80	ان ابن عباس نزل عن الصرف ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ان ابن عباس قال وهو علينا امير : من اعطى بالدرهم
	مائة درهم فليأخذها _ وذكر حديثاً الى أن قال _ فقيل ا
	لابن عباس ما قال ابن عمر ، قال : فاستففر ربه وقال :
80	انما هو رای منی ۲۰۰۰، ۲۰۰۰، ۲۰۰۰، ۲۰۰۰،
111	أن أبن عباس كره العينة ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ان الذي افتيت به صاحبكم لا يحل فقالوا: انها نشرت
	له بطنها ، قال : وان كان . وأتى الصــيارفة فقــال :
	يا معشر الصيارفة أن الذي كنت أبايعكم لا يحل . لا تحل
٣٧	الفضة الا وزنا بوزن
	ان جزوراً نحرت على عهد أبى بكر رضى الله عنه فجاء
	رجل بعناق فقال : أعطوني بها لحماً ، فقال أبو بكر :
177	لا يصلح هذا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	أن رجلاً من بنى سمح بن فزارة سأله عن رجل تزوج الما أن الما أن الما أن الما أن الما الما أن الم
	امراة فرأى امها فأعجبته فطلق امراته ليتزوج امها ؟
*17	قال : لا بأس فتزوجها الرجل ، وكان عبد الله على بيت المال
۲Υ	ان رسول الله عليه استعمل رجلا على خيبر فجاءه
	بتمر جنيب ، فقال له رسول الله عَلَيْكُم : أكل تمر خيبر
	هَكُذَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الساع من
	هذا بالصاعين ، والصاّعين بالثلاثة فقال رسول الله عَرْضَيُّهُ :
٦٣	لا تفعل ، بع الجمع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيبا
	ان رسول الله مَلْظِيمُ اشتهى تمرآ فارسل بعض أزواجه
	ولا أراها ألا أم سلمة بصاعين من تمر فاتوا بصاع من
	عجوة ، فلما رآه النبي ءُرُكِنَّةِ أنكره فقال : من ابن لكم هذا
	قالوا: بعثنا بصاعين فأتينا بصاع فقال: ردوه فلا حاجة
٦٧	لی فیه ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	أن رسول الله علي سئل عن بيع الرطب بالتمسر
.	فقال: أينقص الرطب أذا يبس فقالوا: نعم 6 فقال: ألا أذ

أن زيدا أبا عياش أخبره أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسلت فقال له سبعد: التهيما افضل ؟ مقال: البيضاء ، فنهى عن ذلك وقال: سمعت رسول الله عَلِينَا إِسَالَ عَن شراء التمر بالرطب فقال رسول الله عَلِينًا أينقص الرطب اذا بيس ؟ فقالوا : نعم ، فنهى عن ذلك ٢٩٧ أذر لك هذا ؟ قال: انطلقت بصاعين فاشتريت بهما هذا الصاع ، فإن سعر هذا في السوق كذا ، وسعر هذا في السوق كذا ، فقال رسول الله عَرْضُ : ويلك اربيت ، اذا اردت ذلك فبع تمرك بسلعة ثم اشتر بسلعتك أى تمر شئت ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۸ ان عبد الله بن عمرو كان يأخذ البعير بالبعيرين الى 170 احــل ۰۰ ۰۰ انه اتاه رجل وهو يخطب فقال: يا أمير المؤمنين ان بأرضنا قوماً يأكلون الربا ، قال على : وما ذاك ؟ قال : يبيعون جامات مخلوطة بذهب ، وفضة بورق ، فنكس على رأسه وقال: لا ٤ لا بأس به ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٥٥ انما الربا في النسبيّة ١٠ ١٠ ٠٠ 01- 11- 4. _ 7A_ or انما الماء من الماء X.F ان امرأة سالتها عن بيع باعته من زيد بن أرقم بكذا وكذا الى العطاء ، ثم اشترته منه بأقل ، فقالت عائشة : بئس ما شریت وبئس ما اشتریت أخبری زید بن ارقم انه قد أبطل جهاده مع رسول الله عَلَيْتُمْ ٠٠٠٠٠٠٠ 188-181 أن معمر بن عبد الله أرسل غلامه بصاع قمح فقال: بعه ثم اشتر شعيرا فدهب الفلام فأخذ صاعا وزيادة بعض صاع ، فلما جاء معمر اخبره بذلك ، فقال له معمر: لم فعلت ذلك ؟ انطلق فرده ، ولا تأخذن الا مثلا بمثل ، وكان طعامنا يومئذ الشعير ، قيل له : فانه ليس بمثل ، قال: انی اخاف ان یضارع ۱۰۰ ۰۰ ۰۰ م ۲۷ –۷۷ ان مهولی لبنی مخروم حدثه أنه سال سعد ابن ابي وقاص عن الرجل يسلفه الرجل بتمر الى أجل ، فقال سعد: نهانا رسول الله عَنْ الله عَنْ هذا ١٠٠٠٠٠ ان هذا يأمرني أن أطعمه الربا ، فقال ناس حوله : ان كنا لنعمل بفتياك ، فقال ابن عباس : قد كنت أفتى بذلك حتى حدثنى أبو سعيد وابن عمر أن النبي عَلَيْكُم نهی عنه فانی انهاکم عنه ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰

انما الحب مد بمد ، وأمره أن يرده الى صاحبه .. ٧٨ انما هو رای منی ۲۰۰۰، ۲۰۰۰، ۱۰۰۰، ۱۰۰۰، 80 انی أصبت أدضا بخيبر لم اصب مالا قط انفس عندی منه . قال له النبي مَايِسَة : حبس الأصل وسبل التمرة ٥٠٧ انى بعت غلاما من زيد بن أرقم بستمائة نقدا وبعته له بشمانمائة الى العطاء ففالت عائشة رضى الله عنها : بئس ما شریت وبئس ما اشتریت ابلفی زید بن ارقم أن الله أبطل جهاده مع رسول الله مَيْنَ 181-731 انى أبيع الابل بالدَّنانير ، وآخذ الدراهم ، وأبيع الدراهم وآخذ الدنانير فعال: لا بأس اذا تفرقتما وليس بينكما شيء ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ م اني أستففر الله وأتوب اليه انما هو رأى منى ١٠٠ ٢٥ ــ٣٥ انی اکره آن اقول فیه برای ثم یبدو لی غیره فاطلبك فلا أجدك ، أن أبن عباس قد رأى رأيا في الصرف ثم رجع عنه ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۰ ۳۵ اني تكلمت عام أول بكلمة من رأيي ، واني أستففر الله تمالى واتوب اليه ، ان رسول الله عَلَيْنَ قال : الذهب بالذهب وزناً بوزن مثلا بمثل تبره وعينه ، فمن زاد أو استزاد فقد اربی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۳۶ أيتهما أفضل ؟ فقال : البيضاء ، فنهى عن ذلك وتال : سمعت رسول الله مَرْكِينَة يســال عن شراء التمــر بالرطب ففال رسول الله عَلَيْكَمْ : اينقص الرطب اذا يبس ؟ ايما نخلُ بيعت لم يذكر التمر ، فالتمر للذي أبرها ١٠٠٠ ٥٠٦ حرف الباء بعث الله تعالى ريحا فنسخت الارض ، حتى ظهرت

بعثت بصاعين من تمر الى رجل من الأنصار ، فأتى بدل الصاعين هذا الصاع الواحد ، وها هو كل ، فألقى التمر بين بديه وقال: ردوه لا حاجة لى فيه ، التمسر بالتمر ، والحنطة بالحنطة والشبعير بالشبعير والذهب بالذهب والفضة بالفضة يدا بيد ، عينا بعين مثلا بمثل ، فمن زاد أو ازداد فهو ربا ثم قال : كذلك ما يكال أو يوزن أيضا ، فقال ابن عباس : جزاك الله الجنة يا أبا سعيد ، فانك ذكرتني أمراً كنت نسبيته ، استففر الله وأتوب اليه ، فكان ينهى بمد ذلك أشد النهى ٠٠ ٠٠٠٠٠٠ 3 بئس ما شریت وبئس ما اشتریت ، اخبسری زید ابن ارقم أن الله عز وجل قد أبطل جهاده مع رسول الله 184-181 عَلَيْكُمْ الا أن يتوب ٠٠ أبلفي زيداً أن الله عز وجل قد أبطل جهاده مع رسول الله عَلَيْكِ الا أن يتوب فقالت لها: أرأيت أن لم آخذ منه الا رأس مالى ؟ قالت : « فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف » ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ سلف 131-731 بلغ ذلك معاوية فقام خطيباً فقال : ألا ما بال قوم يتحدثون عن رسول الله عَلَيْكُمْ أحاديث ، قد كنا نشـــهده ونصحبه ، فلم نكن نسمعها منه ، فقام عبادة بن الصامت فأعاد القصة وقال: لنحدثن بما سمعنا من النبي عُرْبِيُّهُم وان كره معاوية ، أو قال: وإن رغم . ما أبالي ألا أصحبه في چنده ليلة سوداء ١٠ ٠٠ ١٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ بلغنى انكم تبتاعون المثقال بالنصف والثلثين ، وأنه لا يصلح الا المثقال بالمثقال ، والوزن بالوزن ٠٠٠٠٠٠٠ ٦٧ بلغ عبد الله بن عمر حديث عن رافع بن خديج في بيان الصرف فأتاه فدخل عليه فسأله عنه فقسال رافع : سمعته اذناى وأبصرته عيناى رسمول الله مسي يقول: لا تشيفوا الدينار على الدينار ، ولا الدرهم على الدرهم ، ولا تبيعوا غائباً منها بناجر ، وإن استنظرك حتى يدخل 77 باع شريك لى بالكوفة دراهم بدراهم بينهما فضل فقلت : ما ارى هذا يصلح ، فقال : لقد بعتها في السوق فما عاب ذلك على " احد ، فأتيت البراء بن عازب فسألته فقال : قدم النبي عَلَيْكُ المدينة وتحادثنا هكذا وقال : ما كان يدأ بيد فلا بأس وما كان نسيئًا فلا خير فيه ، وأت زيد بن أرقم فانه كان أعظم تجارة منى فأتيته فذكرت

ذلك ، فقال: صدق البراء .٠٠٠٠٠ 01- T. باع شريك لى ورقا نسيئة الى الموسم أو الى الحج فجاء الى وأخبرني فقلت: هذا الأمر لا تصلح ، قال: قد بمته في السوق فلم ينكر ذلك على احد ، فأتيت البراء ابن عازب فسألته فقال: قدم النبي عليه المدينة ونحن نبيع هذا البيع فقال: ما كان يدا بيد فلا بأس به ، وما كان نسيئة فهو ربا ، وأت زيد بن أرقم فأنه أعظم تجارة منى فأتيته فسالته فقال مثل ذلك ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ۰٦_ ٣٠ باع معاویة بن أبی سفیان سقایة من ذهب أو ورق باكثر من وزنها فقال له أبو الدرداء: سمعت رسول الله عُرْضَةً بنهي عن مثل هذا الا مثلا بمثل ، فقال له معاولة : ما أرى بهذا بأسا فقال أبو الدرداء : من بعدرني من معاوية ؟ اخبره عن رسول الله عليه ويخبرني عن رايه لا أساكنك بأرض أنت بها ، ثم قدم أبو الدرداء على عمر بن الخطاب رضى الله عنه فذكر ذلك له فكتب عمر الى معاوية أن لا يبيع ذلك الا مثلا بمثل وزنا بوزن ٠٠٠ ٢٩ تبایع رجلان علی عهد النبی ﷺ بتمر رطب 🕟 🕝 797 نبيع السيف المحلى بالفضية ، ونشيتريه ، ومين البائعين الحكم بن عيينة . سئل عن الف دينار وستين درهما وخمسة دنائير قال: لا بأس الف بألف والفضل 707 تبايع رجلان على عهد رسول الله عظم بيسر ورطب فقال عُرْضِهُ : هل ينقضي الرطب اذا يبس ؟ قالوا : نعم قال : فلا اذن ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 411 نبيع البر بالشعير والشعير بالبر بدآ بيد كيف شئنا يبيعون جامات مخلوطة بذهب وفضة بورق ، فنكس على راسه وقال: لا ، اي لا باس به ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ بع الجمع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيباً ٠٠ ٢٠ - ٦٣ - ٢٤٣-٣٢ بعه ثم اشتر به شعيرا فذهب الفلام فأخل صاعا وزيادة بعض صاع ، فلما جاء معمر أخبره بذلك فقال له معمر: لم فعلت ذلك ؟ انطلق فرده ، ولا تأخذن الا مثلا بمثل ، فانى كنت سمعت رسول الله عليه يقول: الطعام بالطعام مثلا بمثل ، وكان طعامنا يومئذ الشعير قيل له : فانه لیس بمثله قال : انی أخاف أن يضارع ١٠٠٠٠ ٥٠ ٧٠ ٧٧ ابيع الابل بالدنانير ، وآخذ الدراهم ، وأبيع الدراهم وآخذ الدنانير فقال: لا بأس اذا تفرقتما وليس بينكما 11

V7_ V0_ 75	بيعوا البر الشمير بالحنطة كيف شمئتم يدأ بيد
	بيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم والبر بالشعير مثل
٧٦	ذلك · · · · · · · · · · · · · · ذلك
	أبتاعوا تبر الذهب بالورق ، وتبر الفضة بالذهب
٥٤	العين ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
٧٥	بيعوا الشمير بالتمر كيف شئتم يدا بيد ٠٠٠٠٠٠٠
77	بيعوا الشعير بالحنطة كيف شئتم .٠٠٠٠٠
	تبايع اليهود يوم خيبر الأوقية الذهب بالدينارين
•	والثلاثه ، فقال رسول الله عَلَيْكَ : لا تبيعوا الذهب بالذهب
٦٥	الا وزنا يوزن ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
17	بيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
15 -75- OY-	نبيع البر بالشعير والشعير بالبر يدأ بيد كيف شئنا
YY_ Y7	
	1.11 À A
-	حرف التاء
	تب الى الله تمالى فقال: استففر الله وأتوب اليه
	قال ألم تعلم أن رسول الله عليه نهى عن الذهب بالذهب
	والفضة بالفضة وقال: اني أخَّاف عليكم الربا قال فضيل
	ابن مرزوق: قلت لعطية: ما الربا ؟ قال : الزيادة والفضل
78	بينهما ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ المهني
	التبر بالتبر لا يكون الربا الا فيه وفي المصوغ وفي العين
۸۳	بالعين ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	تبره وعينه ، أو تبرها وعينها ، مثلا بمثل فمن زاد
. 94- 48	او استزاد فقد اربی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	التمر بالتمر أحق بأن يكون ربا ؟ أم الفضة بالفضة ؟
	قال : فأنيت ابن عمر بعد فنهاني ولم آت ابن عباس
۸۲	فحدثنى أبو الصهباء أنه لقى ابن عباس بمسكة فكرهه
- 7Y - 78 - 7Y	التمر بالتمر المستعدد المستعدد التمر
-Y	•
٣٠١	
	تمر خيبر هكذا ؟ قال : لا والله يا رسول الله أنا لناخذ
,	الصاع بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال عُرْضَة : لا تفعل
7.5	بع الجمع بالدراهم ثم أبتع بالدراهم جنيبا
	التمس بالتمس والزبيب بالزبيب ، والبر بالبسر ،
	والسمن بالسمن ، والزيت بالزيت والدينار بالدينار ،
V F., ,	والدرهم بالدرهم ، لا فضل بينهما

	التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشمير بالشمير والملح
	بالملح مثلا بمثل يدا بيد فمن زاد او استزاد فقد اربى
17 -37 -0Y	
	التمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدآ
	بيد فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا
7.7	كان يدا بيد ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
17 -77 -371	التمر بالتمر ، والذهب بالذهب ، والحنطة بالحنطة
	التمسر بالتمسر ربا الاهاوها والشسعيم بالشسسعير
٧٣	ربا الا هاوها ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
. A.	التمر بالشعير ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	التمر الذي كان عندنا ، أبدلناه صاعين بصاع ،
\ 0	فقال ﷺ : رد علينا تمرنا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	اتوب الى الله ان رسول الله عَرَيْكَةَ قال : الذهب بالذهب
	وزنا بوزن مثلا بمثل تبره وعينه فمن زاد أو استزاد فقد
78	اربى واعاد عليهم هذه الأثواع السنة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	حرف الثاء
	•
	المثقـــال تبتاعونه بالثلث والثلثين ، وانه الا المثقـــال
٦٧	بالمثقال والوزن بالوزن ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
{ {	الثلاثة ركب ١٠ ،٠ ،٠ ،٠ ،٠ ،٠ ،٠ ٠٠ ،٠ ٠٠ .٠ ثم ابتع بالدراهم جنيباً ٢٠ ،٠ ،٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
171-111-17	
	ثم أمسك فقال: من أين لكم هذا ؟ فقالت أم سلمة:
	بعثت صاعین من تمر الی رجل من الانصار فأتی بدل
	الصاعين هذا الصاع الواحد ، وها هو كل ، فألقى التمر
	بين يديه وقال: ردوه لا حاجة لى فيه ، التمر بالتمر ،
	والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والذهب باللهب
au a	والفضة بالفضة يدا بيد ، عينا بعين ، مثلا بمثل فمن
٣١	زاد قهو ربا ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	ثم قال : كذلك ما يكال أو يوزن أيضًا 4 فقال أبن
	عباس : جزاك الله يا أبا سعيد الجنة فانك ذكرتني أمرآ
	كنت نسيته ، استغفر الله وأتوب اليه ، فكان ينهى عنه
71	بعد ذلك أشد النهى ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يظهر الكذب ،
	فيحلف الرجل ولا يستحلف ، ويشهد ولا يستشهد ،
<u>.</u>	فمن سره دخول الجنة فليلزم الجماعة ، فان الشيطان
C 44	and the second s

ثم يشترى بالدراهم جنيباً ١٠ ١٠ ١٠ ٢٤٠ ٢٤٠ ٢٤٠ ٢٤٣ ثم قدمت مكة من العام المقبل وقد نهى عنه ١٠ ٣٤ ثم لا تأخذن الا مثلا بمثل ، فانى سمعت رسول الله عَلَيْكُ يقول: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأخذن الا مثلا بمثل ١٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٣٨

حرف الجيم

جاء ابن عباس في العام المقبل ، وجئت معه فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : يأيها الناس اني تكلمت عام أول بكلمة من رأيي ، وأنى استغفر الله تعالى منه وأتوب اليه ، أن رسول الله مَرْضَهُ قال : الذهب بالذهب وزنا بوزن ، مثلا بمثل تبره وعینه ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى .٠٠ 37 جاء ابن عمر صائع" فقال: يا أبا عبد الرحمين أني اصوغ الذهب ثم ابيع الشيء من ذلك بأكثر من وزنه فاستفصل في ذلك ، فجعل الصائغ يردد عليه المسالة وعبد الله ينهاه ، حتى انتهى الى باب المسجد أو الى دايته يريد أن يركبها ثم قال عبد الله بن عمر : الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما ، هذا عهد نبينا عليه الينا ، وعهدنا اليكم ١٠٠٠٠ ١٠ ١٠٠ ١٠ ٦٤ ١٠٠ ٦٤ جاءت بدل صاعين صاعاً من تمر عجوة ، فقامت فقدمته الى رسول الله عَلَيْكُم فلما رآه أعجبه ، فتناول تمرة ثم امسك ، فقال : من أين لكم هذا ؟ فقالت أم سلمة : بعثت صاعين من تمر الى رجل من الأنصار فأتى بدل الصاعين هذا الصاع الواحد ، وها هو كل ، فألقى بين يديه وقال: ردوه ، لا حاجة لى فيه . التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير ، والذهب بالذهب ، والفضة بالفضة يدا بيد ، عينا بعين ، مثلا بمثل ، فمن زاد فهو ربا ثم قال: كذلك ما يكال أو يوزن أيضاً فقال ابن عباس: جزاك الله يا ابا سعيد الجنة ١٠٠٠٠٠ ٣١ ـ٣١ ـ٣١ جاء بعض فتيان رسول الله عَلِيلِهُ بتمر فأنكره فقال : كأن هذا ليس من تمر ارضنا ؟ قال : كان في تمر ارضنا المام بعض الشيء فأخذت هـ ذا وزدت بعض الزيادة ، فقال : اضعفت ، اربيت ، لا تقربن هـ ذا اذا رابك من تمرك شيء فبعه ثم اشتر الذي تريد من التمر ٠٠٠٠٠٠ **YV** جاءه عليه الله عليه وسلم صاحب نخلة بصاع من تمر ، وكان تمر النبي عليه هذا اللون ، فقال له النبي

	مَرْكُمُ : انْتُى لَكُ هَذَا ؟ فقال : انطلقت بصاعين فاشتريت
	بهما هذا الصاع ، فان سعر هذا في السوق كذا وسعر
	هذا كذا ، فقال عَرْضَ : وبلك أربيت ، أذا أردت ذلك فبع
	تمرك بسلعة ثم اشتر بسلمتك اى تمر شئت ، قال
	أبو سعيد : فالتمر بالتمر أحق أن يكون ربا ؟ أم الفضة
	بالفضية ؟ قال : فأتيتُ ابن عمر فنهاني ، ولم آت
ŕ	ابن عباس قال : فحدثني ابو الصهباء انه سـال
۸۲	ابن عباس عنه بمكة فكرهه ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠
	جاءه عليه عامله على خيبر بتمر جنيب فقال له
	رسول الله عُلِيِّكُ : أكل تُمر خَيْبِر هكذا ؟ قال : لا والله
	يا رسول الله ، انا لناخذ الصاع من هــذا بالصـاعين ،
•	والصاعين بالثلاثة ، فقال مُرْسِكُم : لا تفعل بع الجمع بالدراهم
٦٣	ثم اشتر بالدراهم جنيباً ١٠ ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ٠٠
7537-737-	جاءهم بتمر جنيب ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
037_083	
	جزاك الله الجنة يا أبا سعيد ، فانك ذكرتني أمراً
	نسيته ، أستففر الله وأتوب اليه ، فكان ينهى عنه بعد
71	ذلك اشد النهي ١٠٠ و ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠
	جزور نحرت على عهد أبى بكر رضى الله عنه فجاء رجل بعناق فقال : أعطوني بها لحما ، فقال أبو بكر :
777	لا يصلح هذا · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
1 11	
	اجعل ذهبك في كفة ، وانزع ذهبها فاجعله في كفة ثم
241	لا تأخذن الا مثلا بمثل ، فإنى سمعت النبى مُنْكُم يقول:
111	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأخذن الا مثلا بمثل
	جعل الصائغ يردد عليه المسألة وعبد الله ينهاه حتى
	انتهى الى باب المسجد ، أو الى دابته يريد أن يركبها ثم
•	قال عبد الله بن عمر: الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم
7.8	لا فضل بينهما ، هذا عهد نبينا عليه الينا وعهدنا اليكم
·	جلبت انا ومخرمة العبدى بزا من هجر او البحرين ك
	فلما كنا بمنى أتانا رسول الله على فاشترى منا سراويل
	وقباء ووزان يزن بالأجرة ، فدفع اليه رسول الله عَيْنَهُم
١٠٨	الثمن فقال: زن وأرجع ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	الجمع وهو الخلط من التمر ، وكنا نبيع صاعين بصاع
٦٣	فقال النبي عُرالي الله عامين بصاع ، ولا درهما بدرهمين

حرف الحاء

	أبحب أحدكم أن تؤتى خزانته فينتثل طعامه ، فانما
	يخزن لهم ضروع مواشيهم لطعامهم فلا يحلبن احد ماشية
773	احد الا باذنه
٧.٥	حبس الأصل وسبل الثمرة ٠٠ ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	حتى اذا انقضى الموسم دخل عليه أبوسعيد الخدري
	وقال له: يا بن عباس اكلت الربا واطعمته قال: أو فعلت؟
	قال : نعم ، قال عَلِيُّ : الدُّهب بالدُّهب وزيًّا بوزن ،
	مثلا بمثل تبره وعينه ، فمن زاد أو ازداد فقد أربى ،
	والشمير بالشمير والتمر بالتمر ، والملح بالملح مثلا بمثل ،
	فمن زاد أو استزاد فقد اربى حتى آذا كان العام المقبل
	جاء ابن عباس وجنَّت معه ، فحمد الله واثني عليه ثم قال :
	يابها الناس انى تكلمت عام أول بكلمة من رأيى ، وانى
	استففر الله تعالى وتوب اليه ، ان رســـول الله قال :
	اللهب بالذهب وزنا بوزن مثلا بمثل تبره وعينه سواء ،
48	فمن زاد أو استزاد فقد أربى ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
77	حتى بدخل عتبـة بابه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
a	حتى اصطرف منى وأخذ الذهب يقلبها في يده ثم
4	قال : حتى ياخذ خارني من الفابة ، وعمر بن الخطاب
	يسمع فقال عمر: والله لا تفارقه حتى تاخل منه قال
	والبر بالبر ربا الا هاوها ، والبر بالبر ربا
	الاهاوها والتمر بالتمر ربا الاهاوها ، والشعير بالشعير
٧٣	ربا الا هاوها ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
777	حتى ظهر حشفة فخلق الله تعالى منها بيته ٠٠٠٠٠٠
	حتى قدم المدينة فسال اصحاب محمد عليه فقالوا:
	لا يحل لهذا الرجل هذه المرأة ، ولا تصلح الفضة الا وزنا
	بوزن ، فلما قدم عبد الله انطلق الى الرجل فلم يجده ،
	ووجد قومه فقال: أن الذي أفتيت به صاحبكم لا يحل ،
	فقالوا : انها قد نثرت له بطنها قال : وان كان ، واتى
	الصيارفة فقال: يا معشر الصيارفة أن الذي كنت أبايعكم
٣٧	لا يحل ، لا تحل الفضة الا وزنا بوزن ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
77	حتى قال: اللح باللح ، الكفة بالكفة
	حتى تميز بينه وبينه ، فقال : أنا أردت الحجارة
222	قال: لا حتى تميز بينهما ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ قاله
	حدثنى أسامة بن زبد عن رسول الله عَلِيْكُ ﴿ الا انما

الربا في النسيئة ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٠٠ 30 حدث بلفه عنه في بيان الصرف ، فدخل عليه فساله فقال : سمعته أذناي وأبصرته عيناي رسول الله عَلَيْكُم يقول: لا تشفوا الدينار على الدينار ، ولا الدرهم على الدرهم ولا تبيعوا غائباً منها بناجز ، وان استنظرك حتى 77 حدثنى أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس رضى الله عنهما عن الصرف فكرهه ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ۲۸ حشفة ظهرت على الأرض فخلق الله منها بيته ٢٦٨٠٠ المحاقلة أن يباع الحقل بكيل معلوم ، والمزابنة أن يباع النخل بأوساق من التمر ، والمخابرة الثلث والربع واشباه **ذلك ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠** 475 يحلف الرجل ولا يستحلف ويشهد ولا يستشهد ، فمن سره دخول الجنة فليلزم الجماعة ، فان الشيطان مع الفذ ، وهو من الاثنين أبعد ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٤٣ ٠٠ الحنطة بالحنطة ؛ والشمير بالشمير والملح بالملح ، مثلا بمثل يدا بيد فمن زاد أو ازداد فقد أربى الا 178- Yo

حرف الغاء

ارضنا المام بعض الشيء ، فأخلت هذا فزدت فيه بعض الزيادة فقال: اضعفت أربيت ، لا تقربن هذا ، اذا رابك من تمرك شيء فبعه ثم أشتر الذي تريد من التمر ٠٠٠٠٠٠٠ أخبرنى شريك لى أنه يبيع الورق نسيئة الى الموسم او الى الحج فقلت: هذا لا يصلح ، قال: قد بعته في السوق فلم ينكر ذلك على أحد ، فأتيت البراء بن عازب فسالته فقال : قدم النبي عَلِيُّهُ المدينة ونحن نبيع هذا البيع فقال : ما كان يدا بيد فلا باس به ، وما كان تسيئة فهو ربا ، وأت زيد بن أرقم فانه أعظم تجــارة منى ، قال: فأتيته فسألته فقال مثل ذلك ٠٠٠٠٠٠ ٦٥ المخابرة أن يباع بالثلث والربع وأشباه ذلك ٠٠٠٠٠٠ 377 خذ من حنطة أهلك طعاما فابتع به شعيرا ، ولا تأخذ الا مثله ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ **Y**A-- **Y**Y خرجت أنا وأم محبة الى مكة فدخلنا على عائشة رضى الله عنها فسلمنا عليها ، فقالت لنا : ممن أنتن ؟ قلنا: من أهل الكوفة ، قالت : فكأنها أعرضت عنا ، فقالت لها أم محبة : يا أم المؤمنين كانت لى جارية ، وانى بعتها من زيد بن أرقم الانصارى بثمانمائة درهم الى عطائه ، وأنه أراد بيعها فابتعتها منه بستمائة نقدا ، قالت فاقبلت عليها فقالت: بئس ما شربت وبئس ما اشتريت فاللفي زيدا أن الله قد أبطل جهاده مع رسول الله عليهم الا أن يتوب 4 فقالت لها: ارايت أن لم آخذ منه الاراس مالي \$ قالت : « فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف » ۱۶۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۵۰ ما سلف خرج النبي عُرِيْكُ فحرم التجارة في الخمر ٠٠٠٠٠ 17 -00 يخزن لهم ضروع مواشيهم لطعامهم ، فلا يحلبن أحد 173 خلق الله من هذه الحشفة من الأرض بيته ٠٠٠٠٠٠ 777

حرف الدال

دخل أبو سعيد الخدرى على أبن عباس وقال له : يا بن عباس اكلت الربا واطعمته ، قال : أو فعلت ؟ قال : نعم ، قال رسول الله عَلَيْكُ : اللهب باللهب وزنا بوزن مثلا بمثل تبره وعينه ، فمن زاد أو استزاد فقد اربى ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، واللح باللح ، مثلا بمثل فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، حتى اذا كان

المام المقبل جاء ابن عباس وجئت ممه ، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : يأيها الناس انى تكلمت عام أول بكلمة من رابي وأنى استففر الله تعالى منه وأتوب اليه . أن رسول الله عَرْضُهُ قال : الذهب بالذهب وزنا بوزن مثلا بمثل تبره وعینه ، فمن زاد او استزاد فقد اربی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۳٤ دخلت امراة ابي استحاق على عائشة فدخلت معها أم ولد زيد بن ارقم الانصاري وامراة أخرى فقالت أم زيد يا أم المؤمنين أنى بعت غلاما من زيد بن أرقم بثمانمائة درهم نسيئة واني ابتعته بستمائة نقدا فذكرته ٠٠٠٠٠١١١-١٤٣ دخل عليه فسأله فقال: سمعته اذناي وأبصرته عيناي رسول الله على يقول: لا تشهوا الدينار على الدينار ولا الدرهم على الدرهم ، ولا تبيعوا منها غائباً بناجز ، وان استنظرك حتى يدخل عتبة بابه ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٦ دخلنا على سعد بن جبير نعوده فقال عبد الملك بن مبشر الزراد: كان ابن عباس نزل عن الصرف فقال سعيد: عهدى به قبل أن يموت بستة وثلاثين يوما وهو يقوله وما رجع عنه ۰۰۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ٣٦ الدرهم بالدرهم لا فضل بينهما = الدينار بالدينار دعا النبي عَلِيْكُ بلالا بتمر انكره رسول الله عَلِيْكُ فقال: ما هذا التمر ؟ قال : التمر الذي كان عندنا أبدلناه صاعين یصاع فقال: رد علینا تمرنا ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۰ ۳۵ – ۲۳ دُّفع اليه رسول الله عليه الثمن وقال : زن وارجع ١٠٨ الدننار بالدينار والدرهم بالدرهم ، قلت له : فان ابن عباس لا يقوله ، فقال أبو سمعيد: سمالته فقلت: سمعت من النبي عليه اله وجدته في كتاب الله تعالى ؟ فقال : كل ذلك لا أقول ، وأنتم أعلم برسول الله عَلَيْكُمْ منى ، ولكن اخبرنى اسامة بن زيد أن النبي عُلِيُّكُم قال : « لا ربا الا في النسيئة » · · · · · · · · · · · · · **77_07** الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما 6 من كانت له حاجة بورق فليصرفها بذهب ، وأن كانت له حاجة بذهب فليصرفها بورق ، والصرف هاوها ٢٠ - ١٠ - ٦٧ - ٦٧

حرف الذال

ذکر ذلك للنبی ﷺ فقال: افصل بعضها من بعض ، ثم بعها ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٣٨ درت لعائشة بيعا باعته من زيد بن أرقم بكلاا وكلاا

الى العطاء ، ثم أشترته منه بأقل من ذلك فقالت عائشة رضى الله عنها : بئس ما اشتريت أخبرى زيد بن أرقم أن الله عز وحل قد أبطل جهاده مع رسول الله عَلَيْكُم الا أن 131 ذلا 4 لا ينزعه حتى تعودوا الى دينكم ١٠٠٠٠٠ 188 ذهب بصرى فرأيت ابراهيم عليه السلام في النوم ، فقلت : ذهب بصرى ، قال : انزل الى الفرات فاغمس رأسك فيه وافتح عينيك ، فان الله تعالى يرد عليك بصرك قال: ففعلت ذلكَ فرد الله على ٌ بصرى ٠٠ ٠٠٠ ٠٠ ١٠٩ ألذهب بالذهب تبرها وعينها والفضة بالفضة تبرها وعينها ، والبر بالبر مدا بمد ، والملح بالملح مدا بمد ، قمن زاد أو ازداد فقد أربى ، ولا بأس ببيم الذهب بالفضية والفضة أكثرهما يدا بيد ، وأما تسيئة أفلا ، ولا بأس ببيع البر بالشعير والشعير اكثرهما يدا بيد ، وأما النسيئة فلا ٢٦ -٦٢ -١٩٧ الذهب بالذهب وألفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشمير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد ، فاذا اختلفت هذه الأصناف فسيعوا كيف شئتم اذا كان بدا بيد 77 الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، وأربوا الفضل ٣٩ الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلا بمثل ، بدأ بيد ، فمن زاد: او استزاد فقد أربى ، الآخذ والمعطى فيه سواء ٠٠ ز٠٠ ٠٠ ب ب ٠٠ ٠٠ ٠٠ 75- 04 الذهب بالذهب مثلا بمثل ، والفضة بالفضة مثلا بمثل ، والتمر بالتمر مثلا بمثل ، واللح باللح مثلا بمثل ، والشعير بالشعير مثلا بمثل ، فمن زاد او ازداد فقد أدبى ، بيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يدا بيد ، وبيعوا الشعر بالتمر كيف شئتم بدا بيد 🕠 🕠 👵 👵 70-75-09-85 الذهب بالذهب وزنا بوزن ، والفضة بالفضة وزنا بوزن والزائد والمستزيد في النار 09 الذهب بالذهب مثلا بمثل والورق بالورق مثلا بمثل ٦٣ الذهب بالذهب وزنا بوزن ، مثلا بمثل ، والفضـة فهو ربا ۱۰ نه ۱۹۷<u>۰ ۲۰ ت</u> ۱۹۷<u>۰ ۲۰ ت ۲۰ ت ۲۰ ت ۲۲ ۲۳۸ ۲۲ ۲۲</u>

	الذهب بالورق ، والورق بالذهب ، والبر بالشمير ،
YY- Yo- 71	والشمير بالبريدا بيد كيف شئنا
	الذهب بالذهب ، والورق بالورق ، ولا تفضيلوا
٦٤	بعضها على بعض ٠٠٠٠٠٠
17	والذهب بالورق ربا الا هاوها 🕠 🕠 🔐
	الذهب الكفة بالكفة ، والفضة الكفة بالكفة حتى قال :
77	الملح الكفة بالكفة
	حرف الراء
	ارایت ان لم آخذ الا راس مالی ؟ قالت : « فمن جاءه
188	موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف »
,	ارأیت الذی یقول: الدینار بالدینار ــ وذکر الحدیث
40	- ثم قال : قال أبو سعيد : ونزع عنها أبن عباس
	رايت ابراهيم الخليل عليه السلام في النوم ، وقد
	ذهب بصرى ، فقلت : ذهب بصرى قال : انزل الى الفرات
	فاغمس رأسك فيه ، وافتح عينيك ، فان الله تعالى يرد
1.9	بصرك قال : ففعلت ذلك فرد الله على بصرى أ.
٣0	رأى ابن عباس في الصرف رأيا ثم رجع ٠٠ ٠٠٠
	رأى معيقيباً ومعه صاع من شعير وقد استبدله بمد
	من حنطة ، فقال له عمر : لا يحل لك ، أنما الحب مد
٧٨	بمد ؛ وأمره أن يرده إلى صاحبه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	أرأيت هذا الذي تقوله أشيء سمعته من رسول الله
	صلى الله عليه وآله وسلم أو وجدته في كتاب الله عز وجل ؟
	فقال: كلا ، لا أقول ، أما رسول الله صلى الله عليه وآله
	وسلم فأنتم أعلم به ، وأما كتاب الله فلا أعلمه ، ولكن
	حدثني أسامة بن زيد عن النبي ﷺ : الا أنما الربا في
٣٥	النسيئة ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠
71	واربوا الفضل ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
- 01- 40- 4.	الربا في النسيئة ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ٠٠ ٠٠
71 -70 -75	1 m of 1 2 2
37	الربا بيع الثمر وهي معصفة قبل أن تطيب ٠٠٠٠٠٠
 .	رجع أبن عباس عن الصرف قبل أن يموت بسبعين . يوما ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ يوما
۳۵ سرم	يول مرخص بعد ذلك في بيع العربة بالرطب أو التمر
414 V21-11V	رخص رسول الله مَلِيكِ في العرايا بالتمر والرطب
1/1	رخص رسول الله عليه في بيع العرايا بخرصها فيما
4114 411 6	دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق
1 W 1 1 W 2	

رخص رسول الله عُرِيِّكُم في العرايا النخلة والنخلتين توهبان للرجل فيبيعها بخرصها تمرأ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٣٤٢-٣٣٧ رخص رسول الله على في بيع العربة النخلة والنخلنين يأخذها أهل البيت بخرصها تمرأ يأكلونها رطبا ٠٠٠٠٠٠ ٣٤٣ رخص رسول الله مُرْسِيَّةً في العرايا أن تباع بخرصها كيلا ٥٦٣ رخص رسول الله عَيْشِتُه في العرايا بالتمر والرطب ولم يرخص في غير ذلك ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ٠٠ ٠٠ 808 ارخص لهم رسول الله عَلِيْكُم أن يشتروا العرايا بخرصها من التمر يأكلونها رطبا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠ ٣٣٣ رده ورد علینا تمرنا ۱۰ ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ رده ولا تأخذن الا مثلا بمثل ، فاني كنت سمعت رسول الله عَشَّهُ بقول: الطمام بالطمام مثلا بمثل ، وكان طعامنا يومئذ الشعير ، قيل له : فائه ليس بمثله قال : أنى ردوه فلا حاجة لى فيه ، التمر بالتمر ، والحنطة بالحنطة ، والشعير بالشعير والذهب بالذهب والفضة بالفضة بدا بيد عينا بعين ، مثلا بمثل ، فمن زاد فهو ربا ثم قال: كذلك ما يكال أو يوزن أيضا فقال أبن عباس: جزاك الله الجنة يا أبا سمعيد فانك ذكرتني أمرا كنت نسيته استففر الله واتوب اليه ، فكان ينهى عنه بعد ذلك اشد النهي ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ردوا الجهالات الى السنة ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠ ٣٧ رسول الله عَلَيْكُم يقول: لا تشفوا الدينار على الدينار ، ولا الدرهم على الدرهم ولا تبيعوا غائباً منها بناجز ، وان استنظرك حتى يدخل عتبة بابه ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ الرطب ينقص اذا يبس ؟ قالوا: نعم فقال رسول الله علاية : فلا يصح هذا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٦. الراكب شيطان والراكبان شيطانان ، والثلاثة ركب }} رويدك أسالك يا رسول ألله ، إني أبيع بالبقيع ، فالبع بالدناني وآخذ الدراهم وأبيع الدراهم وآخسذ الدنانير ، آخذ هذه عن هذه ، وأعطى همله عمن همله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا بأس من ان تأخذ بسمر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء ٠٠٠٠٠٠

حرف الزاي

الزبيب بالزبيب ، والبر بالبر والسمن بالسمن ٠٠ ٧٧

	المزابنة بيع ثمر النخل بالتمر كيلا ، وبيع الزبيب
٣٨٣	بالعنب كيلا ، وعن كل تمر خرصه ، ، ، ،
778	
- 09- 78- 71	زاد أو استزاد فقد اربي ، الآخذ والمعطى فيه سواء
140-178- 74	
,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,	زدت بعض الزيادة فقال رسول الله ﷺ : أضعفت
	اربیت ، لا تقربن هذا ، اذا رابك من تمرك شيء ، فبمه ثم
77	اشتر الذي تريد من التمر ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٥٩	الزائد والمستزيد في النار ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	الزيت بالزيت ، والدينار بالدينار ، والدرهم
٧٢	بالدرهم ، لا فضل بينهما ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	بالمراهم والمسام فيسام
	حرف السين
	سئل النبي عليه عن بيع الرطب بالتمر ، فقـال :
۲۹.	اينقص الرطب اذا يبس ؟ فقالوا: نعم فقال: لا اذن
	سَئلُ النبي عُلِيلًا عن اشتراء الرطب بالنمر فقسال
	رسول الله عَلَيْكُم : أبينهما فضل أ قالوا : نعم ، الرطب
٦.	ينقص فقال رسول الله عَيْثَةِ ؛ لا يصلح هذا الله عنقص
•	مالت البراء بن عازب فقال : قدم النبي رَافِي المدينة
	ونحن نبيع هذا البيع فقال:ما كان يدا بيد فلا بأس به وما
	كان نسيئة فهو ربا ، وأت زيد بن أرقم فانه أعظم تجارة
٥٦	منى فاتيته فسألته فقال مثل ذلك
•	سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم عن الصرف
۲٥	فقالا : كنا تاجرين على عهد رسول الله عليه الله عليه
	فسألنا رسول الله ما عن الصرف فقال: ان كان بدآ
٥٦	بيد فلا بأس ، وأن نساء فلا يصلح ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
0 (——————————————————————————————————————
	سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم عن الصرف
- 3.4	فكلاهما يقول: نهى رسول الله عَلَيْكُ عن بيع الذهب بالورق
۷۰	دينا سيه سي د د د د صيه ال
	سالت البراء بن عازب فقال: قدم النبي عُلَيْكُم المدينة
	وتحدثنا هكذا وقال: ما كان بدا بيد فلا بأس ، وما كان
	نسيئًا فلا خير فيه ، وأت زيد بن أرقم فأنه كان أعظم
01	تجارة منى فأتيته فذكرت ذلك فقال : صدق البراء
	سأل زيد أبو عياش سعد بن أبي وقاص عن البيضاء
	بالسلت فقال له سعد: أيتهما أفضل ؟ فقال: البيضاء
	فنهى عن ذلك وقال: سمعت رسول الله عَلَيْتُكُم يسأل عن
	شراء التمر بالرطب فقال رسول الله عَيْشِيُّهُ : أينقص الرطب

اذا يبس ؟ فقالوا: نعم فنهى عن ذلك ٠٠ ٠٠ ٢٠٠ ٧٧ -٧٩٣ سألت أبا مجلز عن الصرف فقال : كان أبن عباس لا رى به بأساً زمانا من عمره ، ما كان منه عينا يعنى بدأ بيد ، وكان يقول: انما الربا في النسيئة فلقيه أبو سعيد الخدرى فعال له: يا أبن عباس الا تتقى الله الى متى تؤكل الناس الربا ؟ أما بلفك أن رسول الله قال ذات يوم وهو عند زوجته أم سلمة ، إني لأشتهي تمر عجوة فبعثت صاعين من تمر الى رجل من الانصار فجاءت بدل صاعين صاعاً من تمر عجوة فقامت فقدمته الى الرسول مُراشِكم فلما رآه اعجبه ، فتناول تمرة ثم أمسك ، فقال : من أين لكم هذا ؟ فقالت أم سلمة : بعثت صاعين من تمر الى رجل من الأنصار فأتى بدل الصاعين هذا الصاع الواحد ، وها هو كل ، فألقى التمربين يديه وقال : ردوه لا حاجة لى فيه . التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والذهب بالذهب والفضة بالفضة يدا بيد عينا بعين ، مثلا بمثل ، فمن زاد فهو ربا ثم قال : كذلك ما يكال أو يوزن أيضاً ، فقال ابن عباس : جزاك الله يا أبا سميد الجنة ، فانك ذكرتني أمراً كنت نسيته استغفر الله وأتوب اليه ، فكان ينهى عنه بعد ذلك أشد النهى ٠٠٠٠٠٠ 41 سألت ابن عباس فقلت : سمعت من النبي عليه او وجدته في كتاب الله تعالى ؟ فقال: كل ذلك لا أقول وأنتم اعلم برسول الله عَلِيجَةً منى ولكن أخبرني أسسامة ابن زيد أن النبي عَلِي قال: لا ربا الا في النسيئة ٢٦٠٠

سالت ابن عباس رضى الله عنهما عن الصرف فقال:

أيدا بيد ؟ فقلت: نعم ، قال: لا باس به ، فأخبرت

أبا سعيد فقلت: انى سألت ابن عباس عن الصرف فقال:

أيدا بيد ؟ قلت: نعم ، قال: فلا باس به ، قال: أو قال

ذلك ؟ انا سنكتب اليه فلا يفتيكموه ، قال: فوالله لقد

جاء بعض فتيان رسول الله عَلَيْكُ بتمر فانكره ، فقال: كان

هذا ليس من تمر ارضنا ؟ قال: كان في تمر أرضنا أو

في تمرنا العام بعض الشيء فأخذت هذا وزدت بعض

الزيادة فقال : اضعفت اربيت ، لا تقربن هدا ، اذا رابك من تمرك شيء فبعه ثم اشتر الذي تريد من التمر ٢٧ سألت ابن عباس عن الصرف فرجع عنه فقلت: ان الناس يقولون ، فقال : الناس يقولون ما شاعوا ... ٣٦ سأل رجل ابن عباس عن درهم بدرهمين فصــاح ابن عباس وقال : إن هذا يأمرني أن اطعمه الربا فقسال ناس حوله: أن كنا لنعمل بفتياك فقال أبن عباس قد كنت افتى بذلك حتى حدثنى أبو سعيد وابن عمسر أن النبى 37 سألت زيد بن ثابت عن عراياهم هذه التي يحلونها فقال : فلا وأصحابه شكوا الى رسول الله عَلَيْكُ أن الرطب بحضر وليس عندهم ذهب ولا ورق يشسترون بها ، وعندهم فضل عن قوت سنتهم فأرخص لهم رسول الله عُنْ الله المعربة العرايا بخرصها من التمر يأكلونها رطبا ٢٣٣ سال أبو صالح ذكوان ابن عباس عن بيسع الذهب والفضة ، فقال هو حلال ، بزيادة او نقصان اذا كان يدا بيد . قال أبو صالح : فسألت أبا سعيد بما قال أبن عباس واخبرت ابن عباس بما قال ابو سعيد والتقيا واتا معهما فابتداه أبو سميد الخدرى فقال يا أبن عباس ما هدده الفتيا التي تفتن بها الناس في بيع الذهب بالفضية ؟! تأمرهم أن يشتروه بنقصان أو زيادة بدأ بيد ؟ فقال ابن -عباس رضى الله عنهما : ما أنا بأقدمكم صحبة لرسول الله عَلِيْهُ وهذا زيد بن أرقم والبراء بن عازب بقولون سمعنا النبي طلية .. **7V** سألت ابراهيم النخعى عن الخاتم ابيعه نسيئة فقال: الفيه قص ؟ فقلت : نعم فكأنه هون فيه ٠٠٠٠٠٠٠ سألت فضالة بن عبيد عن شراء قسلادة طارت لي: ولأصحابي فيها ذهب وورق وجوهر فقال: انزع ذهبها مثلا بمثل فاني سمعت رسول الله عَلَيْكُ يقول: من كان ﴿ يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ياخذن الا مثلا بمثل . . . ٢٣٨ سأل مولى لبنى مخزوم سيعد بن أبي وقاص عن الرجل يسلفه الرجل الرطب بتمر الى أجل فقال سعد : نهانا رسول الله عُرَيْتُ عن هذا ٢٩٢ سالت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يريا به بأساً ، فانى لقاعد عند أبى سعيد الخدرى فسألته عن

الصرف ، فقال : ما زاد فهو ربا فانكرت ذلك لقولهما فقال : لا احدثك الا ما سمعت من رسول الله مَلِيَّ جاءه صاحب نخلة بصاع من تمر طبب ، وكان تمر النبي عَلَيْتُهُ هذا اللون ، فقال له النبي مُرْكِيَّة : إني لك هذا ؟ فقال : انطلقت بصاعين فاشتريت بهما هذا الصاع ، فان سعر هذا كذا في السوق ، وسعر هذا كذا فقال رسول الله وليل اربيت ، اذا اردت ذلك فبع تمرك بسلعة ثم اشتر بسلعتك أي تمر شئت ، قال أبو سعيد : فالتمر بالتمر أحق أن يكون رباءً أم الفضـــة بالفضـــة \$ قال : فأتيت ابن عمر بعد فنهائي ولم آت ابن عباس ، قال : فحدثنى أبو الصهباء أنه سأل أبن عباس رضى الله عنهما ىمكة فكرهه ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، 44 سئل الحكم بن عينية عن ألف دينار وستين درهما وخمسة دنانير قال: لا بأس الف بألف والفضل بالدنانير ٢٥٦ سال رجل ابن سيرين عن شيء فقال : لا علم لي به ، فقال الرجل أن يكون فيه برايك ، فقال : أنى أكره أن أقول فيه برأى ثم يبدو لى غيره فأطلبك فلا أجدك ، أن ابن عباس سألت عطاء بن أبى رباح عن الصرف فقال : يا بنى ان وجدت مائة درهم نقدا فخذه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١٠١ سالت عن ذلك الرجل فأخبرت عنه خيراً ٠٠٠ ٢٦٦ سبل التمرة وحبس الأصل ٠٠٠٠٠٠ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى تعودوا الى دينكم ١٤٣ سمعت رسول الله ملك عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة ، والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح ، الا سواء بسواء ، وعيناً بعين فمن زاد او ازداد فقد اربی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ سمعته أذناي وأبصرته عيناي ، رسسول الله مينه يقول: لا تشفوا الدينار على الدينار ولا الدرهم على الدرهم ، ولا تبيعوا غائبا منها بناجز ، وأن استنظرك حتى يدخل عتبة بابه ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ 77 سمعت النبي عليه يقول : الذهب بالذهب وزنا بوزن والفضة بالفضة وزناً بوزن ، والزائد والمستزيد في النار ٥٩ -٦٣ سمعت رسول الله مُشِيِّة ينهى عن بيع اللهب بالذهب والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشمير بالشمسمير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح الا سواء بسواء عيناً بعين ،

فمن زاد أو ازداد فقد اربى ١٠٠٠٠ 17 سمعت رسول الله عَلِينَة يقول : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأخذن الإ مثلا بمثل **ፕ**۳۸ سمعت رسول الله عُرَيْكُم يقول: اذا تبايعتم بالعينة ، وأخذتم أذناب إلبقر ، ورضيتم بالزرع ، وتركتم الجهاد سلط الله تعالى عليكم ذلا لا ينزعه حتى توجعوا الى دينكم ١٤٣ سمعت رسول الله عليه يقول: الطعام بالطعام مثلاً بمثل ، وكان طعامنا يومئذ الشعير قيل له : فانه ليس بمثله قال: انی آخاف آن یضارع ۱۰۰ ۱۰۰ م ۲۵ ۷۷ ۷۷ سمعت رسول الله عَيْثَة ينهى عن مثل هذا الا مثلا بمثل ، فقال له معاوية : ما أرى بهــذا بأســا ، فقــال أبو الدرداء: من يعدرني من معاوية ؟ أخبره عن رسول الله عَلَيْكُمْ ويخبرني عن رايه ، لا اساكنك بارض انت بها ثم قدم أبو الدرداء على عمر بن الخطاب رضى الله عنهما فذكر ذلك له ، فكتب عمر بن الخطاب الى معاوية أن لا يبيع ذلك الا مثلا بمثل ، وزنا بوزن ٠٠٠٠٠٠٠ ٢٦ ٢٩ سمعت رسول الله عَلِيلِهُ يقول: اللهب باللهب ريا الا هاوها ، والبر بالبر ربا الا هاوها ، والتمر بالتمر ربا. الا هاوها ، والشعير بالشعير ربا الا هاوها ٠٠٠٠٠٠ ٧٣ سمعت رسول الله عَلَيْهُ يقول: الذهب الكفة بالكفة ، والفضة الكفة باللكفة ، حتى قال : الملح الكفة بالكفة ٦٢ سمعت يامسر بالصرف سيعنى ابن عبسساس س ويحدث ذلك عنه ، ثم بلفنى أنه رجع عن ذلك فلقيه بمكة فقلت: أنه بلفني أنك رجعت ، قال: نعم أنما كان ذلك رأيامني ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ٠٠ ٠٠ 22 سمعت أبا أسيد الساعدي وأبن عباس يفتى الدينار بالدينارين فقال له أبو أسيد الساعدي ، وأغلظ له . قال: فقال ابن عباس ما كنت اظن أن احداً يعرف قرابتي من رسول الله مَرْسِيَّة بقول لي مثل هذا با أبا أسيد فقال أبو أسيد: أشهد لسمعت رسول الله عَلَيْكُم يقول: الدينان بالدينار وصاع حنطة بصاع حنطة ، وصاع شمير بصاع شعير وصاع ملح بصاع ملح لا فضل بينهما في شيء من ذلك ، فقال أبن عباس: أنما هذا شيء كنت أقوله برأيي ولم أسمع فيه بشيء ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٦ ٢٦ سمعت عائشة أو سمعت امرأة أبى السفر تروى

عن عائشة أن امرأة سألتها عن بيع باعته من زبد بن أرقم

بكذا وكذا الى العطاء ، ثم اشترته منه باقل نقدا ، فقالت عائشة : بئس ما شربت وبئس ما ابتعت أخبري زيد ابن أرقم أن الله عز وجل قد أبطل جهاده مع رسول الله عَلَيْهُ ١٤١ السمن بالسمن والزيت بالزيت والدينار بالدينسار والدرهم بالدرهم ، لا فضل بينهما ٢٧ ٠٠ ٠٠ ٢٧ 36 حرف الشين اشتراء الرطب بالتمر سسئل عنه رسسول الله عُلِطُّهُم فقال : أبينهما فضل ؟ قالوا : نعم ، الرطب ينقص فقال رسول الله طَيْسَلُم : فلا يصبح هذا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٦. اشتر شميراً ، فذهب الفلام فأخذ صاعاً وزيادة بعض صاع ، فلما جاءه معمر اخبره بذلك فقــال له معمر : لم فعلت ذلك ؟ انطلق فرده ، ولا تأخذن الا مثلا بمثل ، فاني كنت سمعت رسول الله عليه يقول: الطعام بالطعام مثلا بمثل ، وكان طعامنا يومئذ الشعير ، قيل له : فانه ليس بمثله ، قال: اني أخاف أن يضارع ١٠٠٠٠٠ ٦٥ ٧٧٠٠ اشتر بسلفتك أي تمر شئت ، قال أبو سلعيد : فالتمر بالتمر احق أن يكون ربا ؟ أم الفضة بالفضة ؟ قال : فأتيت أبن عمر بعد فنهائي ولم آت أبن عباس قال : حدثني أبو الصهباء أنه سأل أبن عباس رضى الله عنهما عنه بم کة فکرهه ۲۸ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۸ ۲۸ اشتريت يوم خيبر قلادة ثمنها اثنا عشر دينارا فيها ذهب وخرز ، فقصالتها فوجدت فيها اكثر من اثنى عشر دينارا ، فذكرت ذلك للنبي عليه فقال : لا تباع **۲**٣٨ شريك لى بالكوفة باع دراهم بدراهم بينهما فضل فقلت: ما أرى هذا يصلح ، فقال: لقد بعتها في السوق فما عاب ذلك على أحد ، فأتيت البراء بن عازب فسالته فقال: قدم النبي ﷺ المدينة وتحادثنا هكذا وقال: ما كان يدا بيد فلا بأس وما كان نسيئًا فلا خير فيه ، وات زید بن ارقم ، فاله کان اعظم تجارة منی فاتیته فذكرت ذلك فقال صدق البراء سنستن منا الشعير بالبر والبر بالشعير بدأ بيد كيف شئنا ٠٠٠ ٣٠ - ٢٠ - ٧٧ والشمير بالشمير ، والتمر بالتمر ، والملح ، مثلا

بمثل ، يدا بيد ، نمن زاد او استزاد فقد اربي ، الاخل والمعطى فيه سواء ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٣ ٢٠ ٢٠ ـ ٢٣ ـ ٦٠ ـ ٦٢ ـ

194- 75

الشعير بالشعير والذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، يدا بيد ، عينا بعين ، مثلا بمثل ، فمسن زاد أو ازداد فهو ربا ثم قال : كذلك ما يسكال أو يسوزن أيضا ، فقال ابن عباس : جزاك الله يا ابا سعيد الجنة ، فانك ذكرتنى أمرا كنت نسيته ، استففر الله واتوب اليه ، الشعير بالشعير مثلا بمثل ، فمن زاد او ازداد فقد اربى ، بيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يدا بيد ، وبيعوا الشعير بالتمر كيف شئتم يدأ بيد ٠٠٠٠٠٠ ٢٣ ٢٠٠ ٦٢ الشعير بالشعير مدا بمد" ، والتمر بالتمر مدا بمد ، فمن زاد او ازداد فقد اربی ، ولا باس ببیسه الذهب

٣١

بالفضة ، أكثرهما يدا بيد ، وأما نسيئة فلا ، ولا بأس ببيع البر بالشمير والشمير أكثرهما ، وأما النسبئة فلا ٦٢

الشمير بالشمير ، والملح بالملح ، مثلا بمثل بدا بيد ، فمن زاد او ازداد فقد اربي الآما اختلفت الوانه ١٠٠ ٥٥ _١٢ _٧٥ _

117

شكا فلان وأصحابه الى رسول الله عَلَيْكُ أن الرطب يحضر وليس عندهم ذهب ولاورق يشترون بها وعندهم فَضَلَ عَنَ قُوتَ سَنتُهم ، فأرخص لهم رسول الله عَلَيْكُم أن يشتروا العرايا بخرصها من التمر ياكلونها رطبا ٠٠٠٠٠٠ ٣٣٣_٣٣٢

أشبهد لسمعت رسول الله عليه يقول: الدينار بالدينار ، وصاع حنطة بصاع حنطة ، وصاع شعير بصاع شعير ، وصاع ملح بصاع ملح ، لا فضل بينهما في شيء من ذلك ، فقال ابن عباس : أنما هـذا شيء كنت أقوله برایی ، ولم أسمع فیه بشیء ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۳ ۲۳ ويشهد ولا يستشهد ، فمن سره دخول الجنة فليلزم الجماعة ، فان الشيطان مع الفد وهو من الاثنين ابعد ٣

حرف الصاد

صاحب نخلة جاء النبي عليه بصاع من تمر طيب وكان تمر النبي ﷺ هذا اللون فقال له النبي ﷺ: أنى لك هذا ؟ قال : انطلقت بصاعين فاشتريت بهما هذا الصاع فان سعر هذا في السوق كذا وسعم هدا كذا

	فقال عَلَيْكُ : وبلك اربيت ، اذا اردت ذلك فبع تمسرك
-	بسلعة أثم اشتر بسلعتك أي تمر شئت ، قال أبو سعيد :
٨٢	فالتمر أحق أن يكون ربا أم الفضة ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠
¥ξ	صاحبك لا تفارقه وبينك وبينه لبس و مد و و و
	صاع حنطة بصاع حنطة ، وصاع شعير بصاع شعير
	وصاع ملح بصاع ملح لا فضل بينهما في شيء من ذلك ،
	فقال ابن عباس : انما هذا شيء كنت أقوله برأيي ولم
77	أسمع فيه بشيء ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠
	الصاع من هذا بالصاعين من هذا والصاعين بالثلاثة
	فقال عَلَيْكَ . لا تفعل بع الجمع بالدراهم أنم أشتر بالدراهم
74	جنيباً الم
	الصرف کان يامر به ابن عباس ثم بلغني أنه رجع عنه
	فلقيته بمكة فقلت : أنه بلغني أنك رجعت ؟ قال : أنما
٣٣	كان ذلك رأيا منى المناه من المناه الم
	الصرف لم ير ابن عمر ولا ابن عباس به بأساً في قول
	ابى نضرة: فانى لقاعد عند أبى سعيد الخدرى فسألته
	عن الصرف فقال: ما زاد فهو ربا ، فأنكرت ذلك لقولهما
	نقال: لا أحدثك الا ما سمعت من رسول الله عَيْضًا جاء
	صاحب نخلة بصاع من تمر طيب وكان تمر النبي عَلَيْكُ
	هذا اللون فقال له النبي عَلَيْكُم : أني لك هذا ؟ قال : انطلقت
	بصاعين فاشتريت بهما هذا الصاع ، فان سعر هذا في
	السوق كذا ، وسعر هذا كذا ، فقال رسول الله عليه ا
	ويلك أربيت ، اذا أرت ذلك فبع تمرك بسلعة ثم اشتر
	بسلعتك أى تمر شئت . قال أبو سعيد : فالتمر بالتمر
	أحق أن يكون ربا ؟ أم الفضة بالفضية ؟ قال: فأتيت
	ابن عمر بعد فنهانی ، ولم آت ابن عباس قال : فحدثنی
(A	ابو الصهباء أنه سأل ابن عباس دضي الله عنهما عنه
171	بمكة فكرهه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
١.	الصرف هاوها ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠
	صاع قمح بعه ثم اشتر شعيراً فذهب الفلام فأخذ
	صاعا وزيادة بعض الصاع فلما جاء معمر أخبره بذلك
	فقال له معمر : لم فعلت ذلك ؟ انطلق فرده ، ولا تأخذن
	الا مثلاً مثل ، فاني كنت سمعت النبي عَلِيُّ يقسول .
	الطعام بالطعام مثلاً بمثل ، وكان طعامنا يومنذ الشعير ؛
la	قيل له: فانه ليس بمثله قال: اني اخاف أن يضارع
	الصاءم، حنطة سبتة آصح من تمر ، فأما ما سوى

حرف الضاد

حرف الطاء

الطعام بالطعام مثلا بمثل ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٨١ ٨١ ٨١ أطعمت أو أكلت الربا ، قال : أو فعلت ؟ قال : نعيم قال عليه : الذهب بالذهب وزنا بوزن مثلا بمشلل تبره وعينه فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل ، فمن زاد أو استزاد فقد آربی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۹ طلق رجل من بني سمح بن فزارة امراته ليتزوج امها فسئل عبد الله بن مسعود ، قال : لا باس ، فتزوجها الرجل ، وكان عبد الله على بيت المال ، فكان سيم نفاية بيت المال ، يعطى الكثير وياخذ القليل حتى قدم المدينة ، فسأل أصحاب محمد عليها فقالوا: لا يحل لهذا الرجل هذه المرأة ، ولا تصلح الفضة الا وزنا بوزن ، ، ، ٣٧ انطلق عبد الله الى الرجل فلم يجده ، ووجد قومه ، فقال: أن الذي أفتيت به صاحبكم لا يحل ، فقالوا: أنها قد نثرت له بطنها ، قال : وان كان . وأتى الصيارف فقال : يا معشر الصيارفة ان الذي كنت ابايمكم لا يحل ، لا تحل الفضة الا وزنا بوزن ٣٧ انطلقت بصاعين فاشتريت بهما هذا الصاع 4 فان سعر هذا في السوق كذا ، وسعر هذا كذا فقال رسول الله

مَنْ : ويلك أربيت أذا أردت ذلك فيم تمرك بسلمة ثم اشتر بسلعتك أى تمر شئت . قال أبو سعيد : فالتمر بالتمر أحق أن يكون ربا ؟ أم الفضة بالفضة ؟ قال : فأتبت ابن عمر بعد فنهاني ، ولم آت ابن عباس قال : فحدثنى أبو الصهباء أنه سال ابن عباس رضى الله عنهما عنه يمكة فكرهه ۲۸ انطلق فرده ، ولا تأخذن الا مثلا بمثل ، فائي كنت سمعت رسول الله عليه يقول: الطعام بالطعام مثلا بمثل ، وكان طمامنا يومئذ الشمير ، قيل له : قانه ليس بمثله طارت لى ولأصحابي قلادة فيها ذهب وورق وجوهر ، فأردت أن أشتريها ، فسألت فضالة بن عبيد فقيال: انزع ذهبها فاجمله في كفة ، واجعـل ذهبك في كفـة ، ثم لا تأخذن الا مثلا بمثل فائى سمعت رسول الله عليه يقول : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأخذن الا مثلا **X Y X**

حرف الظاء

ظهرت حشفة من الأرض ، فخلق الله تعالى منها بيته ٢٦٨ حموف العين

عائشة رضى الله عنها سألتها امرأة زسد بن أرقم عن بيع باعته من زيد بن ارقم بكذا وكذا الى العطاء ثم اشترته منه بأقل نقدا ، فقالت عائشة ، بئس ما شربت وبئس ما ابتعت أخبري زيد بن أرقم أن الله عز وجل قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ · · · 111 أعجبت رجلا من بني سمح بن فزارة امرأة هي أم زوجته فطلق ابنتها وتزوجها ، وكان عبد الله بن مسعود على بيت المال ، يعطى الكثير ، ويأخذ القليل ، حتى قدم المدينة فسأل أصحاب محمد عليه فقالوا: لا يحل لهذا الرحل هذه المرأة ، ولا تصلح الفضة الا وزنا بوزن . فلما قدم عبد الله انطلق الى الرجل فلم يجده ووجد قومه فقال: أن الذي أفتيت به صاحبكم لا يحل فقالوا: أنها 44 العرايا يشترونها بخرصها من التمر باكلونها رطبا ٢٣٣ -٠٠ عراباهم هذه التي بحلونها سألت زبد بن ثابت عنها

	فقال: فلان وأصحابه أتوا الى رسول الله عظي أن الرطب
	بحضر وليس عندهم ذهب ولا ورق بشيترون بها ،
	وعندهم فضل عن قوت سنتهم ، فارخص لهم رسيول
	الله عُرِيْكُ أن يشتروا العرابا بخرصها من التمر باكلونها
***	رطبا ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
	اعزل هذا من هذا ، وهذا من هذا ، ثم بع ذا كيف
YAY	شئت ، فانه لیس فی دیننا ۱۰ ۲۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
	أعطوني بها لحمأ بالعناق التي معه فقال أبو بكر رضي
773	الله عنه: لا يصلح هذا ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	يعطى عبد الله الكثير ، ويأخذ القليل ، حتى قــــدم
	المدينة فسال اصحاب محمد عَلَيْكُم فقالوا: لا يحل لهذأ
	الرجل هذه المرأة ، ولا تصلح الفضة الا وزنا بوزن ، فلما
	قدم عبد الله انطلق الى الرجل فلم يجده ، ووجد قومه ،
*Y	فقال: أن الذي أفتيت به صاحبكم لا يحل
	اعطى هذه عن هذه وآخذ الدراهم هذه عن هذه ،
	فاتيت رسول الله عَيْظِ وهو في بيت حفصية فقالت:
	يا رسول الله رويدك أسألك انى أبيع الابل بالبقيسع ،
	فأبيع بالدناني وآخذ الدراهم ، وأبيع الدراهم وآخذ
	الدنانير ، آخذ هذه عن هذه ، وأعطى هذه عن هذه فقال
	رسول الله على : لا باس من أن تاخذ بسمر يومها ما لم
1.4	تفترقا وبينكما شيء ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	نعطى الصاع من هذه في ستة آصع من تمر ، فأما
77	ما سوى ذلك من الطعام فيكره ذلك الا مثلا بمثل
	أعظم تجارة منى ، فاتيته فسالته ـ يعنى زيد بن أرقم
٠٣ ـــ۲٥	 فقال كما قال البراء بن عازب · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
	علف دابة سعد بن أبى و قاص فنى ، فقال لفلام له :
W	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •
	علف دابة عبد الرحمن بن عبد يفوث قد فنى فقال
	لفلامه: خذ من حنطة أهلك طعاما فابتع به شعيرا ولا تاخذ
YX — YY	الا بمثله ۲۰۰۰ ما ۲۰۰ ما ۲۰۰ ما ۲۰۰ ما ۲۰۰ ما ۲۰۰۰ ما
	عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب الى المسلمين
	وهم بأرض فارس: « لا تبيعوا سيوفا فيها حلقة فضة
400	بالدراهم ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
	عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب الى معاوية أن
77	لا يبيع ذلك الا مثلا بمثل وزنا بوزن الله على الله على خسر وحلا فحاء بتم
	استقمل وسول الله عارشاء على حبب رحلا فيجاء نتم

حنيب فقال له رسول الله ﷺ: أكل تمر خيبر هكذا ؟ قال: لا ، والله با رسول الله ، أنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين ، والصاعين بالثلاثة ، فقال رسول الله عَلَيْكُم : لا تفعل ؛ بع الجمع بالدراهم ثم اشتر بالدراهم جنبيباً ٦٣ -١٤١-٢٤٠-**137-177-023** عن بيع العنب بالزبيب وعن كل تمر بخرصه .٠٠ ٣٤٨ عندهم فضل قوت سنتهم من التمر وليس عندهم ذهب ولا ورق ، فأرخص لهم رسول الله عَلَيْكُ أَن يُستروا العرايا بخرصها من التمر يأكلونها رطباً ٢٣٣٠٠٠٠٠٠ عهد نبينا عَلِينًا ، وعهدنا اليكم ١٠ ٦٤ عهددی به د ای ابن عباس د قبل آن یموت بستة وثلاثين يوما وهو يقوله ، وما رجع عنه ٢٦٠٠٠٠ اعاد عبادة بن الصامت رضى الله عنه القصة وقال : لنحدثنه _ بعني معاوية _ بما سمعنا من رسول الله عَلَيْكُمُ وان كره معاوية أو قال : وإن رغم ، ما أبالي ألا أصحبه 44 عينا بعين ، مثلا بمثل ، فمن زاد فهو ربا ثم قال : كذلكِ ما يكال أو يوزن أيضًا ، فقال أبن عباس: جزاك الله ما أبا سعيد الجنة ، فانك ذكرتني أمراً كنت نسسيته استففر الله وأتوب اليه ، فكان ينهى عن ذلك أشد النهى ٣١ عینا بعین ، فمن زاد او ازداد فقد اربی ۱۰ ۲۱ -۲۹ - ۲۰ -30 - 19- 71- 71 عينا بعين ، بدا بيد 1.8

حرف الفين

غزونا غزاة وعلى الناس معاوية ، فغنمنا غنائم كثيرة ، فكان فيما غنمنا آنية من فضة ، فأمر معاوية رجلا أن يبيعها فى أعطيات الناس ، فتسارع الناس فى ذلك ، فبلغ عبادة بن الصامت ، فقام فقال : انى سمعت رسول الله عليه ينهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، الا سواء بسواء عينا بعين ، فمن زاد أو ازداد ، فقل اربى ، فرد الناس ما أخذوا ، فبلغ ذلك معاوية فقام خطيبا ، فقال : الا ما بال رجال يتحدثون عن رسول الله خطيبا ، فقال : الا ما بال رجال يتحدثون عن رسول الله

	ﷺ احادیث قد کنا نشهده ونصحبه ، فلم نسمعها
	منه فقام عبادة بن الصامت رضى الله عنه فأعاد القصة
	وقال : لنحدثن بما سمعنا من رسول الله ﷺ وأن كره
	معاویة او قال: وان رغم ، ما آبالی الا اصحبه فی حبذه
44	ليلة سوداء ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	غزونا غزوة خيبر فقال رسول الله ﷺ : بلغني أنكم
	تبتاعون المثقال بالنصف والثلثين وانه لا يصلح الا المثقال
٦٧	بالمثقال ، والوزن بالوزن ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	استغفر الله تعالى وأتوب اليه ، أن رسول الله عَيْنُكُ
	قال : الذهب بالذهب وزنا بوزن مثلا بمثل تبره وعينه
48	فمن زاد او استزاد فقد اربی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
30	استغفر ابن عباس ربه وقال: انما هو رأى منى
	غلام زید بن ارقم بعته من زید بن ارقم نسیئة ،
188	واني ابتعته بستمائة نقداً ، الحديث
	 غلام معمر بن عبد الله ذهب بصاع فاخــذ به صــاعا
Y Y	حنطة أهلك فابتع بها شعيرًا ، ولا تأخَّذ الا بمثله
	غلام معمر بن عبد الله ذهب بصاع فاخذ به صاعا
	وزيادة بعض صاع ، فقال له معمر : انطلق فرده ، ولا
	تأخَّذ الا مثلاً بمثل ، فاني كنت اسمع رسول الله عليه
	يقول: الطعام بالطعام مثلا بمثل ، وكان طعامنا يومئك
	الشعير قيل : فانه ليس بمشله ، قال : اني أخاف أن
W	يضارع ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	اغمس راسك في الفرات وافتح عينيك فيه ، فان
	الله تمالي يرد عليك بصرك ، قال : ففعلت ذلك فرد الله
1.9	تمالی علی ٔ بصری ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰
	غنمنا آنية من فضة فأمر معاوية رجلا أن يبيعها
	في أعطيات الناس فتسارع الناس في ذلك ، فبلغ عبادة
	ابن الصامت فقام فقال: اني سمعت رسول الله ﷺ
	ينهى عن بيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر
	بالبر والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر واللح باللح الاسواء
	بسواء عينا بعين فمن زاد أو ازداد فقد أربي ، فرد الناس
	ما اخذوا فبلغ ذلك معاوية فقام خطيبا فقال: الا ما بال
	رجال يتحدثون عن رسول الله عليه احاديث ، قد كنا
	نشهده ونصحبه فلم نسمعها منه ، فقام عبادة بن الصامت
77	رضي الله عنه فأعاد القصية

حرف الفياء

	افتح عينك واغمس رأسك في الفرات فان الله تعالى
1.9	يرد عليك بصرك ، قال : ففعلت ذلك فرد الله بصرى
	أفصل بعضها من بعض ثم بعها (يعنى القلادة التي
۸۳۲,	اصابها يوم خيبر) ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠
	فصلت الذهب عن القلادة فوجدت فيها اكثر من
	اثنى عشر دينارا ، فذكرت ذلك للنبي علي فقال : لا تباع
ለግን	حتى تســـتفصل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	فضول عندهم من قوتهم من التمر فرخص لهم النبي
	عَيْشَةُ أَن يبتاعوا العرايا بخرصها من التمر الذي في ايديهم
* 777	يأكلونها رطباً ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشسعير
	والتمر بالتمر ، والملح بالملح نهى عن بيعها الا سواء بسواء
- 17- 17- 11	عینا بعین ، فمن زاد او ازداد فقد اربی ، ، ، ، ،
٦.,	
٣٩	والفضة بالفضة وأربوا الفضل معمد مممد
	والفضة بالفضة تبره وعينه وزئا بوزن ، والملح بالملح ،
	والتمر بالتمر ، والبر بالبر ، والشمير بالشمير كيلا بكيل ،
197	فمن زاد او ازداد فقد آریی
	والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ،
	والتمر بالتمر والملح بالملح نهى عنها وقال: انى أخاف
	عليكم الربا ، قال فضميل : قلت لعطيمة : ما الربا ؟
37	قال: الزيادة والفضل بينهما ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ،
	والتمر بالتمر ، والملح بالملح الا سواء بسواء ، عينا بعين ،
	فمن زاد أو ازداد فقد أربى ، فرد الناس ما أخذوا فبلغ
	ذلك معاوية فقام خطيباً فقال: ألا ما بال رجال يتحدثون
	عن رسول الله عَرَيْكُ أحاديث ، قد كنا نشهده ونصحبه
	فلم نسمعها منه ، فقام عبادة بن الصامت وقال:
	لنحدثن بما سمعنا من رسول الله ﷺ وان كره معاوية أو
41	قال : وأن رغم ، ما أبالي ألا أصحبه في جنده ليلة سواء
	والفضة بالغضة مثلا بمثل ، والتمر بالتمر مثلا بمثل ،
	والملح بالملح مثلا بمثل ، والشمير بالشمير مثلا بمثل ،
	فمن زاد أو ازداد فقد اربى ، بيعوا الذهب بالفضة كيف

	شئتم يدآ بيد ، وبيعوا البر بالتمر كيف شئتم يدآ بيد ،
114- 74	وبيعوا الشعير بالتمر كيف شئتم يدآ بيد
	والفضة بالفضة تبرها وعينها ، والبر بالبر مدآ بمد ،
	واللح بالملح مدا بمد ، فمن زاد أو ازداد فقهد اربى ،
	ولا بأس ببيع الذهب بالفضة ، والفضة اكثرهما يدا بيد ،
	واما نسيئة فلا ، ولا باس ببيع البر بالشعير ، والشعير
77	أكثرهما يدا بيد واما النسيئّة فلا
	الفضة الكفة بالكفة ، والذهب الكفة بالكفة ، حتى
75	قال: الملح الكفة بالكفة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	والفضة بالفضة مثلا بمثل ، فمن زاد فقــد أربى ،
- 17 27 37	فقال ابن عباس: أتوب الى الله مما كنت أفتى به
٦٥ ٦٤- ٦٠	
	والفضة بالفضة وزنا بوزن ، والزائد والمستزيد في
٦٥	النار ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	الفضة لا تصلح الا وزئا بوزن ، فلما قسدم عبسد الله
	انطلق الى الرجل فلم يجده ووجد قومه ، فقــال : ان
	الذي أفتيت به صاحبكم لا يحل فقالوا: انها قد نثرت له
	بطنها ، قال : وان كان . واتى الصيارفة فقال : يا معشر
٣٧	الصيارفة أن الذي كنت أبايعكم لا يحل
	فنى علف دابة سعد بن أبى وقاص فقال لفلام له:
YY	خذ من حنطة أهلك فابتع بها شعيراً ، ولا تأخذ الا بمثله
	فني علف دابة عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يفوث
	فقال لفلامه : خذ من حنطة أهلك طعاما فابتع به شعيرا
٧٨	ولا تأخذ الامثله
840	ففی حلبتها صاع من تمو ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
777	فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق ٠٠٠٠٠٠
707	فيه فص ؟ قلت : نعم ، فكانه هون فيه ٠٠ ٠٠٠
	حرف القاف
	•
	قد أبطل الله جهاد زيد بن أرقم مع رسول الله عليها
181	اخبری زیدا بهذا ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
	قد كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه ياكل الخبز
771	بالزيت فقرقر بطنه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	قد كنا نشهد النبي على ونصحبه ، فلم نسمعها
	منه ، فقام عبادة بن الصامت رضى الله عنه فأعاد القصة
	وقال: لنحدثن بما سمعنا من رسول الله علي وان كره

	معاوية ، أو قال : وأن رغم . ما أبالي الأ أصحبه في جنده
. 71	ليلة سوداء ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠،
	قد كنت أفتى بذلك حتى حدثني أبو سعيد وابن عمر
44	ان النبي مَرَيْكُم نهى عنه فاني انهاكم عنه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	قدم النبي عُرضي المدينة وتحادثنا هـــكذا ، وقال:
	ما كان يدا بيد فلا باس وما كان نسيئا فلا خير فيه ، وأث
	زید بن ارقم فانه کان اعظم تجارة منی ، فاتیته فدکر
/A_ 01	ذلك فقال : صدق البراء في ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	قدم النبي عَلَيْكُم المدينة ونحن نبيع هذا البيع فقال :
	ما كان يدا بيد فلا بأس به ، وما كان نسيئة فهو ربا ،
	وات زید بن ارقم فانه کان اعظم تجارة منی ، فاتیتــه
٥٦	فسألته فقال مثل ذلك ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	قدمت المدينة فوجدت جزورا قد جيزرت فجزئت
	أجزاء كل جزء منها بعناق ، فأردت أن أبتاع منها جزء أ ،
	فقال لى رجل من أهل المدينة: أن رسول الله عَلَيْكُم نهى أن
	يباع حى بميت ، فسألت عن ذلك الرجل فأخبرت عنه
{77	خيراً ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	قدم عبد الله بن مسعود المدينة فسال أصحاب محمد
	عَرَيْكُ فَقَالُوا : لا يحل لهذا الرجل هذه المرأة وكان قد طلق
	زوجته وتزوج أمها التي أعجبته ، ولا تصلح الفضة
	الا وزنا بوزن ، فلما قدم عبد الله انطلق الى الرجل فلم
	یجده ، ووجد قومه ، فقال : ان الذی افتیت به صاحبکم
, .	لا يحل ، فقالوا : أنها قد نثرت له بطنها ، قال : وأن
	كان . وأتى الصيارفة فقال : يا معشر الصيارفة أن الذي
٣٧	كنت أبايعكم لا يحل ، لا تحل الفضة الا وزنا بوزن .٠٠
	قدمت مكة من العام القبل وقد نهى ابن عباس عن
78	الصرف الدرهم بالدرهمين بدآ بيد
	قدم أبو الدرداء على عمر بن الخطاب رضى الله عنهما
	فذكر ذلك له . فكتب عمر بن الخطاب الى معساوية أن
	لا يبيع ذلك الا مثلا بمِثل وزنا بوزن ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	قدم رجل من سفر فقال له النبي عليه : من صحبك ؟
,	قال : ما صحبت احداً قال عَلِيَّ : الراكب شيطان ،
	والراكبان شهيطانان والثلاثة ركب ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	قرقر بطن عمر بن الخطاب رضى الله عنه عام المجاعة
771	من أكل الخبز بالزيت فقال : ·· ·· · · · · · · · · · · · · · · ·

221	بالاواقى ٠٠ ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،،
	قلادة اشتريتها يوم خيبر ثمنها اثنا عشر دينارآ ،
	فيها ذهب وخرز ففصلها فوجدت فيهما أكثر مسن
	اثنى عشر دينارا فذكرت ذلك للنبي عَلِينًا فقال : لا تباع
ለፕፖ	حتى تفصل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
11	الأقلون من العلمــاء الأكثرون ١٠ ١٠ ٠٠
	قوتهم من التمر عندهم فضــول منه فرخص لهــم
	رسول الله عَيْظَةِ أن يبتاعوا العرايا بخرصها من التمور
222	الذي في أيديهم يأكلونها رطباً ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	قال رجل من أهل العراق لعبد الله بن عمـــر : ان
	ابن عباس قال وهو أمير علينا : من أعطى بالدرهم مائة
	درهم فلیأخذها _ وذكر حدیثا الى أن قال _ فقیـل
	لابن عباس ما قال ابن عمر ، قال : فاستففر ربه وقال :
30	انما هو رأی منی ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	قلت لابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام في النوم :
	ذهب بصرى قال: انزل الى الفرات فاغمس رأسك فيه
	وافتح عينيك ، فان الله تعالى يرد عليك بصرك ، قال ،
1.1	ففعلت ذلك فرد الله على بصرى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	قیل لحمود أو قال محمود بن لبید لرجل من اصحاب
	النبي عُرَيْكُ اما زيد بن ثابت واما غيره : ما عراياكم هذه ؟
244	قال : فلان وفلان ، وسمى رجالا محتاجين من الانصار
	قال النبي عَلَيْكُم في غزوة خيبر: بلغني أنكم تبتاعون
	المثقال بالنصف والثلثين ٤ وأنه لا يصلح الا المثقال بالمثقال
77	والوزن بالوزن المسلم
	قام فینا رسول الله ﷺ مقامی فیکم فقال: اکرموا
	اصحابي ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يظهــر
	الكذب ، فيحلف الرجل ولا يستحلف ، ويشهد ولا
	يستشهد فمن سره دخول الجنبة فليلزم الجماعة ، فان
24	الشيطان مع الفذ وهو من الاثنين أبعد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	قوم بارضنا يأكلون الربا قال على : وما ذاك ؟ قال :
	ببيمون جامات مخلوطة بذهب وفضة بورق ، فنكس على
400	راسه وقال لا ، أي لا باس به ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

حرف الكاف

كأن هذا ليس من تمر ارضنا ؟ قال : كان في تمسر أرضنا أو في تمرنا العام بعض الشيء ؛ فأخذت هذا وزدت

	بعض الزيادة فعال ، أضعفت أربيت ، لا تقربن هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	اذا رابك من تمرك شيء فبعه ثم اشتر الذي تريد من
77	التمر ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
	كتب عمر بن الخطاب الى معاوية أن لا يبيع ذلك الا
19	مثلا بمثل ، وزنا بوزن ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
277	وكذلك الميزان ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
190	وكذلك كل ما يكال أو يوزن ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	كذا وكذا الى العطاء ثم اشترته منه بأقل نقــــدا ،
	فقالت عائشة رضى الله عنها: بئس ما شريت وبئس
	ما ابتعت ، ابلغی زید بن أرقم أن الله عز وجل قد ابطل
171	جهاده مع رسـول الله عَيْضُهُ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	أكرموا أصحابى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ،
	ثم يظهر الكذب ، فيحلف الرجل ولا يستحلف ويشــهد
	ولا يستشهد ، فمن سره دخول الجنة فليلزم الجماعة ،
17	فان الشيطان مع الفذ ، وهو من الاثنين أبعد
rr	يكره ذلك الا مثلا بمثل ١٠ ١٠ ١٠ ٠٠ ٠٠
	فتكسر خزانته فينتثل طفامه ، فانما يخزن لهم ضروع
773	مواشيهم لطمامهم ، فلا يحلبن أحد ماشية أحد الا باذنه
18	كل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا الا بيع الخيار ٠٠
	كل جزء من الجزء وجدته بمناق فأردت أن أبتاع منها
	جزءًا فقال لى رجل من أهل المدينة : ان رسول الله عَلَيْكُمْ
	نهى أن يباع حى بميت فسألت عن ذلك الرجل فاخبرت
773	عنه خيراً ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	کان ابن عباس لا پری فی دینار بدینارین ، ولا فی درهم
۲1	بدرهمين يدا بيد بأسا ويراه في النسيئة من من
	كان أبن عمر يحدث عن عمر في الصرف ولم يسمع
70	من النبي عَلِينَاً فيه شيئاً ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يأكل الخبز بالزيت
	فقرقر بطنه فقال: قرقر ما شئت فلا يزال هذا دابك،
221	مادام السمن يباع بالأواقى
	كان عبد الله بن مسعود على بيت المال ، فكان يبيع
	نفاية بيت المال يعطى الكثير ، ويأخذ القليل حتى قسدم
	المدينة فسأل اصحاب محمد مَلِيَّكُم فقـــالوا: لا يحل
	لهذا الرجل هذه المراة ، ولا تصلح الفضة الا وزنا بوزن ،
	فلما قدم عبد الله انطلق الى الرجل فلم يجده ، ووجــد
	قومه نقال : أن الذي أفتيت به صاحبكم لا يحــــل .

	فقالوا : انها قد نثرت له بطنها قال : وان كان ، واتى
	الصيارفة فقال: يا معشر الصميارفة أن الذي كنت
۳۷	أبايعكم لا يحل . لا تحل الفضة الا بوزنا بوزن
	كانت الأرض كلها ماء فبعث الله تعالى ربحا فنسخت
ሊፖን	الأرض حتى ظهرت حشفة فخلق الله تعالى منها بيته
٨١	وكان طعامنا يومئذ الشممير
	كان زيد بن ارقم اعظم تجارة منى ، فاتيته فذكرت
10 -50	ذلك له فقال: صدق البراء
	كنت أبايعكم بما لا يحل ــ لا تحل الفضـــة الا وزنا
ΥΥ	بوزن ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
737	كانت العرايا أن يعرى الرجل في ماله النخلة والنخلتين
	كان عند رسول الله عَيْثُتُهُ أناس فدعا بلالا بتمر عنده ،
	فجاء بتمر انكره رسول الله عَيْثُ فقال : ما هذا ؟ قال :
	التمر الذي كان عندنا ، ابدلناه صاعا بصاعين ، قال: رده
77- 70	ورد علينا تمرنا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	كان معاوية لا يرى الربا بيسع المين بالتبر ، ولا
	بالمصوغ ، ويذهب الى أن الربا لا يكون فى التفاضل الا فى
۸۳	التبر بالتبر ، وفي المصوغ بالمصوغ ، وفي المين بالمين
	كنا نشهده ونصحبه فلم نسمعها منه عَرَضْكُم فقام عبادة
	ابن الصامت رضى الله عنه فأعاد القصة وقال: لنحدثن
	بما سمعنا من رسول الله عَلِي وان كره معاوية ، أو قال
۲۹	وان رغم ، ما أبالي الا أصحبه في جنده ليلة سوداء
•	كنا نبيع صاعين بصاع فقال النبي عَلَيْكُ : لا صاعين
77	بصاع 6 ولا درهما بدرهمین ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	كنا نبيع السيف المحلى بالفضة ونشتريه ومن البائعين
	الحكم بن عينية ، سئل عن الف دينار وسيتين درهما
707	وخمسة دنانير ، قال : لا بأس بألف والفضل بالدنانير
	كان خباب فينا ، وكان ربما اشترى السيف المحلى
407	بالورق ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	كنا في زمان رسول الله عليه نعطى الصاع من حنطة
	في ستة آصع من تمر ؛ فأما ما سوى ذلك من الطعــام
77	فيكره ذلك الا مثلا بمثل ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	كنا مع رسول الله ﷺ يوم خيبر نبايع اليهـــود ،
	الأوقية الذهب بالدينارين والثلاثة ، فقال رســول الله
70- 01	عَلِيْكُ : لا تبيعوا الذهب بالذهب الا وزنا بوزن
	كنا نرزق بجمع تمر الحمع ، وهو الخلط من التمر ،

وكنا نبيع صاعين بصاع فقال النبي عظي : لا صباعين بصاع ، ولا درهما بدرهمین ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۳۰ ۳۳ كنا مع فضالة بن عبيد في غزوة ، فطارت لي والصحابي قلادة فيها ذهب وورق وجوهر ، فاردت أن أشــــتريها فسالت فضالة بن عبيد فقال : انزع ذهبها فاجعله في كفة ، واجعل ذهبك في كفة ، ثم لا تأخذن الا مثلا بمثل ، فانى سمعت رسول الله مَرْتِي يقول : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ياخذن الا مثلا بمثل ٠٠ **X77** كنت أبيع الابل بالبقيع ، فأبيع الدنانير وآخسة الدراهم ، وأبيع الدراهم وآخذ الدنانير آخذ هذه عن هذه ، وأعطى هذه عن هذه ، فأتيت رسول الله عليه وهو في بيت حفصة فقلت : يا رسول الله الله رويدك أسألك اني ابيع الابل بالبقيع فابيع بالدنائير وآخذ الدراهم ، وأبيسم الدراهم وآخذ الدناني ، آخذ هذه عن هذه وأعطى هذه عن هذه فقال رسول الله عَلِيكُم : لا بأس من أن تأخذ بسعر 1.Y يومها ما لم تفترقا ، بينكما شيء كان عندى مد من تمر النبي عليه فوجدت أطيب منه صاعا بصاعين ، فاتيت به النبي ملي قال: من أين لك هذا با بلال ؟ قلت : اشتريته صاعا بصلاعين ، قال : 77 رده علینا ورد علینا تمرنا ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ كنت أبيع الذهب بالفضة والفضة بالذهب ، فأتيت رسول الله عليه علم فأخبرته بذلك ، فقال : اذا بايعت صاحبك فلا تفارقه وبينك وبينه لبس ٢٠٠٠٠٠ م 1.9 كنت مع ابن عباس بالطائف ، فرجع عن الصرف قبل أن يموت بسلسبعين يوما ١٠٠٠٠٠ د ١٠٠٠٠٠ 40 كان ابن عمر يحدث عن عمر في الصرف ولم يسمع من النبى عَيْنَ فيه شيئًا ٠٠ ٦٥ كنت اخدم ابن عباس رضى الله عنهما تسع سنين اذ جاءه رجل فساله عن درهم بدرهمين فصاح ابن عباس وقال: أن هذا يامرني أن أطعمه الربا ، فقال ناس حوله: ان كنا لنعمل بفتياك ، فقال إبن عباس : قد كنت أفتى بدلك حتى حدثني أبو سعيد وابن عمر أن النبي مالك نهي عنه فاني أنهاكم عنه ٠٠٠٠٠٠ 24 المكيال مكيال أهل المدينة ، والميزان ميزان أهل مكة ٢١٧-٢١٨

حرف اللام

لقد بعتها في السوق فما عاب ذلك على احد ، فأتيت البراء بن عازب فسالته فقال : قدم النبي عليه المدينة وتحادثنا هكذا ، وقال : ما كان يدا بيد فلا بأس وما كان نسيئًا فلا خير فيه ، وات زيد بن ارقم ، فانه كان أعظم تجارة منى ، فأتيته فذكرت ذلك فقال : صدق البراء ١٥ لم نسمع منه عَلَيْكُم ما يتحدثون به ، فقام عيادة ابن الصامت رضى الله عنه فاعاد القصة وقال: لنحدثن بما سمعنا من رسول الله عليه وان كره معاوية أو قال: وان رغم ما أبالي الا اصحبه في جنده ليلة سيوداء .. ٢٩ لما قدم عبد الله انطلق الى الرجل فلم يجده ووجد قومه فقال: ان الذي افتيت به صاحبكم لا يحل لم يسمع ابن عباس من النبي عَلَيْتُهُ شيئًا في الصرف ٦٥ لم ينكر ذلك على أحد فأتيت البراء بن عازب فسالته فقال : ما كان يدا بيد فلا باس به وما كان نسيئة فهو ربا وأت زيد بن ارقم فانه اعظم تجارة منى ، فأتيت ... فسالته فقال مثل ذلك ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٥٦ ليس الربا الا في النسيئة والنظرة ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 01 لیس فی دیننا غش ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۸۷ ليس للقاتل من الميراث شيء ٠٠٠٠٠٠٠ ليس للقاتل من الميراث

حرف الميم

	وآت زید بن أرقم فانه كان اعظم تجارة منى ، فأتيت ه
10	فذكرت ذلك له فقال: صدق البراء ٠٠ ٠٠ ٠٠
	ما بال رجال يتحدثون عن رسول الله مُرْتِئَكُمُ أحاديث .
	قد كنا نشهده ونصحبه فلم نسمعها منه فقام عبادة
	ابن الصامت رضى الله عنه واعاد القصة وقال : لنحدثن
	بما سمعنا من رسول الله مَيْكُ وان كره معاوية ، أو قال :
79	وان رغم معاوية ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
741	مادام السمن يباع بالأواقى ، فلا يزال هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	وما ذاك ؟ قال: قوم يبيعون جامات مخلوطة بذهب ،
	و فضـــة بورق ، فنكس على رأســـه وقال: لا ، أي
400	لا بأس به ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
٣٦	ما رجع ابن عباس عنه حتى مات ١٠٠٠٠٠٠
	ما صحبت أحداً . قال رسول الله عَلَيْكُم : الراكب
11	شيطان ، والراكبان شيطانان ، والثلاثة ركب ، ،
	ما عراياكم هذه ؟ قال: فلان وفلان وسمى رجالا
***-**	محتاجين من الأنصار ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ما عراياكم هذه أ فسمى رجالا محتاجين من الأنصار
	شكوا الى رسول الله عُرِيتَهُ أن الرطب يأتي ولا نقد بأيديهم
	يبتاعون به رطبا باكلونه مع الناس وعندهم فضول من
	قوتهم من التمر فرخص لهم رسول الله عَيْضَة أن يبتاعوا
777	العرايا بخرصها من التمر الذي في أيديهم ، يأكلونها رطبا
	ما كان الربا قط في هاوها ، وحلف سعيد بن جبير
47	ما رجع عنه ابن عباس حتى مات ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ما كان يدا بيد لا أدرى بأساً ، ثم قدمت مكة من المام
78	المقبل وقد نهى عنه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ما كان يدا بيد فلا بأس به ، وما كان نسيئة فهو ربا ،
	وآت زید بن أرقم فانه أعظم تجارة منى ، فأتبته فسألته
٦٥	فقال مثل ذلك ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
1.7	ما لم تفتــرقا وبينكما شيء ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠٠٠٠٠
	ما وزن مثلا بمثل أذا كان نوعاً وأحداً ، وما كيل فمثل
17 -043	ذلك ، فاذا اختلف النوعان فلا بأس به ، ، ، ، ،
	مر رسول الله عَرَائِيْكُم على رجل يبيع طعاما مفلوثا فيه
	شعير ، فقال : اعزل هذا من هذا ، وهذا من هذا ثم بع
777	هذا كيف شئت ، فانه ليس في ديننا غش ٠٠٠٠٠٠
	مر رسول الله عَرَيْكُم على رجل يبيع الحنطة يخلط
777	الجيد بالردىء ، فنهاه وقال : ميز كل واحد على حدة

	متى عبد الله بن عمر الى رافع بن خديج في حديث
	بلغه عنه في بيان الصرف ، فأتاه فدخل عليه فسأله عنه ،
	فقال رافع: سمعته أذناى وابصرته عیناى ، رسول الله
	عَرِيْتُهُ يَقُولُ: لا تَشْفُوا الدينار على الدينار ، ولا الدرهم على
	الدرهم ، ولا تبيعوا غائباً منها بناجز ، وان استنظرك
` 77	حتى يلاخل عتبة بابه نن نن نن نن نن نن
	مُعاوية كان لا يرى الربا بيسع العين بالتبسر ، ولا
	بالمصوغ ، ويذهب الى أن الربا لا يكون في التفاضل الا في
٧٣	التبر بالتبر ، وفي المصوغ بالمصوغ ، وفي العين بالعين
- 09- 79- 78	الملح بالملح ، ، ، ، ، ، ، ، الملح
- 70- 75- 75	<u> </u>
117	
1 41	ومن البائعين الحكم بن عينية سئل عن الف دينار
	وستين درهما وخمسة دناني ، قال : لا بأس ألف بالف
707	والفضل بالدناني
•	
7.77	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأخذن الا مثلا بمثل
	من أين لك هذا يا بلال ؟ قلت : اشـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
77	بصاعین ، قال : رده ورد علینا تمرنا ، ، ، ، ، ، ، ،
۱٤۸	من منع فضل الماء ليمنع منعه الله فضل رحمته ٠٠
	من حنطة صاع في ستة آصع من تمر ، فأما ما سوى
77	ذلك من الطعام فيكره ذلك الا مثلا بمثل ٠٠٠٠٠٠
17-17-11	من زاد او ازداد فقد اربی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
175	من زاد أو استزاد فقه أربى الا ما اختلفت الوانه
۲۸۰	من زافت دراهمه فليأت السوق وليشتر بها ثيابا
	من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع الا أن يشترط
7.0	المبتاع المبتاع
	من باع نخلا مثمرة فثمرتها للبائع الا أن يشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
0.1	المبتاع المبتاع
	من يعذرني من معاوية ؟ أخبره عن رسول الله عليه
	ويخبرني عن رأيه ، لا أساكنك بأرض أنت بها ئم قدم
	أبو الدرداء على عمر بن الخطاب فذكـــر ذلك له فكتب
79	عمر الى معاوية أن لا يبيع ذلك الا مثلا بمثل وزنا بوزن
	من أعطى بالدرهم مائة درهم فلبأخذها ؛ وذكر حديثاً
	الى أن قال _ فقيل لا عباس ما قال ابن عمر قال:
70	فاستففر ربه و قال : انما هو رأى منى نَ مَن من من
	من صحبك ؟ قال : ما صحبت أحداً ، قال رسول الله
	- · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·

	من سره دخول الجنة فليلزم الجماعة ، فان الشيطان
٤٣	مع الفذ وهو من الاثنين أبعد
7.7.7	
	حرف النون
	ناس حول من سأل ابن عباس قالوا: ان كنا لنعمل
	بفتياك فقال ابن عباس: فد كنت أفتى بذلك حتى حدثنى
	ابو سعيد وابن عمر أن النبي عُرَيْثُةٍ نهى عنه ، فاني أنهاكم
٣٣	عنـه ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	ينتثل طعامه ، فانما يخزن لهم ضروع مواشمهم
773	لطعامهم ، فلا يحلبن أحد ماشية أحد الا باذنه
	نثرت المرأة له بطنها ، قال : وأن كان ، أنها لا تحل ،
	وأتى الصيارفة فقال: يا معشر الصيارفة أن الذي كنت
٣٧	ابايمكم لا يحل ، لا تحل الفضة الا وزنا بوزن
•	نحرت حزور على عهد أبى بكر رضي الله عنه فجاء
CMM	رجل بعناق فقال: أعطوني بها لحما فقال أبو بكر
£77_£78	رضى الله عنه: لا يصلح هذا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ونحن نبيع هذا البيع عندما قدم النبي عَلَيْتُ المدينة
	فقال عَلَيْنَا : ما كان يدا بيد فلا بأس به وما كان نسيئة فهـ و ربا، وأت زيد بن أرقم فانه أعظم تجـارة منى ،
۲٥	فاتیته فسالته ، فقال مثل ذلك ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
• (النخل يباع باوساق من التمر فهــده هي المزابنة ،
411	والمخابرة الثلث والربع واشباه ذلك ٠٠ ٠٠ ٠٠
• • •	انزع ذهبها فاجعله في كفة ، واجعل ذهبك في كفة ،
	ثم لا تأخذن الا مثلا بمثل ، فاني سمعت النبي عليه
	لقول : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فلا يأخذن الا
ሊግን	مثلاً بمثل ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	أنزل الى الفرات فاغمس رأسك فيه وافتح عينيك ،
	فان الله تعالى يرد عليك بصرك ، قال : ففعلت ذلك قرد
1.9	الله تمالی علی ٔ ہصری ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
	نسخت الأرض حتى ظهرت حشيفة ، فخلق الله تعالى
AFY	منها بیت ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	نسيئاً فلا خير فيه ، وأت زيد بن أرقم فأنه كان أعظم
	تجارة منى ، فأتيته فذكرت ذلك فقال : صدق البراء
777-7.7-7.1	نعـــم ينقص الرطب اذا يبس ، قال : فلا اذن ٠٠

عُلِيْتُهُ : الراكب شيطان ، والراكبان شيطانان والثلاثة ركب }

	نقد ليس بايديهم يبتاءون به رطبا ياكلونه مع الناس ،
	وعندهم فضول من أقوتهم من التمر ، فرخص لهم رسول
	الله عليه الله العرايا بخرصها من التمر الذي في
የ የ	
	أينقص الرطب اذا جف ؟ فقيل: نعم ، فقال:
777	فلا اذن
T.7_T.T_T.1	اينقص الرطب اذا يبس ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
7	
٣٠٦	اينقص الرطب اذا يبس ؟ فقيل: نعم ، فنهى عنه عليه
400	نكس على راسه وقال : لا ، أي لا بأس به
	نهى رسول الله عُرِيْكُ أن يباع حي بميت ، فسالت
£77	عن ذلك الرجل فأخبرت عنه خيراً ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• • • •	نهى رسول الله على عن مثل هذا الا مثلا بمثل ، فقال
	له معاویة : ما اری بهذا باسا فقال ابو الدرداء : من
	يعدرني من معاوية ؟! اخبره عن رسول الله سي ويخبرني
	عن رايه ، لا أساكنك بارض أنت بها ، ثم قدم أبو الدرداء
	على عمر بن الخطاب رضى الله عنهما فذكر ذلك له فكتب
	عمر بن الخطاب الى معاوية أن لا يبيع ذلك الا مثلا بمثل ،
79	وزناً بوزن
	روبان نهی عنه ابن عباس وکان ببیحه حتی قدمت مکة من
٣٤	العام المقبل وقد نهى عنه من من من من
	نهى رسول الله عَيْنِي عن الرطب بالتمر بعد أن سأل:
٣٠٦	اينقص الرطب اذا يبس أ فقيل: نعم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	نهي رسول الله عليه عن بيع الذهب بالذهب والفضة
	بالفضة ، والبر بالبر ، والشمير بالشمير والتمر بالتمر ،
	والملح بالملح الأسواء بسواء ، عينا بعين ، فمن زاد أو
	أزداد فقد أربى فرد الناس ما أخذوا ، فبلغ ذلك معاوبة ،
	فقام خطيباً فقال: ألا ما بال رجال بتحدثون عن رسول الله
	عَلِيهُ احاديث ، قد كنا نشهده ونصحبه فلم نسمعها منه ،
	فقام عبادةً بن الصامت رضي الله عنه فاعاد القصة وقال :
	لنحدثن بما سمعنا من رسول الله علي وان كره معاوية أو
۲۹	قال: وأن رغم ، ما أبالي الا أصحبه في جنده في ليلة سوداء
	نهانا رسول الله عَيْثُ أن نبيع أو نبتاع تبر الذهب
	بالدهب وتبسر الفضية بالفضية العين وقال لنسا:
0 {	ان والدهب بالورق ، وتبو الفضة بالذهب المين
	نهى رسول الله على عن بعد اله رق بالذهب دينا

፤ ٦٤	نهى رسول الله عليه عن بيع الحيوان باللحم
373	نهى رسول الله عَيْنَ عن بيع اللحم بالحيوان ٠٠٠٠٠
173	نهي رسول الله عَلَيْتُكُم عن أن تباع الشياة باللحم
	نهى رسول الله عَيْكُ عن المزابنة التمسر بالتمسر الا
	الصحاب العرايا ، فأنه قد اذن لهم ، وعن بيع العنب
የ ለፕ	بالزبيب ، وعن كل تمر بخرصه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	نهى رسول الله مَرْتِكُم عن المحاقلة والمزابنية ، واذن
	لأصحاب العرايا أن يبيعوها بمثل خرصها ثم قال: الوسق
***	والوسيقين والثلاثة والأربعية
	نهى رسول الله عَلِيْكُ عن المحاقلة ــ والمحاقلة استكراء
470	الأرض بالحنطة
	نهى رسول الله ﷺ عن بيع التمر بالتمر ورخص في
087-1.7.7	بيع العربة أن تباع بخرصها بأكلها أهلها رطبا
790	نهى وسول الله عليه عن بيع الرطب بالتمر يابسا
797.	نهى رسول الله ﷺ عن بيع التمر بالتمر كيلا
197	نهى وسول الله عليه عن بيع الرطب بالتمر نسيئة
444	نهى وسول الله عليه عن بيع الرطب بالتمر الجاف
٣٠٨	نهى رسول الله عُلِيد عن بيع الشمرة بالثمرة
	نهى رسول الله عَلَيْ عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم
.Y.E_199	مكيلها بالكيل المسمى من التمر
	نهى رسول الله عليه ان تباع الصبرة بالصبرة من
7 • 7.	الطعام ، ولا يدري ما كيل هذا
	نهى رسول الله عَلِين ان تباع الصبرة لا يعلم مكيلها من
۲۰۳	التمر بالصبرة لا يعلم مكيلها من التمر
۳۳ ــ۲٥	نهى النبي والله عن الصرف قبل موته بشهر ٠٠٠٠٠٠
7.7	نهى رسول الله مالية عن بيع الطعام بالطعام مجازفة
٣٠٠	نهى رسول الله عَلَيْ عن الطعام بالطعام الا مثلا بمثل
٣٣	نهى النبى عَلَيْكُ عن الدرهم بدرهمين فانى انهاكم عنه
470	نهى النبي عليه عن بيع الطعام في محقله
1.7	نهى النبي مُنْ عن بيع الكاليء بالكاليء
	نهی النبی مالی عن بیع الطعام حتی یجری فیسه
*11	الصاعين ، صاع البائع ، وصاع المسترى
	نهى النبي عليه أن يبيع أحد طعاما اشــــــــــراه بكيل
71.	حتى يستوفيه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
331	نهى النبى عليه عن بيع العينة ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	نهى رسول الله عَلِيُّهُ عَنَّ الفَضَّة بِالفَضِّهِ } والذهب

حرف الهاء

هاوها ، الورق بالورق الا هاوها واللهب باللهب الإهاوها ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ 7 هات وهذا ، اني أخشى عليك الربا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٧٤ هذا الأمر لا يصلح ، قال : قد بعته في السوق فلم ينكر ذلك على" أحد ، فأتيت البراء بن عازب فسللته فقال : قدم النبي عليه المدينة ونحن نبيع هذا البيع ، فقال : ما كان يدا بيد فلا بأس به وما كان نسيئة فهو ربا ، وأت زيد بن أرقم فانه أعظم تجارة منى فأتيته ها هو كل ، فألقى التمسر بين يديه وقال : ردوه ، لا حاجة لى فيه ، التمر بالتمر ، والحنطة بالحنطة ، والشعر بالشعم ، والذهب بالذهب والفضة بالفضة ، بدآ بيد عينا بعين ، مثلا بمثل فمن زاد فهو ربا ثم قال : كذلك ما يكال أو يوزن أيضا فقال أبن عباس: جـــزاك الله هذا بأمرني أن أطعمه الربا ، فقال ناس حوله : أن كنا لنعمل بفتياك ، فقال ابن عباس: قد كنت أفتى بذلك حتى حدثني أبو سعيد وابن عمـــر أن النبي ﷺ نهي عنه ، فانی أنهاکم عنه ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ 37 هذا دابك مادام السمن يباع بالأواقى ١٠٠٠٠٠ ٢٣١ هذا عهد صاحبنا الينا ، وعهدنا اليكم .٠٠ ٠٠ ٠٠ ٦٤ هذا البيع كنا نبيعه فقال عليه : ما كان بدا بيد فلا باس به ، وما كان نسيئة فهو ربا ، وأت زيد بن أرقم فانه اعظم تجارة منى ، فاتيته ، فسالته فقال مثل ذلك ٥٦ وهو في بيت حفصة قلت : يا رسول الله رويدك اسالك ، انى أبيم الابل بالبقيم فأبيم بالدنائير وآخل الدراهم وأبيع الدراهم وآخذ الدنائير ، آخذ هذه عن هذه وأعطى هذه عن هذه فقال رسول الله عَلَيْكُم : لا بأس من أن

حرف الواو

٤٧	والذي نفسي بيده ليردئن اليه ذهبه ، ولينقدئه ورقه
::	الواحد شیطان ، والاثنان شیطانان ، والثلاثة رکب
	وجدت جزورا قد جزرت فجزئت اجزاء كل جزء
	منها بعناق ، فاردت أن ابتاع منها جزءً فقال لى رجل
	من أهل المدينة أن رسول الله عليه نهى أن يباع حى
773	بميت ، فسالت عن ذلك الرجل فاخبرت عنه خيرا
	وجدت أطيب من تمر النبي عَلَيْكُ صاعاً بصاّعين ،
	فأتيت به النبي مرتيكم قال : من أين لك هـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	قلت : اشتریته صاعا بصاعین ، قال : رده ، ورد علینا
77	تمارنا ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	وجدت في القلادة اكثر من اثنى عشر دينارا ، فذكرت
ለፕፖ	ذلك للنبي مُرْتِكُم فقال: لا تباع حتى تفصل
	ووجد تومه فقال : ان الذي أفتيت به صـــاحبكم
	لا يحل ، فقالوا : انها قد نثرت له بطنها ، قال : وأن
	كان ، وأتى الصيارفة فقال : يا معشر الصييارفة ان
*Y	الذي كنت أبايعكم لا يحل ، لا تحل الفضة الا وزنا بوزن
	ورق وجوهر في قلادة أردت أن أشتريها ، فسالت
	فضالة بن عبيد فقال : انزع ذهبها فاجعله في كفة ، واجعل
	ذهبك في كفة ثم لا تأخذن الا مثلا بمثل ، فاني سمعت
	رسول الله عَيْظُهُ يقول : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر
ለፖፖ.	فلا يأخلن الا مثلا بمثل ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	الورق بالورق لا تبيعوا ولا البر بالبر ولا الشسعير
	بالشعير ، ولا التمر بالتمر ، ولا اللح بالملح ، الا سواء
	بسواء عينا بعين ، يدا بيد ، ولكن بيفوا الذهب بالورق ،
	والورق بالذهب والبـــر بالشــــعير ، والشــــعير
71	بالبر ، والتمر بالملح ، والملح بالتمر يدا بيد كيف شئتم
	الورق بالورق الا مثلا بمثل ، ولا تبيعوا بعضها على
77	بعض ، ولا تبيعوا منها غائباً بناجز ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	الورق بالورق والبر بالبر ، والشعير بالشمير ، والتمر
	بالتمر ، قال أحدهما : والملح بالملح ــ ولم يقل الآخر ــ
	الا مثلا بمثل بدآ بيد ، وأمرنا أن نبيع الذهب بالورق ،
	والورق بالذهب والبر بالشمير ، والشمير بالبر يدا بيد
11-11	كيف شئنا . قال أحدهما : فمن زاد أو أزداد فقد أربى
	الورق أو الذهب في السقاية باعها معاوية بأكثر من

	وزنها ، فقال له أبو الدرداء : سمعت رسول لَمُعْلِثُهُ ينهى ﴿
	عن مثل هذا الا مثلا بمثل ، فقال له معاوية : ما أرى
	بهذا باسا ، فقال ابو الدرداء : من يعذرني من معاوية ؟
	أخبره عن رسول الله عَلِي ويخبرني عن رأيه ، لا اساكنك
	بأرض انت بها ، ثم قدم أبو الدرداء على عمر بن الخطاب
	رضى الله عنهما فذكر ذلك له ، فكتب عمر الى معاوية أن
49	لا يبيّع ذلك الا مثلاً بمثل وزنا بوزن ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	الورق بالورق ربا الا هـــاوها ، واللهب باللهب
Vξ	الأهاوها أن الأالمان المالك المالك المالك
77	الوزن بالوزن والمثقال بالمثقال ، وانه لا يصلح الا هكذا
Y1Y	وزن المدينة ومكيال مكة ٢٠ ٢٠ ٠٠ ٠٠
Y1Y	الميزان ميزان المدينة ، والكيال مكيال مكة ٠٠٠٠٠٠
414	الوزن وزن أهل مكة ، والمكيال مكيال أهل المدينة ٠٠
XIX	الوزن وزن أهــل مكة ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
44.	وزن مكة ومكيال المدينة ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
44.	وزن المدينة ومكيال مكة ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
۲۲.	الميزان ميزان اهل مكة ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠
۲۷۷	الوسق والوسقين والثلاثة والأربعة ٠٠٠٠٠
	لا آكل سمنا ما دام السمن يباع بالأواقى ، ويشبه
177_303	الأواقى أن يكون كيلا ١٠٠ ١٠ ١٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠
	لا تاخذُن الا مثلا بمثل ، فاني سمعت رسول الله عليه
	يقول: من كان يؤمن بالله واليوم الآخــــر فلا يأخذن الا
ለ ዮኦ	الأمثل بمثل ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	لا بأس به اذا كان يدا بيد ، وما كان نسيئة فهو ربا ،
	وات زید بن ارتم فانه کان اعظم تجارهٔ منی فاتیته فسألته
70	فقال مثل ذلك ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٥٥	لا ، ای لا باس به ۲۰۰۰ ۲۰۰۰ ۲۰۰۰ ۲۰۰۰
	لا باس من أن تاخذ بسمر يومها ، ما لم تفترقا وبينكما
1'-Y	شيء ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	ولا باس ببيع البر بالشعير ، والشعير اكثرهما يدآ
٧٥- ٣٠	بيد، وأما النسيئة فلا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	ولا بأس ببيع الشعير بالحنطة يدا بيد ، والشعير
٧٥	اكثرهــما ١٠٠٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
7.1	لا بأس اذا تفرقتما وليس بينكما شيء ٢٠٠٠٠٠
	لا بأس بالدرهم بالدرهمين ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ٠٠
	لا باس بالشبرق والضعابيس ما لم تنزعه من اصله

707	لا بأس الف بألف والفضل بالدنائير
707	لا بأس ببيع السيف المحلى بالدراهم
, ,	لا بأس بالسيف فيه الحلية والمنطقة والخاتم بأن
٢ 0٦	يبتاعه بأكثر ما فيه وبأقل ونسيئة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	لابأس بشراء السيب المفضض والخوان والقدحبالدراهم
1	لا بأس بتزوج امها فتزوجها الرجل وكان عبد الله
	على بيت المال ، فكان يبيع نفاية بيت المال يعطى الكثير
	وياخذ القليل ، حتى قدم المدينة فسال اصحاب محمد
	عُرِينًا فقالوا : لا يحل لهذا الرجل هذه المراة ، ولا تصلح
٣٧	الفضة الا وزنا بوزن ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
1 *	
	لا تباع هذه ـ أى القلادة التى فيها ذهب وخرز ـ
۸۳۲	حتى تفصل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
777	لا تبيعوا الشمرة بالشمرة
779	لا يباع حتى يفصل ٢٠٠٠، ١٠ ١٠٠، ١٠
797	لا تبيعوا التمر بالتمر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
408	لا تبايعوا تمر النخل بشمر النخل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	لا تبايعوا التمرحتى يبدو صلاحه ولا تبايعوا التمر
797	بالتمر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٣٨٤	لا يباع حي بميت
27 -30	لا تبايعوا الذهب الا وزنا بوزن
	لا تبيعوا الذهب بالذهب ، ولا الورق بالورق ولا
	التمر بالتمر ، ولا الملح بالملح ، الا سواء بسواء عينا بعين ،
	يدا بيد ، ولكن بيعوا الذهب بالورق ، والورق بالذهب
	والبر بالشعير ، والشعير بالبر ، والتمسر بالملح والملح
79. _778_ 71	بالتمر ، يدا بيد كيف شئتم
17	لا بيع بين البيعين حتى يتفرقا الا بيع الخيار
٣٩.	لا تبيعوا التمر بالتمر الاسواء بسواء مسور
٥٩	لا تبيعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين
१९ ٦	لا تبيعوا الورق بالورق
77 - 483	لا تبيعوا الطعام بالطعام الا سمواء بسمواء
- 70- 80- 4.	لا تبيعوا الذهب بالذهب الا وزنا بوزن
471 -11 4	
	لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ، ولا تبيعوا
	الورق بالورق الا مثلا بمثل ، ولا تبيعوا الورق بالذهب
	أحدهما غائب والآخر ناجز ، وان استنظرك حتى يلج
	The state of the s

Y {	عليك الربا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
4.0	···
	لا تبيعوا الذهب بالذهب الامثلا بمثل ، ولا تبيعوا
	بعضها على بعض ، ولا تبيموا الورق بالورق الا مثلا
	بمثل ، ولا تبيعوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها غائبا
7.4	بناجز ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
	لا تبيعوا الذهب بالذهب فاذا اختلفت هذه الأصناف
	فبيعوا الصنف بصنف آخر كيف شئتم على احدهما
17	زيادة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق الا وزنآ
778-194- 7.	بوزن ، مثلاً بمثل ، سواء بسواء ، ، ، ، ، ، ، ،
7.7_199	لا تباع الصبرة من الطعام بالصبرة من الطعام • •
	لا تبيعوا منها غائباً بناجز ، وان استنظرك حتى
71- 77- 78	يدخل عتبة بابه ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ، ولا تبيعوا
	بعضها على بعض ، ولا تبيموا الورق بالورق الا مثلا
	بمثل ، ولا تبيعوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها
77.	فالبا بناجيز ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	٧ تجتمع أمتى على خطأ ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	لا يحلبن احد ماشية امرىء الا باذنه ، أيحب أحدكم
	ان تؤتى مشربته فتكسر خزانت فينتثل طعامه ، فانما
	يخزن لهم ضروع مواشيهم لطعامهم ، فلا يحلبن احد
773	ماشية احد الا باذنه
• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	لا يحلبن أحدكم شاة غيره بغير اذنه ، أيحب أحدكم
{ 40	ان تؤتى خزانته فينتثل ما فيها ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
(10	لا يحل لهذا الرجل هذه المراة ، ولا تصلح الفضة
	الا وزنا بوزن ، فلما قدم عبد الله انطلق الى الرجل فلم
,	يجده ، ووجه قه عدم عبد الشبي الزين التي افتيت به
	يبده ، ووجه كومه ، في الله الله الله عليه الله الله الله الله الله الله الله ا
	كان ، وأتى الصيارفة فقال : يا معشر الصيارفة ان
AMA A	
YV	الذي أبايعكم لا يحل ، لا تحسيل الفضة الا وزنا بوزن
τv	لا تحل فضة الا وزنا بوزن ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
 -	لا أدرى ما كان بدأ بيد بأسا ، ثم قدمت مكة من
37	العام المقبل وقد نهى عنه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	لا يدرى ما كيل هذا ـ وهو أن تباع الصبرة بالصبرة
7.7	من الطعام
	لا برى معاوية الريابيم العين بالتبر ولا بالمصوغ ،

	ويذهب الى أن الربا لا يكون في التفاضـــل الا في التبـــر
۸۳	بالتبر ، وفي المصوغ بالمصوغ وفي المين بالمين
	لا يرى في دينار بدينارين ، ولا في درهم بدرهمين
71	يدا بيد باسا ، ويراه في النسيئة
01	لا ربا الا في النسيئة ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
01	لا ربا فيما كان يدا بيد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
01	لا ربا الا في الدين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٤٨٧	لا ربا بین مسلم وحِربی فی دار الحرب ۰۰ ۰۰ ۰۰
΄ ΥΥ	لا ربا فیما کان بدآ بید ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
177	لا يزال هذا دابك مادام السمن يباع بالأواقى
	لا أساكنك بأرض أنت بها ثم قدم أبو الدرداء على
	عمر بن الخطاب رضي الله عنهما فذكر ذلك له ، فكتب
	عمر بن الخطاب الى معاوية أن لا يبيع ذلك الا مثلا بمثل
77	وزنا بوزن ١٠٠٠٠٠ ، ١٠٠٠٠
	لا تشسغوا الدينار على الدينار ولا الدرهم على
	الدرهم ، ولا تبيعوا غائباً منها بناجز وان استنظرك حتى
77	يدخل عتبة بابه ١٠٠٠٠٠ من ١٠٠٠٠
. 78	لا صاعين بصاع ولا درهماً بدرهمين ،
٦٣	لا صاعا تمر بصاع ، ولا صاعا حنطة بصاع
	لا صاعى تمر بصاع ، ولا صاعى حنطة بصاع ، ولا
٦٣	درهمین بدرهم ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
133	ولا الصبرة من الطعام بالكيل المسمى من الطعام
	لا صدقة في العرية ، والخمسة الأوسق ثبت فيها
۳۷۷	الصدقة ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	لا تصلح الفضة الا وزنا بوزن ، فلما قدم عبد الله
	انطلق الى الرجل فلم يجده ، ووجد قومه فقال: ان
	الذي أفتيت به صاحبكم لا يحل ، فقالوا : انها قد نثرت
	له بطنها ، قال : وان كان ، واتى الصبيارفة فقال :
	يا معشر الصيارفة ان الذي كنت أبايعكم لا يحل ، لا تحل
٣٧	فضة الاوزنا بوزن ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
٧٢	لا يصلح الا المثقال بالمثقال والوزن بالوزن
	لا يعلم مكيلها _ يعنى الصبرة من التمر _ بالكيل
1.8-199	المسمى من التمر ١٠ ،٠ ،٠ ،٠ ،٠ ،٠ ،٠ ،٠
	لا يفلق الرهن مسن صاحبه الذي رهنه له غنمسه
1773	وعليه غرمه ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	لا تفارقه _ بعني صاحبك اذا بابعته _ وبينك وبينه

1.9	• •	* *	• •	• •	• •	• •	• •	• •	• •		لبس
15	• •	• •	• •		• •	4	نذ منا	ل تأخ	ه حتم	تفار قا	Y
	اس	النـ	ه مع	بأكلون	طبا	به ر	اعون	م ببت	أ يد به	نق <i>د</i> ب	K
											وعنده
											الله عَلَيْظ
የ የ የ	• •	••	• •	• •			1	رطب	کلو نها	ٻهم يا	ى أيد

حرف الياء

	بأيها الناس اني تكلمت عام أول بكلمة من رأيي ،
,	وانى أستففر الله تعالى منه واتوب اليه . أن رسول الله
	مُرْكَنَةِ قال : الذهب بالذهب وزنا بوزن ، مثلا بمثل تبره
	وعینه ، فمن زاد او استزاد فقد اربی ، واعاد علیهم
74	هذه الأنواع الستة ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	يا رسول الله رويدك أسألك ، انى أبيع الابل بالبقيع ،
	بالدنانير وآخذ الدراهم ، وأبيع الدراهم وآخذ الدنانير ،
	آخذ هذه عن هذه ، وأعطى هذه عن هذه ، فقال رسول
	الله عَرْضًا : لا بأس من أن تأخذ بسعر الربا ما لم تفترقا
1.4	وبينكما شيء ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	يا بن عباس أكلت الربا وأطعمته ، قال : أو فعلت ؟
	قال : نعم قال عُرِينَهُ : الذهب بالذهب والفضة بالفضة
37	الحديث ، حتى اذا كان في العام المقبل الخ ٠٠٠٠٠٠
	يا أمير المؤمنين ان بأرضنا قوما يأكلون الربا ، قال
	على : وما ذاك أ قال : يبيعون جامات مخلوطة بذهب
	و فضـــة بورق ، فنكس على راســه وقال : لا ، أى
700	لا بأس به ۲۰۰۰ می تواند د د د د د د د د د د د د د د د د د د
	يا معشر الصيارفة أن الذي كنت أبايعكم لا يحل .
٣٧	لا تحل الفضة الا وزنا بوزن ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	يا بلال من أين لك هذا ؟ قلت : اشـــتريته صاعاً
77	بصاعین ، قال: رده ، ورد علینا تمرنا ، ، ، ، ، ،
***	يدا بيد فلا تنظره حتى يلج بيته ، بل هات وهذا .
νξ	انی آخشی علیك الربا ۱۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰
	یدا بید لا ربا فیسه ۲۰۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
٧٥	يدا بيد وأما النسيئة فلا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
78	یدا بید لا ادری باسا ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	يدآ بيسد لا يرى في دينسار بدينسارين ولا في درهم
۲۱	بدرهمين بأساً ويراه في النسيئة ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠

17	يداً بيد بيعوا كيف شئتم ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	يدا بيد لا بأس ببيع البر بالشعير والشعير اكثرهما ،
- 07 - 79	وأما النسيئة فلا ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
Yo_ 71	
	يوم خيبر كنا مع رسول الله ﷺ نبايع اليهـــود
	وفيه الذهب بالدينارين والثلائة فقال رسول الله مُعِيِّكُم :
οį	لا تبايعوا الذهب الا وزنا بوزن ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	يوم كان عند زوجته أم سلمة قال: انى لأشتهى
	تمر عجوة فبعثت بصاعين ألى رجل من الأنصار فجاءت
	بدل الصاعين صاعا من تمر عجوة فقامت فقدمته للنبى
٣١	عَيْدًا فألقى التم وقال: رده لا حاجة لى فيه ؛ الحديث

-

. . .

.

ثالثاً _ فهرس الأشعار الاستشهادية

أيدان أم لعيدان أم تنبدرى لنا فهي مثل حد السيف هزت ١٤٤

* * *

اذا مت كان الناس نصفين شامت وآخر مثن بالذى كنت أصنعه ١٩٦

* * *

اذا مت كان الناس صنفين شامت كان الناس

* * *

السستم خير من ركب المطايا واندى المالمين بطنون راح ٢٩٧ جرير

* * *

ليسسست بسفهاء ولا دجية ولكن عرايا في السنين الجوائح , شاعر الانصار

* * *

ومستعجب مما يرى من آياتنا ولو زبنته الحرب لم يتعجب ٣٦٦

* * *

فاتبعتهم طرفی وقد کان دونهم عواب رمل ذی الاء وشبرق ۱۸ امرق القیس '

* * *

يطعمها اللحم اذا عز الشهر والخيل في اطعامها اللحم ضرر ٧٧}

* * *

رابعاً _ فهرس الأعـــلام حرف الألف

ابان بن عثمان ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۸۸
ابراهيم (خليل الرحمن عليه الصلاة والسلام) ٠٠ ٢٠٠ ١٠٩
ابراهبم التيمي (محمد بن طلحة التيمي أبو استحاق المدني) ٢٨٠٠
ابراهيم بن الحجاج الشامي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابراهیم المخرمی (صوابه المخزومی) ب ۲۹۲ ۰۰ ۰۰ ۲۹۲
ابراههم الحربي ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٥٣ ، ٥٩ ، ٢٦٨ ، ٨٠ ، ٢٦٨
ابراهیم بن پزید بن قیس بن الاسود التابعی الکبیر ۱،۷،۷،۷، ۱،۷،
ابراهیم بن سمد بن ابراهیم بن عبد الرحمن بن عوف ۰۰ م۰۰ ۳۵۵
ابراهیم بن سالم ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ ۲۸
الأبهري أبو بكر بي أبو حفص ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
اثیر الدین ابو حیان محمد بن یوسف = ابو حیان الاندلسی ۳۳۴ ، ۳۳۳
ابن الأثير الجزرى ٠٠٠٠٠٠ ١٤٤، ١٤٤، ٣٦٦، ٣٦٦،
احمد بن بشری المصری ابو بکو ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۹۹ ۹۶
ابو احمد بن جحش = عبد الله بن ابي احمد بن جحش ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابو عبد الله احمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن اسد بن عوف بن قاسط
ابن مازن بن ذهل بن شيبان بن ذهل بن عكاية بن صعب بن على بن بكر بن وائل
ابن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمى بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار
ابن معد بن عدنان ۸ ، ۹ ، ۳۳ ، ۸۳ ، ۱۱ ، ۱۲ ، ۲۲ ، ۲۷ ، ۸۲ ، ۳۳ ،
\$7 \ 0.7 \ 7
< 1A. (184 (184 (140 (144 (140 (144 (146 (144 (146 (146 (146 (146 (146
• 47 · 477 · 477 · 477 · 477 · 477 · 477 · 477 · 479
·· ·· · · · · · · · · · · · · · · · ·
احمد بن سعيد الثقفي ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٥٧ ٢٥٧
أحمد بن على الرازى أبو بكر ١٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠ ١٤ ، ٢٤
أبو أحمد الزبيرى ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
155

أحمد بن على بن الحسمين = البيهقي الامام الحسافظ أبو بكسر أحمد بن عيسى بن أبي بكر بن عبد الله أبو العباس ١٢٠٠٠ احمد بن يونس ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ٢٩٦٠ الأخفش الأخفش الأرغيناني ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٩٩ الأزهري أبو منصور صاحب الزاهر هو محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة ابن نوح بن ازهــر الهــروى ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٩٧ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٣٦٦ (٣٣٥ (٣٩٤ (٢٩٠ (٢٧٠ أسامة بن زيد بن أسلم العدوى مولاهم ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٣ ، ٣٥٣ اسامة بن ريد بن حارثة حب رسول الله علي وابن حبه ٢٦ ، ٣٠ ، ٣٥ ، اسحاق الازرق ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٥٠ اسحاق بن أسيد أبو عبد الرحمن الخراساني .. ٢٤٣ ، ١٤٤ اسحاق بن ابراهیم بن حنظلة بن راهویه ۳۳ ، ۳۸ ، ۷۲ ، ۲۰۲ ، ۲۰۲ EIT (E.T C TTA (T99 C T00 الاستاذ أبو اسحاق الاسفراييني ٠٠٠٠٠ ١٧٤، ١١٥، ١٣٤ ، ١٤٧ أبو استحاق المروزي ١١٤ ، ١٣٩ ، ١٨١ ، ١٨١ ، ١٨٩ ، ١٩٥ ، P. 7 . 177 . POT . 373 . 373 . 7.0 . 710 . 370 ابو اسحاق التونسي ١٥١ ، ١٠٠٠ ، ١٥١ ، ١٥١ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ا ابو اسحاق ؟ ۲۷، ۲۲، ۱۵۲، ۱۸۷، ۱۸۱، ۱۸۱ ، ۱۹۵، ۲۷۸، 6 077 6 017 6 577 6 571 6 57. 6 505 6 507 6 501 6 50. 6 557 370 > 770 > 770 > 7.0 أبوً استحاق المشهور بالعراقي ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٥٠ اسرائيل ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ أبو منعيد الاصطخري = الاصطخري

```
4 197 6 19. 6 189 6 189 6 187 6 189 6 188 6 18. 6 189 6 178
 4 $81 4 $8. 4 $78 4 $77 4 $78 4 $78 4 $78 4 $78 4 $78 4 $78
`` {A. ` {YA ` {YY ` {Y0 ` {Y! ` {TA ` {TT ` {TI ` {T. ` {{{X}} }
·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ork ort 60 1V 6017 60.. 6 tht
اسماعیل بن أمیة ۲۹۰ ، ۲۹۱ ، ۲۹۱ ، ۲۹۱ ، ۲۹۲ ، ۳۱۱
اسماعیل الخضری ۲۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۲۰ ۲۳۳
اسماعیل بن سعید ۲۵۰ سه ۲۵۰ سه ۲۵۰ سه ۲۵۰ سه
اسماعیل بن علیه ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ میل بن علیه
الاسماعيلي أبو بكر أحمد بن أبرأهيم ٠٠٠٠٠٠ ٢٩٥ ، ٣٠٨ ، ٣٢٣
الأسود بن سفيان ٢٩١ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ٢٩١ ، ٢٩٧
الأسود ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٨
ابو اسید ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۲ ، ۲۷ ، ۳۱ ، ۳۹ ، ۹۹ ، ۹۵ ، ۸۲
 الأشجمي ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ١٠ ٢٠ ٢٠
أبو الأشعث ١٠٠٠٠٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ١٠ ٢١ ، ٢١ ، ٧٧ ، ٧٧
  الأشعري ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٧
الاصطخرى أبو سعيد ٠٠٠٠٠٠ ٥٥ ٢٠، ٢٥٨، ٣٥٨ ، ١٨٤
الأعمش سليمان بن مهران ٢٨ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٨ ٢٨
امام الحرمين (أبو المعالى عبد الملك بن الشيخ أبى محمد الجويني ٧٠ ،
· 709 · 779 · 777 · 777 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 · 709 
أبو أمية ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٥٠ ٢٥
امرؤ القيس الكندي ٢٠٠٠٠٠ ، ١٠٠٠٠ ١٠ ٢١٨ ١٨ ١٨٤
الأموى أبو محمد عبد الله بن سعيد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١٩٦
الانباري (ابو الحسن على د ا ماعيل بن حسن الصنهاجي المالكي )
```

أنس بن مالك رضي الله عنه ١٠٠ ٥٩ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٤ ، ٧٥٠ ، ٥٩
الأودني (بن ورقاء أبو بكر محمد بن عبد الله بن نصر) ٠٠٠ ٩٨.
الأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو ٣٨ ، ٧٤ ، ٨٣ ، ١٠٧ ، ١٣٥ ، ١٧٠ ،
TOT > PPT > ATT > 00T > T.3 > A.3 > 313 > TF3 > YF3
أوس بن عبد الله الربعي أبو الجوزاء ٧٧ ، ٣٣، ٣٤
ايوب بن أبي تميمة ١٠٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
أبو أيوب الأنصاري ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
أبو أبوب الأنصارى ١٠٠٠، ١٠٠، ١٠٠، ١٠٠، ١٠٠، ١٠٠، ١٠٠، ١٠
حرف الباء
•
الباجي ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
ابن باطیش ۱۰ ۲۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۸۹ ، ۲۸۹ ، ۳۹۵ ، ۳۹۵
الباقلاني القاضي أبو بكر ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ م
بحر السقاء ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
بحر بن ابی انیست ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۷۶
البخارى محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفى ٩ ،
110 (VT (70 (77 (0) (07 (0) (07 (77 (77
707 · 177 · 377 · A.7 · 777 · 737 · 037 · A37 · 007 · 377 ·
ابن البدری جمال الدین ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
البراء بن عازب ۲۲ ، ۲۷ ، ۳۰ ، ۳۸ ، ۶۲ ، ۵۱ ، ۳۵ ، ۵۵ ، ۵۵ ، ۵۸
<u>.</u>
البرادعي ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٨
ابن البرقى ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
ابن برهان ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
ابن بريدة ٣٢
برید بن عبد الله بن أبی بردة بن أبی موسی ۲۸۷
بريدة بن الحصيب رضى الله عنه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٥٩ ، ٦٧
بريشوة ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
البزار ۲٦٤ ، ٢٦٤
أبن أبي بزة = القاسم بن أبي برة المكي
ابو بسطام ابو بسطام ۱۰۸ ، ۲۰ ، ۲۰ بری بشار بن رسلان ابو المنهال
بشار بن رسلان ابو المنهال ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۳۰ ، ۱۵ ، ۲۵ ، ۷۰
ا ابویشر ۱۰ نه ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۳

ابن بشر الدولابي ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٦
البصرى = الحسن البصرى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
البغوى ٠٠ ٠٠ ٧ ، ٩ ، ١١٥ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٩٤ ،
4 TTT 4 TTT 4 TV1 4 TV. 4 TTV 4 TTV 4 TTV 4 TTT 4 T. X T. T
· ETT · ETT · ET. · ET9 · ET7 · ET0 · E.1 · T99 · T97 · T9.
··· ·· ·· ·· ·· ·· or. · old · olv · EVV · EOA · EEA · ETA
أبو بكرة نفيع بن الحـــارث بن كلدة رضى الله عنه ١٥، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٥ ،
·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ··
(القاضي) أبو بكر الباقلاني = الباقلاني،
أبو بكر أحمد بن على الرازى ١٠٠ ٠٠ ١٠٠ ٢٠ ٢١ ، ٢٢
ابو بكر الشاشي (محمد بن احمد بن الحسيين بن عمر الامام فخسر
الاسلام) _ الشاشى ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
أبو بكر الصديق (عبد الله بن أبي قحافة رضي الله عنه) ٣٩ ، ٠ ، ٢٦ ،
·· {90 ({VX ({V0 ({VY ({\) X ({\) Y ({\)
ابو بكر البيهقى = البيهقى أبو بكر أحمد بن الحسين بن على ٠٠٠٠٠٠
ابو بكر الخطيب = الخطيب البغدادي
ابو بکر بن ابی شیبة = ابن أبی شیبة (ش)
أبو بكر الصيرفي ١٠ ،٠ ،٠ ،٠ ،٠ ،٠ ،٠ ،٠ ،٠ ،٠ ٤٩
أبو بكر بن الطيب ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ١٠ ٨٤
أبو بكر بن عبد الرحمن ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
بكر بن عبد المزنى ٢٩٢ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ بكر بن عبد المزنى
ابو بكر بن العربي القاضي المالكي ٠٠ ٢١ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٩٥ ، ٣٧١ . ٣٧١ . ١٠ . ٢١ ، ٢٥ ، ٣٧١ . ٣٠ . ٢٠ . ٢٠ . ٢٠ . ٢٠ . ٢٠ . ٢٠ . ٢٠
G - G. F. S.
ابو بكر القفال ٤٩ ، ١٥٦ ، ١٩٠ ، ٢٠٢ ، ٢٢٢ ، ٢٥٦ ، ٣٠٧
• TAA • TA• • TV9 • TV9 • T79 • T7A • T7T • T71 • T71
·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ··
ابو بکر المرعشی ۱۹۷۰ تو ۲۰۰۰ تو ۲۰۰۰ ابو بکر المرعشی در ۲۰۰۰ تو ۲۰۰ تو ۲۰ ت
ابو یکر بن المنذر ۱۰ ، ۱۰ ، ۱۰ ، ۱۰ ، ۲۰ ، ۲۰ ، ۲۰ ، ۲۰ ،
بلال بن أبي رباح رضي الله عنه ٠٠٠٠٠ ٩٥ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ١٦٤
البندنيجي = ابو على عبيد الله الحسن بن عبد الله القاضي ٢ ، ٨ ، ١٧ ،
« {\\ ({\\ ({\} \) ({\} \) ({\} \) ({\} \) ({\} \) ({\} \) ({\} \)
·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ··
البويطي أبو يعقوب يوسف بن يحيى ٦ ، ١٥٣ ، ٢٠٨ ، ٢٤٣ ، ٣٤٣ ،
E SIY L SI L S Q G S I' / C M / WINM / WWW / W A / W A / W A /

	• •				• •					• •	• •	• •	٤٧٩	, 6	٤٧٨	6 840
6													بکر ا۔			
6	19.	6	۲٤.	4	749	4 4	11 6	٨٠	4 Y	767	ξ 6	716	DV 4	۲٥	۱۴۳	۷, ۴4
	ξ	٩٤	6 {}	/٣	٤٦ ،	06	171	4	444	٤ ٣٦ ١	ξ 4	401	۲۳۳ ،	٠ ۷	222	۲۹۲ ،

حرف التاء

تاج الدين الفزارى (الشيخ) ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٥١ ، ٢٦٩ ، ٣٥١
تاج الدين السبكي نجل الشارح = السبكي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
التبريزي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
التجيبي التجيبي ١٠ ١٠
ابن تدرس = محمد بن مسلم بن تدرس
التربشـــتى ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٩٣
الترندي ٠٠ ، ٩ ، ٢٩ ، ٣٩ ، ٩٩ ، ٢٩ ، ٢٠ ، ٢٠ ، ٢٠ ، ٧٧ ، ٧٧ ،
VY > YAY > TAY > 373
تقى الدين السبكى = السبكى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابو تمام البصري ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
التميمي أبو عبد الله محمد بن على بن عمر بن محمد ٠٠٠٠٠٠٠ و
التميمي ع أبو أبوب ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
التونسي أبو اسحاق ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١٥١
التيمي ابراهيم ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٨
أبن تيمية أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ٣٧٥ ، ٣٧٥

حرف الثاء

178	Ī	• •	• •		• •	• •		• •			رهسير	ثابت بن ز
47	١					• •	• •		• •			ثملب ،
1	\		• •	• •	• •	• •	ىلى	، بن ء	وهاب	عبد اا	و محمد	الثعلبي أب
												الثقفى أح
4 8	۲.	4	100	١٨.	4	178	41.	7 6 1	18 6	٣٨	• • • • •	أبو ثور
												111 4 E.V

حسرف الجيسم

• •	• •	• •	••	• •	ابو جابر الطحاوي 🕳 صوابه : ابو جعفر \cdots
• •		• •		• •	جابر بن زید أبو الشعثاء ہے أبو الشعثاء

جابر بن سمرة رضي الله عنه ·· ·· ·· ·· ۴۳ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۳۶ ۳۶
جابر بن عبد الله بن حسرام رضي الله عنهسما ٥٩ ، ٦٦ ، ٧٤ ، ١٩٩ ،
··
ابن الجارود أبو محمد
الْجِبائي ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۹
ابن حجش أبو أحمد عبيد الله بن أحمد ١٠ ١٠ ١٠ ٢٧٦ ٢٧٦
الْجَرْجَانِي ٢٠ ٤٢ ، ١٠٥ ، ١١٥ ، ١٢١ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ،
731 2 701 2 191 2 777 2 777 2 777 2 777 2 737 2 777 2
• TTT • TAY • TAT • TAE • TAT • TV. • TOT • TOA • TOT • TTA
٥.٨ 6 ٥.٢ 6 ٤٧٨ 6 ٤١٦ 6 ٤١٤ 6 ٤ 6 ٣٩٨
· أبن جريج عبد العزيز بن عبد الملك ٥٦ ، ٧٥ ، ٢٣٢ ، ٣٥٥ ، ٣٦٤ ،
ابن جریر الطبری = الطبری ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
جریر بن حازم ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ ۲۰ ۱۰ ۲۰ ۲۰ ۳۱ ۳۱ ۳۱ ۳۱ ۳۱ ۳۱ ۳۱ ۳۱
جرير الخطفي الشاعر ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
برین ابو جعفر احمد بن محمد بن سلامة الطحاوی الطحاوی
جعفر بن محمد (الصادق) ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۱۹
حمال الدین بن البدری ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
الحوزى أبو الحسين ٢، ٢٠٠، ٢٦٤ ، ٣٠٧ ، ٣١٥ ، ٣٣٣ ،
۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
الجوزى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الجويني الشيخ أبو محمد ٢٠٥٠ / ١١١ / ١٤٧ / ٢٠٥٠ ،
الجويني السيح ابق محمد ٢٠٠٠ ١١١٠ ١١٠٠ ١١٠٠ ١٠٠٠ ٢
• TEA • TAA • TAO • TVO • TOT • TO. • TT. • TTA • T.A • T.A
907 3 757 3 773 3 773 3 173 3 173 3 173 3 775 . The
الجوهري (صاحب الصحاح) ۱۰، ۳۷، ۲۱۷، ۲۲۸، ۲۳۱، ۰۰۰
ابو الجوزاء اوس بن عبد الله الربعي ٠٠ ٠٠ ٢٠ ٢٧ ٣٣، ٣٤ ، ٣٣
الجيلي عبد الكريم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

حرف الحاء

أبو حامد الاسفراييني الشيخ ٦، ١١، ١٢، ٣٠، ٣١، ٩١، ٨٠ ،
" " " " " " " " " " " " " " " " " " "
6 170 6 177 6 171 6 177 6 177 6 178 6 188 6 18. 6 174 6 177
6 7.9 6 19A 6 190 6 19. 6 1A9 6 1A7 6 1A0 6 1A7 6 1A1 6 1AX
6 77V 6 77E 6 709 6 7TO 6 7TE 6 7TT 6 7T9 6 7TV 6 7T. 6 71.
د ۲۹۹ د ۲۹۲ د ۲۹. د ۲۸۹ د ۲۸۷ د ۲۸۲ د ۲۸۰ د ۲۸۶ د ۲۸۰ د ۲۷۹
6 TTI 6 TIX 6 TIV 6 TIZ 6 TIO 6 TI. 6 T.Z 6 T.V 6 T.O 6 T.I
< 40 % < 45 % < 45 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % < 44 % <
6 814 6 817 6 810 6 818 6 817 6 811 6 8.4 6 8.7 6 899 6 897
6 \$81 6 88. 6 87X 6 87Y 6 87. 6 879 6 87X 6 87Y 6 878 6 87T
({7. ({0}, ({0}) ({00 ({00 ({01 ({01 ({0. ({11 } {1
6 0 6 EXE 6 EX. 6 EVX 6 EVY 6 EVO 6 EVE 6 ETX 6 ETT 6 ETT
أبو حامد (القاضي المروروذي) ٠٠ ٠٠ ٢٤ ، ٩٤ ، ١٨١ ، ٥٥
الحاوى (كتاب) _ الماوردي
ابن حبان ۱۰ ۲۱۷، ۲۱۷، ۹ ، ۱۰ ، ۳۵، ۱۱۲، ۳۵۳
ر ابن حبیب (محمد بن حبیب) ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۰ ۰۰ ۲۰
حبیب بن ابی ثابت ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
حبيب بن أبي صالح ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الحجاج
الحجاج بن علاط الحجاج بن
ابن الحداد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الْحربي ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
حرملة بن يحيى التجيبي ١٩٠٠ ، ١٩٠ ، ١١٥ ، ١٦١ ، ٢٢٥ ، ٢٥٥
أبو حرة
ابن حزم (أبو محمد على بن حزم) ٨ ، ٣٣ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ١٠٩ ،
أبو الحسن الاشعرى. ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٩ ١٩
الحسن البصرى بن أبي الحسن ٥٣ ، ١٦ ، ١١٠ ، ١١٠ ، ٢٥٦ ،
حسن حسنى عبد الوهاب العلامة التونسي
ر الحسن بن الحسين ١٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ر الحسن بن الحسين ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
أبو الحسن الكرخي = الكرخي · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·

أبو الحسن بن المفلس ـ ابن المفلس
حسين القاضي حسين بن محمل بن احمل المروزي ٧ ، ١١ ، ١٧ ،
** ** ** ** ** ** ** ** ** ** ** **
• 40. • 440 • 445 • 444 • 444 • 444 • 444 • 445 • 411
· * * * * * * * * * * * * * * * * * * *
* * * * * * * * * * * * * * * * * * *
• TA. • TYY • TY. • TTA • TTY • TTY • TTY • TT • TTO
*
4 ET1 4 E14 4 ETX 4 E14 4 E16 4 E18 4 E17 4 E11 4 E.A.
473 · 673 ·
(33) 733) 733) 733) 733) 763) 363) 663) 763) 763)
· £1. • £4.
6 019 6 018 6 017 6 010 6 017 6 0.8 6 0.1 6 0 6 898 6 890
أبوا لحسين الخياط ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ أبوا لحسين الخياط
أبو الحسين بن خيران جران ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
الحسين بن على الطبرى = الطبرى أبو عبد الله ٢٠٠٠٠٠
ابو الحسين يحيى بن ابي الخير بن سالم العمراني = العمراني .٠٠٠٠٠
حسین بن تیس ہے خالد الواسطی ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
حسين بن محمد شيخ الامام أحمد (وأظنه الحسين بن محمد بن بهرام
التميمي أبو أحمد المراوذي) ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابن الحصين 😑 داود بن الحصين · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
الحضرمي محمد بن عبد الرحمن ١٠٠٠٠٠ ١٠٠ ٢٩
حفصة (أم المؤمنين رضي الله عنها) ١٠٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابو حفص ہے اُبو بکر الابھری ۲۲،۰۷۰ سے ۸۲،۷۲ میں
أبو حفص العكبرى ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
أبو حفص بن الوكيل ١٠٠٠٠٠ ٢٢٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠
الحكم بن عتيبة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٧٤ ، ١٠٧ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧
ابن عبد الحكم = عبد الله بن عبد الحكم ٠٠٠٠٠٠ ٢٦
حکیم بن جابر ۱۳۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
الحليمي أبو الحسن على بن قاسم ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٥ ١٩٨٠
حماد بن زید بن درهم ۲۰۰۰ ۰۰ ۲۰۰۰ ۷۶ ، ۱۰۷ ، ۲۰۰
حماد به سلمه به دیناه ۱۰ س ۱۰ س ۲۰۰ س

حماد بن أبي سليمان ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٥٦ ، ٢٠٠
حمزة بن يوسف الحموى ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ٢٠
الحموى 😑 حمزة بن يوسف 🕟 ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 🕟
ابن حمید ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
الحميدي (عبد الله بن الزبير) ٠٠٠ ١٠ ، ٩٥ ، ٥٥ ، ٧٥
الحناطي (أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله الطبري) ١٠ ٢٩٣
حنبل بن اسحاق بن حنبل ابن اخی احمد بن حنبل ۰۰ ۰۰ ۴۱۵
جنش ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ من
حنش بن الحارث بن لقيط النخعي الكوفي ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٣٨
حنش الصنعاني بن عبد الله بن عمرو السبائي أبو رشندين ٦٧ ، ٢٣٨ ،
حنش بن المعتمر الكوفي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
حنظلة (بن على بن الاسقع الاسلمي المدني) ١٠٠٠٠٠ ٢١٧
ابن الحنفية (محمد بن على بن أبي طالب رضي الله عنهما) ٢٠٠٠٠
أبو حنيفة (النعمان بن ثابت الامام صاحب المذهب) ٢٤،١٢،٨،
44 4 44 4 44 4 44 4 44 4 44 4 44 4 44 4
6 191 6 1A., 6 1V. 6 18V 6 17V 6 170 6 11V 6 1.V 6 1.7 6 1.Y
381) TRI) ARI) PRI) 1.7) TYY) 307) VOY) POY) 777)
777 · 0.3 · 7.3 · 7.3 · 7.3 · 7.3 · 7.3 · 7.3 · 7.7 · 0.3 · 7.7 · 0.3 · 7.7 · 0.3 · 7.7 ·
ott : ott : ot. : o : EV1 : E1E : EAV : EVE
جیان بن عبید الله العدوی ·· ·· ·· ۳۲ ، ۳۳ ، ۳۳ ، ۳۳
أبو جيان محمد بن يوسف أثير الدين الاندلسي ٢٣٠، ٣٣٤ ، ٣٣٥

حرف الغاء

· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
ابن خزيمة الامام الحافظ أبو بكر محمد بن اسجاق ٢٩٠٠٠٠٠
- الخشابي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الخضيري ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابو الخطاب ب ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الخطابي (الامام أبو سليمان حمد بن محمد بن أبراهيم) ٣٠ ، ٨٠ ،
00 0 444 0 445 0 4
·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· {70 · ,٣٧٧ · ٣٦٦
ابن خلكان (صاحب وفيات الأعيان) ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٧ ٢٠٠ ٧
. النحوارزمي (ضاحب الكاني) ١٠٥ ، ١١٥ ، ١٢٩ ، ١٢٩ ، ٥٠٤
ابن خيران (أبو على الحسن بن خيران) ٦ ، ١٩ ، ١١٥ ، ٣١٧ ، ٣٢٨ ،
·· ·· · · · · · · · · · · · · · · · ·
الخياط أبو الحسين ١٠٠٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
الخياط أبو الحسين ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٤ ١٤ ٢٣٧ الم
ابو الخير هو مرثد بن عبد الله اليزني المصرى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
حرف الدال
عرت المان
الدارقطني (على بن عمر أبو الحسين) ٩ ، ٣ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٢٢ ، ٧٧ ،
الدارقطتي (على بن عمر أبو الحسين) ٩ ، ٣٤ ، ٩٥ ، ٦٠ ، ٦٦ ، ٧٧ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ٢٩٠ ، ٢٩٦ ، ٢٩٦ ، ٢٩٢ ،
6 444 6 440 6 444
6 444 6 440 6 444
۲۶۱ ، ۳۶۱ ، ۷۱۲ ، ۸۲۲ ، ۲۶۱ ، ۲۶۱ ، ۳۶۱ ، ۵۶۱ ، ۲۶۲ ، ۲۲
۲۶ (۱۳۳) ۲۱۷) ۲۲۷) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۳۱)
۲۶۱ ، ۳۶۱ ، ۲۱۷ ، ۲۹۲ ، ۲۳۱ ، ۲۹ ، ۲۹
۲۶ (۱۳۳) ۲۱۷) ۲۲۷) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۹۲) ۲۳۱)
۲۶ (۲۹ (۲۹ (۲۹ ۲۹ ۲۹ ۲۹ ۲۹ ۲۹ ۲۹ ۲۹ ۲۹ ۲۹ ۲۹ ۲۹ ۲۹ ۲
۲۶۱ ، ۳۶۱ ، ۲۹۷ ، ۲۹۷ ، ۲۹۷ ، ۲۹۷ ، ۲۹۷ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۱ ، ۲۹ ، ۲۹
73 () 73 () 77
73 () 73 () 77
73 () 73 () 77
۲۶۱ ، ۳۶۱ ، ۲۲۷ ، ۲۲۷ ، ۲۹۱ ، ۲۹۱ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۱ ، ۲۹۱ ، ۲۹۱ ، ۲۹۱ ، ۲۹۱ ، ۲۹۱ ، ۲۹۱ ، ۲۹۱ ، ۲۹۱ ، ۲۹۱ ، ۲۹۱ ، ۲۹۱ ، ۲۹۱ ، ۲۹۱ ، ۲۹۱ ، ۲۹۱ ، ۲۹۲ ، ۲۹ ، ۲
۲۶۱ ، ۳۶۱ ، ۲۹۷ ، ۲۹۷ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۱ ، ۲۹۲ ، ۲۹۰ ،
۲۶۱ ، ۳۶۱ ، ۲۱۷ ، ۲۲۷ ، ۲۹۱ ، ۲۹۱ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۶۲ ، ۲۶۶ ، ۲۶۱ ، ۲۰۱ ،
۲۶۱ ، ۳۶۱ ، ۲۱۷ ، ۲۲۷ ، ۲۹۱ ، ۲۹۱ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۲ ، ۲۹۱ ،

أبو الدرداء (عويمر بن زيد بن قيس الأنصارى رضى الله عنه) ٢٩ ، ٣٩ ، ٥٩ ، ٥٩ ، ٣٥ ، ٢٥ ، ٢٠ ،
ابن الدرى
ابو دهقان ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
حرف الذال
الذهبي (الحافظ شمس الدين الذهبي)
الرازی ابو بکر احمد بن علی
الرافعی (الامام ابو القاسم عبد الكريم بن محمد) ۷، ۱۱، ۲۱، ۲۱، ۱۲، ۱۲، ۱۲، ۱۲، ۱۲، ۱۲، ۱۲
 * TEV (TET (TTT (TTT (TTT (TTT (TTT K, TTT * TVV (TVT (TV) (TV. (TTT (TTT (TTT) (TTT) (TTT) (TTT) (TTT) * E.1 (TTT (TTT) (TTT) (TTT) (TTT) (TTT) * E.1 (TTT) (TTT) (TTT) (TTT)

```
$ 870 6 877 6 877 6 87. 6 810 6 818 6 817 6 817 6 8.9 6 8.V
4 87. 4 80A 4 807 4 800 4 808 4 807 4 80. 4 88A 4 88Y 4 887
 6 874 6 8AV 6 8AT 6 8AD 6 898 6 8A1 6 8A. 6 8YY 6 8Y7 6 8Y0
 6 019 6 01X 6 01Y 6 017 6 017 6 019 6 0.Y 6 0.0 6 0.Y
     ابن راهویه اسحاق بن ابراهیم الحنظلی ۳۳ ، ۷۲ ، ۷۲ ، ۲۰۳ ،
 ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· {17 ( {.7 ( TTA ( T99 ( Y00
 الربيع بن سليمان المرادى ٠٠٠ ١٨٦ ، ٢٠٦ ، ٢٤١ ، ٢٩٦ ، ٢٤٨ ،
 ربيعة بن سليم (مولى عبد الرحمن بن حسان التجيبي ) ٠٠ ٠٠٠
 الربيع بن وهب ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٩٢
 ربيعة الرأى ابن ابى عبد الرحمن ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٩ ٠٠ ٠٠ ٩
 ابن رشد المالكي ٠٠٠٠٠ ٨١ ، ٧٦ ، ٨٤ ، ١٥١ ، ١٥١
 الرشيد (أمير المؤمنين هارون الخليفة العباسي ) ٢٧٠٠٠٠٠٠٠
 ابن الرفعة أبو العباس ١٢٤، ١٢٤، ١٠٤، ١٠٤، ١٠٢، ١٢٤،
 107 · 707 · 707 · 707 · 707 · 707 · 707 · 707 · 707 · 707

• TET • TE • • TTT • TTO • TT • TIX • TIE • TIT • TTT • TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• TTT
• 
6 {{1 6 {$79 6 {$70 6 {$10 6 {$11 6 {$.76 {$.76 {$.16 {$..6 {$799}}}}}
433 3 333 3 633 3 A33 3 763 3 773 3 773 3 773 3 776 3 776 3
· 071 · 07. · 019 · 010 · 010 · 010 · 017 · 0.7 · 0.0
 روح بن عبادة ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٣٣ ٠٠
رويَفع بن ثابت ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠
 رويفُع بن الحارث ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٧٠ ٧٠
الروياني ( اسماعيل بن احمد بن محمد صاحب بحر المذهب ) ٧ ، ٨ ،
· 178 · 177 · 177 · 171 · 179 · 107 · 107 · 10. · 177 · 170
• T.V • T.E • TAT • TAT • TA. • TVE • TVT • TV. • TTT • TOA
```

حرف الزاي

الزئبيدي بالتصفير (هو محمد بن الوليد بن عامر أبو الهذيل الحمصي من
کبار اصحاب الزهری) ۲۰۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۲۰۳۰ ۳۵۷
الزبيدي بفتح الزاي وكسر الباء الموحدة الشافعي .٠٠ .٠٠ ٦
الزبير بن العوام رضي الله عنه أحد العشرة ٣٩
أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس الاسدى أبو الزبير المكي ٢٦٠٠٠
الزبيري أبو أحمد محمد بن عبد الله بن الزبير بن العوام ١٠٠٠ ٢١٥٠
الزجاجي أبو على ١٠٠٠٠٠ ، ١٠٠٠، أ ١٠٠٠ ، ٩٣
الزراد 🚅 عبد الله بن مبشر الزراد 🕟 🕟 👵 👵
ابو زرعة الرازى عبيد الله بن عبد الكريم ١٠٠٠٠٠ ١٤٥ ، ٦٨٠
الزرقى أبو عياش وهو زيد بن الصامت ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦
الزعفراني (أبو الحسن محمد بن مرزوق بن عبد الرزاق أحد رواة القديم
من أصحاب الشافعي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
زفر أبو الهزيل زفر بن الهزيل العنبري البصري صاحب ابي حنيفة ١٠٢ ،
أبو الزناد هو عبد الله بن ذكوان ١٠٠٠٠٠ ١٠١٠٠٠ ٢٦ ، ٦٨ ،
الزنجي = مسلم بن خالد الزنجي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الزهري محمد بن مسلم بن شهاب ٧٤ ، ١٠٧ ، ٢٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٦ ،
الزيات أبو صالح ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
زياد صاحب ابن عباس ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
زید بن ارقم رضی الله عنه ۲۰ ، ۲۲ ، ۳۰ ، ۳۸ ، ۲۹ ، ۱۵ ،
184 . 184 . 181 . 1.4 . 14 . 17 . 07 . 00 . 02
زید بن اسلم العدوی ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۹ ، ۲۹ ۶
زید بن ثابت الأنصاری رضی الله عنه ۱۰۹ ، ۳۳۳ ، ۳۳۳ ، ۳۳۷ ،
· TOV · TOT · TOO · TOE · TEE · TEO · TEE · TET · TE.
زید بن حارثة رضی الله عنه ۲۰۰۰، ۲۰۰۰، ۲۰۰۰، ۸۵
أبو زيد الديوسي الحنقي ١٩١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٥٠ ١٩١

۲	6 Y9V	6	198	. 44	1 6	19.	4 YY	لمدني	ش 1	عيا	عياش بن	زيد أبو
77		• •	• •	• •				• •			محمد	زىد بن
195	• •		• •	• •		- •				٠.	المروذى	أبو زي د
290	4 798		• •	• •		• •	• •	• •	• •		النعمان	زي د بن
1.0	• •					• •			• •		هارون	زید بن
017	6 11	•	٠ .								ابن الحلم	زين الد

حرف السين

سالم بن عبد الله بن عمر رضى الله عنهم ١٠٠ ٧٥، ٢١٧ ، ٢٥٥ ، ٢٩١ ،
Ψοο
ابن السائب الكلبى _ محمد بن السائب الكلبى السائب الكلبى تقى الدين على بن عبد الكافى شارح هذا الجزء والذى بعده ٣ ،
۱۰ ۲۹۳ ، ۱۹۳۱ ، ۳۳۳ ، ۳۳۵ ، ۳۳۳ ، ۳۰۳ ، ۲۰۳ ، ۲۰۳ ، ۲۰۳
ابن السبكي تاج الدين عبد الوهاب صاحب طبقات الشافعية ونجل الشارح
السبيعي أبو اسحاق عمرو بن عبد الله ١٤٣ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٣
سحنون صاحب مالك
ابن سریح أبو علی ۷، ۱، ۱، ۱۱، ۱۲، ۱۱، ۱۱، ۱۱، ۱۲، ۱۲، ۲۲، ۲
• TTT • TIA • TIY • TIT • TTT • TTT • TTA • 1.8 • 1
··· ·· ·· ·· · · · · · · · · · · · · ·
السرخسي الشافعي (عبد الرحمن بن أحمد بن محمد صاحب التعليقة
والإملاء) ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
ابن سعد صاحب الطبقات الكبرى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
السمدى ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٣٥
سعد بن عبادة رضي الله عنه ٢٠٠٠٠٠ ١٠٠ ٢٠ ٢١، ١٩٦٠ ، ٤٧٨
$\cdot \cdot $
ســـمد بن ابی و قاص رضی الله عنه ۳۹ ، ۹۹ ، ۲۰ ، ۸۲ ، ۷۷ ، ۷۸ ،
· ٣٠٠ · ٢٩٩ · ٢٩٨ · ٢٩٧ · ٢٩٤ · ٢٩٢ · ٢٩١ · ٢٩. · ٢٦٩ · ٨. · ٧٩
۳۱۱ (۳۰۳ میلادین آنی ایاس ۱۰۰ میلادین آنی ایاس ۱۰۰ میلادین آنی ایاس
<u> </u>
. J. G. U. 1
2 0
سعید بن حبیب ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۸۰ ۱۳ ۱۳ ۵۰ ۲۲ ۲۲ ۲۲ ۲۸ ۲۷ ۲۸ ۲۷ ۲۲ ۲۲ ۲۲ ۲۲ ۲۲ ۲۲ ۲۲ ۲۲ ۲۲ ۲۲ ۲۲ ۲۲
וע שבול שבל קין שנים ואין כון כשקיים שני ווייון יוייו

6 ox	6 04	60	T 6 6	٤ ٢٠	٤٩ ٥	: {{	۲	1 6 40	· ~ T	(L. • L		1
4 ١٤٠	(4)	۹،	V1 4	79	4٦ ،	671	167	7 4 7	٦٥٥	٣ ، ٦	167	. 60	٩
							٠٤٩	ه د ۳۱	/Y 4	777	470	6 47	(
٥							- •	ون ۰۰	، عصر	بن أبي	سعيد	أبو	
6 Vo	609	6 8	١ ، ٤.	۸،٤	٣ ،	41 6	27	حزن	بن ـ	المسيم	يد بن	سيه	
6 57/	۱ ، ۲ ،	۱۷ ٬	{70	٤ ٤ -	۱٤،	173	6 ٣	10 6 1	99 6	۲٧.	·) . A	41.	٧
	•					· {\	۱	۷۸ ،	٤٧٣ ه	773	٤٧.	6 87	٩
۲۸		.,								منصور	يد بن	سو	
777			• •				سري	مة البص	بو سل	يز [.] يد أ	يد بن	سع	•
۲ ۳۸									لمصرى	ىزىد 1	يد بن	سم	
181								حمد	بن م	سعيد	السفر	. أ بو	
		, ,		CIV.	.	•	ه. د	رفيو بي	ه عیل	دی اد	بان الثو	سف	
6 07	۴٦٠	, 6 '	, کی ۲۸ ۲۵۶	ع الحو	سرود ۱۷۰	بن م ۲۸۶	حیت ۲۱ ک	بی سے ۷	ر ۱۸،	1. V 6	۷۷ ، ۱	 V7 6 1	/{
6 21	4 . 1	• (•	111	- 10		, , ,		T 1					۱۷
	• •	••	••			 h	11	ح	ر درد. ⊨	حسه	بان بن	-	•
	 4 Y E					سى .				عىنىة	ان بن بان بن	- سف	
			. •))	7.							سفيان		
,	• •	••	••					٠. کې			البيكرة		
	· · ·		43.4							_	سلمة بر		
					ی ،ح	بر سر. ده	ر	ب بن سر مة القد	. بر سر د سالا	عا.د	, اسما	.ر لامة د	بيا
, , , , ,	٢ ،				••						ان بن ان بن		
•	• •										سلمة		
,	• •			• •							 ة بن اا		
٥٩	• •			**	••						ان. ملمة رو		
.٣1	. ••		••		• •	• •					مان بن		
	۲۳۸ ،		ه ۲ د	Υį	, ,	• •					عان التر بان التر		
777	• •	••	• •	• •	• •	• •	.ن				حال الد مان بن		
401			• •	• •			• •	-			مان بن مان بن		
٣٣	• •					• •	• •				مان بن سان بن		
173			/A 6 1			• •	* •	• •	•	يسار	ال بن ، الدار ،	. l	
177	• •	••	••	• •		••	••						
6 0 5	(((۹ ،	٤٦ ،	173	6 { 7	٤١ ،		1 . 6 T	ازی ا	رب الر د د د د	۽ بن ايو ا ۾ مال	اسلیم	~\
• •	• •	• •	{Yo {		۲ ۳۰	١. ٠	۳۸٥	· 70.	· 6 T	(79 6 1	IA) ·	<i>Ο</i> γ
1.9	41.	. አ	1.4	ζ γ	ξ ·	• •	•	• • • •		رب ۱۱	<u>.</u> بن ح	سـمان ۱۱	
10	• •	• •	••	• •	••	••	•••	• •	حتفیه ۱۰۱۰	من اد ا	ر قندی ا	السمين ا. ا	
779	6 47	አ ሩ	411	< VT	6 7	١	•	• • •	المظفو	ی ابو	لسيمعاد	ויטו	
٨	• •	• •	• •	• •	• •	• •	ل)	لكما	، تعليق	صاحب	نان <i>ی</i> (السبم	

السنجى الشيخ أبو على السنجى ١٠٥ ، ١٠١ ، ١٢٢ ، ١٤٢ ، ١٨٤ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ، ١٩٠ ، ١

حرف الشين

الشافعي الامام أبو عبد الله محمد بن أدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف 6 0. 6 84 6 8A 6 8Y 6 8T 6 8T 6 81 6 8. 6 TA 6 TI 6 TA 6 TO • TA (TO (TE (TI (T. (OA (OY (DO (OE (OT (OT (O) 6 118 6 111 6 11. 6 1. 7 6 1. 7 6 1. 7 6 1. 1 6 9. 4 6 9. 4 7. 6 181 6 18. 6 187 6 177 6 170 6 178 6 177 6 177 6 119 6 110 6 10A 6 10V 6 100 6 10T 6 10. 6 184 6 18A 6 18V 6 18T 6 18T 6 170 6 178 6 177 6 171 6 17. 6 177 6 178 6 171 6 17. < 111 (1AA (1AV (1A0 (1AE (1AT (1AT (1A) (1A. (1Y) * Y.7 6 Y.0 6 Y.8 6 Y.8 6 Y.7 6 Y.1 6 199 6 199 6 198 6 198 • Yo. • TEQ • TEA, • TEE • TET • TE. • TTO • TTT • TTI • TTA (107) 207) 707) 777) 977) 077) 777) 777) 777) 4 140 4 145 4 14. 4 144 4 144 4 144 4 145 4 145 4 147 · TTT · TT] · TT. · TT7 · TTV · TTT · TTT · TT. · TTV · TT7 · TET · TEO · TET · TEI · TE. · TTT · TTT · TTT · ٣٦٥ · ٣٦٤ · ٣٦١ · ٣٥٨ · ٣٥٤ · ٣٥١ · ٣٥٠ · ٣٤٩ · ٣٤٨ · ٣٤٧ · TYX · TYY · TYZ · TY0 · TYE · TYY · TYI · TZZ · TZZ · TZZ

6 {.7 6 {.0 6 {.1 6 {.1 6 \$799 6 \$790 6 \$797 6 \$ 4. 317 4 517 4 510 4 515 4 517 4 517 4 511 4 51. 4 5.7 4 5.8 6 679 6 678 6 679 6 670 6 676 6 677 6 677 6 677 6 678 6 678 6 · {{\cdot \cdot \c 6 {07 6 {00 6 {0{ 6 {07 6 {07 6 {01 6 {0. 6 {{19 6 {{1}}}}}} ({\\ ({\} {\}}}}}}}})}}}})})}}}}}} • 1AA • 1AT 017 4 010 4 018 4 0.7 4 0.1 4 899 4 890 4 890 4 890 4 890 ابن شاهين أبو حفص ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ابن شاهين أبو الشاشي أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر الامام فخر الاسسلام شبابة بن سوءًار المدائني مولى بني فزارة ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٧٧ ٧٧ ابن شبویه (أحمد بن محمد بن ثابت) ۲۰۱۰ ۱۰۷ ، ۲۰۱ شريح القاضى بن الحارث بن قيس أبو أميه الكوفي النخعي مخضرم ١٨ ٠ شريح بن يزيد الحضرمي أبو العباس الحمصي ٢٠٠٠٠٠ ١١٤٤ أبو الشعثاء صاحب أبن عباس هو چابر بن زيد ٢٠٠٠٠ ٣٤ ، ٣٧ شمس الأئمة السرخسي الحنفى ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ابن شهاب (محمد بن مسلم بن شهاب الزهری) 😑 الزهری · · · · · ابن أبي شيبة أبو بكر عبد الله بن محمد ٨ ، ٩ ، ٣٩ ، ٥٩ ، ٧٧ ، ٢٥٧ ،

حرف الصاد

4 11 4 11 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1
6 17 4 17 4 17 4 17 4 17 4 17 4 17 4 17
·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· {\\ \(\)
ابن صبیح
الصعبي أبو محمد عبد الله بن يحيى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١
ابن الصعبي _ الصعبي ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
الصفير أبو محمد عبد الله بن يحيى ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٧٣
ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ٢٠٠٠٠ ١٦ ١٦
الصنهاجي أبو الحسن على بن اسماعيل بن حسن الصنهاجي الأنساري
المالكي المالكي
أبو الصهباء مولى ابن عباس واسمه صهيب ١٠٠ ٢٨ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٦
الصيدلاني القاسم بن الفضل ابو المظفر ٧ ، ٩٢ ، ١٩٢ ، ٢٢٩ ، ٥٥٥
الصيرفي أبو بكر أن ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٩
الصيمري عبد الواحد بن الحسين بن محمد ١٠٦ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٥١ ،
· { { { { { { { { { { { { { { { { { { {
٥٢٣ (٥٢٢ (٥١. (६٩٣ (६٩٢ (६٩١

حرف الضاد

حرف الطاء

القاضي أبو الطيب الطبري ٢ ، ١٠ ، ٢ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٢٩ ، ٩٩ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ۱۱۲۳٬۱۲۱ ، ۱۱۸ ، ۱۱۲ ، ۱۱۱ ، ۱۱۱ ، ۱۰۲ ، ۱۰۲ ، ۱۰۲ ، ۱۲۲٬۹۹٬۹۰٬۸۸۸ 4 10V 4 107 4 108 4 18. 4 179 4 17X 4 17V 4 177 4 170 4 178 4 1AY 6 1A0 6 1A1 4 1Y9 6 1YA 4 1Y7 6 1Y0 6 1YT 6 17Y 6 177 4 Y18 4 Y1Y 4 Y1. 4 Y.9 4 Y.V 4 Y.0 6 Y.1 6 197 4 190 4 19. · 101 • 189 · 188 · 188 · 188 · 180 · 170 · 170 · 177 · 110 113 3 713 3 313 3 013 3 713 4 773 3 373 4 773 3 773 3 4 107 · 107 · 101 · 10. · 119 · 117 · 111 · 11. · 179 · 171 · 011 · 017 · 017 · 011 · 0.7 · EAV · EAO · EAE · EAT · EA. ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ofg (of) (ofo (of) الطبري (محمد بن جربر الامام المفسر والمؤرخ) ٢٠٠٠٠ ١٤ ، ٢٦٧ الطحاوى أبوجعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى (وليس أبو جابر) الطرطوشي المالكي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ الطرطوشي المالكي طلحة (هو ابن عبيد الله رضي الله عنه أحد العشرة) ٢٢ ، ٣٩ ، ٧٢ ، الطنافسي عمر بن عبيد ٠٠٠٠٠٠٠٠١ الطنافسي عمر بن عبيد ابو الطيب بن سلمة ٤٠٤ ، ٥٠٠ ، ٧٠٤ ، ١١١ ، ١٤٠ ، ١١١ ، ١٤٤ ، ١٤١ ، ١٤٤ ابن الطيب القاضي أبو بكر ١٠٠٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ٢٠ ٨٤ ٨٨٤ -- ابو الطيب الطبري <u>--</u> الطبري القاضي ·· ·· ·· ·· ·· ··

حرف الظاء

حرف العين

أبو عاصم العبادي الشيخ أبو عاصم ١٠١ ، ١٠١ ، ١١١ ، ١١٥ ، ٥٠٩

عبد الله بن أحمد بن حنبل ١٠٠٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ٢٨٠ ٢٨٠
عبد الله ابی اسامة ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
عبد الله بن جعف درستوية ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٣٧
عبد الله بن الحسن ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠٧
عبد الله بن حسين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبد الله الحواس ١٠٠٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٩
ابو عبد الله بن الخطيب ٧ ، ٩ ، ٩ ، ٩ ، ٨ ٥ ، ٨٥
عبد الله بن الزبير رضى الله عنه ١٠٠ ، ٣٠ ، ٣٨ ، ٣٦ ، ٢١١ ، ٢١١
عبد الله بن سعيد بن المسيب ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبد الله بن عباس رضی الله عنهما ۲۵ ، ۲۷ ، ۲۷ ، ۲۸ ، ۳۰ ، ۳۱ ، ۳۲ ،
· {9 · {8 · {7 · {7 · {7 · {7 · {7 · {7 · {7
70) 77 (77) 77) 77) 7. (188 (1.7 (70 (77 (77) 77) 70)
··· ·· ·· ·· ·· ·· • • • • • • • • • •
عبدالله بن عمر ۲۰، ۲۷، ۲۸، ۳۲، ۳۸، ۳۹، ۲۶، ۸۵، ۵۰،
· 11. · 1.9 · 1.
· ٣٢٣ · ٣٠٨ · ٣٠. · ٢٩٥ · ٢٩٢ · ٢٧. · ٢٥٥ · ٢١٧ · ٢١. · ١٤٣
737) 737) 307) 007) 107) 407) 177) 787) 787) 373
عبد الله بَنَ عمرو بن العاص ١٠٠ ٠٠ ، ٤٠ ٤٠ ٢٥) ١٧٢
عبید بن عبد بن هرمز ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
عبد بن عون الحـزاز ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبد الله بن المبارك و ١٠٨ ، ٢٩١ ، ١٠٨
عبد الله بن مسعود الهذلي رضي الله عنه ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٧ ، ٥٠ ،
عبد الله بن مسلمة القمنبي ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠ ١٤ ٢٤ ٢٢
عبد الله بن الوليد العدني ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبدالله بن وهب المالكي ١٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ،
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
عبد الله بن يزيد بن هرمز ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۹۱
عبد الملك بن مبشر الزراد
عبد الملك بن مروان (أمير المؤمنين الأموى) ١٠٠٠٠٠٠ ٢٢٣
عبد الملك بن الماجشون المالكي ٢٠٧٠٠٠٠٠٠
عبد الملك الجويني = امام الجويني
القاضي عبد الوهاب المازري ٨ ، ٢٤ ، ٦٩ ، ٢٦ ، ٨٣ ، ٨٣ ، ٩٣ ،
t was

عبد الله بن أبي أحمد بن جحش ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أحد الفقهاء السبعة ٢٦٦ ١٠٠
. عبيد الله بن عبيد (بن وهب الكلاعي) ٠٠٠٠٠٠ ، ٧٥٠٠٠ .
عبيد الله بن الحسن ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١١
عبيد الله بن موسى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابو عبيدة " ۲۱۷ ، ۲۱۳ ، ۳۲۸ ، ۵۳۳
ابو عبيدة عبد الله بن مسعود الهذلي ١٠٧ ١٠٠
ابو عبيد القاسم بن سلام ١٠٠٠٠٠ ١٠ ٢٠٠ ٢٠ ٣٦٤ ، ٣٦٤
ابو عبید الهروی ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
عثمان بن عفان (ذو النورين أمير المؤمنين) رضى الله عنه ٣٩ ، ٣٥ ،
٧٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢١١ ١٠٦٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
عثمان بن عمر ۱۰، ۱۰، ۱۰، ۱۰، ۱۰، ۱۰، ۱۰، ۲۳
العجلى (شارح الوسيط) أو العجيلي ٢٤٥ ، ٧ ٠٠ ٢٥٥
العدني ابن أبي عمر ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠ ٢٩٦ ، ٢٩٦
العدني (عبد الله بن الوليد) ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابن عدی أبو أحمد بن عدی ۹، ۳۲، ۳۳، ۲۰۸، ۱۰۹، ۱۶۲،
العراقي = أبو اسحاق المشهور بالعراقي ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٥
ابن العربي القاضي أبو بكر المالكي ٠٠ ٢٠ ، ٢٥ ، ٧٩ ، ٩٥ ، ٣٧١
عروة البارقي ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٨
عروة بن الزبير ١٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٦ ، ٣١ ، ٣٥٥ ، ٣٦٧
ابن ابی عصرون ابو سعید ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۵۰ م
عطاء بن أبي رياح ٢٦ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٧ ، ٤٩ ، ٧٤ ، ٢٠٣ ، ٢٠٣ ،
عطاء بن السائب ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عطاء بن یسیار ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
العظیم آبادی (شمس الحق صاحب شرح سنن الدارقطنی) ۲۱۷
عفرة بنت محمد بن عقبة بن أحيحة بن الجلاح بن الجريش بن جحجبا
المذكور في نسب ابيه يعني فضالة بن عبيد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
المرائع عقيل بن خالف الأيلى ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابن عقيل الفقيه الحنبلي ١٠٠٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ٢٥٥، ٣٥٤
العقيلي صاحب كتاب الضعفاء ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١٠٠١٠
علقمة بن قيس بن عبد الله النخعى الكوفى ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ٨٤
على بن أبى طالب كرم الله وجهه ورضى عنه أمير المؤمنين أبو تراب ٢٨ ،
·· ·· ·· ·· · · · · · · · · · · · · ·
على بن اسماعيل بن حسن الصنهاجي ابو الحسن = الصنهاجي ٠٠

علی بن حمید ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۳۶
ابو علی بن خیران 🚐 ابن خیران 🕟 👵 👵 👵 🔐 🔐
على بن رباح اللخمى ١٠٠٠٠٠ ١٠ ١٠ ٢٣٨
أبو على الطبري = الطبري ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابن عُلَيَّة = اسماعيل بن علية ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
أبو على عبد الله بن الخطيب ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٩٠
أبو على الزجاجي 😑 الزجاجي ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
ابو علی بن سریج ــ ابن سریج ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
الشيخ أبو على السنجى = السنجى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عمران بن أبي انس ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عمر بن الخطاب رضى الله عنه الفاروق أمير المؤمنين ١٣ ، ٢١ ، ٢٢ ،
·· ·· {0{ ` {0\$ ` {0\$ ` {1}. ` {00} ` {11} ` {1.} ` {1
عمر بن عبد العزيز بن عبد الملك بن مروان أمير المؤمنين وخامس الراشدين
ابو عمر بن عبد البر بے ابن عبد البر ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عمر بن عبد العزيز بن مقلاص ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عمر بن عبيد الطنافسي الطنافسي ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٠٠ ٠٠
عمر بن محمد ابن الحنفية ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عمرو بن الحريث رضى الله عنه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عمرو بن دینار ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۵ ۲۰ ۷۰
عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ٠٠٠٠٠
عمرو بن العاص ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٤ ، ٢٥ هـ ٢٥ ، ٢٧
عمرو بن على الفلاس ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ مرو بن على الفلاس
عمر بن نفیر ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۳
أبو عوانة اليشــكرى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠ و
أبو عياش الزرقى (هو زيد بن الصامت) ٢٠٠ ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٦ ، ٢٩٦ ، ٢٩٦ ، ٢٩٦ ، ٢٩٦
4 444
الفاضی عیاض الیحصبی الاندلسی ۲۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
عيسى بن دينار ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
_
الفزالي أبو حامد محمد بن محمد الطوسي ٧ ، ١ ، ١ ، ١١ ، ١٠٠٤ ، ١٢٠٤٤ ؛
4 110 4 117 4 97 4 9. 4 99 4 91 4 79 4 68 4 60. 4 89 4 89 4 200 4 201 4 20

	• •		041	60	116	018	60	11 6	0.7	60.	٦ ،	0.0	60.1	4 888
17	•					• •				دی	ء الكنا	عطا	يف بن	غطر
881	۳												الفوث	
			•				• •	••						
	حرف الفياء													
	{	۲۳ .	. ٣٣	۸ ، ۲	۳۳٤ ا	. 44	{	۱۹. ۱	: ۲7/	۱ ، ۱	{{	90	فارس	أدر
													رسى <u>-</u>	
					_					_			- بي - - قي أبو	
												_	عام الام	
									_				ا ابی فد	
													.ی اء ٠٠	
													الفرات	_
٣٦												از ۰۰	ر ت القز	فداد
			٠.									ے ۔	ر فرحوہ	ابن
181													اد ابو	-
٤٩٠													غانی ا	
111									_		_	_	ىانى	_
ضرم	١¥٠	، بن	ـهيمـ	ن صـ									الة بن	-
,		_		_		_		_		_			-	ابن جُح
_				-	_		-	-	-		_	_	• • •	. ابو محم
														6 749
71	1	• •		• •					• •	سراح	ب ال	حبي	سل بن	الفض
٣1	[بل بن	
٣	١.		• •				٠.			• •			فضيل	ابن
۱٥	٣	• •	• •						• •	ر	ن على	رو بر	اس عو	الفلا
71	1	• •	• •		• •					• •			• •	فهد
ξ 1	ί	• •	• •	• •			٠.			• •		٠.	قهر	أبو
4 1	1	4 ٧	رانی	، الفور	فوران	بن	بحمل	بن ،	احمد	ن بن	لرحم	بد ا	رائی ء	الفو
6 1	۱٥٩	6 1	۲۳.	6 TT	9 6	۲.0	6 19	٨٤	ነለ۳	6 11	1 6 1	44	4117	'
6 4	'ለነ	6 4	γ.	د ۳٦۰	9 6 1	۲٤۸	٠ ٣٤	7 4 '	٣٢٨	د ۳۲	۲ ،	199	4 T 1 A	4 177
														. ሩ¦ ፕለሞ
		• •	• •			٤,٨	18	{YY }	6 846	٤ ، د	006	741	6 8 7 .	۲۲3 ، ۸
٤١	1	• •	••	• •	• •	• •	٠,	• •	• •	• •	• •	• •	فورك ان (لما	أبن
											/ 14 *	**** .	1 1 1	
													ان (لعا رمى الا	

حرف القاف

ابن قابوس ۱۰ ،۰ ،۰ ،۰ ،۰ ،۰ ،۰ ۱۰ ۱۳۶۳	
القاساتي صاحب بدائع الصنائع ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٦٨ ٢٦٨	
القاسم بن ابي بزة أبو عبد الله المكي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
ابو القاسم بن کج $=$ ابن کج \cdots \cdots \cdots \cdots	
القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ٧٥ ، ٧٨ ، ١٠٧ ، ٢٥٥ ، ٢٦٧	
ابن القاسم المالكي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١٠١١	
ابن القاص ١٠٠٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٢٤	
قتادة بن دعامة السدوسي ٠٠٠ ٥٣ ، ١٠٧ ، ١٠٥ ، ١٠٥ ، ٢٥٦ ، ٤٠٦	
ابن قدامة المقدسي أبو محمد بن عبد الله الحنبلي ٨، ٣٠، ٣١، ١١،	
	v
القرافي أبو العباس ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	*
ابو قرة موسی بن طارق ۲۰۰ ۰۰ ۵۹ ۲۲ ۲۹۱ ۲۹۳	
القصاب أبو حمزة ميمون ١٠٠٠٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٩٥ ٥٠ ١٠ ٥٠	
ابن القطان أبو الحسن بن الفضل ١٠٠ ٧ ، ١٠ ، ٣٧ ، ١٧١ ، ١٧٤	
القطب الفطال الو العسل بن المسلم الما الما الما الما الما الما ال	
القفال أبو بكر المروزى ٤٩ ، ١٥٦ ، ١٩٠ ، ٢٠٢ ، ٢٢٢ ، ٢٥٩ ،	
٠ ٣١٨ ، ٣٦١ ، ٣٦١ ، ٣٦٩ ، ٣٦٩ ، ٣٧٩ ، ٣٧٩ ، ٣٧٩ ، ٣٨٨ ، ٣٨٠ ، ٣٨٨ ، ٣٠٨ ، ٣٠٨ ، ٣٠٨ ، ٣٠٨ ، ٣٠٨ ، ٣٠٨	. ,
[77 ([AY (EYY (E7) (E77 (E17 (E1. (E.V (#9	Y
700 (V7 (V0 (7) 4 to All 2	, 1
أبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي رضي الله عنه ٦١ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٢٥٥ ٢	
القلعي أبو عبد الله محمد بن على بن أبي على ٥ ، ١٧٣ ، ١٩٧ ،	
۲۲ ، ۹۵	٠
القعنبي عبد الله بن مسلمة ٠٠٠٠٠٠٠٠ ١٤ ، ٢٤ ، ٨٧ ٨٧	
حرف الكاف	
ابن كج (أبو القاسسم يوشف بن أحمسه بن يوسسف الدينوري) المعروف	
بن کچ ۲۴، ۱۳۲، ۲۳۵، ۲۸۵، ۲۱۰	ı
ابن کتاسب آخمد بن کتاسب ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۰ ۲۰ ۷	•
الكرابيسي أبو على الحسين بن على البفدادي ١٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ،	
· · · · · · · · · · · · · · · · • • • •	٧
الكرخي أبو القاسم من الحنفية ١٣٦٠،٠٠٠ ١٠ ١٣٦،	
الكرَّخَى عَالَم اللَّفَةُ ﴿ ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٣٦	
الكلبي _ محمد بن السائب الكلبي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
7.7 (X (Y La)	

حرف اللام

حرف الميم

ابن ماجه القزويني (محمد بن يزيد بن ماجه) و ، ۲۹ ، ۳۳ ، ۳۳ ، المارائي أبو عمرو ٢٠٠٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٦٠ ٦٠ المازرى أبو عبد الله محمد بن على بن محمد التميمي المازري نسببة الى مازره بصقلیة ۸ ، ۹ ، ۲۶ الماسرجسي .٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٨٤ مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو أبو عبد الله الأصبحي أمام دار الهجرة ١٠٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٢٠ ١٢٠ ، ٢٩ ، ٣٨ ، ٢٦ ، ١٤ ، ٧٤ ، (AT (AT (A. (VA (VY (VE (VT (TA (TV (TO (TE (E9 4 10. (1.V (1.7 (1.7 (9A (9T (A9 (AA (AV (A7 (A0 (A8 4 190 4 198 4 197 4 191 4 19. 4 198 4 19. 4 17. 4 1 مالك بن أوس.بن الحدثان له رؤية ١٠٠٠ ١٣٠، ٦٧ ، ٢٢ ، ٧٢ ، ٧٢ ابن مالك الأندلسي النحوى صاحب الألفية ١٠ ٩٦ .. مالك بن دينار ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ مالك الماوردي أبو الحسن البصري صاحب الحاوي ٦، ٨، ١، ١، ١، 6 1 . . 6 9 . 6 79 6 00 6 07 6 71 6 72 6 72 6 19 6 1V - 17 6 18 6 178 6 178 6 188 6 181 6 110 6 111 6 11. 6 1.0 6 1.8 6 1.1 6 100 6 104 6.143 6 147 6 140 6 141 6 144 6 147 6 147 6 140

```
6 1A7 6 1A0 6 1A7 6 1Y9 6 1Y8 6 1Y. 6 179 6 17A 6 17Y 6 10Y
4 TIE 4 TIT 4 TIT 4 T.E 4 T.T.4 T.I 4 TAR 4 TAR 4 TAR 4 TAR
4 770 4 778 4 77. 4 708 4 788 4 787 4 787 4 788 4 787 4 779
6 879 6 878 6 878 6 878 6 819 6 818 6 818 6 817 6 810 6 818
 · {oV · {o{ · {oT · {o}} · {o} · {o}
·· or. 6 ore 6 orr 6 or. 6 olg 6 olg 6 olg 6 olg 6 olg 6 olg 6 olg
    ابن المبارك = عبد الله ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠
   الْمَتُوكُلُ امْدِرُ الْمُؤْمِنِينَ الْعَبَاسَى واسْمَهُ جَعْفُر ٢٧٠ ٠٠ ٠٠ ٢٧٠
 المتولى أبو سعد عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري صاحب التتمة ٧ ،
 · 117 · 737 · 747 · 773 · 771 · 709 · 704 · 717 · 713 ·
      مجاهد مبن جبر أبو الحجاج المخزومي ٣٩ ، ٦٤ ، ٢٠٣ ، ٢٥٧ ، ٨٠٤
    أبو مجلز _ لاحق بن حميد ٢٠٠٠٠ ١٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠
 المحاجري ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠
 المحاملي (احمد بن محمد بن احمد بن القاسم ضاحب المجموع) ٦ ، ٨ ،
 · 100 · 174 · 177 · 177 · 177 · 18. · 189 · 18. · 179 * 170
 4 TTV 4 TTT 4 TTT. 4 TOT 4 TON 4 TOV 4 TET 4 TEX 4 TEX 4 TEX
 113 1 313 ) 013 ) 713 ) 773 ) 773 ) 373 ) 773 ) 773 1
 ■ {o7 · {oo · {or · {or · {o. · {{{\ }}}}} · {{{\ }}}} · {{{\ }}}} · {{{\ }}}}
 .. .. .. YOA : 071 : 183 : 184 : 176 : 186 : 177 : 176 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186 : 186
 المحاسبي أبو الحارث ١٠٠٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٩
 أم مجيبة الباهلية أو أم محبة مجهولة ١٤٣٠٠٠٠٠٠
```

177 4	111	٠					. ر	واللباب	خائر	ب الذ	صاحم	المحلى	
					.هب	ب المذ	صاحا	افعى	ے الشہ	يس ۽	بن أدر	محمد	
۳۷۹ ،	411	600	60	ξ.						حاق	بن اسد	محمد	٠,
173				فديك	أبى ا	۽ ابن	ىك _	بی فد	ي بن ا	ماعيل	بن اسہ	محمد	
• •			• •		٠.	ى ٠٠٠	لطبري	۱ _ ,	لطبرى	ريو ۱۱	بن جر	محمد	•
6 140	6 Y	106	0.6	٣٨:	حنيفا	أبي -	باحب	انی ص	الشبيبا	سين ا	بن الح	محمد	
		443	٤ ٤٦	76	113	٠ ٣٦٠	V 4 Y	771 6	418	٤٣.	V 6 Y	39 6	188
۵۷ ،	10		• •	• •			• ,•	• •	• • •	اتم ٠٠	بن ح	ميحمد	
404			• •	• •		(فارسى	عماد ال	بن أح	سين	بن الح	محمد	
٥٩	• •		• •	••		• •	•••	یی	، الكل	سائب	بن ال	محمد	
44	• •	• •	• •			• •				ادة	بن عب	مجمد	
٦.	٠,	• •	• •	• •				• •		ىباس	بن الم	محمد	
77	• •	وهب	أبن	سند	ىب م	صاح	لمالكي	هب ا	بن و	د الله	بن عب	محمد	
		• •	• •	ىبى	الصه	ے د	صمبر	حیی ۱۱	بن ي	د الله	مد عب	أبو مح	
227	• •	• •	• •		• •	• •	• •	• •	سلام	بد ال	مد عب	ابو مح	
٨	• •	• •	• -	• •	• •	• •	.ھر	خ الأز	م شي	الاما	الفحام	محمد	
400	• •		••	• •	• •	• •						محمد	•
184	٠.,	• •	••		• •	• •	• •	• • •		لد	ن مخا	محمد	
77			• •				• •	,س	ن تدر	سلم بر	بن مہ	محمد	
• •	• •	• •	• •	ىرى	-		-		_			محمد	
٥٧ ،	•	• •	• •	• •						صور	بن من	محمد	
17 6	346									_		محمد	
• •	• •					-						محمد	
401 6	401	٤ ٣٤	961	788 4	481	۱۴۳	416	٣٣٣	۲۳۲ ،			محمود	
1.8	٠	••	• •	• •	• •	• •	• •		•	ی .	-	مخرمة	
247	• •	• •	• •	• •	• •	• •	• •	• •	••	• •	•	المدائني	
* 441	(84 6	1.1	60	٧،	٥٦ ،	1 - ,	المديني	1 411.	ن عبد	_	المديني	•
••			• •			• •		•	• ••	• •			۲٥٦
34 6		· A	٠.	• •	• •			• •				المراغى	
184 6			- •	• •	• •	••		٠. ،		_		المرعشى	
113											_	_	
••		• •	• •	••	انی	الفرغ	≔ (غرغانو	انی ۱۱	سل	ني الو	الرغينا	
٧٢	• •	••			• •				••••		مريم	ابن آبی	
6 71													
												114 6	
٠ ٣٠٠													
4 YV	1 4 4	'ለሞ ረ	444	٧ ٧	5 K L	45 V	, , Y	556	444	6 44	አ ረ ٣	44 ('	٣١.

المروزي محمد بن احمد القفال ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠
المروذي أبو زيد ألبو زيد ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
المروزي أبو أسحاق _ أبو اسحاق ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
المزنى بكر بن عبد الله المزنى ١٠ ١٠ ١٠ ٢٧ ، ٣٤ ، ٢٩٢
مسروق بن الأجدع مخضرم ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٦٦ ١
ابن مسعود = عبد الله بن مسعود الهزلى رضى الله عنه
مسلم بن ابراهیم ۲۳
مسلم بن الحجاج القشيرى صاحب الجامع الصحيح ٩ ، ١ ، ١ ، ١ ،
17 . 77 . 77 . 77 . 79 . 77 . 77 . 77 .
·· ·· ·· • • • • • • • • • • • • • • •
مسلم بن خالد الزنجي شيخ الشافعي ١٠٠٠٠٠ ٢٦١٤
مسلم بن یسار ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۲ ، ۷۷ ، ۷۷
مسلمة القعنبى = عبد الله بن مسلمة القعنبي
المسيب بن حزن والد سعيد بن المسيب ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠
المصرى أبو بكر أحمد بن بشرى المصرى = احمد بن بشرى أبو بكر المصرى
ابو مصعب هو عبد السلام بن مصعب ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
المطيعي (محمد نجيب بن أبراهيم بن عبد الرحمين بن احميد بن بخيت
الطوابي المطيعي الشافعي) ٣ ،٥ ٣، ٣٦ ، ١٥ ، ٧٠ ، ٧٠ ، ٨٠ ، ٨٠
4 YER 6 Y.O 6 1VY 6 179 6 171 4 181 6 184 6 AV 6 AV 6 AO 6 AE
TY3 ? YA3 ? 119 ? 110 ? 710 ? A70
أبو المطهر · · · · · · · · · · · · · · · · · · ۲۱
أَبُو مُعَالُويَة ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٨ ٢٨ ٣٨
معاویة بن ابی سفیان رضی الله عنهما ۲۱ ، ۲۹ ، ۳۰ ، ۳۸ ، ۸۳ ، ۸۳
معقل بن یسار ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۹۶
معمر بن راشد ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
معمر بن عبدالله ۱۰ ۲۰ ۲۰ ۵۹ ۵۹ ۲۰ ۲۰ ۷۹ ۷۹ ۲۰ ۷۹
ابن معن ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
معيقيب الدوسي ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٨
الدر معهد بحد

مفيرة بن جبير ٢٠٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٥٥ ٢٥٢ ٢٥٢
المفيرة المخزومي ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٨
المقدسي أبو الفضل عبد الملك بن ابراهيم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابن مقلاص (عمر بن عبد العزيز بن عمران بن مقلاص) ١١١ ، ١١٢ ،
مكحول الشامي أبو عبد الله ٢٥٦ ، ٢٨٧ ، ٣٧ ، ٤٠٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨
ابن منداد ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۶
المنذري عبد العظيم الحافظ أبو محمد ٠٠٠٠٠ ٢٥، ٩٥، ٢١٧، ٢٩٤
المنفر ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
ابن المنذر أبو يكر ٧ ، ٣٨ ، ٦٩ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٩٩ ،
۱۹۵۵ منصور بن سلمة الخزاعی ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
منصور بن سلمة الخزاعى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابو المنهال 😑 بشار بن رسلان 🕟 ۲۰۰ ۳۰ ، ۵۱ ، ۲۵ ، ۷۵
ابن منیع شیخ المهدی ۲۹۰، ۲۹۰، ۲۹۰، ۲۹۰، ۲۹۰،
ابن المو ان
موسی بن عبید موسی بن
موسمی بن اسماعیل ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۳۲
موسی بن عبیدة ۲۹۳
موسی صوابه عن آبی موسی ۲۸۷ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۸۷
مولی ابن آبی احمد ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۷۳
مولى التوأمة صالح ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٥
ميمونة أم المؤمنين رضي الله عنها ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٦
. + 68
حرف النون
ناصر العمري ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٩٢
الناصر لدين الله ١٠١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
نافع مولى عبد الله بن عمر العدوى ٦٥، ٦٦، ٧٧، ٧٨، ١٠٦،
نافع بن يزيد ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابن النجار ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
النخعى _ ابراهيم النخعى ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
النسائي (أحمد بن على بن شعيب) ٩ ، ١٠ ، ٢٩ ، ٢٩ ، ٢٠ ،
4 6 199 6 197 6 187 6 17. 6 119 6 1.V 6 YO 6 YE 6 YF 6 78 6 77
·· ·· ٣٥٥ (٢٩٦ (٢٩٤ (٢٩. (٢٣٨ (٢٣٧ (٢١٧ (١١.
أبو نصر بن الصباغ عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن الصباغ

\cdots الشامل \equiv ابن الصباغ \cdots \cdots \cdots \cdots
نصر المقدسي الشبيخ نصر بن ابراهيم بن نصر ٦ ، ٧٣ ، ٨٨ ، ٨٨ ،
· *** · ** · ** · *** · *** · *** · *** · *** · *** · *** · *** ·
6 87. 6 80A 6 889 6 88. 6 878 6 87. 6 81V 6 810 6 8.1 6 TT.
·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ota (£AV (£A£
نصر بن مرزوق ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۳۵
ابو نضرة العبدى هو المنذر بن مالك بن قطعة ١٠٠٠٠٠ ٢٨ ٢٨ ٢٨
النَّعمان بن ثابت = أبو حنيفة الامام صاحب المذهب ٢٠٠٠٠٠
أبو نعيم الفضل بن دكين ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ٢٣٨ ، ٢٢٧
أَبُو بَكُرَةً نَفْيِعِ بِنَ الْحَارِثُ بِن كُلْدَة رَضَى الله عنه ﴿ أَبُو بِكُرَة ﴿ ٢٠ ٢٠ .٠٠
ابن نمیر
النووى الحافظ أبو زكريا يحيى محيى الدين بن شرف صاحب المجموع
في أصله ۲۰، ۵۲، ۵۲، ۱۱، ۱۱، ۲۱، ۳۹، ۳۹، ۳۹، ۱۰، ۵۱، ۲۰، ۱۰،
ابن النوبك ۲٤٠
44 1
حرف الهاء
هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولاهم البفدادي شيخ أحمد ٣٦
ابو هاشم یحیی بن دینار الواسطی ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
الهذيل ابن أخت محمد بن سيرين ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
0,50,0
ابن هرمز عبد الله بن بزید ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
أبن أبي هريرة أبو على أبن أبي هريرة ٦ ٤٩٠ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٣٠ ،
ابن أبي هريرة أبو على أبن أبي هريرة ٦ ،١٩٩ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٣٠ ، ١٣٠ ، ٢٨٠ ، ٢٨٦ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ،
ابن ابی هریره ابو علی ابن ابی هریره ۲ ،۹۹ ، ۱۱۸ ، ۱۲۱ ، ۱۳۰ ، ۱۳۰ ، ۱۳۰ ، ۲۸۳ ، ۲۸۳ ، ۲۸۳ ، ۲۸۳ ، ۲۸۳ ، ۲۸۷ ، ۱۳۱ ، ۲۲۷ ، ۲۲۷ ، ۲۸۳ ، ۲۸۳ ، ۲۸۲ ، ۲۸۱ ، ۲۲۷ ، ۲۲۱ ، ۲۳۹ ، ۲۳۸ ، ۲۰۸
ابن أبي هريرة أبو على أبن أبي هريرة ٦ ، ٩٤ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٣٠ ، ١٣٠ ، ١٣٠ ، ١٣٠ ، ١٣٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٢ ، ٢٨٢ ، ٢٨٢ ، ٢٨٢ ، ٢٨٢ ، ٢٨٢ ، ٢٨٢ ، ٢٨٢ ، ٣٦٠ ، ٣٦٠ ، ٣٣٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٠ ، ٣٦٠ ، ٣٦٠ ، ٣٦٠ ، ٢٤٤ ، ٥٢٤ ، ٥٢٤ ، ٥٢٤ ، ٥٢٤ ، ٥٢٤ ، ٥٢٤ ، ٥٢٤ ، ٥٢٤ ، ٥٢٤ ، ٥٧
ابن أبي هريرة أبو على أبن أبي هريرة ٦ ، ٦٩ ، ١١١ ، ١٢١ ، ١٣٠ ، ١٣٠ ، ١٢١ ، ١٢١ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ٢٢٠ ، ١٢١ ، ٢٢٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٢٠ ، ٢٠٠
ابن أبي هريرة أبو على أبن أبي هريرة ٦ ، ٩٩ ، ١١١ ، ١٢١ ، ١٣٠ ، ١٢١ ، ١٢١ ، ١٢١ ، ١٢١ ، ١٢١ ، ١٢١ ، ١٢١ ، ١٢١ ، ١٢١ ، ١٢١ ، ١٢١ ، ١٢١ ، ١٢١ ، ١٢١ ، ١٢١ ، ١٢١ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢١ ، ٢٢١ ، ٢٢١ ، ٢٢١ ، ٢٢١ ، ٢٢١ ، ٢٢١ ، ٢٢١ ، ٢٢١ ، ٢٢١ ، ٢٢١ ، ٢٢١ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٣٠ . ٢٠٠ . ٢٠٠ . ٢٠٠ . ٢٠٠ . ٢٠٠ . ٢٠٠ . ٢٠٠ . ٢٠٠ . ٢٠٠ . ٢٠٠ . ٢٠٠ . ٢٠٠ . ٢٠٠ . ٢٠٠ . ٢٠٠ . ٢٣٠ . ٢٣٠ . ٢٣٠ . ٢٣٠ . ٢٣٠ . ٢٣٠ . ٢٣٠ . ٢٣٠ . ٢٣٠ . ٢٣٠ . ٢٠٠ . ٢٣
ابن أبي هريرة أبو على أبن أبي هريرة ٦ ،٩٤ ، ١١١ ، ١٢١ ، ١٣٠ ، ١٢١ ، ١٢٠ ، ١٢٠ ، ١٢٠ ، ١٢٠ ، ١٢٠ ، ١٢٠ ، ١٢٠ ، ١٢٠ ، ٢٢٠
ابن أبي هريرة أبو على أبن أبي هريرة ٦ ، ٩٩ ، ١١١ ، ١٢١ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٢١ ، ١٢٠ ، ١٣١ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢١ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٢ ، ١٢٢ ، ١٢٢ ، ١٢٢ ، ١٢٢ ، ١٢٢ ، ٢٢٠ ، ١٢٠ . ١٢٠ . ١٠
ابن أبي هريرة أبو على أبن أبي هريرة ٦ ، ٩٩ ، ١١١ ، ١٢١ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٢٧ ، ١٢١ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ٢٢٧ ، ١٤١ ، ٢٢٠ ، ٢٤١ ، ٢٢٠ ، ٢٢٩ ، ٢٢٠ ، ٣٣٠ هشام بن السماعيل
ابن أبي هريرة أبو على أبن أبي هريرة ٦ ،٩٩ ، ١١١ ، ١٢١ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٦٧ ، ١٦٧ ، ١٦٧ ، ١٦٧ ، ١٦٧ ، ١٦٧ ، ١٦٧ ، ١٦٧ ، ١٦٧ ، ١٦٧ ، ١٦٧ ، ١٦٧ ، ١٦٧ ، ١٦٧ ، ١٦٧ ، ١٤٩ ، ٢٠٤ ، ٢٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢٩٤ ، ٢٠٤ ، ٢٩٤ ، ٢٠٤ ، ٢٧٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٠ ، ١٠
ابن أبي هريرة أبو على أبن أبي هريرة ٦ ، ٩٩ ، ١١١ ، ١٢١ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٢٧ ، ١٢١ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ٢٢٧ ، ١٤١ ، ٢٢٠ ، ٢٤١ ، ٢٢٠ ، ٢٢٩ ، ٢٢٠ ، ٣٣٠ هشام بن السماعيل

الواقدى ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٨٥	
وردان الدوي ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠	
الوسداني الفرغائي المرغيناني ٨ ، ٢٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٩٦ ، ٩٥٠	
وكيع بن الجراح ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
الوليد بن مسلم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
ابن وهب الامام محمد بن عبد الله بن وهب ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
ابن وهب عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم ابو محمد المصرى	
احب مالك ٤٤ ٤٠ ١٥١ ، ٢٦٨ ، ٢٤٠ ، ١٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٢ ،	
حرف اليساء	
مر تیکر	
یحیی بن بحیی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۸۷	ı
بحیی بن اُبی یحیی مجھول ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰	•
حیی بن دینار الواسطی آبو هاشم ۳۵ در ۳۵ م	
حیی بن بکیر هو یحیی بن عبد الله بن بکیر ۱۰۰ ۰۰۰ ۲۳۳	
بحیی بن سعید الانصاری ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	-
بحیی بن سمید القطان ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۰۰ ۲۰۰ ۲۸۶	
بحیی بن أبی کثیر ۱۹۲٬۲۹۲، ۲۹۰ س	-
یحیی بن معین = ابن معین ۲۴، ۱۰۸ ، ۱۹۲ ، ۲۹۱ ، ۳۵۲ ، ۳۵۳ ،	
	-
زدجرد بن شهریار بن کسری ۲۲۹ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۲۹	
بزید عن سفیان بن حسن ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	
زید بن آبی حبیب ۲۳۸	
زيد بن عبد الله بن قسيط ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	•
ويد بن مروان ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۲۶	_
عقوب بن ابراهیم ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰	
عقوب ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۸	_
عقوب بن سفیان ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	
عقوب بن السكيت ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	-
مقوب بن عبد الرحمن بن ابي عصرون ١٠٠٠٠٠ ٣٩١ ، ٣٧٩	
ہو یعقوب یوسف بن ایحیی ہے البویطی ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ··	1
ونس بن يزيد الايلى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	Ş
ونس بن ابی اسحاق السبیعی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۶۳ ۱۶۳	<u>, </u>
بن يونس الفقيه الشافعي ٠٠٠٠٠٠ ٧ ، ٢٢٥ ، ٢٣٥ ، ٤١٢	1
رنس بن محمد شیخ البیهقی ۵۰۰ می ۵۰۰ می ۳۲ می	يو
و يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة النعمان ١١٥ ، ١٣٥ ، ٢٩٩ ،	

خامساً _ فهرس الأحكام

الأحكام	الصفحة	رقم	الأحكام	الصفحة	رقم
أذكر أنشاء الله تعالى لتى أستمد منها ، فمن	المواد اا	b	محققه وصاحب تكملنه محـــاولة الامام علي	الثانية	٣
التى على المهذب لتب المذهبية على مذهب	ومن الك	٦	,	-	
ى نب العراقيين واتباعهم ب الخراسانيين واتباعهم		٦	جنة الأزهرية ومجهوداتها ج ما عمله الامام النووى	عمل الله	٣
ب اصحابنا المصنفة في	ومن كت الخلاف	Y	ح المهذب طبعة النضامن الأخوى ما اترال كالم خالات	عمل مع	٣
	ابی حد	٨ .	مجاولة السبكى فى ثلاثة صفار نظر فيما طبعته لنـــا	أجزآء	٣
هب مالك حول خطأ فى اســـــــم وقع فى طبعة ١٩٢٥	واقعة -	٨		مطبعة	٣
وقع في طبقه ١٢١٥ .هب الطاهرية	ومن ما	٨		له بأهر	-11
نون الحديث ب رجال الحديث وعلله	كتب ما	۸ ۹	نملتنا من الجــــــزء عشر ، وتنتهى بقريب من جزءاً	الّثاني د	٣
	کتاب م	٩	الأمام الحافظ تقى الدين عبد الكافي السبكي	مقدمة ً على بن	Ę
ى هو أبو عبد الله محمد ، بن عمر بن محمــــد ،		٩	 لد) فقد رغب الى بعض ب والأحباب فى أن أكمل هذب لعلم الزهاد وقدوة 	الأصحا	ξ
أول امتلكها الجيش الفاتح على يد قائده	مازرة الأغلبي	٩	، وأحد عصره وفريسد		
ن الفرّات نب اللغة : الصـــحاح والفريبين	ومن کت	١.	حتاج الى ثلاثة أشياء أً) فراغ البال واتساع	(أحده	ξ
والمربيون مرح الامام الســـبكي عند قوله: اذا تخايرا	بداية 🕯	1.) جمــع الكتب التي , بها على النظر والاطلاح	الزمان (ثانيها سيتعان	٤
س قبــل التقابض فهــو ،	فى المجلد كالتفرق		ام العلماء ا) حسن النية وكشرة	على كلا	8
نر ما وجد من شرح أبى لتووى رحمه الله		١.	4. 4.4 .4	الورع	

الإحكام	الصفحة	رقم	حة الإحكام	رقم الصف
ا يدل عليسه ، ولا ان	_		، المسألة وجه ثالث أن الإجارة ية والخيار باق بحاله .	
قبله مطلقاً كاف ت) التخابر قبـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	(قان قلہ	18	ية والعيار بال بعاله . با المراوزة فالفوراني في العمدة بق العراقيين وجزم بالبطلان	۱۱ وام
	او باطلا		س اسراعین وجرم بابسال نثرهم یحیکی وجهین مع نلاف معنیهما	وأك
بطلان العقد لم ينشسا بر بل عن عدم المعابض	(طت) عن التخا	1 8	باب الربا قال الرافعي:	۱۱ ففح
) آدا قلنا بفـول ابن مابض بعد ذلك عبــل	(التفريع	11	تخاير قبل القبض بمنسزلة مرق يبطل العقد	الت
الشافعي رحمــه الله	التعرق	18	باب خيسار المجلس حسكي هين مار النارات الارات	و ج
شير الى ذلك فانه قال : اذا تفرق المتبايعان	تعالی ما ی		حدهما) الفاء الاجارة الثاني) لزوم العقد كما فعل 	١١ (و
يتقايضا صار ربا ،	قبل أن		م الحرمين - لم أن الرافعي (رضي) - المرافعي (رضي)	۱۱ واء
وى رحمه الله فيــما		10	الك الشارح في هذا الفصل عن ابن سريج أنه لا يبطـل	نقل
ال أصحابنا : در عليهما التقابض في	•	10	ند بيه كل وجه من ذلك	۱۲ توج
ارادا أن يتفرقا لزمهما خا العقد قبل التفرق			. القبض يمنع من تقصى علقه ع من اختيار امضائه	
	لئلا يأثما	10	آ قول ابن سریج فوجهـــه ر ، لان شرط التقابض قبل	۱۲ وأم ظاھ
رقندى من الحنفية في و وب في الخلاف :	كتاب المطل	10	رق وقد وُجد هاق التخاير بالتفرق في كل	التف
بصحة العقد وفساده قوعه مقتضيا ثبوت تعمد السنة	هنا هو و	10	امه ممنوع ت الحنابلة : اشـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	1حک
نصوصة دون الحرمة فانهما اذا تبايمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	المطلقة ،		ابض قبل اللزوم تحكم بغير	التق
ن غير قبض لا يأثمان ثبوت هذه الأحكام	لكن يمتنع	10	ے ، لم يبطل بما اذا تخايرا الصرف ما لم يتفرقا المنام و اورا	قبل
نعى رحمه الله وعندنا	لا يمتنع	_	ن نمنع هــذه المسـالة على	الأ ص
. اللزوم على رأى ابن ساهما بالفســــــــــــــــــــــــــــــــــــ	اما بعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	10	م أن من الأصحاب من يثبت الله قول الشافعي رحمه الله	ان ذ
ك): القول بعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	(فان قلم	10	سى تنزيل المقــد الذي لم بالتفرق او التخاير منزلة	يلزم
مد التخایر انمییا تفریعیا علی رای	•	•	اعتبار التفدرق من حيث	المد ۱۳ واما
_	ابن سریج		فلا معنی له ، ولم یرد فی	هو

الأحكام	لصفحة	رقم ا	الأحكام	رقم الصفحة
فارق مجلس العقد محة نفسه		- 14	: القائلون بذلك تغريما	
ع حق تصف الشرعي لا يدفع	في حكم مضيع الجهل بالحكم	19	، ابن سریج لم ینقسلوا المذکور عنه ، وانمسسا	التغريع
وعليها الشافعي في	ثبوته (فروع) نص	19		المذهبية
من اشتری فضــة . ونصف فدفـــع 	يخمسة دنانم		لت) انهـــما فى زمان تمكنان من الفسنخ فلهما	۱٦ (فان قا الخيار م
وقال : خمسسة عنـــدى ونصف	ونصف التي		رفع المقد قبل التفرق لهما التغرق	طريق في
يَصَرُ فَ الرَّجَلُّ مَن	وديعة فلا بأ. ولا باس أن	19	بعد اللزوم لا طــــريق رفع العقد ، وارتفاعه	.١٦ (قلت)
هم فاذا قبضــها ، اياها	الصراف دراه وتفرقا أودعه		مل بغیر اختیارهـــما لعقود علیه	انما يحو
یصرف دینسسارا به عشرة ثم عشرة		11	مهـــــم بانه اذا فارق یعصی لقطعه ما هـــو	١٦ واما جز
	قبل أن يتفرة	13	یمنی مصد علیه اذا فرعنا علی قسول	مستحق مستحق
	دفع جميعه		ج ، وان فرعنساه على	ابن سری
في الأمضاء والفسيح	بمد الافتراق	13	ردى فالخيار باق بحاله ما تقدم من الكلام فيما	
احد الوجهين قول بضاء والبيع لازم ت	من يدعى الاه		ق أحدهما تفريعاً على	اذا فار
غرق بينهما أن من ينافي بدعـــواه	ادعي الفسيخ	11	, سريج اذا باع مال ولده مــن متد المرفداد في أد	رب ی بین ۱۷ (فرع)
. ، لأن مقتضـــاه حة الا أن يتفقا على	اللزوم والص		عقد الصرف أو في غيره مترط في القبض في المترط المترط المتركب ا	مما يشہ
 قول منكر القبض 	الفسخ واماما جزم ب	۲.	بطل العقد على أصــح	الوجهين
يه ابن أبي عصرون ب المختصرة أن يقع		۲.) حیث اشــــترطنا ، ، فسواء ترکه ناسیا	۱۷ (فروع التقابض
کثیراً (صل عندنا وعنــد	فيّها الخطأ َ (قاعدة) الا	۲.	أ في فساد البيع نص سانعي رحمه الله في الأم	أم عامداً
بيــعُ الربــويات أو في علة الربا التحريم	المالكـــة في ا	·	علما فساد العقد بتأخر أم جهلا	وسواء
ليل على اباحته الله ملى الله على الله	الإما قام الد	71	م جهور لت): قد نص الشافعي الله على أن النسيان في	۱۸ (فان قا
في الحديث الأول « لا تبيعوا الدهب	عليه وسيلم	11	لعمد ، وهو يشعر بأن	ذُلك كا
دیث » نم استثنی	صدره بالنهى بالذهب الحا منه « الا وزا		كالاختيار عالف جعل اليمين وازعه	١٨ فان الح
ں بورں ؞	منه « الا ورا		المنسية لا تزع	واليمين

الأحكام	رقم الصفحة	الأحكام	رقم الصفحة
بالدهب » الحــديث		ث عمر (رض) بالحكم	۲۱ وفی حدید ما ذاا
وبقوله تعالى : « وحرم فصار هذا أصلا ثابتـــا	ونظائرہ الربا »	بالربا ثم استثنى يث الآخر وهو بقيـــة	۲۱ وفي التحد
من الأول	اخص ا	بادة علقه على شرط ،	
يجعلون المقصود فساد ند عدم المائلة التي هي		. عدم عند عدم الشرط الاشـــــتباه وتعارض	
اعدة مهمة ينبغى الاعتناء	واجّبة ٢٣ فهذه قا	تساوت يجب الحكم	المأخذ اذا
من أتقنها وأتقن تحقيق		عملاً بالأصل ، ويخالفناً أن الأصل عنــدهم في	بالتحريم ا الحنفية لا
الربويات وهل الجنس في العلة أو شرط فيها	العلة في	از لاندراجه فی جمله	ذلك الجو البيع
، لها ؟	أو محل	عندنا في الأمــــوال	٢١ والاصل
) تقدم أن الأصل عند ل رحمه الله تعبالي أن		نحريم ، والجواز ثبت رخصة مقيدة بشروط	الربوية اك على خلافه
ى عمومه الاما خصه	البيع عا	الأصل الجـــواز ،	وعندهم
أخرى) تقدم فى كلامى	الدليل ٢٤ (فائدة	ثبت على خلافه عند	والتحريم المفاضلة
، الاستدلال بقُوله تمالي	توقف في	العســربي المالكي عن	
م الربا) على تخصيص	البيع	خطیب اصفهان ، لنا المنذري : الاصل :	-
ضى أن تخصيص قوله	۲۴ ولکن غر	الربوية حظر البيع	في الأموال
الله البيع) بها لا يسلم إ بخلاف تخصييصه	رو احن من نزاع	 تحقیق التماثی حنیفة رحمـه الله : 	
ة ال الى أن المراد بالربا		حة البيع حتى يمنعه	الأصل آبا
فاسد أبو بكر بن العربي	کل بیع	اضل ، وما قلنــاه	أصح
ان الآيتين ــ يعنى قوله	المالكُمُّ ۲۵ وقال: ا	عدة يظهر نفعها في أ: مرا ا	
راحل الله البيع ، وحرم - اقتضيا كتاب البيوع	تعال <i>ی</i> (و	ئانبه عليها ،): كيف تسستقيم	
الشمول دون التفصيل	کله عل <i>ی</i>	، القاعدة ؟ وقـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
لنبی صلی الله علیه می الله ستة و خمسین حدیثا	وقصله ۱ وسلم في	تمالي (وأحــل الله	معنى ّقولّه
وياني : قيــل الربا في	۲۵ وقال الر	، اظهر معانیها عنـــده تناول کل بیع رتقضی	البيع) واز أنها عامة ت
سم لمقابلة عوض بعُوض عير معلوم التماثل في	انشرع ال مخصوص	هها الا ما خصـــه	أباحة جمي الدليل
لشرع حالة المقــد أو البدلين أو في أحدهما	مميسار ا	سللم أن الآية شملت	~ -
) في مُذاهب العلماء في	۲۵ (فصل	بيع ، وأخرج منها ,	دلالتها كل
التى ذكرها المصنف	الاحكام	بقوله: « لا تبيعوا	عفود، الرب

بشيء

بشار به سلامة

ابن راهویة فقال فی استناده :		واما عبد الله بن الزبير فلم أقف	٣.
اخبرنا روح قال : « حدثنــــا		على استاده بذلك	
حيان بن عبيد الله وكان رجل		فهذا ما بلغني عن الصحابة	٣.
صدق »		رضى الله عنهم ممن نسب اليه	
فان كانت هذه الشهادة من روح	٣٣	القول بذلك	
ابن عبادة فروح محدث نشب		وعن سعيد وعروة بن الزبير رأيا	٣.
في الحديث عارف به مصنف		منهما الا أنه يحفظ عنهما عن	
فيه ، متفق على الاحتجاج به ،		رسول الله صلى الله عليه وسلم	
بصرى بلدى للمشهود له فتقبل		(الفصل الثاني) فيما نقل عن	71
شهادته له		رجوع من قال بذلك من الصدر	
وأن كان هذا القول من أسحاق	٣٣	الأولُّ ﴿	
ابن راهویة فناهیك به ، ومــن		اما ابن عباس فقسم اختلف في	٣1
یثنی علیه استحاق	****	رجوعه	
(النوع الثاني) يتعلق بخصو ص	٣٣	فحديثه مع أبي سعيد الخدري	۲۱
قوله ﴿ وَكَذَلْكُ مَا يُكَالُ أَوْ يُوزُرُ		من طریق حیان بن عبید الله	
وان سلم صحة أصل الحديث		قال ابن عدى : عامة ما يرويه	377
وعن أبي الجـــــوزاء أوسر	. 44	أفرادات يتفرد فيها	
ابن عبد الله الربعي يقول: ثه		قال البيهقي وحيان تكلموا فيه	77
بلغنى أنه رجع عن ذلك فلقيتا		وابن حزم أعله بثلاثة اشياء	41
بمكة فسالته قال : نعم انمه		(احدها) انه منقطع مـــن	٣٢
کان رایا منی رویناه فی سنن ابن ماجه ومسند	**	أبى سعيد لا من ابن عباس	, ,
احمد باسناد رجاله على شرط	٢٣	ر والثاني) لذكره أن ابن عباس	77
الصحيحين الى سليمان بن علم		رجع واعتقاد ابن حزم أن ذلك	, ,
وسلیمان بن علی روی له مسل		باطــل لمخالفة سعيد بن جبير	
وقال ابن حزم : إنه مجهـوا		(والثالث) أن حيــــان	47
وقال ابن حزم ، إنه مجهدور لا يدري من هو أ وهو غـــــ		أبن عبيد الله مجهول	, ,
ر بدری من هو ، وهو مسسم مقبول لما تبین		أمَّا قوله انه منقطع فغير مقبول،	47
معبون له حبين ورواية ابي الجوزاء عند البيهقر	٣٣	لأن أبًّا مجلز أدرك أبن عباس	
في استادها أبو المسارك وهر	11	وسمع منه وادرك أبا سنعيد	
مجهول		ومتى تبت ذلك لا تسمع دعوى	**
وعن أبي الشــــــعثّاءُ سمعت	48	عدم السماع الابثبت	
أبن عباس يقول : اللهـــم انو	٠, ١	واما قوله أن حيان بن عبيدالله	**
اتوب اليك من الصرف	3	مُجهولٌ ، فان أراد مجهول العين	٠,
عطية العوفى فى رواية الطبران	48	فليس بصحيح بل هو رجـــل	,
وعطية من رجال السنن قار	• •	مشهور وساق السبكي من روى	
يحيى بن معين : صالح وضعف		عنهم ومن رووا عنه مما ينغى	,
غيره فالاسناد بسسببة ليسر	• 4	جهالة العين عنه	
بْالْقُوى ۚ		وأن أراد جهالة الحال ، فهو قد	44
ورواية بكر بن عبد الله المزنر	40	رُواه من طريق اســــــحاق	, ,
	•	در س دین	

قال عمر بن الخطاب رضي الله	. 44	رواه الطبراني بسند فيه مجهول	
عنه : ردوا الجهالات الى السنا		وانما ذكرناه متابعة لما تقدم	
مِقُولَ ابن تَيميةً في (رفع الملام):	27	وروی آبو جابر ــ وصـــوابه	30
الذين بلفهم قول النبي صلى الله		أبو جعفر _ أحمد بن محمـــد	
عليه وسلم (انمـــا الربا في		ابن سلامة الطحاوي في كتابه	
النسيئة) فاستحلوا بيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		شرح معاني الآثار	
الصاعين بالصاع يدا بيد مشل		تعليق المحقق مستدركا على	40
ابن عباس وأبى الشعثاء وعطا		تقديم الشيارح لرواية الطحاوي	
وطاوس وسعيد بن جبير وعكرما		على رواية مسلم خلافا للقاعدة	
وغيرهم من أعيانُ الْمُكَيِّينِ الذِّينِ		فاذا تاملت هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	٣٦
هم من صفوة الأمة علما وعملاً		المذكورة وجدت أصحها أسنادا	
لا يحل لمسلم أن أحدا منهـــه		قول أبي الصب جباء الذي رواه	
تلحقه لعنة آكل الربا لأنهم فعلو		مسلم أنه سال ابن عباس عنه	
متاولين		نکرهه	a w ba
(وأما ابن مسعود) فيدل على	٣٧	وقد روی عن طاوس عــــن	47
رجوعه ما رواه البيهقي في كتابيا		ابن عباس ما يدل على التوقف	
السنن والآثار مختصرا 4 والسنر		الا أنى قدمت من روايــــة	
الكبير مطولا باستناده عن ابر		الطحاوى عن أبي الصــهاء	
عبد الله بن مسعود وصوابه عر		ما ينفى هذا الاحتمال ويبين أنه نزل عن الصرف صريحا	
عبد الله بن مسعود		وحديث ابن ماجه الذي قدمته	٣٦
النفاية بضم النون ما نفيته مر	27	وبينت أنه على شرط مســــــــــــــــــــــــــــــــــــ	1 1
الشيء لرداءته	' '	وبينك أنه على شرك مستسمم صريح في الرجوع أيضاً	
وهده الرواية صريحة في رجوعا	TY	عریم می الرجوع العد وکذلك روایة ابن آبی نعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	٣٦
وليست صريحة في موافقة ابر		المتقدمة عن الطبراني باسهناد	1 •
عَباس لجواز أن يكون ذلك في		صحیع	
خصوص النفاية لرداءتها		فهده روايات صحيحة وحسنة	٣٦
· (وأمَّا أَبِن عمرُ) فَقَدَ تَقَـــد	44	من جهة خلق من أصــــــــــــــــــــــــاب	,
رجوعه في الرواية التي دلت علم		ابن عباس تدل على رجوعه	
قوله ، وأن ذلك في صحيحياً			***
مسلم ،		ذكر من قال: انه لم يرجع عنه	44
﴿ وَأَمَّا أَسَامَةً وَزُيْكُ بِنَ أَرْقَــَــِمْ	٣٨	﴿ ذَكُرُ أَبِنَ حَزِمَ رُوايَةً أَحَمَدُ عَنَ	٣٦
والبراء بن عازب وعبد الله		سعيد بن جبير عن أبن عباس	 4
إبن الزبيم) فقد تقدم التوقف		مَا كَانَ ٱلرِبَا قَطَ فَى هَاوِهَا	٣٦
في صحة ذلك عنهم		وحلف سميد بالله ما رجع عنه	47
وأما معاوية فقد تقدم أنه غيي	. 4Y	حتی مات	
قائل بقول ابن عباس مع شذو		وهده شهادة على نفى	٣٦
ما قال به أيضا		وقال ابن عبد البر: رجـــع ابن عباس أو لم يرجــع ، في السنتة كفاية عن قول كل واحد	44
والظن لما كتب له عمر آنه يرج	٣٨	ابن عباس او لم يرجسع ، في	
عن ذلك		السنئنة كفاية عن قول كلُّ واحد	٠.

باستحالة الخطأ على الجمسع

نم ههنا أمر بجب التنبيه له

العظيم وهو بعيد

{ {

(وأما التابعون) فان الظن بكل ٣٨ من سمع من الصحابة ومنهم هذه الأحادث الصريحيية الصحيحة في تحريم ربا الفضل أن يرجع اليها قال أبن المنذر: اجمع عـــوام ٣٨ الأمصار مالك بن أنس ومسن تبعه من أهل المدينة وسفيان التورى ، ومن واقعه من اهل المراق والأوزاعي ومن وافقه من أهل الشيام والليث بن سعد ومن وافقه من أهـــل مصر والشافعي وأصحابه وأحمسك على أنه لا يجوز بيع ذهب بذهب ٣٨ ولا فضة بفضة متفاضلا لدأ سد ولا تسيئة وأن من فعل ذلك فقد أربى والبيع منسوخ (قلت) وممن قال بذلك مسن 34 الصحابة أربعة عشر منهس أبو بكر وعمر وعثمان وعلى الخ وقال الترمدى بعــد ذكــــــره 3 حديث أبي سعيد : والعمل على هذأ عند آهل العلم من الصحابة وغيرهم الامآروي عن أبن عباس (الفصل الرابع) في بيان الحق ٤. في ذلك وأن هذه المسالة مسن المسائل الاحماعية أولا اعلم أن دعوى الاحماع في ذلك ٤. منحصرة في ثلاثة أوحه أما أن يدعى أجماع العصر الأول ٤. من غير سبق خلاف استنادا الي أن ندرة المخالف لا تض واما أن يسلم سبب الخلاف ٤. المتد به ، ويدعى رجسه ، المخالف ، وصيرورة المسسألة اجماعية ، قبل انقراض ذلك واما أن نقال: انعقد احماع **{** • متاخر بعد انقراض ألماضيين

الأحكام

المختلفين

وشبهة الثلاث صبيحيحة بلا خلاف بين الأمة لكن الحد

مع بقـــاء العصر حيث كان الصحيح هناك أنه يكون أجماعا ان المجمعين هناك كل الأسة ، وأهل العصر الثائى بعض الأمة لا كلهم ،

لأن الأمة اسم يعم الحي والميت لكنا بحمد الله مستفنون عسن الاجماع في ذلك بالنصــوص الصريحة المتضافرة كما قدمته

رای ابی بکر فهذا بکون احماعا قولا واحدأ ٥. وان كان فيه خلاف وبرد ففيه ٥. 13 خلاف مرتب على أنه هــــل بشترك انقراض العصر أولا

قد استقر أولا وأن لم يكن قد استقر كاختلافهم في قتال مانعي

الزكاة ثم اجماعه ملم على

70

(والثاني) اباحة النقد وهــو

وأقوله وانما يحتاج الى الاجماع في ٥. مسألة خفية مسندها قياس ٥٣ أو استنباط دقيق والله أعلم (فصــل) فيــما بتعلق به 01 ابن عباس وموافقوه والجواب تعلقوا في ذلك بحديثين 01 (أحدهما) حدث أسيامة 01 المتقدم ، وأقد ورد بالفـــاظ ٥٣ -مختلفة معناها سواء أو متقارب فان قال قائل وهـــل بخالف 0 { ٥٢ حديث أسامة حديثهم ؟ قيل: أن كان يخالفها فالحجة 08 فيها دونه لما وصفنا فان قبل: فانی بری هذا ؟ ٥٢ قيل: الله أعلم قد يحتمل أن يكون سمع من النبي صلى الله عليه وسلم يسال عن الربا في οį صنفين مختلفين ذهب بفضية ٥٤ وتمر بحنطة (الجواب الثالث) أنه محمول . ٥٢ على الجنسين ، الواحد بجوز ρį التماثل فيه نقداً ، ولا بحوز نساء 00 (الجواب الرابع) أن يكــون ٥٣ محمولا على غير الربويات كبيع الدين بالدين مؤجلا بأن بكون له عنده نقد موصوف وأعلم أن هذه التأويلات الثلاثة 70 متفقة في الجمع بين الحديثين ، وقد نبهت فيما تقدم على أنسه 70 اولى من الترجيح فيما امكن فالأكثر تركوا حديث ابن عباس

٥٣

01

01

٦.

٦.

75

75

٦٣

٥٧

01

ثابت بالسنة الخاصة وهسو المنسوخ بالسنة

(الأمر الثاني) ممسا أدعى في ٥٦ حديث البراء وزيد بن أرقم هذا أنه معلول فيمتنع الحكم بصحته تعليق المحقق بسلسوق نص البيهقي لاستقامه عبارة الشارح

الحواب الحديثي قلا لا يجسر ٥٧ الفقيه على الحكم لتخطئت . بمجرد ذلك

فان من روابات عمرو بن دينار ٥٧ ٦. ما اطلق فيه الصرف ومنهسسا ما بين أنها دراهم بدراهم

فيحمل المطلق على المقيد جمعا بين الروائتين فان أحدهما بين ما أنهمه الآخر

واعلم أن ترجيح احد الدليلين ٥٨ على الآخر كالمتفق عليه بين الأثمة

فصل في الأحاديث الواردة في 01 تحريم ربا الفضل

روی ذلك من حدیث أبی بكــر الصديق وعمر بن الخطـــاب 75 وعثمان بن عفان وعلى بن أبى طالب وسلمعد بن أبي وقاص وعبادة بن الصامت وأبي سعيد الخدرى وأبى هريرة وعبد اللهبن عمر و فضالة بن عبيد وأبي بكرة ومعمر بن عبد الله وزرافنسم ابن خديج وأبى الدرداء وأبى اسيد الساعدى وبلال وجابر

﴿ وائس ورويقع بن تابت وبريدة ﴿

رضي الله عنهم أجمعين ٩٥٠ أما حديث أبي بكر المشهور

وفي سنده الكلبي والكلبي ضعيف وروى من طريق غيره ولم بصح وأما حديث عمر فروأه أبو حمزة ميمون القصاب عن سلسعيد ابن المسيب ، وأبو حمسيزة مضطرب الحديث

وأما حدبث عثمان فصلحيح رواه مسلم

واما حديث على بن أبي طالب فاخرحه ابن ماجه والدارقطني في سننهما والحاكم في المستدرك وأما حديث سعد بن أبي وقاص فخرج في كتب السنن الأربعة والدارقطني والمستدرك على الصحيحين للحاكم

و فهؤلاء خمسة من المشرة فيهم الخلفاء الراشدون

وأما حدث عبادة فهاو أتم الأجاديث وأكملها ولذلك حمله الشافعي العمدة في هذا الباب وفي لفظ آخر لمسلم عن عبادة وهو اللفظ الذي أورده المصنف في مدا الفصل

وأما خديث أبي هريرة فهسو الذي في الشبيخان مقرونابحديث ابي سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على خيبر فجاءه بتمسر جنيب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم

اكل تمر خير هكذا ؟ قال: لا والله يا رسول الله

بالصاعين والصاعين بالثلاثة

بدىنارين أحدهما نقدا والآخر

(ينظر فيه حيث لا يوحد ذكر

الأحكام	الصفحة	رقم	حة الاحكام	رقم الصف
فى الصرف ولا فى الطعام اهـم والدنانير لا تتعين وانمـا تتعين بالقبض قا قبل القبض لصــار	ان الدر بالتعيين	79	سيئة جائز قد رأيت المسألة التي اشار ها عن المفيرة المخسرومي في ليقة أبي اسحاق المتونسي من	٦٨ و الي تما
کان فی ذلک بیع الکالی، وذلک منهی عنه ، علی ذلک الکتــــاب	بالكال <i>ىء</i>	٧.	لكية وذلك مما لا يعرج عليه ما حديث أسامة فقوله (انما يا في النسيئة) أن جعلناه سوخاً فالمنسوخ منه الحصر	٦٨ وا. الر من
ب فهو أن المحرم في الربا المحسو أن القبض المقد أذ بالمقد يجب	الآية هو وأما القي	٧.	صة ، كما قيل مثله فى (انما من الماء) . عمن الماء) . عديث البراء وزيد صريح فى هى عن بيسع الذهب بالورق	וµ. 19. و≺
فكيف يكــون شرطا ن حق الشرط أن يقترن فالواجب التعيين فقط	الاقباض فيه ؟ لأر		ا ، ففي الجنس الواحسد	دین اول ۱۹ وفی
عن ذلك أنه لو كان في الصرف للخلاص عن مع بالكالىء لوقسم القبض في أحد الجانبين	التقابض بيع الكال	٧١	يح فى منع الأجل فى الجنس احد - اخذ هذا الحكم من قوله عادها ۵	الوا ٦٩ وقا
العين بالدين جائز في حديث عبادة فلم أقف في رواية الشيافعي ،	السلم وأما في ا عليه الا إ	٧١	ع من ذلك الفزالي والماوردي ين: انه ماخوذ من قسوله: ينا بعين » الحكم الثالث	قائل « ء ٦٩
ين فيشماركهما فى ذلك الرأس والعين وغير ذلك	على يدًا وأما التع الاشارة با	٧١	یم التفرق قبیل التقابض می ذلكربا الید ویستوی دلك الجنس الواحسید جنسان	ويس فى ذ والم
لو كان كذلك لقال: ليس بصحيح فحديث عمر مع مالك وطلحة بن عبيد الله	يدا من يد واما الأثر	٧٢	ل النووى فى شرح مسسلم السماعيل بن علية التفرق اختلاف الجنس وهسسو وع بالأحاديث والاطلاع الحقيقة ليس التقابض عند	جوز عند مجم
ن فهو أن ترك التقابض	=	٧٢	حنيفة من قاعدة الربا في	

٧٨

٧٨

VΑ

٧1

۸.

ربا ، لأن الربا عبارة عن الفضل المطلق

(فائدة) قال نصر المقدسى : ۷٣ فتحصل في القبض ثلاث مسائل ما يعتبر فيه القبض بالاجماع وهو الصرف ، وما لا يعتبـــر ٧٨ فيه بالاجماع وهو بيع المطعوم بنقد ، ومختلف فیله وهللو المطموم بعضه ببعض

الحكم الرابع ۷٣

٧٤

٧٤

جواز التفاضل عند اختسلاف الجنس مع تحريم النســاء والتفرق قبل التقابض

ومما هو نص في المسسالة في الصرف حديث أبن عمر « أذا بابعت صاحبك فلا تفارقه وبينك وبينه لبس » والحديث مشهور مما انفرد به سماك

الحكم الخامس

ان البر والشعير جنسان فيجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا هذا مذهبنا وبه قال ابو حنيفة والثورى وأحمد واسماعيل ٧٩ ابن عليه واسمحاق وأبو ثور وداود

وخالف مالك والأوزاعي والليث ٧٩ ٧٤ ابن سعد

وقد حصل الاختلاف على خالد ٧٦ الحداء هل المذكور في مقابلة ۸. الشعير والتمر أو البر

فان كان التمر فلا دليل فيه على ٨. ٧٦ المالكية لانهم قائلون به

وقوله أمرنا محمسول على أن ٧V الامسىر هسسو النبي علية

والذى عولت المالكية عليه أمران (أحدهما) ما روى عن معمسر ابن عبد الله أنه أرسل غيسلامه بصاع قمح فقال : بعه واشتر به شعراً

قال ابن عبد البر: والبيضاء والشعير معروف ذلك عنسد العرب بالحجاز كما أن السمراء عندهم البر

قال ابن عبد البر وقد روى عن عمر بن الخطاب أنه رأى معيقيبا وممه صاع من شعير وقسسد استبدله بمد من حنطة فقسال عمر: لا يحل لك أنما ألحب مد

(والثاني) اثبات كونهما جنسا واحدآ بالنظر فيما بينهما ولم بشملهما منطوق قوله صلى الله عليه وسميسلم « فاذا اختلفت الاصناف فبيعوا كيف شئتم » (والجواب) عن أثر معمر أن فيه التصريح بانه ليس مثله وأما الأثر عن سعد فعلى ظاهر رواية سليمان بن سامر لا دليل نيـه

وقد رأت في كتـــابه غريب الحدث لابراهيم الحربي أن السلت حبة بيضاء مضرسة وقال صاحب المحكم: السلت غرب من الشعير

وقال الخطابي : البيضاء نـوع من البر أبيض اللون وفيه رداءة یکون بیلاد مصر

وهو ما يسمى في صعيد مصر

۸١

٨1

٨١

۸۲

٨٢

٨٢

۸٣

۸٣

(فرع) على تحريم التفاضل في

الجنس الواحد

بالذرة القيظى لزرعها صييغا قال اصحابنا: لا يجوز بيم ۸۲ فما كان منها أبيض اللون فهو الذهب بالذهب متفاضلا ولا القيظي ، وما كان منها أصفر الفضة بالفضة ، كذلك سيواء الى سواد فهو العونجة كانا مصوغين أو تبرين أو عينين أو أحدهما مصوغا والآخر تبرآ وأما أقوله صلى ألله عليه وسلم « الطعام بالطعام مثلا بمثل » أو عينا فأما أن يكون الطعام جنسيا ٨٣ قال الشافعي في الصرف: ولا خاصا أو كل ما يطعم خير في أن يصارف الرجـــل فان كان كل ما يطعم لزم الا الصائغ الفضة بالحلى الفضة يباع القمح بالنمر المعمولة ويعطيب اجارته ، لأن ايجاب وصف في مطلق ماهية هذا الورق بالورق متفاضلا ولا نعرف فيه خلافا الاما روى عن لا يســـــتدعى وجوبه في كل أفر أدها مماوية القمح يوافق الانسان غالبــــا ٨٣ وحكى بعض أصحاب أحمد عن والشعير يوافق البهائم غالبا أحمد أنه لا يجوز بيع الصحاح وأما الغاء القاضي عبد الوهاب بالكسر لأن للصناعة تيمة ما ألزمهم الشـــافعي به من وحكى أصحابنا وغيرهم عن مالك ۸۲. التقارب بين التمر والزبيب في جواذ بيع المضروب بقيمته أنهما حلوان ويخرصان ، وتجب من جنسه كحلى وزنه مائة الزكاة فيهما فالغاء على وجه بشتريه بمائة وعشرة وتكون التحكم الزيادة في مقابلة الصنعة وهي وأما احتجاجهم ببيع البر بالبر الصباغة وفيه شيء من الشعير فانالشعير قال الأوزاعي: كان أهل الثمام ۸Υ المخالط قدرا أو ميز لظهر على يجوزون ذلك وصرح القاضي المكيال فالبيع لا يجوز والحالة عبد الوهاب بأن زيادة قيمية الصنعة لا تراعى الافي الاتلاف إذا أتلف له حنطة أو أقر له دون المعاوضات أو صالحه عليها أو ضربهـــا فلا وجه لنصب الخلاف معهم ۸٣ الامام جزية أو وجب عشر حنطة وهم موافقون لم يقم الشمعير مقامها في شيء قال ابن عبد البرفي الاستذكار λ£ من ذلك رواها جماعة من أصحاب مالك التفريع على الأحكام عند مالك ، وهر مسألة سيوء

منكرة لا يقول بها أحد من فقهاء

السلمين

الأحكام	الصفحة	رقم	سفحة الاحكام	رقم الص
وضمان البيع من ثلاثة	الاتلاف		قال مالك في التاجر يأتي دار	٨٤
	أرجه :		الضرب بورقه فيعطيهم أجسس	ı
) أنه أذا بدل في مقابلة		٨٦	الضرب ويأخذ منهم وزن ورقه	
المصوغ أكثر من وزنه			مضروبة . قال : اذا كان ذلك	
يادة في مقابلة الصياغة			لضرورة خروج الرقعة ونحسوه	
ة انما هى تأليف بعض		٨٦	فأرجو الا يكون به بأس	
لی بمض			وقال سحنون : أراه خفيفـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
لا يأخذ قسمطا من		٨٦	للمضطر ولدى الحاجسة قال	
	الثمن		ابن وهب: وذلك ربا ولا يحل	I
لو انه باع دارا مبنيـة		٨٦	شيء منه	
وم ثم انهدمت قبـــل			وقال عیسی بن دینار: لا بصلح	Λŧ
الي المشترى فان العقد			هذا ولا يعجبنى	
	لا ينفسح		(والوجه الثاني) استعمال	
) أنه لا يمتنع أن يجرى		٨٦	الدنانير ومبادلتها بالذهب بعد	
في قيمـــة المتلف ولا			نخليصها وتصفيتها مع زيادة	
	ىجرى فى		اجرة عملها	
ه) أن الاتلاف قد يضمن		٨٦	فقال ابن حبيب: ان هذا حرام	
ضمن في البيع ، الا ترى			لا يحل لمضطر ولا لفيره وهــو	
لف حرا أو أم ولد لزمه			قول ابن وهب واكثر أهل العلم	
ولو باعها لم تصبح			وقال مالك: ما هو من عمــــل	۸٥
، عليه قيمتها فدل على			لايرار . لايرار	
الضمانين وبطل اعتبار	•		م قال ابن رشد : ولم يجـــز	
- ·	1حدهما		مالك ولا أحد من أصـــحابه	
على تحريم الربا أيضا		٨٦	شراء حلى الذهب والفضيسة	
كية عن مالك أنه أجاز		۲۸	وزنه من الذهب والفضـــة	-
لة الدناني أو الدراهم	. •		وزيادة قدر الصياغة	
بالوازنة على وجسه			لجواب عن قياسهم البيع على	
يدا بيد	•		لاتلاف أن أصحابنا قالوا: أذا	
فعى في الصرف في الأم:		۸۷	تلف على رجل ذهباً مصــوغاً	
فی ان یاخذ منه شیئا			فان كان نقد البلد مسن جنس	
له وزنا على وجلسه			لمتلف مثل أن يكون نقد البلد	
روفا كان أو غسسير	_		فضة والمتلف ذهبا فانه يقوءم	
	ممروف		نقد البلد ولا يكون ربا	•
حنابلة للصائغ أخسذ	و قا لت ال	٨٧	فعلى هذا يكون الفرق بين ضمان	7.\

قصيرًا بل ســواء طال المجلس		الدرهمين أحدهما في مقـــابلة	
او قصر للأثر المروى عن عمير		ألخاتم والثاني أجرة له فيسما	
رضى الله عنه في مصارفة طلحة		اذا قال : صنغ لي خاتما وزنه	
ووانقنا على ذلك الحنفية	۸٩		
والحنبلية ولم يسمم مالك		وأجرتك درهما	
رحمه الله بالأكتفاء بالتقابض في		(فرع) لو نسبج الحالك من ثوب	$\lambda\lambda$
المجلس اذا طال		بعضه كقال له: بعنى هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
(فرع) على تحريم النسب في	۸٩	الثوب بكذا وكذا على أنك تتمه	
الجنس الواحد والجنسيين		لم يجر لأنسه ليس بمعين ولا	
المتفقى الملة		موصوف في الذمة	
لا فرق في ذلك بين قليل الاجل	۸٩	(فرع) ومن كان معه قطـوع	٨٨
وكثيره وليس الحـــلول ملازما		مكسرة من الذهب أو الفضــة	
للتقابض		أو نقرة فأراد أن يبيعها بجنسها	
(فرع) من شروط الحلول في	٩.	صحاحاً أو كان معه صــحاح	
الربويات اذا بيع الشيء بجنسه		فأراد أن يبيعها بجنسها قطوعات	
امتناع السلم فيها كذلك		(فرع) وهــكذا في المطموم بلا	λλ
قال الشافعيٰ في الام : ولا يسلم	٩.	خلاف	
مأكولا ومشروباً في مأكــــول		قال نصر في التهذيب : اذا باع	٨٨
ومشروب		صاع حنطة جيدة لها ريع وافر	
وأما أسلام النقدين في المطعومات	11	بصاع حنطة رديئة ليس لهسا	
فصحيح أذ لم يجتمعا في عــــلة		ريع وافر جاز	
واحدة		(فرع) على تحريم التفاضـــل	٨٩
(قاعدة) لسلك تفول: أن العلة	9.1	لا يجوز بيع العلس بالحنطة	
في الربويات الأربعة عند الشافعي	• •	لعدم التماثل بينهما	
الطعم وذلك مشترك في الجنس		(فرع) من فروع التقابض اذا	۸٩
والجنسين		باع دينارا بعشرين في ذمتــه	
فما السبب في اختلاف الحكم	91	فأحاله المشترى على انسسان	
حيث كان المحرم عند اتحـــاد		بالعشرين وتفرقا ، لم تقـــــم	
الجنس ثلاثة أشياء وعنــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		الحوالة مقام القبض وبطـــل	
اختسلاف الجنس شيئين فقط		الصرف بتفرقهما	•
فاعلم أن الوصف المحكوم بكونه	9.1	(فرع) على التقابض ـ قـــد	٨٩
علة تارة لا يعتبر معه أمر آخر		عرفناً فيما تقدم أن التقابض	
اصلا		شرطه ان يكون في المجلس ولا	

يشترط أن يكون زمن العقد ٩١ (مثاله) الزنا علة في الرجم في

			•
(فصل) الذهب يذكر ويؤنث	94	المحصن فاذا فقد الاحصان	
وجمعه اذهاب		لا يُؤثّر الرجم ولكنــه يؤثر في	
واعلم أن هذه الأسماء لا يفرد	90	حكم من جنسه وهو الجلد	
منها شيء دون شيء ٠		فالطُّعم علَّة في تحريم الثلاثة :	91
فلا تقل بعته يدا حتى تقسول:	90	التفاضل والنسباء وألتفرق	
بيد		(فالقسم الأول) يحرم فيسه	9.7
ودعوى الحنفية أن الثانيـــة	90	النساء أجماعا والتفاض لل	
مؤكدة للأولى ودعوى الشافعية		والتفرق قبل القبض	
أن كلا منهما بمعنى ، فالعين		(والتاني) يجوز فيه التفاضل	9.7
لافادة الحملول واليمد لافادة		والنساء والبدل قبل التقابض	
التقابض		سواء كان من أموال الربا أم لا	
وذكر أصحابنا فرعاً في كتــاب	77	(والثالث) تحريم النســـاء	98
الوكالة اذا قال لوكيله: بعهكيف		روالتفرق ولا يحرم التفاضـــل	• •
شئت فله البيع بالنسيئة ، ولا		كالذهب بالفضة وألملح بالحنطة	
يجوز بالفبن وبفيم نقد البلد		(والرابع) يجوز التفاضل فيه	٩٢
واما المشال المذكور في الوكالة	17	نقدأ كبيع عبدين بعبد واحد	
فالكيفية راجعة الى نفس البيم		رلا خلاف عندنا في جوازه نساء	
وان تبایعـا دراهم بدتانیر فی	٩٧	اذا عرفت ذلك فاعتبار الجنسية	9.7
الذمة وتقابضا ثم وجد أحدهما		في القسم الأول هل نقبول	
بما قبض عيباً نظرت فان له		الجنسية شرط لعمل العلة ؟	
يتفرقا جاز		(قاعدة) العقود بالنسية	٩٣
ان عقد الصرف تارة يرد على	17	للتقابض على أربعة أقسمهام	
ممين وتارة يرد على الذمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		(منها) ما يجب فيه التقابض	
وقال أبو حنيفة وهي رواية عن	99	قبل التفرق بالاجماع وهممو	
أحمد: الدراهـــم, والدنانير		الصرف	
لا تتمين بالمقد		(ومنها) ما لا يجب بالاجماع	٩٣
قال اصــــحابنا : ولو كان	99	كبيع المطعومات وغيرها	
لا يتعينان لما كانا عينا بعين ا		(ومنها) ما يشترط عندنا وعند	24
والقياس على ما أذا كان عوضاً	99	مالك وأحمد خلافا لأبى حنيفة	
بجامع ما بينهما من أن كلا منهم		وهو بيع الطعام بالطعام	
عوض مشار اليه في العقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		(ومنها) ما يشـــترط عنـــــدنا	94
ويتمين بالقبض وعلى القرض		وعند أبى حنيفة خــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
والوديعة والفصب والوصييا		ولا يشترط عنده قبض رأس	
والارث والصداق والوكالة		المال في المجلس	
		•	

- فان قيل : ان الثمن متعلق ١٠٢ بالذمة ومعنى التعيين انه يوفى وعن زفر رحمه الله مله المعين 1.1 وذكر اصحابنا رحمهم الله 1 . .
 - فوائد ومقاصد في تعيين ألثمن (فرع) لو استبدل عين المعين ١٠٢ بعد التقابض والتخاير صيح والشيافعي بلا خلاف أو قبلهما لم يصــح ١٠٣ على المذهب المشهور
 - (فرع) لو وهب الصييرفي الدراهم المعينة لباذلها فان كان قبل قبضها لم يجلز لأن الملك ١٠٣ لها لم يستقر وأن كانت الهسة قبلها ففيها وجهان كالبيع
 - (فرع) اذا تعاقدا على معينين 1.1 يجوز جزافاً مع اختلاف الجنس ١٠٤ (القسم الشاني) أن يكونا 1.1 موصوفين أو في معنى الموصوفين وهو المطلق في موضع فيه نقد متمارف
 - فان جوزنا بيع الفائب فالعقد 1.1 صحيح والافلا
 - فان قيل : هذا خلاف السينة 1.1 1.8 التي رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا السورق بالورق الحدث
 - فالحواب أنهما أذا عينـــا في المجلس صار عينا بعين كما اذا تقايضا في المجلس كان بدآ بيد
 - فلم يرد التعيين والتقابض في 1.8 1.5 نفس المقد وهمملا مذهب ابي حنيفة وأحمد ً

- وقال مالك : لا يجوز الصرف حتى يكون العينان حاضرتين
- قال الطحاوى واتفقوا على جواز الصرف اذا كان احدهما دينا وقبضه في المجلس
- والمتفقون هم أبو حنيفة ومالك
- قلت : الصرف والسلم قسمان من أقسام البيع فهما خاصان تحت أعم وبينهما أعنى السلم عموم وخصوص من وجه
- فان قلت: الترجيح باللفظ فيما اذا جرى العقد بلفظ الصرف فيصح أو بلفظ السلم فيبطل لما بين اللفظين من التضاد
- فقال لما تكلم في الصرف على السلم ، فان وضع السلم على اشتراط تسليم رأس المال في المجلس ، فيحسب ، والصرف يجوز عقده على وصف ثم وصف لابد من التقابض
- (فرع) لم يجزم الأصحاب بجواز بيع الطعام الموصوف في الذمـة بالطمام الموصوف في الذمة كما جــزموا في الصرف بل حكوا في الطمام وجهين
- (فرع) هل يسوغ الاستبدال 1.8 في هذا القسم أولا ؟
- اعلم أن الاستبدال عن الثمين ' الثابت في الذمة في غير الصرف يجوز على الجديد المشهور

وللرجل عليه دنانير فحلت أو لم		وأما في الصرف فالصمواب	1. 8
تحل فتطارحاها صرفة فلا يجوز		المقطوع به أن ذلك لا يجوز لأنه	
لأن ذلك دين بدين		لو استبدل عنه لم يحصـــل	
وقال مالك أذا حل فهو جائز ،	7.1	مداول قبوله صلى الله عليبه	
واذا لم يحل فلا يجوز		وسلم «عيناً بعين » لا عنسك	
وقد أجمع أهل العملم على أن	1.1	العقــٰــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
بيع الدين بالدين لا يجوز وقال		البطلان	
أحمد اجماع الأئمة على أن ذلك		(فرع) الا براء عن هذا الموض	1.0
ذلك لا يجوز		الثابت في الذمـــة في الصرف	
(قلت) وناهيك بنقل أحمـــد	1.7	لا يصح ، فان افترقا قبــــل	
الاجماع فانه معلوم سنده فيسه		قبضهما بطل الصرف	
مع الحديث « نهى النبي صلى		(فرع) جريان الصرف في الذمة	1.0
الله عليه وسلم عن بيسع الكالىء		عند اختلاف الجنس لا اشكال	
بالكالىء » وُان كان ابن المندر		فيه	
قال: ان اسناده لا يثبت		ظاهر المذهب جـــواز المعاملة	1.0
والحديث مشسهور عن موسى	1.7	بالدراهم المفشوشة	
ابن عبيد وهو ضعيف		جريان هذا القســـم في صرف	1.0
(فرع) قال الصيمرى : فلو	1.7	النقد بفير جنسه لا اشكال فيه	
وجب لزيد في ذمة عمرو دينـــار		وهل يجوز في الجنس الواحـــد	
اهوازی ووجب لعمرو فی ذمــة		حيث يكون هناك غرض صحيح؟	
زید دینار اهوازی جاز آن بجمل		(فرع) لو باع في هذا القســم	1.0
ذلك قصاصاً		طعاما بطعام في الذمة ثم عين	
(القسم الرابع) معين وموصوف	1.7	وسلم في المجلس فوجهان	
كما اذا قال: بعتك هذا الدينار		(أحدهما) المنع ، لأن الوصف	1.0
بعشرة دراهم فهذا جائز عندنا		فيه يطول بخلاف الصرف فان	
وعند جمهور العلماء		الأمر في النقود أهون	
(القسم الخامس) دين بعين كما	1.4	(والثاني) الجواز	1.0
اذا كان له عليه دينار فقـــال		(القسم الثالث) أن يكونا دينين	1.0
بعتك الدينــار الذي لي عليك		كما اذا قال: بعتك الديئــار	
بعشرة الدراهم هذه فيجوز		الذى لى فى ذمتك بالدراهـــم	
وسماك آختلف النـــاس فيـــــه	١.٨	العشرة التي لك في ذمتي ، وهذه	
فضعفه شعبة والشمسورى وابن		المسألة تسمى بتطارح الدينيين	
المبارك		قال الشافعي في كتاب الصرف:	1.0
وقال أحمد: مضطرب الحديث	۱.۸	ومن كانت عليه دراهم لرحل ،	

الأحكام	لصفحة	رقم ا	عة الاحكام	رقم الصفح
في الذمـــة وتلف في	_		كان يقبل التلقين	
ثم اطلع على عيب فيه	-		مون لفظ الحديث أنه كان	
) لا شبك أنه او رضي به		118	ع الابل بالدناني ثم ببيع	
عاز في هذا القسم أذا كان			انير بالدراهم ومالى حلال	
من جنسه وان اختسار			سبه ة فيه مراد المراد ا	
شه لم يجز			رع) يشترط في هذا القسم	
تفرقا ثم ظهــر العيب		118	يكون الدين حالا فلو أراد أن	
العيب مسمسن حيث			نه على الدين المؤجل عوضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
الجنس بأن يسلمه على			، حلول الدين لم يصح تقدر الدين في أ	
هم فاذا هی رصاص			تقديم الدين فيجوز	
الصرف جنسا واحدا		110	جوز الاعتياض عن الدبن	
بحصته من الثمن			جور المطلب على المدين جل الماوردى قال: لأن المؤجل	
، جنسين فقيسولان		110	بن بماوروی دار. دی بهوجن جوز اخد الموض عنه	
ما) بحصته (والثاني)			- ·	_
•	بجميع		قسم الســــادس) دين صوف كما اذا قال: بمتك	
الأصحاب له بالقياس	_	110	صوف عما ادا قان ، بعنا انار الذي لي في ذمتـــك	
كره المصنف وهو مأخوذ الدا:			رة دراهم موصوفة أو مطلقة	•
الشافعي الفرانية قالانوري	•		ر د در هم موصوف او مصبح	
ال في المختصرة لأنه بيع . لمسلمون		110	ه عندنا	
_	-	115	دا دا قبض معیبا کان له ان	
ں بعد التفرق فان الربا م		117	ب بما فی ذمته مما یتناوله	
- نى: اذا كان بيع الأعيان	وقع فيا	117	 د كما اذا قبض المسلم	
ى ١٥١٠ كان بيع المعيان ت من الدينار بالدراهم	-	117	ئم وجد به عیباً م	
وز بالقبض قبل الافتراق			رد الموض المذكور وقبض	
وفيما يفسد به البيم			وهما في المجلس صح	
راق قبل التقابض سواء			ر د من أخذ هذين النقدين	
ی آن یسکون فی حسکم				والا
بعد القبض سواء			قلت : كيف جزموا بأن له	۱۱۲ فان
بيخ أبو حامد وغيرهالقول		117	رد ويطالب بالبدّل ا	
ین . فتاره المزنی ثلاثة أدلة :			ى ذكره الأصحاب هنا من	١١٣ والدّ
ما) أنّا ا ذا جـــــــوزنا		117	ق بين ما قبل التفرق وبعده	القر
ال فانه يـــرد المعيب			بمينه في المسلم فيه	جار
العوض الذى استحقه	•		ع) لو قبض المعقود عليه في	۱۱۳ (قر

ويفسخ العقد ويرجع بما دفع كالصرف المعين واذا امسك السليم امسحكه بالحصة قولا واحدا (فرع) لو ظهر العبب بعصد التصرف وبعد تلف المقبدوض العبب ان جوزنا الاستبدال غرم ما تلف عنه ويستبدل وان لم يجوز الاستبدال يستر مسن الشمن بقدر العيب

قال الشيخ أبو حامد: لم يقتصر

الثنافعي على بطلان البيسم

الوضع

استبراؤها ؟

۱۱۹ (والثانية) اذا كان المسلم فيه ۱۲۳ عبدا فاستكتبه واخد كسبه وغلته ثم رده بعيب فهل يجب رد الكسب والفسلة ؟ فعلى

المستوفى عن الذمة اذا رد بالعيب

وفيه قولان فائدتهما في مسألتين

(احداهما) اذا كان السلم فيه

جارية فردها بعيب هل يجب

هل يجعل كأنه لم يوجد الأخد ١٢٢

119

119

الأحكام	لصفحة	رقم اا	سفحة الأحكام	رقم ال
حلور	لهذا الم		ولهذه المسألة امثلة يجمعها	371
شانی یکون مخیرا بین		771	الاختلاف في النظر الى الاشسارة	
. الجميع وامســــاك	ثلاثة رد		أو العبارة	
وامساك السليم بالحصة	الجميع		فان قلنا : لا تفريق بطـــل في	170
	ليسى الا		الجميع واسترد جملة الثمن	
اذا اشترى عبدين فتلف		117	وان قلنا : يفرق وهو الصحيح	170
قبل القبض وقلنــــــــا			کان له امساك الباقى	
، فانه یمسکه بحصــته			ومذهب أحمد في هذا القسم أنه	170
ن قطعاً على المشبهور			يجوز أخد الأرش فى المجلس ،	
بع مسائل فيما اذا كان		117	والفرض فى صرف النقد بفـــير	
المعين في جنسين			جنسه	
الثاني) اذا كان في جنس	•	177	اذا ثبت ذلك فان كان العيب	170
د كالدراهم بالدنانير أو			بالجميع كان بالخيار بين رده	
بالدنانير فاما أن يكون			وبين الرضى به معيباً بالثمن كله	
في بعض المبيع أو في كله			وان كان الميب بالبعض كان له	170
ن في كله فاما أن يكــون		177	رد الجميع لوجــود العيب في	
نس او من غیره واذا کان			الصفقة	
س فاما أن يتبين قبــل			وهل له أن يرد المعيب ويمسك	177
و بعده فهذه أربع مسائل			السليم ؟	, , ,
ة الأولى) اذا كان بعضها	أيضاً: دالاً اللا	144	قال الشافعى فى الصرف من الام: فان رده رد البيع كله لانها	177
د ادوری) ادا ان بعضها نما اذا اشتری دراهم		140	سفقة واحدة	
ه ادا است ری دراهم او دنانیر بدنانیر فوجد	-		وليس في هذا اللفظ بيان انه	177
معيباً فان البيع باطل			هل يمتنع عليه افـــراد المعيب	* 1 *
ا سواء کان من جنســها			بالرد على قول الاجازة بــــكل	
یر جنسها بر جنسها			. ر. الشمن لافضائه الى هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
ع جيداً ومعيباً بجنسه	-	177	المحذور أ	
الثمن عليهما على قدر	-	, , ,	او انه يجوز له رده وامسساك	177
فيؤدى الى التفاضل كما	1		السليم لأن العقد قد صح على	
ة مد عجوة	_		الكل ، فاذا ارتفع في بعضـــه	
لك الجملة بعقد اذا وجد	کل من م	111	يسقط بقدره من الثمن	
عيبًا وقلنا له _ في أحد	ببعضه		فعلى الأول يخبر بين شــــيئين	177
_ أن يفرق الصفقة في			خاصة رد الجميع أو امساك	
فانه يمسك البـــاقى	الرد ،		الجميع ، ويمتنع عليه التفريق	

بجميع الثمن في قول وبقسطه من الثمن في القول الآخر (المسألة الثانية) أن تكسون 112 العيب في الجميع ، ويكون العيب من غير الجنس كما اذا باع ذهبا بذهب فخرج نحاسا فحكمه البطلان 144 (المسالة الثالثة) أن يكون العيب في الجميع من الجنس كرداءة النوع وما أشبهه وتبين ذلك قبل التلف فحكمه ما تقدم (المسألة الرابعة) أن يكــون العيب في الجميع من الجنس وتتبين العيب بعد التلف كما اذا صارف ذهباً بدهب أو ورقا ١٣٣ بورق وتقابضا وتلف أحسسد المبيعين ثم على الذي تلف له ما حصل أنه كان به عيب 177 وكلهم جزموا بأنه اما أن يرضى 14. وأما أن يرد مثل التالف في عينه ويسترجع ما أعطاه وقال القاضي حسين: اذا فسخ 17. المقد في المعيب التالف فانهه يرجع عليه بأرش العيب 148 (فرع) اشتری دینارا معینا 171 بدينار معين فتلف أحدهما فوجد الباقي عيبا حكم عليه بمثله ، ولا يحكم عليه بالأرش لافضائه للربا وقال ابن عصرون: بفسخ العقد 141

يرد مثل التألف أو قيمته أن لم ١٣٤

الاصحاب اطبقـــوا على أن المسـترى فى باب المعيب اذا اشترى شاة وقبضها ونتجت عنده ثم اطلع فيهـا على عيب قديم فله ردهــا ، والزيادة يختص المسترى بها

والآقرب الى الفهم من عباراتهم وهو مذهب احمد قال صاحب المفنى في مدهبه ... اذا تلف العوض في الصرف بعد القبض ثم علم عيبه فسنخ العقد ويرد الموجود وتبقى قيمة المعيب في دمة من تلف في يده فيرد مثلها أو عوضها أذا اتفقا على ذلك (فرع) لو باع طعاماً بطعهام فحدث عنده عيب ووجهد به عيبا قديما قال في المطارحات: ان باع بفير جنسه رجع بنقصان المعيب لأن المساثلة من شرط صحة البيع ، لكن يرد عليه مثل طعامه ويرجع عليه بما دفع ولا رد لما حدث عنده من العيب

(فرع) لو كان الصرف في الذمة وحصل التلف المذكور ثم اطلع على عيب _ ان كان في مجلس المقد يفرم ما تلف عنـــده ويستبدل ، وان كان بعد التفرق _ فان جوزنا الاســـتبدال _ فكذا

وان لم يجوز الاستبدال بعد التفسيرق - فان كان الجنس مختلفا - يسترد من الثمن بقدر العيب

یکن له مثل

١٣٢ قال أبن أبي الدم: أنه لا بزال

شيء يختلج في القلب وهــو أن

(فرع) حكم رأس مال السلم

اذا وحد المسلم اليه عيبا حكم

بدل الصرف على التفصيل الذي

147

147

تقدم

4.89

زائفة أو مبهـــرجة أو درهم

لا يحوز فالضمان جائز الحاقة

بضمان الدرك ، وإن كان مترددا

بين الوجوب والاسقاط

(فرع) لو أحال بالدنائير التي ١٣٩ والذي قاله الماوردي قسريب

مما قاله صاحب التهذيب فانه قال : لو باع سلمة بدينار 149 أو تصارفا وتقابضا ثم جـاء المشترى بدينار معيب فالقدول ١٤٢ قول من يرد مع يمينه (فرع) قال أصحابنا : اذا باع 189 دینارا بدینار فلیس من شرطه أن يتوازنا وقت العقد بل اذا ١٤٢ وزنا قبله وعرفا المساواة بينهما جاز (فرع) قال الأصبحاب : اذا 149 كان معه عشرة دراهم ومع غيره دینار بساوی عشرین فاراد ۱۶۲ صاحب العشرة شراء نصف الدىنار حاز

(فرع) یجوز آن پشمستری 18. الدراهم من الصراف ويبيعها منه بعد القبض وتمام العقيد بالتفرق أو التخاير بأقل مــن الثمن أو أكثر

قال الشافعي : من باع سلعة من 181 السلع الى أجل وقبضها المسترى فلا بأس أن يبيعها من الذي اشتراها منه بأقل من الشمسن ١٤٢ أو أكثر أو دين أو نقد ، لأنها بيمة غير البيمة الأولى وساق بعض دليل المنع من حديث عائشة لزيد بن أرقم

> قال الشافعي: قد تكون عائشة 181 لو كان هذا ثابتا عنها عابت عليها بيما الى المطاء لأنه أجل غير معلوم وهذا ما لا يجيزه

والذي معه القياس قدول زيد ١٤٢ واما احمد فائه علم ما قلنا وانه ابن أرقم قال: وحكمة هذا انا

لا نثبت مثله على عائشة مع أر زيدا لا يبيع الا ما يراه حلالا ولا يبتاع الا مثله

ولو أن رجلا باع شيئا أو ابتاعه تراه نحن محرما وهو براه حلالا لم نزعم أن الله تعالى يحبط من عمله شسئا

اعلم أن هــــذا الأثــر رواه الدارقطني من طريق داود بن الزبر قان عن معمـــر عن أبي اسحاق عن امراته انها دخلت على عائشة الخ

لكن هذا الاسناد فيه داود بن الزبرقان قال يحيى بن معين : وليس بشيء وقال ابن المدىنى: كتبت عنه شيئا سيرا ورميت به وضمه جمداً ، وقال الجسرجاني: انه كذاب وقال أبو زرعة : متروك الحديث وقال البخياري: هو مضرب الحديث ، وقال ابن أبي عدى هو في جملة الضمفاء الذبن بكتب

184

حديثهم

روی له الترمذی وابن ماجه وقال ابن حبيسان : داود ابن الزبرقان: لا أتهم في الحديث وقال أبو حاتم . شيخ صالح يحفظ الحديث ويذاكس ولكنه كان يهم في المذاكرة ويقلط في الرواية إذا حدث من حفظه ويأتى عن الثقات ما ليس من أحادثهم

لم يكن بالمتعمد في شيء من ذلك

قالت المالكيــة: الا أن تركه

واجب لما هو أقوى وهو وجوب

القول بالذرائع

180

والنزاع معهم فى هذا الاصلل مشهور فى الاصل وقد وافقوانا كما ظهر من كلامهم على علم اناطة الاحكام بالمقاصد ووجوب ربطها بمظان ظاهرة

والحكم بالفساد احتكام بنصب شيء مفسسك وذلك منصب الشارع ليس لآحاد الفقهاء استقلال به

واعلم أن المسألة تارة تفسرض في الصرف فلا يتصور دخول الاجل فيها ، وتارة تفرض في غير الصرف فتقسم تارة بدون الأجل وتارة بالأجسل وبوب الاصحاب لها

(فرع) كلام الشافعى صريح فى انه لا فرق فى جواز ذلك بين أن يكون بعادة أو بغير عادة فيبطل العقدان جميعاً لا لأجل سد الذرائع بل لأجل أن العادة تصير كالمشروطة

(فسرع) فان فرض الشرط مقارناً للمقد بطل بلا خلاف (فرع) عرفت أن فى المسالة خلافا فى الجواز فيسما اذا كان ثم عادة ، فان لم يكن ثم عادة فلا خلاف أعلمه فى المذهب فى الجواز فى المسالتين مسسالة العينة ومسالة شراء ما باع باقل

10.

بعض الاصحاب هذا هو الاصح في المذهب

كلام الشافعي قوله في باب احياء ١٤٩ وأما مسالة المريض اذا باع في مرض موته شقصاً بدون تمسن المثل فالخلاف فيها على خمسة اوحه اصحها انه باخد

(فرع) أكثر أصحابنا أطلقــوا الجواز في ذلك ، ولم يبينوا هل المراد الجواز مع الكراهة أو بدونها ، وقد صرح الروباني في البحـــر وابن أبي عصرون في الانتصار ، والنووى في الروضة بالكراهة

والحاصل أنها مراتب: 10. (الأولى) أن يجرى ذلك بقصد المكروه من أهل التهمة فهو حرام عند المالكية جائز عنبدنا مع الكر اهة

(الثانية) أن يجرى من غبير قصد للمكروه ، ولا يكسون الشخص ممن يتطرق اليه التهمة كقصة عامل خيسير ، فالذي ينبغى الجزم به عدم الكراهة

(الرتبة الثالثة) أن بجيري بقصد المكروه من غير أهل التهمة فیکره عندنا ، ومقتضی مدهب مالك واناطتهم ذلك بالمظنة ان يجوزوه

(فرع) في نبذة يسيرة من كلام المالكية

قال ابن وشد في البيسان والتحصيل: وهذه مسألة تنتهي في التقريم الى أربع وخمسين مسالة ثمان عشرة مسيالة في مما باع

قلت : والذي أحال عليه من 181 الموات من الأم بعد أن ذكر قول النبى صبلى الله عليمه وسلم « من منع فضل الماء ليمنع به الكلاً منعه الله فضل رحمته » ١٥٠ فكل عقد منفصل عن الآخر وسد 111 الذرائع الذي هو محل الخلاف بيننا وبين المالكية أمر زائد على

> قال العلامة القرافي المالكي: 181 وأما الذرائع فقد أجمعت الأمة على أنها ثلاثة أقسام

مطلق الذرائع

(أحدها) معتبر اجماعاً كحفر 181 الآبار في طريق المسلمين والقساء السم في اطعمتهم وسب الأصنام عند من يعام من حاله أنه يسب الله تعالى حسدا

(وثانيها) ملفى اجماعاً كزراعة 188 العنب فائه لا يمنع خشيية الخمر ، والسلم في الأذرة خشية 6 41

(وثالثها) مختلف فيه كبيوع ١٥٠ 184 الآجال اعتبرنا نحن الذرسة فيها وخالفنا غيرنا ، فحاصل القصة أنا قلنا بسيد الذرائع اکثر من غیرنا

وأما المسألتان اللتان تمسيك ١٥١ 119 بهما من قول بعض الأصحاب

فأما مسالة الولى اذا باع على ١٥١ 189 اليتيم شقصا له في شـــفعه ، وكون بعض الأصحاب قال: انه لا باخذه بالشيفعة فقبول

الشراء بالنقد ، وثمان عشرة الدينار الزائد للقاضي مشساعا مسألة الى أجل مقاصـــة ، فيها وثمان عشرة مسالة في الشراء ١٥٤ (فرع) لو كان له عنده عشرة الى أبعد من الأجل دنانير موصوفة فأعطاه دىنارا قال أصبغ : واذا كان احدهما واحدا وزنه عشرة مثاقيل ام 101 من أهل العينة فالحمل على يلزمه أنهما جميما من أهلها (فرع) قال القاضي حسين ، اذا 108 قال بعت منك هذا الدينار بما (فرع) اشتری عشرة دنانی 101 بمائة درهم وتقابضها اليعض يقابله من دينارك فكان ديناره زائدا ســـدسا أو اكثر فانه وافترقا بطل في غير المقبوض بالخيار بين أن يهبه تلك الزيادة (فرع) لو وكل في الصرف وعقد 101 أو يبيعه منه بعد بشيء آخر الوكيل هل للمبوكل أن يقبض ويكتفى بقبضب عن قبض ١٥٥ (فرع) آخر قاله القـــاضي حسين: لو قال: بنصف دينار الوكيل ؟ قال الجرجاني في التحــرير في لزمه بوزن المدينة بغير البلد ، 104 كتاب الوكالة: فلو قال: بنصف هذا الدينار ويتعلق بالوكيل ما يثم به العقد لزمه نصفه من الايجاب والقبول والرؤية (فرع) قال الشافعي : أن كان 100 وقبض رأس مال الســـــلم وهب دينارا أو اثابه الآخـــر والتقابض في الصرف دينارا أو زأن أو انقص فلا بأس فائدة في تسمية الصرف (فرع) اذا كان له عند صير في 108 100 دينار فأخذ منه دراهم من غير قال ابن سيدة في المحسكم: 105 عقد فالدينار له والدراهم عليه الصرف فضييل الدرهم على المدرهم والمدينار على الدينار ، ١٥٥ (فرع) له عند صير في دينـــار قيض ثمنه من غير لفظ البيسم والصرف بيع الذهب بالفضية والصراف والصيرف والصيرفي لم يصح وصار للصيرفي عليه 104 دراهم النقاد (فرع) التولية ببيع جائزة في والصيارفة دخلت قيها الهاء ١٥٥ عقد الصرف كفيره ، فان قال لدخولها في الملائكة والقشاعمة الرجل: اشتر عشرين درهما لا للنسب (فرع) كان له على رجـــل لنفسك بدينار ثم ولنى نصفها بنصف الثمن لم يصح ، لأنه عشرة دنانير فأعطاه عشرة عددا اذا ولاه كان بيع غائب قضاء لما عليه فوزنها القابض فوجدها أحد عشر دينارا كان ١٥٥ (فرع) باع ثوباً بمائة درهم

ما اشتملت عليه الصفقة منن وصرف عشرين درهما بدينار لم الجانبين ، وهو ما يحرم فيه يصح الربا وهو قدر مشترك بينهما (فرع) اشترى ثوبا بمائة درهم وعبارة المصنف أخص مسسن الا دينارآ أو مائة دينار الا درهما 101 عبارته في التنبيه على قوله: وأن لم يصح . فلو قال : بمائسة لم يحرم فيهما الربا بعلة وأحدة درهم الى درهماً صح فأن ذلك شــامل لما أذا باع (فرع) اشتتری ثوبا بنصف 107 الربوى بغير الربوى ، وان كان دبنار لزمه شق دینار ولا یلزمه التمثيل بعيدا والحكم لا يختلف من دنار صحیح ولو اشتری ويحتمل أن يكون مراده بيسع 109 منه ثوبا آخر بنصف دينسار الحنطة المعينة بذهب في الذمية لزمه نصف دبنار آخر مكسورة نساء فيكون حكمه مأخوذا من ولا يلزمه دينار صحيح ، فان 107 القياس على السملم الثابت أعطاه صحيحا فقد أحسن (فرع) وهو من تتمة ما قاله بالاجماع 101 وكل شيئين اتفقا في اسم خاص 17. القاضى حسين أعلاه من أصل الخلقة 6 كالتمر البرني (فرع) اشترى ثوباً بعشرين 104 والتمر المعقلي فهما جنس واحد درهما وجاء بعشرين صححاحآ قال الشافعي: الحنطة جنس 171 وزنها عشرون ونصيف وقبض وان تفاضـــلت وتباينت في بنصف درهم فضة جاز الأسماء يتياين الذهب ويتفاضل وان كان ذلك شرطا في أصل 104 في الإسماء بيع الثوب لم يصح ، لأنه بيعتان ولا بأس بحنطة جيدة يساوى 171 مدها دينارا بحنطة رديسه (فرع) لو ابتاع ثوباً بدينار 107 لا بساوى مدها سدس دينار يلزم المشترى دينار صحيح ، ولاحنطة بيضاء صافية بحنطة 171 ولا يجب على البائع أن يأخل سوداء قبيحة مثلا بمثل دىنارا بنصفين وقول المصنف في الجنسين وان كان مما يحرم فيهما الربا 177 107 اختلفا في الاسم ولم تقييل بعلتين كبيع الحنطة بالذهب الخاص كمسا قال في الجنس والشعير بالفضة حل فيسه الواحد في غاية الحسين لأن التفاضل والنساء والتفرق قبل الاختلاف في الاسم صـــادق التقابض ، لاجماع الأمة على بطريقين: جواز اسلام الذهب والفضة (احدهما) بالاختلاف في الاسم 177 في المكيلات والمطعومات الخاص مع الاشتراك في العام ١٥٨ تعين أن يكون عائداً ألى جنس

والدهن تعتبر بأصمولها فان		کما مثل	
كانت الأصول أجناسيا فهي		(والثاني) الاختلاف في الاسم	171
أجناس ، وأن كانت الأصــول		العام أيضاً ومسسن ضرورته	
جنسا واحدآ فهى جنس واحد		الاختلاف في الاسم الخاص	
وهذا على قسمين:	170	قد یقال : ان مقتضی هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	175
(أحدهما) ما يكون متحداً في	170	الضابط أن يكون الطلع والرطب	
أموال الربا كالدقيق والدهن		والتمر أجناسا لاختلافهـــا في	
(والشـــاني) ما ليس كذلك	170	الاسم الخاص	
كاللحوم والألبان		وقد اتفق الأصحاب على انها	175
(أما القسم الأول) كالأدقـــة	170	جنس وأحــد وان اختلفوا في	
والأخباز والادهان والعصيير		بيع الطلع بالتمسير والرطب	
والخلول فقد ذكر الشافعي رضي		وكذلك الدقيق والحنطة مختلفان	
الله عنه والاصحاب انه يعتبسر		في الاسم	
بأصولها		(فالجوأب) أما الطلع فانـــه	175
قال الشـافعي لما تـكلم في	170	اسم يدخل تحته طلع النخلة	
الأدهان:		كله ، ثم هو ذلك يصير الى حالة	
فان قال قائل: قد يجمعها اسم	170	تسمى بسرا أو رطبا أو تمسرا	
الدهن ، قيل : وكذلك يجمع		فان قلت: قد اختاف الأصحاب	178
الحنطة والاذرة والارز اســـم		في السلم هل اختلاف النوع	
الحب الحب		كاختــلاف الجنس أ والأصــح	
بعدب فعلى هذا دقيق الحنطة ودقيق	177	أنه مثله فما الفرق بين الفايتين	
الشعير جنسان وخبز الحنطة	. • •	قلت : القول في السلم أن عنـــد	175
وخبز الشمير جنسان ودهن		اختلاف النوع لم يات بما يثبت	
الجوز ودهن اللوز جنسان		في ذمته بل بغيره	
وكيفما قدر فالمذهب المشهور	177	(فائدة) البرني ضرب مــن	178
الذي قطع به كثيرون خلافه ،		التمر أصفر مدور عن صاحب	
فعلى المشهور في أنها أجناس		المحكم انه أجود النمر	
فيباع دقيق الحنطة بدقيق		وقال الشيخ في السملم: ان	178
الشعير متساويا ومتفاضلا بدا		المعقلى أفضل منه ونوزع في ذلك	
بيد			187
•••	177	معقل بن يسار الصحابي رضي	_
جنس واحد ، فان الحكم في	. • •	الله عنه واليه ينسب	
بيع دقيق الحنطة بدقيقهـــا		وما اتخذ من أمـــوال الربا	170
بيع دعيق المصف الدعيمهسسا		كالدقيق والعصير والخبييز	
وحبرت بحبرت		مادونين والسير والمبسس	

•	1		la-2
والزئبق ، فهذا لا ربا فيه		وقال الإمام: أن الأدقة أجناس	177
(الضرب الرابع) مالايتناول أدمأ	179	وهى الطريقة المرضية الجازمة	
ولا دواء ولا هو طيب كدهن بذر		واما الأدهان فالقيول الجملى	177
الكتان المقصود للاســـتصباح ،		فيها أنها أجناس على المشمور	
ودهن السمك والصحيح المشهور		وأما القول التفصيلي فقسد	177
انه لا ربا فیه		قسمها الأصحاب أربعة أقسام:	
وقد اعترض بعضهم بأن دهن	179	دهن يعد للأكل ، ودهن يعسد	
السمك يأكله الملاحون ، ودهن		للدواء ، ودهن يعد للطيب ،	
بـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		ودهن لا يعد للأكل ولا للدواء	
ما يستخرج ثم يتفير بمسرور		ولا للطيب	
الزمان عليه والماوردى ســـلك		فالأول كدهن الجيوز واللوز	177
طريقا آخر فجعلها أربعة أضرب		والحلو والشمسيرج والزيت	
(احدها) مأكوله مستخرجة	179	والسمن ودهن الصنوبر والبطم	
من أصل مأكول ففيها الربا		والخردل والحبسة الخضراء	
اعتبارآ بأنفسها وأصولها		فلا خُلاف في انها ربوية	
(الثاني) ما استخرج من غيير	179	(اذا ثبت ذلك) فان باع شيئا	177
الماكول وهو في نفسه غير مأكول		من جنســه جاز بشرط رعاية	
كدهن المحلب والبان والكافور		الحلول والتماثل والتقابض	
فلا ربا		(الضرب الثاني) ما يقصـــد	174
(الثالث) ما هي في نفسها غير	179	للدواء كدهن الخسروع واللوز	, ,,,,
مأكولة عرفا كدهيين الورد		والمرونوي المشمسيمش ونوى	
والخبرى والياسمين ، لكنها		الخرخ وعد من ذلك ابو حامــد	
مستخرجة من أصل مأكول وهو		الحبية الخضراء وأبو الطيب	
السمسم ففي ثبوت الربا فيه		الخردل فهذا ربوى كالسقمونيا	
وجهان		من الأدوية وحكم هذا الضرب	
(ألرابع) ما استخرجت من	17.	في كونه أجناسا حمكم الضرب	
اصول غير مأكولة لكنها بعد		الأول	
استخراجها دهنا مأكولا كدهن		فان باع شيئا منه بجنسسه	174
الخروع ففي ثبوت الربا فيها		حرمت المفاضلة وان باعه بفير	
وجهسان نظرا الى انفسسها		جنسه حات المفاضلة وحسرم	
وأصولها		النساء	
(فرع) قال ابن عبد البر : قال	17.	(الضرب الثالث) ما يقصد منه	۱٦٨
الأوزاعي: لا يجوز بيع السمسم		الطيب كدهن الورد والياسمين	
بالودك الا مثلاً بمثل ، وكذاك		والبنفسج والنيلوفر والخبرى	
_ ,			

178

371

140

140

170

177

الشحم غير المذاب بالسمن الا أن يريد أكله ساعتثذ

۱۷۰ ان اصحاب ابی حنیف ۱۷۰ یجوزون بیع الدهن المطیب متفاضلا وان کان اصله واحدا اذا اختلف طیه

ا۱۷۱ (فرع) ذكر في الرونق المنسوب للشيح أبي حامد أن قـــول الشافعي : اختلف في الحيتان والأجبان والأسمان والادهان والخلول هل هي أنواع أو نوع واحد على قولين

۱۷۱ (فرع) قال الروياني: لاخلاف ان السمن مع سائر الادهان جنسان لان اسم الادهان لا يقع على السمن

۱۷ واختلف قوله فی زیت الزیتون وزیت الفجل فقال فی احــد القولین: هما جنس واحــد (والثانی) انهما جنسان وهـو الصحیح لانهما یختلفان فی الطعم واللون و فکانا جنسین کالتمر الهندی والتمر البرنی

الله المصنف في الله : وقد قال المحاملي : ان الشافعي نص في المسالة في الصرف على قولين فلعل نصه هناك اصرح من هذا

۱۷۳ (فرع) من كلام الشافعى فى ۱۷٦ البطيخ المعروف مع الهندباء والقثاء مع الخيار وجهـــان اصحهما أنهما جنسان

الذرة المعروفة بيضياء اللون كثيرة الحيات

(فرع) الجوز الهندى مع الجوز المروف جنسان

واختلف قوله فى اللحمان فقال فى احد القولين هى اجناس ، وقال به المزنى وهو الصحيح ، لانها فروع لاصول هى اجناس فكانت اجناسا كالادقة والادهان لانها تشترك فى الاسم الخاص فى أول دخولها فى تحريم الربا فكانت جنسا واحداً كالتمور قال فى الام : والقول فى اللحمان المختلفة واحد من قولين

(احدهما) أن لحم الفنم صنف ولحم الإبل صنف ، ولحم البقر صنف ، ولحم الباء ولحم كل ما تفرقت به اسماء دون الاسماء الجامعة صنف

على أن تقسيم الشافعى الذى قدمته آنفا يشعر بخلاف ذلك، فينبغى تأويله عليه حتى يجرى كلامه هنا وفى الأدهان على نمط واحد

وأما كون الحيوانات اجناسا فتحتاج الى دليل لعدم جريان الربا فمن ابن لنا أنهما اجناس وقال ابن الرفعة: ومن هنسا نسب الاصحاب الى المزنى اختيار القول بأنها اجناس وأن كلام المزنى يقتضى اختيار القطع به

(والقول الثاني) انها حنس

رقم الصفحة

14.

۱۸۰

١٨.

141

181

141

141

111

111

واحد لما ذكره المصنف وأما الأشكال الذي أورده القاضي 177 فحوابه أن أنواع التمر مشتركه في اسم خاص في جميع أحوالها من أول دخولها في الربا يكون كل منها طلعاً ثم يصير بسرا أو رطبا ثم يصير تمرآ ثم بعد ذلك رات هـذا الذي 174 ظهر لى بعينه ذكره القـاضي أبو الطيب في مسالة الالسان فرحمه الله تعالى ورضى عنه 144 الفرق لا فان الفرق أبدى معنى في احدى الصورتين مفقود في الأخرى والمعنى الذي ابداه في الادقة ۱۷۸ والأدهان كون أصولها احناسا يجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا (قلت :) لما كان حكم الربا في ۱۷۸ الأصول المذكورة معلوما سكت عنه وجعل المعنى المقصود انه في ذلك المحل ثبت لها حـــكم الأجناس المختلفة في الريا والفرق راجع الى أن أصــول 171 الأدقة والأدهان يثبت لها حكم الاجناس المختلفة في الربا (والجواب) عن القياس الذي 179 جعل الأصل المقيس عليه الطلع وقسد اعترض ابن ممين على 14. المهذب فقال: قوله مشيترك في الاسم الخاص في أول دخولها في الربا فيه خلل (فرع) في ذكر مذاهب العلماء 11. في السالة

وقد تقدم ذكر مدهبنا ومذهب أبى حنيفة أنها أجناس كالصحيح وكذلك الأصبح من مذهب احمد فان قلنا: ان اللحــم جنس واحد لم يجز بيع لحم شيء منه من الحيوان بلحم غيره متفاضلا

وهل يدخل لحم السمك في ذلك ؟ فيه وجهان

(الشرح) اذا قلنا; ان اللحمان كلها جنس واحد فلحم الابل أنواعها والوحوش كلها والطيور كلها جميع ذلك صنف واحد لا فرق بين الوحشي والأهلي وأما السمك نمع البويات ففيه

وجِهان حكاهما المراقيـــون والخراسانيون

(أحدهما) أنه من جنس سائر اللحوم وادعى القيياضي أبو الطيب أنه نص الشافعي (والثاني) أن المنصوص أنهنا

مستثناه من اللحوم وأنها معها حنسان

والجواب عن قول ابي الطيب عن أسم اللحميم أنه وأن كان حامعا لكنة عند الاطلاق يتيادر الذهن منه الى ما سوى لحم السمك ، والآبة فيها قرينة تبين ارادته وهو قوله (لتأكلوا منه) أي من البحر

ومما يبين أن اسم اللحم عند الاطلاق لا ينصرف الى السمك أنه لو حلف لا بأكل اللحم لم ىحنث باكل السمك

e e e e

واحتج الاصحاب بأن السمك الأهليات مع الوحشيات جنسان الكل من القسمين أجناس لا يضاف لحمه اليه فلا بقال: لحم سمك ، وانما يقال سمك فالظباء جنس ما تأنس منها 110 فلا ينطلق عليه اسم اللحم وما توحش ، وبقير الوحش ولو كان من اللحمان لصم أن صنف لأن الاسماع لا ينصرف يضاف باسم اللحم الى جنسه اليها ولا تضم اليها في الزكاة فيقال: لحم السمك كما نفال: والضبباع جنس والأرانب 100 لحم الفنم جنس ، والثعـــالب جنس واعلم أن كلام المصنف والأكثرين 174 واليرابيع جنس ، والوحشى من انما فرضوه في السبيمك مع الفنم جنس غير الفنم الأنسى حيوانات البر ، وفي البحر أنواع ١٨٥ والطيور اصناف : الكراكي من الحيوانات فهل الخسلاف صنف والأوز صنف والعصافير المذكور جار في جميعها ؟ أم كيف على اختلاف أنواعها الحال فيها ؟ قال الربيع : ومــن زعم أن ነለገ فان قلنا: أن اسم السمك ۱۸۳ اليمام من الحمام فلا يجوز لحم والحوت شامل للجميع كانت اليمام بلحم الحمام متفاضلا ولا كلها جنسا واحدا ذا أنسواع يجوز الا مثلا بمثل اذا انتهى والاصح إنها أجناس كحيوانات 115 البر كما هو ظاهر كلام الشيافعي قال في الأم: ولا بأس بلحم ظبي 187 (فرع) عن التنبيه على قول 111 بلحم أرنب رطبأ برطب وبابسا أبى اسحاق: الجراد هل يكون بيابس مثلا بمثل أو بأكثر وزنا من جنس اللحم ؟ فيه وجهان : بجزاف (أحدهما) نعم كالسمك ۱۸٤ والماوردى حكى في لحوم الحيتان IAY (والثاني) لا ، لأن اسم اللحم على القول بأن اللحوم اجناس 148 لا يطلق على الجراد وصورته وجهين: ليس صورة اللحم (احدهما) أن جميعها صنف 187 فان قلنا: أن اللحوم اجناس 118 قال : وهذا قول من يزعم أنه جاز بیع لحم کل جنس مـــن لا يؤكل من حيوان البحر الا حستانه متفاضلا (والثاني) أنها أصناف في رأب IAY (الشرح) اذا قلنا بأن اللحوم 111 بيع الآجال مــن الأم: « اذا أجناس فلا شك أن البحرى اختلفت أجناس الحيثان فلا مع البرى جنسان بأس ببعضها متفاضلا ، وكذلك وبسط الأصحاب ذلك فقالوا: لحسم الطسير اذا اختلفت ١٨٤

اذا قال الرجل: والله لا آكل

اللحم ، فالذي ذهب اليه جماهير

أسمائها وصفاتها اجناسها » (وان قلنا :) انها جنس واحد واما الضأن والمعز فالظاهر أنهما 111 فو جهان صنفان لنوعى الفنم لا اسمان أما اللحم والشحم فجنسان ، فأشبها الممقلي والبرني 19. سواء كانا من حيوان واحد أو (تنبیه) اطلاق کثیر مسسن ١٨٨ الأصحاب على عبارتهـــم أن من حيوانين مختلفي الجنس واعلم أن الكلام في شمحم الظهر السمك مع اللحم _ اذا قلنا 19. والجنب شيء واحد ، والأصح بأن اللحوم أجناس _ جنسان انهما من جنس اللحم لاحتكارها ١٨٨ مند الهزال الفرع تفريعا على أن اللحوم وقيل: من جنس الشحم لقوله 19. حنس واحد هل الجراد من تعالى: « حرمنا عليهـــــم جنس اللحوم ا شــــحومهما الا ما حملت فيه وجهان (أن قلنا:) نعمم 188 ظهورهما » فهو من البريات قال صاحب التهذيب : ويجوز 111 (فصل) واللحم الأحمر والأبيض 111 بيع شحم البطن بشحم الظهسر جنس واحد ، لأن الجميع لحم ولحمه متفاضلا وجزافا ورطبا واللحم والشحم جنسسان ، ويابسا لأنهما جنسان واللحم والألية جنسان ، واللحم والكلية جنسان ، لأنها مختلفة قال القاضى حسين : هل تكون 111 الاسم والخلقة الألية وماحمله الظهر صنفا من الشحم أم لا ؟ اللحم المختلف الصفة لا أثر ۱۸۹ فعلى وجهين : 191 لاختلاف الصفة فيه . قال الشيخ ابو حامد: لا خلاف على (احدهما) أنها من حمـــلة الشحم وهو أقول مالك القولين أن اللحم الأبيض السمين (والثاني) أنها أصناف مختلفة واللحم الأحمر جنس واحد 191 وهو قول ابي حنيفة (وأن قلنا) : أنهما جنسان ۱۸۹ واللحم والكبد جنسسان على فاذا انقسم لحم الجنس الواحد 191 ما قاله الرافعي في الايمان الى أبيض وأحمر كان جنسا ، (فرع) وهو أصل ، قال الامام ولا أثر للاختلاف في هذا الوصف 197 لما تكلم في هذه الأشياء: القول واما اعضاء الحيوان كالكرش في هذا يستدعى تقديم أمر الي والكبد والطحال والقلب والرئة اصل في الايمان ففيها طريقان

124

(أشهرهما) أنا أذا قلنا اللحوم

احناس فهذه أولى لاختلاف

119

۱۸۹

كجلد السميط فانه ماكسول		الأصحاب أنه لا يحنث بأكل	
وكذلك لا يكون ربوبا		الكبد والكرش والطحال والمعاء	
***	125	والرئة ، فانها لا تسمى لحما	
اغرب من هذا قال: اذا جلد		وأمأ القلب فقد قطع الصيدلاني	111
الفنم بجلد البقر متفاضلا هل		وغيره من المراوزه بانه لحم ،	
بصح أ يحتمل قولين بناء على		وذكر العراقيون أنه كالكبد	
القولين في اللحمان ،		(فرع) قال الماوردي : وأما	195
(فرع) قد تقدم أن الشــحوم	118	البيض فنموهان : بيض طمير	
جنس غير اللحم أ وفي الشموم		وبيض سمك ، فبيض الطير	
نفسما قولان كاللحم		لا يكون صنفا من لحم الطي ،	
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	118	وبيض السمك فهل يكسون	
من اصبحابنا من قال: هي		نوعاً من لحم السمك ا فيـــه	
كاللحمان . وفيها قسولان ،		وجهان 🖫	
ومنهم من قال : الألبـــان		(أحدهما) أنه صنف غيره	111
أجناس قولا واحداً ، لأنهــــا		كما أن بيض الطير صنف غير	
تتولد من الحيوان والحيوان		لحبه	
أجناس فكذلك الالبان		(والثاني) أنه نوع من لحـــم	111
	190	السمك يؤكل معه حيا وميتـــا	
الفريقين نظر		صفرة البيض وبياضم جنس	121
أما الأول الذي في الكتاب فلأن	110	واحد لا يجوز بيع بعضه ببعض	
القائل أن يفلب ذلك لأن الألبان		(فرع) بيع البيض المقلى بالمقلى	124
تتولد من الحيوان بانتقالها عما		أو المقسلي بغير المقسلي قال	
كانت عليه حين كانت جــــزء		الروياني : فيه وجهان :	
حيوان دما الى حالة اخرى		(أحدهما) لا يجوز لتفيره عن	114
وأما الفرق الثاتى فلأن الوصف	110	حال الكمال ، ولدخوله النــار	
المذكور لا تأثير له بدليل انـــه		P G	115
مفقود في الأدقة وهي أجناس		يخرج عن حال الادخار والنــار	
(التفريع) أن قلنا : أنها صنف	127	لا تنقص منه شيئا	
واحد فلا يجوز بيــع لبن بلبن		والكبد والطحال جنسيان ،	
الا متماثلا		وكذلك والدمـــاغ والكرش	
وان قلنا أصناف فلبن البقـــر	127	والمصران كل واحد منها صنف	
الأهلى جنس وكبن الفنسسم		أيضاً المارية ا	
والوحشية وهي الظباء وانواعها		(قلت) ويمكن حمل كــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	117
جئس		الرافعي على الجلد الذي يؤكل	

الأحكام	الصفحة	رقم	صفحة الأحكام	رقم ال
واة المعتبرة هي المأمــور	والمسا	۱۹۸	ولبن الآدميات جنس ان قلنا:	197
و الكيل في المكيل والوزن الكيل في المكيل والوزن			ان الألبان أجناس	
	فی الموز		ومذهب مالك وأحمد أنها صنف	197
) فصل القاضي حسسين		۱۹۸	ومذهب ابى حنيفة انها أصناف	
ب التتمة وغيرُهـــما في	وصأح		قال أبو محمد عبد الله بن سعيد	117
بن أن يكون قطعاً كباراً	الملح با		الأموى في نوادره : ولا أقــول	
فاراً ، فان كان مسىحو قاً	او ؔصا		صنفا انما هو صنف بالفتح :	
أو مدقوقاً بحيث لا يزيد	ناعما		البيت ساقه الامام النووى :	197
على جرم التمر فلا يجوز	جرمه		اذا منت كان الناس نصفين شامت	
الا كيلا	البيع		وآخر مثن بالذي كنت اصنعه	
) وقول المصنف فيــما	(فرع	199	(فرع) أن قلنا : الألبان جنس	197
فيما يوزن يعنى بالنظر	یکال و		واحد فلبن الآدمي مع غيره فيه	•
منسسه لا المي قدره	الى ج		وجهان	
ابو حنيفة : يجـوز ذلك		199	(أحدهما) أنّ الكل جنس وأحد	197
وقد تقدم التنبيــه على	کله ،		(والثاني) لا ، لأن لبن الآدمي	197
ا ومأخذه 🐪 🔭	مأخذن		جنس وسائر الالبـــان جنس	
) أطلق الرافعي والنووي	(فرع	199	آخن	
ن كل ما يتجافى فى المكيال	هنا ار		(فصل) وما حرم فيه الربا لا	117
ببعض وزنا ، وظاهر ذلك	بعضة		يجوز بيع بعضه ببعض حتى	
ه لما علم معيار جنسه على	شموك		يتساويا في الكيل فيما يكال	-
سول الله صلى الله عليه	عه د ر		والؤزن قيما يوزن لحديث عبادة	
	وسلم		ابن الصامت رضي الله عنه	•
اع صبرة طعام بصبيرة		199	المدى وزان قفل مكيال يسم	197
وهما لا يعلمان كيلهسما			تسعة عشر صاعا وهو غير المد	•
ح البيع	لم يص		ولا يضر اختــلاف المكيلين في	134
ديث جابر بن عبد الله في		۲	الوزن ولا اختلاف الموزونين في	
ووهم الحاكم حيث قال:	•		الكيل	
ح على شرط مسلم ولم			فأما مًا أصله الوزن فلا يجبوز	۱۹۸
اه قال محققه : هذه من	_		بيْعه كيلا نقل الشيخ أبو حامد	
ت الفحول وسبحان من			الاجماع فيه	
بالكمال	تفرد		وحكى الجوال عن أبي حنيفة ،	۱۹۸

٢٠١ وشرط العقد اعتبار العملم به

عند المقد ، الا تسسري انه لو

فكح امراة لا يدري اللي معتدة

وزوى عن مالك قال : يجــوز

بيسم بعض الموزونات ببعض جزانا

۲.۸

4.7

۲.۸

أم لا ؟ أو هي أخته من الرضاع أم لا ؟ لا يصح النكاح

ونقل عن زفر انه اذا خرجتــا ۲.۷ متماثلين صح ، وعن أبي حنيفة أنه يصح أن علما التساوى قبل التفرق أو يعده والحديث حجة

> وان كائتا من جنسين كتمر 7.7 زبيب او حنطة وشمسمير وتبايعاهما جزافا حاز

> قوله : صبرة طعام بصـــرة 7.7 طعام أى من جنسه

> وقوله: لا يعلمان كيلها افرد 7.8 الضمير وهو صالح لأن يعبود على الصبرة

(فسرع) لو باع دینـــارآ 7.8 بدينارين ممن كاتبه كتهابة فاسدة ولم يعلم فسادها لا يجوز ٢٠٨

وأن قيل إبان تعاطى العقود 4.8 الفاسدة ليس بحرام وانه بحوز للسيد أن يبيع من عبده القن دينارآ بدينارين فالوجه القطم هنا بالتحريم

وان باع صبرة طعام بصيبرة طعام صاعاً بصاع فخرجتــا ٢٠٩ متساويتين صح البيسع ، وان خرجتا متفاضلتين ففيه قولان:

(أحدهما) أنه باطل ، لأنه بيع 7.8 طمام متفاضلا

(والثاني) أنه يصح فيما تساويا ٢١٠ فيه لأنه شرط التسماوي في الكيل

> والحاصل أن الحرام في صورة تفريق الصفقة هو أحد الجرءين

والهيئة الاجتماعية انما حرمت لاشتمالها عليه

وقول الشافعي : فياما نقص يكون الخيار لا فيما لا ربا في زيادة بعضب على بعض الى آخره

(التفريم) أن قلنا بالصحة فيما تساويا فيه فيثبت للذي باع الصبرة الناقصة وهو مشترى الصبرة الكثيرة الخيار

(فرع) لو تفرقا بعد تقابض الجملتين وقيل الكيل في المكيل والوزن في الموزون فهل سطل العقد ؟

فيه وجهان (أصحهما) لا ، لوجود التقابض في المجلس

(والثانر (نمم لمقاء العلقية بينهما

قال الشافعي في الأم: ومن ۸.۲ ابتاع طعاما كيلا فقبضه ان بكتاله

وقال في المختصر: ولو أعطى ۲.۸ طعاماً فصدقه في كيله لم بجــز وحكى الرافعي في باب بيسع الثمار أنه لو اشبيتري طعاما مكاللة وقبضه حزافا فهلك في يده ففى انفساخ العقد وجهان لبقاء الكيل بينهما

فان قلت : كيف لقيال : ان القبض المذكور لا يكفى وقد قال صاحب البيان : ان الشافعي قال في ألصرف: اذا اشترى دىنارآ بدينار وتقابضا

ومضى كل منهما يستعير الدينار الذى قبضه بالوزن جاز ثم اعلم أن القبض من غير كيل ۲1. 717 له صورتان (احداهما) أن يحصــل مع 11. اعتقاد المائلة اعتمادا على خبر من بوثق به من احد المتعاقدين أو غم ه (والثانية) أن يحصل التقابض 11. 717 بالجزاف مع الجهل والتردد فأما هذه الصورة الثانية فيظهر فيها الحكم بفساد القبض وأن 117 التفرق بعده قبل حربان قبض صحيح مبطل لبقاء علق العقد ، ولا يتحقق به بيع لازم في صبرة 117 بصبرة لا تعلمان كيلهما ، وذلك مصادم للحديث 118 واما الصورة الأولى فوجهه 11. الحكم بغساد القبض فيها أن 117 الاكتيال مستحق بالعقيد للحديث: « من ابتاع طعاماً فلا يبعـــه ٢١٣

حتى بكتائه » مسلم عــــن أبن عباس وأبى هريرة

السنة غنية عن الاعتضـــاد 111 نغرها

(فرع) اذا قلنا بما صححه 111 التهديب والرافعي أنه لا يبطل المقد بذلك ، فعلى هـــذا ان كيلتا بمد ذلك فخرجتــــا منساویتین صح ، وان خرجتا متفاضلتين جرى الخلاف المذكور في أصل المسألة

٢١٦ فعلى الصحيح من ذلك الخلاف

يتبين بطلان العقد والقبض وعلى القول الآخر : يصمح ويثبت الخيار

(فرع) قال القاضي حسين : اذا كانت الصيرتان معلومتي المقدار متساويتين في القيدر فقال أحدهما لصاحبه: بعت منك هذه الصبرة بهذه الصبرة فانه يجوز

(فرزع) اذا قال : بمتك هذه الصبرة بكيلها من صبيرتك وصبرة المخاطب كبيرة صح قال السرافعي: فان كالا في المجلس وتقابضا تم العقسد ومازادت الكبيرة لصاحبها

فرع له تعلق بالكيل

قال ابن ابی الدم : لو اشتری منه بمكيال فاكتاله بغير جنس ذلك الكيال لم يجز

(فرع) لو باع صاعاً من صبرة بصاع من صبرة أخرى جاز

وان باع صبرة طعام بصميرة شعير كيلا بكيل فخرجتـــا متساویتین جاز ، وان خرجتا متفاضلتين فان رضى صاحب الصبرة الزائدة بتسليم الزبادة أقر العقد وأن تشاحا فسخ البيع لأن كل واحد منهما باع صبرته بجميع صبرة صاحبه على التساوي في المقدار ففسخ

(الشرح) اذا باع صبرة بصبرة من غير جنسها مكايلة جاز البيع بالإحلاف

118

أن يقول: بعتك هذه ألصيرة ٢١٩

على أن كلا منهما عشرة آصـع

فيتجه هنا ما قاله المصنف

110

قال الشافعي في بيع الآجال

من الأم: وأصل الوزن والكيل

بالحجاز ، فكل ما وزن على عهد

رقم الصفحة

رقم الصفحة

777

277

777

النبي صلى الله عليه وسللم فأصله الوزن وكل ما كيل فأصله الكيل وما أحدث الناس مما يخالف ذلك ، رد الى الأصل واعلم أنه ليس في كلام المصنف 27. ما يقتضى أن يعتبر الاكتيال بمكيال الحجاز ، بل انه بعتب التساوي به ومتى تساوى طعامان في مكيال 27. أى مكيال كان فعلم استواؤهما في مكيال الحجاز ، بمعنى انه او کیلا به کانا مستویین وكذلك اذا استوى موزونان في 27. ای میزان کان فعلم آنهما لو وزنا بميزان الحجاز كانا مستويين ٢٢٣ فهذا وجه تصحيح كلام المصنف 271 الحديث أن أهل مكة كانسوا ٢٢٤ تجاراً لما فيهم من الأغنياء ، وأهل المدينة كانوا أصيحاب النخيل والكيل ولا عبرة بما

> عليه وسلم (قلت :) وهــدا الذي قاله امام الحرمين حق لا شك فيه وأذا تأملت ما قدمته لك مــن أن التساوى في مكيال دال على التساوى في كل مكيال تنبهت لذلك

استحدث بعد عصره صلى الله

قال أمام الحرمين: أجمع المتنا ٢٢٤ 222 على أن الدراهمسم اذا بيعت بالدراهم وعدلتا بالتساوى في ٢٢٤ كفتى ميزان فالبيع صحيح ،

وان كان لا يدري ما تحويه كل كفة

ومحل الخلاف في قصعة لم يجر العرف بالكيل بها أما قصمة بعتاد الكيل بها وان لم يكن في الشارع فيجوز جزما كميا اقتضاه كلام القفال وابن ابي الدم في كلامه على الوسيط

المسألة أبو حنيفة نقل أن الأربعة المنصوص عليها مكيلة ولا اعتمار بما أحدثه الناس من بعد فيها (فرع) عد الماوردي اشـــياء ادعى فيها أنها كانت في عهده

صلى الله عليه وسلم مكيلة

(منها) الحبوب والأدهـــان والألبان والتمر والزبيب وما أدعاه سالم له الا في الأدهان (فرع) فيما هو مكيل وما هو موزون ، الذهب والفضيية

موزونان بالنص ، والقمييج

والشعير مكيلان بالنص والملح

مكيل بالنص

(فرع) اذا كانت صـــفقة 377 تساوى طعاما في الكيل والوزن ولا يفضل بعضه على بعض فاعر ف من حاله أن التماثل فمه بالكيل فقد اختلف أصحابنا هل يجوز بيع بعضه ببعض وزناً ؟ على وجهين

(أحدهما) لا ، لما فيه مين مخالفة النص وتفيير العزف (والثاني) يجول لكون الوزن فيه ثابتاً عن الكيل للعـــلم

777

بموافقته كما كان مكيال العراق ثابتاً عن مكيال الحجاز لموافقته في المساواة بين المكيالين وان كان مما لا أصل له بالحجاز

۲۲۶ وان كان مما لا اصل له بالحجاز في الكيل والوزن نظرت _ فان كان مما لا يمكن كيله _ اعتــــبر التساوى فيه بالوزن

۲۲۵ وان كان موزونا لم يجز فيه الا موزونا ، لأن الأصل فيه الوزن والكيل بالحجاز

۲۲۵ وعلى كل من التقديرين فاما أن يكون عهد له أصل بالحجاز أولا

۲۲٥ (فالقسم الأول) وهو المكيل والوزون المعهود بالحجاز فانه يعتبر فيه الكيل في المكيل والوزن في الموزون

۲۲۵ (والقسم الثانی) المكيه او الموزون الذی لیس له اصه للم ۲۲۸ بالحجاز ، وهو المقصود منا سقط فی كلام الشارح نبه علیه المحقق فی حاشیة الصفحة ۲۲۸ (المسألة الاولی) ان كان مما ۲۳۰ لا یمكن كیله فقد جزم المصنف

واتباعه بأن الاعتبار فيه الوزن (فرع) السمان والزبيب والمسل والسكر كلها وزنا على المنصوص ويأتى في بعضاخلاف سنذكره

۲۲۷ (فرع) هو كالقاعدة في المكيل والموزون . قال الشيافعي في باب السلم : أصل السلف فيما يتبايعه الناس أصلان

۲۲۷ فما کان منه یصفر و تسیاوی

خلقته فيحتمله المكيال ولا يكون اذا كيل تجافى فى المكيال ، فتكون الواحدة عريضة الاسفل دقيقة الرأس أو عريضة الاسفلل ، فاذا والرأس دقيقة الوسط ، فاذا أسفلها من أن يلصق بها ، ووقع فى المكيال وما بينها وبينه تجاف

(المسألة الثانية) اذا كان مما يمكن كيله ومن المعلوم انه يمكن وزنه فبما تعتبر المماثلة فيه ؟ قال الشافعى : ما لم يعسر فحاله ، والى اقرب الاشسسياء شبها به ، والمرجع في هسلا اللى الحجاز وليس له بها اصل فنعتبر ما يشبهه محافظة على ذلك

(والوجه الثاني) وهو الرجوع الى العادة قال الرافعي : انسه الأشبه ، وقال الفزالي : انسه الإفقه

والجورى جعل محل الخلاف ما كاله قوم ووزنه آخرون ـ اما ما اتفل الناس فيه على كيل أو وزن فهو أصل فى نفسه ، كالسكر لم يكن بالمدينة وليس له أصل واتفق الناس على وزئه (قلت) أنما يحتاج فى السك

۲۳۰ (قلت) انما يحتاج في السكر الى ذلك اذا كان مدقوقا اسا الكبار فهى الضوابط المتقدمة ما يفيد أنه موزون

۲۳۰ (فرع) ما كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم

كدينار قاساني ودينار سابوري

1	la =	1	
قبل أن مأكوله مفيب وأن قشره		يعلم أنه كان يــكال أو يوزن	
يختلف في الثقــل والخفــة فلا		فحكمه حكم ما علم أنه لا أصل	
يكون أبدأ ألا مجهولا بمجهدول		له في جميع ما تقدم ، وأن كانت	
(قلت) وذلك أن الجوز في غالب	240	عبارة المصنف لا تشمله	
البلاد يباع بالعدد ، ولم يستمر		(فرع) يساع البيض بالبيض	221
المرف في وزنه فهو ربوي على		وزنا وان كان عليه قشرة لأنه	
الجديد دون القديم		من صلاحه	
(فرع) قال في الابائة : بيسع	۲۳٦	(فرع) قال في الأم في جماع	221
الأدويــة بالأدويـــة أن كانت		السلف في الوزن: ولا بأس أن	
لا تتجافي في الكيال فتباع كيلا		تسلف فی شیء وزنا وان کان	
والا فوزنا		يباع كبلا ، ولا في شيء يباع	
وان كانت ممجونة فلا يصــح	277	وأن كان مما لا يكال ولا بوزن	741
بيع بعضها ببعض لأن الأخلاط		وقلنا بقوله الجديد : أنه يحرم	
فيها مجهولة فلأ يصح بيسع		فيه الربأ وجوزنا بيع بعضــه	
بعضها ببعض		ببعض نظرت	
(فائدة) قال الجـــرجالي في	747	نان كان مما لا يمكن كيله كالبقل	741
التحرير: ولا يكال ولا يوزن في		والقثاء والبطيخ يبيع وزنا	
مكان لا يباع بعضه ببعض في		وأما العمراني فانه في كتـــاب	747
أحد القولين ويباع في القــول		السؤال عما في المهذب مـــن	
الآخر ، وهو الأصح		الأشكال	
﴿ فَائْدُهُ ﴾ الأصـــحاب يطلقون	277	واعلم أن المصنف في التنبيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	377
الخلاف بين القديم والجديد في		ذكر الخلاف في بيع هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
المطموم الذَّى لا يكال بولا يوزن ،		القسم بعضه ببعض على الجديد	
ولا يصرحون بأعتبار المسرف		مقصودا	
او الشرع		(فرع) يجوز بيع الجوز بالجوز	748
(فصل) وما حرم فيه الربا لا	777	مع قشرهما على المذهب	
يجوز بيع بعضه ببعض ، ومع		وقال الشافعي في الأم في بيسع	140
احد العوضين جنس آخــــر		الآجال ما ظاهره أنه لا يجـوز	
يخالفه في القيمة كبيع ثـــوب		بيع بعضه ببعض فانه قال:	
ودرهم بدرهمين ومدعجيوة		وأذا كان منه شيء مغيب مشل	740
ودرهم بدرهمين		الجوز واللوز وما يكون مأكوله	
ولا يباع لوعان من جنس بنوع	747	في داخله فلا خير في بعضــــه	
		Site Ve Sale des	

٣٣٥ فاذا اختلف فلا باس به مـــه. بقاسانيين أو سابوريين

ببعض عددا ولا وزنا

الربا في الفضل في بعضه على بعض يدا بيد		والدليل ما روى فضالة بن عبيد قال:	777
	737	« أتى رجل ألى رسبول الله صلى الله عليه وسلم بقلادة فيها خرز معلقة بدهب فابتاعها فقال عليه السلام: لا حتى تميز	777
ومعه شيء غيره بشيء آخر وقال في باب في التمر بالتمر: ولاخير في أن يكون صاع احدهما من تمرين مختلفين وصاع الآخر	757	بينهما المحديث أبى فضالة رواه أبو داود بسند صحيح وهو أيضا بغير هذا اللفظ في صحيح مسلم	1 7Y
من تمر واحد وقال فى مختصر البويطى فى باب البيوع: وكل شىء من المأكول والمشروب والذهب والسورق	737	وسنن أبى داود والتسسرمذى والنسائى شهد فضالة احدا والخندق وما بعدهما من المشاهد وبايع	777
الذى لا يجوز بعضه ببعض الا مثلا بمثل وقال فى مختصر البويطى ايضا فى باب الصرف: واذا صارفه خمسين قطاعا وخمسي	737	تحت الشجرة وتولى القضاء بدمشـــق لما مات ابو الدرداء بوصية أبى الدرداء لمعاوية ورايت في معجم الصحابة للبفوى أنه سكن مصر ومات بها	777
صحاحاً بمائة صحاح فلا يجوز وقال في مختصر البورطي في كتاب التفليس : وإن باع عبدا وله مال دنانير ودراهم فلا يجوز	737	عن حنش قال: كنا مع فضالة ابن عبيد فى غزوة فطارت لى ولاصحابى قلادة فيها ذهب وورق وجوهر فسألت فضالة	۲۳۸
شراؤه بدنائیر ولا بدراهم قال الشسافعی: وقلت لبعض من قال هسسادا القول: أرابت رجلا اشتری الف درهم تسوی	737	ابن عبيد فقال: انزع ذهبها فاجمله في كفية واجعل ذهبك في كفة ، ثم لا تأخف الا مثلا بمثل	۲۳ ۸
عشرة من الدراهم بالفى درهم ؟ قال : جائز . قلت : فان وجد بالثوب عيبا قال : يرده بالف ، قلت : هكذا نقول فى البيوع	7.54	قال فى اللباب : واذا جمعت صفقة شيئين مختلفى القيمة مثل تمر بردى وتمر عجوة بيعا معا بصاعى تمن	137
کلها ؟ قال : ای البیوع ؟ قلت : ارایت لو باع جــاریة تسوی الفا و توبا سوی عشرة	337	وقال فى آخر باب المزابنة: ولذلك لا يجوز أن يدخم فى الصفقة شيئًا من الذى فيم	

دراهم بألفين فوجد بالشهوب ٢٤٧ عيبا ؟ قال: تقسم الألفان على الالف وعشرة ويرد الثوب بحصة عشرة من الألفين

۲ وعبارة المصنف هنا وفي التنبيه
 من أحسن العبارات وأسلمها
 لكن فيها اعتبار القيمة مطلقاً

٢٤٤ وأول ما يعتنى به في المسألة أصلان

۱۶۲ (احدهما) أن الجهسل بالمماثلة ۲۶۷ لحقيقة المفاضلة ويشبسهد له النهى عن بيع الصبرة بالصبرة لا يعلم كيلها ، ومنع بيع التمسر بالرطب خرصا في غير العسرايا ۲۶۷ (والأصل الثاني) أن اختلاف الموضين من الجانبين أو مسن

القوصين من الجابين أو سن احدهما يوجب اعتبار القيمة وتوزيع الثمن بالقيمة يـوم العقد لدليلين: (أحدهما) من حيث العرف ٤

٥ ٢٢ (احدهما) من حيث العرف ؛
فان التجار يقصدون من الشراء ٢٤٨
التثمين

٢٤ (والثانى) من حيث الحكم كما اذا باع عبداً وثوباً ثم خــرج احدهما مستحقاً فانه يرجع بقيمة المستحق من الثمــن الا بنصف الثمن والشفيع يأخــذ بما شياء

۲{٦ وألزم أصحابنا الخصم بالتوزيع وأن كان يؤدى الى بطلان العقد كما لو باع عبدا بالف نسيئة ثم اشتراه مع آخر باكثر نقلدا فان عندهم لا يصح ، لانه عاد اليه بالقسمة بأقل مما باع

قال اصحابنا: وقد تكثر وجوه الصحة في مسالتنا ، وهـو ان يبيع مد حنطة ومد شعير ومد تمر بمدى شـعير بمدى تمر ومدى تمر ممسـدى حنطة

فقد كثرت وجوه الصحة ومع ذلك فقد جوزتم والزمهـــم اصحابنا ايضا

قال: والمعتمد عندى فى التعليل اذا تعبد بالمماثلة تحقيقا ، واذا باع مدآ ودرهما بمسلمين لم تتحقق المماثلة فيفسد العقد

وأما الاعتراض الثانى فضعيف ولاسيما فى الفرض الذى فرضه وهو اذا باع مدآ ودرهما بمدين فانه يصح فى هذه الصورة انه باع تمرآ بتمر لأن الثمن الذى مع الدرهم مبيع قطعاً ولا مقابل له الا التمر

بقيمة المستحق من الثمسن الله ٢٤٨ تسارة يختلف الجنس ، وتارة بختلف بنصف الثمن والشفيع يأخسل ويختلف النوع ، وتارة يختلف بما شاء الوصف ،

(المرتبسة الأولى) أن يختلف الجنس وهى التى صدر المصنف كلامه بهلم بسواء كان كل منهما ربويا كمد عجوة ودرهم بمدى عجوة أو بدرهمين أو بمد عجوة ودرهم

٢٤٨ وقد أطبق الشافعية على بطلان صاحب التتميية فانه قال: البيع في ذلك كله الا أن ينص لا يضح البيع عندنا في المد الذي في بيعه فيقول المد في مقابلة المد مع الدرهم وفيما يقابله مين والدرهم في مقائلة الدرهم المدين وفي الدرهم وما يقابله فأما اذا أطلق هو اطلاقاً لم يحمل **73** من المدرهمين عليه من قبل الشرع على زعم وحاول ابن الرفعة جوابا آخر 101 المخالف فلا يكون هو تابعاً على عما قاله صاحب التتمة الوجه الصحيح (نعم) انما يقوى هــذا البحث 808 أما الأول فقاله القاضي أبو الطيب 419 من القاضي أبي الطيب وموافقيه انهما لو علما قبل العقد أن قيمة القائلين بالصحة عند اتحاد المد مثل الدرهم وتبايعـــا على القيمة ، فعند اختلافها تمكين ذلك أن ذلك جائز لانهـــما دعوى التخريج على تفييريق متماثلان الصفقة وانما بكون ربا اذا كان التفاضل ويمكن أن يتمسك بحديث 719 708 معلوما أو التماثل مجهولا القلادة الملكورة في رد ذلك ، ولذلك جزم الروياني في الحلية فان النبي صلى الله عليه وسلم أنه لو تحقق المساواة بأن اجتنيا منع ذلك ورده حتى يفصل من شجرة واحدة من غصت ٢٥٥ اذا تحرر المذهب في ذلك فقد واحديجوز وافقنا على المنع في هذه الرتبة وأنما اختلفت العبارة في تصوير 101 من الصحابة عمر بن الخطاب المسألة واطلاق أكثر الاصحاب وشريح القاضي سئل عن طوق 400 لم مفصلوا في ذلك ذهب فيه فصوص أيساع وأما اختلاف الجنس فانه أطلق بالدنانير ؟ قال: تنزع الفصوص 101 القول بالفساد ولم يقيده وهو ثم يساع الذهب بالذهب وزنا مقتضى التمسك بحديث فضالة وأما الشيخ تاج الدين الفزارى ٢٥٦ وأما الأئمة بعدهم فقال الأوزاعي 101 في شرح التنبيه فانه قال: ان أن كانت الحليمية تبعا وكان ذكر المخالفة في القيمة لا معنى الفضل في الفضل جان بيعه له فان المخالفة فيها ليست بنوعه نقدا وتأخيرا شر طأ وقال أيضاً: لا يجوز بيـــع 104 بل لو كان التساوى مجهولا 101 غير ما ذكرنا بكون فيه فضية كفي في البطلان أو ذهب بنوع ما فيه منهما قل

البطلان في جميع العقد الا

704

أو كثر ، كالسكين المحسلة

بالفضة أو الذهب أو السرج

17.

110

777

777

377

كذلك الا أن يكون ما فيه من الفضة والذهب أذا نسزع لم بجتمع منه شيء له بال

وقال أبو حنيفة : كل شيء يحلى بفضة او ذهب فجائز بيمسه بنوع ما فيه من ذبك اذا كان الثمن اكثر مما في المبيع مسن الفضة أو الذهب

(فرع) من هذه المرتبة باع خاتم 701 فضة فيه فص بفضة لا يجوز وان باعه بالذهب ففيه القولان KON

في الجمع بين بيع وصرف ومن فروع قاعدة مد عجوة بمض المختلط كالسكر ببعض اللبون اذا بيع بمثله باطل

(فصل) المرتبة الثانية مـنن ٢٦٣ قاعدة مد عجموة أن يختلف النوع أو الصفة من الطرفين أو من أحدهم ، كما اذا باع مسد عجوة ومد برني بمدى معفلي او قفیز طمام و قفیز طمام ردیء بقفيزين من طمام جيد

٢٥٨ والى هذه المرتبة أشار الشافعي بمسألة المراطلة التي قال فيها: ولو راطل بمائة دينار عتىق مروانية ومائة دينار من ضرب مکروه بمائتی دینار من ضرب وسط

۲۵۹ وقد حکی وجه فی طریقہ۔۔۔ۃ الخراسانيين روى عن حكاية صاحب التقريب وغسيره أن ٢٦٤ صفحة الصحة في محـــل المسامحة ، ورأى أن التفاوت في الصحة لا يضر

٢٦٠ وهذا القائل من أصبحابنا واحمد لم يطرداه ، بل خصاه باختلاف النوع لاغير وصاحب التقريب قصره على الصحيح واعلم أن هذه المسلائل التي استشهد بها فيها توقف ومن أصحابنا من قال: أذا باع

صاعاً بصاع ، وفي كل واحد منهما صغار وكيار ان كانت الصفار ظاهر فيما بين الكبار ، بحيث يتعين ذلك للنظار واما اذا كان كل نوع متميزاً

منفصلا ففي الحاقه بمال يدل عليه الحدث نظر أن المختلط لا يوزع أهل العرف الثمن عليه وقال ابن ابي السدم: وحققوا ذلك بأن الواجب مقابلة الذهب بالذهب بوزن المين لا برعاية الصفة ، ولو روعيت الصفات لما تصور تصحيح بيع صاع من تمر

اذ ما من صاع الا ويشتمل على تمرات ردیئة مختلفة لو میزت لاختلفت قيمتها وذلك مما لا يرعاها الشرط قطعما ولا فرق بينها وبين محل النزاع

القسمة افراز للحق لا يزيد به الحق ولا ينقص هذه المقابلة عند تمدد العاقد فلا تختلف المقابلة باتحاد الماقد

ثم قال : وهذا طريق التوزيع وفيه غموض لا ينكره من تأمله، وهو الاستدلال الذي استدل به القرافي لهم من الحديث

رقم الصفحة

وبعد ذكر الجورى طريق التوزيع قال: واستدل المديني بهــــدا الدليل ثم ذكر انه لابن سريج وزعم أنه تعد (فروع) قال الماوردى: اذا باع 470

مائة درهم صحيحا ومائة درهم غلة بمائة درهم صحاح ومائة درهم غلة وأن اختلف جوهــر ٢٦٦ الصحاح من هذا العوض وجوهر الفلة من هذا العوض لم يجز ، وألا فوجهان

(فرع) ذكر القاضي أبو الطيب في مسألة المراطلة علة الجواز ٢٦٦ في بيع الدينار الجيد بالردىء أن أجزاء الجيد متساوية القيمة وأجزاء الردىء متساوية

(فرع) أطلق صاحب التلخيص 170 تبعا للشافعي وللأصحاب انه لو باع عتقاً وجدداً بعتق وجدد ٢٦٦ متماثلين في الوزن لم يجز

(فرع) جعل نصر المقدسي من 170 جملة الأمثلة في هذه المرتبة: دينار صحيح ودينار رباعيات تعليق لتصحيح هذه العبارة 270 لركاكتها وأخطائها

(فرع) من فروع هذه المرتبة 777

لو باع ذهبا مصوغاً وذهبا غير 777 مصوغ بدهب

مقتضى المدهب أنه لا يجوز ، 777 لأن الثمن يوزع عليهـما ، لأن المصوغ متقوم مخالف لغيرالمصوغ

أما لو باع ذهبا مصوغا بذهب 777 غير مصوغ جاز

(فائدة) قال صاحب التلخيص: 777

الربا لا يقع من طريق القيمة الا في أربعه مواضع ودئر هـــذه الأمثلة المتقدمه في فاعسدة مد عجوة ، وأنت اذا وقفت على ما تقسدم علمت أن ذلك ليس اعتباراً للقيمة فحسب ، والله أعلم

(فرع) أطلق صاحب التهذيب والرافعي أنه اذا خلط الجيد بالردىء أو الحنطة النقييية بالنجسة ، ثم باع صاعاً منه بمثله ، أو باع بصاع ردىء جاز والقاضي حسين بعد ان ذكر ان التمر الهندى مع التمر البصرى جنسان ، قال : وبيع مدى کرمانی ومد بصری بمد تمر شحری ان کان متفردا بجوز ، وان كان مجتمعاً لا يجوز

(قلت)ومراده بالشميحري الهندى ، وأما الكرماني فيتعين أن يكون مراده به نوعاً مسين الهندي ، لأنه لو كان نوعا من البصرى جاز مطلقا لاختيلاف الجنس

(فرع) اذا ثبت أن اختلاف النوع نص كميا هو المذهب المشهور فيصمي بيع الربوى بجنسه مشروطا بأربعة شروط: الحلول ، والتماثل ، والتقابض وكون كل عضو من نوع واحد ۲٦٧ ثم لننبه لأمور:

777

177

777

(أحدها) أن الأصحاب أطلقوا اختلاف النوع واختلاف الصفة ولم يبينوا النوع من الصفة

(الثاني) أن اختلاف القيمة هل شترط في النوعين كماقيل ٢٧٠ به في الجنسين على وجه ؟ (التالث) الالفاظ التي وقم ۲٦٧ التعرض لها في كلام المصنف في هذا الفصل (النوع) قال أبن سيدة : الضرب مين الشيء . وقال الجوهرى: النوع أخص مين الجنس ، والعجوة ضرب من أجود التمر بالمدينة ونخلتها وقال ابن الأثير : أكبر مــــن 111 الصيحاني يضرب الى السواد من غرس النبي صلى الله عليه وسلم والقاساني قال ابن السمعاني هذه النسبة الى قاسان ، وهي ٢٧١ بلده عند قم وأهلها شهيعة وينسب اليها جماعة من العلماء وجعل ابن الرفعة سابور ههنا بنيسابور وجعل الشيخ تاج

الدين الفيسزارى: أنه الملك والقراضة القطع تقرض من الدينار للمعاملة في صــــفار الحوائج ، وهي تنقص عــن الصحاح والردىء اما بالمحاء السكة ٢٧٢ 779 أو بعدم الطبع أو بنقصان الوزن وليس الردىء المفشوشة بفير

(فرع) كل ما ذكرناه فيما أذا كان بين العوضين ربا الفضل ، ٢٧٢ (فصل) ولا يباع خالصـــه وهو ما اذا بيع الربوى بجنسه

ومعه غيره

۲٧.

177

177

777

أما اذا بيع الربوى بفير جنسه وفي الطرفين أو أحدهما شيء آخر فينظر أن أتفقا ، فأن كأن التقابض في جميع العوضين جاز كصاع حنطة وصاع بصاعى تمر (فرع) لو باع داراً مموهـــة بدهب بدنانير او مموهة بالغضة بدراهم ، وكان التمسويه بحيث اذا نحت يخرج منه شيء لم

والأصح ما ذكره القاضى حسين 177

ولعلك تقول: قد تقدم فيما اذا باع دراهم بدراهم وظهر فيها معيب أن جماعة اختاروا البطلان وخرجوه على قاعدة مد عجوة ولو باع دارا فيها بئر ماء و فرعنا على أن الماء ربوى ، فأصبح الوجهين عند الرافعي الصحة للتبعية ، ولم يفرقوا بين ان تكون البئر ظاهرة وقت البيع أولا ولو باع بقرة بلبن بقر ثم ظهر أن في البقرة لبنا

(فرع) لو أجر حلياً من الذهب بدهب يجوز ولا يشترط للقبض ى المجلس

(فرع) الشفيع اذا أراد ان بأخذ هذه الدار بالشيفعة قال الروياني: فلابد أن يسلم قدر ما يقابل الصــفائح في المجلس ويتسلم الدار

بمشوبه كحنطة خالصة بحنطة

الذهب

التهذيب ما يوهم المخالفة فيها شعير أو زوان ، وفضة قال الامام والفزالي: ولا يكترث خالصة بفضة مفشوشة 240 بظهور اثره في المكيال ولا بكونه (وحاصله) الحكم في الكيــل متمولا ، فالنظر الى كـــونه بالامتناع الا فيما لا يظهر أثره مقصودا على حياله على المكيال في المكيال ، وذلك (فرع) وهو أذا كان المخالط مقتضى عبارة الشمسافعي في 440 عند اتحاد الجنس قدراً لا يؤثر المختصر فانه قال: في المكيال لكنه مقصود كما لو ٢٧٣ وكذلك كل ما اختلط به الا أن باع التمر بالتمر وفي أحسد يكون لا يزيد في كيله المكيالين أو فيهما طعام صفير والعبارة الجامعية لذلك أن 774 الحب لا يؤثر في المكيال ومقتضى الربوى لا يباع بجنسه وفيهما التفريع أنه يمتنع وبكون مسن أوفى أحدهما ما يأخذ حظا من قاعدة مد عجوة والله اعلم المكيال وهي عبارة نصر المقدسي ولا يرد على طرد ما ادعيناه خل 177 في الكافي التمر بخل العنب في كون الماء قال الشافعي في المختصر لا خير 377 في مد حنطة بحنطة متفاضلة الخليط في خل التمر مقصوداً ، لأنا نتكلم فيما اذا كان أحد ومجهولة . وقال في الأم في باب الموضين مشوباً بالآخر ، وههنا المأكول مين صنفين شيب ليس في أحد العوضين شيء مما أحلاهما بالآخر : ولا خمير في في الآخر مد حنطة فيها قصل أو فيها (قلت) لك حق والعذر عن حجارة أو فيها زوان بمد حنطة ٢٧٧ الشيخ في اطلاقه أن الفالب في لا شيء فيها من ذلك قيمة الشعير لا تكون مساوية وقال القاضي حسين في قول 377 لقيمة القمح ، فلا يلزمه القول الشافعلى: لا خبر ، اراد لا يجوز بالصحة في ذلك قال الراوياني: وكنا نتوهم أن (فائدة أخرى) نبه على الكلام هــذه اللفظة له حتى وجدناها ٢٧٧ فيها ابن الرفعة لمالك رحمه الله في مسائل الربا قد تقدم أن الشميعير اذا كان فتوهمناها له حتى وجـــدناها ٢٧٧ قليلا بحيث لا وُثر في المكيال لرسول الله صلى الله عليه وسلم فائه لا يضر استعملها في هذه المسائل ، وعبارة الام أصح من عبــارة ٢٧٨ واعلم أن الأصححاب ردوا على المختصر فانه في المختصر اخيل أبي اسحاق هناك بأن ما في الزبد من المخيض لا يظهر بأحد القسمين وقد وقع في كلام صــاحب ٢٧٨ وقد نبه الشافعي على هــاه 377 ۲۸.

147

147

147

277

القاعدة في باب المأكول مـــن صنفين شييبا في الأم قال في ۲۸. آخره: كل ما شابه غيره فبيع واحد منه بواحد من جنسه وزنا بوزن فلا خير فيه

وان بيع كيلا بكيل فكان ما شابه YYX غيره فبيع واحد منه بواحسد من جنسه وزنا بوزن فلا خسير

(المسألة الأولى) اذا خلطا نوعاً بنوع من جنس واحد وباعه بنوع منه فيتجه أن يقال: حيث نقول بالصحة في الجنسين بأن يكون الخليط غير مقصود كما اذا باع معقلیا ببرنی فیه شیء یسسیر من المعقلي لا يقصد ، فههنا أولى

(المسألة الثانية) الفضة 479 الخالصة بالفضة المفسوشة ، والمفشوشة على قسمين:

(قسم) الغش الذي فيها مما 271 له ثبات وقيمة كالرصـــاص والنحاس والمس

(وقسم) الغش الذي فيها مما 474 ستهلك كالزرنيخية والأندرانية 177 وهي التي تتخذ شبه الدراهم من الزرئيخ والنورة ثم يطلى عليه الفضة

> فاما المفشوشة بفش يبقى له قيمة فاختلف الأصمحاب في تعليله على وجهين نقلهما الشيخ أبو حامد وآخرون

(أحدهما) وهو الصحيح عند ٢٨٢ الشيخ ابي حامد وغيره أنه بيع

فضة وشيء بفضة ، أو بفضة وشيء فصار كمسألة مد عجوة (والثاني) لأن الفضيية هي المقصودة وهي مجهولة غييير متميزة فأشسبه بيع تسراب الصاغة واللبن المشوب بالماء

وأما المفشوشة بفش لا قيمة له كالزرنيخية فالعلة في منع بيع بعضها ببعض أو بالخالصة الجهل بالماثلة أو تحقق المفاضلة وان ابتاع بها ثياباً جاز

(قلت) وقد بلفني أن في بعض الفضة خالصة فتشققت فجمل فيها في كل ألف درهم مثقال من ذهب فانصلحت

ولكن مثل هـ ذا اذا بيع درهم مثلا لا يظهر في الميزان ما معه من الفش وأما أذا بيع قدر كبير فيظهسر ذلك في الوزن فينبغي البطلان

أما على النظر الى (قاعدة عدة مد عجوة) فلأنه ليس ههنا مع الفضة شيء يتقسط عليه الثمن وأما على أن المقصود مجهول فهنسنا المقصدود ظاهر وكل ما ذكرناه في الفضية يأتى في الذهب حرفا بحرف

(المسألة الثالثة) بيع العسل 111 المصفى بالعسل الذى فيه شمع وقد نص الشافعي على ذلك في الأم قال:

ولا يباع عسمل بعسل الا مصفيين من الشمع وذلك ان

سفحة الأحكام	رقم اله	صفحة الأحكام	رقم ال
(احدهما) أن بقاء النوى في التمر من صلاح التمر النه اذا	3.77	الشمع غير العسل وقد اختلف الأصحاب في قوله	7,7
نزع منه النوى لا يدوم بقساؤه		(مصفيين) هل المسسفيان	1247
كما وفيه النوى (فرع) بيع الشمع بالعســـل	3.77	بالشمس أو بالنار ، على حسب اختلافهم في بيع المصفى بالنار	
المصفّى وغير المصفّى جائز ، لأن		بعضه ببعض	
الشمع ليس من أموال الربا ومسألة الطعام المختلط بالتراب	۲۸٥	وقد اشتركت هذه المسائل الثلاث التي فرضها المصنف في	7.7.7
القليل منصوص عليها في كلام الشافعي		علة واحدة وهى حقيقة المفاضلة كما اشار اليه في علته	
ومثل التراب المختلط بالحنطــة	۲۸ ۵	والمسائل الثلاث الاخسري التي	7.77
دقاق التبن كما قال الشافعي ، ولا فرق في ذلك اذا كان التراب		هى بيع المشوب بالمسموب مشتركة في علة واحدة وهي	
لا يؤثر في المكيال بين بيع بعضه		الجهل بالماثلة ان لم يعلم مقدار	
ببعض وبين بيعه بالخالص عنه بينهما		الفش قال امام الحرمين: وبيع الذهب	7,7
(فصل) المعجونات والمخلوطات بمضها ببعض حكمه حكم هــده	۲۸۲	الابريز بالهروى عين الربا (فرع) بيع الذهب الهــروى	ፕ ለፕ
المسائل فى البطلان		بالذهب الهروى لا يجوز لما فيه	1211
(فرع) العلس بالعلس لا يجوز الا بعد اخــراجه من قشرته	7.7.7	من الفش (قلت) وجزم الأصحاب بجواز	۲۸۳
لجواز أن يكسون قشر أحدهما		بيع الفضة المضروبة بمثلها يدل	
أكثر من قشر الآخر (قلت) أما قشره الأســــــــــــــــــــــــــــــــــــ	۲۸۲	على أنه لا أثر لتأثير النار فيها وينبغى أن يحرر هل النار تأخذ	3.47
فتصحیح الجواز فیه ظاهر ، وأما الأعلى فلا يمكن للجهــل		من جوهر الذهب والفضـــة شيئاً عند الضرب أم تخلصهما	
1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1			

لاســفل ظاهر ، وأما الأعلى فلا يمكن للجهـــل بالمماثلة وعدم امكان كيله ، وان كان رطبا فيزداد امتناعا

(تنبيه) قول الشافعي رضي الله 444 عنه المتقدم في الأم: كل صنف من هذه خلط بفيره مما نقهدر على تمييزه لم يجز بيع بعضــه ببعض الى آخره يفهم أنه اذا كان مما لا يقدر على تمييزه بحوز

كما قال والا فلا ٢٨٤ ان قيل : اليس يجوز بيسع التمر بالتمر وفيهما النوى ؟ وهكذا اللحم باللحم الطرى ان حوزنا

فان كانت تخلصهما فقط فالأمر

فقط ا

٢٨٤ قيل: الفرق بينهما من وجهين:

የለጓ

بيع بعضه ببعض وان أثر في الكيال

(فصل) في أحاديث مرسالة

« مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل يبيع طعساما مفلوثاً فيه شمير فقال : اعزل هذا من هذا وهذا من هذا ثم بع ذا كيف شئت فانه ليس في دیننا غشی »

الفليث الطعام الذي فيه المدر 777 والزوان

(أما القسم الثاني) وهو اذا 711 ما خالط المبيع قليل مـــن التراب وكذلك دقاق التبن ، ٢٨٩ فاما أن يكون المبيع مكيلا أو يضر ، لأن التراب لا يظهر في الكيل لتحلله

(فرع) لو تصارفا دینـــارآ محمودیا بدینار محمودی لم ۲۸۹ يخز لما فيه من الفضــة ، واو تصارفا دينارآ محموديا بفضة جاز على الأصح

(فرع) قال الشيخ أبو محمد فى الجمع والفرق : انه اذا باع الدينار الهروي بالهروي فهيو باطل کما تقدم ، واذا باعـــه بدرهم أو بدراهم فالبيع جائز، مجهولة أو متفاضلة

(فرع) قال أبو داود وشارح ٢٨٩ مختصر المزنى: قول الشافعي في العمل (وكذلك لو بيع كيلا) ٢٨٩

قال: فيه كالدليل على أنه يجوز کیلا تارهٔ ووزنا اخری ، وهذا غرىپ .

تحتمل أن تكون من هذا الباب: ٢٨٨ (فرع) تقييد الشافعي فيهما تقدم من كلامه التراب الدقيق لأن الفالب أنه هو الذي لا يؤثر في الكيل لدخوله بين الحبات وهو نفيــد أن الطين المخــالط للقمح في العادة يمنع المماثلة

(فرع) لو اجتمع في الحنطـة شعير يسير لا يؤثر في الكيــل وتراب قليل كذلك ، ويسير من التبن والقصل كذلك ، ولكن مجموعه يؤثر في الكيل

(فرع) العسل اذا قلنا بانه مكيل كما هو قول ابي اسحاق وكان فيه شمع يسير يظهر أثره على المكيال ، هل يسامح به ؟ ينبغى أن يكون حكمه حكم الحنطة المختلطة بشمير يسير . (فرع) هذه الأشياء التبن والقصل والمدر والنحصا والزوان والشمير يجب على المسلم اليه

هذه الأشياء (فرع) يجور بيع الجور بالجوز واللوز باللوز ولا بأس بما عليها من القشر ، لأن الصلاح يتعلق

في الحنطة أن سلمها نقية عن

(فصل) في التنبيه على الفاظ 277 الكتاب

المشوب ما خالطه غيره وهــو المفشوش والزوان هو حب أسود وصفار

الربيع عنه وأما قول المصنف « عن بيع »		حاد الطرفين غليظ الوسط والشمسمع قال ابن فارس:	19.
فلم أجده فى شىء مسسن كتب الحديث بل كلهسم اما بلفظ الشراء ، واما بحذفهما معاً		والشمع معروف وقد تفتـــح ميمه ، والقصل وهو ســاق الزرع	
قال العلماء منهم الخطيابى : قوله صلى الله عليه وسلم :	797	ردی (فصل) ولایباع رطبه بیابسه علی الأرض	79.
« اينقص الرطب اذا يبس ؟ » لفظه لفظ الاستفهام ومعناه		وعبد الله بن يزيب بن هرمز والذي توهم بعض الناس انه	197
 التقرير والتنبيه فيه على نكتة الحكم وعلته ليعتبروها في نظائرها وأحوالها 		هو ثقة أيضاً تعليقات للمحقق في الحاشية مهمة	197
ولا يخفى عليه صلى الله عليه وسلم أن الرطب أذا يبس نقص	797	لكنى رأيت فى مسند ابن وهب عن عمرو بن الحارث ان بكــــر	797
فيكون سؤال تعرف واستفهام وهذا كقول جرير: الستم خيرمن ركب المطايا	797	ابن عبد الله حدثه الخ وقد وردت أحاديث حسينة وصحيحة وغير ذلك	797
واندى العالمين بطون راح ولو كان هذا استفهاما لم يكن		(قلت) وسياتي الكلام في الفصل التالي عند الكلام في المزابنة حديث في معجم الطبراني	794
فيه مدح وقال الشافعى فى باب الطعام بالطعام: وفيه دلائل:	19V .	ومدار تضعیف من ضعفه علی جهالة ابی عیاش واول من رده	77.7
(منها) أنه سأل أهل العسلم بالرطب عن نقصانه ، فينبغى للامام أذا حضره أهل العلم بما	AP7	بذلك أبو حنيفة تحقيق اسم الترمنتي وحاشية للمحقق	79.8
يرد عليه أن يسالهم عنه (ومنها) أنه صلى الله عليه وسلم نظر في متعقب الرطب	A \$7	کیف یکون زید ابو عیـــاش مجهولا وقد روی عنه اثنـان ثقتان عبد الله بن یزید وعمران	111
فلما كان ينقص لم يجز بيعــه بالتمر ، لأن التمر من الرطب اذا كان نقصائه غيرمحدود		ابن أبى أنس (واعلم) أن هذا الحسديث لا يحتاج الى تقدير صحته الا	790
أما الزائد عليها فليفهم ذلك ، ولم أر أحدا نقل هذا الخلاف الا مجلى وابن الرفعه	AP7	لما قيم من التعليل بالنقصان (أما) روايته عن مالك فرويناها في مسند الشافعي من طريق	797

199

211

299

799

799

299

وعموم العلة ، فيعم الحكم لعموم

۳۰۳ وقوله: رطبه بیاسه بشمل

وعن الاحتجاج بالمفهـــوم على وممن ذهب الى المنع من ذلك ٢٠٠٠ تقـــدير ثبوت تلك الرواية ، كما ذهب اليه الشافعي من تخصيص العموم بأن المجتمعين الصحابة سمد بن أبي وقاص ، بذلك لا يقولون بالمفهوم ومن التابعين سعيد بن المسيب ومن الفقهـــاء ماك والليث ٣٠١. (ومنهم) من يقول : هو بمنزلة المنطوق ويتقابلان ، فعلى هذا والأوزاعي والثوري وأبو يوسف يكون هذا المنطوق أولى ، لأنه ومحمد لكنه قال: نطق خاص معه تعليل فيكون اذا أحاط العلم بأنهـــما اذا من الذي لا تعليل معه تساويا جاز (والجواب) عن حملهم ذلك واحمد بن حنبل واسمحاق ٣٠١ على ما اذا كان رؤوس النخـل وداود والحجة في ذلك الأحادث لا ىكال المتقدمة وعن قياسهم على بيع الحديث ومن جهة أنه أن بيع متماثلا ٣٠١ بالعتيق من ثلاثة أوجه: فالمنع لتحقق المفاضلة عند (أحدها) أن النقص لا يقدح في 4.1 الحفاف العلة الشرعيبة كتخصيص وان كان التمر أكثر فللجهــل بالماثلة ، والتخمين لا يكفى في العموم (الثاني) أن التمر الحسديث ذلك الا في العرايا 4.1 والعتيق تساويا في حالة الادخار وقال أبو حنيفة : يجوز بيع فلا بضر النقصان بعد ذلك الرطب بالتمر كيلا بكيل مشلا بمثل ، وانفرد بذلك ولم يتابعه ٣٠١ (والثالث) أن نقصان الحدث يسير وقد يعفى عن اليسير كما لو كان في الحنطة تراب أو زوان ونقل ابن عبد البر عن داود موافقته له وموافقة أبي بوسف له في بقية الفواكه مع مخالفته ٣٠١ (قلت) وهذا الجواب هــو المعتمد ولذلك نقيول: أن له في التمر بالرطب لا وحه له الحدث انما بجوز بيعه بالعتيق فمتى ثبت الحكم فيه ثبت الحكم أذا لم تبق النداوة في الحدث بحيث يظهر دونها في الكيال أما الرطبة من الأصل كالفريك ٣٠٣ وقوله بعد ذلك . فدل على أن فلا يجوز باليابسة كل رطب لا يجوز بيع رطبه وأحاب الاصــحاب عن الأول بيابسه ، مستنده القيساس بانهما جنس واحسد ولا بلزم

جواز بيع بعضه ببعض وعن الثاني بأن المعتبر التساوي

حالة الادخار

٣. ٤

4.1

7.1

ما يكون رطبا بمعنيين : الرطب والبسر والبلح والخلال بلغة المراق الذي يسميه ٣٠٦ (أحدهما) أن رطوبة ما يبس المصربون رامحا لا يجوز أن يباع شيء منه بالتمر وكذلك العنب والحصرم اذا بيع بالزبيب مسه عاد الى اليبس وقد حكى الماوردي والروياني ٣٠٦ (والثاني) أنه لا يعود يابسا فيه ثلاثة أوجه كما يعود غيره اذا ترك مدة الا (أحدها) الجواز لأنه لا ينعقد بما وصفت ، فلمسا خالفه لم فأشبه القصل بالحنطة يجز أن نقيسه عليه ، وجعلناً (والثاني) لا ، لأن نفس الطلع حكم رطوبته حكم جفوفه يصم رطبا بخلاف القصيل

(والثالث) قالا ــ وهو أصــع ٢٠٦ ٣٠٤ ان كانا من طلع الفحال ـ جاز رطب بياس لحديث: لأنه صار رطباً ، وان كان من طلع الاناث لم يجز 7.7

وأظهـــر الوجهين عند امام الحرمين في العصر مع الخـــل أنهما جنسان

٣٠٤ والضمم في قوله (رطبه بيابسه) عائد على ما حرم به الربا الذي صدر به الفصل السابق على الفصل الذي قبل هذا ، واتحاد الضمير يفيد أن المراد الجنس الواحد

واما بيع رطبه برطبه فينظس فيه ، فان كان ذلك مما بدخر يابسه كالرطب والعنب لم يجز بيع رطبه برطبه

٣٠٥ الطعام الرطب منه ما يخرر-عن الرطوبة في حال بصير بابسا ٣٠٨ وهذا ينقسم الى ما يدخـــر بانسته والي ما لا يدخر

من التمر رطوبة في شيء خلق مستحيلا ، انما هو رطوبة طرات كطروء اغتذائه في شجره وأرضه فاذا زال مع موضع الاغتذاء من

قال الشافعي : وكل طعام يكون رطبا ثم يبس فلا يصلح منه

« أنفص الرطب اذا يبس ؟ فقيل: نعم »

وقال في الاملاء: وبين عندى ٣.٧ _ والله أعلم _ أن لا يشمري رطب برطب ، لأن احد الرطبين أقل نقصا من الآخر

وأما اذا باع خمسة أوسق ٣.٧ فما دونها رطبا مقط وعا على الأرض بمثله فسيأتى في العرابا

روى أبو بكر الاسماعيلي في ٣.٨ كتابه المستخرج على البخاري حديث ابن عمر المتقدم في بيم الرطب بالتمر بلفظ

« نهى رسول الله صلى الله عليه ٣.٨ وسلم عن بيع الثمرة بالثمرة »

وأجابوا عن هسدا الاعتراض بجوابين

(أحدهما) ما تقدم من تفاوت ٣.٨ النقص في الأرطاب

	100.2	و حم ٠٠	,	دهم ،د
	يستعمل في التفاضل عند الأكل		(والثاني) أن النبي صلى الله	٣٠٨
	من رطب ويابس فقد ذكر الامام		عليه وسلم لم يراع التفاوت	
	فيه ثلاتة اوجه		فی الثانی ، وانما راعی النقصان	
	(أحدها) الجواز رطبا ويابسا	41+	اذا يبس وذلك موجـــود في	
	(والثاني) المنع رطباً ويابساً	711	الرطبين	
1	(والثالث) المنّع رطبا والجواز	411	واعترضوا على هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	٣.٩
	يابسيا		ايضا بأنه منقوص بالعرايا فانه	
	(فـــرع) قال الامام : قال	711	يصح مع الجهل بالمساواة ، لأن	
	العراقيون : جفاف البطيـــخ		مع الخرص لا تتحقق المساواة	
	والمشمش امتناعه رطبا والجواز		بلّ هي مشكوك فيها	
	يابسا ، فخرج من هـــــــــــــــــــــــــــــــــــ		وغلبة الظن فوق الشك ، فاذا	٣٠٩
	ما كان جافاً كآملا ذا معيار جاز		غلب على ظنه أن في هذه النخلة	
	بيمه قطعأ		رطبا يجىء منه مثل هذا التمر	
	(فرع) قول الشيخ رطبة برطبة	411	المكيل على الأرض جوزناه	
	يشمل اليبس والرطب والطلع		(واعلم) أن هذا الجـــواب	٣.٩
	والخلال وغير ذلك اذا بيع كل		يقتضى أن يجوز بيسع الرطب	
	منهما بمثله أو بالآخر		بالرطب المقطوعين باعتبيرار	
	(فرع) قال الشافعي : كل	411	الخرص ، أو تكون العــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
	ما لم يجز التفاضل فيه فالقسم		منقوضة كما ه <i>ي</i>	
	فيه كالبيع		وأجاب الأصحاب عن قياسهم	4.9
	القسمة هل هي افراز حق أو	411	على اللبن بما ذكــره المصنف	
	بيع ؟ بحث في هذا		قالوا: لأن التمر يصلح لما يصلح	
	(فرع) فاذا قلنا : القسمة	717	له الرطب ، وزيادة الادخار	

بيع وتقاسما لا ربويا مما يجوز بيع بعضه ببعض قال الماوردي لهذه القسمة خمسة شروط: بأن الملة علتان مستنبطة ٣١٦ (الشرط الأول) الكيل في المكيل والوزن في الموزون، فاذا كانت الصبرة بينهما نصفين وأراد قسمتها اخله هذا قفيزا وهذا قفيز1

٣١٣ (الشرط الثاني) أن يتساوبا في قبض حقوقهما من غير تفاضل وكذلك اذا كانت بينهما اثلاثا

ولا يصلح الرطب لما يصلح له التمر وأما الشبيخ أبو حامد فانه أجاب 41.

ومنصوصة

(فرع)هذا القسم الذي تجفيفه 41. غالب اذا حف ، فلا خلاف في جواز بيع بعضه ببعض في حالة الحفاف

(فرع) أما ما لا يغلب تجفيفه ، بل تجفيفه في حكم النادر الذي

والبسر بالبسر يمتنع عنسدنا وحائز عند أبي حنيفة ومالك

الحواز فيه عن صاحب التقريب

وتابعه عليه

44.

441

271

441

وأما الفواكه التي لا تدخر فقــد فهمت من كلام الشــــافعى ما بخرجها وهو ما حكيته عنه تر سا وفي الرطب الذي لا يجيء منه التمر والعنب الذي لا يجيء منه الزبيب طريقان (أحدهما) أنه لا يجوز بيسع بعضه ببعض لأن الفالب منه انه بدخر (الشرح) الرطب والعنب على منه ماله حفاف وكمال في حالة حفافه ومنه ما لا يجفف في المادة ولو جفف لاستحشف ونسد لكثرة رطوبته واختلف الأصحاب في الحاقه بها على طريقين (احدهما) أنه لا يجوز بيسع بعضه ببعض وهذا هو المنصوص في الأم صريحا لأن الرطب الذي لا يعود تمرآ بحال لا يباع منه شيء بشيء من صنفه (والطريقة الثانيــة) أنه على القولين المتقدمين في ســـائر الفواكه ، وهي التي ذكرها الشبيخ أبو حامد عند المكلام فيما لا يكال ولا يوزن

في ذلك وفي البطيخ ونحو مــن

الفاكهة التي لا تصير الى حالة

الجفاف والبقول الى تخسريج ابن شريح وابن سلمة وأبي حفص

الإحكام رقم الصفحة (فرع) هذا الذي تقدم كله في بيم الرطب من هذه الأشــياء بالرطب ، أما لو باع رطبـــــ بيابس كحب الرمان بالرمسان فلا يجوز قولا واحــــداً ، لأن 44. احدهما على هيئة الادخار ، والآخر ليس كذلك (فرع) البطيخ مع القشماء ٢٧٠ - "ነለ جنسان (فرع) لو فرض في هذا القسم ٣١٨ التجفيف على ندور فعن القفال أنه لا تجرى فيــه الرباعلى القديم ، وأن كان مقدراً ، فأن 771 اكمل أحواله الرطوبة وحسكي الامام في ذلك وجهين قال: انهما مشهوران ، ورتبهما في الوسيط على حالة الرطوبة (فائدة) كلام المصنف يشمو ٣٢٦ 719 بأن حالة الإدخار هي الكمال ٣١٩(قلت) وقد تقدمه الامام الى ذلك 441 فقال: ان بعض اصحابنا اجرى لفظ الادخار في ادراج الكلام وهو غير معتمد فاذا تأملت ما في هــدا الطرف 719 عرفت أن النظر في حالة الكمال

(والثاني) كونه على هيئية ٣٢٦ ونسب الحوري القولين حميعاً 419 الادخار لكنهما لا بعتبران جميعا فان اللبن ليس بمدخر والسمن ليس بمتهىء لأكشر الانتفاعات المطلوبة من اللبن

ابن الوكيل ، وأبعد في جعل النقصان الذي اشمار اليه الحديث الى أنه علة المنم القولين مخرجين ٣٢٢ وبمقتضى هذه النقول يصبح (فرع) بيسع الرطب الذي 377 لا يجيء منه تمر بالرطب الذي نسبة الطريقة الثانية الى ابن يصير تمرأ ، وكذلك بيم الرمان سريج وأبن أبى هـــريرة وأبن سلمة وابن الوكيل ، ولعـــل الحلو بالحامض _ قال القاضي حسين : فيه وجهان مرتبان ابن سريح خرج ذلك واختماره قوله: « اذا آختلفت الأصناف على بيع الرطب لا يتتمر بمثله فبيعوا كيف شئتم » ويبقى فيما - ان قلنا هناك : لا يجوز ، عدا ذلك مقتضى الدليل فههنا أولى ٣٢٥ وانقلنا: يجوز فههنا وجهان، (التفريع) لو جفف هذا النوع والفرق أن لأحدهما حـــالة على ندور (ان قلنا) بالجواز في الكمال ههنا حال الرطوية فهل بجوز ايضا (فرع) بيع الرطب الذي في حال الجفاف ؟ فيه وجهان : 410 لا يجيء منه تمر بالتمر هـــل (وجه) المنع أن الرطوبة في هذا يجرى فيه الخلاف اولا ؟ النوع هي الكمال والجفاف غير (فرع) جعل القاضي حسين معتاد اصلا 440 (وأن قلنا) بالمنع وهو الصحيح البطيخ الذى لا يفلق والقشاء 222 ففي حال الجفاف أيضا وجهان: والقشد في التمثيل مع الرطب الذي لا يتتميسر والعنب الذي (أحدهما) المنع ، فعلى هـذا 478 لا يجوز بيع بعضه ببعض رطبا لا بصير زبيا ولا يابساً لآنه لم يتقرر له حالة ٣٢٦ (فــرع) قال الامام : وقال كمال صاحب التقريب: بيع الزيتون بالزيتون حائز فانه حالة كماله، وقد تقدم نظير المسمالة في الفواكه وحكى الامام فيها ثلانة وليس له حالة ، ولكن يمصر اوجه: الزيت منه وليس ذلك من باب (الأول) وقال: لم يصر احد انتظار كمال في الزيتون ، فانه 377 من أثمية المذهب الى الرابع تفريق أجزائه ويفيره كمسسا المذكور ههنا يستجرج السمن من اللبن (وأما) هنــا في الرطب الذي ٣٢٦ 377 (فرع) تعرف بها مراتب الأنواع لا يجيء منه تمر فقل من تعرض المذكورة على طريقة العراقيين لهذا الفرع غير الامام وعذرهم ما يجفف ويدخـــر عادة ، كله في السكوت عنه فرض المسألة قسم واحد ، ويليه في المرتبة وان منعنا بيع رطبه برطبه لانتفاء ما لا يدخر من الفيسواكه غير

تصفم الحبة فلا يظهر ذلك في

باللحم ، وأصبح الأوجهين في الرطب والعنب ، ويليه الرطب مذهب أحمد جواز بيع اللحم والعنب اللذان لا يجففان لما ذكر بينهما من الفرق الطرى بعضه ببعض (فرع) بيع اللحم الطـــرى وأما الخراسيانيون فالذي 477 باليابس أيضا لا يجوز كبيسع يفتضيه ايراد الامام أن ما يجفف الطرى بالطرى ويدخر عادة غالبة قسم ويليه فان باع منه ما فيهه نداوة ما بعتاد تحفيفه 217 سيرة بمثله كالتمير الحديث وفي بيع اللحم الطرى باللحمم 227 بعضه ببعض جاز بلا خلاف الطرى طريقان (أحدهما) وهو المنصوص أنه لأن الذي لا يظهر في الكيل وأن 777 كان مما بوزن كاللحم لم يجيز لا يجوز لانه يدخر يابسه ، فلم يجر بيع رطبه برطبه لأنه نظهر في الوزن (الشرح) مقصود المصنف الكلام (والثاني) وهو قول أبي العباس ٣٢٩ 777 على ما يمنع بيع رطبه برطبه انه على قولين لأن معظم منفعته او بيابسه من آلأشياء المتقدمة في حال رطوبته قال الشافعي: ولا خير في التمر (الشرح) صورة المسألة في بيع ٣٢٩ 777 بالتمر حتى يكون ينتهى يبسه اللحم بلحم من جنسسه - ان وان انتهى ببسه الا أن بعضه قلنا: _ ان اللحوم اجناس اشد انتفاخا من بعض فلا بضره وهو الصحيح ، أو مطلقا على القول الآخر اذا انتهى ببسه كيلا بكيل قال الشافعي: ولا خير في اللحم ٣٣٠ وفسم الشافعي في الأم انتهاء جفاف اللحم بأن يملح ويسل الطرى بالمالح والمطبوخ ، ولا ماؤه فذلك انتهاء جفافه ، ولا باليارس على كل حال يحصل من هذا اللفظ كمسال وقال المحاملي: أن ســـائر 211 القصود في البيان اصحابنا يعنى غير ابن سريج و ننبغي أن يحمل ذلك على ما اذا ذهبوا الى أنه لا يجوز بيع ذك 441 كان فيه_ا من البلل ما يوجب رطباً بحال ، وفرقوا بينه وبين التفاوت في الكيل اذ لا فــرق الثمار بما تقدم وجزم جماعة بالمنع ولم يحكوا ستهما 711 قال صاحب التهذيب: يجوز خلافا ، منهم الفوراني 221 (فــرع) قال الروياني بعد بيع الحديث بالعتيسق ، لأن المتاقة بعد حصول الجفاف أن ما ذكر حكم بيع اللحم باللحم أثرت انما تؤثر في الوزن لا في رطيا ويابسا وبيع الشمحم

بالشحم والآلية بالالية كاللحم

رآم الصفحة

የ የ

377

377

377

220

440

الكيل

رقم الصفحة

(فرع) مذهبنا ومذهب مانك ومحمد بن الحسين والليث ابن سعد أنه لا يجوز بيع الحنطة المبلولة باليابسة ، لا خيلاف عندنا في ذلك ، سواء طرأ البلل عليها أو كانت رطبة من الأصل ٣٣٤ وهى الفريك

> (فرع) اذا ائتهى يبس التمسر 777 وكان بعضه أشد انتفاخا مين بعض لم يضر

> (فرع) قال الرافعي : اذا منع 777 بمجرد البل بيع بعض الحنطة ببعض فالتى نحتت قشرتها بعد ألبل بالتهريش أولى بأن لا يباع بعضها ببعض

> > ٣٣٢ باب بيع العسرايا

وأما العرايا وهو بيع الرطب 444 على النيخل بالتمر على الارض خرصاً فانه يجوز للفقراء ، فيخرص ما على النخل مـــن الرطب ، وما يجيء منه مـــن التمر اذا جف ثم يبيع ذلك بمثله تمرآ ويسلمه اليه قبل التفرق

٣٣٢ والدليل عليه ما روى محمود ابن لييسد قال : « قلت لز مد فسمى رجالا محتاجين مين انصار شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرطب یاتی ولا نقد بایدیهم ببتاعون به ۳۳۵ رطبا باكلونه مع الناس وعندهم

فضول من قوتهم من التمر ٣٣٢ فرخص لهم رسول الله صلى الله

عليه وسلم أن يبتاعوا العرايا بخرصها من التمــر الذي في أيديهم يأكلونه رطبأ

وقد رأيت في الوافي في شرح المهذب كلاما لولا تفرق النسخ لكنت أزلته غمة

قال : سمعت فقيها يقول : ان محمود بن لبيد كان ساعتئذ يهوديا فلذلك قال هذا الكلام ، لولا تفرق النسخ فلا حول ولا قوة الا بالله نعوذ بالله أن نقـول ما لا نعلم ولولا خشيية أن يطالعه بعض الضعفة فعتقد صحته وينقله ما تمرضت له ولا نقلته

والعرايا جمع عرية ، وهي تفرد صاحبها للأكل ووزن العرية فعيلة ، واختلف في اشــتقاقها على قولين قيل: بمعنى فاعلة وهو قول الازهرى وابن فارس ویکون من عری یعری کأنها عريت من جملة النخيل فعريت أي خلت وخرجت

تعليق على صنيع دعى جهول تطاول على المجموع في غيبتنا في سجون عبد الناصر فأخرج أوراقا أسماها الجزء ١٨ وأما المراد بها هنا فعندنا هو بيع الرطب على رءوس النخل

بالتمر على وجه الارض والعرايا نوع من المزابنة رخص

والمزابنة هي بيع التمر في رءوس النخل بالتمر

		•	•
(وأما حكم المسألة) فذلك مما	۲۳۸	رخص من جملة الزابنة فيسما	270
لا خلاف فيه في المذهب وهــو		دون خمسة أوسق	
مذهب أكثر أهل ألعلم منهسم		قال الشافعي : والعرايا ثلاثة	777
مالك وأهل المدينسة والأوزاعي		اصناف	• • •
وأهل الشبام وأحمد الخ		هذا الذي وصيفنا أحدها ،	777
قال الشافعي في كتاب اختلاف	۲۳۸	وجماع العرايا كل ما افرد ليأكله	
الحديث : خالفونا معا في العرايا		حاصة ، ولم يكن في جملة البيع	
فقالواً : لا نجيز بيعها ، وقالوا:		من ثمر الحائط اذا بيعت جملة	
نرد أجازة بيعها بنهى النبي		من واحد	
صلى الله عليه وسلم عن المزابنة		والصنف الثانى: أن يخص رب	
وقال في كتاب البيوع من الأم :	443		111
ان العرابا داخلة في بيع الرطب	11.	الحائط القوم فيعطى الرجل ثمر النخلة وثمر النخلتين وأكشر	
بالتمر والمزابنة ، وذلك منهى			
عنه ، وخارجة منه منفـــردة		هدية بأكلها	
بخلاف حكمه		وهذا الذي ذكره الشافعي من	٢٣٦
وقال الشمافعي: أن أولى		كونه يترك للمالك نخسسلة أو	
الوجهين عنده أن يكون ما نهى	٣٤.	نخلات بأكلها أهله	
عنه جملة أراد به ما ســـوى		وقد ورد فی حدیث زید بن ثابت	٣٣٧
العرايا ، وحديث زيد يقتضي		في معجم الطبـراني بسـند	
		صحيح: رخص رسيول الله	
أن الثاني هو الأولى أن للمرية تفسيرين فلا مجاز ،	 .	صلى الله عليه وسلم في العرايا	
	۴٤.	النخلة والنخلتين توهبان للرجل	
ولو سلم لوجب حسسله على		فيبيعها بخرصها تمرأ	
ما قلناه كما دل عليه كلام		والرخصة اثبات الحسكم على	444
الشمانعي وقاله المصنف في		خلاف الدليل ، وقد ذكروا في	
النكت لوجوه :		حدها عبارات مختلفة أحسنها	
(احدها) أن المنهى عنه في أول	461	الاطلاق مع قيام المقتضى للمنع	
الجزء البيع فيجب أن يكون		ثم الرخصة قد يكون سببها	٣٣٧
المستثنى أيضاً بيعاً		الضروري كأكل المضطر الميتة ،	
(والثاني) ان الرخصة لا تكون	481	وقد بكون سببها الحسساجة	
الاعن خطر والخطر في البيع		كالعرايا	
لا في الرجوع في الهبة		ولما كان الدليل قائماً على تحريم	۲۳۸
(والثالث) أنه قلر بخمسة	481	بيع الرطب بالتمسيس ووردت	
اوسق وما قالوه لا يختص		القرابا على خلافه سسمى ذلك	
(والرابع) ما تقدم من حديث	411	رخصة	

للمشترى الذي لا نقد بيده وسبب الرخصة في حقه امران: 737 (احدهما) حاجة المسترى اليه 337 وهو الذي لا رطب عنده اعنى الذى تقتضى العادة أنه بطلب شراء الرطب ويرشد الى ذلك قوله صلى الله 337 عليه وسلم « يأكلونها رطباً » (والثاني) أن أصحاب العرابا 411 هم المساكين الذين وهبت منهم وظاهر حالهم الحاجة وقد جمع الماوردي مرجحات 337 المذهب في خمسة أوجه: استشناؤها عن المزاينة ، واثباتها 337 بلفظ الرخصة المشمر بتقدم الخطر ، وبلفظ البيع القنضي عوضها ، واعتبار المسلواة بالخرص ، وتقديرها بقدر مخصوص وقميد أفاد كلام المصنف في 337 التصوير شروطا كلها موحودة في مختصر المزنى (أحدها) أن يخسرص ما على 411 النخيل من الرطب ، أي رطبا ، ويخرص ما بجيء منه اذا حف فيأتى المتبايعان الى النخيل ويحزرانها ويقولان : فيها الآن وهى رطب ستة اوسق مثلا (الثاني) أن يكون الثمن الذي 410 يباع به معلوماً بالكيل لقوله: ثم يبيع ذلك بقدره ، وهـــذا لا خلاف فيه عند القائلين باباحة بيع العرايا ومسستنده حديث زید بن ثابت

محمود بن لبيد ، واعتلوا ايضا بأنه اذا لم يجز البيع بالخرص وهو على الأرض فعلى النخل أولى ، لأنه أقرب الى الفرر وأجاب المصنف في النكت بأنه 481 مما تدعو الحاحة اليه وفي الأرض لا تدعو الحاجة اليه لانه أن يأكل الرطب مع الناس وأما ماك فانهه _ وان وافق على مقتضى الحدث _ نفسم العرايا بتفسير اخص مما يقوله الثنافعي وهو: ٣٤١ أن يهب الرجل الرجل تمر نخلة أو نخلات ثم يتضرر بمداخـلة الموهوب له فيشتريها بخرصها تمرآ وهذه الصورة عندنا مين جملة العرابا واختلفت المالكية في علة الجواب 737 فى منعها من المعرى فقيـــل : لوجهين ، اما لدفع ضرر دخوله وخروجه أو لمرفق في الكفياية واحتج المنتصرون اراى ماك في تفسير العربة بذلك بقول ابن عمر: كانت العرابا أن يعرى الرجل في ماله النخلة والنخلتين (قلت) وقد وجدت لهم ما هو اولى أن يتعلقوا به فمسن ذلك الحديث عن زيد بن ثابت (قلت) فأما الأول فانه معارض 737 بقول يحيى بن سعيد الأنصاري أحد شيوخ مالك (فان قلت :) فعلى هذا لا تكون 727

الرخصة للبائع والظاهر من

حديث زيد وغيره أن الرخصة

رقم الصفحة

787

787

787

۲۱۷

411

X37

٨3٣

437

٤o.

40.

(الثالث) أن يكون البيع بقدر ما يجيء منه تمــراً ، ولا يضر كون الرطب الآن أكثر من خمسة أوسق كما تقدم تمثيله (الرابع) أن يتفايضا ، فمتى تفرقا قبل التقابض فسد المقد (فسرع) لو باع الرطب على الأرض بالتمر هل يجرى حكم العرايا فيه ؟ فيصح في خمسة أوسق أو دونها (فرع) قال صاحب التتمة : اذا اشترى الرطب بالتمر يعنى في العرايا فان أكل الرطب ولم يجففه فالعفد ماض على الصحة ٣٤٩ وان جففه فكان بقدر التمسر أو كان التفاوت بقــدر ما بين الكيلين فالعقد ناقد على الدمة ، فيقول : بعتك ثمرة هذه النخلة بكذا وكذا من التمر يصفه ، ويجوز أن يقع على معين قال الشافعي: والجائحية في العرايا والبيع وغيرهما سيواء (فرع) قال الماوردي والروياني لا تجوز العرية الا فيما بدا صلاحه بسراً کان او رطباً فنبه بذلك على اشتراط بدو الصلاح وعلى أن حكم البسر حكم الرطب

وهل يجوز للأغنياء أ فيه قولان

(أحدهما) لا يجوز وهو أختيار

حق الفقراء والأغنساء لا

يشاركونهم في الحاجة فيقي في

المزنى لأن الرخصة وردت في ٢٥١

حقهم على الحظر (والثاني) أنه يجـوز لحديث سهل بن أبي حثمة « نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عـــن بيع التمر بالتمر الا أنه رخص في العرايا أن تبتاع بخرصها تمرأ يأكلها رطبا

(أما حكم المسألة) ففيها طريقان (أصحهما) القطع بعمروم الرخصة للأغنياء والفقراء

(والثانية) فيها قـــولان (أحدهما) يختص بالفقراء ولا يجوز للأغنياء

ونيه المصنف الى أن الأغنياء لا يشاركونهم في الحاجـة على امتناع القياس لعدم المشاركة في العلة

(والقول الثاني) يجوز وهــو ظاهر المذهب

(فان قلت) اذا كانت الرخصية مطلقة في بعض الأحاديث مقيدة في بعضها

(فان قلت) لم يرد أيضاً لفظ 801 مطلق في الرخصة من الشمار حتى يتمسك به

(قلت) الجواب من وجهين : 701 801

(أحدهما) أن المعتمد في الأصول أن الراوى اذا حكى واقعية بلفظ عام كقوله « نهى عن الفرر وقضى بالشميفعة للجار » وما أشبهه أنه على العموم

(والثاني) أن معنا ههنا قرينة ترشد الى أن القصة المنقولة غير قصة المحاويج

قال الشـــافعي : وكثير من 801 الفرائض كانت قد نزلت بأسياب قوم فكان لهم وللناس عامـة ٣٥٣ (فرع) لا يشترط عندنا حاجة (فأن قلت) قررت ان الراجح 401 عند الأصوليين أن قـــوله: رخص في المرايا وامثاله عام واذا كان كذلك فيكون التقييد

بالمقدار في حديث أبي هسريرة 808 ذكرا لبعض أفراد العمروم (قلت :) هذا غير سيب، ال 401 الاطلاق والتقييد الذي تعرض له ومع ذلك فالجواب عنه من و جهين

(احدهـــما) أن التخصيص 401 ليس يذكر لبعض الافراد

(والثاني) : أنا لو أبحنا العرايا 401 في القليل والكثير لزال تحسريم المزابنة

(فان قلت) فيجب على من يقول ٢٥٤ 401 في الأصول بحمل المطلق على المقيد أن لا يحمله ههنــا ، قلت: يصد عن ذلك الوجيه الثاني الذي ذكرته الآن والمذاهب الثلاثة متفقون على حمييل المطلق على المقيد

> اذا قلنا بالقول الأول فما ضابط 808 الممنى المعتبر في ذلك ؟ لم يتعرض أكثرهم لذلك

وقال الجــرجاني لما حــكي ٣٥٤ 808 القولين: يختص ذلك بمن لا نقد بيده على القول الآخر

قال أبن قدامة الحنبلي : متى 404 كان غير محتاج الى اكل الرطب أو كان محتاجاً وممه من التمر

ما يشترى به العربة لم يجز له شراؤها بالتمر

البائع الى البيع جزما خلافا لبعض الحنابلة واشمسترطت الحنابلة لبقاء المقد أن يأكلها أهلها رطبآ

(فرع) تلخص مما قلناه انه لا يشترط عندنا حاجة البائع جزما ولا المشترى على الاصح، وعند بعض الحنابلة . وعند مالك : يشترط حاجة البائع وحده ، وعند أحمد يشبترط حاجة المشترى وحده

قال ابن عقيل من الحنابلة: يجوز لحاجة البائع أيضا كما يجوز لحاجة المشترى ، ويكون الشرط عنده احدهما لا بعينه (فرع) هل يجوز في المرايا أن يبيع جزءاً مشاعاً أو مبهماً مما على النخلة بالتمر أ يأن بخرص الخارص أن كل وسق مما عليها بأتى أذا جف نصف وسيق فيقول : وسقا مما على النخلة بنصف وسق تمر ؟ لم أر في ذلك نقلا

٣٥٤ وهل يجوز ذلك في الرطب ؟ فيه ثلاثة أوحه:

(أحدها) يجوز ، وهو قـول ابی علی بن خیران ، لما روی زید بن ثابت قال : « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في العرايا بالتمسر والرطب ولم برخص في غير ذلك »

,	•	•	•
او نوعين		(والثاني) لا يجوز وهو قول	807
(والثاني) وهو الصحيح وهو أنه	۸۵۳	أبى سميد الاصطخرى لحديث	
لا يجوز مطلقا ولا يجــــوز الا		ابن عمر « لا تبايعوا ثمر النخل	
بالتمر		بثمر النخل »	
(فان قلت) المصنف رحمه الله	۲۰۸	(والثالث) وهو تسمسول	800
لم لا يسلك هذه الطريقة التي		أبي اســحاق انه ان كان نوعاً	
سلكها شيخه وهى أقرب مما		واحداً لم يجز لانه لا حاجة به	
سلكه ، وهو التعليل بكثرة الفرر		اليه ، لأن مثل ما يبتاعه عنده،	
(قلت) ما فعله المصنف أولى	309	وان كان نوعين جاز لأنه قــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
لأن المزابنة تقدم أنها مفسرة		يشتهى كل واحد منهما النوع	
ببيع الرطب في رءوس النخل		الذى عند صاحبه فيكون كمن	
بالتمر		عنده تمر ولا رطب عنده	
(واذا ثبت ذلك) فكل ما حد	409	الأوزاعي ـ وان كان اماماً ـ	400
من مفهوم الموافقة والقياس		لكنه غير متقن لحديث الزهرى	
شرطه بقاء أصله ، فمتى بطلت		كاتقان عقيل	
دلالة الأصل بطلت دلالة مفهومه		ثم أمعنت الطلب ونظـــــرت	401
والقياس عليه		الحديث من مسئد ابن وهب	
(والوجّه الثالث) أنه أن كانا	409	الذي هو الأصل	
نوعا واحداً لم يجيز وان كانا		ومن جملة المرجحــات لحديث	401
نوعين يجموز كالرطب المقلى		ابن عمر كونه ثابتاً في الصحيحين	
بالتمر البرنى والرطب البرني		ورواية خارجة ليست كذلك ،	
بالتمر المعقلي وما أشبهه		وان كان سندها صحيحا	
فجملة الأوجه في المسألة أربعة	٣٦.	واما حديث ابن عمر « لا تبيعوا	٣٥٧
وقد جمعها الماوردى وحكاها		التمسر بالتمسر فذلك ثابت في	
كذلك وتبعه صاحب البحسر		البخارى »	
(والثاني) ان كان أحدهمـــا	٣٦.	والأقرب في عبارة المصنف أن	۲۵۸
موضوعاً جاز ، وأن كان على		يكون مراده الرطب على رءوس	
الشمجرة فلا ، وهما وهمم		النخل بالرطب على وجه الأرض	
بلا شك		وليست للشافعي نص في هذه	۲۰۸
(فرع) اذا قلنا بجواز بيع	471	المسألة على ما يقتضييه كلام	
الرطب على النخل بالرطب على		ابن سربج ولكنها أوجه الاصحاب	
الأرض هل المعتبر فيها الخرص		(أحدها) أنه يجوز مطلقاً أن	401
او الكيل ؟		يباع الرطب بالرطب خرصا	
كلام الرافعي يقتضي أنه الكيل	471	فيهما : سواء كان نوعاً واحدا	

الأرض _ قال المحاملي: لا خلاف والذي رايته في تعليق الطبري على المذهب أنه لا يجوز عن ابن أبي هريرة خلافه ولا يجوز في العرايا فيسما زاد (فـروع) عرفت أن الأصـح ٣٦٣ على خمسة أوسق في عقد واحد من الأوجه الثلاثة المنم مطلقاً ، لما روى جابر رضى الله عنه أن فصحح قول ابى استحاق انه رسول الله صلى الله عليه وسلم « تهى عن المخابرة والمحساقلة اذا اختلف نوعهما صح (فرع) اذا كان الرطب بالرطب والمزابنة » 271 فالمحاقلة أن يبيع الرجل الزرع 474 كلاهما على الأرض لم يجز بمائة فرق من حنطة (الثالث) الفصل بين أن تكون 411 والمزابنة بيع الثمسر على رءوس الرطبان أو أحدهما على الأرض 277 النخل بمائة فرق. فيمتنع أو يكونا على الشحر فيجوز ، وهذا يقتضى أن أحد والمخابرة كراء الأرض بالثلث 377 الأوجه قائل بالجواز مطلقا والربع اذا كانا على الأرض أو أحدهما حديث جابر قال المسئف ان 475 ونقل الرافعي عن القفال الخلاف 277 البخاري رواه ولم أرهفي البخاري الذي أوهم أمرين الا من روایة ابی ســـعید (أحدهما) أن القفال جعل ب 477 الخدرى ، وهو في مسلم عنن الرطب بالرطب المقط وع على حابر الأوحه الثلاثة وذكر اصحابنا أن المخسابرة 470 ٣٦٢ (والثاني) أن يكون البيع في ذلك استكراء الأرض ببعض ما يخرج كيلا ، والقفال انما قال : خرصا منها وكذلك صاحب النتمة نعم رطبا ه٣٦٥ وروى الشافعي ومسلم في بل بخرص ما بجيء منهما تمرآ الصحيح عن سعيد بن المسيب في مرسلاته تفسيمير المحاقلة نحسب بالأمرين جميعا (فائدة) أربع مسائل تنبنى وجمع الفرق فرقان كحمسل على أصلل واحد ، وهو أن ٣٦٦ وحملان قاله ابن الأثير في شرح العربة جوزت للحـــاجة أو رخصة ، فعلى الأول لا تصح مستد الشاقعي والوسق بالكسر والفتح والفتح الا في النمر والرطب على النخل ٣٦٦ وعلى الثاني تصح مع الأغنياء أصح بالرطب على الارض اذا كانسا ٣٦٧ قال الشيخ أبو حامد: لا خلاف رطبين من الجانبين أن فيما زاد على خمسة أوسق

(فرع) بيع التمر بالرطب على

414

لا بجوز

الاحكام	صفحة	رقم ال	صفحة الأحكام	رقم ال
	وسقا		- ··· · · ·	٧٦٧
حكاه ابن العبسربي أن		441	والعرايا حيث جـوز في العرايا	
بيع التمسر في رءوس			فى القليل ، ولم يجوز فى المحاقلة	
التمر فعلى هدا لاخلاف			فی قلیل ولا کثیر	
•	بيننا وب		قال القفال في شرح التلخيص:	<i>የ</i> ገለ
قال الشيخ أبو حامد	_	471	المحاقلة بيع الزرع في الأرض	
نق: المحـــاقلة على .			بعد ما يعقد الحب بالحنطة	
	ضربين ۱۱ ما ه	411 4	وقال مالك: صورة المحاقلة	TIA
ما) بيع الحنطة في سنبلها تنم كالمسند اللياسة		471	والمزابنة أن يقول الرجل لآخر:	
تنع كالجــوز واللوز فى	وهو مم قشرته		اضمن لی صب الله المشرین	
,) بيع الحنطة مع التبن	-	777	صاعا فما زاد فلی وما نقص فعلی	
) ہیں استعماد سے اسان لان بناء علی خیار		, , ,	ر فرع) قول المصنف في عقــد	474
اعتبار الخمسة ههنا		777	واحد 4 مفهومه أنه يجوز في عقود	
نحدید او تقریب ؟ صرح	•	,,,	متفرقة ، والأمر كذلك يجوز أن	
على قولنا : انه لا يجوز			يبيع الرجل ثمر بستانه كله	
من خمسة أوسق			لجماعة ، كل وأحد منهم دون	
وقد صرح النووي بهذه	(قلت)	471	خمسة اوسق	
، وأن ذلك على سبيل			(فرع) ويفهم منه أنه اذا باع	٣٧.
في مجمىوع لطيف			ثمانية أوسق من رجلين صفقة	
رءوس المسائل وتحفة	اسماه (واحدة جاز لأنه بمنزلة الصفقتين	
فضائل) و ذ کر فیــــه	طلاب ال		(فــــرع) فلو باع عشرين	٣٧.
، بيسان جمسلة من	مسألة في		وسقاً من أربعة فعلى القولين	
الشرعية	المقدرات		ان جوزنا العرايا في خمسة	
لو باع الحنطة في سنبلها	_	277	(فرع) لو باع الزرع قبل بدو	441
على وجه الأرض ، فان			الحب فيه بالحنطة جاز ، فان	
لين في بيع الغائ ب			الزرع حشيش بعد غير معدود	,
) هل يجوز أن يقع		۳۷۳	من المطعومات	464.4.4
یة علی حزء مشناع مما	_		(فرع) حكى أصحابنا عن مالك	LAI
ل من الرط ب اذا خ رص دون المراب المراب			رحمه الله أنه فسر المزابنة بأن	
الذى لا أشك فيــه	•		يكون لرجل صبرة من طعـــام	
1 1.4 1 4 11 4	الحواز	101.110	فيقول له رجل: في صبرتك	
) الحقال قداح طين		777	ستون وسقا فيقول صاحب	
، . قاله أبن سسيده	يزرع فيا		الصبرة: ليس فيها ستون	

يقتضى الشك في مقدار النهي

عنه و بعدل الى دليل آخر وغيره قال: وحكى بمضهم فيه الحقلة ، ومن امثالهم : لا ينيت واعلم أن كل ذلك تمحــــل 271 الحقلة الا البقلة) والانصاف قول المزنى وأن ذلك (فرع) اذا امتنع بيع الحنطة يمتنبع ، لأن الأحاديث الدالة على منع بيع الرطب كثيرة في سنبلها بالحنطة الطـــاهرة وحكى القفال أن معنى القولين فامتناع بيمها بمثلها أولى 271 ويجوز فيما دون خمسية ههنا يرجع الى أن النهى عـن 471 المزابنة ورد أولا ، ثم رخص في اوسق لما روى أبو هـــريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله المسرايا أو لم يرد النهى الا والرخصة ممه عليه وسلم ارخص في بيم المرايا (قلت) وقد تقدم توجیهـــه دون خمسة أوسق ٣٨. (فروع) لا ضابط للنقص عـن بفير ذلك مع أن الطـاهر من الخمسة ، بل متى كان اقل من النصوص خلافه الخمسة بشيء ما كان جائزا وقال أبو الحسين على ۲۸۱ ابن اسماعیل بن حسستن وفي خمسة أرسق قولان: 477 الصنهاجي ثم الأنباري المالكي: (أحدهما) لا يجوز وهو قول « كذلك اختلف النياس في المزنى لأن الأصل هو الحظر ، 441 الخرص في الموضع المسموع وقد ثبت حواز ذلك فيما دون خمسة أوسق هل هو اصل منفرد بنفسه غيرً (والثاني) أنه يجوز لعمــوم رخصه ا أو هو معييدود من حدیث سهل بن أبی حثمة الاختلاف في مسائل: واحتج لهذا القول بما أشار اليه ابو داود في بعض نســـخ (منها) أنه هل يجوز أن يجمع في عقد واحد بين مكيل وجزاف، كتابه ورواه البيهقى من حديث أو يمنع ذلك كما يمنع البيض جابر مرفوعاً « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والقراض على رأى من منهم والمزابنة وأذن لاصحاب العرابا ذلك ؟ والمشهور عنه على ان يبيعوها بخرصها ثم قال : ما قال المنع بناء على الرخصة فيما تشق معرفة مقداره هو الوسق والوسقين والتبلاثة الكيل أو الوزن والأربعة » . (فرع) اذا قلنا : يجب النقص (تنبيه) نقل ابن الرفعة عن **T** 1 الرافعي أنه اختار قول المنع عن الخمسة فهل يكفى أى قدر كان أ أم له ضابط أ فالشك الذي في مقدار الرخصة **۳**۷۸

٣٨٢ وما جاز في الرطب بالتمر جاز

في المنب بالزبيب ، لأنه بدخر يابسه ويمكن خرصه فأشمسه الرطب قال الماوردي : وهـل جازت في **ፕ**ለፕ الكرم نصا ؟ (والثاني) وهو قسول ابن أبي هربرة وطائفة من البفداديين أنها جازت في الكرم قياسا (قلت) والمحاملي وابن الصباغ ٢٨٥ ممن جعل ذلك نصا ، ولم أقف على النص الذي ذكروه في شيء مــن الأحاديث ، بل في رواية الترمدي ما يشمر بخلاف ذلك واعلم أن قوله (وعن كل تمـر بخرصه) في رواية مسلم والترمذي عام في العنب وغيره، فيكون الحاق العنب بالرطب ٣٨٦ تخصيصا للعموم بالقياس (والثاني) لا يجهوز ـ وهو **"**ለ" المنصوص عليه في باب العرية ٣٨٦ (فائدة) قال ابن الرفعة : ان

> قال 🖫 ولا تكون العرابا الا في النخل والعنب لانه لا يضبط خرص شيء غيره

من الأم المنسوب الى الصرف _

ولكن الاصحاب لما رأوا الحاق ٣٨٧ (قلت): وقد تقدم زد قول **የ**ለዩ العنب بالرطب ظاهرا قويا لم يتركوه بمجرد هسللا اللفظ المحتمل لهده الأمور

> (قلت) والفيزالي واماميه مسبوقان بمثل هذا الكلام من القاضى حسين ، لكن الاعتراض اللكور صحيح

> قال الشافعي: ولم أحفظ عنه **ፕ**ለ٥

صلى الله عليه وسلم ولا عـــن أحد من أهل العلم أن شيئا من الحبوب تؤخذ زكاته بخرص ولو احتاج اليه أهله رطبأ وليس في كلام الشافعي في الحاق

العنب وقطع بقية الثمار عسن الالحاق الى كون العنب بخرص وهي لا تخرص

(والطريق الثاني) أنه لا يجوز قولا واحداً ، وهـو الصـحيح عند المحاملي والروياني ، ونقله العمراني عن حكاية صــاحب المعتمد وهو أن صاحب النخل والكرم يحتاج الى من يقوم على ثمرته وستقيها وتتعهدها فدعت الحاحة

وقول الشافعي: رخص منهافيما حرم من غيرها أي ما يبـــاع بالتحري

قلت : انه يجب اذا منعنـــا القياس في الرخص كما هو قول الشافعي القديم ، وقول لفيره أن لا بقاس المنب على الرطب، ولا نُعلم قائلًا به في مدهــنا

من جعل ذلك منصيهو صا ، وترجيح كونه ثابتاً بالقياس ، وأما كون الشافعي له قــول يمنع القياس في الرخص حتى يلزم عليه ما أورده فلم أعلم للشافعي تولا بذلك

٣٨٧ (فرع) قال الجرجاني: لا تجوز المربة في الزرع بخلاف الكرم

491

411

441

277

277

491

297

297

498

والنخل لان اعذاقها وعناقيدها محتمعة بارزة

٣٨٧ (فرع) قال امام الحرمين : وحق الفقيه أن لا يففل في تفصيل المسائل عما مهدناه في كتساب الزكاة من تفصيل القول في بيع الثمار ، وفيها حق المساكين او لا حق فيها والتنبيه كاف

(فرع) قال الشافعي رحمه الله في الآم : ولا باس اذا اشـــترى رجل عرية أن يطعم منها ويبيد لانه قد ملك ثمرتها

(فــرع) قال الماوردى : ان الخارص هنا بكفي فيه وأحمد بخلاف الزكاة على رأى ،والفرق ائه نازل منزلة الكيل عند تعذره

. ٣٩ ولا يباع منه ما نزع نواه بما لم ينزع نيواه ، لأن احدهما على هيئة الادخار ويتفاضلان حال الادخار ، فلم يجز بيع احدهما بالآخر كالرطب بالتمر

(أما حكم المسألة) فقد سوى الشيخ أبو حامد ، وجعسل الوجهين مطلقا سيبواء أباع سهم ما نزع منه النوى بما لم ينزع ام بمثله

(فرع) المشمش والخسوخ 491 ونحوهما لا يبطل كما لها نرع النوى في أصح الوجهين ، لأن الفالب في تجفيفها نزع النوى

وذكر الامام أن شيخه ذكر عن بعض الاصحاب وجها بعيدا في اشتراط نزع النوى ، كما يشترط نزع العظم عن اللحم

في ظاهر المذهب (قلت) فتحصلنا في المشمش

ونحوه على ثلاثة اوجه (احدها) انه يشترط نسزع النوي

(الثاني) أنه يفسد بنوع النوى (الثالث) وهو الصحيح أنه يجوز بيع بعضـــه ببعض في

الحالتين مع النوى ومن غسير نو ي

ولا يجوز بيع نيئه بمطبوخة لأن النار تمقد أجزاءه وتسخنه ، فان بيع كيلا لم يجز لأنهـــما لا يتساويان في الكيل في حاا الادخار

وان بيع وزنا لم يجز لأن أصله الكيل فلا يجوز بيعه وزنا

(الشرح) فيه مسألتان : (احداهما) أن ما حرم فيسه

الربا لا يجمول بيسم الجئس الواحد نيئه بمطبوخه

(المسألة الثانية) بيع مطبوخه بمطبوخه وقد نص علية الشافعي في المختصر

(فرع) قال ابن أبي الدم: بـ الطلى بالدبس لا يجوز ، والطلاء ارق من الدبس وبيسع الطلى بمثله فيه وجهـــان - قال الماوردى: ولا يجوز بيع الزيت المطبوخ بالنيء ، ولا بالمطبوخ ولا يجوز بيع المشوى بالمشوى

لا خلاف فيها على ما يقضيه اطلاق اكثر الاصحاب الاالدبس ففيه ثلاثة أوحه:

واكثر مسائل هذا الفصلل

(أحدها) وهو المشهور الذي وطبخ كاللحم والدبس وما اشبه ادعى الامام اتفاق الأصحاب ذلك وقد تقدم شرحه عليه أنه لا بحوز مطلقا (قلت) وأطلاق الأصحاب يقتضي 447 (والثاني) حكاه القاضي حسين أنه أن طبخا في قدر واحد حاز، التفصيل بل في تصريحهــــم وأبطله القاضي بأن ما في أسفل بالعرض لتميز الفش القدر اسخن مما في أعلاه وتقييد المصنف المصفى بالنار TAV ٣٩٤ (والوجه الثالث) حكاه الرافعي على المصفى بالشمس يدل على الحواز ، وكلامـــه نقتضي اله أن المصفى بالشمس يجوز بيع مطلقاً لا مكان ادخاره بعضه ببعض ، والأميير كذلك ٣٩٥ واختلف اصحابنا في بيع العسل بلا خلاف المصفى بالنار بعضية ببعض (فرع) أن منعنا بيع المصفى **٣**٩٨ فمنهم من قال: لا يجوز لأن النار بالنار بمثله فلا شك انه يمتنع تعقد أجزأءه فلا يعلم تساويهما بيعه بفيره من انواع العســل ومنهم من قال : يجوز وهسو ٣٩٨ التفريع حيث قلنا بجواز بيم المذهب لأن نار التصفية نار لينة العسل بالعسيل اما أن يكون لا تعقد الأجزاء وانما تميزه من مصفى بالشمس وأما بالنسار الثمع فصار كالعسل المصفى اللطيفة على الصحيح فيما تعتبر ٣٩٥ وحمل في بيع المسل النحل الماثلة فيه بعضه ببعض أنه اما أن يباع ٣٩٩ (فرع) قال صاحب التهديب: بشمعه أولا ، فان بيع بشمعه عسل الرطب وهو رب سيل وقال القاضي حسين : ان قسول منه يجوز بيع بعضه ببعض المنع مخرج من قول الشافعي متساويين في الكيل ويجوز بيعه لا يجوز السلم في العسل المصفى بعسل النحل متفاضلا وحزافا بالنار ، ورد القاضي ذلك بان ىدا بيد السلم امتنع لانه تعيب بدخول ٩٩٩ واختلفوا في بيع السكر بعضـــه النار فيه والسملم في المعيب ببعض قمنهم من قال: لا يجوز لا بجوز لأن النار قد عقدت اجزاءه ومنهم وقال الروياني: انه المذهب ، من قال: يجوز وأن ناره لا تعقد ' لأن المقصود من عصره تميـــــز وأنما تميزه من القصب (واعلم) أنه قد يستشكل قول الشمع عنه ، ونار التمييز لينة ٤.. لا تؤثر في التعقيد الشيخ وغيره أن نار السكر لينة (واعلم) أن المصنف تكلم أولا لا تعقد الأحزاء وانما تميزه من في المعروض على النار عرض عقد القصب

- القاضى حسين: أن كان أصلهما ... (قلت) أما تقييده بما أذا لم واحدأ فهو كبيع الفسسانيذ ىكن فيه ماء أو لبن أو دقيــق او غيره فيمكن أن يكون اطلاق بالفانيد ، وان كان أصللهما مختلفا فيجوز كيفما كان الاصحاب منزلا عليه لأنه حينئذ يصير بيع السكر وغيره بمثله (قلت) وهذا مشل الأول فان 8.4 اصل السكر والفائيذ قصب (قلت) وكلام الماوردي يقتضي واحد ، والظاهر أن القاضي انه لم بتحدد عنده حال السكر رحمه الله قال ذلك لأنه ليس ولا حال تأثير النار فيه القصب في بلادهم 1.1 (فائدة) قال ابن الرفعة : ان الذى ذكرناه يعنى من الخلاف 1.3 النار في القند فيوق النار في جار في كل ما ينعقد السكر والفانيذ ، لأن عصمير ٤٠١ (فرع) اذا بيع السكر فالمعيار القصب يوضع في قدر كبير فيه الوزن، نص عليه الشافعي، كالغابية ، ويفلى عليه غليانا ومن الأصحاب نصر المقدسي ، شديدا الى أن تزول منه مائية وقد تقدم قول الجورى وتنبيهه كثيرة على أن ذلك لا خلاف فيه وقال في موضع آخر: ومسن 1.3 1.} وقيال ابن ابي السلم: ان عصير قصب السكر يتخسا أبا اسحاق قال: يباع كيلا ، العسل المرسل ، ويتخد القند وجعل الوجهين فيه كالسمن قال ابن الرفعة : واما السكر ولم أر ذلك لفير ابن أبي الدم 8.8 الأحمر والأبيض والنبات فجنس 1.1 (فرع) قال نصر المقدسي في واحد للاشتراك في الاسمم الكافى: يجوز بيع السكر بالسكر الخاص وقرب الطباع وزنا اذا تسمياونا في اليبس والصفة ، فاما اشتراطه اليبس ٤.٤ ولا يجوز بيع الحب بدقيقه فصحيح ، وأما اشــــتراطه متفاضلا ، لأن الدقيق هـــو الحب بعينه ، وانمسا فرقت التساوى في الصفة فمشكل ، أجزاؤه فهو كالدنانير الصحاح لأن ذلك غير شرط في الربويات بالقراضة (قلت) وهذا كلام عجيب فان 8 . Y فأما بيمه به متماثلا فالصحيح القصب كله الذي بعمل السكر ، ، }
- (فرع) لما ذكر الماوردى حمكم يجوڙ 8.4 ولمل الكرابيسي أراد أبا عبد الله السكر والفانيذ قال: وكذلك (.0 مالكا أو أحمد ، فأن عندهما دبس التمر ورب الفواكه يجوز
 - (فرع) بيع الفائيد بالسكر قال ξ.Y

والفانيذ جنس واحد

انه لا يجوز ، وقال أبو عبد الله

113

113

والمقصود بيع القمع بدقيـــق
 القمح او بيع الشعير بدقيـــق
 الشعير ، وما أشبه ذلك وفي
 ذلك مسألتان :

(احداهما) ان يباع متفاضلا وهذا لا يجوز عندنا وعند اكثر العلماء

رقال في مختصر البويطي : ولا ١١١ يؤخد دقيق بقمت وهو الصحيح من المذهب

١٠٤ قال الاصحاب حالة كمال الحب
 كونه حبا فائه يصلح للبسسفر
 والطحن والادخار

۱۸۶ ولا يجوز بيع دقيقه بدقيقه ، وروى المزنى عنه في المنثور انه يجوز

٨٠٤ (الشرح) المراد ههنا ايضا اذا ١٢٤
 كان الدقيقان من جنس واحد
 كدقيق القمح بدقيق القمح ،
 ودقيق الشعير بدقيق الشعير
 فبيع الدقيق بالدقيق مسن
 الجنيس الواحد لا يجوز

٠٩. وأما ما أوما اليه البويطي

البويطي : وكل شيء من الطعام ١٣٤
 البويطي : وكل شيء من الطعام ١٣٤
 الذي لا يجوز الا مثلا بمثل من صنف واحد

 (واعلم) أن الأصحاب اطلقوا هذه الحكاية عن الشافعي ولم يثبتوا اشتراط التساوى في

النعومة والخشونة

(فرع) قال الرويانى : بيع لب الجوز بلب الجوز حكمه حكم الدقيق بالدقيق

(قلت :) وليس كذلك بـل الصحيح جوازه وقد تقدم ذلك عند الكلام

ولا يجوز بيع حبه بسويقه ولا سويقه بسويقه لما ذكرناه فى الدقيق ولان النار قد نحلت فيه وعقدت أجزاؤه فمنع التماثل

السویق ضربان نقیع ومطبوخ ، فالنقیع ینقع الطعیام فی الماء لیبسرد ثم یجفف ، ثم یقلی ویجرش

(فَرَع) بيع السويق بالدقيق عندنا لا يجوز لانه قوت زال عن هيئة الادخار بصنعة آدمى فلم يجز كما لو كان احدهما اخشن

يجز ثما لو ثان احدهما احتسن من الآخر ولا بحوز بيمسه بخبره ، لانه

ولا يجوز بيعسه بخبزه ، لانه دخله النار وخالطه الملح ، وذلك يمنع التماثل ولان الخبز موزون والحنطة مكيل ، فلا يمكن معرفة التساوى

17) (فرع) وهكذا الدقيق بالخبر لا يجوز نقل المنع في ذلك عن الشافعي ابن المنذر

(فرع) قال الرافعى : يجوز بيع الحنطة وما يتخد منها من المطعومات بالنخالة لانها ليس مال ربا وقبال الروياني ان لكون النخالة صافية عن الدقيق وقال الامام : ان الحنطسية

المنثور وابن مقلاص والكرابيسي		المسوسة اذا قربت من المفقودة	
(فرع) لا يجوز بيع الحنطــة	£17	_ ظاهر قول الأئمة _ جـواز	
بالجريش أو المجين أو الهريسة		بيع بعضها ببعض	
او الزلابية او النشا أو الفتيت		وأذا تأملت كلام الامام وجدته	814
بشيء مما يتخد منها ، ولا بيع		لم يلاحظ أن المسوسة خارجا	
شيء من هذه الأشياء بعضه		عن الربا البتة	
ببعض كالعجين بالعجين		ولا يجوز بيع خبزه بخبزه ،	113
(فرع) لا يجوز بيع الحنطــة	£17	لأن ما فيسه من الماء والملح	
بالفالوذج ، نص عليه الشافعي		يمنع من العلم بالتماثل فمنع	
والأصحاب		جواز العقد	
(فرع) نقل ابن عبد البر عـن	£1A	وعن أحمد أنه يجوز بيع بالخبز	113
الثمافعى: لا يجوز بيع الشبرق		متماثلين ، لأن معظم منفعتها	
بالشبرق. تعليق المحقق في معنى		في حال رطوبتها فصار كاللبن	
الشبرق وقول امرىء القيس		باللبن ، و فرق أصحابنا في حال	
في ذلك شعراً		الكمال والادخا ر	
(فسرع) هسذا كله في الجنس	EIA	وأن جف الخبز وجعل فتيتا	110
الواحد ، وأما عنه اختسلاف		وبيع بعضه ببعض ففيه قولان	
الجنس فجائز يجوز بيع البر		(احدهما) لا يجوز لأنه لا يعلم	110
بدقيق الشمير ودقيق البر		تساويهما في حال الكمال فلم	
بدقيق الشعير ، ودقيق احدهما		يجز بيع احدهما بالآخر كالرطب	
بسويق الآخر متفاضلا يدأ بيد		بالر طب	
ولا يجوز بيع أصله بعصيره	£14	(والثاني) أنه يجوز لأنه مكيل	110
كالسمسم بالشميرج ، والعنب		مدخر فجاز بيع بعضه ببعض	
بالمصير		كالثمر	
(قلت) وعلى قياس ذلك بيع	٤٢.	ان كان المراد بابن مقلاص عمر	713
المنب بخل الزبيب لا يجوز ،		ابن عبد العزيز رضي الله عنه	
قال نصر: وكذلك السمسمسم		المذكور في طبقات الفقهــــاء	
بالطحينة والطحينة بالشميرج		المنسوبة لابن الصلاح	
لا يجوز		والنووى نسب الرواية المذكورة	113
(واعلم) أن هذه المسسالة	٤٢.	اليه	
كالمجزوم بها في المذهب		قال: وأن كان أبوه عبد العزيز	113
(فرع) حب البان بالسبخة	173	هو المراد وهو الأقرب	
وهى نوع من أزهار الماء		(فائدة) قال الامام بعد أن ذكر	٤١٧
(فرع) بيع لب الجوز بالجوز	173	النصوص التي حكاها المزنى في	

بالكسب ، وسيأتي الفرق بينه		چائز	
وبين السمن في المخيض		ويجوز بيع المصمير بالمصمير	773
(فرع) شرط جواز بيع الشيرج	170	اذا لم تنعقد أجزاؤه ، لأنه يدخر	-
بالشيرج ألا يكون مفلياً فلو أغلى		على صفته فجاز بيع بعضيه	•
بالنار لم يجز بيعه بمشله ولا		ببعض كالزبيب بالزبيب	
بالنىء		(قلتِ) هكذا ذكر جماعة من	277
(فرع) قال الرافعى : الأدهان	£ 40	الأصحاب عصير الرطب ، وظني	
المطيبة كدهن الورد والبنفسج		أن الرطب لا عصير له	
والنيلوفر كلها مستخرجة من		(فرع) قال الشافعي في باب	877
السمسم		المزابنة الذي قبل كتاب الصلح:	
(فروع) لا يجوز بيع طحين	773	ولا يجوز بيع الجلجلان بالشبرق	
السمسم وغيره من الحبــوب		ائی اجل	
التى يتخذ منها الأدهان بطحينها		(فرع) إذا بيع المصير بالعصير	273
(فرع) يجـــوز بيع كسب	277	فالمعتبر فى معياره الكيل	
السمسم بكسب السمسم وزنا		فرع) قول المصنف (اذا لم تنعقد	773(
بوزن ان لم یکن فیه خلط والا		أجزاؤه يفهم أنه اذا حمى بالنار	
لم يجز		اللطيفة بحيث لا تنعقد أجزاؤه،	
(فرع) ويجوز بيع العصمير	773	ويجوز بيع بمضه ببعض)	
بخل الخمر لأنهما يتساويان		ويجوز بيع الشيرج بالشميرج ،	171
(فائدة) الملح مؤنثة تصفيرها	£ 7,7	ومن أصحابنا من قال : لا يجوز	
مليحة		لأنه يخالطه الماء والملح ، وذلك	
ويجوز بيع خل الخمر بخسل	773	يمنع التماثل	
الخمر ، لأنه يدخر على جهته		(فرع) قال الامام : لو اعتصر	373
فجاز بيع بعضه يبعض		من اللحم ماؤه وتبقى من اللحم	
الكلام في الخلول يشتمل على	277	ما لا ينعصر بفعلنا فالكل جنس	
مسائل ذكر المصنف منها مسائل		واحد وليس كالدهن والكسب	
وقال: ونقدم عليها أمورا:		(فرع) جعل القاضي حسين	670
(أحدها) أن الخلول أجناس	Y73	دهن السمسم مكيلا لأنسسه	
على المشهور		يستخرج من اصل مكيل	
(الأمر الثاني) أن الخل يتخذ	٤ ٢٧	(فرع) بيع دهن الســمسم	570
من المنب والزبيب والتمـر ،		بدهن الجوز واللوز متفاضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
فهو ثلاثة فاذا أخذت كل صنف		ينبنى على أن الأدهان جنس	
مع مثله ومع قسميمه كانت		او اجناس	
الصور ستا		(فرع) لا يجوز بيع الشميرج	170

التم وفيه الماء

الماوردي ولا حفاء به

(المسألة التاسعة) خل الرطب

بخل التمر لا يجوز ، لأن فيهما ماء يمنع التماثل ، هكذا عاله

(المسألة العاشرة) خل الرطب

بخل العنب قال القاضي حسين لا خلاف أنه بحوز متساويا (المسألة الحادية عشرة) خيل

الرطب بخل الزبيب بجوز ، والمماثلة بين الخلين غير معتبرة تفريماً على الصحيح في انهـــــ جنسان (قلت) والصحيح

وقد تقدم بحث في خل التمسر بخل الزبيب وخل العنب عند الكلام في بيع المشوب بالشوب فليطالع هنبساك في الدراهم

وأن لم يكن فيها ماء _ وهما من

چنس واحد _ حاز قطعاً مثلا بمثل يدا بيد كخل العنب بخل الهنب ، وان كانا جنسين حاز

وليس في المسائل العشر مسألة

جائزة قطعا في الحنس الواحد الا خل العنب بخل العنب (فرع) المعيار في الخل الكيا،

لأنه يستخرج من أصل مكيل (تنبيه) جميع ما تقدم في

الخلول التي فيها ما تفرع على

متفاضلين قطعا بدابيد

المفشو شية

الصحيح

رکم او	الصفحه الاحمام	روم
٤٣١	(الأمر الثالث) أن التمـــر والرطب جنس واحــد والمنب والزبيب جنس واحد	473
c w t	ونعود الى المسائل الخمس التى قدم عليها الشارح هذه الأمور الثلاثة	A73
£71	(المسالة الأولى) بيع خل الخمر جائز اتفاقاً قال الشـــــافعى :	A .7 3
7773	ولا بأس بخل المنب مثلا بمثل (المسألة الثانية) بيع خل الخمر بخل الزبيب لا يجوز كذلك قال	۸۲۶
	المصنف (المسألة الثالثة) بيع خل الخمر بخل التمر ، ولم يذكره المصنف	۸۲3
177	وليس هو مثل بيع خل الخمر بخـــل الزبيب ، لأن التمــر والمنب جنسان مختلفان	A73
£#Ť	(المسألة الرابعة والخامسة) بيع خل الزبيب بخل الزبيب ، وخل التمر بخل التمر لا يجوز	173
	(المسالة السادسة والسابعة) خل الزبيب بخل التمر	£ ₹ ٩
१ ٣٣	فان قلت : تعليل الشيـــخ أبى حامد ظاهر ، وأما تعليـل المصنف بالجهل بتماثل الماءين فانه يوهـم أن الماءين لو كانـا	٤٣٠
373	معلومی التساوی صح ، ولیس کذلك	
٤ ٣٤	وهذه الطريقة التي ســــلكها	٤٣.

المصنف من البناء هي الصحيحة

على جواز خل المنب بخيـل

(قلت) وقد تقدم نص الشافعي ٣٤}

من المدهب

173

(فرع) قال الشافعي : وبيدم بعضها يبعض والنبيل الذي

بحكمه لا سكر مثل الخل (فرع) كما لا يجوز بيع الشاة (فرع) يجوز بيع خل العنب ٣٩ 248 التم ، فيه البن بلبن ، كذلك بعصم ولانه لا ينقص اذا صار لا يجوز بالزبد ولا بالسمن ، خلا فهما في حال الادخار ولا بالمصل ، ولا بالأقط ، كما (فرع) لا يجوز خل التمــر 140 لا يجوز اللبن بشيء من ذلك بالتمر ، ولا خل عنب بعنب ولم هذا الفرع الافي الكتاب وقال ولا كل شيء بشيء يخسرج ٢٩٩ فلا ادرى هل الفرق من كلامه؟ من أصله أو من كلام الشافعي (فرع) بيع الرطب بخل العنب 200 فان باع شاة في ضرعهــا لبن او بعصير العنب أو بيع العنب ١٤٠ بشاة في ضرعها لين ففيه وجهان بخل الرطب أو بدبس الرطب (قلت) ومتى باعه وحده لم ولا يجوز بيع شاة في ضرعها ٤٤١ يصح على الوجهين كما قاله ابن لبن شاة لأن اللبن يدخل في الصباغ في باب بيع الثمار البيع يقابله قسط من الثمن (اما حكم المسألة) نص عليه ٢٤٢ واذا قلنا بأنه غير مملوك اختص 247 به المشترى كما كان يختص به الشافعي قال في المختصر والأم: البائع ولا خير في شاة فيها لبن يقدر و فويّه : الكائن : في البئر احتراز على حلبه بلبن من قبل أن في ٢٤٦ الشاة لنا لا أدرى كم حصته حيد ، قان ماء البئر من حيث الجملة مقصود في الدار ، ولكن من الثمن الذي اشتريته به لا غرض في ذلك للقدر الكائن نقدأ ؟ وأن كان نسيئة فهو أفسد وقت المقد للبيع وذهب جمهور اصحابنا أن ماء مال الأصحاب: فوجب ألا تباع ٢٤١ **ETY** البئر لا يملك الا بالأخذ والاجارة شاة في ضرعها لبن أصلا ، لأن اللبن مجهول كما او ضم الى ٣٤٤ نعم لك أن تقول: الجزم بصحة الشاة لبنا مفطى العقد مع عدم دخول ما في البئر من الماء نظر فالجواب أنه لم يجز البيسم 147 (قلنا) ذلك يقتضى صحة بيع هناك لأن كلا من الشاة واللبن 133 الأصل وغلة ثمرة تكون للبائع المضمون اليها مقصود بالبيسم (فائدة) عرفت أن أبا الطيب واللبن في الضرع تابع **!!!** ابن سلمة في بيع الشاة بالشاة (قلت) وفي التحريم نظر في بيي ٤٣٨ والدار بالدار خل النمر بخل الزبيب ، وفي بيع الدراهم المفشوشة بعضها }}} (فرع) بيع الشاة التي فيها لن بقرة فيها لين فيهقولان ببعض لأنه يمتنع افراد كل واحد

السمن بالسمن واللبن باللبن		والعلة في الثلاثة ما ذكره المصنف	
(والثَّاني) لا يَجُوزُ لَأَنَّ الزَّبُّـد	{00	(فائدة) واللبأ مقصور مهموز	101
فيه لبن فيكون بيع لبن وزبد		(فرع) جزم ابن أبي هريرة في	101
بلبن وزبد		التعليق بأن الرائب بالزبد جائز	
وان باع المخيض بالمخيض نظرت	103	قال: لأن ما فيه تابع	
_ فان لم يطرح فيسسه الماء ـ		(فرع) بيع الحليب بالحليب أو	101
جاز ، لأنه بيع لبن بلبن		بفيره من الالبان انما يجوز اذا	
(فــرع) قال ابو الطيب واما	{ o Y	لم يكن في واحد منهما ماء	
ما بعد ذلك من الألبان المعقودة		(تنبيه) بيع الشيء بما يتخذ منه	804
فلا يجوز بيع بعضمها ببعض		يمتنع في جميع المطمـــومات	
لكون بعضه أشد انعقادا مسن		لا اختصاص له باللبن جائز في	
بمض		الذهب والفضة كالمداخسسل	
(فرع) دخول الماء في اللبن مانع	{ o Y	والصوابى المصبوغة	
لبيعه مطلقا بجنسه وبفسيره		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	804
للجهل بالمقصود		ببعض فانه ان باع السمسمن	
(فرع) لو باع المخيض بعـــد	ξoλ	بالسمن جاز لأنه لا يخالطه غيره	
اخراج الزبد منه بالزبـــد او		قال الشافعي : والوزن فيسه	
السمن قال الشافعي: فلا بأس		أحوط	
(فرع) لو باع لبن غنم بلبن بقر	ξoλ	قال الشافعي في باب جمساع	104
وفرعنا على الصحيح في انهما		السلف من الأم:	
جنسان جاز متماثلا ومتفاضلا		لا بأس أن يسلف في شيء وزنا	804
بشرط التقابض		وان کان یباع کیلا ، ولا فی شیء	
وان باع الجبين أو الأقط أو	Yo?	يباع كيلا وان كان يبساع وزنا	
المصل أو اللبأ بعضه ببعض لم		اذا كان لا يتجافى فى الكيال	
يجز لأن أجزاءها منعقدة		وفي قوله: وتشبه الأواقي أن	{0{
قال الامام: وأجمع الأصحاب	१०९	تکون کیلا	
على منع بيع الاقط بالأقط ،		(فرع) قال في الأم : ولا خير في	101
وذلك أنه أن كان مختلطا بملح		سمن غنم بزبد بحال السمن	
كثير يظهر له مقدار التحق ببيع		من الزبد يقع متفاضلا أو مجهولا	
المختلط	c . a	وهما مكيلان أو موزونان	_
وأما بيع نوع منه بنوع آخر ،	903	(فائدة) الأســمان أجناس	{00
فانه ينظر فيه ، فان باع الزبد		مختلفة	(
بالسمن لم يجز لأن السمان		فان باع الزبد بالزبد ففيه وجهان	{00
مستخرج من الزبد ، فلا يجوز		(أحدهما) يجوز كما يجوز بيع	{00

الوجه القطع بطهارتها لاجماع بيعه بما استخرج منه المسلمين على طهارة الجبن ، (الشرح) فيه مسائل : وهو في الفالب لا يخلو عسن (احداها) بيع الزبد بالسمن قال في المختصر : ولا خير في الانفحة ولا يجوز بيع حيوان يؤكل لحمه 177 سمن غنم بزيد غنم واما الملة الاولى التي ذكرها بلحمه لحديث سعيد بن المسيب مرفوعاً: « لا يباع حي بميت » المصنف فان السمن حاصل في الزبد بالقصد حصول الدقيق (منها) عن الحسن عن سمرة 373 ان النبي صلى الله عليه وسلم في الحنطة (المسألة الثانية) السمسمن « نهى عن أن تباع الشاة باللحم» ٤٦. بالمخيض فانه اطلق الجسواز وعن سهل بن سعد قال : « نهى ، فيحتمل أن يكون المراد متفاضلا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع اللحم بالحيوان » (المسألة الثالثة) الزبد بالمخيض 173 (ومنها) عن ابن عمر أن النبي والمنصوص للشافعي أنه يجوز 173 (فرع) اذا بيع الزبد بالمخيض صلى الله عليه وسلم « نهى عن 171 بيم الحيوان باللحم » فهما جنسان حتى يجسسون (فان قلت) قد روى الحسن التفاضل بينهما 170 عن سمرة حديث النهى عسن قال الامام : أذا أمتنع بيسع 173 الاقط بالاقط امتنع بيمسه بيم الحيوان بالحيوان نسسيئة، ولم يقل به الشافعي بالمصل فانهمما مسن المخيض لا ينفاوتان في الصفات (قلت) النهى عن بيع الحيوان 170 بالحيوان تسيئة عارضه حديث (فرع) بيع جبن الفنم بجبسن البقر قال ابن الرفعة: يشسبه عبد الله بن عمرو بن العاص أنه كان يأخذ البعير بالبعيرين الى ان يكون فيه مثل الخلاف في بيع خبز القمح بخبز الشعير أجل (اما حكم المسألة) فقيول (فرع) قال الامام: الانفحة ٦٦ 177 المصنف مفروض في بيع الحيوان الوجه القطع بطهارتها لاجماع الماكول بجنسه كالبقسر بلحسم المسلمين على طهارة الجبسن ، البقر والفنم بلحم الفنم وهو في الفالب لا يخلو عسن (فان قلت) اما أن يتمسكوا في 177 الانفحة ذلك بحديث الحسن عن سمرة (فرع) اذا قلنا بأن الألبان 177 او بمرسل سعيد فان تمسكتم جنس فباع سمن البقر بلبسن بحدث سمرة فليس بحجسة الابل فيكون حكمه الجواز عند الشافعي (فرع) قال الامام: الا نفحـة 173

هى أمور ضعيفة لم يثبت شيء		وأما مراسيلسعيد فالمنقول عن	V [3
منها فلا يعرف بل قد روى سعيد في الصحيح	ξ Υ •	الشافعى أنه كان فى القسديم يحتج بها ، فأما فى الأم فأنه لم	
عن ابيه المسيب		يقل بها	
قلت : وقد تقدم فى كـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	٤٧٠	وممن وافق الشافعي على ذلك	$\lambda\Gamma$ 3
الثنافعى المنقول أربعسسسة		أحمد بن حنبل في أحد قوليــه	
مرجحات		وأبو زرعة الرازى وأبو حاتم	
(منها) موافقة قول الصحابي	ξ٧.	وابنه عبد الرحمن	
أو أقوال من أهل العلم		وقال الشافعي في المختصر في	NF3
(ومنها) اعتضاده بمسند أو		هذا الموضع: وارسيال	
مرسل آخر		ابن المسيب عندنا حسن	
واما القياس ـ فان كان قياسا	173	وقال: ليس المنقطيع بشيء	$\lambda\Gamma$ 3
صحيحاً _ فهو حجة في نفســه		ما عدا منقطع ابن المسيب فلا	
غير مفتقر الى المرسيل ، ولا		بأس أن يعتبر به	
يصير المرسل به حجة كما لو		(قلت :) وهذا القول هـــو	879
اقترن بالقياس الصحيع		الصحيح كما قال الخطيب ،	
وانما جمد على ذلك اكشــــــر	173	وانما يفعل ذلك في كتـــــاب	
المتأخرين لبعدهم عن التكييف		الرسالة وتلخيص ما قاله فيها	
بفهم نفس الشريعة والتمييز بين		أن المنقطع مختلف	
مراتب الظنــون ، وما يقتضي		واعلم أن في قول الشمافعي :	٤٦٩
نفس الثسارع في اعتباره		احببت أن يقبل فيه أشكال لأنه	
وهذا كله على ما قسيررناه أن	773	لا تُخيير في أثبات الأحكام ، بل	
المرسل يعتبر به فلا يكون حجة		اما أن يظهر موجبها فيجب أولا	
بمجرده		فيحرم	
قال المحسزنى: اذا لم يثبت	٤٧٣	(قلت) وهذه الأمور التي ذكرها	٤٧.
الحديث عن رسول الله فالقياس		الماوردي رحمه الله من كـــون	
عندی انه جائز		سعيد لا يروى أخبار الآحاد	
وقد مال المزنى بهذا الكلام الى	٤٧٣	ووجدت مراسيله كلها مسانيد	
الجواز بشرطين :		فلا يحدث ألا بما سمعه من	
(احدهما) أن لا يكون الحديث	٤٧٣	حماعة أو معتضداً أو منتشراً	
ثابتاً عن رسول الله صلى الله		أو موافقاً فعل أهل المصر وكون	
عليه وسلم		مراسيله كلها عرف أنها عن	
(والثاني) أن يكون فيه قول	٤٧٣	ابى ھريرة	
متقدم يمنى مخالف لأبى بكسر		ال دليل على شيء من ذلك بل	ξ٧.

الإحكام	لصفحة	رقم ا	الإحكام	رقم الصفحة
فيه وجهان في الحاوي			الله عنه	
هما) لا يجوز ، لأنه بيسع بالحيوان		{Yo	الاصحاب أسئلة يمكن ردها من جهة الخصيم	ان نو
بالصیوان نی) یجـــوز ، لان حی ن فی حکم میته	(والثا	7 Y3	بنها: ۱) حمل النهى على الكراهة ب عنه بأن أبا حنيفــــة	۷۷} (منه
) بيع الحيوان بالسمك لانه لا يسمى لحما على	(فرع	173	ل بالكراهة على أن النهى للتحريم	لا يقو
) بيع اللحم بالعظم جائز		£ĄŻ	ها) لعل الحيــوان الذي ولم يسلخ جلده وحينئــذ	}۷} (ومن ڈ بح
، اللبن بالحيوان م اللحم بحيوان يؤكل		{YY }	وز بيعه باللحم ها) على أثر أبي بكر حمل أحمار اللمست تتريت	٤٧٤ (ومن
هما) لا يجوز للخبر		٤٧٧	ف على المدبوحة وقد تقدم ه	الفياد جو اب
نى) يجوز لانه ليس فيه		ξYY	لها) حمله على أن الجزور للمساكين فنحرت لتفرق	٤٧٤ (ومن
أن تقدير هذا الأصل	_	٤٧٩		
اشسار اليه الماوردى من و فعليه تبتنى هذه المسالة			به) قول المصنف: بلحم، ه ليس بمراد وانما المراد	
	وغيرها		مثله	
) لا يباع ما لا يؤكل لحمه المذبوحة والطير المذبوح	_	{ /1	ئد بندرج فی قول المصنف تان:	
) بيع السمسمك الحى ك الحى هل يجوز أم لا ؟		१ ٧٩	داهما) بيعه بحيوان يؤكل بنسه كالم وهو ممتنسع بلا	
) على القول الأول لا يعبوز م ببغل ولا بحمسار ولا	(فرع	٤٨.	، عندنا كلحم الجسزور شاة بشاة وما اشسبه	
م ببس ده بست د د	ہیں ۔۔ بعد			ذُلك
) لو باع شحم الفنـم حى لم يجز	_	٤٨٠	ورة الثانية) بيعه بجنس من الحيوانات الماكولة مثل	
) في بيع الشحم والالسة	(فرع	٤٨.	الجزور بالشاة	-
ال والقلب والكبد والرئة ان وبيع السنام			به) قال صاحب الدخائر: ا التفصيل لا يصح ، لانه	•
:) تصحیح امتناع بیع بغیر الماکول لا یدل علی	(قلت	٤٨٠	رف أن الحيوان أجناس ع) بيع اللحم بالسمسمك	لا خا
•	'		v) C., · C	, - •

كون الصحيح من المدركين التعبد ٨٥ (فرع) قال الروياني : انه لو EAI اشترى الحيـــوان بالراس والكراع لم يجز بحال ، وهــو مشكل لأنه اذا كانت الراس ١٨٥ والكراع من غير جنس اللحم كان بيمها بالحيوان كبيع الشحم بالحيوان وسائر الاجزاء المتقدمة (قاعدة) وهي التي وعيدت ٨٥ 113 بذكرها قال الامام: الذي يجب التنبيه له في مضمون هذا الباب وأمثاله أن من الأصول ما يستند ألى الخبر أو الى ظاهر القرآن ٨٦ وهذا له أمثلة: آية الملامسة ترد ونص الشيافعي EAY في لمس المحارم من جهـــة أن التمليل لا جريان له في الأحداث الناقضة ، وما لا يجرى القياس في اثباته فلا بحرى في نفيه (فائدة) له في بعض الالفاظ ٤٨٣ **Y**A3 الحديث: لا يباع حي بميت ويجوز بيع اللحم بجنسمه اذا ٤٨٣ تناهى في جفافه ونزع منه العظم لانه يدخر على هـده الصفة فجاز بيع بعضه ببعض كالتمر (فرع) اذا قلنا بالجواز اذا لم 100 يكن منزوع العظم (فرع) ما ذكره من بيع اللحم ٨٧} ٤٨٥ باللحم شرطه أن لا يكون عليه ، أما لو كان عليه حسله قال الماوردى : أن كان غليظاً لا يؤكل معه منع من بيمه باللحم ، أي لأنه يصير من بيع لحم بلحم مع

(فرع) قال الروياني : وكذ ك بيع الحوت بعضه ببعض طريا ولا نديا ولا مملحاً ، ولكن يجوز اذا بلغ غاية يبسه غير مملح (فرع) لو ضم عظماً من عضو آخر الى لحم وباعه بلحم آخر فيه عظم أو لا عظم فيه لا يجوز بلا خلاف

ولا يجوز بيسم بيض الدجاج

بدجاجة فى جو فها بيض لانه جنس فيه ربا بما فيه مثله ، فلم يجز كبيع اللحم بالحيوان (فرع) نختم بها باب الربا . الهليلج والبليلج والأملاليلج والملوم الدوية ربوية بلا خلاف على المذهب لانها لم مكيل أو موزون ، وطعمها لرد الصحة ، كما أن طعم غيرها لحفظ الصحة

(فرع) قال القاضى ابو الطيب في الجواب عن اعتراض المالكية وقولهم ان كل شيء له طعم ، قال : انا لا نعتبر حاله ، والاعتبار في الطعم بما يعسدله في حال الاعتدال والرفاهية دون سنى الازم والمجاعة

واحتج ابو حنيفة بحديث مكحول ان النبى صلى الله عليه وسلم قال: « لا ربا بين حربى ومسلم في دار الحرب » وبان اموال أهل الحرب مباحة للمسلم بغير عقد فالعقد أولى ودليلنا عموم الأدلة المحسر مة

ξAY

حهل الماثلة

 $\lambda\lambda$ 3

EAA

للربا ، فلأن كل ما كان حراما في دار الاسلام كان حراماً في ٨٨٤ دار الشرك كسسائر الفواحش والمماصي ، ولأنه عقد فاسمد فلا تستباح به العقود عليسه كالنكاح

(قلت) وهذا الاسمستدلال أن ٨٨٨ £AY كان أبو حنيفة يوافق على فساده في دار الحرب فلادليل عنده ، وأما حديث مكحول فمرسل أن صح الاسناد الى مكحول

> ثم هو محتمل لأن يكون نهيا **. { X X** فيكون المقصود به تحريم الربا بين المسلم والحربى كمسا بين الاحتمال بالعمومات

> وأما استياحة أموالهم اذا دخل $-\xi \lambda \lambda$ اليهم بامان فممنسوعة ، فكذا بعقد فاسد

ولو فرض ارتفاع الأمان لم يصح $-\xi \lambda \lambda$ الاستدلال لأن الحربي اذا دخل دار الاسلام يستباح ماله بفير عقد ولا يستباح بعقد فاسد

٨٨٤ ثم ليس كل ما استبيح بفير مقد استبيح بعقد فاسد كالفروج تستباح بالسبى ولا تسستباح ٨٨٤ بالمقد الفاسد

ومما استدلوا على أنه لا ربا في دار الحرب أن العبــــاس ٨٨٤ ابن عبد المطلب كان مسلما قبل فتح مكة فان الحجاج بن علاط لما قلم مكة عند فتح خيسبر وأجتمع به في القصة الطوبلة ٨٩ المشهورة دل كلام المسساس

على أنه مسلم حينئذ ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الفتح وأول ربا أضعه ربا العباس بن عبد المطلب فدخل في ذلك الربا الذي من بعـــد اسلامه الى فتح مكة فلو كان الربا الذي بين المسلم

والحربى موضىوعا لكان ربأ العباس موضوعا يوم أسلم (والجواب) أن العباس كان له ربا في الجاهلية من قبل اسلامه فيكفى حمل اللفظ عليه وليس ثم دليل على أنه بعد اســـلامه استمر على الربا ، ولو ســلم استمراره عليه لأنه قد لا يكون عالما بتحريميه ، فاراد النبي صلى الله عليه وسلم انشاء هذه القاعدة وتقريرها من يومئذ

(فرع) جربان الربا فيما ليس بمقدر من المطمومات على القول الجديد ، اختلف أصحابنا هل ثبت الربا بعلة الأصل ؟ أم بعلة الاشتباء ؟ لأنه قال: وانها حرمنا غير ما سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فمن متقدمي اصحابنا من قال: انما جمل الشافعي فيه الربا بعلة الاشتباه

وقال آخرون : وأنمـــا قال الشافعي ما احتج به الأولون ترجيحا للعلة ، وأنما حرمها بعلة الأصل

(قلت) : وهذا الذي قياله الآخرون هو الحق وهو مراد

أخد مال مخصوص بقير مال

والآس لأن أصولها لا ربا فيها الشافعي أن شاء الله تعالى ونظيره ما قاله القاضي حسين ٩٣ (فرع) الوزن عندنا ليس بعلة للربا فيجوز عندنا بيع رطــل أن المطعومات الكيلة مقيسة على جــدید برطلین و ثوب بثوبین ، الأربعة ثم نقيس المطعيرمات ورطل نحاس برطلين وحيــوان المووزنة على المطمومات المكيلة بحيوانين نقدا ونسئا والموزونات ثم نقيس المطعومات النادرة على المطعومات العامة ﴿ فرع) هل يحرم أكل الطين ؟ 894 اختلف اصحابنا ، فمنهم من التى ليست بمكيلة ولا موزونة قال: يحرم الطين قليله وكثيره (فان قلت :) وهــذا الـكلام الذي نقلتموه عن القاضي حسين (فائدة) أربع مسائل خلافية 383 ترجع الى أصل واحد بيننا وبين وغيره يقتضى جواز القياس على الأصل الثابت بالقياس ابى حنيفة: بيسع كف حنطة بكفي حنطة ، وسيعفر حلة . ٩٠ ثم ليس في كلام الشافعي وابن بسفر جلتين ، والجص بالجص داود الشارح له ما يقتضي ورود متفاضلا هذا السؤال عليه ، بل مقتضاه (فرع) الشمير في سنبله لا يقدر 191 أنه الحق القرسية من المنصوص فاذا فرعنا على القسديم قال عليه به الامام: الوجه عندى منع بعضه (فائدة) قال الروياني : (قيل) ببعض فانه من جنس ما يقدر ما يجرى فيه الربا كل ما يباح (فوائد) قد تقـــدم عن الامام تناوله على الاطلاق على هيئة 193 النووي أن الخلاف في علة الربا ما يقصد تناوله تفذيا أو ائتداما على مداهب ، ويرجع حاصل أو تفكها أو تداويا القول في النقدين والأشـــياء (فرع) ما يأكله بنو آدم والبهائم الأربعة أن العلة في تحسريم ربا جميعا قال الماوردى : الواجب الفضل في الأشياء السنة ما هو ان ستر أغلب حاليه (فرع) لا ربا في الريحـــان مقصود من كل صنف 191 (فائدة) تعلق من قال : ان والنيالوفر والنرجس والورد 190 العلة الوزن في الموزون والكيـــل والبنفسج الاأن يذوب منهسا فى المكيل بحديث أبى سميد شيء في السكر أو العسل أن النبى صلى الله عليه وسلم وجزم صاحب التتمة في السمك 199 « استعمل رجــلا على خيبر الصغير اذا جوزنا ابتلاعه وفي فجاءهم بتمر جنيب » الحراد الحي ٩٥٤ قال ابن الرقعة: الربا في الشرع قال الصيمرى: لا ربا في ذهن 198

القرطم والقرع والبان والمحلب

فيها بناء أو غراس دون ما فيها من الشجر والبناء لم يدخل ذلك في البيع بلا خلاف وقد رابت ابن حزم الظاهري 0.. ادعى الاجماع في كتبابه المحلى على أن من اشترى أرضا فهي له بكل ما فيها من بناء قائم أو شجر ثابت وهذه دعوى مأكرة وهي باطلاقها تثممل ما اذا قال: بحقو قها بل مذهب ابي حنيفة ومالك 0.1 استتباع الأرض للفراس والبناء والحنابلة صنعوا صنع الشافعية ولملهم تيعوهم في ذلك فان لم یکن اجماع کما ادعاه 0.1 ابن حزم فلا شك أن للنظر فيها محالا وقد حهدت في تطلب نفس هذه 0.1 المسالة فلم اجد الا نصه صلى الله عليه وسلم « على من باع نخلا مثمرة فثمرتها للسائع الا أن يشترط المبتاع » وتخريج المسالتين على قولين : 0.4 (احدهما) بدخل البناء والشبحر 0.4 عند الاطلاق في البيم والرهن (والقول الشاني) أن الأرض 0.4 مبيعة ومرهونة دون ما فيهسا لعدم تناول الاسم وقد بقى عليه في هذا الكلام امر أن: (آحدهما) ذكر وهو أن القائل 0.4 بعدم دخول البناء والشبجر ، ويحتمل أن يقول بعدم دخول المفرس والآس

مازاله ، ولا تقرب الى الله مبحاته وتعالى ولا الى الخلق (فائدة) اشتهر عن مذهبنا التعليل بالعلة القاصرة ، ومن ن أمثلتها تعليل تحسريم الرباني النقدين بالنقدية واعترض الانباري الشمارع ११५ وقال: أن القاصرة مقيدة مطلقا سواء كانت مستنبطة من ظاهر او من نص وقوله: أن الأمة محمعة على 197 اجرائه في القليل والكثير فصار كالنص مكن أن بقال أن القليل اذا انتهى في القلة الى حـــد لا يوزن لا تجمع الأمة عليه بل ابو حنيفة بخالف فيــــه كمخالفته في بيع ثمرة بثمرتين (فائدة) قال الرافعي : وعين 113 الأودني من أصحابنا أنه تابع ابن سيرين في أن العلة الجنسية حتى لا يجوز بيم مال بجنسه متفاضلا باب بيع الاصول والثمار 193 الأصول ههنا المراد بها الأشجار **£9**A وكل ما شمر مرة بعد أخرى اذا باع أرضا وفيها بناء أو 199 غراس نظرت _ فان قال : بعتك هُذُهُ ٱلْأَرْضُ بِحَقُّوقَهَا لَا دَخُلُلُ ٣٠٥ فيها البناء والفراس لأنه مسن حقها ٥٠٠ الأرض مؤنثة وهي اسم جنس اذا قال: بعتك هذه الأرض أو ٥.,

المرصة أو الساحة أو البقعة وكان

0.1

011

011

(الثاني) أنه ليس يلزمه مسن السوق الى تصحيح العقبود ادراج شيء في المقد لم يقتضه

العقد لا لفظا ولا عرفا فان تلت : انه غير مقدور على تسليمه لوجوب بقاء الشيح والبناء

(تلت) المدهب الصحيح صحة تسليم الأرض المزروعة مع بقاء الزرع فيها واذا ثبت انه لا يجب التفريغ فالتسليم ممكن على حاله___ا نصح البيع اذا وجدت المنفعة

(فأن قلت :) أذا ألفيت هــده الفروق كلهسا فملا وحسه المذهب ؟

(قلت) الراجح عندى ما ذهب اليه الامام والفزالي أن البنساء والشجر لا يدخلان في البيع

﴿ وَمُنْهَا ﴾ أن الأرضُ تطلق كثيرًا ويراد بها الأرض مع ما فيها الا ترى الى قسول عمر « انى اصبت ارضا بخيبر لم اصب مالا قط انفس عندي منه »

٨.٥ (فرع) فأما إذا باعه البناء والشجر ولم يتقرض لذكسر الأرض فبياض الأرض الذي بين البناء والشجر لا يدخل في البيع (قرع) من الشجر ما يغسرس

بالرة في محل فاذا اطلع ينقل من ذلك المحل الى محل آخــر ويفرس فيه وسمى شهلتلا ، ويقال : أن ذلك أنفع له

(فرع) حكم الهبة حكم البيع لأنها تزيل الملك ففيها وفي الرهن الطرق المتقدمة

(فرع) اذا باع الأرض وفيها شيء يابس هل يدخل في البيع كفيره ؟ او لا يدخل لأنه لا يراد للدوام ، ولهذا اذا باع الشجرة اليابسة لا بحب تنقيتها

٥٠٩ (فرع) جزم صاحب الاستقصاء بدخول المسناة والسيواني وما بنی به طرقها ومساریها من آجر وحجر ، وما صفر مــن الآكام والتلال الحادية

وقال الرافعي: لا تدخل مسائل الماء في بيع الأرض ٥١٠ وأما دولاب الرحى الذي يديره

ألماء فيدير الرحا فهو تبع للرحا يدخل في البيع بدخوله

١١٥ فان قال: بمتك هذه القيرية بحقوقها لم تدخل فيها المزارع لأن القرية اسم للأبنيسة دون المزارع

أما الأحكام: اذا قال: بعتبك هذه القرية وأطلق دخــــل في البيع الابنية وما فيها مسسن الساكن والدكاكين والحمامات والساحات والأرضييون التي يحيط بها السور والحصن الذي عليها والسور المحيط والدروب وأما الساتين الخارجة عين القرية فالفزالي أطلق القول في

أستثناعها وأما المزارع فلا تدخل في البيع، الا تری انه او حلف لا یدخــل

<u> </u>	ė		
تسمر فلا يدخل شيء منها في		القرية لم يحنث بدخول المزارع	
البيع جزما		(فرع) الحكم المذكور في اسم	017
	110	القرية جار في اسم الدسكرة	· ·
الدخول في البيع		وان قال: بمتك هذه الدار دخل	
قال الرافعي : والذي يقتضيه	0 1·Y	فيها ما اتصل من الرفــوف	
العرف الدخول		المسمرة والخسوابى والاجاجين	
(فرع) ذكر الامام أن الخلاف	0 I V	المدفونة فيتها للانتفاع بهسا وان	
في الأجاجين المثبتة		كان فيها رحا مبنية دخل فيها	
﴿ فَرَعُ ﴾ تَقَدُّمُ الخَلَافُ فِي دَخُولُ	۸۱۵	الرحا السفلاني في بيعها	
الرحآ مرتبا ومسسن ذلك ياتي		(أما الأحكام) اذا قال: بعتك	٥١٣
E TANIA 1		هــذه الدار دخلت في البيـــع	
🦠 (فرع) الميزاب مما يدخــل في	011	الأرض والابنية على تنوعهــــا	-1-
البيع		سفلها وعلوها حتى يدخــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
	٥١٨	الحمام المعدود من مرافقها	
دخلت لبنها وآخرها ولا خلاف		واختار ابن الرفعة أن الحمام	012
ني دلك		الخشب الذي لا ينقل لا يدخل	
_	011	لقول الشافعي وماكان ممايجب	d ^a
كانت في سكة نافذة أو في طريق	- 1.71	من البنيان مثل البناء بالخشب	
الشارع لم يدخل الحريم ، أما		فأن هذا متميز كالنبات والحديد،	
اذا كانت في سكة غير نافــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		فهو لبائمه	
ولو كان في الحريم اشجار ففي		وأما الآلات فهي على ثلاثة اضرب	010
دخولها الخلاف في دخــــول		(أحدها) ما هو مثبت فيهــا	010
الأشجار في الدار		متصل بها وكان من تتمة الدار	
	019	ليدوم فيها ويبقى كالسقوف	
اذا كانت في ملكه خارج الدار لم	V 1 V	والأبواب المنصوبة يدخــــل في	
تدخل في البيع ولا بالشرط		البيع	
	- 1.0	(الثاني) ما هو مثبت فيهـــا	010
(فرع) اذا أتصل بالدار حجرة	017	متصل بها كالأرفف والدرابزين	'
أو ساحة أو رحبة لم يدخل في	G.	وصندوق رأس البئر ففيهــا	
البيع لخروج ذلك عن حــدود		وجهان	
الدار			
		(الضرب الشالث) المنقولات	110
على حائط من حدودها ففيــه		كالدلو والرشا والمجسسارف	
اللائة أوجه		والسرر والرفوف الموضية عقة	
(فرع) تقدم أن الأغاليق تدخل	٥٢.	على الاوتاد والسيلاليم التي لم	

في المبيع والمفهوم ما كان مسمراً وأما أقفال الخزائن المنفصلة ومفاتيحها لا تدخل في البيع (تنبیه) یوجیسید فی بعض المختصرات أن المفتاح يدخل في

ييم الدار والصحواب أن ذلك محمول على مفتاح الفلق المثبت أما مقتاح الفلق المنقلول كالأقفال الحديد فهو تابع للقفل فلا يدخل على ما تقدم

(فرع) تقدم أنه أذا رهن أرضاً أو دارا ففي دخول البناء قولان ونبهت هناك على غرابته دخولها في بيع الدار الطسرق

لا بدخل في بيع الدار والأرض الا بالشرط ٢٢٥ (فرع) باع السفينة يدخل في البيع ما كان من البناء متصلا

من آلاتها المنفصلة وجهان (فرع) اذا قال : بعتك هذا الحانوت بدخل في بيعهـــــا الدروند والعلج ولا يدخسل في

اسمها الدرابات

وفي دخول مالا يستفني عنه

٥٢٢ (فرع) أذا باع العبد وفي أذنه حلق او في اصبعه خاتم لم يدخل في البيع وكذلك الحذاء وأما الثياب فالعادة جارية بالعفو عنها فيما بين التجار

٢٣٥ ويدخل في بيع الدابة النعسال المسمرة في حوافرها

٥٢٤ (فرع) في مذاهب العلماء حكى عن أبى حنيفة أنه قال حقوق الدار الخارجة منها لا تدخيل في بيع الدار

وأما الماء الذي في البئر فاختلف OYE اصحابنا فيه فقال أبو اسحاق الماء غير مملوك لأنه او كان مملوكا لصاحب الدار لما جاز للمستاحر شربه لانه اتلاف عين

٥٢٢ (فرع) الباب أذا كأن مفلوقاً ٥٢٥ وقال أبو على أبن أبي هريرة : الماء مملوك لصاحب الدار فاذا قلنا: انه يملك لم يدخـــل الموجود منه في البيع ٥٢٦ وأجاب صاحب الوافي بأن الماء

المجتمع حالة المقلد في الأرض وهو غير ظاهــــر تابع للأرض يدخل في العقد فيكون مبيما (فرع) وأما العيسون المستنبعة والأودية والعين ففي تملك مائها

وجهان وقرارها مملوك

OTY

الأخطاء الطبعية الواردة في هذا الجزء

السطر		رقم الصفحة	الصواب	g i e	الخطأ	
7		۲۱ ۲۱	وعن سعيد رايا	4	عن سعيد رابا	
1.8		٥٣	قال في الحاوي	ی	قال الحاو	
0	À	77	سليم	-	سليمان	
,		٧٥	وسعيد		وبسعيد	
17		۲۸	المعرو ف		مفروف	
17		11	تقتضيه	, ,	تقضتيه	
11	(3)	1.0	عين المعين	V 121	عن المعين	
17.00		17.	بدل عنه	4.	يدل عنه	
77		177	ف الجنسين الا	ا باحتلا	باختلاف ال	
K		371	الخوزي		الجوزي	
A :		174	ونتجت		نتجت	
٧	÷	127	المرئوذي		المروزى	
۲.		410	فيتجه	Assert	فيرزيه	
77		4,14	في الوزن		والوزن	
٥		137	ومدى شعير		مدى شعير	
41		107	شرطا		شرطان	
ξ		100	عمر بن	. 8	عمر أبن	
17		407	عتيبة		عيينة	
18		YAY	عن أبي موسى		عن موسى	
1.	4.0	797	المخزومي	5.0	المخرمي	
- ۲۲		3.7	رطبة		رطيه	
. ۲۳		418	على أي حال	r.	على حال	
- 11		٤ ٤.	ضرعها		ضرها	
٨		177	حكمة الجواز		حکمه ،	
٩	0.5	£AA	علاط		غلاط	